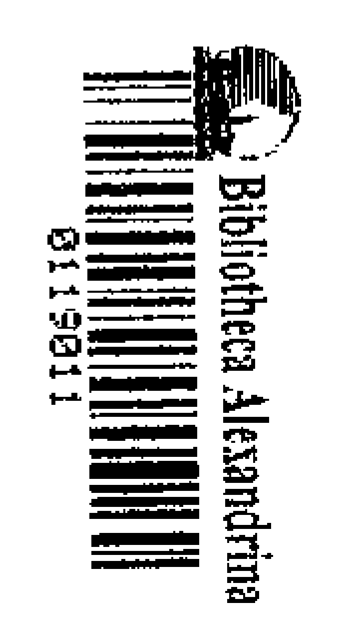
دراسات في القومية العربية

تطور الحركة الوطنية في مصر

من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦

الطبعة الثانية
١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان



مكتبة مدبولي - القاهرة

تطور الحركة الوطنية
في مصر

دِرَاسَات فِي القومِيّة العَرَبِيّة

تطوّر الحركة الوطنيّة في مصر

مِن سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦

الطبعة الثانية
١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان

الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

تقديم الطبعة الثانية

منذ أن نفدت الطبعة الاولى من هذه الدراسة التاريخية للحركة الوطنية في مصر ، منذ سنوات طويلة ، لم يفتأ كثير من الناشرين يلحون عليّ في اعادة طبعها ، لازدياد الطلب عليها من الباحثين والمثقفين . وكنت أرجىء ذلك ، على أمل ان تتاح لي الفرصة لمراجعتها ، واضافة ما يمكن اضافته اليها ، أو تعديل ما قد يقبل التعديل ، قبـل اعادة الطبـع .

ولكن مرت السنوات تباعا ، وأعبائي العلمية تتزايد بشكل مطرد ، حتى أخذ اليأس يدب في قلبي من امكان تحقيق هذه الرغبة . وفي الوقت نفسه كان الالحـاح يشتد علي من جانب زملائي وتلاميذي وقرائي ، لاعادة الطبع ، وكانت حجتهم أنه لم يصدر في المكتبة العربية منذ ذلك الحين دراسة تاريخية علمية أخرى تغطـي هذه الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ، وتسد النقص الذي حدث بنفاد الطبعة الاولى ، كما أن البناء العلمي للدراسة من التماسك بحيث يخشى أن يختل اذا أجري عليه أي تعديل بالحذف أو الاضافة ، خصوصا وان المعلومات التاريخية التي وردت بها من الصحـة والدقة بحيث ما زالت تؤكدها الدراسات التاريخية التي تلتها . فضلا عـن ذلـك ، فان اعادة طبع الكتاب كما هو ، لا يتعارض مع التقاليد العلمية في الغرب ، التـي درجت على التفرقة بين نوعين من اعادة الطبع : الاول ، ويطلق عليه بالانجليزيـة impression أي طبعة ثانية ، والثاني Edition أي طبعة جديدة بهـا تعديلات . وبالتالي فربما كان من الافضل اصدار « طبعة ثانية » من الطبعة الاولى ، مع معالجة أية ملحوظات تتصل بالدراسة في المقدمة الجديدة ، وترك البناء العلمـي للدراسة كما هو دون مساس .

وعندما قبلت هذا الرأي ، كان علي أن أفكر مليا في النقاط التي يمكن تناولها في المقدمة الجديدة للطبعة الثانية . ووجدت انه مهما كانت الاسباب ، فانه لا يحق لي ، وقد صدرت دراسات تاريخية استفادت من الكتاب كأحد مصادرها ، واتفقت أو اختلفت معه ، أن أتجاهلها عند اعادة الطبع . لان هذه الاعمال اما انها اضافت او اختلفت . وبالنسبة للاضافة ، فلم أزعم أن هذا الكتاب قد جمع فأوعى ، وبالتالـي فالحقبة الزمنية التي عالجها تحتمل عشرات الـدراسات التي تحمل الجديد . أمـا الخلاف ، فمن الضروري فحصه وتحقيقه وفقا لمنهج البحث التاريخي العلمي ، ومعرفة

أوجه الخطأ والصواب فيه . اذ ليس من الامانة العلمية أن أقدم لقرائي الطبعة الثانية من الكتاب ، وبها معلومات تاريخية أثبتت الدراسات الاخرى عدم صحتها ، لان هذه الطبعة تمثل مراجعة على تلك الدراسات ، ومن الضروري مناقشة نقاط الخلاف ، لقبول ما يتم الاقتناع به علميا ، او تحديد أوجه الخطأ والاعتراض عليه .

وربما كانت أولى الملاحظات في هذا المجال ، أن الكثير من الاعمال العلمية قد نقلت عن هذه الدراسة دون أن تشير اليها ، وانما أشارت الى المصادر العلمية التي أخذت عنها ، دون أن ترجع اليها !. وهو أمر يخالف الامانة العلمية ويخالف قواعد منهج البحث التاريخي ، لان الاشارة الى الدراسة التي ينقل عنها الباحث مباشرة ، تبرئه من أية اخطاء في النقل عن المصادر يكون قد ارتكبها صاحب الدراسة . بينما الاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، دون ان يكون الباحث قد رجع اليه بالفعل ، يحمله المسئولية الكاملة عن أخطاء لم يرتكبها .

ولست أنوي الاشارة الى اسماء في هذا الصدد ، وانما أروي بعض الوقائع التي كانت لها مناسبات خاصة ، كالنموذج لما أوردته في هذه الملاحظة . فقد نقل البعض معلومة من هذه الدراسة (ص ٢٠) ونسبها الى الحاشية مباشرة ، وهي حديث رشدي باشا الى الاهرام يوم ٣ نوفمبر ١٩٢٧ . وقد شاءت الصدفة ان اكتشف حدوث خطأ مطبعي في تاريخ عدد جريدة الاهرام الذي نقلت عنه هذه الحاشية . فلم يكن نوفمبر ، وانما فبراير !.

وكانت مناسبة اكتشافي هذا الخطأ ، حين توجهت في احدى المرات الى دوريات القلعة للاطلاع ، فتقابلت على غير ميعاد مع المرحوم محمود سليمان غنام (باشا) ، الذي ما ان رآني حتى بادرني هاتفا بأني قد أتيت في الوقت المناسب !. ثم أوراني أحد مجلدات الاهرام ، وأشار الى عدد يوم ٣ نوفمبر ١٩٢٧ قائلا : « هذا هو عدد الاهرام الذي أشرت اليه في كتابك عن الحركة الوطنية في مصر . فأين حديث حسين رشدي باشا ؟ » . ولم أجد هذا الحديث بالفعل !. ثم أوراني رحمه الله أعداد نوفمبر من السنوات التالية ، على أمل ان يكون الخطأ في رقم السنة من التاريخ . وكانت خالية أيضا من حديث رشدي باشا المذكور . ووعدته بمراجعة بطاقاتي واخطاره . وعند اطلاعي في بيتي على هذه البطاقات ، تبينت وجود الخطأ المطبعي السالف الذكر ، الذي فات على المصححين ، وفات علي أيضا عند المراجعة عليهم ، ربما بسبب احتواء كلمة « نوفمبر »على ثلاثة أحرف من كلمة « فبراير » !.

ويتضح من هذه الرواية أنه لو أشار الكاتب مباشرة الى هذه الدراسة التي نقل منها بدلا من عدد الاهرام الذي لم يره ، لبرئت ساحته ، ولوقع اللوم علي وحدي . وهذا درس للباحثين الجدد ، الذين يؤثر بعضهم العافية ، فيكتفي بالاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، ولا يشير الى المصدر الحقيقي الذي نقل عنه ، رغبة في ان ينسب لنفسه جهد الرجوع الى المصادر الاولية ، ومشقة البحث عنها . وقواعد المنهج العلمي

للبحث التاريخي في هذا الصدد تقضي بأن يشير الناقل الى المصدر الوارد في الحاشية ، ويشفعه بالاشارة الى انه نقله عن المصدر الذي نقل عنه بالفعل ، أو يكتفي بالاشارة الى المرجع الذي نقل عنه مباشرة اذا لم تكن هناك أهمية خاصة لذكر المصدر الاصلي .

الغريب أن محمود سليمان غنام (باشا) ، رحمه الله ، أغفل الاشارة الى هذه الدراسة ، عندما استعان في كتابه الذي أصدره تحت عنوان : « أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ » ، بالاحاديث التي أدلى بها رشدي باشا لجريدة الاهرام في فبراير ومارس ١٩٢٧ ، عن موقفه من الحماية البريطانية التي فرضت على مصر . ولم يكن ليتاح لغنام باشا الوصول الى تلك الاحاديث الا من خلال هذه الدراسة والا بعد مشاورته معي بشأنها كما سبق ذكره . ولو أشار الى هذه الدراسة التي كان لها الفضل في العثور على تلك الاحاديث التي استفاد منها في كتابه ، لانصف نفسه .

ولعل أجرأ وقائع النقل من بعض أجزاء هذه الدراسة عن تطور الحركة الوطنية ، دون الاشارة اليها ، وادعاء الرجوع الى المصادر الاولية التي استندت اليها ، ما أشار اليه أحد الكتاب ، في بحث أعده عن زعيم وفدي كبير ، من الرجوع الى وثيقة من وثائق مكتبة رئاسة الجمهورية في ملف عن الجيش . وكنت قد أوردت اسم هذا المصدر في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على النحو الاتي : « مكتبة رئاسة الجمهورية ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصريـــة ، ٦١٢٣ ، الجيش – تقارير ، الحكومــة المصرية ٣ » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » . وقد ادعى الكاتب الرجوع الى هذه الوثيقة ، وأشفعها بقوله انها « مودعة بمكتبـة رئاسة الجمهورية » !.

ولو علم الكاتب الحقيقة في شان هذه الوثيقة لجنب نفسه هذا المنزلق . فقد عثرت على هذه الوثيقة ، التي لم يسبق لباحث أن اطلع عليها ، في قصر عابدين ، في اثناء عمليات انتقال وعزال ، في قاعة تتراكم فيها الملفات على الارض وسط الاهمال والاتربة !. وقضيت ما يقرب مـن شهرين في فحص هذه الملفات واحدا وراء الاخر ، وأنال حظي من التراب في فمي وملابسي مع كل وثيقة أطلع عليها . وقد علمت فيما بعد بانتقال هذه الملفات الى القلعة ، لتأخذ حظها في ترتيب اخر . ولكن الكاتب يدعي أنها موجودة – أو وفقا لتعبيره – « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ! ، اعتمادا على ما ورد في أول حاشيتنا السالفة الذكر . ونسى انه يوجد فرق بين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مكتبة رئاسة الجمهورية » ، المنقول من رأس الملف ، وبين التعبير الذي استخدمه ، وهو « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ، الذي يشير الى مكان وجودها !. كما نسى الكاتب ايضا ان اسم البحث هو « بحث في مجلس الجيش وهيئة اركان الحرب » ، وليس كما أورده : « بحث في مجالس الجيش وهيئة اركانه ». والغريب انه لم يكن في حاجة الى ادعاء الرجوع الى هذا الملف ، لان مقاله لا يقتضي منه الرجوع الى مثل تلك المصادر الاولية المدفونة ، بينما دراسة مثل دراستنا تقتضي

ذلك ، ولو أشار الى هذه الدراسة التي نقل منها ، بدلا من ادعاء الرجوع الى الوثائق والصحف التي استقينا منها معلوماتنا التاريخية ، لانصف نفسه !.

وقد رويت هذه النماذج وعيني على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي . فالامانة العلمية هي ، في نهاية الامر لمصلحة الباحث . ولا يزيد من قيمة الباحث أن ينسب لنفسه جهدا بذله غيره ، بل ينقصه كثيرا ويعيبه لحد كبير .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد أن أقول اني صححت لنفسي معلومة وردت في هذه الدراسة في بحث لاحق نشرته لي مجلة « الكاتب » في عددها الصادر في ابريل ١٩٧١ بعنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك مصر » . وذلك عند التعرض لموقف الرأسمالية المصرية اثناء الحرب العالمية الاولى . وكنت قد ذكرت في الدراسة الحالية أن هذه الرأسمالية كانت قد أخذت تحس ، من قبل نشوب الحرب ، بالضيق لطغيان النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، وان « أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب بدعوته الى انشاء بنك مصري برؤوس اموال مصرية وبادارة مصرية » !. على أني اكتشفت بعد ذلك ، اثناء اعدادي البحث المذكور ، ان طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء هذا البنك ، وان هذه الفكرة قديمة ترجع الى ما قبل الثورة العرابية ، واتخذت أشكالا مختلفة ومتطورة من التعبير ، كان اخرها ، قبيل الحرب العالمية الاولى ، في المؤتمر المصري الاول عام ١٩١١ ، الذي عقد أساسا كجزء من الصدام المؤسف الذي جرى وقتذاك بين المسلمين والاقباط ، فانتهزت الرأسمالية المصرية الفرصة لطرح فكرة انشاء بنك وطني مصري في هذا المؤتمر !.

فلم اتردد في تصحيح ما ورد في هذه الدراسة ، وقلت في ذلك البحث :

« فمن كان صاحب الدعوة لانشاء بنك وطني في المؤتمر ؟. لقد سادت فكرة أطلقها بعض من ترجموا لطلعت حرب (نخص منهم الدكتور ابراهيم عبده ، وعلي عبد العظيم ، في كتابهما : تذكار طلعت حرب ، ومصطفى كامل الفلكي في كتابه : « طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي » بأنه كان صاحب تلك الفكرة ، أو انه كان المحرك الاساسي وراءها . وقد وقعت أنا شخصيا ضحية هذا الادعاء ، وأخذت به في كتابي : « تطور الحركة الوطنيــة في مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ » . على اني حين أزمعت ، وأنا أعد رسالتي للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستي للقوى الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالي للبورجوازية المصرية ، اكتشفت ان طلعت حرب لم يكــن صاحب فكرة انشاء البنك الوطني في المؤتمر . فقد اقترح انشاء البنك ٣١ من الاعيان والتجار وأرباب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب !. وقد تتبعت أيضا أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وهي التي تبنت في تقريرها فكــرة انشاء البنــك – في صحيفتي « المؤيــد » و « الجريدة » اللتين اهتمتــا ، لاسباب أيديولوجية تختلف عند كل منهما ، بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكني لم أجد لاسمــه أثــرا !.

« وفي الحقيقة ان نجم المؤتمر المصري الكبير في الدعوة لانشاء بنك وطني ، هو الدكتور يوسف نحاس «الذي قدم تقريرا على جانب عظيم من الاهميه ، ويعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخة هامة تقف جنبا الـى جنب مع « منشور » انماء المال (الذي اصدرته البورجوازة المصرية عام ١٨٧٩ I) .

« وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان تتبنى الفكرة ، فعرضت لها في تقريرها باسهاب ، واقترحت على المؤتمر وجوب انشاء بنك مصري « برؤوس اموال مصرية » . فوافق على ذلك . وعهدت اللجنة التنفيذية الى كل من طلعت حرب والدكتور يوسف نحاس وعبد الرازق بك الفار وعمر بك لطفي واحمد بك عبد اللطيف وعبد العزيز فهمي وعزيز منسى ، بحث مشروع تأسيس البنك . وفي يوم ٣ يونيه ١٩١١ قرر مجلس ادارة المؤتمر ايفاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني » .

ثم قلت ان ظهور اسم طلعت حرب في هذه المرحلة المتأخرة ، انما كان للاستعانة بخبرته الاقتصادية ، اذ كان في ذلك الحين من الاسماء المصرية البارزة في ميدان المال والاعمال . ومن المحقق ان هذه المهمة التي كلف بها لدراسة المشروع ، هي التي يسرت له تأليف كتابه المشهور : « علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين ، او بنك الامة » ، وهو الكتاب الذي حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الخاطىء الذي تحمله صفحته الاولى ، وهو « نوفمبر ١٩١١ » ! على ان الفكرة ظلت ، مع ذلك ، حبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس ، حتى قدر لها أن تتحقق في ظروف المناخ القومي والوطني الذي أوجدته ثورة ١٩١٩ .

هذا الى الدور الحقيقي لطلعت حرب في فكرة انشاء بنك وطني ، كما اكتشفته في بحثي عن « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك » الذي نشرته لي مجلة « الكاتب » في ابريل ١٩٧١ . وقد رأيت اثباته في هذه المقدمة استكمالا لما ورد في هذه الدراسة من جهة ، ولتقديم نموذج لا غنى عنه لاثبات ان الحقيقة ملك لتاريخنا وبلادنا ، وانه لا يضير الباحث ان يعترف بالخطأ ويصحح لنفسه بما اتضحت صحته من معلومات تاريخية ، وانما يضيره أن يتمسك بخطئه على حساب الحقيقة التاريخية .

لذلك حين شرعت في اعادة طبع هذا الكتاب ، صححت هذه المعلومة في الصفحة رقم ٧١ ، وعدلت الفقرة بما يناسب التصحيح ، فاستبدلت بالعبارة التي تقول : « وكان أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب » ، عبارة : « وكان من الاصوات التي عبرت عن هذا الضيق صوت طلعت حرب » . واستبدلت بعبارة « وقد طرحت فكرته على مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، عبارة : « وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ » . وبذلك استقام المعنى .

على كل حال ، فهناك ثلاث دراسات لا مفر من مناقشتها ، صدرت بعد هذا الكتاب ، وعالجت بعض موضوعاته ، واستعانت به فيما استعانت من مراجع ومصادر ،

واتفقت واختلفت معه . ونحن بسبيل مناقشة نقاط الخلاف .

وأول هذه الكتب : « سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ » ، للاستاذ طارق البشري . وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . ولم أجد فيه سوى نقطة خلاف واحدة حول دخول سعد زغلول المباحثات مع رمزي مكدونالد ، رئيس الحكومة العمالية البريطانية في سبتمبر ١٩٢٤ .

وكنت قد اعتبرت (في ص ٤٥٣) دخول سعد زغلول باشا هذه المباحثات ، في ظل الظروف التي جرت فيها ، « خطأ سياسيا ، لانه اجهض فرصة لحل المسألــة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث علــى الامل . ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الامة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل . ولكنه استخف باللقاء الذي علقت عليه امال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ » .

وقد اختلف الاستاذ طارق البشري معي في هذا الرأي على أساس ان سعد زغلول لم يختر ظرفا سيئا ليتفاوض فيه ، « بقدر ما ان البادي هو ان المباحثات قد فرضت في ظرف سيء . كما أن المفاوضة كانت هي الوسيلة الاساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فلم يكن بد من خوض التجربة » ! بل لقد ذهب الاستاذ طارق البشري الى العكس ، وهو أن الظروف كانت مواتية ! ، « ولا يقال ان الظرف السيء أفسد الفرصة ، بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة » . وشرح كلامه قائلا ان سعد كان في تلك الاثناء في عنفوان قوته السياسية ، وقد ظهر في خلال تلك الشهور من حكمه « كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله ان يكون القوة الاساسية في السياسة المصريــة . والاحرار الدستوريــون ضامرون ، والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق اهدافهم . ومن جهة ثانية فان وزارة مكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الاخرى ، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بمصر . وهي وزارة قلقة الوجود ، أتت الى الحكم لاول مرة ، وتستند الى أقلية برلمانية لحــزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب . فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا اكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة او التأني ان يحسم أمرا عويصا كهذا الامر » .

« ومن جهة اخرى » ـ كما يقول الاستاذ طارق البشري ـ « فان صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها ، لم تكن مشكلة توقيت او مناسبة مواتية

او غير مواتية ، انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية .. والامر لا يرد الى مجرد سوء توقيت او فساد تدبير ، والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن ـ حسب تعبيرات مكدونالد ـ نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن ، لولا الظرف السيء ، ان يقبل مكدونالد وحزب الاحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر ، وترك السودان ، او ان يكون تفادي الفشل على حساب المصريين يفرطون في مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام . وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة. ان الظرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين ان يصطدما ، وليس في مقدور أحدهما ان ينفي الاخر نفيا تاما . فلم يكن من سبيل الا ان يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية ، بين استعمار فتي وحركة وطنية ناضجة طموح .

« ولا يبدو ، ثالثا ، ان ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة ، كان بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا ان هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو ان سعدا لم يباحث . فخروج الجيش المصري من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات ، وسقوط وزارة سعد كان خليقا ان يحدث لو ان سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه انذاك اعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه في جديته وقدرته على المواجهة » .

هذا الحشد من الحجج التي ساقها الاستاذ طارق البشري ، والتي أكد بها قدرته العلمية المدعمة بالممارسة القانونية ، نقبل منها البعض ونناقش البعض الاخر . فنحن نقبل القول ان سعد زغلول لم يختر الظرف السيء الذي فاوض فيه ، وانما فرض عليه هذا الظرف . وكان رأينا أن يقاوم سعد زغلول هذه الظروف المفروضة ، ولا يرضخ لها . ولكن وجهة نظر الاستاذ طارق البشري انه لم يكن يبدو في ذلك الحين ان ظروفا مواتية أفضل للمفاوضة سوف تسنح ، وان الانتظار من جانب حكومة سعد لم يكن من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية. ونحن نقبل هذا الرأي أيضا ، ولكن نصر على أن المفاوضة لم تكن ابدا هدفا في حد ذاته ، وانما هي وسيلة لتحقيق المطالب الوطنية ، فاذا تبين ان هذه الوسيلة لن تؤدي الى تحقيق شيء من هذه الاهداف ، فان الضرر من دخولها يكون اكثر من نفعه ، وهو ما حدث بالفعل . وانه كان « جديرا بسعد زغلول ان يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، ولكنه استخف باللقاء الذي علقت عليه آمال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت مصر عواقب هذا الخطأ » .

على كل حال فمن الواضح هنا ان الخلاف بيني وبين الاستاذ طارق البشري هو خلاف في وجهات النظر والتحليل ، وليس خلافا حول صحة معلومة من المعلومات التاريخية.

وبالتالي فاني اترك للقارىء الاقتناع بما يميل اليه من رأي .

اما الكتاب الثاني الذي أود مناقشته ، فهو كتاب الدكتور رفعت السعيد عن « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥ » الصادر عن دار الثقافة الجديدة عام ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) . وقد اختلف الدكتور رفعت السعيد مع هذه الدراسة في نقطتين : الاولى ، تحديد ماهية الصراع بين مجموعة روزنتال في الاسكندرية ، ومن اعضائها حسني العرابي وأنطون مارون وفؤاد شمالي ، وبين مجموعة سلامة موسى ، ومن اعضائها محمد عبد الله عنان والدكتور علي العناني . والنقطة الثانية ، حول موقف محمد عبد الله عنان من اول انقسام في الحزب الاشتراكي المصري .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فقد نسب الدكتور رفعت السعيد لهذه الدراسة أنها تصورت الصراع بين المجموعتين على أنه صراع بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . وقد مهد لهذا الزعم بالاشارة الى انتقال النشاط الفعال للحزب الاشتراكي المصري الى شعبة الاسكندرية قائلا : « ولان الحـــزب كان قد عزز لنفسه مراكز قوية في مدينة الاسكندرية ، حيث كانت تتركز القوى الاساسية للطبقة العاملة ، ولان حسني العرابي وروزنتال ومارون وصفوان أبو الفتح واحمد المصري ومصطفى أبو هرجة واسكندر صادة كانوا يقيمون بالاسكندرية ، فقـــد حدث في هذه المدينة نوع من التركيــز للعناصر الماركسية التي سيطرت على شعبة الحزب هناك ، وتابعت من هناك عملية القيادة الفعلية لكل فروع الحزب ، بينما استمر سلامة موسى والعناني وعنان وغيرهم يمارسون نشاطهم التقليدي ، وهو نشاط محدود جدا ، في شعبة القاهرة وحدها ، عاجزين عن ان يخوضوا غمار المنافسة مع الماركسيين ، الذين نشطوا نشاطا متزايدا اعجــز هذه العناصر التقليدية عن ان تلعب أي دور منافس » .

« ومن هنا » – كما يقول الدكتور رفعت السعيد – « برز التصور الذي حكم بعض الكتابات عن هذه المرحلة ، والذي أوحى بأن الصراع كان بين شعبة القاهرة وشعبــة الاسكندرية . ولكن التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شـــعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » . وأشار رفعت السعيد الى صاحب هذه الدراسة فيمن نسب اليهم هذا التصور ١. (ص ٤١١ – ٤١٢) .

ونرى ان هذا الخلاف مفتعل ، ولا سند له فيما كتبناه عن هذا الانقسام ١. واكثر من ذلك ان التصحيح الذي قدمه الدكتور رفعت السعيد لهذا التصور المزعوم انما يردد فيه ما ذكرناه في صفحة (٥٤٩) من هذه الدراسة ١. فقد قلنا انه : « يبدو واضحا ان اسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العنـــاصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان تقطع كل رباط بينها وبين هذه المراكب التي تغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها » .

فهل هناك أوضح من هذه العبارات في تصوير حقيقة الانقسام ؟، وألا يردد الدكتور رفعت السعيد ـ كما ذكرنا ـ هذه العبارات بصورة اخرى بقوله ان « التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » !،

ومن الغريب ان الدكتور رفعت السعيد يعترض ايضا علىتصويرنا لهذا الصراع بانه بين المثقفين والعمال ، فيقول (٢١٢) : « كذلك يحاول عبد العظيم رمضان ان يصور هذا الصراع على انه صراع بين المثقفين من جانب والعمال من جانب اخر قائلا ان الصراع قد انتهى بطرد المثقفين من الحزب » ، ويرد على ذلك بملاحظتين : الاولى ، صحيح ان التيار الماركسي ، وهو احد قطبي الصراع ، كان يؤمن بقيادة البروليتاريا ، لكن ذلك لا يعني انه ضد المثقفين ، فقادة هذا التيار انفسهم كان كثير منهم من المثقفين : العرابي وصفوان ومارون وغيرهم ، ويبدو ان عبد العظيم رمضان قد تأثر في هذا الرأي بعبارة قالها فؤاد الشمالي يهاجم فيها المثقفين ويطالبهم بترك العمال يدبرون شئون حزبهم ،

« والثانية ، ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب ، رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة » ،

وهنا يفتعل الدكتور رفعت السعيد الخلاف مرة اخرى ، فاذا عاد القارىء الى نص كلامه الذي اوردناه فيما سلف ، فسوف يجد انه يذكر ان « التعبير الصحيح » هو ان الصراع قد احتدم بين « الاتجاه الماركسي ، » ، وبين « المثقفين التقليديين »،، ومعنى ذلك انه يؤيد رأينا ويرى انه « التعبير الصحيح » حسب قوله !، ولكنه يعود الى مهاجمة هذا الرأي ويهاجم نفسه !،

على ان الدكتور رفعت السعيد لا يلبث ان يقع في خطأ كبير في تعرضه لهذا الانقسام ، فهو يذكر ان « احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة »،

وهذا الكلام يناقض ما حدث ، فوفقا لما اورده فؤاد الشمالي ، مما ذكرناه في هذه الدراسة نقلا عن جريدة الاهرام (وقد اورده رفعت السعيد ايضا نقلا عنا دون ان يشير الى ذلك) ـ فان ما حدث يعتبر طردا صريحا لمثقفي القاهرة ، فقد تقرر في مؤتمر ٣٠ يوليو ، الذي عقد في الاسكندرية ، وحضره وفد من اعضاء لجنة القاهرة ـ جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، واعتناق المذهب الشيوعي ، وتم انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة ، ولذلك كان تقدير محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة ، لهذه الخطوة سليما حين اعتبر ان « شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية في القاهرة » ، وكانت حجة فؤاد شمالي في الرد على هذا القول ، ان « شعبة الاسكندرية لما بدأت عملها في شهر مايو (١٩٢٢) ، كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت ابوابها ! » ،

هذا هو التصور السليم لما حدث ، ومنه يتضح ان قول الدكتور رفعت السعيد

ط

ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ولكن عددا منهم انسحب من الحزب ــ لا يتفق مع الوقائع التاريخية ، اذ ماذا يعني انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة ، واعتبار ان لجنة القاهرة « قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت دارها » ــ اذا لم يعن طرد المثقفين .

على ان الدكتور رفعت السعيد يعود الى افتعال خلاف اخر، حين يتعرض لاعمال المؤتمر المذكور الذي عقد يوم ٣٠ يوليو ، فيذكر انه « في خلال هذا المؤتمر ، أمكن عزل العناصر المعارضة : سلامة موسى والدكتور العنانى . ويبدو ان عزلتهما كانت شبه تامة ، فلم يرتفع أي صوت بالمعارضة سوى صوت سلامة موسى نفسه . اما محمد عبد الله عنان وأحمد المدني فقد أمكن للماركسيين كسبهما في هذه الجولة » . ثم يرد في الهوامش تعليقا على هذه العبارة يقول فيه بالحرف الواحد : « لم يفطن عبد العظيم رمضان الى هذه الحقيقة الهامة ، فأدرج اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة . وهذا غير صحيح كما سنرى فيما بعد » .!

والسؤال : اين ادرجت اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ؟! يحدد الدكتور رفعت السعيد هذا الموضع في ص ٥٢٩ . على انه لو دقق الدكتور رفعت في تاريخ بيان محمد عبد الله عنان ، الذي أشرنا اليه ، لوجد انه في ٣٠ يناير ١٩٢٣ ، أي بعد الانقسام الثاني للحزب الذي وقع في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، وليس بعد الانقسام الاول الذي حدث في ٣٠ يوليو والذي يعنيه الدكتور رفعت . واكثر من ذلك اننا لم نورد نص البيان حتى لا يقع القارىء فيما وقع فيه الدكتور رفعت السعيد من خطأ ، وانما أوردنا ما يتعلق برد فؤاد شمالي عليه ، والذي تناول وقائع مؤتمر ٣٠ يوليو .! ولو حقق الدكتور رفعت في تاريخ هذا البيان لتجنب هذا الخلاف الذي لا أساس له فيما أوردناه من حقائق .!

بقي مؤلف ثالث علينا مناقشته في مقدمة هذه الطبعة الجديدة ، وهو كتاب الدكتور عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الصادر عن دار العودة ببيروت ومكتبة مدبولي بالقاهرة سنة ١٩٧٥ . ويختلف هذا المؤلف كلية عن هذه الدراسة في فهم وتقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية . وليس هذا مجال مناقشتنا ، وانما سوف نناقش النقاط التي اختلف معنا الكاتب في تقييمها او اثباتها.

واول هذه النقاط ما يتصل بتأليف الوفد المصري . فقد كتب الدكتور عبد الخالق لاشين يقول انه من العسير عليه ان يتقبل رأينا ، « الذي حاول ان يفرق » ــ كما قال ــ « بين ما يعتقد انه امران مختلفان ، هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » . وذلك لانهما ــ في اعتقاد الدكتور لاشين ــ « يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتهما . فما الوفد أولا واخيرا سوى تجمع التف بغرض بحث هذه المسألة والتصدي لها ، الامر الذي يدعو الى القول بأنه لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد .

« لهذا » ــ كما يقول الدكتور عبد الخالق لاشين ــ « يصبح امرا متعسفا ان نفرق

بين الاطار الذي خرج منه والهدف الذي قام مـــن اجله وبين الوسائل التي اتبعـــت لادراكه » .(ص ١٢٠) .

وقد حاولت ان اعثر على الرأي الذي نسبه الينا الدكتور عبد الخالق لاشين في الموضع الذي ذكره من هذا الكتاب ، وهو ص ٨٤ ، وفي غيره ، واكتشفت انه عرض ما فهمه من هذا الرأي لا ما ورد بالفعل !. وهنـــاك فرق شاسع بين ما فهمه باجتهاده الخاص وبين ما اثبتناه في هذه الدراسة !. وكان الاجدر ، وفقا للتقاليد العلمية ، نقل هذا الرأي بنصه ، او تلخيصه تلخيصا دقيقا ، ثم مناقشته مناقشة علمية ، وهو ما لم يفعله الدكتور لاشين !.

وليس لدينا في مجال الرد على ما أورده الدكتور لاشين الا ان ننقل هنا نص ما أدلينا به في مسألة تأليف الوفد المصري ، لتتضح حقيقة هذا الخلاف المفتعل . فقد قلنـــا :

« من هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصري ؟. قبل الاجابة على هذا السؤال ينبغي التفرقة اولا بينه وبين سؤال اخر هو : من الذي فكر في بادىء الامر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟. ذلك ان بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا يخلط بين السؤالين ، فيظن ان صاحب فكرة تأليف الوفد المصري هو بالتالي أول من فكر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر . مع ان فكرة تأليف الوفد المصري يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وان هناك وسائل اخرى لهذه المطالبة لا بد قد طرحت على بساط البحث » . ذلك انه ليس من المعقول ان يقتصر التفكير في المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد .

هذا هو نص الرأي الذي ذكرناه في هذه الدراسة ، ومنه يتضح اننا نرى التفرقة بين قضيتين : الاولى صاحب فكرة تأليف الوفد ، والثانية صاحب فكرة المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب . ولكن الدكتور لاشين يحرر هذا الرأي ، ويذكر اننا نرى التفرقة بين « فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » ! ولا يوجد بين الرأيين وجه تشـــابه !.

والغريب ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يكتفي بافتعال هذا الخلاف ونسبة رأي الينا لم نقله ، بل انه يستخدم في تفنيد هذا الرأي المزعوم عباراتنا تقريبا !. فقد قلنا ان فكرة تأليف الوفد « يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقـوق مصر » ، وهو يقول ان الوفد « لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية » !. وقد قلنا ان التفكير في المطالبة بحقوق البلاد « لا بد انه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدرين لخدمة البلاد » ، وهو يدلل على صحة هذا الرأي ، ويذهب الى ان « مصر والمسألة المصرية اصبحتا شغل المصريين وهمهم الاول حكاما ومحكومين طيلة فتـــرة

الحرب » !، ففيم اذن الخلاف واراقة المداد ؟!

على ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يلبث ان يعود الى افتعال خلاف اخر حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، ويقوم بتفنيده بنفس الطريقة !، فقد أنكر وجود صاحب لفكرة تأليف الوفد قائلا بشيوعية الفكرة !، فقد ذكر ان تأليف الوفد « كان ثمرة أفكار الكثيرين في وقت واحد » !، ونسي الدكتور لاشين ان المقصود بهذا السؤال هو اول من خرج بالفكرة من حيز الفكر الى حيز التنفيذ !، وقد سبق لسعد زغلول ان قال بنفسه في مذكراته ان الفكرة « قد جالت في بعض الرؤوس من قبل » — ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك — ولكن سعدا مع ذلك ، سجل في مذكراته ان مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الامير عمر طوسون « بلا لف ولا دوران ولا التواء » . وقال ايضا ان « الامير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » . ولو تنبه الدكتور لاشين الى هذا الفرق لما اجهد نفسه في خلاف معنا ، ولكان عليه ان يختلف مع سعد زغلول نفسه !، فيثبت ان الامير عمر طوسون لم يكن مصدر الفكرة ومنبتها ، او يقبل القضية ويوفر الوقت والجهد .

والغريب ان الدكتور لاشين لم يدرك الفرق بين فكرة الوفد التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، من حيث انه وفد شعبي يتألف للمطالبة بحقوق مصر ، وبين الافكار التي طرحت اثناء الحرب . فلا ينتمي لفكرة الوفد الشعبي مثلا ما اورده الدكتور لاشين من اعتزام السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي اثناء الحرب السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » . كما لا ينتمي لهذه الفكرة ايضا ما ذكره عن اعتزام الامير حسين كامل السفر الى لندن بعد انتهاء الحرب بغرض « تنظيم الحماية » . او مشروعات الاستقلال الذاتي التي وضعها رشدي باشا او رشدي باشا نفسه ومعه عدلي يكن في سنة ١٩١٧ . او مشروع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي للرد على مشروع رشدي ، او مشروع امين يحيى الذي قدمه الى ونجت للرد على هذين المشروعين ، او مشروع احمد لطفي السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمي في شهر أغسطس ١٩١٧ للاتفاق مع بريطانيا ، او مشروع محمد محمود باشا الذي فاتح فيه سعد زغلول في اواخر ديسمبر ١٩١٧ في ضرورة اتحاد جماعة من أهل الرأي للتفكير في مصير مصر بعد الحرب !.

فهذه الافكار والمشروعات جميعا تدخل في اطار المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولا تدخل في اطار فكرة تأليف الوفد الشعبي ، الذي لا يتعدى كونه وسيلة للمطالبة بهذه الحقوق !. وقد كان الامير عمر هو الذي اعترف له سعد زغلول بأنه مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها . وهو ما أكدته الوقائع التاريخية التي لم يستطع أن ينكرها الدكتور لاشين . فقد ذكر انه في يوم ١٤ اكتوبر ، وبعد مقابلة سعد زغلول للامير عمر طوسون التي طرح فيها فكرة تأليف الوفد ، « ذهب سعد زغلول الى عزبته ، مسجد وصيف ، وقد دعا كلا من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، للذهاب معه اليها لدراسة هذه المسألة بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون » (ص ١٣٥).

لـ

بقيت نقطة خلاف اخيرة آثارها الدكتور عبد الخالق لاشين في كتابه ، تتعلق بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ • وهذه النقطة ، اكثر من اية نقطة اخرى ، تحدد منهج الدكتور لاشين في قراءة وفهم ومناقشة آراء الاخرين !•

فقد أشار الدكتور عند تعرضه لهذه النقطة الى الاراء التي انقسمت بين الكتاب والباحثين والمعاصرين حول قبول سعد تشكيل الوزارة ، وكيف رأى البعض صواب هذا القبول بينما رأى البعض الاخر خطأه ، ثم زعم اننا من انصار وجهة النظر المؤيده لقبوله !، وان رأينا هو ان ذلـــك « كان امرا لا بـــد منه ، بل كان امرا طبيعيـا للغايـة » ! (ص ٣٥٥) •

واخذ الدكتور لاشين يسترسل في هذا الخطأ : فذكر اننا عندما اخذنا نسند رأينا لم نجد « سوى حجة واحدة نتكىء عليها ، وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد ألغت من الناحية النظرية « التوكيل الشعبي » الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس اخر يستمد منه شرعية مهمته ، وكان ذلك الاساس هو « ثقة الناخبين » •

ثم اعتلى الدكتور لاشين بعد ذلك مقعد النقد ، واخذ في مهاجمة ما نسبه الينا من رأي ، مستخدما ألفاظ الخلط والتناقض وغيرهـــا فقال : « ونعتقد ان في ذلك خلطا شديدا بين الاشتراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث (أي صاحب هذا القلم) الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد • واكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلال بحثه في تناقض واضح حينما سلم ابتداء بأن قبول سعد زغلول الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت ذروتها بمقتل سير لي ستاك ـ سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ـ كان انكسارا للحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث أصيبت الامة بخذلان وقتي من جراء ما أصابها في شخص زعيمها وقائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلا من القصر والانجليز من تنفيذ كل اغراضهما • وترتب على ذلك كله ان اخمدت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وابعدت القوى الوطنية عن الحكم ، ونكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور » • (ص ٣٥٥) •

والسؤال الان : أين الحقيقة من كل ما ذكره الدكتور لاشين ؟• وكيف يمكن ان يسيء باحث فهم ما يقرأ الى حد قلب الحقائق على هذا النحو ؟• ان الدكتور عبـد الخالق لاشين ، لو عني بقراءة رأينا في هذه القضية كما يفرضه منهج البحث التاريخي، لوجد أننا في الصفحة ٤١٧ من هذا الكتاب قد هاجمنا قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة وقلنا بالحرف الواحد : « ويا ليته عهد بها الى احد مساعديه ، لان النتائج كانـــت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا » • ثم ناقشنا القضية على الاساس التالي ، فقلنا : ان الاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير • فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي أيضـا

يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الامة . فما هو المعنى المترتب على هذا ؟. هذا المعنى هو انه اذا تولى سعد باشا رياسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ، ويتساوى مع ابطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما ان يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى اكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية . ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم امة، وتصرفت مصر في عهده تصرف الامم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالاحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد الثوري الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا ، وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ » .

واكثر من ذلك اننا هاجمنا المبررات التي استند اليها اصحاب الرأي بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، وهي المبررات التي تقول بأن وجود سعد في رياسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رياسة الوزارة البريطانية وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر امام الرأي العام البريطاني، انما هو فرصة حسنة ولا يجب ان تضيع » . فقلنا : « ان قيام الحكومة العمالية ، كان يجب - في حد ذاته - ان يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رياسة الوزارة .. لان الضعف الذي نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه ان يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر » .

هذا هو الرأي الذي سجلناه في هذه الدراسة في قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، ولكن الدكتور لاشين فهم العكس منه تماما - رغم وضوح عباراته وكثرة تدليلاته - فزعم اننا من أنصار قبول سعد هذا التشكيل !.

على ان الدكتور لاشين لا يلبث أن ينساق الى خطأ اكبر . فيخلط بين رأينا في قبول « الوفد » الحكم ، وقبول « سعد زغلول » الحكم ، ولا يدرك الفرق الكبير بين القضيتين ، ثم يسوق رأينا المؤيد لقبول « الوفد » الحكم على انه تأييد لقبول «سعد» الحكم !. ولو انه عنى بقراءة ما كتبناه بالدقة المطلوبة ، لعرف انه كانت هناك بعض الاراء التي برزت في ذلك الحين ، والتي كان يتزعمها الامير عمر طوسون ، وكانت ترى ان تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها ، على اساس ان الحيطة تقضي على كل من انتخبتهم الامة للنيابة عنها في البرلمان ، ان يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذي لم ترض عنه الامة !.

وكان رأينا أن قبول الوفد الحكم كان « أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا

ص

الغاية . ذلك ان قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسوطة على البلاد وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد اصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لمهمته وسلطته على اساس اخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدها انتهت مهمته واستأنفها بعده من توليه الامة ثقتها » .

وبطبيعة الحال فان قبول الوفد الحكم لا يقتضي ان يشكل سعد زغلول بنفسه الوزارة ، اذ كان يمكنه ان يعهد بهذه المهمة لاحد مساعديه . وكان من انصار هذا الرأي داخل الوفد حرم سعد زغلول ، السيدة صفية زغلول ، وواصف غالي وامين يوسف. وقد أيدنا هذا الرأي في هذه الدراسة كما بينا . ولو أدرك الدكتور لاشين الفرق بين القضيتين لما وقع في هذا الخطأ !.

وقد أوردت هذا الخلاف وعيني ايضا على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي ، ذلك ان القراءة السطحية لاراء الاخرين ، والتورط في مناقشة هذه الاراء بدون استيعاب لها ، هو مجازفة خطيرة توقع الباحث في حرج شديد ، وتكشف ادعاءه ، ولا يجني من ورائها سوى الخسران !.

على كل حال ، فلعلي بهذا القدر من المناقشة أكون قد قدمت لهذه الطبعة الجديدة بعض الاضافة ، وساعدت على تحديد بعض القضايا التاريخية الخلافية . ويبقى دائما ان الحقيقة التاريخية هي ملك لامتنا تنير لها حاضرها وتساعدها على ابناء مستقبل افضل ، فالتاريخ ليس - كما يتوهم الكثيرون - علم الماضي ، وانما هو علم الحاضر وعلم المستقبل . ودراسة الحدث التاريخي لا قيمة لها في الواقع اذا لم تزودنا بالخبرة اللازمة لتفهم افضل للحاضر وبناء افضل للمستقبل .

مصر الجديدة في ٢٥ ابريل ١٩٨٣ — د. عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الرسالة موضوع تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٩ الى عام ١٦٣٦ · وهى فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة · أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره : بفلاحيه وأعيانه ، بعماله وطلابه ، برجاله ونسائه . بمسلميه وأقباطه – لأول مرة فى تاريخه ، ليطرد الاحتلال من أرضه ، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال · وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦ ، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا ·

ولقد كان من الضرورى أن تقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع فى اطار المقاييس العلمية · فهذه الحركة لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين اما أنه تناول جانبا من جوانبها – كما فعل بنجاح الاستاذ محمد شفيق غربال فى كتابه : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، واما أنه أراد التعرض لها ككل ، ولكنه أغفل بعض جوانبها ، ولم يخضعها فى الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية – وهذا هو ما فعله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ·

وفى الحقيقة ، فان دراسة هذه الحركة هى دراسة شاقة ومتشعبة ، سواء من ناحية تناولها موضوعيا ، أو من ناحية مصادرها · فالحركة الوطنية فى مصر ، كحركة جماهيرية ، متعددة الجوانب والعناصر والوسائل · فهناك (أولا) حركة سياسية قامت للتخلص من الاستعمار · وهذه الحركة بدأت كحركة صادرة من أعلى . فقد بدأت كحركة أعيان ، وبنت استراتيجيتها على خطتين : خطة متطرفة تنادى بالاستقلال التام ، وخطة معتدلة احتياطية تطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية تحت ظل الحماية · ولكن هذه الحركة لم تلبث أن استولى عليها الفلاحون والعمال والتجار والمثقفون ، فأدى تدخل هذه القوى الاجتماعية الجديدة الى تعزيز الحركة ، والى تعديل خطة الأعيان ، فقد اختفت الخطة المعتدلة ، ولم تعد الا خطة واحدة فقط هى الخطة المتطرفة التى تنادى بالاستقلال التام · ثم

انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا الى أمور معاشهم وحقولهم ، وشغل العمال بمعركتهم ضد الاستغلال ، فانحصرت الحركة فى المدن تقريبا : فى يد التجار والمحامين والصحفيين والطلبة وأصحاب المهن الحرة • وكان من الطبيعى أن يؤثر دخول وخروج هذه القوى الاجتماعية فى الحركة السياسية وفى النتيجة النهائية التى وصلت اليها •

وهناك (ثانيا) حركة دستورية قامت لفك أغلال الحكم الاوتوقراطى ، وهذه الحركة جزء لايتجزأ منحركة التحرر من الاستعمار• وقد تمخض عن هذه الحركة دستور بورجوازى يعبر عن واقع اجتماعى واقتصادى قائم • ولكن هذا الدستور ظل موضع انتهاك مستمر من القصر ، مما كانت نتيجته انسحاب القوى الوطنية من مواقعها الامامية فى مواجهة الاستعمار ، وتحولها اليه فى معارك بالغة العنف والشدة • وكان لذلك تأثيره المحتوم على مستقبل القضية الوطنية •

وهناك (ثالثا) حركة اشتراكية قامت للتخلص من الاستغلال • وقد بدأت هذه الحركة على يد العناصر الاجنبية ، ثم تعثرت فى يد العناصر الوطنية ، ثم غاصت فى بحر الفشل بعد أن أثقل زورقها بالأخطاء • ولكنها على كل حال كانت تجربة جديرة بالدراسة •

هذه هى جوانب الحركة • أما عناصرها فهى كثيرة : فهناك (أولا) الوفد • وتاريخ الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو فى الحقيقة تاريخ الوفد : لقد تألف الوفد بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال بمناسبة ازماع عقد مؤتمر الصلح • وقد تألف من جماعة تنتمى فى معظمها الى الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وقد تلقى مساعدة الحكومة القائمة ، حكومة رشدى باشا ، كما تلقى تأييد السلطان • ولكنه وجد من الضرورى الاستناد الى توكيل مباشر من الشعب لتعزيز صفته التمثيلية ، فطبع لذلك عدة ألوف من التوكيلات راح يوزعها فى أنحاء البلاد لتعود حاملة مئات الألوف من التوقيعات • وسن لنفسه قانونا التزم فيه بألا يتصرف فى المهمة التى اسندت اليه ، وألا يخرج عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته • ولكن أحدا ممن اشترك فى تأليف الوفد أو تأييده ، لم يدر بخلده أن هذه الوكالة الصورية التى قصد بها محاجة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل • كما أن أحدا من رجال الوفد ممن كانت تحكمهم عقليتهم القانونية التى كانت تعتبر المسألة المصرية قضية تعالج بالمرافعات والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح ، أى تعالج بالمناقشات مع بريطانيا ، لم يتصور أيضا

أن هذه المسألة سوف تنقلب الى مسألة جماهيرية يتولى فيها الشعب الدور الرئيسى ويصبح قوة تسقط الحكومات وتهز قوائم الاحتلال وتحرز المكاسب والانتصارات • فلما قام الشعب قومته فى ثورة مارس ١٩١٩ ، وقلب النظريات الى حقائق ، والمرافعات الى مظاهرات ، والأقلام الى حراب ، وأجبر الحكومة البريطانية على التقهقر والتراجع ، أخذت قيادة الوفد تنقسم حول تقدير هذه القوة وتقدير قدرتها على استخلاص حقوقها كاملة من بين أنياب الاحتلال : فبينما آمن سعد زغلول بهذه القوة ورأى الارتكان اليها والاستعانة بها ، أراد الآخرون قبول القدر المحدود من الاستقلال الذى عرضته انجلترا ، متذرعين بأن الشعب لن يقوى على متابعة المقاومة والمعارضة ، وخرج المخالفون لسعد ، وانقسم الوفد ، وحول هذا الانقسام تشكلت الحياة السياسية المصرية وأرسيت تقاليدها وتأثرت القضية الوطنية •

ثم هناك أيضا من العناصر الأخرى القصر ومساندته الأولى للحركة ، ثم انسحابه منها عندما اشتدت ريح الانجليز ضدها ، ثم مؤامراته ضد الشعب وتربصه بالدستور واشتباكاته مع الوفد • وهنالك أيضا أحزاب الأقلية : حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يعتبر الطور الثالث لحزب الأمة ، والحزب الوطنى الذى كان يمثل السلبية فى الحركة الوطنية ، ثم حزب الاتحاد وحزب الشعب ، الحزبان اللذان استقطبا اليهما أذناب القصر •

والى جانب هذه العناصر السياسية توجد عناصر اجتماعية : فهناك البورجوازية الكبيرة المكونة من كبار الأعيان والرأسماليين ، وهناك البورجوازية الصغيرة المكونة من صغار التجار وأصحاب الحرف ، وهناك (الانتلجنتسيا) المكونة من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وهناك الفلاحون والعمال • ولكل عنصر من هذه العناصر دوره ووزنه فى الحركة الوطنية •

فاذا انتقلنا لبحث وسائل الحركة في الوصول الى غاياتها وتحقيق أهدافها ، نرى (أولا) وسائل سياسية اتخذت شكل محاولات مع الدول: تارة في مؤتمر الصلح ، وتارة فى مؤتمر لوزان • كما اتخذت شكل محاولات مع انجلترا تمثلت فى « المفاوضات » التى استغرقت عدة أدوار وتأثرت بها الحياة السياسية فى مصر أيما تأثير • كما نرى وسائل شعبية تمثلت فى مقاومة اتخذت مختلف الصور والأشكال ، فعلى المستوى الجماهيرى ، اتخذت أولا شكل ثورة عارمة اشتعلت من أقصى البلاد الى

أقصاها ، ثم تحولت هذه الثـورة الى مقاومة سلبية تمثلت فى حركة اضراب الموظفين ، وحركة مقـاطعة لجنـة ملنر التى سادت كل ناطق وصامت . واتخذت أيضا شكل اضرابات واعتصابات ومظاهرات يقوم بها الطلبة والعمال والتجار والصناع · وعلى المستوى الفردى ، تمثلت فى مقاومة سرية نبعت من تنظيمات سرية للاغتيال السياسى أقضت مضجع الاحتلال ، وألقت الذعر والفزع فى قلوب أفراد الجالية البريطانية ·

وهكذا يظهر جليا ، أن دراسة هذه الحركة ، هى دراسة متشعبة ، ومتعددة الجوانب · ولهذا فعندما أخذت فى معالجتها ، كان على أن أنتهج سبيلا من سبيلين : اما أن أقسمها تقسيما موضوعيا ، فأفرد فصلا لكل من الحركة السياسية ، والحركة الدستورية ، والحركة الاشـتراكية ، والوفد ، والانجليز ، والقصر والاحزاب ·· الخ ، واما أن أقسمها على أساس الترتيب الزمنى لتطور الاحداث · على أنى بعد امعـان الفـكر ، رأيت أن حوادث هذه الفترة ، هى حوادث متلاصـقة ، يركب بعضها بعضا ، ويأخذ بعضها بخناق بعض ، واذا كان من الممكن عقد فصل خاص عن الحركة الاشتراكية ، فمن المتعذر ذلك بالنسبة للحركة الدستورية ، التى هى جزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطنى · وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر السياسية التى لا يمكن افراد فصل لكل منهـا دون أن تتكرر الحوادث وتتشابه الموضوعات · عدا ذلك فان تناول الحركة الوطنية على هذا التقسيم ، هو أشبه بتمزيقها الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب دراسة هذه الحركة ككائن حى يتفجر بالحياة والنشاط ·

وعلى ذلك ، فقد قمت بتقسيم الحركة تقسيما زمنيا الى ثلاثة عشر فصلا ، ولكننى لم أغفل الاستفادة من التقسيم الموضوعى السالف الذكر ما استطعت : فقد مهدت لهـذه الفصول بتمهيد تنـاولت فيه الأصول الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية لهذه الحركة ، فتحدثت عن نشأة البورجوازية المصرية فى الثلث الأخير من القرن الماضى ، وتكلمت عن الحزب الوطنى وحزب الأمة كمدرستين وطنيتين ، تمثل كل منهما اتجاها وطريقة فى مقاومة الاحتـلال · وعقدت الفصـل الأول لمقدمات ثورة ١٩١٩ ، فتناولت فى القسم الأول منه تطور مركز الاحتلال فى وادى النيل ، كما تناولت فى القسم الثانى تطور الفكرة القومية فى مصر ، على اعتبار أن هذا التطور فى مركز الاحتلال ، وفى فكرة القومية كان يسير نحو التصادم الذى وقع فى ثورة مارس ١٩١٩ · ولمـا كان الاقتصار على الدوافع السياسية لا يكفى لتفسير اشتراك جميع عناصر الشعب وفئاته فى هذه

الثورة الفريدة الشاملة ، فقد تناولت فى قسم خاص من هـذا الفصل الأسباب المادية ، مبينا عوامل التخمر الثورى فى كل طبقة من الطبقات ٠

ومن الفصول التي تنتمي الى التقسيم الموضوعي ، ذلك الفصل الذى عقدته للكلام عن التنظيمات الثورية ، وفيه تناولت نشأة اللجان الوفدية وتطورها ، كما تناولت الدور الثوري للجنة الوفد المركزية وعلى رأسها عبد الرحمن فهمي بك ، وعالجت مسألة الجمعيات السرية التى نشأت أثناء الثورة ، وتحدثت عن تنظيمات الطلبة والعمال والموظفين ٠

ومن هذه الفصول أيضا ذلك الذى عقدته عن الحركة الاشتراكية ، وهو تحت عنوان « التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية ٠ وقد جعلت مكانه فى موضع يمثل ـ زمنيا ـ انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكى، وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال ٠

ولما كانت مهمة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ، فقد توخيت دائما أن أتجنب المسـائل التى استوفاها غيرى من الباحثين بالدرس ، تصديا للجوانب التى لم تدرس بعد ، أو درست بشكل منقوص أو غير أكاديمى ٠ كما توخيت التعمق دون تفاصيل اكتفـاء بالاحكام ٠ وأملى أن أكون قد أفلحت فى ارسال أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة من تاريخ هذه الحركة ٠

***

هذا فيما يختص بموضوع الرسالة ٠ فاذا انتقلنا الى المراجع فان أول ما يلاحظ بشأنها ، هو أنها موزعة متناثرة فى بطون الكتب الرسمية، وفى الوثائق التى أصدرتها الحكومتان المصرية والبريطانية . وفى تقارير اللجان الرسمية ، ومضابط البرلمان المصرى والانجليزى . وفى الاوراق الخـاصة ، والمذكرات ، والتقـارير السرية والخطب ، والاحاديث ، والتصريحات ، والبيانات ، والدراسات وغيرها ٠ كما يلاحظ أن كثيرا من الحقائق الجديدة موجودة فى بطون الصحف المعاصرة ٠ ويمـكن تقسيم هذه المراجع بوجه عام الى نوعين : مراجع أصلية (مصادر) ، ودراسات ٠ أما المراجع الأصلية فتشتمل على الانواع الآتية :

١ ـ وثائق رسمية :

وخير ما صدر من هـذه الوثائق : « قانون رقـم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى » ،

وهو الكتاب الذى اصدره مجلس الشيوخ المصرى ، وذيله بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ، ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجميع المناقشات البرلمانية التى دارت عند عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ . وواضح أن هذه الوثائق جميعها ذات قيمة كبرى في دراسة هذه الحركة . وقد قامت الحكومة المصرية فى عـــام ١٩٥٥ باصدار كتـــابها الابيض عن القضية المصرية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ الذى سجلت فيه الوثائق التى تضمنها « قانون رقـــم ٨٠ » ، وأضافت اليها ما تم بعد ذلك من أدوار المفاوضات حتى عام ١٩٥٤ . وكانت قد أصدرت قبل ذلك ، أى فى عام ١٩٥٣ ، كتابها الأخضر عن السودان من ١٣فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ســـنة ١٩٥٣ ، الذى ضمنته الكثير من الوثائق الرسمية التى تناولت مسألة الســـودان . فتكونت بهذه الكتب الثلاثة ثروة ضخمة لدراسة هذه الحركة على المستوى الرسمى . وهناك وثائق أخرى أصدرتها الحكومة تتصل ببعض جوانب الحركة الوطنية : منها مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، ومنها وثائق الغاء الامتيازات ، ومنها الكتاب الذى أصدره صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ عن « الدستور المصرى وقانون الانتخاب » ، الذى صدره بمقدمة تفسيرية طويلة تكشف الكثير من أسباب الصراع بين الديموقراطية والاوتوقراطية . والى جانب هذا كله مضابط البرلمان التى حوت الكثير من المناقشات الهامة حول القضية المصرية .

٢ ـ وثائق غير رسمية :

فاذا انتقلنا الى دراسة الحركة الوطنية على المستوى الشعبى ، نجد نوعا من المصـــادر الأصلية لا يقـــل أهمية عن الوثائق الرسمية السالفة الذكر ، وهو الذى يتمثل فى المراسلات المتبادلة بين الزعماء ، والتقارير السرية ، والتصريحات ، والخطب والأحاديث ، كما يشتمل على المذكرات التى سجلها بعض من شاركوا فى الحلبة السياسية . وهذا النوع من المصادر على درجة كبيرة من الاهمية ، بل هو أســـاس متين لأى بحث يتوخى الحصول على مادته من منابعها الحقيقية . ولقد أفاد هذا البحث من الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس الخاصة بالمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . فمما لا شك فيه أن هذه الوثائق ، قد كشفت النقاب عن صفحة خفية من نشاط لجنة الوفد المركزية فى

أثناء وجود سعد باشا وأعضاء الوفد فى باريس ، كما كشفت عن طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين أعضاء لجنة الوفد المركزية فى مصر، وكذلك بين أعضاء الوفد فى باريس ، وألقت شعاعا ساطعا من الضوء على حركة مقاطعة لجنة ملنر والروح المحركة فيها ٠

ومن الرسائل التى أفادت فى كشف حقيقة أسباب الخــلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد ، تلك التى نشرها الاستاذ عبد القادر حمزة فى الكتيب الذى أصدره بعنوان : « اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين » ٠ وهى رسائل قليلة كتب ســعد زغلول بعضها الى سعيد بك زغلول ، والبعض الآخر الى السيدة أم المصريين ، ولكن أهمها ما أرسله الى صديقه طاهر اللوزى بك ، وخصوصا الخطاب الذى سطره فى يوم ٣١ يناير ١٩٢١ ، وفيه يكشف عن أسباب الخلاف بينه وبين بعض أعضاء الوفد فى أوروبا ، ويحلل فى براعة نفسيات هؤلاء الاعضاء وأصولهم السياسية والفكرية ٠

وتعتبر من المصادر المكملة لدور المراسلات السالفة الذكر ، الخطب التى ألقاها سعد زغلول بعد عودته من نفيه الأول وبعد عودته من نفيه الثانى ٠ والخطب الاولى نشرها أحمد حافظ عوض بك بعنوان : « تحية الرئيس فى منفاه » ، وأضاف اليها بعض الأحاديث التى أدلى بها سعد باشا الى بعض الصحف ٠ أما الخطب الثـانية فقد جمعها محمـود فؤاد ونشرها تحت عنوان : « مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة » ٠ وقيمة الخطب التى ألقاها سعد باشا بعد عودته الى مصر ، عقب مفاوضات ملنر ، أنها تكشف النقـــاب عن جانب من أسرار هذه المفاوضات التى لم تسجل لها محاضر ، ولهذا فهى تعد ، مع تقرير لجنة ملنر ، المصدر الرئيسى عن هذه المفاوضات الهامة ٠ ولقد قام الاســتاذ محمد ابراهيم الجزيرى ، سكرتير سعد زغلول ، بعمل هام عندما جمع جميع الخطب التى ألقاها سعد باشا ، والبيانات التى أصدرها ، والأحاديث التى أدلى بها أثناء توليه رياسة الوزارة سنة ١٩٢٤ فى كتاب أصدره تحت عنوان : « آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب » ، فكان هذا الكتاب سجلا هاما لكثير من أحداث هذا العهد ٠ وتعتبر من الخطب السياسية الهامة تلك التى ألقاها مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية عن معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كشفت عن بعض ما دار فى هذه المفاوضات التى لم تسجل لها محاضر أيضا ٠ وقد نشرت وزارة محمد محمود باشا الخطب والأحاديث التى أدلى بها محمد محمود باشا ، منذ أسندت اليه رياسة الوزراء سنة ١٩٢٨ فى

كتاب بعنوان « اليد القوية » . وهي ذات فائدة في كشف بعض وجهات نظر هذه الحكومة في الحكم وخطتها فيه ٠

وجميع الخطب السالفة الذكر قد نشرت ، وبمعنى آخر أعيد نشرها في كتب أو مجموعات ، أما الباقي فهو موجود في بطون الصحف المعاصرة . ولا مندوحة عن الاطلاع عليها ، وتعتبر خطب النحاس باشا التي ألقاها في المناسبات المختلفة ذات أهمية في كشف أسرار الصراع الحزبي بين الوفد والاحزاب الاخرى ٠ ولعل أهم هذه الخطب تلك التي ألقاها في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ في ظروف الازمة الحبشية الايطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، بطريقة مستوفاة ، دون الرجوع الى هذه الخطبة التي تبين انطباعات الازمة الدولية على الموقف الداخلي في مصر ٠

ويصارع الخطب السياسية في الاهمية كمصدر من مصادر هذه الحركة ، البيانات الرسمية وقرارات الاحزاب وأحاديث الزعماء والساسة مع مراسلي الصحف ، وهذه كلها موجودة في بطون الصحف بصفة رئيسية . وان أعيد نشر بعضها في بعض الكتب السالفة الذكر التي تضمنت الخطب ٠ وقد جمع أحمد شفيق في حولياته كثيرا من هذه البيانات والاحاديث ، التي يعتبر من أهمها الحديث الذي أدلى به حسين رشدي باشا في يوم ١٥ ابريل ١٩١٩ لوفد من رجال الصحافة والقانون في أثناء الازمة التي خلقها اضراب الموظفين ٠ وقد نشر بعد ذلك التاريخ بعامين ٠ ومن أهم هذه الأحاديث أيضا ، تلك التي أدلى بها رشدي باشا، وعدلي باشا ، وثروت باشا ، ومحمد سعيد باشا الى مراسلي الصحف في أثناء وجود لجنة ملنر بمصر ٠ وقد افادت هذه الأحاديث مع غيرها في الوصول الى نتيجة هامة جدا ، وهي أن بلاغ لجنة ملنر المشهور في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ لم يكن ثمرة احكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر في كسر حدتها ، كما ذهب الكتاب والمؤرخون ، وانما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلي باشا وزملائه ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض مع اللجنة ٠

وتعتبر المقالات مصدرا هاما من مصادر هذا البحث ٠ وخصوصا المقالات الصحفية التي تكشف عن اتجاهات الاحزاب التي تنتمي اليها ، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه المهمة الخطب والبيانات والأحاديث ٠ وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الاولى ، تلك التي ظهرت في «الجريدة» ، و «اللواء» ، و «المؤيد» ٠ ومعروف أن الشعور الوطني قد أفصح عن نفسه في تلك الفترة في

مقالات الصحف العربية والفرنسية ، مما دفع بعض الباحثين الى أن يطلقوا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافى» · وليس معنى هذا أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطنى يفصح عن نفسه فى المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة ، فقد كانت المقالات الصحفية فى هذه الفترة من الأدوات الرئيسية فى الهاب عواطف الجماهير ، ودفعها الى العمل السياسى ، وخصوصا فى الفترات التى كانت تخف فيها وطأة الرقابة ، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب فى معاركها السياسية ، مما يبين كبير أثرها فى دراسة هذه الحركة ·

٣ ــ المذكرات :

وهذا المصدر من أهم المصادر لهذه الدراسة · ومن أفضل ما نشر منه مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل : «مذكرات فى السياسة المصرية » . وهى أقرب الى الذكريات ، بل هى أشبه بالكتب المعاصرة · لأن الكاتب تعرض فيها لبعض الوقائع التى لم يشارك فيها بنصيب قليل أو كثير · ولما كان الدكتور هيكل قد اتخذ فى الحركة الوطنية خطا معاديا للكثرة الجماهيرية ، فقد عمد فى كثير من الوقائع التى شارك فيها . اما الى اغفال الاشارة اليها بتاتا ، كما حدث مثلا عندما أغفل الاشارة الى مؤامرة وثائق سيف الدين على أهميتها ، واما الى بذل أقصى ما أوتى من بلاغة ومهارة فى عرض الواقعة من جانب لا يعرضه لسخط القارىء · ولا أقصد بهذا القول التقليل من أهمية هذه المذكرات ، فهى دون شك تحوى رصيدا ضخما من الحقائق ، وانما أقصد الاشارة الى خطورة الاعتماد عليها دون الرجوع الى المصادر التاريخية الاخرى · وهذه القاعدة تنسحب أيضا على بقية المذكرات ·

ولقد كان من سوء حظ هذا البحث ، أنه لم يدرك مذكرات سعد زغلول باشا ، التى لم تنشر حتى الآن · ومع ذلك فقد استفدت الى أبعد الحـــدود مما نشر من أجزاء من هذه المذكرات · وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا فى الخطبة التى ألقاها فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى فى يوم الاربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ ، كما نشر البعض الآخر فى سلسلة المقالات التى كتبها الاستاذ محمود سليمان غنام فى جريدة «صوت الامة» فى ربيع عام ١٩٤٨ ردا على مذكرات صدقى باشا · وهذه الأجزاء من المذكرات ، بالاضافة الى المذكرة القيمة التى نشرها الأمير عمر طوسون عن

دوره في الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، لا غنى عنهـا لدراسة نشأة فكرة تأليف الوفد وتطورها • وقد استعضت عن الأجـزاء التى لم أرها من مذكرات سعد زغلول بالاعتماد على ما صـدر عنه من خطب ومراسلات وبيانات وأحاديث • وقد نشر الاسـتاذ مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول فى سلسلة المقالات الصحفية التى نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ فى صحيفة الاخبار فى أواخر صيف عام ١٩٦٣ ، ولكنى لم أجد فيها جديدا يعيننى على اضافة شيء الى البحث• وقد تعرضت بالتفنيد لبعض ما ورد فى هذه المقالات ، وخصوصا لفكرة سعي سعد زغلول الى الجمهورية •

ومن أهم المذكرات التى نشرت أيضا ، مذكرات الدكتـور يوسف نحاس عن مفاوضات عدلى كيرزن • ولا غنى عنها ، مع محاضر الجلسات الرسمية ، فى تصوير الجو الذى كان يفاوض فيه المفاوض المصرى برياسة عدلى باشا • وقد نشرت دار الهلال فى عام ١٩٥٠ مذكرات صدقى باشا ، والجزء الخاص منهـا بالفترة التى تحت البحث مقتضب ، واستخلاص الحقائق منه يحتاج لجهد وحذر ، لأن ذاكرة صدقى باشا كثيرا ما خانته فى رواية بعض الوقائع التى قام فيها بانتهاك الدستور • وقد نشرت مجلة « المصور » فيما بين أول سبتمبر وأول ديسمبر ١٩٥٠ ذكريات الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وقد أعاد الاستاذ طاهر الطناحى نشرها فى عدد خاص من «كتاب الهلال» صدر فى فبراير ١٩٦٢ تحت عنوان «قصة حياتى» • وهى ذكريات هامة وتسد نقصا فى معالجة الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى ، وتعتبر مع مقالات «الجريدة» المصدر الرئيسى للكتابة عن «حزب الأمة» • وقد نشر الاستاذ احسان عبد القدوس ذكريات والدته السيدة «فاطمة اليوسف» فى كتاب بعنوان «ذكريات» • • ويعطى الجانب الصحفى من هذه الذكريات صورة مجسدة لسطوة الوفد وسيطرته على الجماهير فى الفترة الخاضعة للبحث •

ومن أحسن المذكرات ، التى لا غنى عنها فى معالجة مسألة خروج الجيش المصرى من السودان ، ما كتبـه أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاى أحمد بك رفعت عن « أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه » • وقد طبعت هاتان المذكرتان على نفقة الامير عمر طوسون • وهناك الكتاب المفيد المسمى : « ضـحايا مصر فى السودان وخفـايا السياسة الانجليزية » • وقـد كتبه كاتب متنكر تحت اسم « الباحث المطلع محزون » ، وهو مصرى من الذين أقاموا بالسـودان ،

وشهدوا اضطرابات عام ١٩٢٤ ، (ولم أوفق الى معرفة هذه الشخصية) • وقد خصص الجزء الأول منه لبيانات خاصة بعدد ضحايا مصر فى السودان ، أما الجزء الثانى فقد ضمنه مشاهداته فى السودان ، وتسوده نبرة حزينة بسبب الخطة البريطانية فى فصل السودان عن مصر •

ولا أدرى ان كنت محقا فى ضم كتابى الاستاذ محمود أبى الفتح : « مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية والوفد » الى نوع المذكرات أو الذكريات • فهذان الكتابان الهامان يغطيان صحفيا أخبار الوفد فى أوروبا فى عام ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ ، ولم يقصد بهما كاتبهما أن يكونا على صورة ذكريات ، ولكن نظرا لأنهما تضمنا وقائع رآها الكاتب بنفسه أو سمعها بأذنيه ، فقد كانت لهما الى حد ما قيمة المذكرات • وعلى كل حال ، فان دراسة أعمال الوفد فى أوروبا ، لايمكن أن تستغنى عن هذين المصدرين•

٤ ــ الصحف والمجلات :

ولهذا المصدر فى هذا البحث أهمية خاصة • فهو السفر الضخم ، الذى يحوى فى باطنه كل التصريحات التى أدلى بها الساسة والزعماء ، وكل البيانات الرسمية والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى لم تجمع فى كتب أو مجموعات • ولقد كانت مهمة الرجوع الى هذه الصحف والمجلات حقيقة بأن تكون أشق ، لولا « حوليات مصر السياسية » ، أو « جريدة الجرائد » على حد تعبير واضعها أحمد شفيق باشا •

فهذا العمل العلمى الضخم الذى لم يسبق له نظير ، والذى تمخض عن عشرة مجلدات يبلغ عدد صفحاتها قرابة العشرة آلاف صفحة ، يعتبر مقدمة ضرورية ، وتوطئة لقراءة صحف هذه الفترة • فبالاضافة الى أنه يحوى أهم الوثائق السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد ، فانه يسهل الى حد كبير مهمة الباحث فى استخدام الصحف والوصول الى غرضه منها دون تضييع كثير من الجهد والوقت • وقد قدم أحمد شفيق لحولياته، بتمهيد استغرق ثلاثة مجلدات أتى فيها على الوقائع السياسية من عهد محمد على حتى نشوب الحرب العالمية الأولى بطريق الاجمال ، ثم سرد الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر عام ١٩٢٣ • وينتهى الجزء الأول من التمهيد بانتهاء عام ١٩٢٠ ، أما الجزء الثانى فينتهى عند اخفاق مفاوضات عدلى ــ كيرزن ، ويشمل الجزء الثالث الحوادث بعد ذلك الى

نهاية عام ١٩٢٣ ٠ وتبدأ الحوليات ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وعددها سبعة، يحوى كل منها حوادث عام واحد على التوالى الى نهاية عام ١٩٣٠ ٠

على أن الاعتماد على حوليات مصر السياسية ، مع ذلك ، لا يكفى وحده للالمام بجميع جوانب الحركة الوطنية فى هذه الفترة ٠ ولهذا فلما أزمعت معالجة الحركة الاشتراكية فى مصر ، لم أجد بغيتى الا فى الصحف وحدها ٠ وانى لآمل أن أكون قد قدمت جديدا فى هذا الموضوع الذى لم يطرق من قبل ٠

ثانيا ـ الدراسات :

وينقسم هذا النوع من المراجع الى قسمين : دراسات لشخصيات (تراجم) ، ودراسات أخرى تتناول موضوعا من الموضوعات السياسية أو التاريخية أو القانونية أو الاقتصادية ٠ وفيما يختص بالتراجم فان أهم ما كتب منها ، تلك الدراسة التى قدمها الاستاذ عباس محمود العقاد عن سعد زغلول . وهى خير ما صدر عن حياة هذا الزعيم الكبير ٠ ويعتز الاستاذ العقاد بهذه الترجمة اعتزازا كبيرا ، فأذكر أنه وصفها منذ سنوات قلائل بأنها خير ما كتبه ، مما عرضه لهجوم الدكتورة بنت الشاطىء التى عدت ذلك اعترافا من العقاد بتجمده من عام ١٩٣٦ ، وهى السنة التى صدرت فيها ترجمته السالفة الذكر ٠ وفى الحقيقة أن المترجم قد أفرغ فى هذه الترجمة كل ما أوتى من قوة منطق ، وبلاغـة حجة ، وقـدرة على التحليل فى الدفاع عن سـعد زغلول ، وعن خطته السياسية ، والتعرض لكل مطعن يوجه اليه بالتفسير والتبرير والشرح ٠ وواضح أن الاستاذ العقاد لم يكن مطالبا فى هذه الترجمة بأن يتناولها بقلم المؤرخ ، فمهمة المترجم غير مهمة المؤرخ ، ولكن ذلك لا يبرر ما قام به من هجوم شديد على خطة الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، فقد دفع بهم الى السفح فى محاولة لابراز علو سعد باشا فى ذراه ٠ ولهذا فأعتقد ، أنه من مزايا هذه الرسالة أنها وضعت المخالفين لسعد باشا ووضعت خطتهم فى المكان الصحيح ٠

فاذا انتقلنا الى الدراسات الأخرى ، تبرز أمامنا الدراسة التى قام بها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وقدمها فى كتابيه : « ثورة ١٩١٩ » الجزء الأول والثانى ، و «فى أعقاب الثورة» الجزء الأول والثانى ٠ وقد خدم الاستاذ الرافعى تاريخ بلاده الوطنى بهذه الدراسة التى تميزت بالوضوح، وتسلسل الحوادث ، والتى تبدت فيها شـجاعة الرافعى الفـائقة فى

تعليقاته التى انهال فيها بالنقد الشديد لخطة الملك فؤاد الأوتوقراطيــة بالرغم من وجود الملكية كنظام قائم فى مصر فى ذلك الحين ، وفى وقت كانت بعض الجهود العلمية تبذل فيه للدفاع عن خطة الملك فؤاد وتبريرها . ولقد بذل الاستاذ الرافعى جهدا مشكورا فى الدراسة التى قدمها عــن « ثورة ١٩١٩ » على وجه الخصوص ، عندما اســتخلص من الســجلات الرسمية أسماء الوطنيين الذين استشهدوا أو حوكموا فى ثورة ١٩١٩ ، مع تحديد مهنهم وأعمالهم التى كانوا يقومون بها ، فأتاح بذلك للباحث معرفة العناصر التى اشتركت فى هذه الثورة على وجه اليقين .

ولقد اتبع الاستاذ الرافعى فى دراســته طريقة تتبع الأحداث زمنيا والتعليق عليها بما يراه ، مع اثبات النصــوص الكاملة التى وردت فى الصحف للبيانات الرســمية ، والمنشورات الحكومية ، وكتب اســتقالات الوزراء والاحتجاجات ، والنداءات وغيرها . فهى على هذا النحو أشبه بتلخيص واف لحوليات مصر السياسية فيما عدا الاهتمام بوجه خاص بابراز وجهة نظر الحزب الوطنى ، وتسجيل جهوده ، ونشاطه ، وقراراته، وبياناته . وواضح أن الدراسة الأكاديمية لا تجرى على هــذا النحو . فالتاريخ ليس رواية الوقائع والتعليق عليها بالاستحسان أو الاستهجان، وانما التاريخ علم نقد وتحقيق ، ومهمة المؤرخ الأولى ، انما هى تحقيق الأحداث ، وتمحيصها ، وتتبعها بالتفسير والتحليل والتغلغل الى جذورها الأولى ، والدراسة التاريخية العلمية الناجحة ، هى التى تقوم على ربط الأحداث بالقوى الاجتماعية الموجودة ، وما يطرأ على هذه القوى من تطور أو تغيير . ولا أقصد بذلك الى التقليل من أهمية الجهد الذى بذله الاستاذ الرافعى فى دراسته ، فمما لا شك فيه ، أن الوثائق التى جمعها فى هذه الدراسة قد سهلت مهمة الباحث لحد كبير .

ومن الدراسات الهامة الأخرى تلك الدراســة العلمية المفيدة التى قدمها المرحوم الاستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، وهى الدراسة التى تتناول جانبا من جوانب هذا البحث . ولقد أفادتنى تعليقات الاستاذ غربال التى تتميز بشمول النظرة وبعد المرمى ، وان كانت نتيجة دراساتى لم تجعلنى ألتقى به كثيرا ، وخصوصا فى بعض النقاط الهامة مثل خطة الملك فؤاد الســياسية ، وموقف الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ . كما أننى لم أستخدم طريقته فى معالجة المفاوضات ، وهى الطريقــة التى تقــوم على ايراد نصــوص المشروعات برمتها ، فقد كنت أشعر بأن عرض هذه النصوص الجافة على

هذا النحو ، لا يشجع على قراءتها وبالتالى على فهم مضمونها . ولهذا ، حينما تناولت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر ، فضلت عرض المشاكل التى تناولتها المناقشات ، وحللت نصوص المشروعات التى تبادلها الفريقان ، ثم عرضت الفروق الجوهرية بينها . وقد اعتبرت أن تقديم هذه المشاكل التى تناولتها المناقشات ، انما هو مدخل ضرورى لفهم مراحل المفاوضات التالية .

وهناك دراسة أخرى هامة أفاد منها هذا البحث ، تلك هى التى قدمها الأستاذ محمود سليمان غنام بعنوان : « المعاهدة المصرية الانجليزيه ودراستها من الوجهة العملية » . وقد كانت طريقته هى تتبع كل نقطة من نقط الاتفاق على طول مراحل المفاوضات المختلفة ، لاظهار مدى التقدم والتأخر فى معالجتها . وهى طريقة جيدة ، وان كان الاستاذ غنام قد انتهجها للوصـــول فى النهـــاية الى نتيجة محددة وهى أن معاهدة ســـنة ١٩٣٦ قد بلغت بحل مشاكل الاتفـــاق مع بريطـــانيا مرحلة لم تبلغها مفاوضات سابقة من قبل .

وهناك دراســـات أخرى أفاد منها هـــذا البحث ، منها الدراســـة القانونية التى قدمها الدكتور السيد صبرى بعنوان : « مبادىء القانون الدستورى » . ومنها كذلك الدراسة الاقتصادية التى نشرها الدكتور أمين مصطفى عفيفى بعنوان : « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث » . وللدكتور راشد البراوى كتاب قيم بعنوان « حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر » ، وهو محاولة رائدة لدراسة القوى الاجتمـــاعية فى مصر فى ضوء الظروف الاقتصادية . وقد أفادنى كتاب للاستاذ مليكة صدر فى عام ١٩٢٣ بعنوان : « مركز مصر الاقتصادى » ، وخصوصا فى تصوير سيطرة العناصر الأجنبية على السوق المحلية عند قيـــام ثورة ١٩١٩ .

ثالثا ــ المراجع الأجنبية :

ولقد كان على الا أخضع لتلك العقدة التى تحـكم بعض الباحثين الذين يرون أن الاسراف فى الاستناد الى المراجع الأجنبية ، هو من دواعى الثقة بأبحاثهم ، واضفاء الصفة العلمية عليها . فالموضوع الذى أعالجه يتناول تاريخ مصر فى فترة لم تكثر فيها كتابات جيدة من جانب الكتاب الأجانب ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقرن التاسع عشر . ففيما عدا التحقيق الصحفى الذى قدمه السير فالنتاين تشيرول عن ثورة ١٩١٩

فى كتابه : « المسألة المصرية » ، فان الدراسات التى قدمها الكتاب الاجانب عن الحركة الوطنيه فى مصر هى دراسات (قشرية) لم تستطع التغلغل الى لباب الحركة وجوهرها • والسبب فى ذلك ، أن المسألة المصرية بعد ثورة عام ١٩١٩ قد أصبحت مسألة جماهيرية يتولى الشعب فيها الدور الرئيسى ، ويقوم بحلها بوسائل الكفاح والمقاومة العنيفة أو السلبية ، بينما كانت المسألة المصرية فى القرن التاسع عشر مسألة دولية تتولى الدول حلها عن طريق المؤتمرات والمراسلات والمذكرات • وواضح أن دراسة مسألة دبلوماسية أسهل من دراسة حركة جماهيرية: ففى المسألة الأولى ، يكفى أن يدرس الباحث الكتب الملونة والمذكرات المتبادلة ، فيلم بأطراف المشكلة ، وهذه الوثائق ميسور الحصول عليها فى دور محفوظات الدول ، أما دراسة الحركة الجماهيرية فلا تتوفر عادة الوثائق التى تكشف عن خفايا هذه الحركة ونشاطها وتنظيماتها • واذا كان هذا العمل صعبا على المصرى ، فهو أصعب على الباحث الأجنبى • لهذا كانت المشكلة بخصوص المصادر الأجنبية هى مشكلة الاختيار بين الكم والكيف •

وفى الحقيقة أن ما قدمه الكتاب الانجليز عن الحركة الوطنية فى مصر انما يفيد بصورة عامة فى تفسير موقف الجانب الانجليزى • ومن ذلك كتاب اللورد لويد : « مصر منذ عهد كرومر » ، فاللورد لويد قد شغل منصب المندوب السامى بعد اقصاء اللورد ألنبى ، ولهذا فقد استطاع عن طريق منصبه ، أن يتناول بالتفسير كثيرا من الأحداث السياسية فى عهده ، كما استطاع أن يقدم مفاتيح هامة لفتح مغاليق السياسة البريطانية فى هذه الفترة • على أن كتاب اللورد لويد ، مع ذلك ، قد تعثر حينما تعرض بالنقد للسير ريجنالد ونجت لمقابلته سعد باشا ورفيقيه فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد ظهر جهله بكل شىء عن الوفد ، وعن نشأته ، والعلاقة بينه وبين حكومة رشدى باشا والسلطان ، مما اضطر السير رونالد ونجت الى أن يفضح هذا الجهل فى الترجمة التى قدمها عن حياة والده ، وهى الترجمة التى لا شك أنها كشفت النقاب عن السياسة البريطانية فى الفترة السابقة على ثورة مارس وفى خلالها ، وقد سجل فيها السير رونالد ونجت بعض الوثائق الهامة المفيدة •

وتعتبر الترجمة التى قدمها المارشال ويفل عن « النبى فى مصر » من التراجم الجيدة التى ألقت بعض الأضواء على تاريخ الفترة التى

تولى فيها اللورد ألنبى منصبه ، وخصوصا أن المارشال ويفل قد دعمها بالوثائق ، اذ سجل فيها بعض مكاتبات اللورد ألنبى مع حكومته • ولهذا فلا غنى عن الاستعانة بها فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير ، وفى حادث مقتل السردار ، وما ترتب عليه من آثار تناولت اللورد ألنبى نفسه •

ومن أحسن الدراسات الأجنبية التى تناولت بعض جوانب هذه الحركة تلك التى قدمها المؤرخ الكبير آرنولد توينبى فى المجموعة التى أصدرها تحت عنوان « عرض للشئون الدولية » • ولا تكاد تدانى هذه الدراسة دراسة أجنبية أخرى فى تركيزها واستيعابها وموضوعيتها • وقد أفادنى خصوصا المجلد الذى صدر عن عام ١٩٣٦ فى تعزيز وجهة النظر التى اتخذتها فى دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أن الأزمة الدولية التى وقعت بين ايطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لايجاد تسوية مع انجلترا ، بأكثر مما ضغطت على يد السياسة البريطانية ، بل ان هذه الظروف كانت حافزا لانجلترا على عدم ابرام أية معاهدة مع مصر فى ذلك الحين •

وتعتبر الكتب البيضاء التى أصدرتها الحكومة البريطانية عن بعض أدوار المسألة المصرية من المصادر التى لا غنى عنها فى هذه الدراسة ، وأهمها الكتاب الأبيض الانجليزى الذى صدر عن تصريح ٢٨ فبراير ، وقد وجدته مترجما بقلم المرحوم الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، ولم أعثر عليه بلغته الأصلية • وقد اعتمدت عليه تقريبا فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير لأهميته • وقد أوصلتنى المقارنة بين الكتب المتبادلة بين اللورد ألنبى واللورد كيرزن وزير الخارجية ، الى اكتشاف أخطاء وقع فيها اللورد ألنبى فى فهم تعليمات حكومته ، كما وقع فيها أيضا اللورد لويد عندما تعرض لهذه المسألة • على أن أهم ما توصلت اليه انما هو بخصوص نشأة فكرة تصريح ٢٨ فبراير ودور الساسة المصريين الحقيقى فيها • ومن أهم الكتب البيضاء الانجليزية التى أفادت البحث ذلك الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن مفاوضات سعد ــ مكدونالد • ولم أعثر عليه أيضا بلغته الأصلية وانما أورده مترجما فى كتابه الأستاذ الجزيرى سكرتير سعد زغلول • ومن المعروف أن هذه المباحثات لم تسجل لها محاضر جلسات ، كما أن الوفد لم يصدر عنها محضرا كما فعل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم ، فان هذا الكتاب الانجليزى يعتبر المصدر الوحيد لهذه المباحثات ، بالاضافة الى ما ورد عنها على لسان سعد زغلول فى خطبه ، وما ورد عنها أيضا فى الصحف •

ومن أهم المصادر التي لاغنى عنها في هذا البحث ، المناقشات التي دارت في البرلمان الانجليزي عن المسألة المصرية • وتشغل المضابط الرسمية لهذه المناقشات عددا ضخما من المجلدات يبلغ ٩٥٩ مجلدا من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٩٣٨ ، مقسمة الى خمس مجموعات • والمجموعة الخامسة هي التي تتصل بهذا البحث ، وعددها ٢٣٨ مجلدا من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩٣٨ • ويلاحظ أن معظم ما كان يدور من مناقشات داخل البرلمان الانجليزي بخصوص المسألة المصرية كانت الصحف المصرية تورد نصه في ذلك الحين ، على انني اعتمدت على النصوص الأصلية التي وردت في المضابط الرسمية • ولكم وددت لو عنيت الجهات الرسمية أو العلمية بجمع ما نشر في هذه المضابط عن مصر وترجمته ونشره ، اذن لجاوزت فائدة هذا العمل كل فائدة ، سواء بالنسبة للقارىء العادي أو الباحث الأكاديمي ، لأن هذه المادة الشائقة الهامة مدفونة في المجلدات السالفة الذكر •

***

وفي نهاية هذا التقديم ، لا أملك الا أن أزجي خالص الشكر والتقدير للجنة العلمية الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة ، والمكونة من الأساتذة الدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد الحتة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ لما تجشم أعضاؤها من جهد علمي شاق في فحص هذه الرسالة وابداء الملاحظات عليها • فمما لا شك فيه أن هذه الملاحظات الموضوعية القيمة كان لها فضل لا ينكر في تقويم هذا البحث ودعمه ، وفي ظهوره في الصورة التي يصدر بها الآن • كما أعرب عن شعوري بالعرفان للجنة الموقرة لمنحها صاحب هذا البحث المتواضع درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير « ممتاز » ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة • واني لأتوجه خاصة لأستاذي الدكتور محمد أنيس بآيات الحمد والتقدير ، لما أتاح لي من حرية المناقشة الى أبعد مدى يمكن تصوره • واني لأشعر بأن كل موضع يستحق التقدير في هذا البحث ، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بيني وبين الدكتور ، احتدم فيها الجدال ، واصطرع فيها الرأي ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع الى الأمام •

مراحل الحركة الوطنية :

نستطيع أن نعتبر تاريخ الفترة الطويلة التي استقر فيها الاحتلال البريطاني في أرض مصر ، قطاعا قائما بذاته من التاريخ المصري العام ، بالرغم مما قد يبدو من فساد في هذا التعبير ، لأن تيار الحوادث في الحقيقة ، لا يمكن أن يكف عن التدفق فجأة عند تاريخ معين • والأحداث الكبيرة أو الصغيرة التي تجري في عهد ما ، ليس من المحتم أن تدين بوجودها وأصولها لهذا العهد ، فقد تكون لها جذور ضاربة في أعماق العهد الذي سبقه ، أو العهود التي سبقته — ولكن المقصود بهذا القول هو أن الاحتلال البريطاني كان محورا ظلت تدور حوله الأحداث لمدة تزيد عن سبعين عاما • وطبيعي أن كل ما دار حول هذا المحور من انجازات وطنية وثورات ، ودساتير وأحزاب ، هو قطاع مميز من التاريخ المصري ، وهو الذي نطلق عليه عادة « تاريخ مصر في ظل الاحتلال البريطاني » •

وخير ما يفسر هذا القول ، الحركة الوطنية المصرية إبان الاحتلال البريطاني : فقد قامت هذه الحركة لتدور حول محور واحد ، هو التخلص من الاحتلال البريطاني • فهي تختلف بذلك عن الحركات التي سبقتها في العهود السالفة ، وهي أيضا ذات كيان واحد متماسك ، مهما تعرضت للتوقف أحيانا تحت ظروف معينة • وأهمية هذا القول ، أنه يظهر الخطأ الذي درج عليه السياسيون المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في اعتبار عام ١٩١٨ فجرا للحركة الوطنية • وهو مايوحي بان هذه الحركة تختلف عن الحركة التي سبقتها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، مع أنها كلها حركة واحدة تدور حول محور واحد هو الاحتلال البريطاني •

وقد انقسمت هذه الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني لمصر الى ثلاث مراحل تحت ضغط الظروف الخارجية بصفة خاصة ٠ فقد بدأت المرحلة الأولى عقب الاحتلال البريطاني لتستمر الى نشوب الحرب العالمية الأولى ـ وفى هـذه الفترة وقع عبء النضال على كاهل مدرستين ، ودار الصراع فيها بين أيديولوجيتين : أما المدرستان فهما مدرسة الحزب الوطنى ومدرسة حزب الأمة، وهما امتداد لمدرسة الأفغانى ومدرسة الشيخ محمد عبده ، وأما الأيديولوجيتان فهما أيديولوجية « الجامعة الاسلامية » وأيديولوجية « القومية المصرية » ٠ ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الأولى حتى بدأت المرحلة الثانية للحركة الوطنية لتستمر الى عام ١٩٣٦ ، حيث عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية ٠ ثم لم تكد تتعرض المعاهدة للاختبار فى فترة الحرب حتى بدأت المرحلة الثالثة بعد الحرب وهى التى انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخروج الانجليز من مصر عام ١٩٥٦ ٠ وكان النضال فى هاتين المرحلتين يقع على عاتق الوفد المصرى بصفة رئيسية ، وأما الصراع الأيديولوجى فكان يدور ـ وخصوصا فى نهاية المرحلة الثانية ـ بين القومية المصرية والقومية العربية ٠

البورجوازية المصرية :

ولما كانت الطبقة الاجتماعية التى قادت حركة الكفاح فى مصر فى تلك المراحل الثلاث هى البورجوازية الوطنية ، فقد يكون من الواجب البدء بالكلام عن نشأة هذه الطبقة وتطورها ، كمقدمة للحديث عن الحركة الوطنية ٠ وأول ما يلاحظ فى نشأة البورجوازية فى مصر هو اختلاف الظروف التى قامت فيها عن ظروف قيام البورجوازية فى أوربا ، واختلاف ماهيتها عن ماهية هذه الطبقة ، وبالتالى اختلاف الدور التاريخى لكل منهما ٠ فقد نمت البورجوازية فى أوربا ، كما هو معلوم، من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع الاقطاعى ، ممن اضطروا ، نظرا لعدم حيازتهم أراضى يزرعونها ، الى طلب العيش عن طريق المغامرة ، والتنقل والتجارة ، وبمرور الوقت وبازدياد عدد السكان، كثر هؤلاء التجار حتى صاروا طبقة اجتماعية لها مصالحها الخاصة ، ومصادر كسبها المستقل ، وتتخذ لها مراكز تتمركز فيها ، أخذت تتحول بمضى الزمن الى مدن تجارية يعتمد أهلها فى معاشهم على النشاط التجارى بدلا من زراعة الأرض ٠ ثم ترعرعت هذه الطبقة وأثرت ثراء عظيما خلال الثورة التجارية التى أحدثتها حركة الاكتشافات

الجغرافية : اكتشاف الأمريكتين واكتشاف الطرق الى الشرق • ثم بلغت ذروة ثرائها ونفوذها بالثورة الصناعية التى فتحت أمام أصحاب رءوس الأموال افاقا غير محدودة • ولما كانت قيود النظام الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة ، والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على اعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها • وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع ، وبتعسف واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت فى المبادىء والمصالح مع الطبقة البورجوازية • وكانت الثورة الفرنسية انموذجا كاملا للصراع الدامى بين البورجوازية والاقطاع •

هذه اجمالا ظروف نشأة ونمو البورجوازية الاوربية ودورها التاريخى والسياسى• فاذا انتقلنا الى الطبقه البورجوازيه فى مصر ، وهى الطبقة التى تولت قيادة الحركة الوطنيه ، نراها قد نشأت ونمت فى ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما ، وقامت بدور تاريخى مختلف تماما • فلم تنشأ على المسرح السياسى — أى لم تقم بدور سياسى — بوصفها طبقه اقتصادية جديدة تتميز بنظام خاص معين من نظم الانتاج لا يقوم على تملك الأرض وتسعى لتثبيت أركان هذا النظام وتثبيت قواعده على أنقاض النظم القديمة الاقطاعية ، وانما برزت كطبقة وطنية يتحدد مكانها اجتماعيا بين الطبقة الحاكمة الأجنبية التى كانت تتكون اذ ذاك من شراكسة واتراك وأرناءوط وغيرهم ، وبين طبقة الفلاحين الملتصقة بالأرض • والملاحظ أن هذا الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الاقطاع والرأسمالية لم يقم فى مصر : فلم تكن هناك فى الحقيقة فروق جوهرية تفصل بين الطبقات التى تعيش على تملك الاقطاعيات الكبيرة من الأرض ، وبين الطبقات التى تعيش على استثمار المال فى التجارة والصناعة ، بل لقد لوحظ أن معظم ملاك الأراضى كانوا هم أنفسهم من الرأسماليين الذين رأوا استثمار جزء من أموالهم فى مشروعات تجارية وصناعية رابحة • بل ان الطبقة الرأسمالية فى مصر قد نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضى ، ولم تنبع من الطبقات الدنيا ، كما جرى فى أوربا اللهم الا فى عهود قريبة فى مصر وخصوصا بعد عام ١٩٣٦ وبعد الغاء الامتيازات الأجنبية عندما خفت سيطرة الأجانب قليلا على السوق المصرية، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التى أتاحت الفرصة للوطنيين للعمل فى مجالات التجارة والصناعة بشكل لم يتوفر من قبل بتلك الصورة •

وفى الحقيقة أن الاقطاع ، بالمصطلح التاريخى الغربى ــ وأبرز معالمه تفتيت المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية المختلفة ، مما كان يحول دون الانسجام التام بين عناصر المجتمع ، ودون نمو الشعور القومى ، وبالتالى دون قيام الدولة الموحدة ــ لم يكن موجودا فى مصر • فمن المعروف أن الانتقال بين الأجزاء المختلفة فى مصر كان من أسهل الأمور : فلم تكن ثمة قيود جمركية تعطل التجارة الداخلية ، ولم تكن هناك مشكلات بالنسبة للعملة ، كما أن ولاء الفلاح للملتزم أو صاحب الأرض لم يتخذ شكلا سياسيا كذلك الذى كان بين « القن » و « السيد الاقطاعى » والذى كان من شأنه أن يحجب سيادة الدولة عن الزارع ويحول دون نمو الشعور القومى • كل هذه القيود لم تكن موجودة ، حتى يمكن أن يقال ان تدهور الاقطاع « نظام الالتزام » كان من الأسباب التى ساعدت على ظهور الحركات القومية • وآية ذلك أن الحركات القومية فى مصر قامت من قبل القضاء على نظام الالتزام بزمن طويل ، ومن قبل القضاء على نظام الملكيات الكبيرة بزمن أطول ، فان هذا النظام الأخير لم يهدم فى مصر الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما زال موجودا فى البلاد العربية الأخرى ، ولم يحل دون قيام الحركات القومية العنيفة •

كل هذا يوجب الأخذ بتفسيرين : الأول ، عدم ارتباط نمو الحركات القومية فى مصر بتدهور الاقطاع ، والثانى عدم ارتباط نمو البورجوازية فى مصر ــ وهى الطبقة التى قادت الحركات القومية الحديثة ــ بتدهور واضمحلال الطبقة الاقطاعية •

فالبورجوازية المصرية ، بحكم أنها طبقة وطنية من التجار وملاك الأراضى والمثقفين تسعى لتحل محل العناصر الأجنبية الحاكمة والمستغلة ، ترتبط فى نموها وتطورها بضعف واضمحلال وسقوط هذه العناصر الأجنبية ، حتى أنه ليمكننا تحديد معالم الطريق الذى قطعت فيه البورجوازية المصرية شوط تقدمها وتطورها بتحديد معالم الطريق الذى سار فيه ضعف وتدهور نفوذ العناصر المملوكية والتركية والأوربية • ويبدأ الطريق قبيل مجىء الحملة الفرنسية الى مصر ، فى العهد الذى أعقب سقوط على بك الكبير ، وهو الذى اصطلح المؤرخون على تسميته بعهد الفوضى المملوكية • فنرى أن الصراع بين فئة المحمدية ، أتباع محمد أبى الذهب ، وعلى رأسها مراد بك وابراهيم بك ، وفئة العلوية وعلى رأسها اسماعيل بك ، وهو الصراع الذى أدى الى انهاك العناصر المملوكية لبعضها البعض ، قد أسفر عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى المصرية المؤلفة من كبار

التجار وكبير المشايخ والسادة الأشراف . فاستطاعت هذه الطبقة أن تنتزع من الأمراء المماليك في سنة ١٧٩٥ « الحجة الشرعية » التي تعهد فيها الأمراء بأن يدينوا بقضاء المحاكم في قضايا الحقوق ، وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحكام الشرعية ، وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريرة على المحكومين ، وهي الحجة التي يضعها البعض (١) في مقام « المجناكرتا » ، ويطلق عليها البعض الآخر « وثيقة حقوق الانسان » (٢) .

هذه الطبقة الوسطى المصرية سرعان ما نراها تقوم بدور قيادي بارز في عهد الحملة الفرنسية ، نتيجة تشتت العنصر المملوكي . فقد قامت خطة « الجنرال بونابرت » كما يقول الأستاذ شفيق غربال ، على التمييز بين عرب وعثمانلية ومماليك ، وأن يجعل من المماليك وحدهم عدوه وعدو السلطان وممثليه في مصر وعدو أهلها العرب . فكان من شأن هذه الخطة ـ خطة سحق المماليك ـ أن أفسحت الطريق للبورجوازية المصرية للحلول محلها . وخصوصا بعد استعانة بونابرت بهـا في التفاهم مع الشعب المصرى . ولذلك نرى في هذه المرحلة عبء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي يقع على عاتق هذه الطبقة وتبرز زعامة « السيد عمر مكرم » الذى يشترك في جميع المؤامرات التي حيكت بالقاهرة لاخراج الفرنسيين من مصر ، ويقود ثورة المدينة عليهم ، وينتهي بالانفراد بزعامة البلاد الشعبية، عندما يترك الفرنسيون مصر .

وفي وسط الفوضى السياسية التي تعقب خروج الحملة الفرنسية ، بسبب تنازع أمراء المماليك ـ الذين تناقص عددهم أيام الفرنسيين ـ وتصارعهم مع الأتراك ، تتقدم القوى البورجوازية المصرية لتحتل مركز المماليك رسميا وتمثل الدور الذى كانوا يقومون به في خلع الوالى ، وتعيين محمد على مكانه بشروطها ، وذلك لأول مرة منذ الفتح العثماني . وعندما يحتاج محمد على الى المال لمقاتلة المماليك ولاعطاء الجنود رواتبهم لا تتردد البورجوازية المصرية في التقدم لمعاونته في الحصول على أغراضه ، وتوفر له بذلك سبيل الاستقرار .

وبالرغم من تنكر محمد على للقوى الوطنية بعد استتباب الأمور له ، وانقضاضه عليها ، الا أنه مع ذلك قد أدى للبورجوازية المصرية أجل خدمة بسحق المماليك ، والاجهاز على من بقي منهم في « مذبحة القلعة » ومن ثم مهد الطريق لبناء مجتمع جديد .

وفي الواقع أن المجتمع المصرى في عهد « محمد على » وخلفائه ، قد اجتاز عدة تطورات عنيفة نقلته من حال الى حال . فقد تطورت حيازة

الارض من نظام الالتزام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الزراعية ، مما ساعد على ظهور ارستقراطية وطنيه جديدة أخذت تتنافس مع العناصر الارستقراطية الاخرى فى المجتمع التى تتألف من الأتراك والشراكسة والاوروبيين ، كما أخذ التعليم فى عهد محمد على يتحول من نظام الكتاتيب والمساجد الى نظام المدارس التى يتعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، فكان ، بسبب هذا التحول الخطير الذى انتعش فى عهد « اسماعيل » ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة ، أخذت تنزع طبقه مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها ، وما لبثت أن قادت التيار القومى الحديث ، بحكم تأثرها بالافكار الأوروبية ــ كما تمثل فى حركة حزب الأمة ــ ٠ ولقد كان انشاء الجيش الوطنى الحديث من أبناء الفلاحين فى عهد « محمد على» من أخطر التطورات التى أصابت المجتمع المصرى، فقد أمد هذا الجيش الجيش البورجوازية الوطنيةبالسلاح الذىتحارب به معركتها ضدالسيطرة الأجنبية ٠ وقد تمثل هذا فى الحركة العرابية التى استغلتها العناصر البورجوازية لتحقيق أهدافها فى تأسيس الدستور وقيام حكم نيابى يكفل لها الاشتراك فى الحكم اشتراكا فعالا ٠ كما تمثل فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضا ٠

وبفشل الثورة العرابية واحتلال انجلترا لمصر ، بدأت صفحة جديدة فى نضال البورجوازية المصرية ٠ فقد كانت الحركات القومية التى سبقت الاحتلال البريطانى تتنفس جميعها فى جو اسلامى خالص ، وبمعنى آخر أنها كانت تعمل فى نطاق الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، لا تبغى عنها فكاكا ٠ وحتى الحركة العرابية بالرغم من أنها اصطدمت بالسلطان العثمانى ، الا أنها لم تستهدف أبدا الانفصال عن الدولة العثمانية ٠ وهذا هو السبب فى أن هذه الحركات جميعها كانت حركات قومية ناقصة لا ينطبق عليها مصطلح القومية الحديث ٠ وقد بدأت أول حركة قومية بهذا المصطلح على يد « حزب الأمة » الذى تألف فى مصر عام ١٩٠٧ ، وكانت لسان حاله صحيفة « الجريدة » التى كان يحررها « أحمد لطفى السيد » ٠ ولكن هذه الفكرة القومية اصطدمت اصطداما عنيفا بالفكرة الدينية ، التى كانت تعبر عنها فى ذلك الحين حركة « الجامعة الاسلامية » التى كان يدعو لها السلطان عبد الحميد العثمانى ، ويروج لها مصطفى كامل ٠ وهذا الصراع بين هاتين الأيديولوجيتين ، أيديولوجية القومية المصرية ، وأيديولوجية الجامعة الاسلامية ، هو ما يميز المرحلة الأولى من الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى ٠

نشأت حركة الجامعة الاسلامية في أواخر القرن التـاسع عشر كرد فعل للضغط الاستعماري الأوربي على الشرق الاسـلامي بصفة خاصـة ٠ وهذه الحركة تختلف عن الحركة الوهابية التي سبقتها في أواخر القـرن الثامن عشر من بعض الوجوه ، بالرغم من أن كلتيهما تصطبغ بالصبغة الاسلامية الخالصة : فالحركة الوهابية حركة (لوثرية) البواعث ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة سياسية البواعث ، والحركة الوهابية حركة انفصالية داخل العالم الاسلامي ، بينما حـركة الجامعة الاسلامية حركة وحدوية ، والحركة الوهابية حركة عدوانية ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة دفاعية ٠

وهناك حقيقة هامة يجب ابرازها ، وهي أن الاحتـلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، كان هو السبب المباشر في ظهور دعوة الجامعة الاسلامية٠ فقد ظهرت هذه الدعوة اول ما ظهرت على منبر جريدة « العروة الوثقى » التي أسسها السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام ١٨٨٤ ٠ ويلاحظ أن السيد جمال الدين والشيخ محمـــد عبده ، قد أخرجا من مصر بسبب التدخل الانجليزي ٠ فقد أخرج الأفغاني من مصر عام ١٨٧٩ بعد أن حملت الحـكومة الانجليزية الخـديو توفيق على اخراجه بحجة أنه مهيج خطر ، ومن المصلحة تخليص البلاد منه ٠ أما الشيخ محمد عبده فقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنين بعد احتـلال الانجليز لمصر ، فأقام في بيروت نحو العـام ، ثم كتب اليه جمـال الدين من باريس في أوائل ١٨٨٣ يدعوه للعمل معه فيما سماه « المسألة المصرية » ، فلحق بأستاذه في باريس ٠ وهناك أخذ الصديقـان يعملان على تنظيم جمعيـة « العروة الوثقى السرية » التي أسساها لاثارة الرأي العـــام في جميـع الأقطار الاسلامية ودعوته الى الاتحاد والتضافر وانقاذ مصر والسودان من الاحتلال٠ ثم أصدرا جريدة باسم الجمعية لتذيع دعوتها بين الناس (٣) ٠

ويظهر أثر الاحتلال البريطاني كدافع مباشر في ظهور دعوة الجامعة الاسلامية على صفحات جريدة العروة الوثقى « فيما كتبته هذه الجريدة في افتتاحية عددها الأول : فقد كتبت تقول : « ان الفجيعة بمصر حركت أشجانا كانت كامنة ، وجددت أحزانا لم تكن في الحسبان ، وسرى الألم في أرواح المسلمين سريان الاعتقاد في مداركهم ، وهم من تذكار الماضي ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء ٠ ولا تأمن أن يصير التنفس زفيرا بل نفيرا عاما ٠ بل يكون صاخة تمزق مسامع من أصمه الطمع ٠ ان الرزايا

الأخيرة التى حلت بأهم مواقع الشرق ، قد جددت الروابط ، وقاربت بين الأقطار المتباعدة بحدودها ، المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها ، فأيقظت أفكار العقلاء ، وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة أمرهم ، مع ملاحظة العلل التى أدت بهم الى ماهم فيه ، فتقاربوا فى النظر وتواصلوا فى طلب الحق ، وعمدوا الى معالجة علل الضعف راجين أن يسترجعوا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث سبيلا حسنا يسلكونه لوقاية الدين والشرف » • (٤)

وقد قامت سياسة جريدة « العروة الوثقى » فى المسألة المصرية على ثلاثة أمور : أحدها أن الدولة صاحبة السيادة المعترف بها من الدول على هذا القطر هى الدولة العثمانية • ثانيها ، أن المسألة المصرية من الأمور الدولية التى تهم جميع دول أوروبا • ثالثهـا ، أن فى الدول العظمى دولتين اثنتين ترجى مساعدتهما لمصر وللدولة العثمانية على حمل الانجليز على الجلاء عن القطر المصرى : أولاهما فرنسا ذات المصالح المالية والسياسية فيه ، والثانية ، روسيا التى تعد الدولة البريطانية أقوى خصم لها فى سياسـتها الشرقية ومقاصدها البحرية • ولانقـاذ مصر من الاحتـلال البريطانى ، كانت « العروة الوثقى » تعمل على تهييج مصر والهنـد على الانجليز ، وتحث الدولة العثمانية على السعى لاخراجهم عن طريق السياسة والقوة معا ، وتسعى لاقناع فرنسا بمساعدة مصر ، واغراء روسيا بالزحف على الهند بالاعتماد على نفوذ الدولة العثمانية وعلى مساعدة الأفغان وايران • وكان جمال الدين ومحمـد عبده يأملان أن يتمكنـا من الذهاب خفية الى السودان ، لتنظيم قوة المهدى توسلا الى انقاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يعتز بها الاسلام والشرق • (٥)

وهذه الخطة التى اتبعتها « العروة الوثقى » فى محـاربة الاحتلال البريطانى سوف نراها تبعث على يد « مصطفى كامل » بعد عشر سنوات تقريبا ، ربما بحكم منطقيتها وصلاحيتها لظروف ذلك العهد •

ولقد كانت وسيلة « العروة الوثقى » الكبرى لانقاذ مصر والشرق من الاستعمار الأوروبى ، هى « الجامعة الاسلامية » • والجامعة الاسلامية التى دعت اليها « العروة الوثقى » لم تكن تستهدف ـ بعكس ما اشتهر عن جمال الدين الافغانى ـ أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، وأن تجمع كلمتهم على خليفة واحد يسيطر على العالم الاسلامى • وانما كان مقصد جمال الدين من هذه الدعوة ـ كمـا تمثل فى مقالات الجريدة ـ تقوية عناصر كل دولة من الدول الاسلامية حتى تلحق بالدول الأوربية فى

العزة والمنعة ، على أن ينشأ بينها جميعا ما يمكن أن نسميه « حلفا مقدسا دفاعيا » « يسعى فيه كل ملك على ملكه لحفظ الآخر ما استطاع » . وفي هذا يقول جمال الدين على لسان قلم الشيخ محمد عبده في المقالة التي نشرت بالعدد التاسع من الجريدة : « لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصا واحدا ، فان هذا ربما كان عسيرا ، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ، فان حياته بحياته وبقاءه ببقائه » .
ويؤكد محمد رشيد رضا هذا الرأي ، فيذكر أن ما اشتهر عن جمال الدين من أن غرضه كان توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين في سائر أقطار العالم في صورة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى ، لا دليل عليه ، لا في « العروة الوثقى » ، ولا في غيرها مما كان يرويه الشيخ محمد عبده ، وهو أعلم الناس بمقاصد جمال الدين وأعماله . (٦) .

وفي الواقع أن السلطان عبد الحميد الثاني هو صاحب فكرة الجامعة الاسلامية ، كفكرة تستهدف جمع المسلمين في حوزة دولة واحدة تحت ظل الخلافة العظمى . فقد استغل دعوة « العروة الوثقى » الى الوحدة الاسلامية على النحو الذي مر بنا ، لاحياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها ، ورأى أن استغلال هذه الحركة هو بمثابة صخرة النجاة له وللامبراطورية العثمانية على السواء : ففيما يختص به ، فان فكرة احياء الخلافة سوف تعزز سلطته التي يتهددها شبح الحكم الدستوري الذي كان يرفع لواءه الاتحاديون . وبالنسبة للامبراطورية ، فان التلويح بالرابطة الدينية وضرورة تماسك شعوب الامبراطورية العثمانية في وجه الخطر المسيحي القادم من جهة الدول الأوربية ، سوف يكون أكبر عامل مقاوم لتيار الأفكار القومية الذي كان يغزو في ذلك الحين أذهان الشعوب الخاضعة للحكم العثماني ، وخصوصا في العالم العربي . أما من الناحية الخارجية ، فان ظهوره أمام أوروبا كزعيم للمسلمين الخاضعين لروسيا وبريطانيا وفرنسا ، سوف يمكنه من أن يساوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين في الهند والقوقاز وشمال افريقيا واندونيسيا ، اذا لم تقف تلك الدول الأوربية الى جواره تؤيد سلطته وتجيب مطالبه .

هكذا اقتضت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني أن يستميل العرب ويوطىء لهم أكنافه ويحسن اليهم صنعا ، كما أقام البرهان على قوة شعوره الديني ومسئوليته كخليفة للمسلمين ببناء سكة حديد الحجاز

من دمشق الى المدينة فى عام ١٩٠٠ ، لتحل محل طريق القوافل وطريق البحر الذى كان يستغرق من المسافر زمنا طويلا فى البر والبحر • وسعى لتثبيت منصب خلافته ، واعتراف المسلمين به خارج الحدود التركية بارساله البعثات الى مصر وتونس والهند وأفغانستان وجاوا والصين لاقناع مسلمى تلك البلاد بأنه لم يزل فى الوجود خليفة للاسلام ، كما أغرى جمال الدين الأفغانى بالاقامة فى « الأستانة » ليفيد من التأييد المعنوى الذى تتضمنه مثل هذه الاقامة ، ويأمن فى الوقت نفسه شره •

لهذا لقيت هذه الدعوة نجاحا كبيرا فى العالم الاسلامى ، واستقبلتها الشعوب المسلمة التى كانت ترزح تحت عبء الاستعمار الأوربى بالحماسة والابتهاج ، بعد أن روج لها الدعاة الذين انتشروا فى الولايات العربية ، يحاولون اقناع الشعوب بأن الخلافة هى أملهم الوحيد فى النجاة من أطماع الغرب • وكان أكبر صدى لهذه الدعوة فى مصر التى كانت تحس اذ ذاك بوطأة الاحتلال البريطانى بأكثر مما تحس بوطأة النير التركى ، وكان حامل لواء هذه الدعوة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ، وقد قدر لهذه الدعوة أن تكون أكبر عائق لنمو الفكرة القومية التى رفع لواءها فى ذلك الحين حزب الأمة ــ كما ذكرنا ــ وروجت لها لسان حاله « الجريدة » •

حركة الحزب الوطنى :

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على نفس الأسس التى قامت عليها سياسة جريدة « العروة الوثقى » وترسمت نفس الخطى التى ترسمتها هذه الجريدة • وتتلخص هذه السياسة فى ثلاثة أمور : أولا ــ أن المسألة المصرية مسألة دولية ، فيجب الاستعانة بأوروبا لاكراه انجلترا على الجلاء عن مصر • ثانيا ــ أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، هى الدولة العثمانية ، فيجب التشبث بهذه العلاقة لاظهار بطلان الاحتلال واكراهه فى النهاية على الجلاء • ثالثا ــ الدعوة للجامعة الاسلامية ، ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، « لأنه طالما أن هذه تظل قوية ، فان الأمل فى تحرر بلادنا يبقى كبيرا » ــ كما يقول مصطفى كامل ــ •

وقد قامت المعركة بين مصطفى كامل « والاحتلال » البريطانى كمرحلة أخيرة من مراحل الصراع الذى دار بين الخديو عباس والانجليز على الحكم • ومع ذلك فقد كان لمصطفى كامل الفضل فى أنه استطاع أن يرتفع بمستوى المعركة ، التى كانت دائرة بين الخديو والانجليز على السلطة ، الى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد •

ويذكر تشارلس آدمز أنه كان لتاجج حماسة مصطفى كامل وحرارة عباراته ، وخطبه النارية ومقالاته الموجهة الى عواطف الناس ومشاعرهم ، أثر كبير فى تجدد الشعور الوطنى فى مصر ، بعد أن كبته وقتا ما اخفاق الحركة الوطنية التى قادها عرابى • وقد سمى هذا الطور من أطوار المعركة الوطنية فى مصر باسم « الطور الصحافى » • ولم تكن هذه التسمية عبثا أو مخالفة للواقع ، لأن الشعور الوطنى أفصح عن نفسه فى تلك المدة فى مقالات الصحف الفرنسية والعربية التى كانت تفيض بالمطاعن والتهييج العنيف ضد الانجليز • (٧)

ولقد كان التجاء مصطفى كامل للدول الأوروبية لاكراه الانجليز على الجلاء عن مصر ، أمرا تقتضيه الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية فى ذلك الحين • وهى الظروف المرتبطة بالتوازن الدولى فى البحر المتوسط وبالمحافظة على كيان الدولة العثمانية • كما كانت تقتضيها الصفة الدولية للمسألة المصرية ، وهى التى كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب الفرمانات التى صدرت فى عهد اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية • ولكن مصطفى كامل لم يلبث طويلا أن خاب أمله فى أوربا ، وخصوصا فى فرنسا • وكان ذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى بعد حادث فاشوده عام ١٨٩٨ ، والمرحلة الثانية بعد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ • ومنذ ذلك الحين أخذ رجاء مصطفى كامل فى تدخل أوربا لانقاذ مصر يضعف ، وان ظل مستمسكا بخيوط منه جعلته يزور ألمانيا عام ١٩٠٥ للدعوة للقضية المصرية ، ويعود فيلجأ الى أوروبا ، بعد حادث دنشواى ، ليستثيرها على الاحتلال باسم الانسانية والحضارة والعدالة وكل القيم التى يعرفها العالم المتمدن •

ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثمانى • وذلك لأنه كان يعتمد فى مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى — كما ذكرنا — على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام • ولهذا كان يدعو الشعوب

الاسلامية الى الالتفاف حول الدولة العثمانية وشد أزرها ، كما دعا فى برنامج حزبه الى « بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية » ، وكان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدى الى سقوط مصر فى يد الانجليز ، « ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لانجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الانجليزية ؟ ألا تصير ولاية انجليزية ؟ » (٨)

وهذا الموقف يختلف كل الاختلاف عن موقف حزب الأمة من تركيا . ففى سنة ١٩١٢ ذهب أحمد لطفى السيد الى رشدى باشا ، وزير الحقانية ، يطلب اليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الخديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجاه أن يعرض هذا باسم « حزب الأمة » على الخديو عباس واللورد كتشنر . **وقد سر الخديو عباس من هذه الفكرة ، وطلب أن يؤلف وفد من أحمد لطفى السيد وعدلى باشا وسعد باشا للذهاب الى لندن ، للسعى لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (وهى أول محاولة لحل المسألة المصرية فى اطار العلاقات المصرية — البريطانية) ، ولكن** هذه المحاولة فشلت لسببين : الأول : معارضة اللورد كتشنر للفكرة ، بحجة أن الوقت ليس مناسبا ، والثانى : ماظهر من تعلق الأمة المصرية بتركيا فى ذلك الحين ، كما دل عليه موقفها من التبرعات التى جمعت فى ذلك الحين لمساعدة تركيا فى الحرب الطرابلسية (٩) .

ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب اليه بعض الأعيان المتصلين بالسراى وكثيرا من الفئات المثقفة فى بلاده من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ، وأسلوبه الوجدانى الذى يعتمد على الجمل الضخمة ، التى تندفع بها الجماهير من غير روية عادة الى الغايات التى يحددها الزعماء . وأخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح التى تفهمها ، « متى تخلصت التجارة من الشلل الذى يسببه لها الاحتلال الانجليزى ، فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقها لها الانجليز فى الجمارك ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » (١٠) .

على أن مصطفى كامل لم يستطع أن يجتذب اليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين . (١١) ولهذا فان القول بأن الحزب الوطنى كان يمثل الانتلجنتسيا قول غير صحيح ، لأن الطبقة

المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطبقة تنحاز الى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور الاجتماعي ، بينما كان الحزب الوطني يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين ، فقد كان « اللواء » خصما لدودا له ولأفكاره ، وكان ميدانا لأشد المطاعن عليه . وظل « اللواء » كذلك في شأن الاصلاحات الاجتماعية ، رجعيا مستمسكا بالقديم أشد الاستمساك . ويعتبر موقفه من زواج الشيخ علي يوسف دليلا آخر على رجعيته . وان كان الدكتور هيكل يعتقد أن العلة فى هذا الموقف هي تملق الشعب فيما هو عزيز عليه من عادات وأوهام لاستغلاله في الغايات السياسية التى يراد استغلاله فيها ، وان مصطفى كامل لو أراد أن يهز السواد فى الناحية التى تعرض الشيخ محمد عبده لهزها ، لفتر عنه الشعب وتردد فى اتباعه (١٢) .

ومع ذلك فلم يكتسب مصطفى كامل تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : الأول : أن نشاط الحزب الوطنى قد تمركز فى المدن دون القرى . وكان نشاطه الرئيسى في القاهرة والاسكندرية (١٣)، ثانيا : أن الاحتلال كسب مهادنة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج ، وما أجراه من الاصلاحات الزراعية والمالية ، التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر . ومن البديهى أن المسألة المادية هي أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف الى ذلك ، أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه الى توثيق الصلات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماسا من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركى ، وامتصاص الدخلاء لأقواتهم ، ولم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم . ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بتركيا ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين للاشتراك فى هذه الثورة . ومع ذلك فيمكن القول أن مصطفى كامل قد لقى استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى . ذلك أن هذا الحادث على قدر قسوته ، كان فرصة نادرة ، ينفذ فيها صوت مصطفى كامل الى آذان الفلاحين التى وقرها صوت المصلحة المادية فلم تسمع ما عداه . ولقد كان نجاحه فى الافراج عن المحكوم عليهم فى القضية مما رفع سلطانه الشعبى الى أقصى مداه فى ذلك الوقت .

أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جديا في عهد محمد فريد ، فقام بانشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين ، (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الأستاذ الرافعي(١٤) فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في ١٩٠٨ (١٥) • كما أنشأ أربع مدارس للصناع في العاصمة سنة ١٩٠٩ (١٦) ، وأخذ يشجع تكوين النقابات لتكوين رأى عام بين العمال •

على أن أهم ما عمله الحزب الوطني في هذا المحيط ، هو اجتذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية • اذ يعتبر هؤلاء الطلبة عنصرا جديدا من عناصر المقاومة الشعبية ظهر خلال هذه الفترة ، وأخذ يزداد شأنه وتأثيره مع الزمن • وكان هؤلاء ، بحكم كثرتهم وانتمائهم الى طبقات مختلفة ، وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة ، يمثلون قطاعا شعبيا عريضا • وكانوا يعتبرون سلاحا من أسلحة الحزب الوطني (١٧) •

على أن الحزب لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا على يد أحد الشبان « الوطنيين » ، فقد عين اللورد كتشنر خلفا للسير الدون جورست ، وقد تتبع العناصر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، حتى لم يكد يمضي حول كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطني قد هاجر الى خارج البلاد • (١٨)

وبانفجار الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالاضافة الى تشتيت أعضاء الحزب ، فان الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام • ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف الدولية والايديولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت •• ففرنسا أصبحت حليفة لانجلترا ، والدولة العثمانية انهارت انهيارا تاما • فضلا عن ذلك ، فقد كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب • ولقد كان الموقف المتطرف الذي اتخذه الحزب من مسألة المفاوضة مع انجلترا مما صرف الشعب عنه • فقد رأى الشعب أن فكرة عدم المفاوضة فكرة غير معقولة ، طالما كانت انجلترا هي التي تفوق مصر قوة وسطوة ، ورأى أن اعتراف الدول في مؤتمر الصلح بالحماية ، قد جعل المسألة

المصرية مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا لا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة ، أو أن تفرض انجلترا حلا لا يحقق لمصر شيئا من أغراضها . على أن أهم سبب فى تخلف الحزب الوطنى ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى « الوفد المصرى » الذى كان على رأسه زعيم جارف الشخصية ، وخطيب جماهيرى فذ هو « سعد زغلول » . وقد اتجهت هذه القيادة فى ذكاء وفطنة الى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد فى كثير من القرى الصغيرة فى مصر . بينما كان الحزب الوطني لايزال يعتمد على نشاطه فى المدن . (٢٢) ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطنى يؤثر تأثيرا يذكر فى مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التى كان يستغلها « القصر » فى ضرب التحركات الشعبية .

ولما كان الوفد يعتبر امتدادا أيديولوجيا « لحزب الأمة » ، وقد تشكل فى بداية أمره من أعضاء معظمهم كانوا قادة فى « حزب الأمة » ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على هذا الحزب : نشأته وفلسفته السياسية ، وطريقته فى الكفاح ، كمقدمة ضرورية لدراسة الحركة الوطنية ، التى انتعشت عقب الحرب العالمية الأولى .

حزب الأمة :

ظهر حزب الأمة أول ما ظهر على شكل صحيفة سياسية صدرت فى يوم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ باسم « الجريدة » ثم تحولت هذه الصحيفة الى حزب سياسى بعد ستة أشهر ، أى فى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . ويطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده » (١٩) ، كما يصفهم رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » (٢٠) وقد حدد اللورد كرومر اللون السياسى لهذا الحزب ، فذكر أنهم « مجردون عن صبغة الجامعة الاسلامية ، ورأى أن « رجاء القومية المصرية ، بمعناها الحقيقى الذى يعول عليه ، معقود بهذا الحزب .. » (٢١) .

ولقد كان آخر عهدنا بالشيخ محمد عبده ، عندما كان يعمل فى تحرير جريدة « العروة الوثقى » مع السيد جمال الدين الأفغانى ، لتهييج الرأى العام فى جميع الاقطار الاسلامية ، ودعوته الى الاتحاد والتضافر . ولما تعطلت الجريدة افترق الصديقان ، فذهب جمال الى روسيا ، وسافر

محمد عبده الى « تونس » فى اواخر سنة ١٨٨٤ ، حيث بقى بهـــا مدة قصيرة ، ثم رحل متنكرا فى كثير من الاقطار يدعو الناس الى التآزر والى الالتفاف حول العروة الوثقى • وفى اوائل ١٨٨٥ رجع الشيخ محمد عبده الى بيروت ، وترك جمالا ليتم وحده العمل الذى واصله الى اخر أيامه • وبعد نحو ثلاثة اعوام ونصف فى بيروت ، صدر عفو الخديو توفيق باشا عنه ، بشفاعة بعض أصحاب النفوذ ، ومنهم اللورد كرومر • فعاد الى مصر فى أواخر عام ١٨٨٨ • (٢٣) •

وتمثل عودة الشيخ محمـــد عبده الى مصر نهاية مرحلة خطيرة من حياته اصطبغت بالتطرف والتهييج السـياسى ، ولذلك كان فيهــا مؤتما ومتأثرا بأستاذه الافغانى أكثر منه منساقا الى طبيعته وميوله • ولقد كان خضوعه لتأثير الافغانى فى تلك المرحله ، يشبه خضــوعه لقوة الظروف السياسية التى اجتذبته الى الاشـــتراك فى الثورة العرابية بالرغم من معارضته لها فى البداية • ولكن بافتراق الشيخ محمد عبده عن الافغانى ثم عودته الى مصر ، انتهت تلك المرحلة الثائرة من حياته ، وانصرف الى العمل الذى خلق ميسرا له : الاصـــلاح والتجـديد عن طريق التربيـة والتعليم •

وفى الحق أن هذا تماما ما كان يمثل وجه الخلاف بين الشيخ محمد عبده والسيد الافغانى • أيكون الاصـلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ؟ أم يكون عن طريق السياسة ؟ وكان الشيخ محمد عبده يميل الى المذهب الأول ، ولا يؤمن بالمذهب الثانى ، ولهـذا ، فعندما كان مع السيد الأفغانى فى باريس ، عرض عليه ان يتركا السياسة ، ويذهبا الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومة ، ويعلما ويربيا من يختارا من التلاميذ على مشربيهما ، « فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا فى ترك أوطانهم والسير فى الأرض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار » ، ولكن السيد الأفغانى رد عليه قائلا : « انما أنت مثبط » • (٢٤) •

ثم عطلت جريدة « العروة الوثقى » ، ولم يثمر التهييج الذى كانت تنشره الجريدة ، أو تبثه جمعية العروة الوثقى السرية ، فى اجلاء الجيوش البريطانية عن مصر • فيئس الشيخ من العمـــل السياسى الذى كان استعداده له مستمدا من روح السيد ، كمـــا ذكرنا ، ورجع الى ميــله الغريزى وهو : الاصـــلاح عن طريق التربية والتعليم ، لتحرير العقل واعادة هداية الدين • (٢٥) •

ومنذ عودة الشيخ محمد عبده الى مصر ، أدرك أنه لن يستطيع البقاء فى وطنه وتنفيذ برنامجه فى الاصلاح الا بمداراة الانجليز · فقد رأى أن المسألة المصرية لا يمكن ان تحل بالسياسة الا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء فى اتفاقهم بعيد ، وأن العمل لاخراج الانجليز من مصر ليس عملا صغيرا يكفى فيه الكلام فى المجالس والكتابة فى الجرائد ، ولكنه عمل كبير جدا ، ولابد ، فى الوصول الى الغاية منه ، من السير فى الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل · ولهذا بنى خطته على تربية الامة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الادارة والسياسة فى بلادها · (٢٦) وقد أدرك الشيخ محمد عبده ، منذ البداية ، أنه لن يتمكن من تنفيذ اصلاحاته الا من طريق رسمى · وهذا سر اتصالاته بالخديو والانجليز ، لتنفيذ خطته ، وقد بدأ بالاتصال بالخديو عباس الثانى بعد جلوسه على الأريكة الخديوية ، فحظى عنده ، وعمل على اقناعه بالسعى لاصلاح الازهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث اسلامية محضة تشمل اصلاح التربية والتعليم ، واصلاح العائلات ، واصلاح المساجد والارشاد · وكان مما قاله له : « ان لدى افندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها باصلاحها · وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم فى شأنها اذا طال العهد وساعدت الفرص · (٢٧) وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الازهر أداة لتقوية نفوذه السياسى ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول الى هذه الاغراض وبمعنى آخر ، أراد أن يجعل لنفسه سلطة دينية آلتها الازهر ، وماليتها الأوقاف (٢٨) ·

على أن الشيخ محمد عبده حين عرف تصرفات الخديو فى أموال الأوقاف هب معارضا ، وساعده على ذلك أنه ولى منصب افتاء الديار المصرية ، فصار بمقتضاه عضوا فى مجلس الاوقاف الأعلى ، وهو الذى أنشأه اللورد كرومر للحد من تصرفات الخديو فى أموال الأوقاف · حينما أدرك مقدار ما تضفيه له من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسى · وقد توسط لدى الشيخ محمد عبده الوسطاء ليقنعوه بترك الخديو يتصرف كما يشاء فى أموال الأوقاف ، وفى مقابل ذلك يتركه يتصرف كما يشاء فى اصلاح الأزهر ، ولكن الامام رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله تعالى لا تمكنه من اقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة الى الحق · » (٢٩)

وهكذا انقلب الشيخ محمد عبده محاربا للخديو ۰ وقد بلغ من تشككه في نواياه ، بل وفي نوايا جميع الخديويين ، تجاه مصر ، أنه لما طلب منه المستر بلنت ، عقب توقيع الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا سنه ١٩٠٤ ، ان يضع نموذجا للدستور الذى يريد ادخاله فى مصر فى ضوء التطور الجديد الذى انتاب مركز الاحتلال بعد الاتفاق الودى ، كان مما طلبه ـ بعد أن اقترح الدستور ـ أن تضمنه الحكومة البريطانية ، حتى لا يبطله الخديويون ۰ (٣٠) ۰

وقد استطاع الشيخ محمد عبده أثناء المرحلة الأخيرة من جهاده أن يجتذب اليه فريقا يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة والاعيان ، الذين تاثروا بمذهبه في الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واعداد الامه لتكون مصدر السياسه والادارة فى بلدها ، وقد قوى حزب الامام الحكومي ، بعد وفاته ، بدخول سعد زغلول ، أقدم تلاميذه ، في الوزارة ، وجعل مدرسة القضاء الشرعى تابعة لوزارته ، وطوع تصرفه ، وتولى شقيقه احمد زغلول باشا وكالة وزارة الحقانية ، ونوط الحكومة به وضع قانون الاصلاح بالازهر بالاشتراك مع لجنة خاصة ، وبذلك صار رجال المعارف ورجال القضاء الشرعى والأهلى كلهم وشيوخ الازهر تحت نفوذ حزب الامام ۰ (٣١) ۰

ويعتبر سعد زغلول باشا من أشد من تأثر بالشيخ محمد عبده من أقطاب شيعته ، فلم يكن كغيره تلميذا فحسب ، بل كان ـ كما يقول الدكتور تشارلس آدمز ـ مريدا ۰ وكان أيام طلبه للعلم فى حجر الامام وكنفه كولده ، لاكسائر تلاميذه ، فكان يستفيد من علمه وعمله ، ومن أخلاقه وشمائله ، ومن فصاحته وبلاغة كلامه ۰ فشب بين يديه كاتبا خطيبا ، أديبا سياسيا ۰ ولما عهد الى الشيخ محمد عبده برياسة تحرير الوقائع المصرية ، اختار سعدا ليعاونه في تحريرها ، بالرغم من صغر سنه ۰ فتمرن على الكتابة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أقلقت بال البلاد قبل الثورة العرابية وبعد شبوبها ، واطلع على جميع شئون الحكومة ، وتدرب على التحرير الأدبى تحت اشراف الامام ۰ ولا يمكن تقدير الفوائد التى عادت عليه من صلته بالاستاذ الامام فى كل هذه الميادين ۰ (٣٢) ۰

وكان سعد زغلول ممن يؤمنون بالتعاون مع البريطانيين فى اصلاح الادارة ، سالكا بذلك نفس السبيل الذى سار عليه الشيخ محمد عبده ، والذى أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد ۰ وهذا المبدأ يخالف تماما

المبدأ الذى سنه مصـــطفى كامل والحزب الوطنى مبدأ عدم التعاون . وليس من السهل على الباحث الحكم على أحد المبدأين بالخطأ أو الصواب . فاذا كان خروج الانجليز عملا صعبا ويستغرق وقتا طويلا ، ولا يتم الا باتفاق الدول الكبرى ، فهل من الحكمة مقاطعة الانجليز ، وترك مقاليد الحكم فى أيديهم يتصرفون فيها كما يشاءون ؟ أم يكون من الأصوب ، فى هذه المرحلة التى لم ينضج فيها الوعى القومى تماما ، مشاركتهم فى الحكم ورفع أضرارهم ما أمكن ، ومعاونتهم على الاصلاح ، ووضـع أيديهم على مواطن العلل ، وحملهم على العلاج ؟ هذه هى القضية . وعلى كل حال ، فاذا كان مبدأ عدم التعاون الذى رفع لواءه مصـطفى كامل يبدو أكـثر وطنية ، فمما لا شك فيه أن خيبة آمال مصطفى كامل فى الدول الكبرى ، بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، وخيبة آمال البلاد فى تركيا بعد تخاذلها فى حادث طابا ١٩٠٦ ، من شـأنه أن يبرر مبدأ معنى المشاركة فى الحـكم لرفع الاضرار .

وفى الحقيقة أنه فى تلك الظروف تماما قام حزب الأمة . فقد أخذ المهتمون بشئون السياسه المصرية من شيعة الشيخ محمد عبده ، يعيدون النظر فى سياسة الاعتماد على الدول الخارجية فى الحصول على استقلال البلاد ، وهى السياسة التى ثبت فشـلها ، ويرون الارتكاز على الشـعب نفسه فى الحصول على الحرية . وكان منهم أحمد لطفى السيد الذى كتب فى تقرير له الى الخديو عباس من قبل ذلك بسبع سنوات تقريبا يقول : « ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس سـمو الخديو حركة شاملة للتعليم العـام » . فلما قامت مشكلة طابا ، وكان موقف الجرائد الوطنية فيها ، ضالعا مع تركيا ضد الانجليز ، فكر أحمد لطفى السيد فى ضرورة انشاء جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، الخديو والانجليز . وكان الاتجاه أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان « أصحاب المصالح الحقيقية » الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك (٣٣) وهذا هو سبب تكوين حزب الأمة من عنصرين : عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيـان من أصحاب الأملاك الواسعة . وغنى عن الذكر أن العنصر الأول هو الذى كان يقود المعركة . ولهذا يقول الأستاذ شفيق غربال انه « فى كلامنا على

حزب الأمة يجب أن نميز بين موقف طائفة من أعيان البلاد ، وبين مذهب سياسى اجتماعى أقرب لبورجوازية عهد لوى فيليب فى فرنسا وعهد الملكة فكتوريا فى انجلترا » . كما يذكر أن للاستاذ أحمد لطفى السيد الفضل فى أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدس الحرية ويحتكم للعقل (٣٤) .

وهكذا تتخذ حركة حزب الأمة لنفسها أهدافا مستمدة من طبيعة تكوين هذا الحزب ، وتنحصر هذه الأهداف فى أمرين :

أولا ـ المطالبة بالدستور . ذلك أن الدستور يتيح لهذه الطبقة الاشتراك فى الحكم مع السلطتين الشرعية التى يمثلها الخديو ، والفعلية التى يمثلها الانجليز بصورة فعالة . وهو أمر ترى تلك الطبقة أنه من حقها ، فهى تتألف من « أولى الرأى فى الامة » ومن « أصحاب المصالح الرئيسية » الذين هم « رؤساء العائلات » التى تتكون منها الأمة فى نظرهم ، وهم بهذه الصفة ، من حقهم أن يشاركوا فى ادارة شئون بلدهم وأن يتخذوا لأنفسهم مركزا ثابتا بين السلطتين اللتين تستبدان بأمور البلد . ومعنى هذا أن حزب الأمة لم يكن يعتبر الانجليز الأعداء الوحيدين الذين يجب أن تتوحد كل الجهود لمحاربتهم ـ كما يرى مصطفى كامل ـ وانما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة . ولهذا نجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز معا . « فالأمة لا تقف أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائدا عليها حكومة أجنبية أخرى ، قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها ، وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة أضعافا كثيرة ، فاذا كان يجب علينا عندعدم وجود الاحتلال الأجنبى أن نصرف مجهودا واحدا لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل » (٣٥) .

ثانيا ـ الاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا . وهذا طبيعى ، فهذه الطبقة لا تريد أن تعود أحوال ما قبل الاحتلال ، ولا أن يعود الاستبداد القديم الذى كان يمثله الخديو وأنصاره وبطانته من الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناءوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن العربى (٣٦) وكانوا يكرهون من الحزب الوطنى عمله على توثيق العلاقة بتركيا ودعوته الى « الجامعة الاسلامية » خاصة ، باعتبار تلك الدعوة « غير متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى » كما أنه لو حوول تحقيقها ، لاستحال ذلك بالمرة على طلابها ، ولا يترتب عليها سوى

« بعث القلق الى نفوس السياسيين من الأوربيين » (٣٧) • وهم اذا كانوا يعترفون للدولة العلية « بحق السيادة الخارجية التي حددتها المعاهدات » ، وذلك تفاديا من معارضة القانون ، والتعرض لتهمة التآمر على النظام الموجود لقلبه ، « الا أننا اذا اعترفنا بأكثر من هـذا كنا كمن يسعى في اللحـاق (بالدولة العثمانية) حبـا في اللحـاق وفرارا من الاستقلال ، وذلك ما لا نبتغيه ، فانه على الرغم من حالنا السيئة ، نسمع في قلوبنـا دبيب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال »(٣٨) •

وهكذا يرفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية »، ويدعو للاستقلال التام ، ويحارب اليأس من الحصول عليه ، فالاحتلال الانجليزى في نظره «قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة ، فان صدق وعده في تقوية مصر حفظـا لحقوق الانجليز وترك مصر بعدئذ لأهلها ، فذلك ما يجب على انكلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون » (٣٩) ، ومن ثم « فلا يحل لنـا أن نيأس من جلاء هـذه القوة العارضة التي لا تمس حقوقنـا المقدسة ، فان اليـأس على ما يظهر ، هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولارقيب • انه لا ييأس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم في الاستقلال » (٤٠) •

ولكن حزب الأمة مع ذلك، يؤمن بأن الاستقلال التام لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى يحصل بمجرد الفـكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبـة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليـه ، وهى الـكفاءات الاخلاقية والعلمية والزراعية ، والصـناعية والتجـارية ، والادارية والقضـائية ، واشتراك الأمة مع الحكومة في الأعمال العامة ، والقيام على التعليم العام • وهذه المقدمات التي تنتج الاستقلال ، هي أيضا أغراض يجب السعي اليها بادىء الأمر ، ومتى تحققت أمكننا الوصول بسهولة الى غرض الأغراض أو مناط الآمال وهو الاستقلال (٤١) •

ومن هنا تنكشف نظرة حزب الأمة الى الاحتلال ، فالاحتـلال عنده ليس مرضـا بقـدر ما هو عرض ، وهو ليس الا ترجمـانا لضعف الأمة ، وترديها في مهاوى الجهل ، وتخلفها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا• وارتقاء حال الأمة ، وبمعنى آخر شفاؤها من هذه الامراض ، سوف يؤدى بالتالي الى زوال الأعراض ، أي يؤدى الى زوال الاحتلال • ولهذا نرى حزب الأمة يدعو الى تقوية بناء الأمة أولا ، « أعدوا الأمة قبل كل شيء ، وعلموا الشعب الجاهل ، وانظروا الى ماتقدرون عليه لا الى ماتريدون • فعبثـا

تقولون للمقعد سر فرسخا ، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا ، بل تعهدوا الطفل حتى يكبر ويترعرع ، والمريض حتى يشفى ويشتد ساعده» (٤٢) . وهو في هذه النظرة يختلف عن الحزب الوطنى الذى كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل ، وأنه أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها ، وأن زوال الاحتلال معنـــاه ازالة العــائق المعرقل لرقى الأمــة وتقدمهــا فى المناحى الاجتماعية والاقتصادية، وقد عبر مصطفى كامل عنذلك فى قوله السالف الذكر : « متى تخلصت التجــارة من الشلل الذى يسببه لهــا الاحتــلال الانجليزى فستفتح لنـــا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقهــا الانجليز فى الجمارك لغــاياتهم ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة ترقيها على أبناء مصر » .

وهذا الاختلاف فى النظر الى الاحتلال بين الحزبين ، قد أوجد بطبيعة الحال اختلافا فى التعامل مع الاحتلال . فبينما كان الحزب الوطنى يحارب الاتفاق أو التعامل مع الانجليز ، ويأبى الاعتراف بهم (٤٣) ، كان حزب الأمة يعترف بهم كحقيقة واقعة ، ويرى ضرورة التعامل معهم ، لوضع أيديهم على مواطن الاصلاح بوصفهم القوة الفعلية فى البلاد . وكان يتبع فى ذلك « كل وسيلة شريفة من كتابة ومشافهة ، وايفاد وفود وتفهم وتفاهم ، واقناع ، وكل طريق يوصــلنا الى مقاصدنا » (٤٤) . وكان أعظم هــذه المقاصد بالطبع اعداد الأمة للاستقلال الذاتى ، الى أن تتهيأ الظروف بما يؤدى لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكاتها ، على صورة تنفجر فى الحــال عن الاستقلال الفعلى العام » (٤٥) . وقد كان حزب الأمة ، فى تعامله مع الانجليز ، يسير على النهج الذى رسمه الشيخ محمد عبده، فهو يعتقدمثله أن خدمة البلاد شىء ، والعبودية للمالك أمر آخر ، وأن الوطنية تقضى بحب الأمة وتحقيق منفعتها وتحرى طرق الاصلاح واتيانها من أبوابهــا (٤٦) . وكان من أجل هذا ، يسخر من الحزب الوطنى ، الذى يتهم كل من يتصل بالانجليز بالمروق عن الوطنيــة « ثم يلجــأ فى نفس الوقت اليهم على صــفحات جرائده بطلب الدستور والشــكوى من القسوة التى تم بهــا الحــكم والتنفيذ فى قضية دنشواى»، ويقول: « أليس هذا اعترافا منهم بالواقع من سلطتهم الفعلية؟ وما الذى يدريهم أن من يزور قصر الدوبارة لا يطلب ما يطلبون ، أو مثل ما يطلبون » (٤٧) .

والحقيقة أن اتهام الخديو عباس ومصطفى كامل لحزب الأمة فى ذلك الوقت بأنه أداة للانجليز ، غير صحيح ، تماما كاتهام حزب الأمة لمصطفى

كامل بانه صنيعة الخديو • فكما أن خطة الخديو مع السير الدون جورست أثناء « سياسة الوفاق » لم تنعكس على مصطفى كامل ، فتجعله يميل الى الوفاق مع الانجليز ، فان خطة جورست مع الخديو عباس لم تنعكس على حزب الأمة فتجعله يتخذ سياسة مماثلة ، كما هو الحال مع أداة تطيع ، وكما فعل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حينما مال مع الخديو الى الوفاق • بل لقد أصبح الخديو والانجليز معا فى تلك الفترة ، محل هجوم شديد متتابع من « الجريدة » ، التى أحست بحق بخطر هذه السياسة الناعمة ، واشتد الحاحها فى طلب الدستور ، مما جعل السير الدون جورست يبدى فى تقريره لعام ١٩٠٨ حيرته لهذا الموقف الذى كان يظنه قاصرا على المتطرفين من الحزب الوطنى فقط ، وليس يليق بالمعتدلين(٤٨)•

على أن آراء حزب الأمة ودعوته ، مع ذلك ، لم تستطع أن تشق طريقها فى أذهان الشعب بمثل ماشقت طريقها آراء الحزب الوطنى ودعوته• فلم تحظ أيديولوجية « القومية المصرية » باعتناق يماثل اعتناق أيديولوجية « الجامعة الاسلامية » التى كان يروج لها الحزب الوطنى ـ ربما لصعوبة الأولى ، وبساطة الثانية ، فى مجتمع عاش طول عمره اسلاميا ـ كما أن صحيفة « الجريدة » بالرغم من أنها راجت رواجا حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، الا أنها ـ كما يقول « لانداو » ـ لم تحظ أبدا بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطنى ، التى كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التى تخاطب العاطفة (٤٩) •

ومع ذلك ، فان حزب الأمة ، وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للأمور ، وهى الصفات التى امتاز بها لطفى السيد ـ كما يقول محمد زكى عبد القادر ـ قد أثار فى الشعب موجة من الفكر والوعى ، وطرح على بساط البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم • فلأول مرة ، بدا فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات ، وأصل الحكم البرلمانى ، ولأول مرة ، قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لا صلة لها بالدين (٥٠) •

وعندى أنه اذا كان الحزب الوطنى قد غرس فى تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فان حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية ، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا • وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطنى قائما على هدم الاحتلال ، كان عمل حزب الأمة قائما على بناء أساس مصر

الحديثة المستقلة . وواضح أن العمليتين : الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر .

وسرعان ما تهيأت ظروف البيئة والمناخ كيما تنضج ثمار هذا البذر المجيد . وذلك فى أحداث الحرب العالمية الأولى التى أسرعت بتحقيق غايات الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، بدرجة لم يكن يحلم بها أى فرد ، ولدرجة أنه لم تكد تنشب ثورة ١٩١٩ حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييرا كليا عميقا ، فبعد أن كان استقلال مصر أمرا أوربيا محضا، أصبح أمرا مصريا بحتا ، وبعد أن كانت قصارى مطمع الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية ، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أنأى بقعة من مصر ، وبعد أن كان العمل فى السياسة قاصرا على الطبقة المثقفة فى المدن، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية ، وعن الحماية والسيادة والاستقلال .

حواشي التمهيد

١ ـ عباس محمود العقاد : محمد عبده (سلسلة أعلام العرب) ص ٢٦ ـ ٢٧ .

٢ ـ محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرتى ، مصر فى القرن الثامن عشر (الطبعة الثانية) جـ ٢ ص ١٤ ـ ١٥

٣ ـ السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر ، الترجمة العربية لعباس محمود ، ص ١٠ حاشية ١ نقلا عن ١ ج . براون : الثورة الفارسية ص ٨ ، Browne. E.G., The Persian Revolution. P.8

٤ ـ محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

٥ ـ نفس المصدر ص ٢٣١ ، ٢٨٠

٦ ـ نفس المصدر ، ص ٣٠٦

٧ ـ تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ٢١١

٨ ـ من خطبة القاها مصطفى كامل فى الاسكندرية فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، نقلا عن الدكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ ـ ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ، ص ٢٥٦

٩ ـ احمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال) ص ١٣٢ ـ ١٣٣

١٠ ـ فتحى رضوان : كفاحنا الوطنى فى نصف قرن ، ص ٧٣ ـ ٧٤ ، نقلا عن خطاب لمصطفى كامل .

١١ ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٢٦ ، ٢٧

١٢ ـ دكتور محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية (كتاب روز اليوسف) ص ٥٦ ـ ٥٧

١٣ ـ Landaw, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

١٤- عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ص ٩٦ (الطبعة الاولى)

١٥- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر (١٩٥٦) ص ٢٠

١٦- الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ٩٥

١٧- دكتور محمد انيس : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة ، مقال فى كتاب : المقاومة الشعبية فى الشرق (سلسلة اخترنا لك) ص ٧٠

١٨- الرافعى : المرجع السابق الذكر ٢٠٦

١٩ و ٢١- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان لعام ١٩٠٦ ص ١٥ - ١٦

٢٠- محمد رشيد رضا : نفس المرجع السابق ص ٥٩١

٢٢- دكتور محمد انيس : المرجع السابق الذكر ص ٧٢ ، دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٠٤ (الطبعة الاولى) ، لانداو : المرجع السابق الذكر ص ١٣٥

٢٣- تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ص ٥٥ ، ٦٢ - ٦٤

٢٤- محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٨٩٤

٢٥- نفس المصدر ص ٩٧٦ - ٩٧٧

٢٦- محمد رشيد رضا : المرجع السابق ص ٥٧٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٩٢٤

٢٧- نفس المصدر ص ٤٢٦ - ٤٢٧

٢٨- نفس المصدر ص ٥٦٦

٢٩- نفس المصدر ص ٥٧١ - ٥٧٢

٣٠- نفس المصدر ص ٩٠٥ - ٩٠٦ وهذا الدستور الذى اقترحه الشيخ محمد عبده ووضعه بعد « طول روية ومشاورة مع اصدقائه واخذ آرائهم » ، يمثل وجهة نظر فريق لا يستهان به من المصريين فى تلك الفترة الاولى من تاريخ الاحتلال. ولهذا فهو ذو اهمية فى تاريخ الفكرة الدستورية فى مصر . ويمكن تلخيصه فى المطالب الآتية ١ - ان يكون للمصريين مجلس نيابى تنحصر فيه السلطة التشريعية، اى وضع القوانين كلها . ويكون له حق سؤال الحكومة عن تنفيذها ومحاسبتها على اخطائها . ٢ - ان يكون للمصريين سلطة تنفيذية ، وهى الوزارة المسئولة ، وتناط بها جميع أمور الحكومة لا يترك منها للخديويين شىء خاص باشخاصهم. ٣ - ان يكون رئيس الوزارة مسلما . ٤ - ان يكون جميع موظفى الحكومة من المديرين ووكلاء المديريات والقضاء ورجال النيابة وغيرهم ، من المصريين ، بحيث لا يبقى من موظفى الانجليز الا بعض المفتشين ، والا من لايوجد مصرى

يقوم مقامه في عمله . ٥ ـ تنظيم شئون المعارف والتعليم وجعلها اهم الامور التي يبدا بها مجلس النواب . ٦ ـ قيام المصريين بجميع وظائف الجيش بحيث لا يبقى فيه من الانجليز الا السردار وبعض الوظائف . ٧ ـ الغاء وظائف المستشارين المسيطرين على الحكومة . ٨ ـ على انجلترا ان تكفل هذا الدستور وتضمن تنفيذه بايدى المصريين ـ وقد فسر ذلك بان تراقب استتبابه والمحافظة عليه مراقبة فقط ، حتى لا يبطله الخديويون .

٣١ـ نفس المصدر ص ٥٩١

٣٢ـ تشارلس آدمز : المرجع السابق ص ٢١٨ ـ ٢١٩

٣٣ـ احمد لطفى السيد : المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٤

٣٤ـ محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٨

٣٥ـ الجريدة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٨

٣٦ـ محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٢٣ (كتاب روزاليوسف)

٣٧ و ٣٨ ـ الجريدة في ٢٣ اغسطس ١٩٠٨

٣٩ـ نفس المصدر في ٦ يولية ١٩٠٨

٤٠ـ نفس المصدر في ٢٣ اغسطس ١٩٠٨

٤١ و ٤٢ ـ نفس المصدر في ٤١ سبتمبر و ٢٩ ابريل ١٩٠٧

٤٣ـ فتحى رضوان : المرجع السابق ص ١٨

٤٤ـ الجريدة في ٢١ سبتمبر ١٩٠٧

٤٥ـ نفس المصدر في ١٧ مايو ١٩٠٨

٤٦ـ نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٠٧

٤٧ـ نفس المصدر

٤٨ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٠

٤٩ـ لانداو : المرجع السابق ص ١٣٩

٥٠ـ محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٢٦ ـ ٢٧

الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ ـ تطور مركز انجلترا فى مصر من الاحتلال الى الحماية

نقطة البداية فى مقدمات ثورة ١٩١٩ هى احتلال بريطانيا لمصر فى عـام ١٨٨٢ • ومنذ ذلك التـاريخ أخـذت تتجمع الظروف ، وتتوافر العوامل لقيام الثورة ، فمن ناحية ، اخذت أقدام الاحتلال ترسخ شيئا فشيئا فى أرض مصر ، بعد أن تعثرت فى بادىء الأمر ، حتى انتهى الأمر باسقاط السيادة العثمانية عن مصر ، واعلان الحماية البريطانية عليها فى عام ١٩١٤ • ومن الناحية الأخرى ، أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو سيطرة الاحتلال ، وتتخذ لها صورا متعددة وأساليب مختلفة : فبدأت ـ كما رأينا ـ بظهور حركة « العـروة الوثقى » ، على يد السيد جمـال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وتطورت هذه الى حركتى الحـزب الوطنى وحزب الأمة اللتين اتخذت كل منهما لنفسـها أسلوبا منفـردا للعمل ، ورسمت برنامجا سياسيا مختلفا تعمل على تنفيذه ، واعتنقت ايديولوجية خاصـة تعمل فى اطارهـا • فبينما كان أسـلوب الحـزب الوطنى انكار الاحتلال وعدم الاعتراف به ، أو التعاون معه ، كان حزب الأمة يتصل بالسلطات الفعلية، ليضع يدها على مواطن الخلل ، ويرشدها الى طرق الاصلاح • وبينما كان برنامج الحزب الوطنى يقوم بصفة رئيسية على تأليب الدول الأوروبية على الاحتلال ، واستعدائها عليه ، كان برنامج حزب الأمة يقوم على الاعتماد على تربية الشعب المصرى وتقويمه ليحصل على الاستقلال بنفسه • وبينما كان الحزب الوطنى يعمل فى رحـاب الفكرة الدينية ، ويروج لأيديولوجية الجامعة الاسلامية ، كان حزب الأمة يعمل فى رحاب الفكرة القومية ، ويسعى لابراز معالم الشخصية المصرية المتميزة فى وسط الحقل الاسلامى ، ويروج لأيديولوجية جديدة على الأذهان هى القومية المصرية • وكان بفضل هذه الحركات القيادية ، أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع فى نفوس المصريين ، وتنمو الروح القومية فى صدورهم ، حتى تهيأت الظروف للثورة على الاحتلال فى اللحظة التى ظن فيها هذا أن

الظروف قد تهيأت له لهضم مصر فى الامبراطورية التى لا تغيب عن أطرافها الشمس ·

وقد اجتاز مركز الاحتلال فى مصر الاطوار الآتية نعرضها فى ايجاز: الطور الأول ، من بدء الاحتلال الى عام ١٨٨٧ بعد فشل اتفاقية درمند ولف Drummond wolff · وفى هذه الفترة ، لم تكن لدى الحكومة الانجليزية فكرة ثابتة عن الاحتلال الدائم لمصر ، بل كانت تفكر فعلا فى الجلاء عن مصر عقب احتلالها (١) ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن تعطلت بعد هزيمة هكس فى « شيكان » بما أحدثته من تأثير فاصل على الموقف فى السودان من انتشار الثورة فيه ، وامتدادها الى كل مكان ، مما دفع انجلترا الى التخلى عن موقفها السلبى من شئون السودان ، والنصح لمصر بوجوب اخلائه ، فبطل بذلك كل تفكير فى الجلاء السريع (٢) · على أن الظروف لم تلبث أن ضغطت على يد بريطانيا لاعادة التفكير فى مسألة الجلاء ، وذلك بعد أن اشتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال ، وخصوصا بعد أن أخذت ألمانيا فى عام ١٨٨٤ تعيد النظر فى سياستها من تأييد الاحتلال البريطانى لمصر ازاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة ـ فكان أن اضطرت الى التفكير جديا فى حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة فى جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب فى مضايقتها واذلالها (٣) · لهذا ، ولانتهاء الحوادث فى السودان ، وما بدا من المتوقع أن تنصرف المهدية الى تدبير شئونها الداخلية ، وينتهى تهديدها لحدود مصر الجنوبية (٤) ، قررت انجلترا ايفاد « سير هنرى درمند ولف » فى بعثة الى القسطنطينية والقاهرة للتفاوض مع الباب العالى على أساس تحديد موعد للجلاء فى سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع تركيا فى ظروف معينة تحدد ، ووضع الوسائل التى يمكن بها اعادة الهدوء والنظام الى السودان · وقد توصل السير درمند ولف الى اتفاق مع الدولة العثمانية فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ بعد مفاوضات شملت سنتين، لم تلبث أن رفضته فرنسا وروسيا اللتان أبلغتا السلطان بأنه اذا وقع شروطه فانهما تصبحان فى حل من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية ، فتحتل فرنسا سوريا ، وتحتل روسيا أرمينيا ، ولا تنسحبان منهما الا بشروط تماثل شروط معاهدة درمند ولف · وقد بنت الدولتان موقفهما على أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية التى كان يريدها ، وأنها تعطيه الحق القانونى فى العودة فى الظروف التى يراها ، كما أنها لم

تحدد تاريخا فعليا للجلاء . وهكذا ، تحت تأثير هذه المعارضة القوية ، رفض السلطان التصديق على الاتفاقية (٥) .

وبهذا الرفض دخلت السياسة البريطانية فى مرحلة جديدة نحو مصر ونحو السودان . فمن الثابت أن بريطانيا ، بعد فشل هذه الاتفاقية ، لم تعد تفكر اطلاقا فى احتمال دعوة تركيا للتعاون معها فى المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجا لديها فكرة اطالة أمد الاحتلال فى مصر ، خصوصا وقد أحست - كما يقول كرومر - بأن فشل هذه المفاوضات قد عزز مركزها ضد أى نقد أوروبى أو اسلامى ، نظرا لأن الفشل لم يحدث بسببها بل بسبب التدخل الفرنسى - الروسى (٦) . وفى الحقيقة لقد تحالفت مع هذا العامل عوامل أخرى لها وزنها فى المسألة، وأهمها معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء ، ونجاحه فى حل المشكلة المالية فى مصر على حساب كل اصلاح اجتماعى أو ثقافى فى البلاد (٧) ، وهو النجاح الذى أكسب انجلترا ثقة أوروبا فى الاحتلال ، وجنبها الثغرة التى تنفذ منها دسائس الدول ضدها .

ولقد كان من أثر هذا التحول نحو استمرار احتلال مصر ، ان أخذت سياسة انجلترا نحو السودان تدخل فى طور جديد . فقد أخذ يتزايد لديها الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها ، بالعمل على ابعاد الاخطار التى استمرت تهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ، ووفاة المهدى ، من ناحية الدراويش أنفسهم ، ثم فى مرحلة تالية ، من ناحية أن تتمكن احدى الدول الأوربية الأخرى من انهاء حكم الدراويش ، واخضاع السودان لحكومة قوية تطمع فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر الى مصبه (٨) . وقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩ و ١٨٩٦ - والأخيرة هى السنة التى تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقله - التى جعلت من الممكن أن تتخذ السياسة البريطانية خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله ، واسترجاع كل السودان . وكان أهم هذه العوامل ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصرى درجة من حسن التنظيم والاستعداد يؤهله للدخول فى حرب كبيرة (٩) ، ثم أخيرا ماظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان ، بل والتوغل فى أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة فى التوغل فى افريقية الوسطى ، والوصول الى حوض النيل ، وضم اقليم بحر الغزال خاصة الى أملاكها

الافريقية على أســاس انه ملك مباح «Res Nullius» (١٠) وقد كان هذا العامل ، هو ما حول اللورد كرومر عن معارضته السابقة لفكرة استرجاع دنقلة ، أو السودان بأكمله ، على أساس عدم ارهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو ارباك ماليتها ، فقد اعترف بأن وجود الفرنسيين فى حوض النيل الأعلى، وسباقهم لاحتلال « فاشودة » لاشك فى أنه يدخل تغييرا على الموقف ، وكتب يقول : « انه لما كان من المتعذر الآن ، اخلاء مصر وانهاء الاحتلال منها ، فقد صار واجبا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية • ومن الواضح ، أن وجود دولة متحضرة فى أعالى النيل ، وتحكمها فى ميـــاه النيل ، يجعل سيطرة هذه الدولة على مصر فى حاضرها ومستقبلها أمرا محققا (١١) •

ولقد كان من الطبيعى ، بعد استرجاع الســـودان ، أن تسـعى بريطانيا لمد سيطرتها عليه أيضا ، تثبيتا لسيطرتها على مصر بالتحكم فى أعالى نيلها • وفى الحقيقة أن الاتفاق الثنائى الذى أبرمته بريطانيا مع مصر فى يوم ١٩ ينـاير ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها فى وادى النيــل كله ، بحيث لم يكن من الممكن أن تتزحزح عن مكانها طالما استمر هذا الاتفاق معمولا به كنظام أساسى للوضع السياسى فى السودان ، ولهذا فان انهاء باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، ونزع السيطرة الاجنبية عن وادى النيل •

وقد أرادت بريطانيا بابرامها اتفـاق الحكم الثنائى مع مصر ، أن تســوغ مركزها من الناحية الشرعية فى « السودان » • ولكن مركزها فى « مصر » من هذه الناحية كان فى غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية • ولما كان مركز انجلترا الفعلى فى مصر لايزال هو الآخر يلقى مقاومة من الدول الأوروبية، وخصوصا فرنسا ، عدا ما كان يلقــاه من مقاومة فى مصر نفســها من شعبها ، فلهذا ولتحسين هذا الموقف ، أبرمت انجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذى حصلت به على اعتراف فرنسا ، أكبر مناوئيها ، بمركزها الفعلى فى مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير • وقد جاء فى الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك تصرح بأنهـا لا تقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر » • ثم صرحت حكومات ألمانيا والنمسا وايطاليا بمثل هذا التصريح أيضا (١٢) •

وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ٠ وقد سر به اللورد كرومر سرورا عظيما ، وبالغ في تقديره ، فذكر فى تقرير ١٩٠٤ ، أن مقام الحكومة البريطانية بعده أصبح شرعيا من الجهة السياسية (١٣) ٠ وفى الحقيقة ، أنه لم يعد هناك ، منذ ذلك الحين ، ما يحول دون انتحال انجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر ، سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع ، الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية ٠ وقد قامت انجلترا بفصمه ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا الى جانب ألمانيا ، وأعلنت حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مؤثرة اياها على الضم ، وبذلك أصبح مركز انجلترا فى مصر مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية فى نظرها ، ودخلت العلاقات المصرية البريطانية مرحلة جديدة ٠

٢ ـ تطور الفكرة القومية فى مصر

رأينا فى الجزء الخاص بالتمهيد ، كيف وقع الشعب المصرى ، فى الفترة التى أعقبت الاحتلال حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحت تأثير أيديولوجيتين متصارعتين هما : أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وأيديولوجية القومية المصريه · وكيف كانت الايديولوجية الأولى تدعو الى الاستقلال فى اطار التبعية العثمانية ، بينما كانت الأيديولوجية الثانية تدعو الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا · وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب المصرى ، بحكم تاريخه الاسلامى الطويل ، متأثرا بالأيديولوجية الاولى ، ومتعلقا بدولة الخلافة ، وقد تأكد موقفه هذا فى حادثين : الأول حادث طابا سنة ١٩٠٦ ، والثانى فى الحرب الطرابلسية سنة ١٩١٢ ·

فلما نشبت الحرب بين انجلترا وتركيا فى نهاية أكتوبر سنه ١٩١٤ ، كان هذا التعلق بدولة الخلافة فى حساب الفريقين المحاربين ، وكان له تأثيره فى هزائمهما ، وانتصاراتهما فى الحرب على الحدود المصرية : فمن جهة تركيا ، كان هذا الاعتقاد فى مساندة المصريين ، هو ما دفع جمال باشا الى محاولة الاغارة على مواقع تبعد ١٤٠ ميلا عن قاعدته الأمامية فى بير سبع ، وعبر صحراء جبلية فى بعض أجزائها ، رملية فى أجزائها الأخرى ، وضد قوات تفوقه عددا بما لا يقل عن أربعة أضعاف الخمسة عشر ألف رجل الذين تحت امرته (١٤) · وكان قد سبق هذه الحملة ، منشور صدر عن الخديو عباس الثانى فى الآستانة فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ الى الأمة المصرية باعلان الدستور (بناء على نصيحة محمد فريد) ، وقد جاء فيه : « ·· ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم ، وحكومته السنية، هى تأييد الفرمانات الشاهانية ، لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية، فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى ، لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ · وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم

بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنيـة والاخلاص لجـلالة الخليفة المعظم ولنـا وليلادكم • وبما أن الأمل وطيد فى نجاحها بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الآن منحكم الدسـتور الكامل، والغـاء القـوانين المنافية للحـرية •• الخ » (١٥) •

أما فيما يختص بالبريطانيين فى مصر ، فقد كان فى حسـبانهم أيضا منذ البداية ، احتمال قيام المصريين بحـركة داخليـة ، لمسـاعدة الهجوم التركى ، ولهذا وجدوا من الضرورى الاحتفاظ بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة ، لمواجهة ما قد يحصل من ثورات لصالح الأتراك • ولكنهم عندما وجـدوا أن السـكان لا يظهرون اكتراثا ، وأنه لم تقم بينهم أية مظاهرات عدائية ، عادوا فبعثوا بهذه القوات الى الاسماعيلية بالسـكة الحديدية ، فوصلتها فى مساء ٤ فبراير ١٩١٥ (١٦) • ويذكر الليفتنانت كولونيل كيرزى أن الاحتفاظ بهذه الحامية الكبيرة فى القاهرة ، قد أضاع من البريطانيين فرصة هزيمة الأتراك هزيمة ساحقة ، وأنه لو كانت هذه القوة الكبيرة فى متناول اليد عند الاسماعيلية ، ولو أن الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ، ونقلها عبر القناة كانت قد اتخـذت ، ولو كانت هنـاك معلومات مبكرة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة من أيدى القوات البريطانية • وأنه بسبب هذه الأمور ، استطاعت القـوات التركية أن تنسحب بخسائر لا تزيد عن عشرة فى المائة من الأفراد ، كما أن مدفعيتهم خرجت من ساحة المعركة كاملة (١٧) •

ومع ذلك فمن المفارقات حقا ، أنه بينما كان البريطانيون يحتفظون بحامية كبيرة فى القاهرة لاخمـاد أى ثورة قد تنشب لصالح الأتراك ، كانوا فى نفس الوقت يستعينون بالقوات المصرية ، والمدفعيـة المصرية لاحباط الغزو التركى • فبالرغم من أن بريطانيا أعلنت فى منشور اعلان الحرب على تركيا أنها أخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، الا أنه لم تكد تمضى أيام قلائل على هذا التعهد ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشـتراك فى الدفاع عن القنـاة • وفى الحق أن قوة الجيش المصرى ، كما هو موضح فى كتـاب الليفتنـانت كولونيل كيرزى (١٨) ، كانت محسـوبة فى قوة الجيش البريطانى المدافع عن القناة ، وأن الاستعانة بالقوات المصرية ، قد بدأت من قبل نشوب الحرب مع تركيا ، ففى نهاية شهر أغسطس ، صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصرى باستطلاع شواطىء القناة ، والقيام بأعمال الدوريات للوقاية (١٩) •

ولهذا فعندما وجه جمال باشا هجومه الرئيسى ضد دفاعات القناة الوسطى ، بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى ، ليقطع خط السكة الحديدية الوحيد الذى يصل القناة بالنيل عند القاهرة ، قوبل بنيران مشتركة من البطارية الخامسة المصرية ، والبطارية التاسعة عشرة من مدفعية الميدان لانكشاير (٢٠) • وكان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى ، الذى لقى حتفه فى هذه الموقعة بعد انتصاره • وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ضد الاتراك ، ومنح الضباط والجنود الميداليات مكافاة لهم على حسن بلائهم (٢١) •

هذا الموقف الذى وقفه الجيش والشعب المصرى ، هل يمكن أن يعزى الى تحول فجائى فى شعور المصريين نحو الأتراك ونحو الانجليز أيضا ؟ أم يعزى الى نضج فجائى فى الشعور القومى المصرى ، جعل المصريين ينظرون الى جيش الدولة العلية نظرتهم الى جيش عدو غاز ، لا جيش تحرير من ربقة الانجليز ؟ أم أن تصريحات الانجليز التى صاحبت اعلان « الحماية » ، وخاصة خطابهم الى السلطان حسين عن تحرير البلاد من السيادة العثمانية ، وتصريحات ملكهم بأن الحماية اجراء قصد به « التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال البلاد» (٢٢) ، كانت السبب فى هذا التحول الفجائى؟ أم أن موقف المصريين يعود الى اجراءات الأمن البريطانية ؟ ، وهى الاجراءات التى منها قانون منع التجمهر الذى صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤، واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى الطريق أو فى محل عمومى تجمهرا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أوبغرامة أقصاها عشرون جنيها• ومنها بسط الأحكام العرفية على البلاد ، لأول مرة فى تاريخها ، ووضع الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية على البلاد • ومنها تعطيل الجمعية التشريعية ، واضطهاد العناصر المتطرفة المتشيعة لدولة الخلافة من رجال الحزب الوطنى وتشتيت أعضائه وأنصاره بالاعتقال ، والنفى الى مالطة وأوروبا (٢٣) •

فى الحقيقة أن اجراءات الأمن البريطانية لم تحل دون قيام ثورة مارس ١٩١٩ • بل لقد كانت من أسباب انفجارها • والواقع أن الساسة المصريين انقسموا منذ قيام الحرب العظمى الى قسمين : قسم يتشيع للألمان والأتراك ، ويتكون من الخديو عباس الثانى وأنصاره ، ورجال

الحزب الوطني وأشياعهم ، وقسم يتشيع لانجلترا والحلفاء ، ويتكون من رجال الحكومة القائمة ، (ومنهم بعض الشخصيات القوية التى لعبت فيما بعد دورا كبيرا فى التاريخ القومي ، مثل عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، واسماعيل صدقي باشا) ، وأنصارهم ، ومن رجال حزب الأمة وأنصارهم ، كما يضم هذا القسم أيضا المصريين الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا وانجلترا • ولقد كان القسم الأول يؤمن بأن الانحياز الى جانب ألمانيا ، يؤدى الى استقلال مصر ، وكان لهؤلاء المتشيعين العذر فى هذا الاعتقاد بسبب الانتصارات العظيمة التى أحرزها الألمان فى بداية الحرب ، حتى أن أحد رفقاء الخديو عباس كتب الى عدلى باشا محاولا ضمه الى صفهم ، وكان مما قاله له : « انه بعد موقعة البحيرات الماسورية لن تقوم لروسيا قائمة ، وأن النصر أصبح محققا للألمان » (٢٤) • ولا شك أن تأثير الزحف الألمانى المظفر عبر بلجيكا ، وما انطلق من الاشاعات حول الهزائم الانجليزية ، كان له تأثيره في مصر • فيذكر « رونالد ستورس » ، السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية ، أن موجة من الشعور العدائى للانجليز ، والموالى للألمان ، قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين ، بل حتى حيرت المراقبين المصريين (٢٥) • ولما وصلت القوات التركية فى أول شهر فبراير ١٩١٥ ، وكانت قد ترامت بذلك الأنباء التى تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف ، أخذ المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ، ليبدأوا حركتهم ، بينما أخذوا يذيعون أن الجيش التركى جيش عرمرم لن يستطيع الانجليز صده • ولقد كان الجيش التركى من جانب آخر ، يرجو أن يثور المصريون ليسهل عليه تخطى القناة أثناء انشغال الانجليز بقمع الثورة ، فكان اتكال كل من الفريقين على الآخر ، من أسباب تقهقر القوات التركية وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف (٢٦) •

أما الفريق الآخر من المصريين الذى تشيع لجانب الحلفاء ، فكان على رأسه ــ كما ذكرنا ــ رجال الحكومة وحزب الأمة • وكان من رأى رشدى باشا ــ كما كتب بذلك الى الخديوى عباس فى أول أكتوبر ــ « ان من مصلحة (الخديو) ومصلحة البلاد ، عدم التردد فى إنتهاج سياسة تقرب ومسالمة مع انجلترا ، ولو بالتجوز عن شيء من الاعتزاز بالنفس • وقد بلغ من ثقتى بهذا الرأى أنه لولا أننى أخشى أن أوقع البلاد فى مأزق لا مخرج منه ، لما ترددت فى تقديم استقالتى » ، وكان رشدى يستند فى ايمانه بانتصار انجلترا الى « عبر التاريخ » و « غريزة البقاء » التى

ستدفع الأمم الى التحالف لصد ما كان الألمان يحاولونه من بسط سلطانهم على العالم (٢٧) • ويمكن فهم فلسفة هذا التشيع لجانب انجلترا فيما ادلى به رشدى باشا لصاحب جريدة الأهرام ومدير الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، فقد ذكر « أن الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الألمان ، ستكون تسليم مصر الى أبنائها ، ما هم الا سذج بله ، فاذا ما انتصر الالمان ، لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى ، وبعبارة أخرى ، أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة ، وهى انجلترا ، دولة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار ، وهى ألمانيا » (٢٨) • وسنرى أن هذه الفكرة ــ فكرة المفاضلة بين استعمار واستعمار ــ سوف يروج لها على يد جريدة المقطم وحزب الأمة ، عندما يفقد الأمل فى الحصول ، من انجلترا ، على وعود بشأن مستقبل مصر بعد الحرب •

وكانت « الجريدة » لسان حزب الأمة ، قد أخذت تكتب فى بداية الحرب تؤيد الحلفاء ــ انجلترا وفرنسا ــ وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا ، واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد • وكان يعتقد ــ كما صرح بذلك للدكتور هيكل فى ذلك الحين ــ أن مباحثات تجرى بين رشدى باشا والانجليز ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب ، جلت انجلترا عن مصر ، واعترفت باستقلالها التام (٢٩) • فلما ضعف الأمل فى صدور تصريح من انجلترا فى ذلك المعنى ، بدأت صحيفة المقطم تروج لفكرة انه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فانها تختار انجلترا • وأخذت « الجريدة » تكتب كتابة مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر • ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب هذا الكلام ، الا أنه كان ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ مسئولا عن « الجريدة » وعن كل ماينشر فيها (٣٠) •

وفى الحقيقة أن هذه المفاضلة المشينة بين استعمار واستعمار ، كانت فى ذلك الحين ضرورة تفسرها ظروف العصر الاستعمارى الذى كانت تتجلى ملامحه فى الحرب الاستعمارية التى كانت تدور اذ ذاك بين الدول الطامعة فى المغانم من كلا الجانبين • وفى الواقع أن الفريق الذى كان يتشيع للألمان ولدولة الخلافة ، وفى يقينه أن انتصار هذا الجانب سوف يحقق استقلال مصر ، كان واهما • ذلك ان تركيا لم تدخل الحرب فى جانب ألمانيا

الا بعد أن أدخلت هذه في روعها أن انتصارها في الحرب الأوروبية يمكنها من استعادة مصر الى الامبراطورية التركية ، وضم الهند وجميع البلاد الاسلامية الى الخلافة في القسطنطينية ، وأن تركيا سوف تخرج من الحرب أعظم دولة اسلامية في الشرق (٣١) • ولم يكن من المعقول أن تحث ألمانيا تركيا على غزو مصر لتحريرها وتسليمها الى أهلها • ويلاحظ أنه لم يصدر من ألمانيا وعد أو تصريح في أي وقت من أوقات الحرب بأن مصر سوف تنال استقلالها عند انتهاء الحرب ، ولم يكن في وسعها أن تصدر هذا الوعد او التصريح •

ولقد كشف محمد فريد بك في مذكراته الستار عن النوايا التي كانت تنتويها تركيا لمصر ، وهو أدرى بذلك بحكم وجوده أثناء الحرب في أوروبا ، واحتكاكه بالأتراك • فقد كتب عن طلعت باشا ، وهو الذي خلف سعيد حليم في الصدارة في فبراير سنة ١٩١٧ ، قائلا انه كان يطمع في استرجاع مصر ولاية عثمانية بسيطة • وذكر عن جمال باشا انه كان طامعا في فتح مصر لنفسه ، وأنه كان يكره المصريين الأحرار • وفي حديث لمحمد فريد بك مع الهر « زيمرمان » وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، في يناير ١٩١٦ ، قال : « ان الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر • ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة • وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر مع النمسا • على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام » • (٣٢) ويلاحظ هنا أن هذا الاتجاه لمحمد فريد يتعارض مع المنشور الذي أصدره الخديو عباس الثاني وأعلن فيه الدستور لمصر وفيه أن الغرض من تسيير الجيوش العثمانية الى مصر ، هو تأييد الفرمانات الشاهانية ، **واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل عام ١٨٨٢** • وعلى كل حال ، فان الأطماع بخصوص مصر لم تكن — كما تبين محمد فريد — قاصرة على طلعت باشا وجمال باشا ، بل شاركهما فيها معظم زعماء الاتحاديين الذين كانوا يكتمون نياتهم ، حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولهذا لم يرضوا أن يقيدوا أنفسهم بأى عهد نحو مصر في بداية الحرب (٣٣) •

مهما يكن من أمر ، فبسبب انحياز رشدي باشا الى جانب انجلترا في بداية الحرب ، للأسباب التي أوردها في تصريحاته السالفة الذكر ، لم ير من المناسب الوقوف في وجه انجلترا ، التي ضغطت عليه لاصدار قرار ٥ أغسطس ، وهو القرار الذي تضمن انكار سيادة تركيا ، لأنه حدد موقف مصر في الحرب الدائرة الى جانب الحلفاء ، بالرغم من أن تركيا لم

تكن قد أعلنت حين ذلك انضمامها لألمانيا رسميا • (٣٤) كما رحب رشدى باشا باجراء الحماية فى يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، لأنها « بينما تضمن لمصر الحماية من أى عدوان أجنبى ، فانها فى نفس الوقت لا تشتمل على تغيير فعلى فى وضع مصر، وانها باب واسع يمكن أن يكون استقلالا داخليا» •(٣٥) وبالرغم من أنه أفلح فى الضغط على بريطانيــا ، عن طريق التهـــديد بالاستقالة ، لتتعهد فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تتحمل وحدها مسئولية الحرب ، الا أنه وجد من الضرورى أن يسدى كل معونة ممكنة للانجليز لمساعدتهم على كسب الحرب ، حتى يستند الى هذا العون فى تعزيز ما كان يعتزمه من المطالبة « بأكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب » • ولهذا جعل تحت تصرف القائد العام ــ كما يقول بنفسه ــ جميع موارد مصر من مال ومئونة ووسائل نقل ورجال ، وأرسل جيشا الى فلسطين للمساعدة الدائمة يبلغ عدده مائة وسبعة عشر ألفا (فرقة العمال وفرقة الجمالة) • ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصــف من رجال مصر • وقد اعترفت بهذه المعونة التى قدمتهــا مصر للجيوش البريطانية ، هيئة أركان الحرب البريطانية ، وفى مقدمتها القائد العام • (٣٦) • وقد ذهب رشدى باشا فى تقديم مساعداته الى استدعاء الرديف المصرى للخدمة العسكرية فى أوائل عام ١٩١٦ ، بناء على طلب السلطات العسكرية لاستخدامه فى تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، بعد أن أصبحت القنال عرضة لغزو تركى ــ ألمانى من جهــة فلسطين (٣٧) • ومع أن تحول استراتيجية الجيش الانجليزى ، من الدفاع الى الهجوم ، بعد فشل الهجوم التركى على القنال فى يوليو ١٩١٦ ، قد غير نظرة الحكومة المصرية الى الموقف ، اذ أصبح الجيش الانجليزى فى نظرها لا يقوم بالدفاع عن حدود البلاد ، وانما يندفع فى مغامرات حربية أخرى بعيدة عن الأراضى المصرية لا تهم مصر فى كثير أو قليل ، ولا تنال من ورائها سوى الغرم ، الا أن رشدى باشا استمر مع ذلك فى تقـــديم مساعداته ، مؤمنا بأن اجابة طلبات القيادة البريطانية يتيح له فيما بعد ــ كما يقول لويد ــ فرصة الحصول على شروط أحسن بالنسبة لمســتقبل مصر (٣٨) •

ولم تلبث الحرب العظمى أن انفجرت بانقلابين خطيرين هز كلاهما العصر الاستعمارى هزا عنيفا ، الانقلاب الأول ، قيام الثـورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا التى قسمت العالم الأوروبى من الناحية الأيديولوجية الى قسمين : قسم اشتراكى يقابله قسم استعمارى • وقد أسرعت الثورة البلشفية بشق خط عميق بين العـالمين ، عنــدما أذاعت الوثائق السرية

المحفوظة فى وزارة الخارجية القيصرية ، فنفضت يدها بذلك من تراب العصر القديم •

هذا هو الانقلاب الأول • أما الانقلاب الثانى فقد حدث داخل العالم الرأسمالى نفسه ، وهو اطلاق الدكتور ولسن مبادئه ونظرياته المشهورة عن « سلم بلا نصر » و « حق تقرير المصير » و « تأليف عصبة الأمم » • فان هذه المبادىء كانت تمثل أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعمارى التى كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة ، وتحكيمها بشكل مطلق فى كل نزاع • فكان من حق هذه المبادىء الجديدة أن تثير آمالا جديدة فى صدور الناس فى عصر جديد ينزع الى السلام والعدل ، ويخلو من دواعى الحـرب •

وقد كان من الطبيعى أن تتقبل الأمة المصرية ــ ككل أمة مشرئبة الى الحرية ــ هذه المبادىء السامية فى فرحة بالغة ، وتصدقها وتؤمن بهـا ، وتثق فى أنها سوف تحصل عن طريقها ، وبفضل ماتمنحه لها من الحرية والحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، على الاستقلال السياسى كاملا • والحق أن آمال المصريين التى علقت بالتساوى على انتصار الألمان أو الحلفاء ، سرعان ما التحمت حول المبادىء الجديدة التى بشر بها الرسول الأمريكى الجديد • ويظهر هذا جليا فيما ذكره الدكتور هيكل فى مذكراته • فقد ذكر أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قابله فى مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، وهتف به متهللا : « انتهينا يا سيدى ، لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر ويتم الجلاء » • ومع أن الدكتور هيكل أبدى بعض الشك فى امكان تحقق هذه المبادىء ، الا أن الأستاذ الرافعى دافع عنها بقوله : « ان الولايات المتحدة ، هى التى انتصرت فى الحرب ، وهى ليست دولة استعمارية ، وهى تريد ، صـادقة ، الا تقوم حرب ثانية ، وهى لذلك سـتفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » • وكان آخر ماقاله هذه العبارة : « لقـد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة » • (٣٩) وهذه العقلية القانونية سوف نراها تسيطر على السياسيين المصريين حتى اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية •

هكذا أثرت المبـادىء التى جاهر بها الرئيس ولسن تأثيرا قاطعا سريعا فى الرأى المصرى • فان الذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرا ألمانيا عثمانيا ، ويرحبون به فيما مضى وجدوا فى المبادىء الجديدة طوق النجاة ، سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، اذ فى الحالة

الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانجليزى ، وفى الحالة الثـانية منع احتلال البلاد من احدى الدول الغالبة ـ كما يقول الأمير طوسون ـ (٤٠) أما الفريق الثانى فقد شعر أن سلوك البلاد عامة فى الحرب ، ومعـاونة السلطان ووزرائه ، والبذل الكثير الذى دعيت الأمة اليه فلبته ، سوف يعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا لهم مراعاة خاصة عند انتصارها ، حتى أن رشدى باشا ـ كما ورد فى تقرير ملنر ـ فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية • (٤١) ولم تلبث أن نشطت هذه الحركة ، بنشر التصريح الانجليزى الفرنسى فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن **سورية والعراق** • وهو الذى ورد فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا عاما ، وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم • (٤٢) ولم تكد تنتهى الحرب ، حتى نظمت فى مصر حركة قوية للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادىء الجديدة • وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو « الوفد المصرى » الذى قام على أســـاس فريد فى التـاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى •

٣ ـ الاختمار الثورى فى المجتمع المصرى

الفـــلاحون :

تلاشى بين ألسنة نيران الحرب العالمية الأولى كل ما دبره الانجليز فى الثلاثين سنة السالفة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين الى صفوفهم • ذلك أن انجلترا ، وهى تخوض غمار نضال مميت من أجل حياتها ، لم تكن على استعداد لأن تحسب حسابا لما سوف يترتب على اجراءاتها لاحراز النصر فى المســـتقبل من آثار • ومن ثم فلم يكن لمصر مهـــرب من أن تتلقى الضغط المتزايد النـــاجم عن تزايد حاجات انجلترا لمواصلة الحرب، ومايقتضيه اتخاذها لمصر قاعدة لجيوشها الامبراطورية(٤٣)•

ومنذ البداية ، قامت انجلترا بنقض تعهدها بتحمل أعباء الحـــرب وحدها دون الاحتياج الى مساعدة من قبل المصريين • اذ لم يمض على اعلان هذا التعهد وقت قصير ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى ـ كما ذكرنا ـ لتقوم بنصيبها فى الدفاع عن قناة السويس • (٤٤) ولم يلبث اعداد حملة « غاليبولى » الفاشلة أن استدعى تدفق القوات الامبراطورية على مصر ، واتخاذ الاسكندرية قاعدة لقوات البحر المتوسط فى أوائل سنة ١٩١٥ • (٤٥) ومنذ ذلك الوقت ، اضطرد جمع العمال ، والمتطوعين من البلاد ، لارسالهم تارة الى شبه جزيرة سينا وتارة الى شبه جزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل • (٤٦) وقد استمر جمع هؤلاء المتطوعين طوال أيام الحرب حتى بلغ عددهم نيفا ومليون مصرى (٤٧) •

وفى أول الأمر كان الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين • على أنه بعد أن ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العـــدد الكافى من المجندين ، اضطر الأمر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصـــول عليهم • (٤٨) والحق أنه منذ السنة الأولى للحرب ، أى منذ عام ١٩١٥ ، كانت الصيحات تتعالى فى طلب العمال المصريين ، ليس فقط من الجبهة المصرية ، بل من جبهات الحرب الأخرى ، وذلك منذ أن أظهرت فرقة عمال

مصرية صغيرة كانت قد أرسلت الى « مدروس Mudros » فى اغسطس ١٩١٥ ، بناء على طلب قيادة جيش البحر المتوسط ، من الكفاءة ما سرى صيته فى جميع الميادين (٤٩) ٠

ولكن ، لسوء حظ انجلترا ، فان الفلاحين المصريين لم يكن لديهم أية رغبة فى الانخراط فى فرق العمل ٠ فالفلاح المصرى كان عزوفا عن ترك قريته ، وخصوصا فى ذلك الوقت الذى كانت ترتفع فيه أثمـان المحاصيل الزراعية ، ويتوفر فيه العمل والمال فى مسقط رأسه ٠ كذلك فلم يكن يجذبه للعمل فى الجيش أى شعور وطنى لأنه كان يفهم أن الحـرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو، وانما تخص انجلترا وحدها باعترافها بذلك ٠ وعلى هذا فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ اجراءات القسر للحصول عليهم (٥٠) ٠

وفى الحق أن الضغط على الحـكومة المصرية من أجل الحصـــول على المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال لم يلبث أن أخذ يتخذ صورة ملحة فى سنتى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ٠ (٥١) وكان ذلك فى الوقت الذى ضاع فيه الأمل نهائيا فى الحصول على عمال بطريق التطوع ، بعد أن سرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فرقة العمال المصريين للضرب بالقنابل أثنـــاء الهجوم التركى فى سيناء فى ابريل ١٩١٦ ، وما أسفرت عنه من حدوث اصابات بينهم (٥٢) ٠ ولهذا ألحت القيادة العامة حينذاك فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال ٠ بيد أن هذا الطلب لم يلق قبول المندوب السامى « السير ونجت » الذى أشار ، بحق ، الى أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا صريحا لتصريح ١٩١٤ ٠ وقد قاومت الحكومة المصرية هذه الفكرة أيضا لأنها تلقى على عاتقها مســئولية ضخمة (٥٣) ، ولكنها ، تحت اصرار السلطات العسكرية ، لجأت الى المزيد من الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، كما لجأت أيضا الى وســائل الاستمالة ، فأصدرت فى أكتوبر١٩١٧ اعلانا تعفى فيه من كافة الالتزامات التى يفرضها قانون الخدمة العسكرية ، كل من يقضى فى أى جيش اضافى اثنى عشر شهرا ٠ (٥٤) ولما لم يجد ذلك كله ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين ، تقديم عدد معين من المتطوعين شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مسئولا ، وفى مقابل ذلك — أعفته من محاسبته عن الاجراءات التى يتبعها فى الحصول على نصيبه (٥٥) ٠

وبهذا عادت — كما يقول « لويد » — أساليب الظلم القديمة التى

باهي الانجليز بالقضاء عليها • (٥٦) وأصبح الفلاحون يؤخذون من الطرق والحقول ويرسلون تحت السلاح الى الجيش • (٥٧) • وكان رجال الحكومة يدخلون القرية ، وينتظرون رجوع أهاليها الى منازلهم فى الغروب ، فيحدقون بهم كالأنعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجبارى جلد حتى يقر بالقبول • وعلى هذا النحو سيق أطفال من سن الرابعة عشرة وشيوخ فى سن السبعين ويزيد (٥٨) •

ويحرص الكتاب الانجليز على اثبات الاشارة الى أن ذلك كله تم فى وقت خفت فيه رقابة الموظفين الانجليز بسبب سحبهم للعمل فى جهات أخرى • كأنما كان وجود هؤلاء الموظفين يحائل دون حدوث ما حدث • ولكن هذه الاشارة لا تستحق الاهتمام ، لأن الأسلوب الذى تم به الحصول على المتطوعين كان ضربة لازب ، سواء أقام به الموظفون المصريون أم الانجليز ، لأنه مبنى على القسر والارغام ، ولما كان هذا القسر يتم بناء على ضغط واصرار السلطات العسكرية البريطانية ، فلا شيء يخفف عن بريطانيا مسئوليتها الكاملة عن كل ما حدث •

وعلى كل حال ، فقد تعرض الفلاحون ، بالاضافة الى مصادرة أرواحهم ، الى مصادرة حيواناتهم الأهلية وحبوبهم أيضا(٥٩) ، اذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الأثمان ، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى الأسواق • وفرضت على كل مركز من مراكزالقطر ، مقدارا معينا من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار • وكان يطلب من الأهالى فى بعض الأحيان ، أكثر مما عندهم ، فيضطرون ، تحت تأثير الضغط ، الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس • (٦٠) وكأنما كان هذا كله دون الكفاية ، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة ، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت السلطات بمصادرة أسلحتهم ، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا فى تهريبها (٦١) •

وهكذا تعرض الفلاح المصرى لضروب من الذل أعادت الى ذهنه ذكرى المظالم التى عاناها أيام الحكم التركى القديم ، فعافت نفسه الحكم الأجنبى بكل صوره سواء أكان تركيا أم انجليزيا ، وتوقدت فى قلبه رغبة دفينة فى الاستقلال • ولذلك ما كاد يرى ، اثر انتهاء الحرب ، تلك الهيئة التى أطلقت على نفسها اسم « الوفد المصرى » تطالب « بالاستقلال التام حيثما وجدت الى ذلك سبيلا » ، حتى تمت الاستجابة فى صدره لتلك الصيحة ، وراح يؤيدها بكل قواه عن يقين وفهم تام لمدلولها ، وما تحمل

فى طياتها من بشائر الخير له ، وذلك لأول مرة فى حياته ، بعد أن كانت من قبل مجرد كلمة يهتز لها سمعه دون أن يعيها فؤاده ، وتضطرب لها عاطفته دون أن يحسها بعقله ومصلحته • وكان أن ثار لتهز ثورته قوائم الاحتلال فى أوج انتصاره •

كبار ملاك الأراضى :

لم تخسر بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى مسألة الفلاحين فقط ، بل خسرت الى جانبهم طبقة كبار الملاك التى كانت تميل من قبل الى التفاهم مع الاحتلال ، وذلك بسبب ما نالها من جراء سياستها القطنية• فعلى أثر نشــوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردى الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبيــة من غلق الأسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم • وكان أن انخفض متوسط ثمن القنطار الى اثنى عشر ريالا ، بعد أن كان ثمنه فى السنة السابقة تسعة عشر ريالا • وتسبب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأراضى •

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا • فقد ازداد طلب الدول الأجنبية على الأقطان المصرية ، وأخــذت أسعاره فى الصــعود من أول موســم ١٩١٥ ـ ١٩١٦ • وقد توقع ملاك الأراضى أن يعوضهم هــذا الصعود بعض ما خسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنا بثلث « الزمام » • (٦٢) مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب الغــاء هذا التحديد ، وتم لهم ذلك فى عام ١٩١٦ • (٦٣)

على أن فرصــتهم للاستفادة من ارتفاع الأثمــان لم تمتد الى حيث يشتهون • ففى يونية ١٩١٧ قررت الحكومة ، بتوجيه المستشار المالى ، تحــديد سعر القطن **بثلاثة وعشرين ريالا** ، وهــو سعر يقل عن سعره الحقيقى • وقامت بالغاء أوامر تصدير القطن ، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية • فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول • (٦٤) ثم أصدرت فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، تحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية فى البلاد لتهديد خطير ، مرسوما حرمت فيه زراعة القطن فى مصر العليا ، وقيدت زراعته بثلث الأراضى القابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من القطر • (٦٥) ولم يلبث ملاك الأراضى أن أصيبوا بخسارة اقتصادية فادحة فى موســم ١٩١٨ ، عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعــه فى ذلك العام ، وما كان مخزونا من محصول ١٩١٧ ، للاحتفاظ للامبراطورية

البريطانية وحلفائها بالموارد الطبيعية اللازمة لحاجاتهم الضرورية • وحددت شراءه بمبلغ اثنين وأربعين ريالا للقنطار من رتبة « فولى جود » ، بينما كان سعره وقت اصدار هذا القرار فى الخارج أربعة وستين ريالا • (٦٦)

وهكذا ، بالرغم من الفائدة المحققة التى لا تنكر ، والتى جناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب ، وارتفاع الايجارات الناشىء عن هذا الارتفاع فى الأراضى الزراعية من جانب آخر ، الا أنهم كانوا من أشد الفئات سخطا على الانجليز • لأنه فى الوقت الذى لم يكن للانجليز فضل فى هذا الارتفاع وانما هى ظروف الحرب ، الا أن الانجليز ، بتحكمهم فى أسعار القطن واحتكاره ، لم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح الاستثنائية التى أتت بها الحرب • وكان لذلك حزازة شديدة فى نفوسهم ظهر أثرها فى موقفهم من ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ ، واشتراكهم مع طبقات الأمة فى الكفاح المجيد من أجل الاستقلال•

الرأسماليون :

كان النشاط الاقتصادى فى مصر ، عندما نشبت الحرب العـــالمية الأولى ، يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تموله ، وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعا ، فيما عدا الأعمال البسيطة التى لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلبا اقتصاديا • (٦٧) ذلك أن العشرين سنة ألتى سبقت الحرب قد رأت توغل رءوس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية ، الى أن بلغ رأس المال الأجنبى فى عام ١٩١٤ مايعادل ٩١ فى المائة من مجموع الأموال التى تستغل فى الشركات المساهمة ، دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس • (٦٨)

ومع ذلك ، فان معظم هذه الأموال لم يكن يستغل فى الصناعة ، لأن المولين الأجانب من ناحية ، كانوا غير راغبين فى منافسة صناعات بلادهم، ومن الناحية الأخرى ، كانت سياسة الاحتلال الانجليزى تقضى ببقاء مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للادارة البريطانية فى المقام الأول نحو التوسع فى زراعة القطن • (٦٩) وعلى ذلك ، فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوروبية •

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان أول آثارها انقطاع سيل رءوس الأموال الأجنبية عن التدفق الى البلاد • (٧٠) وكان الأثر التالى ، هو تعذر استيراد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأجنبية • (٧١)

وهكذا أتيح لرأس المال المصرى فرصة النزول الى السوق التى كانت وقفا على رأس المال الأجنبى ، فى ظل حماية الزامية جادت بها ظروف الحرب •

والحقيقة أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ، من قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحس بالضيق ، لطغيان النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، وكان من الأصوات التى عبرت عن هذا الضيق ، طلعت حرب ، الذى كان من رأيه أن السبيل الى تحرير مصر الاقتصادى هو انشاء بنك مصرى برءوس أموال مصرية وبادارة مصرية • وقد سبقه فى ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ للنظر فى اصلاح أحوال البلاد الاجتماعية • فقرر المؤتمرون أنها فكرة صالحة للعمل ، جديرة بالنظر والتدبر • فلما جاءت سنة ١٩١٣ أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » ألم فيه بحالة البلاد المالية والاقتصادية ، وبين أدواءها ووجوه النقص والضعف فيها ، وأشار بانشاء بنك مصر كعلاج ملائم • وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين المصريين • (٧٢)

ولاريب أن الواقع الاقتصادى للبلاد ، كان يدفع أصحاب رءوس الأموال المصريين الى التفكير • فالأرض الزراعية كانت محدودة فى مصر ، وبازدياد السكان ، وتكدس رأس المال ، والسيطرة على أسعار المحاصيل من قبل الاستعماريين ، ارتفعت أسعار الأرض وانخفضت الأرباح ، وبالمقارنة بالصناعة لم تعد الأرض تدر العسل واللبن • (٧٣)

وهكذا نستطيع القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب العظمى ، كانت على قدر من الوعى يدفعها الى الاستفادة من الفرصة التى هيأتها لها الأقدار • وقد تمثل هذا الوعى فى أمرين : **أولا** — ارتفاع رءوس الأموال المصرية فى البنوك ارتفاعا سريعا ، وخاصة فى البنك الأهلى ، والبنك الانجليزى المصرى • فقد زاد رصيدها فى سنة ١٩٢٠ الى ٣٥ر٥ مليون ، بعد أن كان ٦ر٥ مليون جنيه فقط ، فى سنة ١٩١٤ • (٧٤) **ثانيا** — دخول الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة فى ظل الحماية المؤقتة التى فرضتها الحرب بانقطاع الواردات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة الى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء ، كما تسد حاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، والصناعات المعدنية المختلفة من جهة أخرى • (٧٥) وقد ظهرت دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها ، والاستفادة من الظروف التى أتيحت لها فى تأليف الحكومة « لجنة التجارة والصناعة » المعروفة فى ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين ، ومن بينهم طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوى

باشا وغيرهم • وذلك لدراسة الأسس التى تشاد عليها الصناعة • وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا ظل يعتبر ، لأمد طويل ، دستورا للسياسة الصناعية التجارية فى مصر • وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد حتى غدت مصلحة كبرى لها مدير عام ثم صارت وزارة التجارة والصناعة • (٧٦)

على أن الرأسمالية المصرية ، وهى تعلم أن الحماية التى جادت بها الحرب حماية مؤقتة ، وأن اقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس بها البضاعة الأجنبية بعد الحرب ، أمر لا يمكن تحقيقه فى وقت وجيز (وذلك بسبب نقص التعليم الصناعى من جهة ، وبسبب تعذر استيراد الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة من الخارج من جهة أخرى) يضاف الى هذا رغبتها فى عرض السلع فى السوق فى أقصر وقت ممكن تحقيقا للربح السريع ـ كل هذا جعل معظم المشاريع الصناعية التى ظهرت فى ذلك الحين لمواجهة ظروف الحرب ، من النوع المحدود الموارد ، والذى يتبع نظم الانتاج الفنية العتيقة • (٧٧)

وهكذا بات أمام الرأسمالية المصرية سبب تقاتل من أجله عند انتهاء الحرب ، وهو توفير الظروف التى تكفل لها بناء صناعة أهلية كاملة ، وتوفر للاقتصاد المصرى فرصة التطور السليم ، وذلك عن طريق التخلص من الاحتلال الانجليزى ، صاحب سياسة التخصص الزراعى ، والذى وقف فى طريق تصنيع مصر ، والعمل على أن تتولى الحكم فى مصر أيد مصرية صميمة تقوم بفرض حماية دائمة للمنتجات المصرية فى مرحلتها الأولى ، وتحول دون انهيار الصناعات السابقة التى ظهرت فى ظل الظروف الاستثنائية ، وتعمل فى الوقت نفسه ، فيما يختص بمصلحة التجار ، على «تعضيد التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون» ـ كما يقول تقرير لبنك مصر ـ « أن يحملوا على عاتقهم أعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروح اقدام دون تهور أو مضاربة ، وبأساليب عصرية تتمشى مع القوى التجارية الفعالة فى البلاد الأخرى » (٧٨)

البورجوازية الصغيرة :

احتجبت طبقة صغار التجار والصناع فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وراء طبقة كثيفة من العناصر الأجنبية ، التى تولت زمام النشاط التجارى والصناعى فى البلاد ، ولم تترك للعناصر الوطنية سوى الأعمال البسيطة • (٧٩) وكان قد وفد الى مصر فى سنة ١٩٠٧ عدد كبير من الأجانب قدر بنحو مائتين وستة وثمانين ألفا (٨٠) على اثر

تدفق المال الأجنبي بعد الوفاق الودي . وقد عاشت العناصر الوطنية على حقد وحسد لتلك الطبقة من الأجانب التي توفرت لها سبل النجاح بشكل لا مثيل له : فبالاضافة الى خبرتها بالأعمال التجارية والصناعية التي اكتسبتها من بيئتها في الخارج ـ وهو ما كان ينقص العناصر الوطنية ـ فانها لم تكن تدفع للحكومة شيئا من الضرائب ، عكس العناصر الوطنية التي كانت ملزمة بدفع الضرائب للحكومة . (٨١) . وكان لذلك أن عاشت تلك الطبقة من الأجانب ، التي كان أكثر من نصفها أمي (٨١ مكرر) لا يعرف القراءة والكتابة ، ومع ذلك فقد كانت أكثر عناصر الاهلين ثروة، في بحبوحة من العيش لم يتمتع بمثلها قط وطني من الطبقة الوسطى .

ويكفي للدلالة على سيادة العناصر الأجنبية ، وتحكمها في النشاط الاقتصادي في مصر ، وحجبها للطبقة الوسطى ، أن نعلم أن الذين كانوا يعملون في التجارة المصرية سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم باعة جملة أم أصحاب مطاعم ، لم يكونوا من المصريين . بل ان الغالبية العظمى من باعة القطاعي جميعهم لم يكونوا من المصريين . ويصح القول بوجه عام ، أن البقالة كانت احتكارا يونانيا ، والمنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم احتكارا انجليزيا ، والسجائر أرمنية ، وكان باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين ، أما تجارة الغلال فقد كانت في أيد مختلفة من طبقات عديدة ، وان كان أكثرهم من المصريين . ومع أنه كانت توجد في أنحاء المدن الوطنية الصميمة مئات من الحوانيت الصغرى ، الا أن تجارتها كانت غير رائجة ، لأن أصحابها لم يكونوا يقدرون الأساليب العملية الحديثة . (٨٢)

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ، واختل التبادل التجاري ، وقامت صعوبات في سبيل استيراد المصنوعات ، وعاد كثير من الأجانب الى أوطانهم . فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التي كاد يقضي عليها تماما للبروز الى الميدان ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة والصناعات الدقيقة ، كما كثرت الأموال في المدن والقرى . (٨٣) ونشطت التجارة ، وارتفعت الأسعار وغنم أصحاب الحوانيت الكثير من الأموال التي كانت الجيوش البريطانية تنفقها في مصر . (٨٤) . وبعبارة وجيزة استفادت البورجوازية الصغيرة من تلك الفرصة الفريدة للنهوض والتعويض عما أصابها من أسباب الجمود .

بيد أن الحرب عندما انتهت كانت تحمل في طياتها نذيرا بانتهاء هذه الظروف التي ساعدت على انعاش تلك الطبقة . فتحت حماية الاحتلال

البريطاني ، سوف تعود البضائع الأجنبية من جديد لتقضى القضاء المبرم على المصـنوعات الوطنيـة الصغيرة ، وتحت سياسة التخصص الزراعى وتشجيع العناصر الأجنبية ، سوف يطرد الصناع والتجار المصريون من السوق المحلية شر طردة ، وتحت حماية الحكم الأجنبى ، سـوف يتقاطر الأجانب من جديد ليغزوا سوق التجارة الداخلية • وهكذا كانت المسألة مسألة حياة أو موت لهذه الطبقة ، وكان عليها اذا أرادت البقاء أن تقاتل، وقد قاتلت فى ثورة ١٩١٩ •

الانتلجنتسيا :

رأينا فى الفصل الخاص « بالتمهيد » كيف نشأت وتطورت الطبقة المثقفة الجديدة ، التى حلت محل طبقة مشايخ الأزهر وورثتها فى دورها الوطنى القيادى للحركة الوطنية فى مصر ، وكيف توزعت هـذه الطبقة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة • وفى هذا الفصل نبحث الظروف التى تعرضت لها هذه الطبقة ، وحفزتها الى التصدى للاحتلال ، ومقاومته ، حتى أصبحت أبرز قوة وطنية ظهرت على مسرح النضال الوطنى فى مصر •

والعامل الرئيسى فى استياء هذه الطبقة واختمارها ثوريا ، هو أنها كانت غريبة فى ديارها ، محرومة من شغل المراكز اللائقة فيها • فقـد احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا فى أوائل عهد الاحتلال البريطـاني وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا فى الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم : الأجانب والسوريون والانجليز •

أما الأجانب ، فقد كانوا بحكم تمركز النشاط الاقتصادى فى مصر فى يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين فى الشركات والمصانع على وجه الخصـوص ، ويحتلون فيها المناصب العليـا والوسطى ، ويترك للمصريين الفتات •

وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذى صار لهم فى مصر من السياسة الانجليزية ، كما تمثل واضحا فى مشروع «برونييت» الذى اقترح ، كنظام تشريعى يمهد لالغاء الامتيازات ، انشاء مجلس نواب مصرى يكون رأيه استشاريا بحتا ، ومجلس شيوخ تكون له الكلمة العليا فى جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، ويتكون من المستشارين الانجليز ومن فى رتبتهم ، والوزراء المصريين ، ثم من أعضـاء منتخبين :

ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا يمثلون الجاليات الأجنبية ، وينطقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية ٠

كانت الفئة الثانية التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصر هم السوريون٠ وكان السوريون ، وخاصة المسيحيين ، يكونون فى مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستمدها من المراكز التى كان يشغلها أفرادها ، فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية وكبار رجال الطبقة الوسطى فيهـــا من الموظفين ٠ ويذكر « كرومر » أن هؤلاء السوريين كانوا يحتلون فى مصر المركز الذى كان يحتله اليهود فى البلاد الأوروبية الأخرى ، ومن ثم فقـــد كانوا يقابلون بالغيرة والحســـد من المثقفـــين المصريين من المسلمين والأقباط الذين كانوا يتوقون الى تولى المناصب فى بلادهم ٠

وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذى صار لهم فى مصر عندما بدأ اســـماعيل فى صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ، ويملكون القدرة على استيعاب طريقة الادارة الأوروبية وتمثيلها فى مصر٠ ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجىء الى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا فى تصـــدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصـــة التلاؤم مع البيئـــة فى المجتمعات التى هى خليط من كل الأجناس ٠

وعنـــدما احتل الانجليز مصر وتولوا ادارة شـــئونها ، ســـاعدت الظروف على احتضانهم للسوريين ٠ فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المســـلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم فى ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا فى القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين ٠ (٨٥)

كانت الفئة الثالثة التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصر عن المراكز والمناصب هم الانجليز أنفسهم ٠ وكانت السياسة الانجليزية فى أوائل عهد الاحتـــلال قد قامت على استخـــدام عـــدد معين من الموظفين المنتقين ليشيروا ويساعدوا ، وخصـــوصا فى دوائر الماليـــة والرى ٠ ثم أضيف اليهم مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشـــار للداخلية وجمـــاعة من المفتشين للأقاليم ٠ على أنه باســـتمرار الاحتـــلال ، وزيادة ايرادات مصر ، اتســـع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا ، وفى نفس الوقت لم يكن هـــذا التوســـع لمصلحة العنصر المصرى ، فقد زاد عـــدد

الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم • لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون ، الذين طال اختبارهم للوظائف فى حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسمى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام (٨٦) •

وفى الحق لقد خصصت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرت المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة • وهذا أمر ثابت ، ففى أثناء وجود لجنة ملنر فى مصر ، طلبت من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى بعض فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ • وقد وجد أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصريا وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها • أما الوظائف الكبيرة فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع• وفى وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات ، كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٢ غيرهم •

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ ، فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥ر٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٥٠ر٥ فى المائة فقط سنة ١٩٢٠ بزيادة قدرها ١ر٥ فى المائة فى خمسة عشر عاما • أما عدد العنصر المصرى فى الوظائف الكبيرة فقد نقص من ٢٧ر٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣ر١ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى تلك الوظائف عينها من ٤٢ر٢ فى المائة الى ٥٩ر٣ فى المائة من المجموع كله (٨٧) •

وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة • ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد (٨٨) • ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم

يسيطرون تماما على شئون البلاد • وهذا هو السبب فى مساندة الطبقة المثقفة لفكرة انشاء الجامعة الأهلية ، حتى تتوفر المادة الوطنيـة لشـغل الوظائف العليا ، وتفسد حجة الانجليز فى السيطرة على البلاد عن طريق المناصب •

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة ففى الوقت الذى كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب فى الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعانى أسوأ آثار الحـرب الاقتصادية ونتائجها • فان ارتفاع أسعار السلع الاسـتهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه فى نفس الوقت ارتفاع مماثل فى دخل أصحاب المهن والموظفين (٨٩) • ولقد عمـدت الحكومة الى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ فى المائة على زيادتها السـابقة فبلغت الزيادة ١٠٠ فى المائة (٩٠) •

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة، ففى المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ ، أى فى ظرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للقومسيون الطبى فى « لندن » مائة وثلاثون شـابا انجـليزيا من راغبى التوظف فى مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة فى مصالحها لاستيفائه (٩١) • وقد نشر الاستاذ فكرى أباظة فى ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وفد علينـا هذين اليومين ، جيش جرار من شـبان الانجليز ، زاحمنا حتى فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور « أحرار فى بلادنا ـ كرماء لضيوفنا » فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا فى كلمتين : رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقالت : رفتناه للاستبدال » (٩٢) •

وهكذا ، مما سبق ، يتضح جليا أن سياسة الانجليز نحو الطبقـة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة فى محاربة الاحتلال • وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هـذه الطبقـة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية فى مصر وهم الطلبة • وفى الحق

أنه من الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن الاحتلال لم يعمل على استمالة المثقفين ، كما عمل على استمالة البورجوازية الكبيرة وكما عمل على استمالة الفلاحين ، والتظاهر بالدفاع عن مصالحهم ، ويبدو أنه اليأس من خديعة هذه الفئة وشرائها بالمادة ، ولكنه على كل حال كان أفدح أخطاء الاحتلال بالنسبة لمصالحه •

الطلبة

يمثل الطلبة المصريون قطاعا شعبيا عريضا فى المجتمع المصرى ، بلغ تأثيره فى الحركات الوطنية الثورية حدا فاق كل ماكان يتصوره المراقبون الغربيون ، فهؤلاء المراقبون من أمريكيين وانجليز وفرنسيين كانوا يجدون صعوبة فى فهم كيف أن الطلبة المصريين يستطيعون بمحض قيامهم بمظاهرات واضرابات ، اسقاط الحكومات ، أو على الاقل تعريضها للخطر • والحقيقة أن هذا الدور ، الذى قام به الطلبة فى مصر ــ كمايقول «لاكور» له مثيل فى روسيا قبل الثورة ، وفى الصين أيضا • فمنذ اضراب الطلبة الكبير الذى حدث فى روسيا قبل الثورة فى سنة ١٨٩٩ وشمل جميع المعاهد العليا فى جميع أنحاء روسيا ، والذى وصل الى درجة الغليان عندما قام البوليس فى « بطرسبرج » بتفريق الطلبة بالكرباج ، أصبح الطلبة على رأس الحركة الثورية ، بل انه منذ عام ١٨٥٠ كان لفظ « طالب » فى روسيا مرادفا للفظ ثورى • وفى الصين ، حتى فى الوقت الحالى ، يعترف المؤرخون الصينيون الشيوعيون بأن الصراع ضد الاستعمار كان يقوم بالدور الرئيسى فيه الطلبة وليس العمال أو الفلاحون ، وذلك منذ حركة ٤ مايو ١٩١٩ الشهيرة •

وأهمية الطلبة فى ذلك الوقت فى مصر وفى الشرق الأوسط عموما ، تعود الى أنهم كانوا الهيئة المنظمة الوحيدة ، اذا راعينا عدم وجود أحزاب سياسية اذ ذاك بالمعنى الموجود فى البلاد الأوروبية • كما تعود هذه الأهمية أيضا ، الى أنهم كانوا يمثلون ، بالنسبة للسواد الأعظم من السكان الذين يسودهم الجهل ، الطبقة المثقفة القليلة العدد • ولقد كان الوضع الاجتماعى لهؤلاء الطلبة يدفعهم للثورة والعمل السياسى • ففيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج فى جامعات لندن وباريس ، كان هؤلاء عند عودتهم الى بلادهم ، سرعان ما يرون أنفسهم محصورين فى نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم • أما هؤلاء الذين يتعلمون فى جامعات بلادهم ، فقد كان معظمهم

من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا ، تعانى صعوبات بالغة فى سبيل اكمال دراساتهم (٩٣) • وحتى بعد اكمال دراساتهم فلم يكن ثمة ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل ملائم ، وذلك بسبب مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف ، فاذا توظفوا كان وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى الى المناصب العليا (٩٤) • وهذا الوضع الاجتماعى لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالطب والحقوق والهندسة وغيرهم ، انما كان ينطبق أيضا على تلاميذ المدارس الثانوية أيضا • لهذا كله رأينا هذا القطاع الشعبى يمثل بالنسبة لمصطفى كامل حقلا صالحا وتربة خصيبة يلقى فيها بذور الوطنية والحقد على الاحتلال •

وقد بدأت أول محاولة ، لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين ، بانشاء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٥ ، وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٠٥ باحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة ، وبلغ عدد الحاضرين مائتى طالب ، وحضرها كذلك لفيف من الخريجين • ومن نادى المدارس العليا انطلقت فى سنة ١٩١٠ ست رصاصات هزت مصر ، وهزت الاحتلال البريطانى ، وأثارت ضجة فى العالم كله ، وقد أطلق هذه الرصاصات « ابراهيم الوردانى » الذى درس الصيدلة فى لوزان بسويسرا ، وعاد الى القاهرة ليساهم بنشاط موفور فى الحزب الوطنى ، وفى نادى المدارس العليا • وكانت جمعية الوردانى أول جمعية سرية فدائية ظهرت فى مصر ، وقد آمنت بأن الرصاص وحده هو القادر على اسكات أنصار الاحتلال • وكان أول صوت أسكتته هو صوت « بطرس غالى » • وقبض على ابراهيم الوردانى ، ومعه ثمانية آخرون ، من بينهم شفيق منصور ، الذى أعدم فيما بعد فى قضية مقتل السردار (٩٥) •

ولما قامت الحرب العظمى الأولى وفرضت الأحكام العرفية ، وتبع ذلك تكميم الصحافة ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية واعلان الحماية ، نتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكامهم لمصر (٩٦) • وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد (١٨ فبراير ١٩١٥) وأنفذوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم • فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية والانقلاب (٩٧) •

وهكذا انغمس الطالب المصرى فى السياسة الى أذنيه ، وأصبح من النادر أن يوجد الطالب الذى يتناول أى موضوع دون أن يعرج الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده ، وينتقد العلاقات الودية القائمة بين السلطان حسين والوزراء وبين الممثل البريطانى ، ويتهمهم بصراحة بأنهم خونة مارقون ٠ ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد أصبحت المقاهى والنوادى ، حيث يجتمع الطلاب ، تتردد فيها الكلمات الطائشة التى تمارس تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم ٠ فكان أن بدأت سلسلة من المحاولات الاغتيالية على شخص السلطان حسين وبعض الوزراء ، دلت السلطات على أن هناك عناصر فى المجتمع لم تشترك بعد فى الخضوع العام للتغييرات السياسية التى فرضت على البلاد ٠ وكانت هذه المحاولات العدوانية تلقى تأييدا وموافقة من طلاب الكليات والمدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم أبطالا وطنيين (٩٨) ٠ وهكذا ، عندما انتهت الحرب وقام الوفد بمحاولة حل المسألة المصرية وديا مع انجلترا ، وقوبل بالقبض على سعد زغلول ورفاقه ، كان الطلبة أول من فجر الشرارة الثورية وأشعلوا ثورة مارس ١٩١٩ ٠

البروليتاريا

شهدت مصر فى الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعى ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاحتلال ٠

فمنذ أوائل هذا القرن كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز وهليوبوليس ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية ٠ وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة ٠

ولقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معاش سيئة ٠ فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم

ضد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمـل ، والمرض والشيخوخة رغير ذلك (٩٩) • وفى الحق أنه ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بالبـلاد تشريع صـناعى لتنظيم أمور العمـال ، من حيث الأجـور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال (١٠٠) • ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم • وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيده العمال فى الخارج من النقابات ، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم (١٠١) •

وقد سجلت سنة ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا المؤلفة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة • ففى هذه السنة أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مبانى الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا فى النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل (١٠٢) • وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على اثر اضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم• فعادوا فأضربوا مرة ثانية فى ١٩٠٣ • وفى عـام ١٩٠٨ ، عندما تهـدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمل اليدوى ، قاموا باضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة فى تأليف نقابة لهم فى أكتوبر من تلك السنة • وقد اقتدى سـائقو ترام القـاهرة بعمـال السجاير وأنشئوا نقابتهم فى سنة ١٩٠٨ • لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة • ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمسـتخدمين نقابات لها • ومن أمثلة ذلك نقـابة مستخدمى المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهليين ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة الخ ••

وعندما أخذ الحـزب الوطنى ، تحت زعامة محمـد فريد ، فى بث الوعى بين العمال ، وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقـابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق فى ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وغيرها (١٠٣) • وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العظمى ، وهى نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر فى السـعى الى تحسـين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها ــ على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن

الظاهر أن هذه النقابة ـ كما يقول الدكتور حسين خلاف ـ كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠ (١٠٤) .

وعلى ذلك فقد كان هناك وعى نقابى يشتد فى صفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل فى الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

ثم نشبت الحرب العظمى ، وتمخضت فيما يختص بالطبقة العمالية عن أمرين هامين متناقضين : أولهما زيادة أفراد هذه الطبقة نتيجة للنشاط الصناعى الذى ظهر ابان الحرب ، ونتيجة أيضا للعمل فى السلطة العسكرية : ففى احصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ الـ ٤٢٥ر٣٥٦ ، وذلك الى جانب ٠٢٦ر١٠١ يعملون فى النقل (١٠٥) بمجموع قدره ٤٥١ر٤٥٧ عاملا . وقد ارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩١٧ الى ٢٩٦ر٤٨٩ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين يلغ عددهم ٦٢٣ر١٥٠ عاملا فيكون المجموع ٩٢٩ر٦٣٩ عاملا (١٠٦) . أما الأمر الثانى الذى جاء نتيجة الحرب ، فهو انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، بسبب فرض الأحكام العرفية ، مما أدى الى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال ، حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم (١٠٧) ، دون أن يستطيعوا ابداء أى نوع من المقاومة . فاذا أضفنا الى ذلك أن الرخاء الذى جلبته الحرب لم يعم أثره الجميع ، وانما اقتصر على جماعات صغيرة نسبيا من المجتمع ، هم الرأسماليون الزراعيون ، وبعض أصحاب المصانع ، وأن التضخم المالى ضرب العمال ، ومعهم الطبقة المتوسطة الفقيرة ضربة قاصمة (١٠٨) ، فارتفعت نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الارقام القياسية لأسعار الجملة ، اذ زادت من ١٠٠ (١٩١٣) الى ٣٣١ (١٩١٩) ، اذا أدركنا ذلك، سهل علينا تفسير اشتراك العمال فى ثورة١٩١٩ (١٠٩).

٤ ـ تأليف الوفد المصرى

نشأة الفكرة وتطورها

انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ : ففى يوم ١٨ يوليـو شرع الحلفاء فى شن هجماتهم التطيمـة على الجيش الألمانى التى أنهت لنهشنهم الحرب فى ١١ نوفمبر • وكان الجيش الألمانى قد دب فيـه اليأس واستسلم للقنوط • فبدا كل شىء مبشرا للحلفاء بالظفر • وهكذا أخذت انتصارات الحلفاء تتوالى ، حتى وضحت نهـاية للمقـاومة الطويلة التى أبدتها دولتا وسط أوروبا • فطلبت بلغاريا ثم تلتها تركيا ، وجاءت بعدهما النمسا تطلب الصلح • وأما ألمانيا فقد ظلت تحـارب فى أرض العدو حرب تأخير وعناد ، غير أن الشعب الألمانى كان قد أضناه الجوع ، وأناخ عليه القنوط ، فأخذ يطالب بالصلح على الفور • وسرعان ما قامت الثورة فى ألمانيا ، وأكره القيصر وولى العهـد على أن يلوذا بالفرار الى هولندة فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين• وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ نوفمبر انقطع قصف المدافع فى أوروبا ، وانزاح كابوس الحرب الذى جثم طويلا فوق الصدور • (١١٠)

ولقد كان انتهاء هذه الحرب الضروس هى المناسبة التى كانت شعوب العالم المستعبدة تنتظرها فى صبر نافد للمطالبة بحقها الطبيعى فى الحرية والاستقلال ، طبقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى بشر به الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة • وكان الشعب المصرى من أوائل الشعوب التى بدأ فيها رجال السياسة والفكر فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ ظهرت بشائر السلام فى الأفق • وكان ثمرة هذا البحث والاسـتعداد تأليف « الوفد المصرى » الذى ظل يمثل العمود الفقـرى فى الحيـاة السياسية المصرية لمدة تزيد على ثلاثين عاما •

فمن هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ؟ قبل الاجابة على هذا

السؤال ، ينبغي التفرقة أولا بينه وبين سؤال آخر هو : من الذى فكر فى بادىء الأمر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك أن بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا (١١١) يخلط بين السؤالين ، فيظن أن صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى هو بالتالى أول من فكر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر • مع أن فكرة تأليف الوفد المصرى يجب تقويمها على أنها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وأن هناك وسائل أخرى لهذه المطالبة لابد قد طرحت على بساط البحث فى ذلك الحين ، كأن تتولى الحكومة المصرية القيام بهذه المهمة مثلا ، أو يكتفى بتبادل المذكرات • ذلك أنه من غير المعقول ، أن يقتصر التفكير فى المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ، هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ، بل ان هذا التفكير لا بد أنه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدرين لخدمة البلاد من رجال الحكومة ، ورجال الاحزاب والجمعية التشريعية ، عند انتهاء الحرب العظمى •

ولعل هذا هو السبب فى اختلاف الروايات حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، وهل هو الأمير عمر طوسون ؟ أم أنه سعد باشا زغلول بالاشتراك مع أساطين حزب الأمة ؟ ، أم أنه حسين رشدى باشا بوصفه المسئول أكثر مما عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها من الانجليز ؟ • الراجح أن الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة تأليف الوفد • ذلك أن رشدى باشا نفسه لم يدع هذا الادعاء فى أى تصريح علنى أو حديث سياسى له • أما سعد زغلول باشا فقد سجل فى مذكراته عبارة تفيد أن فكرة تأليف الوفد «قد خطرت فى بعض الرءوس من قبل» ، وذكر أنه قال هذه العبارة للأمير عمر طوسون عندما فاتحه فى الأمر • (١١٢) على أن عمر طوسون نفى أنه سمع هذه العبارة • (١١٣)

وعلى هذا فان فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداع الأمير عمر طوسون ، ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد • ويلاحظ أن الوفد نفسه فيما بعد قد سلم بهذه الفكرة فى تحليله لمذكرات سعد زغلول ، ففى سلسلة المقالات التى ظهرت بجريدة «صوت الأمة» فى سنة ١٩٤٨ والتى رد بها الوفد (بقلم الاستاذ محمود غنام) على مذكرات صدقى باشا التى كان ينشرها حين ذاك بجريدة «المصور» ، رأى الاستاذ غنام أن سعد زغلول انما سجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الأمير عمر طوسون «بلا لف ولا دوران ولا التواء» ، وانه اذا كان سعد زغلول قد سجل فى مذكراته ، بجانب ذلك ، أن الفكرة

«قد جالت في بعض الرءوس من قبل» الا أنه لم يقل أنها جالت برأسه وحده ، وقد استدل الاستاذ غنام على أن الأمير هو صاحب الفكرة بعبارة في مذكرات سعد زغلول قالها وهي « ان الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » . (١١٤)

وسنروى هنا مارواه الأمير طوسون بخصوص نشأة الفكرة بذهنه فقد كتب يقول : « ان فكرة ارسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح ، الذى أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقط التي تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها (يلاحظ هنا أن النقط الأربع عشرة لم تشمل حق تقرير المصير ، وذلك من الأغلاط الشائعة التي يقع فيها الكثيرون ، وقد وقع فيها الأمير طوسون ، وانما رفع الدكتور ولسن هذا الشعار في خطبه وتصريحاته) ، ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتي يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه . ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا في الحفلة التي أقامها المرحوم رشدى باشا في ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ، وذلك قبل الهدنة والصلح لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت في هذا التاريخ . وفي تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر في ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر . فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة ، وأن يخبرنا بالنتيجة . » (١١٥)

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بين الأمير عمر طوسون وسعد باشا . أما رواية سعد باشا نفسه عن الموضوع فهي على الوجه التالي ، وهي تحت عنوان « في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ » . « ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التي أقامها احتفالا بجلوس عظمة

السلطان على أريكة مصر .. ثم قابلني البرنس عمر وقال : انى أفكر في أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها في مؤتمر الصلح ، فقلت : فكرة جميلة قامت في بعض الرءوس من قبـل ، وقد آن الآن أوانها . فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منـا عن صاحبه . » (١١٦)

* * *

اتفقت كلمة الأمير طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد . وكانت هذه هي المسألة الوحيدة التي اتفقا عليها . فسرعان ما افترقت الآراء عندما دخلت المسألة في دور التنفيذ . وكان السبب الرئيسي هو الجهة التي يتجه اليها الوفد : هل يذهب الى انجلترا أم يذهب الى مؤتمر الصلح ؟ فواضح مما ورد في روايتي الأمير عمر طوسون وسعد باشا أن الأمير كان يرمي بتأليف الوفد الى عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح استنادا الى أن قضية مصر قضية دولية . ولكن الأمور سارت في اتجاه آخر ، وكان السبب المباشر في ذلك نصيحة امريكية : ففي اليوم التالي للمقابلة التاريخية السابقة ، عاد سعد باشا الى مصر ، فتلاقى مع عدلي باشا وتكلم معه في تلك المسألة . فرأيا أن الأوفق توسيط قنصل أمريكا (في السفر الى مؤتمر الصلح) ، وقد فاتح رشدي باشا القنصل الأمريكي في ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد السعي ، وقال . «ليس هناك الا واحدا من طريقين : اما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول انها تركت اليها حقوقها ، واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية . (١١٧)

ولم تلبث هذه النصيحة أن لقيت أذنا صاغية . فقد قرر سعد زغلول وأصحابه من حزب الأمة ، ورشدي باشا وعدلي باشا ، بعد عدة اجتماعات للبحث والمشاورة ، تأليف وفدين : أحدهما رسمي يمثل الحكومة المصرية ، قوامه رشدي باشا وعدلي باشا ، والثاني أهلي ، يمثل الأمة المصرية ، يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (١١٨)

وواضح أن سبب الأخذ بفكرة الالتجاء الى الحكومة الانجليزية هو أن البلاد وقتئذ كانت تحت الاحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية . وهذا نفسه هو ما دعا الى توسيط قنصل امريكا ، بعد أن كاد سعد زغلول يصرف النظر فعلا عن السفر . (١١٩) على أن تعذر السفر الى مؤتمر الصلح ونصيحة القنصـل الأمريكي لم

يكونا وحدهما سبب الاتجاه الى التفاهم المباشر مع انجلترا ، واخراج المسألة المصرية عن دوليتها ، فالحقيقة أن المدرسة التى كان ينتمي اليها سعد باشا زغلول ورجال حزب الأمة كانت ـ كما مر بنا ـ مدرسة ذات تاريخ قديم في التفاهم المباشر مع الانجليز • وكانت تختلف بذلك عن مدرسة الحزب الوطني التى كانت تأبى الاعتراف بالانجليز والتعامل معهم •

وقد تبدو موافقة الحكومة المصرية على تأليف وفدين ، أحدهما أهلي، والآخر حكومي ، للسفر الى انجلترا أمرا غير مألوف ، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الاخرى دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها • ولكن الظروف الخاصة بالحكومة المصرية في الواقع كانت تختلف عن ظروف الحكومات الأخرى • فمن ناحية لم تكن هذه الحكومة لتستطيع أن تدعي أنها تمثل الشعب المصرى ، وهى التى لم تتول الحكم على أساس نيابي ، ومن الناحية الأخرى ، فقد كانت تدين ، ببقائها في الحكم ، للاحتلال نفسه الذى كان على غضبه أو رضاه واتباع نصيحته يتوقف مصيرها • وهذا الضعف الطبيعي فى مركز الحكومة كان يجعلها أداة غير صالحة للوقوف فى وجه الانجليز • ومن ثم فان تأليف الوفد الأهلي ، فى هذا الضوء ، كان أمرا بالغ الأهمية للقضية الوطنية ، بل انه كان أيضا مهما لتعزيز مركز الحكومة المصرية أثناء المطالبة • وفى هذا يذكر رونالد ونجت أن رشدى باشا ، عندما قابل والده السير ريجنالد ونجت ، عقب المقابلة التى جرت بينه وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أوضح له أن أى زيارة له للندن لن تكون لها أية قيمة ، مالم يعمل على اظهار أن الرأى العام فى مصر وهو الذى يمثله سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال به (١٢٠) •

ويلاحظ أن الخطة التى اتخذها سعد زغلول ورفاقه مع رشدى وعدلى قد أبعدت الأمير طوسون ، بالرغم من أنه صاحب فكرة تأليف الوفد • وفى الواقع أن هذا يرجع الى أن خطة التفاهم المباشر مع الانجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير الى المسألة المصرية كمسألة دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها • ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقته عليها • هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فان ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والانجليز (وهو ما يذكر الأستاذ الرافعي أنه كان معروفا من أول الحرب) • (١٢١) لم يكن من العوامل التى تشجع سعدا ورفاقه على ضمه الى صفوفهم بعد تقريرهم الاتصال المباشر مع انجلترا • على أن هناك سببا

هاما آخر ، هو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها ، كما قالوا : « حركة شعب لا امارة ، وحركة استقلال لا خلافة » (١٢٢) ذلك أن ميول الأمير عمر طوسون العثمانية كانت معروفة ، وكان فى أثناء الحرب الايطالية التركية بطرابلس ، قد قام ، ومعه بعض الكبراء والأعيان ، بجمع التبرعات لمساعدة تركيا فى هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون بالبلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والأسلحة ، ويرسلونها للجيش العثمانى بطرابلس . (١٢٣)

حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

من نحت فكرة الانفراد بالعمل ، دون الأمير طوسون ، أن قرر سعد زغلول وزملاؤه مقابلة المندوب السامى السير ريجنالد ونجت ، لفتح باب الحديث فى المسألة المصرية . وقد تقرر لهذا الغرض تاليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، وكلهم أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وهذا الحرص على أن تتوفر الصفة التمثيلية فى هذا الوفد ، هو السبب فى استبعاد لطفى السيد الذى حل محله على شعراوى(١٢٤) . وفى يوم ١٢ نوفمبر ــ حسب قول رونالد ونجت ، وصحتها ١١ نوفمبر ــ قابل سعد زغلول ياور المندوب السامى فى كلوب محمد على ، وطلب منه تحديد ميعاد مع المندوب السامى . ويذكر رونالد ونجت آن هذا الطلب قد سبقته مقابلة بين سعد زغلول والسير ريجنالد ونجت فى ٨ نوفمبر طلب فيها سعد السماح للجمعية التشريعية بالعودة للانعقاد ، نظرا لزوال الظروف التى أدت لتاجيل انعقادها منذ بداية الحرب . ويقول ان المندوب السامى قد نصح سعد باشا بالصبر ، مستدلا بقوله تعالى « ان الله مع الصابرين » (١٢٥) . ومن الغريب أننى لم أعثر ، فيما قرأت فى المراجع العربية أو الافرنجية التى تناولت هذه الفترة ، وفى أحاديث سعد زغلول أو غيره من كبار الوفديين الذين تعرضوا لهذه الظروف ، على أية اشارة لهذه المقابلة . كما لم يرد لها ذكر فى المقتطفات التى سردها مكرم عبيد من مذكرات سعد زغلول ، ولا فيما نشره الاستاذ غنام من هذه المذكرات فى عام ١٩٤٨، رغم أهمية المقابلة لو تمت ، وهذا مما يشكك فى وقوعها، لأنه لا معنى لاغفال الوفديين لها ، كما أن مطلب عودة انعقاد الجمعية التشريعية للانعقاد لم يكن من بين المطالب التى وردت على لسان سعد زغلول ورفيقيه فى مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة ، مما يحتمل معه أن تكون المقابلتان مقابلة واحدة ، هى المقابلة الأخيرة .

أما حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فقد جرى على النحو التالى موجزا : فقد بدأت المناقشة بمطالبة سعد زغلول بالغاء الأحكام العرفية ومراقبة الجرائد والمطبوعات ، « لأن الحرب » على حد قوله — « كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره » • وقد رد السير ونجت على ذلك بأنه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه ، لما كانت هذه المسألة عسكرية ، فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد العام للجيوش البريطانية ، سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى • ثم طلب الى المصريين « أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الا خيرا » •

وقد تبع هذا مناقشة شبه حامية بين سعد زغلول والسير ونجت عندما طلب سعد أن يعرف « ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » قائلا : « ان المصريين قلقون على مستقبلهم » ، وقد رد السير ونجت ، طالبا منه ومن زميليه ، ألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم • واتهم المصريين بأنهم « لا ينظرون للعواقب البعيدة » ، وليس لهم رأى عام بعيد النظر » • ولم يقبل سعد زغلول هذا الاتهام ، بل بادر الى تفنيده بقوله انه انتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابه بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابه • فرد عليه السير ونجت محذرا اياه وزميليه من المصير الذى انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب قائلا : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأخرت مصر ولم تنفعها ، فرد عليه عبد العزيز فهمى بك بقوله : « ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة • فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ ، الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات ، وأسسوا حزب الأمة ، وأنشئوا « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى • وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض » •

وقد انتقل الحديث بعد ذلك الى مناقشة مسألة الاستقلال • ذلك أن

السير ونجت كان قد تساءل عن ما هي أغراض المصريين ؟ فقال علي شعراوي باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز ، صداقة الحر للحر لا العبد للحر » • فقال السير ونجت : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » فقال سعد زغلول : « نعم ، ونحن له أهل • وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » • وساهم عبد العزيز فهمي في هذه المناقشة ، فذكر أن شروط الاستقلال التام متوفرة في مصر • لأن لمصر تاريخا قديما باهرا ، وسوابق في الاستقلال التام ، وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية » • وأخيرا قال السير ونجت : « ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » • فرد سعد باشا قائلا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها ، دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء • بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها، عند الاقتضاء، ما تستلزمه المحالفة من الجنود » •

ثم قال سعد زغلول : « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا • ولا نلتجيء هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية» . فرد عليه السير ونجت بأنه يعتبر هذه المحادثة غير رسمية ، بل بصفة حبية ، فانه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . وتمنى لهم الخير . وانتهت محادثة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١٢٦) .

هذه هي الرواية التي قام الوفد بتسجيلها عقب المقابلة • وهي تتفق في مضمونها مع الرواية التي ذكرها رونالد ونجت ، فيما عدا نقطة هامة هي مسألة الاستقلال • فقد ذكر رونالد ونجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام ، وانما الاستقلال الذاتي التام « Complete Autonomy » (١٢٧) . وهذا الاصطلاح هو ما ورد أيضا في تقرير اللورد ملنر (١٢٨) • بينما ورد في المحضر الذي وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لفظ « الاستقلال التام » • ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذي ذكره رونالد ونجت أم أن هذا هو ما فهمه السير ريجنالد ونجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء في الرواية الانجليزية من أن

سعد زغلول قد دلل على قدرة مصر على ادارة حكومة منظمة ، أكثر من العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق تقرير المصير (١٢٩) ٠

على كل حال فان مسألة الاستقلال الذاتي والاستقلال التام كانت تقسم فعلا القائمين بالحركة ، في هذه المرحلة المبكرة ، الى فريقين : فريق ينادي بالاستقلال التام ، وفريق يرضى بالاستقلال الداخلي التام ، ومنهم عبد العزيز فهمي بك ٠ وفي هذا يذكر سعد زغلول في مذكراته أن عبد العزيز بك فهمي ذكر له (عندما كانت فكرة المطالبة بحقوق مصر لا تزال في بداية بحثها) أن « أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت مشروعا باعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابل رضائها بالحماية ٠ ومن المصلحة جدا، كما أشار عبد العزيز بك أن تمهد هذه القضية ويعتقدها الناس » (١٣٠) ٠ وقد كان من أنصار هذا الرأي أيضا — كما يستدل من مجرى الحوادث التي سيرد ذكرها — رشدي باشا وعدلي باشا ٠ وقد عالج القائمون بالحركة هذا الاختلاف في وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما أهلي ، والثاني حكومي ، على أن يطالب الوفد الأهلي النائب عن الأمة بالاستقلال التام ، حتى اذا رفض طلبه، وأصبح لاسبيل الى تحقيقه، أن يكون مطلب وفد الحكومة ، كطلب احتياطي ، نوال أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر (١٣١) ٠ تحت الحماية ٠ وهذه الخطة هي التي نفذت بحذافيرها ٠

على كل حال ، فيستدل من هذا على أن حديث ١٣ نوفمبر ، كان حديث مطالبة بالاستقلال التام لا بالاستقلال الداخلي ٠ وفي الواقع أن «لفظ» الاستقلال نفسه لم يكن هو المشكلة في ذهن أبطال يوم ١٣ نوفمبر، بل كانت المشكلة « معنى » الاستقلال ٠ فيذكر عبد العزيز فهمي بك بخصوص ذلك أنه « يجب أن ندرك قبل كل شيء هاتين الحقيقتين ، وهما: (أولا) أن الحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى مستقلة ، أي ذات كيان خاص وشخصية متميزة ، لأن استقلال الأمة ، أي انفرادها بشخصية خاصة متميزة ، هو شرط أساسي في أهليتها لمثل هذا التعاقد : فتونس ومراكش مثلا ، لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما ، الا وهما دولتان مستقلتان ٠ (ثانيا) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة ولا استقلالها ، بل بالعكس ، فأول غرض من أغراضها المفروضة هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال ، فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا ٠ متى علم ذلك أمكننا ، بالبداهة ، أن نعلم لماذا لم ينكر الانجليز على مصر استقلالها من وقت أن

أعلنوا حمايتهم عليها ، بل صرح جلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين أنه عامل على منع كل ما يمس بهذا الاستقلال .. اذن ليس « الاستقلال » ولا « الاعتراف بالاستقلال » هو ما يهم فى قضيتنا ، لان الاستقلال كما رأيت حاصل للامم التى تحت الحماية ، انما المهم هو « حرية الامة فى سياستها الداخلية والخارجية » (١٣٢) .

ويمكن فهم تصور رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لهذه الحرية السياسية الداخلية والخارجية ، فى المحالفة التى عرضها سعد زغلول على السير ونجت والتى مرت بنا . فواضح من هذه العبارة ، ان سعد زغلول ورفيقيه كانوا يطلبون الاستقلال بالمعنى الذى يفهم منه حرية الأمة فى سياستها الداخلية والخارجية ، مع عقد محالفة مع انجلترا تتضمن ، لابقاء القوات البريطانية فى قناة السويس ، بل حق احتلالها عند الاقتضاء ، وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود المصريين . وطبيعى ألا يكون لانجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ، الا اذا كانت ، أولا ، قد اجلت قواتها عن الأراضى المصرية . وهذا الذى يهدف اليه سعد زغلول ورفيقاه أشبه بما توصل اليه الفريق المصرى فى اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، حيث نصت الاتفاقية على ان « تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا .. وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة فى الخارج ، على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر ابريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية فى حالة ماتقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة ٣ ، ٤) (١٣٣) .

هذا اذن ما كان يعنيه الوفد من عبارة الاستقلال . وهذا يبين كيف جانب التوفيق بعض الباحثين حين اخذوا يجتهدون لابراز الفرق بين « الاستقلال » فقط ، و « الاستقلال التام » قاصدين بذلك الى ان الوفد لم يكن يطلب الاستقلال التام ، وانما الاستقلال فقط بالمعنى الذى لا يتعارض من الوجهة القانونية مع الحماية (١٣٤) . ذلك أن سعد زغلول لم يبطىء كثيرا حين هاجم الحماية هجوما عنيفا فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير ١٩١٩ لسماع محاضرة المستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف

الأهلية . فان هذا الهجوم ، الذى بين فيه سعد بطلان الحماية ، لحاسم فى الدلالة على أن الاستقلال الذى قام يطالب به رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، هو الاستقلال التام ، وليس الاستقلال فى ظل الحماية .

تشكيل الوفد المصرى الأول :

ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين المندوب السامى وبين سعد ورفيقيه ، ولما تكد تمضى بضع ساعات عليها ، حتى قابل رشدى باشا السير ونجت ليطلب اليه ايضا أن يسافر هو وعدلى باشا وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر (الجزء الثانى من الخطة) ، وقال ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة،وان مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد ، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة ، وهو وزميله يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها (١٣٥) . وفى تلك المقابلة ، تطرق الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة . اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها .

فلما علم سعد باشا من رشدى باشا بذلك، اجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة ، وقرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى : سعد زغلول رئيسا ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبه (أعضاء) . وقد حررت توكيلات الوفد الأولى ، وفيها هذه الأسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضموا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد (١٣٦) . أما السبب فى تأليف الوفد عن طريق الوكالة الشعبية، وليس عن طريق انتخاب عام أو شبه عام فهو تعذر ذلك نظرا لحالة الحرب التى كانت مبسوطة على البلاد (١٣٧) .

على أن تأليف الوفد لم يلبث أن أثار أزمة هددت بتفتيت الصفوف فى هذه المرحلة المبكرة . وكان السبب فى ذلك، غضب الأمير عمر طوسون لاقصائه عن الحركة ، ونزوله بثقله الى المعركة من أجل قيادة هذه الحركة

الوليدة . وقد بدأ ذلك يوم ١١ نوفمبر ، حينما علم الأمير طوسون من محمد سعيد باشا بنبأ المقابلة التى طلبها سعد وزميليه من السير ونجت، فأسرع الى القاهرة فى نفس اليوم لمقابلة سعد باشا ، ونزل فى فندق شبرد ، وطلب من محمد محمود باشا تليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث تأكد منه من صحة الخبر . فاتصل بسعد باشا تليفونيا ، وأخبره بأنه سيحضر عنده لمقابلته . وهناك فى بيت سعد باشا،جرت مناقشة أتفق على اثرها على عقد اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصر الأمير بشبرا يوم١٩ نوفمبر ١٩١٨ للتباحث فيما يلزم عمله فى هذه المسألة ، على أن تترك مسألة رياسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع، وان لابأس من ذهاب سعد باشا وزميليه،حسب اتفاقهم،الى دار الحماية، ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة ، جسا للنبض (حتى لاتخرج القضية المصرية عن دوليتها — كما يقول أحمد شفيق —)(١٣٨)، ثم عرض النتيجة على ذلك الاجتماع (١٣٩) .

ومن هذا يظهر أن الأمير عمر طوسون أراد استرداد سيطرته على الموقف ، وتقييد سعد ورفاقه ، والزامهم بعرض نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن سعدا ورفاقه لم يلبثوا أن أحبطوا هذه المناورة (العمرية) باجراءين هامين : الأول تأليف الوفد الأول فى ١٢ نوفمبر على النحو الذى مر بنا ، دون اشراك الأمير عمر طوسون أو أحد متشيعيه فيه. أما الاجراء الثانى ، فهو الغاء الاجتماع العام المنوى عقده ليعرض عليه سعد وزميلاه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامى. ذلك أن سعدا باشا ورفاقه أفهموا رشدى باشا « انهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية. لا أثر فيها لذى جاه » ، وبناء على هذه الرغبة ، وبينما كان الأمير عمر طوسون منهمكا فى ارسال الدعوة للاجتماع ، اذ فاجأه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة ، يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر الأمير الى القاهرة، وأكد له الوزير قرار الحكومة. وعلى ذلك أوقف الاجتماع، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ (١٤٠) .

كان رد فعل هاتين الخطوتين من جانب فريق سعد باشا فى نفس الأمير عمر طوسون ، أن عقد عزمه على تأليف وفد آخر ينافس به وفد سعد زغلول ، ويتولى السعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال. ويقول الأمير فى ذلك : « سافرنا على أثر ذلك الى القاهرة ، وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا ، وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خبر

ان سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة،ولربما هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع ، فلم نقابله • ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ، ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله ، فى منزل سعيد باشا فى القاهرة » (١٤١) • أما هؤلاء الذين جمعهم الأمير عمر طوسون فهم — كما يقول أحمد شفيق — حسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا واسماعيل صدقى باشا وعلى المنزلاوى بك والاستاذ زكى على ، وآخرون من الحزب الوطنى وغيرهم (١٤٢) • وليس من قبيل الصدف أن يتجه الامير عمر طوسون فى تأليف وفده الى شخصيات تنتمى فى معظمها الى الحزب الوطنى ، أو تتشيع له ، كذلك ليس من قبيل الصدف أن يتجه سعد زغلول باشا فى تأليف وفده الى أعضاء ينتمون فى معظمهم الى حزب الأمة ، **فالحقيقة أن هذا الاتجاه من الطرفين يعكس آخر صورة من صور الصراع الذى كان يدور بين هاتين المدرستين فيما قبل الحرب العظمى : مدرسة الحزب الوطنى ، ومدرسة حزب الأمة • وقد انتصرت هذه المدرسة الأخيرة •**

وبتأليف الوفد الثانى ، أدرك سعد زغلول خطورة الأمر ، فان ارسال وفدين يمثلان مصر الى أوربا أمر كفيل باحباط خطط كل من الوفدين ، واحتمال فشل القضية المصرية• فسارع الى الأمير عمر طوسون لتسوية الموضوع • وكان الأمير مجتمعا مع محمد سعيد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وحسن صبرى باشا ، وأمين يحيى باشا ، فنفى سعد أنه يرغب فى الانفراد بالعمل ، وطلب من الأمير أن يذكر طلباته وملحوظاته فى مشروع ضم الوفدين • فقال الأمير : « أفعل ذلك بعد الاجتماع مع أخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك » (١٤٣) •

ومن ذلك يفهم أن سعد باشا هو الذى سعى الى ضم الصفوف • ذلك أن أحمد شفيق باشا والاستاذ العقاد يذكران أن رجال الوفد (العمرى) هم الذين اقترحوا ادماج الوفدين ، وأنهم قرروا تفويض الأمير وسعه محمد سعيد ، واسماعيل صدقى ، وأمين يحيى ، وحسن صبرى لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة ، وأن هؤلاء اجتمعوا فى فندق شبرد، حيث خاطب الأمير عمر طوسون سعد باشاتليفونيا وطلب مقابلته، فحضر وذاكره فى الانضمام اليه (١٤٤) • وبالرجوع الى مذكرة الأمير عمر طوسون ومذكرات سعد باشا نجد أن هذه المقابلة ، التى تمت فى فندق شبرد ، قد سبقتها المقابلة التى تحدثنا عنها ، وذكرنا أنها تمت فى بيت الأمير عمر طوسون ، وتناول فيها الحديث ضم الفريقين لأول مرة • وقد

حدث بعد ذلك أن عقدت جلسة ثالثة بدار محمد سعيد باشا ، اشترط فيها الامير وفريقه عدة شروط للضم ، قبل فريق سعد بعضها ، عندما عرضها عليهم، ولم يقبلوا البعض الآخر(١٤٥) . وهنا لعبت الدبلوماسية دورا هاما آخر ، ففجأة ، وصل الأمير عمر طوسون أمر من السراى بالكف عن الاشتغال بالقضية المصرية ، وأن يسافر من فوره الى الاسكندرية . فلم يسعه الا أن يصدع بالأمر (١٤٦) . وانتهت بهذا الاجراء السريع مشكلة ضم الوفدين .

على أن هذه الفرقة وما هددت به من الفشل ، لم تلبث أن نبهت سعد زغلول الى ضرورة تدعيم الوفد بمختلف العناصر التى تمثل الأمة ، حتى تتم للوفد الصفة التمثيلية الكاملة . ولقد ظهر من تأليف الوفد الأول أن معظم رجاله كانوا ينتمون الى حزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية . وربما تكون قد حدثت محاولة ضعيفة لتمثيل الحزب الوطنى لا تتجاوز واحدا فقط من السبعة هو محمد على علوبة بك ، الذى كان اصلا عضوا فى لجنة الحزب الوطنى الادارية. أما عبد اللطيف المكباتى فلم يكن عضوا فى الحزب الوطنى ، وانما كان يؤيده بشعوره وميله فقط ــ كما يقول الرافعى (١٤٧) ــ ومع ذلك فان **هذين الاثنين كانا عضوين فى الجمعية التشريعية** ، وقد تم اختيارهما على هذا الاساس على الأرجح . أما الدليل الدامغ على صيغة حزب الأمة الغالبة عليه ، فهو فى اختيار أحمد لطفى السيد بك فى الوفد بالرغم من أنه لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية .

أما الآن فقد رأى سعد باشا ــ تحت الظروف المنوه عنها ــ أن يستكمل العناصر اللازمة لوفده : فسعى لضم بعض الذين كانوا مع الأمير ، فضم اسماعيل صدقى باشا ، وكان هذا قد كتب مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنها مطالب مصر من انجلترا، وعززها بالوثائق والمستندات . وقد قدمها الى الوفد فناقشها ، ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة ، بعد شىء من التغيير فى بعض نواحيها وتلخيصها ، هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ . (١٤٨) وقد خشى رفاق سعد باشا أن يعرضوا اسم صدقى باشا فى التوكيلات « فلا يقابله العموم بالاستحسان » ولذلك استحسنوا أن يضموه بما لهم من حق الضم والاختيار ، وقبل سعد باشا ذلك (١٤٩) . وقد ضم سعد باشا أيضا محمود بك أبا النصر من وفد الأمير ، وتم فيما بعد ضم عبد الخالق مدكور باشا (١٥٠) .

ثم رأى سعد زغلول أن يضم اليه ممثلين للحزب الذى هدد بالفرقة بانضمامه لوفد الأمير عمر طوسون وهو الحزب الوطنى • وخصوصا أن هذا الحزب كان قد بدأ الهجوم بنعد لاذع على صيغة التوكيل التى اصدرها الوفد ، والتى كانت قد وضعت فى قالب يراعى الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيها صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به « استقلال تام » ، كما كتبت عبارة تفيد الثقة بعدالة بريطانيا العظمى وميلها للحرية (١٥١) . فقد توجه أربعة من رجال الحزب ، وهم الأساتذة : عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجى ، ومحمد زكى على ، ومحمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا وناقشوه فى التوكيل ، واشتدوا فى مناقشته حتى اضطر الى تذكيرهم بأنهم فى بيته ، فرد عليه الاستاذ زكى على بأنهم يعتبرون أنفسهم فى بيت الأمة لا فى بيت سعد باشا الخاص . وقد أجتمع الوفد عقب ذلك ، وانتهى الى تعديل التوكيل فى ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى (١٥٢) •

من أجل هذا كله ، اتجه سعد باشا للمفاوضة مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى شأن تمثيله فى الوفد • وقد قبل الحزب المبدأ ، ولكن الخلاف وقع بين الفريقين عندما اعترض سعد باشا على اختيار أحمد بك لطفى ومصطفى بك الشوربجى (١٥٣) • فقد أصرت اللجنة على أنها هى التى تختار ممثليها وأصر سعد على أن يختار بنفسه الأشخاص الذين سوف يعمل معهم • وفى الوقت نفسه كان سعد باشا يريد أن لا يزيد عدد الأعضاء المختارين عن ثلاثة ، بينما كانت اللجنة ترى أن يزيد العدد الى خمسة • وهكذا تعذر الاتفاق بين سعد والحزب الوطنى • ولكن لما كانت خطة سعد قد اتجهت الى ضرورة تمثيل هذا الحزب فى وفده ، فقد رأى أن يلجأ الى الاتفاق مع من يريد أختياره من الحزب مباشرة ، دون التقيد برأى الحزب • فأراد فى بادىء الأمر ضم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى كان عضوا فى اللجنة التنفيذية • وأخيه أمين الرافعى محرر جريدة الأخبار ، وكان كلاهما على مودة مع سعد باشا ، وقد أيداه فى انتخابه فى عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية • ولكنهما وجدا أنه من المتعذر عليهما قبول العضوية فى الوفد • فتوجه سعد باشا ـ تحت نصيحة أمين يوسف بك ، زوج بنت أخته ـ الى اختيار مصطفى النحاس بك ، الذى كان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه الدكتور حافظ عفيفى بك ، على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى اذ كانا من المعتنقين لمبادئه (١٥٤) •

وبعد أن فرغ سعد باشا من تمثيل العناصر السياسية فى وفده ، اتجه الى ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية ، فى محاولة لتوحيد عنصرى

الأمة ، واقفال الطريق فى وجه الدسائس الانجليزية . ويقول سعد باشا فى مذكراته : « كان **سينوت حنا بك** أول شخص من الأقباط افتكرنا فيه ، وكان من أهم الأسباب التى دعت لوضع صيغة الحق فى انتخاب من نشاء ، هو اختياره . **وجورجى خياط بك** افتكرنا فيه بعد سينوت حنا فدعوناه ، فحضر وقبل أن يقبل ، استفهم منى عما يكون من شأن الاقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد منا الا فى الكفاءة الشخصية . فسر بذلك . (١٥٥) . ويبدو أن الأقباط قد خشوا ، من قبل أن يتم انضمام سينوت بك حنا ، **وجورجى** خياط بك الى الوفد ، أن يغفل سعد باشا أمر تمثيلهم ، لأنهم اتفقوا فى نادى رمسيس على ايفاد الأستاذ ويصا واصف ، ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحته فى الموضوع ، وعندما قابل هؤلاء سعدا ، أزال قلقهم ، وظن أنهم يرشحون الأستاذ ويصا واصف لهذه الوكالة ، فرحب باختياره . ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا ، فقبله سعد باشا على الرحب والسعة (١٥٦) .

والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول من أشرك الأقباط فى الحركة الوطنية ، اذ سبقه الى ذلك مصطفى كامل ، الذى اصطفى اليه من قبل الأستاذ ويصا واصف ومرقص حنا باشا ، كما كان فى مقالاته وخطبه يدعو الى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطنى . (١٥٧) بيد أن دعوة مصطفى كامل التى كانت تستند الى الفكرة الدينية ، والتى كانت تربط بين الاستقلال والتشيع لدولة الخلافة ، وتدعو للجامعة الاسلامية ، لم يكن من شأنها ــ كما يقول محمد زكى عبد القادر (١٥٨) أن تجذب الأقباط اليها جذبا كثيرا أو قليلا . ولكن الوضع فى عام ١٩١٨ كان قد تغير . فان السيادة العثمانية كانت قد سقطت عن مصر باعلان الحماية ، كما انهارت دولة الخلافة ذاتها ، وكانت الدعوة الى الاستقلال فى هذه المرة ، تستند الى الوعى القومى لا الوعى الدينى . ولهذا فقد اهتم الاقباط بتمثيلهم فى الوفد، كما اهتم سعد زغلول بتدعيم الوفد بهم . ومن أجل ذلك ، فليس صحيحا أن انضمام الأقباط الى الحركة كان ــ عن خوف أو رهبة مما قد يصيبهم اذا ما نالت البلاد استقلالها دون أن يقفوا منها موقف التأييد ، وهو ما يحاول السير فالنتاين تشيرول فى كتابه « المسألة المصرية » الايحاء به أو اثباته ، اذ ذكر أن بعض الأقباط قد أخبروه بذلك بأنفسهم (١٥٩) فحتى لو كان حقا ما يقول ، فلا يمكن أن يعبر عن موقف عام اتخذه الأقباط ، فان ما ظهر من اخلاصهم للحركة

الوطنية لايمكن أن يكون مبعثه مجرد الخوف والرهبة،وانما مبعثه نضوج الفكرة القومية ، وطغيان الوعى القومى ٠

ولم يلبث سعد باشا أن عمل على ضم بعض ذوى المكانة الشخصية وأصحاب العصبية ٠ فقد ضم اليه حمد الباسل باشـا ، الذى كان من الأعيان ذوى النفوذ الكبير فى الفيوم (١٦٠) حتى اذا ما بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٦١) ٠

ولعل من المناسب هنا أن نلقى نظرة تحليلية على هـذا القانون ، وبصفة خاصة ، على المواد الهامة التى لها علاقة خاصة بمجرى الحوادث المستقبلة . ففيما يختص بمهمة الوفد ، نصت المادة الثانية على أن مهمة الوفد هى « السعى بالطرق **السلمية المشروعة** ، حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ». وقد نصت المادة الخامسة على أنه « لا يسوغ للوفد ان يتصرف فى المهمة التى انتدب لها. فليس للوفد،ولا لأحد من أعضائه ، أن يخرج فى طلبـاته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته » وقد ذكرت المادة الرابعة ، أن الوفد يقوم مادام العمل الذى انتدب لأجله قائما ، وينفض بانفضاضه . كما قررت المادة الثالثة،أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ٠

ومن الناحية التنظيمية ، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد ، نصت المادة ١٣ على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته ، ويحافظ على نظامه ، ويشرف على أعمـال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف ، وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق ٠ كما نصت المادة ٢٠ على انه لا يسوغ لأحد أعضاء الوفد ، أن يحادث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث ، وعليه أن يدون الحديث كتـابة بعد انتهائه ، ويقدمه للرئيس ٠ واذا لم يتمكن العضو من احاطة الرئيس قبـل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه، انه لا يشخص الوفد فى حديثه. وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات «تصدر بأغلبية الآراء ،واذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس» وفيما يختص بضم الأعضاء وفصلهم ، نصت المادة الثامنة على أن للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعيـا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل. وفى حالة فصل احد الأعضاء اشترطت المادة

السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وقد أنتهكت هذه المادة في انشقاقات الوفد .

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله ، نصت المادة ٢١ على على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر واقامة • كما نصت المادة ٢٤ على ان نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة في عمل الوفد .

وأخيرا نصت المادة ٢٦ ، على أن تعين لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته . (١٦٢) وسنرى فيما بعد أن هذه اللجنة قد تجاوزت الأغراض التى عينت لأجلهـا وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم يتغلغل في جميع نواحى البلاد ومدنها وقراها •

وعلى كل حال ، فيبدو لنا مما سبق عرضه في مسألة تأليف الوفد ان سعد زغلول باشا قد انتقى أعضاءه بمحض ارادته واختياره ، وأنه لم يكن - كما يقول الأستاذ العقاد - مضطرا الى هذا الاختيار • فهو أولا لم يكن مقيدا بالاختيار من أعضاء الجمعية التشريعية ، بدليل أن وفده الأول ضم أحمد لطفى السيد ، الذى لم يكن عضوا في الجمعية التشريعية • وهو ثانيا لم يكن مقيدا بالاختيار من الحزب الوطنى بدليل انه رفض شروط الحزب واختار من يروق له من اعضائه بالاتفاق الشخصى معهم ولو كان مضطرا لرضخ لشروط الحزب . وهو ثالثا لم يكن مقيدا بضم فريق الأمير عمر طوسون ، لأن هذا الفريق تفرق بعد أن نفض الأمير يده من المسألة ، وبعد أن أعلن الرأى العام استياءه من هذه المحاولة ، ولكنه مع ذلك ، انتقى منه من أراد من الشخصيات التى أدرك كفايتها • وهو رابعا لم يكن مقيدا باختيار أناس من « المعتدلين » - كما يذكر الاستاذ العقاد - (١٦٣) ويقصد بهم أعضاء حزب الأمة ، لأن هؤلاء المعتدلين كانوا أغلبية الوفد الأول ، كمـا أنهم كانوا أصـدقاء سـعد زغلول • وفريق مدرسته التى تخرج فيهـا : مدرسة الامام الشيخ محمـد عبده • بل ان الوفد الأول انما كان امتدادا طبيعيا لحـزب الأمة ، أو طورا ثانيـا من أطواره • (الطور الثالث هو حزب الأحرار الدستوريين) •

ومهما يكن من رأى فى أعضاء الوفد المؤلف ، فيلاحظ أنه بالرغم من أن سعد زغلول قد انتقاهم من عناصر تمثل القطاعات السياسية والدينية فى المجتمع ، ليستكمل بهم الصفة التمثيلية للوفد ، الا أن هذه العناصر

جميعها كانت تنتمي الى الطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، ولا ينتمي أي عنصر منها الى طبقة العمال أو الفلاحين • ذلك أن صورة المجتمع التى كانت ماثلة فى ذهن سعد باشا زغلول وهو يؤلف وفده كانت قائمة على التقسيم الأفقى لا الرأسى • وبمعنى آخر فلم تكن الفروق الطبقية - رغم جسامتها - تمثل في نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التمثيل ، كما تطلبت الفروق الدينية • وانما كانت الفروق السياسية والعنصرية هى التى مثلت امامه الخطر الذى يهدد الأمة بالانقسام • واليها وجه اهتمامه وعنايته •

٥ ـ الصدام الاول بين الوفد والانجليز

رفض سفر الوفد ونتائجه فى خطة الوفد :

بعد مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التاريخية • وهى التى ظهر فيهـــا واضحا جليا اعتدال طلبات الوفد واعترافه بمصالح انجلترا فى مصر ، **ورغبته فى التوفيق بينها وبين الاستقلال ، طلب رئيس الوفد فى يوم ٢٠** نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا • ولكن السلطة العسكرية ردت ـ بعد أن استعجل سعد زغلول طلبه هذا برسالة أخرى فى ٢٨ نوفمبر ـ بما يدل على نيتها فى تعطيل سفره فى ذلك الوقت • فقد أجابت بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابة طلبـــه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ، تبـادر باعطائه وصـــحبه الجوازات التى يطلبونها • فكتب سعد باشا الى الســـير ريجنالد ونجت فى ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيهـا التوسط ، بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية ، لتسهيل سفر الوفد لأنه « من الضرورى أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر » • وسرعان ما جاء الرد الآتى فى أول ديسمبر وفيه (أولا)أن المندوب السامى،بعد استشارة حكومة جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . (ثانيا) يدعوه المندوب السامى الى أن يقدم اليه ، كتابة ، ما يريد تقديمه من اقتراحات ، بخصوص كيفية الحكم فى مصر،بشرط « ألا يخرج ذلك عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك ، وأعلنتها من قبل » (١٦٤). يقصد بذلك الحماية • وبهذا الرد حددت انجلترا موقفها من الوفد • وهو الموقف الذى ظلت تتشبث به الى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ • وهو يقوم على أساسين : الأول ، عدم تمكين الوفد من السفر الى الخارج ، وحصر نشاطه فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامى • والثانى ، التشبث بالحماية •

أثار هذا الرد اعتراض الوفد ، فارسل سعد باشا كتابا بتاريخ ٣

ديسمبر الى السير ونجت يرد فيه على ما جاء بكتابه من استعداده « لقبول اقتراحات كتابية على طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط الا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك » ، فقال : « وردا على ذلك أبادر بابلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا » . ثم ذكر فيما يختص بسفر الوفد الى انجلترا ، الذى منعته السلطة الانجليزية ، بأن الغرض منه أن يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية، » فان القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الانجليزى » (١٦٥) .

ويلاحظ ان هذا الرد على كتاب السير ونجت قد رفض فيه سعد زغلول التفاوض على أساس الحماية. وقد أكد سعد ذلك فى كتابه الذى ارسله فى اليوم التالى الى رشدى كى يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، فقد أبلغه فحوى رده السابق على السير ونجت وقال: « لقد أجبنا فخامته أمس بأننا لانستطيع أن نتفاوض فى مالا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا » (١٦٦) . ويعتبر هذا الرفض من جانب الوفد للتفاوض على أساس الحماية ، دليلا آخر على فساد الرأى القائل بأن الاستقلال الذى كان يطالب به الوفد ، هو الاستقلال الذى لا يتعارض مع الحماية . أما الأمر الثانى، الذى يلاحظ على كتاب سعد زغلول الى السير ونجت ، فهو أن سعدا كان ما يزال يبنى أمله على الذهاب الى انجلترا لا الى مؤتمر الصلح .

على أن اصرار الجانب الانجليزى على موقفه من رفض سفر الوفد والتشبث بالحماية ، لم يلبث أن دفع الوفد الى تغيير خطته على النحو التالى: فقد تحلل أولا من وعده للسير ونجت بأن « لا يلتجىء فى مصر لسواه ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية »، وأرسل فى يوم ٦ ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر، يحتج فيه « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر ، على الخطة التى صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه » (١٦٧). ثم أرسل الى الرئيس ولسن ، عندما وصل الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح ، برقية احتج فيها بشدة ، على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ، ومنعها له من السفر الى أوربا ليعرض على أولى

الشأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، مما من شأنه أن يعرض القضية المصرية «الى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة» ، ثم رفع اليه رجاء مصر أن يهيىء لها فرصة لتسمع صوتها . ثم أرسل اليه برقية ثانية فى ٢٦ ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى الحكومة البريطانية للتصريح له بالسفر الى أوربا (١٦٨) . كما أرسل اليه برقية ثالثة ذكره فيها بالبرقيتين السالفتين (١٦٩) . ولكنه لم يتلق جوابا عن واحدة منها ، كما يذكر الاستاذ العقاد (١٧٠) . وازاء هذا السكوت من جانب بطل مبدأ حق تقرير المصير ، ولى الوفد وجهه شطر رئيس مؤتمر الصلح « جورج كليمنصو » ، فأرسل اليه برقية فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ ناشده فيها ، باسم الحرية والعدل والانسانية، ألا يتخذ سكوت المصريين الاكراهى ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسهم فى حدود بلادهم ، دليلا على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم فى مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم (١٧١) . وأخذ الوفد يوجه رسائله لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح، وذوى الكلمة ، يعلن فيها بطلان الحماية التى أعلنتها انجلترا ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولى من كل سيادة اجنبية (١٧٢) .

وفى الوقت نفسه ، أخذ الوفد يوالى الاحتجاج لدى رئيس وزراء بريطانيا على الحصار الذى تفرضه السلطات البريطانية على المصريين. فكتب اليه يقول : « ان الأمة المصرية بأسرها ، من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم ، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد» (١٧٣) . كما كتب الى رئيس مجلس العموم فى ١٤ يناير، وفى اعتقاده أن حبس المصريين فى بلادهم قد يكون « اجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب الانجليزى من أمره شيئا » يقول : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء . اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة » ، ثم يطلب اليه باسم الأمة المصرية وبحق الشرف الانجليزى والتقاليد الانجليزية، أن يعرض هذه المعاملة على مجلس النواب ويسعى بنفسه فى جعل السلطة تخلى بين الوفد وبين تنفيذ المهمة التى علقتها الأمة على عاتقه (١٧٤) . ولكن ذلك كله لم يحدث أى صدى .

ثانيا ــ ولم يلبث الوفد أن غير رأيه فى حل المسألة المصرية ــ كما عبر عنه فى حديث ١٣ نوفمبر ــ فأصدر فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ (فى رواية للرافعى ، وفى ١٠ يناير ١٩١٩ حسب رواية لأحمد شفيق) بيانا بتأليف الوفد ، ومقاصده وخطواته الأولى ، تعرض فيه لمسائل هامة ، كمسألة

الاستقلال ، والحكومة الدستورية ، والامتيازات الاجنبية، والمراقبة المالية، وقناة السويس • فطالب بوضع استقلال مصر تحت حماية الأمم » (بدلا من المحالفة التى عرضها مع بريطانيا) ، وأعلن قبول مصر ما تراه الدول من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس » (بدلا من اعطاء انجلترا حق احتلالها عند هجوم دولة أخرى) ، كما أعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان « لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، ولأن السودان — كما قال المستشار المالى فى تقريره ١٩١٤ — ألزم لمصر من الاسكندرية » (١٧٥) •

ثالثا — ولما كان الاجانب فى مصر عنصرا كبير الخطر فى ذلك الحين ، فقد اتجه الوفد اليهم فى فطنة وذكاء لكسب تأييدهم ، والحيلولة دون استغلال الانجليز لهم فى التآمر على الحركة الوطنية • ففى العاشر من يناير أصدر اليهم بيانا مستفيضا ، طلب فيه تأييدهم للحركة الوطنية ، « لأننا نعتمد فى بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا على جميع الرجال الأحرار الذين ترتاح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة » ، ثم طمأن خاطرهم من ناحية الامتيازات ، فذكر أن المصريين فى سعيهم « للاستقلال التام المجرد من كل سيادة أجنبية »، ليس فى نيتهم أن يكون فى هذا الاستقلال « مساس بحقوق الأجانب ، وامتيازاتهم الحالية فى التشريع ، والقضاء ، وحرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، وكل ما يتعلق بالأمن العام » • ثم أتبع هذا البيان بمذكرة مختصرة ، أحاطهم فيها علما ، ببرنامج الوفد ، على النحو الذى مر بنا آنفا(١٧٦) • وقد أبى الوفد الا أن يزيد فى طمأنينة الأجانب، ففى الحفلة التى أقيمت فى منزل حمد الباسل باشا، بعد اصدار البيان بثلاثة أيام (فى ١٣ يناير) تناول سعد زغلول فى خطبته السياسية مسألة الامتيازات أيضا ، وقال انه لا منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بالامتيازات الأجنبية ، «وان كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال » ، ثم فسر الامتيازات الأجنبية بأنها أداة تحبب الأجانب فى الاقامة بمصر ، وأن تحبيب الأجانب فى الاقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم له للبلاد أكثر فائدة ، لأن الأجانب فى مصر « صلة أنعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية» • وأخيرا أبدى سعد زغلول شديد ثقته بانه « بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم ، أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات • بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » (١٧٧) •

وهكذا كان سعد زغلول يرجو بذلك أن **يتفادى عداء الدول ذوات الامتيازات ووقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر** ٠

وفي يوم ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة ضافية الى رئيس مؤتمر الصلح ، هاجم فيها الحماية باعتبارها اجراء حربيا مؤقتا ولا يمكن أن تعيش بوصفها هذا ٠ ثم دافع عن حق مصر في الاستقلال ، واسترداد السودان ، وتعهد في مقابل تحقيق هذين المطلبين بحماية مصالح الدائنين الأجانب ، وضمان حقوق الأوربيين في البلاد ، وأبدى استعداد مصر ، فيما يختص بقناة السويس ، للموافقة على أية اجراءات قد يتخذها مؤتمر السلام لضمان حياد القناة الحقيقي (١٧٨) ٠

رابعا ــ ثم اتجه الوفد لتعبئة الرأى العام الداخلي ، مستخدما الوسائل الآتية :

1 ــ حركة جمع التوقيعات على التوكيلات الشعبية التى طبعها فور تكوينه لتعزيز وكالته عن الأمة في طلب الاستقلال ٠ وكانت هذه الحركة قد نجحت نجاحا باهرا ، فراحت الألوف منها تتفرق في الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات ٠ وقد كان المقصود من هذه التوكيلات في بداية الأمر ، أن يقوم بتوقيعها فقط أعضاء الجمعية التشريعية ، لأنهم بصفتهم النيابية المذكورة ، يعبرون عن رأى الأمة، ولكن بعض ذوى الرأى من الأمة رأوا أن يشتركوا في التوقيع على هذه التوكيلات أيضا ٠ كما انتقد بعض رجال الحزب الوطني ــ كما مر بنا ــ ما حوته صيغة التوكيل من العبارات اللينة التى نعتت بها دولة بريطانيا العظمى ، وأفلحوا في تعديلها ٠ ثم عرضت هذه التوكيلات على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية، فسارع أعضاؤها الى توقيعها ٠ وأعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية٠ وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع من جميع الطبقات (١٧٩)٠

على أن السلطة العسكرية عندما رأت حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، عملت على احباطها ٠ فأصدر المستر «هينز» المستشار البريطاني لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، بكل ما لديهم من قوة ٠ فلبت الادارة هذا الأمر ، وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (١٨٠) ٠ وازاء هذا رأى الوفد أن يعوض ما فاته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل٠ ويزيد

عليه أن يثبت تصرف الانجليز ٠ فقام ، بالاتفاق مع رشدى باشا نفسه ، بتقديم احتجاج كتابى اليه على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها ٠ فجاء الرد من وزير الداخلية يقول فيه : « اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجارى (نوفمبر) أتشرف باحاطتكم علما بأنه ، ان كانت قد صدرت أوامر من جانب مستشار الداخلية ، لمنع امضاء التوكيلات المشار اليهـا فى كتـابيكم المذكورين ، فانه كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثـل هذه التوكيلات قد اعتبرت ممـا يدعو الى الاخلال بالنظام العام ٠٠ » ٠ وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر من السـلطة الانجليزية ، واثبـات للحجر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأى فى تلك الآونة ، لأن « امضاء عريضة مطبـوعة ، هو أقل مظهر معـروف من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها » ـ كما جاء فى خطاب سعد باشا الى الوزارة (١٨١) ٠

وقد استمرت حركة جمع التوقيعات قائمة على قدم وساق ، حتى الى ما بعد القبض على سعد زغلول ٠ فيذكر أمين يوسف ، وهو من الذين نظموا هذه الحركة ، وخصوصا بعد القبض على سعد زغلول ، أنه استطاع الحصول على توكيل من ثلاث عواصم مديريات ، وخصوصا من موظفى الحكومة فى طنطا والمنصورة والزقازيق ، ثم من بورسعيد ودمياط أيضا ٠ كما يذكر أيضا أن اشارة اللورد كيرزن الى عدم اشتراك رجال الجيش والبوليس وموظفى الحكومة فى الحركة الوطنية ، كان من نتائجه أن اندفع هؤلاء جميعا فى أنحاء القطر الى التوقيع على التوكيلات (١٨٢) ٠

(ب) ولقد كان من الوسائل التى لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأى العام أيضا ، تنظيم الاجتماعات العامة للتحدث فيها عن القضية المصرية ، وانتهاز الفرص الممكنة للحديث والخطابة فى الأندية والجماعات العامة عن القضية المصرية ، ثم طبع الخطب الملقاة وتوزيعها فى أنحاء البلاد ، نظرا لحالة الرقـابة المفروضـة على الصـحف فى ذلك الوقت تحت الأحـكام العرفيـة ٠ ففى ١٣ ينـاير ١٩١٩ نظم الوفد اجتمـاعا فى منزل حمد الباسـل باشا حضره كثيرون من أعضـاء الجمعية التشريعية ، وبقيـة الهيئات النيـابية ، وغـيرهم من أعيـان البـلاد ٠ وألقى فيه سعد زغلول خطابه السـياسى الأول بعد تأليف الوفد ٠ فأنكر فيه الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولى ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال ٠ وبعد أن أوضح مطالب الوفد ، أعلن أن كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصـــمة والأقاليم (١٨٣) .

على أنه عندما حاول سعد عقد اجتماع آخر ، كان قد دعا اليه مئات من وجوه البلاد فى داره فى يوم ٣١ يناير ، فوجىء بمنع القيادة العسكرية هذا الاجتماع ، فلم يجد من حيلة الا الاحتجاج على هذا المنع الى رئيس الحكومة البريطانية والى الرئيس ولسن (١٨٤) . ولكنه بعد أن تبين له أن القيادة العســكرية ســوف تمنع كل اجتماع وطنى يتصـــل خبره بها ، اخــذ يتحين الفرص للخطــابة ورفع صـــوت مصر فى الاجتماعات المسموح بها لأغراض اخرى . وكانت احدى هذه الفرص الثمينة عنــدما اعــدت الجمعية الســلطانية للاقتصــاد والاحصاء والتشريع اجتماعها الذى سبق التنويه عنه ، فاعتزم ســعد باشـــا الخطابة فى هذا الاجتماع ، ليســـتعير من الدعاية للحمــاية دعــاية للاستقلال ، فحضر الاجتماع يصحبه اعضاء الوفد ، وكثير من انصاره ، وكان المكان غاصا بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون ، والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، ومن بينهم وزير الحقانية عبد الخالق ثروت باشا ، ومستشارها الانجليزى بالنيابة . والقى فى هذا الجمع تعليقا على محاضرة المســـتر برســـيفال هاجم فيه التشريع الجديد (١٨٤ مكرر) المنسجم مع الاحتلال كما هــاجم الحمــاية : فقد حذر أولا من خطورة احداث قلب فى تشريع البلاد ، مبينا أنه لا توجد فى الحقيقة ضرورة لذلك ، « فأمتنا المصرية ليست من قبيــل الأقوام الهمج التى ليست لهم شرائع مقررة ، وانما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع » ، ثم هاجم الحماية نفسها قائلا : « أنها حالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر » ، وذكر أن البـــلاد لهـــا استقلال ذاتى قد ضـــمنته معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وأعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وان ما حصـــل من تغيير هـــذا النظــام الســـياسى أثناءالحرب لايمكن الاعتراف به .لأن الحماية لاتنتج الا من عقد بين أمتين ، ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها بدون أن تطالبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى لذلك حماية « باطلة » لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضروريات الحرب تنتهى بنهايتها ولايمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (١٨٥) . ويذكر الرافعى أنه كان لهذه الخطبة دوى كبير فى المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التى القيت فيها ، وقوبلت باستحســان وابتهاج . وقد اعتبرها الرأى العام تعبيرا صادقا قويا عن ميوله وشعوره ضد الحماية ، ومع أنها لم تنشر فى الصحف فقد كانت من العوامل الفعالة فى اذكاء الحماسة فى النفوس (١٨٦) .

كانت هذه هي الوسائل التي لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأى العام الداخلي • وقد أفلحت في خلق غضب عام على الانجليز ، والتفاف الشعب بجميع طبقاته حول الوفد • وبقي الشعور الوطني متحفزا ينتظر ما تأتى به الاحداث ، وكانت هذه الاحداث تسرع الخطى في ذلك الوقت لتفجر الموقف بالثورة •

دور رشدي باشا في تطوير الأزمة :

سبق أن أشير الى أن رشدي باشا ـ طبقا للخطة المرسومة بينه وبين الوفد ـ طلب من السير ونجت أن يعرض على الحكومة البريطانية السماح له ولزميله عدلي باشا يكن بالسفر الى انجلترا ، للمناقشة في المسألة المصرية • وكان السير ونجت ، في الحقيقة ، ميالا لتأييد هذا الطلب : فقبيل انتهاء الحرب بعامين ، كان قد دأب على نصح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية الحماية وكنهها ، حتى يسكن قلق الوزراء والسلطان والوطنيين المعتدلين والرأى العام كله • بيد أن طلباته لم تعر أي اهتمام • فقدم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف. ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (١٨٧). وعندما صدر التصريح الانجليزى الفرنسي عن سورية والعراق ، وجاء فيه أن الدولتين تنويان تحرير الشعوب التى انقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما، وأن تنشىء لها حكومات وطنية، كتب السير ونجت الى حكومته يبين لها أن هذه السياسة سيكون لها صداها في مصر (١٨٨) • وقد تحقق حدسه ، ففي ١٣ نوفمبر ـ كما رأينا ـ اضطر الى استقبال سعد زغلول ورفيقيه للتحدث معهم بشأن المطالب المصرية • ولم يكن في وسعه أن يرفض استقبالهم لأنه كان يعلم ـ كما يقول ابنه رونالد ونجت ـ أن هذه الزيارة انما كانت بموافقة رئيس الحكومة والسلطان • وأن البلاد برمتها كانت ترغب في تغيير وضعها السياسى • ثم استقبل بعد ذلك رشدي باشا على النحو الذى مر بنا • وعندئذ كتب الى حكومته تقريرا بهاتين المقابلتين ، أرسله تلغرافيا حتى لا يضيع أى وقت في احاطة حكومته علما بهذه التطورات الأخيرة في الأمانى المصرية ، ولم يدع فيه أى محل للشك في وجهة نظره عندما قال : « واذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن ، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كثيرة في المستقبل • وانى أعتقد أنه ، من العدل ، أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعا موقفهم » • (١٨٩)

على أن وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه الحركة ــ كما يقول لويد ــ نظرة سخط ، واعتبرتها دليلا على جحود المصريين وأنانيتهم. فقد حنقت من الزعماء الوطنيين ، الذين أنقذ وطنهم من ويلات الحرب بفضل القوات البريطانية ، تقديمهم مطالب لا يمكن قبولها . كما أنكرت على رشدى باشا اصراره على عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة. بل أنها استاءت من السير ريجنالدونجت نفسه لأنه بدا كأنه غير مدرك أن وزارة الخارجية البريطانية كان لديها فى ذلك الحين مسائل ذات صبغة عالمية ، تعتبر مسألة مصر بجانبها مسألة ثانوية . وقد حدد المستر «بلفور» موقف حكومته من هذه الطلبات ، فى رسالة له الى السيرونجت فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ قال فيها : « ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادىء التى اتبعتها دائما فى اعطاء المصريين نصيبا مضطردا من حكومة بلادهم ، ولكن كما تعرف جيدا ، **فان المرحلة التى يصبح فيها ممكنا منح الحكم الذاتى لم تحن بعد** . وان حكومة جلالة الملك ليس فى نيتها أن تتخلى عن مسئولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح فى مصر، وفى حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الأجانب فى البلاد » (١٩٠). أما بخصوص سفر الوفد والوزيرين ، فقد رفض المستر « بلفور » هذا الطلب قائلا انه لا فائدة من السماح للزعماء الوطنيين بالمجىء الى لندن ، واما زيارة الوزيرين فليست مناسبة. وعلل ذلك بأنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ومن ثم فانهم لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة « لمسائل الاصلاح الداخلى المصرى » ، ثم طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما(١٩١) .

هذا الرفض المزدوج لطلب رشدى باشا ، كان معناه انهيار خطته مع الوفد . ولهذا لم يجد بدا من رفع استقالته هو وعدلى باشا الى السلطان ، وبناها على هذا الرفض وملابساته . ولكن السير ونجت تدخل فى الأمر محاولا تلافى الازمة ، ونصح للسلطان بتأجيل البت فى أمر هذه الاستقالة ، ريثما يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه(١٩٢) . على أن وزارة الخارجية البريطانية عادت فردت فى ١٢ ديسمبر تخبره بأنها تؤجل استقبال الوزيرين الى مارس ١٩١٩ ، وتطلب اليه ، فيما يختص بالزعماء الوطنيين ، أن يحث السلطان على استدعائهم وتهديدهم بأنهم ، بما يثيرون من هياج ، انما يلحقون ضررا حقيقيا ببلادهم. ولكن السلطان رفض أن يفعل هذا(١٩٣) . ولما رأى رشدى باشا أن الحكومة البريطانية مصرة على موقفها من تأجيل سفره ومنع الوفد من السفر ، عاد فأيد

استقالته الاولى فى ٢٣ ديسمبر • ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة أيضا ولبث الوزراء فى دواوينهم ماعدا الوزيرين المستقيلين (١٩٤) • وهنا أخذ الانجليز يحاولون من جديد حمل رشدى باشا على سحب استقالته ، كما ألح المستر هينز Haynes مستشار وزارة الداخلية فى ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة • ولما رأى أنها لم تقبل ، أرسل كتابا ثالثا فى ٣٠ ديسمبر الى السلطان يستعجل فيه قبولها(١٩٥) •

وأخيرا اقترحت الحكومة البريطانية فى أول يناير ١٩١٩ ، تسوية للموضوع ، أن يسمح لرشدى باشا وعدلى باشا بالوصول الى لندن فى خلال شهر فبراير ، وان يكن من غير المحتمل ، أن يتيسر استقبالهما فعلا الا فى شهر مارس • وفى هذه الحالة ، فان ونجت يسبق الوزيرين الى لندن ويتبعه هذان فى خلال أسبوع أو عشرة أيام(١٩٦) • على أن رشدى باشا أفهم السيرونجت أنه « بعد وصول الحالة الى الحد الذى بلغته » أصبح لا يكتفى بما عرض عليه من سفره وعدلى باشا الى لندن فى النصف الاول من فبراير ، وأنه يشترط ، لسحب استعفائه ، شرطا أساسيا ، هو اباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين»(١٩٧) (يقصد الوفد)•

وقد ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن ما دفع رشدى باشا للتشبث بسفر الوفد ، هو أن « مركز أنصار الحركة الوطنية ، كان قد قوى واعتز فى مصر» (١٩٨) • كما ذكر «لويد» نفس السبب ، وقال ان قرار استقبال رشدى باشا وعدلى باشا قد جاء متأخرا ، لأن سعد زغلول كان قد استولى على اهتمام مصر ، وأن رشدى باشا شعر بأنه لو ذهب الى لندن ، تاركا سعد زغلول وراءه ، فى مصر ، فان أى مطالب سوف يحققها فى انجلترا لن تقابل فى مصر بغير الاستهجان ، وسيتقوض نفوذه كله • وأردف لويد قائلا أنه لو كانت الحكومة البريطانية قد قبلت سفر رشدى باشا وعدلى باشا منذ البداية ، لتركز اهتمام الشعب المصرى حولهما ولقل اهتمامه بسعد زغلول والوفد(١٩٩) •

وفى الحقيقة أن تشبث رشدى باشا ــ كما ذكر فى خطاب استقالته بتاريخ ١٠ فبراير ــ بسفر الوفد « كشرط أساسى » لسحب استعفائه ، ليس سببه ــ كما يقول الكتاب الانجليز ــ ازدياد قوة الوفد فى مصر . لانه لو كان قد سمح له بالسفر ، منذ البداية ، دون الوفد لرفض ايضا ، وأصر على ضرورة سفر الوفد . وذلك لسببين نضطر لتكرارهما : الأول أن الخطة بين الوفد ورشدى باشا كانت

منذ البداية تقوم على سفر الوفدين الى انجلترا ، وكان التعاون بينهما يدور على هذا الاساس • ولم يكن فى وسع رشدى باشا أن ينقض هذا التعاون ويسافر وحده ، دون أن يعرض نفسه لهجوم الوفد عليه ، ومحاربة أى اتفاق يتوصل اليه على أساس الحماية • وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما يتخاذل السلطان ، ويقبل استقالة رشدى باشا نهائيا. ثانيا، أن رشدى باشا نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم على أسس دستورية • ومن ثم فلم يكن ليستطيع أن يبرم اتفاقا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر وراء ظهر الوفد الذى وكلته الأمة ، وقد بين هذا بنفسه — كما مر بنا — للسير ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر أن أى زيارة للندن لن تكون لها أقل قيمة ما لم يكن ظاهرا أن الرأى العام ، الذى يمثله سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال وثيق به . والحقيقة أن تعاون الحكومة مع قادة الحركة الوطنية ، بل واشتراكها معهم وتنسيق خطواتها مع خطواتهم ، هو من أبرز مميزات الحركة الوطنية بعد الحرب • لأن الحكومة قبل الحرب كانت ضد الوطنيين باعتبارها اداة فى يد الانجليز يحكمون بها ويستخدمونها فى الضغط على المصريين ، وكبت الحركات الوطنية . لهذا ، فان قيام الحكومة المصرية بالتعاون مع قادة الحركة الوطنية بعد الحرب ، انما هو انقلاب عميق المغزى فى النظم السياسية التى أرستها انجلترا على يد كرومر وجورست وكتشنر ، وهو انقلاب كان له أثره فى تطوير الموقف ضد الانجليز ، والوصول بالازمة الى ذروتها •

وعلى كل حال ، فقد بعث السير ونجت فى ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رشدى باشا ويحثها على قبولها • وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعاءه اليها ليشرح الموقف بنفسه(٢٠٠) • فسافر الى باريس فى يوم ٢١ يناير ووصلها فى يوم ٢٩ منه ، وقابل من فوره «اللورد هاردنج Hardinge » ، كما قابل فى اليوم التالى «المستر بلفور Balfour » و «اللورد روبرت سسل Robert Cecil » و «السير ايركرو Eyre Crowe » ، ثم تناول طعام الغداء مع لويد جورج وفيليب كير Philip Kerr أول فبراير وشرح لكليهما مقترحاته• ولكن هذه الاتصالات أسفرت عن احالة السير ريجنالد ونجت الى اللورد كيرزن Curzon فى لندن ، فقد بين له المستر بلفور ، أنه وان كان متفقا معه بصفة عامة ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزن هو الذى يتولى أعمال وزارة الخارجية ، فان عليه ان يتوجه اليه لمناقشة المسألة معه، وسوف يقوم كيرزن باتخاذ القرار اللازم فى شأن السياسة التى يجب اتباعها ويبلغه له فى باريس • وعلى

هذا سافر السير ونجت الى لندن فوصلها فى ٣ فبراير حيث توجه،على الفور ، الى وزارة الخارجية ، ولكنه لم يتمكن من مقابلة كيرزن الا فى يوم ١٧ فبراير حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهـات نظرهما فى المسألة المصرية ، وذلك فى أى وقت يلائمهما ، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر،وبهذا يصبح فى وسع زعماء الوفد السفر الى لندن فى نفس الوقت مع الوزيرين • وقد أوضح السير ونجت للورد كيرزن أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ، ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته ، فان الزعماء الوطنيين ، سوف لا يترددون فى ارهاب السلطان وارهاب كل مرشح للوزارة ، حتى يصبح تأليف وزارة أخرى عملا مستحيلا • على أن اللورد كيرزن رفض قبـول وجهـة نظر السير ونجت ، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين «يصوبون غدارة الى رءوسنا » ، ولم يستطع أن يفهم أن السلطان ، والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخـذوا جميعهم موقفا واحدا ، وأن السلطـان والوزراء لا يجرءون على اتخـاذ أى « خط » يتعـارض مع « الخط » الذى يتخذه الوطنيون ، حتى لو أرادوا ذلك ـ **وهو ما لم يحدث** حتى ذلك الحين • وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزن أنه سـوف يعرض مشروع ونجت على باريس ، ولكنه أعترف ، فى صراحة ، بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التى سوف تتعارض معه وتخالفه • وهذا ما فعله بعد تأخير أسبوع • وقد قبلت باريس وجهة نظره(٢٠١) •

ولقد أثبت هذا القرار ، الذى اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد ، وهو الذى دفع بالأزمة الى منطقة الخطر ، أنه قرار خاطىء تماما • وقد حلل اللورد لويد ذلك فقال ان الوطنيين فى مصر ، مثلهم فى ذلك مثل كثير من الشعوب التى كانت من قبـل أجزاء فى الامبراطورية العثمانية ، كانوا فى ذلك الوقت قد أخطئوا فى حسـاب الموقف الذى سيتخذه مؤتمر الصلح منهم ، كما أساءوا تقدير المدى الذى سوف تذهب اليه الولايات المتـحدة الامريكية فى تطبيق ما بشرت به من حق تقرير المصير ، ومن ثم فلو كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لزعماء الوفد بالذهاب الى باريس وتضييع وقتهم فى المعركة هنـاك ، لكانوا ، دون شك ، قد منوا بالفشل ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الخزى وخيبة الأمل • ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخـوض المعركة فى مصر دون باريس ، وكانت هذه غلطتها ، لأنها فى باريس كانت تقف على أرض

صلبة ، بينما في مصر ، كان الوطنيون سادة الموقف ، لانهم كانوا يعرفون كل شيء ، أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في مصر ، فكانت لا تعرف أي شيء(٢٠٢) ٠

ونظرا لجسامة الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية، بموافقتها على مقترحات اللورد كيرزن ، وجسامة النتائج التى ترتبت عليه ، فقد أخذ اللوم يوجه الى السير ونجت الذى ذكر اللورد لويد أنه أخطأ منذ البداية في استقبال سعد زغلول ورفيقيه في يوم ١٣ نوفمبر ، باعتبار أن هذا الاستقبال قد أضعف المركز الدستورى للوزارة ، وخلق تأثيرا بأنها لا تمثل الرأى العام في مصر ٠ على أن رونالد ونجت قد رد على ذلك بأن والده انما فعل ذلك لأنه كان يعلم أن السلطان والوزراء كانوا موافقين على المطالب المقدمة من سعد زغلول ورفيقيه ، وأن هؤلاء جميعا ، كانوا يعلمون بما أحدثته مبادىء الدكتور ولسن ، ووعود انجلترا وفرنسا للأقطار العربية بحق تقرير المصير ، من تأثير جلى فى كل بقعة فى مصر(٢٠٣) ٠ ولقد وجه «لويد» أيضا الى ونجت اللوم بأنه ، بالرغم من أن النصيحة التى قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية كانت نصيحة صائبة ، الا أنه لم يعززها بالقدر الكافى من القوة والاصرار اللذين ربما كفلا لها حسن الاستماع ، كما أنه لم يرفقها بوصف كاف للأخطار التى يخشى منها في ذلك الحين، ولم يوضح لـ «هوايتهول» اطلاقا أن الموقف كان يتدهور الى درجة لم يكن من المتمكن معها ، تلافى وقوع كارثة الا باستعمال أقصى درجات الحذر والتبصر(٢٠٤) ٠ وقد شاركت «لويد» فى توجيه هذا اللوم ، لجنة «ملنر» التى ذكرت فى تقريرها أنه كان يحسن بالسيرونجت صنعا لو زاد الحاحا فى وجوب اتباع مشورته(٢٠٥) ٠

وفى الحقيقة أن الموقف فى مصر ، بالرغم من أنه كان يغلى فى الباطن، الا أنه لم يكن فى ظاهره ينبىء بقرب وقوع انفجار عام. ويعترف الدكتور هيكل بذلك فى مذكراته فيقول ان « نشاط الوفد ، ونشاط بعض الهيئات السياسية ، لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر(٢٠٦) » ٠ ويبدو أن هذا السكون الظاهرى ، والذى كان سببه الأول أن الحركة كانت تسير فى اطار قانونى ، هو الذى جعل نصائح السير ريجنالد ونجت تخلو من وصف أخطار لم يكن يراها بعينيه ، أو لم يكن يجزم بامكان وقوعها ٠ كما أن هذا السكون الظاهرى هو الذى خدع سلطات الأمن ، حتى أن المستر « هينز » الذى كان مستشارا للداخلية ، وهى الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ، قد ازدرى

بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة (٢٠٧)، بل ان السير « ملن تشيتهام » القائم بأعمال المندوب السامى ، كتب الى اللورد كيرزن فى ٢٤ فبراير ١٩١٩ – أى قبل بدء الثورة فى مارس بأسبوعين – خطابا يقلل فيه من شأن الحركة التى يتولاها الوفد ، ويقول انها لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، وأن رشدى باشا وعدلى باشا لم يفقدا قط ما حصلا عليه من تأييد شعبى مؤقت ، بفضل استقالتيهما ، بل ان سعد زغلول نفسه لم يعد يثق فيه أحد ، ثم عزا هذه الحركة الى استياء الطبقـــات العليا وملاك الاراضى وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة «غامضة» فى شكل ما من أشكال الحكم الذاتى الذى يتيح لهم مزيدا من الاهمية • وذكر أن هذه الحركة تبدو فى نظره مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ ، عندما رفض السلطان حسين والوزراء ، لمدة طويلة ، قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا التى لم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك على استعداد لمنحها • وقال فى النهاية انه لا يوجد سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار حكومة جلالة الملك بخصوص المسائل الدستورية فى مصر والشكل المناسب الذى تعطيه للحماية(٢٠٨) •

تخاذل السلطان فؤاد

على كل حال ، فلقد كان ، بسبب رفض الحـــكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى الخارج ، أن جدد رشدى باشا استقالته فى أول مارس ١٩١٩ • فقبلها السلطان هذه المرة ، وطلب الى رشدى باشا أن يستمر فى ادارة الاعمال « الى أن يتم تاليف الوزارة الجديدة » • وكان ذلك نقطة التحـــول فى الموقف كله • ذلك أن قبول السلطان استقالة رشدى باشا ، وعزمه على تاليف وزارة أخرى (على غير أساس سفر الوفد) كان معناه طى قضية الاستقلال ، وتثبيت الحمـــاية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح• وواضح أن عدم قبول السلطان استقالة رشدى باشا المرة تلو المرة ، رغم اصراره عليها ، كان الغرض منه تعقيد الموقف كوسيلة للضغط على السياسة الانجليزية لتتنازل عن موقفها من سفر الوفد ، كما كان فيه أيضا معنى تاييد السلطان لرشدى باشا فى موقفه حيال الانجليز • ولكن قبول السلطان الاستقالة هذه المرة والشروع فى تاليف وزارة جديدة ، كان بداية التخاذل من جانب السلطان ، وايذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه ، ويذعن فيهـــا للتدخل

البريطاني ، فينقطع ــ كما يقول الاستاذ الرافعي ــ التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية(٢٠٩) ٠

وقد كان على الوفد حينذاك أن يسارع الى منع تأليف الوزارة الجديدة بكل وسيلة ممكنة الا على أساس سفر الوفد ٠ وكان المرشح للوزارة فى ذلك الحين هو ثروت باشا ، فقام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته في بيته ، فأعلن اعتذاره النهائي للسلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر الى الخارج(٢١٠) ٠ وفي اليوم الثالث من شهر مارس طلب سعد زغلول مقابلة السلطان ، وترك فى القصر عريضة غاية فى العنف ، قرع فيها السلطان تقريعا شديدا لموقفه الذى وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال الشعب ، وايذانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الأبد ٠ فقد جاء فى العريضة : « .. ان الناس كانوا يظنون أنه كان لوقفة الوزيرين الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين ، لان فى ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايذانا بالرضا بحكم الاجنبى علينا الى الأبد ٠ قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين ، ولكن الامة من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم ٠٠ كيف فاتهم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا فى هذا الامر وفى هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين ٠ ان لمولانا أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة ، اذا تضرعنا اليه ، أن يتعرف راى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الازمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من اقصى البلاد الى أقصاها ، الا وهو

يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الامة وبين طلبتها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة ... » (٢١١) .

ويعيب الاستاذ محمد شفيق غربال على الوفد هذه العريضة ، فيقول انها لابد قد صدرت « في ســـورة غضب ، ولم يقـدر الوفد ، في ذلك الظرف ، أن لا بد للبلاد في ذلك الوقت ، وفي كل الاوقات ، من حكومة تصون حاجات أهليها الاساسية . ولا يذهبن أحد الى أن ذلك يفت في عضد الامة ، أو أنه خروج على اجمـاعها ، فلم يكن اذ ذاك أو فيما بعد شيء من ذلك، انما هو للمحافظة على القدر الاساسى اللازم لحياةالناس، حتى في أيام الثورات» (٢١٢) . والحقيقة أن تقديم هذه العريضة ، في ضوء ما عرض من الظروف ، ليس فيه شيء مما ذكره الاستاذ غربال ، لأن تاليف حكومة في تلك الظروف على غير البرنامج الذى وافقت عليه الامة ، حتى وان أدى الى أن تصون هذه الحـكومة حاجات أهالى البلاد الاساسية، الا أنه كان قاضيا على برنامج الامة في الحرية والاستقلال. أما الظن بأن الوفد قد قدم العريضة في سورة غضب ، فقول لا يجوز ، لأنه ان جازت سورة الغضب على رجل واحد عاقل ، فهى لا تجوز على هيئة مكونة من خلاصة العقول السياسية في البلاد في ذلك الوقت ، وأشدهم اعتدالا . والحقيقة أن الوفد انما قدم عريضته الى السلطـان بعد تفكير وتدبر شديدين .

على أن الانجليز لم يلبثوا أن تحركوا ليقعوا في خطئهم الثانى ، وهو شر أخطائهم . لقد رأوا أن تهديد الوفد للسلطان الذى أقاموه بأيديهم على العرش يضع في أعناقهم ــ كما يقول الكولونيل الجود ــ واجب حمايته من المهانة (٢١٣). كما رأى السير ملن تشيتهام ان هذه الخطوة من جانب الوفد ، دليل على أن سعد زغلول قد نشر قلاعه للريح ، وخشى أن يلجأ الى مزيد من أعمال العنف ، ومن ثم فلم يضيع وقتا في التوصـــية ، لدى حكومته ، بنفى سعد زغلول الى مالطة . وقد وافق وزير الخارجية على هذا الاجراء . وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، استدعى الجنرال «وطسون» ، القائد العام في مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة بفندق سافواى في ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم انذارا ، باللغة الانجليزية ، حذرهم فيه من احداث أى عمل ، يؤدى الى عرقلة سيرة الادارة ، وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفية (٢١٤) . ولكن الوفد لم ينتظر سوى ساعات قلائل بعـــد الانذار ، ريثما كتب الى رئيس الوزارة البريطانية رده على الانذار ، وفيه يقول انه قد أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه

مهما كلفه ذلك · وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة ، ثم يلقى مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة « على الذين وضعوا من هم اهل للوزارة ، فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » (٢١٥) · ولما كان هذا الرد يدل على أن الوفد ليس فى نيته الانصياع للانذار ، ففى ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا · وفى اليوم التالى نقلوا الى الاسكندرية ومنها الى مالطة (٢١٦) · وقد قدر لهذا العمل أن يكون بمثابة الشرارة التى فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت تقف على أعتاب ثورة من أعظم الثورات الشعبية فى تاريخها الطويل ·

حواشي الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ ـ دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيـــل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠، ـ ١٨٩٩ ص ٣١٧ .

٢ ـ نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢٤ ، تقرير عن المالية والادارة والحـالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٤ ص ٥ .

٣ ـ دكتور محمد مصطفى صفوت : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى ، العـــدد الاول ، مايو ١٩٤٩ ص ٩٣ .

٤ ـ دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ .

٥ ـ دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ٩٣ ـ ٩٥ ، ١٠٠ ـ ١٠٤ ، دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، ٤٨٢ ـ ٤٨٣
The Earl of Cromer, Modern Egypt, p. 756.

٦ ـ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٥٧ .

٧ ـ تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٥ ، ٦ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٣٨ ـ ٧٣٩ ، احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العـام المالى والسياسى ص ١٦٠ .

٨ ـ دكتور شكرى : المرجع السابق ص ٤٨٣

٩ ـ نفس المصدر ص ٤٨٩

١٠ ـ نفس المصدر ص ٤٩٣ ، ٤٩٥

١١ ـ نفس المصدر ص ٤٩٩

١٢ ـ تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٢ ص ٧ .

١٣ ـ نفس المصدر والمكان

١٤ ـ الليفتنانت كولونيل ا . كيززى : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من اغسطس ١٩١٤ ـ الى يونية سنة ١٩١٧ ص ١٥٥ ـ ١٥٦ ، ١٥٨ .

١٥ ـ الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥ . وقد انتدب

محمد فريد اسماعيل لبيب بك ، ليمثل الحزب الوطني في الحملة التركية ، كي يكون رقيبا على أعمال الجيش التركي في اثناء الفتح ، حتى لا يحدث فيها مايرتكبه الجنود عادة تحت تاثير نشوة النصر . (مجلة الفصول) ، عدد نوفمبر ١٩٤٤ ، مقال بعنوان « محمد فريد ، رجل جاهد وضحى » ص ٧١ .

١٦ ـ الليفتنانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ١٦٤ .

١٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥ ، ٥١

١٨ ـ نفس المصدر ص ٣٦

١٩ ـ نفس المصدر ص ٢١ ، ٨٦

٢٠ ـ نفس المصدر ص ٩٧

٢١ ـ احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، جـ ١ ص ٨١

٢٢ ـ الكتاب الأبيض (القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ص ٤١ ، الرافعي : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٥ ـ ١٧

٢٣ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، وايضا : مذكراتي ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ ص ٢٧

٢٤ ـ الاهرام في ٢ فبراير ١٩٢٧ مقال بعنوان « مستندات خطيرة عن حوادث ١٩١٤ ، حديث مع صاحب الدولة حسين رشدى باشا »

٢٥ ـ Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, pp. 188-189.

٢٦ ـ الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية جـ ١ ص ٦٩ ، ٧١ـ ٧٢

٢٧ ـ الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٨ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٧

٢٩ ـ الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٦٦ ـ ٦٧

٣١ ـ لفتنانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ٧٧

٣٢ ـ الرافعي : محمد فريد ص ٣٩٦

٣٣ ـ نفس المصدر ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣

٣٤ ـ الرافعي : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٠ ـ ١١ ، Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, p. 122 ; Newmann, E.W.P. : Great Britain in Egypt, pp. 202-203.

٣٥ ـ الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٣٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٣١ من مذكرة رشدى باشا في الرد على مشروع برونييت .

٣٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥

٣٨ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٣٠ ـ ٢٣١

٣٩ ـ الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٧٧

٤٠ ـ الامير عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ص ٤ (الطبعة الثانية ١٩٤٢) مطبعة العدل بالاسكندرية

٤١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٤٩

٤٢ ـ نفس المصدر ص ٤٩

٤٣ ، ٤٤ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٠

٤٥ ـ نفس المصدر ص ٢١٤

٤٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٩١

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥ ـ ٩٦

٤٨ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ص ٢٤٣ العمود الثاني .

٤٩ ـ اللورد لويد : المرجع السابق ص ٢٤٢

٥٠ ـ نفس المصدر : ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥

٥١ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ،
Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, pp. 225-226.

٥٢ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٣٠

٥٣ ، ٥٤ ـ نفس المصدر ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩

٥٥ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٥٦ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٤٨

٥٧ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٥٨ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ٤٢ نقلا من جريدة راند العمال الانجليزية في ١٣ أبريل ١٩١٩

٥٩ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٣ العمود الثاني

٦٠ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٢

٦١ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٧ ــ ١٠٨

٦٢ ــ دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ١٨٩ ــ ١٩٠ ، ١٩٥ (١٩٤٤)

٦٣ ــ Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 224.

٦٤ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٥ ــ ٥٨

٦٥ ــ دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ ــ ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث ص ٣٦٧ ــ ٣٦٨ . (١٩٥٧)

٦٦ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٥٨ ــ ٥٩ .

٦٧ ــ دكتور صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ص ١٨٢

٦٨ ــ دكتور امين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٤٨٨ (الطبعة الثالثة ١٩٥٤)

٦٩ ــ دكتورة نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ١٩١

٧٠ ــ دكتور امين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٤٩٠

٧١ ــ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٢ (١٩٤٤)

٧٢ ــ مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى ص ١٦ ــ ١٩

٧٣ ــ نهضة الشعب المصرى الشقيق : ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف غير وارد) ص ٦

٧٤ ــ دكتور امين مصطفى : المرجع السابق ص ٤٨٩

٧٥ ــ نفس المصدر ص ٢٥٦

٧٦ ــ نفس المصدر والمكان ، مصطفى كامل الفلكى : المرجع السابق ص ٢٠ ــ ٢١

٧٧ ــ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٩٢ (١٩٥٤)

٧٨ ــ عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية ص ٢٤

٧٩ ــ دكتور صبحى وحيدة : المرجع السابق ص ١٨٢

٨٠ ــ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٨٤ (١٩٥٤)

٨١ ــ مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ص ١٤٨

٨١ مكرر ــ كان عدد الاميين من رعايا انجلترا يبلغ نحو الثلث ، ومن رعايا فرنسا وايطاليا واليونان اكثر من الثلث ، ومن رعايا الدول الاخرى اكثر من النصف، كما هو موضح فى الاحصائية التى أوردها الدكتور مليكة عريان عن احصاء ١٩١٧ وتجرى على النحو الآتى :

	انجلترا	فرنسا	ايطاليا	اليونان	الاتراك	رعايا اخرى
يقرأون ويكتبون	١٤ر٨٧٥	١٢ر٠١٩	٢٥ر٦٠٠	٣١ر٩٤٨	١٣ر٠٠٧	١٣ر٩٩٧
اميون	٧ر١٧١	٧ر١٤٣	١٢ر٨٩٦	٢٢ر٠١٦	١٥ر٥١٠	١٦ر٥٠٢
	٢٢ر٠٤٦	١٩ر١٦٢	٣٨ر٤٩٦	٥٣ر٩٦٤	٢٨ر٥١٧	٣٠ر٤٩٩

مليكة عريان : المرجع السابق ص ١٤٦

٨٢ ـ نفس المصدر ص ١٤٦ ، ١٩ ـ ٢٠

٨٣ ـ دكتور امين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٢٥٦

٨٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٤٧

٨٥ ـ لورد كرومر : المرجع السابق الذكر ص ٦٢٥ ـ ٦٢٨

٨٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٢٤١

٨٧ ـ نفس المصدر ص ٢٥٦ حاشية ١

٨٨ ـ Elgood, P.G. : Egypt and the Army, pp. 217-220.

٨٩ ـ ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٥٦

٩٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٥٨

٩١ ـ الاهرام فى ٢٣ يناير ١٩٢٠ من مقال للاستاذ فكرى اباظة بعنوان « .. ونطاط ورقاص »

٩٢ ـ الاهرام فى ٥ ديسمبر ١٩١٩ .

٩٣ ـ Laqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.

٩٤ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .

٩٥ ـ الجمهورية فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٢ ، من مذكرات عبد الرحمن الرافعى ، حصل عليها محمد العزبى .

٩٦ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

٩٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

٩٨ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢١٧ ـ ٢٢١ .

٩٩ ـ دكتور حسين خلاف : نقابات العمال فى مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣/١٩٤٥ ، ص ٤١٦ .

١٠٠ ـ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ (١٩٥٤) .

١٠١ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق الذكر ص ٤١٦ .

١٠٢ ـ لاكور : المرجع السابق الذكر ص٢٥ ، البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

١٠٣ ـ تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر ص ٢٠ ، الرافعى : محمد فريد ص ٩٦ .

١٠٤ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤١٦ .

١٠٥ ـ Crowchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, p. 162.

١٠٦ ـ مليكة عريان : المرجع السابق ص ٨٩ .

١٠٧- لاكور : المرجع السابق ص ٣٥ .

١٠٨- كراوتشلى : المرجع السابق ٢٠٩ .

١٠٩- البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٨ (١٩٥٤) .

١١٠- هـ.ا.ل.فشر : تاريخ اوروبا ، الترجمة العربية للعصر الحديث للاستاذين احمد نجيب هاشم ووديع الضبع بعنوان (تاريخ أوروبا في العصر الحديث) ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .

١١١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٧ .

١١٢- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ خطبة مكرم عبيد باشا فى ٩ يناير ١٩٣٥ ، وقد سرد فيها جزءا من مذكرات سعد باشا زغلول .

١١٣- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٢٧ .

١١٤- صوت الامة فى ١٩ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٤١ .

١١٥- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤ - ٥ .

١١٦- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .

١١٧- نفس المصدر

١١٨- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢

١١٩- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر

١٢٠- Wingate, R. : Wingate of the Sudan, p. 230.

١٢١- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٦ .

١٢٢- العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ١٩٤ .

١٢٣- احمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٣٣ .

١٢٤- المصور فى ١٥ مارس ١٩٦٣ عدد ٢٠٠٥ ص ٣٤ - ٣٥ ، مقال للعقاد بعنوان (احمد لطفى السيد) زميل عربى لارسطو اليونانى .

١٢٥- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، التاريخ الذى يذكره ونجت عن مطالبة سعد بتحديد موعد لمقابلة المندوب السامى هو ١٢ ، على أن جميع المراجع المصرية ومنها مذكرة الامير عمر طوسون ، تذكر ان سعدا طلب المقابلة يوم ١١ نوفمبر لا فى يوم ١٢ نوفمبر والتاريخ الذى تذكره المراجع العربية أصدق لانه مرتبط بسياق حوادث وارد ذكرها .

١٢٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧٢ .

١٢٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

١٢٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٢٩- ونجت : المرجع السابق الذكر ص ٢٢٩ .

١٣٠- صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٢٨ ، المقال الثانى للاستاذ غنام فى الرد على مذكرات صدقى باشا يوم ٢٥ اكتوبر ١٩١٨ ص ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ .

١٣١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢ .

١٣٢- المسألة المصرية فى دورها الاخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية ، مقال بعنوان «رأى الاستاذ عبد العزيز فهمى بك فى موضوع الاتفاق الذى وضعته لجنة اللورد ملنر» ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

١٣٣- الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٧٧٩ .

١٣٤- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

١٣٥- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٣٦- صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ ، من مذكرات سعد زغلول ص ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ .

١٣٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٥ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ .

١٣٨- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٣٩- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٧ - ٨ ، ٩٤ .

١٤٠- نفس المصدر ص ٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٤١- الامير طوسون : المرجع السابق ١٠ .

١٤٢- احمد شفيق : المرجع السابق ١٥٠ .

١٤٣- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر ، الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٤- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠ ، العقاد : المرجع السابق ص ١٩٤ .

١٤٥- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ .

١٤٦- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ .

١٤٨- اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ١٧ ، سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٩٢ ، صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ .

١٤٩- صوت الامة فى ١٩ ابريل ١٩٤٨ .

١٥٠- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .

١٥١- محمود ابو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٣ .

١٥٢- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٧ .

١٥٣- محمود ابو الفتح : المرجع السابق ص ٤٨ .

١٥٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ - ٩٤ ،
Youssef, Amin : Independent Egypt, pp. 63-64.

١٥٥- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .

١٥٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

١٥٧- الرافعى : مصطفى كامل ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

١٥٨- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (كتاب روز اليوسف) ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٦ .

١٥٩- تشيرول : المرجع السابق ص ١٥٧ - ١٥٨ .

١٦٠- محمود عزمى - خفايا سياسية - ص ٤٠ (سلسلة كتب للجميع) .

١٦١- الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٧٥ ، ٩٤ ، محمود ابو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٤ - ١٥ نقلا عن قانون الوفد مادة ١ ، اما الاعضاء الذين ذكرهم القانون فهم : سعد زغلول - على شعراوى - عبد العزيز فهمى - احمد لطفى السيد - محمد على علوبة - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - حمد الباسل - اسماعيل صدقى - محمود ابو النصر - سينوت حنا - جورج خياط - مصطفى النحاس - حافظ عفيفى . (انظر ايضا جريدة النظام فى ١٧ اغسطس ١٩١٩ وقد نشر فيها قانون نظام الوفد) وقد ضم الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وعبد الخالق مدكور باشا وميشيل لطف الله ولكن الاخير انقطع ذكره فى الاعمال التالية وقد ذكر محمود ابو الفتح انه لايدرى هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد او لانه اشتغل بمسائل سياسية اخرى غير مسالة مصر (المسالة المصرية والوفد ص ٤٨ - ٤٩) .

١٦٢- جريدة النظام فى ١٧ اغسطس ١٩١٩ ، وقد نشر قانون نظام الوفد السكرتير محمد بدر ، وجاء فيه انه تصدق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ .

١٦٣- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٦ .

١٦٤- الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٣ - ١٠٤ .

١٦٥- نفس المصدر ص ١٠٤ - ١٠٥ .

١٦٦- نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ .

١٦٧- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠ .

١٦٨ ، ١٦٩ ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٢ ــ ١٨٥ ، ١٨٨

١٧٠ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .

١٧١ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٥ .

١٧٢ــ نفس المصدر ص ٢١٢ ــ ٢١٤ ، ٢١٥ .

١٧٣ــ نفس المصدر ص ١٩٨ ، من سعد زغلول الى المستر لويد جورج فى ١٢ يناير ١٩١٩ .

١٧٤ــ نفس المصدر ص ٢٠١ ــ ٢١٨ ، ٢٢١ .

١٧٥ــ نفس المصدر ص ١٨٩ ، ١٩٢ ــ ١٩٣ ، ٢٠٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٦ ــ ١٠٧ .

١٧٦ــ احمد شفيق : المرجع السابق الذكر ص ١٨٩ ــ ١٩٣

١٧٧ــ الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ١٠٩ ــ ١١٠

١٧٨ــ دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٣٩٦ ــ ٣٩٩ نقلا عن Memorandum presented by the Egyptian Delegation charged with the defence of the cause of the Egyptian Independence, pp. 13, 22-23.

١٧٩ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .

١٨٠ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٨ ــ ٧٩ .

١٨١ــ العقاد : المرجع السابق ٢٠٤ ــ ٢٠٥ .

١٨٢ــ يوسف امين : المرجع السابق الذكر ص ٦٥ .

١٨٣ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٠ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٢ ــ ٢١٢ .

١٨٤ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢١١

١٨٤ مكرر ــ قام بوضع هذا التشريع لجنة الامتيازات الاجنبية التى كان روحها ومقررها السير وليم برونييت . وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، كما وضع السير وليم برونييت مشروع قانون نظامى لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات .
(الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ٥٣ ــ ٥٤)

١٨٥ــ الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ١١٢ ــ ١١٤ .

١٨٦ــ نفس المصدر ص ١١٤ .

١٨٧ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

١٨٨ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ العمود الثانى .

١٨٩ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٠ .

١٩٠ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٣ .

١٩١ــ تقرير اللجنة الخصوصية .. المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٩٢ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٤ ــ ١٧٥ .

١٩٣ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

١٩٤ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢١٤ .

١٩٥ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ .

١٩٦ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ .

١٩٧ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ ــ ١١٧ من خطاب استقالة رشدى باشا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ .

١٩٨ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص٥١

١٩٩ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ .

٢٠٠ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ ، ماريشال ويفل .
Field Marshal Wavell : Allenby in Egypt, p. 41 (1944).

٢٠١ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ ــ ٢٤٠ .

٢٠٢ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ .

٢٠٣ــ نفس المصدر ص ٢٨٥ ، ونجت : المرجع السابق ص ٢٣١ .

٢٠٤ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠ .

٢٠٥ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٥٢ .

٢٠٦ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٨٨ .

٢٠٧ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٤٨ .

٢٠٨ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ .

٢٠٩ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٨ .

٢١٠ــ مجلة الفصول ، عدد ١٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ، مقال بعنوان « صفحات من الحوار السياسى فى فجر النهضة الوطنية» من كتاب لثروت باشا الى سعد باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ يدعوه للاحتكام امام مجلس من الامراء والزعماء فى أمر الخلاف بينهما .

٢١١ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٩ ــ ١٢٠ .

٢١٢ــ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥٧ .

٢١٣ــ الجود : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

٢١٤ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧

٢١٥ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٤٤

٢١٦ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٣

الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

(١) ثورة مارس ١٩١٩

الملامح العامة للثورة :

لا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، الى أن المصريين كانوا يدبرون القيام «بثورة» بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتقاض على السلطة ومحاربتهـا • وانما تشـير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاسـتقلال التام • ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السـلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التى يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما — الى مقابلة محاولته السـلمية هذه بالعنف والقسوة ، ممـا فجر الاستياء المكبوت فى صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره فى شكل ثورة عارمة ضـد الانجليز • وعلى ذلك بدت الثورة فى شكلها الذى ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع • ولكن هذا «الانفجار» سرعان ما تحول الى «ثورة» عندما اشتمل على عناصر جديدة على النضال الوطنى ، دلت على وقوع تغيير عميق فى كيان المجتمع المصرى ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية •

ولقد كانت القاهرة بحكم قيـــادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ماظهر فيها رد الفعل الذى أحدثه القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه • ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقاليم• وكانت الطبقة البـــورجوازية فى المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعتها الطبقة العمالية فيها • أما فى القـــرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان • وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال فى المدن ، والفلاحين فى القرى يوقظون الوعى والشعور وينظمون الصفوف •

وقد كان طابع الثورة فى القـــاهرة تنظيم المظاهرات الصـــاخبة ،

والاضرابات وتعطيل حركة المواصـــلات ، والقتال في الشوارع من وراء المتاريس • أما في المدن الأخرى فقد اشتد هذا الطابع الى درجة مهاجمة مراكز البوليس وتدمير الكبارى ، والجسور ومحطات السكك الحديدية ، والاستيلاء على السلطة أحيانا ، كمـا حدث في مدينة زفتى • وفي القرى القريبة من خطوط المواصلات خرجت جموع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية • وكان أعنف حوادث الثورة ماجرى في الصعيد وما حدث بين البدو والقوات العسكرية البريطانية في الفيوم •

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها • ومن هذه الأماكن ماكان سريا ومنهـــا ماهو معروف • وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ، ودار عبـــد الرحمن فهمي بك بقصر العيني ودار الشيخ مصطفى القاياتي بالسكرية ومحل جـــروبي بشارع المناخ ومحل « صولت » بشارع فؤاد ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ (١) • وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العـــامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي الى جانب العالم المسلم • وظهر خطباء للثورة عرفوا بمواهبهم الخطابية التي تسترعى الأسماع من أمثال الاستاذ يوسف الجندى والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت ، ومن أمثال القمص مرقس سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر (٢) •

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير اجتماعي ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية ضعيفة • فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت ، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف : يحيا الوطن • وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان في أسيوط ، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول ، لتخريبه واحراقه ، وأراد البعض أن ينبههم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت (٣) •

وقد اشترك في الثورة منذ البداية المسلمون والأقباط على السواء ، لأول مرة في تاريخ مصر ؟ وقد هز هذا الاشتراك المراقبين الأجانب ، فكتب

كاتب ايطالى يقول : « ان هذه المرة لهى الأولى فى التاريخ رأينا فيها الرايات خفاقة والأعلام خطارة فى مصر ، وقد نسجت خيوطها أهلة وصلبانا ظهرت فى وادى النيل • فقد ظل العنصران الاسلامى والقبطى فى مصر حتى العهد القريب متقاطعين متدابرين ، ينفر كلاهما من الآخر كما ينفر من اليهود ، أما اليوم فقد حدث فى مصر كما حدث فى الهند من محو آثار التعصب بين المسلمين والهندوسيين وزوال الانشقاقات الدينية المختلفة (٤) » •

وفى الحق أن اتحاد عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثـورة اطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيـامها تحقيق أى نصيب من الاستقلال • فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبيـات والنعرات القومية والدينية • وقد حدث هـذا الانقلاب الخطير فى تلقـائية ويسر وسهولة ، وساعد على وقوعه سقوط الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وتغير وجه العالم السياسى والاجتماعى ، والعقائدى فى أثناء الحرب العظمى • وقد تمثل التئام عنصرى الأمة المصرية أثناء الثورة فى بعض المظاهر المدهشة • فقد تآخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصـلبان ، وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر ، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى • ولم تقتصر الخطابة فى المسـاجد على القسس فقط ، بل ان السـيدات المسيحيات أيضا دخلن المساجد ، وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسـلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب ، وفدا من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، فقد ألقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير (٥) • وكان من أبرز الخطباء القسس ـ كما مر بنا ـ القمص سرجيوس الذى خطب فى احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعد لأن أضع يدى فى يد اخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط اجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة (٦) • »

وقد استجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى ، فنزلت لأول مرة فى حياتها الى ميدان النضال السـياسى مسجلة الخطوة الأولى فى أخطر تطور اجتماعى فى تاريخ البـلاد • ففى يوم ١٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عـدد يربو على الثلثمائة من كرام

العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ، لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادىء التى قام بها الدكتور ولسن ، وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة » ، وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير هاتفات بحياة الحرية والاستقلال . وعندما ضرب الجنود الانجليز نطاقا حولهن ، ليحولوا دون وصولهن الى « بيت الأمة » ، وأبقوهن مدة ساعتين تحت وهج الشمس ، لم يرهبهن التهديد ، بل تقدمت واحـدة منهن تحمل علمـا الى جندى كان يصوب حربته اليها ومن معها قائلة بالانجليزية : « نحن لا نهاب الموت ، اطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية » . ثم كتبن احتجاجا على هذه المعاملة قدمنه الى معتمدى الدول . وامعـانا فى التحدى ، قمن بمظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط من المظاهرة الأولى ، وقد ضرب الجند الانجليز حولهن أيضا نطاقا وهن يهتفن أمام بيت الأمـة ، وأبقوهن فى الشمس بعض الوقت ، ثم رفع الحصـار عنهن بعـد أن تدخل القنصل الأمريكى (٧) . وقد ذكر سير فالنتين تشيرول ، الذى كان مراسلا لجريدة التايمز فى القاهرة فى ذلك الوقت ، أن المرأة المصرية قد اشتركت مع الرجل فى اقامة المتاريس فى الشوارع ، الا أنها كانت تفر عندما يبدأ القتال ، ولكن بعضهن كن يعدن لمشاهدة أعمال العنف التى يقوم بها الرجال . وعندما قام الموظفون باضرابهم ، عمدت جماعات من النساء الى المراقبة على أبواب الوزارات ، حتى يمنعن من تسول له نفسه الضعف من الموظفين من العودة الى عمله (٨) .

وفى الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت فى الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين . وكانت قد سبقت ذلك ، فى الحقيقة ، ظروف فكرية ساعدت على تخفيف حدة هذا التزمت . فمنذ مطلع القرن العشرين ، أطلق قاسم أمين فى كتابه « تحرير المرأة » صيحته التى طالب فيها بتعليم المرأة ، ورفع الحجاب عنها . ثم أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى الرد على نقاده وخصومه . ومنذ ذلك الوقت اعتنق الفكرة من الكتاب من أخذ يدافع عنها فى صـحف ما قبل الحرب العظمى ، وخصوصا فى صـحيفة حزب الأمة « الجريدة » (٩) . ثم تولت جريدة « السفور » التى أصدرها الاستاذ عبد الحميد حمدى الدعوة الى تحرير المرأة فى خلال الحرب العظمى ، وأنشأ فيها كثيرون من الكتاب فصولا يدعون فيها الى سفور المرأة فى كل شىء ، وكان فى مقدمتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق .

وطه السباعى وصاحب المجلة وغيرهم (١٠) • ومع أن المعارضين للفكرة كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب ، الا أن الفكرة قد شقت طريقها على أى حال ، وأقبلت الأسر الراقية على تعليم بناتها تعليما مصطبغا بالصبغة الغربية (١١) ، مع أن هذه الأسر ، الا فى القليل النادر منها ، كانت تعتقد أن تعليم المرأة يحط من مكانتها وكرامتها (١٢) • وما لبثت الحركة أن أخذت تنتشر بين الطبقات الوسطى ، وخصوصا المثقفة منها ثقافة غربية من المحامين والأطباء والصحفيين والموظفين • وبهذا أخذت المرأة المصرية تقبل على مرحلة من التحول الاجتماعى والثقافى كان خليقا بأن يأخذ دوره وسط مختلف العوائق والعراقيل ، لولا نشوب الثورة فى أعقاب الحرب ، فوجدت فيها المرأة فرصة العمر لترفع صوتها منادية بالاستقلال والحرية لوطنها ، وهى واثقة بأن الحرية اذا طرقت أبواب وطنها ، فلن تتوقف دون أبواب الحريم • (١٣)

أحداث الثورة

بدأ الاضطراب فى القاهرة على يد الطلبة عندما وصل اليهم نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه ، وكان طلبة الحقوق بحكم وعيهم القانونى أول المضربين • فقد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا فى فناء المدرسة بالجيزة ، وأعلنوا اضرابهم عن دراسة القانون فى بلد يداس فيه القانون • ومن مدرسة الحقوق انطلق الطلبة الى المدارس العليا الأخرى : الهندسة والزراعة والطب والتجارة ، وساروا متظاهرين ، فانضم اليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، والالهامية الثانوية وغيرها • ولكن اليوم انتهى دون سفك الدماء •

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصا الثانوية ، لا يعلمون بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا اتفقت كلمتهم فى جميع المدارس على الاضراب فى اليوم التالى وتاليف مظاهرة تضمهم جميعا • وقد سارت هذه المظاهرة مارة بدور المعتمدين السياسيين وهى تهتف بحياة مصر والحرية للوفد وتنادى بسقوط الحماية (١٤) • وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الافصاح عن شعورهم الوطنى ، والاعراب عن احتجاجهم على نفى زعماء الوفد أمام ممثلى الدول الأجنبية • ولهذا فعندما حدثت فى خلال المظاهرة بعض الحوادث التى لم يكن من الميسور منعها : مثل التعدى على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، أصدر

طلبة المدارس العليا في اليوم التالي منشورا في الصحف المصرية والأوربية يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من اعتداء ويدعون الى الاقلاع عنه — كما أصدروا بيانا للأجانب يكررون فيه أسفهم لما « وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التى ما قصدنا بها الا اظهار عواطفنا وشعورنا ، مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء • (١٥)

على أن الأمر لم يلبث أن تغير عندما أخذت السلطات البريطانية تعتدى على المتظاهرين العزل من السلاح مما أدى الى سقوط الكثيرين منهم صرعى برصاص الانجليز • فقد فاضت روح السخط وانفجر بركان الغضب واتقلبت المظاهرات الى ثورة عارمة استخدمت فيها جميع وسائل النضال واشتركت فيها جميع عناصر الأمة ، وانطلقت شرارتها الى جميع أنحاء البلاد •

ومن الثابت أن العمال اشتركوا فى الحركة منذ يومها الثانى • وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات فى جميع أنحاء المدينة معطلة (١٦) • ثم لحقهم فى الاضراب عمال العنابر فى ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل • وكان هؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات وبدونهم يتعطل سيرها ، وقد عمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة ، فتعطلت قطارات الوجه القبلى • (١٧) وفى يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور ، فباتت العاصمة فى ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات التى تسير ليلا تحمل المشاعل • (١٨) وقد انضم الحرفيون الى الحركة ، فانخرطوا فى المظاهرات الصاخبة التى لم تفتأ تجوب شوارع العاصمة كل يوم — كما يظهر ذلك من أسماء المدانين أمام المحاكم العسكرية من المقبوض عليهم فى المظاهرات • (١٩) وفى يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شارع بولاق ، ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضتهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلاء ، وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى • (٢٠)

وقد اشترك المحامون فى الحركة فى اليوم الثالث • فقد اجتمعوا فى يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالاضراب احتجاجا على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجائها الى طريق الارهاب بالقبض على الزعماء الأربعة • وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين فى كل محكمة

لاثبات الاضراب فى محاضر جلسات المحاكمة وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم للسبب المذكور . وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب فى محاضر الجلسات ، وتاجيل القضايا . فكان هذا الاضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للاضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، وأضربوا فى يوم ١٥ مارس ، وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا (٢١) .

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم ، وأقفلت البيوت المالية أبوابها منذ يوم ١١ مارس (٢٢) . وعندما اشتد اعتداء الجنود الانجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالى الأحياء الوطنية : كحى الأزهر والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها ، فى اقامة الحواجز والمتاريس فى كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار فى بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق فى ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية من رصاص الجنود أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة (٢٣) .

اقتصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام . ولكن فى اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الاضطراب قد انتشر بسرعة الى الأقاليم . وكان الطلبة فى المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا والمنصورة ، حيث تنتشر المدارس لحد ما ، هم أول من كان يبدأ باشعال الثورة ، فكانوا يضربون عن تلقى الدروس ، ويؤلفون مظاهرة تشق الشوارع الكبرى ، فلا يلبث أن ينضم اليها بقية طوائف الشعب ، ثم يتجه الجميع الى مركز البوليس فيهاجمونه . والى محطة السكة الحديدية فيضرمون فيها النيران ، ثم يتلفون خطوط التلغراف والتليفون ، وينتهى الاضطراب بوقوع كثير من القتلى والجرحى برصاص الانجليز .

وقد انتشرت الثورة عقب حادث طنطا الدموى فى يوم الأربعاء ١٢ مارس . فقد تألفت المظاهرة بادىء ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية ، ثم انضم اليها الشعب فجمعت عدة آلاف من المتظاهرين، ولكنها ماكادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة انجليزية كانت مرابطة هناك باطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون . كما هو مأخوذ من احصاء للسلطة العسكرية ــ وسواء أصحت أقوال الانجليز فى تبرير الحادث بأن المتظاهرين كانوا يريدون الهجوم على المحطة أم لا ، الا أن هذا الحادث والدماء التى سالت فيه ، قد تحالفت ، مع أحداث القاهرة ، على اثارة الشعور بالغضب بين الناس جميعا ، حتى بين أولئك

الذين كانوا ـ كما يقول تشيرول ـ يعيشون الى ذلك الحين بمعزل عن الحركة • (٢٤) وهكذا لم يكد يأتى يوم ١٨ مارس ، حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة (٢٥) • ومن الدلتا انتشرت الثورة الى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث ، وخصوصا في أسيوط والفيوم وغيرها •

ولما كانت الجنود الانجليزية معسكرة في جميع أنحاء القطر ، فقد عمد الثائرون الى خطة تكفل لهم عرقلة وصول هذه القوات اليهم ، ولو الى حين ، وذلك بتقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون في كل الجهات ، وفى وقت واحد تقريبا ، كأنما أوحى اليهم بهذه الفكرة في وقت واحد (٢٦) • وكان أول خط للمواصـــلات يقطع بين طنطـا وتلا في يوم ١٣ مارس ، ثم امتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانفصلت القاهرة عن الأقاليم ، والبـــلاد بعضها عن بعض • وقد اضطرت السلطة العسكرية في يوم ١٧ مارس الى اصدار بلاغ حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها ، والتعويض عن احراق المحطات الواقعة بجوارها • ثم قررت في يوم ٢٠ مارس ، بعد أن تبينت عدم جدوى تهديدها الأول ، أن تعـاقب القـرية التى هى أقـــرب من غيرها الى مكان التدمير باحراقها •

وقد ذكر أحمد شفيق أن أعمال تخريب السكك الحديدية توقفت عقب هذا الانذار (٢٧) • والواقع أنها لم تتوقف ، بدليل حوادث الانتقام التى أجراها الإنجليز على القرى التى لم تذعن للانذار • ففى جوار «ميت غمر» ـ كما جاء فى بلاغ رسمى للسلطة العسكرية ـ كان أحد القطارات يشتغل باصلاح الخط فى يوم ٢٢ مارس ، فعزله الثوار بقطع الخط من أمامه ومن خلفه • ولما علمت السلطات البريطانية بذلك أرسلت قطارا آخر مسلحا لنجدته ، فوصل في اليوم التالى ، ونزل الجند على مقربة من بلدة ميت القرشى ، التى حصل قطع السكة الحديدية على مقربة منها ، فانتقموا من الأهالى انتقاما ذريعا ، حتى بلغ عدد قتلاهم نحو مائة قتيل • وقد حدث تلف آخر فى السكك الحديدية بجوار بلدة تفهنا الأشراف ، فأمر الانجليز عمدتها فى ٢٧ مارس بتجنيد أهل البلدة لاصلاحها ، ولم يكتفوا بذلك ، فاستباحوا منازل القرية ، وسلبوا ما امتدت اليه أيديهم من مال ومئونة ، وقتلوا الكثيرين من أهل القرية • ثم فعلوا ذلك فى بلدة دنديط فى ٢٨ مارس ، فاقتحموا البيوت ونهبـوها وخربوها وقتلوا الأهالى • (٢٨) ولما اشتركت قريتا العـــزيزية والبدرشين فى احـــراق محطتى الحوامدية

والبدرشين ، عاقبهما الانجليز على ذلك باحراقهما في يوم ٢٥ مارس (٢٩)٠ كما أحرقت ، في نفس اليـــوم ، قرية الشـــبانات بمركز الزقازيق بعد نهبها ٠ (٣٠) والواقع أن استمرار بعض القرى في المقاومة لم يتوقف حتى بعد احراق القرى السالفة الذكر : ففي يوم ٣٠ مارس ـ كما جاء في بلاغ رسمي للسلطة العسكرية في أول ابريل ١٩١٩ ، كان أحـــد القطارات يشتغل بأعمال الاصلاح بجوار نزلة الشوبك مركز العياط ، فوجد جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدى فحدث اشتباك قتل فيه خمسة من المشتغلين بتدمير الخط ، واشترك أهالي القرية في المعركة باطلاق النيران على القطار ٠ وقد عاقب الانجليز هذه القرية باستباحتها واحراقها (٣١)٠

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد ٠ وكانت أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثـــوار في يوم ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في دير مواس ٠ وكان بالقطار بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ٠ ثلاثة من الضباط ، وخمسة من الجنود ٠ وقد كان لهـــذا الحادث ضجة كبرى ، اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطاني (منذ حادث دنشواى) ، وقد انتقمت السلطة العسكرية لمصرعهم انتقاما ذريعا (٣٢) .

وكانت أكثر حوادث الثـــورة جرأة وتنظيما عندما هاجم القرويون النجدات الانجليزية التى أرسلت بطريق البواخر النيلية الى أسيوط ٠ فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط ٠ وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ٠ وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا ٠ وقد وقع الهجوم الثـــانى بعد المكان الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل أيضا ، بيد أنه في خــــلال هذه الملحمة أصيب ضابط بريطانى برتبة كولونيل برصاص أحد الرماة ومات متأثرا بجراحه ، كما جرح ضابط آخر من ضباط القوة ٠ ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز ديروط ٠ وبالرغم من أن موقعهم كان صـــالحا للهجوم ، الا أن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على اعقابهم ٠ ويلمس الباحث لهذا الحادث أصبع التدبير العسكرى فيه ، فهو أشبه بخطة عسكرية منه بحوادث عفوية ٠ ويقوى هذا الاعتقاد ، اذا علمنا

انه وجد من بين المتهمين في هذا الحادث بعض العسكريين ، وقد حكم على بعضهم بالسجن مثل الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (٣٣) •

وقد اشترك البدو فى الثورة اشتراكا منظما ، وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين القوات البريطانية كان أكبرها فى الفيوم (حيث عصبية حمد الباسل) ، فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم فى أعداد كبيرة فى يوم ١٩ مارس واشتبكت فى معركة حربية مع رجال الحرس ، انجلت عن عدد هائل من القتلى والجرحى بلغ أربعمائة ، باعتراف البلاغ العسكرى نفسه • كما حاصر البدو فى مركز أطسا ديوان المركز ، وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان قتالا انجلى عن هزيمة البدو (٣٤) • كذلك هاجم البدو فى البحيرة مركز كوم حمادة حتى اضطر الانجليز الى ارسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدهم (٣٥) •

المدن الثائرة

هكذا وصلت الحالة الى تلك الدرجة من الخطورة • والحقيقة أن البلاد أصبحت مقطعة الأوصال وفى حالة من الفوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة ، ولم تعد هناك من سلطة لحكام الا تلك التى يستمدها من نفوذه الشخصى • وهذا ما دفع بعض المدن فى الحقيقة الى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها : كما حدث فى زفتى وفى المنيا وأسيوط بصور مختلفة •

ففى أسيوط كانت أخبار الثورة قد وصلت هناك مضخمة مجسمة • فقد أذيع أن عرب « الباسل » احتلوا القلعة ، وأن الرديف المصرى تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات اليد السوداء المصرية المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان قد بشرت بفناء الاحتلال وفرضت ارادتها على حكام الأقاليم المصريين • وقد نفثت هذه الأخبار النارية روح الحماسة فى صدور الناس ، فزحفت المظاهرات على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه ، وفرضت الخراب والدمار فى المدينة ، واضرمت النيران فى « تبن السلطة » المكبوس المكدس على مقربة من جدران العمارات والقصور فتطاير الشرر اليها وأشعل النار • وانتهز طلاب القوت الفرصة فاقتحموا الحوانيت سالبين ناهبين متاجر الأجانب والوطنيين على السواء ، وأوصدت البيوت الكبيرة أبوابها ، وأوقفت حولها الحراس من فلاحيها وزارعيها خوفا من النهب (٣٦) • وقد هاجم

للثوار القوات البريطانية فى المدينة . ولكنها تلقت الامداد وصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة • واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة احتموا به ، ومعهم النزلاء الأجانب ، فهوجم هذا المكان الدفاعى فى صباح يوم ٢٣ مارس ، وتمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، ولكنهم تمكنوا من صـــد الهجوم • وفى ٢٤ مارس وصلت طائرتان حربيتان مائيتان الى أسيوط فاشتركتا فى أعمال الدفاع وألقتا بعض القنابل • بينمـــا كانت النجدات الحـــربية تنطلق مسرعة من القـــاهرة الى أســـيوط بطريق البواخر النيلية (٣٧) •

وفى تلك الأثناء اختفت السلطة من المدينة • فقد أسقط فى يد رجال الحكومة من الكبير الى الصغير ، وعنـــدما سرت الاشاعات بأن الطائرات الانجليزية على وشك الاغارة على المدينة ، أخذت أرتال السيارات تحمل رجال الحكومة بموظفيها الكبار وكذلك الاعيان الى المستشفى الاميرى للامتناع بها • وفى وسط هذه الفوضى الطاحنة تطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حيـــاتهم وأموالهم ، ومنع اندســـاس بعض الأشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية (٣٨) • كمـــا تطوع هؤلاء وعدد من الزعماء والأساطين للنصح والارشاد ، وكبح جماح الثورة والثائرين • ولكنهم قبض عليهم جميعا بعد اخماد الثورة واستعادة النظام ، فقد كانت السلطة البريطانية تسير على قاعدة « ان من يملك النصـــح والارشاد ، يملك منع الثورة فهو مجرم • » (٣٩)

***

ولقد حدث مثل هذا فى المنيا من اختفاء كل ظل للحكومة • ولكن فى هذه المدينة تألفت « لجنة وطنية » استحوذت على السلطة ، وأعادت النظام ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاب العمل الحكومى المحلى (٤٠) • كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب السكر الى مصنع التكرير ، واكتتبت بمبلغ من المال وزع على موظفى السكك الحديدية الذين نضبت مواردهم • (٤١) وقد شهد قناصل الدول وجميع الأجانب بأن الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وأن اللجنة قد حافظت على أرواح الأجانب والبريطانيين (٤٢) •

وقد وصف رياض الجمل ، الذى كان يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة ، فى مذكرته التى رفعهـــا الى سينوت حنـــا بك عضو الوفد المصرى ، كيف تألفت هذه اللجنة ، فذكر أنه على أثر قيام المظاهرات فى المنيا واستمرارها

عقب وصول الأنباء عن الحوادث التي وقعت في بني سويف ، طلب المدير من ذوي النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على اعادة الأمن واقرار النظام ، فكان أن تألفت اللجنة الوطنية لأداء هذه المهمة • ولما أفلحت في مهمتها وظهرت فائدة عملها ، طلب المدير تليفونيا من مرءوسيه في مراكز المديرية أن يحذو حذوه ، فتألفت اللجان الوطنية في كل مكان ، حيث قدمت للحكومة كل ماوسعها من مساعدة في المدة من ١٥ مارس حتى نهاية الشهر ، وهي المدة التي بلغت فيها الحوادث ذروتها من الخطورة •.

بيد أنه بالرغم من أن اللجنـــة الوطنية في المنيا قد قامت بحماية الأجانب في المدينـــة ، ورافقتهم الى البـــاخرة التي جاءت يوم ٢٢ مارس لنقلهم ، مما استحقت عنه ثناء البريجادير جنرال هدلســـتون في نفس اليوم (٤٣) ، الا أنه في يوم ٣٠ مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون نفسه ، فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل في استدعاء أعضاء اللجنة ، وكانوا حوالي الثلاثين عضوا وأمر باعتقال ستة منهم هم : محمد توفيق اسماعيل ، والدكتور محمود بك عبد الرازق ، ومحمد أفندي رحمي ، وحسن أفندي على طراف ، والاستاذ رياض الجمل المحامي ، والشيخ أحمد حتاتة المحامي الشرعي ، بتهمة اغتصـــاب سلطة الحكومة (٤٤) •

فما هو السبب في هذا الاعتقال ؟ يذكر الرافعي أن مظاهرة عدائية بالمنيا قامت في يوم ٢٨ مارس ، وطاف فيها المتظاهرون في الشـــوارع منادين بهتاف عدائي ضد المدير محمود نصرت بك ، مما أدى الى تدخل البكباشي شاهين على رأس قوة من الجيش المصري لمنع المظاهرة • وكان هذا مشهودا بفظاعته في قمع المظاهرات الشـــعبية ، فأمر رجاله باطلاق النار على المتظاهرين ، فأبوا ، فقتل بنفسه ثمانية منهم بالرصاص وقد وجه الانجليز الى أعضاء اللجنة الوطنية تهمة التحريض على الاضراب (٤٥)•

على أن الدكتور محمد صبري يذكر في موضعين من كتابه (الثورة المصرية) أن اللجنة الوطنية قد أعلنت الاستقلال في يوم ٢٣ مارس أي بعد نقل الأجانب الى الباخرة (٤٦) • فهل كان هذا هو السبب الحقيقي في وقوع الشقاق بين اللجنـــة والمدير ، وهو الذي يمثل سلطة الحكومة المحلية ، بعد أن كان الوئام يسود بينهما أثناء التعاون على حفظ النظام ؟ ان المذكرة التي كتبها رياض الجمل لا تذكر شيئا عن اعلان الاستقلال ، ولكن هذا قد يكون سببه أنه لم يكتب المذكرة للمباهاة ، وانما لتنفع في الافراج عنه • على كل حال فمما قد يفيد في القاء بعض الضوء على حقيقة

مسألة اعلان الاستقلال ، أن أعضاء اللجنة الوطنية قد حوكموا وثبتت ادانة ستة منهم حكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر — كما جاء في كتاب الرافعي • وكان نصيب رياض الجمل السجن لمدة عشرة أعوام • (٤٧)

كانت المدينة الثالثة التي تولت أمورها بنفسها هي زفتى • ولقد كان الخروج على السلطة في هذه المدينة أكثر وضوحا منه في المنيا • فقد تألفت فيها لجنة ثورية أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما وطنيا ايذانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت منشورا طبعته ووزعته في المدينة ذكرت فيه أن اليها يرجع الأمر والنهى • وقد طارت أنباء هذه الدولة الجديدة الى القاهرة وعبرت البحار الى لندن فنشرت جريدة (التايمز) في صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ورفعت على مبنى المركز علما جديدا •

وكان يوسف الجندى قد أعلن عن تشكيل لجنة للثورة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار عرف من أسمائهم : عوض الكفراوى والشيخ مصطفى عمايم وابراهيم خير الدين وأدمون بردا ومحمد السيد ومحمود حسن ، واجتمعت اللجنة في مقرها الذى اتخذته في قاعة واسعة في الدور الثانى من مقهى يملكه يونانى عجوز اسمه « قهوة مستوكلى » وقررت أن تبدأ بوضع يدها على السلطة الفعلية بالاستيلاء على مركز البوليس • وزحف يوسف الجندى الى المركز على رأس مظاهرة ضخمة ضمت كل الرجال يحملون البنادق القديمة والفؤوس وفروع الاشجار ، وكان مأمور المركز رجلا وطنيا اسمه « اسماعيل حمد » رأى أن يجنب بلده اراقة الدماء ، فسلم يوسف الجندى المركز والسلاح وقيادة الجنود والخفراء ، ثم عرض عليه خدماته كمستشار للدولة الجديدة يشير عليها بوصفه خبيرا بأحوال الادارة فيها • واتجهت المظاهرة بعد ذلك الى محطة السكة الحديدية والتلغراف ، فسيطرت على التلغرافات فورا واستولت على عربات السكة الحديدية الموجودة بالمحطة •

وبدأت اللجنة بمباشرة شئونها الداخلية ، فألفت لجانا فرعية احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الاسواق • ولكى توجد عملا للأيدى الكثيرة ، التى تعطلت لظرف الثورة خوفا من تحولها الى السرقة والنهب ، جمعت اللجنة التبرعات من الاعيان واستخدمت الاموال المتجمعة في بعض الاعمال المفيدة التى شغلت فيها العاطلين ، فردمت البرك والمستنقعات التى تحيط بالبلدة ، وأصلحت

الشوارع والجسور القريبة ، وجندت اللجنة كل التلاميذ والمتعلمين الموجودين فى المدينة وقسمتهم الى فرق : فرق تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الامن ، وفرقة تراقب الحدود لتمنع تسرب مواد التموين أو دخول الجواسيس ، وفرقة تشرف على عمليات الرى وتزويد الارض بالماء . كما أصدرت اللجنة جريدة أسمتها جريدة الجمهور كانت تنشر فيها قراراتها وتعليماتها وأخبارها ، وتوزعها على الناس .

ولما ترامى نبأ هذه اللجنة ، وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفذت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة . وكان الانجليز قد رضخوا لثورة مصر ، فأعلنوا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، ولكن لجنة الثورة ظلت قائمة فى زفتى ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الاهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع ، واحتلت فعلا محلج « رينهارت » ومدرسة « كشك » الواقعين على أطراف القرية . فتدخل اسماعيل بك حمد فى الامر ، وتوسط بين القوة واللجنة ، ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأقنع القوة بأن الثورة فى مصر كلها تهدأ ومظاهرات الابتهاج قد حلت فى القاهرة محل اطلاق النار ، وأى طلقة الآن سوف تؤدى الى اشتباك ، وأذن لها بدخول القرية على ألا تتدخل فى شئون الادارة التى تحمل هو مسئوليتها . فدخل الجند المدينة وعسكروا فى بحريها وقبليها وحظروا على الاهلين التجول فى المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر . وبحثوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد . ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من الاهالى لجلدهم عقابا على هذا العصيان سلم اليهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا . وبعد أن أعيدت سلطة الحكومة من جديد ، انسحب الاستراليون عائدين . (٤٨)

قيادة الوفد فى أثناء الثورة

كان الصدى الذى أحدثه القبض على سعد زغلول وصحبه فى نفوس أعضاء الوفد على غير ما قدر الانجليز ، فلم توهن هذه الشدة من عزائمهم ولم يحدث بينهم شعور الخوف والارتياع . فقد اجتمعوا عقب الاعتقال ورأس على باشا شعراوى الاجماع بوصفه « وكيل الوفد »

وارسلوا الى المستر لويد جورج برقية احتجوا فيها على اعتقال سعد ورفاقه ، وقرروا أنهم ماضون فى سبيلهم وسيستمرون فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر • ثم أرسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية • وفى اليوم التالى وجهوا كتابا الى السلطان طلبوا اليه فيه أن يقف فى صف الشعب فى هذه الازمة ، وأعادوا ماسبق أن أبدوه من رأى من أن « كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف ، من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » ، ثم ألقوا مسئولية ذلك على الخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد • (٤٩)

استمر الوفد على اتخاذ مقره فى « بيت الامة » ، وهو بيت سعد زغلول • فقد أرسلت السيدة قرينته الى شعراوى باشا بعد وقوع القبض على قرينها ورفاقه ، تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه ، وتدعوه وزملاءه الى أن يعقدوا جلساتهم فى مكان انعقادها المألوف ، لكى لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها (٥٠) • وبذا أصبح بيت الامة مركز النشاط الوطنى : ففيه صار يستقبل الوفد برياسة شعراوى باشا وفود الطلبة والمحامين والاعيان القادمين من القاهرة والاقاليم ، كما أصبحت تعقد فيه الاجتماعات المتوالية ، وترسل منه الوفود الى دور معتمدى الدول بالعرائض والاحتجاجات ويرسل المبعوثون الى جميع أنحاء مصر ليذيعوا أن الوقت قد حان ليظهر فيه المصريون مشاعرهم (٥١) •

ولم يكن الوفد يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول باشا وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور الى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها • والحق لقد كان من رأى سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق بالأعباء ، مشحون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها اذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها (٥٢) • ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (الاستاذ عبد العزيز فهمى) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق فى اليوم التالى للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء •

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد • فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل

الأمر الى أيدى اللجان الثورية والجمعيات السرية ، وغيرها من التنظيمات التى ظهرت أبان الثورة ، والتى نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد • فقد ذكر « تشيرول » أن الزعمـــاء الوطنيين لم يكونوا ينوون الى مثل الحالة الخطيرة التى أدت أعمالهم اليها ، وأن تلك الموجة المجنونة التى اكتسحت البلاد انما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد سلطان عليها ، وان أبى أن يعفى الوفد من مسئوليته الثقيلة عن الدعاية التى أدت الى هذه الاحداث (٥٣) • كما ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن زمام الحالة فى أثناء الثورة كان قد خرج من يد الوفد وانتقل الى أيدى المتطرفين غير المسئولين (٥٤) •

ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح • وفى الحقيقة أن دور الوفد فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة ســـفر الوفد الى أوروبا • وسيكون الفضل فى هذا الدور ، الذى يعد فى الحقيقة خارجا عن مهمة الوفد كما وردت فى التوكيل ، للاستاذ عبد الرحمن فهمى بتشجيع من سعد زغلول باشا شخصيا ـ كما أثبتت وثائق ١٩١٩ التى اكتشفها وقدمها الدكتور محمد أنيس •

على كل حال فسنرى أن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول فى تاريخ الحركة الوطنية كلها • ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذى كان ـ حتى ذلك الحين ـ كما يقول الدكتور هيكل ، أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصــيل والوفد هو الوكيل (٥٥) • وفيما يتصـــل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم فى مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت فى المسألة المصرية لم يعد فى يد دول أوروبا ، وانمـــا أصبح فى يد الشعب المصرى ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية •

كان بسبب استفحال الحوادث وتطاير شرر الثورة الى كل مكان ، أن رأت السلطات العسكرية البريطانية أن تستعين بالوفد لاطفاء هـذه الثورة • فاستدعى الجنرال وطسون اليه أعضاء الوفد لمقـــابلته فى مركز القيادة العامة بفندق سافواى فى ١٦ مارس ، وتناقش معهم فى ازالة أسباب الاضطراب ، وحاول القاء المسئولية على عاتقهم • ولـــكن

أعضاء الوفد أكدوا له أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الاضطراب ، وأن أنجح وسيلة لتهدئة خواطر المصريين انما يكون « بتأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر » (٥٦)

وواضح أن الترضيات التى يرضى عنها الشعب لن تكون الا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه ، وسفر أعضاء الوفد الى مؤتمر الصلح ، وبذلك تزول أسباب الثورة ٠

وفى اليوم التالى ١٧ مارس ، قابل أعضاء الوفد الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وأقنعوهم « بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تنهى تلك الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة (على أساس الترضيات) ٠ فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية (٥٧)، ولكن لم تظهر لهذه المحاولة نتيجة ما ٠

وهكذا مضت حوادث الثورة تزداد عنفا واضطرابا ، واشتد قمع الانجليز للثورة والمظاهرات ، حتى اضطر شعراوى باشا وكيل الوفد وعبد العزيز فهمى بك أن يقابلا قائد القوات البريطانية ليبينا له خطر الحالة ، ويقدما احتجاجا على اطلاق الرصاص على المظاهرات السلمية (٥٨) ٠ ولكن الانجليز لم يأبهوا لهذا الاحتجاج واتخذوا خطوة مضادة لارهاب وجوه البلاد أملا فى حملهم على المساعدة فى اطفاء الثورة ٠ فاستدعى اليه الجنرال بلفن - الذى قدم سريعا من سوريا الى القاهرة فى مساء يوم ١٧ مارس ليتولى زمام الامور بنفسه ، والذى كان يتولى قيادة القوات البريطانية فى مصر منذ رحيل الجنرال ألنبى الى باريس - بعض الوزراء والأعيان والكبراء ، وأنذرهم بأنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد ، ولكنه سوف يجد نفسه مضطرا الى اتخاذ تدابير أخرى « تكون عاقبتها وبالا على البلاد، قوامها تدمير العمائر وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة » ، وذلك اذا لم يسعوا لتهدئة الاهالى ومنعهم من احداث القلاقل ٠ ثم قال : « لقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ، واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الانذارات (٥٩) ٠

وقد هز هذا الانذار نفوس الاعيان والوزراء،فاجتمعوا بأعضاء الوفد وبحثوا معهم احتمالات الموقف ٠ثم اصدروا فى يوم ٢٤ مارس نداء الى الأمة المصرية ، أشاروا فيه الى انذار السلطة العسكرية السالف الذكر ،

واستنكروا الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصـــلات ، وناشدوا الشعب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل اعتداء حتى لايسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة • ثم وقع هذا النداء كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريرق الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وبعض الوزراء والنواب ، والأعيان وأعضاء الوفد أنفسهم • وفى نفس اليوم الذى صدر فيه هذا النداء وجه الزعماء كتابا الى القائد العام أعلنوا فيه تضامنهم فى الرأى مع الوفد فيما سبق أن اقترحه من « تأليف وزارة تعطى من الترضيات مايرضى الشعب »(٦٠) وذلك كحل للأزمة المحتدمة •

انقلاب السياسة البريطانية

فى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية على مستوى الحكومة تجتاز دور تحول تجاه القضية المصرية • فعندما بدأت الأخبار ترد بازدياد خطورة الثورة يوما بعد يوم ، أدرك الوزراء فى الوفد البريطانى فى باريس أنهم لايواجهون حركة جوفاء يقضى عليها بنفى بعض الزعماء ، وانما يواجهون انتفاضة وطنية حقيقية واسعة الانتشار فى جميع أنحاء البلاد (٦١) • ومن ثم فقد أرسلت من باريس الى لندن فى يوم ١٨ مارس ١٩١٩ برقية تنقض السياسة السالفة ــ سياسة كيرزن ــ وتضمن التعليمات الآتية : يجب أن يعود النظام فورا ، وبدون مساومة • ثم تتألف حـــكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة • وعندما يتم ذلك فان حكومة جلالته تصبح مستعدة لأن تبحث فى لندن أية مســـائل مع الوزراء المصريين • ويمكن لهؤلاء أن يصحبوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية ، حتى ولو كانوا من المتطرفين (٦٢) • (والمقصود بالمتطرفين طبعا الوفد • وفى هذا دلالة على استعداد الحكومة البريطانية للافراج عن المعتقلين • وسنرى أن ذلك انما كان جزءا من سياسة جديدة شاملة) •

وما لبثت الحكومة البريطانية ، مدفوعة بانزعاجها الشديد للنتائج التى ترتبت على خطئها ، أن رأت ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعـــمل فى القاهرة • وقد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال ألنبى قائد عام القوات البريطانية فى مصر ، الذى وصل الى باريس فى ١٩ مارس ليحضر مؤتمر السلام ، بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك له ليدلى بآرائه فى المسألة السورية (٦٣) • وكانت سمعة الجنرال ألنبى كفاتح أورشاليم

ومحرر فلسطين وسوريا عظيمة ، كما كان على معرفة بالشئون المصرية لدخول مصر تحت قيادته ، ومن ثم فقد عين على الفور مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان ، وكلف بالاسراع فى تسلم مهام وظيفته (٦٤)

وقد نصت التعليمات التى صدرت الى الجنرال ألنبى على أنه « قد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الاجراءات لاستعادة القانون والنظام ، وليدير كافة الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس وطيد عادل (٦٥) ٠

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين : الاولى القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، متخذا فى ذلك « ما يراه » ضروريا ومناسبا لتحقيق غايته ، والثانية العمل على تثبيت الحمـــاية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضرورى لم يكن له خيار فيه ٠

كانت حركة القمع عندما وصل ألنبى الى مصر فى يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ تسـير فى طريقها لتؤتى ثمراتهـا تحت اجراءات الجنرال بلفن Bulfin العسكرية (٦٦) ٠

فلقد كانت حملات الانتقام البريطانية تحت قيادة البريجادير جنرال هدلستون Huddleston والميجر سير جون شى John-Shea تواصل عملها فى جنوب مصر ، بينما كانت تلك الحمـــلات فى الوجه البحرى تقصف بالقنابل من الطائرات المدن والقرى الثائرة ، مثل حوش عيسى وأبى المطامير كما ارتكبت حادث الشبانات ٠ وقد استمرت هذه الاجراءات العسكرية فى طريقها بعد وصول الجنرال ألنبى : ففى البلاغ الصادر فى ٢٩ مارس جاء أن حملة البريجادير جنرال هدلستون الانتقامية باقية فى أسيوط لتعيد النظام فى الجهات المجاورة ، وأن الميجر جنرال سيرجون شى كان يتحرك الى الجنوب من « الوسطى » بفصـيلة قوية كاملة العدة وهو يعيـد النظام حيثما يسير ٠ كما جاء فى بلاغ أول ابريل أن هناك ست عشرة فصيلة متحركة تعمل فى الصعيد ٠ وفى بلاغ ٤ أبريل أن نشاط الفصائل المتحركة التى تعمل فى الوجه البحرى قد ازداد امتداده ٠ (٦٧) كما أن اسراف القوات العسكرية البريطانية فى القمع ، لم يتوقف أيضـــا بعد وصول ألنبى ، اذ ارتكبت فى يوم ٣٠ فظائع بلدة نزلة الشوبك التى ورد ذكرها ٠

وعلى هذا فلا معنى لهجوم اللورد لويد الشديد على الجنرال ألنبى وقوله انه كان يجب عليه أن يبدأ باتمام العمل الذى قام به الجنرال بلفن ، وهو اعادة السلطة المدنية والقضاء تماما على عناصر الفوضى والعنف جميعا ، ثم عندما تتم سيادة الادارة ولا يمكن مهاجمتها ، أن يناقش ازالة أسباب الشكوى • (٦٨) ففى الحقيقة أن السياسة التى اتبعها اللورد ألنبى كانت سياسة أكثر دهاء ، فقد اتبع منذ وصوله الى مصر سياسة السيف والدبلوماسية : فبينما ترك للاجراءات العسكرية أن تحدث مفعولها فى اخماد الثورة بالحديد والنار ، فقد لجأ الى ازالة أسباب الثورة عن طريق التفاوض مع رجال الوفد وزعماء البلاد •

ففى اليوم التالى لوصوله ، أى فى يوم ٢٦ مارس ، استدعى اليه أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة ، وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، وطلب منهم أن يبسطوا له أسباب الشكاية فى تقرير يقدمونه اليه • كذلك استدعى اليه حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة • (٦٩) وفى مساء ذلك اليوم استدعى اليه جمعا من الكبراء والأعيان المصريين الى دار الاقامة ، وأفضى اليهم بأنه انما جاء الى مصر ليؤدى أغراضا ثلاثة : الغرض الأول القضاء على الاضطرابات القائمة واعادة النظام • الثانى القيام بتحريات دقيقة لمعرفة أسباب الشكوى • الثالث العمل على ازالة أسباب الشكوى التى تستوجب العدالة ازالتها • ثم طلب اليهم مساعدته على استعادة النظام مؤكدا أنه سينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، ويوصى باجراء ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته • (٧٠)

وبعد أربعة أيام من المقابلة الأولى قدم اليه أعضاء الوفد فى ٣٠ مارس تقريرا مفصلا فيه تلخيص للمطالب السياسية من بداية اعلان الحماية • وقد جاء فيه أن المصريين لم ينظروا الى الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية ، وأنهم تحملوا تصرفات السلطة العسكرية ابان الحرب على أمل تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية • الا أن هذا الرجاء لم يلبث أن خاب عند انتهاء الحرب ، عندما رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى انجلترا أو فرنسا لعرض قضية مصر على الرأى

العام العالمي ، في الوقت الذي سمح فيه بذلك لوفود الأمم الأخرى « التي لم تكن بالأمس الا ولايات لا استقلال لها ، في حين أن مصر أرقى منها مدنية ، وكان لها استقلال ذاتي مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد » ، .ولم تكتف انجلترا بذلك ، بل ألقت القبض على رئيس الوفد ورفاقه الثلاثة ، الأمر الذى سبب قيام الطلبة ببعض المظاهرات السلمية احتجاجا على هذا الاجراء ، فقوبلت هذه المظاهرات العزلاء باطلاق الرصاص ، مما تسبب عنه اهراق الدماء فكان ذلك العنف هو « النقطة الأخيرة التي فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد » . ثم كرر الوفد في تقريره النصيحة التي قدمها للسلطات العسكرية بشأن تأليف وزارة جديدة تقدم لها ترضيات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى ، وهي النصيحة التي أيده فيها وجهاء البلاد من علماء ووزراء ونواب وأعيان ، وصرحوا بها في خطابهم السالف الذكر المؤرخ في ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام . (٧١)

قدم أعضاء الوفد تقريرهم للجنرال ألنبي في يوم ٣٠ مارس . وفي اليوم التالى استدعى ألنبى أعضاء الوفد ، وأعضاء وزارة رشدى باشا المستقيلة ، للتباحث في الترتيبات اللازمة لعودة الأمور الى مجاريها . وقد اشترط الوزراء الافراج عن سعد باشا ورفاقه كخطوة أولى لاستئناف مناصبهم ، واشترط هذا أيضا أعضاء الوفد - كما يقول تشيرول - وفي مقابل ذلك تعهد الفريقان أن يبذلا كافة جهودهما لتهدئة الحالة ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحل المسائل الكبيرة لمفاوضات مقبلة . (٧٢) ومن الواضح أن هذه الترضيات ، كما أوردها تشيرول ، ونقلها عنه نيومان ، لا يمكن أن تكون كاملة . والحقيقة أن الزعماء قد طلبوا أيضا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ، ولكن ألنبى رفض هذا الطلب، ومن ثم أوعز أعضاء الوفد لرشدى باشا بأن يبذل جهده للسماح لهم بالسفر ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا بأى وسيلة . وقد تمكن رشدى باشا من الوصول الى اتفاق مع ألنبى على ذلك ، أى السماح بسفر أعضاء الوفد بصفتهم الشخصية لا الرسمية . (٧٣) واذا عدنا بذاكرتنا الى برقية ١٨ مارس التي سلم فيها الانجليز بسفر الزعماء المتطرفين ، أدركنا أن رفض ألنبى ذلك في البداية كان مناورة بارعة ، ولكن هذه المناورة ، على كل حال ، قد أحبطت جهود ألنبى - كما سوف نرى - لأن مسألة الاعتراف بصفة الوفد الرسمية كانت من المسائل التي أسقطت وزارة رشدى باشا ، التي بذل ألنبى الكثير لتأليفها ، وذلك في أزمة اضراب الموظفين .

على كل حال ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين الجنرال ألنبى وبين أعضاء الوزارة المستقيلة ورجال الوفد على التوالى ، أى فى يوم ٣١ مارس ، أرسل الى حكومته يخطرها بأنه سوف يصدر تصريحات لمن يشاء من المصريين بالسفر مهما كانت آراؤهم · (٧٤) وفى يوم ٧ ابريل أصدر منشورا أعلن فيه الافراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة، والسماح لهم بالتوجه الى حيث يشاءون · (٧٥)

ولقد هوجم هذا القرار الذى اتخذه ألنبى هجوما قاسيا · فكتب أحد البريطانيين المقيمين بمصر وله بها معرفة طويلة يقول : « ان اعلان ٧ ابريل كان له وقع الصاعقة علينا ، فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته يعتبر عمل ألنبى هذا احدى المصائب ، اذ بات على كل من كانوا قبل ذلك على استعداد للوقوف بجانبنا وتأييدنا أن يذهبوا الى الجانب الآخر لحماية أنفسهم · (٧٦) وقال اللورد لويد : « ان من الصعب تبرير هذا الاستسلام لعامل الفوضى · فمهما بدا قرار نفى الزعماء وعدم السماح لهم ظالما أو غير حكيم ، فان نقض هذا القرار فى مثل تلك اللحظة كان من المؤكد أن يكون له تفسير واحد وتفسير واحد فقط ، وهو أن القوة نجحت فيما فشلت فيه الوسائل الدستورية » · (٧٧)

وفى الواقع أن هذا القرار كان مفاجأة ، وخصوصا لمن رأوا فى اقصاء السير ريجنالد ونجت ، وهو الذى كان يلح فى سفر الوطنيين الى الخارج ، وتعيين الجنرال ألنبى مكانه ، دليلا على نية الحكومة البريطانية فى أخذ الأمور بالشدة وعدم سفر الوفد · على أن الحكومة البريطانية — كما رأينا — قد نقضت سياستها السابقة ببرقية ١٨ مارس على أساس الاعتراف بوجود مسألة مصرية تستحق المعالجة ، أما عن اقصاء السير ريجنالد ونجت ففى الحقيقة أن وجهة نظره كانت قد تغيرت بقيام ثورة مارس ، فقد نصح بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت ، وأن اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر ، بعد نشوب الاضطراب، سوف يؤخذ على أنه استسلام (٧٨) ·

وفى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة المصرية عن طريقين : الأول الحصول على اعتراف الدول المجتمعة فى مؤتمر السلام بالحماية · والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه بالحماية (كما سنرى فى مسألة لجنة ملنر) ، ولهذا فقد تساهلت فى مسألة الافراج عن سعد باشا ورفاقه وسمحت لهم بالسفر الى باريس ، لأن هذا التنازل ، فى الوقت الذى كان من شأنه أن يهدىء من روع

المصريين ، ويخفف من حدة غضبهم على الانجليز ، فيسهل الحصول على اعترافهم بالحماية ، فانه لم يكن يشكل من جانب آخر أى خطر على الانجليز فى باريس حيث كانوا يقفون على أرض صلبة . ولكن مع هذا ، فمما لا شك فيه أن الأثر المعنوى الكبير الذى أحدثه الافراج عن سعد باشا وصحبه ، وسفرهم الى باريس على أثر ثورة مارس الدموية ، بالرغم من قمعها عسكريا ، قد مد الحركة الوطنية بذخيرة معنوية نادرة استطاعت بها أن تحبط الخطة البريطانية فى مصر بشأن الحماية ، وتجبرها فى النهاية على التسليم .

(٢) التنظيمات الثورية

يعتبر قمع ثورة من الثورات في بلد من البلدان بداية عهد طويل أو قصير من الذل والخنوع والاذعان ، حتى يلتقط الشعب الثائر أنفاسه، ويسترد قواه ، وينهض من كبوته ، ويستأنف جهـــاده • وقد خالف الشعب المصرى هذه القاعدة في مارس ١٩١٩ • فقد كان قمع ثورته على يد القوات البريطانية وحملات الانتقام الرهيبة ، البداية الفورية لثورة أخرى سلمية أشد وأقوى مفعولا ، وأدق تنظيما ، وعلى يد هذه الثورة الجديدة سقط علم الحماية على أرض المعركة •

وتنقسم هذه الثورة السلمية ضـد الانجليز الى دورين : الدور الأول ويتمثل في اضراب الطوائف المختلفة عن العمـــل في أثناء ثورة مارس • وقد استمر هذا الدور بعد قمع الثورة ، وكان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، وأشدها أثرا في نفوس السلطات الانجليزية لأنه انتهى بحدث فريد من أحـــداث التاريخ المصرى في فترة الاحتـلال البريطاني ، وهو سقوط الحكومة المصرية ، ليس لعدم اتباعها نصيحـة المعتمد البريطاني في مصر ، وانما تحت ضغط شعبي فعال • وكان لهذا الأمر معنيان جديران بالاعتبار : المعنى الأول هو المعنى الذى خرج به الشعب المصرى من امكان اسقاط حكومة مصرية تحت ثقل شعبي بحت • وهو معنى ظل يؤثر على الحكومات المصرية بعد ذلك التاريخ حتى قيـام ثورة ٢٣ يوليو ، اذ لم يتوان الشـــعب المصرى منذ ذلك التاريخ عن ممارسة دوره في اسقاط الحكومات التي لا تمثل رغباته الوطنية أو تعمل ضدها ، متخذا نفس الوسائل التي أدت لاسقاط حكومة رشدى باشا : وهي الاضرابات والمظاهرات • أما المعنى الثانى ، فهو الذى خرج بـه الاحتلال من سقوط « الســتار » الذى كان يحكم من ورائه مصر نيفـا واربعين عاما ، ونعنى به « الحكومة المصرية » فقد أصبح حكم مصر ــ كما يقول تشيرول ــ منذ ذلك التاريخ مسألة مباشرة بين الاحتلال والشعب

المصرى • ومن ثم بات على الدولة المحتلة أن تغير سياستها بما يلائم هذا التطور ، وسنرى أن السياسة الجديدة ، لن تكون سوى التراجع المنظم أمام رغبات الشعب المصرى •

أما الدور الثانى للثورة السلمية فقد تمثل فى مقاطعة لجنة ملنر • وهى المقاطعة التى انهار على أثرها مخطط الانجليز فى باريس للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول الأوروبية بها • فقد اضطرت اضطرارا بعد ذلك الى أن تهدم بنفسها ما بنته بيدها ، وتنتهج سياسة جديدة تقوم على التخلى عن الحماية البريطانية ، ولو من الناحية الاسمية ، والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها أخيرا • وبذلك تمهد السبيل لكتابة صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى •

* * *

ولقد رأينا كيف قمعت ثورة مارس ١٩١٩ فى قسوة وعنف • وقد تلا ذلك أن أخذت تنسحب الى القاهرة من الأقاليم جميع الفلول الثائرة الهاربة من وجه حملات الانتقام الانجليزية التى كانت تقوم باخماد الثورة هناك • وراحت هذه العناصر الاقليمية تنضم الى العناصر القاهرية الأخرى من الطلبة المتحمسين والمحامين الحانقين والخريجين الذين لم يتم تعيينهم فى الحكومة ، وغير هؤلاء من العناصر الشابة المتطرفة الثائرة التى رأت أن الثورة ، وان قمعت على يد الفصائل الانجليزية المتحركة والطائرات المهاجمة ، الا أن هذا لا يجب أن يحول دون تنظيم مقاومة تحتية تبقى على الدوام شعلة الثورة متقدة وتطيل أمد المقاومة ضد الانجليز •

ويعتقد تشيرول ، أنه تحت تأثير هذه العناصر ، أخذ طبع الجماهير القاهرية يتغير سريعا بشكل عدائى بعد مظاهرات الابتهاج التى سادت القاهرة عقب الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، فلقد كانت هذه الجماهير تجوب الطرقات فى مظاهرات الابتهاج تلوح فيها بالأعلام وغصون الأشجار ، وتطوف ببيت الأمة مركز الحماس الشعبى ، وتزور القنصليات الأجنبية واحدة وراء أخرى • بل لقد أخذت هذه المظاهرات تحيى السلطان فى قصره وتهتف بحياته لأول مرة ، ولآخر مرة أيضا • كما حدث أن جماعة من المتظاهرين أحاطت برشدى باشا قبل أن يستأنف منصبه وراحت تقبله وتحييه • ولكن لم يكد ينقضى على ذلك يومان ،

حتى اعتدى على أحد الضباط الانجليز برتبة كولونيل فأصيب اصابة خطرة ، كما ضرب جنديان من الانجليز حتى الموت فى ميدان عابدين • وفى المدة فيما بين ٩ ، ١١ من ابريل كان قد جرح أربعة من الضباط الانجليز وقتل ثمانيــة من الجنود وصف الضــباط وجرح خمســة عشر • (٧٩)

والحقيقة أن هذه الحوادث انمــا كان سببهـــا الرئيسى اعتداءات الانجليز المتكررة على مظاهرات الابتهـاج ، تلك التى أبدى النبى أسفه لوقوعها فى بلاغ بتاريخ ٩ ابريل وأعلن فيه أنه قد أمر بتأليف لجنــة للتحقيق فيها • فمن الطبيعى أن يتغير شــعور المتظاهرين ازاء هــذه الاعتداءات التى لامبرر لها ، وأن يردوا على الاعتداء بمثله • وقد اعترف تشيرول نفسه بأن بعضً هذه الحوادث قد نتجت عن ســوء تفاهم بين الفريقين • (٨٠) على أنه مما لا ريب فيه أن هذه الحوادث التي ارتكبها الانجليز قد استفادت منها العناصر المتطرفة فى ابقاء جذوة الكراهيــة للاحتلال متقدة فى صدور الوطنيين • ذلك أن رجوع الأمور الى حالتهـا الطبيعية قبل الثورة كان أبعد خاطر يجول فى ذهن هذه العنـاصر الشابة الثائرة قبــل أن تنال البــلاد حقوقهـــا الطبيعية الشرعيـــة فى الحرية والاستقلال • لذلك كان من الطبيعى ، أن تلجأ الى جميع الطرق والأساليب التى تجعل أرض مصر على الدوام تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتعمد الى ابقاء البلاد فى حالة من عدم الاستقرار الدائم والاضطراب المستمر •

ويمكن أن نقسم التنظيمات التى كانت تعمل خلالها وبواسطتهـا هذه العناصر الوطنية الثائرة الى ما يلى :

أولا ــ اللجان الوفدية :

وقد ذكر « نيومان » أن سعد زغلول هو الذى بنى هذا الجهـــاز السياسى الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى • (٨١) وهذا القول لا دليل عليه • والحقيقة أن الوفد فى تلك الفترة كان منصرفا الى تأليف هيئتــه وتنظيمها ووضع قانونه ومخاطبة الجهات المســئولة فى أمر القضــية المصرية • كما أن خطة الوفد حينذاك كانت مبنيـــة على الحصـــول على الاستقلال من طريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح • ومعنى هذا أن حل القضية المصرية فى نظر الوفد كان ميدانه فى الخارج وليس فى الداخل - يضاف الى ذلك أن

اللجنة المركزية للوفد ، وهى أول لجنة وفدية ألفها الوفد ، قد تشكلت بعد اطلاق سراح سعد زغلول مباشرة وحينما كان لا يزال في مالطة ·

والحقيقة أن التنظيمات الوفدية قد ظهرت بطريق التطور ، ومرت بعدة أدوار قبل أن تبلغ غايتها من التنظيم · وقد ظهرت نواة هـــذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات · فمن الطبيعى أن تظهـــر فى كل مدينة أو قرية جماعة متحمسة من الوطنيين تتالف من المبرزين من الاعيان والتجار والمثقفين ، تساعد فى جمع التوقيعات على التوكيلات · ثم تأخذ هذه الجماعة فى احداث نشاط ووعى سياسى فى المنطقة التى تعيش فيها لصالح القضية المصرية · هذا هو الطور الأول فى نشأة اللجـــان الوفدية · أما الطور الثانى فقد بدأ فى خلال ثورة مارس ، فمن الطبيعى أيضا أن تتصدر بعض الجمـاعات الوطنية الســالفة الذكر وغيرها حركة النضال فى مدينتها أو قريتها ، وتتولى اعـداد وتنظيم وتنفيـــذ الخطط السريعة الوقتية للاسهام فى الثورة عن طريق المظاهـــرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية ، أو مهاجمة مراكز البوليس ، أو نسف الجسور ، أو الاستيلاء على السلطة فى المدن وادارتهـا كما حدث فى زفتى وغيرها ·

أما الطور الثالث فقد بدأ بعد الافراج عن سعد زغلول وسفر أعضاء الوفد في مصر لينضموا الى الأربعة الذين كانوا معتقلين فى مالطة وينطلقوا الى فرنسا · ففى المدة فيمـا بين قرار الافراج وسفر أعضـاء الوفد فى يوم ١١ ابريل ، تالفت لجنة الوفد المركزية فى مصر ممن انضم اليـه من علية القوم لامداد الوفد فى الخارج بكل ما يحتاج اليه من معلومات وتبعث له بما يشاء · وكان تاليف هذه اللجنة فى الحقيقة بناء على المادة رقم ٢٦ من قانون الوفد التى تنص على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته » (٨٢) · وقد تالفت اللجنة على النحـــو التالى : محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا (وكيلا) وأمينا للصندوق ، ومحمود أبو حسن باشــا (وكيلا) وعبد الرحمن فهمى بك (سكرتيرا عاما) وأمين الرافعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم الهلباوى ومرقص بك حنـــا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن الرافعى بك

والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبه وعلى بك محمود (اعضاء) (٨٣) ٠

ولم تلبث أن أخذت تتفرع عن هذه اللجنة المركزية للوفد لجان أخرى كثيرة فى الاقاليم والبلاد تتولى أولا جمع التبرعات وارسال المعلومات الى اللجنة المركزية لترسلها هذه الى باريس ، وتتصدر ثانيا وتقود الحركة الوطنية المحلية فى الاقليم الذى تعمل فيه ٠ ومن المعقول جدا أن هذه اللجان قد تالفت فى معظمها من أعضاء الجماعات الوطنية التى مرت بالطورين السالفين : حركة جمع التوقيعات ، والثورة ٠ ولا يعلم على وجه التحديد كيف بدأ تأليف اللجان الفرعية ولا متى بلغت هذه اللجان غايتها من التنظيم والتأثير ، ولكن يؤخذ من أقوال عبد الرحمن بك فهمى ، التى أدلى بها أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فيما بين يوليو ـ أكتوبر ١٩٢٠ ، أن المحادثات كانت قد دارت قبل القبض عليه فى انشاء فرع اللجنة المركزية بالاسكندرية وذلك عن طريق انتخاب ثلاثة أو أربعة منها (الاسكندرية) لتكوين هذا الفرع ، كما حدث فى الزقازيق ٠ وأن الذين كانوا يعملون للوفد فى الاسكندرية ، حتى ذلك الحين ، كانوا يعملون بصفة ودية ٠ وقد أحيلت مسألة انشاء فرع للوفد فى الاسكندرية الى فتح الله بركات والدكتور عفيفى وغيرهما ، فسافروا الى الاسكندرية وتكلموا مع أحمد باشا يحيى فى منزله وتباحثوا فى المسألة معه (٨٤) ٠ ولربما كان تأخر انشاء فرع اللجنة المركزية فى الاسكندرية عنه فى الزقازيق سببه أن الاسكندرية كانت مركزا لنشاط الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون ضد الوفد فى ذلك الحين ، وهو الذى تبدى فى محاولة الحزب ارسال وفد منه الى باريس للدفاع عن حقوق مصر مع ما قد يترتب على ذلك من خطر وجود وفدين لتمثيل مصر ٠

وعلى كل حال ، فمن الثابت أن اللجان الوفدية قد بدأت تأخذ دور الكمال والتنظيم بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، استعدادا لمعركة الانتخاب ٠ وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق على الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى حين تولى الحكم عام ١٩٢٤ ٠ حتى اذا ما كانت سنة ١٩٢٩ أعلن مكرم عبيد فى لندن لجريدة « نيو ليدر » أن كل دائرة انتخابية فى مصر وكل اقليم بل وكل قرية قد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين (٨٥) ٠

واذا تناولنا نظام لجان الوفد الانتخابية فى قسم السيدة زينب

لنقيس عليه فى بقية الاقسام الأخرى فى مدينة مثل القاهرة وفى غيرها من المدن والقرى ، نرى ان التنظيم يبدأ بتشكيل لجنة عامة مؤلفه من رئيس ونائبه وسكرتيرين ، وتسعه عشر عضوا ، بالاضافة الى لجنة ماليه مكونة من رئيس وأمين صندوق (مادة ٥ ، ٢٥) ويكون انتخاب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق بالاقتراع السرى (مادة ٢٦) أما الغرض من ايجاد اللجنة العامة وما يتفرع عنهـا من اللجان ، فهو أن تقـوم بجميع الطرق المشروعة بكل ما من شأنه أن يوقف وينبه أهل القسم الى مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات فى مسـائل الانتخابات والعمـل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصرى من الرجـال (مادة ٢) وعلى كل فرد من أفراد اللجنة وعليهـا مجتمعة ألا تحيد عن القوانين المصرية ، ومن يخالف شيئا منهـا تكون المسـئولية عليه وحده (مادة ٤) وتكون قرارات اللجنة بالاتحاد أو الأغلبية ، فان تسـاوت الأصوات رجح رأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس (مادة ١٢) وتبقى هذه اللجان جميعا على هذا النظام الى أن تنتهى الانتخابات نهائيا • وللجنة العامة أن تقـرر بقاء اللجان كلا أو بعضـا لتكون خير واسطة بين الأمة ونوابها (مادة ٣٨) ويفهم من هذه المادة الأخيرة أن اللجنة العامة لجنـة ثابتة لا يقتصر وجودها على وقت الانتخابات ، وكذلك اللجان الأخرى الفرعية اذا أقرت وجودها اللجنة العامة (٨٦) • وهذا هو بداية التنظيم الوفدى الكامل أو بداية استكمال هذا الجهاز الوفدى غايته من التنظيم • وهو تنظيم مصطبغ بصبغة بورجوازية فاقعة كمـا يرى من أسماء أعضـاء اللجنة العامة التى تتألف من تجار كعبد المجيد الرمالى وحسـين أفندى السرجانى • ومن محامين كالشيخ محمد عز العرب المحامى الشرعى ، وأطباء كالدكتور سعد الخادم والدكتور مصطفى أبى علم ، وأصحاب أقلام كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى • (٨٧)

* * *

الدور الثورى للجنة الوفد المركزية :

هذا هو التنظيم الأول من التنظيمات التى هزت الحياة السـياسية فى مصر • وهو تنظيم يلاحظ فيه أنه موزع على أساس جغرافى • وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى : ونعنى به لجان الطلبـة والموظفين ونقابات العمال • ولكن قبـل أن نتحدث عن هذا التنظيم نتكلم أولا عن لجنة الوفد المركزية ، وهى اللجنة التى كانت تقود الحركة الوطنية فى مصر فى أثناء غياب الوفد فى باريس •

وقد أزيح الستار عن الدور الذى قامت به لجنـــة الوفد المركزية وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك بفضل الوثائق التى اكتشفهـا وقدمهـا الدكتور محمد أنيس خاصـــة بعبـد الرحمن فهمى بك . وهى الوثائق التى استفاد بها ، فيما بعد ، الاستاذ مصطفى أمين بالاضافة الى مذكرات سعد زغلول وبعض الخطابات المفتوحة من بعض أبطال الحركة فى التحقيق الذى نشره بجريدة الأخبار ابتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ تحت عنوان « تحقيق صحفى عن أسرار فشل ثورة ١٩١٩ .

ويفهم من هذه الوثائق جميعا أن نشاط لجنة الوفد المركزية كان ينقسم الى نشاط علنى ونشاط سرى . أما النشـــاط العلنى فكان يمارسه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وابراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها وبقية الأعضاء الذين كانوا يصرون على أن وسائل الوفد يجب أن تكون وسائل سليمة مشروعة . وكانت أوجه هذا النشـاط هى الأوجه التى اعترف بها عبد الرحمن فهمى فى أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فى قضـية جمعية الإنتقام وهى : جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، وابلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره ، واذاعتها فى الأمة . وهى نفس الأوجه التى تألفت لأجلها اللجنة .

أما النشاط السرى فكان يديره عبد الرحمن فهمى بك السكرتير العام للجنة . وكان يتم خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم، ويتألف فى معظمه من الطلبة . وقد تحدث مكاتب « رويتر » فى القاهرة عن كفاية هذا الجهاز فى برقية له الى الصحف الأوروبية فقال : « انه تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية ـ الطلبة ـ بحالة من الضبط بحيث أن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ سـاعة » . وقد اعتز عبد الرحمن فهمى بك بهـذه الشهادة اعتزازا كبيرا فى رسالة له الى سعد زغلول باشا (٨٨) .

ومن دراسة ترجمة حيـاة عبد الرحمن فهمى بك يبدو جليـا كأن الأقدار قد اختارته وهيأته للقيـام بذلك الدور الخطير فى تاريخ الحركة الوطنية . فقد تخرج من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وعين ضابطا بالجيش المصرى ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كتشنر لاعادة فتح السودان. وبعد الحملة اشتغل فى المعية الخديوية لعباس الثانى . وفى عام ١٨٩٦ عين ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا ، وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس وتنقل فى منـاصبه : فعين مأمورا لمركز سـمالوط ثم

وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف وفى عام ١٩٠٨ كان مديرا للجيزة . وفى اثناء شغله هذا المنصب الاخير اصطدم مع المفتش الانجليزى للرى ومفتش الداخلية الانجليزى أيضا اشتباكا انتهى باصرار مستشار الداخلية الانجليزى على ابعاده من مديرية الجيزة ، فنقل الى وكالة الأوقاف فى أواخر عام ١٩١١ ليصطدم هناك بالخديو بسبب رفضه الموافقة على صفقه أطيان المطاعنة المشهورة مما دفع الخديو الى احالته الى المعاش فى عام ١٩١٣ (٨٩) .

هذا التاريخ العسكرى النضالى الطويل ضد الانجليز والقصر ، وتلك الخبرة بالتنظيم العسكرى أثناء الخدمة بالجيش والادارة ، ثم كثرة التنقل بين المراكز والمديريات بما اصطحبها من معرفة كبيرة بأحوال مصر وصلة واسعة بالشخصيات والأسر المصرية — كل ذلك قد أفاد عبد الرحمن فهمى بك فائدة لا تقدر فى قيادة الحركة السرية التى رفعت لواء المقاومة ضد الانجليز . والحق لقد كان عبد الرحمن فهمى — كما وصفه الدكتور محجوب ثابت ، الذى كان عضوا فى لجنة الوفد المركزية — الحركة الدائمة المنظمة الملهمة المجاهدة ، وصاحب النصيب الأكبر فى ادارة الحركة وتنظيمها تنظيما مصحوبا باليقظة والحذر . وقد ذكر عنه أنه كان يتصل بكل اقليم من أقاليم القطر ، وكان له فى كل جهة منه عيون مبثوثة ، وله فى كل ناحية رجال يبلغونه كل ما حدث وكل ما يحدث ، وكان يتلقى التقارير من أنحاء القطر شفاها وكتابة ويدرسها ثم يبت فيها (٩٠) . وقد وصفه عبد الظاهر السمالوطى فى وشايته ضده أمام المحكمة العسكرية بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية ، أما سعد باشا فرئيس الوفد ! » . وذكر عنه أنه كان يدير الحركة من غرفة خاصة فى منزل سعد باشا يقابل فيها زواره ، ومن منزله فى شارع القصر العينى . وأنه كان يردد أن الوفد لا يتحرك الا بالطلبة ودمائهم المهرقة (٩١) .

كان النشاط السياسى الذى يقوم به الجهاز السرى ، يتجه جانب منه الى الاعمال غير المشروعة . وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو مختصا بالاشراف على هذا الجانب . ففى الرسالة التى بعث بها الدكتور محمد صادق فهمى ، المستشار بمحكمة النقض سابقا ، الى الاستاذ مصطفى أمين . تعليقا على ما كان ينشره فى جريدة الاخبار من تحقيقه الصحفى السالف الذكر عن ثورة ١٩١٩ ـ وكان الدكتور صادق فهمى هو والدكتور أحمد ماهر وعبد الرحمن فهمى يكونون السكرتارية الفنية التى كانت تتولى حل رموز رسائل سعد باشا زغلول الى عبد الرحمن فهمى — قال ان أحمد ماهر كان هو العقل المدبر فى الحركة السرية . وقد روى الاستاذ

عريان يوسف سعد الذى ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ رواية تؤكد ذلك ، فقد قص انه بعد الافراج عنه فى عهد سعد باشا سنه ١٩٢٤ ، وكان قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، قابل شفيق منصور حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الافراج عنهم ، كما قابل محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى له هذا انه اشترك فى صناعة القنبلتين اللتين القيتا على يوسف وهبه باشا ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وانما الاكتفاء بارهابه (٩٢) » •

كان التنظيم السرى ، برياسة عبد الرحمن فهمى بك ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا فى باريس • وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السرى « ماء البصل » فوق صفحات مجلات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية ، حيث كان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الاستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ، ثم يحمل الكتاب الذى به الرسالة الى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه ، ومع الدكتور أحمد ماهر كى الصفحات ، فتظهر الكتابة • وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية الى سعد زغلول بنفس الطريقة (٩٣) •

وكان أعضاء الوفد فى باريس لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التى تتم بها المراسلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى • كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية فى القاهرة لا يعرفون شيئا أيضا عنها ، أوعن الأعمال التى يديرها عبد الرحمن فهمى • وهذا ثابت من الكتاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ : فقد اشتد الخلاف بين الأخير وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وابراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها بسبب رفض ابراهيم سعيد تمويل عمليات عبد الرحمن فهمى السرية الا اذا عرف تفاصيلها • وقد اشتكى عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول من هذا الاصرار والرفض قائلا ان ادلاءه بتفاصيل هذه العمليات لابراهيم سعيد باشا يعرض القضية والأشخاص الذين عاونوه للخطر • كما اشتكى ابراهيم سعيد باشا ومحمود سليمان باشا فى الوقت نفسه الى سعد زغلول من أن عدم ائتمانهما على أسرار الأعمال التى يقوم بها عبد الرحمن فهمى فيه مساس بهما بسبب منصبيهما فى اللجنة المركزية وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن • وازاء هذا كتب سعد رسالته التالية الى عبد الرحمن فهمى فى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (ابراهيم سعيد باشا) وعلى سعادة محمود سليمان باشا الاعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها في الحقيقة عنهمـــا يوجب استياءهما ، ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمـــال ان كان فى افشائها ما يضر باتمامها • أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ، **وأن اخفاءها كان بناء على اتفاق بينى وبينك ، وانى لم أخبر اخوانى بهـــا خوفا على ذلك الاتفاق** » (٩٤) •
ومع ذلك فقد كان ابراهيم سعيدباشا يرفض الموافقة على صرف أى مبلغ يعلم أنه موجه لغرض غير شرعى ، فقـــد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن أحد أعضاء جمعية الانتقام عرض على ابراهيم سعيد باشا شراء أسـلحة بألف جنيه من متعهد معين ، فرفض الباشا وقال : « ان هذه الخطة مخالفة لمبادىء الوفد (٩٥) » •

على كل حال ، فان كتمان ســـعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أمر المراسلات بينهما في باريس والقاهرة ، ليس له الا مغزى واحد ، وهو أن هذا النشاط السرى لم يكن مما يجوز التحدث فيه مع رفاق الطريق•
وهنا يبرز سؤال : هل كان سعد زغلول هو الموعز بالاغتيالات السياسية؟ لقد ذكر الاستاذ مصطفى أمين أنه لا يوجد فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ما يدل على ذلك (٩٦) • وفى الحق انه لم يكن من المتوقع ولا من المعقول أن يوجد فى هذه الوثائق مـا يدل على ذلك أو يعترف به صراحة ، فان سـعد زغلول لم يكن رئيس عمليات سرية يصدر تعليمات بالاغتيال ، وانما كان زعيما سياسيا • وقد أنشـــأ بمعاونة عبد الرحمن فهمى ، أو أنشأ عبد الرحمن فهمى بموافقته شخصيا ، تنظيما سريا لتحقيق الأهداف السياسية للثورة التى لا يتيسر تحقيقها بالوسائل السلمية ، ومن ثم فان الايعاز بالاغتيالات لا يمكن أن يصدر من سعد باشا وانما هو من اختصاص رئيس التنظيم السرى ، فرئيس الوفد يحدد المبادىء العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيـم السرى يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاقبة من يخالفها ـ على النحو الذى سـنراه فيما بعد • ويلاحظ أن بعض رفاق سعد زغلول فى باريس قد شـك فى علاقته بحركة الاغتيالات السياسية ولكن سعد زغلول كان حذرا فنفى صلته بها ، وقد سجل سعد زغلول ذلك فى مذكراته فكتب فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقـول : « قال لى محمد محمود : اذا كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيفى) رسالة الى القاهرة على أن

يجتهدوا في الاكثار من القنابل • قلت له : ان هذه السياسة أمقتها ولا أرجو الا الشيء المشروع فقط • وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الارهاب اذا نفعت مرة فانهـــا تضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك غدا • ولذلك يجب التحذير منها والبعد عنها • فسكت ولونه أصفر • (٩٧) ومع ذلك فلم يحدث أن كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي رسالة سرية يحذره من سياســة الارهاب والاغتيالات السياسية ويأمره بمقاومتها كغيرهـــا من الحركات الأخرى التي كان يكتب اليه بمقاومتها كحركات الحزب الوطني والنشــاط الشيوعي • بل ان الثابت من رسائل عبد الرحمن فهمي أنه كان يمدح القائمين بالقـــاء القنـــابل على الوزراء ويصفهم بالشـــجاعة والجرأة والاقدام (٩٨) ولو كان يعلم حقا أن سعد زغلول يستنكر هذه السياسة لما جرؤ على أن يكتب الى سعد زغلول على هذا النحو •

❋ ❋ ❋

على كل حال فسترى فيمـــا يلي كيف كان التنظيم السرى برياسة عبد الرحمن فهمي يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعـة وغير المشروعة :

أولا ــ كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أية حكومة في مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعمد الى التعاون مع الاحتلال • ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تاليف مثل هذه الحـكومة ، فلهذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات قصد بها افزاعهم وارهـــاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا • ففي يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتـــدى سيد على محمد ، من أهالي كفر الزيات ، على محمد سعيد باشا بالقاء قنبلة عليه في الاسكندرية لم تصبه ، وحكم على المتهم بعشر سنوات • وفي ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتدى عريان يوسف سعد على رئيس الوزراء التالي ، يوسف وهبه باشا ، بالقاء قنبلتين عليه انفجرتا.ولم تصبه احداهما ، وحكم على المتهم بعشر سنوات أيضا • وفي يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، أي بعد شهر واحد من تاليف توفيق نسيم باشا وزارته الأولى ، ألقيت عليـه قنبلة لم تصبه وأصابت سائق سيارته ، وحكم على المتهم بالاعدام ونفذ الحكم (٩٩) •

وفي يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل سـعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي يقول : بلغنا أن الانجليز يســعون للحصول على موافقة الوزراء

المصريين على مشروعات للرى فى السودان مخالفة للمصلحة • ترجو تبصير الوزراء بعواقب هـذه المشروعات ، وافادتنا عن تفصيلات ذلك » • وقام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وأفاد سعد زغلول بالتفصيلات الآتية : فى يوم ٢٨ يناير ألقى مجهول قنبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال عند خروجه من بيته فى المنيرة • وفى يوم ٣١ يناير قدم اسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة رغم الحاح الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية ، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الاشغال قبول المنصب • ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعة قبل أن يكون وزير الأشغال والحربية فوق منصبه • وفى يوم ٢٢ فبراير ـ أى بعد قبول محمد شفيق باشا هذا المنصب بسبعة عشر يوما فقط ـ ألقيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر (١٠٠)، وحكم على المتهمين بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة •

ثانيا ـ كان من الضرورى لنجاح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ، ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل فى الاستقلال التام قويا فى صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية الى جانبه تؤيده وتعززه وتدعو لقضيته • وقد عمل التنظيم السرى على ضم الصحف المصرية الموجودة فى ذلك الحين الى جانبه عن طريق شرائها أو ارهابها • وفى ذلك يقول عبد الرحمن فهمى فى رسالة له الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩ : « أمكننا الآن أن نضم الينا ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر وجريدة وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد • الهمة مبذولة لضم غيرها • » • وفى ١٨ أكتوبر أرسل اليه يقول : « الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا ، **وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضا ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لها** ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها • كنت أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها الا ببذل آلاف الجنيهات ، **ولكن ضيق ذات اليد اضطرنى الى البحث عن طرق أخرى غير** طريق المال • ولله الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضا على ناصية الصحافة (١٠١) •

ثالثا ـ مقاومة الحركة الشيوعية • وكان سعد زغلول يرى أن مصر تستطيع أن تجد أنصارا فى أمريكا وفى أوروبا ، وحتى فى انجلترا نفسها ، ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال « دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشوه الحركات السياسية » (١٠٢) ، وكانت عناصر اليسار قد نشطت ابان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولا سيما

بالاسكندرية ، وأخذت المنشورات الشيوعية توزع فى مصر بطريقة ذاع نبؤها الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى تعليماته لمقاومة هذه الحركة قائلا : « الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك · فان هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا (١٠٣) ·

وقد كان من الضرورى لذلك المسارعة الى فرض الوصاية البورجوازية على العمال عن طريق انشاء النقابات لهم فى جميع أنحاء القطر والسيطرة عليها · وقد أفلح عبد الرحمن فهمى فى تحقيق ذلك فى زمن وجيز جدا ، ففى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الى سعد زغلول تقريرا يقول فيه : « عممنا انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها · أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله · تشكلت لكل حرفة نقابة · لم يبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولها نقابة · لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن · ليس منظورا أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة · نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » (١٠٤) ·

رابعا ــ مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد ، مثل الحزب الوطنى وحزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون · وكان الحزب الوطنى ، أو على الأصح فريق منه على رأسه عبد اللطيف الصوفانى بك وكيل الحزب ، يريد منذ البداية أن يكون للحزب مظهر خاص فى الحركة الوطنية · ولهذا فلما أفرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وسافر الوفد الى باريس ، أراد الصوفانى بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر الى باريس · ولكن هذه المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة، وخصوصا من فريق الحزب الوطنى الثانى الذى كان على رأسه أمين الرافعى بك وأخوه عبد الرحمن الرافعى بك · وكان هذان الاثنان قد انضما الى الوفد وأصبحا أعضاء فى لجنة الوفد المركزية ــ كما مر بنا ــ وقد تصدى أمين الرافعى بك لمحاولة الصوفانى وهاجمها فى يوم ٢٠ ابريل على صفحات الجرائد ، وندد بموقف الصوفانى بك من الوفد قائلا : « لقد كان (أى الصوفانى) من بين الذين تقرر ضمهم للوفد ، فأبى ذلك ، فاكتفى الوفد بأن يكون بين أعضائه أربعة من الحزب الوطنى وهم لا يزالون فيه الى الآن · وكان كل عرض يعرضه الوفد وأنصاره يصادف رفضا من حضرة الصوفانى بك وزملائه، وآخر عرض من هذا القبيل كان يقضى بقبول حضرته مع اثنين آخرين من

الحزب الوطنى ، فرفض حضرته هذه الفكرة أيضا لما خاطبته فيها منذ أسابيع قلائل . وتبين من كل الأدوار التى مرت بها المسألة أن هناك أقلية صغيرة من الحزب الوطنى تأبى الا أن يتألف منها وفد خاص . ويظهر أنه من بين العوامل التى دفعتها الى ذلك أن الحزب لا بد أن يكون له مظهر خاص فى الحركة الحالية ، مع أن الأمة بأسرهــا حزب وطنى . فهل من مصلحة الوطن خروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضا . » (١٠٥) وقد أفلحت هذه الحملة على الحزب الوطنى فأعلن الصوفانى بك أن الحزب قد قرر العدول عن ارسال وفده الى أوروبا لأسباب يبديها متى سمحت الظروف ، وقرر ايقاف الاكتتاب ورد ما يكون قد دفع . (١٠٦)

على أن الحزب الوطنى مع ذلك لم يكف عن الشوشرة على أعمــال الوفد . وقد وجد فى الأمير عمر طوسون حليفا طبيعيا . وكان الأمير منذ أقصى عن رياسة الوفد وعضويته — على النحو الذى مر بنا — لا يفتأ يبذل المحاولات ليستعيد قيادة الحركة ، وكان يعلن أنه « ليس لديه ثقة فى أعمال الوفد » . (١٠٧) وقد تهيــأت له الفرصة للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية عندما قرر الوفد الدخول فى مفاوضات مع اللورد ملنر ، فقد اجتمع وأنصاره فى الاسكندرية فى شهر يناير ١٩٢٠ وتقرر فى هذا الاجتماع اسناد الزعامة اليه اذا دخل الوفد فى المفاوضة مع لجنة ملنر(١٠٨) على أن سعد زغلول عندما علم بهذه الحركة أرسل تعليماته الى عبد الرحمن فهمى لمراقبة الحالة واحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من ربق الاســـتعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية ، لا أن تخرج من رق المماليك الى رق الأمراء » .

وقد اجتهد عبد الرحمن فهمى وتحقق من صـحة ماذكره سعد زغلول : فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذى كان يشكل مع الأمير والحزب الوطنى تكتلا معاديا للوفد ، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة الى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل اعلان استقلال مصر التـــام ، وأنه قد اتخذ من الاسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأهالى . وعمل عبد الرحمن فهمى اللازم على النحو الذى ذكره لسعد باشا فى التقرير التالى فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ : « كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعددنا له العدة منتظرين أن يبدأ حملاته التى رتبها فى طى الخفاء مع بعض رجال الحزب

الوطني وجريدة الأهالي . **وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالي مبدأ هذه الحملة، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية** بعد أن سهلنا لهم الطريق ، وحملوا عليه حملة صادقة ، عقب صلاة الجمعة ، في جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط بقيمة هذه المجهودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأقوال الأفاكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة التى تعمل فى الخفاء هي يد سعيد ، ولسانه الذى ينطق جريدة الأهالي ، واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريدة الأهالي ، ونادت عليها بالسقوط والموت ، ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين في الجوامع بألا يقرأوا جريدة الأهالي . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الاهالي الى رشدها ، وانقطعت حتى عن الغمز واللمز اللذين اعتادتهما دائما عندما تشير الى عمل يتعلق بالوفد . وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد أماتتهم الحملة الأولى . أما الحزب الوطنى ، **ويتهيير** أصبح زعانف الحزب الوطنى الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك **جريدة المحروسة** ، فها نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم مايستحق ذلك . فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ولا تشغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا (١٠٩) » .

هذا هو أسلوب العمل الذى انتهجته لجنـــة الوفد المركزية ، أو تنظيمها السرى الذى كان يديره عبد الرحمن فهمى . وهو أسلوب ثورى يتوخى ، كما رأينا ، الوصول الى الغاية دون مراعاة للوسيلة . وواضح أن الأمر كان يتطلب نفقات كبيرة لنجاح التنفيذ . وكانت الأمة هى التى تدفع نفقات الثورة عن طريق التبرعات ، وكانت هذه النفقات تصل الى يد عبد الرحمن فهمى عن طريق ابراهيم ســعيد باشا أمين الصندوق بصعوبة بالغة ، فقد كان ابراهيم سعيد باشا لا يفتأ يعود الى خطة عدم الدفع لاصراره ، من جانب ، على معـــرفة تفاصيل المصروفات ، وعدم ايمانه ، من جانب آخر ، بالوسائل غير المشروعة . وقد شكل النزاع بينه وبين عبد الرحمن فهمى خطرا حقيقيا على الثورة ، ففى يوم ٤ ابريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول باشا تقريرا سريا يقول فيه : « يسوءنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين

يشتغلون بجد ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يبعثرون المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس والايقاع بغيرهم • كل هذا يحصل حولنا وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال • » وفي يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا يقول : « اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية التى كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفد نقود الوفد • وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى • (١١٠) »

ولقد كان موقف سعد زغلول في منتهى الصعوبة بين شعوره بضرورة كتمان أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، وعن أعضاء الوفد فى أوروبا ، وشعوره بما تتعرض له هذه العمليات من خطر التوقف بسبب حاجتها الى المال • وكان عبد الرحمن فهمى بك من جانبه قد أبلغ سعد زغلول توقفه عن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا بسبب ما أخذ يحس به من الاشتباه فى صلته بالتنظيم السرى ومراقبته ، وطلب اليه أن يبعث اليه بالنقود من باريس على يد رسول ، فقبل سعد زغلول ذلك وكتب اليه يقول : « أحسنتم فى اعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا ، ولكننى سأرسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتموها • وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم • وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، تبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فورا الايصال الذى تكتبونه له باستلامها » (١١١) •

وأهمية هذه الرسالة التى أرسلها سعد زغلول فى يوم ١١ ابريل ١٩٢٠ ، وما سبقها من تطورات النزاع بين عبد الرحمن فهمى وإبراهيم سعيد حول تمويل العمليات السرية ، أنها تفسر عندى التهمة التى وجهها بعض أعضاء الوفد الى سعد زغلول بخصوص أموال الوفد ، وهى التهمة التى أطلقها علنا محمد على علوبة بك ، الذى كان أمين صندوق الوفد بباريس ، على سعد زغلول فى خطبة انتخابية له بأنه استولى بنفسه على أموال الوفد (١١٢) • فواضح الآن فى وسط هذه الوثائق ان العمليات السرية كانت الحلقة المفقودة فى هذه التهمة الظالمة ، وهى حلقة لم يكن يعلم بها سوى سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى •

الجمعيات السرية

بقى الحديث عن الجمعيات السرية التى كانت تكون التنظيم السرى • ويفهم من كلام عبد الظاهر السمالوطى فى وشايته التى سبقت الاشارة اليها ، ومن المطبوعات والمكاتبات التى ضبطتها السلطات على ذمة قضية عبد الرحمن فهمى ، وتليت فى أثناء نظر القضية ، ومن أقوال المتهمين فى هذه القضية — أنه كانت هناك تسع جمعيات سرية تألفت فى أقل من عام واحد منذ انفجارثورة مارس ١٩١٩ ، وهذه الجمعيات لايوجد مايحمل على التأكيد بأنها كانت كلها خاضعة لاشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية وتنحصر فيما يلى :

١ — جمعية اليد السوداء • تحت رياسة عبد الحليم البيلى المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القاياتى ومحمود أبى العيون ، وعدد من الطلبة• وغرضها اثارة الرأى العام ، واتلاف الأشياء بحيث تكلف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال فى سبيل الحركة (١١٣) •

وكانت جمعية « اليد السوداء » ترسل خطابات التهديد الى السياسيين الرجعيين : فقد وصل الى وهبه باشا خطاب تهديد مكتوب بالحبر الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلمة الفدائيين • وقد ضبط مثل هذا الخطاب بالحبر والعلامات فى منزل محمد لطفى المسلمى (١١٤) •

٢ — لجنة الدفاع الوطنى • وأكثر الاعضاء من أعضاء اليد السوداء• وغرضها تهييج الرأى العام ضد الحكومة ، وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية حتى القتل •

٣ — اللجنة المستعجلة • وغرضها اثارة الرأى العام ، وكانت تتلقى المساعدة المالية من عبد الرحمن فهمى بك • ورئيسها حسن نافع وابراهيم عبد الهادى •

٤ — المصرى الحر • وتستمد مالها من عبد الرحمن فهمى • وقد ذكر الرافعى أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم « المصرى الحر » ولها مطبعة سرية خاصة • وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها • وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا يعد هذه الأمور جريمة ضد الاحكام العرفية وأى شخص توجد فى حيازته نشرة أو نوع من هذه النشرات يعد مرتكبا أيضا لجريمة ضد الاحكام العرفية (١١٥) •

٥ ــ الشعلة • ويرأسها مرقس حنا بك ونجيب باشا غالى •

٦ ــ المدارس العليا • وأغلب أعضائها من الطلبة • وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى ، وأن الاعضاء يشتغلون باصدار المنشورات والحث على الاضراب ، وأن الجمعية مستمرة الى أن يخرج آخر عسكرى انجليزى من مصر • ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة ، وتهديد الخونة (١١٦) •

وكانت جمعية المدارس العليا تدون كشفا بأسماء التجار الانجليز الذين يقصد مقاطعتهم ، فقد كانت مقاطعة التجارة الانجليزية بعض صيحات الثورة ، وكان يضع هذه الكشوف مندوبو الطلبة (١١٧) •

٧ ــ جمعية مجلس العشرة •

٨ ــ جمعية الخمسين •

٩ ــ جمعية الانتقام • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنها تألفت عقب عودة لجنة ملنر من مصر فى ١٧ يناير ١٩٢٠ ، ثم قسمت الى ثلاثة أقسام بعد حادثة شفيق باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ • أما القسم الأول فخاص بتوزيع المنشورات • وكان يستمد الاخبار من سالم بك زكى ، وكانت تحصل هذه الاخبار من «٢ برابرة فى سراى عابدين» وبعض البوليس الملكى • ولهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة حامد المليجى الذى كان معتقلا فى مالطة ، وكان يساعده البشبيشى المحامى والدكتور أحمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف • وقد كتب هذا القسم خطابات الى اللورد ملنر والسير فالنتاين تشيرول والوزراء • وكان محمود عبد السلام متعقبا وهبه باشا ورئيس قلم المطبوعات • وكانت تطبع المنشورات فى مطبعة تسمى مطبعة أبى العزائم • أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات ، وكان عنده مسدسات من نوع أمريكى ومن نوع الجبل الاسود • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنه لا يعرف من أين كان يستورد الأعضاء الأسلحة ولكنه علم أن شخصا يدعى أحمد أبو علام تعهد بجلب أسلحة مقابل أخذ مبلغ ألف جنيه ، ولكن ابراهيم سعيد باشا رفض ــ كما مر بنا ــ لأن هذه الخطة مخالفة لمبادىء الوفد • أما القسم الثالث فهو قسم القنابل برياسة حسنى الشنتناوى ومعه حلمى الجيار وغيره • وكانت تصنع فى عزبة بالقرب من الجيزة ، وكانت تؤخذ من « ذهبية » حسن بك عز العرب (١١٨) •

ولقد كان فى قضية « جمعية الانتقام » هذه أن قبض على عبد الرحمن

فهمى بك فى أول يوليو ١٩٢٠ • وقد جاء فى الاتهام الذى وجه اليه أنه ألف وآخرون هذه الجمعية لخلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته واثارة ثورة والتحريض على القتل وتوزيع أسلحة وقتل عظمة السلطان • وهناك اجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهمى نفسه قد أكد هذه الحقيقة فى مذكراته الغير منشورة (١١٩) •

وفى الحقيقة أنه عند بحث هذه القضية يجب أن نفرق بين أمرين : الاول وجود جمعية الانتقام من عدمه ، والثانى صلة عبد الرحمن فهمى بهذه الجمعية والاغراض التى ذكرها الاتهام خاصة بخلع السلطان وقلب حكومته الخ ـ ، أما عن وجود جمعية الانتقام فهو أمر ثابت ، وقد أشار اليه عبد الرحمن فهمى نفسه أمام المحكمة ، فقد ذكر أن مصطفى النحاس جاء يزوره ومعه منشور موقع من جمعية الانتقام يطعن بشدة على كل من رشدى وعدلى وثروت ، وأقل طعن فيه أنه يلقبهم بالخـــونة • وكان النحاس غاضبا لان هؤلاء الثلاثة كانوا من أكبر انصار الوفد ، ولما سأله النحاس هل من طريقة لوقف هذا الاتهام ، أجاب بأنه لا طريقة لذلك ، ثم أعلن الوفد رســـــميا موافقته على ما عمله الوزراء الثلاثة ، فبطل الاتهام (١٢٠) •

أما عن صلة عبد الرحمن فهمى بجمعية الانتقام ، فقد أكد المدعى العمومى أن عبد الرحمن فهمى كان الواسطة بين جمعية الانتقام ولجنـــة الوفد المركزية (١٢١) •

وقد بنى هذا الاتهام على «ماظهر من أقوال عبد الظاهر السمالوطى» • فاذا انتقلنا الى أقوال عبد الظاهر بخصوص عبد الرحمن فهمى ، وجدناها تتلخص فى أنه كان يذهب مع غيره لمقـــابلة عبد الرحمن فهمى فى بيت الامة ، وأنه سمعه فى بيته يقول « ان اليد الكبرى لابد أن تقطع ، وغير ذلك من الكلام ، أى قتل السلطان والوزراء • وأنه ذكر أســـماء الوزراء وذكر كيف يقتلون : وذلك بالقاء القنابل » (١٢٢) ، كما قال عبد الظاهر ان عبد الرحمن فهمى كان يعطى نقـودا لكل من له عـلاقة بالحركة وانه أعطى نقودا لمحمود عبد السلام أحد مؤسسى جمعية الانتقام (١٢٣) •

هذه هى أدلة الاتهام الموجهة ضد عبد الرحمن فهمى بك ، وظـاهر

نبها الضعف الشديد • وفى الواقع أن جمعية الانتقـــــام لم تكن من جمعيات التنظيم السرى الخاضعة لادارة عبد الرحمن فهمى ، فقـد جاء فى ورقة ضبطت فى منزل محمد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر أنهـا على اتصال متين بكل أعضاء الوفد والحزب الوطنى والحزب الديموقراطى، والصحفيين والعلماء ، والمفتى وكل المراكز ، وبواسطة هؤلاء تتصل بكل الموظفين فى كل قسم من الجيش والادارة والمحـــافظات والمديريات ، سواء كان الرؤساء أجانب أو مصريين ، وفى السودان على قدر الامكان ، وفى كل المدارس ، وبين جميع طبقـات الامة ، وكل الجمعيـات والأندية والهيئات العامة (١٢٤) • والشاهد فى هذه الورقة عبارة « الاتصال بكل أعضاء الوفد » فهذه العبارة لا معنى لها فى حالة خضوع الجمعية لاشراف الوفد • يضاف الى ذلك تلك المنشورات التى تحدث عنهـــا عبد الرحمن فهمى التى كانت تهاجم الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت • فواضح أن هذه المنشورات لم تقم على معلومات كافية عن خطة الوفد فى مسألة مفاوضة اللورد ملنر على النحو الذى سيتوضح فى الفصل الخاص بذلك • ويلاحظ أن عبد الظاهر السمالوطى لم يرد على لسانه ذكر لاسم الدكتور أحمد ماهر مع دوره فى التنظيم السرى • ولو كانت الجمعية تابعة للتنظيم لعرف عبد الظاهر اسم أحمد ماهر •

أما كيف حصل عبد الظاهر على المعلومات التى أوردها فى وشايته عن الجمعيات السرية الأخرى ، فالحقيقـة أنه قد حصـل على هذه المعلومات عن طريق عضويته فى جمعية الانتقام وغيرها ، وهى العضوية التى لا ندرى هل اكتسبها كجاسوس للانجليز ، أم كطالب أزهرى متحمس • والأرجح أنه التحق بجمعية الانتقام كطالب لا جاسوس ، وأنه اضطر الى الوشاية بزملائه عندما شعر بأنه قد أحيط به وأنه على وشك القبض عليه • فقد اعترف بأن الحكومة كانت قد قبضت على محمد لطفى المسلمى رئيس الفرع فى مصر وعلى الأعضاء ، فلما علم بذلك ، وعلم أنه سيلقى القبض عليـه أيضا ، جاء من بلده غير مقبوض عليه ، وتوجه الى المحافظة حيث اعترف على زملائه (١٢٥) • ليكون شاهد ملك •

وكانت هذه فيما يبدو فرصة الســـلطات الانجليزية للزج بعبد الرحمن فهمى بك فى هذه القضية• وكانت هذه السلطات قد تكاثر لديها الشك فى صلة هذا بالتنظيم السرى ، ولكنها لم تكن تملك دليلا تقدمه به للمحاكمة • ومن الثابت أن هذه السلطات قد سعت للحصول على هذا الدليل قبل القاء القبض عليه بوقت قريب ، ولـكنها فشلت فى ذلك •

وقد روى عبد الرحمن فهمي ذلك في مذكراته الغير منشورة ، فذكر كيف أحس بأن شيئا يدبر له عندما رأى أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل يزورونه قبل القبض عليه ويطلبون منه الاشتراك في أي عمليات اغتيال للانجليز • وفهم عبد الرحمن فهمي أنهم موعز اليهم بهذا من قبل وزارة الداخلية ، فسعى بنفسه الى زيارة بعض المسئولين في وزارة الداخلية ليتفاهم معهم حول هذه التحركات الغريبة المريبة (١٢٦) •

وهكذا لم تكد تقع وشاية عبد الظاهر السمالوطي حتى وجدت فيها السلطات الفرصة لجر قدمه في القضية والتخلص منه •

وقد كان الامر ميسرا • فان عبد الظاهر كان يعرف الكثير ليقوله ، فقد انخرط في عضوية بعض الجمعيات السرية قبل تأليف جمعية الانتقام على أثر عودة اللورد ملنر الى بلده من الاسكندرية في ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من الذين أوفدهم مدكور باشا الى الاسكندرية بقصد تحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر ، وكان معه في ذلك ابراهيم عبد الهادي ، ومحمد عبد الرحمن الجديلي ، وحسن نافع (١٢٧) •

كما كان من الذين أوفدوا لتهديد أعضاء الحزب الحر المستقل • وقد ذكر أن شهاب الدين بك الذي كان عضوا في الحزب كان يتلقى كل يوم التهديدات « بالدستة » (١٢٨) •

وقد ذكر محمد لطفي المسلمي ، أحد المتهمين، وكان طالبا بالحقوق، ما يفيد اشتراك عبد الظاهر في كثير من أوجه النشاط في هذه الفترة ، فقد روى أن البحث دار مرة في عمل نقابة لطلبة القطر ، « ولكن كان ينقصنا ناحيتان : الأولى معرفة أسماء المدارس ، وثانيا أسماء مندوب عن كل مدرسة • ولما كان من المستحيل الحصول على ذلك ، فعبد الظاهر السمالوطي بصفته طالبا بالأزهر ، وبالازهر طلبة في كل المديريات وفي كل المراكز ، فقد كان من السهل عليه الحصول على أسماء من كل مديرية : أي اسم أي شخص ، ونستفهم منه عن أسماء المدارس بصفته من أهالي المديرية (١٢٩) •

ولقد كانت نظم هذه الجمعيات السرية تسمح بأن يكون العضو في الجمعية عضوا في نفس الوقت في جمعيات أخرى : فكان أكثر أعضاء « لجنة الدفاع الوطني » من أعضاء اليد السوداء – كما مر بنا – ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١٣٠) • كذلك فقد رأينا

كيف كان محمد لطفى المسلمى عضوا فى جمعية اليد السوداء وجمعية الانتقام • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن الطلبة الأعضاء فى التنظيمات السرية كانوا فى بداية الحركة يثقون بكل من ينضم الى الحركة ، وكان كل واحد منهم اذا قابل شخصا ووجد أنه يليق للانضمام الى الجمعية دعاه ، وجعله يقسم اليمين بأن يكون مخلصا للجمعية ، وبذلك يصبح عضوا • وكان كل من يشتغل بالحركة يجب أن يتعرف بمن يشتغل معه ، وكان كل واحد يذهب من مدرسة الى جمعية يكون مندوبا عن مدرسته ، واذا جاء الى الجمعية عند اجتماعها ثلاثة أعضاء من مدرسة واحدة فكل منهم يعد مندوبا (١٣١) •

وهكذا كان فى وسع عبد الظاهر السمالوطى أن يدلى بالشىء الكثير عن الجمعيات السرية يضفى على أقواله مسحة الصدق• وفى الحق لقد كان الكثير مما ذكره صادقا ، بدليل أنه أورد صورة عن ابراهيم سعيد باشا أكدتها الوثائق الخاصة بعبد الرحمن فهمى بعد ثلاثة وأربعين عاما، وهى أنه كان لا يقر الا الأعمال المشروعة ويعتبر ما عداها مما لايتفق مع خطة الوفد • ولما كان جبانا بطبيعته ، بدليل التجائه الى الوشاية بزملائه لانقاذ رأسه ، فلم يكن ليرفض أن يضيف الى اعترافاته ما يمكن أن تطلب اليه السلطات اضافته للقبض على عبد الرحمن فهمى ومحاكمته • وقد أخذ عبد الرحمن فهمى بهذه الاقوال وحكم عليه بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى خمسة عشر عاما وأفرج عنه فى عهد وزارة سعد زغلول • أما عبد الظاهر فقد أفرج عنه ، ولكن الشعب وضعه فى سجن آخر أشد رهبة وأكثر عذابا ، وقد وصف بنفسه هذا السجن فقال : « لم أقابل أحدا بعد القبض على عبد الرحمن فهمى بك ، لأن الناس صارت تخاف منى ، وصرت كالطاعون ، لأننى معدود كخائن » (١٣٢) •

مهما يكن من أمر فمما لاشك فيه أن هذه الجمعيات السرية كان أثرها فى الحركة الوطنية خطيرا ، وخصوصا فى أثناء الثورة وفى أعقابها • فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية بشكل لا مثيل له من قبل ، وكانت منشوراتها التى تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء ، والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب فى نفوسهم ، وكانت قنابلها التى تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصداء بعيدة فى نفوس الكثيرين • وقد هددت الوزراء والموظفين والمديرين والمأمورين وغيرهم بأبشع أنواع التهديد ، بل لقد كان من أثر هذه الاعتداءات ــ كما يقول

الدكتور هيكل ـ أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة بعد أن أصبح قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء ٠

ولم يكن عمل أعضائها قاصرا على الأعمال السرية، فقد كان الأعضاء الموهوبون في الخطابة يذهبون للخطابة في الازهر وفي الكنائس ، ومنهم محمد لطفي المسلمي « قعيد كرسي الخطابة بالأزهر » (١٣٣) ٠ كذلك فقد كان منهم محمد البشبيشي المحامي ـ وقد حكم عليه في القضية بالاعدام ثم خفف الحكم الى خمسة عشر عاما ـ وهو من الخطباء المهيجين، ومن نماذج عباراته الحماسية ، هذه العبارة التي تصور روح العصر ـ عصر القومية المصرية ـ : « بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبني أهرامات أخرى ليست كالأهرامات القديمة ، وانما أحجارها أجسام شبان أبطال ، وقوامها أرواح الليوث العظام (١٣٤) » ٠

على كل حال ، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية ، وعنصرا قويا من عناصرها ، حتى كانت كارثة مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطفأ هذا اللون من ألوان النضال الوطني في مصر لوقت طويل ٠

تنظيمات الطلبة

ننتقل الى تنظيمات الطلبة ، أو جيش الوفد ـ على حد قول الاستاذ فكري أباظه(١٣٥) وكانت هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان: فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر ، ولجان لطلبة المدارس العالية ، ولجان لطلبة المدارس الثانوية ٠ وكانت هذه اللجان في تلك الفترة تتخذ لها اسم نقابات : فكانت هناك نقابة طلبة الاسكندرية ، ونقابة المدارس الأوروبية ، ونقابة طلبة المدارس المصرية الأهلية بين اسلامية وقبطية (١٣٦) ٠ وكانت المدارس ممثلة في جمعية تسمى « جمعية الشبيبة المصرية (١٣٧) » وكان الأزهريون تابعين لطلبة المدارس الحكومية (الأفندية) اذا أضربوا يضربون ـ كما يقول السمالوطي ـ (١٣٨) ولم تكن هذه اللجان ، أو النقابات تابعة رسميا للوفد في المراحل الأولى للثورة، فقد كانت تعمل بوحي من شعورها الوطني ٠ وكانت تتبع التعليمات التي تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتي كان مقرها في الغالب الأزهر ٠ وكانت هذه التعليمات يتلقاها مندوبون عن المدارس ليبلغوها الى زملائهم ٠ كما كانت الصحف تذيع أنباء بعض هذه المظاهرات قبل مسيرها ، وهي المظاهرات المنظمة التي تعرف كل

طائفة فيها مكانها من الطائفة الأخرى • ففى أهرام ٨ ابريل ١٩١٩ نشر الخبر التالى : « بلغنا أن مواكب كبيرة تؤلف اليوم عند الساعة الثانية والنصف وتسير فى الثالثة من محطة القاهرة الى ميدان عابدين على النظام الآتى : العلماء ـ القضاة والنيابة ـ المحامون ـ الأطباء والفنيون ـ الأعيان والتجار ـ الأزهريون ـ المدارس العالية ـ المدارس الثانوية ـ طوائف العمال والصناع • ولم يلبث الوفد أن أخذ بمرور الأيام ، وبقيام التصارع الحزبى بعد الانقسام ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ، فى تنظيم لجان الطلبة ، فكانت هناك « **لجنة الطلبة التنفيذية** » وهى لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسى جديد • وكان سعد زغلول ـ كما يقول سكرتيره الاستاذ الجزيرى ـ يسمح لهذه اللجان بأن تجتمع فى بدروم بيت الأمة • وكان يقدر للطلبة ما كان لهم من تضحية وجهاد فى سبيل الوطن ، ولهذا خصص لهم مقعدا فى مجلس النواب الأول يكون وقفا عليهم ، ورشح له الاستاذ حسن يس ، زعيم الطلبة ، وظل الوفد يرشح الاستاذ حسن يس فى كل انتخاب رمزا الى تلك الفكرة (١٣٩) •

ولقد كانت الامتحانات الدراسية هى الفرصة الوحيدة التى كان ينتهزها الانجليز للانتقام من هذا العنصر النشيط فى الحركة الوطنية • وقد تعرض الاستاذ فكرى أباظة لهذه المسألة فى مقالات متفرقة له بتاريخ ٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ ، ١٣ يونية ١٩٢٢ • وكان مما ذكره أن الاضطهاد لم يقتصر على الطلبة فى مصر فقط ، بل تعداهم الى زملائهم الذين كانوا يدرسون فى انجلترا ، فقد بين أن العائلات الانجليزية أبت قبولهم فى منازلها ، بل لقد طالب أحد أعضاء البرلمان الانجليز بطردهم من الجزائر البريطانية (١٤٠) • وقد تعرض فى مقالة له بعنوان « يوم الحساب » لما يلاقيه الطلبة من عنت الأسئلة فقال ساخرا : ان وزارة المعارف قدمت لهم أوراق الأسئلة وقد كتب على رأسها بالخط الغليظ: « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » ، « فكما أنكم كنتم تصيحون سابقا بأعلى أصواتكم قائلين : لتسقط الوزارة ، اذن هى الآن تصيح بأعلى صوتها قائلة : ليسقط الطلبة ! »• ووصف ورقة الترجمة التى قدمت الى طلبة البكالوريا بأنها كانت تحوى اصطلاحات وتعبيرات وكلمات تتطلب « رسوخ قدم شكسبير فى الانجليزية وابن المقفع فى العربية » ، وقال انه عندما ألقى نظرة سريعة على هذه الأسئلة ، لم يتردد فى الجزم بأن « الوزارة حاقدة على بنيها » (١٤١) وهكذا كان الطلاب يدفعون ضريبة النضال من أجل الوطن خسارة مستقبلهم وأرواحهم •

تنظيمات العمال

أما تنظيمات العمال فهى النقابات . وقد أشير فى الصفحات الماضية الى الدور الخطير الذى لعبه عبد الرحمن فهمى بك فى تأليف هذه النقابات وقد وصفها ، فى تقرير له ، الى سعد زغلول باشـــا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ بأنها « مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهى سلاح قوى لايستهان به » (١٤٢) . وفى الحقيقة أن العمال وجدوا فى الحركة الوطنية متنفسـا فسيحا لحركتهم التى ظهرت ارهاصاتها من قبل الثورة ، وذلك بعــد الانتكاس والكبت الذى عانته طوال سنى الحرب العظمى . وهـــذا هو السبب فى أن العمل الوطنى الذى قام به العمال كان يمشى جنبا الى جنب مع التنظيم النقابى . ولقد خضـــعت هذه النقابات منذ البداية لقيـادة البورجوازية الوطنية . وكان ذلك بحكم ظهور بعض أفراد هذه الطبقـة بمظهر المدافع عن حقوق العمال ازاء أرباب الأعمال ، ومعظمهم من المحامين، وأيضا بحكم قصور كفاية أعضاء النقابة من العمال ، فى كثير من الأحيان، عن ادارة أعمالها ، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العـامة فيما يهمهم من شئون . ولهذا كانت النقابة تختار رئيسها أو مستشارها وأمين صندوقها من بين الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى (١٤٣). ولدينا نموذج لذلك نقابة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ، ففى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ قررت اختيار مجلس استشارى للنقابة مؤلف من اللواء على باشا شوقى مدير المنوفية سابقا مستشارا ، ومحمد بك طلعت الفرنساوى من أعيان القاهرة نائبا للمستشار ، ومحمود بك علام المحامى أمينا للصندوق (١٤٤) . وهناك مئات من الاستشهادات فى الصـحف المصرية من بداية الثورة ، وممن برزوا فى رئاســـة النقابات من البورجوازيين الى جانب عبد الرحمن فهمى ، كامل حسين ومحجوب ثابت .

تنظيمات الموظفين

ننتقل الى تنظيم آخر أحدث أثرا بالغا فى حياة مصر السياسية ، وهدد الاحتــــلال أيمـــا تهديد ، ونعنى به لجنـــة الموظفين . وقد روى الاستاذ مصطفى أمين أن أحد كبار الموظفين اجتمع بغاندى فى لندن فى عام ١٩٣١ فقال له غاندى : لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقـــة حلت مكانها طبقة أخرى، ولكننا فشلنا فى أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمســـلمين كما وحد سعد الأقبـــاط والمســلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين (١٤٥) .

ولم يكن للموظفين ، منذ البداية ، عمـل يذكر فى الثورة • فقد كانت الحركة قاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والمحامين وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة • وعندما فكر بعض صغار الموظفين من موظفى وزارة الحقانية فى الاضراب ، مشاركة للأمة فى حركتها العامة ، أخفقوا فى مسعاهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضراب خشية عواقبه • وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الاحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفعوها الى السلطان • وحتى فى ذلك لقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة لا يتفق مع طبيعة مراكزهم (١٤٦) • على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ، ومعظمهم من التابعين لوزارة الاشغال قد أضرب بالفعل فى يوم ١٠ مارس تأييدا لسـعد زغلول واحتجـاجا على اعتقاله مع صحبه • ولكن اضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحـد • وفيما عدا هؤلاء ظل الباقون يواصلون أعمالهم فى وزارات الحـكومة واداراتها فى أشد أيام الثورة عنفا ، وذلك بالرغم مما كان يسـود بعضهم من علامات التذمر والتبرم المتزايد • ولم يكن قبل يوم ٢٥ مارس عندما أخذت الامور تنذر بالدخول فى مرحلة أشد خطورة ، عندما تألفت لجنة خاصة من الموظفين ، وبعضهم من أصحاب المناصب العليا ، للنظر فى وضع الموظفين « بازاء الموقف القائم » ، وتقرير ما قد يرى لازمـا « لمصلحة الوطن » (١٤٧) •

وسرعان ما أتاح اللورد كيرزن لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلا ايجابيا ، عندما ألقى فى ٢٤ مارس خطابا ذكر فيه « أن من الامور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر ، هـو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس » (١٤٨) •

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين ، اذ وضعهم فى مركز حرج أمام الرأى العام فى مصر ، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتـلال ، والحماية والتنكر للحركة الوطنية (١٤٩) •

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهـم الى القيام بحركتهم التى بدا كأنما أرادوا ، بما اضفوا عليها من صـبغة التطرف ، أن يغطوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء ، نتيجة موقفهم الاول من الثورة •

ففى أعقاب هذا التصريح للورد كيرزن ، عقدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال الوفد ، وحضرها عدد آخر من الموظفين وطرحت عليهم ، للمناقشة ، مسألة الاضراب احتجاجا على خطبة اللورد كيرزن ، فوافق الجميع على المبدأ ، ولكن بعضهم ذهب به الى مالا نهاية ، وذهب البعض الآخر الى القول به لأجل طويل ، واستقر الرأى على الأخذ باقتراح وسط بالاضراب لمدة ثلاثة أيام ، على اعتبار أن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة ، فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الامور . واتفق على أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ، حتى يكون تحمل الصرف ميسورا (١٥٠) .

ثم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزن وعلى الحالة القائمة ، ذكروا فيها أنهم اذا كانوا قد انصرفوا الى عملهم فى أيام الثورة ، فان ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم ، وليس لأنهم لا يشاركون الأمة شعورها العام . ثم أعلنوا عزمهم على الاضراب احتجاجا على ثناء اللورد كيرزن (١٥١) .

وقد رفعت هذه العريضة الى السلطان يوم الثلاثاء أول ابريل بعد أن وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ، وقدمت منها صور الى معتمدى الدول بمصر .

على أن الآراء انقسمت حول تحديد الموعد الذى يبدأ فيه الاضراب. فقد رأى المتطرفون أن يكون ذلك من يوم الخميس الى يوم السبت ، بينما رأى الآخرون أن يبدأ من يوم الاربعاء . وهذا هو السبب فى أن الاضراب لم يبدأ مرة واحدة ، منذ اليوم الاول ، فقد انقطع موظفو وزارة الزراعة والتلغرافات من يوم الاربعاء ٢ ابريل (١٥٢) . وعلى كل حال فقد تم اضراب جميع الموظفين فى جميع المصالح فى اليوم التالى . ثم نظمت مظاهرة كبرى فى نفس اليوم لتأييد الحركة التى قاموا بها ، كانت نهاية مطافها فى ميدان عابدين ، ولكنها منيت بنهاية مفجعة ، فقد قتل فيها تسعة من الوطنيين ، وجرح ستة وخمسون برصاص الانجليز (١٥٣) .

ولقد كان اليوم التالى هو يوم الجمعة ، وهو بطبيعة الحال يوم عطلة رسمية فى جميع المصالح ، وفى يوم السبت استأنف عدد كبير من الموظفين أعمالهم (يبدو أنهم الذين أضربوا يوم الاربعاء) ، الا أن

الأغلبية العظمى ظلت مضربة • وازاء هذا الاضطراب في الصفوف ،اجتمعت لجنة الموظفين يوم الأحد ، وتوصلت الى حل وسط اتفقت فيه من حيث المبدأ على استئناف العمل ، على أن يضرب الموظفون عن أعمالهم مرة كل أسبوع وأن يكون ذلك يوم الاثنين ، وذلك بصفة احتجاج رسمى الى أن تتحقق أمانى الامة (١٥٤) •

على أن العمل فى المصالح والدواوين ظل مضطربا مقلقلا ، فأخذ يتخلف من يتخلف من موظفيها ويعود من يعود ، حتى تقرر الافراج عن سعد زغلول يوم ٧ ابريل وتألفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فانتقل الاضراب بذلك الى طور آخر هو أخطر أطواره (١٥٥) •

فعلى اثر اعلان الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة فى أفراح الامة بهذا الحدث العظيم • ولكن قبل أن تنتهى هذه الأفراح كان المتطرفون فى اللجنة قد أقنعوا زملاءهم باستغلال سلاح الاضراب فى الحصول من الوزارة الجديدة على وعود خاصة تخدم القضية المصرية (١٥٦) •

ولمواجهة هذا التطور الذى كان معناه التدخل المباشر بصورة جدية فى الأزمة السياسية المصرية ، رأت اللجنة أن يعاد تشكيلها عن طريق الانتخاب لتكسب صفة تمثيلية تضفى عليها الكثير من أسباب القوة • فأخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم • ومن هؤلاء المندوبين تألفت لجنة من **اثنين وثلاثين** عضوا أطلقت على نفسها اسم « **لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها (١٥٧)** » •

ولقد كانت باكورة أعمال هذه اللجنة الجديدة أن اجتمعت بوزارة الحقانية فى ١٠ ابريل ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل حتى تجاب المطالب الآتية : أولا — ان تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية • ثانيا — **أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية** (١٥٧ مكرر) • ثالثا — الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى • وقد استثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم • وأعقب هذا توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد • وكانوا قد منعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم(١٥٨)

ازاء هذا القرار الخطير استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين في اليوم التالي • وبعد مناقشة مستفيضة معهم قبلت أكثر طلبـاتهم ، وكتبت بذلك منشورا لاذاعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال ألنبى ، قبل نشره ، لم يوافق عليه ، فأحجمت عن نشره وأهملته • على أن الوفود لم تلبث أن أخذت تفد الى رشدى باشا تؤيد مطالب الموظفين ، فاستؤنفت المناقشة من جديد بين الطرفين ، ولكنها لم تأت بثمرة بسبب عدم اقتناع الموظفين بما أبداه لهم رشدى باشا ، ولهذا صمموا على الاستمرار فى خطتهم حتى تجاب مطالبهم • وازاء هذا الاصرار ، نشر رشدى باشـا منشورا فى الصحف يوم ١٣ ابريل دعا فيه الموظفين وغيرهـم من المضربين الى العودة لاعمالهم ، مبينا أن أول باعث على تأليف وزارته انما كان هو وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية ، تمهيدا لاناطـة المحافظة على النظام والامن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية (١٥٩) •

وقد توقع رشدى باشا أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير المطلوب ، الا أنه ، على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا أنه لا يحقق شيئا من مطالبهم • ومن ثم فقد انطلقوا يندددون ، ليس فقط بالوزارة ، بل وأيضا بأولئك الخونة الذين صـدر المنشـور بموافقتهم المشينة (السلطان طبعا) • ثم **قرروا اعادة انتخاب اللجنة وجعلها من ٥٤ عضوا** • وقد اجتمعت هذه اللجنة الجديدة وناقشـت منشور الوزارة ، ثم أصدرت قرارها برفضه واستمرار الاضراب (١٦٠)

وفى ذلك الوقت كان رشـدى باشا يحـاول التأثير على الموظفين للعودة الى أعمالهم دون جدوى ، وقد ذهب فى ذلك الى حد الاتصال بهم فى بيوتهم (١٦١) •

ولقد كانت وجهة نظر رشدى باشا فى الموضوع ــ كما جاء فى حديث جرى بينه وبين وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل ١٩١٩ ، وان لم ينشر الا بعد ذلك بعامين ــ أن مسألة مصر « ليست فى يدى ولا فى أيديكم ، وانما هى فى يد مؤتمر السلام • ولا تستطيع مصر أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الامريكية ، لأنها الدولة الوحيدة التى لا مطمع لهـا • **على أنه ينبغى ألا تسـود الفوضى فى مصر ، لأن ذلك يصلح لان يكون حجة للانجليز يدلون بها امام مؤتمر السلام دليلا على عدم أهلية مصر للاستقلال** » ــ وواضح أن وجهة نظر رشدى باشا هذه كانت تتعارض مع وجهة نظر القائمين بالحركة ، وهـم الذين كانت

تصرفاتهم تدل على أنهم كانوا يرون أن استتباب الأمور وهدوء الحالة في مصر ، انما يساعدان الاحتلال البريطاني على البقاء فيها ـ بعد ذلك واصل رشدي باشا تصريحاته قائلا : ان هناك أمرين يحــولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية : الأول ، انه كان قد اتفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة ، « ولو بصفتهـم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا • وأنه ، على هـذا الأســـاس ، اتفق مع الجنرال ألنبي الذي كان يعارض في ســـفرهم حينذاك ، فاذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصفة الوفد ، يكون قد أخل بكلمته ، بل انه حتى اذا قبــل أن يصرح بهـــذا الاعتراف في الجريدة الرسمية ، فان الجنرال ألنبي يستطيع أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لطمة شديدة له •

أما فيما يختص بعدم الاعتراف بالحماية ، فقد بين رشدي باشا أن تصريحاته انما تفيد ذلك ، وانما هذا كل ما يستطيع رجل يشـــغل مركزه أن يعمله ، « فانني اذا صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون مني (الانجليز) أن أعترف بالحماية رســـميا ، وكان من المؤكد أن أرفض اجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمي ، ولكن ذلك يخلق مشكلة جديدة •» ، ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب سحب جنود الاحتلال من الشوارع ، فذكر أنه كان قد اتفق مع الجنرال ألنبي على سحب جنوده ، والمحافظة على النظام بواسطة رجال الحكومة ، « ولكن اللورد قال لي في الغد : لقد سحبت كلمتي ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك • فكيف تريد أن تقـود الجماهير في الشوارع ؟ » •

ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب الافراج عن المعتقلين وعمـــل تحقيق في الجرائم ، فقال ان هذا الطلب « متناقض ، لأن معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الانجليز • وهذا مستحيل ، لأن قوتنـــا بازاء الانجليز قوة أدبية ، أما هم فلديهم الجيوش ويستطيعون محاربتنـــا اقتصاديا » • ثم قال : « لقد قلت ان المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة • ومعنى هذا أنها كانت لازمة فيما مضى ، أمـا الآن فلا • وانني كنت أول المضربين واذا استطاعوا أن ينكروا على كل شيء ، فانهم لايستطيعون أن ينكروا على شيئا واحدا هو أنني لست جاهلا ، وانني لم أكن متواطئـا مع الانجليز ، لأنى اذا كنت متواطئا معهم ، ما كنت نبهت الأفـــكار باستقالتي (١٦٢) » •

في ذلك الحين كانت لجنة الموظفين تدير الاضراب بكل همـــة

ونشاط • فكانت تجتمع كل يوم فى الصباح وفى المساء وتوفد مندوبين من قبلها كل يوم صباحا الى المساجد والكنائس المختلفة ، التى يجتمع فى كل منها موظفو وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، ليبلغوا جميع الموظفين فى وقت واحد ما قر عليه رأى اللجنة أولا بأول (١٦٣) • ولا نستطيع أن نحدد بالضبط دور لجنة الوفد المركزية، التى لم يكن قد مضى على تأليفها أسبوع واحد فى ذلك الحين ، فى اضراب الموظفين ، وهو سابق على تأليفها ، ولكن الاستاذ صالح على عيسى السودانى ينقل عن الدكتور محجوب ثابت أنه كان يتصل بالموظفين على اختلاف مراكزهم فى منازلهم داعيا الى الاضراب ، وكان فى الوقت نفسه دائب الاتصال بعبد الرحمن فهمى بك ومحمود سليمان باشا ، كما كان دائب الاتصال بأمين الرافعى بك وعبد الله سليمان أباظة بك الذى كان عمله الاتصال بموظفى الأقاليم (١٦٤) •

على كل حال فسرعان ما أخذت الحركة تتسع وتتخذ لنفسها شكل اضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف • ففى يوم ١٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقانية ، وقررت استمرار الاضراب مع الاحتجاج على بيان أصدرته الحكومة ألقت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار فى الاضراب • ثم وضعت اللجنة تقريرا بمطالب الموظفين رفعته الى السلطات وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول • ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، ردا على ما قالته بعض الصحف الأجنبية من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة • واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر (١٦٥) •

وقد عقد المؤتمر فعلا فى الازهر فى يوم ١٦ ابريل ، وحضره عدد عظيم قارب الثمانين ألفا من جميع الطبقات • وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد ، فكاد يكون التمثيل تاما ، وترأس المؤتمر مفتى الديار المصرية « الشيخ محمد بخيت » ، وبعد أن ألقيت الخطب ، تقرر بالاجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم ، كما تقرر أيضا انضمام جميع أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات اليهم فى الاضراب حتى تجاب تلك المطالب • وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته ، لابلاغ هذا القرار للوزارة والقناصل وممثلى الدول•

وقد ترتب على هذا القرار ، أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، وانقطعت أسباب المواصلات فأصبحت المدينة كأن لم يكن فيها أحد • حتى الكناسين تضامنوا فى الاضراب ، فاستعاضت

الحكومة عنهم بالمسجونين ، كما استعاضت عن سـائقى عربات الرش بعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز • ولقد كان ممن اعتصبوا عمـال مصلحتى البريد والتـلغراف ، فنجم عن اعتصابهم شلل فى الحركة التجارية والمعاملات ووقوف عام فى الحـركة الاقتصادية فى البلاد • ولما طال الأمر تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأنذروا مصـلحة البريد بانشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا اسـتمر اضراب عمـال مصلحة البريد المصرية • وأخيرا عندما شعر رشدى باشا بأنه بين عجزين : عجـزه أمام المواطنين ، وعجزه أمام الانجليز ، لم يجد بدا من تقديم اسـتقالته فى ٢١ ابريل ١٩١٩ ، وقبلها السلطان على الفور (١٦٦) •

وباستقالة الوزارة ، أصبح على اللورد ألنبى أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة فى مصر فى ظروف أكثر حرجا مما كانت عند مقدمه • فلم يكن عليه الآن فقط أن يعمل على تشكيل وزارة جديدة ، وانما كان عليه أيضا تسيير دولاب العمل المتوقف فى كل الميـادين ، وخصوصا فى الوزارات والمصالح • وكان هذا أمرا ضروريا جدا ، لأن اضراب الموظفين ، وان لم يتعد القاهرة الى الاقاليم ، وحتى بالكاد الى الاسكندرية ، الا أنه شل ادارة البلاد ، فقد كانت القاهرة مركز الادارة والحكم ، وكان كل عمل فيها قد اضطرب منذ ستة أسابيع تقريبا فى جميع المصالح الحكومية ، وهو العمل الذى يعتمد عليه كل عمل آخر فى فروع المصالح والادارات الاخرى بالاقاليم •

ولما كان من غير المتوقع أن تنجح أية حكومة أخرى ، حتى لـو أمكن تأليف هذه الحكومة ، فى معالجة الموقف الذى فشلت فيه وزارة رشدى باشا ، واعترفت بفشلها فيه ، وهـو عودة جميع الهيئـات الى العمل ، مادام اضراب الموظفين لا يزال قائما ، فقد كان من الضرورى أولا انهاء اضراب الموظفين لتتبعهم بقية الهيئات فى انهاء اضرابها • ولهـذا أصدر اللورد ألنبى منشورا أكد فيه سلطته ، ليس فقط كمندوب سام، بل وأيضا كقائد عام القوات البريطانية فى مصر ، المسلح بجميـع سلطات الأحكام العرفية ، وأنذر فيه الموظفين بالعودة فورا الى أعمالهم ، والا تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة • كما تهدد كل من يمنع ، بطريق الاقناع أو التهديد أو العنف ، أى موظف آخر من العمل بالقبض عليه ومحاكمته عسكريا (١٦٧) •

على أن أمرا غريبا قد حدث • ففى نفس الليلة التى أعد فيهـا

الجنرال آلنبى منشوره ، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين ، فبادروا من تلقاء أنفسهم الى الاجتماع على عجل فى منتصف الليل ليصدروا قرارا بعودة جميع الموظفين الى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر، هو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم • وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل • اذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم الا فى الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدروا القرار ليلا لينفذ فى الصباح • وفعلا تم فى الصباح نشر انذار ألنبى المتقدم ذكره فى العاصمة وفى المديريات كافة ، ونشر مع قرار الأعضاء العشرة فى وقت واحد (١٦٨) • ثم ذهب هؤلاء العشرة فى الصباح لاخبار بقية الموظفين المنتظرين فى المساجد والكنائس بعزمهم على العوده كأمر القائد العام •

ولقد فوجىء الموظفون بهذا القرار مفاجأة تامة • فعاد أغلبهم الى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ ابريل وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال ألنبى ، لا بناء على قرار العشرة أعضاء • ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم فى الميعاد المحدد ألقى القبض على بعضهم فى يوم ٢٤ منه ، ومنع البعض الآخر من مزاولة الأعمال (١٦٩) • وهكذا وقع الهرج والمرج فى صفوف الموظفين بعد أن كانت قوية متراصة • وكان من البديهى أن أى محاولة لمراجعة قرار العشرة مآلها الفشل • وعلى ذلك اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى يوم ٢٥ ابريل فى وزارة الحقانية لتقر قرار العشرة ، واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها ، وبنت قرارها على أن استقالة رشدى باشا تعتبر فى حكم اجابة الطلبات التى طلبها الموظفون• وواضح أن هذه الذريعة ظاهر بطلانها تماما ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن بد من اقرار العشرة ، كمحاولة لتوحيد صفوف الموظفين من جديد ، بعد أن بات معظمهم فى مكاتبهم فعلا • ولكن عمل لجنة الموظفين كان قد انتهى الى الأبد ، بعد صدور هذا القرار ، نتيجة للسياسة السخية التى اتبعها محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء التالى ، نحوهم لاغرائهم بالابتعاد عن الاشتغال بالأعمال السياسية ، وصرفهم عن التفكير فى المسائل العامة •

على أنه نظرا لأن فشل حركة الموظفين لم يكن من الممكن أن يتحقق بهذه الصورة التامة ، الا بتلك الوسيلة الغير متوقعة ، وهى انفراد عشرة من أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار مفاجىء بالعودة ، فليس أمرا بعيد الاحتمال أن أصبع التدبير الانجليزية كانت وراء هذا الحادث • والحقيقة

انه كان يوجد من بين أعضاء لجنة الموظفين من يصلح لتنفيذ هذا الغرض، فقد ذكر الكاتب الانجليزى « تشيرول » أن البعض الأكثر تعقلا من أعضاء لجنة الموظفين الخاصة ، كان قد أصابهم الخوف من استمرار اضراب الموظفين، وشعروا بان هذه الحركة يفلت زمامها من أيديهم ، فعرضوا على رشدى باشا تأييدهم له اذا ما أصدر نداء آخر لا يكون موجها الى الموظفين فقط، بل الى الهيئات المضربة الأخرى بالعودة الى العمل • (١٧٠) (وقد صدر هذا النداء فعلا ولكنه لم يؤد ــ كما مر بنا ــ الا الى اثارة غضب الموظفين) ومعنى هذا أن بعض أعضاء لجنة الموظفين كان مستعدا لانهاء الاضراب ، بل وعرض فعلا على رشدى باشا تأييده فى ذلك •

مهما يكن من أمر ، فان الموظفين كانوا أول العائدين الى العمل من بين جميع المضربين ، وان كان معظمهم كانت تسيطر عليه روح الاكتئاب والروح الانتقامية • (١٧١) وسرعان ما تبعهم فى العودة الى العمل بقية الهيئات الأخرى المضربة ، فقد قرر المحامون العودة الى أعمالهم ، وطلبوا اعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة ، كما عاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا • أما الطلبة فقد دعاهم ألنبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ولكنهم ظلوا على اضرابهم • فأصدر بلاغا فى نفس اليوم أنذر فيه بقفل « المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية » اذا لم يعد عدد كاف لفتحها فى يوم ٧ مايو ١٩١٩ • ولما لم يذعن الطلبة لهذا الانذار ، أعلن ألنبى اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى (١٧٢) •

وظل ألنبى عاجزا ، لمدة شهر كامل ، عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة ، حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة فى يوم ٢١ مايو ١٩١٩ ، وهى الوزارة التى نعتها الاستاذ الرافعى بأنها « أولى الوزارات التى تألفت ، بعد الثورة ، على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها » •

انتهى اذن اضراب الموظفين نهاية غير متوقعة ، وأفسح بذلك السبيل لتاليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية • ولكن هذا الاضراب مع ذلك قد استطاع ــ كما يقول تشيرول ــ أن يهز كل معنى للاستقرار السياسى فى مصر • ذلك أن المقاومة السلبية التى قامت فى ابريل ١٩١٩ وبالرغم من أنها كانت قاصرة كلية على القاهرة ، الا أنها كانت حادثة ذات مغزى خطير أسفرت عنها نتائج كانت أدوم أثرا من تلك التى أسفرت عنها

ثورة مارس • فقد كشفت للمرة الأولى عن الاستياء الشديد ، الذى كان يتراكم فى بطء فى مقر الحكومة فى المصالح المختلفة،من السيطرة الانجليزية، وبذلك أضافت هذه الحركة قوة دافعة جديدة الى المعركة السياسية من أجل الغاء الحماية وتحرير مصر الكامل من الوصاية الانجليزية • علاوة على ذلك ، فان مثل هذا الحادث الذى لم يسبق له مثيل ، وهو اضراب الموظفين، بالاشتراك مع اضراب المحامين وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا ، انما كان فى الحقيقة **ضربة وجهت الى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يبرأ منها مجتمع بسهولة أو فى وقت قصير** • ومع أن المقاومة السلبية قد انهارت ظاهريا تحت ضغط الأحكام العرفية ، الا أنها فى الواقع قد هزت الحكومة المصرية هزا • وقد استطاعت الروح التى دفعت اليها أن تبرأ سريعا من سقطتها لتخلق وضعا جديدا عجزت أية تغييرات وزارية فى القاهرة ، منذ ذلك الوقت ، عن معالجته • فبدفع الوزارة المصرية الى الاستقالة ، ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة الى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى ، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقا للنصيحة البريطانية ، فان السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط ، بل وتمنحها أيضا من تأييدها ما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد • ذلك أن رشدى باشا كان قد قدم استقالته ، ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية أو لعدم اتباعه نصائحها،وانما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الاستقلال (الوفد) كانت أكبر منه • وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الوقت مسألة مباشرة بين الانجليز والوفد ، وأصبح الوزراء المصريون رؤساء ادارات فقط يقتصر عملهم على تنفيذ الأعمال الروتينية ، ولا يملكون أى نفوذ فى الحياة السياسة العامة • (١٧٣) وفى الحق أنه بعد استقالة رشدى باشا ، أخذت تظهر فى الحياة السياسية المصرية ما أطلق عليها اسم الوزارات الادارية وهى التى كانت أولاها وزارة محمد سعيد باشا ، بينما تركت السياسة والأعمال السياسية للوفد يحركها من باريس كما يشاء •

حواشي الفصل الثانى

ثورة ١٩١٩

١ ـ عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٥٢

٢ ـ نفس المصدر ص ١٥٢

٣ ـ فكرى اباظة : الضاحك الباكى ص ٤٤ ـ ٤٥ (كتب للجميع)

٤ ـ لوثروب ستودارد : حاضر العالم الاســـلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق شكيب ارسلان ، جـ ٢ القاهرة ١٣٤٣ ص ١٦٤

٥ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦٧ ، ٣٣٩

٦ ـ سيد قنديل : ثورة ١٩١٩ ص ٧٣

٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٧ ـ ١٣٩ ، ١٥٤ ـ ١٥٥

٨ ـ سير فالنتين تشيرول : المرجع السابق : ص ١٦٨

٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤ ، ٣٠ ـ ٣١

١٠ـ درية شفيق وابراهيم عبده : تطور النهضة النسائية فى مصر ص ١٤

١١ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٦٥ ـ ١٦٧

١٢ـ درية شفيق وابراهيم عبده : المرجع السابق ص ١٥

١٣ـ تشيرول : نفس المرجع ص ١٦٧

١٤ـ نفس المصدر ١٢٦ ـ ١٢٧

١٥ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٢

١٦ـ نفس المصدر والمكان

١٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٦

١٨ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦١

١٩ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٦

٢٠ـ نفس المصدر : ص ١٥٤

٢١ـ نفس المصدر ص ١٣٢ ـ ١٣٥

٢٢ـ نفس المصدر ص ١٢٩

٢٣ـ نفس المصدر ص ١٣٧

٢٤ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٠

• ٢٥ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ تقرير اللجنة الخصـــــوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٥ عامود ٢

٢٦ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٦

٢٧ـ نفس المصدر ٢٧٦

٢٨ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٥ ـ ١٦٧

٢٩ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩

٣٠ـ نفس المصدر ص ٢٨٠

٣١ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٦ ـ ١٩٧

٣٢ـ الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ ـ ١٧١ ، ج ٢ ص ٥٦ ـ ٥٨ . وقد تم اعدام ٣٤ شخصا من المشتركين في قتل الثمانية ضباط والجنود الانجليز في القطار في ديروط وديرمواس .

٣٣ـ الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ ـ ٦١

٣٤ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٢٩٨

٣٥ـ الرافعى : نفس المرجع ص ١٦٠

٣٦ـ فكرى اباظة : المرجع السابق ص ٤٢ ـ ٤٨

٣٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٠ ـ ١٧١

٣٨ـ نفس المصدر ص ١٧٠

٣٩ـ فكرى أباظة : المرجع السابق ص ٥٥

٤٠ـ Sabry, M. ; La Révolution Egyptienne, II Partie P. 21

٤١ـ نفس المصدر ص ٣٤

٤٢ـ الرافعى : المرجع السابق ١٦٩

٤٣ـ دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩

٤٤ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ ــ ١٧٠ . وقد ذكر رياض الجمل فى مذكرته الى سينوت حنا بك : أن أحد الضباط الانجليز طلب منه في أثناء محاكمته أن يعترف أمام القضاة بأن « الحركة الحالية انما هى حركة اسلامية ، ولكنه لم يشترك فيها ــ وهو قبطى ــ الا لكى يحمى اخوانه الاقباط من اعتداءات المسلمين، واعاد هذه الاقتراحات عليه امام القائد العام ، غير انه رفض رفضا باتا . وكان هدف النائب العام الرئيسى فى محضر الاتهام أن يؤكد فى النهاية انه توجد علاقات بين الحركة الوطنية وبين تركيا ، منذ عرابى حتى موت مصطفى كامل وتكوين الوفد المصرى ، وذلك حتى يعطى تلك الحركة صبغة تركية . (دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩ ــ ٣٥ ، دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٤٠٩ ــ ٤١٠) .

٤٥ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ ــ ١٧٠ .

٤٦ــ دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٩ .

٤٧ ــ الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ٦١ .

٤٨ ــ نفس المصدر جـ ١ ص١٦٢ ، احمد بهاء الدين : ايام لها تاريخ ص ٩٢ ــ ٩٦ (كتاب روز اليوسف)

٤٩ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٤ ــ ١٢٥ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥ .

٥٠ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٥١ ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٥٢ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥٣ ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .

٥٤ ــ قانون رقم ٨٠ .. الخ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٦ عامود ١ .

٥٥ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٠٨ .

٥٦ ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، من تقرير الوفد الى الجنرال اللنبى فى ٣٠ مارس ١٩١٩ .

٥٧ ــ نفس المصدر والمكان .

٥٨ ــ نفس المصدر ص ٢٦٤ .

٥٩ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٦٠ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ تقرير الوفد السالف الذكر .

٦١ ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

٦٢ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

٦٣ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٢٠ ـ ٢١ .

٦٤ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

٦٥ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

٦٦ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠١ .

٦٧ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٧ ـ ١٨٨ ، بلدة الشبانات بمركز الزقازيق ، وقد عاقب الانجليز اهلها ، لقتل احد الجنود الهنود على مقربة منها ، باجلائهم عنها ، واحراق بيوتها ، واستمرت النار مشتعلة يومين (الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٠) .

٦٨ ـ لورد لويد : المرجع السابق ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

٦٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ، تقرير الوفد السالف الذكر ، العقاد: المرجع السابق ص ٢٤٦ .

٧٠ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .

٧١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ـ ٣٠٥ .

٧٢ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٤ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، الاهالى فى ٢ ابريل ١٩١٩

٧٣ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

٧٤ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ .

٧٥ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٤٦ .

٧٦ ـ مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ ـ ٤٥ .

٧٧ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠٤ .

٧٨ ـ نفس المصدر ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩ .

٧٩ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٦ .

٨٠ ـ نفس المصدر والمكان .

٨١ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٨٢ ـ محمود ابو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٨ .

٨٣ ـ دكتور محمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى (١٩٦٣) ص ١١ حاشية ١ . وقد ضمت لجنة الوفد المركزية الى اعضائها على توالى الايام وتدريجيا - حضرات الآتية أسماؤهم : عبد الخالق مدكور باشا (عضو الوفد) ، ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا ، وكامل بك بطرس ، والدكتور احمد بك السيد ، والدكتور محجوب ثابت ، والدكتور حبيب بك خياط ، وحسنين بك عبد الغفار ، وعلوى الجزار بك ، وراغب عطية بك ، وعلى المنزلاوى بك ، والسيد حسين القصبى ، واحمد بك الشيخ ، وفهمى بك ويصا ، وحسين بك الشريعى ، ومحمد زكى بك عبد الرازق ، وعلى بك اسماعيل ، وصاروفيم بك عبيد ، وفؤاد بك سلطان ، وعبد الواحد بك الوكيل ، ومحمود بك عبد النبى ، وعثمان بك سليط ، وسالم بك السيد ، وعبد الحليم بك العلايلى ، وعبد الرحمن بك محمود ، ومحمد بك أبو جازية ، وبسيونى بك الخطيب ، وحسين بك هلال ، وعبد الستار بك الباسل ، (مذكرات عبد الرحمن فهمى . مخطوط . ملف ١ ص ٢٧٤) نقله الدكتور محمد أنيس : نفس المصدر والمكان .

٨٤ - الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٢٠ .

٨٥ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٣٧ .

٨٦ - نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيد زينب بالقاهرة (مطبعة الحقوق الملكية بشارع محمد على بالقاهرة) .

٨٧ - المرجع السابق . وكانت لجان الوفد تنقسم الى لجان أصلية وفرعية وانتخابية .

٨٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٧ مارس ١٩٢٠ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٨٩ - نفس المصدر ص ٧ - ٩ .

٩٠ - صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، ص ٢٥ ، ٣٦ - ٣٧ .

٩١ - الاهرام فى ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ من وشاية عبد القاهر السمالوطى امام المحكمة العسكرية ضد عبد الرحمن فهمى بك فى قضية جمعية الانتقام .

٩٢ - الاخبار فى ١٨ اغسطس ١٩٦٣ ص ٤ .

٩٣ - دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ١٥ - ١٧ .

٩٤ - نفس المصدر ص ٤٩ ، ٧٩ ، ١١٧ .

٩٥ - الإهرام فى ٢ اغسطس ١٩٢٠ ، وشاية عبد القاهر السمالوطى السابقة الذكر

٩٦ - الاخبار فى ١٧ اغسطس ١٩٦٣ .

٩٧ - الاخبار فى ١٠ اغسطس ١٩٦٣ عن مذكرات سعد زغلول .

٩٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٢٠ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٤ .

٩٩ ـ الرافعي : المرجع السابق الذكر جـ ٢ ص ٤٠ ـ ٤١ ، ٩٩ ـ ١٠١ ، ١١١ ـ ١١٢

١٠٠ـ من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٩ ، ١ ، ٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، الاخبار في ٢٥ اغسطس ١٩٦٣ .

١٠١ـ من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٢ اغسطس ، ١٨ أكتوبر ١٩١٩ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٥٢ ـ ١٥٣ .

١٠٢ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٢ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٣ .

١٠٣ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٣ يونية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .

١٠٤ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٤ .

١٠٥ـ الاهالي في ٢٠ ابريل ١٩١٩ .

١٠٦ـ نفس المصدر في ١٨ ابريل ١٩١٩ .

١٠٧ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ابريل ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢١٦ .

١٠٨ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٨٧ ـ ٨٨ .

١٠٩ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ١٨٥ـ ١٨٦ .

١١٠ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢١٢ ، ٢٠٩ .

١١١ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١١ أبريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢٠٨ ، ١٠٥ .

١١٢ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ .

١١٣ـ الاهرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ .

١١٤ـ نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .

١١٥ـ الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٦ .

١١٦ـ الاهرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ .

١١٧ـ نفس المصدر في ٢ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٨ـ نفس المصدر في ٢٨ يوليو ، ٣ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٩ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٦٧ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧١٧ ـ ٧١٨ ، تمهيد جـ ١ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٨ ، الاخبار في ١٩ أغسطس ١٩٦٣ .

١٢٠- الاهرام فى ١٧ اغسطس ١٩٢٠ .

١٢١- نفس المصدر فى أول اكتوبر ١٩٢٠ .

١٢٢- نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٣- نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٤- نفس المصدر فى ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٥- نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٦- دكتور محمد أنيس : نفس المرجع ص ١٩ ، وقد أورد محمد الشافعى البنا فى ذكرياته عن السجن ، انه تقابل مع عبد الرحمن فهمى وسأله : ((هل هذه القضية حقيقة مدبرة ؟ فاجاب : نعم ، ولا ظل للحقيقة فيها ..)) (المصرى فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٨ ، المقالة (١٧) من سلسلة مقالات ((١٧ سـنة فى السجن)) ، بقلم محمد الشافعى البنا) .

١٢٧- الاهرام فى ٢ اغسطس ١٩٢٠ .

١٢٨- نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٩- نفس المصدر فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٠ .

١٣٠- نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٣١- نفس المصدر فى ٢ اغسطس ١٩٢٠ .

١٣٢- نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٣٣- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٥٨ .

١٣٤- الاهرام فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ .

١٣٥- الاهرام فى ١٦ مايو ١٩٢١ ، مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان ((محضر صلح)) .

١٣٦- الاهالى فى ١٩ ابريل ١٩١٩ .

١٣٧- الاهرام فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٠ من شهادة محمد لطفى المسلمى ، رئيس فرع جمعية الانتقام فى القاهرة أمام المحكمة العسكرية .

١٣٨- الاهرام فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٣٩- محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول ص ٤٢ (كتاب اليوم) .

١٤٠- الاهرام فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ من مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان ((ممنوع الدخول))

١٤١- الاهرام فى ١٣ يونية ١٩٢٢ من مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان ((يوم الحساب)) .

١٤٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ اكتوبر ١٩١٩ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٥٤ .

١٤٣- دكتور حسين خلاف : نقابات العمال فى مصر . مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣ سنة ١٩٤٥ ص ٤٢٢ .

١٤٤- الاهرام فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ .

١٤٥- مصطفى امين : عمالقة واقزام ، ص ١٥ (كتاب اليوم ، الطبعة الثانية) .

١٤٦- الرافعى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٨٧ .

١٤٧- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٢ .

١٤٨- نفس المصدر ص ١٩٨ .

١٤٩- نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٧ .

١٥٠- محمود عزمى : الايام المائة ص ١٠ - ١١ .

١٥١- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩ . وقد ذكر تشيرول ان الموظفين قد حددوا يومين فقط للاضراب . ولكن الكتاب المصريين يجمعون على انها كانت ثلاثة ايام . ويظهر أن يوم الجمعة الذى وقع بين ايام الاضراب هو السبب فى اعتقاد تشيرول السالف الذكر .

١٥٢- الاهالى فى ١١ ابريل ، ٥ مايو ١٩١٩ .

١٥٣- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٥٤- نفس المصدر والمكان .

١٥٥- الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٨ .

١٥٦- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٥٧- الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٣ .

١٥٧ مكرر- حوربت الوزارات الادارية التالية على هذا الاساس ، وهو ان تشكيلها كان يفيد الاعتراف بالحماية

١٥٨- نفس المصدر ص ١٣ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ .

١٥٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٣ .

١٦٠- تشيرول : نفس المرجع ص ٢٠١ .

١٦١- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٦٣ .

١٦٢- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٧ .

١٦٣- دكتور احمد بيلى : عدلى باشا ص ١٣٣ .

١٦٤- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٥٤ .

١٦٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١٤ .

١٦٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٦ ، ٣٤٠ - ٣٤١ .

١٦٧- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

١٦٨- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ .

١٦٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٥٠ .

١٧٠- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠٠ .

١٧١- نفس المصدر ص ٢٠٤ .

١٧٢- الرافعي : المرجع السابق ص ١٩ .

١٧٣- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

الفصل الثالث

معركة الحماية

١ ـ نضال الوفد فى أوروبا وأمريكا

بينما كانت أرض مصر تهتز تحت أقدام الاحتلال ،وتضطرب بالقلاقل السياسية ، ويدور فوقها الصراع بين القوى الوطنية التى يمثلها الوفد ولجنته المركزية ، وبين القوى المعادية من الانجليز والخائنين والمتمردين والمخالفين ، كان الوفد فى أوروبا يخوض غمار معركة مريرة يائسة ضد الحمـــاية ٠

فعلى أثر قرار الافراج عن سعدزغلول باشا ورفاقه والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس ، سارع الوفد فى القاهرة الى تنظيم نفســه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : على شعراوى باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك ٠ على أن ينضم اليهم فى مالطة المعتقلون وهم : سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا (١) ٠ ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب فى منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع فى المقاهى والمنتديات ٠ وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء ، فتبرع عاشور باشا بعشرة آلاف جنيه ، والأمير يوسف كمال بألفين ، وتبرع غيرهم على هذا المنوال حتى جمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة (٢) ٠ ثم ألفت اللجنة المركزية للوفد وتولى رياستها محمود سليمان باشا (٣) ، كما ذكرنا ٠

وقد غادر الوفد البلاد فى يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، واتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بك بدر والمسيو جورج دومانى للقسم الفرنسى، وحضرات المحامين ويصا واصف بك وعـزيز بك منسى وعلى بك حافظ رمضان ٠ وقد طلب الثلاثة الآخرون أن يضموا الى الوفد كأعضاء ، وجرت المناقشة بين أعضاء الوفد فى هذا الأمر ، فرفض طلبهم ، ولكن تقرر أن يسمى الثلاثة مستشارين ٠ وقد عدل هذا القرار فيما بعد بالنسبة لويصا واصف بك فجعل عضوا (٤) ٠

ثم عمل الوفد على تنسيق أعماله وتنظيمها بعد وصوله الى فرنسا ، فألف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها معالى رئيسه وأمين الصندوق شعراوى باشا وعبد اللطيف المكباتى . والثانية للنشر ، وأعضاؤها اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك وويصا واصف بك . والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك . ونيطت السكرتارية بمصطفى النحاس بك ، يدون كل مايحدث فى الجلسات من مناقشات وقرارات . وتولى السكرتارية العامة محمد بك بدر ، وكانت مهمتها تنفيذ قرارات الوفد (٥) .

وعندما وصل الوفد الى باريس فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، كان على يقين من نجاح مقصده : أليس يحمل فى حقيبته مطالب الشعب المصرى معززة بالحجج والمستندات ؟ وأليس تتوفر فيه كل مزايا الانابة الشعبية اذ لم تجمع أمة على انتداب وفدها بكل طبقاتها كما أجمعت الأمة المصرية ؟ ثم انه كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، ويعلق أملا كبيرا على استفادة مصر من تطبيق حق تقرير المصير (٦) . وكان قد رسم خطة عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة المستر ولسن ، الذى كان يعتقد أنه هو رأس المؤتمر ودعامته ، وذلك ليستميله الى تأييد مطالب المصريين . ثم يتبع هذه الخطوة بالتقدم رأسا الى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته .

هكذا كان الوفد يعتقد فى سهولة تنفيذ خطته . وهو اعتقاد نابع من عدالة القضية التى كان يعالجها ، ولكنه نابع أيضا من عدم دراية بخفايا الصراع السياسى الدولى الذى كان يدور اذ ذاك على مسرح مؤتمر الصلح بين المدرسة المكيافيلية القديمة التى كانت تقودها فرنسا وانجلترا ، والمدرسة الجديدة المثالية التى كان يقودها ولسن . فلقد كان انتهاء الحرب العالمية بهزيمة الامبراطوريات الأربع الكبرى فى العالم وهى : روسيا وألمانيا والنمسا وتركيا ، مؤذنا بنشوب صراع شديد بين الدول الاستعمارية المنتصرة ، على اقتسام الغنائم والأسلاب . وكانت هذه الدول قد عقدت فيما بينها المعاهدات السرية فى غمرة الحرب لاجتذاب الدول الحليفة الى صفها ، ولاقتسام أملاك الدول المعادية عند تحقيق هزيمتها . وكانت هذه المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء غامضة مبهمة متناقضة . وقد فطن الرئيس ودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة، عقب انضمام أمريكا الى صفوف الحلفاء فى ١٩١٧ ، الى مبلغ ما تورطت فيه بريطانيا وفرنسا وسائر الحلفاء من عقود ومحالفات وتصريحات يناقض

بعضها بعضا ، فنص فى النقطة الأولى من نقطه الأربع عشرة التى أعلنها على الملأ فى يناير ١٩١٨ على وجوب قيام العلاقات الدبلوماسية على أساس من الصراحة والعلانية ، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية فى مفاوضات الدول فى المستقبل .

لم يعلن الحلفاء رسميا موافقتهم على هذه النقط . كما أنهم لم يتعهدوا بمراعاتها . ولم تلبث هذه المبادىء أن أخذت تصطدم بمطامع فرنسا فى أوروبا وفى الشرق الأوسط ، وتصطدم بمطامع انجلترا فى مصر وأملاك الدولة العثمانية . كما أخذت مطامع كل دولة تصطدم بمطامع الدولة الأخرى ، فقد كان كل هم كليمنصو أن ينتقم من ألمانيا ويقتص أطرافها ويحطم اقتصادياتها ويقضى على جيشها ، كما كان يريد تقسيمها ، والخروج بفرنسا أقوى دولة فى أوروبا . بينما كان لويد جورج يرغب فى تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شريطة ألا يؤدى هذا التخفيض الى تفوق فرنسا الحربى فى أوربا . وكان يعارض فى تقسيم ألمانيا حتى تبقى شوكة فى ظهر فرنسا تحد من غرورها . وبينما كان الدكتور ولسن يواجه دسائس هذين السياسيين وانشغالهما بتقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات حتى أصبحت مسائل السلم الدولية فى المرتبة الثانية ، كان هو نفسه يعانى من ضعف موقفه الناشىء عن المعارضة الشديدة التى كان يلقاها فى الولايات المتحدة لعصبة الأمم حتى لقد أخذ نفوذه فى المؤتمر يضعف يوما بعد يوم ، ولم تعد له الكلمة المسموعة ، كما كان متوقعا .

وعلى هذا فقد كان من السهولة بمكان بالنسبة لانجلترا أن تحصل على اعتراف الدول بحمايتها على مصر . فى وسط صراع المطامع الذى كان يجرى فى حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عليها أن تمنح أشياء مقابل أشياء ، وتتنازل عن أطماع مقابل تحقيق أطماع . ولم تكن المسألة المصرية بالأهمية التى كانت عليها قبلا ، فمنذ أن عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى ١٩٠٤ ، كان مركز انجلترا فى مصر — كما يقول « لانكزوفسكى » — مسلما به لدرجة أنه لم ترد بشأنه أية نصوص فى المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء ابان الحرب . ولم يكن فى وسع الدكتور ولسن اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، أولا — لأنه كان بحاجة الى مساندتها فى الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوروبا . وثانيا — لأن انجلترا كانت حليفة اليابان التى كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون اذ ذاك يطالبون

بكياوتشاو Kiaw Chaw وغيرها فى الشرق الأقصى • وثالثا ـ لأن ولسن كان يزداد انعزالا فى المؤتمر : فقد عارض مطامع ايطاليا فى فيومى Fiume ، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقش المبادىء التى حاربت الولايات المتحدة من أجلها ، وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الايطالى وعودته الى بلاده • ورابعا ـ لأنه كان فى وسع انجلترا أن تغرى الدكتور ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، بأن تدخل فى روعه أنها تنوى أن تمنح المصريين قسطا من الاستقلال الداخلى وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوروبية، ـ كما تدل على ذلك عبارات الاعتراف الرسمى الأمريكى بالحماية ـ (٧) •

وهكذا عندما سمحت انجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة هناك • وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هى : اعتراف الدكتور ولسن بالحماية • فبعد وصوله الى باريس بثلاثة أيام ، أى فى يوم **٢٢ ابريل ١٩١٩** ، وهو نفس اليوم الذى قدم فيه الى ولسن كتابا يطلب فيه اليه مقابلته ليعرض على مسامعه ظلامة مصر • كانت دار الحماية بالقاهرة تذيع بلاغا أوردت فيه كتابا تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر يفيد بأن « الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ • ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة • وبهذه المناسبة قد كلفت بأن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة **لتوسيع نطاق الحكم الذاتى** على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة • » (٨)

روع أعضاء الوفد بهذا الاعتراف بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير • حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل فى باريس لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى وألزم • وكان وقع الصدمة فى نفوس أعضاء الوفد الآخرين أفدح • (٩) والحق لقد انهار ، باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، جزء كبير من خطة الوفد التى كانت تعتمد على مبدأ حق تقرير المصير فى الحصول على الاستقلال • فاذا كان الدكتور ولسن قد تنكر لمبادئه ، فكيف يرجى اذن أن تخلص لها دول الاستعمار ؟ • على أن باب مؤتمر الصلح بالرغم من ذلك كان لايزال

مفتوحا ، ولم يكن ثمة مجال لليأس المطلق ، ومن ثم فقد سارع الوفد بارسال احتجاج الى الدكتور ولسن ، ثم قدم فى ٢٨ ابريل مذكرة الى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض أقواله عليه ، واستند فى أحقية مطالبه الى الأسس الآتية :

أولا — اذا كان الاشتراك فى الحرب هو الشرط الذى يبيح للأمم رفع صوتها فى المؤتمر ، فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، اذ أنها فى الوقائع أعلنت فى ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها فى حالة حرب على ألمانيـــا ٠

ثانيا — يقتضى الغاء السيادة التركية ، وهو الأمر الذى نشـأ عن الحرب ، تغييرا فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة ١٨٤٠ — وهذا التغيير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى ، ولا يصح اجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين ٠

ثالثا — سمع المؤتمر **المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب،** وبسبب تطبيق مبـادىء القومية عليهـا فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، وهى البلد ذو المدنية العتيقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن ٠ (١٠)

على أن الضربة الكبرى التى أعدها الانجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا ٠ ففى ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان ، وفيها المواد التى تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية ٠ (المواد من ١٤٧ — ١٥٤) ٠ وتتضمن بايجاز الاعتراف بالحماية والتنازل عن الامتيازات فى القطر المصرى وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى انجلترا ٠ وقد نشرت الصحف الانجليزية فعلا فى أول مايو — أى بعد يومين من تقـديم الوفد طلبه لمؤتمر الصلح — موجز ما سيرد فى معاهدة الصلح خاصـــا بمصر ٠ وثبت صحة ما أوردته فى ٦ مايو ، عندما سلمت شروط الصلح رسميا الى الألمان فى قصر تريانون، ونشر الموجز الرسمى لنصوصها ٠ (١١) وهكذا قبل أن تمضى ثلاثة أسابيع كاملة على وصــــول الوفد الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهـــارت تماما ، وكسبت انجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر ٠

كان بسبب هذه الخيبة الفادحة التى منى بها الوفد ، وانهيار آماله فى مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟ وفى بداية الأمر تناوب اليأس الجميع فكتب سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا فى ١٣ مايو يقول : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة ٠ فى النص التمهيدى لمحادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية ٠٠ » (١٢) ، وفى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أعلن سعد زغلول يأسه قائلا : « ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة » ٠ (١٣)

على أن الوفد لم يكن ليستطيع أن يعلن هذا اليأس دون أن يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيـــادة الثورة ٠ وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت اليها انجلترا تحت ضغط ظروف الحرب ٠ (١٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الأحكام العرفية ماتزال سارية فى مصر ، وهذا يحد من حرية الوفد فى العمل اذا عاد الى مصر ، أما فى أوروبا ، بعيدا عن قبضة الحكم العرفى ، فقد كان أمامه المجال فسيحا لخدمة القضية ، اذ يمكنه أن يتخذ من باريس مركزا لدعاية أكثر اثارة للمشاعر الوطنية فى صدور الجماهير من أية دعاية قام بها قبل سفره ٠ (١٥) ومما لا ريب فيه أن عودة الوفد الى مصر بعـد كل القيامة التى أقامتها الأمة لتمكين أعضائه من السفر ، انما هى خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيئس الأمة من رجائها وتشككها فى دعاتها وتعمل بالتفرقة بين صفوفها ٠ (١٦)

على أن بعض رجال الوفد لم يجد فى هذه الأمور ما يغرى باستمرار الوفد فى مهمته ، فقد أصر عزيز منسى ، مستشار الوفد على أن الوفد انما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه ، أما وقد بت المؤتمر فى الأمر ، فقد انتهت المهمة التى جاء لأجلها الوفد ، ووجب عليه أن يعود الى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مسعاه (١٧) ٠ أما على حافظ رمضـــان بك فقد رأى أن « لا أمل ولا عمـــل وأن على الوفد أن يسعى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى ٠ (١٨) وكان حسين واصف باشا من نفس هذا الرأى ، وقد اقترح على زملائه السفر الى انجلترا لموالاة العمل السياسى هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستر بلفور

وزير خارجية انجلترا والسير مالت السفير الانجليزى فى تركيا · ولكن الوفد رفض ذلك ، فقدم استقالته من عضويته فى أواخر شهر يونيو·(١٩)
وقد كان هذا العرض الذى قدمه حسين واصف باشا ، بالاتفاق مع اسماعيل صدقى باشا · وقد اتفقا مع رجل يدعى صباغ كان موظفا عند البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضا بين المستر بلفور وسعد ، ولكن سعد باشا رفض ذلك · (٢٠) وكان محمود بك أبو النصر منضما فى الرأى الى حسين واصف باشا واسماعيل صدقى باشا ، ويرى ضرورة « السعى بدون توان فى الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية والحكم الذاتى » · (٢١)

وقد انفجر الخلاف بين صدقى باشا ومحمود ابى النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى عندما وصلت الى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية فى مصر فى حوادث نزلة الشوبك والعزيزية، وقد وصلت الى الوفد كاملة من عبد الرحمن فهمى مدعمة بالصور والمستندات فلما أراد الوفد نشرها على العالم المتمدن ، اعترض صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك اعتراضا شديدا بحجة أن « طبع ما ارتكبه بعض شرازم الجيش البريطانى فى جهات القطر ابان الثورة الأخيرة من حوادث الاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض وطبع هاتيك الفظائع بمعرفة الوفد فى أنحاء الممالك وعلى أعضاء مجلس السناتو الأمريكى وبين جدران مؤتمر السلام بعد ما انتهينا منه وانتهى منا ، عمل كهذا فى الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمته » ·
وقد بين صدقى باشا أنه اذا كان الغرض من عرض هذه الأعمال على مؤتمر الصلح الوصول الى اشتغاله مجددا بالمسألة المصرية فان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه الآن ، حيث قد طوى الكتاب باقرار ألمانيا نهائيا على الحماية التى وافق عليها المؤتمر، ومن غير المعقول أن يعاد البحث فى أمر الاستقلال بناء على أن الانجليز لم يحسنوا معاملة المصريين أثناء ثورتهم · واذا كان الغرض من الاذاعة حمل مجلس الشيوخ الأمريكى على عدم التصديق على معاهدة الصلح والأخذ بيد المصريين فى قضيتهم ، فان هذا الأمل ضرب من الوهم والخيال · فان قرار المجلس فى هذا لا يؤدى الا الى شيء واحد وهو أن أمريكا لا تلزم ألمانيا بالتصديق على حماية الانكليز على مصر · وقد تعهدت ألمانيا من قبل بالتصديق على تلك الحماية ، اذ وقعت على معاهدة الصلح مع الحلفاء الثلاثة والعشرين · على أن أمريكا نفسها قد صدقت على الحماية ، ومن المعروف أن هذا التصديق

ـ من حيث هو عمل يراد به فقط حفظ مصالح الدولة المصدقة ـ هو اجراء ادارى سياسى لا دخل فيه للبرلمان • ثم بين صدقى باشا أنه اذا كان الأمل فى فتح باب المناقشة فى المسألة التركية لا يزال مبنيا على أن المؤتمر لم يبت فى المسائل التركية ، التى تعد المسألة المصرية فرعا منها ، فان مجرد الاطلاع على المذكرات التى تبودلت بين مؤتمر الصلح والوفد التركى يبين مقدار الهوان الذى سقطت فيه الدولة التركية ، فليس من المعقول أن يكون للدولة العثمانية صوت يعتد به فيما يتعلق بأمورنا • (٢٢)

وقد خلص صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من كتابيهما الى ضرورة الاكتفاء بتبليغ تلك الفظائع الى احرار البرلمان الانجليزى والى الحكومة الانجليزية نفسها والى النائب العمومى الذى يتولى التحقيق مع أبناء الجمعية المصرية فى لندن بمناسبة نشرهم فيها طرفا من تلك الفظائع • وكان مما ذكره صدقى باشا أن الاقتصار على ابلاغ اعضاء البرلمان الانجليزى تلك الفظائع ابلاغا بسيطا ، سوف يكون أدعى الى اهتمامهم وأقرب الى نوال مصر شيئا من آمالها بسبب ما ينتظر من ضغط الرأى العام وممثليه على حكومتهم فى الوقت الذى تعد فيه العدة للبت فى شئون مصر • (٢٣)

كانت الفكرة الأساسية فى آراء صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك هى الالتجاء الى انجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتى فى ظل الحماية • وبمعنى آخر تنفيذ الخطة التى وضعها الوفد مع رشدى باشا عند تأليف الوفد فى حالة فشله فى الحصول على الاستقلال التام • على أن هذه الخطة كان من المستحيل تنفيذها من قبل الوفد فى ذلك الوقت • فقد تغير الموقف عما كان عليه عند وضعها كل التغيير • لقد وضعت هذه الخطة عندما كان أمر الشعب واشتراكه فى النضال ساقطا من الحساب • أى عندما كانت الحركة صادرة من أعلى • فلما تحركت القاعدة وحصل الضغط من أسفل ، لم يعد من حق الوفد أن يخالف شروط الوكالة • أى أنه اذا كان من السهل عليه أن يفعل ذلك عندما كانت الوكالة صورية ، فان الأمر قد أصبح مستحيلا بعد أن أصبحت الوكالة حقيقية • يضاف الى ذلك أن سعد زغلول كان قد هاجم الحماية هجوما شديدا فى كل خطبة من خطبه تقريبا ودلل على بطلانها ، حتى أصبحت بغيضة تماما فى عين الشعب ، فكيف يمكن بعد ذلك قبولها فى أى صورة من الصور ؟

وعلى هذا فقد كانت الخطة الوحيدة التى فرضت نفسها فى ذلك

الحين هي عدم قبول أى حل يقوم على الحماية اطلاقا ، والتمسك بعدم مفاوضة الانجليز ، لأن مثل هذه المفاوضة ، بعد ان حصلت انجلترا على نصرها العظيم فى مؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية ، لن تكون الا على أساس الحماية ، **فحياة القضية المصرية قد باتت فى التمسك بحيويتها** ، حتى بعد أن حكمت الدول ضد مصلحة مصر ! • وهذا يفسر سر رفض سعد زغلول الوساطات التى عرضت عليه للاتصال بالحكومة الانجليزية ، بحجة أن هذا الاتصال عقب مؤتمر الصلح ، لا يتفق مع طلب الاستقلال التام • فقد رفض – كما رأينا – وساطة حسين واصف باشا وصباغ بك . وقد عرض بعض كبار اليونانيين بأن يتوسط المسيو فنزيلوس عند الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، كما طلب المسيو فنزيلوس من سعد باشا أن يكتب له كتابا يلتمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا تحت الحماية ، ولكن سعد باشا رفض ، لأن اجابة هذا الطلب يعد « مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة التى أجبنا بها الى السير ونجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة فى دائرة الحماية » • (٢٤)

قرر الوفد اذن طرق « الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات » • وكان معنى هذا أن يخوض معركة دعاية واسعة النطاق • وكانت الصحف الفرنسية عندما قدم الوفد الى باريس قد قابلته فى بداية الأمر بعبارات مشجعة ، ونشر بعضها بيانات عن القضية المصرية وأحاديث مع رئيس الوفد • ونشرت جريدتا « الاكسلسيور » و « البيتى باريزيان » شيئا من ذلك ، مصدرا بصورة سعد باشا • غير أن الأوامر صدرت الى الصحف ، من رقابة المطبوعات بباريس بأن تقل من الكتابة عن مصر ، وأن تمتنع عما يكون فيه مساس بانجلترا • (٢٥) وأوعزت السلطات الانجليزية الى الصحف الفرنسية التى كانت تنقد منذ زمن الحرب مرتبات من الخزانة البريطانية ، بأن تمتنع عن الكتابة فى حركة مصر أو أن تشوهها • (٢٦) وعندما أراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين ، لقى امتناعا من أكثرهم ، حتى لا يحضروا دعوة هى فى الواقع مظاهرة ضد حليفتهم انجلترا • (٢٧) كما أخذت الصحف ذات النزعة الانجليزية تنشر بين وقت وآخر عبارات منفرة من الحركة الوطنية : فنشرت « الطان » وهى لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية تلغرافا أرادت أن تشوه به الحركة الوطنية المصرية ، فقالت أنها كانت فى بداية الأمر حركة سياسية بحتة ثم أخذ يتولى ادارتها العناصر المتعصبة فى الأزهر ، فوقعت اعتداءات

على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية ٠٠ الخ ٠ (٢٨) وللحد من هجمات « الطان » دعا الوفد رئيس تحريرها الى مأدبة خاصة ، وأخذ الأعضاء يناقشونه فى خطة جريدته نحو القضية المصرية ، فكان جوابه أنه يعتقد أن المصريين غير أكفاء لحكم أنفسهم ٠ ولكن الأعضاء وفقوا بعد مقابلات عديدة ومناقشات متوالية الى اقناعه بخطأ اعتقاده ، فانقطع الغمز واللمز، وأخذت الجريدة تنشر بين وقت وآخر عبارات لصالح المصريين ٠ (٢٩)

وكان الايطاليون أكثر الناس عطفا على القضية المصرية ٠ ومما يذكر لهم أنه عندما قام سعد زغلول ، عقب وصوله الى باريس ، بزيارة رؤساء وفود مؤتمر الصلح من الدول العظمى ، لم يرد الزيارة منهم الا السنيور أورلندو ، رئيس وزراء ايطاليا ٠ (٣٠) وكانت الفرصة سانحة للدعاية للقضية المصرية فى ايطاليا بسبب موقف مؤتمر الصلح من مسألة فيومى، وهو الذى أدى الى انسحاب الوفد الايطالى وعودته الى ايطاليا ٠ ولهذا فكر الوفد فى ارسال بعثة من أعضائه برياسة صدقى باشا يجوب البلاد الايطالية للدعوة للقضية المصرية ، ولكن بعض العراقيل حالت دون ذلك٠ فأشار الوفد على الجمعية المصرية بدعوة الصحفيين الايطاليين الى وليمة للاحتفاظ بعطفهم على القضية المصرية ٠ وقد حضرها ممثلو اثنتى عشرة دارا صحفية أظهروا جميعهم عطفا واضحا على القضية المصرية ٠ (٣١)

وكان الوفد قد فهم أن استثارة الرأى العام فى الولايات المتحدة ، لبحث القضية المصرية ، أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الأخبار التى بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا ٠ (٣٢) وكان من أهم المقالات التى نشرت فى أمريكا عن القضية المصرية تلك التى كتبها هربرت آدمز جبونز، الصحفى الأمريكى ونشرتها مجلة « سنتشرى » فى عدد مايو بعنوان «بريطانيا فى مصر» . وكان قد كتب قبل ذلك عدة مقالات أخرى فى تأييد القضية المصرية كان لها صدى ، واستشهد بكثير مما فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ فى خطبته التى ألقاها دفاعا عن القضية المصرية ٠ (٣٣) وقد رأى الوفد أن ينيب عنه عبد اللطيف المكباتى بك للسفر الى الولايات المتحدة ، ولكن القنصلية الأمريكية طلبت من عبد اللطيف بك أن يؤشر على جواز سفره من قنصلية انجلترا أولا ٠ ولما طلب ذلك من القنصلية الانجليزية طلبت منه أن يحصل على اذن الحكومة المصرية . فعد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة ، ورأى الوفد انه لا فائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد فيما يختص بالعمل فى الولايات المتحدة ، وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فيها (٣٤) ٠ مما سنفصله بعد قليل ٠

وقد فكر الوفد فى أرسال وفد الى انجلترا لتفهيم الأمة الانجليزية الفظائع التى ترتكب باسمها فى مصر ، على ألا تكون له أية صلة بأحد من هيئة الحكومة البريطانية • ولكن الوفد خشى تلاعب السياسة البريطانية التى قد تستغل ذلك فى الاساءة الى الوفد ورميه بالتكالب عليها • فقرر أن يرسل اثنين فقط للقيام بحركة دعاية بواسطة الصحف والمجلات والكراسات والأحاديث ، ورأى زيادة فى الحيطة أن يكون سفرهما بصفتهما الشخصية البحتة ، لا بصفتهما الرسمية كأعضاء فى الوفد • وعين لذلك الدكتور حافظ عفيفى ومحمد بدر بك • ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح للدكتور حافظ عفيفى بالسفر الا اذا كان يريد أن يصرح بأنه مسافر كعضو من الوفد المصرى لأسباب خاصة بالمسألة المصرية • فأبى الدكتور ذلك • وأخيرا عدل الوفد عن ارسال أحد الى انجلترا ، مكتفيا بالمصريين المقيمين بها وأخذ يرسل لهم الأوراق التى تساعدهم فى حركة الدعاية ، كما أمدهم بما يلزمهم للنفقات • (٣٥)

وقد أعاد الوفد النظر فى موقفه من الاشتراكيين • وكانت خطته عندما قدم الى باريس تقوم على تحاشى كل مامن شأنه أن يثير الريبة فيه فى صدر المعسكر الذى بيده البت فى مصير مصر • فقد رفض ما اقترحه عليه المصريون المقيمون بباريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى « الجمعية المصرية » من أن يجيئوه بعون الأحزاب الاشتراكية • وكانت لجنة الحزب الاشتراكى الفرنسى على استعداد لاستقبال أعضاء الوفد رسميا وسماع أقوالهم • وكان من رأى الوفد اذ ذاك أن اتصاله بأحزاب اليسار قد ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه ، وأحزاب اليمين هى صاحبة الأغلبية ، وكان يرى ان الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم ، فاهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين • وقد كاد هذا الموقف من الوفد يسبب انفصام العلاقات بينه وبين أعضاء الجمعية المصرية الذين كانوا يرون ان أحزاب اليمين انما هى أحزاب استعمارية لا تجد من مصلحتها استقلال مصر ، حتى لا يحدث ذلك تأثيرا فى تونس والجزائر ومراكش ، وبالتالى فلا خير فيها ، وأن العون الوحيد الذى ينتظر فى فرنسا انما هو من أحزاب اليسار . (٣٦)

وفى الحقيقة أنه كان ، تحت تأثير هذه الفكرة ، فكرة تحاشى كل ما قد يثير الريبة فى الوفد فى صدر معسكر الحلفاء ، أن عمد سعد باشا الى الابتعاد عن محمد فريد بك فى أوربا ، حتى بعد أن تلقى منه خطابا

من سويسرا • كما رفض ضمه الى الوفد عندما تقدم اليه بذلك عبد الرحمن فهمى بك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ • وكان ذلك لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب ، حتى لا تستغل الدعاية الانجليزية هذا الاتصال فى تشويه الحركة الوطنية • (٣٧) وفى الحق أن الانجليز كانوا يطلقون الاشاعات ، فى ذلك الحين ، فى فرنسا بأن الحركة الوطنية فى مصر تلعب فيها الأيدى الألمانية والتركية ، وأن قوامها الذهب الألمانى، وأنها واقعة تحت تأثير لجنة الاتحاد والترقى التركية (٣٧ مكرر) • كما كانوا يشيعون أن الحركة قائمة على كره الأجانب ، وأطلقوا صيحة اضطهاد الأرمن فى مصر لصبغها بالصبغة الدينية • وفى ذلك أقام الوفد مأدبته المعروفة للصحفيين الأمريكيين والانجليز فى ٣ مايو ١٩١٩ للرد على هذه الافتراءات واعطاء صورة حقيقية للحركة الوطنية وبواعثها ومراميها (٣٨)•

قرر الوفد اذن ، كما ذكرنا ، طرق أبواب الاشتراكيين بعد أن انقطع كل امل له فى غيرهم • وقد رأى لذلك ان يســاعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت الى خمســـة عشر ألفا تحت نصيحة أعضــاء « الجمعية المصرية » ، ولكن مجلس ادارة الجريدة رفض المبــلغ ، فأرسله سعد زغلول الى اكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى زعيمهم الاشتراكى المعروف « جوريس » الذى قتل قبل الحرب (٣٩) • كما أولم ، بواسطة الجمعية المصرية ، مأدبة فاخرة لنفر من زعماء أحزاب اليسار ، ورجــال الصحافة ، وكان من بينهم « رابوبور » الاشتراكى المتطرف ، وأحد اعضاء لجنة الأربع والعشرين التى انتخبهـــا الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ، وتقديم تقرير عنها ، وابداء الرأى فيما تراه من التغيير والتبديل • وقد وعد فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى للقضية المصرية ، وتأييده لها فى رده على المعاهدة • ولم يكن رابوبور هو الوحيد الذى وعد بالمساعدة ، فقد وعد بذلك « مارسل كاشان » ، زعيم الاشتراكيين وخليفة جوريس ، وهو فى الوقت نفسه مدير جريدة « لومانيتيه » الاشتراكية ، وعضو مجلس النواب الفرنسى • وصرح بأن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، بل سيجعلها فى طليعة مايهتم به (٤٠) • وفى يوم ٤ أغسطس أرســل الوفد تلغرافا الى المســتر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى (بلوسرن) وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن التسوية التى أجراها مؤتمر الصلح • وقد احتج الوفد فى تلغرافه على معاهدة الصـــلح ، وطلب ، باسم مصر ، عون المؤتمر

الاشتراكي « على الظلم القاسي الذى أناخ بمصر » . ثم أتبع التلغراف بمذكرة عن المسألة المصرية والحالة فى مصر (٤١) .

وفى ذلك الحين كان الوفد لا يكف عن الاستنجاد بالمؤتمر : ففى ٢٦ يولية ١٩١٩ قدم مذكرة جديدة اليه طلب فيها اعادة النظر فى أمر مصر . ثم طلب من المؤتمر فى ٣ نوفمبر ارسال لجنة تحقيق دولية الى مصر لتتبين الحالة بنفسها بشكل مباشر . وذلك ردا على عزم الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملنر الى مصر . وفى ٢١ نوفمبر أرسل تلغرافا آخر يلفت نظر المؤتمر الى حوادث العنف التى تجرى فى مصر ، ويحثه على التدخل فى الأمر .. وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه فى ٢٣ نوفمبر . وفى ٦ يناير ١٩٢٠ أرسل مذكرة الى المجلس الأعلى بمناسبة الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا يطلب فيها اليه اعادة النظر فى مسألة مصر ، وينبه الى أن تركيا ليس لها حقوق على مصر يمكنها أن تتنازل عنها لانجلترا . ودلل على ذلك بأن اشتراك مصر فى الحرب ودخول تركيا فيها ، قطع كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لها سيادتها التامة من تلقاء نفسه ، وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلال مصر . وأظهرت المذكرة أن اعتراف تركيا نفسها بالحماية اذا وقع ، لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى . وأن عدم استشارة الشعب المصرى فى المصير الذى يعد له ، يعتبر مخالفا للقانون الدولى والعرف المتبع بين الدول ، « واذا كانت المدنية الأوربية قد تقهقرت حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث فى العصور الوسطى ، فهل انعدم التعقل الانسانى حتى صار من المتيسر معاملة شعب حليف للشعوب المنتصرة شرا من المعاملة التى تعامل بها الشعوب المهزومة ؟»(٤٢)

وقد لجأ الوفد الى البرلمانات فى بلدان الحلفاء يناشدها عدم التصديق على اعترافات الحكومات بالحماية . فأرسل فى ٢١ يولية ١٩١٩ استنجادا الى المسيو فريسينيه ، العضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى ورئيس اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة ، يدعوه فيه لكى تطبق اللجنة « مبادىء الحق والعدل بالنسبة لمصر » ، وأرفق به المستندات المؤيدة للقضية المصرية . فلما قبل مجلس الشيوخ المعاهدة وتحولت الى مجلس النواب لفحصها ، وكان مقرر اللجنة بالبرلمان الفرنسى هو المسيو موريس لونج ، أرسل الوفد اليه خطابا بليغا طلب فيه ، باسم مصالح فرنسا

المادية في مصر من شركات وبيوت تجارية وبنوك وارساليات ، وباسم الشرف الفرنسي الذى ارتبط بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، أن تساعد فرنسا مصر ، وأن ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة (٤٣) . ثم أولم وليمة كبرى في ٢ أغسطس دعا اليها الشيوخ والنواب والساسة والكتاب الفرنسيين وعشرات من الصحفيين وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت ، وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس (٤٤) . وفي ١٤ أغسطس ١٩١٩ أرسل الوفد الى البرلمان الايطالى بمناسبة عرض اتفاقية الصلح عليه للتصديق ، يناشده عدم الاعتراف بالحماية ، ويعرب عن احتجاجه على المواد ١٤٧ ــ ١٥٤ من الاتفاقية ، ثم شرح القضية المصرية ، وطلب من نواب ايطاليا الحرة الاصرار الى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية (٤٥) .

على أن بيانات الوفد ونداءاته لم تجد صدى أقوى مما وجدته في مجلس الشيوخ الأمريكى . وهذا يعود الى طبيعة الظروف التى كانت قائمة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ضد مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساى وعصبة الأمم . فالأمريكيون من الأصل الألمانى كانوا يعتقدون أنها قاسية بلا حق أو مبرر . أما الأمريكيون من الأصل الايطالى فكانوا يبغضون رفض ولسن التنازل لايطاليا عن ميناء فيومى . وكان الأمريكيون من الأصل الايرلندى يناوئون أى اتحاد وثيق مع بريطانيا تم ابان الحرب . بينما كان الأمريكيين التقليديون على غير استعداد للتنازل عن مبدأ عدم الاشتراك في منظمة عالمية قد تلتزم الولايات المتحدة من جرائها بالعمل الايجابى للمحافظة على السلم (٤٦) . وفضلا عن ذلك فان جزءا كبيرا من الشعب الأمريكى كان قد قبل الدخول في الحرب بعد أن أفهمه ولسن أنه يخوض حربا للقضاء على الروح العسكرية الألمانية التى كانت تشكل خطرا كبيرا على حقوق الدول كبراها وصغراها . وكان قد دخل الحرب دون أن يبغى من ورائها سيطرة بعد أن أعلن ولسن كلمته المشهورة « سلم بلا نصر » في ٢٢ يناير ١٩١٧ ، بعد مرور ثلاثة أشهر على اشتراكه في الحرب . ولكن لم يلبث أن خاب أمل الشعب الأمريكى حينما اكتشف أنه غرر به ، لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه ، وأن هناك معاهدات سرية كانت قد عقدت بين هؤلاء الحلفاء لتقسيم الغنائم بعد الحرب . وأدرك أنه انما اشترك في الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية وضمان ممتلكاتها وزيادتها . وتحولت المرارة ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص . فقد بدا واضحا أن معاهدة الصلح وعصبة الأمم قد أكدت لهاتين الدولتين ولايطاليا غنائمها الجديدة

وقوت قبضة هذه الدول الاستعمارية على الشـعوب المهزومة ، وأتاحت للروح العسكرية الفرنسية السيطرة على أوروبا . وعلى ذلك نقم الشعب الأمريكي من الرئيس ولسـن مهادنته للشر فى مؤتمر الصلح برضوخه للسياسة الأوروبية ، وقد عبر عن ذلك السناتور بوراه فى خطاب له فى مجلس الشيوخ الأمريكي قال فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعتزم تقديمها للعالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادىء الانسانية التى يعتنقها الرئيس الأمريكي . وانما تقوم على أساس الابقاء على كل مبدأ شرير من مبادىء النظم السياسية الأوروبية .. انها تضع تحت أقدام القوة الغاشـمة ملايين الأفـراد المقهورين ، وتنكر الحريه والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هى المعاهدة التى استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التى وعدت بهـا أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع (٤٧) .

ولقد كان من الطبيعي وروح أعضـاء مجلس الشـيوخ الأمريكى معادية لمعاهدة الصلح ، أن يتلمس هؤلاء المثالب التى يهاجمون بهـــا المعاهدة ويدللون على مساوئها . وكانت القضية المصرية احدى الوسائل التى اتخذت أداة فى ذلك الوقت . ففى ١٦ مايو ، عقب اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية ، أرسل الوفد الى مجلس الشيوخ الامريكى تلغرافا ذكر فيه أن مؤتمر الحلفاء قد أبى أن يطبق المبادىء التى دخلت بها الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر ، مع أنها سـاعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . وان حكم مؤتمر الصلح « معنـاه القضاء بالموت الأدبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة سـاعد آباؤهم العلم والمدنية والبشرية مساعدات جمة « وأوضح الوفد أن قرار المؤتمر « لا يحرم مصر حقها الطبيعي الشرعى فى الاسـتقلال فحسب ، بل يحرمها أيضا من الصفة الأساسية التى تمتعت بها منذ ١٨٤٠ والتى أطلقت يدها فى ادارة شئونها الداخلية اطلاقا تاما ، وجعلت لها حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد » . وبعد أن أشار الى الاضـــطراب القائم فى مصر فى ذلك الوقت ، ونسبه الى رغبة الشعب المصرى فى اســـتقلال بلاده ، ختم خطابه بالاحتجـــاج باسم الشعب المصرى على حكم ينتهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادىء الانسانية والامريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم (٤٨) .

وكان الوفد قد اتصل بالوفد الامريكى الذى جـاء الى باريس لمساعدة الايرلنديين على نيل استقلالهم . وعرف منهم الرغبة فى تشديد

النكير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية الى جانب المسألة الايرلندية • فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية • فدرسوها بعناية واتصلوا بشأنها بمن يثقون بهم في مجلس الشيوخ الامريكي • هذا بالاضافة الى ما أذاعه الصحفيون الامريكيون في صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية في المأدبة التي اقامها لهم الوفد (٤٩) • وهكذا أثيرت المسألة المصرية في مجلس الشيوخ الامريكي في ٢١ ، ٢٥ يونية عندما اقترح أحد الشيوخ الاعتراف بالجمهورية الإيرلندية ، فنبه أحد الاعضاء الى المسألة المصرية، وأكد السناتور بوراه « أنها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من البلاد التي أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعمة الحرية والاستقلال على حساب الغير » • وقد سارع الوفد بارسال برقية شكر اليه على هذه اللفتة • وكانت المرة الثانية عندما اتهم السناتور والش وفد الصلح الامريكي في باريس بخيانة المبادىء التي قصد باريس لنصرتها وتأييدها ، حيث استثنى الامم التي كانت تحت حكم أصدقائهم من أن يطبق عليها حق تقرير المصير • فعلق أحد الشيوخ الجمهوريين على ذلك (السناتور ماك كورمك) بقوله : « ان مصر أيضا يجب أن تكون للمصريين » ، واقترح أن يتضمن المجلس قراره مصر • وقد أيد السناتور بوراه التصريحات المتقدمة وتساءل : « لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويتجاهل ايرلندا ، ولا يسمع كوريا ومصر اللتين كان يجب أن تسمع أقوالهما ومطالبهما ؟ » (٥٠)

وقد تبين الوفد أن الدعاية في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع ترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة • فقرر أن يكلف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر في أمريكا . واختار لذلك ، بواسطة الدكتور حافظ عفيفي ، مستر فرنك والش رئيس الوفد الامريكي الذي حضر الى باريس للمطالبة باستقلال ايرلندا . ولكن هذا لاعتبارات كثيرة رأى أن يدع غيره يتولى المهمة ، واقترح لذلك المستر فولك ، وهو عمدة في المسائل الدولية ، وكان في وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، وله شأن يذكر في قضايا دولية هامة • وقد انتهت المكاتبات بين المستر والش والمستر فولك بقبول الاخير تولى القضية المصرية (٥١) •

وقد بدأ المستر فولك عمله بالقيام بحركة دعاية واسعة عن طريق الصحف الامريكية لتهيئة الافكار لتلقى البحث في القضية المصرية ، ثم

التصدى فى نفس الوقت لدعاية الانجليز المضادة بالرد المفحم . كما اخذ يجرى اتصالاته بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى استطاع اقناع المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ بضرورة تأييد القضيه المصرية اقناعا تاما ، وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية ترى مثل رأيه (٥٢) • وفى جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة فى ١٨ أغسطس ألقى السناتور «بوراه» خطابا ضافيا تناول فيه تطورات المسألة المصرية ، وذكر أنه فى الساعة التى يتكلم فيها ، «يكبح جماح شعب مصر بالقوة ، ويحكم بسنان الحراب » ، ثم حمل على انجلترا فقال : « ان الحكومة البريطانية استولت بفضل هذه الحرب ، ياسيدى الرئيس ، على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة • وأنه متى تم عمل مؤتمر فرساى ، وأخرجت المعاهدة ثمارها ، فان انجلترا تكون قد بسطت سلطانها على ٣٣ مليونا من الأنفس » • وبعد أن ندد بما تبذله وكالات الانباء الانجليزية والفرنسية مثل « رويتر » وهافاس من اخفاء الحقائق الواقعة على الشعب الامريكى ، عدد الفظائع التى ترتكب فى القاهرة والشوبك والشبانات والعزيزية والبدرشين وشبرا الشرقية وكفر الحجا وفى انحاء مختلفة من الوجه القبلى • ثم قال : «لنفرض أنه بولغ فى هذه الفظائع التى ارتكبت فى مصر ، وأن يد الخيال امتدت الى أعمال القسوة التى سيفتضح أمرها ، فان ذلك لا ينفى أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منها تأييدها » ، ثم بين أن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، تضطر الولايات المتحدة الى التقيد بقيد لاحد له ، وهو الاشتراك فى ابقاء بعض الشعوب فى أوضاع تقوم بالاحتجاج عليها بشدة من ذلك الوقت . « وهذه مهمة مروعة مثقلة بالصعاب من كل نوع ، وفى نفس الوقت تناقض تصريحاتنا ومبادئنا وعقيدتنا السامية مناقضة تامة » ٥٣ .

ولم تقتصر جهود المستر فولك على مجلس الشيوخ . فقد قام باتصالات مع وزارة الخارجية . وبعد مقابلات واستشارات لاحصر لها ، تيسر الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » الى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩١٩ يفيد أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشئون المصرية الا على النحو الذى ورد فى الاعلان الذى ابلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أى (اعلان الحماية) ، والا على النحو الذى ورد فى تلغراف الملك جورج الخامس الى السلطان حسين الذى نشر فى «التيمز» بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ والذى جاء فيه ، أنه بفضل الحماية البريطانية ، سوف يتسنى له التغلب على المؤثرات التى تريد تدمير استقلال مصر • وقد ابلغ هذا الخطاب لأعضاء مجلس

الشيوخ الأمريكي ، وأعضـــاء البرلمان البريطاني • وأقل ما في هـــذا الخطاب أنه قصر الاعتراف بالحماية على الرقابة أثناء الحرب .

ويظهر أن النجاح الذى لقيه جهد المستر فولك ، قد شجع الوفد على بذل المزيد من الدعاية • فقد قرر أن يسافر سعد زغلول باشا بنفسه ومعه محمد محمود باشا لهذه الغاية . ومع أن السياسة البريطانية سمت سعيها لمنع سفرهما ، فان الوفد استطاع بمساعدة المستر فولك وغيره من ذوى النفوذ الامريكيين الحصول على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الامريكية مباشرة . غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له بتجشم مشاق السفر ، فسافر محمد محمود باشا وحده ، واســتقبلته الصحافة الامريكية منوهة بمكانته والمهمة التى قدم من أجلها . كما تكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة (٥٤) •

***

هذه الدعاية التى أدارها الوفد بنجاح ملحوظ فى أوروبا وفى أمريكا ، والتى جرت تطبيقا لسياسة التمسك بدولية المسألة المصرية ، قيمتها العملية الوحيدة كانت فى ارتباطها بالمعركة الدائرة فى مصر • فلقد كان واضحا منذ أن اعترف الدكتور ولسن بالحمـــاية على مصر ، ثم اعترف بها مؤتمر الصـــلح بعـــده بقليـــل ، وبمعنى آخر منذ أن كسبت انجلترا إعترافا دوليـــا بحمـــايتها على مصر ، أن ميـــدان النصر الوحيد للقضية المصرية انما هو فى مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافيا لجعل الحماية شرعيـــة بل كان لابد من اعتراف شعب الدولة المحمية بها أيضا • ومعنى هذا أنه كان على انجلترا أن تخوض معركة أخرى فى مصر للحصول على اعتراف شـــعب مصر بالحماية • ولقد كانت مهمة الوفد المصرى أن لا يجعل الشعب المصرى يعطى هذه الموافقة أبدا • وقد لجأ فى تحقيق ذلك الى وسيلتين : الاولى أن يرفع روح الشعب المعنوية الى أعلى مستوى ، ويملأ صدره بالايمان المطلق بأن باب القضية المصرية لايزال مفتوحا فى الخارج ، وأن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة • وقد كان بقاؤه فى باريس وعدم عودته الى مصر ، وقيامه بدعايته النـــاجحة فى أوروبا وأمريكا ، الدليل الرمزى على صحة ذلك • أما الوسيلة الثـــانية فهى حماية وحدة الامة وعزيمتها من ضعف المترددين وانتهازية الطامعين ونشاط المخالفين والخائنين • وقد رأينا أن التنظيم السرى قد قام بذلك خير قيام برياسة عبد الرحمن فهمى . ولننتقل الآن الى مصر ، حيث ميدان النصر على الحماية •

٢ ـ معركة الحماية فى مصر

لجنة ملنر

نشأة فكرة المقاطعة وتطورها :

يرجع تفكير الحكومة البريطــانية فى ايفاد لجنة انجليزية الى مصر الى أحداث مارس ١٩١٩ العنيفة • فلقد رأينا كيف استهانت انجلترا بالحركة التى قام بها الوفد منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ظانة أنها قاصرة على فريق من الأعيــــان المتذمرين ، وكيف أرادت ضرب هذه الحركة بالقبض على زعمـــائها ونفيهم الى مالطة • فلما انفــجرت أحداث مارس الرهيبة ، واشتعلت الثورة فى البـــلاد من أقصاها الى أقصاها ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة أمام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة بمطلب من مطالبها، لا أمام الرأى العام البريطانى ولا أمام مصالحها الامبراطورية• فقررت أن تعدل سياستها فى مصر بما يكفل احبـــاط الحركة واخماد الثورة • فانفذت اللورد أللنبى الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى ، اخماد الثورة بالطرق التى يراها ضرورية لذلك ، ومنها الســماح للوفد بالسفر الى أوروبا ــ كما تشير الى ذلك برقية ١٨ مارس ــ والثانية ، ادارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر • وفى الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيىء للحماية الاطار القـانونى الشرعى الذى كانت تفتقره ، والذى كان يجعلها عرضة للتنديد بها فى المجـال الدولى من قبل الوفد • وهذا الاطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما ــ كما مر بنا ــ الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والثانية ، الحصول على اعتراف الشــعب المصرى نفسه بها • ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الاول هو الضغط على الدول الصديقة والعـدوة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر • أما الوسيلة لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة تحقيق • وليس من قبيل الصدفة

أن اول أشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها فى بارس بين الدول لتعترف بالحماية : ففي يوم ٣١ مارس سأل الكولونيل Wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما اذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال لجنة تحقيق الى مصر ؟ ، فرد المستر هارمز ورث بأنه ، وان كان لا يستطيع فى تلك اللحظة أن يقرر ما اذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق الى مصر أم لا ، الا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى فى الوقت المناسب أن تجرى تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذى حدث فى مصر ، على أن يعاد القانون والنظام اولا(٥٥) • على أنه فى اليوم التالى (أول ابريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد النبى أنها قد اقترحت ارسال لجنة تحقيق الى مصر برياسة اللورد ملنر • وقالت انها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الافراج عن زغلول وصحبه(٥٦) • ولم يلبث اللورد كيرزن أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية فى الشهر التالى (١٥ مايو) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون ازالة سوء التفاهم ، وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة(٥٧) •

اذن فلم يكن الدافع على التفكير فى ارسال لجنة ملنر الى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية فى القاء بعض مسئولياتها على كاهل لجنة تحقيق ، واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا فى المسألة المصرية الا بناء على رأى سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة فى ذلك الحين ــ كما يقول لويد (٥٨) ــ ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء فى الداخل أو الخارج ــ كما يقول ويفل ــ (٥٩) ، فالحقيقة أن الدافع على ارسال اللجنة ، هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار • وليس اقطع فى الدلالة على هذا الرأى ، من البلاغ الذى أصدره المندوب السامى فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذى أوضحت فيه بريطانيا سياستها نحو التمسك بالحماية وغرضها من ارسال اللجنة ومهمتها فى مصر • فقد جاء فيه : (نقلا عن النص الانجليزى)

« ان سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها autonomy تحت حماية بريطانيا ، وانشاء حكومة ذاتية Self government تحت رياسة حاكم مصر » •

« أما غرض بريطانيا العظمى ، فهو الدفاع عن مصر من كل خطر

خارجى ، أو من تدخل أية دولة أجنبية ، وفي الوقت نفسه تاسيس نظام دستورى يمكن السلطان ووزراءه ومندوبى الامة المنتخبين ، تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، من الاشتراك معا فى ادارة الشـئون المصرية ، كل فى مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام » .

« وعليه قررت حكومة جلالته ارسـال لجنة الى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغـاية ، وتقوم ، بعد أن تستشير السلطان ووزراءه وأصحاب الشـأن والرأى من المصريين ، بالأعمـال الأولية التى هى لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة » .

« وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر ، فان مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلادفى الاصلاحات اللازمة . ثم تقترح ، بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة (أو نظام الحكم) الذى يمكن وضعه موضع التنفيذ(٦٠) » .

فهذا البلاغ تتحدث فيه بريطانيا فى السطور الاولى بصراحة مجردة عن سياستها ، باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها . وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها ، وعلى شراء موافقة الشعب المصرى عليها مقابل « تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا العظمى » .

ومع أن أول اشارة عن اللجنة كانت فى أول ابريل ١٩١٩ ، الا أن الظروف — لحسن حظ الحركة الوطنية ، قد عطلت مجيئها نحو ثمـانية أشهر ، فلم تصل الى مصر الا فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ . ولقد كان اللورد اللنبى يريد أن تصل اللجنة الى مصر فى فترة الهدوء التى أعقبت انتهاء حركة اضراب الموظفين . فقد أرسل الى اللورد كيرزن فىيوم٢٣ ابريل — أى فى نفس اليوم الذى عاد فيه الموظفون الى مكاتبهم — برقية يلح فيها ليسمح له باصدار بلاغ يعلن عن قدوم لجنة ملكية الى مصر برئاسة اللورد ملنر . وألح بأن يكون سفر اللجنة فى منتصف شهر مايو . ولكن اللورد كيرزن أجابه على هذا الطلب ، بعـد لأى ، فى ١٠ مايو بأن « لورد ملنر لن يستطيع ، لأسباب عديدة ، السفر الى مصر قبل شهر سبتمبر (٦١) » .

على أن اللورد اللنبى تمكن فى تلك الأثناء من تأليف وزارة برياسة محمد سعيد باشا . وقد أبدى سـعيد باشا اعتراضه على مجىء لجنة

الانجليزية الى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعته في هذا ــ كما جاء في حديث مشهور له لجريدة الطان جرى في ٢٨ يونية ونشر في ٢١ يولية ١٩١٩ ــ « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة ؟(٦٢) » . وقد بين سعيد باشا ومعه السلطان فؤاد للورد ألنبى أن آمال المتطرفين من المصريين متعلقة بالمفاوضات التركية ، وبأن ايطاليا لم تعترف بالحماية بعد ، وأن مهمة اللجنة تصبح أكثر سهولة اذا جاءت بعد أن تتحطم هذه الآمال بصفة تامة(٦٣) . وعلى هذا كتب اللورد ألنبى الى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الامور(٦٤) .

على كل حال فان تأجيل الحكومة الانجليزية ارسال اللجنة الى مصر ، قد أثبت أنه من أفدح أخطاء السياسة البريطانية في مصر بالنسبة لمصالح انجلترا . فلم يفسح السبيل فقط للوطنيين للتفكير في مقاطعة اللجنة عند قدومها ، بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير . وفي الحقيقة أن مقاطعة لجنة ملنر كانت العامل الحاسم في تقرير مصير معركة الحماية، ولهذا يجدر بنا أن نبحث نشأة هذه الفكرة وتطورها .

لقد روى الدكتور هيكل في مذكراته رواية غريبة ــ أخذ بها الاستاذ شفيق غربال ــ تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانا بمعزل عن فكرة المقاطعة ، وأنها كانت من بنات أفكار مواطن مجهول . فقد ذكر أن الوفد لم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها ، وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة ، وأن أعضاء الحزب الديموقراطى (وكان الدكتور هيكل عضوا فى هذا الحزب الجديد)كانوا فى مثل هذه الحيرة. وأن الناس لكذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقتراحا من مواطن مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الاهداف الوطنية .. ومع ذلك بقى الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأيا (٦٥) .

ونظرا لخطورة هذه التهمة التى وجهها الدكتور هيكل للوفد وللجنة

المركزية ٠ فقد حققت هذه المسألة في جريدة «النظام» التي استشهد بها الدكتور هيكل ، وتكشف لي عكس ما ذكره الدكتور ٠ فقد تبينت أن فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبـل أن تنشر جريدة النظام كلمة هـذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه « حسن سلامة » (وهي الكلمة الوحيدة التي نشرتها الجريدة منذ بدء صدورها في يونية ١٩١٩ حتى ذلك التاريخ حول موضوع المقاطعة) ، كما تبينت أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القـاهرة والوفد في باريس ، وحبذها سعد باشا ٠ أما الحزب الديموقراطي الذى ينسب اليه الدكتـــور هيكل قيادة حركة المقاطعة في ذلك الحين ، فكان لا يزال مجهـــولا من الرأى العام لدرجة أن الصحف كانت تغفـل نشر رسائله ، مما دعا الاستاذ فكرى أباظة الى نشر كلمة في جريدة النظام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٩ يدعو فيها الحزب ليقدم نفسه للأمة وأن «يظهر بالمظهر الذى يتفق مع ضخامة اللقب » ٠ وقد اســـتجاب الحزب ونشر برنامجه على صفحات جريدة النظام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩١٩ ٠

وحقيقة الموضوع انه منذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنـة والأعضاء المرشحين لعضويتها ورئيسها اللورد ملنر ، راحت الآراء في مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذى ينبغى على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة الى مصر ٠ وقد لخص الاستاذ سيد على ، صـــاحب جريدة النظام ، هذه الآراء في صحيفته في ٢٤ أغســطس ١٩١٩ ، فذكر أن البعض كان يرى بفائدة البحث مع اللجنـــة والكشف لها عن المطالب والمظالم ، أما البعض الثانى فكان يستند على تصريحات محمد سعيد باشا لمراسل «الطان» ويميل الى تفضيل الامتناع عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل أن يتم شيء من ذلك ٠ أما البعض الثالث فمن رأيه أن اللجنة لا تستطيع أن تؤدى عملها ألا اذا أطلقت لمصر حرية الرأى والفكر ، والا اذا أحس المصريون أنهم في حل من ابداء كل رأى يجول في خواطرهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك الا برفع الأحكام العرفية التي تضطر المفكرين والبـــاحثين الى الحيطة والحذر في كل ما يقولون ٠ وقد استصوب الاستاذ سيد على هذا الرأى الأخير ووصفه بأنه « رأى ثاقب ومطلب عادل » (٦٦) ٠

هذه هي الآراء المختلفة التي تعرض لها الاستاذ سيد على في جريدته بخصوص قدوم اللجنة ٠ أما في داخل الوفد وفي داخل لجنته المركزية ، فهناك قصة طريفة ٠ فقد تقررت فكرة المقاطعة منذ شهر يولية ، وكان عبد الرحمن فهمى هو صاحبهـــا ، ولكن حدث بعض الخطأ من جانب

عبد الرحمن فهمي بعد ذلك في فهم تعليمات سعد زغلول أدى الى شروعه في خطة أخرى لا تتفق مع خطة المقاطعة • ويمكن ملاحظة هذه المسألة من مقارنة الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، وبما كتبه هذا الأخير في مذكراته ، وهي المذكرات التي يبدو أنها كتبت بعد فترة من وقوع الحوادث مما جعلها أقل دقة في سرد المعلومات • وتتفق هذه المذكرات والرسائل في نقطة واحدة هي أن صاحب فكرة المقاطعة هو عبد الرحمن فهمي • أما وجه الخلاف ففيما ذكره عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته بعد ذلك :

فقد قرر أنه لما عزمت الحكومة الانجليزية على ايفاد اللجنة الى مصر، ورد اليه خطاب من سعد زغلول فيه : « لا بد أن تكونوا قد عرفتم أن الحكومة قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وانه خوفا من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادىء الوفد ، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » . فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلي باشا فقابله وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل • فألح عليه وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلي باشا ، جالت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب اثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقراه عليهم ، فصادف قبولهم (٦٧) .

ومن هذه الرواية التي سجلها عبد الرحمن فهمي في مذكراته نلاحظ أمرين : الأول أن سعد زغلول كان من رأيه في البداية تأليف لجنة من المصريين لمقابلة لجنة ملنر • والثانية ، أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح لسعد زغلول بفكرة المقاطعة الا بعد مقابلة عدلي باشا الثانية • ولما كان من غير المعقول أن تخطر ببال سعد زغلول فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملنر باسم الوفد ، لأن هذه الفكرة لا تتفق مع خطة الوفد ، على النحو الذي سبق ايضاحه في الفصل السابق : وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية • فقد عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل ، انتهيت منها الى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعدا بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلي باشا الثانية ، كما قال ، وانما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم الا بعد ٢٥ يولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه . كما تبينت أن ما نسبه الى سعد زغلول من

انه قد كلفه « بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » لم يحصل أصلا . وقد نفى سعد زغلول ذلك في كتابه الذى أرسله الى عبد الرحمن فهمى فى أول أغسطس ۱۹۱۹ فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا » (٦٨) .

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمي في تقريره الثامن (وهو مفقود وتاريخه بين ٤ يولية و ٢٢ يولية ١٩١٩ - بين التقرير السادس والتقرير العاشر) يطلب اليه « البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريرا بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية لمصر لتقديمه للجنة ملنر » (٦٩) .

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة ايموس (٧٠) . وهى لجنة تألفت فى مصر من كبار الموظفين الانجليز تحت رياسة اللورد رالمنى الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر أيموس المستشار القضائى بوزارة الحقانية المصرية . (٧١) وغرضها العمل فيما يبدو على جمع المعلومات وتقديمها للجنة ملنر عند قدومها الى مصر .

على أن عبد الرحمن فهمى أخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد قد رفض الفكرة التى قدمها اليه بمقاطعة لجنة ملنر ، وعمل من ثم في ضوء هذا الفهم . فقد كتب الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ يولية يقول : وبهذه المناسبة (مناسبة تأليف لجنة ايموس) فكرت مع الاخوان المشتغلين معى فى الحركة فى ضرورة تشكيل لجنة من المصريين الأكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر . وبالفعل شرعت من مدة في ترجمة صورة الأوراق والمستندات السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية . وفكرت فى أنه لو أسندت رياستها الى رجل معروف ذى مكانه وكرامة كعدلى باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه ، فقصدته وتكلمت معه طويلا فى الأمر . وخلاصة ما دار بيننا أن الانجليز يريدون (منا) المفاوضة معهم فى المسألة وهذه المفاوضة ربما تؤدى الى ما يتعارض مع أعمال الوفد . واننا اذا قصرنا أقوالنا على كلمة الاستقلال التام فقط ، فلا يتفاوضون معنا . وعلى ذلك أرجأنا المسألة الى أن نأخذ رأى سعادتكم . » ثم قال : « شرعت فى تكوين لجنة لجمع المساوىء الموجودة بفروع الحكومة المختلفة لاعداد ما أشرتم اليه ، لأن الذى كنت أعمله قبل وصول أمركم الأخير هو ترجمة الفظائع والمخازى التى ارتكبتها الجنود الانجليزية بمصر » (٧٢) .

وفى يوم ٢٣ يولية ــ أى اليوم التالى ــ كتب الى سعد زغلول يقول :
« ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفى الحقيقة انها ستكون مركبة من عدة لجان فرعية كل لجنة منها تختص بوزارة . وستعرض رياسة اللجنة العامة على سعادة عدلى باشا . وعشمنا اقناعه بقبول ذلك . وسأتوجه اليه خصيصا لهذا الغرض فى الاسكندرية قريبا جدا . ولقد ذكرت أن الوفد جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره . فان تيسر ارسال صورة منها يكون أفيد ، لأنه ربما يفاجئنا حضور لجنة ملنر قبل اتمام العمل . ثم ان رأينا أن نعلن الجنرال ألنبى بوجود اللجنة بعد تشكيلهـــا ونطلب منه بصريح العبارة أن يعطى التعليمات اللازمة للحكومة لتسهل على اللجنة ماموريتها لتحضر اللازم حتى يتيسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية . ونحن لا نطمع فى الحصول على هذا التصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه أن يقوى قلوب البعض الذين استـــضعفوا ، وأن يمنع العـــراقيل من طريقها . سهل الله الحال . (٧٣)

على أن سعد زغلول لم يكد يقرأ هذه التقارير حتى أبدى انزعاجه لما فيها ، وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كتابه بتاريخ ٢٥ يولية استحسان الوفد لفكرة المقاطعة (ولم يكن قد وصل هذا الكتاب بعد الى عبد الرحمن فهمى) ،فكتب اليه يقول : « ان اللجان التى شرعتم فى تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ،لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا . بل ان هذه الفكرة مضرة ضررا بليغا بالأمة . ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها ، لأنه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز بدون واسطة الوفد يكون من ورائها استدراج « وزحزحة » للمســـألة المصرية من مركزها زحزحة توجب خيبة الأمل . أما الاستعلامات التى طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواســـطة أفراد من الوطنيين يعمل كل واحد منهم على انفراده فى جمع مايستطيع الوصول اليه من المعلومات التى يمكن للوفد أن يستعملها ضد ما عساه يصدر من لجنة ايموس . وهذا المعنى هو ماكتبناه لكم فى ٢ يولية (الراجح أنهـا ١٢ يونية ، لأن التقرير السادس تاريخه ٤ يولية ، وليس من المعقول أن يكون تاريخ التقرير الثامن ــ وهو الذى يشير اليه سعد ــ فى ٢ يولية) ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية بأقل من استغرابنا لفكرة طلب مساعدتها من الجنرال ألنبى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن الموقف الذى وقفت الأمة فيه حتى الآن . (٧٤) » وفى يوم ٢٤ أغسطس كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان

لجمع المعلومات التي كتبنا لكم عن جمعها واللازم هو أن يشتغل لها افراد حتى بطريقه غير محسوسة . والمعلومات لازمه لنفس الوفد . (٧٥)

ولكن في تلك الاثناء وصل الى عبد الرحمن فهمي تقرير سعد زغلول المؤرخ ٢٥ يوليه ، الذى يبدى فيه استحسانه لفكرة مقاطعة اللجنه ، فكتب الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس يعلن أنه قد أوقف كل عمل ، ويذكر سبب سوء الفهم فيقول : « بوصول تقريرى الوفد نمرة ١٠ و ١١ المؤرخين في ٢٣ و ٢٥ يوليو الماضي ، وجدنا بأحدهما استحسان الوفد للفكرة القديمة التى سبق عرضناها على الوفد من مدة طويلة ، وهو استحسان عدم مقابلة اللجنة الانجليزية وعدم مفاوضتها ، وعلى ذلك أوقفنا كل عمل حتى يحضر النحاس بيك ونعرف ما تريدونه تماما ، لأن ما جاء بتقرير الوفد نمرة ١١ ، وهو استحسان فكرة عدم مفاوضة اللجنة الانجليزية ، يخالف ما سبق جاء بتقرير الوفد نمرة ٨ المطلوب به البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريرا بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية بمصر لتقديمه للجنة ملنر(٧٦) ..»

***

وباستتباب المسألة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى على أساس مقاطعة اللجنة ، أخذت بعد ذلك الدعوة لهذه الفكرة في الانتشار . وكانت أول اشارة اليها **في الصحف** عندما أراد الاستاذ سيد على صاحب جريدة النظام في ٢٤ أغسطس فتح باب المناقشة حول لجنة ملنر ، فكتب اليه «المواطن حسن سلامة» رأيه في هذا الموضوع في ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، الذى وصفه أيضا بأنه «رأى الأمة المصرية» ، وجاء فيه : «ياصاحب النظام، أذكرك أننى قرأت في افتتاحية من افتتاحياتك أنك تريد من الرأى العام المصرى أن يذكر ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر قريبا. ولكنى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد . يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا في الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من الساسة في كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ماتريد . هذا هو رأيى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد . فماذا ترى ؟ » .

ولم تلبث جريدة النظام أن أذاعت في يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ نص خطاب لسعد باشا الى اللجنة المركزية مؤرخ ٢٨ أغسطس بتأييد فكرة المقاطعة قال فيه : « .. انكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر في بقاء المسألة المصرية دولية ، وابعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين

بريطانيا العظمى ومصر • وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبانها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر •• أجل تلقينا بالارتياح أنا واخوانى خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأى صفة كانت ، اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى ينشدونه(٧٧) •• » • وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الاستاذ سيد على مقالا عنوانه : « أمامكم محامينا فاسألوه » ، دعا فيه بقوة الى فكرة المقاطعة فقال : ان تصدى الوطنيين فى مصر للبحث فى قضيتهم ، وقبولهم للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمى المدافع عنها ، **يشعر بتنازلهم عن وكالته واستعدادهم لتولى الأمر بأنفسهم** • وان سعد باشا ــ وهو من كبار رجال التشريع ــ قد ادرك ذلك ، فدفعت به غيرته على القضية الى تحرير كتابه الذى خاطب به الأمة المصرية ، وهو لايقصد الا لفت نظرها الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد أراد بما كتب أن يقول المصريون لكل من يسأل عن شكايتهم ومطالبهم ما يقوله صاحب كل حق من الأفراد : « أمامكم المحامى عنا فاسألوه » ، لعلمه أن القانون يبيح للمصريين مثل هذه الاجابة •

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار فى الهشيم • فأخذ الافراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد فى هذه المقاطعة • ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديريات لا تزال مغلقة ، فقد عقد أعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا على اثرها برقيات الاحتجاج الشديدة على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الاجنبية والى ممثليها بالقاهرة ثم الى الوفد فى باريس • وحذا حذوهم فى ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الازهر وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس العليا وحتى بنات المدارس بين خمس سنوات واحدى عشرة سنة • وراحت الصحف الوطنية تنشر أنهارا وأنهارا من البرقيات التى تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة فى صيغة واحدة تقريبا(٧٨) • وأخذ الشباب ينظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم من طلبة الجامعة المصرية الاهلية والمدارس العليا • فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة على المقاطعة(٧٩) •

ولاحراج مركز الحكومة واظهار حقيقة موقفها ازاء الامة ، أو اجبارها

على الانضمام لها فى الشعور والرأى ، ذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابلة محمد سعيد باشا فى مساء يوم ١٣ اكتوبر لاستطلاع رأيه ازاء اللجنة الانجليزية . فكرر عليهم ما سبق أن بينه للحكومة الانجليزية من « ان حضور اللجنة الآن الى مصر لا فائدة فيه بما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ، ومعاهدة الصلح لم تتم » ، « فاذا كانت اللجنة تجىء بالرغم من هذا الطلب والتشديد ، فان الأمر واضح ويكون معناه انه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعا فى نظرهم ، وأنه ليست لهم فينا ثقة ، وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد » . ثم أخبرهم بأنه طلب من المديرين ألا يتداخلوا فى أمر اللجنة ، وألا يضغطوا على حرية الافراد بنـــاء على أمر من السلطـات الانجليزية » (٨٠) .

وفى يوم ١٨ اكتوبر كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول يبدى شدة اغتباطه بقوة الحركة واكتمالها فقال : « أظن أننى لست فى حاجة لأن أؤكد لسعادتكم ان الأمة عن بكرة أبيها وفى مقدمتها رجال المجالس النيابية ، أعلنت على صفحات الجرائد رأيها بخصوص لجنة اللورد ملنر . فان كل ذلك واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شىء ما » .. « انها والحق يقال لحـالة ماكنا نحلم بها نحن أنفسنا ، فحيا الله هذا الشعب النـاهض وبارك الله فى شعوره . ويمكننى أن أصف لكم الحالة فى كلمة واحدة ، وهى أنه اصبح الآن لا خوف على حركتنا الوطنية من الدساسين والمأجورين مهما بذلوا من الجهد للتخويف والتفريق . وكذلك الغاصب الغشوم لن ينجح قطعيا فى أى تفريق مهما بذل من عوامل جذب القلوب اليه(٨١) » .

ولم تلبث حركة المعارضة لمجىء لجنة ملنر أن أخذت منذ ٢٤ اكتوبر تصطبغ بصبغة العنف وتلجأ الى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات . ولهذا شـهدت الاســـكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان حوادث مارس الشهيرة ، فقد راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ، واضـــطر منظمو المظاهرات الى اقامة المتـاريس فى الشوارع واقتـلاع البلاط فى الطريق المؤدى الى راس التين ، وحفر الخنادق فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة . وسرعان ما انتقلت الاضطرابات الى القاهرة والمدن الاخرى احتجاجا على ما حدث فى الاسكندرية . وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من جديد . كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الازهر والأفندية والطلبة تظهر فى الشوارع مرة أخرى . وبات احتمال عودة

موظفى الحكومة والسكك الحديدية الى الاضراب يتهدد الحكومة من جديد(٨٢) ٠

وعندما احست حكومة محمد سعيد باشا بأن الامور تفلت من يدها، وكانت قد استطاعت فى خلال الشهور التى قضتها فى الحكم أن تستخلص من السلطات الانجليزية كثيرا من الأمور الادارية ، سارعت بتأكيد خطتها خشية أن تتدخل السلطات البريطانية من جديد ، وأصدرت قرارا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات (وهو أول نداء يصدر من قبل الحكومة الوطنية منذ بداية الحركة الوطنية٠ اذ كان مثله يصدر من السلطات البريطانية)، ثم أرسلت نصف أورطة من الجيش المصرى الى الاسكندرية لتمنع سير المظاهرات ٠ ولكن الاضطرابات ما لبثت أن تجددت فى يوم ١٣ نوفمبر ، وهو اليوم الذى اتفقت الآراء بعد مناقشات وحوار طويل على اعتباره عيدا وطنيا ٠ فأضربت المدارس والمعاهد ، وأغلق كثير من التجار الوطنيين متاجرهم ، وسارت مظاهرات كبرى احياء لهذا اليوم المشهود(٨٣) ٠٠ وهكذا سيطر الاضطراب على حياة البلاد ٠

فى تلك الأثناء كان الموقف السياسى فى مصر يقبل على مرحلة حرجة ٠ فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجىء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكيف أعلن عزمه على الاستقالة فى حالة مجىء اللجنة ٠ كما رأينا كيف وافق اللورد ألنبى على تأجيل مجىء اللجنة فى بداية الامر ، وكتب الى حكومته ينصح بعدم حضورها قبل شهر سبتمبر ٠ على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع اللورد ألنبى الى العدول عن رأيه السابق ، فبات يلح على حكومته بوجوب قدومها فى أقرب وقت ممكن ، قائلا ان النداء بمقاطعة هذه اللجنة قد اصبح صيحة الحرب التى يطلقها المتطرفون ، فلا يصح الخضوع لها ٠ وفى يوم ١٠ نوفمبر عاد الى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين ، وكان فى جيبه بلاغ رسمى من حكومته عن مهمة اللجنة فى مصر ، أذاعه فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ــ وهو البلاغ الذى أوردنا نصه فى بداية هذا الجزء ــ ٠ وازاء هذا لم يجد محمد سعيد باشا مفرا من تقديم استقالته فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ــ أى فى اليوم التالى ٠

ولم يلبث اللورد ألنبى أن لجأ الى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية فى الصميم ، فقد عمد الى تأليف وزارة برياسة يوسف وهبة باشا (وهو قبطى) محاولا ايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وفصم عرى الوحدة

القومية . بيد أن الشعور القومي كان أكبر مما قدر اللورد ألنبي ، فعندما ذاعت اشاعة قبول يوسف وهبه رياسة هذه الوزارة، أظهرت الامة القبطية استياءها الشديد من هذا القبول وخشيت أن يسبب هذا فتورا بينها وبين المسلمين فاجتمع عدد كبير في الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، قدر بنحو أربعة آلاف من علية الأمة القبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على اشاعة قبول يوسف وهبة رياسة الوزارة ، قالوا فيه ان هذا القبول يعد قبولا للحماية ولمناقشة لجنة ملنر ، وهو يخالف ما أجمعت عليه الامة من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة(٨٤) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي أن نهض من جانبه الى موازنة هذا الموقف السياسي وضرب هذه المحاولة الانجليزية . وقد ساعده الانجليز على ذلك من حيث لايقصدون. فقد كان بسبب نشر بلاغ ١٤ نوفمبر عن ارسال لجنة ملنر الى مصر ، أن تجددت مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن . وكان أشدها ما حدث في القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية في ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وسبعين جريحا . ثم اشتدت الحالة في الاسكندرية في مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث انصرف المتظاهرون الى اقتلاع الاشجار وأحجار الأرصفة واقامة المتاريس ووضع السدود في مداخل الحارات ومنافذ الشوارع . وبلغ عدد القتلى تسعة ، والجرحى ثلاثين ، ولجأت القوات البريطانية الى احتلال أحياء المدينة وحظر التجول بعد التاسعة مساء ، كما أصدرت أمرها بتحديد عدد المشيعين في مواكب جنازات القتلى بما لا يزيد عن مائة شخص في كل مشهد(٨٥) .

ولما رأى اللورد ألنبي ان الامور تتفاقم ، استدعى اليه في مساء يوم ١٨ نوفمبر عبد الرحمن فهمي بك ومحمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، وأبلغهم أنه يعدهم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث . واتهم عبدالرحمن فهمي بانه يحرض الجرائد والامة على معاداة الحماية والطعن على الحالة الموجودة . ثم طلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم باشا سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي بك في مصر تحت المراقبة ، وأبلغهم أنهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة . ولكن عزم الثلاثة صح بعد خروجهم على

عدم الاذعان لما طلب منهم · فقامت السلطة العسكرية في يوم ٢٠ نوفمبر باعتقال محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلدتيهما، وأبقت عبد الرحمن فهمي بك تحت المراقبة · وبذلك خلا منصبا رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيله ·

وهنا عمد عبد الرحمن فهمي الى اختيار قبطي (هو مرقس حنا) في مركز الوكيل ليترأس على لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا · وكتب الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر يقول : « لما اعتقل صاحبا السعادة محمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسين عن أعمالنا ، خلا بذلك محلا الرئيس ووكيله · ونظرا لأننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المتصرفة في شئون مصر والملتفين حولها أرادوا باسناد مركز الرياسة الى يوسف وهبة باشا معللين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فتور العلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبطي ونسند اليه مركز الوكيل ليترأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا وابراهيم باشا ، رادين بذلك كيد المسلطين في نحرهم ، ولنثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن مبادئنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق (٨٦) ·

وهكذا حبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط · وغنى عن الذكر أن الفضل الأول في حبوطها ، انما يعود الى أنها عجزت عن التنفس في الجو القومي الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية . وهو جو كان يختلف تماما عن الجو الاسلامى الذى كان سائدا قبل الحرب العظمى · ومن الأمور التى تساعد على فهم هذا الاختلاف ، الى جانب هذا ، ومدى ما أحدثه من تحول كبير في نفوس الأقباط ، تلك اللمحة التي وردت في رسائل عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول حول احدى الشخصيات القبطية وهو قرياقص ميخائيل الذى كان قد ترك مصر الى انجلترا ابان الفتنة بين المسلمين والأقباط قبل الحرب العظمى ، ثم شدته حوادث ثورة ١٩١٩ ، فاشتغل بالمسألة المصرية في انجلترا ، مما دفع الانجليز الى اضطهاده ثم طرده الى مصر بسبب نشاطه الوطنى (٨٧) :

فمن الغريب أن قرياقص ميخائيل هذا كان من أشد المتحمسين للاحتلال قبل الحرب العظمى حتى انه كتب مقالا في جريدة« التايمز» نقلته « ذى اجبشان جازيت » ، ذكر فيه أن الأقباط نسل المصريين القدماء وهم يعتبرون الاحتلال البريطانى الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر

وســعادتها • وقد أثار هذا المقال اشمئزاز الأوروبيين فى مصر حتى ان جريدة « لا ريفورم » الفرنسية كتبت تعلق على هذا الكلام قائله انها لا تود أن تكون ملكية أكثر من الملك ، ولا أشــد تعصبا للوطن من أهله ، « فاذا كان لا يزال يوجد فى مصر جماعة من المصريين يصرحون بأن سعادة وطنهم لا تتم الا بواسـطة الاحتـلال الأجنبى لأراضيه ، واذا كان هؤلاء المصريون لا يخجلون من التصريح بذلك وتسجيله على صفحات جرائد المحتلين أنفسهم ، فنحن نعد أنفســنا فضوليين اذا ما أخذنا على عاتقنا الدفاع عن قضية يتخلى عنها ، بل يحاربها كل المحاربة نفر من أهلها » • كما كتبت جريدة « لاديبيش اجبســـيين » فى هـــذا المعنى تقول ان الأوروبيين جميعا لا يملكون أنفسهم من الاشمئزاز عند رؤية تلك المناظر، فقد عرفنا فى تاريخ بلادنا كيف تقوم الحروب الأهلية ، وكيف تشب نار الاختلافات المذهبية ، ولكننا لم نلجأ يوما الى الأجنبى ، ولم نستنجد به لحظة واحدة ، كما يفعل هؤلاء النفر الخونة من المصريين (٨٨) •

على أن قرياقص ميخائيل لم يلبث ــ كما رأينــا ــ أن تحول بعد هبوب ريح القومية المصرية الى وطنى متحمس على نحو أضير فيه ، مما أثار تقدير الأمة المصرية له ، فصار يقابل بعد عودته الى وطنه بالحفاوة والاكرام فى كل مكان وأينما حل ، وبشكل « يفوق حد الوصف » ــ على حد قول عبد الرحمن فهمى (٨٩) • وانتهى الأمر بضمه الى اللجنة المركزية للوفد (٩٠) •

لم تك محاولة اللورد ألنبى السابقة هى كل ما فعله الانجليز لضرب الحركة الوطنية من الداخل • فقد حفلت الفترة السابقة لمجىء لجنة ملنر بكثير من هذه المحاولات التى كانت تهدف الى تحقيق النجاح لمهمة اللجنة عند قدومها • ومن أهم هذه المحاولات الترويج لفكرة الحكم الذاتى • ومن الكتب التى طبعتها السلطات الانجليزية فى ذلك الحين كتيب باســـم « الأمانى المصرية » ، وكان يقــوم بتوزيعــه مأمورو المراكز بصفــاتهم الرسمية • والكتــاب يتضمن مبــاحث تتلخص فى : تعليق على وثيقة ١٩ ديسمبر ١٩١٤ التى بعث بها السير ملن تشيتهام الى السلطان حسين، وتبرئة السلطة العسكرية من مساوىء نظام التطوع الاجبــارى أثناء الحرب ، وبيان عن اخلاص بريطانيا العظمى لمصر ورغبتها الاكيدة فى الأخذ بيدها ، ثم تفصــــيل للاســـتقلال « الذاتى » وشرح قانون لمعنى الحماية (٩١) •

ولم تكتف السلطات الانجليزية بطبع الكتيبات التى تروج لفكرة

الحكم الذاتي ، فقد استطاعت أن تغري عددا من الأعيان بتأليف حزب مصري يتبنى هذه الفكرة ، ويتخذها برنامجا ومنهجا ، ويتولى مقابلة لجنة ملنر في أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المقاطعة • وهذا الحزب هو الحزب المستقل الحر • وقد بدأ هذا الحزب في الظهور في يولية ـ أغسطس ١٩١٩ في شكل ناد أطلق عليه اسم « نادى الأعيان » ، وقد قوبل بالاستياء والغضب من الرأى العام ، مما دعا محمد بك ابراهيم هلال ، المؤسس الأول له ، الى الدفاع عنه قائلا انه هو الذى فكر فيه ، من غير أن يوحى اليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقا ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الاحزاب • وذكر أنه كان قد عرض الفكرة فى أوائل ١٩١٨ على مصطفى ماهر باشا ومحمد باشا نافع والسباعى بك المصرى وأمين بك أبى ستيت ومحمد بك منصور وابراهيم بك الزهيرى والسيد أحمد محسن شيخ الحرمين وكثيرين غيرهم ، فوافقوا عليها جميعا عدا سعادة نافع باشا الذى قال انه يعلم أن الأعيان شرعوا غير مرة فى انشاء أندية بالمديريات فلم يتفق اثنان • ثم استطرد محمد بك فقال : « ثم وضعت بيانا للنادى ، وأخذت أعرضه على كل منهم وعلى غيرهم من أمثال راغب بك عطية ومحمد بك أبى جازية (أصبحا عضوين بلجنة الوفد المركزية فيما بعد) وكمال بك ابى جازية وفؤاد بك المنشاوى وفتح الله سلطان بك ومحمد بك الشريف وسعادة اسماعيل أباظة باشا • وقد ارتاحوا جميعا للفكرة • ولما وقعت الحوادث (الثورة) أخذ البعض فى التشهير بالمشروع ، وفى تلوين الفكرة بصبغة غير صحيحة • وأشار على الكثيرون بايقاف المشروع حتى يطلق سراح المعتقلين ، ويسافر الوفد الى باريس • فأذعنت منعا للقيل والقال• ولما انتهت الحوادث كلمنى شريعى باشا ، الذى كان قد حضر من سمالوط عقب الحوادث الأخيرة ، هو وحضرة توفيق بك شهاب الدين ، وأخبرانى أنهما فكرا فى انشاء ناد للأعيان والعمد الذين يندفعون فى تيارات مختلفة ويوافقون على كل ما يعرض عليهم حتى ولو كانت من المتناقضات • وقالا ان غرضهما هو تلافى حدوث ذلك• ، وقالا انهما كلما أسماعيل سرى للرياسة ولكنه اعتذر واشار بمفاتحة سعادة مصطفى ماهر فى المسألة ، فلما ذهبا اليه قال لهما ان هلالا فكر فى انشاء النادى من مدة طويلة ، وانى أؤيدكم جميعا اذا كنتم متفقين فى الغرض والا فلا . وأخيرا طلبا منى بيان مشروعى ، ولما أبنته لهما أعلنا موافقته فكرتهما (٩٢) . ويفهم من هذا الكلام أن الأعيان كانوا يريدون اتخاذ موقف يتفق مع مصالحهم ، بدلا من مجاراة الوفد فى خططه المسرفة فى العداء للانجليز •

على أن عبدالرحمن فهمى لم يلبث أن تصدى لهذه المحاولة منذ نشأتها ، فقد أثار عليها عاصفة من النقد فى الصحف الوطنية ، حتى اضطر أصحابها الى التوارى مؤقتا • وقد بعث يعلن ذلك الى سعد زغلول فى يوم ١٨ أكتوبر قائلا : « لقد قـوى صوت الوطنية لدرجة أزعجت أنصار المغتصب وهم قليلون جدا جدا ، من أن يتظاهر أحدهم ويمالىء قولا أو فعلا • حتى أن رؤساء هؤلاء الأنصار الذين كانوا شارعين فى تأليف ناد لهم تحت اسم نادى الأعيان ، اختفوا الآن بعد أن تنازلوا عن مشروعهم . فحمدا لله على هذه النتيجة السارة » (٩٣) •

ولكن عبد الرحمن فهمى كان متفـائلا • فقد عادت المحـاولة من جديد قبل وصول لجنة ملنر الى مصر فى ظل الارهاب الذى شنه اللورد ألنبى بعد عـودته • وقد أطلق الأعيـان على محاولتهم هذه المرة اسـم « الحزب المستقل الحر » • وقد أراد الانجليز بظهور هذا الحزب الايهام فى بلادهم بوجـود رأى معتـدل فى مصر يرحب بمقـابلة لجنـــة ملنر ومفاوضتها فى الاستقلال الذاتى تحت الحماية • ولهذا أسهبت الصحف الانجليزية فى الحـديث عنه ، ممـا دعا سـعد زغلول الى الكتـابة الى عبدالرحمن فهمى بك مستفسرا عن ظهور هذا الحزب قائلا : « نرجو أن تفيدونا بما يتعلق بانشاء حزب معتدل جديد • فان الجرائد الانجليزية تكلمت عنه ، وممن تألف ؟ وما هو بروجـرامه ؟ وغير ذلك من أموركم العامة » (٩٤) • وقد تحدث عبدالرحمن فهمى عن هذا الحزب فقال : « ان وسائل الشدة والارهاب التى تعامل بها الأمة الآن ، لم تزدها الا تمسكا بمطالبها وتضامنا بين أبنائها • والفائدة الوحيدة التى جنتها السلطة أن بعض الخونة أبتدأ يظهر نوعا على «مرسح العمل» ، ولكن عشمنا فى الله القدرة على القضاء عليه ان بقيت طليق الاعتقال ولم انف الى جهـــة قصية » (٩٥) •

ولم يلبث عبد الرحمن فهمى بعد ذلك أن أطلق جيشـــه على هذا الحـزب حتى أصبح مقره هدفا دائمـا للمظاهرات الصاخبة التى كانت تطـوف به فى كل مناسـبة • وقـد تألف بعض هـذه المظـاهرات من السيدات (٩٦) • فدب الذعر فى نفوس أعضائه ، فلم يستطيعوا مقابلة اللجنة أو الاقتراب منها • وكل ما استطاع رئيسهم شريعى باشا عمله أنه أرسل الى اللجنة برقية تهنئة عند وصولها • ولما علم بذلك عبدالرحمن فهمى أرسل الى شريعى باشا وفدا من الطلبة لاستجوابه عن هذا الحادث، وعن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة فى الحـزب

المستقل الحر ، تقوم بأعمال مضادة للخطة التى رسمتها الأمة لنفسها ؟ . فأنكر الشريعى باشا أن الحزب يعمل لغير ماتعمل اليـــه الأمة ، وقال انه يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الأمة،وهى الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط . وقرر أنه لا يظن أن طرق الحزب الجديد تختلف عن الطرق التى يتبعها معالى سـعد باشا ووفده للحصول على الاستقلال التام . وأما عن تلغراف التهنئة ، فقال انه أرسله الى الجنرال مكسويل شخصيا لسابقة ود بينهما ، ثم نفى أنه ينوى مقابلة لجنة ملنر قائلا : أنا مثالى كمثال الأمة ، وما دامت الأمة مجمعة على المقاطعة فأنا معها (٩٧) .

ولم يلبث الحزب أن أعلن فى جريدته « المنبر » الانضمام الى الوفد فى آرائه . وفى يوم ٢٣ ديسمبر أرسل عبد الرحمن فهمى الى ســعد زغلول يبشره بهذه النتيجة ويقول : « حيـا الله الأمة المصرية .. فقد نفذت ارادتها التىأعجبت الوفد ، وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما شديدا جـدا ، وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقـدمهم للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة حلت أعصاب (الحزب المستقل الحر) الذى كونته يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية ، فلم يجرؤ أحـــد من هذا الحزب الضئيل الحقير ان يتقدم لهذه الاجنة . وليس هذا فقط ، بل ان رجال الأمة العاملين اتخذت من الطرق والأساليب ماجعل معظمأعضاء هذا الحزب ينفض من حول مؤسسيه الخونة ، واضطر الحزب المذكور أخـيرا أن يعلن فى جـريدته الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه الى برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد أن يتخذه وسيلة للانقضاض عند سنوح الفرصة ، ولكنه سيخذل ان شاء الله » (٩٨) . وفى يوم ٧ يناير ١٩٢٠ كتب الى ســعد زغلول يقـول : « يسرنى جـدا أن أعلن لسعادتكم أن كل الاجراءات التى اتخذت للقضاء على الحزب المستقل الحر نجحت نجاحا باهرا ، وتفككت أعضـــاؤه وأصبح أثرا بعد عين . لا يزال العمل جاريا لهدم ما بقى من أسسه وجدرانه (٩٩) .

وهكذا يمكن القول بأن ظهور هذا الحزب لم يكن له فى الجـو أثر عام بفضل هذه الاجراءات الحازمة التى اتخذها عبد الرحمن فهمى بك. ولم يلبث ـ كما يقول تشـيرول ـ أن قضى نحبه سريعا قبـل أن يلفظ أنفاسه (١٠٠) .

لجنة ملنر فى مصر

وصلت لجنة ملنر الى مصر فى يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ بالرغم من كل التهديد والسخط الذى أهيل عليها ، بعد أن أحيطت حركاتها بالسرية والكتمان (١٠١)٠وقد ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن السلطات اتخذت جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة الأعضاء نظرا لروح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس ، فبلغوا الفندق المعد لنزولهم دون حادث ما (١٠٢) ٠ كما روى المستر « سبندر » فى مذكراته طرفا من هذه الاحتياطات التى اتخذت لسلامة أعضاء اللجنة،فى أسلوب فكه، فقال أن السيارات سارت من محطة القاهرة لفندق سميراميس لا تقف لأى سبب٠ وقد طارت قبعة مدام سبندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، كما طار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ! (١٠٣). وهذه السرية وهذا الكتمان وتلك الاحتياطات التى صحبت قدوم اللجنة ، هى ماجعلت الرافعى يعقد مقارنة بينها وبين الاستعدادات التشريفية التى اتخذتها السلطات البريطانية فى أوائل عهد الاحتلال لاستقبال اللورد دفرين ١٨٨٢ ، ومن بينها اطلاق المدافع فى الاسكندرية من البارجة المصرية محمد على تحية له ٠ وقد خلص الرافعى بحق من هذه المقارنة الى أن هذا الفرق الشاسع فى المقابلتين يبين مبلغ تبدل الحالة السياسية فى مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٩ تحت تأثير العامل القومى (١٠٤).

كانت لجنة ملنر مكونة من أعضاء مشهود لهم بالكفاءة ، وتتوفر فيهم الصفة التمثيلية للأحزاب الانجليزية ٠ وقد لقيت الحكومة البريطانية بعض العناء فى صبغ اللجنة بهذه الصفة التمثيلية : فعينت المستر سبندر ، محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف الأحرار الكبرى، لتمثيل حزب الأحرار ، وعينت الجنرال السير أوين توماس عضو مجلس العموم والخبير الزراعى فى عدة أقطار فى افريقيا لتمثيل حزب العمال٠ وبذلت جهدها لتعيين أعضاء مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسية العامة : فالى جانب رئيس اللجنة اللورد ملنر الذى كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية ١٨٨٩ ــ ١٨٩١ ، وألف فيها كتابه المشهور « انجلترا فى مصر » الذى ظهر ١٨٩٢ ، عينت الجنرال مكسويل الذى كان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية فى ديسمبر ١٩١٤ ، وساهم فيها بقسط كبير ٠ وكذلك المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية،وكان ممن عملوا مع اللورد كرومر فى الوكالة من ١٨٩٤ ــ ١٩٠١ ــ والى جانب هؤلاء عينت السير سسل هرست من

مستشارى وزارة الخارجية القانونيين ٠ وعينت سكرتير اللجنة المستر أ٠ت٠لويد ، الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية من قبل ، وله معرفة بكثير من المصريين (١٠٥) ٠

وكان اختيار اللورد ملنر رئيسا للجنة قد لقى هجوما شـديدا فى مصر منذ البداية بسبب كتابه « انجلترا فى مصر » ٠ فقد تناول الكتاب المصريون هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم ، وأبرزوا كل فقرة من فقراته يمكن أن تدن على موقف رجعى ازاء المسألة المصرية (١٠٦) ٠ ونم يخفف من وطأة هذا الهجوم ما كان قد صرح به اللورد ملنر لاحـــدى الصحف ، قبل شهرين من قدومه ، من أنه سوف يأتى الى القطر المصرى وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر ٠ وأنه يتلقى كل ما يقدم الى اللجنة دون أن يستسلم لذكرى المدة التى قضـــــاها فى مصر من زمن بعيد (١٠٧) ٠

وكان قد سبق م ىء اللجنة تاليف لجنة تحضيرية لجمع البيانات والاحصائيات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر ، وقد أعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات ٠ ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء فى القطر المصرى نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب اليهم الاجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ٠ وهذه الأسئلة تتلخص فيمـا يلى : (١) ما هى الاســـباب التى دفعت الفـلاح المصرى فى الحوادث الأخيرة الى الهياج ؟ (٢) ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع (٣) ٠ ماهى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والاصلاح الادارى ؟ (٤) ٠ أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تاليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) ٠ أسئلة عن نظام البلديات وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات (٦) التعليم ووســـائل ترقيته ، وأسباب الشكوى منه (١٠٨) ٠

ومنذ وصول اللجنة الى مصر، ولم تكد تقيم فيها أياما بل ساعات، حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها ٠ ففى اليوم التالى لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا الى الأمة المصرية قالت فيه : « لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر،وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :

أولا — لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضة مع لجنة

ملنر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا ·

ثانيا — لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام ·

ثالثا — لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية · فاصرار الحكومة الانجليزية على ارسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذى تجلى فى كثير من المظاهر ، لا يفيد الا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسـائل للتأثير فى الاجماع القومى ·

ثم قال البيان «ان الحكومة الانجليزية فى حاجة الى موافقة المصريين على حمايتها ، لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صـفة شرعيـة ، ولو صدقت عليها جميع الدول ، ما دام الشعب المصرى ، وهو صاحب الشأن وحده ، لا يقبلها · فتمسك الأمة بعدم مفاوضـة اللجنة ، أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية ، أمر مشروع ، فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سـبيل آخر ، لأن كل مساومة للتنازل عن الاسـتقلال أو لنقل السيادة المصرية الى دولة أجنبيـة لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية ·· وتكون كل مفاوضـة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة شرعية ، ولا تلزم الأمة شيئا (١٠٩) ·

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة. فيروى التقرير الذى وضعته، أن التلغرافات انهالت عليها ، منـذ قدومها ، معلنة عزم مرسـليها على الاعتصاب أحتجاجا منهم على وجودها فى البلاد · وكان كثير من هـذه التلغرافات مرسـلا من صـبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عامة كمجالس المديريات ، وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن· وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت على اللجنة مدة اقامتها بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من ذلك القبيل· أما الجرائد الوطنية فكلها ، ما عدا القليل النادر منها ، أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض ، منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضا عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة للوطن · واتفقت كلمة معظم الكتاب ، تبعا لذلك ، على أن سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيـل الذى أنابه الشعب المصرى عنـه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر · وقد

أضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم فى دوره • وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء لاى اللجنة وخصوصا اللورد ملنر، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر • ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور ، بل شاركتهم فيها الاناث ، فان سيدات القاهرة انتهزن تلك الفرصة ، فبرزن من خبائهن وركبن المركبات ، وطفن فى الشوارع ، وهن يرددن هذا النداء الحربى (١١٠) • وقد بلغ من تفنن المصريين فى ابلاغ اللجنة رأيهم ، أن احدى المظاهرات حاولت الاقتراب من مقر اللجنة ، ولما منعت من ذلك ، اتخذ أفرادها زوارق النيل وسيلة لابداء رأيهم فى اللجنة وأعضائها • وقد أطلق المستر سبندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » (١١١) •

ولم يلبث مقر اللجنة أن وضع منذ وصولها تحت مراقبة دائمة من حراس خفيين • فيذكر تقرير اللجنة أنه لم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة• فينتهى الأمر غالبا بأن يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة • وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد من الحرص والدقة ، ولاسيما متى سافر واحد منها الى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواته ويسعوا فى منعه من الوصول الى الأهالى وخصوصا الفلاحين ، ويديروا المظاهرات ، حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية (١١٢) •

وقد بلغ احكام المقاطعة الحد الذى يرويه عبد الرحمن فهمى فيما يلى ، فهو يقول : « ومما يروق ذكره أن أحمد بك الشيخ ، أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، والعضو فى لجنة الوفد المركزية ، كان متوجها الى جهة « سنما » بأتوموبيل • وكانت الطلبة مراقبة طرق ومسالك تلك الجهة حيث كان يقيم المستر سبندر وزميله بتفتيش « سنما » • فأوقفت الطلبة أحمد بك الشيخ وأنزلته من أوتوموبيله ، ولم تتركه يسير الا بعد أن تأكدت أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملنر ، ومع ذلك فقد ركب معه أحدهم فى الأوتومبيل الى أن تجاوز حدود التفتيش ، وأمنت الطلبة على أنه لا يقابل أحدا من اللجنة » (١١٣) •

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن ، فقد سرت الى الفلاحين فى القرى • فيذكر عبد الرحمن فهمى أن اللورد ملنر قام بسياحة مع بعض أعضاء لجنته ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصف جيزة (المشهورة بجزيرة فيشر) • وهنا أبدى الفلاحون من المغالاة فى مقاطعته حدا جعلهم يمتنعون عن أن يبيعوا له شيئا من بلادهم مهما قدم لهم من الثمن نظيرها ، وذلك كاللبن والبيض والفراخ الخ •• مما اضطره الى أن يستحضر ضرورياته من مصر بواسطة « رفاص » صغير كان يحضر يوميا لمشترى لوازمه • وأكثر من ذلك أنهم كانوا يفرون من وجهه كلما وجدوا للفرار سبيلا • ومن لم يجد سبيلا للفرار من وجهه فلا يجيبه على أى سؤال يوجهه له بواسطة من يكن معه • وكان البعض يجاوب بهذه الكلمة : « اسأل سعد باشا زغلول » مهما كان السؤال فمثلا سئل أحدهم ، وكان مشغولا برى أرضه ، عما اذا كان الزرع الذى يرويه قمحا أم شعيرا فقال له الفلاح المصرى : « اسأل سعد باشا زغلول » • وقد علق عبد الرحمن فهمى بك على هذه الروايات بقوله : « انها نتيجة ماكنا نحلم بها ، وتستحق كل اعجاب وفخار » (١١٤) •

وقد جرت محاولة من الموظفين للاضراب : فقد اجتمعوا فى يوم ١٥ ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يومى ١٧ ــ ١٨ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايذانا بمقاطعتها • ولكن الوزارة اجتمعت ظهر يوم ١٦ وقررت انزال العقاب الشديد على كل من يضرب ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرءوسيهم ، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشرسنوات • ولذلك رأى الموظفون ، خوفا على وحدتهم وانفصال من لم يخدموا عشر سنوات عن المجموع،الاكتفاء بامضاء احتجاج على الحماية وعلى قدوم اللجنة وتقديمه للمراجع العليا (١١٥) •

على أنه اذا كانت حركة الموظفين قد انتهت بالفشل ، فقد انزعجت السلطات البريطانية لتدخل عنصرين جديدين لهما شأنهما ومغزاهما فى الحركة الوطنية : العنصر الأول ، السلطات الدينية العليا فى الأزهر الشريف • والثانى ، أمراء الأسرة الحاكمة •

ذلك أن الأزهر الشريف بالرغم مما كان معروفا عنه بأنه مركز الاضطراب المعادى للانجليز ، وبالرغم من أن طلابه كانوا فى ذلك الوقت يجوبون القرى والمدن يدعون الى مقاطعة لجنة ملنر فى الجهات الريفية النائية ، الا أن سلطاته الدينية لم تكن قد جاهرت حتى ذلك الوقت

برأيها فى الموقف السياسى ، أو اتحادها مع الزعماء الوطنيين . ولكنهم دفعوا الى التدخل فى السياسة بعد حادث من الحوادث التى اهتزت لها أرجاء القاهرة واضطربت لها السلطات البريطانية أيما اضطراب : وهو اقتحام الجنود الأزهر فى ١١ ديسمبر خلف جماعة من المتظاهرين . وهو الحادث الذى يشك « تشيرول » فى أنه مدبر على يد المتطرفين لاثارة الجنود الانجليز ودفعهم الى تتبع المتظاهرين داخل الجامع (١١٦) .

فقد اجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء (١١٦ مكرر) ، وأصدروا احتجاجا شديدا الى اللورد ألنبى لوحوا فيه باثارة العالم الاسلامى . وبالرغم من مسارعة اللورد ألنبى بالاعتذار عن الحادث رسميا فقد أصدر العلماء بيانا جاهروا فيه هذه المرة برأيهم فى الموقف السياسى عامة . فأيدوا الأمة فى طلبها الاستقلال التام، وطالبوا الدولة الانجليزية بالوفاء بوعودها ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور ميل من جانب الحكومة الانجليزية الى الاعتراف بهذا الحق (١١٧) .

وقد أدرك الانجليز أن مثل هذا البيان ، ولو أنه موجه الى المندوب السامى ، الا أن أثره سوف يتعدى ذلك الى كل قرية ومسجد فى مصر، وأكثر من ذلك سوف يتعدى حدود مصر الى العالم الاسلامى كله . كما اعتبروه تحديا صريحا ، ليس فقط للسلطة التى كان يمارسها المندوب السامى باسم الحماية ، وهى التى قدم الى مصر للحفاظ عليها ، بل وأيضا لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذى كان قد قبل الحماية. لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الخديويين السلطة العليا على الأزهر ، وهى السلطة التى قام الخديو عباس الثانى بتدعيمها . وكان من الاشياء التى لا تخطر ببال أحد فى أيام أولئك الاسلاف أن يجرؤ المفتى وكبار العلماء وعلماء الأزهر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بدون أن يكونوا قد حصلوا سلفا على أمر الخديو . ولهذا تردد فى الدوائر الرسمية البريطانية أن السلطان فؤاد استدعى اليه بعض الموقعين من العلماء على البيان وأنبهم فيما بينه وبينهم على ذلك (١١٨) .

ويقل عن هذا الحادث فى الأهمية ، وان لم يكن يفتقر الى مغزاه ، اصدار ستة من أمراء الأسرة المالكة بيانا فى ٣ يناير ١٩٢٠ (كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على ابراهيم ويوسف كمال . واسماعيل داود . ومنصور داود) . يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا مطلقا بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية

«ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر » (١١٩) • فقد اعتبر الانجليز أن اصدار هذا البيان من أمراء أسرة محمد على ، وهم الذين ، لولا بريطانيا العظمى ـ كما يقول تشيرول ـ لكنسهم عرابى باشا كنسا من مصر مع كبيرهم الخديو توفيق ، انما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية ، لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه الأمة المصرية بالغاء الحماية فانه وافق على تولى السلطة والاحتفاظ بها فى ظل الحماية • وقد سارع سعد باشا بالابراق بتهانئه، من باريس، لكل من رؤساء الأزهر والأمراء لهذا الموقف من جانبهم(١٢٠)

اتصالات لجنة ملنر بالساسة المصريين

على أن هذا السور المنيع من المقاطعة الذى بناه الوطنيون حول لجنة ملنر ، لم يرتفع الى الحد الذى يحول دون اتصالها ببعض كبار الساسة المصريين،الذين كانوا يمثلون، منذ البداية، سلما خلفيا للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط فى يدها أو يطبق عليها • وهؤلاء هم الذين يمثلهم الوزيران المشهوران رشـدى باشـا وعدلى باشا • كان هذا هو دورهما الذى رسم لهما وقت تشكيل الوفد ليتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا فى حدود الحماية ، فى حالة فشل الوفد فى تحقيق الاستقلال التام • وقد ادخرتهما الظروف الآن للقيام بدور جديد •

ذلك أنه بالرغم من أن الاتفاق كان تاما حول صواب خطة المقاطعة وحول دولية المسألة المصرية ، الا أن القلق كان يساور بعض الساسة ، كما كان يساور الوفد نفسه ، بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهى هذه المقاومة السلبية بازاء لجنة ملنر الى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية ـ لهذا فقد كانت الصيغة التى روج لها الوفد فى ذلك الحين ليرد بها الشعب على أسئلة اللجنة هى : ان الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث اليها هى الوفد المصرى المقيم فى باريس •

على أن اللقاء بين اللجنة والوفد فى ذلك الحين،كان أمرا تحول دون تحقيقـه هوة عميقـة من الخلاف فى الرأى بين الفريق المصرى والفريق الانجليزى • فلقد رأينا فى الفصل الخاص بنضال الوفد فى الخارج كيف أن تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية ، وابتعاده عن أى اتصـال مع الانجليز ، انما كان سببه الرئيسى والحقيقى أن مثل هذا الاتصال لن يكون الا على أساس الحماية التى ترفضها الأمة رفضا باتا . على أنه لما كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية فى الوقت الذى

ظهر فيه تنكر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطيء . فقد كانت حياة هذه القضية ، في الحقيقة ، في الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم . ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه ــ كما ذكرنا ــ تمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدى باشا وعدلى باشا بناء جسر يلتقى عبره الوفد بلجنة ملنر . ولم تكن هذه المهمة بالغة الصعوبة بعد أن مهدت الأمة السبيل لذلك وأظهرت شعورها بشكل فريد في نوعه كما تمثل في مقاطعة اللجنة .

لهذا فلا نعجب اذا عرفنا أن الاتصالات قد تمت بين الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وبين لجنة ملنر ابان اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد أظهر رضاه عن هذه المحادثات بعد اطلاعه عليها ، ووصفها بأنها « ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد » (١٢١) . وقد حدثت مقابلة اللورد ملنر بعدلى باشا وزميليه بعد مقابلته الودية مع السلطان فؤاد . فقد أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا ، وامتنع هو شخصيا عن أن يشير برأى أو أن يعطى نصيحة في موضوع استقلال بلاده . (١٢٢)

ويمكن معرفة أسس الحل الذى اتفق عليه الوزراء الثلاثة للتقدم به الى لجنة ملنر ، من الحديث الذى جرى بين اللورد ملنر ورشدى باشا . فقد ذكر رشدى باشا أنه أكد للورد ملنر أنه مادام محور المناقشة مع اللجنة هو المحدد في البلاغ الذى نشره اللورد ألنبى في ١٤ نوفمبر ، فلن يوجد مصرى يوافق على محادثة اللجنة الا اذا كان عديم الشرف والكرامة . ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة للجنة لأن الأمة تحتقرهم وليست لها فيهم أقل ثقة . وذكر له أن خير حل للخلاف المصرى هو تحويل الحماية الى محالفة انجليزية مصرية تصان بها المصالح الانجليزية ، يعنى قناة السويس ، وتضمن المصالح الأوروبية . ثم بين له أنه لن يمكن أن يوضع أى حل بدون أن يشترك في بحثه مبدئيا الوفد ، وكل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل . (١٢٣)

وقد تأكد اللورد ملنر أن هذا الحديث عن عدم صلاحية بلاغ ١٤ نوفمبر ، كمحور للمناقشة ، وعن ضرورة التفاوض مع الوفد ، هو رأى معظم السياسيين البارزين مهما اختلفوا مع الوفد ، ففى الحديث الذى

جرى بينه وبين محمد سعيد باشا سأله قائلا : لماذا يقاطعه المصريون مع أنه على أحسن النيات بالنسبة لهم ؟ • فبين له محمد سعيد باشا إن السبب في ذلك هو البلاغ الذى أصدرته دار الحماية فى ١٤ نوفمبر • ولما قال انه مستعد أن يسمع كل انسان وأن يناقش خارج الحماية ، قال له سعيد باشا : ما دام الأمر كذلك فاعلن رأيك هذا للأمة • فرد بأنه قد قال ذلك لكل من قابله ، وأنه يكرره اليوم ، يمكن لسعيد باشا أن يقول للمصريين انه مستعد لسماع أقوالهم من توسيع دائرة مهمتهم • فرد سعيد باشا معتذرا بأن أحدا لن يصدقه مادام بلاغ اللورد اللنبى والتصريحات التى قيلت فى مجلس اللوردات والعموم موجودة • ثم قال انه ما من أحد يستطيع أن يبطل مفعول هذه التصريحات الا اللورد ملنر نفسه • ولما تعرض الحديث لذكر الوفد أبدى اللورد ملنر استعداده لسماع أقوال أعضائه باعتبار أنهم « مصريون » لا باعتبار أنهم « وفد » • وقال انه يقول ذلك بالرغم مما يؤكده له الناصحون بأن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين راغبة فى أن تسمع اللجنة أقوالهم • ولكن سعيد باشا أكد له أن ما سمعه عن انحلال المقاطعة غير صحيح ، واستدل على اشتداد الحركة باحتجاج علماء الأزهر قائلا : « وفى يقينى أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم ، لأن العلماء لم يتداخلوا فى شئون البلاد السياسية، داخلية كانت أو خارجية ، من عهد نابليون،الا فى هذه المرة» • كما قال للورد ملنر انه سوف يكون من الصعب اقناع المصريين بالمفاوضة مع اللجنة لأنهم قد تضامنوا فى تكليف الوفد بالمفاوضة باسمهم • وانتهى الحديث بقول ملنر : ما الذى نفعله الآن ؟ سعد باشا فى فرنسا ، وما الذى يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصح الشعب المصرى بأن كل هذا عبث • وأن علينا نحن الانجليز والمصريين أن نتفق • (١٢٤)

هكذا بدا الموقف فى عين اللورد ملنر معقدا وصعبا فى مصر • فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بوضوح نيتها فى الاحتفاظ بالحماية ، وأذيع ذلك فى البرلمان البريطانى مرارا ، كما أعلنه المندوب السامى فى مصر فى بلاغ ١٤ نوفمبر • بل ان نص التفويض الذى أعطى للجنة ملنر قد حدد مهمتها بتقديم تقرير عن « شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور » • (١٢٥) ومن الناحية الأخرى كانت مصر تقف — كما يقول اللورد ملنر نفسه — « وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها : من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ، وأصحاب الأملاك ، وأهل

الصناعات العالية، ورجال الدين ، والصحافيين، وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم » . أما بالنسبة للفلاحين « فمن العبث أن نؤمل أن حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ماهى عليه من الجفاء » ، « ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية ، وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام » ، « فالفلاح ، وان كان لا يقرأ بنفسه عادة ، يصغى الى من يقرأ له ، فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتـأثير فيه يوجه الى جهة واحـدة ، فلابد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا » . « أما وجوه مصر . فقد خشوا ، على اختلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الأمانى الوطنية ، وأن يفعلوا شيئا من شأنه كبـح جماح المتطرفين ، وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجرؤ أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو انه غير موافق على الاستقلال التام . فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكليته . وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح .. لا مشاحة اذن أن الأمر جلل . ومن يقدره يخيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خيار لنا أمام هـذا البنيان المرصوص ، الا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهرا ، رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية » . (١٢٦)

على أن اللورد ملنر ، مع ذلك ، سرعان ما تبين ، « بعد انعام النظر فى هذه القضية » ، « وبعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت مع وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفى جملتهم قوم يعـدون من غـلاة الوطنيين » ، « أن المصريين وان كانوا متفقين على أمر واحد ، هو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ، الا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة . وأن علم الحركة الوطنية الصـافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا » . كما تبين « أن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد » ، انما تتألف من « أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا » . وأن المصريين ، على هذا النحو ، انما ينقسمون الى أحـزاب : الحزب الأول ، وعلى رأسـه الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وان كانوا ميالين الى الغايات الوطنية » . ويطلق اللورد ملنر على هؤلاء

اسم « الأكثر اعتدالا » . أما الحزب الثانى ، فيتكون من الأكثرية فى الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يقتضى الأمر الا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا الى المناقشة فى الحال بتمام التعقل » . أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون فى الوفد وغيره . (١٢٧)

وقد أصبحت خطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، وهى ـ على حد قوله ـ « استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا الينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود الينا وتنحاز الى جانبنا » ، ثم الحيلولة دون «سوق المعتدلين شيئا فشيئا الى أحضان المتطرفين» .(١٢٨) ولكن لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، اجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضرورى ، كخطوة أولى ، اتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة بعد أن كانت محصورة فى دائرة الحماية لا تتعداها ، ثم التفكير ، كخطوة ثانية ، فى حل آخر للمسألة المصرية لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية ، حل يحرز موافقة المعتدلين ، ويحفظ فى الوقت نفسه لانجلترا مصالحها الامبراطورية . وقد شرح ملنر تلك النقطة فبين أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا : « ان الناس فى هذه البلاد (انجلترا) كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية فعلا ، وهذا لا يطابق الواقع » (١٢٩) . ثم قال : على أن مصر « وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله» (١٣٠) . ومن ثم فان أى حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس «التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها » (١٣١) . ولما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء باعطاء مصر » قليلا أو كثيرا من الحكم الذاتى ، أو حتى ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) (١٣٢) ، فلم يكن ثمة الا سبيل آخر هو « اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للاخطار » . وقد ظهر للورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح « يمكن أن يستوفى **بعقد معاهدة** ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما هذه الحقوق فعلى نوعين : الأول ، أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى **ابقاء قوة عسكرية فى أرض**

مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر ، أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثاني ، أن يكون لها نصيب من **المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب** ، للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة » . (١٣٣) .

هذا هو الحل الذي توصل اليه اللورد ملنر لتسوية المسألة المصرية. فلما شرع في التناقش فيه هو ولجنته مع « المصريين الذين كنا واياهم على وداد ، وكلهم من ذوي الآراء المتقدمة في الوطنية تقدما متفاوتا في القلة والكثرة ، وجدنا منهم ماشد عزائمنا ، وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل اليها والعطف عليها ، لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع الند ، لا كما يملي الأعلى على الأدنى، لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ، ولحفظ كرامتهم القومية اذ الأمر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ، ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية . ولما نظروا في الشروط التي اشترطناها في اقتراحاتنا وعلقناها على ذلك الاعتراف ، سلموا بأنها ، وان كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون، لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ، ويبرروها أمام أبناء وطنهم ، لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها ».(١٣٤)

على أن ملنر سرعان ما اشترط شروطا لابرام هذا الاتفاق ، فقد قال : « كان من الضروري في اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين في أول الأمر ، أن المعاهدة التي نفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط ، بل عرفيا وأدبيا أيضا ، اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقة ، فهي تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف ، لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا ، وأنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة. فلذلك كان من الأمور الجوهرية في مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية » . (١٣٥)

على أن هذا الشرط لم يلبث أن جر ملنر ولجنته الى عقدة العقد ، وهي التفاوض مع الوفد نفسه . وهنا أبدى اللورد ملنر استعداده لذلك فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة ، ان لم ينالوا الأكثرية المطلقة في مثل هذه الجمعية (النيابية) ، لذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون

مناقشتنا له اذا شـاء الكلام معنـا » ، « ذلك أننا لم تكن نستـطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة ، وهي أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العـام المصرى ، وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحـوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور » • (١٣٦)

***

تلك هى الظروف التى أدت الى اصدار لجنة ملنر بلاغها المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعد وصولها الى مصر بثلاثة أسابيع ، الذى دعت فيه المصريين ليعطوا للجنة « آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين » • وهو البلاغ الذى لم يكن ثمرة أحكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر حدتها ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٣٧) ، وانما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه وغيرهم من المصريين،وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض • وفى هذا الضوء يمكن أن نقرأ بلاغ اللجنة الذى يجرى على النحو التالى :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر ، فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم • فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لانصيب له من الصحة البتة ، وانها انما أوفدتها الحكومة البريطانية ، بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ، لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيـا العظمى من المصـالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيهـا • وان اللجنة لعلى يقين من أنه ، اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية • وانها لترغب رغبـة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها **اتفـاق ودى** يستأصـل كل سبب للتنـافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self governing institution وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء **الهيئة المشخصة للأمة المصرية** ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة • وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لايعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها • وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » • (١٣٨)

المكاتبات بين عدلى باشا وسعد باشا

بعد اصدار بلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، أخذ رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا يروجون له على الفور . فقد صرح ثروت باشا لمراسل جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعا معه اذ ذاك عدلى باشا ، قائلا : «اننا نعتبر ان بلاغ اللورد ملنر قد فتح امامنا بابا كان موصدا حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزن وبلاغ اللورد ألنبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها . فى حين أن اعلان اللورد ملنر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبديها بشىء » . ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر هذا البلاغ « ان هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا ، وصاحب المعالى عدلى باشا ، وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج » . ثم صرح ثروت باشا بأن رأيه ورأى عدلى باشا هو : « أن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال ، بأنه تنازل عن مطالب الأمة . وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطه صريح جلى » . (١٣٩)

الا أن الصدى الذى أحدثه البلاغ فى نفوس أعضاء لجنة الوفد المركزية كان مخالفا لما كان عند الوزراء الثلاثة . لأن « توسيع دائرة المناقشة » — فى رأيهم — مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجىء اللجنة ، لايقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه التصريحات . ولهذا فقد أصدروا فى اليوم التالى مباشرة بيانا فى هذا المعنى ردا على بلاغ اللورد ملنر جاء فيه ، بالاضافة الى ما سبق : « أن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .. وان التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح تكون المناقشة فيه مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » . وكان أهم ما فى الرد ان اللجنة عبرت عن شرطها للمفاوضة وهو أن يتضمن البلاغ « الاعتراف باستقلال مصر التام » . (١٤٠) وهو ما سوف نرى أن سعدا فى باريس لن يتمسك به .

على كل حال ، فقد جرت المداولات بين عدلى باشا وبين لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور . وقد ذكر عبدالرحمن فهمى لسعد باشا نص الحديث الذى دار بينه وبين عدلى باشا على النحو التالى : « دار حديث بينى وبين سعادة عدلى باشا يكن فى موضوع البلاغ

الذى أصدرته لجنة ملنر • وسعادته كان يرى أن بلاغ اللجنة الانجليزية كاف للدخول فى مفاوضة معها ، وبعد مناقشة طويلة أقنعناه بأن هـذا البلاغ يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق موصل الى بدء المفاوضة ، فاقتنع أخيرا بذلك وسأل : ماهى الطريق التى توصل للمفاوضة والتى يعتبر بيان اللجنة الانجليزية مبدأ لها ؟ فقلنا له إنه يجب أن يعترف اللورد بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام ، وأن لفظة Self governing institution الواردة ببلاغه هى الاستقلال التام أيضا • فاذا فسر اللورد هاتين الجملتين رسميا بما أفسره أنا ، ورفع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديريات والقرى ، وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الخطابة والكتابة ، وأعلن أيضا احترام الحرية الشخصية • عندئذ يمكن أن يقال اننا اقتربنا جدا من البدء فى المفاوضة • فقال سعادته : وهل اذا تم ذلك يحضر سعد باشا ليفاوض اللجنة ؟ فقلت له أن هذا شىء لا يمكننى أن أضمنه ، ويرجع الكلام فيه الى سعادة رئيس الوفد ، اذ ربما يكون لديه من الطلبـات والضـمانات ما يفوق ما جاء بالخاطر •عندئذ قال سعادته : **حينئذ يجب ترك كل هذا الى سعد باشا** • ومن رأيه أن تحضروا سعادتكم لتطلبوا الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضة • ولكننا ضد هـذا الرأى على خط مسـتقيم ، اذ من رأينـا الا تحضروا الى مصر قبل أن تتحصلوا على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها ، وتتحصلوا أيضا على ما يضمن الوصول أثناء المفاوضة الى أمنيتنا الكبرى ، وهو الاستقلال التام • (١٤١)

على كل حال فقد انتهت المداولات بين الطرفين الى الاتفـاق على ارسـال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضـاء الوفد وجهتى نظر الفريقين • وقد سافر يوم ٨ يناير قاصدا مرسيليا وهو يحمل فى حقيبته تقريرين : الأول من الوزراء الثلاثة ، ويتضمن الحاحهم على سعد باشا ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملنر للوصول الى استبدال تحالف انجليزى مصرى بالحماية • (١٤٢) وهذا التقرير يعتبر تكملة لخطاب سابق أرسله الوزراء الثلاثة الى سعد باشا فى ٧ يناير — أى قبل سفر على ماهر — يلحون عليه فى العـودة وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنـة • (١٤٣) أما التقرير الثانى فمن لجنـة الوفد المركزية ، وتقول فى سياقه : « لا يمكن فتح باب المفاوضة الا بعـد الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك وهناك فقط ، يمكن أن يتفاوض الوفد

فى دائرة واحدة ، هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس » (١٤٤) .

لم يتردد سعد زغلول باشا طويلا فى رفض اتخاذ بلاغ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالى رفض قبول اقتراح عودته الى مصر للمفاوضة. فقد أرسل فى هذا برقية الى عدلى باشا فى ١٥ يناير ، **أتبعها بكتاب** مفصل فى ٢١ منه برفض اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف . وجاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملنر الذى سيكون أساسا للمفاوضة ، لم يخرج فى معناه عن سواء من البلاغات الرسمية الا فى الشكل . وانه ، وان كان وسع دائرة المناقشة ، الا أنه **ضيق الغاية منها** بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة **الحكم الذاتى** » (١٤٥) . أى أن سعد زغلول فسر عبارة Self governing institution بنظام الحكم الذاتى .

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد باشا كتابه المشار اليه الى عدلى باشا وزملائه ، بسط رأيه مفصلا فى كتاب آخر خطير الى لجنة الوفد المركزية ، ردا على تقريرها الذى حمله اليه على ماهر بك . وفى هذا الخطاب ، بينما رفض اقتراح الوزراء الثلاثة الحضور الى مصر ، فقد رفض أيضا الأخذ بوجهة نظر اللجنة المركزية فى عدم فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين : الأول أن يكون التفاوض معه بوصفه ممثلا للأمة المصرية ، والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، وتضمن لانجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام . ويجرى الخطاب على النحو التالى :

« .. فى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق ، اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى . ونحن لا نعترف بشىء من ذلك . فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا . والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام » .

« نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ، ولكنه **ضيق الغاية**

منها ، فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي • وبذلك هـــدم بيد ما بناه باليد الاخرى • وزاد أن اشترط عدم ترتيب التزام على هـــذا التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل ، **وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها** ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا ، وهو تسـهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ••

« أن عودة الوفد أو بعض اعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا، للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ، ويبنون عليها كثيرا من الأقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا عموما وانجلترا خصوصا .

« ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ، ونعجل لهم ذلك الفوز ، لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه، ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق. **لو انهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها،** لصح لنا أن نتمشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق ، والحجة الدامغة بصحة مطالبنا • ولكنهم حددوها بمـــا دون ما نطلب حتى فى ذلك **البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا** • فكان مثلهم فى ذلك مثل بعـــض القوانين الالمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى! ولهذا رأينا أن العودة ، ارتكانا على البلاغ المذكور ، لا تكون الا عبثـــا مقرونا بالخفة والمخاطرة •

« ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشـــكال تأثير فيهـــا . انـنـــا نقبل العودة للمفاوضـــــة على شرط أن تكون بين متعادلين فى حقـــوق المناقشة ، وطرفين كل منهمـــا يمثل أمته ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التـــام ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام • وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم • فاذا صرح الانجليز بذلك رســـــميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضـــــة متى ألغيت الأحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد .

« اما المفاوضة فى أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنـــة ملنر أو غيرها ، ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشىء ما ، وما دام أن العبرة هى بما يتم الاتفاق فى حدود التفويض لنا • فاذا كان

الانجليز يرغبون حقيقة فى ودنا ، وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا ، فلا شيء أسهل عليهم من اتباع **احدى هاتين الطريقتين** للوصـــول الى الغاية • وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لا ترتكن معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على الأعمال ، ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا •

«نعم ان فى قوتهم ارغامنا على النظام الذى يريدون وضعه فيها . وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا • ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ، ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه •

«واذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ، ففى شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم • وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعـل الحليف عدوا والعدو حليفا • ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضـــطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها ، وانتشـــار المبادىء الديموقراطيـة فى العالم عموما وفيها خصوصـــا ، **وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها ، وقربه من هذه الغــاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الأيام** . كل هذا يحملنا على ألا نفامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين اللجنة التى حضرت ، رغم أنوفنا ، لحملنا على الرضاء بانقاصه ، حتى تعود خائبـــة ، فتعلم الأمة الانجليزية ، ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصـــول الى استقلالهـــا التام » • (١٤٦)

***

على أن عدلى باشا سرعان ما أخذ يذلل الصعاب التى أثارها ســـعد فى خطابه ، وذلك فى احاديث له مع اللورد ملنر : فبخصوص رفض سعد المفاوضــــة الا على أساس الاستقلال ، أرسل عدلى باشا الى سعد باشا خطابا فى **٢٨ يناير** قال فيـــه : « ان ملنر **يقبل المفاوضة على هـــذا الأساس ، وان كان لا يستطيع أن يصرح بذلك** لما يجب عليه من مراعاة الرأى العام بانجلترا ، وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعـــد ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه » • ثم ذكر أن اللورد ملنر قد صرح

له بأنه « لا يزال على سابق استعداده ونيته ، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الانجليزية لخطته • وبأن المفاوضات قد تؤدى الى رفع الحمـــاية ، والاعتراف بالاستقلال ، متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها •»، ثم قال هذه العبارة : « ولقد صرح لى اللورد فى حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة فى انجلترا • وأنه لا يظن أن الحكومة الانجليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده • » ، وأخيرا طلب من سعد زغلول باشا أن يفيده برأيه فى ذلك وبما يعن له من الآراء فى تشكيل الهيئـة التى تتولى المفاوضة هناك (أى فى انجلترا) • وهذا الجزء الأخير من الخطاب سوف يكون له تأثير كبير فى المباحثات الدائرة بين سعد باشا والوزراء الثلاثة •

أما فيما يختص بما فهمه سعد من بلاغ اللجنة من أنه « ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ، بناء على تعريبه عبارة Self governing institution بالحكم الذاتى» فقد أزال عدلى باشا هذا الاعتراض بخطاب أرسله الى سعد باشا فى ٢٩ يناير قال فيه : « جاءنى الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير ، بعد أن أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بينى وبين اللورد ملنر من الأحاديث بعـد وصول تلغرافكم الينا • وقد قرأته أنا وزملائى بامعان تام • ورأينا ، قبل عمل أى شىء ، أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه • وهذه النقطة هى مافهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) ، مما جعلكم تعتقدون (أن ، مع هذا التحديد ، لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد) • والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا الموضوع ، وأكد لنا أن النص الانجليزى ، وهو (Self governing institution) ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه بـ Self government ، بل معناه الحكومة الدستورية • وان الغرض من ذكر هذه العبـــارة فى البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة • ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه • وانا نعدكم بأننا سنبحث كل ما جاء بخطابكم بأكبر عناية وتأمل ، ونكتب اليكم بآرائنا وما تصل اليه مجهوداتنا • (١٤٧)

وبهذين الخطابين زال ، فى الحقيقة ، أهم اعتراضات سعد زغلول •

فقد اطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على أساس الاستقلال التام ، وان لم يعد بذلك « وعد صريحا » - أى رسميا ، كما اشترط الوفد ، للأسباب التى تذرع بها اللورد • كما صرح اللورد بأن المفاوضات قد تؤدى الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها • ولم يكن الوفد معارضا - كما مر بنا - فى تقديم هذه الضمانات التى « لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام » •

ومع ذلك فقد برزت عقبة فى خطاب عدلى باشا الأول • كانت سببا فى رفض سعد زغلول التفاوض مع اللجنة ، كما كانت سببا فى نشأة فكرة « وزارة الثقة » المشهورة • وهذه العقبة هى التى جاءت فى تلك الفقرة التى يقول فيها عدلى باشا ان اللورد ملنر أخبره بانه اذا خطرت على فكر سعد زغلول المفاوضة فى انجلترا ، فان الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده • ذلك ان عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، كان يتضمن انكار صفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . وفى الحقيقة أن الوفد كان يعانى من عقدة عدم الاعتراف به رسميا ، منذ سافر الى باريس • فقد كان من الصعوبات التى كانت تواجهه أنه كان - كما يقول الجود - عاجزا عن تحديد سلطة دستورية واحدة منحته صفته التمثيلية ، وذلك بالرغم مما كان يصف به نفسه من أنه وكيل الأمة • وكانت انجلترا لذلك تتجاهله بصفة دائمة ، ولا تريد أن تعترف به فى كل تصريحات متحدثيها • (١٤٨) بل ان لجنة ملنر نفسها لم تكن الا مظهرا من مظاهر تجاهل انجلترا للوفد ومحاولتها الاتفاق مع الأمة مباشرة من وراء ظهره ، وهذا هو مغزى المقاطعة • ولذلك فلما أبلغ عدلى باشا سعد باشا أن اللورد ملنر يعتقد أن الحكومة الانجليزية لاتقبل مفاوضة الوفد وحده، رفض سعد على الفور الحضور لمفاوضة اللجنة ، كما انكر فى اباء أنه فكر فى الذهاب الى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية • على أنه ، بالرغم من ذلك ، أراد أن يستفيد من التنازلات التى انتزعت من لجنة ملنر ، والتى تمثلت فى استعدادها للمفاوضة على أساس الاستقلال التام ، واطلاقها الغاية من المناقشة ، ورغبة الحكومة الانجليزية فى عدم الارتباط بمعاهدة الا مع حكومة دستورية ذات نظام دستورى ، فاقترح أن يؤلف عدلى باشا وزارة دستورية تقوم بالمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ثم تعرض نتائج مفاوضاتها

على الوفد . وهذا ما كتبه الى عدلى باشـــا فى يوم ١١ فبراير ١٩٢٠ قائلا :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لندن للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر . اذ ليس فى محادثته معكم ، ولا فى مذكرته لكم ، ما يشجع على هذا . لأن مذكرته ، مع كونها خصوصية سرية ، لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الانسان عليه ، حتى فى نفسه ، بالنسبة لأمر هـــام كمسألتنا . بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر ، فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم . (يقصد سعد الشروط التى ذكرها فى خطابه للجنة الوفد المركزية فى ٢١ يناير — الذى مر بنا — والتى تبدأ بقوله : « اننا نقبل المفاوضة على شرط .. الخ ») .

« نعم ان ترجمتكم عبارة Self governing institution بالحكومة الدستورية هى الأصح . ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا . لان هناك اسبابا أخرى غيرها ، ولان ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ ، مع عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان — يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمنـــاه . **والقول بأن** القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية ، لا يتمو **فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيله له .**

ومع ذلك فاذا كان القصـد منهـا هو كمـا يؤكد جنابه أن الحكومه الانجليزية لايصح ان ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى، لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام الدستورى لتشكيل حكومة دسـتورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا . والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية — فى رأينا — هى ان يبدأ بتأليف وزارة ، من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحـكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ومتى تم تشـكيل الوزارة على هـذا النحو ، وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معنـاها ، لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى فى أن تنتخب اعضاء فى تلك الهيئة (١٤٩) .

هذا هو الخطاب الذى أحرج فيه سعد زغلول كلا من اللورد ملنر وعدلى باشا. وفى اليوم التالى ارسل الى عدلى باشا خطابا آخر يطلب اليه أن يتولى هو تأليف وزارة الثقة من أعضاء يختارهم بنفسه ويكونون أهلا لثقته ، ووعده بالعودة لمساعدته في هذه الحالة (١٥٠) .

على أن عدلى باشا أدرك،على الفور، أن تنفيذ هذه الخطة سوف يضع عنقه تحت سكين الوفد ، فما يكاد هو ينتهى مع الانجليز الى معاهدة لاتتجاوب كل التجاوب مع رغبات الأمة وهو ما كان منتظرا فعلا ، حتى تهوى على عنقه سكين الوفد بالرفض ، فاذا هو خاسر فى أعين مواطنيه ، واذا بالوفد يتسنم أعلى درجات الوطنية . فسارع بارسال خطاب الى سعد فى ٢٥ فبراير يرفض فيه تحمل هذه المسئولية ، ويشير ، فى دهاء ، بأن يشترك الوفد فيها معه قائلا : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى الوطنية وتثق بها الأمة فى ذلك من اهم الأمور .. ولكنا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها، وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والأجنبية ، ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد . ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد (١٥١) .

وقد كان من الطبيعى ألا يستحسن سعد هذه الشركة التى تنكر صفة الوفد. فارسل الى عدلى باشا يبدى موافقته على اقتراحه،ولكنه يظهر فى الوقت نفسه استصوابه لبقاء الوفد خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة قائلا : « يكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة !» (١٥٢). وقد كان طبيعيا أيضا ان يرفض اللورد ملنر هذه الفكرة لأنها تعطى مصر حكومة دستورية دون مقابل . وقد نعلل اللورد ، عندما عرض عليه عدلى باشا هذه الفكرة بأنها « لا بأس بها . ولكني لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها ــ وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد ــ يجب ألا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » . فقال عدلى باشا : « لم يبق اذن سوى حل واحد ، وهو أن تتفاوضوا مع الوفد (١٥٣) . وقد أبدى اللورد ملنر

اقتراحا بأن يسعى فى ايجاد حياة دستورية ، ولكنه اشترط أن يكون ذلك مع بقاء الحماية ، وبعبارة أخرى منح البلاد حكما ذاتيا . ولكن عدلى باشا رفض هذا الاقتراح ، ووافقه سعد باشا على هذا الرفض (١٥٤) .
كما اقترح اللورد ملنر أيضا أن تتألف لجنة بأمر سلطانى يكون محمد سعيد باشا من أعضائها مع بعض رجال الوزارة القائمة والسابقة وبعض رجال الوفد ، وتتولى المفاوضة مع لجنة ملنر . ولكن عدلى باشا عرفه بأن هذا التشكيل لا يرضى الأمة ولا تثق به ، وأنه يشك فى أن يقبـل الوفد الدخول فى مفاوضة كهذه . وقد نصـحه اللورد ملنر بمقابلة السلطان للتحدث معه فى تشكيل هذه اللجنة ، وبالفعل قابله عدلى باشا، ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة كرر فيه عدلى باشا للسلطان ما قاله لملنر . ثم كتب الى سعد زغلول باشا بذلك فوافق سـعد على الرفض (١٥٥) .

اذعان اللورد ملنر للتفاوض مع الوفد وحده :

في ذلك الحين كانت اللجنة قد فرغت من أعمالها فى مصر . وكانت قد جمعت ، فى أثناء مقامها فى البلاد ، معلومات عـديدة من مصادر بريطانية ومصرية . وانتهزت الفرص الكثيرة لتعرف بنفسهـا حالة شعور الجمهور . وقررت رأيها فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية . الا أنه كان يحول دون حكمها فى أمر المشروع الذى كانت تفكر فيه ، أنها لم تكن تدرى ــ كما يقول تقـرير اللجنة ــ لو فرض أن المشروع وقع موقع القبول عند البريطانيين ، ان يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على أساس مبادئها فيه (١٥٦) .

ولذلك فقد كانت حاجة اللورد ملنر للحصول على التأييد الكافى للتسوية فى مصر ، وبالتالى نجاحه فى مهمته ، حقيقة لا ريب فيها . وكان فى نفس الوقت ــ كما يقول الجود ــ قد توصل ، بصفة قاطعة ، الى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول (١٥٧) . ولذا قابل عدلى باشا قبل سفره وأبلغه انه ازمع العودة ورفاقه الى لندن، وأنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ، ولا ينتظر أن يعملوا شيئا حتى أواخر شهر ابريل ، بعد الانتهاء من عطلة الاعياد ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وانه على استعداد لمفاوضة الوفد (١٥٨) . واقترح أن تكون المفـاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منـه ومن بعض أصـدقائه وبعض

أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما يتم الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا فى هذا الغرض • (١٥٩)

فكتب عدلى باشا الى سعد زغلول باشا فى ٩ مارس يبلغه حديث اللورد ملنر ، ويقول انه يريد المفاوضة في لندن وينتظر منه جوابا • وذكر أن مسألة المفاوضة فى لندن ربما تقتضى بحثا وتأملا وأنه يزمع السفر الى أوروبا فى شهر مايو لتغيير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله فى شهر ابريل ليكون مع سعد باشا مدة البحث والتأمل ، اذا وجد هذا فائدة من وجوده (١٦٠) • وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر الى الوفد فقد أذعن اللورد ملنر للمفاوضة معه وحده • ومن ثم فقد طلب سعد باشا الى عدلى باشا فى برقية بتاريخ ٢٠ مارس أن يعجل بميعاد سفره • (١٦١)

وقد أساء أحمد شفيق فهم برقية سعد باشا ، فبنى عليها أن سعدا باشا انما طلب من عدلى باشا أن يعجل بسفره ليكون واسطة فى اعادة الاتصال بينه وبين اللجنة أو سواها ، بعد أن دب القلق فى نفسه اذ رأى وكأن الفرصة قد أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن أصبحت فى قبضته (١٦٢) • وهذا غير صحيح ، لأن الفرصة لم تكن قد أفلتت من الوفد ، كما رأينا ، كما أن الباب كان ما يزال مفتوحا • أما استدعاء سعد باشا لعدلى باشا ، فكان بناء على طلب الأخير ، ولتبادل الرأى فيما أورده فى خطابه بخصوص المفاوضة فى لندن • ولهذا فلما طلب عدلى باشا من سعد باشا أن يرسل اليه خطابا تفصيليا قبل تحديد ميعاد سفره ، أجاب سعد باشا بأن ذلك (أى الاسراع فى السفر) انما هو « لتبادل الآراء طبق خطابكم » (١٦٣) ، مما يفيد أن الاستدعاء لأسباب تضمنها خطاب عدلى باشا ، وليست أسبابا من عند الوفد •

على كل حال فقد سافر عدلى باشا الى باريس فى يوم ١٦ ابريل ، فبلغها يوم ٢٢ منه ، وكانت المسألة الهامة بعد ذلك أن تصل دعوة اللورد ملنر الى الوفد للتفاوض معه وتعلن الحكومة البريطانية اعترافها به ممثلا للأمة المصرية . وكان الوفد قد أخذ فى تلك الأثناء يمد دعايته الى انجلترا لتعبئة رأى عام هناك مؤيد له أثناء المفاوضة • فقد استدعى بعض أصحاب الجرائد ، كالديلى هرالد والكاثوليك برس البالغ عددها ستا وثلاثين جريدة منتشرة فى جميع أنحاء بريطانيا ، واتفق معهم على

نشر كل ما يريد . كما أن الدكتور حامد محمود ، وهو طبيب مصرى أقام في انجلترا ستة عشر عاما ، قام بتعريف الوفد بأحد أعضاء حزب العمال البريطانى ، وهو المستر لانجدون ديفز ، واتفق معه على اكتساب عطف أعضاء حزب العمال فى البرلمان الانجليزى ، وجعل المسألة المصرية موضوع مناقشة باطراد . وقد أنشأ المستر لانجدون ديفز مكتبا فى لندن للدعاية ، وأخذ يعمل الدعوات لأعضاء مجلس العموم من حزب العمال ولغيرهم من ذوى الرأى خارج البرلمان . كما بذل جهده مع أحد الأعضاء الآخرين ، وهو الكولونيل مالون ، فى تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تقيم معركة جدلية مع الحكومة . وقد أطلق على هذه اللجنة بعد تكوينها اسم « لجنة مصر » . وقد أخذت هذه اللجنة تقوم بحملتها على الحكومة فى البرلمان **منذ أوائل شهر مايو** . ومن الأسئلة التى ألقاها الكولونيل مالون والكوماندر كنويرثى وودجوودبن وغيرهم : كيف لا تحترم انجلترا وعودها ؟ ولماذا لا تخاطب الوفد ؟ ولماذا لا تأخذ الضمانات اللازمة وتمنح مصر استقلالها ؟ وغير ذلك مما كان يحرج أنصار الحكومة (١٦٤) .

وفى يوم ٥ مايو ألقى أحد أعضاء مجلس العموم (الكولونيل مالون) على الحكومة سؤالا عما اذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت الى مصر ومعها تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانية عليها ، وأنه ، لهذا السبب ، أحجم **المثلون المصريون** عن مقابلة اللورد ملنر ؟ فأجابه المستر بونارلو Bonar Low بأن اللجنة انما قصدت الى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد . وفى هذه الجلسة نفسها أجاب المستر بونار لو على سؤال للكوماندر كنويرثى ، فبين أنه لو كان **المثلون المصريون** على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة . وقد سأل المستر كنويرثى بعد ذلك عما اذا كان من الممكن ، مع هذا ، أن يفتح باب المناقشة من جديد ، حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ فقال المستر بونارلو : انه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها ، (١٦٥)

وقد قابل سعد زغلول هذه التصريحات بما يناسبها • فقد صرح لمراسل جريدة «الجورنال» حين سأله فى هذا الصدد ، بأنه « لا ينكر قيمة هذه التصريحات ، ولا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يترقب لها نتائج فعلية » ، ثم قال انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر ، لأنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة **باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية** • ثم أبدى استعداده « لاعطاء كل الضمانات المعقولة اللازمة ، باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية ، للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » • (١٦٦)

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست ، المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة ، الى الاجتماع بها فى لندن ، للمناقشة ، فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى • (١٦٧) وبعد مناقشات رأى الوفد من المستحسن ، قبل أن يقصد الى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب كلا من **محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك** ، للسفر الى انجلترا للتأكد من استعداد بريطانيا نحو أمانى المصريين (١٦٨) • فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه اذا اقتنعت انجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام • فطلبوا منه تدوين هذا الكلام ، ولكنه أبى متذرعا بأن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شىء ما دامت المفاوضة غير مقيدة • فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه وزملاءه للذهاب الى لندن حرصا على مصلحة البلاد، وخشية أن يقال: أضاعوا الفرصة!(١٦٩)

* * *

كان غرض الأعضاء الثلاثة ـ فى أثناء محادثتهم مع اللورد ملنر ـ من مطالبته بتدوين ما يقوله كتابة ، هو الانتفاع به فى الترويج لفكرة المفاوضة مع الانجليز فى مصر • ذلك أن المشكلة التى كان يواجهها الوفد فى مصر فى تلك الأثناء هى أن اقدامه على السفر الى لندن للمفاوضة مع انجلترا ، انما يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التى كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهى السياسة التى روج

لها فى كل تصريحاته وبياناته . وكانت الأمة قد تشبعت بفكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا منيعا من أركان القضية المصرية . (١٧٠) وقد أوقع هذا الوفد ولجنتـــه المركزية فى مصر فى احراج شديد ، كما أتاح الفرصة لأعداء الوفد للظهور وتوجيه الهجمات الى الوفد .

وقد رأينا فى الفصـــل الخاص بالتنظيمـــات الثورية كيف قاوم عبد الرحمن فهمى بك هذه العناصر ، وهى المكونة من الحزب الوطنى ، والأمراء ومحمد سعيد باشا . على ان المهمة الجسيمة ، التى كانت ملقاة على عاتقه فى ذلك الوقت ، كانت مهمة تحويل الأمة من تشبعها بفكرة دولية المسألة المصرية الى قبول فكرة المفاوضة مع انجلترا . ولقد كان عبد الرحمن فهمى يشعر بأن هذه المهمة ذات خطر خاص . لقد كان يرى أن السر فى الارتباط بين الوفد والأمة انما يرجع الى « شىء واحد ، هو أن الوفد،بحسن سياسته،توخى فى جميع خططه وأعماله أن يحترم الرأى العام ، ولايصادمه فى أى ميل من ميوله ، مع ملاحظـة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة . » ،كما كان يرى أن لا خطر على القضية المصرية ما دام اتحاد الأمة سليما ، وهذا الاتحاد لا يتسرب اليه أى خلل اذا بقى الوفد معبرا عن الرأى العام فى كبريات المسائل الخطيرة (١٧١) . ولما كان تحول الوفد الى مفاوضـــة انجلترا بعد تمسكه السابق بدولية المسألة المصرية انما هو على غـــير ارادة الأمة ، فقد كان هناك خطر حقيقى أن تنفض الأمة من حول الوفد، ويتسرب الخلل الى اتحادها ، وبالتالى تتعرض القضية المصرية للخطر .

ولهذا نرى عبد الرحمن فهمى لأول مرة يتصرف فى الكتابات التى تصله من سعد زغلول ، بما من شأنه الا يصدم الأمة فى احساسهـــا من ناحية الوفد . فعندما أرسل سعد زغلول تلغرافا الى اللجنة يشـــيد فيه بالوزارة الثلاثة ، ويصف خطتهم فى المباحثات مع اللورد ملنر بأنها ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد ، ويحمل على الجرائد المصرية التى تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمى أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع . ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملة نسب فيها الى الوفد أنه يشترط للدخول فى المفاوضة مع انجلترا

أن تعلن استقلال مصر التام . وقد كتب الى سعد زغلول يعتذر عن ذلك بقوله : « تعلمون سعادتكم أن سلاحنا الوحيد وعدتنا التى نحاربه بها خصومنا ، انما هى قوة الرأى العام المصرى . وكلما ازداد تماسك هذا الرأى ، كلما كان سلاحنا ماضيا . فالرأى العام الذى كان متأثرا نوعا ما بدس دسائس المارقين فى اللحظة التى أتى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا أن نقوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد .. أما تعليقنا الذى علقناه على تلغرافكم ، فكان من الضرورى جدا لنضرب به سعيدا ومن معه ونرد به كيدهم فى نحرهم . وقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده . (١٧٢)» .

على أن سعد زغلول رد عليه بأنه وان كان لا يسر الوفد شىء أكثر من تعضيد الرأى العام وموافقته على سعية ، « ولكن يهمنا ويهم كل مشتغل بالقضية المصرية أن تكون الحركة موجهة دائما الى الجهة المعقولة المعتدلة المفيدة ، ولا يتسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة المتهوسين ، لأن ذلك يعدل بها عن القصد ويصدها عن سبيل النجاح . ولا نريد أن نقيد حريتكم فى جميع ما يستبقى روح التضامن فى الأمة والتفافها حول الوفد . وانما نريد الا تباشروا فى الموضوعات الهامة أمرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن يتعارض مع عمل يكون قد أتاه ، ورأى قد يكون أبداه ، فيفضى هذا التعارض الى تشويش أفكار الأمة وزعزعة ثقتها بمن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم .. كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه فى عمله ، والزامه شيئا يكون فى التزامه به ضرر كبير جدا (١٧٣) .

ولقد كان سعد زغلول يرى أن « الرأى العام فى مصر ليس فى طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله وأثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شىء فى التربية السياسية ، فاذا بين له وجه المنفعة ، ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف . (١٧٤)

وقد شرح أسباب اتجاه الوفد الى المفاوضة مع انجلترا شرحا موضوعيا فيما فى خطاب له الى عبد الرحمن فهمى فى يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ جاء فيه : « ربما التبس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملنر، بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دولية موضوعها البحث

عن نظام حكومى فى دائرة الحماية . ولهذا ينبغى أن نوضح المسألة توضيحا يمنع كل التباس .

« ان لجنة ملنر تعينت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريرا بما تراه من النظامات لحكومتها لكى تصدق عليه أو لا تصدق . ونحن المصريين لا نعترف لانجلترا بأن لها ركنا فى بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا من النظامات ما تشاء ، لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغصب . ولذلك أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة .

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه (فى خطاب ٢١ يناير) من أن تعلن أنها لجنة مفاوضة ، يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تتخابر مع أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة لا ضرر فيها ، ما دامت تعترف بذلك ، وما دامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق . فان على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة من غير أن نكون أضعنا حقا أو فائدة .

ومن وجهة أخرى، فان مسألة مصر اما أن تحل **بالتقاضى أو بالتراضى**. أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم . وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر . والمفاوضة لا تكون بين شعب وشعب ، بل بين نواب ونواب . فاذا انتدبت انجلترا نوابا عنها كلجنة ملنر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها نوابا كالوفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقا ، بل يكون من المتعين قبوله . **نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن أن يعرض هذا الاتفاق بعد اتمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها، وللدول الاعتراف به** . وعلى كل حال فليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة ملنر بصفة كونها مأذونا لها فى هذه المفاوضة ، وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، أن نرفض هذه المفاوضة، مادامت أن الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخاصة » . (١٧٥) .

* * *

على كل حال فقد أثبت الشعب المصرى ـ كما توقع سعد زغلول ـ أنه ليس فى دور الطفولة . فقد تقبل فكرة المفاوضة مع انجلترا بعد أن شرحت قائدتها له على هذا النحو ، ووقف وراء الوفد يسانده بكل قواه . وفى يوم ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول الى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد . وكان قد كتب الى لجنة الوفد المركزية كتابا يقول فيه : « لقد لقى زملاؤنا فى لندرة قبولا حسنا ، وتلقوا من التاكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض . لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم ، بحول الله ، يوم السبت المقبل ٥ يونية ، للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » (١٧٦) .

حواشي الفصل الثالث

معركة الحماية

١ ــ محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٠

٢ ــ احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ص ٣٢٦

٣ ــ نفس المصدر ص ٣٢٩ ، دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٩٩

٤ ــ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٥٦ ــ ٥٩

٥ ــ مع الوفد المصرى ص ١١٨

٦ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧ ، العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩

٧ ــ دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ص ٢٩١ ــ ٢٩٥ ، دكتور محمد انيس : أوروبا بين الحربين العالميتين ، محاضرات مطبوعة (١٩٥٨) . محمود ابو الفتح : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٩ ــ ٧٠ ، دكتور عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة واصولها التاريخية ص ١٧٧ ــ ١٧٩ (١٩٥٥) Lenczowski, G. : The Middle East in world Affairs. P. 314

٨ ــ الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٢٠

٩ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٠ ــ ٢٧١

١٠ ــ مع الوفد المصرى ص ٣٧ ــ ٤٠

١١ ــ المسألة المصرية والوفد ص ٧٣ ــ ٧٤

١٢ ــ دكتور محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٤ ، ٢٣٥

١٣ ــ المسألة المصرية والوفد ص ١٢٣ ــ ١٢٤

١٤ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٧ ــ ٩٨

١٥ ــ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٥

١٦ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٢

١٧ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٨٧ ـ ٨٨

١٨ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١١٩

١٩ ـ جريدة النظام في ١٨ سبتمبر ١٩١٩ ، من تصريحات لحسين واصف باشا

٢٠ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١

٢١ ـ من اسماعيل صدقي الى سعد زغلول في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، من محمود أبو النصر بك الى سعد زغلول باشا في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٣

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٣٧ ، ٢٨٢ ـ ٢٨٩

٢٣ ـ نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٢

٢٤ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١

٢٥ ـ مع الوفد المصرى ص ٢٥ ـ ٢٦

٢٦ ـ نفس المصدر ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ، ص ٢١

٢٧ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٣١

٢٨ ـ مع الوفد المصرى ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٢١

٢٩ ـ مع الوفد المصرى ص ١٣١

٣٠ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٦٠

٣١ ـ مع الوفد المصرى ص ١١٤ ـ ١١٥

٣٢ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦

٣٣ ـ المسألة المصرية والوفد ص ١٤٣

٣٤ ـ نفس المصدر ص ١٤٩ ـ ١٥٠

٣٥ ـ مع الوفد المصرى ص ١٤٧ ـ ١٤٩

٣٦ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ ـ ٩٣

٣٧ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٤

٣٧ مكرر ـ رأينا في محاكمة رياض الجمل كيف اوعز اليه بان يقول هذا الكلام .

٣٨ ـ مع الوفد المصرى : ص ٤١ ، ٥٥ دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٥٣ ، ٢٢٨

٣٩ ـ المسألة المصرية والوفد ص ١٠٠

٤٠ ـ مع الوفد المصرى ص ٨٦ ـ ٨٧

٤١ ـ نفس المصدر ص ١٦٨ ـ ١٧٠

٤٢ ـ المسالة المصرية والوفد ص ١٣٢ ـ ١٣٥

٤٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٧١ ـ ٤٨٢

٤٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، مع الوفد المصرى ص ١٧٠ ـ ١٧٩

٤٥ ـ المرجع السابق ص ٢١٤ ـ ٢١٨

٤٦ ـ دكستربركنس : فلسفة السياسة الخارجية الامريكية ص ٣٦

٤٧ ـ فرانك تاننباوم : مبادىء السياسة الامريكية ص ١٢٨ ـ ١٣٩

٤٨ ـ مع الوفد المصرى ص ١٤٥ ـ ١٤٧

٤٩ ـ نفس المصدر ص ١٥٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠

٥٠ ـ مع الوفد المصرى ص ١٥٨ ـ ١٦٠

٥١ ـ المسالة المصرية والوفد ص ١٠١ ـ ١٠٢

٥٢ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٧ ، المسالة المصرية والوفد ص ١٠٤ ـ ١٠٥

٥٣ ـ مع الوفد المصرى ص ١٨٠ ـ ١٨٧ ، نقلا عن المجلد الثامن والخمسين من محضر اعمال مجلس الشيوخ الامريكى ص ٤٢٠٥

٥٤ ـ المسالة المصرية والوفد ص ١٠٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٨٤

٥٥ ـ مضابط مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١١٤ ص ٨٥٣ ـ ٨٥٤

٥٦ ـ مارشال ويفل : اللنبى فى مصر ص ٥٨

٥٧ ـ مضابط مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ص ٦٨٠

٥٨ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٢

٥٩ ـ مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٥٨

٦٠ ـ لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥

٦١ ـ نفس المصدر ص ٣٥٢

٦٢ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ٥٢٤

٦٣ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٣

٦٤ – نفس المصدر ص ٣٥٢

٦٥ – دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٩ – ١٠٠

٦٦ – جريدة النظام في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، وكان صاحب الرأى الثالث هو عبد الحميد البيلى ، وقد ادلى به لجريدة مصر

٦٧ – دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٤١ – ٤٢

٦٨ – من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في أول اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ – ٦٧

٦٩ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١

٧٠ – من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦

٧١ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢يولية ، نفس المصدر ص ١١٦

٧٢ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦ – ١١٧

٧٣ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ (ارسل في ٢٥ يولية)، نفس المصدر ص ١١٨ – ١١٩

٧٤ – من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ – ٦٧

٧٥ – من سعد زغلول الى عبد الرحمن في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٠

٧٦ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١

٧٧ – جريدة النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩

٧٨ – تشيرول : المرجع السابق ص ٥٤٨

٧٩ – دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٥٤٨

٨٠ – احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٨

٨١ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ اكتوبر ١٩١٩ ص ١٥٢ – ١٥٣

٨٢ – تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٣

٨٣ – محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٥٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٥٣ – ٥٥٤

٨٤ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٨٢

٨٥ ـ نفس المصدر ص ٧٩ ــ ٨٠

٨٦ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٥٨ ــ ١٥٩

٨٧ ـ دكتور انيس : نفس المصدر ص ١٧٧ ، ٨٣

٨٨ ـ دكتور محمود نجيب ابو الليل : الأماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودي حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ص ١٢٨ ــ ١٢٩ (الطبعة الاولى ــ القاهرة ١٥٢) ، نقلا La Réforme : 1 Octobre 1910 - La Depéche Egyptienne 13 Octobre 1910

٨٩ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨١

٩٠ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٧

٩١ ـ الاهرام في ٦ نوفمبر ١٩١٩ مقال للاستاذ فكرى اباظه ، نقلا من مجموعة مقالات فكرى اباظة المحامي ص ٤٣ ــ ٤٤

٩٢ ـ النظام في ١٨ اغسطس ١٩١٩ عدد ١١ ، من حديث مع محمد بك هلال

٩٣ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ اكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ١٥٢

٩٤ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٨ ديسمبر نفس المصدر ص ٨٣

٩٥ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ديسمبر ١٩١٩ ص ١٦١

٩٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٤

٩٧ ـ نفس المصدر ص ٦٠٢ ــ ٦٠٣

٩٨ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٦٣

٩٩ ـ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠

١٠٠ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٧٨

١٠١ـ نفس المصدر ص ٢٦٠ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٥

١٠٢ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٣٧ عامود ٢

١٠٣ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢

١٠٤ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٨٧ ــ ٨٨

١٠٥ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٨٨

١٠٦- لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٢

١٠٧- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٦ - ٥٤٧

١٠٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٢

١٠٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨١ - ٥٨٣

١١٠- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨

١١١- شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣

١١٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨ عامود ٢ - ٢٣٩ عامود ١

١١٣- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٣

١١٤- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٦

١١٥- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٦

١١٦- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٦

١١٦ مكرر - السلطات الدينية فى الازهر لم تنفرد بعمل من قبل ، وقد اشتركت فقط. فى بيان التهنئة الذى صدر فى ٢٤ مارس ١٩١٩ تحت ضغط السلطات العسكرية البريطانية .

١١٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٩١ - ٩٤

١١٨- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧

١١٩- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٩

١٢٠- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧

١٢١- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٨٨

١٢٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨

١٢٣- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢١ نقلا عن حديث لرشدى باشا مع جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية

١٢٤- نفس المصدر ص ٦٤٤ - ٦٥٣ من حديث لمحمد سعيد باشا مع لجنة من بعض المحامين برياسة الدكتور احمد عبد السلام في يوم ٨ فبراير ١٩٢٠

١٢٥- لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٤

١٢٦- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٤٧

١٢٧- نفس المصدر ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

١٢٨- نفس المصدر ص ٢٤٧ - ٢٤٨

١٢٩ــ نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢

١٣٠ــ نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢

١٣١ــ نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١

١٣٢ــ نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢

١٣٣ــ نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١

١٣٤ــ نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ١

١٣٥ــ نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢

١٣٦ــ نفس المصدر والمكان

١٣٧ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٨ ــ ٢٨٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤ ــ ٩٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٣

١٣٨ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٣٩ عامود ١

١٣٩ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ ــ ٦٢٢

١٤٠ــ الرافعي : المرجع السابق ص ٩٥ ــ ٩٦

١٤١ــ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠ ــ ١٧١

١٤٢ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦١٦

١٤٣ــ نفس المصدر ص ٦٢٨

١٤٤ــ نفس المصدر ص ٦٣٣ ، من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٥

١٤٥ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٨ ــ ٦٢٩

١٤٦ــ نفس المصدر ص ٦٣٤ ــ ٦٣٨

١٤٧ــ نفس المصدر ص ٦٢٩ ــ ٦٣١

١٤٨ــ الجود : المرجع السابق ص ٢٤٨

١٤٩ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٥٨ ــ ٦٦٠

١٥٠ــ نفس المصدر ص ٦٥٨ ــ ٦٦١

١٥١ــ نفس المصدر ص ٦٦٦ ــ ٦٦٧

١٥٢ــ نفس المصدر ص ٦٦٧

١٥٣ــ نفس المصدر ص ٦٧٠ من عدلي باشا الى سعد باشا في ٩ مارس ١٩٢٠

١٥٤ــ نفس المصدر ص ٦٧٧

١٥٥ــ من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٦ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٤ ، ١٠١

١٥٦- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ٢

١٥٧- الجود : المرجع السابق ص ٢٥٨

١٥٨- المسالة المصرية والوفد ص ٢٣٧

١٥٩- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى ف ٦ أبريل ١٩٢٠، نفس المصدر ص ١٠٣ ١٠٤

١٦٠- تحية الرئيس في منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول ، خطبة سعد باشا في فندق الكونتننتال في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٦٧ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٣٧

١٦١- احمد شفيق : المرجع السابق ٦٧٧

١٦٢- نفس المصدر ص ٦٧٦ - ٦٧٧

١٦٣- نفس المصدر ص٦٧٨

١٦٤- من كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ، ١٤ مارس ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ أبريل، ٩ مايو ١٩٢٠ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩

١٦٥- مضابط العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٢٨ ، ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٥

١٦٦- العقاد : المرجع السابق ص ٣٠٧ - ٣٠٩

١٦٧- من سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ٢٠ مايو ١٩٢٠ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٢٤٦

١٦٨- نفس المصدر والمكان

١٦٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٣ - ٧٠٥

١٧٠- نفس المصدر ص ٦٣١ - ٦٣٢ ، ٧٠٣

١٧١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٤ - ١٧٥ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٣ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٠، نفس المصدر ص ٩٤ ، ١٠٠

١٧٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩١

١٧٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٠

١٧٤- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٨ أبريل ١٩٢٠، نفس المصدر ص ١١٠

١٧٥- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى ف ٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٣

١٧٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٤ - ٧٠٥

الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

(١) مفاوضات سعد زغلول ـ ملنر

انتهت معركة المقاطعة ـ كما رأينا ـ بقبول الوفد ، وقبول لجنة ملنر التفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا · ولكن ما كاد الطرفان يجتمعان حتى ظهر أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين كان يختلف ويتباين بشكل كبير· فبينما كان الوفد يحاول التوفيق مخلصا بين استقلال البلاد ورعايه المصالح البريطانية ، كان اللورد ملنر ينظر الى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وبمعنى آخر ، وعلى حد قوله ، كانت غايتـه من المفاوضات عقد تحالف بين البـلدين يقرر استقلال مصر ، وينيل بريطانيـا العظمى كل التأمينات والضمانات « التى تراد من الحمـاية بالمعنى الذى نفهمهـا بها نحن (١) » · ومعنى هذا أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحمـاية الصريحة حماية مقنعة تحت اسم معاهدة تحالف ، أى العـودة الى الحالة التى كانت عليها مصر قبـل عام ١٩١٤ فى عهـد كرومر وخلفـائه ، مع التعديلات التى تستلزمها مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر· وهذا يدل على أن سياسة اللورد ملنر لم تكن سياسة تحررية كمـا كان يبدو لأول وهلة ، وانمـا كانت امتدادا لسـياسة اللورد كرومر وتطورا لها · وسنرى أن الأسس التى سـيقيمها سوف تصبح دسـتورا تسـير السياسة البريطانية بمقتضاه وتسترشد به فى سياستها حسب الحاجة ، حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ·

ولقد ذكرنا أن الوفد سافر الى لندن يوم ٥ يونية ١٩٢٠، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم ٩ يونية ، ودارت فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة · ولذلك استمر الكلام الى أواسط أغسطس · وقد جرت المناقشات على أشكال شتى : فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقط التى تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين · وعلاوة على ذلك فكثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد

من الهيئتين (٢) • ولم تسجل محاضر للجلسات • ولـكن الكثير مما دار فيها ورد في تقرير لجنة ملنر ، كما ورد على لسان سعد زغلول في خطبه وتصريحاته ، وعلى قلمه في مذكراته• كما ورد بعضه على لسان عدلى باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزن • وقد تناول الفريقـان موضوعات على جانب كبير من الأهمية والتشويق ، لأنها كانت تعالج حصيلة المشاكل التى تمخض عنها الاحتلال ، كما كانت تعالج الحلول التى يريد بها كل من الفريقين الخروج من الأزمة السياسية والوصول الى عقد معـاهدة • وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التى تناولهـا الفريقان من حيث الأهمية هى :

مسألة الاحتلال :

وقد دار البحث في معـالجة هـذه المسألة حول نقطتـين : الأولى ، التحالف ، والثانية ، المسـألة العسكرية • وفكرة التحالف في منشـئها فكرة مصرية بحتة • فقـد جرت على لسان سـعد زغلول عندما قابل هو وزميلاه السير ريجنالد ونجت في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ • وقد عرضها سعد ـ كما هو واضح من سياق المحادثة ، ليوقف اعتراض الانجليز على الاستقلال والجلاء عن مصر ، ولـكى تتكون منهـا العلاقة الجديدة بين مصر المستقلة التى لا يقبع على أرضها جندى أجنبى ، وبين انجلترا • ولهذا كان من الطبيعى أن يقبل الوفد فكرة المحالفة عندما افتتح بها ملنر المفاوضات قائلا : « نريد أن ندافع عنـكم ولا نسمح مطلقا لدولة أجنبية أن تعتـدى عليكم ، وأن نعقد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » • ولكن الوفد رأى ـ كما قال سعد زغلول في احدى خطبه ، أنه اذا قبل هذا العرض بلا مقـابل فيكون الأمر حمـاية ، ويكون لانجلترا الحق على مصر أنها تأخذ منها طوعا أو كرها كل ما تريد ، شأن الدولة الحامية للأمة المحمية ، فلذلك ، ولكى يزيل معنى الحماية ، ويحقق معنى المحالفة ، قال سعد : « لا نقبل أن يكون هذا محالفة ، فان المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة ، ولكن بما أنكم أقوياء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبـيرة جدا ، فلا يمـكن أن نقـدم أموالا ورجالا في كل حرب تدخلونهـا ، فيجب أن تكون المسـاعدة التى نقدمهـا في زمن الحرب محدودة (٣) » •

وقد ثارت على أثر ذلك المسألة العسكرية • وكان الوفد قد تناقش فيها من جهاتها المختلفة ـ كما يقول عدلى باشا ـ وانتهى الى أن الأمر فيها

لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم • ففيما يختص بزمن الحرب رأى الوفد أن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجى ، ولما كان مثل هذا التعهد يعتبر حكما من أحكام المعاهدة ، فلم يكن ليعمل به أو يطبق الا فى زمن الحرب • أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى (٤) •

على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا الكلام • فقد أبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها ، مما كان يقتضى فى نظره وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها (٥) • وقد عرض عليه سعد زغلول أن تكون تلك القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا ، فبحكم المحالفة نضع على القناة جيوشا من عندنا ، واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف ، فنضع من عندنا عشرة • واذا كنتم تريدون عشرة ، فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا »• ولكن اللورد لم يقبل • فعاد سعد زغلول يقول: « نضع عساكر من عندنا ، ويكون لهم ضباط من عندكم » • ولكن اللورد رفض أيضا • فقال سعد: « عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، نعير ادارته لكم للمدة التى تشاءونها » • فكرر اللورد ملنر الرفض (٦) • وعلى ذلك بلغت المفاوضات قمة الحرج ، فقد بات واضحا أن اللورد ملنر لن يتردد فى قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر (٧) • ولهذا تفاوض الوفد فى المسألة ولم يجد مفرا فى النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية، بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية ـ كما يقول عدلى باشا (٨) •

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده بعد ذلك الى تحديد صفة هذه القوة العسكرية• فيذكر ملنر أن المفاوضين المصريين أصروا على أن **تكون هذه القوة العسكرية قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى، هو الدفاع عن الامبراطورية ، لا (جيش احتلال) ولا قوة لحفظ النظام فى مصر •** لأن فى ذلك معنى بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ، ولأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم • **ولكى يؤكد المفاوضون المصريون ذلك أعظم تأكيد ، ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة القنال ، وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية (٩) •**

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الأولى الخاصة بصفة القوة العسكرية • ولكنه اعترض على النقطة الثانية الخاصة بالموقع ، وذلك لسببين : الأول،

« أن وجود جنود بريطانية في منطقة القنال المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، اذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما ، قد يعد خرقا لهذا الحياد » . (كأنما احتلال جنود دولة واحدة لجميع أراضى الدولة التي تمر فيها القناة لا يعد خرقا لحيادها !!) .

أما السبب الثانى الذى ذكره اللورد ملنر ، فهو أن « مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس ، بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك بكثير . ان مصر تقرب شيئا فشيئا أن تصير عقد ارتباط كل تلك المواصلات . برية كانت أو جوية أو بحرية » ، فلهذه الاعتبارات رفض اللورد ملنر تعيين « القنطرة » أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها (١٠) . ومع ذلك فقد ذكر عدلى باشا أنه كان مفهوما دائما ألا تكون تلك القوة البريطانية فى مدينة أو بالقرب من مدينة ، وألا تخرج على أى حال عن منطقة القنال (١١) .

التمثيل الخارجي وعلاقات مصر الخارجية :

انتقلت المناقشات بين الوفد ولجنة ملنر بعد ذلك الى نقطة أخرى كان اللورد ملنر يرى أنها ذات أهمية لضمان المصالح البريطانية ، عدا أنها تترتب على التحالف : وهى السيطرة على سياسة مصر الخارجية . وفى هذا يقول : « كنا ولا نزال نرى من المبادىء الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى على وجه العموم . وجميع العقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم ، مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى الارتباك (١٢) ، ولهذا رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية، **اما مصالح مصر التجارية**

وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين ، (لا منة منه وفضلا) ، وانما لأنه ــ كما كتب في تقريره ــ كان يخشى أن «تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى » • وعلى ذلك **اقترح أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على « الصفة القنصلية » فقط لا « السياسية »** (١٣) • وكان مما ساقه في تبرير ذلك، بالاضافة الى ما سبق ، أن تعيين ممثلين مصريين (سياسيين) في عواصم أوربا ، وتعيين ممثلين سياسيين من الأجانب في مصر ، يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة العواقب • « لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية ، قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم ، حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم » (١٤) •

على أن الوفد رفض هذا المنطق رفضا باتا • فقد أوضح للورد ملنر أن « التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد في شخصيتها الدولية ، وما اذا كانت مستقلة أو أنها داخلة في نطاق التبعية • وذهب الوفد في رفضه الى أن صارح اللورد ملنر ــ كما يقول في تقريره ــ بأنه اذا لم يوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل (١٥) •

ويبدو أن اللورد ملنر أدرك أنه لن يستطيع حمل الوفد على تغيير موقفه ، وخصوصا أنه كان قد فهم حينما كان في مصر أن « المصريين جميعا والسلطان ووزراءه في جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج ، مهما اختلفت آراءهم في المسائل الأخرى • وأنهم كانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية الى المعتمد السامى البريطانى ، وكانوا يرجون ، متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا » (١٦) •

ولهذا أعاد ملنر النظر في مسألة الصفة السياسية ، بعد أن تلقى تأكيدات المفاوضين المصريين بأن الممثلين السياسيين المصريين ، لن يمكنهم في المستقبل «أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ، ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها » • وكان مما سهل اذعانه لوجهة النظر المصرية أنه أدرك ــ حسب قوله ــ « أن اعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر في الخارج ، نافع لنا لا محالة . لأنه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة ، وبقوا مصرين على ادامة الدعوة

ضدنا » (في سويسرا وفرنسا وايطاليا وألمانيا ، كما كان يجرى منذ أعوام بجد واجتهاد) اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وايقافهم عند حدهم ، اذ لا يسع معتمدا مصريا الا الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر ، وذمه والنفور منه ، والا قصر في الواجب عليه وتعرض للعزل من منصبه (١٦) » • وعلى ذلك أعلن اللورد ملنر في اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونية، أنه لايريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجي بعد قطع كل هذا الشوط في سبيل التفاهم (١٧) •

الامتيازات الأجنبية :

انتقل البحث بعد ذلك الى مسألة الامتيازات الأجنبية • وكانت خطة اللورد ملنر منذ البداية أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الادارة المصرية الداخلية ، ولذلك نجد من الكتاب المصريين (١٨) ، من يعيب على المفاوضين المصريين قبول ربط تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا ، ويرى أن هذا الربط قد عطل حل المسألتين معا : تسوية العلاقات ، والامتيازات الاجنبية • والحقيقة أن **مشروع ملنر بشأن الامتيازات الأجنبية لم يكن يقوم على الغائها ، بل على تنازل الدول عنها لانجلترا بعد تعديلها • ومن ثم فقد رتب على هذا أن تعترف مصر لانجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، من شأنها ان تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر • وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم « ضمانات »** للدول صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لانجلترا (١٩) • **وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين** في الحكومة المصرية ، أحدهما مالي والآخر قضائي • وكانت فكرة اللورد ملنر تقوم على أن « هناك أمرين يهمان الدول الأجنبية التي يتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية، هما : اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية، ويؤثر أيضا في كل رءوس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد ، ثم سلامة أرواح الأجانب وأملاكهم » • وقد رأى اللورد ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح • فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب • وزاد ملنر على ذلك ضمانا ثالثا هو أن يخول للمعتمد البريطاني «حق التداخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب **يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية » (٢٠) •**

أما التعديلات التى رأى ملنر ادخالها على نظام الامتيازات ، فكانت تقضى « بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر » • وقد اعتقد ملنر أن الدول صاحبة الامتيازات لا تابى الموافقة على هذه التعديلات فىضوء الضمانات السابقة، وخصوصا حق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب • وكانت خطته أنينص فى هذه الاتفاقات علىأن تنقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات (٢١) •

والحقيقة أن اللورد ملنر لم يتصور حلا لمسألة الامتيازات الأجنبية يقوم على الغائها ، فبالاضافة الى أن هذا الحل يفوت على انجلترا تركيز هذه الامتيازات فى يدها ، فلم يكن فى وسع ملنر نفسه الا أن يعترف « بالمصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركزة فى وادى النيل •• فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية، ويمثلون مراكز مهمة فىالتجارة والتعليم، والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا، حتى أن المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة ، وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما •• وعلى ذلك فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه المصالح الأوربية(٢٢) » •

ولقد قبل الوفد مبدأ حلول انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازاتفى حماية الأجانب • ويقول « الجود » ان سعد زغلول لم يكن فى صميم فؤاده مكترثا بما اذا كان الذى يتولى حماية الأجانب فى مصر دولة واحدة أم عدة دول(٢٣)• على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالى والقضائى ، وحق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب • ففيما يختص بالمستشار المالى ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود **اختصاصات لجنة صندوق الدين(٢٣م)** الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة (٢٤) • كما وقعت مشادة عند المناقشة فى المستشار القضائى ، وهو المختص بمراقبة تنفيذ القوانين الماسة بالاجانب • لأن الدول ذوات الامتيازات لم يكن لها موظف فى ادارة الحكومة ، فكيف يكتسب من ينوب عنها حقا ليس لها (٢٥) ؟• عدا ذلك فان مصالح الأجانب ، كما ذكر سعد زغلول فى

احدى خطبه ، كانت « غير مفروزة ، بل شـائعة فى الأمن وفى الرى وفى الادارة • فالموظف الذى يكون من اختصاصه مراقبة المصالح التى للأجانب مساس بها ، أو لها مساس بالاجانب ، يتدخل فى كل شىء» (٢٦) • ولهذا عرض الوفد بدلا من ذلك الاكتفـاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحـاكم المختلطة (٢٧) • وقد كثرت المناقشة حول حق المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال فى منـع تطبيـق القوانين المصرية على الأجانب ، وكان هم رجال الوفد أن يمنعوا هـذا الحق من أن يتحـول الى حق منع عام فى التشريع المصرى (٢٨) •

الموظفون البريطانيون وغيرهم من الاجانب فى خدمة الحكومة المصرية :

وهذه المسأله كانت تهم « الانتلجنتسيا » المصرية غاية الأهميـة ، وهى طغيان العنصر الانجليزى فى الوظائف الحكومية ، والـكبيرة منها ، بنوع خاص ، على العنصر المصرى • وكانت هذه المسالة من أسباب تبرم المثقفين بالاحتلال ، كما مر بنا • ويفهم من تقرير لجنة ملنر أن الجانب المصرى اقترح « أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها مطلقـة الحرية فى اسـتبقاء من تبقيـه وفى اخراج من تخرجه من خدمتهـا من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب » • وكانت حجة الوفد والمصريين عامة ، أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا ، وخصوصا فى السنين المتأخرة ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ ، وهو « أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم ، فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيـه رجال من بنى وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ، ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما كان يجب ويودون أن يصير أسرع » •

وقد سلم ملنر بصواب حجة الجانب المصرى • ولكنه اشترط تدبير أمر الذين تروم الحـكومة المصرية أن تستغنى عنهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيـذ النظام الجديد ، « فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء • اذ لا شىء يكدر صفو العلاقات بين الانجليز والمصريين فى المستقبل أكثر من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم • فيجب فى كل معـاهدة تعقد بين بريطانيـا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشـاورة رجال ينوبون عنهم » • وقد رسم اللورد ملنر

شروط خروج هؤلاءالموظفين سواء أكان برغبتهم أم برغبة الحكومة المصرية، فذكر أن القانون الموجود ينص على اعطاء الموظفين المصريين اذا أحالتهم الحكومة على المعاش ، بسبب غير سوء سلوكهم ، معاشا طيبا مناسبا لطول مدة خدمتهم • على أنه ، مراعاة لتغير الاحوال ، يلزم وضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فيالخدمة قضاء مبرما • كذلك **يجب أن يعامل الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم**• فالمعتاد أنه اذا أراد موظف الاستغناء عن الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه، ولكن هذه القاعدة لا يجب أن تنطبق على النظام الجديد بعد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا • بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد ، فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاما(٢٩) •

السودان :

بقيت مسألة أخرىشائكة هى مسألة السودان• وقد ظهر أن اللجنة لا تريد مناقشة مركز السودان أو المساس بحقوق انجلترا فيه ، واعتبرت مسألته مستقلة بموجب اتفاقية ١٨٩٩ • ولهذا يقول تقرير اللجنة الملنرية : « ان المشروع الذى تتضمنه المذكرة ، يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان• البلاد التى تختلف كلالاختلاف عن مصر فىأوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسيةمحدودة تحديدا جليا فيالاتفاق الانجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، وليست كحالة مصر التى لاتزال غير معينة • فلهذه الأسباب ، أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد • وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه (٣٠) » •

والحقيقة أنه عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أرادت انجلترا الاحتفاظ بالسودان • وقد ظهر هذا من حديث لطفي السيد بك عضو الوفد عن هذه المسألة ، فقد قال : « لقد كان أمامنا أدلة عديدة على ملكية مصر ، نخص بالذكر منها : بطلان معاهدة ١٨٩٩ ، ووحدة أبناء النيل ، والأدلة التاريخية ، الى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقية مصر فى هذه الدعوى • ولكن الانجليز قالوا عن ذلك ان معاهدة ١٨٩٩ أصبحت شرعية بعد امضاء معاهدة سيفر ، وان السودانيين قبائل شتى أغلبها يخالف الجنس المصرى ، وان السودانيين أنفسهم سيطالبون بأن يكون

« السودان للسودانيين » وأنهم مرتاحون للحكم البريطاني ، وأن قاعدة تعيين المصير تتيح لهم ذلك (٣١) » .

وقد مهد اللورد ملنر لهذه السياسة ، فأخذ يقلل من قيمة الروابط السياسية التي كانت تربط السودانيين بمصر ، ويقول : « أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي ، فكانت دائما روابط واهية . فان الفاتحين اجتاحوا أقساما من السودان، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معا، وانتهى أمره بفتنة المهدى .. »، وبعد أن تحدث عن اعادة فتح السودان بقوات بريطانية ومصرية ، وتقدمه « تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت ادارة بريطانيا » ، أبدى رأيه في مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، فذكر أنها « لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها ، مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضا . **ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها في آخر الأمر . ويكفيها ، لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر ، الحالة التي عينت لها باتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر ، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان** من دون تأخير السودان عن الترقي والتقدم مستقلا عن مصر » . ثم حصر اللورد ملنر حقوق مصر في السودان في مياه النيل وحدها ، فقال : « ان لمصر حقا لا ينازع فيه في الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال . سكنت بذلك روع المصريين وخفف عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية (٣٢) » .

أما موقف الوفد من مسألة السودان ، فكان موقفا خاصا . فقد كان من رأى سعد زغلول باشا أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا الرأى أن مصر تستطيع ، وهى قوية ، بعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه اذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل من مصر عن أى حق لها فيه . وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالاجماع (٣٣) .

مسألة العرش :

كانت هذه هي القضايا الرئيسية التي تفاوض بشأنها الوفد المصري ولجنة ملنر • وكانت هذه هي وجهات نظر الفريقين فيها • وقد أورد الاستاذ مصطفى امين في التحقيق الصحفي الذي نشره بجريدة الأخبار عن فشل ثورة ١٩١٩ ، ان مسألة العرش كانت من بين القضايا التي تنوقش فيها في هذه المفاوضات ، وأن سعد زغلول قد طالب بخلع السلطان واعلان الجمهورية • وكان من أهم ما استند اليه الأستاذ مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول في الأولى منهما ، وهي من صفحة ٢٠٢٣ ، وبتاريخ ٩ يونية ١٩٢٠ : « قال لورد ملنر : لا نريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن في مبادئه • قلنا : انه لا مانع من أن تشتمل المعاهدةعلى التصريح بأنمصر دولة حرة مستقلة دستورية، جمهورية أو ملكية ، لامانع من اشتمال المعاهدة على هذا (٣٤) » أما الفقرة الثانية فهي من صفحة ٢٢٦٨ ، ويقول فيها سعد : «ان التشبث ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له ، وبأن القول في الامتيازات (يكون) لهم، وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها• ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق • ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز في وظائفهم أول الأمر •• كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه **يحتوى على عوامل التخريب التي لابد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه (٣٥)** » •

ومن العسير في الواقع ، وبالرغم من هاتين الفقرتين ، تقبل فكرة أن سعد زغلول قد طالب ، في مباحثاته مع ملنر بخلع السلطان واعلان الجمهورية • ومن الغريب أن الأستاذ مصطفى أمين نفسه قد أورد نص برقية من اللورد ملنر الى اللورد ألنبي في ٣٠ يونية ينفي فيها نفيا قاطعا حدوث أية مناقشة حول العرش ، ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت ، على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة» • وقد اطلع سعد زغلولعلى نص هذه البرقيةفي مذكراته، ولم يبد دهشة أوتكذيبا لما تضمنته من وقائع غير صحيحة (٣٦)• ويلاحظ أن التقرير الذي وضعته لجنة ملنر بعد انتهاء المفاوضات مع الوفد ، لم يتعرض لهذه المسألة ، بل جاء خلوا من أية اشارة الى أن سعد زغلول قد أثار مسألة خلع السلطان أو الجمهورية ، ولم يكن هناك مبرر واحد لأنه

تغفل اللجنه تسجيل هـذه المسألة الهامة • يضاف الى ذلك أن الـكتاب والسياسيين الانجليز الذين تعرضوا في كتاباتهم لتاريخ هـذه الفترة ، ومن بينهم اللورد لويد الذى لم يفتا يتهم سعد زغلول بانه يريد خلع الملك فؤاد واعلان الجمهوريه، وذلك ليعطى مبررات جديدة لبقاء الاحتلال، لم يسجل على سعد زغلول أنه اثار هذه المسـألة مع اللورد ملنر ، مع ان اثبات هذه المسألة كان يعزز اتهاماته لحد كبير • وغنى عن الذكر أن جميع الوثائق الخاصة بمفاوضات سعد زغلول مع اللورد ملنر لم تكن بعيدة عن متناول اللورد لويد • عدا ذلك فان جميع الكتاب والمؤرخين والسياسيين المصريين الذين تناولوا هذه الفترة بأقلامهم ، لم يذكر واحد منهم حرفا عن هذه المسألة • بل ان الدكتور هيكل، وكان خصما سياسيا لسعد زغلول، لم يكتب في مذكراته أن سعدا قد طالب بخلع السلطان واعلان الجمهورية في مفاوضاته مع ملنر • وحتى عندما أشار الى خطبة محمد على علوبة بك ، الذى اتهم فيها سعد زغلول بأنه « دس الدسائس لدى دولة أجنبيـة هى بريطانيا العظمى ضد صاحب العرش •• وذلك لأغراض ذاتية» ، لم يعلق على هذه الخطبة بلفظ واحد يؤيد ما جاء فيها• بل انه لم يسجل هذا اللفظ على أحد من كبار رجال الأحرار الدستوريين الذين تباحث معهم بشأن هذا الاتهام ، وعمـا اذا كان من اللائق نشره أم لا • وقد كان من هؤلاء عدلى باشا وحافظ عفيفى بك (٣٧) •

وعندى أن سعد زغلول لم يكن ليستطيع المطالبة باعلان الجمهورية فى أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر • اذ لم يكن ليطمع فى أن توافق انجلترا، ذات النظام الملكى ، على تأسيس جمهورية فى مصر • ثم ان انجلترا كانت قد أصدرت قانون وراثة العرش في يوم ١٥ ابريل ١٩٢٠- أى قبل اجراء المفاوضات بشهرين، فاظهرت بذلك أنها تؤيدالنظام الملكى فى مصر تأييدا لا شبهة فيه • وحتى اذا كانت المطالبـة قاصرة على خلع السلطان واقامة آخر • فمن هو هذا الآخر الذى كان يرشحه سعد زغلول ليكون سلطانا؟ ان الثابت من مراسلات عبد الرحمن فهمى مع سعد زغلول أن سعدا كان يكره الامير عمر طوسون ، وأما الخديو عباس الثانى المخلوع فكان يروج له الحزب الوطنى • وأهم من هـذا كله أنه بموجـب قانون الوراثة ، فان الأمير فاروق الطفل هو الذى كان الخليفة الشرعى للسـلطان فؤاد ، فهل كان سعد زغلول يريد خلع السلطان وتولية الأمير الطفل مكانه ؟• هذه العوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند بحث هذه المسألة ، لأنها كانت فى اعتبار سعد زغلول بكل تأكيد • ثم ان اللورد ملنر قد نفى - كما مر بنا- أن مناقشة قد حدثت على مركز السلطان أو قانون الوراثة • كذلك فليس

من المعقول أن سعد زغلول كان يريد تنصيب نفسه على العرش بدلا من السلطان بيد الانجليز • فلقد سبق أن انتابته الريبة في ان الانجليز يخططون لتولية الأمير عمر طوسون بدلا من السلطان فؤاد ، وكان ذلك قبل صدور نظام الوراثة ، الذى قطع ، بطبيعة الحال ، دابر كل شك بهذا الخصوص ، فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ١٥ ابريل ١٩٢٠ يقول له ان هذا المركز لا يجب الاقتراب منه الا بارادة الأمة وبناء على انتخابها بعد حصولها على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة، حماية أو محالفة، يعد خيانة (٣٨) • فهل كان سعد زغلول يريد أن يرتكب هذه الخيانة •

في رأيى أن ما تردد فى مذكرات سعد زغلول بخصوص السلطان فؤاد ، انما كان منشؤه غضبه لأن انجلترا تريد أن يكون السلطان فى المعاهدة ، وأن يكون ابرام المعاهدة مع وفد يعينه السلطان • وقد أطلع اللورد ملنر سعد زغلول على ذلك عندما أرسل اليه المستر ولرند ليطلعه على نص برقية أرسلها الى اللورد النبى فى ٢٠ يونية (وقد سجلها سعد زغلول فى مذكراته) ، وفيها يقول اللورد ملنر : « ان الغرض الذى نرمى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن انجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها بصفة كونها ملكية دستورية » ، ثم يقول : « وكل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان • ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلولا وزملاءه يؤيدون المعاهدة • ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة • وكان المتفق ، فى أول الأمر ، أن هذه المحادثات لا تكون الا جسا للنبض ، ثم اذا أخذت شكلا مرضيا ــ كما هو المنتظر ــ يكون من الضرورى تجاوزهذا الدور الى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية • ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات • ومن البديهى أن زغلولا وواحدا أو اثنين من زملائه وعدلى باشا يكن ، الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم • ولا شك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا • ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن • فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل الى حل وراء ظهره (٣٩) » •

هذا التشبث من جانب اللورد ملنر بأن يكون السلطان فى المفاوضات ، وألا يكون ابرام الاتفاق الا مع وفد يعينه السلطان ، لأنه يطوى فى داخله انكار صلاحية الوفد لتوقيع هذا الاتفاق ، وبمعنى آخر كان يتضمن معنى عدم الاعتراف بالوفد ممثلا للامة المصريه . ولهذا فقد تملك سعد زغلول الغضب لما احتوته البرقيه ، وكان مما قاله للمستر ولرند : « انا نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان والاشتراك مع أى انسان ، بل لا نقبل هذا السلطان » . ثم أثار الموضوع مع اللورد ملنر فى مقابلة تالية ، قال له : « ان مستر ولرند اطلعنى على تلغراف منكم لورد النبى ، وهو على قسمين الاول لا يحق لى أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندى هو مايتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية . لأنى لا أقبل هذا الانتداب ، بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان » . فقال ملنر : « ان السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس ابعاده فى امكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتى والتزمت أن أتنحى عن المفاوضة لغيرى . قال سعد لا نريد أن تصل الحال الى هذا الحد : فقال ملنر : ان السلطان ينبغى أن يسند أدبيا ، ولا يمكن التعدى عليه الا اذا تعدى على النظام ، اذ لا تسمح له انجلترا بذلك وهى ضامنة استقلال مصر (٤٠) .

ومن هذا يفهم أن مناقشة ما بين سعد زغلول واللورد ملنر لم تدر حول اعلان الجمهورية أو حول خلع السلطان . وأن سعد زغلول لم يكن يطمع فى اعلان الجمهورية أو خلع السلطان بعد اعلان نظام الوراثة ، الذى صدر قبل المفاوضات بشهرين فقط . وحتى لو كان سعد زغلول قد أغفل هذه الاعتبارات كلها وجرت مناقشات بينه وبين اللورد ملنر بهذا الخصوص لكان اللورد قد ذكرها فى الوثائق الانجليزية . ولكن هذه الوثائق قد أغفلتها ، بل ان هذه الوثائق — وقد اطلع عليها الاستاذ مصطفى أمين بنفسه — وأورد بعضها فى تحقيقه الصحفى ، قد نفت حدوث أى كلام على مركز السلطان أو على قانون الوراثة . ومن المناسب هنا أن نقول ان سعد زغلول قد نفى بنفسه أنه فكر فى اقامة جمهورية ، وذلك فى خطبة ألقاها فى حفل عام بتاريخ ٢١ يونية ١٩٢١ قال فيها : « قالوا ان زغلول يريد قلب الحكومة الى جمهورية يكون هو رئيسها . نقلت الى هذه الخرافة فكذبتها لرواتها ، وأقول لكم ، ولا أخشى أن أقول ما فى نفسى ، لأنه لا يخشى الحق الا الضعيف ،

وأنا قوى بكم: لم يخطر ببالى هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بفكرى مطلقا .
والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملنر ينافيه ، فقد قلنا فيه ان مصر تكون دولة ملوكية مستقلة ، قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية . وانا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطانى ونحتفظ به . قلنا ذلك لكل مناسبه وفى كل مكان من أول يوم تشكل فيه الوفد . وليس هذا كل شىء أريد قوله ، بل أريد أن أقول أنى لا أبتغى عن هذا المركز الذى شرفتمونى به بديلا(٤١) .

***

على كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التى تعرضنا لها ، اتفق الطرفان فى ٥ يولية ١٩٢٠ على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، حتى اذا تم وضع المذكرتين ، تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار النقط التى يجدان أن الاتفاق قد تم عليها ، وتعاد المناقشة فيما يكون لا يزال موضع خلاف (٤٢) ولكن ما كادت وجهات النظر السابقة أن تتحول الى نصوص وأحكام ، حتى ظهر التباين بينهما بشكل غريب ، كأن لم يجر تفاهم بشأنها اطلاقا . ففى يوم ١٧ يولية ارسل ملنر مشروعه الى الوفد . ولنر فيما يلى آثر هذا المشروع فى نفس سعد زغلول فهو يقول : « أرسلوا الينا مشروعهم فى ١٧ يوليه ، فوجدناه مخالفا كل المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ، وهممت بمغادرة لوندره ، ولكن كثيرا من الاراء كان يميل الى البقاء ، فبقينا ، وأرسلنا مشروعنا الذى قررناه بالاجماع ، وقررنا بالاجماع رفض مشروعهم . وبعد ذلك جاءنا من لورد ملنر خطاب (فى ٢٢ يولية) يقول فيه : « اطلعنا على المشروع المرسل منكم ، فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المعنى كل ما وافقنا عليه أو توقعناه . لذلك لا يمكننا قبوله **لأن يكون أساسا لاستئناف المناقشة** . واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما تسعون للحصول عليه ، فان تقديمه جعلنى أشعر أكثر من ذى قبل بقلة نجاح محادثاتنا . وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور تشككنا كل التشكك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ، ولم يكن الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات لا مندوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها .. فان لم ترضوا بها ، فلا سبيل الى استئناف المفاوضة . (٤٣) وقد ذكر الاستاذ محمود أبو الفتح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » أن أثر مشروع الوفد فى نفس الانجليز كان سيئا ، فقد قيل فى ذلك الوقت أن

هذه الشروط التى اشترطها الوفد انما يمليها عدو لانجلترا حاربهـا فاعرق اساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملى عليها شروطه فى عاصمه ملكها (٤٤) .

وبعد كل هذا الاستنكار من كل من الجانبين لمشروع الآخر ، نحاول فيما يلى أن نبرز أهم نقط الخلاف بين المشروعين . ففيما يختص بالتحالف نص مشروع ملنر على أنه « تحالف دائم » وساق نصوص المعاهدة كلها شروطا لهذا التحالف . بينما نص مشروع الوفد على أن يكون هـذا التحالف مؤقتا لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر فى أمر تجديده . وقد نص مشروع ملنر على أن تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها ، مما يجعلها فى مقام الدولة الحامية لا الحليفة . بينما نص مشروع الوفد على أن تتعهد بريطانيا العظمى « بالمساعدة » فقط فى الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية . كما نص فى حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية أن تقدم مصر ، ولو لم تكن سلامة أراضيها مهددة مباشرة ، لبريطانيا العظمى فى أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجتها الحربية ، على أن يحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة . وهذا النص يتفق ـ كما هو واضح ـ مع مفهوم المحالفة لا الحماية . أما بخصوص النقطة العسكرية فقد قرر النص الانجليزى أنه نظرا للمسئولية التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها بتعهدها بضمان سلامة مصر واستقلالها ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة فى حماية المواصلات مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى ، تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضى المصرية واستخدام الموانى والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع عن مصر وحمـاية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات . أما الموضع أو المواضع التى يعسكر فيهـا الجنود البريطانيون فتعين فى الاتفاقية . أما مشروع الوفد ، فقد نص على أن يكون للحكومة البريطانية اذا رأت ضرورة ، أن تنشىء على نفقاتهـا **نقطة عسـكرية على الضفة الآسيوية لقناة السويس** ، للاشتراك فى رفع أى اعتداء أجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها . كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى آكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى

قنال السويس • وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال • وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الامم • (المادة الثامنة) ومن هذه المادة يظهر أنها تقرر :

١ ـ أن انشاء النقطة العسكرية يكون على الشاطىء الشرقى للقنال وبمصاريف من قبل انجلترا •

٢ ـ ان الغرض من انشائها ليس ـ كما ورد فى مشروع ملنر ـ حماية مصر وطرق المواصلات البريطانية ، وانما الغرض منها مساعدة القوات المصرية فى دفاعها عن القنال ذاته ضد كل اعتداء عليه •

٣ ـ لا تمس هذه النقطة بسيادة مصر ، ولا تبيح حق التدخل فى شئونها •

٤ ـ تبقى سلطة مصر كما هى فى معاهدة الآستانة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القنال •

٥ ـ أن هذه النقطة العسكرية مؤقتة لعشر سنوات يمكن التفاوض بعد ذلك على الاستغناء عنها أو استبقائها •

٦ ـ أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى مقدرة مصر على الدفاع عن القنال وحدها •

٧ ـ عرض كل خلاف فى هذا الصدد على عصبة الأمم •

أما بخصوص الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب • فقد تضمن مشروع ملنر نصوصا تجعل السيادة على شئون مصر الداخلية فى يد انجلترا • فقد نص على أن توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، تعهد اليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين لحماية حملة السندات المصرية ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها فى مصر لوقف تنفيذ أى قانون بدعوى أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدنة ، **واذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات أن حق التداخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على الفعل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم** • كما نص المشروع على أن توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة

كافيتان لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما له مساس بالأجانب . (المادة ٤ ، ٦ ، ٨) .

أما مشروع الوفد فقد نص على أنه « لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الغائها » ، تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول ، ويكون ذلك بالصفة التالية : تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا . أما جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى على الأجانب الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها ، فتصير نافذة عليهم بموجب « دكريتو » يسن لذلك ، الا اذا عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية فى .. من نشر القرار فى الجريدة الرسمية ، ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها فى أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان فى هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين ، وفى حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة ، يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الأمم للبت فيها . **وفى حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر فى الجرائم والجنح التى يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة ، توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة** . وتقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة فى مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشىء عن الامتيازات ، وتحتفظ مصر لنفسها بالحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضى المدة المتقدمة . **وفى حالة الغاء قومسيون الدين العمومى تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا وتكون له الاختصاصات التى لقومسيون الدين ،** ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية .

أما بخصوص الحماية والاستقلال والاحتلال . فقد أغفل ملنر الاشارة الى هذه النقطة حتى انه أغفل النص على الغاء الحماية ، واكتفى بالنص على أن تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية دستورية ذات أنظمة نيابية . أما مشروع الوفد فكان من الطبيعى أن ينص على هذه النقطة بمنتهى الوضوح . فقد نص على أن « تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى ، وبهذا تسترد مصر

كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى.
وتسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضى المصريه فى مدة ٠٠ ابتداء
من وقت نفاذ المعاهدة الحالية (٤٥) ٠

هذه هي أبرز نقط الخلاف بين مشروع الوفد ومشروع ملنر الأول ٠
ويظهر من ذلك أن الوفد قد بذل قصارى جهده ليضع مشروع تحالف
يكفل لبريطانيا ضمان مصالحها الامبراطورية ، حتى على حساب استقلال
مصر فى بعض النقط ــ كمـا فى مسألة النقطة العسكرية ، وان قيدها
بمدة معينة ــ بينما بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهـد فى وضع
مشروع لتنظيم الحماية وتغليفها بقشرة زائفة من الاسـتقلال ٠ بل لقد
ذهب فى الوشاية بنفسه الى حد أنه لم ينص فى المشروع على انهاء الحماية
كما مر بنا ٠ولقد كان بسـببب هذا التناقض الكبير بين المشروعين أن
اعتبرت المفاوضات فى حكم المقطوعة ، وأخذ الوفد يعد حقائبه فعلا للسفر
الى باريس ٠ ولكن عدلى باشا تدخل فى آخر لحظة لانقاذ المفاوضات واعادة
الاتصال مع اللورد ملنر ٠ على أن المسألة كانت قد دخلت فى دور يختلف
عن الدور السـابق ، اذ انتقلت الحـركة الوطنية منذ ذلك الوقت الى
طور جديد ٠

(٢) مشروع عدلى ـ ملنر

وتصدع الوفد

استؤنفت المفاوضات من جديد مع اللورد ملنر • ولكنها اختلفت عن المفاوضات السابقة • فقد كانت مفاوضـــات ثنائية بين عدلى باشا واللورد ملنر • وفي هذا يقول سعد باشـــا : « أخذ عدلى باشا من ٢٥ يولية الى ١٠ أغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيحدثنا بما جرى وكثيرا ما قال أن البحث في المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة • مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضة بين لجنة ملنر والوفد • وفى ١٠ أو ١١ أغسطس ، سلم لنا عدلى باشا المشروع • فلما قرأته اقشعر بدنى ، لأنى وجدته حماية صرفا ، ولا يمكن قبوله • وقلت لعدلى باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنت مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى (٤٦) •

ذلك أن المشروع الجديد قد سلب مصر حقوقا أكسبها اياها المشروع الأول • ففى المشروع الأول كان الأمر فيما يختص بسريان التشريع على الأجانب ، أن يكون للممثل البريطانى حق المعارضة فى التشريع عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذوات الأمتيـــازات ، وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الأمر الى عصبة الأمم ، وكان هذا شبه حق اكتسبته مصر • ولكن المشروع الجديد جاء خلوا من النص على هذا الحق • كذلك كان لمصر فى المشروع الأول أن تعقد المعـــاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا • ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول (٤٧) • على أن المشروع الجديد مع ذلك قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الأول ، فقد نص على أن تعترف انجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية • كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الاراضى

المصرية لا يعتبر بأى حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر • وان كان هذا المشروع كسابقه لم ينص على سقوط الحماية بنص صريح •

ويقول سعد باشا : « بعد ذلك دعانا ملنر فى وزارة المستعمرات لابداء الملاحظات عن هذا المشروع الذى **عمل ليكون أساسا لاستئناف المفاوضات** ، فذهبت مع عدلى باشا ، وأخذت فى ابداء ملاحظاتى •• فقال ملنر : انك تعارض فى أساس المشروع ، وهو لا يقبل المناقشة ، فاما أن يؤخذ كله أو يترك كله (٤٨) ولما كان سعد زغلول على غير استعداد لقبول هذا الاساس ، فقد تهدد الفشل المفاوضات من جديد ، ولكن الموقف كان قد تغير تغيرا عميقا عما كان فى المرة الأولى • ففى المرة الأولى رفض الوفد مشروع ملنر بالاجماع • أما فى هذه المرة فلم يكن الأمر كذلك • ذلك أن المشروع الجديد بعد ما أدخله عليه عدلى باشا من تعديلات ، قد أصبح يلقى قبولا لدى بعض أعضاء الوفد • فقد رأى هؤلاء ـ كما جاء فى كتاب لسعد زغلول الى أعضاء الوفد فى مصر فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ (٤٩) انه وان كان لا يحقق تماما آمال الأمة المصرية ، الا أنه بات يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما أن « تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة » كل هذا يدفع الى الحكم بصلاحيته وقبوله •

على أن سعد باشا رفض هذا الرأى ، فقد رأى أن قبول المشروع بالصورة التى هو عليها فيه خروج على التوكيل الذى قيدت الأمة به مهمة الوفد • وأن الاسباب التى أبداها الاعضاء الموافقون على المشروع بالرغم من أهميتها ، الا أنها « لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد ، على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع ، وان كان قريبا منه فى الظاهر (٥٠) •

بدت أنياب الخلاف تهدد بالانقسام بين الفريقين • وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع • ومنشأ الفكرة أن سعدا باشا والمتطرفين من رفاقه ، كثيرا ما تذرعوا فى عدم موافقتهم على بعض مقترحات اللورد

لملنر ، بأنها لا تطابق « التوكيل » الذى أخذوه من الشعب المصرى • لم ينفع فى ذلك ما كان يرد به الانجليز عليهم من أن هذا التوكيل الذى يدعونه « انما هو البيان الذى وضعوه هم بأنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم ، فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم »! (٥١) • ولهذا اقترح المعتدلون تحكيم الامة فى المشروع لاعادة البت فى مصير البلاد الى الأصل ، وهو الشعب المصرى ، ما دام قبول هذا المشروع لا يتفق مع التوكيل الممنوح للوفد • وقد قبل اللورد هذا الاقتراح ، لأن المناقشة التى سوف تقع حوله بين الجمهور فى مصر ، سوف تمكنه ولجنته ـ على حد قوله ـ «من سبر غور الرأى المصرى ، أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية •»(٥٢) أما سعد زغلول فقد وقف من الاقتراح فى البداية موقف المعارضة • فقد رأى أن عرض المشروع على الأمة قد يؤدى الى انقسامها ، وهو ما يخشاه • ولكن الفريق الآخر رد عليه بأن لا خوف من هذه الناحية ، لأن العبرة بسواد الأمة الذى سيقر رأيا من الرأيين (٥٣) • وقد أفحم سعد بهذا الرد الدستورى ، فوافق على اتخاذ قرار بايفاد **محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك الى مصر** •• وطلب الى هؤلاء المندوبين أن يلتزموا الحياد وهم يعرضون المشروع •

على أنه قبل أن يصل هؤلاء الى مصر ، بعث سعد زغلول برسالة هامة الى **ويصا واصف بك وحافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك** ، كما أرسل بيانا الى الأمة • وقد بين فى الرسالة معارضته الصريحة للمشروع ، للأسباب التى تقدمت الاشارة اليها ، وأوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة جلية فقال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأيى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكى لا يشمت الأعداء بنا • ولو أن اخوانى اصغوا الى قولى ، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لغادرت لندرة فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه **خطاب** من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع • **ومن الغريب ان المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية ، لاشتماله على كثير من مميزاتها** ، ومع ذلك رأى اخوانى صلاحية عرضه على نواب الأمة • ولا اريد أن أشكو منهم اليكم.• لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم • » وبعد أن سرد سعد زغلول هذه الاسباب على

النحو السابق ذكره ، ذكر أنه يكتب هذه الرسالة الى الأعضاء السابق ذكرهم « حتى يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشـــارح للحقائق العارض للوقائع **من غير تأويل ولا تفسير** ٠٠ وأبدى ثقته التامة في النهاية بأنهم سيكونون في عرض المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم » (٥٤) ٠

أما البيان الذي وجهه ســعد الى الأمة ، فقد بين فيه أن المشروع المعروض عليها من لجنة ملنر ، « قد صرح رئيسـها (اللورد ملنر) لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو رده كله ، لأنه تضمن ، في اعتباره ، أقصى مايمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه ٠٠ بل زاد أن هناك شكا في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه ٠ ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا ، **فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا** ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به ٠ غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، **وعدم العلم بما يكون من الأمة ، بعد معرفتها** مشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيها ــ رأى اخواننا معنا ، خروجا من كل عهدة وحرصنا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصـــة ، ألا يبت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم ، أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأي فيها (٥٥) » ٠

ويذكر اللورد ملنر في تقريره ، تعليقا على هذا البيان ، أنه «أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في بادىء الأمر ٠ » (٥٦) كما كتب اللـــورد لويد عنه قائلا انه أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف ٠ وفي نفس الوقت بدأت المعـــارضة من جهة ثانية ٠ فقد أذاع أربعة من أمراء البيت المالك تصريحا في يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أعلنوا فيه أنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر مع سودانها ٠ (٥٧)

وفي الحقيقة أن المشروع كان من الممكن أن يلقى الرفض من الأمة ، لو أن المندوبين الوفديين التزموا الحياد في عرضه عليها ــ كما طلب سعد زغلول منهم ــ وهو مالم يحدث باقرار المؤرخين والكتاب المعاصرين ٠ (٥٨) وباعتراف اللورد كيرزن في خطبته التي ألقاها في مجلس اللوردات في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكي يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التي

كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة • (٥٩) ويذكر محمود أبو الفتح أن المندوبين الوفديين فسروا المشروع تفسيرا يحمل على الاعتقاد بأنه يجيء بالاستقلال فعلا •• وان كان يبرر ذلك بأن المناقشات الشفوية التى جرت بين الوفد ولجنة ملنر ، كانت تحمل على تأويل المشروع على ذلك النحو الذى سمع منهم ، وأن المفاوضات كانت تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود (٦٠) •

وبالرغم من ذلك فان الرأى العام المصرى أثبت نضجه ، عندما جعل من نفس التفسيرات التى أدلى بها المندوبون الوفديون لنصوص المشروع تحفظات طلب ادخالها على المشروع • ومثال ذلك انه عندما رد لطفى السيد بك على سؤال عن السبب فى عدم وجود نص على الغاء الحماية ، بقوله أن « الاعتراف بالاستقلال ينافى الحماية ، وانه مع ذلك ليس من المستحيل النص على الغائها عند تدوين المعاهدة » ، طلب اليه وضع تحفظ بذلك • وعندما فسر على ماهر بك الاتفاقات التى « تتعهد مصر بألا تعقدها مع دولة أجنبية اذا كانت ضارة بالمصالح الانجليزية » ، بأنما يراد بها الاتفاقات السياسية لا سواها ، طلب منه وضع تحفظ بذلك ؛ فوضعه (٦١) • وهكذا •

ويمكن تلخيص أهم التحفظات التى ارتأى ذوو الرأى ادخالها على المشروع فيما يأتى :

١ ـ الغاء الحماية صراحة •

٢ ـ حذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا •

٣ ـ اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، **وعلى دخول مصر بصفة** طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن امتيازاتها •

٤ ـ حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية ، اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى المحاكم •

٥ ـ قصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية ، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية •

٦ ـ النص على التحكيم ، وتعيينه فى حالة ما اذا خالف الممثل

البريطاني الحكومة المصرية ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبي ، حتى لا يكون القانون فى حكم العدم ·

٧ ــ الغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر ، بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد ·

٨ ــ حذف ما جاء عن امتياز المندوب البريطاني «بمركز استثنائي» غير مركز المندوبين الآخرين ·

٩ ــ تحديد المساعدة الحربية التى تتعهد مصر بالاشتراك فيها مع بريطانيا ، وجعل حق اعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها ·

١٠ ــ حل مسألة السودان على أســـاس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، وعلى أساس اولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطن ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان (٦٢) · وكان السودان قد أخرج عمدا من المناقشات مع الوفد، كما مر بنا، وقد تبادل عدلى باشا واللورد ملنر حديثا بهذا الخصوص ، دفع اللورد ملنر فى عقبه بكتاب مؤرخ ١٨ أغسطس ١٩٢٠ الى عدلى باشا أكد فيه أنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أرسلها اليه جزء يقصد تطبيقه على السودان · وأن الانجليز مدركون أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان ، وأنهم عازمون على تقديم مقترحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها المستقبلة ·

***

وعلى كل حال فقد أصدرت الأمة حكمها فى المشروع بابداء تحفظات عليه لا تقبله دون تحقيقهـــا · وكان بعض هذه التحفظات ــ كما يقول الرافعى بحق ــ مما يتعـــارض مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابداؤها رفضا للمشروع (٦٣) · ومعنى ذلك أن نتيجة التحكيم كانت ظفرا لسعد زغلول وتأييـــدا له وانكســـارا للمعتدلين · ولكن الأعضاء المندوبين ، مع ذلك ، أصدروا بيانا قبل مغادرتهم البلاد يشتم منه أنهم اعتبروا نتيجة الاستشارة تمهيدا للقبول ، لا تمهيدا للرفض أو التعديل · فقد شكروا الأمة فيه على ما قابلتهم به من الحفاوة ، ونوهوا بالاستشارة التى « خلقت فرصة جديدة أظهرت رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره (٦٤) · » وهم يعنون طبعا الظروف التى أشار اليها الاعضاء المؤيدون للمشروع ، وهى تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج ·· الخ

على أن سعد زغلول لم تكن له وجهة النظر هذه ، لأنه اعتبر هذه التحفظات التى أبدتها الأمة ، الزاما للوفد بالسعى فى ادخالها على « أساس المشروع » ، فقد حمد الله على أن الامة يقظة « لأنها قيدت القبول بالتحفظات ، وألزمتنا بالسعى فى ادخال هذه التحفظات على أساس المشروع » (٦٥) • ولما كانت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع من اقتراح المعتدلين ، فلم يكن أمامهم من ثم سوى الاذعان لرأى الأمة • وعلى هذا استخلص الوفد أهم هذه التحفظات ، وهى التى رؤى أنها اذا أحرزت موافقة اللورد ملنر عليها حققت رغبة سواد الأمة • وتقرر بالاجماع ألا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبت التحفظات (٦٦) •

وفى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من باريس الى لندن ومعه عبد العزيز بك فهمى ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك • وكان قد سبقهم اليها عدلى باشا ، ثم لحق بهم بقية أعضاء الوفد بعد بضعة أيام • وتم الاجتماع مع اللجنة الانجليزية مرتين ، قص فيهما الرسل ما رأوه وخبروه فى مصر • فهنأهم اللورد ملنر — كما يقول سعد زغلول — على ماقاموا به من عرض المشروع واستمالة الأمة الى قبوله ، خصوصا بالتفاسير التى أبدوها • ولكنه رفض أن يضيف هذه التفاسير الى المشروع (٦٧) • وكانت الحجة التى أبداها اللورد ملنر فى رفض اضافة التحفظات على المشروع ، أن فتح باب المناقشة فيها سيؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد ، « ولاسيما بعد أن أوضحنا لأعضاء الوفد أن **كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وأن كل مايسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد** ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادىء التى تناقشنا فيها ، قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى • أما النقط التى قدمت الى الآن (التحفظات) فيمكن عرضها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين • »

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر فقال : « من رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن ، لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نتجنب الآن ابداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا ، مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض ، بل لابد من الوصول اليه ، حينما تدور المفاوضات القانونية • والأمر الذى يهمنا

الآن بعد أن بلغنا مابلغناه ، هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر ، حتى يستحسن التسوية على المبادىء التى استحسناها نحن وأنتم ٠٠ أما فيما يختص بهذه البلاد (انجلترا) ، فاننا نأمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بانجازه بأسرع مايمكن ، يؤدى الى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك فى الأهمية ، أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ٠٠ » (٦٨)

وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن اللـورد ملنر أفهم الوفد أنه يلقى أمامه معارضة كبرى ، وأن هذه المعارضة ترى أن المشروع بشكله الذى هو عليه يعتبر تساهلا كبيرا ضارا بمصالح الامبراطورية ، وأن هناك أحزابا لا تريد التمشى فى منح مصر الاستقلال الى الحد الذى سار اليه هو ، وأن عليه أن يبدأ أولا باقناع كل المعارضين بقبول المشروع ، حتى اذا تم له ذلك يتيسر الاستدراج الى البقية (٦٩) ٠

بيد أن هذه الحجج لم تقنع سعد زغلول بالتخلى عن موقفه ٠ فقـد رفض أن يسعى لدى مواطنيه لقبـــول المشروع دون أن يعدهم شيئا من جهـــة التحفظات المطلوبة ، **وبالأخص اذا كان غير قادر أن يقول لهم أن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا** ٠ وكان مما قاله للورد ملنر بحق : « لقد قلتم لأمتكم فى ٤ نوفمبر فى مجلس اللوردات أنكم ضمنتم لها كل ماتطلب ، قلتم لها أن الاصـــلاحات التى تمت فى مصر مضـــمونة ، وان مصالحكم فى مصر مضمونة ، وان تصحيح مركزكم فى مصر مضمون ٠ فاكتسبتم بذلك استحسان سامعيكم من مواطنيكم ٠ ولكن اذا أنا عدت الى بلادى ، فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم ، وقد ثاروا ضد الحماية ، أن الحماية ألغيت ، أو أن استقلالكم مضمون ، وليس فى يدى ضمان بذلك ؟ ٠ » (٧٠)

كان فى ذلك نهاية المفاوضات ٠ فقد غادر الوفد انجلترا بعدها فى العاشر من نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا الى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة فى مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها «تثبت أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم **وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة** ٠ وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا ، وبعدالة قضـــيتنا المقدســة ايمانا هادئا صادقا (٧١) ٠ »

(٣) الدور الثانى للخلاف :

برقية « نبتت فكرة »

انتهت الموجة الأولى للخلاف بين أعضاء الوفد حول مشروع ملنر ، بتقرير عدم صلاحية المشروع للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها الغاء الحماية • وغادر الوفد انجلترا الى باريس ، بينما بقى عدلى باشا بلندن أياما قلائل حاول فيها ــ كما يقول أبو الفتح ــ اقناع اللورد ملنر بضرورة قبول التحفظات • (٧٢)

وفى باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشىء عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذى انتهت اليه • وبعبارة أخرى حول كيفية تسيير القضية المصرية • وكان الموقف فى غاية السوء ، بل كان يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات • وللخروج من المأزق ، رأت أغلبية الوفد أن الوفد ، وان كان قد صرح بانه لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفى مقدمتها الحماية ، الا أنه لا يجب أن يمانع اذا ألف عدلى باشا « هيئة » رسمية ، واستأنف المفاوضات « على قاعدة تحقيق التحفظات » • وكان من رأيهم أنه فى حالة قيام عدلى باشا بالتفاوض ، يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملا بقراره الذى أصدره بالاجماع • وأضافوا أن الهيئة التى تتولى المفاوضات يجب أن تعلن أنها جادة فى الحصول على بقية التحفظات • فاذا لم تنلها واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد فى كل هذا رقيبا بعيدا عن المفاوضات الرسمية • (٧٣) وقد عزز هؤلاء الأعضاء هذا الاقتراح بحجج تتلخص فى أنه اذا أخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى باشا ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه اذا ما فاوض الوفد مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة هناك تصلح خطأه • عدا ذلك فان هذه الفكرة هى نفسها كانت أول ما فكر فيها الوفد قبل المفاوضات

(فكرة وزارة الثقة) ، ثم أن ما عهدوه في عدلى باشا من الكياسة فى المفاوضات وصبره وأناته فيها ، وما حازه من مركز لدى الإنجليز أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر ، يقوى الأمل فى الوصول الى نتائج مقبولة (٧٤) ٠

هذا هو الاقتراح الذى تقدم به أغلبية الوفد لسعد زغلول ليوقع عليه ويصدره بصفة بيان الى الأمة ٠ على أن سعد زغلول رفض هذا الاقتراح رفضا باتا وامتنع عن التوقيع عليه واصداره ٠ ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية ، وانما مسألة توكيل (٧٥) ٠ (وسنرى في سياق هذا البحث أن عدم الاكتراث من جانب زعيم الوفد ــ سواء أكان هذا الزعيم سعد باشا أم النحاس باشا بعده ــ برأى أغلبية أعضاء الوفد ، فى المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة باتجاهات الشعب وميوله ، يعتبر من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة « الزعامة » التى كانت طابع العصر) ٠

على كل حال فقد بنى سعد زغلول رفضه للاقتراح الذى قدم اليه على الأسس الآتية : أولا ــ أن المفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل قبول التحفظات المهمة ، « انما يعد قبولا لاحكام هذا المشروع وقبولا لهذا الأساس ، وانما يناقش فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس ٠ فلا يجوز لى عند الكلام فى هذا الموضوع أن أناقش فى الأساس أو أطلب نقضه ، وان فعلت ذلك كنت جاهلا أحمق لا أعرف شيئا٠» (٧٦) ٠ ثانيا، أن سماح الوفد لهيئة أخرى بالدخول فى المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، واعلان ثقته بها وتأييده لها ، فى الوقت الذى يتمسك فيه ، فى خاصة نفسه ، بغير هذه الخطة ، انما يعتبر « فكرة اقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه » ٠ لأن « تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات» اما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولا ، فان كان فيه مصلحة، فلا يصح تأييد من يخالفه ، وان لم يكن فيه مصلحة ، فلا معنى لاشتراطه، كما لامعنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته ، وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه ٠٠ (٧٧) » أما السبب الثالث لرفض سعد زغلول الموافقة على تولى عدلى باشا هذا المشروع ، فقد أفصح عنه لأحد أخصائه فى رسالة اليه فقال : « كيف لى أن أثق به بعد كل ما عندى من المعلومات،

وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع ، هو يراه مقبـولا بدون هـذه التحفظات ، مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد .. (٧٨) » .

ويذكر الاستاذ محمود أبو الفتح أن سعد زغلول باشا كان يرى العودة الى مصر . وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت حنابك وواصف غالى بك فقط . أما على ماهر بك فكان يقوم بالتوفيق بين الفريقين (٧٩) . ويبدو أن سعد زغلول كان قد كفر بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية بعد ما رآه من تحايل اللورد ملنر . ولما كان من غير الميسور طبعا العودة الى مبدأ « دولية المسألة المصرية » ، بعد أن جرح هذا المبدأ جرحا خطيرا على يد المفاوضات الثنائية ، فلم يعد أمام سعد زغلول الا العودة الى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . ولكن بقية أعضاء الوفد لم يوافقوا على هذا الرأى لأنهم كانوا يرون أنه « لا مجال لكل هذا اليأس ، ما دامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض التحفظات (٨٠) » .

ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد والمعتدلين لم يكن فى جوهره الا خلافا حول تقدير قوة الشعب كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية . وواضح أن سعد زغلول باشا كان قد تطور عما كان عليه قبل الحرب العـالمية الأولى ، وقبل نفيه الى مالطة . فان ثورة مـارس التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره واطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه، وأذابت جليد « الاعتدال » الذى كان طابعه الخاص أثناء نضال مصطفى كامل ضد الاحتلال ، والذى جعله أقرب الى حزب الامة فى خطته منه الى الحزب الوطنى . ولم يكن منشأ هذا الاعتدال الا حساب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأى تحركات جماعية فعالة تقلقل مركز الاحتلال . فكانت الخطة المثلى هى خطـة حزب الأمة التى تنسـتهدف الارتقاء الدسـتورى والاستقلال التدريجى ، « الى أن يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكاتها على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعلى العام . »

على أن ثورة مارس ، واليقظة الشعبية المدهشة التى أعقبتها ، والتى استكملت صورتها فى مقاطعة لجنة ملنر ، قد غيرت الموقف تماما . فقد اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته، فتنال استحسان سعد زغلول ، واستحسان فريق لا يسـتهان به من المفكرين فى الأمة ، وأصبحت مصر مسرحا لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى ، سواء أكان ينتمى الى حزب الأمة أم الى الحزب الوطنى . ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب

قيادة جديدة ترتفع الى مستوى التضحيات التى بذلتها الامة فى سخاء ، وتعمل على تحقيق الاستقلال بالشكل الذى يريده المصريون ·

ولقد كانت القيادة اذ ذاك ممثلة في الوفد · وكان الوفد فى ذلك الحين ، بعد انفصال بعض أعضائه منه (صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر وحسين واصف باشا) يتكون فى معظمه من فريق حزب الأمة القديم · أما رأى هؤلاء الأعضاء فى الأمة ، بعد كل ما بذلت من دمائها وحياة بنيها ــ وهو الرأى الذى بنوا عليه قبولهم لمشروع التسوية ــ فهو ، كما ذكرنا ، أن الأمة « لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة » · بينما كانت خطة سعد زغلول ، كما هى ممثلة فى رفضه المشروع أولا ، وعزمه على العودة الى مصر لمتابعة الجهاد ثانيا ، تقوم على الايمان بقسوة الأمة « على متابعة المعارضة والمقاومة » ، ومن ثم فقد نشب الخلاف بين الفريقين ، وهو خلاف نترك سعد زغلول يقوم بنفسه بتحليله وشرحه ــ كما جاء فى خطاب له الى صديقه طاهر بك اللوزى بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢١ ، فهو يقول :

« ان هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ، ويرجى زواله ، ولا يضير خفاؤه ، ولكن يرجع الى الاختلاف فى الغاية والشعور · فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير فى نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد فى اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى مصر استقلالا ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوىء من المراكز الا أتعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال · فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ · ولو كان أمره منحصرا بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ما أمكننا ، لكنه علم به على وجه يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة · ومتى انعدمت الثقة بين جماعة ، تعذر انتظام العمل بين العاملين · فقد كتب اللورد ملنر خطابا لبعض أصدقائه ، وبيدنا نسخة منه جاء فيها ما نصه : « ان أصحاب سعد زغلول باشا ممن لا يطلبون نفس مطالبه قد بذلوا آخر ما فى وسعهم لاقناعه بالقبول ، فلم يقتنع · » فمن أين علم لورد ملنر هذا المسعى ؟ · انه لم يكن منى بالطبيعة · ولا شك عندى فى أن علم اللورد ملنر بهذا الخلاف على هذا الوجه ، كان له تأثير كبير جدا فيما أبداه من التشدد معنا ، خصوصا فيما يتعلق بقبول التحفظات ··· أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا فى عمل ، ويمكن أن يقدر لهذا العمل نجاح ؟ كلا · انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء سخط

الأمه ، وتلطيفا لغضبها ، ولقد رأيناهم يقابلون ، بوجوه هشة بسامة ، كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ، ويعبسون للأخبار التى تدل على قوة روحها ٠٠ ان نفوسا هذه حالها ، يضر وجودها فى الأفراد ، فما بالك في القـواد ؟ ٠٠ لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتى بك كان من بين العائدين ، ولكنه لم يعد ٠ انه من صفهم وعلى رأيهم ، ولميكن مسافرا معهم ، بل فى عزمه اللحاق بهم ، وانما كتبوا اسمه مع أسمائهم تفخيما لشانهم ولكى يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ، حتى لا يقال : ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته ٠ ان الله لا يصلح عمل المفسدين ٠ (٨١) » ومفهوم أن المكباتي بك كان قبل انضمامه من أنصار الحزب الوطنى ٠

هذا الخطاب الخطير ، يعلن بجلاء تام انسلاخ حزب الأمة من الوفد ، ودخول الوفد مرحلة جديدة من تاريخه ، كقيادة تحاول أن ترتفع الى مستوى الوعى القومى الثورى المتفجر من بين جنبات الشعب ٠ ولقد كان المنطق ، الذى أوقع هذا الانشقاق فى صفوف الوفد ، يقضى بأن يتجه « الوفد الجديد » فى المرحلة التالية الى تنظيم الأمه تنظيما ثوريا ــ أو بتعبير أصح ، « تنظيم ثورتها » ــ بشـكل يجعلها أكثر تأثيرا وأشـد ايجابية فى مقاومة الاحتلال ٠ فلقد كان فى الأمة المصرية طاقة ثورية عجيبة تتبدد فى ذلك الحين فى شـكل مظاهرات صاخبة واصطدامات متكررة مع قوات الاحتلال ولم يكن على الوفد الا أن يتعهد هذه الطاقة بالرعاية والتنظيم والتسليم ، ثم يطلقها فى وجه الاحتلال ٠ ولكن هذا المفهوم للعمل الثورى والأساليب الثورية لم يكن يخطر ببال سعد زغلول الذى كان يعتقد أن الثورة لا تأتى الا عفوا أو تلقائيا ، أى أنها لا تكون نتيجة تنظيم سابق ٠ ومن ثم فلم يستطع الوفد أن يرتفع من كونه حزبا متطرفا جماهيريا يعتمد على الوسائل الديماجوجية ، الى أن يكون حزبا ثوريا يعتمد على الوسائل والأساليب الثورية ٠

على كل حال ، فقد أعقب وقوع الخلاف بين سعد زغلول والمعتدلين حول تولى عدلى باشا المفاوضات مع انجلترا على قاعدة تحقيق التحفظات، أن قرز محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتى بك ، العودة الى مصر ٠ وكانت القيادة فى ذلك الحين قد أخذت تتسرب شيئا فشيئا من يد سعد زغلول ، لتستقر فى يد عدلى باشا الذى كان قد عاد الى مصر منـذ أواخر نوفمبر ١٩٢٠ ٠ ويصف سعد زغلول هذا بقوله : « اعتز المخـالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فشمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى

حقنا فهضموه ، فنقضوا فى اجتمـــاع خاص بهم ما كان قرره الوفد فى اجتماع عام باشتراكهم ، ورفضوا مبلغا أذنا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم نأذن بها • وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مبلغا لم يأخذوا فى تقديره رأينا ، مكتفين بتقديرهم • كأنهم من أمرائنا ، وكأننـا من أتباعهم • قرروا عودتهم بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملأ أنقسامنا وخلافهم • ظنوا أن الامة قد هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام، فسارعوا اليها ، لا لكى يقوموا ضعفها ، بل ليستميلوها الى الثقة بمن شكت فى اخلاصه (عدلى) ، ليحسن تسليمها ، والى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها •• ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلموا لمثل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه ، وبمســاعدة من تعرفون ، لا يسمحون لى أن أرسل تلغرافا أو كتـــابا يحمل شكرا على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادى بمثل هذا العمل جارحا لهم وماسا بكرامتهم ، حتى كان منهم أن أرسلوا الى خطابا يحتجون به على هذا الانفراد فى عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع » (٨٢) •

أدرك سعد زغلول أن أعضـاء الوفد العائدين انمـا يعودون الى مصر «ليعملوا فى السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوى الى تأييد سيدهم الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غاياتهم التى ينشدونها(٨٣)»، فقرر أن يهاجم الفكرة التى سوف يروجون لها قبل أن تطأ أقدامهم أرض البلاد • **فأرسل الى اللجنة المركزية فى مصر فى ٢٣ يناير ١٩٢١ برقيته الشهيرة** التى عرفت بالكلمتين الأولتين منهـا : « نبتت فكرة » ، قال فيها : « نبتت فكرة فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد ، مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه ، لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقتـه به متى كان من أصدقائه • وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه •• » ، وبعد أن أوضح وجهة نظره على النحو الذى مر بنا ، قال : « لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الخطة أصلا وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات • ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشروط ، مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به • (٨٤) »

أحس الناس من برقية «نبتت فكرة» أن لا نزاع في وجود انقسام في الآراء داخل الوفد ٠ وكان قد سبق أن ظهر طرف من هذا الانقسام عندما نشرت جريدة الاخبار برقية من مراسلها فى باريس ينسب الى عدلى باشا أمورا شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية ونحو الوفد ٠ كما أرسل النحاس برقية بالشفرة الى أمين الرافعي يقول فيها ان « عدلى باشا كان كارثة على الوفد » ٠ فلما ذاعت برقية « نبتت فكرة » ، تصور الناس أن العائدين لم يعودوا الا وهم على غير وفاق مع رئيسهم فى الرأى، بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد ، وجاءوا ينضمون الى عدلى باشا لتأييده في سياسته المخالفة لسياسة سعد باشا ٠ ووقر فى الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التى نبتت فى بعض النفوس ٠ ولهذا فلم يكد يصل العائدون الى مصر ، حتى سارع اليهم الناس يسألونهم عن الحقيقة ، فكاشفوا بعض السائلين وكتموا الأمر عن البعض الآخر ، ولكنهم ، على كل حال ، أحسوا أن التيار أقوى من المقاومة والمجازفة ، فاصدروا في يوم ٢٨ يناير ١٩٢١ ــ أى بعد يومين من وصولهم الى مصر ــ بيانا ، بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين بمصر ، ذكروا فيه « أن الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول ، على أتم وفاق وأكمل اتحاد ، وأنه ثابت ، ومتشدد كل التشدد في التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات التى طلبتها الامة ، وفى أولها النص على الغاء الحماية ، لتكون من القواعد الأساسية التى تبنى عليها المفاوضات ٠ وانه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة ٠٠ (٨٥) »

وهكذا حققت برقية « نبتت فكرة » غرضها فى فض المعتدلين ، وان مؤقتا وظاهريا ، من حول عدلى باشا ، واعادتهم الى صفوفهم الأولى فى الوفد ، ليلوذوا به من غضب الرأى العام المصرى ٠

(٤) الدور الثالث للخلاف :
التبليغ البريطاني بأن الحماية البريطانية
علاقة غير مرضية (٢٦ فبراير ١٩٢١)

قدم اللورد ملنر تقريره ألى حكومته فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ٠ وأخذت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين فى دراسته وتقدير مراميــه ٠ وكان اللورد ملنر قد حث حكومته فى هذا التقرير على ضرورة المسارعة باجراء مفاوضات مع مصر ، محذرا تحذيرا شــديدا من تضييع هذه الفرصة ٠ فقد ذكر أن «الوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة ، وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها ، وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية ٠ ومزية ذلك لبريطـانيا العظمى ومصر ظاهرة ٠ أما لبريطانيا العظمى ، **فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون ، فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ٠** وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها ٠٠»٠ ثم نصح حكومته بأن تسرع فى مفاوضة مصر للوصول الى تلك المعاهدة قائلا : « فنصيحتنا لحكومة جلالته بأن تسرع فى مفاوضة الحكومة المصرية بلا ابطاء زائد ، لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها ٠ وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة (٨٦) » ٠

على أن الخلاف لم يلبث أن نشب فى الوزارة البريطانية بشــأن المشروع الذى تضمنه التقرير ٠ فقد عارضه جميع الوزراء ماعدا اللورد كيرزن والمستر لويد جورج ، وقد ذكر هذه الحقيقة المستر لويد جورج بنفسه لعدلى باشا فى أثناء المفاوضات التى دارت بينهما بعد ذلك ، فقال : ان مشروع ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله٠ وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها ٠٠ (٨٧) ٠ ومع ذلك فان الوزارة البريطانية اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، أن نظام الحماية

لم يعد يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى (٨٨) ، أما الأمر الثانى الذى اقتنعت به ، فهو ، كما ظهر من سياستها ، الاعتماد على المعتدلين فى ابرام التسوية مع مصر بعد أن تعذر الاتفاق مع المتطرفين. وقد ساعد الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه ، أن عدلى باشا كان يبدو فى شتاء ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ مسيطرا على الموقف ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية التامة من أعضاء الوفد . وكان اللورد ملنر ـ كما صرح لمراسل جريدة الديلى دسباتش ـ يؤمن بأن قوى المعتدلين سوف تتغلب فى النهاية على قوى المتطرفين(٨٩) .

على أن تقهقر المعتدلين فى بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ ، تحت ضغط الرأى العـــام فى مصر ، لم يلبث أن أثر على الموقف . فاذا كانت الحكومـــة البريطانية قد توقعت أن تجد المفاوض المصرى الذى يقبل مفاوضتها قبل قبول التحفظات ، وأهمها الغاء الحماية ، فان تقهقر المعتدلين الى صفوف المتطرفين فى ذلك البيان قد وضع حدا لهذا الأمل . ومن ثم فقد أصبح من الضرورى ، لاجتذاب المعتدلين مرة ثانية ومنحهم فرصة العمل من جديد، اصدار تصريح بشأن الحماية يمـكنهم من التقدم على أســاسه لاجراء المفاوضات الرسمية مع انجلترا ، وهى المفاوضات التى حذر اللورد ملنر حكومته من التباطؤ فيها .

والحقيقة أن الظروف الدولية كانت هى الأخرى تدفـــع الحكومة البريطانية ـ كما يقول الجود ـ الى السعى لعقد تسوية مع مصر فى ذلك الحين . فان الأفق السياسى فى شتاء ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ كان بعيدا كل البعد عن الصفاء . فقد كانت كل بقعة من بقع العالم القديم . فى القسطنطينية والعراق وفلسطين وسيلزيا والراين ، فى حاجة الى وجود حاميات . بينما كانت ايرلندا تمتص كل سلاح باق . أما الوطن الانجليزى نفسه فكان العمال فيه على غير استقرار ، وكان التهديد بحدوث اضراب عام لايزال قائما بالرغم من انفضاض حلف مكون من نقابات العمال . ولهذا كان كثير من عقـــلاء الانجليز الذين يراقبـــون الأمور يحسون بضرورة الحد من المسئوليات القومية ، ولم تكن الحكومة البريطانية بأقل منهم احساسا بهذه الحاجة(٩٠) .

وعلى ذلك ، ففى يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ أصدرت دار الحماية بالقاهرة نص هذا القرار الذى نشر فى الصـــحف يوم ٤ مارس ، وهو على النحو الآتى : « ياصاحب العظمة : لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى ، تلك الأمانى

الذى اشتهر عطف عظمتكم عليها • ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى **تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيمايختص بالاتفاق المنوىعقده،** وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم • وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى • ومع أن **حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر** ، فانها ترغب فى الشروع فى **تبادل الآراء فى هذه** الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن ، الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى بالحماية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى(٩١) » •

غير هذا التبليغ البريطانى ، الذى يعتبر أهم تصريح سياسى أعلنته انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية عليها فى ١٨ ديسمبر ، الموقف السياسى الذى نشأ بعد انتهاء المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر • ذلك أن هذا التبليغ **لم يعتبر الحماية علاقة غير مرضية فحسب ، بل وأطلق أيضا الحرية من المفاوضة ، فلم يعد الدخول فيها على أساس مشروع ملنر ، بل لأخذ الرأى فيه** • وقد فسر سعد زغلول الفرق بين الحالتين فى احدى خطبه فقال : « الدخول فى المفاوضة على أساس معين ، معناه قبول هذا الأساس • ومتى قبلت الأساس فلا يمكننى أن أنقضه ، وانما نناقش ونتبادل الآراء فى التفاصيل التى تبنى على هذا الاساس • ولكن اذا دخلت فى موضوع لكى يؤخذ رأيى فى ذلك الموضوع ، ما رأيك فى هذا المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه ؟ ، فيمكننى أن أبدى رأيى فيه بكل حرية • أقول معيب من جهة كذا ، انه مستحق للتعديل ، أنه يجب حذفه أو استبداله • لى حرية تامة أن أبدى فيه ما يعن لى من الآراء وما أراه •• حينئذ ، اذا كانت المفاوضة على هذا الوجه ، أى لأخذ رأيى فى موضوع ، فلى الحق ، بل على الواجب ان كنت شخصيا منتدبا للسعى للوصول الى هذه الغاية — وجب أن ألبى الطلب وأجيب السائل بكل

حرية ٠ وان امتنعت عن ابدائه ، بعد أن عرض على ، كنت مقصرا فى الواجب ، بل كنت خائنا لبلادى(٩٢) ٠٠»

ولقد كان الواجب الوطنى بعد هذا يقتضى من السلطان فؤاد الرجوع الى ممثلى الامة التى انتدبتهم للدفاع عن قضيتها ، لتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لكى تتحدث فى مصير البلاد فى ذلك الوقت الخطير ، وتخلف وزارة نسيم البغيضة التى أعقبت وزارة يوسف وهبه باشا فى ١٩ مايو ١٩٢٠(٩٣) ٠ وقد كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر وغيره ٠ أيتولى الوفد الوزارة ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة ادارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سـواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيدا عن المفاوضات ، مشرفا مع ذلك عليها مؤيدا للقـائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الاخيرة فى نتيجة المفاوضات(٩٤) ؟

على أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الحين ليلعب دورا غريبا يدل على رغبة مبكرة فى الاستئثار بالامر دون الوفد ، بل ودون فريق المعتدلين من الوطنيين وعلى رأسهم عدلى باشا ٠ وكان ما شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ من أهمية ، وأسبغ عليه من سلطة ، ونسبه له من دور زائف لم يكن له بطبيعة الحـال فى اصدار التبليغ ٠ وانمـا هى سياسة تفتيت جديدة فى الحركة الوطنية سنرى الانجليز يتعهدونها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ على نحو يؤثر فى مستقبل الحركة الوطنية أيما تأثير ٠ فقد قرر السلطان فؤاد فى ذلك الحين قرارا غريبا هو الاحتفاظ بوزارة نسيم باشا ، مع تأليف هيئة للمفاوضات عهد برياستها الى أحمد مظلوم باشا ٠ ومن اليسير تعليل رغبة السلطان فى الاحتفاظ فى رياسة الوزارة بنسيم باشا ، لأنه كان صـديقا له وموضـع سره وثقتـه وتقديره(٩٥) ، ويرجع ذلك الى ما قام به للقضاء على مظاهر النفور التى كانت تسود العلاقات بين العرش والأمة فى ذلك الحين ، ومن بينها أعراض الناس عن حضور التشريفات فى المواسم والأعياد ٠ فقد جعل ، وكان اذ ذاك وزيرا للداخلية فى وزارة وهبة باشا ، يوعز الى المديرين والمحافظين بأن ينبهوا الاعيان فى مديرياتهم ومحـافظاتهم الى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف المناسبات ٠ وقد نجح فى طريقته وتحسنت الاحوال ، مما أدى الى ارتفاع أسهمه ، وبالتالى الى ازاحة يوسف وهبة باشا واسناد رياسة الوزارة اليه(٩٦) ٠ أما اختيار مظلوم باشا لتولى رياسة الوفد الذى يتولى المفاوضات ، فأمر يحار فيه المنطق ،

لأن أحمد مظلوم باشا ، بالرغم من أنه كان رئيسـا للجمعية التشريعية القديمة ، الا أنه كان ــ كما يروى الدكتور هيكل ــ أحد الباشوات القلائل الذين لم يشاركوا في الحركة الوطنية منذ انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة(٩٧) • ومن الطريف أن الرجل كان يعرف قدر نفسه ، ويعرف عجزه عن تولى مثل هذه الأمور الجسيمة ، فتنحى عن رياسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نبأ اختياره(٩٨) •

يبدو أن الخيبة هذه قد أقنعت السلطان فؤاد بالاتجـاه الى طريق أكثر تمشيا مع المنطق ، فقد عرض على عدلى باشا رياسة وفد المفاوضات فقط ، مع بقاء نسيم باشا رئيسا للوزارة • ولكن عدلى باشا رفض بالطبع هذا العرض ، فبالاضافة الى عدم اطمئنانه شخصيا لسياسة نسيم باشا ودسائسه ــ كما يقول الرافعى(٩٩) ــ فان عدلى باشا فى ذلك الحين كان محط آمال الانجليز ، ولم يكن يســتغنى عنه فى أية تســوية ممكنة(١٠٠) • (وسوف يتدخل المندوب السامى لدى السلطان لتعيينه فيما بعد ، كما سوف ترى) • وكان عدلى باشا قـد استطاع فى ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الاعضاء الوفديون العائدون ، الذين كان اتجاههم ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ أن يؤلف هو الوزارة ويتولى المفاوضات فتتم بذلك الخطة التى رسمت أول ما تألف الوفد • ولكنهم لم يريدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سـعد ، وبين سعد وعدلى •• حدة وشدة(١٠١) •

على أن السلطان فؤاد كان فى ذلك الوقت لا يميـل الى تولى عدلى باشا رياسة الوزارة ، اذ لم يكن يرى فيه صديقا للقصر ، ولم يكن يرى فى قيامه على رأس الوزارة ما يطمئنه(١٠٢) • **وعدا هذا ، فقد كان عدلى باشا ــ كما يقول الرافعى ــ يعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليـا هاما كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعـلان الدستور •** ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السلطان فى الحكم(١٠٣) • وعندما طال الأمر على المندوب السامى ونفد صبره ، اضطر الى التدخل «لوضع حد لهذه الدسائس» ــ حسب قول لويد ــ وانتهى الأمر باسناد رئاسة الوزارة الى عدلى باشا فى ١٧ مارس ١٩٢١(١٠٤) •

بنى عدلى باشا خطته على الفور بنفس الحذر الذى كان يقوده عندما عرض عليه سعد زغلول تأليف وزارة الثقة • وتدور هذه الخطة حول ادخال الوفد فى التبعة انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته • فقد أوضح

في كتاب تأليف وزارته للسلطان «أن الوزارة ستجعل تصب عينها ، في المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشـــك في استقلال مصر • وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشـــتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض وسيكون للأمة ، على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق • وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية • وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها(١٠٥)»• ولم يلبث عدلى باشا بعد ذلك أن أرسل الى سعد باشا بنبأ تأليف وزارته وبرنامجها ودعوة الوفد للاشتراك في المفـاوضات الرسمية • وفى يوم ١٩مارس ١٩٢١ جاءه الرد من سعد باشا تلغرافيا بعزمه على العودة الى مصر (١٠٦) ، كما أرسل اليه شروطه للاشتراك فى المفاوضة (١١٩) •

ألقى اعتزام سعد زغلول العودة الى مصر الجزع فى قلوب المعتدلين من أنصار عدلى باشا • فقد تكهنوا بأنه انما يرغب فى العودة الى مصر لمحاربة الوزارة وتحطيم الوحدة • وقد تناول الدكتور هيكل هذه النقطة فقال : « أما الذين كانوا على شيء من العلم ببواطن الامور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة • فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر • بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه ، فلم يقبـل(١٠٧) » • ولقد كان أعضاء الوفد العائدون يروجون لهذه الفـــكرة ، فكانوا « يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل اليها بفضل مجهـود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة ، وليكون هو كل شيء فى البلاد(١٠٨) » • وقد ذكر الدكتور أحمد البيلى أن سعد زغلول انما عاد الى مصر على أثر علمه بمظاهر الابتهاج بالوزارة ، خوفا من أن تتوجه الامة الى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه • ثم تساءل عن سبب اسراع سعد زغلول بالعودة ، بينما أبى ذلك حين دعاه عدلى باشـا ليفاوض ملنر أيام وجود لجنة ملنر فى مصر(١٠٩) ؟ • أما الكتاب الانجليز فينسب بعضـــهم (لويد) اليه انه أثار بعودته الموقـف الداخلى الى نقطة

الغليان(١١٠) . بينما ذهب «الجود» الى أنه كان ينبغي أن يمنع من العودة الى مصر ، وقال انه اذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بنفيه في مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفا بالسماح له بالعودة الى مصر . واستطرد قائلا : « ان أحدا في مصر لم يكن يريده في ذلك الوقت . فقد كان المصريون المثقفون يؤيدون عدلى باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترثين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يعسدون استقلالاتهم(١١١) » .

والحقيقة أن اهتمام سعد زغلول بالعودة الى مصر ، على اثر دعوة عدلى باشا له للاشتراك في المفاوضات الرسمية ، لم يكن مبعثه اعتزامه محاربة الوزارة . وقبل توضيح ذلك ينبغي أن نفسر سبب قبول سعد زغلول **الاشتراك في المفاوضة** مع عدلى باشا هذه المرة ، بينما رفض هذا الاشتراك من قبل أثناء وجود لجنة ملنر ، عندما عرض عليه عدلى باشا ذلك ، بعد أن تلقى منه اقتراح تأليف وزارة الثقة . والحقيقة أن الفرق بين الظروف التى اكتنفت الموقفين كبيرة . ففى الحالة الاولى رفض سعد زغلول الاشتراك مع عدلى باشا فى المفاوضة لان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك تنكر صفته التى أجمعت عليها الأمة ، أما فى هذه الحالة الثانية فالوفد معترف به من الحكومة البريطانية التى أجرت مفاوضات سابقة معه وحده على هذه الصفة . فاشتراك سعد زغلول فى المفاوضات مع عدلى باشا ليس فيه انكار لوكالته عن الامة بل ان **عدم اشتراكه فيها هو الذى يعد انكارا من جانبه للوكالة التى خولته اياها الأمة للدفاع عن قضيتها** . وهكذا نصل الى سبب اهتمام سعد باشا بالحضور بشخصه الى مصر لمعالجة مسألة الاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات .

ذلك أن سعد زغلول ، الذى كان يفكر بعقلية قانونية صارمة ، ترى أن الوفد هو وكيل الامة الذى انتدبته للدفاع عن قضيتها ، وأن سلطته انما تمثل من ثم سلطة هذه الامة ، لم يكن معقولا أن يدع غيره ممن لم توله الأمة تلك الثقة التى حبت بها الوفد ، يتولى عمله الأساسى فى حل القضية المصرية ، دون أن يكون له **الكلمة العليا فى هذه المسألة** . وفى هذا يقول سعد زغلول ، ردا على من طالبوا بعدم دخول الوفد فى المفاوضات ، وأن يدع الحكومة تتفاوض : « يقول بعضهم لا يدخل الوفد فى المفاوضات ، بل يدع الحكومة تتفاوض . هل تقولون (مخاطبا الجمهور) بأن الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم ؟ أى بثقة خاصة منكم أولا ؟ فان كنتم تقولون بأنها تتفاوض بثقة خاصة منكم ، فليس لكم حق فى أن تقولوا

بأن لكم ثقة بالوفد . لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره فى أهم شئونكم وفي أخص المأمورية التى عهدتم بها الى الوفد . ان هذا تناقض لا أفهمه .. ولكن اذا كنتم تقولون بأن الوزارة تدخل بغير ثقتكم ، فهذا لا ينفع بشيء ، والوفد لا يمكنه أن يتصرف بهذه الثقة مطلقا الا اذا كانت الوزارة تتفاوض على شروطه ، وكان المفاوضون من الذين وثقتم بهم ثقة تامة .. » (١١٢) .

لهذا السبب عزم سعد زغلول على العودة الى مصر ، عقب دعوة عدلى باشا اياه للاشتراك فى المفاوضات ، وذلك ليتفق مع الوزارة « على أن تضم السلطة التى تمثلهـــا ، على السلطة التى يمثلها الوفد ، لتشتغل القوتان معـــا . ولكن لا فى معنى السلطة الأخرى ، بل فى معنى سلطة الأمة (١١٣) » .

٥ ـ الصدام بين سعد وعدلى

وانشقاق الوفد

مصر التى عاد اليها سعد زغلول

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس ، قاصدين تريستا ، وأبحروا منها فى يوم ٣١ مارس ١٩٢١ الى الاسكندرية حيث وصلوا اليهـــا يوم ٤ ابريل ، والى القاهرة فى يـــوم ٥ منه · وكان قد مضى غامان تقريبا منذ غادر ســعد زغلول باشا مصر منفيا فى ٨ مارس ١٩١٩ · ولكن مصر التى عاد اليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التى غادرها· فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩، والتضحيات الغالية التى بذلتها الأمة ، والظروف النضالية التى أعقبتها ، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصرى دروسا سياسية قيمة ، طفرت به الى مستوى رفيع من النضج السياسى والوعى القومى · وقد تمثل هذا فى اقباله النهم على العمل السياسى ، وسرعة اســتجابته للأحداث التى تؤثر فى قضية البلاد ومستقبلها ، كما قفزت به فى المضمار الاجتماعى قفزة قوية تمثلت فى بروز المرأة المصرية من خباء الحريم واشتغالها بالعمل الوطنى ، الذى كان بالنسبة لها حلما بعيد المنال · ولدينا مقالتان للاستاذ فكرى أباظة كتبهما فى ذلك الحين ، تعبران بأسلوبهما الفــكه عن الجـــو السياسى والاجتماعى الذى كانت تجتازه مصر اذ ذاك · أما المقـــالة الاولى فبعنوان «جروبى وصولت» ، وقد نشرتها «الاهرام» فى ٣ مارس ١٩٢١ ، عندما جاءت الاخبار بقرب عودة سعد زغلول ، وفيها يقول :

« يجب أن يقترن تاريخ النهضة المصرية باسمى « المسيو جروبى » والمسيو صولت · فقد كان ــ ولا يزال لمحليهما الشأن الأعظم فى الحركات والمناورات والتدبيرات : وطالما انبعثت التعـــاليم الوطنية من بين جدران المكانين ، فانتشرت وطارت فى المدن والقرى كل مطار · فالمحلان ، والحالة

هذه ، لم يحويا فقط ما لذ وطاب من أنواع المأكولات والمشروبات ٠٠ وانما ضما ، فوق هذا ، زهرة الشبيبة المصرية الفتية ورجال الامة المجربين ، من موظفين وغير موظفين ٠ حقا ، ان حكومة الحكومة وحكومة الشعب ، يلتقى مندوبوهما كل مســاء لوضع الخطط والبرامج ٠ فكما أن العمل يبدأ من الصباح الى الظهر فى «المصـــالح» فانه يستأنف فى المساء فى « جنينة جروبى ، وصالة صولت»

هل تريد أن تشاهد هذه «الحكومة العظيمة» ، أيها القارىء البعيد عن هذا الوسط ؟ البس » أشيك ماعندك متأنقا ما استطعت أن تتأنق ، ثم سر ــ باسم الله مجراها ومرســاها ــ الى « جروبى » ، وادخل ــ فى الساعة السادسة تماما ــ برشاقة ورزانة ، والق بعد ذلك نظرة عامة على الموجودين فانك ترى ما يأتى : زعماء الطلبة وعلى رأسهم « الحقوقيون » الأصليون ، تميزهم عيونهم البراقة واشاراتهم الحادة ومظـاهر العظمة والجبروت ٠ زعماء الوفديين المتطرفين تميزهم أمارات الجـد والاهتمام والتفـــكير الطويل ٠ زعماء الوفديين المعتدلين تميزهم الابتسامات ذوات المعنى العميق٠ مندوبى «الحزب الديموقراطى» تميزهم النظرة «الافلاطونية» والجلسة «الارسطاطاليسية» ، و « سكلانس » من اللغة ال « فرانكو ــ أراب » ٠ محررى الصحف يميزهم اختلاس النظرات والانصات لمختلف الأحاديث ٠

على هذا الشكل تفتح الجلسة باسم الوطن ٠ ثـم بالطلبــات من «شاى» و «فراولا» و «مشروب» ٠ وبعد ذلك تبدأ المناقشات ٠ ويالها من مناقشات ٠ فاذا أردت أن تســـمع ما يقوله الجميع ، فان اذنك تتلقى ما يأتى بسرعة من أفواه الجالسين : سعد ٠ عدلى ٠ رشدى : رشدى ٠ عدلى ٠ سعد ٠ الوزارة ٠ الوفد ٠ الرافعى ٠ داود بركات ٠ عزمى ٠ لويد جورج ٠ اللنبى ٠ اشتراك ٠ اتصـــال ٠ انفصال ٠ التحفظات ٠ الحماية ٠ خائن ٠ مخلص ٠ : مخلص ٠ خائن ٠٠ الخ الخ ٠

الويل كل الويل حينما تشتبك احدى «الترابيزات» مع الاخرى فى معركة كلامية ٠ فان الألفاظ تخرج كالسهام من أفواه الخصمين المتجادلين٠ وينتهى الأمر غالبــا «بهدنة» مؤقتة ، يستأنف بعدها الكلام عندما يخف وقع الأقدام ٠

« هذا هو تيار الرأى العام تتصادم أمواجه فلا يقر على قرار ولا يهدأ له بال ٠ وقد ثارت العجاجة بشكل حاد هذين اليومين ، وبعد خير عودة

رئيس الوفد ، فاندفع اخواننا جميعا فى الأقوال والظنون ، وأسسوا على هذا الاساس الواهى خططا كثيرة عاجلوها بالتنفيذ . لهذا رأيت من واجبى أن أعرض على الجميع الاقتراح الآتى راجيا أن يتقبلوه بشىء من التسامح والعطف . وهو أن يرجئوا البت فى الامر ، وأن يوقفوا تلك المعـــارك اللسانية ــ وما يليها ــ مؤقتا ، حتى يعود رئيس الوفد . وأن يكتفوا فى هذه الفترة بشرب «الشاى» وأكل «الكعك» فانهما ألذ وأشـــهى وأفيد للعقول والبطون . وأن يتمثلوا ــ أخيرا ــ بالقول المأثور : « اليوم خمر وغدا أمر » .

أما المقالة الثانية ، وتصور التطور الاجتماعى ، فهى بعنوان « مملكة الجنس اللطيف» ، وقد نشرتها «الأهرام» يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١ ، وهذا نصها : «.. مصر . مصر الشرقية فى أخلاقها ، فى عوائدها فى تقاليدها، تجتاز الآن دورا «عكسيا» ستهدم فيه كل قديم ، وتبنى على أطلال الماضى «مملكة» عصرية ، رشيقة ، ظريفة ، قوامها السيدات ، وعمادها الآنسات. والويل يومئذ للمحافظين المتأخرين . طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة فسلطوا عليها أنواع العذاب . وقد حل دور الانتقـــام . وانى لأتخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية الشوكة ، مهيبة الجانب ، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال» وويل لهؤلاء من حساب النساء ..

لست بالمغالى المغرق فى الوصف ، السابح فى جو الخيال . لقد برزت المرأة المصرية فى الميدان ، فاشـتركت فى التضحيات العمومية ، واشتركت فى المظاهرات العمـومية ، وخطبت فى المجتمعات العمومية ، وكتبت فى الجرائد العمومية ، وأيدت رأيهـا فى السياسة العمومية ، ونالت من عطف «الرئيس الجليل» وتشجيعه ما قوى عزيمتها ، ورسخ قدمها ، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها: فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة وارادة حرة قوية ورأى سياسى ناضج ، ولها الآن حقوق «تحت الطلب» . فما على الرجال الا أن ينتظروا «المعركة» المقبلة ، ويعدوا لها العدة ، ان جاز لهم مقاومة « الجنس اللطيف » .

هل يسرك هذا أيهـا الرجل الذى يقرأ كلمتى ؟ أنا على « الحياد الدقيق » أنظر وأرى ولا أبدى رأيا . أسفى على الشـــبان أمثـــالى . واحسرتاه . لم يســـعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء ، أيام السكون ، والويل لنا ان أقدمنا الآن . ستستفسر الخطيبة عن «شكلى» أولا ، ومبلغ رقيى العصرى ثانيا ، ونزعتى الحزبية ثالثا ، ورأيى الاجتماعى رابعا ، فان

تم الزواج وعرضت مسألة سياسية ، اختلفنا فيها ، فستنادى «بسقوطى» وسأنادى «بسقوطها» ، وسيكون لها من أولادى حزبا يقاوم الحزب الذى أكونه منهم • وهكذا سينقلب المنزل الهادىء الوديع الى قاعة محاضرات ومناورات ومناوشات يتبارى فيها الحزبان : حزب ترأسه الزوجة وحزب يرأسه الزوج ، والويل كل الويل حينما يتغلب الحزب الاول • هـذه « مملكة الجنس اللطيف » أتصورها على مقربة منا : فهل أعد « الجنس الخشن » لها العدة ؟ » •

الصدام بين سعد وعدلى

عاد سـعد زغلول الى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة استقبالا لم يتح ــ فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين ــ لفاتح من الفـاتحين أو ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر • فقد جاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم والأرياف ألوف وعشرات الألـوف من أبنـاء الشعب ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة • ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سـيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره ، يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الامة كلها(١١٥) • وقد بدأ بعد عودته فى زيارة الامراء والوزراء ، ورد هؤلاء له الزيارة • **ولكنه لم يذهب لمقابلة السلطان أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشريفات (١١٦)** •

ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول ، فى الموقف السـياسى الداخلى ؟ • الأمر الذى لا شك فيه أن هذا الاستقبال كان توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل سـابق قام على أساس التوقيعات • فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا ، بعد هذا الاستقبال ، حقيقة لا يمارى فيها أحد • ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن يخـدع عين سعد زغلول عن فهم مرماه الحقيقى ومغزاه الصحيح • ففى اليـوم التـالى لمجيئه خطب قائلا انه يعلم أن « هذه الاكرامات وتلك الاحتفالات ، إنمـا هى موجهة الى شىء آخر أعلى وأسمى من سعد ومن أصـحاب سعد ، موجهة الى ذلك المبدأ السامى الذى اتخـذتموه راية لحياتكم : وهو مبدأ الاستقلال التام(١١٧) » •

اما أثر هذا الانطباع الذى رسخ فى نفس سـعد زغلول ، على الموقف الداخلى ، فقد تمثل فى اتجاهه منذ ذلك الحين الى اتخاذ موقف التشدد مع المعتدلين والانجليز على السواء • فبالنسبة للمعتدلين ، سوف نراه يهوى عليهم بضربات لاهبة ، ويعتمد فى اجراء فصل أعضاء الوفد المخالفين له « على الثقة التى شرفتنا بهـا الامة عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بهـا ، وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا(١١٨) » •• وأما بالنسـبة للانجليز ، فسـوف نرى فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد فى عام ١٩٢٤ مدى الفارق بين ما قبله فى مفاوضاته مع ملنر وما طالب به اذ ذاك • وعلى ذلك **فنستطيع أن نميز فى حياة سعد زغلول فى الفترة من انتعاش الحركة الوطنية الى نهـاية عام ١٩٢٤ ثلاث مراحل ، تعتبر ثورة مارس ١٩١٩ واستقبال الامة له فى ٤ ابريل ١٩٢١ ، نقطتين فاصلتين فيها** •

على أن المعتدلين لم يزنوا هذا الاستقبال بميزان صحيح ، اذ غرتهم كثرتهم فى الوفد ، فآثروا الصدام مع سعد زغلول فى قمة شعبيته وتأييد الأمة له ، فكان هذا الصدام بداية مرحلة صاخبة فى حياة مصر الداخلية أرسيت فيها كل تقاليد الصراع الحزبى العنيف والخصومة الحادة التى طبعت حياة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

وقد وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلى باشا بسبب عدم الاتفاق على الشروط التى تقدم بها سـعد زغلول للاشـتراك مع الوزارة فى المفاوضات • **وهى الشروط التى كان سعد زغلول قد قدمها الى عدلى باشا قبل مجيئه الى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة**(١١٩) • وكانت هذه الشروط — كمـا أعلنها سعد فى حديث له مـع صـاحب الاهرام فى ٢١ ابريل ، وفى الخطبة التى ألقاها فى حفل تكريمه بحى السيدة زينب فى ٢٢ ابريل — تتضمن الآتى :

أولا — أن تكون الغاية من المفاوضات الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط : الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ووردت فى معاهدة فرساى وما تلاها من معاهدات الصلح •

ثانيا — الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التـام الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الامة التى قدمها الوفد للجنة ملنر •

ثالثا ـ الغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء فى المفاوضات ٠

رابعا ـ أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرياسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية(١٢٠) ٠

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع ٠ وهو الشرط الذى كان البت فيه يحدد لمن تكون القيادة فى المفاوضات : للأمة التى منحت ثقتها وتوكيلها ، كما ظهر في الاستقبالات ، للجانب المتطرف فى الوفد كما يمثله سعد زغلول ؟ أم للمعتدلين الذين أصبحوا الآن لا يمثلون سوى قطاعات معينة فى الشعب هم ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ طوائف الاعيان والمثقفين(١٢١) ٠

وقد بين سعد زغلول سبب ايراد هذا الشرط الرابع فى احدى خطبه فقال : « انما اشترط الوفد الأغلبية والرياسة ، لأنه كما تعلمون هو الساعى لاستقلالكم والمسئول أمامكم عن هذه المهمة ٠ ولا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن يتحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون ادارة العمل بيده ، وحتى يكون بيده وصل المفاوضة وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الاحوال(١٢٢) » ٠ ثم أوضح هذا الكلام فى خطبة أخرى فقال: « اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا فى المفاوضات الرسمية ، فان الرئيس له أن يدير المفاوضات ، بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها ، لا برأيه وحده بل بالأغلبية التى اشترطها الوفد أن تكون له ، ليعتمد عليها فى القطع والوصل ٠ فاشتراطه الأغلبية انما هو لهذه الغاية ٠٠» ٠ ثم نفى أن يكون طلب الرياسة لغاية شخصية أو ارضاء لشهوة فى النفس ، « فان هذا الضعيف الماثل أمامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل يؤملّ ٠ وانى أشعر بكل ما فى من قوة أن هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسا لعدلى ورشدى ، ما دمت متشرفا بتفضلكم على بأنى رئيسكم(١٢٣) » ٠

أما فيما يختص بالشق الثانى من الشرط ، وهو أن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية ٠ فقد كان سعد باشا يعلق أهمية كبرى على ذلك ٠ «لأن هذه المأمورية» ـ كما قال فى حفل شبرا المشهور فى يوم ٢٥ ابريل ـ «يرتبط بها مستقبل البلاد ٠ وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن

يعينوا بمرسوم سلطانى ، فيجب اذن أن يكون تحديد مأموريتهم فى هذا الموسوم نفسه • لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين ، فهو المختص بتحديد مأموريتهم •• الأمر ليس بهين حتى يقبل الابهام • الأمر أمر أمة بتمامها ، الامر هو تعيين مهمة المفـــاوضين الذين طلب الى عظمة السلطـــان أن يعينهم • **فيجب أن يكون المرســـوم مشتملا على تحديد مأموريتهم ، والا كان الامر قابلا للتلاعب(١٢٤) » ••**

وفى الحقيقة أن هذا الغلو فى الاحتياط من جانب سعد زغلول باشا ، انما هو ناشىء بدوره من الغلو فى عدم الثقة فى عدلى باشا بسبب قبوله مشروع ملنر بدون التحفظات • على أن عدلى باشـــا لم يلبث أن رفض الشرط الرابع رفضا باتا • ففيما يختص بمطلب الرياسة كانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ، ولا يكون هو رئيسها • أما مطلب الأغلبية فقد رفضه بحجة أن الامر ليس أمر أحزاب وشيع ، وانما يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة • أما بخصوص تحديد مأمورية المفاوضين بمرســـوم سلطانى ، فقد احتج بأن التقاليد الدستورية تتنافر كليـــا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى(١٢٥) • وقد نشر مضمون هذا الرد لعدلى باشـــا فى جريدة الاهرام فى يوم ٢٥ ابريل ، وفيه أضاف عدلى باشا عزمه على السير فى المفاوضة ، حتى ولو لم يتم الاتفاق مع الوفد •

انقسام الوفد

كان هذا الحديث لعدلى باشا تحديا سافرا لسعد زغلول على الملأ • فهل كان عدلى متهورا فى اقدامه على تحدى سعد زغلول فى هذه الصورة ؟ الحقيقة أن الموقف السياسى فى تقدير عدلى باشا كان يدفعه لهذا التحدى دون أن يخشى شيئا • ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمله فى تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضـــاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بعدلى ، يستند اليه فى تأليب الجماهير عليه واسقاط وزارته • اذ لم يكن ليستطيع أن يهاجم الوزارة دون أن يكون هذا الهجوم تنفيذا لقرار أصدره الوفد ، والا كان يعمل باسمه لا باسم الوفد • وكان عدلى باشا يعلم أن اصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت فى صفه ، بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول •

وكان هذا أمرا صحيحا • ذلك أن الوفد كان قد عقد ، منـذ عودة سعد زغلول الى مصر ، جلسات عديدة لمناقشة مسألة الاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات • فأظهرت الغـالبية تمسكها بقرار الوفد السابق بعدم دخوله فى المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت تحفظاته ، وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره ، وعندها يدخل الوفد فى المفاوضات(١٢٦)• وكان من الواضح أن هؤلاء الاعضاء قد أغفلوا ، فى هذا الرأى ، التطورات التى طرأت على الموقف • وأولها أن المفاوضة لم تعد على أسـاس مشروع ملنر ، وانما لأخذ الرأى عليه • وثانيها أن التبليغ البريطانى الذى ذكر هذه المسألة قد قرر أن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا• ومن ثم فلم يعد يحـول دون اسـتئناف الوفد المفاوضات ــ بعد رفض مشروع ملنر من جانب الوفد ومن جانب الحـكومة البريطانية تقريبا ــ أية قيود وجدت عند اتخاذ القرار السابق • ومن هذا يبدو واضحا أنه اذا كان منشأ الخلاف السابق بين سعد وغالبية الوفد هو انه « لا معنى لان يؤيد الوفد عملا منح نفسه منه » ، فان منشأ الخلاف الجديد هو العكس، وهو أنه لا معنى لان يمنع الوفد نفسه من عمل يؤيده •

على كل حال فقد كان عدلى باشا يدرك هذا الخـلاف فى صفوف الوفد ، وكان يدرك أن سعدا باشا لو أصر على موقفه من طلب عدم الثقة بالوزارة ، فان النتيجة سوف تكون انشقاق الوفد وتفتيته ، وانشقاق الوفد فيه ضعف لسعد زغلول وقوة لعدلى باشا • وهذا ما حدث تماما • فقد انشق الوفد ، ولكن النتيجة كانت ضعفا لعدلى باشا والمنشقين، وكانت قوة لسعد باشا •

ففى نفس اليوم الذى نشر فيه حديث عدلى باشا السالف الذكر فى جريدة الاهرام ــ أى فى يوم ٢٥ ابريل ــ عقد سعد زغلول اجتماعا بأعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة • ولكن الاعضـاء جادلوه فى ذلك • وبعد مناقشة ، اتفقوا معه على ألا يذكر شيئا ، فى حفل شبرا الذى كان على موعد لحضوره فى ذلك اليوم ، عن هذا الخلاف(١٢٧) • ولكن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسـيا للعمل وحده منذ أن شعر أن الامة تجسد فيه وفدها وشعاراتها وأمانيها الوطنية ، فقرر أن يتجه الى الأمة رأسا لاستصدار قرار منها بعدم الثقة بعدلى باشا ووزارته • وذهب الى حفل شبرا ليشن فيه هجومه الساحق المشـهور على عدلى وعلى السلطان وعلى كل مخالفيه :

فقد فند سعد زغلول فى هذا الهجوم اعتراضات عدلى باشا على شرط الوفد الرابع تفنيدا بارعا فقال : « اذا صح فى البلاد الاوروبية أن رئيس

الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما ، فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للحالة السياسية التي نحن بصددها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارتها لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية . المندوب السامي أيضا . ومتى كان المرسوم السلطاني ممضيا من رئيس الوزراء والوزراء ، فانهم يكونون هم المسئولين عنه ، لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم . ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا لمأمورية سياسة متعلقة بمستقبل الامة وبعلاقاتها مع الحكومة الانجليزية . فرئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية بسيطا ويرتفع باشارة من المندوب السامي . وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام ، لأنه يدين له بمركزه .. فاذا طلبنا الرياسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الامة . لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لان ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه . أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملنر في جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : **اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس (١٢٨)** » .

وضع سعد زغلول ، بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين في الوفد في مفترق الطرق . فعندما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة ، وطلب منهم الموافقة عليه . فاجتمع في يوم ٢٨ ابريل عشرة أعضاء هم : الرئيس وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس بك وواصف غالي بك ومحمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومدكور باشا . وطرحت مسالة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين . فصوت ضده غالبية الأعضاء (ستة) هم : محمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وخياط بك ومدكور باشا . وهنا واجه سعد باشا الموقف مواجهة المستعد له . فقد أخبر الاعضاء المخالفين أنه

سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ، ولكل منهم أن ينشر رأيه حسب ما يعتقد(١٢٩) . فخرج الاعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك، بالاشتراك مع عبد اللطيف المكباتي ، كتابا الى سعد باشا نشروه في الصحف ، وفيه اعترضوا على عدم اكتراثه برأي أغلبية الاعضاء ، كما أعلنوا ثقتهم بالوزارة ، وأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية .

وقد رد سعد زغلول عليهم في اليوم التالي ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه، يستمر في العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والايمان التي أقسموها، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية .. » . وفي نفس اليوم استقال من الوفد علي شعراوي باشا . وانضم الى المنشقين عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مدكور باشا . كما استقال جورج خياط بك من الوفد في يونية . فاعتبرهم سعد جميعا منفصلين . وبقي مع سعد كل من مصطفى النحاس بك وواصف بطرس غالي بك وسينوت حنا بك وويصا واصف بك (١٣٠) وكان موقف علي ماهر بك من سعد موقف المعارضة لما اتخذه من اجراءات ضد الوزارة ، ولكنه آثر أن يظل في داره بعيدا عن المنازعات ، بعد أن كتب لسعد باشا كتابا يقول فيه انه مختلف واياه في السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفته مصريا ، رهين اشارته في كل عمل يفيد فيه(١٣١) .

وبهذا التقوض الكبير في بنيان الوفد ، أخذ المسرح السياسي المصري يتشكل من جديد . فان الوفد بتشكيله القديم الذي سعى سعد زغلول عند تأليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، والذي كان ، حتى الآن ، هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تعمل على المسرح السياسي ، قد انفرط عقده ، فخرجت منه العناصر الممثلة للأحزاب السياسية ، ولم تبق سوى العناصر التي تمثل «الوحدة المقدسة» ، الوحدة العنصرية التي أرسيت عليها مصر الجديدة : اثنان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيره مصطفى النحاس الذي سوف يخلفه في رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط : سينوت حنا وواصف غالي وويصا واصف . وحول هذا الوفد يلتف سواد الأمة الأعظم . أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول،

أعضاء حزب الامة القديم ومشايعوهم ، الذين سوف ينتحلون لأنفسهم فيما بعد اسما ثالثا هو اسم الاحرار الدستوريين · أما الفريق الثانى فهو الحزب الوطنى الذى لم يكن فى ذلك الحين يؤثر أى تاثير مفيد فى توجيه التيارات الشعبية ، والذى أصبح يمثل «السلبية» فى السياسة المصرية · والى جانب هذين الحزبين يأخذ السلطان فؤاد فى الظهور على المسرح السياسى كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه · ولم يكن له دور يذكر فى الفترة السابقة منذ انسلاخه من الحركة التى بدأ بها الوفد ·

حواشي الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٦٢ ه ١
٢ ـ نفس المصدر ص ٢٥١ ه ١
٣ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٧٥ خطبة سعد زغلول في ٦ مايو ١٩٢١
٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٩٩ ، محضر الجلسة الرابعة بين وفد عدلي باشا وبين اللورد كيرزن ومساعديه فى ١٩ يونية ١٩٢١
٥ ـ نفس المصدر
٦ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
٧ ـ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥١
٨ ـ محضر الجلسة الرابعة بين عدلي باشا واللورد كيرزن ، نفس المصدر والمكان
٩ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٥ ه ٢
١٠ ـ نفس المصدر والمكان
١١ ـ محضر الجلسة السابقة الذكر بين عدلى وكيرزن ، نفس المصدر ص ٣٠٠
١٢ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٤
١٣ ـ نفس المصدر والمكان
١٤ ـ نفس المصدر ص ٢٥٥ ه ١
١٥ ـ نفس المصدر والمكان
١٦ ـ نفس المصدر والمكان
١٧ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٧
١٨ ـ محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى ص ١٧٧
١٩ ـ اعتبر اللورد ملنر هذه الضمانات للدول صاحبة الامتيازات بديلا عن الحماية فى احكام السيطرة على شئون مصر الداخلية . وقد ذهب فى ذلك الى حد انه عندما وضع مشروع المعاهدة الذى عرضه على الوفد ، علق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية لبريطانيا .

٢٠ ـ تقرير اللجنه الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٥٢ ع ١ ، ٢٥٧ ع ٢

٢١ ـ نفس المصدر والمكان ع ٢ ص ٢٥٢ ع ٢

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٢٤٩ ع ١

٢٣ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٦٦

٢٣ مكرر ـ

١ ـ انشئت الرقابة في سنة ١٨٧٦ ، وكان قدر الديون اذ ذاك مليون جنيها.

٢ ـ كان لصندوق الدين سلطة الموافقة على عقد قروض ، ولكن زالت سنة ١٩٠٤ .

٣ ـ كانت لصندوق الدين مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات.

٤ ـ يرجع السبب في ازدياد نفوذ الصندوق الى الاوامر العالية والاتفاقات الدولية ، التى اضفت عليه اختصاصات واسعة النطاق ، حتى اصبح دولة داخل دولة ، فبعد أن كان الصندوق ، في بداية الامر ، المستلم للايرادات المخصصة لخدمة الدين ، والممثل للدائنين اكثر من تمثيله للدول ، ازداد هذا النفوذ فاصبح حارسا على الدولة ، يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والتصريحات .. الخ . وبهذا أصبح له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام

٥ ـ قانون التصفية ١٨٨٠ أضفى على الصندوق اختصاصا واسعا مكن لأصحاب السندات من مالية البلاد

٦ ـ ازداد هذا النفوذ منذ القرض المضمون ١٨٨٥ .

٧ ـ كان لأعضاء الصندوق حق مقاضاة الحكومة

(انظر احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى)

٢٤ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠

٢٥ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٢٦ ـ نفس المصدر ص ٢٨ خطبة سعد زغلول في حفلة الطلبة في القاهرة

٢٧ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠

٢٨ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٧ ع ٢

٢٩ ـ نفس المصدر ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٢٥٨ ع ١

٣١ ـ أحمد شفيق : نفس المصدر ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧

٣٢ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٨ ع ٢ ـ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ع ١

٣٣ ـ محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية ، ص ٣٠٨

٣٤ ـ الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٣٥ ـ نفس المصدر في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٣

٣٦ ـ نفس المصدر في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٣٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ ـ ١٧٤

٣٨ ـ دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٨٧ ـ ١٠٦ ، الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣

٣٩ ـ الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٤٠ ـ نفس المصدر

٤١ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٩٤ ، خطبة سعد زغلول في ٢١ يونية ١٩٢١

٤٢ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٦١ ، تحية الرئيس في منفاه ص ٦٩ خطبة سعد زغلول في ٦ مايو سنة ١٩٢١

٤٣ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٦٩ ـ ٧٠ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٤٤ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١

٤٥ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، العقاد : المرجع السابق ص ٣١١ ـ ٣١٢ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤

٤٦ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٧٣

٤٨ ـ نفس المصدر ص ٧١

٤٩ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ ـ ٧٤٧ ، رسالة سعد زغلول الى حضرات ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفي بك ومصطفى النحاس بك في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠.

٥٠ ـ نفس المصدر والمكان

٥١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥١ ف ١

٥٢ ـ نفس المصدر ص ٢٥٢ ف ١

٥٣ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٣٦

٥٤ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ ـ ٧٤٧

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٧٤٨ ، ٧٤٧

٥٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ف ١

٥٧ ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ص ٢٧ ، الأمراء الأربعة هم : عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي ابراهيم (المسألة المصرية في دورها الأخير ص ١٣٩ ـ ١٤٠)

٥٨ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ ـ ٧٧٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١

٥٩ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩

٦٠ ـ المسألة المصرية الوفد ص ٢٨٢

٦١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥

٦٢ ـ احمد شفيق : نفس المرجع ص ٧٧٠ ـ ٧٧٢ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٧٧

٦٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٣

٦٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٢٨

٦٥ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٧٦ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٦٦ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٣ ، تحية الرئيس فى منفاه ص ٣٦ ، خطبة سعد زغلول فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١

٦٧ ـ تحية الرئيس فى منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر فى ٦ مايو ١٩٢١ ص ٧٧

٦٨ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ه ٢ ، ٢٦١ ه ١

٦٩ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤

٧٠ ـ تحية الرئيس فى منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر ص ٧٨

٧١ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩

٧٢ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٩

٧٣ ـ نفس المصدر ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

٧٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٥٠ ـ ٨٥١

٧٥ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٩١

٧٦ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٣٦ خطاب سعد باشا فى ٢٠ ابريل ١٩٢١

٧٧ ـ العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، برقية « نبتت فكرة »

٧٨ ـ عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ص ٣٧ ، رسالة سعد باشا لطاهر اللوزى بك فى ٣١ يناير ١٩٢١

٧٩ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٩٠

٨٠ ـ نفس المصدر ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

٨١ ـ عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٣٦ ـ ٣٨ رسالة سعد باشا السابقة الذكر

٨٢ ـ نفس المصدر ص ٣٥ ـ ٣٨

٨٣ ـ نفس المصدر والمكان

٨٤ ـ العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ، تمهيد جـ ٢ ص ٧٢٦

٨٥ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨ ، ١١

٨٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٣٦٣ ء ٢

٨٧ ـ قانون رقم ٨٠ ،، الخ ، مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٦

٨٨ ـ الكتاب الابيض ، القضية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ص ٩٣ ـ ٩٤ ، تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين .

٨٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦

٩٠ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧

٩١ ـ الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ص ٩٣ ـ ٩٤

٩٢ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٣٦ ـ ٣٧ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١

٩٣ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٢٣٥ ، ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١١٠

٩٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٥ ـ ١١٦

٩٥ ـ Sirdar Ikbal Ali Shah : Fuad, King of Egypt, P. 174

٩٦ ـ حسن الشريف : الرجال أسرار ، ص ٢٠ كتاب اليوم

٩٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦ ، وفى كلام الدكتور هيكل أن احمد مظلوم باشا اختير رئيسا للوزارة ، وهو أمر غير صحيح ، بدليل رواية عدلى باشا نفسه في هذه المسألة ، (دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى ـ كيرزن ص ٢٥٥)

٩٨ ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩

٩٩ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١٧٤

١٠٠ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٨

١٠١ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦

١٠٢ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩

١٠٣ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤

١٠٤ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٩

١٠٥ـ غربال : المرجع السابق ص ٨٥

١٠٦ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢١

١٠٧ـ دكتور هيكل : نفس المرجع ص ١١٨

١٠٨ـ نفس المصدر والمكان .

١٠٩- دكتور أحمد البيلى : عدلى باشا ص ١٧٩ ، ١٨٠

١١٠- لورد لويد :المرجع السابق ص ٤٠

١١١- الجود : المرجع السابق ص ٢٧٧

١١٢- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٢

١١٣- نفس المصدر ، خطبة سعد باشا في ٦ ابريل ١٩٢١ ص ١١

١١٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٩

١١٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢

١١٧- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ٩

١١٨- الرافعى : في أعقاب الثورة ، جـ ١ ص ١٢

١١٩- تحية الرئيس في منفاه ص ٥٨ ، من بيان الوفد في ٦ مايو ١٩٢١ الذى منعت الوزارة نشره ، وقد ألقاه مصطفى النحاس بك بالنيابة عن رئيس الوفد في حفل اقامه سعد زغلول في فندق الكونتنتال في ٧ مايو ١٩٢١ تكريما لممثلى الهيئات التى أكرمته .

١٢٠- نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠

١٢١- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

١٢٢- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٠

١٢٣- نفس المصدر ص ٤٦ خطبة سعد باشا في شبرا في ٢٥ أبريل ١٩٢١

١٢٤- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥

١٢٥- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥ ، الرافعى : المرجع السابق جـ ١ ص ٨

١٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٩ ، من بيان لحمد الباسل باشا بشأن خلافه مع سعد باشا

١٢٧- نفس المصدر والبيان ص ١١٠

١٢٨- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ أبريل ١٩٢١

١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ، بيان حمد الباسل باشا السابق الذكر ص ١١١ - ١١٢

١٣٠- الرافعى : المرجع السابق ص ١٠ - ١٢

١٣١- محمود عزمى : الأيام المئة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) ص ٢٠

الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ ـ اصول التصريح :

مفاوضات عدلى ـ كيرزن

فى يوم ١٩ مايو ١٩٢١ صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برياسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا ، وكانوا من أعضاء الوزارة • ثم أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين • (١) وكان تأليف هذا الوفد بدون سعد باشا وأنصاره أفدح غلطة ارتكبها عدلى باشا فى حياته السياسية، وأكبر تحد لارادة الأمة وسلطتها •

ذلك أن الأمة كانت قد أظهرت شعورها جليا ضد عدلى باشا ، عقب خطبة شبرا المشهورة التى سبق ذكرها • وقد تمثل ذلك فى قيام المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت القاهرة ومدن القطر ، وسقط فيها عدد من الضحايا ، وخصوصا فى طنطا يوم ٢٩ ابريل ١٩٢١ • وكانت الحكمة تقتضى من عدلى باشا أن يحترم هذه الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم ، حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العدو الأصلى ، وهو الانجليز، الى الصراع الداخلى • ولكنه بدلا من ذلك استصدر مرسومه المشئوم ، فدفع البلاد الى هوة الانقسام والفوضى ، ولم يجن غير الفشل الذريع فى مفاوضاته مع الانجليز •

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشا الى التمسك بالحكم وتأليف وفد المفاوضات فى ذلك الحين • فقد ذكر الدكتور هيكل أنه عرضت على عدلى باشا ، بحضور صدقى باشا وثروت باشا ، فكرة استقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقف • فأبدى الرجلان معارضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد فى أيدى « الغوغاء » ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وافلت الزمام من يدها كانت

الطامة الكبرى . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الرأى قائلا ان هـذه الحجة لها قيمتها وقوتها . لان استقالة عدلى باشا كان معناها يومئـذ النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها . هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا (سعد باشا) يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلهـا ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . ومن ثم فلا مفر أولا من قمع الفوضى ، ثم بعد ذلك النظر فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ، ففيه القضاء على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على السواء . (٢)

وليست هناك حاجة للقول بأن هذه الحجج انما كانت هى نفسـها الحجج التى كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوفد ، وعدم احترام التحركات الشـعبية . لأن هـذه « الكثرة غير المألوفة » ، أو « الغوغاء » التى يشير اليها الدكتور هيكل ، انما هى المرادف « لسـواد الشعب » الذى سقط منه الضحايا بالمئات والألوف فى مارس ١٩١٩ وبعد ذلك . ولم يكن صدقى باشا فقط أو ثروت باشا من يزين لعدلى باشا التمسك بالوزارة بأمثال هذه الحجج ، بل كان هناك أيضا أعضـاء الوفد المنشقون ، وهؤلاء كانوا يحرضونه على البقاء فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد باشا (٣) .

على أن مصلحة عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه . ذلك أن استقالته فى تلك الظروف ، تحت الثقـل الشعبى ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول . بينمـا اذا استقال فى حالة فشل المفاوضات ــ وكانت الدلائل قد أخذت تشير الى هذا فى ذلك الحين ــ فان هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال . ولقد كان عدلى باشا يأمل مع ذلك أن تنجح المفاوضات ، وخصوصا اذا كان الانجليز لا يشترطون فى المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد ، كائنا ما كان حظهـا من تأييد الأمة فى الحقيقة . وهذا ما جعله يلجأ فى ذلك الحين الى تسـخير أنصاره من حكام الأقاليم فى جمع التوقيعات وايفـاد الوفـود لاعلان الثقة به ، حتى يقال ان وكالة عدلى قد نسخت وكالة سعد (٤) . بينمـا كانت الجرائد الانجليزية تنشر أخبار هذه الوفود والعرائض وتفخم من

شأنها ، لتوهم الشعب والانجليز أن وزارة عدلى باشا موضع ثقة الأمة المصرية • (٥)

ولقد كان من الطبيعى أن يسعى سعد باشا لمنع عدلى باشا من السفر الى لندن باى ثمن ، حتى ولو كانت وحدة الامه هى الثمن ، وقد بنى موقفه هذا ـ كما يقول الاستاذ شفيق غربال بحق ـ على فهمه لما تنتظره الحكومة البريطانية من عدلى باشا ومن أنصاره من الاذعان لشروطها (٦) • وفى الحق لقد أخذ سعد باشا يحمل عليه الحملات الهائلة، ويكشف عن دوره فى المفاوضات مع ملنر بصورة تؤدى الى عدم الثقة به• وقد وصفه فى احدى خطبه بأنه يمثل المصالح الانجليزية لا المصرية ، كما أخذ يشجع المظاهرات المعادية له علنا باعتبارها عنوانا صادقا لاعراض الأمة عنه • وقد ذهب فى التشجيع الى أن ذهب مرة الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى بأن هذا الدم يقع على رأس عدلى (٧) • هذا بينما كانت الصحافة المؤيدة له تصب جام غضبها على عدلى باشا والمنشقين من الوفد وتكيل لهم أعنف الحملات (٨)•

وفى وسط هذه المعركة ، وقعت مذبحة الاسكندرية يوم ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب • فكانت انذارا بما يمكن أن تستغل من أجله المظاهرات المعادية للوزارة • فقد اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من اليونانيين والايطاليين فى « حى الهماميل » ، وهو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية فى يونية ١٨٨٢ • وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص ، فاشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وتدخل البوليس ، ثم الجيش المصرى ، ولكن استمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو بين الوطنيين والأجانب ، ولم يعد الهدوء الا بعد **أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل** • وقد قدر مجموع القتلى من المصريين ٤٣ ومجموع الجرحى ١٢٩ ، ومن الأجانب ١٥ قتيلا و٧١ جريحا • (٩)

ومهما يكن من شأن البادىء باطلاق النيران من الطرفين ، فان هذه الحادثة قد استغلت فى مفاوضات عدلى ـ كيرزن فى تشديد الأحكام العسكرية فى المعاهدة • وقد صرح المستر ونستن تشرشل وزير المستعمرات فى عقبها بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات ، وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية»• فهذه الحادثة ، كما وصفها سعد زغلول ، قد وقعت « ارغاما لانوفنا »

« ولتصيب مقتلا من مقاتلنا » ، اتخذوها دليلا على حكمة سياستهم ، وعلى أنه يجب اعمال السيف فينا حتى يستتب الامن للأجانب ، وما كان الامن مكدرا ، ولكنهم هم الذين كدروه ، وسوف يعاقبهم الله عقابا شديدا (١٠)»

فى هذه الظروف التعسة من انقسام الأمة ،وبعد مذبحة الاسكندرية وتصريح تشرشل السابق ، سافر الوفد الرسمى برآسة عدلى باشا من الاسكندرية فى يوم **أول يولية ١٩٢١** ، ليجرى المفاوضات مع بريطانيا ٠

ويكاد يكون من المؤكد أن الفشل الذى لاقاه عدلى باشا فى تلك المفاوضات قد فاق كل ما جال بخياله أو حسب له حسابا ٠ فالأمر فى ذهن عدلى باشا ـ كما سجله فى تقريره الذى رفعه الى السلطان بعد فشل المفاوضات ـ كان يجرى على النحو الآتى : لقد جرت مفاوضات سابقة بين الوفد ولجنة ملنر أفضت الى اقتراحات من جانب اللجنة ، **وقد سمحت الحكومة البريطانية بنشر هذه المقترحات واستشارة الأمة فيها** فيصعب جدا بعد ذلك ، على من يحكم بدون هوى أو تحيز ، أن يقدر أن الحكومة الانجليزية سوف تفكر جديا فى ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى ! وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم ! نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط ٠ ولكن **نشر مشروع اللجنة رسميا** فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بألا تنزل الحكومة دونه ـ هذا اذا لم تدفعها الرغبة فى الاتفاق الى قبول ما فوقه » (١١) ٠

وهذا تفكير منطقى من جانب عدلى باشا ٠ ولكنه لا ينتبه الى التطورات التى طرأت على موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، فى الشهور القليلة السابقة ٠ وهى التطورات التى تعود الى ما تبين لدى الحكومة ، بعد عودة سعد زغلول الى مصر ، من سيطرته على الموقف الداخلى على غير ما توقعت ، واكتساحه خصومه ، وبالتالى قدرته على احباط أى اتفاق يعقد مع عدلى باشا ٠ عدا ذلك فان الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت الى مصر فى شهر أبريل المستر هارى بويل ، الذى كان يشغل منصب السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى فى أيام كرومر ، وذلك لاكتناه الجو السياسى وكتابة تقرير عن الأحوال فى مصر ٠ وقد قام هذا بعدة اتصالات مع كبار الشخصيات المصرية ، ومن بينها سعد باشا وعدلى باشا ، وقدم فى النهاية تقريرا ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين ، من غير الرسميين ، انما يرغبون فى الخلاص فى دوام الحكم

البريطاني ، وان كان أحد منهم لا يجرؤ على القول بذلك في تلك الظروف (١٢) ٠

أما لماذا مضت الحكومة البريطانية مع ذلك في اجراءات المفاوضات، فان الأسباب لذلك كثيرة ، أولها انها كانت هي الداعية الى اجراء المفاوضات ، في تبليغ ٢٦ فبراير ٠ فقيامها بسحب هذه الدعوة بعد هذا انما هو أمر لا يسهل تبريره ، فوق أنه يعتبر تخليا مشينا عن الحزب المعتدل الذي خاض ما خاض من صراع مع العناصر المتطرفة بسبب اعتدال موقفه منهم ٠ ثانيا ــ ان الحكومة البريطانية كانت ترجو مع ذلك أن تلقى من تساهل المعتدلين ما يغريها بالاقدام على مغامرة عقد معاهدة مع مصر لا تلقى تأييد شعبها ، في مقابل أنها تصحح مركز الاحتلال في مصر وتجعله شرعيا ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ٠ ثالثا ــ انه حتى لو فشلت المفاوضات ، فان انجلترا لن تخسر من جراء هذا الفشل شيئا٠ ان لم تكسب بقاء الأمور في يدها وظهورها أمام الرأي العام العالمي في مظهر الباحث عن التفاهم ، واظهار مصر بمظهر المتعنت ٠

***

ولقد ظهر تشدد الجانب البريطاني منذ بداية المفاوضات في مسألة القوة العسكرية ٠ فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرضها في مصر بحماية المواصلات ، رأى اللورد كيرزن أنها ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غايات أربع :

أولا ــ الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتي السلم والحرب ٠

ثانيا ــ مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي اذا دعت الحاجة ٠

ثالثا ــ حماية المصالح الأجنبية ٠

رابعا ــ مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك ٠ كما أصبح لهذه القوة أن ترابط في أي مكان من مصر ولأي زمان (١٣) ٠

ولقد كانت حوادث الاسكندرية هي الذريعة التي تذرع بها اللورد كيرزن للتمسك بهذه الاغراض ، فهو يقول للمفاوضين : « ها قد رأيتم

أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها ، وانما قام بذلك الجيش البريطانى • وانى أسائلكم : ماذا يحدث اذا لم تتداخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو ان الدول الأجنبيـة تتداخـل فى مصر • وأعرف أن ايطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى الاسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية » (١٤) •

وقد رد رشدى باشا على هذا القول ردا قويا ، فقـال : « ذكرتم حوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فاتكم اننا فى ثورة ، وفى كل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا • وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة التهيج العصبى الذى يقترن بأزمة قومية كالتى تمر بنا • على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة ، ونقطع الاضطرابات من جذورها • ولقد ذكرتم الدول واعتراضاتها ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها • قلتم ان الجنـود الانجليزية تداخلت فى الحوادث الأخيرة • وقد وقع هذا التداخل لأنها كانت هناك •

اللورد كيرزن ــ الحمد لله انها لم تكن فى لندن !

رشدى باشا ــ لو لم تكن هناك لكنا نظمنا الجيش والبوليس على أساس صالح كاف • » (١٥)

وبالرغم من هذا الدفاع الذى اشترك فيه صدقى باشا وعدلى باشا، فقد أصر اللورد كيرزن على مطالبه ، لأنه « **من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناهـا الحقيقى** » • (١٦) وهذا المعنى الحقيقى « ــ كما أدرك الوفد المصرى الرسمى ــ هو الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ، ويقضى على السـيادة الداخلية نفسها • » (١٧) .

وقد سار الأمر فى مسألة التمثيل السياسى على ذلك النحو • فقد سلم الجانب البريطانى بأن تكون لمصر وزارة خارجية ووزير خارجية (مادة ٢) وبأن يمثل الحكومة المصرية فى العواصم الأجنبية معتمدون سياسيون لهم لقب الوزير ورتبته (مادة ٤) ، ولكنه أحاط هذا الحق بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا : فقد ألزم وزير الخارجيـة بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى (مادة ٥) ، وبعبارة أخرى أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الأمور الخارجيـة • كما نص على الا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية،

(حتى مالا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى (مادة٦) · ثم قرر استبقاء لقب « **المندوب السامى** »، وأن يكون له فى كل وقت مركز استثنائى ، ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى · (مادة ٣) ·

أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية ، فقد اتخذت الحكومة البريطانية بشأنهما أيضا رأيا أشد مما ذهبت اليه لجنة ملنر · فقررت لزوم أن يطلع المنـــدوب المالى اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس الوزارة ووزير المالية ، (مادة ١٣) · كما قررت أنه لا يجوز للحـكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى (مادة ١٤) · وهذا النص الأخير أعطى المندوب المالى مكانة تعلو مكانة الحكومة والبرلمان ، لأن القاعدة أن الحكومة لاتستطيع أن تعقد قروضا الا بموافقة البرلمان · وما دام لا يجوز عقد قرض خارجى الا بموافقة المندوب المالى ، فكأن هذا المندوب قد أصبح سلطة أعلى من الحكومة والبرلمان (١٨) · أما المندوب القضائى ، فقد قرر له الجـــانب البريطانى حق القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المســـائل التى تمس الأجانب (مادة ١٥) ، وحق الاطلاع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية · وأن يكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقـــانية والداخليـــة (مادة ١٦) · (١٩)

❋ ❋ ❋

ولقـد كان بســبب الارهاق والكمد الذى أحس به المفــاوضون المصريون ، وما بذلوه من جهد عظيم ، أن سقط رشدى باشا مشلولا فى يوم ٢٠ أكتوبر · أما عدلى باشا ، فان ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يحس بضرورة استدعاء جميع الأعضاء المنشقين على سعد الى لنـدن ، رغبة منه فى تحميلهم المسئولية معه · وكان يحس بالأسف الشديد لأن اللورد ملنر ليس هو الذى يتفاوض معه (٢٠) ·

ومع ذلك فلم تكن المتاعب التى لقيها عدلى باشا فى مفاوضات مع اللورد كيرزن فى لندن بأقل ممـــا تعرض لهـــا فى مصر · ففى ذلك الحين ، وبينما كانت المفاضات تجرى الى فشلها المحتوم ، كان سعـد زغلول يشـن حملة رهيبة على عدلى باشـا وزمـلائه ، وعلى الوزارة البريطانية ، ويطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مهيجا الشعب ومشـعلا

نيران الثورة أينما حل ، ومصطدما بالحكومة أعنف الاصطدامات • فلقد كان سعد يخشى أن يبرم عدلى باشا اتفاقا مع انجلترا يكبل أقدام مصر بأغلال لا قبل لها بها ، بينما تبدو مصر وكأنها قد وافقت على هذه الأغلال بسبب الارادة المزيفة التى كان يصطنعها ثروت باشا فى ذلك الحين ، ولهذا كان سعد لا يفتأ يفضح محاولات الحكومة فى كل مناسبة ويسخر بها قائلا : « ان وزارة تختم الصبيان على الثقة بها هى التى تاتى لنا بالاستقلال التام ؟ (ضحك) ، رأت وفودا تأتى طائعة مختارة لتعبر عن ثقتها بالوفد المصرى ، فأوعزت الى رجالها بأن ياتوا لها أيضا بوفود • جاءت تلك الوفود وعلى رأسها المدير ، وعلى حواشيها المآمير ، وفى أوساطها الخفراء ، فيستقبلهم رئيس الوزارة ويقول لهم أمام هؤلاء الذين يسوقونهم أو يحوطونهم : « انى مسرور من اخلاصكم ومن أنكم جئتم طائعين مختارين » (ضحك وتصفيق) ، ذكرنى هذا بحاكم من أيام السلطة العسكرية أثناء الحرب ، رأى رجلا مكتوف اليدين ، والخفراء يجرونه لأجل أن يوردوه للسلطة ، فقال هذا الحاكم : « ماهذا ؟ » قالوا : « متطوع يا سيدى •• ! » (٢١)

ولم يكتف سعد زغلول بكشف هذا الزيف فى مصر ، بل أراد كشفه أمام الرأى العام الانجليزى أيضا ، ولهذا استقدم الى مصر بعثة تتكون من نخبة مختارة من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، برياسة المستر سوان ، وذلك ليتبينوا حقيقة شعور الأمة فى البلاد ، ويحققوا الدعاوى التى تدعيها صحف الاستعمار • وقد حاول ثروت باشا أن يمنع مجىء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات البريطانية مستندا الى أن وجود هذه البعثة فى مصر يخشى أن يكون سببا فى اضطراب الأمن العام • ولكن اللورد كيرزن بين أنه لا يستطيع أن يأبى على أعضاء البعثة جوازات السفر ، لان منعهم منها تصرف خطير ضد الحرية ، اللهم الا اذا طلبت الحكومة المصرية اليه ذلك رسميا • ولكن عدلى باشا فى لندن لم يشأ أن يتحمل تبعة هذا الطلب الرسمى • (٢٢)

وهكذا قدمت البعثة العمالية الى مصر ، واحتفل المصريون بأعضائها فى القاهرة والاسكندرية احتفالا عظيما وخرج لتحيتهم فى الطرقات جموع مختلفة الألوان مختلفة الأشكال • وبالرغم من أن الحكومة المصرية سارعت فأصدرت الأوامر المشددة بمنع المظاهرات ، فقد أخذت شرازم صغيرة تطوف فى الشوارع تهتف لسعد والاستقلال • (٢٣) وما لبث سعد زغلول أن أخذ يطوف بضيوفه فى مدن الأقاليم ، ويقوم فى وجودهم

وتأييدهم الضمنى ، بهجمات عنيفة علنية على الحكومة بقصد تحطيم مركزها ، وتدمير كل فرصة لعدلى باشا فى لندن للوصول بالمفاوضات الى النتيجة التى يخشاها.(٢٤) ولم يقتصر سعد زغلول على ذلك بل أرسل مكرم عبيد الى لندن للدعاية ضد ابرام اتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة ولتزويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تحرج مركز عدلى باشا لاثارتها فى البرلمان . (٢٥)

وقد أفلح سعد فى خطته ونال بغيته ، ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشا . ولكن أنى له أن يدرك فى ذلك الحين أن مثل هذه النتيجة سوف تكون أقصر طريق يخطو منه الى غيابات المنفى من جديد؟ ولكن هكذا كانت تتطلب خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما سنرى فى القسم التالى .

٢ ـ تصريح ٢٨ فبراير

فشلت مفاوضات عدلى ـ كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصرى فى **العاشر من نوفمبر ١٩٢١** ، لأنه لا يحقق الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها • ومع ذلك فقد قدر لنصوص هذا المشروع ، وهى ـ كما رأينا ـ أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ، أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا • وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور • ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، وأنها ثبتت على هذا الوضع أربعة عشر عاما • وهذا هو التطور الذى كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها • ومن الغريب أن عدلى باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن ، هم أنفسهم الذين عاونوا على اصدار تصريح ٢٨ فبراير •

ومما لا ريب فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر • وسنرى فى الصفحات القليلة القادمة أن السلطات البريطانية فى مصر هى التى سعت اليه وألحت على حكومتها فى اصداره •

لقد كان الموقف ، بعد أن ظهرت نذر الفشل فى جو المفاوضات ، وبان للحكومة البريطانية أن اتفاقها مع المعتدلين صار أمرا متعذرا ، يقتضى أمرا من اثنين ، اما أن تذعن بريطانيا لمصر • ومعنى ذلك أن تعمل على الاتفاق مع سعد زغلول ، بعد أن ثبت بلا جدال أن أى اتفاق مع غيره مصيره الفشل ، وبعد أن رفض المعتدلون التساهل والنزول عن الحد الذى ذهب اليه مشروع ملنر • واما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الاذعان لشروطها ، مع ماسيتبع ذلك من نتائج لا يعلم مداها أحد • وكان كل من هذين الأمرين أصعب من الآخر •

ففيما يتصل بالحل الاول ، كان سعد زغلول قد أصبح فى نظر الحكومة الانجليزية مهيجا كبيرا يثير الشعب والفتن والعداوة ضد بريطانيا ـ كما نعته بذلك المستر لويد جورج ـ كما أن الحالة النفسية السائدة فى الوزارة البريطانية وفى مجلس العموم كانت اذ ذاك ضد احناء الرؤوس أمامه • (٢٦) ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الانجليزية الى هذا الحل •

وأما بخصوص الأمر الثانى ، وهو أن تتشبث الحكومة البريطانية بموقفها من المسألة المصرية ، فقد كان أمرا لا يقل تعذرا عن الأول ، اذ كانت تقوم فى وجهه صعوبتان ، الصعوبة الأولى ، الخوف من استمرار الاضطرابات فى مصر • وكان الانجليز يقدرون هذا جيدا ، ففى الجلسة الحادية والعشرين من المفاوضات ، صرح المستر لندسى لعدلى باشا بقوله • « نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة اذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التى ترضيك ، ولسنا راغبين فى تجديد الاضطرابات » (٢٧) • أما الصعوبة الثانية فتتمثل فى أن اللورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى ، الذى كانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه فى تنفيذ سياستها فى مصر ، كان ضد سياسة التشدد التى كانت تتبعها الحكومة البريطانية ، وكان يلح عليها فى الثمانية عشر شهرا السابقة لتتخذ قرارا فى المسألة المصرية يستهدف الغاء الحماية ، ومنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة الى منحه • (٢٨)

وقد كان بسبب هذا المأزق الذى وجدت الحكومة البريطانية نفسها فيه ، بين عزوفها عن الاتفاق مع سعد زغلول ، وتعذر ابرام الاتفاق مع المعتدلين ، وخطر ترك المسألة المصرية بدون حل ، أن ظهرت فى ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذى استقر عليه الرأى أخيرا •

وكان أول هذه الحلول ما عرضه المستر لويد جورج على عدلى باشا فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، وقصد به تمهيد الطريق للاتفاق مع فريق المعتدلين أنفسهم • وهو يقضى بايقاف المفاوضات ، على أن تستأنف بعد أن يتم القبض على سعد زغلول من جديد ونفيه ، لابعاد تأثيره على الجماهير ، ومن ثم تهيئتها لقبول المعاهدة • وقد بدأ المستر لويد جورج عرض هذا الاقتراح بأن أبدى أولا لعدلى باشا ملء ثقته باخلاصه ورغبته فى حسن التفاهم • ثم أعرب عن يقينه بأن الاتفاق ميسور بينهما ،

ولكنه أبدى حيرته من أن مثل هذا الاتفاق يعتبر أمرا صعبا مع وجود سعد زغلول طليقا ، أو على حد قوله : « لا أرى كيف يمكن الوصول الى اتفاق مقبول عندنا وعندكم فى هذا الظرف ما دام زغلول يسلك طريق التهييج • فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل في مصر ، وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر الى زغلول • واني لشديد الاعتقاد بأنه اذا ما زالت دواعى القلق ، أصبحنا أدنى الى الاتفاق • وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين • لذلك فاني اتساءل اذا لم يكن من المستحسن ايقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءا ووضوحا ؟ » • وقد فهم عدلى باشا على الفور ما كان يرمى اليه المستر لويد جورج ، ولكنه رفض هذا الحل رفضا باتا ، بل زاد أن نبه المستر لويد جورج الى أن هذا الحل لا يخلو من الخطورة للانجليز ، فقال : « ان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكم أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره » (٢٩).

وقد كان من نتيجة هذا الرفض من جانب عدلى باشا ، الذى أصر عليه في حديث آخر مع المستر لندسى ، أن عرض عليه اللورد كيرزن فى آخر جلساته (١٩ نوفمبر) اقتراحا ثانيا يقوم على « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا ما أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ، ورفع القيود التى تعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها » •

ويلاحظ أن هذا العرض أيضا مبنى على ابرام اتفاق مع المعتدلين• ولكن عدلى باشا رفضه كذلك مستندا الى سببين : السبب الأول أن التوقيت الذى يشير اليه اللورد كيرزن لا ضابط له ، اذ يمكن للانجليز أن يقولوا أن التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه • والسبب الثانى أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل •

على أن عدلى باشا لم يلبث أن اقترح من جانبه مخرجا آخر للموقف ، فقال : « لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الاحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ماختلفنا

عليه من مسائل » . وقد تساءل اللورد كيرزن عندئذ قائلا : « ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » . فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه . فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم أقبل به » (٣٠) . وبذلك حبطت هذه الاقتراحات الثلاثة .

ويمكننا أن نفهم سر اعتراض اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا ، اذا أدركنا أن تنفيذ هذا الاقتراح لم يكن يستلزم توقيع المصريين عليه واعترافهم به . مع أن ذلك شرط أساسى فى السياسة البريطانية التى وضع أسسها اللورد ملنر ، سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا . وفى الواقع أن الانجليز كانوا يعانون من عقدة عدم شرعية الاحتلال . ففى احدى مقابلات سعد باشا مع اللورد ملنر فى ٢١ يوليه ١٩٢٠ ، وكانت فى بيت اللورد ملنر ، قال الأخير : « اننا الآن فى مصر وقد وضعنا يدنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » (٣١) .

ومن الطريف أن الرافعى قد فسر رد اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا بأنه « موافقة مبدئية » (٣٢) . وقد وقع فى هذا الخطأ أيضا اللورد ألنبى فاعتقد أن اللورد كيرزن انما وافق على اقتراح عدلى باشا بشرط معاونة عدلى باشا (٣٣) . وفى الواقع أن اللورد كيرزن ــ كما ظهر من موقفه بعد ذلك ــ لم يوافق اطلاقا على القيام بعمل منفرد ، ولم يرضخ لذلك الا بعد أن هدد اللورد ألنبى بالاستقالة ، والا تحت ضغط شعبى عالى .

على كل حال ، فقد ترك فشل هذه المقترحات الثلاثة وانقطاع المفاوضات ، الحكومة البريطانية فى مواجهة موقفها المعقد مرة أخرى . وصار يتحتم عليها الآن أن تتخذ قرارا فى الأمر : فاما الاذعان لمصر واما التشبث بسياستها . وقد اختارت الحكومة الانجليزية الحل الثانى ، لأنه يجنبها التسليم لسعد زغلول والحركة الوطنية بما لم تكن مستعدة

للتسليم به في ذلك الوقت . وتلك هي سياسة التبليغ البريطاني المشهور الذى رفع الى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

فالتبليغ ، وهو مذكرة سياسية مطولة ، مفرغة فى قالب الوعد والوعيد ، يعلن : (أولا) تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى اشتمل عليها مشروع كيرزن لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية، وتشبثها بسياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد « معاهدة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتحالف » . (ثانيا) ولمواجهة الآثار التى ستترتب على اعلان هذه السياسة ، يتقدم التبليغ ببعض الترضيات الثانوية فى يد ، وبالتهديد الصريح والارهاب المكشوف فى اليد الأخرى. فيقوم بمحاولة لرشوة الطبقة المثقفة بالوظائف للتخلى عن جهادها ، اذ يعلن رغبة الحكومة البريطانية فى « العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل من فروع الادارة ، ولا سيما فى فروعها العالية التى يشغلها حتى الآن ، بأكثر مما ينبغى ، موظفون أوربيون » ، كما يعلن عن رغبة الحكومة البريطانية فى المبادرة برفع الأحكام العرفية، بمجرد اصدار « قانون التضمينات » (اقرار الاجراءات العسكرية) ، ويبين أن الحكومة البريطانية « سوف تواصل مفاوضاتها مع الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل الغاء الامتيازات » .

بعد ذلك يرفع التبليغ سيف التهديد بصورة سافرة وفى نغمة متجبرة ، فيعلن أن « استسلام الشعب المصرى الى أمانيه الوطنية ، مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها ، دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سنتها الحياة الدولية ، لا يعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما » . ثم يعرض بالزعماء الذين يدعون الى ذلك فيقرر أنهم « لا يذكون نار النهضة فى مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر .. وأن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هى لانت أو تساهلت تلقاء تهييج من هذا القبيل » ، وفى النهاية يعلن التبليغ أن الحكومة البريطانية « لا ترى بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها . على أنها مع ذلك ، لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها » (٣٤) .

***

وقد اعتقدت الحكومة البريطانية أنها سوف تتفادى ، بوعدها ووعيدها ، النتائج الحتمية لتشبثها بسياستها . وكانت خاطئة تماما ،

لأن الحركة الوطنية كانت فى ذلك الحين فى دور اندفاع لا تلوى فيه على شيء ، وكان المد الثورى عاليا . وهذا ما كان يدركه المندوب السامى فى مصر ، ولا تدركه حكومته ، وكان يشارك المندوب السامى معرفته ذلك ، المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية . مما جعل النزاع يدب بين الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر .

ولقد بدأ هذا النزاع من قبل أن تنتهى المفاوضات فى لندن . فقد تملك المستشـــارون البريطانيون الجزع عندما وصلت الأنبـــاء باتجـــاه المفاوضات نحو الفشل . فاعدوا مذكرة مشتركة أكدوا فيها لحكومتهم أن « كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية ، يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة ، كما اتضح ذلك فى ربيع عام ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ،ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حـكومة جـلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للامانى ، التى أنشأها المصريون بصفة مشروعة ، على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين . فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة .. » . ثم أوضحت المذكرة « أنه ليس ثمة ادارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية ، أو تحول دون أن يلحق المصالح المالية والاقتصـــادية ضرر عظيم » ، وأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مناقضة لهذه النصيحة « فلن يستطيعوا أن يتوقعوا الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل » . ثم انتهت المذكرة بالقول بأنه اذا وافقت الحكومة البريطانية على برنامج سخى فانهم « على يقين من أن هذا البرنامج يمـكن اجـراؤه وتأليف وزارة لانفاذه ، حتى ولو لم يكن ثم وزير مصرى مستعد اليوم أن يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا البرنامج باعتباره ارضاء تاما للمطالب المصرية » .

وهذا الاقتراح على جانب كبير من الأهمية ، لأنه ــ كما هو واضح ــ مماثل للاقتراح الذى عرضـــه عدلى باشا على اللورد كيرزن فى المقابلة الأخيرة ، بأن تنفذ الحكومة البريطانية ماوافقت على منحه لمصر حتى ولو لم يكن ذلك عن طريق اتفاق رسمى . ويلاحظ أن تاريخ هذه المذكرة هو ١٧ نوفمبر ، وهو تاريخ سابق على التـــاريخ الذى قدم فيه عدلى باشا اقتراحه بيومين (وكان فى يوم ١٩ نوفمبر) .

وعلى كل حال ، فعندما عاد اللورد ألنبى من انجلترا ، وكان قد دعى مرتين لحضور مناقشات الوزارة البريطانية أثناء نظر القضية المصرية، وأبدى فى كلتيهما بوضـوح مخالفتـه للموقف الذى كانت الحـكومة البريطانية ترتئيه (٣٥) ـ أيد على الفور المذكرة التى حـررها المستر سكوت وزملاؤه ، وأرسلها الى اللورد كيرزن برفقة برقية له طلب فيها أن يلم الوزير بآراء المستشارين اذا كان سيعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا • وختمها بأن أكد « ان كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب ـ بل من غير الممكن عمليا ـ المضى فى اداء الأعمال الادارية للحكومة » (٣٦)

بيـد أن المفاوضات قطعت على النحو الذى مر بنـا • ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أقدمت ، فى تجاهل تام للتوتر السائد فى مصر ، على تقديم بلاغها المذكور فى ٣ ديسمبر ، فأحدثت تدهورا فى الموقف ، بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح (٣٧) ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم لجنة ملنر • فقد خسرت بريطانيا الآن عطف المعتدلين ، بعد أن عوملوا بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم ـ كما ظهر من استقبال الشعب لعدلى باشا عند عودته من لندن (٣٨) ـ وكان على بريطانيا اذا أرادت اجراء تحسن سريع فى الموقف ، أن تبـادر باسترضاء المعتدلين مرة أخرى • والا تعذر تأليف وزارة مصرية ، وصار من المستحيل ـ كما تنبأ المستشارون البريطانيون فى المذكرة التى رفعوها الى حكومتهم ـ القيام بالهيمنة البريطانية ، التى تقـوم على التعـاون التـام من جانب المصريين فى كل فروع الادارة • وقد كانت مهمة اجتذاب المعتدلين مرة أخرى الى حقل التعاون مع الانجليز ، وانقاذ بريطانيا من ورطتها ، هى التى اضطلع بها اللورد النبى ، وانتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير •

ففى نفس اليوم الذى وصل فيه عدلى الى مصر (٦ ديسمبر ١٩٢١) أرسل اللورد ألنبى الى حكومته برقية هامة ذكر فيها أنه « يرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك خطة قوية من شـأنها أن تقدم برنامجا انشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا • ولقد حدث أن عدلى باشا فى خلال حديثه الأخير معك سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض • ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان اجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مسـتعدة للعمـل معنا •• فهل انت مستعد أن تطلق يدى ـ اذا رأيت الآونة قد سنحت ،

أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ ـ حسبما تقتضيه الظروف ـ الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة ، أو للحاضرة اذا ظلت في مناصبها ؟٠ انى اقدر تماما أن العمل الذي أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بتصريح من جانب واحد ٠ وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الأوقات ، ولا أدرى لماذا لا تخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التي يدلى بها للاصرار على لفظة « الحماية » ، هي قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة ، فان اللفظ مدلوله ضئيل ٠ يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بغضها الى أقصى حد ٠٠ وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان سيكون بمثابة اعلان « مبدأ مونرو بريطاني » على مصر ٠ وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لتحديد علاقتنا مع مصر ٠ وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية٠ وخليق أن يظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة في ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، كما هو مبين في مشروع المعاهدة ٠ ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التي يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم في الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق في كل المسائل » (٣٩) ٠

وفي يوم ١١ ديسمبر عزز اللورد ألنبى برقيته الأولى ببرقية أخرى قال فيها : « لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى جلالة الملك أن تصدقوني اذا قلت أنه ليس ثم مصرى ـ كائنا ما كانت آراؤه الشخصية ـ يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام ٠ ولذلك **فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة** ٠٠ ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب ٠ ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا في الماضي ، كانت الطريقة التي جرت عليها أن تكون من جانب واحد ٠ فمثلا منح خديو مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و١٨٩٢ ،وكانت أهم هذه المنح في عام١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية ٠ وقد صار عمل بريطانيا العظمى ، بسحبها من مصر مانزلت عنه تركيا ، ممقوتا اليوم أكثر من أى شئ سواه ٠٠ وانى أحس أن **المصاعب التي تعانيها**

الادارة البريطانية فى هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الجوهرى من وجهة نظرنا ايجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا ، كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين . ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر ، فاذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين ، فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا (٤٠) » .

على كل حال فواضح من تاريخ البرقية الأولى التى أرسلها اللورد ألنبى الى حكومته لتنفيذ الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، أنها لم تكن نتيجة مشاورات بينه وبين ثروت ، كما يقول الدكتور هيكل (٤١) ، أو بينه وبين صدقى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، كما يقول صدقى باشا فى مذكراته (٤٢) . فقد أرسل اللورد ألنبى برقيته هذه فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ ، وهو اليوم الذى وصل فيه عدلى باشا الى القاهرة من لندن ، أى قبل أن يتيسر القيام بأى مباحثات فيما بين المعتدلين ، أو فيما بينهم وبين اللورد ألنبى . يدل على ذلك أن الأخير قصد بالمقترحات التى التمسها من حكومته ـ كما جاء فى برقيته ـ أن يتقدم بها كبرنامج لوزارة عدلى باشا اذا ظلت فى مناصبها ، أو للوزارة التى ستخلفها ، وهو مايفيد التخمين والظن . وليس من المعقول أن يكون ثروت باشا قد تفاوض باسمه مع اللورد ألنبى من قبل أن يقدم عدلى باشا استقالته ، ومن قبل أن تحدث أزمة وزارية تتيح له فرض شروطه وبرنامجه على الانجليز ، كما لا يمكن أن يكون قد تفاوض باسم عدلى باشا ، لأن عدلى باشا ـ كما يقول الدكتور يوسف نحاس ـ بالرغم من أنه هو الذى اقترح على اللورد كيرزن تنفيذ الاقتراحات الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، الا أنه لم يفكر اطلاقا فى أن يتولى بنفسه تطبيق هذا النظام الجديد . وهذا واضح من اجابته الى اللورد كيرزن عندما سأله « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » فرد قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا المسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم أقبل به ؟ » . بل لقد كان عدلى باشا يعتقد أنه ليس من السهل ايجاد مصرى ذى نفوذ يقبل أن يطبق النظام الجديد الذى ستمنحه انجلترا لمصر ، وقد كان علاجه للموقف ـ كما أفضى به للدكتور يوسف نحاس فى لندن ـ يقوم على تأليف وزارة يشكلها ثروت باشا وينضم اليها بعض الأصدقاء من أمثال عبد العزيز فهمى بك ، لتستأنف ـ كما

هو مفهوم من كلام الدكتور يوسف نحاس ــ المطالبة . بالوسائل السلميه التى كان عدلى باشا يميل لاتباعها ، وكان يشترط لنجاحها تنظيم دعاية قوية ، وخاصة فى انجلترا التى كان بها بعض العناصر التى تعطف على القضية المصرية ، مثل ملنر واسبندر وتشيرول (٤٣) ٠

ولكن عدلى باشا عندما عاد الى مصر ، وعلم منه ثروت باشا بفحوى الاقتراح الذى أدلى به للورد كيرزن ، استحسنه باعتباره صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج ، اذا لم يعالج بالحكمة السياسية وبالتسامح من جانب بريطانيا (٤٤) ٠ ولهذا أخذ ثروت باشا يعد برنامجا ليتولى بمقتضاه الحكم ، يقوم على أساس اقتراح عدلى باشا ٠ وقد أفضى عدلى باشا بهذا للورد ألنبى عندما زاره فى اليوم التالى لوصوله (٧ ديسمبر ١٩٢١) ليبلغه أنه سيقدم استقالته ، وان السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا ، فقد قال ان هذا الأخير سيحضر اليه لاستشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به ذلك المنصب حيث كان يعانى صعوبة بشأنه (٤٥) ٠

يفهم من هذا أن اللورد ألنبى عندما أرسل برقية يوم ٦ ديسمبر السالفة الذكر لم تكن قد تمت أية استشارة بينه وبين عدلى باشا أو ثروت باشا . ولكن هذه الاستشارة قد تمت بعد زيارة عدلى باشا فى ٧ ديسمبر ٠ يؤيد ذلك أن عدلى باشا رفض الموافقة على برنامج ثروت الذى قدمه للورد ألنبى لتأليف الوزارة ٠ وعلى كل حال فقد كانت هذه بداية الاتصالات التى انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير ٠ ففى يوم ١١ ديسمبر ١٩٢١ قدم ثروت باشا الى اللورد ألنبى برنامجه الذى اشترط أن يتولى على أساسه الحكم ٠ ويفهم من هذا البرنامج أن ثروت باشا لم يكن يطمع فى الكثير من الانجليز ، فقد اشتمل على النقط الآتية بايجاز :

١ ــ الاقتصاد من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى (مشروع كيرزن)على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، مع رفض المذكرة ٠

٢ ــ اعادة النظام العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد فى المستقبل القريب ، وأن تضع الوزارة مشروعا للاصلاح الدستورى يعتمد على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التى يتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا ٠

٣ ـ عودة وزارة الخارجية التى عطلتها ظروف الحرب مؤقتا .
(وقد بين ثروت باشا للورد ألنبى أن الفكرة التى تقوم عليها هذه النقطة أن ترجع مصر الى الأحوال التى كانت سائدة فيها فى ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية ، وأنه يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذى كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب .) (٤٦)

ويلاحظ على برنامج ثروت باشا هذا ، أنه يشترط وعودا ، لا شروطا يجب تحقيقها قبل توليه الوزارة أو بعد توليها فعلا . ويؤيد هذا ماورد فى الوثيقة التاسعة من الكتاب الأبيض الانجليزى ، من أنه « كان يرجو أن تجد الحكومة البريطانية طريقة لالغاء الحماية فى المستقبل القريب ، وان كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا » ! . ومع ذلك فقد رفضت الحكومة البريطانيه حتى مجرد تعهدها بالغاء الحماية ، وطلبت أن يكون ذلك بمثابة عرض فى مساومة تنتهى باتفاق ثنائى . فقد ردت على اللورد ألنبى بقولها : « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا ، كما وصفته فى تلغرافك المرسل فى ١٢ ديسمبر . على أنه من الضرورى فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا من كل سوء تفاهم ، أن تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهدا بالغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وانما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر . ولست راغبا فى أن أسبب ارتيابا فى حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « تعهد » بكلمة « عرض » ، فى البرنامج الذى اقترحه ثروت (٤٧) . »
ومن الغريب أن اللورد ألنبى اعتبر هذه البرقية بمثابة موافقة على برنامج ثروت باشا (٤٨) . ومن الغريب كذلك أن اللورد لويد اعتبر هذه البرقية بمثابة تنازل عن سياسة الاتفاق الثنائى (٤٩) . مع أن الحكومة البريطانية ـ كما ظهر من موقفها فيما بعد ـ قد أبدت تشبثها بهذه السياسة الى حد كبير .

وعلى كل حال فقد رفض عدلى باشا تأييد ثروت باشا فى تأليف الوزارة على هذه الشروط ، معتبرا المنح التى وافقت عليها الحكومة البريطانية غير كافية (٥٠) . وكان بسبب هذا الموقف أن عجز ثروت باشا عن تأليف الوزارة ، وأخذ اللورد ألنبى يبذل كل ما فى طوقه لاقناع حزب عدلى باشا بالانضمام الى الحكومة ، اذ كان يشعر ـ على حد قوله ـ

بأن هذا الحزب « ممزق لا محالة مالم يتقدم الآن ، لأن زغلولا سيكون هو الوحيد المستفيد مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب) (٥١) ٠

على أن اللورد ألنبى كان يدرك أن بعض السبب ان لم يكن كله ، فى احجام عدلى باشا عن تأييد ثروت باشا فى تولى الوزارة على تلك الشروط ، انما يعود الى بقاء سعد زغلول طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها ٠ فلهذا عزم على ازالة هذا الحاجز وافساح الطريق أمام حزب عدلى باشا للتقدم ٠ ولهذا نراه فى نفس هذه البرقية الى اللورد كيرزن التى يتحدث فيها عن تأخر ثروت باشا فى تأليف الوزارة ، ومحاولاته لاقناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة ، يكشف لأول مرة عن نيته فى نفى سـعد زغلول ، ويبدى رجـاءه فى « أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، **اذ لا ينبغى أن يسـمح له بالذهاب الى أى مكان فى** أوربا ٠ » (٥٢) (حتى لا يتخذها سعد مركز دعاية ضد انجلترا) ٠

وقد كانت خطة اللورد ألنبى بعد ذلك سهلة هينة ٠ ففى يوم ٢٢ ديسمبر أصدر أمرا الى سعد زغلول باشا تحت الأحكام العرفية ، يحظر عليه فيه : « أن يخطب فى الناس ، أو أن يشهد اجتماعا عموميا ، أو أن يستقبل الوفود ، أو أن يكتب الى الصحف ، أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية ٠ وعليه أن يغـادر القاهرة بلا ابطاء ، ويقيم فى منزله فى الريف ، تحت رقابة المدير ٠ » (٥٣) وبمعنى آخر كان يطلب اليه التقاعد واعتزال السياسة ٠ وقد رد سعد زغلول على هذا الأمر فى نفس اليوم الرد الطبيعى الخليق بزعيم أمة ، فقد وصف الأمر بأنه : « ظالم أحتج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك مايبرره ٠ وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهـذا الواجب المقدس ٠ لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء ، أفرادا وجماعات ، فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء ٠ » (٥٤) وازاء هذا الرد المرتقب ، أصدر اللورد ألنبى أمره فى نفس اليوم بالقبض على سعد زغلول ، ومعه وليم مكرم عبيد وسينوت حنا ومصطفى النحاس ٠ وأرسل الى وزير خارجيته **يقترح « سيلان » مكانا للابعاد ، « لأنها مقـرونة فى الأذهان باعتقال عرابى فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » ٠ (٥٥)**

وبابعاد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد تماما لارساء السـياسة الجديدة ٠ والفترة التى تلت ذلك من أعجب وأعنف الفترات فى تاريخ

البلاد ، فقد أدرك المعتدلون ، بغير جهد كبير ، أن هذا الابعاد انما هو « توطئة ضرورية لجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين » (٥٦) ، ومن ثم دارت المفاوضات فى الخفاء « مع ثروت باشـا وأنصاره الأدنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع عدلى باشا أيضا » (٥٧) ٠

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى البلاد احتجاجا على نفى سعد زغلول ، وقد ترسمت خطى ثورة مارس ١٩١٩ ، فمزقت خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، وهوجمت مراكز البوليس،وقامت المظاهرات المصحوبة بالتخريب فى كثير من بلاد القطر ، وأقيمت المتاريس فى الشوارع ، وأضربت المدارس جميعها ، كما أضرب موظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض الجهات والمدن ٠ ولكن أللنبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فأرسلت فصائل الجنود الى كل مدن المديريات ، وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة والدلتا ، وأرسلت البواخر النيلية المسـلحة بالمدافع السريعة الى الوجه القبلى ، كما وصلت الطرادات سرس وسناتور وسبارهوك وسيخ الى المياه المصرية ، وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت المهيجين المشهورين فى القاهرة ، وفى جملتهم الاستاذ كامل حسين محامى حركة النقابات ، وبلغ عدد المقبوض عليهم فى مدينة الاسكندرية وحدها ٣٨٩ شخصا (٥٨) ٠

وعندما رأى الرأى العـام خطورة الموقف ، رفع علم الدعوة الى الاتحاد ٠ فبذلت عدة مساع أسفرت عن عودة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وجورج خياط بك وحمد الباسل بك وعبد اللطيف المكباتى بك وحافظ عفيفى بك الى حظيرة الوفد يوم ٢٨ ديسمبر ٠ ولكن هؤلاء **لم يلبثوا أن اعتبروا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد** ، نظرا لأنهم كانوا يكونون الغـالبية فيـه ، بعد أن قبض على سعد زغلول ورفاقه وتم نفيهم ، كما اعتقل ثلاثة من أعضاء الوفد فى مصر وهم : صادق حنين بك وأمين عز العرب وجعفر فخرى بك ، ولم يبق سوى واصف بطرس غالى باشا وويصا واصف بك وعلى ماهر بك ، (وكان الأخير منسحبا من هيئة الوفد ، ولكنه سارع الى الانضمام الى سعد باشا عندما علم أن السلطات البريطانية تسعى للقبض عليه) (٥٩) على أن الاعضاء القدامى لم يلبثوا أن أعادوا التوازن فيما بينهم وبين الأعضـاء العائدين ، **بضم كل من على الشمسى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرقس حنا وعبد القادر الجمال** (٦٠) ٠ وبذلك ضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد ٠ فأخذوا فى أعقاب ذلك ينقطعون عن الوفد تمهـيدا للانفصال عنه ، وحتى لا يشاركوا فى قراراته ٠ وخصوصا أنهم كانوا

دون ريب ، على علم بالمفاوضات الجارية بين اللوردألنبى وثروت باشـا، وعدلى باشا وصدقى باشا ، وهى المفاوضات التى انتهت بنجـاح فى ١٢ يناير ١٩٢٢ ٠

لم يلبث الوفد بعد اخماد ثورة ديسمبر ١٩٢١ أن أقتدى بما حدث بعد ثورة مارس ١٩١٩ ، فأشهر سلاح المقاومة السلبية فى وجه الانجليز فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ ٠ فأعلن مقاطعة التجارة الانجليزية والبنوك والسفن والشركات ، وتشجيع المصنوعات الوطنية ، **وتفضيل التعامل مع التاجر المصرى** ٠وأن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الانجليزية ليودعوها فى بنك مصر ٠ كما أعلن مبدأ عدم التعـاون مع الانجليز ويشمل قطع العلاقات الاجتماعية معهم ، وعدم التعاون السياسى ؛ **فيمتنع السياسيون المصريون عن تشكيل الوزارة** حتى يتحمل الانجليز وحـدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ٠ وكان من أخطر ماحرض عليه الوفد ، أن يمتنع الموظفون عن طاعة رؤسائهم الانجليز فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة ، وكذا **دعوة الأهالى الى تجاهل الموظفين الانجليز** ، وأن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين ٠ ثم قرر الوفد لتنفيذ قرار المقاطعة وعدم التعاون « **تشكيل لجنة مركزية** تشكل بمعرفتها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضى الأحوال ٠ وتكون مهـمة هذه اللجـان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم التعاون وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية (٦١) ٠

وقد وقع على هذا المنشور الخطير كل من حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقس حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى ٠ وقد ألقى القبض عليهم جميعا يوم ٢٥ يناير ، كما عطلت جميع الصحف التى نشرته وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم (٦٢) ٠٠ ولم يوقع على المنشور من الأعضاء العائدين سوى حمد الباسل وجورج خياط ، مع أن الأعضاء الآخـرين لم يكونوا قد قـدموا فى ذلك الحين استقالاتهم من الوفد ، فيما عدا عبد العزيز فهمى بك الذى استقال فى اليوم الذى تم فيه الاتفاق بين اللورد ألنبى وثروت باشا على مشروع تصريح ٢٨ فبراير ، أى فى يوم ١١ يناير (٦٣) ٠ وقد ألفت هيئة جديدة للوفد من كل من المصرى السعدى بك والسيد حسين القصبى والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة بك ميخائيل وفخرى بك عبد النور والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ، وأصدروا نداء الى الأمة بتابعة الجهاد (٦٤) ٠ وقد أحدث قرار المقاومة السلبية صداه فى الصحف الانجليزية ، فقد وصفته

جريدة « التايمز » بأنه أشد خطورة مما كان يلوح أولا ، وأن صدوره عرض سيء من أعراض الحالة النفسية التي يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التي سنحت بغياب سعد زغلول ، الذي هو أخطر منافس للوطنيين المعتدلين ، وارضاء الرأى المعتدل (٦٥) · »

ومن الغريب مع ذلك أن هذا القرار لم ينفذ بالدقة والكمال الذى تم بهما قرار مقاطعة لجنة ملنر ، بدليل أنه لم يحدث الأثر العام الذى كان يجب أن يكون له · ولدينا أحد تفسيرين لهذه الظاهرة : الأول ، أن الوفد كان فى هذه الفترة يفتقر الى جهاز تنفيذى منظم يضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، وخصوصا بعد غياب المنظم الأول عبد الرحمن فهمى بك وراء القضبان · **والثانى ، وهو الأرجح أن جهاز الوفد قد ضرب فى أثناء قمع ثورة ديسمبر** التى اشتعلت عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ، فمن الأمور التى لا تحتمل الشك أن جهاز الوفد هو الذى أشعل هذه الثورة · وبين برقيات اللورد ألنبى الى حكومته مايشير الى ذلك ، فهو حين يتحدث عن اضراب موظفى الحكومة يقول أنه قد أصبح اضرابا عاما وانه ينفذ بالارهاب ، ثم يتحدث عن القبض على المهيجين المشهورين (٦٦) ، وكل ذلك يشير الى أصبع التدبير التى من البديهى أنها كانت للوفد ·

على كل حال فان نفى سعد زغلول قد أفسح الفرصة للاتفاق بين اللورد ألنبى وثروت باشا وعدلى باشا وصدقى باشا على برنامج أكثر قوة من برنامج ثروت باشا الأول · ففى يوم ١٢ يناير تم الاتفاق على أن تتألف وزارة برياسة ثروت باشا وعضوية اسماعيل صدقى وابراهيم فتحى وجعفر والى ومصطفى فتحى ومصطفى ماهر ومحمد شكرى وواصف سميكة ، وذلك على شرط أن توافق الحكومة البريطانية — دون أن تنتظر عقد معاهدة — على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية بمجرد صدور قانون التضمينات ، وأن تستبقى فقط للتسوية أربع نقط هى ١ — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية · (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة · (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات · (٤) السودان · وقد كتب اللورد ألنبى بهذا الاتفاق الى حكومته فى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ طالبا اعتماده والسماح له بتوجيه كتاب الى السلطان يتضمن عناصر هذا الاتفاق (٦٧) ·

على أن اللورد كيرزن لم يلبث أن رفض هذا الاتفاق · فقد أبى أن

يمنح مصر هذه التنازلات « بدون ضمانات للمستقبل » وكتب الى اللورد ألنبى بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٢ يقول : « ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقيته من التأكيدات أتم تقدير ، فإن مجلس الوزراء يحس احساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهـــذا قد نزلت عن مركز تعـــده حيويا للامبراطورية • واذا كانت هذه التاكيدات (المقدمة من المعتدلين) مقدمة باخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مقيدة (لمقدميها) ، فلا ينبغى أن تكون هناك صعوبة لا يستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة • أما فى شكلها الحاضر **فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل ينكر** ، وقد نستهدف بذلك الى التخلى عن مركزنا بدون ضمانات للمستقبل ، لأنه اذا حصلت الموافقة على الغاء الحمـــاية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مستعدين لاقرارها فيما بعد ، فيحـــدث ماهو أنكب مما تخاف أن يكون ، وفى مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد ــ وان كان هذا ضمانا فعـــليا من الاضطراب المستهول ــ عـاجزة عن ايتائنا الحل السلمى الذى ننشده جميعا • وحكومة جلالة الملك على أتم ماتكون رغبة فى أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين • ولكن ينبغى أن يكون على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علقت بحـق عليها الأهمية الواجبة خـــلال الأحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين ، والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٨) » •

وفى يوم ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزن فأرسل الى اللورد ألنبى نص بيان ، ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره فى لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة ، وذلك ليصدره اللورد ألنبى فى مصر فى الوقت نفسه • وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى البرقية السالفة الذكر (٢٤ يناير ١٩٢٢) ، ويجرى على النحو التالى : « ان حكومة جلالة الملك فى حـــين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته ، فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب الى البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى اعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها انجلترا شروطا حيوية لمصلحة

مصر ولمصلحة الامبراطورية على السواء ، وهى : لابد لها من الضمانات التامة الفعالة على : (١) أن تؤمن المواصلات الامبراطورية التى تعد مصر جوهرية لها · (٢) أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة · (٣) أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أجنبى أو تدخل كذلك بالذات أو بالواسطة · **وبمجرد ابرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية** ، فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه · (٦٩)

على أن اللورد ألنبى لم يلبث أن رفض سياسة حكومته · فقد رد عليها بأنه « لا يوجد مصرى الآن يجرؤ أن يوقع باسمه على اتفاق أقل من الاستقلال التام · واذا لم تأخذ حكومة جلالة الملك بنصيحتى الآن ، فستفقد كل فرصة لكسب صداقة مصر ·· وعلى ذلك فانى أرجو أن أتمكن من عرض استقالتى على جلالة الملك » (٧٠) ·

وعند ذلك رأت الحكومة البريطانية استدعاء اللورد ألنبى اليها ليطلعها على آرائه · وكانت قد قررت التخلص منه ومن مستشاريه وتعيين غيرهم · ولكن تأييد معظم الصحف الانجليزية له جعلها تحجم عن ذلك (٧١) · وانتهى الأمر ، بعد مقابلة جرت بين اللورد ألنبى والمستر لويد جورج فى يوم ١٥ فبراير ، الى موافقة رئيس الوزراء على المشروع الذى قدمه اللورد ألنبى فى يوم ١٢ يناير ، بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه **جعل الأمر فى البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك فى أصل المشروع · وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية فى احتضان العرش ، وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان ·**

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى ، تصريح بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثانى ، كتاب مفصل الى السلطان · والكتاب المفصل وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل احدى عشرة فقرة ، تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر · وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المواد التى وردت فى مشروع كيرزن بشأن المستشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية ، فتذكر أن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شئون مصر ، وكل ما قصدته

هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية ، وأن أصدق رغبات الحكومة البريطانية وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم (ويلاحظ هنا بهذه المناسبة أن تاريخ الفترة التى أعقبت تصريح ٢٨ فبراير ليس سوى سلسلة متعاقبة من التداخل فى الشئون الداخلية لمصر ، ومحاولات متكررة للحيلولة دون «تمتع مصر بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية » — على عكس ما نصت عليه هذه الفقرة الخامسة والسادسة أيضا) • أما الفقرة السابعة فتسوغ التدابير الاستثنائية التى اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية » • وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشرة الموافقة على المبادىء التى اشتمل عليها برنامج ثروت باشا • فتذكر أولاهما أنه « ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر » • ، وتذكر الثانية أن « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه الى عظمتكم والى الشعب المصرى » • — وهى الفقرة التى ذكرنا أنها تختلف عن المشروع المتفق عليه •

أما الأمور الأخرى التى وردت فى مشروع كيرزن ، والتى لم يتفق عليها مع ثروت باشا ، فقد تركت لمناقشات تجرى فيما بعد — وهى التى أطلق عليها « التحفظات الأربعة » ، وتتضمنها الوثيقة الثانية التى أطلق عليها اسم « تصريح لمصر » ، وعرفت باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وهى على الوجه التالى :

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة • وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

— انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة •

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات العسكرية التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، **تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ •**

٣ ـ الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تامين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر · (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عملية التأمين) ·

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة · (ويشمل هذا التحفظ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن) · (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى) ·

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات (ويستوعب هذا التحفظ المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، الى ٢٦ من مشروع كيرزن) · (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية) ·

(د) السودان ·

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن (٧٢) ·

وفى يوم ١٥ مارس، عقب موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح، أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية عامة التبليغ الهام التالى :

« ان انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر · وان سلامة مصر ورفاهيتها لضروريتان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى ستستمسك دائما باعتبار **العلاقات الخاصة بينها وبين مصر** ـ تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد ـ **مصلحة بريطانية أساسية** · وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها · وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها · وبناء على هذه القاعدة **تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء موجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها** (٧٣) ·

وبهذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانى » بخصوص مصر ، والذى يكمل وثائق تصريح ٢٨ فبراير ، يمكن تقويم الحالة الجديدة التى انتقلت اليها مصر من الناحيتين الداخلية والخارجية على الوجـــه الآتى : فمن الناحية الداخلية ، بالرغم من أن مصر منحت الحق فى ادارة شئونها بنفسها ، فان حريتها فى العمـــل قيدت لحد كبير بالاعتبارات الناشئة عن التحفظات الأربعـــة ، وخصـــوصا التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات . أما فيما يختص بالناحية الخارجية، فبالرغم من أنه قد أصبح لمصر وزارة خارجية ومبعوثون سياسيون فى البلاد الأجنبية ، فقد كان واضحا أنه فى جميع المسائل ذات الأهميـــة لبريطانيا ، فانها سوف تقدم بالتداخل بينها وبين الدول الأجنبية . وقد وصف الاستاذ أرنولد توينبى الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير لمصر بأنه يقل فى الحقيقـــة عن الاســـــتقلال الذى تتمتع به أقطـــار « الدومينيون » (٧٤) .

* * *

هذا هو القدر من الاستقلال الذى نالته مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وواضح أنه لا يتكافأ مع تضحيات الشعب المصرى ، ولا مـــع أمانيه الوطنية التى هب لتحقيقها عقب الحرب العالمية الأولى . وقد كان من الطبيعى لذلك أن يقابل الشعب اعلان التصريح بالفتور والاعراض ، وألا ينخدع باعلان الاستقلال فى يوم ١٥ مارس ، والمناداة بالســـلطان فؤاد ملكا على مصر ، واعتبار ذلك عيدا وطنيا . فيذكر أحمد شفيق أنه بينما كان الناس يزدحمون فى الشوارع والميادين ، كان نفر من الشبان يجتمعون فرقا صغيرة ويهتفون للاستقلال التام . وكانت صيحتهم هذه دليلا على عدم اقتناعهم بصحة ما يشاهدون (٧٥) . كما يذكر لويد أنه حدث شغب فى طنطا فى يوم ٢ مارس أسفر عن وقوع عدة اصابات قاتلة . كما اتخذ المحامون قرارات بالاضراب لمدة خمسة أيام ، وتبعهم فى ذلك كثير من الطلبة (٧٦) .

فى تلك الظروف استؤنفت حملة الاغتيالات على الموظفين الانجليز، التى بدأت فى شهر مارس ، وأسفرت فى خلال عام ١٩٢٢ ، عن اثنى عشر قتيلا وجريحا(٧٧) . وكانت هذه المحـــاولات ترتكب جميعا بكل جسارة وفى وضح النهار . مما سبب ذعرا كبيرا لأفراد الجالية البريطانية فى مصر ، حتى أنهم اضطروا لعقد اجتماع فى فندق شبرد قام بتنظيمه «الاتحاد البريطانى فى مصر» ، و «جمعية الموظفين البريطانيين» ، وحضره ١٫٥٠٠ عضوا من أعضـاء الجـالية البريطانية . وذلك لدراسة ما يجب

اتخاذه من وسائل لتأمين حياة هؤلاء الاعضاء . وكان مما تقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن يحمل كل فرد من أفراد الجالية البريطانية سلاحا ناريا يدافع به عن نفسه ، وتنفيذا لهذا القرار قامت القنصلية البريطانية بتوزيع السلاح على كل من لم يكن عنده سلاح . ومن الطريف ما رواه القاضي الانجليزى «مارشل» ، وكان قاضيا بمحكمة الاستئناف ، عن هذه المسألة ، فهـو يذكر أنه بينما كان أحد الرعايا الانجليز خارجا من دار القنصلية ومعه سلاحه ، اذ أصاب نفسه بطلق نارى اخترق قدمه ، وفى لحظة واحدة كانت الحياة قد اختفت من الشارع وأصبح قاعا صفصفا ، وقيل فيما بعد ان موظفى القنصلية البريطانية أنفسهم لاذوا على الفـور بالفرار الى الطابق الأعلى . وكان مما رواه هذا القاضى أن القضاة الانجليز كانوا لا يذهبون الى المحاكم الا وهم يحملون مسدساتهم ، مع أن بعضهم لم يكن على دراية كاملة باستعمالها عند اللزوم . وقص أنه حدث فى احدى الأمسيات أن تأخر فى المحكمة بسبب قضية من قضايا الاغتيال ، فلما انتهى منها أرسل فى طلب تاكسى لنقله الى منزله ، على أن مجىء التاكسى تأخر حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، ومع ذلك فقد أصر زملاؤه على الانتظار معه ، حتى اذا ما اتخـذ مقعـده فى التاكسى ، قالوا : « الآن انتهت مسئوليتنا(٧٨) » .

ولقد أعلن عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلى بأى معلومات عن مرتكبى هذه الحوادث ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجة . وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد ألنبى التدخل وتقديم انذار نهـائى للحكومة المصرية مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن ألنبى نصح حكومته بألا تتخذ هـذا الاجراء مع حكومة ثروت باشا حتى لا يعوق ذلك تقدم السـياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصـة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر . ومع ذلك فقد اضطر ، عندما استمرت الاعتداءات ، الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يولية ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية، فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى(٧٩) .

وازاء هذا اضطرت الحكومة المصرية الى قمع المقاومة الشعبية بالقوة، فراحت تصادر الاجتماعات السياسية وتعطل الجرائد ، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مقالاتها وأنبائها. وفى يوم ٢٥ يولية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضـاء الوفد وهم : حمد الباسل وويصا واصف ومرقس حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى . وقدمتهم للمحاكمة بتهمة

طبع ونشر منشور فى ١٨ يونية يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار ، واذاعة منشور فى ١٨ يولية موضوعة اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة القائمة • وأقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليهم بالاعدام • ثم استبدل بالحكم الحبس لمدة سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه • وقد تألفت هيئة وفد جديدة من المصرى بك السعدى والسيد حسين القصبى والاستاذ محمد نجيب الغرابلى والاميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك والاستاذ راغب اسكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيلى(٨٠) •

وهكذا لم يبد بحال من الاحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير • فقد ظل الشعب المصرى يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام • وخاب فأل اللورد ألنبى الذى كان يعتقد ان اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقى، وأن مقاومتها التى ظلت مستعرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال• أما حزب المعتدلين الذى أراد اللورد ألنبى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته • وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات الأولى التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا • وسنرى أن رد فعل هذه الخيبة التى منيت بها آمال اللورد ألنبى سوف ينعكس على الاجراءات الشاذة التى سيتخذها على مسئوليته الخاصة عقب مقتل السردار •

والأمر الذى لا محال فيه ، أن أخطاء جسيمة قد اقترفت عند اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وهى التى ألحقت به ، بدرجة كبيرة ، هذا الفشل الذريع : أما أول هذه الأخطاء فهو التمهيد الذى سبقه بالقبض على سعد زغلول ونفيه • ويعجب الباحث كيف غاب عن ذهن السلطات البريطانية، وعن المعتدلين ، أن مثل هذا الاجراء وحده كفيل بدحر أى مشروع يقدم لمصر مهما كان قريبا من الأمانى الوطنية • صحيح أن ترك سعد زغلول طليقا لم يكن ليعفى التصريح من التنديد به والهجوم عليه ، ولكن التصريح مع ذلك كان جديرا بأن يحرز تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل بطبعها الى الاعتدال والتدرج ، وبالتالى زيادة أسهم الحزب المعتدل وتقويته بدرجة معقولة تنفع الحياة النيابية • ولكن القبض على سعد زغلول أضفى على الحزب صبغة التآمر فى الظلام وطعن قضية الاستقلال التام •

أما الخطأ الثاني فهو مبالغة أصحاب التصريح في التعظيم من شأنه واعلان استقلال مصر المنقوص بين طلقات المدافع ووسط الاحتفالات والزينات ، واعتبار اليوم الذى أعلن فيه عيدا وطنيا • وكان رد الفعل الطبيعي لهذا التصرف اقدام الجانب الآخر على التهوين من أمر التصريح ، واظهار عيوبه وقياس البعد الشاسع بينه وبين الاستقلال الحقيقي ، مما هبط بقيمته الى الحضيض • وهذا الرأى هو العكس تماما من رأى الاستاذ شفيق غربال الذى يذهب الى أن مبالغة خصوم أصحاب التصريح فى التهوين من أمره هو الذى أدى الى مبالغتهم (أصحاب التصريح) فى أمره، مما أدى الى افساد الجو واختلال موازين الحكم (٨١) •

ولقد وقف الوفد من التصريح منذ البداية موقف العداء الصريح وظل ينكره انكارا تاما فى كل المفاوضات التى جرت بينه وبين انجلترا ، وفى جميع المناسبات التى تطلبت من انجلترا الاشارة اليه • وقد وصفه سعد زغلول بعد عودته بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعة ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز انجلترا فى مصر » ، وأنه « اذا قبلت الامة هذا التصريح ، فانها تقبل بهذا أن يكون لحكومة انجلترا **حق مؤقت** فى كل هذه الامور (التحفظات الاربعة) ، وهذه الامور عندما تبحثها تجدها ليست فقط حماية ، بل اشتراكا فعليا فى سيادة البلاد • » وقال : «افرضوا أن المفاوضات حصلت وانجلترا لم تتفق معنا ، انه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير تبقى هذه حافظة لهذه النقط حتى يتم الاتفاق • والاتفاق ليس من مصلحتها ، فهى اذا لا تتفق » • « فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة او أخرى انما يحاولون خداعها أو اكراهها • ولا تقبل الامة أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تخضع لهذا الاكراه » • « وانى لا يمكننى بصفة كونى وكيلا عن الامة ، ولا بصفتى الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقا ، والا كنت سابا للضحايا ، كنت قاذفا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم فى حماية الوطن • واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الاجيال القادمة(٨٢) » •

ولكن تصريح ٢٨ فبراير ،بالرغم من كل ذلك ، كان تتويجا متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر • فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة فى مصر ، بالرغم مما بذلت انجلترا من جهود لحمل الدول فى مؤتمر الصلح على الاعتراف بها ، وبالرغم مما بذلت من جهود داخل مصر لحمل الشعب المصرى على الاعتراف بها • ذلك أن اعتراف انجلترا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

قد رفع من شان مصر بازاء انجلترا ذاتها ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، وبازاء الدول التى اعترفت من قبل بالحماية ، ثم بازاء الدول الأخرى • وقد ترتب على ذلك اعادة منصب وزير الخارجيــة الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر • أما من الناحية الداخلية ، فقد ترتب على هذا التصريح اســتقلال مصر ببعض شئونها الداخلية واتخاذها الدستور نظاما للحكم فيهـــا بعد أن حالت انجلترا دون تمتعها به طيلة سنى الاحتـــلال • صحيــح أن التحفظات الأربعة ، ومذكرة انجلترا الى الدول فى مارس ، كان من شأنها أن تنتقص من السيادة الداخلية ومن السيادة الخـــارجية ، كمـا تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على أى حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا ـ كما يقـــول الاستاذ الرافعى ـ ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة الى الأمام •

حواشي الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير

١ ـ الرافعي : في أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٤

٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

٣ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٦

٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦

٥ ـ تحية الرئيس فى منفاه ، ص ٩٢ ، خطبة سعد زغلول يوم ٢١ يونية ١٩٢١

٦ ـ فريال : المرجع السابق ص ٨٤

٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

٨ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٤

٩ ـ نفس المصدر ص ١٧ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٣ ، قانون رقم ٨٠ .. الخ مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، محضر الجلسة الثانية ص ٢٨٥

١٠ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٨٤ ، ٨٥ خطبة سعد باشا في يوم ١٤ يونيو ١٩٢١

١١ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٨

١٢ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٥ ـ ٤٦

١٣ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٥

١٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٥ محضر الجلسة الثانية

١٥ ـ نفس المصدر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ محضر الجلسة الرابعة

١٦ ـ نفس المصدر ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ، نفس الجلسة

١٧ ـ نفس المصدر ص ٣٧٨

١٨ ـ نفس المصدر ص ٣١٠

١٩ ـ نفس المصدر ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧

٢٠ ـ دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى ـ كيرزن ص ٢٠ ، ٢٦

٢١ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٨٩

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٥٥ للدكتور يوسف نحاس

٢٣ ـ نفس المصدر ص ٦٨ ، من اشيل صقلى الى الدكتور يوسف نحاس

٢٤ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٩

٢٥ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٧١ ، دكتور احمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

٢٦ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى ـ كيرزن، ص ٣٦٥

٢٧ ـ نفس المصدر ص ٣٦٨

٢٨ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٨

٢٩ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٣٧٢

٣١ ـ تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا يوم ١٤ يونية ١٩٢١

٣٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٢

٣٣ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٨

٣٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٠ ـ ٣٨٣ ، تبليغ من المندوب السامى لجلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

٣٥ ـ لورد : المرجع السابق ص ٦١

٣٦ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١ ص ٤

٣٧ ـ الكتاب الابيض الانجليزى وثيقة ٩ ص ١٦

٣٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٦

٣٩ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٧ ـ ١٠

٤٠ ـ نفس المصدر وثيقة ٧ ص ١٢ ـ ١٣

٤١ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨

٤٢ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٢٥

٤٣- دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧

٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨

٤٥ - الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٥ ص ١١

٤٦- نفس المصدر ، وثيقة ٨ ، ٩ ص ١٤ - ١٧

٤٧- نفس المصدر وثيقة رقم ١٠ ص ١٧

٤٨- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨

٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٥٣

٥٠- نفس المصدر ص ٥٤

٥١- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة رقم ١١ ص ١٨

٥٢- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨

٥٣- عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٥ (الهامش)

٥٤- نفس المصدر ، ص ٩ (هامش)

٥٥- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١٣ ص ٢٠

٥٦- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٣٢

٥٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٣٢

٥٨- نفس المصدر وثيقة ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٢٥ - ٣٠

٥٩- محمود عزمى : الايام المائة ص ٢١

٦٠ - الرافعى : المرجع السابق ص ٣١ - ٣٢

٦١- نفس المصدر ص ٣٢ - ٣٧

٦٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٠ ص ٤١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣٧

٦٣- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٢٣ ، ٢٥ ص ٣١ ، ٣٨

٦٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٣٧

٦٥- احمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ٦٦٨

٦٦- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١٩ ص ٢٥ - ٢٦

٦٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ - ٢٨

٦٨- نفس المصدر ، وثيقة ٣١ ص ٤٢ - ٤٣

٦٩- نفس المصدر ، وثيقة ٣٢ ، ٣٣ ص ٤٣ - ٤٥

٧٠- لويد : المرجع السابق ص ٥٨

٧١- مارشل ويفل : المرجع السابق ٧٢

٧٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ، ص ٤٦ - ٥١

٧٣- الرافعى : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٢

٧٤- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، من ظهور الاسـلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور سليم حسن ص ٢١١ - ٢١٢

٧٥- احمد شفيق : تمهيد ، ج ٣ ص ١١٦

٧٦- لويد : المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥

٧٧- مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٨٩

٧٨- Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, 1980-1928, pp. 268-270.

٧٩- لويد : المرجع السابق ص ٦٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦

٨٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٦٧ - ٦٨

٨١- شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٣

٨٢- مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ خطبة سعد باشا في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣

الفصل السادس

معركة الدستور

لجنة الاشقياء (*) :

اخذت مصر على أثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير فى ترتيب حياتها الجديدة • ففى أول مارس أعلن ثروت باشا تأليف وزارته الجديدة ، وفى يوم ١٥ مارس أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر، وابلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الاجنبية ان مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولى أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر • ثم «بدء مجلس الوزراء المصرى يقوم ، بوضع اساس ادارات البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها : فالغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم الامستشارا المالية والحقانية، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ماجرى عليه العمل منحضوره جلسات مجلس الوزراء. كذلك أصبح الموظفونالأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه». ثم عينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والاشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصريا لوزارة الخارجية • كما عينت بعض المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة ! (١)

ولقد كان من الضرورى لاستكمال شكل النظام الجديد ، العمل بدون ابطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، ومن أجل هذا بدأت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها فى اتخاذ التدابير لوضع هذا الدستور • وقد استقر رأيها على تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة تتألف من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والرؤساء الروحانيين والأعيان (٢) • وقد دعت — كما يقول العقاد — عضوين أو ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة • ولكن الوفد رفض هذه الدعوة لسببين : الأول ، أن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار

(*) لجنة الثلاثين

؛ وزارة المعادية للوفد ورئيسه ، عبث لاينال منه الا التبعة • والثانى ، أن الوفد كان معارضا فى مبدأ تشكيل لجنة لوضع الدستور ، فقد كان يطالب بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة حتى لا يكون الدستور منحة من حد أو عرضة للعبث والتعديل (٣) •

وسنرى ان اهمال هذا الرأى كان سببا فى اعطاء مصر « دستورا لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية » — على حد قول نهرو — (٤) فقد أعطى الملك فؤاد صلاحيات واسعة كانت السبب الرئيسى فى افساد حياة مصر الدستورية • ولكن ثروت باشا لقى جزاءه لهذا الرفض ، فقد تعرضت لجنة الدستور للتدخل المستمر فى أعمالها من قبل الملك فؤاد ، ولما أراد ثروت باشا الوقوف فى وجه هذا التدخل ، تلقى الرد على ذلك طرده خارج الحكم •

وقد اتهم الاستاذ الرافعى ثروت باشا بأنه بتكليفه لجنــة حكومية لوضع الدستور، انما خرج فى الحقيقة على برنامج وزارة عدلى باشا التى ألفها فى مارس ١٩٢١ ، والذى كان يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية ، وكان ثروت باشا عضــــوا فى هذه الوزارة ومقرا بداهة برنامجها (٤م)• على أن ثروت باشا رد على هذا الاتهام قبل ذلك فى خطابه الذى ألقاه فى لجنة الدستور فى ١١ ابريل ١٩٢٢ • فقد ذكر فيه أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب برنامج وزارة عدلى باشا لم تكن فى الأصل وضع دستور للبـــلاد ، وانما كانت مهمتهـــا النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور المبنى على نصوص هذا الاتفاق• فالمهمتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب على الجمعية اذا أقرت الاتفاق أن تراعى فى وضـــع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود • « أما اليوم فان وضع الدستور مقدم على الاتفاق ، واذا كان لا ينبنى عليه ، فانه يجب على أى حال ألا يسد الطريق للوصول اليـــه » • ثم أضاف ثروت باشـــا الى هذا السبب سببا آخر له مغزاه ، فقال: « أن هناك أشخاصا يعملون منذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة ، وعلى التقليل من أهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك فيما نحن مقبلون عليـــه ، (يقصد الوفد بالطبع) ، بحيث اذا اجتمعت جمعية وطنية ، ، سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيهـــا الى معارضة وتهويش وتعطيل •• يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد • ذلك أنه بالرغم من أن البـــلاد نالت فوزا عظيما باعلان الاســـتقلال واعتراف الدول به ، الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهـــائية ، اذ

لايزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول الى دورها موفورة القوة ، تامة النظام ، لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح (٥) » .

قرر ثروت باشا اذن تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، ضاربا برأى الوفد والحزب الوطنى عرض الحائط . ولكنه أراد أن يوفر لهـا الصفة التمثيلية التى تفتقرها ، فقرر أن تضم ممثلين عن طوائف الأمة المختلفة ، وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة . وكان هذا الحرص ــ كما يذكر الدكتور هيكل ــ هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة. فكان فيها بطريرك الاقباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين ، وكان فيها صالح للوم باشا ممثلا للعرب، عرب البادية الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التى يسرت لهما مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة (٦) . وقد حدد رشدى باشا مهمة اللجنة فى أول جلسة لها ، فقال انها « اعداد مشروع القانون فقط، وبعد اعداده يعرض على الحكومة . **فهو ليس الزاما لها** ، بل هو بمثابة تنوير تسترشد به فى وضع الدستور(٧) . وهذا التحديد يفسر ماجرى بعد ذلك من تعديل مشروع لجنة الثلاثين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ ابريل ١٩٢٢ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية . وقد حفلت الجلسات بالمناقشات القانونية الممتعة ، التى كانت تخفى وراءها فى الحقيقة صراعا بين تيارين: الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه ، على درجات متفاوتة، أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وقد ظهر هذان التياران منذ الجلسة الأولى : فقد أبدى رشدى باشا رأيه بتشكيل لجنتين لتحضير قانونين : أحدهما للانتخاب والثانى للدستور ، فطلب المكباتى بك أن يبدأ أولا بتقرير المبادىء التى يجب تقريرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها ، ومنها أن سلطة الأمة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة . وذكر أن ثروت باشا أورد فى خطابه أن الدستور الذى تقوم به اللجنة هو منحة

من الملك • ولكن ماتتمتع به الأمة به من الدستور انما هو ثمرة من جهادها وان للأمة السيادة التى يجب أن تكون بارزة فى نصوص الدستور ، وأنه لهذا يجب أن تقرر المبادىء العامة أولا لتعرف كل لجنة القواعد التى ستتبعها اللجنة الأخرى • وقد أيد اسماعيل أباظه باشا ورشدى باشا وعبد الحميد مصطفى بك وغيرهم هذا الرأى ، وخالفه آخرون ، وانتهت المناقشة ــ التى شغلت جلستين ــ بتأليف لجنة من ثمانية عشر عضوا لتقديم تقرير عن المبادىء العامة التى يجب الأخذ بها فى مشروع الدستور والانتخاب (٨) ••

كانت هذه هى مناسبة تأليف لجنة المبادىء العامة ، بالرجوع الى المصدر الطبيعى ، وهو مجموعة محاضر اللجنة العامة • ومن هذا يظهر أن ما ذكره الدكتور هيكل عن مناسبة تأليف هذه اللجنة غير صحيح اطلاقا • فقد ذكر أنه كان فى مقدمة ما تعرضت له اللجنة حق الانتخاب ولمن يكون ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى بلغ الحادية والعشرين بناء على أن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية • وعارض فى ذلك اسماعيل أباظه محتجا بأنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو وأن يتساوى عبد العزيز فهمى بك أو المكباتى مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب • وأنه لا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم ، وان قل ، بشىء من أمور الحكم، بناء على أن الانتخاب عملية من عمليات الحكم • فلما طالت المناقشة تخلص رشدى باشا منها بمهارة بتأجيل الجلسة ، فلما كانت الجلسة التى تليها اقترح رشدى باشا تأليف لجنة تسمى لجنة المبادىء العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادىء الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة (٩) • هذه هى قصة الدكتور هيكل ، ولم أعثر على شىء منها ــ كما ذكرت ــ فى محاضر لجنة الدستور ، ويبدو أنه اعتمد على ذاكرته دون الرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، فحدث هذا الاختلاق •

على كل حال ، فيبدو مما جرى فى الجلسة الأولى أن اللجنة ، وان كانت تتألف من عناصر معتدلة فى مجموعها ، الا أنها ــ كما ذكرنا ــ أخذت تنقسم بين اتجاهين • الأول ، على حد تعبير الدكتور هيكل كان « يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون **لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية** ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعة بحال » • أما الاتجاه

الآخر فكان « على العكس من ذلك ، يرى أن **تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لاهوادة ولا مساومة فيه** ، على نحو ما هو حادث فى انجلترا ــ هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء . أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده » ! (١٠) .

وقد اتخذ رشدى باشا ، الذى كان على اتصال وثيق بثروت باشا، موقف التوفيق بين هذين الاتجاهين . وقد تمثل ذلك فى الدفاع عن بعض أمور كان يعتقد أن صاحب العرش يتمسك بها ، فبالرغم من أنه كان يقر الحريات العامة ويدافع عنها دفاعا حارا ، الا أنه كان يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة للعرش . بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ، ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله يلجأ الى تأجيل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة ، اذا شعر بدقة موقفه ، حتى لا يفلت الزمام من يده . وان لم يتجاوز هذا الرأى الى مسائل محدودة كان يظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديموقراطى الصحيح والملكية القائمة فى بلد ، لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا يحقق المنفعة العامة (١١) .

ولقد دفع رشدى باشا وغيره من الأعضاء، الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه أمران : الأول ، الخوف من أنه اذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان، خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتعززت فى نفس الوقت الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت . ثانيا، أنه بعد ما حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى ، وانقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، كان من المأمول « أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته » . ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ وقد ضرب مثلا لذلك بموقف رشدى باشا من تقرير تفسيرى للمبادىء العامة تحدث عن **حق الملك فى حل مجلس النواب** . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك ، اذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه ، فله أن يعود الى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس

النواب القائم للأمة كثرة وقلة • فقد اعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ • ولكن رشدى باشا وقف ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من العنف (١٢) • أى أن هذا الحق الذى أعطى للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه بأن الرأى العام قد تغير اتجاهه ، كان الدافع وراءه اتاحة الفرصة للملك لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته • وغير خاف أن الاعتدال كان يمثله الأحرار الدستوريون ، والتطرف يمثله الوفد •

على أن ميول الملك الأوتوقراطية لم تلبث أن قادته الى طلب المزيد ، الذى لم تكن وزارة ثروت باشا على استعداد للضغط على انصارها فى اللجنة من أجله • وثروت باشا ، بالرغم من اعتداله ، الا أنه كان من طراز من الرجال لا يستطيع الملك أن يقوده الى حيث يشاء فينقاد • ومن ثم فقد استحكم الجفاء بين الملك وبينه • ولما كان ثروت باشا معتزا بتأييد اللورد ألنبى والحكومة البريطانية، فقد دفعه هذا الاعتزاز الى تجاوز بعض الاعتبارات والانحراف عن الواجبات• ولهذا بلغ توتر العلاقات بين ثروت باشا والملك فؤاد حدا دفع اللورد ألنبى الى التدخل لدى الملك مصرا على ضرورة الوفاق مع ثروت باشا (١٣) • ولكن كان من الواضح أن الملك يدبر طرد ثروت باشا ، ولهذا رأى ثروت باشا أن يتعجل الفراغ من مشروع الدستور • وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين احداهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين • والأخرى لوضع قانون الانتخاب، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة فى ذلك الوقت • وفرغت اللجنتان من العمل بعد أسبوعين • وبعد أن أقرت لجنة الثلاثين الصيغة التى تتقدم بها الى الحكومة ، رفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا **فى يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢**، وصرح ثروت باشا للجنة بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة (١٤) •

تاليف حزب الأحرار الدستوريين (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) :

كان فى ذلك الوقت وتلك الظروف أن بدأ التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين • ذلك أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك

للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات، وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه. قد دفع ثروت باشا الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا فى وجه هذه المحاولات . ولهذا يذكر الدكتور هيكل أن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة اصداره ، كان فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه (١٥) . ولا ريب أن دفاع هذا الفريق عن الدستور ، وهو الفريق الذى كان ينتمى فى معظمه الى طبقة كبار الأعيان ، كان أمرا ينسجم مع عداء هذه الطبقة التقليدى للقصر ، ومع ماضيها فى مقاومة نزعته الاستبدادية . ولما كانوا هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصوغه ، فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته ودفع الغائلة عنه .

وفى الحق أن صدور الدستور وما كان مقدرا أن يستتبعه من اجراء الانتخابات للبرلمان ، كان يقتضى من المعتدلين أن ينظموا صفوفهم لخوض هذه المعركة . ولم يكن هذا الفريق بأقل أملا فى النجاح فى الانتخابات من الوفد نفسه ، كما يظهر من كلام الدكتور هيكل (١٦)، فقد كانوا فخورين بدورهم فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى سقطت به الحماية ، والذى أعطى المصريين دفعة من الاستقلال ، وترك البت فى أمر الدفعة الثانية لمفاوضات أخرى مقبلة . ولقد كان أصحاب هذه المدرسة يعتقدون ، كما يقول هيكل أيضا ، أن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح لزاما على مصر أن تنتهج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة (١٧) . ولما كانوا هم أصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعى أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية. مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية. على أن هذا الفريق كان يعلم أنه قد تعرض لحملات شديدة منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كانت كل دعوة الى الاعتدال تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد ، وكان اتهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . ومن أجل هذا فقد كان تأليف الحزب ضروريا لدفع هذه التهم الباطلة ومقاومة أثرها فى أذهان الشعب (١٨) .

عدا ذلك فقد كانت الظروف لتأليف حزب الاحرار الدستوريين فى ظل وزارة ثروت باشا ، ظروفا ملائمة . فيذكر الدكتور هيكل أن لطفى السيد بك كان يرى أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ، وكانت

نظريته في ذلك أن تكون الوزارة وزارة حزبيــة يؤيدها الحزب (١٩) ٠ ومعنى ذلك تهيئة الفرصة للحزب ليتولى الحـكم من لحظة ولادته ، وذلك في الوقت الذى كان فيه اعضاء الوفد وقادته في الســـجون وغيابات المنفى ٠

ومن الغريب والحال كذلك ألا تعرض رياسة الحزب على ثروت باشا ، بل على عدلى باشا ٠ ويفسر « لويد » ذلك فيقول ان عدلى باشا كان بفضل مقامه يحـوز أكبر عدد من الأتباع ، وقد كان على هؤلاء أن يؤيدوا عدلى باشا بالذات اذا أرادوا أن تتاح لهم الفرصـــة للوصول الى الحكم في ظل دستور ديموقراطى (٢٠) أى النجاح في الانتخابات ٠

على كل حال فقد تقرر عند تأليف الحزب أن ينضم الى عضويته جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعيـــة مصر المســتقلة ، ودسوقى بك أباظة وأحمـــد بك عبد الغفار ، وأمثـالهم من مديريات مختلفــة ممن عرفوا بنشـــاطهم في مديرياتهم وتأييدهم لعدلى باشا ٠ وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب الديموقراطى أو في **جمعية مصر المستقلة التى أنشئت في أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده في هذه المفاوضـــات (٢١) ٠** وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما اليهم فريق من المثقفين المتحررين ٠ وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين ٠ ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التى كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، الا ما لقيــه أبوه الروحى حزب الأمة في ١٩٠٧ من وجوم واستنكار ٠ بل ان الدكتور هيــكل يذكر أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت تتهمه بأنه في حرصه على الاتفــاق مع الانجليز سوف يفرط في حقوق الوطن (٢٢) ٠ لهذا وبالرغم من أن مبادىء الحزب وأهدافه التى أعلنها رئيسه في حفل افتتاحه وأعلنتهـــا جريدة السياسة في عددها الأول ، كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستورى والدفاع عن حرية الفرد (٢٣) ٠ بالرغم من هــذا ، فلم تمض سوى أيام قلائل حتى قتل اثنان من أعضائه هما: حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك في ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٢ (٢٤) ٠

التقارب بين الوفد والقصر :

في ذلك الحين كان الخلاف بين القصر والوزارة حول الدستور يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح المصرى السياسى تجرى عليه اذ ذاك حركة غير طبيعية • فقد كان يجـرى تقـارب بين الوفد والقصر ضد وزارة ثروت باشا المؤيدة من دار المندوب السامى • وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذى كان حينذاك يشغل منصب رئيس الديوان الملكى (٢٥)• ويفسر لنـا الأستاذ العقـاد سر الدوافع التى كانت تجنح بتوفيق نسيم باشا الى توثيق العلاقة بين الوفد والقصر ، فيقول أنه « لما أحس رؤساء الوزارات السابقون والمرشحون لرياسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية ، تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز • وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة ، وهم عدلى وأصحابه • وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركيـة ، وهم محمد سعيد وأصحابه • وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليـه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعـدلى باشا وأصحابه • وهذا سر الصداقة التى أخذ يبديهـا محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول، بعد أن كانوا جميعا يحاربونه (٢٦)»•

على هذا النحو أخذت مظاهر التقرب بين القصر والوفد تظهر فى ذلك الحين ، وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والأمة وترفض سياسـة تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون أول أعمالها الافراج عن سعد زغلول وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين • وكان توفيق نسيم باشـا يدخل هذا فى روع الوفديين ، فقد أخذوا يصرحون فى ذلك الحين علانية بأنه لو كانت الأمور فى يد الملك ، لـكان سـعد زغـلول باشـا وزمـلاؤه قد أطلق سراحهم (٢٧) • وقد تقـدم سـعد زغلول بتقريب العـلاقات بين الوفد والقصر خطوة الى الأمام عندما أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخديو السـابق وأكد ولاءه للملك وقال انه سيقرن خدمة الأمة بخدمة جلالته • وقد أسرعت صحف الوفديين فأخذت تضرب على هـذه النغمة (٢٨) •

ولم تلبث العلاقات بين الوفد والقصر أن دخلت أهم مراحلها عندما قابل الملك فؤاد المصرى السعدى بك ، القائم بأعمال رئيس الوفد ، مقابلة ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشورا عدائيا أكثر من العادة ضد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن ان الملك سيؤدى فريضة الجمعه فى مسجد الأزهر ، الذى يعد حصن الوفد ، وذلك لأول مرة منذ اضطرابات ١٩١٩ (٢٩) . وكان لهذا الاعلان صلة بمؤامرة دبرت اذ ذاك بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء بالضرب على أشخاص الوزراء فى الجامع الأزهر. عقب خروج الملك منه ، حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم ، وذلك لتحقير الوزارة واسقاط هيبتها أمام النظر العام . وكان برنامج حفلة الصلاة يقضى بأن يكون الوزراء فى معية الملك (٣٠) . ولذلك سارع ثروت باشا بتقديم استقالته بعد الظهر من يوم ٢٩ نوفمبر١٩٢٢ الى الملك الذىقبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه ، ثم استدعى اليه نسيم باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

وهكذا اختفت فى سهولة تلك الوزارة التى علق عليها الانجليز الآمال الكبار ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير استجابة لشروطها ، وكان المفروض أن ترسى أساس النظام الجديد ، وتصدر الدستور وتبرم اتفاقيتى التعويضات والتضمينات وتلغى الأحكام العرفية وتجرى الانتخابات .

أزمة نصوص السودان :

استطاع الملك فؤاد التخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . ولكنه استغل فى ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان . وكان الخلاف يتناول مادتين من مواد المشروع احداهما ، وهى المادة ٢٩، تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » . والثانية، وهى المادة ١٤٥ تنص على أن « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعا عدا السودان . فمع انه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » (٣١) . فقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ، ومع اتفاقية ١٨٩٩ . وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا (٣٢) .

وكان لهذه المسألة في الحقيقة جذور ترجع الى ربيع عام ١٩٢٢ ، عندما أخذ الانجليز يمهدون الأمر في السودان بما يجعل مسألته أمرا واقعا قبل البدء في المفاوضات • فقد قام اللورد ألنبى بزيارة السودان في اعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، واجتمع هناك بكبار الشخصيات السودانية ، وأصدر تصريحات بعدها تفيد أن هذه الشخصيات قد أعربت عن رأيها بأن السودان انما هو بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها ، فيجب من ثم أن يفسح لها طريق التقدم حسب قواعد الرقى الخاصة بها • وأن هؤلاء أبدوا له قلقهم حذرا من امكان ارتخاء الروابط التى تربط بريطانيا العظمى بالسودان ، وطلبوا أن يستمر فى المستقبل ذلك التقدم الذى ظهر بجلاء تحت الادارة البريطانية • وأنه طمأنهم بأن الحكومة البريطانية لا تنوى شيئا من ذلك مطلقا مستدلا بما فاه به رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم فى يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة فى مسألة استقلال مصر معربا عن تمسك انجلترا بالسودان (٣٣) •

فلقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه التصريحات من جانب اللورد ألنبى ، وما صاحبها من تعليقات فى نفس المومى ، من جانب الصحف البريطانية ، ضجة فى مصر • فأرسل الوفد المصرى فى يوم ٨ مايو ١٩٢٢ احتجاجا عليها الى المستر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرائد الانجليزية ، أكد فيه أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية ، وأن السودانيين مصريون كسكان مصر سواء بسواء • ولما كانت لجنة الدستور تقوم فى ذلك الحين بوضع الدستور ، فقد أخذت الصيحات ترتفع على صفحات الجرائد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن تبدد ما حام حول العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك بأن يذكر فى الدستور نص صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٤) • وتحت هذا الضغط صاغت لجنة الثلاثين المادتين ٢٩ ، ١٤٥ السالفتى الذكر عن السودان •

على أن الانجليز لم يلبثوا حين ترامى الى أسماعهم ما قررته هذه اللجنة بخصوص السودان أن هبوا معارضين ــ كما مر بنا ــ بحجة أن فى تلك المادتين اللتين وضعتهما اللجنة ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ومع اتفاقية ١٨٩٩ • وكان ثروت باشا ــ كما ذكر اللورد لويد ــ يعتقد فى صواب رأى الانجليز ، ولكنه خشى لو أعلن موافقته عليه أن يتعرض للهجوم عليه من جانبين : القصر من ناحية ، والوفد من الناحية الأخرى ، بل وربما أيضا من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين ، ذلك أنه مما لا ريب فيه أن

هذا الحزب ، بعد مقتل اثنين من أعضائه ، لم يكن يملك الشجاعة الكافيه ليعلن موافقته على وجهة النظر البريطانية ، والتعــرض من ثم لتهـمة الخيانة (٣٥) • وكان عدلى باشا قد جمع أعضاء الحزب وأصدروا قرارا بالتمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا (٣٦) •

وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت باشـــا ان يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص نصوص السودان ، وأصبح لزاما عليه اما ان يقع فى وسط ثالوث من الأعداء ، هم الانجليز والقصر والوفد ، بان يبقى فى منصبه ، واما ان يستقيل فيتفادى معركة خاسرة • وفى وسط هذه الحيرة علم بنبأ مؤامرة الجامع الأزهر السالفة الذكر، فلم يجد مفرا من الاستقالة على النحو الذى مر بنا •

***

وهكذا عندما اعتلى نسيم باشا الحـكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كان عليه أن يواجه خطر أزمة نصوص السودان• وقد وقف نسيم باشا موقفا طيبا نال عليه اعجاب سعد زغلول (٣٧) • فقد دافع عن بقاء المادة ١٤٥ مبينا أنها لا تنطوى على شيء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون • بل كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير ما على الحالة الموجودة• وقد انتهى الأمر بأن اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث ، وبعد تحويره تحويرا طفيفا نال الموافقة ، أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقــه الاقطار المصرية ما خلا الســودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه • على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وبتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا • ولـما شعر نسيم باشا بأن ذلك يمس بحقوق البلاد رفضــه وقدم مذكرة للمندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى الموضوع (٣٨) •

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باشــا عمد الانجليز الى تخطى الوزارة الى شخص الملك ، وذلك ردا على حمله ثروت باشا على الاستقالة بالرغم من تمتعه بالثقة الانجليزية ، فوجهوا اليه انذارا ينص على أنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى **أربع وعشرين ساعة** ، فان هذه الحكومة تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى

السودان وفى مصر ، وتلجأ عنـد الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا ٠ ولما كان المركز الناشىء عن هـذا الانذار خطيرا والوقت المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا مخابرات مع دار المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهـائى فى نظام السـودان بواسـطة الممثلين المفوضين ، وأن **تطبيق الدسـتور لا يمس حقوق مصر فى السـودان** ٠ ثم رفع المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعهما نسيم باشا بدوره الى الملك ، ناصـحا بقبولهما نظرا لـما تستهدف له البـلاد من « أخطار جسيمة » فى حالة الرفض القطعى للانذار عنـد حلول الميعـاد ٠ ثم قدم استقالته الى الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ ساردا فيها هذه التطورات جميعا، ومعلنا فيها أنه يقدم استقالة وزارته « قبل أن تسـجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد (٣٩) » ٠

ويقول سعد زغلول باشا فى تعليقه على هذه المسألة ان الحقائق التى ضمنها نسيم باشا كتـاب الاستعفاء كان من شـأنها فى الواقع أن تبطل كل حجة يمكن للانجليز أن يتخذوها من تلك النصيحة ، ولا يمكن معها لأية محكمة سياسية أو قضائية فى العالم أن تحكم بناء عليها بضياع أى حق فى السودان ٠ على أن سعدا مع ذلك لم ينس أن يسجل أنه كان الأولى بنسيم باشـا أن يصر على استعفائه ولا يرفع تلك النصـيحة الى الملك ، « ولو كنت محله لفضلت ذلك » ٠ ولكنه عاد فالتمس له ظروفا مخففة هى وجوده أمام عرش مهدد وأمام مملكة مهددة ، وكذلك التعديل الذى أدخله على طلب الانجليز الذى حفظ بمقتضاه حق مصر فى السودان، ثم الحقائق التى تبطل مفعول تلك النصيحة وتجعـل قبول وجهة النظر الانجليزية مجردا من كل قيمة قانونية أو قضائية أو سياسية (٤٠) ٠

وهكذا لم يكد يمر حول كامل على تمتع مصر باستقلالهـا فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، حتى كانت انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ٠ وغير خاف أن هذا الانذار قد بين للمصريين قيمة الاستقلال الذى حصلوا عليه بمقتضى التصريح ٠

تعديل مشروع لجنة الثلاثين :

تبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية، **مصطفى فتحي باشا** ، ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته . وكان النظام التشريعي المعمول به في البلاد يقضي بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لفحصه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة فى ذلك الحين من أقطاب موظفى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ، وهم المستر شلدن ايموس مستشار الحقانية والسير وليم هيتر والمسيو بيولا كازللي والمستر وارد بويز والمستر روس تيلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيترى، وكلهم مستشارون ملكيون، والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجانب فيما عدا عضو واحد مصرى هو عبد الحميد بك بدوى . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ، ثم وضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ، ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة ، وبذلك ينتهى الدور الأول .

ثم جاءت وزارة نسيم باشا ، وفيها وزير الحقانية **أحمد ذو الفقار باشا** فوجد هذا الوزير — كما يقول بنفسه — مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية ، فقام باعادة المراجعة معها من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة لبحثه . وهنا يروى الوزير ما حدث بعد ذلك فى حديثه لمندوب المقطم فيقول : « فجعلنا نقرأه ونسعى فى التوفيق بين مواده بعضها مع بعض **مستعينين فى ذلك بملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية** ، **فكان ذلك باعثا على تغيير وتبديل طبعا** ، مع مراعاة قواعد الدستور دائما ، وبقينا كذلك الى آخر لحظة (٤١) » .

وقد تحدث نسيم باشا فى كتاب استقالته عما أجرى من تعديل فى مشروع الدستور قبل تقديم استقالته فقال : ان الحكومة « أزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات ، وأدخلت على بعض النصوص تعديلا ، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق

الانتخاب . ولم تنتقص من الدستور ما يمس الأمة، بل أبقت فيه مايتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكا فعليا ، وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب . وظل هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لاخراجه مطابقا لغيره من دساتير الامم المتمدينة ، لولا ماصادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان (٤٢) » . مما أدى الى استقالة الوزارة .

ومن هذا يفهم أن الدستور قد تعرض لتعديل حقيقي على ضوء ملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية التي ذكرنا أنها مؤلفة من عناصر أجنبية خالصة عدا عضو واحد مصري . فاذا أردنا أن نعرف الروح التي قادت هذه اللجنة في صياغة ملحوظاتها على مواد المشروع ، وجدنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، أنها عمدت الى حذف المادة ٢٣ من المشروع التي نصت على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور» ، وكان ذلك ـ كما ذكر أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ـ بحجة أن سائر مواد الدستور والمبادىء التي نص عليها فيها تغني عن ذكرها ، وخصوصا أن رشدى باشا ، في محاضر لجنة الثلاثين ، كان قد أشار بعدم اثبات هذه المادة وبالاستغناء عنها للسبب المذكور . ثم عمدت اللجنة الى اضافة مادة جديدة تحت رقم (١٥٣ جديدة) حاصلها أن « لا يخل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته سيد البلاد، فيمايختص بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف (٤٣) » . وهكذا فيما بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة ، واضافة المادة الجديدة الخاصة بسيادة الملك ، ثبتت » ـ كما قال عبد العزيز فهمى باشا في تعليقه على هذا التعديل ـ « أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا ، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا ، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة ، الى الأمة الأصيلة العبودية (٤٤) » .

في ذلك الحين أخذت المسألة تدخل في تطور جديد لصالح الدستور . فقد كان بسبب استقالة نسيم باشا على يد الانذار الانجليزى الخاص بنصوص السودان ، والذى وجه الى شخص الملك ، أن خضع الملك لما لا بد منه ـ على حد قول لويد ـ واستدعى اليه عدلى باشا لاسناد رياسة الوزارة اليه (٤٥) . وكان معنى هذا دون ريب أن الملك لم ير مفرا من اصدار الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول أن يتوقع من عدلى باشا أن يقبل ادخال أى تعديل على مشروع لجنة الثلاثين .

لتوسيع اختصاصاته ، فيخالف بذلك قرار الحزب الذى اتخـذه بتأييد هذا المشروع • وكان محمد محمود باشا ومحمد على بك قد سبق أن قاما بمقابلة نسيم باشا فى يوم ٢٦ ديسمبر ، وطلبـا اليه أن يعمـل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواده (٤٦) •

وقد قبل عدلى باشا تأليف الوزارة ، ولكنه ، ولم يكن قد نسى ، كما يقول الدكتور هيـكل ، ما حدث فى عهـد وزارته الأولى ١٩٢١ من اضطرابات ، اشترط أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى • وبمعنى آخر أنه كان يشترط أن يعلن الوفد تأييده له • وقد بين للملك أن حالة الانقسام الحاصلة فى البلاد لا تمكنه من تحمل أعباء الحكم، لأنه يرى أن المأزق الذى تجتازه البلاد فى مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات واعادة الحرية للأشخاص الذين سلبت حريتهم أحكام السلطة العسكرية، لا يمكن الخروج منه بسلام ،ولا يمكن تخطى هذه العقبات واصدار الدستور محققا لسـلطة الأمة ومطالبهـا ، الا اذا تلاشت روح الانقسـام ووقف المصريون متحدين (٤٧) • كما اشترط عدلى باشـا على الانجليز الغاء الأحكام العرفية لأنه كان يعتبرها عائقا ولم يكن يرى فيها أى حماية (٤٨) •

ولقد كانت السلطات الانجليزية فى ذلك الحين على استعداد لتقبل هذه الشروط • وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة الديلى تلغراف فقال ان المسئولين البريطانيين كانوا على استعداد لقبول السير فى هذه الوجهة اذا أمكن حمل زعيم مصرى على تأليف الوزارة (٤٩) على أن الوفد لم يلبث أن اعترض بشدة على عودة عدلى باشا الى الحـكم ، وأصدر فى يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء أظهر فيه اعتراضه الشديد على تدخل الانجلـيز فى تشكيل الوزارة وعلى تأييدهم عودة عدلى باشا الى الحكم ، ولم يكتف بذلك بل حث المصريين على تقـوية صفوفهم وشد عزائمهم ومثابرتهـم على الجهاد (٥٠) • وقد أحدث هذا النداء تأثيرا سيئا فى السلطات البريطانية التى اعتبرته تحريضا للمصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات • وكانت القاهرة فى الاسبوعين السالفين قد تعرضت لعدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، مما استدعى تعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة والجيزة واعتبار بعض الجهات مناطق عسكرية • فلما أصدر الوفد نداءه السالف الذكر قامت السلطات البريطانية فى نفس اليوم باقفال بيت الأمة واستدعاء أعضاء الوفد حيث حملتهم مسئولية أية اضطرابات أو اعتداءات تترتب على هذا النداء • ولكن طبقا للتقليد الوفدى قوبل هذا الانذار بالاحتجاج وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرى السعدى بك (٥١) •

على أن اقفال بيت الأمة لم يلبث أن أحدث صدى عكسيا • ففى يوم ٢٧ فبراير استؤنفت الاغتيالات فقد ألقيت قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (الجمهورية الآن) تجاه جامع أولاد عنان • ولم يكد يمضى أسبوع آخر ، أى فى يوم ٤ مارس، حتى حدث حادث آخر كان له دوى ورد فعل عنيف فى الصحف البريطانية وفى الرأى العام البريطانى • فقد ألقيت قنبلة يدوية فى مطعم سمك بجوار « ايدن بالاس أوتيل » (فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار) فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم • وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة اذ ألقيت قنبلة أخرى من نافذة الطابق الأرضى من ايدن بالاس أوتيل ، محل ادارة مخابرات الجيش البريطانى فى مكتب الاشارات بمركز القيادة العامة • ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، ولو أنها انفجرت لعطلت المواصلات البرقية الحربية تعطيلا خطيرا — كما يقول مراسل الديلى تلغراف — أما الجناة فقد اختفوا رغم ازدحام الشوارع (٥٢) •

ولقد كان أول آثار هذا الحادث المحكم ، القاء القبض على أعضاء الوفد فى مساء يوم الحادث ، وهم المصرى السعدى بك والسيد حسن القصبى وفخرى عبد النور بك والأميرالاى محمود حلمى بك ونجيب الغرابلى وراغب اسكندر • وطبقا للتقليد الوفدى أيضا ، تألفت هيئة الوفد الرابعة على الفور ، من حسن حسيب باشا وعلى الشمسى وسلامة ميخائيل وحسين هلال بك ومصطفى بكير وابراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبد الحليم البيلى ، وأصدرت بيانا الى الأمة بالمثابرة على الجهاد (٥٣) أما الأثر الثانى فكان انقضاء الأمل تماما فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا • وكان هذا الأمل ما يزال باقيا حتى قبيل حادث ٤ مارس ، بل لقد دفع هذا الأمل الحاكم العسكرى البريطانى الى عدم المبادرة باتخاذ تدبير ضد أعضاء الوفد بعد الحادثة التى وقعت فى ٢٧ فبراير ، نظرا لأن ولاة الأمور — كما كتبت التايمز فى ٥ مارس — كانوا لا يزالون يأملون فى اتفاق أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين (٥٤) •

أما الأثر الثالث لحادث ٤ مارس ١٩٢٣ فكان فى الرأى العام البريطانى وفى الصحافة البريطانية ، فقد اتخذته هذه الصحافة دليلا على افلاس الأحكام العرفية فى مصر • وكتبت جريدة الديلى هرالد فى ٧ مارس تقول : « ان الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم

ذلك الشعب ·· ولقد أدت سياسة القمع الى النتيجة التى لم تكن مندوحة عنها حتى مع شعب صبور كالشعب المصرى ، فقوبلت الحراب بالقنابل واجابت الأرواح الوطنية ، التى منعت من جميع الحركات الدستورية ، على القوة بالقوة ، وان تبعة الحوادث تقع على اللورد كيرزن واللورد ألنبى · وقد فاه مكاتب التايمز بالحقيقة أخيرا فقال : ان الاحكام العرفية قد أفلست ، والطريقة الوحيدة هى اطلاق سعد زغلول (٥٥) · وسرعان ما انتقل الصدى الى مجلس العموم ، ففى جلسة يوم ١٤ مارس حث النواب المعارضون على اطلاق سراح سعد زغلول ، وكان مما حذر به أحد أعضاء حزب العمال الحكومة قوله : « اذا حل بهذا الرجل الذى هو شبه معبود فى نظر المصريين أى سوء وهو فى جبل طارق ، شاهدتم فى مصر مذابح وبداية حوادث تشبه حوادث ايرلندا (٥٦) » · ثم لم تلبث أن قامت حركة جماعية بين نواب الأحرار والعمال ، أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود ، أسفرت عن عريضتهم المشهورة التى نددوا فيها بفشل اللورد ألنبى وطالبوا بالافراج عن سعد زغلول ، ووقعها تسعة وتسعون عضوا · وقد أذيع بعدها الأمر بالافراج عن سعد زغلول فى يوم **٣١ مارس ١٩٢٣** ، وذهابه الى أوربا للاستشفاء فى فيشى (٥٧) ·

موقف الاحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسخ الدستور :

كان بسبب ما ترتب على حادث ٤ مارس من ضياع كل أمل فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا ، أن تهيأت الفرصة للملك فؤاد لاستئناف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين · وقد أراد الملك فؤاد التمويه وخداع الرأى العام ، فعهد برياسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف ، وهو يحيى ابراهيم باشا · وفى الحق لقد كان فى عهد هذه الوزارة المحايدة بالذات أن صدر الدستور معدلا وممسوخا · وذلك بالرغم من اشتداد المعارضة والاحتجاج ضد هذا التعديل والتشويه· ولقد كان عبء النضال فى هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل الأحرار الدستوريين · فما كاد يصل الى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة نسيم باشا قد مسخت مشروع الدستور — وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما فى عهد نسيم باشا — حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى

باشا وناشدوه أن يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة (٥٨) . وأعضاء لجنة الدستور كما ذكرنا كانوا قد انضموا الى حزب الاحرار الدستوريين عند تأليفه .

ثم وجه عبد العزيز فهمى بك خطابيه المفتوحين المشـــهورين الى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ ابريل ١٩٢٣ اللذين أشار فيهما الى ما تناقله الناس من التعديلات ، ثم تحدث عن مبلغ خطورتها على مصلحة الأمة ومصلحة البلاد ، وبين أن انفراد القصر بالرأى النهائى فى الدستور والسلطات أمر يخالف تصريح ٢٨ فبراير قائلا: « ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه، وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفســها ، فهم لم يحرروا الســلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة، أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشــعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع ، وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية . واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائهــا على الاقرار به لهــا ، وهى التى تقوم الثورات **وتثــل العروش** لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ، **فمــا معنى أن تكون هذه الســيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك ؟** .

« ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والســيادة ، قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور، ومتعــاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصــدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعــة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم . أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور **واشــترط هذا فى صــك قبـوله الوزارة** (٥٨ مكرر) وقبل عظمة الســلطان منه هــذه الوكالة . وقــد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع ، عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه . ثم انتظر رأى الشعب فاظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد ، وأعلنت

أن أهم أعمالها النظر في الدستور • فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب ، وليس لكم في هذا الشأن أدنى صفة في الوكالة عن جلالة الملك •• ألا ان الحلال بين ، والحرام بين ، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال ، فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم في العالمين (٥٩) •

كان حزب الأحرار الدستوريين في دفاعه عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين يقف وحيدا تقريبا • فلقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل الدستور في غاية الحرج • فهو من ناحية لم يكن يرى فيه الا مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الاشقياء ، ومن ثم فلم يكن ليستطيع اتخاذ موقف الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة له وتأييدا • ولكنه من ناحية أخرى لم يكن ليستطيع الوقوف سلبيا من عملية المسخ والتشويه التى تجرى على نصوص الدستور ، سواء من جانب الانجليز في نصوص السوذان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، وخصوصا بعد أن أصبح الرجوع الى رأى الوفد في عقد جمعية وطنية أمرا متعذرا بعد أن قطع العمل في الدستور هذا الشوط الطويل• ولهذا فان بيانات الوفد بهذا الخصوص كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل أكثر منها مواقف صريحة قوية ضد الاعتداء على سلطة الامة ، ولو بالقدر الذى كفله لها مشروع لجنة الثلاثين • ففي البيان الذى أصدره الوفد في ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص على السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الأمة التى تتمسك بحقها في وضع الدستور ، والتى أعلنت سخطها على المبادىء الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة، لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى الى هذه العيوب ، وخصوصا ماكان منهامتعلقا بالمسئوليةالوزارية اذ فيهقضاء على سلطة الأمة(٦٠)»• وفي البيان الذى أصدره في ٣١ يناير ذكر أن « تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهو تفريط في حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب(٦١) »• وفي عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا أصدر بيانا بشأن الدستور قال فيه ان الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية • ففيها تتمثل ارادة الشعب ، وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق (٦٢) •

وهكذا كان بسبب عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف وحدهم ضد تيار التعديل ، وبسبب ضعف موقف الوفد ، وعدم قدرته على تكييف موقفه بازاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى النكوص فيها ، وبعد أن صار واضحا أن الرجوع الى فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور أمرا غير معقول - وهو الموقف الذى أدى الى فشل محاولة تأليف وزارة برياسة عدلى باشا التى كانت آخر فرصة لاصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين - كان بسبب هذا كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور فى يوم ١٩ ابريل عام١٩٢٣ معدلا محققا كل غايته من الصلاحيات والنفوذ.

المضمون الاجتماعى والأوتوقراطى لدستور ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى يوم ١٩ أبريل ، كما مر بنا . وقد صدر كمنحة من ولى الأمر: فقد ورد بمقدمته مايدل صراحة على أنه نتيجة لارادة الملك، حيث جاء فيها : « نحن ملك مصر ، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها الينا ، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ، ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة .. أمرنا بما هو آت .. » (٦٢ مكرر) » .

وقد مضى الدستور بعد ذلك يقرر الحقوق السياسية العامة للبلاد، ويفصل شكل الدولة والحكومة والهيئاتالنيابية وغير ذلك: فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابى (مادة ١) وأن الملكية وراثية فى أسرة محمد على باشا (مادة ٣٢) ، أما السلطات فمصدرها الأمة (مادة ٢٣)،أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب (مادة رقم ٢٤) ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور (مادة٢٩) ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (مادة ٣٠) والنظام النيابى المنصوص عليه فى الدستور هو النظام البرلمانى ، فالوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب (مادة ٦١) أما رئيس الدولة فهو غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) (مادة ٣٣) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) (٦٣) .

هذه هى المبادىء العامة الأساسية للدستور . على أن هذا الاطار

الديموقراطي كان يشتمل على مضمون رجعي اجتماعي . فقد نصت المادة التاسعة من هذا الدستور على أن (للملكية حرمة . فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا) . وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهملاعادة توزيع الملكيةالزراعية بصورة عادلة. وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الاجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها تعتبر خروجا على مبدأ جوهرى من مبادىء الدستور . وبهذا أيضا أصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التى قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التى تهدد مصالح الجماهير .

ومعنى هذا أنالحرية السياسية التى كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت من جهة الحقيقة والواقع قاصرة على الطبقة البورجوازية ، والكبيرة منها على وجه الخصوص . فباحتفاظ كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين بثرواتهم ، صار فى مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به فى الريف من نفوذ اقتصادى واجتماعى أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم الى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التى يغذونها بالأموال ، وبالتالى على الأداة التنفيذية . وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم (٦٤) .

وبمعنى آخر أن الديموقراطية التى أقامها دستور ١٩٢٣ لم تكن فى حقيقتها الا دكتاتورية البورجوازية الكبيرة ـ كما لاحظ الميثاق بحق (٦٥) ـ وقد أكد الدستور هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيها، وهو تأمين باهظ كفيل وحده بصد الطبقات الجماهيرية العاملة عن الاقتراب من مقاعد البرلمان . فاذا أضفنا الى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية فى ذلك العهد ، أدركنا سبب عدم دخول أى فلاح أو عامل مجلس النواب المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

على أن الدستور لم يكتف بالابقاء على الاقطاع الزراعى وعدم المساس بالملكية ، والابقاء بذلك على عبودية ملايين الفلاحين والعمال، بل عمل على حماية هذا النظام الاجتماعى الظالم من الاشتراكية بتعديل المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ،

وإباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » .

ولا ريب أن ادراج هذين النصين في الدستور ـ كما اعترفت بذلك المذكرة التفسيرية التي عللت هذا التعديل ـ كان مرتبطـا بالحركة الاشتراكية الشيوعية التي كانت تجتاح البلاد في ذلك الحين منذ قيام ثورة مارس ١٩١٩ ـ وهي الحركة التي عبرت عن نفسها في خلال ذلك الوقت عن طريق النشرات والمقالات والاحتجاجات في الصحف وعقد الاجتماعات والمؤتمرات العامة والالتجاء الى الاعتصاب عن العمل ـ ولهذا جاء في المذكرة التفسيرية أن «بعضا من الحرية الدستورية لايمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون . فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة ، نص في المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها أو الغاءها بالطرق الادارية قد يجوز في حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعي . وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التي تكفل للمصريين حق الاجتماع في سكينة ومن دون سلاح ، والمادة ١٥٠ التي تحظر النفى لجرائم سياسية (٦٦) » .

ولقد قابل الحزب الشيوعي صدور الدستور بهذه الأحكام بالاحتجاج واصدر في يوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه في الدستور طعنا شديدا (٦٧) . ولكن أحدا لم يأبه لهذا البيان ، ففى ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعية خاصة بالعمال ، كان فيها المادة ١٥١ التي نصت على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على الازدراء به ، أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية ، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة (٦٨) .

هذا المضمون الرجعي الاجتماعي لدستور ١٩٢٣ كان الى جانبه مضمون أوتوقراطى تضمن أسس الفساد السياسى في مصر . ولقد سبق أن أشرنا الى أن هذا الدستور قد صدر **كمنحة من ولى الأمر** . وهذا الرأى كان رأى أغلب رجال القانون في مصر وعلى رأسهم الاستاذ مصطفى

الصادق والدكتور وايت ابراهيم . أما أغلب رجال القانون الوفديين، وعلى رأسهم صبرى أبو علم باشا والاستاذ سليمان غنام ، فقد رأوا أن الدستور **عبارة عن عقد** ، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ، وبدليل القسم المتبادل الذى أقسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية . ولكن الدكتور السيد صبرى رد بأنه لا يمكن اعتبار الدستور المصرى منحة ولا عقدا . لأن اصداره كان نتيجة تطورات وظروف خارجة عن ارادة صاحب السلطان الشرعى فى البلاد ، وأنه وان كان لا بد من اعتباره منحة ، فهو من جهة الواقع منحة من انجلترا ، لأنه جاء نتيجة للثورة ضد الحماية واعترافا بمطالب الأمة . ولما كانت انجلترا لا تملك المنح لأنها لا تملك الحق ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى، فان اصدار دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ ليس سوى **استرداد لحقوق الشعب التى تقررت فى دستور ١٨٨٢ الذى ألغته انجلترا بعد احتلالها لمصر (٦٩)** .

ومهما يكن من وجاهة هذه الآراء القانونية ، فان ما كان الملك فؤاد يعنيه ويقصده من اصدار الدستور بأمر ملكى على هذا النحو ، هو أن يصدر كمنحة منه . وقد حدث فعلا بعد حل برلمان مارس ١٩٢٥ أن أخذت أبواق الملك فى جريدة « الاتحاد » تروج لفكرة أن الدستور هبة، أى أنه يجوز الرجوع فيه ، وذلك تمهيدا لالغاء الدستور . ولكن جريدتى البلاغ والسياسة تصدتا لهذه النغمة ، وكان مما استشهدت به جريدة البلاغ قول عبد العزيز فهمى باشا السالف الذكر بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلا فى حكومة ثروت باشا والعرش ممثلا فى الملك فؤاد (٧٠).

على كل حال فسنرى كيف استطاع القصر ، بواسطة التعديل الذى أجرى فى مشروع لجنة الثلاثين ، أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة الى يده . فقد عدلت المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فجعل هذا العدد « نسبيا » بمقدار « الخمسين » ، بعد أن كان « عددا ثابتا » محددا بثلاثين عضوا . وبهذا التغيير البسيط أصبح الملك هو **المسيطر فى مسالة التصديق على القوانين** ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يرده الى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين (٧١) . وبمقتضى العدد الثابت الذى قررته لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضوا ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون، لأن عدد هؤلاء

الأعضاء المنتخبين كان على الدوام أكثر من الثلثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعينين نسبيا بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت موافقة الاعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من الثلثين ٠

على أن مبدأ التعيين بنسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ لم تقتصر نتائجه على التصديق على القوانين ، بل تعدته الى تنقيح الدستور نفسه٠ **فقد أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك** بواسطة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فضلا عن تصديق الملك تصديقا مطلقا ٠ فقد نصت المادة ١٥٧ على أنه « لأجل تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ٠ فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان ، بالاتفاق مع الملك ، قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ٠ ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه٠ ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية **ثلثى الآراء** » ٠ وكان نص مشروع الثلاثين بشأن هذه المادة كما يأتى : « فى تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ٠ فاذا أصدر المجلسان قراريهما ، اجتمعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح — ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر **الأغلبية المطلقة** لأعضائه جميعا » (مادة ١٤٧) ٠

وقد مضى الدستور فى اضافة السلطات الى الملك ٠ فاضيفت الى مشروع لجنة الثلاثين المادة رقم ١٥٣ التى تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور الى أن يصدر قانون ينظمها ٠ ومعنى هذا أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر، مما يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا (٧٢) ٠ كما جرى التعديل بما يجعل انشاء الرتب والنياشين ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون ، وأن يكون من حقه تولية وعزل الضباط غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها (المادة ٤٣ و ٤٤) ٠ **وأخيرا أعطى الدستور للملك حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط** (المادة ٣٨) ، فكان هذا الحق سيفا مسلولا على طمأنينة النواب وعلى جيوبهم ، وخصوصا عند اعادة النظر فى القوانين التى لا تروق للملك والتى كان من حقه ردها الى المجلس ٠

هذا هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح فبراير • وقد استقبله الوفد ببيان أصدره تعقيبا عليه قال فيه: « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية• واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله (٧٣) » • وقد ذكر أحمد شفيق أن موقف الشعب حيال اعلان الدستور كان هو نفس موقفه أيام اعلان تصريح ٢٨ فبراير • فلم يشترك فى كل ما أقيم من حفلات ، بل قابل نشر الدستور بسكون (٧٤) • ومع ذلك فلم يكن الشعب حينذاك يرى ما يراه المؤرخ الآن ، وهو أن المواد التى عدلها الملك لصالحه فى الدستور ، والسلطات الأوتوقراطية التى استولى عليها، انما كانت المسامير التى دقت فى نعش الملكية فى مصر • ولكن سعد زغلول أدرك حينئذ ما تعنيه هذه السلطات بالنسبة لقضية الوطن فقال فى حديث له لمراسل الديلى هرالد : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى •• فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده •• **فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن** » • وفى حديث آخر أشار الى ما كان يجب اتباعه فقال : « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك (٧٥)»•

ولكن وجه الحياة السياسية المصرية كان قد أخذ يتغير منذ ذلك الحين فقد اقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى ابراهيم باشا على تطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات مختلفة: أهمها قانون التضمينات (وصدوره هو الشرط لالغاء الأحكام العرفية) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين • وقد تم اصدار قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ ، وفيه أحيط حق الاجتماعات بقيود شتى كانت محل استنكار الرأى العام • وفى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات ، واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامى ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلفة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها• وقد قضى القانون باقرار جميع ماقامت به السلطة العسكرية

منذ اعلان الاحـكام العرفية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية،ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى. وفى الوقت نفسه **أبيح تعويض الأجانب** عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم . وفى ١٨ يولية أصدرت الوزارة **قانون تعويضات** الموظفين الأجانب . وفى يوم ٥ **يولية** أصـدر المندوب السامى بوصفه القائد العام للقوات البريطـانية فى مصر أمرا **بالغـاء نظام الأحكام العرفية** . كما أذاعت رياسـة مجلس الوزراء فى **٢٠ يولية ١٩٢٣** بلاغا بأن فى مـكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السـلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وانه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية. وعلى هذا عاد سعد زغلول الى مصر فى شهر سبتمبر ١٩٢٣ ، وعاد زملاؤه فى منفى سيشل ، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم .

ولما كان قانون الانتخـابات الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، وقد اقتضى تنفيـذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد ، فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره، فكان ذلك ايذانا بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ . ثم أسفرت نتيجـة انتخابات النواب عن فوز يكاد يكون تاما لمرشـحى الوفد ، ولم ينجح من مرشـحى الحزب الوطنى سـوى عبد اللطيف الصـوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك والدكتور عبدالحميد سعيد والاستاذ عبدالعزيز الصوفانى . ولم ينجح من الاحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبدالله بك أبو حسين وعبد الجليل أبوسمرة بك وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق اسماعيل بك ، وفاز مرشـح الوفد على رئيس الوزراء نفسـه فى دائرته الانتخابية ، فكان سـقوط رئيس الوزراء شهادة ناطقة بنزاهة الانتخابات التى أجراها (٧٦) .

حواشي الفصل السادس

معركة الدستور

١ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ ـ ٧١ ، ٦٠ ، ٦٢ كتاب استقالة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

٢ ـ ٢ صدقي باشا ؟ المرجع السابق ص ٢٧ ، وقد تألفت لجنة الدستور على النحو الآتي : حسين رشدي باشا (الرئيس) ، أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) ، الاعضاء : يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد عبد الحميد البكري ، الشيخ محمد بخيت ، الانبا يؤانس ، قليني فهمي باشا ، اسماعيل اباظة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوي باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، علي المنزلاوي بك ، عبد اللطيف المكباتي بك ، محمد علوبة بك ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوي بك ، عبد العزيز فهمي بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضي بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح الملوم باشا ، الياس عوض بك ، علي ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوي بك (الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢)

٣ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤١٩

٤ ـ نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٣

٤م ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢ ـ ٦٣

٥ ـ الحكومة المصرية : لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، محضر الجلسة الاولى في ١١ ابريل ١٩٢٢ خطاب ثروت باشا في أعضاء اللجنة ص ٢ ـ ٣ .

٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ١٣١ ـ ١٣٢

٧ ـ مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة الاولى ص ٣ عامود ٢

٨ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٢ ، ١٣ ابريل ١٩٢٢ ص ٣ ـ ٩

٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٣٣ ـ ١٣٥

١٠ ـ نفس المصدر ص ١٣٦

١١ ـ نفس المصدر ص ١٣٨

١٢ ـ نفس المصدر ص ١٣٧ ـ ١٣٨

١٣ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٧٠

١٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٤١ ـ ١٤٣

١٥ ـ نفس المصدر ص ١٤٤

١٦ ـ نفس المصدر ص ١٦٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٧١

١٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٨

١٨ ـ نفس المصدر ص ١٤٨ ، ١٥٨

١٩ ـ نفس المصدر ص ١٤٥

٢٠ ـ نفس المصدر ص ٧١

٢١ ـ نفس المصدر ص ١٤٤

٢٢ ـ نفس المصدر ص ١٤٧

٢٣ـ دكتور احمد البيلي : عدلي باشا ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، حزب الأحرار الدستوريين ، خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقانون الحزب ص ١٤ ـ ١٥

٢٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٢

٢٥ ـ احمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ٢٤٩

٢٦ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٢٣

٢٧ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٥ ، ٣٤٩

٢٨ ـ نفس المصدر ص ٣٤٩

٢٩ نفس المصدر ص ٢٥٧ ، ٣٤٩

٣٠ ـ حسن الشريف : الرجال أسرار ص ٨٣ ـ ٨٥

٣١ ـ مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ص ٢٢٢ ، ٢٣٧ ملحق نمرة ٢

٣٢ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ ، مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٩١

٣٣ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٤ ـ ١٨٩

٣٤ ـ نفس المصدر ص ١٩٩ ـ ٢٠٣ ، ٢٠٥

٣٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ٧٢

٣٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ ـ ١٥٦

٣٧ ـ مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، ص ٧٩ خطبة سعد باشا في ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

٣٨ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٩٣ كتاب استقالة نسيم باشا في ٥ فبراير ١٩٢٣

٣٩ ـ نفس المصدر ص ٩٢ ـ ٩٤

٤٠ ـ مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا السالفة الذكر ص ٨٠ ـ ٨١

٤١ ـ البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ص ٦٨ ـ ٧٠ عن حديث لأحمد ذي‌الفقار باشا مع جريدة المقطم في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣

٤٢ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا السالف الذكر .

٤٣ ـ البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٩ ـ ٧٠ ، ٨٧

٤٤ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ عن خطاب لعبد العزيز فهمي بك الى يحيى ابراهيم باشا في ١٥ ابريل ١٩٢٣

٤٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ٧٣

٤٦ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧١

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠

٤٨ ـ نفس المصدر ص ٤٦٤ عن حديث لعدلي باشا مع مندوب رويتر في القاهرة

٤٩ ـ نفس المصدر ص ٤٤٦

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥

٥١ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٩٦ ـ ٩٧

٥٢ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٧ ـ ٤٣٩

٥٣ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٩٨

٥٤ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠ ، ٤٤٦

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠

٥٦ ـ نفس المصدر ص ٤٦٠ ـ ٤٦١

٥٧ ـ نفس المصدر ص ٤٩٤ ـ ٤٩٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٢١

٥٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٥

٥٨ ـ مكرر ـ قال ثروت باشا فى كتابه « لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق امانيها بحيث تؤدى جميع ثمرها ، يجب ان يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة »

٥٩ ـ نفس المصدر ص ١٠٠ ـ ١١٢

٦٠ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٩٢ ـ ٣٩٤

٦١ ـ نفس المصدر ص ٣٩٥

٦٢ ـ نفس المصدر ص ٤٨٨

٦٢م ـ مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ص ٥ (القاهرة ١٩٣٨)

٦٣ ـ نفس المصدر ص ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١

٦٤ ـ دكتور راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر ص ٤٧ ـ ٤٨

٦٥ ـ الميثاق ، الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة ، الاهرام فى ٢٢ مايو ١٩٦٢، ملحق خاص .

٦٦ ـ البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٤

٦٧ ـ الاهرام فى اول مايو ١٩٢٣

٦٨ ـ نفس المصدر فى ٤ مارس ١٩٢٤ ، دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٣٦

٦٩ ـ دكتور السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ص ٢٨٤ ـ ٢٩٠

٧٠ ـ البلاغ فى ١٦ إكتوبر ١٩٢٥ ، السياسة فى ١٩ اكتوبر ١٩٢٥

٧١ ـ مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ، المواد ٣٥ ، ٣٦

٧٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥

٧٣ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٨

٧٤ ـ نفس المصدر : ص ٥٨٣

٧٥ ـ نفس المصدر ص ٥٨٩ ، ٥٨٥

٧٦ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٣ ـ ١٢٥ ، الرافعى : السابق ص ١٢٣ ـ ١٢٧ ، ١٣٠ ـ ١٣١ ، ١٣٤

الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

قبل أن نتعرض بالكلام عن العهد الدستورى ينبغى أن نقف وقفة قصيرة عند مؤتمر لوزان وصلته بالمسألة المصرية • ومؤتمر لوزان هو فى الحقيقة الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية المسألة المصرية • ولقد رأينا فى ثنايا هذا البحث كيف تطورت المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الاساسى فى هذا التحول هو تخلى الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها بحمايتها عليها • ويهمنا فى هذا الفصل أن نبرز جانبا آخر من جوانب المسألة هو موقف الوطنيين المصريين المشتغلين بالقضية المصرية من الأسس التى كانوا يدللون بها على حق مصر فى الاستقلال التام أمام الدول • ذلك أنه بالرغم من أن الفترة التى سبقت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر قد شهدت شبه اجماع من السياسيين المصريين على معالجة المسألة المصرية باعتبارها مسألة دولية ، الا أن الاسس التى ينبنى عليها استقلال مصر كانت محل خلاف بينهم • وكان الخلاف يدور بصفة رئيسية حول السيادة التركية • هل سقطت عن مصر أم لا ؟ واذا كانت قد سقطت فما أسباب سقوطها ، هل هو قبول تركيا مبادىء الرئيس ولسن ، أم دخولها الحرب الى جانب دول الوسط ؟

فقد نشر أمين الرافعى بك مقالا فى جريدة النظام فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ قال فيه : لقد كنا نتمسك بمعاهدة لوندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه ١٨٤٠ للقول بأن الاحتلال غير شرعى ، فلما وضع الرئيس ولسن مبادئه ، واتفقت الدول المتحاربة ، وفى مقدمتها الدولة العلية على جعل هذه المبادىء أساسا للصلح بينها ، استندنا فى المطالبة باستقلالنا التام الى المبدأ القائل بأن الشعوب لا يجوز أن تحكم ، ولا تسود أمة على أخرى الا بمحض ارادتها ورغبتها • فقبول تركيا مبدأ الرئيس ولسن يجعل مصير هذه السيادة فى يد المصريين وحدهم • ولما كان المصريون قد أجمعوا على المطالبة بالاستقلال التام ، فمجرد هذا الاجماع كاف لزوال سيادة تركيا على مصر • والخلاصة أننا الى ماقبل اقرار تركيا لمبادىء

الرئيس ولسن كان لنا الحق في الاستقلال الداخلي تحت سيادة تركيا ، وبعد الاقرار زالت هذه السيادة قانونا (١) ٠

وواضح من هذا الرأي أن أمين الرافعي بك يستند في المطالبة بالاستقلال الى سقوط السيادة التركية عن مصر ، ولكنه يعزو سقوط هذه السيادة الى قبول تركيا مبدأ ولسن الخاص بحق تقرير المصير ، والى اجماع المصريين على الاستقلال التام ٠ أما الوفد فكان من رأيه أيضا سقوط السيادة التركيه عن مصر ولكنه كان يختلف عن أمين الرافعي بك — وان تبنى رأيه فيما بعد — في سبب سقوط هذه السيادة ٠ فقد كان يرى أن مركز مصر الدولي قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت تركيا الى الدول الوسطى ، فان آخر صلة لها بالامبراطورية العثمانية قد قطعت ، فأصبحت مصر خلوا أمام القانون الدولي من كل سيادة أجنبية ، ولم يبق الا أن تعترف الدول باستقلالها التام ، فتزول العوائق التي تقف بينها وبين التمتع به بالفعل(٢) ٠ ومعنى هذا أنه يعزو سقوط السيادة التركية الى انضمام تركيا الى دول الوسط ٠

على أن هذا الرأي بسقوط السيادة التركية كان يلقى اعتراض فريق مصطفى الشوربجي بك في الحزب الوطني وفريق رجال المدرسة التركية القديمة وعلى رأسهم محمد سعيد باشا ٠ فقد كتب الاستاذ مصطفى الشوربجي يشرح وجهة نظره في هذه المسألة فأكد أن السيادة التركية من الوجهة القانونية باقية بالرغم من قبول تركيا لمبادىء ولسن وظهور رغبة المصريين في الاستقلال التام ، وأن هذا الرأي « هو الرأي الذي يتفق مع القانون الدولي ولا يكون لغيره سند من ذلك القانون»(٣)٠ وقد أيد محمد سعيد باشا هذا الرأي عندما طالب بتأجيل مجيء لجنة ملنر الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا ٠ فقد أعلن أن مصر انما تعتبر الى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وأن تصريح انجلترا وحدها بسقوط السيادة التركية عن مصر لا يكفي لزوالها ، وأنه لا بد من اعتراف تركيا رسميا بانفصام رابطتها مع مصر(٤) ٠

وقد أثارت هذه الآراء موجة من المعارضة الشديدة ، فقد نشرت جريدة « النظام » مقالا بامضاء صاحبها قال فيه : « ليس المستجير من الرمضاء بالنار ، الا ذلك المصري الذي يلوذ بالحكومة العثمانية الحاضرة ليلتمس منها المعونة ويرجو «الخلاص»(٥) ٠ كما نشر أمين الرافعي بك مقالا ذكر فيه أن محمد فريد نفسه قد اعتبر السيادة التركية « غير موجودة اطلاقا » ، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطني أن يقولوا ما ينكره رئيسهم في أوروبا ؟(٦) ٠ ثم كتب أحد رجال الحزب الوطني

بعد ذلك مقالا قال فيه أن ما نشره مصطفى الشوربجي بك ، « ما هو الا رأى خاص به لا رأى أعضاء الحزب جميعهم(٧) » ٠

***

في ذلك الحين بدأ مؤتمر الصلح في الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا ٠ وقد خشي الوفد أن تؤثر انجلترا على تركيا لتحملها على أن تتنازل لها عن سيادتها على مصر ، لتتخذها سندا لها فى حرمان مصر من استقلالها ، فسارع الى اغلاق الباب فى وجه هذه المحاولة ، وقدم مذكرة الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح فى يوم ٦ **يناير ١٩٢٠** تساءل فيهـا : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر ؟ وهل تستطيع أن تتنازل عنها؟» ، ورد على ذلك فقال : « ان اشتراك مصر فى الحرب ، ودخول تركيا فيها، **قطع** بطبيعة الحــال كل **صلة للسيادة العثمانية على مصر** ، فأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه ٠ وان توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفســها بحرية ، وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة **اعتراف** من تركيا باستقلالنا » ٠ ثم قال : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأقوى أو بعبــارة أصح بارادة الدول الأوروبية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمــــانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت ٠ ومن المبادىء المقررة الدائمة أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون الا لمصلحة الدولة المسودة » ٠ وقد تناول الوفد بعد ذلك احتمال اعتراف تركيا نفسها بالحماية ، فقال أن هذا الاعتراف اذا وقع « لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ، ولا يمكن أن يجعل الحماية شرعية ، ولا أن يقيم لها وزنا » (٨) ٠

من كل هذا يرى واضحا أن الوفد لم يكن يعلق أهمية ما على تنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليهـــا ، لأنه كان يعتبر أن هذه السيادة قد « انتهت وانعدمت » ٠ كمــا أنه كان قد تخـلى عن فكرة دولية المسالة المصرية ، بعد أن ثبت عقم الاعتماد على الدول الأجنبية لاخراج الانجليز من مصر والحصول على استقلالها ٠ ولهــذا فان عودة الوفد الى اخراج المسألة المصرية من حيز العلاقات المصرية البريطانية الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان يعتبر أمرا غريبا ٠ على أن الواقع أن يأس الوفد من الموقف السياسى فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ونفى سعد ، وفشل حل المسألة المصرية بواسطة مفاوضات ثنائية مع انجلترا ، ثم انفتاح الباب لاخراج المسألة المصرية من جديد الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان ، كل هذا قد دفع الوفد الى محــاولة حل المســألة

المصرية من هذا الطريق مرة أخرى والسعى من ثم للاشتراك فى مؤتمر لوزان ٠

وقد ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان فى أواخر عهد ثروت باشا ٠ فقد أراد ثروت باشا أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهى ان يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان اليها ٠ ولكن سقوط وزارة ثروت باشا أوقف هذه المهمة(٩) ٠ فلما تولى نسيم باشا الحكم ، ولم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر ، سعى — كما يقول فى كتاب استقالته — للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنه لم يوفق ، كما أن البروجرام الذى قبلت حكومته الدخول فى المؤتمر على مقتضاه لم يقبل(١٠) ٠

ولم يكد الوفد يعلم بالمخابرات التى كان يجريها ثروت باشا لتمثيل مصر فى المؤتمر ، حتى استفزته صفته التمثيلية كوكيل عن الامة ، وشكه فى أن انجلترا قد اتخذت من حكومة ثروت باشا أداة لتمثيل مصر فى المؤتمر حتى يكون نقل السيادة الى مصر اسميا وتظل هى محتفظة بجوهر السيادة — استفزه هذا الى التصدى للمحاولة ، فاجتمع فى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر بيانا بوجوب اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان قال فيه : « سيعقد عما **قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية** مسائل الشرق الادنى واعادة النظر فى معاهدة سيفر ٠ ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر ، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الامة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجديد **ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها ٠ وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد** باشا ليحصل على أمرين : أولا — اقرار الدول بتنازل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس ٠ ثانيا — تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل ٠ على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن ٠٠ » ٠ ثم ألف الوفد بعثته من كل من : حسن حسيب باشا وعلى الشمسى بك وسلامة ميخائيل بك والاستاذ عبد الحليم البيلى وحسين هلال بك وابراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك(١١) ٠

على أن الحزب الوطنى لم يلبث أن قرر فى نفس اليوم أيضا ايفاد مندوبين من قبله الى مؤتمر لوزان ، «لبيان حقيقة الحال فى مطلب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها » • وألف وفدا من أحمد لطفى بك وحافظ رمضان والاستاذ أحمد وجدى وأحمد خيرى بك والدكتور اسماعيل صدقى بك وسعيد طليمات بك(١٢) • وكان تأليف هذا الوفد تصديا لا معنى له ، لأنه اذا كان مفهوما أن الوفد قد قرر الذهاب الى مؤتمر لوزان بما له من صفة الوكالة عن الامة ، فبأى صفة يقرر الحزب الوطنى تمثيل مصر فى المؤتمر ؟ فى الحقيقة أن قرار الحزب بالذهاب الى المؤتمر دون أن توليه الأمة الثقة التى أولتها للوفد فى التوكيلات قد أثبت ضرره، وهو عودة لمحاولاته السابقة الفاشلة لارسال وفد الى مؤتمر الصلح لينافس به وفد سعد باشا ، وهى المحاولات التى حاربتها الأمة وأفسدتها •

على كل حال فقد أدرك الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام • ولهذا فقد قررا فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ بفندق اكسلسيور بروما ، الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ثم اتفقا على أن يكون برنامج الوفدين هو : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه، والغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسألة الامتيازات الاجنبية بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن هذه الحيدة ، والعمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض ، والمطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رياسةهذه الهيئة(١٣)

ثم قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، واستند فى مطالبته بقبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر الى أن «مسألة مصر ليست مسألة سياسية داخلية بريطانية ، وليست من المسائل التى يمكن حلها بارادة دولة واحدة » ، ثم حذر الوفد المؤتمر من قبول وفد مصرى ممثل من الحكومة المصرية قائلا انه « لا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان(١٤) » •

على أن محاولات تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، سواء على المستوى الشعبى أو المستوى الرسمى باءت بالفشل ، اذ عطلت عناصر الحياة السياسية المصرية بعضها البعض ـ كما يقول الاستاذ شفيق غربال(١٥): وفيما يختص بالعنصر الشعبى ، فان النزاع لم يلبث أن دب بين الوفدين المؤتلفين وأوفد كل منهما بعثة تمثله الى أنقرة لمقابلة مصطفى كمال . وهناك راحت كل بعثة تنتقص من صفة البعثة الاخرى التمثيلية ، وكانت تأمل فى أن تتنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها . ولكن مصطفى كمال لم يكن يملك حيال مصر فى ذلك الحين سوى التمنيات الطيبة أفرغها فى كتاب الى رئيس الوفد المؤتلف حسن حسيب باشا(١٦) . وفى الحقيقة أن تركيا كانت مشغولة فى تلك الاثناء باسترداد كيانها كدولة مستقلة وتحرير نفسها من كل القيود ، بل لقد كانت تعمل فى ذلك الوقت على تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية ، كما كانت تطالب بولاية الموصل على حساب الشعب العراقى(١٧) .

هذا فيما يختص بالعنصر الشعبى ، أما فيما يختص بالعنصر الرسمى ، فبالاضافة الى ما كان يلقاه من مقاومة العنصر الشعبى الذى كان يحذر المؤتمر من قبوله ممثلا لمصر فى المؤتمر ، فان البرامج التى تقدم بها ثروت باشا ثم نسيم باشا للاشتراك فى المؤتمر لم يقدر لها القبول . وقد ثارت بشأن هذه البرامج مناقشات شديدة عندما وجه سعد زغلول ، فى أثناء توليه الحكم ، اتهاما الى ثروت باشا فى البرلمان يستفاد منه أنه كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهد بنفاذها فى أمر ديون الجزية . وذلك فى أثناء مفاوضاته مع الانجليز على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، فقد تعهد باحترام ديون تركيا بأنواعها الثلاثة وبتحمل مصر اياها ، وذكر أن برنامج ثروت باشا بخصوص السيادة التركية كان يقضى بأن يكون تنازل تركيا عن حقوقها تنازلا مطلقا (لا لمصر) ، وأن نسيم باشا كان برنامجه على العكس ينص على أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، لا تنازلا مطلقا ، وعلى أنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير فى المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصرى الحق التام فى بحث النقط الاربع المحتفظ بها . وقرر سعد باشا أنه ، لهذا السبب ، رفض طلب نسيم باشا . ولم يدع للمؤتمر لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكر فيه **حق الاحتفاظ بالنقط الاربع لنظر البرلمان**(١٨) .

وقد كتبت جريدة البلاغ الوفدية مقالا تؤكد فيه اتهامات سعد باشا

السالفة الذكر وتفسرها فقالت : « ان ثروت باشا واسماعيل باشا صدقي كانا قد تعهدا في يوم ٢٠ يناير ١٩٢٢ ، أي قبل تاليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، في وثيقة سرية امضاها مع مستر سكوت ، مستشار دار الحماية ، وهي الوثيقة التي كان سعد باشا أول من فضح أمرها في احدى خطبه ، **ان يتركا للحكومة البريطانية ان تتصرف في مسالة الديون التركية كما تشاء** • ومعنى ذلك أنهما تعهدا اذا هما صارا في الوزارة أن يقبلا ، باسم الحكومة المصرية ، كل قرار تقرره الحكومة الانجليزية في هذا الموضـــوع • وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت **الحكومة البريطانية نفسها قررت في زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا (١٨ مكرر)** ، فبديهي أن هذا القرار الذي قبله ثروت باشا واسماعيل صدقي باشا في الوثيقة السرية كان معناه الحقيقي الزام مصر بتلك الديون ، لأن انجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » •

وقد دافع ثروت باشا عن نفسه من واقع ملف المحادثات التي دارت بينه وبين دار المندوب السامي قبل تصريح ١٨ فبراير ، فقال ان الوثيقة التي يشير اليها سعد باشا وضعت في ٢٠ ينـاير سنة ١٩٢٢ أثنـاء المفاوضات التي أدت الى انهاء الحماية ، وهي محضر دونت فيه محادثة خاصة حضرها معه صدقي باشا ، ببيان المســائل التي تشملها الامور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رســمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة في بعض المسائل التي تشملها الأمور المحتفظ بها ، دون أن يربطا بذلك أية وزارة أخرى • وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ، ذكر في المحضر أن هـذا التحفظ يشمل قروض تركيا التي كانت تدفع من الجزية • ولكنه وصدقي باشا أوضحا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة في مناقشة الحلول التي قد توضع لهذه المسائل ، وطلبا ، وسلم بطلبهما مستر سكوت ، بأن تضـاف عبارة « بكامل الحرية في المنـاقشة بين الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع «الكتاب» بعد كلمة «ودية» • وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل في اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذي أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، وأضيفت العبارة الى التصريح نفسه •

ثم قال ثروت باشا : «ويتضح جليا مما سبق ، أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفاذها في أمر ديون الجزية لا أساس له ، والواقع أن البرنامج

الذى وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بألا تلزم مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية . **فاذا أوجبت الدول على مصر أن تدفع ، فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ماتدفعه عنها** • وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا شك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد • والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سـعد باشا فى مجلس النواب ، أن **الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير**(١٩) » ••

على كل حال فقد كان ، بسبب انتهاء مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر بصفة رسمية أو شعبية ، أن نجحت تركيا فى تحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية • وقد أوردت جريدة السياسة مقالا شرحت فيه كيف تم هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح فى احدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو ما اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءا من **الدين العثمانى العام** ، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال • طرح الفرنسيون السؤال ، فقوبل بعدم ملاءمة النظر فيه ما دام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مفروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشترك فى مفاوضات المؤتمر • ولكن **لما سقطت وزارة ثروت باشا ، وتولى نسيم باشا ، وطال انتظار مندوب مصر** ، تكلم مندوب انجلترا ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية •

« هذا من ناحية **علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية** • أما **علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية**، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين العثمانى فى الآستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر

دفع أقساطها ، بل كان **الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن** • ولم يكن في المؤتمر مندوب مصري يوجه النظر الى ضرورة **ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية** ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤنفت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترا ، فضمن **عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص في صلب المعاهدة يقضي بتحميل مصر أعباء الديون التي كانت تدفع من الجزية المصرية** • وكانت وزارة يحيى ابراهيم باشا في الحكم فكانت صامتة ، فتفاهم المتخاصمون في المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سيررامبولد رئيس ممثلي انجلترا لعصمت باشا بأن مصر ستتحمل ما تطلب تركيا (٢٠) » •

هكذا أسفر مؤتمر لوزان عن خيبة أمل أخرى لمصر في الضمير العالمي ، أضيفت الى خيبة أملها فيه في مؤتمر الصلح • وقد اعتبرت معاهدة لوزان في موادها ، من السابعة عشرة الى التاسعة عشرة ، القضية المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور المتعلقة بتركيا ، كما فصلت تركيا عنها (٢١) • فقد نصت المادة ١٧ على أن «يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر ١٩١٤» ، تاريخ صدور قرار الحكومة المصرية بمنع التعامل مع ألمانيا وتخويل انجلترا حقوق الحرب في الأراضي والمواني المصرية • كما نصت المادة ١٨ على أن تركيا « قد صارت محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ • وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية » ، أما المادة ١٩ فقد نصت على أن « المسائل الناتجة عن الاعتراف **بالدولة المصرية ، التي لا تسرى عليها (الدولة المصرية) الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة** ، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين **الدول صاحبات الشأن** في الظروف التي تعينها » • وأقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام بحرية الملاحة في قناة السويس ، وذلك بنفس التحفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية، باتفاقات تعقد في حينها بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها (٢٢) • وبهذه القرارات تكون المشكلة المصرية كمشكلة دولية قد صفيت (٢٣) •

حواشي الفصل السابع

المسالة المصرية ومؤتمر لوزان

١ ـ النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩ عدد ٥١

٢ ـ برنامج الوفد الذى اصدره فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، الرافعى : المرجع السابق ، ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٠٦ ، خطاب سعد باشا فى دار حمد الباسل باشا فى ١٣ يناير ١٩١٩ ، : احمد شفيق : الحوليات ، تمهيد جـ ١ ص ٢٠٣ ،٢٠٦، خطاب سعد باشا زغلول لمؤتمر الصلح ليسمح له بعرض اقواله عن بلاده فى ٢٨ ابريل ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٠٤ ، خطاب سعد باشا الى المسيو فريسينيه ،نفس المصدر ص ٤٦٤ ، خطاب سعد الى مؤتمر الصلح يطلب اعادة النظر في المسالة المصرية في ٢٦ يوليه ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٧٧ .

٣ ـ النظام فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٩

٤ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ٧١ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤ـ ـ ٥٢٥

٥ ـ النظام فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩

٦ ـ النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩

٧ ـ نفس المصدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٩

٨ ـ محمود ابو الفتوح : المسالة المصرية والوفد ص ١٣٢ ـ ١٣٤

٩ ـ الرافعى : فى اعقاب الثورة ، جـ ١ ص ٧٦

١٠ ـ نفس المصدر ص ٩٢

١١ ـ نفس المصدر ص ٧٧ ـ ٧٨

١٢ ـ الرافعى : نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٨

١٣ ـ عن صورة زنكوغرافية لوثيقة القرار ، موجودة فى كتاب مصطفى الشمسوربجى المحامى : الوطن فى خطر ص ٣٨ ـ ٤٠ (١٩٣٠) ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٨ ـ ٧٩

١٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٠ ـ ٨٢

١٥ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٢٠

١٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٤ ـ ٨٥

١٧ ـ دكتور فاضل حسين : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية ص ٦٧ (معهد الدراسات العربية ١٩٥٨)

١٨ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٩ يولية ١٩٢٤ ص ٨٥٧ ـ ٨٥٨

١٨ م ـ : جاء فى مشروع كيرزن تحت عنوان : « قروض الجزية » :

« المبالغ التى تعهد خديوى مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى اصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضى سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك ، الى ان يتم استهلاك ذينك القرضين . وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ماكانت تدفع من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون »

وقد جاء فى الجلسة السادسة عشرة من مفاوضات عدلى ـ كيرزن :

« صدقى باشا : انكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول فى الجهات التى حلت محلها فيها ، نصيبا من ديونها ، فهل لم تخصوا هذه الدول باى نصيب فى الديون التركية التى كان قد احيل دفعها على مصر ؟!

مندوب وزارة المالية البريطانية ـ (راجع معاهدة سيفر ووجد ان الديون التى احيلت على مصر لم تدخل فى التوزيع ، بل ان انجلترا التزمت فى المعاهدة باخلاء تركيا من تبعتها !!)

صدقى باشا ـ هذه هى نتيجة تقريركم امورا تتعلق بمصر دون ان تكون مصر طرفا فيها .

مندوب وزارة المالية ـ نعم كان يصح ان يؤخذ رايكم ، ولكن لم يحصل ذلك.» (قانون رقم ٨٠ .. الخ)

١٩ ـ السياسة فى ١١ يوليه ١٩٢٤

٢٠ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٢٧ ـ ١٢٨

٢١ ـ دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٧

٢٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٦ ـ ٨٧

(٢٣) دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٨

الفصل الثامن

الحكم الدستوري
والوزارة البرجوازية الاولى

انقسام الرأى حول تولى سعد زغلول رياسة الوزارة

فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول باشا الوزارة الدستورية الأولى • وبذلك حسم الخلاف الذى نشب عقب اكتساح الوفد للانتخابات حول من يتولى رياسة الوزارة • وهل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يتولاها أحد مساعديه ، أم لا يتولاها أحد من الوفديين اطلاقا وتؤلف وزارة ادارية ؟ • ولم يكن هذا الخلاف قاصرا على فئات الرأى العام فقط، بل تجاوزه الى داخل الوفد نفسه • ومما لا ريب فيه أن الامر كان يستحق كل هذا الجدل ، بل انه يبدو الآن فى عين المؤرخ أكثر جدية وخطورة مما كان يلوح فى ذلك الحين •

كانت الحجج التى أدليت فى صالح تولى سعد زغلول باشا رياسة الوزارة هى ، أن سعد زغلول فى منصب الوزارة يكون أقدر على خدمة القضية المصرية منه اذا كان بعيدا عنه ، لاجتماع القوتين فى يده• مؤازرة الأمة وزمام الحكم ، وأن وجود سعد باشا فى رياسة الوزارة المصرية ومستر رمزى مكدونالد فى رياسة الوزارة البريطانية « فأل حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع » ــ على حد تعبير محمد سعيد باشا ــ ، وأن الزعماء الذين قادوا النهضات مثل مصطفى كمال وفنزيلوس وموسولينى لم يحجموا عن تقلد الحكم استمرارا للواجب الذى أخذوه على أنفسهم • هذا عدا أن مصلحة البلاد تقتضى أن يتولى سعد باشا الحكم لأنه الوحيد، نظرا لكفاءته وصفاته والثقة التى وضعتها الامة فيه ، الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة(١) • وكان أصحاب هذا الرأى هم محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا•

وقد عارض الأمير عمر طوسون هذا الرأى • اذ كانت وجهة نظره أن الحيطة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان ، أن يبتعدوا عن تاليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تاليفها أى تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذى لم ترض

عنه الأمة • وأن الوزارة الجديدة يجب أن تؤلف كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها(٢) •

أما في داخل الوفد ، فقد رأى البعض ألا يقبل سعد باشا الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده ، يجعله أقدر على العمل وانجاز الشيء الكثير ، ولكنه اذا تولى رياسة الوزارة فانه سوف يتعرض للنقد وللمعارضة ، لأن من يتولى الوزارة ، وخصوصا كرئيس لها ، لا بد أن يتصرف الى حد بعيد وفق الدستور والوضع القائم • وكان من أنصار هذا الرأى حرم سعد زغلول باشا نفسه، وواصف غالى وأمين يوسف(٣) •

ولكن سعد زغلول حسم الخلاف بتأليف الوزارة في ٢٨ يناير — كما ذكرنا — **وياليته عهد بها الى أحد مساعديه** • لأن النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا • ولنناقش القضية من الاساس • والاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير • فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعى أيضا يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الامة • فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو أنه اذا تولى سعد باشا رياسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعى ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ويتساوى مع أبطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما أن يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية •

ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التى تولى رياستها ، السياسة التى تليق بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالأحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد الثورى الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا • وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩؛ فعندما أصيبت الأمة المصرية في شخص زعيمها وقائدها الذى كان هدفا سهل المنال من فوق كرسى الحكم ، أثر ذلك في معنويتها ، فوقع خذلان وقتى ، استطاع من خلاله الانجليز ، كما استطاع القصر أن ينفذ كل الى أغراضه ، فأخمدت الحركة الوطنية في مصر وفي السودان ، وأبعدت القوى الوطنية عن الحكم ونكل بالبرلمان وشغلت الأمة عن قضيتها بالصراع الداخلى من أجل الدستور •

ولقد سيقت المبررات – كما مر بنا – ليقبل سعد زغلول رياسة الوزارة ، بأن وجود سعد في رياسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رياسة الوزارة البريطانية ، وهو الذى كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر أمام الرأى العام البريطاني ، انما هو فرصة حسنة ولا يجب أن تضيع • ومع ذلك فان قيام الحكومة العمالية كان يجب – في حد ذاته – أن يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رياسة الوزارة ، من وجهة نظر الباحث • لأن الضعف الذى نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه أن يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر • وهذا يفسر تلهف المستر مكدونالد على المفاوضة في البداية ، ثم تطيره منها في النهاية عندما صارت الأمور على غير ما يهوى • وقد أدرك سعد زغلول ذلك متأخرا ، ففي الحديث الذى أجراه معه مندوب التايمز في ٢١ مايو ١٩٢٤ اعترف فيه بأن « الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا » ، ثم قال للمراسل مبتسما : « انك لا تنتظر مني بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر (٤) •

مناقشة قبول الوفد الحكم

ويعتقد بعض السادة المؤرخين أن قبول الوفد الحكم قد حول هذا الحزب من حزب ثورى الى حزب برلماني ، وأن ذلك كان من العوامل الأساسية في فشل ثورة ١٩١٩ • ويضيف البعض أن ذلك كان أكبر نكسة أصابت الأمة • وفي رأيي أن قبول الوفد الحكم في عام ١٩٢٤ كان أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا للغاية • ذلك أن قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذى قام الوفد بمقتضاه في نوفمبر ١٩١٨ ومارس مهمته في السعي لاستقلال مصر بمقتضاه ، والذى لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التى كانت مبسوطة على البلاد ، وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام • ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لمهمته وسلطته على أساس آخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدها انتهت مهمته ، واستأنفها بعدم من توليه الأمة ثقتها

وليس من قبيل الصدف أن نرى الوفد فى ٢٦ ابريل ١٩٢٤ يغير صورته بما يلائم هذا الاطار الدستورى الجديد ، فيصبح حزبا ينوب عن أغلبية الأمة فى الحكم ، بعد أن كان وكيلا عن الأمة بأسرها • وان شق عليه أن يطلق على نفسه هذا الاسم فاختار له الاستاذ مكرم عبيد اسم « هيئة الوفديين » (٥) •

وبتغير الأساس الديموقراطى الذى قام عليه الوفد ، ومارس مهمته بمقتضاه ، كان من الطبيعى أن يتغير أسلوب عمل الوفد بما يلائم هذا التغيير • ذلك أن قيام الوفد بالصورة التى قام عليها انما كان لضرورة هى أن الحكومة التى كانت قائمة فى الحكم فى ذلك الحين كانت حكومة غير دستورية أقامتها سلطة الاحتلال لا سلطة الأمة ، وكانت هذه الحكومة قاصرة ، بحكم الأساس الذى قامت عليه ، عن تمثيل الأمة فى أى مطالبة باستقلالها ، ومن ثم قام الوفد لينوب عنها فى هذه المهمة • فلما تغير الأساس الذى تقوم عليه الحكومة فى مصر بعد قيام دستور ١٩٢٣ ، وأصبحت الحكومة تقوم على أساس الارادة الشعبية وبناء على الثقة التى توليها اياها الأمة ، أصبح وجود الوفد نفسه بالصفة التى قام عليها لا معنى له ، لأنه لا يتصور وجود وكيلين عن الأمة ، الوفد والحكومة الدستورية • **ومن ثم فلم يعد من سبيل لكى يمارس الوفد مهمته الا اذا تولى الحكم بعد الفوز فى الانتخابات ، كما لم يعد فى استطاعة الوفد أن يحتفظ بصفته التى قام عليها ، وانما كان عليه أن يصبح حزبا برلمانيا اعترف بهذا أو لم يعترف ، أراد أم لم يرد •**

أما القول بأن قبول الوفد الحكم قد حوله من حزب ثورى الى حزب برلمانى ، وان ذلك كان نكسة كبرى • فالحقيقة أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، كما هو المعتقد ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ، ولا فى خلالها ، ولا فى الفترة التى بعدها (بالرغم من الدور الذى قام به عبد الرحمن فهمى بتأييد سعد زغلول) • ذلك أن الوفد بالرغم من ايمانه ، بل واعتماده على النضال الشعبى فى كفاحه ضد الاحتلال ، الا أنه لم يتصور أن يتم جلاء الانجليز عن مصر بمحض هذا النضال الشعبى — أى عن طريق ثورة — ، فقد تصور فى البداية الحصول على الاستقلال عن طريق التفاهم المباشر مع انجلترا • فلما رفضت انجلترا الاعتراف به وقبضت على كبار أعضائه ونفتهم الى مالطة ، عاد الوفد ، بعد أن أطلقت انجلترا سراح زعمائه ، وسمحت لهم بالسفر الى الخارج ، فتصور الحصول على الاستقلال عن طريق اعتراف الدول فى

مؤتمر الصلح لمصر باستقلالها ، بناء على أن المسألة المصرية مسألة دوليه . فلما خيبت الدول ظن الوفد واعترفت بالحماية ، وجاءت ظروف لجنـه ملنر فى مصر ، عاد الوفد الى فكرة التفاوض المباشر مع انجلترا . فلما فشلت مفاوضات الوفد مع انجلترا ، وأصـدرت انجلترا تصريح ٢٨ فبراير الذى منحت فيه مصر مظهر الاستقلال دون جوهره ، انتهز الوفد فرصة انعقاد مؤتمر لوزان ليطرح المسألة المصرية عليه من جديد ويسعى للحصول من الدول على اعترافها باستقلال مصر وتنازل تركيا عن حقوقها لها . فاين ثورية الوفد فى كل هذا ؟

الحقيقة أن الوفد كان ينظر الى النضال الشعبى كوسـيلة تعزز امكانيات العمل السـياسى وتدعـم مركز المفـاوض المصرى على مائدة المفاوضات أمام الانجليز . ولم يجعل هذا الحزب فى برنامجه التوسل بالثورة طريقا لاخراج الانجليز من مصر ، ولهذا فلم يعن قادته برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تكون على أهبة الاستعداد للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية . صحيح أن الوفد تميز بالتنظيم الشـامل الكبير بالمقـارنة بأحزاب ما قبل الحرب العظمى ، ولكن الأجهزة الوفدية التى انبثت فى جميع أحياء المدن والقرى، لم يمتد عملها لأكثر من التهييج السياسى وتنظيم المظاهرات واحـداث الاضطرابات والاثارة ضد الاحتلال وغير ذلك . وبمعنى آخر لم تكن تنظيمـات الوفد تنظيمات ثورية مسـلحة ، بل تنظيمـات ذات صبغة ديماجوجية .

لهذا فلا يمكن أن يعد قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ تحولا فى خطته السياسية أو تغييرا فى طبيعته الأساسية ، من ناحية أنه هيئة تسعى لاستقلال مصر بكل الطرق ما عدا الثورة المسلحة . وانما التغيير الذى حدث هو أن الوفد كان عليه أن يحارب الاحتـلال ، وأن يسـعى للحصول على استقلال مصر بواسطة المفاوضات ، من مقعده فى كرسى الحكم ، بعد أن أصبحت الحكومة الدستورية هى الهيئة التى تمثل مصر فى الدفاع عن مصالحها . وهذا سر ارتباط معركة الدسـتور بمعركـة الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحياة البرلمانية . وفى الحقيقة أن الوفد لم يكن فى وسعه أن يبقى بعيدا عن الحكم الا فى حالة واحدة ، هى أن يرفض دستور ١٩٢٣ ، وأن يرفض قيام الحكم الدستورى . وهذا أمر غير معقول ، لأن حق الأمة فى الحياة الدستورية حق طبيعى ، ومطمح قديم سـابق على عهد الاحتلال نفسه ، وقد ثارت الأمة له ثورة عارمة فى عام ١٨٨١ .

وقد اعتقد بعض المؤرخين أن قبول الوفد الحكم دليل على أنه قبل تصريح ٢٨ فبراير ، ولو من الناحية الواقعية · وقد يكون هذا القول صحيحا لو أن الوفد تصرف ، بعد اعتلائه الحكم في حدود تصريح ٢٨ فبراير وداخل اطاره ، فاحترم حق انجلترا في التحفظات · ولكن تاريخ وزارة سعد باشا ، وتاريخ المفاوضات التي أجراها الوفد في عهد حكوماته المتعاقبة ، يثبت أنه لم يحفل بالتصريح ولا بالتحفظات ، بل ان عدم اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير من الناحيتين الشرعية أو الفعلية ، هو سر الاشتباكات المتكررة بينه وبين الانجليز ، وسر ازدحام الفترة التي أعقبت التصريح بحوادث التدخل البريطاني والانذارات البريطانية · ويعتبر عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير أحد الفروق الدقيقة بينه وبين الأحرار الدستوريين الذين كانوا يعترفون بالتحفظات التي كان يتضمنها التصريح ويحترمونها ويتصرفون في اطارها أثناء توليهم الحكم ·

الصدام بين سعد والملك فؤاد حول الدستور

عندما طلع عام ١٩٢٤ كان سعد زغلول بطل مصر بلا منازع · فقد هوى أبطال تصريح ٢٨ فبراير الى السفح بنجاح ستة من أنصارهم فقط في الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامي التي لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تخطب وده · فقد زاره سرا المستر « كير » زيارتين خاصتين قبل توليه الوزارة ، نجح في خلالهما في ازالة الشك من نفسه ، كما ان اللورد اللنبي توجه بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، رغم جريان العادة بضرورة زيارة رئيس وزراء مصر له أولا (٦) · أما الملك فؤاد فلم يكن ليطمع في معارضة سعد زغلول ازاء تودد دار المندوب السامي له من ناحية ، وازاء صداقة الحكومة البريطانية له من ناحية أخرى · هذا الى جانب أن العلاقات كانت قد سويت بين سعد والملك بفضل الجهود التي بذلها في هذا السبيل كل من محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا وتوفيق نسيم باشا ، وهي الجهود التي تلقى الباشوات الثلاثة مكافآتهم عليها في تعيينهم وزراء في وزارة سعد باشا · بل كان من المظنون في حالة عدم قبول سعد باشا مهمة الحكم أن يعهد به الى واحد منهم (٧) ·

ومع كل هذا ، فلم يكن بد من أن يدب النزاع سريعا بين الملك الأوتوقراطي النزعة والزعيم الدستوري · والحقيقة أن لقاء سعد زغلول

بالملك فؤاد في الوزارة الدستورية الأولى ، قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين التي قضاها في الحكم والسنين التي قضاها قبله • وهذه الحقيقة تفسر المهارة التي قلب بها الحياة الدستورية ، ولما تعمر أكثر من عام واحد • فلقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو في أوائل الشيخوخة ، بعد أن قضى معظم حياته في أوروبا بين سويسرا وايطاليا والآستانة والنمسا ، وبعد أن انتظم في الجيش ضابطا في المدفعية ثلاث سنين ، ثم عينته الحكومة التركية ملحقا حربيا بسفارتها في « فينا » عاصمة النمسا وبقى بها نحو سنتين ، الى أن استدعاه الخديو عباس لما تولى عرش مصر وعينه في معيته كبيرا ليأورانه برتبة لواء في الجيش المصرى (٨) • وقد اكتسب الملك فؤاد في كل ذلك خبرة اكسبته اعترافا اجماعيا من المعارضين والأصدقاء والمحايدين على السواء بقوة شخصيته وعظيم اطلاعه ونفاذ تفكيره (٩) • وعندما تولى الحكم قضى ست أو سبع سنوات لا تبدو منه حركة ، ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية • فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت ، وحسبوه ضعفا • ولكنه كان في الحقيقة – كما يقول الأستاذ العقاد (١٠) – « تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخرا الى حين » ، فقد أخذ الملك فؤاد يترقب ويتأهب في تلك السنوات ، يجمع المعلومات ويستميل الأنصار ، حتى لم تكد تنقضى تلك السنوات الا وكان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومات ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون أو يخافون • ثم مالبثت أن ظهرت مهارته وقوته عندما قام بمسخ الدستور رغم معارضة كل القوى السياسية في مصر : الوفديين ، والأحرار الدستوريين ، والوطنيين ، ودار المندوب السامى التى كرهت أن يزاحمها النفوذ • ومن أجل هذا فان لقاء الملك فؤاد بسعد زغلول في الوزارة الدستورية ، كان لقاء بين قوتين خلقتا لتتصارعا لا لتتفقا •

ولقد بدأ الصراع في بادىء الأمر في صورة مناوشات خفيفة ، عندما قدم سعد زغلول للملك فؤاد القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته في الحكم • فقد اعترض الملك على تعيين اثنين منهم هما : على الشمسى بك ومرقص حنا بك • أما الأول فلأنه كان من المؤيدين للخديو عباس ، وأما الثانى فلأنه كان قبطيا ، « ولا يليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل في بلد اسلامى » • كذلك اعترض الملك فؤاد على تعيين وزيرين قبطيين وهما مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا بحجة أن

التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطي واحد ، وقد يتأثر الشعب ، بالخروج على هذا التقليد ـ وقد رفض سعد قبول هذه الحجة ، وقال انه لا يفرق بين مسلم وقبطي ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، وأصر على اختيار الوزيرين • على انه استجاب من جانب آخر لملاحظات الملك الأخرى ، فحذف اسم على الشمسى ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال العموميه ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل ، وقد اعترض الملك أيضا على اختياره لضعف مكانته وضخامة المنصب الوزارى على مثله ، ولكن سعدا لم يقتنع وراجع الملك ، وكان ما أراد ، وعين الغرابلى وزيرا للعدل (١١) ، ولما كان « أفنديا » ، فقد حطم تعيينه القيم المظهرية التى كانت للباشوات ، وأكد الطابع البورجوازى للوزارة ، وأرضى الانتلجنتسيا المصرية غاية الارضاء •

كانت هذه هى الجولة الأولى • أما الجولة الثانية فكان ميدانها كتاب الملك فؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه فيه بتولى الوزارة • فقد بنى اختياره له على كل سبب الا على السبب الوحيد الذى اختاره لأجله ، وهو أنه نال ثقة الأمة فى الانتخابات • وكان غرضه من ذلك ـ كما يقول الرافعى ـ أن ينكر الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وحقها فى اختيار حكامها • لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك ، فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترام ارادتها • فجاء فى أول الخطاب قوله : «ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على، والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ، ألا أتنحى عن مسئولية الحكم •• » (١٢) •

ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت فى دور صدام حاد، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهرى ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين • فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضوا الى عدد نسبى هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس • وذكرنا أن الغرض من ذلك وضع المجلسين تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك • وقد أثبت الموقف الصلب الذى اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة صحة هذا الغرض • فقد تمسك بأن التعيين من حقه ، ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ، وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على

مقتضى أحكام قانون الانتخاب · ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله ، فقد تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ، ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وعلى أن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور ، وعلى أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون كما تقضى المادة ٦٠ من الدستور · وعلى أن أوامر الملك شفهية أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور ·

وهنا نجم أول خلاف دستورى حاد بين الملك فؤاد وسعد زغلول أخذ يهدد بأزمة خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه · على أنه لما كانت مقاومة سعد زغلول فى ظل الظـروف التى كانت مواتية له بشـكل لم يسبق له مثيل ، تعتبر عبثا لا طائل تحته ، فقد اضطر الملك فى النهاية الى قبول التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لمهمة التحكيم البارون فان دن بوش العالم البلجيكى والنائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، نظرا لأن المادة ٧٤ المذكورة كانت مأخوذة من الدستور البلجيكى · وقد درس البارون فان دن بوش المسألة ثم أفتى بأن « عدم مسئولية الملك ، تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسـطة وزرائه · وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد ، فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه · ولذلك فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١٣) · وهكذا انتهى الخلاف لصالح الأمة · وكان سعد زغلول فيما يبدو مبيتا هذه المسألة من قبل أن يتولى الحكم ، ولهذا كان يلح فى وجوب عدم استمرار وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم الى أن تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ (١٤)· وذلك حتى يجرى الانتخابات فى عهده ولا يتيح للملك الفرصة للتصرف فى تعيين أعضاء الشيوخ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا كما فعل بالنسبة لرجال السلك السياسى ، وقد حقق غرضه ·

تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة العمال

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كأحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى · وقد أخذ الطرفان يتبادلان المجاملات · ففي الخطاب الذي ألقاه سعد زغلول في النواب في الحفل الذي أقاموه لتكريمه في فندق شبرد في ٢٥ يناير ، قال : « ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل ·· (١٥) » · وكان المستر مكدونالد عند حسن ظن سعد زغلول به ، فعندما طلب منه الأخير ، عقب توليه رياسة الوزارة ، الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية « جمعية الانتقام » — وكان قانون التضمينات ينص على جعل العفو من اختصاص لجنة تؤلف للنظر في المقترحات الخاصة بذلك — أجاب المستر مكدونالد سعد زغلول الى طلبه ، وجاء في خطابه بهذا الخصوص : « ان الحكومة البريطانية قررت الموافقة على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى أقصى درجة مستطاعة ، وأن تنزل عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عليهم · ولا نرى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتي مصر ولندن في ٥ يوليه ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمينات) في اصدار هذا العفو »، أي أنها تتنازل عن الحق الذي احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المخصوصة (١٦) ·

بيد أن المستر مكدونالد لم يسرف ، مع ذلك ، في المجاملة الى الحد الذي ينسى فيه الرد على ما جاء في البرنامج الوزاري الذي ضمنه سعد زغلول باشا خطابه الى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، وفيه يعلن أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافاً « بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري » (١٧) · — يريد عدم الاعتراف بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير —، ففي اجابة للمستر مكدونال على سؤال من المستر Ormzby Gore في مجلس العموم ، أكد أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير (١٨) · وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح · ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا أنه لا محل للاحتجاج على « تصريحات لا تربطنا لأن مستر مكدونالد حر في أن يصرح بما يراه ، كما أنني أنا

أيضـا حـر فى أن أصرح بالتصريحـات التى أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا » (١٩) ٠

وفي يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتـح البرلمان ٠ فاجتمـع أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، حيث أقسم الملك أمامه اليمين الدستورى ، وألقى سعد زغلول باشا أول خطاب عرش طبقا للدستور ٠ **وبهذا انتقل ميدان الجهاد الوطنى الى داخل البرلمان** ٠ وقد تليت في البرلمان برقية تهنئـة من المستر مكدونالد الى سعد باشا هنأه فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، وأعلن ان « حـكومة جلالة الملك مسـتعدة الآن ، وفي كل وقت ، أن تتفاوض مع الحـكومة المصرية » (٢٠) ٠ وأهمية هذه العبارة أن المستر مكدونالد أطلق كلمة التفاوض فيها ولم يقيدها بشيء ٠ وقد تناول سعد زغلول فى خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته « مسـتعدة للدخـول مع الحكومة البريطانيـة فى **مفاوضـات حرة من كل قيد** ، لتحقيق **الأمانى** القومية بالنسبة لمصر والسودان » (٢١) ٠

على أن عبارة « تحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان » ، لم تلبث أن صادفت استياء لدى كل من خصوم سعد فى البرلمان ولدى الحكومة البريطانية ٠ وكانت هذه العبارة قد صيغت فى حـذر حتى لا تسـبب لصـاحب العرش أزمة كأزمـة لقب ملك مصر والسـودان عند اعـداد الدستور (٢٢) ٠ ولكن بعض المعارضين أخذوا على الوزارة ما عدوه ضعفا أو ابهاما فى هذه العبارة ٠ وقابل سعد النقد بموقف حاسم ، فأعلن ان أى تعديل فى الخطبة معناه حتما اسـتقالة الوزارة ، ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظى للكلمات التى تشتمل عليها فقال : « هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ٠ الأمانى لغة جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الانسان ٠ والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذى يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام ٠ حينئذ فالأمـانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التـام لمصر والسودان » (٢٣) ٠

أما الحكومة الانجليزية فان اشارة سعد زغلول الى السـودان فى خطاب العرش قد جعلتها تحس بالقلق بخصوص المفاوضات التى ستجرى بينها وبين سعد زغلول (٢٤) ٠ ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم : ففى يوم ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب

السامى يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العـــام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب (٢٥) • وكان هذا القانون يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضـات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، كما كان من شأنه تحميل الخزانة المصرية أعباء ثقـالا ناءت بها (٢٦) • لهذا لم يتردد سعد زغلول فى اعلان استنكاره وزملائه لهذا القانون ، ولكنه فى الوقت نفسه رأى أن يوجه نظر النواب الى أن الوزارة السـابقة لم تكتف بأن جعلته قـانونا ، بل جعلته معاهـدة بين مصر وبريطانيا • « فهل يمكننا أن ننقض معاهدة بمجرد أن زغلولا تسـلم الحكومة وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ المعاهدة ؟ هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا فى الحال أنذر الدولة الانجليزية • لقد بحثت أنا وزملائى الأمر كما ينبغى ، وحفظنا فيه حقوق البلاد • قلنا ان الوزارة الحالية لا تقر هذا القـانون ، وتعتبره مرهقـا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن اجتنابا لسوء التفـاهم تقبل الوزارة أن تنفـذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة » (٢٧) •

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين أبلغ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون ، أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل (٢٨) • ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحـالة الأولى قبل الارتباط ، ففى جلسة مجلس النواب الخامسة والخمسين المنعقدة فى ٢٤ يونية بشـأن التصديق على اعتماد المبـلغ المخصص لتعويض الموظفـين الأجانب ، قال سـعد زغلول للنواب : « اذا تشـبثنا ببطلان القـانون وامتنعنا عن التنفيذ ، وقالت لنا هـذه الدولة : ليكن ذلك ، ولنرجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط، فهل يمكننا أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات ــ حاشا •

سـعد زغلول ــ ما كنـت أريد أن أقول ذلك ، ولـكن الضرورة ألجأتنى اليه • نعم ان المبلغ باهظ • ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٩) » •

وفى الحقيقة أن الحكومة كانت فى ذلك الحين مشمرة عن سـاعديها

في احـــلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، ولم تكن هـــذه السياسة الا استجابة لرغبةالانتلجنتسيا المصرية التيكانت تلك المسألة محل شكواها الدائم على النحو الذى مر بنا • ويلاحظ أن وزارة ثروت باشا قد عملت فى هذا المضمار ، ولكن ذلك لم يكن بالصورة التى أثارت سخط الانجليز كما جرى فى عهد ســعد زغلول • وقد هاجم « لويد » هذه الاجراءات فقال **انها تمت على حساب كفاءة الادارة** ، وانه من المشكوك فيه تماما أنه كان يوجد من المصريين من تتوفر فيهمالكفاءة والخبرة بحيث يستطيعون أن يشغلوا هذه المناصب والوظائف (٣٠) •

على كل حال فان هذه العوامل مجتمعة ، جعلت الحكومة العمالية تعيد النظر فى موقفها بخصوص المفاوضـات التى كانت ترجو أن تقوى مركزها على حساب مصر • فقد أرسل المستر مكدونالد الى اللورد ألنبى يطلب اليه أن يحاولاستكشاف المدى الذى كانسعد زغلول على استعداد للمضى اليه ، وعلى أى الأسس يكون • اذ كان ظاهرا أنه اذا كان سعد سيستمسك بتصريحاته المتكررة العلنية ، فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه أى فائدة • على أن اللورد ألنبى رأى أن وقت الاتصال بسعد زغلول بهذا الخصوص قد فات ، **وأن الآمال قد بنيت فى مصر على وصول حكومة عمالية الى الحكم** ، وكان سعد زغلول معتزما عرض القضية المصرية عليها بنفسه ، ومن ثم فقد استبعد ألنبى أن سعد زغلول سوف لا يكون مستعدا للتقابل معها فى منتصف الطريق وقبول حل وسط • وقد رد المســتر مكدونالد على ذلك بأنه ما لم تتوفر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول « سوف لا تتعارض بشــكل ميئس مع دعوانا التى لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة ، فانى لن أكون راغبا فى دعوته للقيــام بمفاوضات فى لندن » • ولــكن اللورد ألنبى رد فى ٦ ابريل بأنه ما يزال على اعتقاده بأن الخطوة التى أخذت لا سبيل الى النكوص فيها ، وتصبح رئيسه ، بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد فى حسن نوايا الحكومة الانجليزية ، بالامتناع عن القيام « بعمل من جانبنا يؤدى الى اختلال هذه الثقة » • وذكر أنــه لا يعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وأن الطريقة التى اقترحها تتيح أحسن الفرص للنجاح » • وفى يوم ١٦ ابريل كتب الى المستر مكدونالد يقترح تفويضه فى أن يبلغ ســعد زغلول انه اذا وافق على عقــد محالفة هجومية دفاعية ، تصبح مصر بهــا حليفة فى حالة اشــتباك انجلترا فى حرب ، فان حكومة جلالة الملك تكون على استعداد لمناقشة **انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية، واسقاط دعواها فى حماية**

الأجانب والاقليات ، وتشرك مصر في ادارة السودان بطريقة أكثر فعالية من ذى قبل ، وتبحث الغاء منصبى المستشارين المالى والقضائى (٣١) ·
ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شيء بهـذا الخصوص · وعلى كل حال ففى شهر ابريل أرسـل المستر مكدونالد الى سعد زغلول يقترح عليه أن يتلاقيا فى لندن حوالى شهر يونية أو أوائل يولية لاجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، وقد رد سعد زغلول على هذا بالقبول (٣٢) ·

أرسـل رئيس الوزراء البريطـانى الدعوة الى سـعد زغلول لمناقشة المسائل معه فى لنـدن ، وكانت الدعوة ، كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ، غير مقيـدة (٣٣) · ولـكن هل كان معنى ذلك أن العقبات فى سبيل المفاوضات قد زالت نهائيا ؟ فى الواقع أن هذه العقبات كانت تتجدد باستمرار كلما اقتربت المفاوضات · ولم يكن منشـأ ذلك الا شدة التنـاقض بين ما كان يرمى اليه كل من الفريقين من المفاوضات ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فقـد كانت المعارضة البريطانيـة فى البرلمان لا تفتأ فى تلك الأثناء تطالب المستر مكدونالد بالقاء بيانات تحدد مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر مكدونالد يعمل لارضاء المعارضة بالقاء بيانات تثير ثائرة الرأى العـام فى مصر ، وتدفع سعد زغلول الى الرد عليهـا بأعنف منا · ولم تكن المعـارضة فى البرلمان المصرى بأقل تطرفا وقلقا من المعارضة فى البرلمان البريطانى ، فقد كانت لا تفتأ هى الأخرى توجه الاسئلة المحرجة الى سعد باشا الذى كان لا ينسى فى رده عليها صفته كزعيم أمة · فـكانت العلاقات المصرية البريطانية من ثم تدور فى حلقة مفرغة من التصريحات المثيرة من كل من الجانبين ، حتى أخذت السـحب تتقاطر باسـتمرار الى جو المفاوضـات المنتظرة لتزيده اكفهرارا ·

ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أدلى المستر مكدونالد بتصريح فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيـه أن المفاوضـات بين الحـكومتين الانجليزية والمصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ · (٣٤) (يريد تصريح ٢٨ فبراير) · وكان من الطبيعى أن يحدث هذا التصريح صداه فى البرلمان ، لأن معنى ذلك — كما قال النائب عبد الرحمن الرافعى — « ان الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير · لذلك يجب على البرلمان المصرى أن يعرب عن رأيه صراحة ، والا عد سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات

الواردة فى هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة بهذه التحفظات » (٣٥).
وقد سارع سعد زغلول بتأييد استنكاره لتصريح ٢٨ فبراير فأعلن بجلسة ١٠ مايو أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وان الحكومة لا تدخل المفاوضات الا حرة من كل قيد . والا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع . وفى جلسة ١٧ مايو رد على سؤال عن الجيش والسودان فقال : « ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية. كما رد على سؤال آخر بقوله : « لايتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا . بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما ان اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن نتخذ الوسائل لازالة ذلك (٣٦) .

وقد أثرت هذه التصريحات على العلاقات بين سعد زغلول والمستر مكدونالد تأثيرا سيئا ، كما ذكرنا ، وانكشف ذلك يوم ٢٥ مايو عندما أعلن سعد زغلول فى مجلس النواب ، ردا على سؤال لأحد النواب عن موعد المفاوضات : « ان المفاوضات تبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا فى طريقها من عقبات ، فاذا ذللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد المفاوضة واعلانه للأمة » (٣٧) . ويفهم من مراسلات اللورد ألنبى مع المستر مكدونالد أن العقبة التى أشار اليها سعد زغلول ، هى **تمسك انجلترا بموقفها من تصريح ٢٨ فبراير** : ففى يوم ٢٣ مايو كتب الى المستر مكدونالد قائلا ان سعد زغلول انما يأمل فى أن يتمكن ، عن طريق المناورة ، من زحزحة حكومة جلالة الملك عن شدة تمسكها بالتصريح . وقال انه يثق مع ذلك فى انه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التى قد تكفى لبعث الطمأنينة الى قلبه . على أن المستر مكدونالد رد عليه فى ٣٠ مايو بقوله : « ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر ، مهما قال المصريون ، شرعى تماما من جميع الوجوه القانونية والدولية . فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية ، محمية بريطانية ، الى أن قامت حكومة جلالة الملك بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدرا من الاستقلال . ولم يكن غير حكومة جلالة الملك من له الحق فى أن يفعل ذلك . واستقلال مصر ، أو القدر القائم منه ، بناء على هذا ، هو نتيجة مباشرة لاجراء حكومة جلالة الملك .. » . ثم ذكر المستر مكدونالد فى

هذا الكتاب ان « الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول ، انما هى فى احتمال أن اتفاقا يقبله هو سوف تقبله مصر » وأبدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ فى تصوير الصعوبات التى يوجهها بقصد تحقيق هدفين : الأول الحصول على شىء يمكن أن يعتبره ، فى حالة فشل المفاوضات ، بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به ٠ أما الثانى فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو فى صورة الجانب الراغب فى المفاوضة بأى ثمن حتى تضفى على مركزها فى مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٨) ٠

تطور النزاع على السودان

فى أثناء ذلك كانت صخرة السودان تتقدم حثيثا لتسد الطرق ، لمدة اثنى عشر عاما أخرى ، أمام أى اتفاق بين البلدين ، وذلك بعد أن تطور الاهتمام بها فى كل من مصر وانجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة تبعا لذلك فى السودان بما أدى الى وقوع الحوادث الخطيرة التى جرت فيما بعد ٠ ويمكن القول فى ثقة بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها فى الاستئثار به ، بعد تحرك المصريين المفاجىء عقب انتهاء الحرب العظمى من أجل استقلال بلادهم ٠ والقضية قد لخصها جواهر لال نهرو فى عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة أخرى شعروا بأن وجودهم نفسه يعتمد على إشرافهم على منابع النيل العليا فى السودان ٠ ولهذا نشأ التضارب فى مصالح الفريقين (٣٩) ٠ »

والحقيقة أن الحركة الوطنية عندما قامت فى مصر فى بداية الأمر ، قامت من أجل استقلال مصر ، لا من أجل استرداد السودان من النفوذ البريطانى ٠ صحيح أن سعد زغلول طالب فى مذكرته الى مؤتمر الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ برد السودان الى مصر ، كما ردد فى خطبه وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ولكن يلاحظ أن توكيل الوفد خلا من ذكر السودان ، كما أن تدخل الحزب الوطنى لتعديل صيغة التوكيل لم يشتمل على اضافة اسم السودان الى الصيغة ، بل اقتصر على عبارة الاستقلال ٠ ولم يكن ذلك لقلة اهتمام المصريين بالسودان ، وانما لأنهم كانوا يدركون أن مسألة الاستقلال هى المقدمة الطبيعية لممارسة

مصر حقها في السودان • ويلاحظ أن الحماية التي هب المصريون لمحاربتها كانت مفروضة على مصر دون السودان ، وقد ظلت مصر مشغولة بمعركتها ضد الحماية الى أن أزيلت بتصريح ٢٨ فبراير •

ولقد أشرنا الى موقف سعد زغلول من مسألة ترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد الانتهاء من موضوع مصر • وكانت نظريته أن مصر تستطيع وهي قوية أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان ، على أن المندوبين الوفديين لما سافروا الى مصر لعرض مشروع ملنر على الأمة ، تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لمصر ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان • وقد اعتبر هذا تحفظا أضيف الى التحفظات المشهورة على مشروع ملنر •

ولما ذهب وفد عدلي باشا الى لندن للمفاوضة مع اللورد كيرزن ، اتخذ موقفا وسطا • فقد فضل الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن يعالج مسألة السودان • ففي حديث جرى بين عدلي باشا والمستر لويد جورج في الجلسة العشرين قال : « أما السودان فهو مسألة أخرى ، وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين أولا ما اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد اعتزمنا انه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان • فهي مسألة لم يأت دورها بعد (٤٠) » • على أن اتجاه الانجليز كان يرمي في ذلك الحين الى البت في المشكلة برمتها — على حد قول صدقي باشا — (٤١) ولهذا شرح عدلي وجهة النظر المصرية بشأن السودان في حديثه مع المستر لندسي على النحو الآتي :

« اذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فاني أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان ؟ فقال المستر لندسي : « انه حكم ثنائي Condominium » (ملك مشترك) • فقال عدلي باشا : وانما الاشتراك في الادارة • أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، كان السودان لمصر ، فتركته زمنا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهيأت الظروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أرسلت اليه والأموال التي انفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب • وقد أعلن

ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش. واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه • »

مستر لندسي : ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى •

عدلى باشا : نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان وانما كان ذلك لأسباب خاصة ، أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الاصلاح • فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه • وانما وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا فى ارادته ، على انك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم فان الادارة أصبحت انجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ الى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما • والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى • وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى ادارة السودان • أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل بحث • وأرجو الا يسبق الى ذهنك اننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة السلطة ، وانما يدفعنا الى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها • وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنينا فى السودان ، فهناك **الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى واخلاصه لولى أمر مصر** ، وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست ابغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، وانما اردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه » (٤٢) •

ازاء هذا الدفاع القوى المعزز من جانب عدلى باشا ، لم يجد الانجليز بدا من رفع النقاب عن أطماعهم فى السودان ، والتصريح بعزمهم على الاحتفاظ بمركزهم فيه • ففى الجلسة التالية (العشرين) وكانت بين عدلى باشا والمستر لويد جورج ، بين الأخير بطريقة لاتقبل الجدل « ان لمصر شأنا غير شأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لانريد

التدخل في شئونها ، ونريد أن تربطنا واياها محالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التى ننزل بها عن مركزنا في مصر (٤٣) » . ولم يلبث اللورد كيرزن ، عند صياغة المادة الخاصة بالسودان ، أن أكد هذه الحقيقة ، مترسما خطى اللورد ملنر، فقصر حقوق مصر في السودان على مياه النيل ، فجاء في هذه المادة : «حيث أن رقى السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » . وقد رد وفد عدلى باشا على هذه المادة بالرفض لأنها « لا تكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد (السودان) من حق السيادة الذى لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » . (٤٤)

وهكذا ازداد اهتمام الرأى العام المصرى بالسودان ، عندما أحس بمحاولات الانجليز للاستئثار به . وقد أتاح له انتهاء معركة الحماية في ذلك الوقت الفرصة لتركيز جهوده في تلك المسألة التى باتت تحتل مركز الصدارة في قائمة المشاكل الوطنية ، وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التى أذكت جذوة الاهتمام به ، حتى اذا وصلت الوزارة الدستورية الى الحكم ، كانت المسألة قد أصبحت الشغل الشاغل للمصريين ، مما تردد صداه بصورة عنيفة في البرلمان المصرى ، ودخلت المسألة بذلك في أخطر أطوارها .

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية في «ومبلى» بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية . فلما علم سعد زغلول باشا بذلك أرسل في يوم ٣٠ أبريل برقية الى السير لى ستاك الحاكم للسودان يطلب افادته على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ وقد رد الحاكم العام ، **عن طريق**

المندوب السامي، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عن جلية الأمر .
فكتب اليه سعد زغلول يوجه نظره الى نقطتين : الأولى ، انه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامي . والثانية ، أن المسائل التي طلبها منه انما تتعلق « بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية ؟ . ثم أرسل سعد زغلول في نفس اليوم الى وزير مصر المفوض في لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وتخطيا لها ، باعتبار أن في كلا الأمرين اعتداء صارخا على حقوق مصر ، وعملا غير ودي ضد الحكومة المصرية . وقد جاء الرد الى سعد زغلول من الحاكم العام يفيده بأن الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المندوب السامي ، فتصرفه هذا انما كان « عملا بالاجراءات المتبعة » . ثم يعتذر اليه على مابدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقيته ، وهو « الأمر الذي يرجع الى هذا الفهم الخاطيء » . كما تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبي في ١٢ مايو يتضمن مفهوم خطاب الحاكم العام ، ويخبره بالمعلومات التي تلقاها من حكومته ، وتتضمن أن المعرض ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت .. »

على أن سعد زغلول لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب في ٩ يونية أوضح فيه « ان من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطابكم . وفي الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطاني في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم . وبناء عليه فان الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعو اتفاقية ١٨٩٩ ، وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان يتخاطبان مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق .. وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ امضاء اى اتفاق آخر مغاير لها ،

فلا يكون هناك أى مبرر لا تباع طريقة أخرى للمخابرة بيننـا وبين حاكم السودان العام » • أما من جهة تمثيل السودان ، فقد بين سعد زغلول انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره **الحكم الثنـائى فى ادارة السودان الداخلية** • ثم أوضح أنه ما كان ليحتج لو أن السودان مثل فى نفس الوضع الذى مثلت فيه العجم والولايات المتحدة والتبت • وأبدى أسفه لأن الحادث وقع ، « ونحن على أبواب المفاوضات • نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل ما أعتبره ماسا بحقوق مصر • (٤٥) »

المد الثورى فى السودان

على أن الصراع الناشب بين مصر وانجلترا على السودان كان لابد أن ينعكس على السودان نفسه • فقد كان الانجليز فى ذلك الوقت ، ومن قبل ذلك ، يمهدون لأنفسهم السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشـعب السودانى ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل • فقـد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى • وأدخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تسـتأثر دونهم بمياه النيل ، وأنها هى التى تقف حجر عثرة فى سـبيل التقدم الزراعى للسودان (٤٦) • وفى نفس الوقت كان موقف انجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة ، مثل « حق تقرير المصير » ، ومصلحة السودانيين وارادتهم ، تلك التى كانت تنسجم مـع الاتجاه الدولى • وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية ، سـواء فى القضية المصرية أو فى مسألة السودان ، فراحوا يدافعون عن وجهـة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية والمعاهدات الدولية وتصريحات الانجليز من وزراء وساسة •

ومع كل ذلك فان اعتبارات اللغة والدين والقومية ، التى كانت تتيح للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والسلك الادارى والتجارة ، الفرصة للتغلغل فى يسر وسرعة فى المجتمع السودانى ، كانت ترجح كفة **الشعور السودانى الى جانب مصر • ولقد كان المجتمع السودانى فى ذلك** الحين يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم

العصرية ، ونال حظا أوفر من الصقل فى دواوين الحكومة ، انتزاع أزمة القيادة من الزعامات الدينية التى كانت منذ قيام الحكم الثنائى فى السودان الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، تخوض المعركة باسم الجهاد الدينى • وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول ناد للمتخرجين من المدارس السودانية فى صيف عام ١٩١٨ ، وقد أعلن هذا النادى الحرب العلنية آنا والسرية فى كثير من الأحيان على « الصوفية » • وساهم فى نشاطه بأكبر نصيب أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا فى طلبة المدارس والناشئة فى الأندية تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها •

فلما نشبت الثورة الوطنية القومية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، بدأ هؤلاء الأفراد القلائل فى السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين • وقد قصروا عملهم فى أول الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية مع شيء من المبالغة فى تمجيد رجالها وقادتها ، واحاطتهم فى حاضرهم وماضيهم بهالة من البطولة والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والاكبار مالم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ الأولين ــ كما يقول الاستاذ أحمد خير المحامى ــ ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، مجهولة الحلقات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الثورة الوطنية فى مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفى واعدام • وكان لأسلوب المقاومة الشعبية التى تمثل فى اضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها • (٤٧)

وتفسير موقف الانتلجنتسيا السودانية من مصر وتحمسها لها ولكفاحها ، سهل هين ، بالرغم مما قد يبدو من صعوبة فى ذلك ، لما هو مفروض من رغبتها وسعيها وراء الوظائف التى يحتلها المصريون • وفى الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يستأثرون بجميع الوظائف العسكرية والادارية الكبرى فى السودان ، فقد كانوا يشغلون وظائف : الحاكم العام وقواد الجيش وأركان حرب الحاكم العام وبطانته والسكرتير المالى والسكرتير القضائى ومدير المخابرات ومديرى جميع الادارات ورؤساء كافة المصالح وسائر المديريات ، ووكلائهم (٤٨) • صحيح أن المصريين احتلوا الوظائف فى السلك الادارى والجيش ، الا أن هذه الوظائف كانت قاصرة على الدرجات السفلى التى لا خطر لها • ومن ثم فقد كان واضحا أن الانجليز

هم العدو الرئيسي الذى يسيطر على مقدرات البلاد والذى يجب مقاومته ۰ فاذا انتقلنا الى الصعيد السياسى ، فان طبيعة المعركة فى السودان كانت تحتم تأييد الحركة الوطنية فى مصر تأييدا تاما ، فقد كان واضحا للسودانيين أنه لا أمل لهم فى اجلاء الانجليز عن السودان الا اذا تخلصت منهم مصر أولا ۰ ويلاحظ أننا نضع فى الاعتبار ما يمكن أن يكون قد ثار من كراهية فى نفوس السودانيين نحو المصريين لأسباب قامت عندهم ، أو عند بعضهم ، ولم يكن للمصريين يد فيها فى معظم الأحوال ، منها اعتبار المصريين هم السبب فى وجود الحكم الانجليزى فى السودان وتحكم « الكفرة » فيهم ، وذلك باشتراك الجيش البريطانى مع الجيش المصرى فى استعادة السودان ۰ ومنها سياسة الانجليز فى اسناد وظائف جباة الضرائب الى مأمورين من المصريين مع ثقل هذه الضرائب (٤٩) ـ على أن قومة المصريين للتخلص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى ، وضربهم الأمثلة فى التضحية والتفانى والبسالة ، قد رد هذه المشاعر فى نفوس بعض السودانيين الى الوراء ، لتفسح السبيل أمام سيطرة المشاعر الوطنية التى أدركت بفطرتها **ضرورة نصرة المد الثورى المتقدم فى مصر أولا ، اذا أريد للسودان أن يتخلص من نير الانجليز ۰**

ولم تلبث السياسة الانجليزية فى السودان أن دفعت الحركة السودانية الى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول ، تعجيلها بارسال وفد سودانى من العمد والنظار الذين نصبوهم على القرى وأعطوهم السلطان الى انجلترا فى عام ١٩١٩ ليعلن عن غضبه على المصريين وحكمهم ، ورضائه عن الانجليز وعدلهم (٥٠) ۰ ذلك أن هذه الحركة كان لا بد أن يكون لها رد فعل فى العناصر الوطنية التى أخذت حينذاك تتعدد مظاهر نشاطها، فبالاضافة الى حركة الخريجين، قامت فى عام ١٩٢٠ جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » ، تدعو الى **الاستقلال التام لمصر والسودان** ، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزى والنهوض فكريا واقتصاديا ۰ وكانت تضم بعض الطلبة والأعيان والموظفين ورؤساء العشائر الذين ألفوا عدة فروع لجمعيتهم فى بعض المدن (٥١) ۰ وفى عام ١٩٢٢ نظم الملازم أول على عبد اللطيف حركة ترمى الى تنبيه مواطنيه الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، واعلان عدم تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى الا لأنفسهم ، وفضح السياسة البريطانية ۰ أما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه السياسة البريطانية ، فهو مقابلة هذه الحركات السياسية بالقمع ، فقد قدمت

الملازم على عبد اللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، حيث قضت عليه المحكمة في يونية سنة ١٩٢٢ بالحبس لمدة سنة كاملة • وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وتأييدهم (٥٢) •

وهكذا لم تكد تعتلى وزارة سعد باشا الحكم في عام ١٩٢٤ ، وتنطلق مسألة السودان الى مكان الصدارة ، حتى كانت تلك اشارة باستئناف الجهاد السافر • (٥٣) فقد **تأسست في أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » في الخرطوم** • وكان يرأسها الملازم على عبد اللطيف نفسه بعد خروجه من السجن • وكانت هذه الجمعية ترمى الى اشتراك السودانيين ، على مرأى ومسمع من العالم ، فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى ، وتسجيل سخط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز فى شطرى وادى النيل • وقد ساهم فى تأييد نفوذ الجمعية بالاحتجاج والمظاهرات فروع أخرى فى المدن الكبرى • ولما كان أكثر أعضاء لجنتها الادارية من موظفى البريد والبرق والتليفون ، فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا فى نشر أخبار الجمعية وأوامرها • وضربوا سياجا محكم الحلقات من الرقابة على رؤساء الحكومة وما ينتوون اتخاذه من الاجراءات (٥٤) •

وفى ذلك الوقت كان الانجليز قد أخذوا يعدون عرائض مختلفة ضمنوها اعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم عن حكمهم واغتباطهم بعدلهم ونقمتهم من المصريين • وقام مدير مصلحة المخابرات بنفسه وبمن يثق بهم من رجاله ، للحصول على توقيعات زعماء القبائل وعمد العشائر ونظار الأقسام على حدة ، وتوقيعات العامة وحدها • (٥٥) عند ذلك أخذ رجال جمعية « اللواء الأبيض » فى جميع التوقيعات المضادة ومن نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم أكرهوا اكراها على التوقيع للمدير المذكور ، وانهم لا يبغون سوى البقاء الى الأبد فى حظيرة الوطن الأكبر • ويذكر مصدر هذا الكلام ، وهو شاهد عيان ، انه وقعت فى يده وثائق أعطاها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى وقف على الحقيقة من على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز السابقة الذكر ، فبادر الى اخبار أولى الأمر فى مصر بكل التفصيلات ، وشفعها بعريضة من العرائض المصنوعة فى مصلحة المخابرات • (٥٦) وفى نفس الوقت غادر السودان الى مصر **الملازم أول زين العابدين**، كممثل للعبيد السود ، **والسيد محمد المهدى التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى** ، كممثل للعرب ، وهما يحملان وثائق ممضاة فى اجتماع « بأم درمان » من

الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم . وتحرك وفد آخر للسفر الى مصر في الوقت نفسه « لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد » . على أن الحكومة السودانية سارعت بمنع هذا الوفد من السفر ، كما حجز الضابط على زين العابدين وزميله في حلفا بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ . وقد أرسل الوفد تلغرافا الى رياسة مجلس النواب المصرى بتاريخ ١٧ يونية ١٩١٤ يحتج فيه على منعه من السفر ويطالب بالحاح بتداخل الحكومة المصرية في الأمر بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل، «لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصرى أينما كانوا ، وان سفينة يدير سعد دفتها يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام » . وقد وقع التلغراف كل من : الطيب أبى بكر والشيخ رفع الله وعزالدين راسخ ومحمد سر الختم ومحمد الأمين أبو القاسم . (٥٧) .

وازاء هذا الاستفزاز من جانب السياسة الانجليزية ، خرج رجال جمعية اللواء الأبيض عن سريتهم ، فقاموا فى ١٩ يونية **بمظاهرات في أم درمان وعطبرة وفي بور سودان ومدني** . وكان يتقدم مظاهراتهم علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى الى اليسار الهلال . وكانوا يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر . فانضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد ، وأيدتهم الأغلبية الساحقة ، لأن هذه الشعارات كانت فى رأيهم – كما يقول الاستاذ أحمد خير – تعبيرا صادقا عن عواطفهم ورغباتهم (٥٨» . وازاء هذا لجأت الحكومة السودانية الى القمع الشديد ، فأوسعت المظاهرات ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، كما سجن **الشيخ رفع الله زعيم التجار بالسودان** وهو يهتف بحياة ملك مصر والسودان . ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة مرة أخرى ومعه **بعض الموظفين والضباط المصريين** فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات ، واعتقل كثير من السودانيين وحكم على كثير منهم بالسجن (٥٩) .

كان القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين مقدمة لاتهام الحركة السودانية بأنها غير ذاتية وأنها موعز بها من المصريين . وسنرى كيف ستستغل الحكومة البريطانية ذلك فى تبرير كل ما ستتخذه من اجراءات لفصل السودان عن مصر . والحقيقة أن « لويد » يدعى ان القاهرة كانت هى مركز تلك التنظيمات السياسية التى قامت فى السودان .

ويذكر أنه في عام ١٩٢٣ زار حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطني الخرطوم وقام باتصالات شخصية مع العناصر السودانية المتمردة • وانه لما انتصر الوفد في الانتخابات واعتلى الحكم ، وقعت هذه الاتصالات في يد هذا الحزب (٦٠) • ونحن اذا سلمنا بما ينسبه «لويد» الى الحزب الوطني والوفد من نشاط في السودان ، فان هذا النشاط لا يمكن أن يفسر وحده شعور التأييد الذي قدمته البورجوازية السودانية والانتلجنتسيا والعناصر العسكرية لمصر بالطريقة التي تمت بها في عام ١٩٢٤ وقبلها • وخصوصا أن هذا النشاط كان يجري تحت رقابة حكومة معادية ، فلا يمكن أن يكون قد استكمل عناصره • والحقيقة أن الحركة كانت صادرة من أحشاء الشعب السوداني لأن الشعب السوداني ـ كما قدمنا ـ كان يدرك بفطرته أن نجاح الحركة التحررية في مصر ، هي الخطوة الأولى في سبيل تحرره هو • وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثين عاما •

بل ان تجاوب الشعب السوداني مع الأحداث في مصر ، كان يختلف في بعض الاحيان عن تجاوب الشعب المصري معها • فان الشعور الذي قوبل به تصريح ٢٨ فبراير في السودان كان يختلف عن الشعور الذي قوبل به هذا التصريح في مصر • ذلك أن المشتغلين بالقضية الوطنية في السودان لم يتبينوا تماما في ذلك الوقت الأسباب التي حملت الوفد على عدم الاعتراف بالتصريح ومعارضة أنصاره ومهاجمة لجنة الثلاثين • فقد كان الرأي العام السوداني مأخوذا بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذي دلل على انتصار الثورة المصرية ، خصوصا اذا ما قيست نتائجها بالحركة الهندية والحركات الأخرى في العالم العربي • ولهذا صار لجريدة « السياسة » عدد من القراء أخذ يزداد مع مرور الزمن (٦١) •

مهما يكن من أمر فقد ظنت حكومة السودان أنها باتباعها سياسة القمع والشدة قد قضت على الحركة التي قامت في يونية ، وأوقفت المد الثوري المتقدم في السودان • ولكن القمع قد أثبت التاريخ انه أستاذ الثورات • فبعد شهر واحد ، وفي يوم السبت ٩ أغسطس ، انتفضت الحركة السودانية من جديد وبعثت فيها الحياة عندما خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر ، مخترقين المدينة في مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار • وفي لمح البصر ، وبمعونة موظفي البريد والبرق والتليفون ، انتشرت الأنباء في العاصمة وفي المدن الكبرى ، فخرج أهالي العاصمة عن بكرة أبيهم الى الشوارع والطرقات والميادين يحيون الطلبة ويشاركونهم

الهتاف والأناشيد . وبعد أن وقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ، ورددوا الهتاف مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومي ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء . وألقى القبض على رؤساء الحركة (٦٢) .

كان هذا الحادث بمثابة اشارة الانطلاق للقوى الوطنية فى الجهات الأخرى ، فلم تلبث أن عمت الاضطرابات فى **أم درمان وواو وملكال** : وفى نفس اليوم خرجت أورطة السكة الحديدية بالعطبرة بمظاهرة غير منظمة وأحدثت اتلافا فى المهمات ، فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى وتمكنتا من قمع هذه المظاهرة . ولكنها لم تلبث أن استؤنفت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا الحصار دفعتين ، وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، كما أشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية . فأطلق الجنود النيران عليهم وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة . وهكذا تجددت الاضطرابات فى السودان (٦٣) .

تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالمد الثورى فى السودان :

ما هو رد فعل هذا المد الثورى فى السودان فى كل من مصر وانجلترا ؟ وما هو تأثيره على العلاقات المصرية البريطانية وعلى المفاوضات المرتقبة ؟ . لقد ظهر أول صدى رسمى لحوادث السودان فى القاهرة فى يوم ١٩ يونية ١٩٢٤ فى البرلمان المصرى عندما وردت الى رياسة مجلس النواب البرقية التى أرسلها من الخرطوم أعضاء الوفد السودانى الذى منع من السفر بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ ، وهى التى أشير اليها فى مناسبتها . وكان لوصول أخبار هذه الحوادث رد فعل شديد فى نفوس النواب ترتب عليه صدام بين المعارضة والحكومة تبودلت فيه العبارات الحادة وانكشف

من خلاله مدى الطحن الذى كانت تعانيه الأمة المصرية بين رحوين هائلتين تطبقان عليها من فوقها ومن أسفل منها : بين الرغبة الجارفة فى الاستمتاع بامكانيات السيادة والاستقلال وأداء مسئولياتها ، وبين الأغلال القوية التى كانت تكبل أقدام البلاد ممثلة فى التحفظات الأربعة وفى ضعف مصر العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وهو ما كان يمنعها من حماية مصالحها ومصالح الشعب السودانى . ولقد كان سبب الصـــدام أن المعارضة كانت تطالب سعد زغلول باتخاذ « اجراءات » ، وكان سعد زغلول يقول بأنه ليس أمامه « اجراءات » يتخذهـــا ، وكان يطالب المعارضة بأن تبين له ماهية هذه الاجراءات ، فكانت المعارضة تعجز عن الرد وتلجأ للألفاظ الجارحة . ففى جلسة ٢٤ يونيـــة ، وقف النائب « الوطنى » عبد اللطيف الصوفانى بك ، وكانت قد تليت برقية من الملازم على عبد اللطيف الى المجلس عن ضرب مظاهرة سودانية فى الخرطوم ، فقال الصوفانى بك : « ان المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها .. » ، فرد سعد باشا قائلا ان الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها . فعاد الصوفانى بك يرجو الحكومة أن تتخذ « اجراءات » . فرد عليه سعد باشا بقوله : « ليس عندى اجراءات اتخذها ، فبين لى الاجراءات التى تراها لأقوم بها » . فأجاب الصوفانى بك : « اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ » فثارت مقاطعة وضجة فى المجلس ، وانتهت الجلسة باستنكار حادثة الخرطوم (٦٤) .

وكانت قد ثارت مناقشة حادة سابقة بين الصوفانى بك وسعد باشا فى جلسة ٧ يونية بشأن ميزانية السودان وضرورة عرضها على مجلس النواب المصرى ، كما كانت تعرض على مجلس شورى القـوانين والجمعية التشريعية . فقد بين سعد زغلول فى البداية اقتناعه بضرورة عرض هذه الميزانية على المجلس ، ولكنه بين أن الطريق لاقناع الانجليز بهذا هو المفاوضة ، « نحن نقول ونكرر دائما ما نقول ان الســودان لنا ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه . هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقهـــا ، ولكن بأى طريقة ؟ . واضعو اليد على السودان أقوياء ، فهل الطريقة التى نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لا حق لهم فى ذلك ؟ أم أن هناك طريقة لاسماعهم صوتنا وتعريفهم حقنا والادلاء بحججنا واقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون ؟ ليس عندى طريقـة لأدلى

بحجتى ولأحافظ على حقوقى ، بل لأزحزح خصمى عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ، ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقى وهو واضح ، فهـل يضر بنا ؟ » . فقال الصوفانى بك : « أعتقد أن المفاوضة غير منتجـة لأننا جربناها . » ، فقال سعد زغلول : « تقول بعدم مخاطبة واضـعى اليد على السودان ، وفى الوقت نفسه تطلب ميزانية السودان . وأنا أقول انها ليست تحت يدى ، والسودان كله تحت يد قوية ، فمـاذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقتى ، والا فدلنى على خير منها .. أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ، ولا تدعنى حرا فى أن أسـلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد ،فذلك فوق مقدورى ، وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع .. المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام . نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينـا قبل أن نصـدر قرارا يختص بهذه المسـائل الهامة أن ندرسها ونفحصها وألا نطيع الهوى ، بل نستشير العقـل والحكمة . فـكر فى ذلك جيدا ، ولا تسع لاحراجى ، لأن احراجى احراج للأمة ، لأنى أقول وأنا صادق فيما أقول انى لا أريد الا ما تريده الأمة ، فان أحرجت زغلولا فقد أحرجت الأمة (تصفيق حاد) .. أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الأمة ، والذى يرشدنى ويدفعنى الى ذلك هو صوت صرخ فى ضميرى قبل أن يصرخ فى قلب أى انسان (تصفيق طويل) وهذا الصوت ينادينى دائما أن أقوم بواجبى بدون أن يحضنى عليه حاض ، أو يحثنى عليه حاث . ولكنى فى موقفى هذا يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس فيها المحافظة على مركزى ، لأن لى مركزا أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد) ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلاعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتى الشخصية .. اننى أعرف الخطـابة والألفاظ المنمقة ، كتقوية ايمان الأمة وشد أصرهـا وعدم توجيـه مجهوداتها الى الخيال ، ويمكننى أن أقول كل هذا وزيادة ، وأنا أخطب منك .

الصوفانى بك ــ بلا شك .

سعد زغلول ــ دعونا من هذا الكلام واتركونا نعمـل . نحن فى مراكزنا لا ندين بها الا للأمة ولا نخشى الا صوتها » (٦٥) .

وفى الواقع أن الحكومة المصرية كانت فى ذلك الحين مشتبكة مع الحكومة البريطانية وحاكم عام السودان حول الحوادث السودانية . ففى

يوم ٢٥ يونيه ١٩٣٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية - بواسطة مفوضية مصر بلندن ، أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمي الى انفصال السودان عن مصر ، وأنهم يقمعون بقسوة وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواطنون الموالون لمصر ، والذين تدفعهم اليها تلك الحركة المصطنعة • وطلبت من رئيس الحكومة البريطانية أن يعمل على مساعدة الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصري وتمس حقوقه • كما أرسل سعد باشا الى حاكم السودان العام في نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتماد الحكومة المصرية على اخلاص جميع الموظفين في السودان وشعورهم بالواجب في منع كل ما يعكر صفو النفوس في المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد (٦٦) •

على أن الحكومة العمالية في نفس اليوم الذي أرسل فيه سعد زغلول برقيته السالفة الذكر ، كانت تدلي بتصريحات في مجلس اللوردات البريطاني على لسان اللورد بارمور تعلن فيها أنها « لن تترك السودان بأي معنى كان ، وهي موقنة بأن التعهدات التي قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة • ولن تسمح بوقوع تبدل في نظام السودان ، أو باجراء هذا التبدل ، من دون اذن البرلمان البريطاني » (٦٧) •

كان هذا البيان بمثابة ضربة قاصمة لآمال سعد زغلول التي علقها على اجراء المفاوضات مع بريطانيا كما كان تأثيره في الرأي العام المصري جارفا ، فقد امتلأت القاهرة والأقاليم بمظاهرات الاحتجاج والتأييد للسودانيين • وكان الرد الطبيعي من جانب سعد زغلول أن أعلن في مجلس النواب في جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ عزمه على التخلي عن الحكم فقال : « لقد سبق أن قلت لكم اني اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس (أساس تصريح ٢٨ فبراير) فاني لا أدخل المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولي • وقلت لكم أيضا أني اذا لم أصل الى هذا فاني أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلي •• هذا ما عزمت عليه والرأي لكم » • ثم أعرب عن خيبة أمله في حكومة العمال فقال : « كان لنا أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ الاستعماريين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولاتتأثر

بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود . بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . .نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا . »

بيد أن مجلس النواب رفض أن يستعفى سعد زغلول ، وطلب اليه أن « يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها ، حتى تتحقق كل أماني البلاد من استقلال مصر والسودان » ، وطلب اليه أن يعرض هذا القرار على الملك مع استقالته . (٦٨) وهكذا عاد سعد زغلول فأعلن « استعفاء حكومته من الاستعفاء » ، وقال : « كنا نظن أننا نخـدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة فى هذا الرأى ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها فى الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء » (٦٩) .

خطة طرد المصريين من السودان :

فى ذلك الحين كانت الحكومة العمالية تعمل بوحى من **السـلطات البريطانية فى السودان** ، التى كانت لهـا خطط متطرفة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وكانت وسيلتها لذلك اقناع الحكومة البريطانيـة بوجود أصبع مصر فى حوادث السودان . ويمكن تتبع هذه الخطة فى كتاب اللورد لويد الذى يقول فيه انه من قبل ذلك بعدة سـنوات ، كانت السلطات السودانية المختصة ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فان الأداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى اثارة التمرد والعصيان ضـد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء مقيمين فى السودان معنـاه أن خطر العصيان فى الجيش ثم الانتقال منه الى الأهالى المدنيين سـوف يظل قائما ووشيك الحدوث .فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون، وضباطهم المصريون يملكون القدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبلبلة عما يخبئه لهم المستقبل (٧٠) . ومعنى هذا أنه من قبل أن تبدأ حوادث

السودان بوقت طويل ، كانت السلطات البريطانية الحاكمة تدبر طرد المصريين المدنيين والعسكريين من السودان ٠

ولقد كان من الضرورى اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ هذه الخطة ٠ وقد بدأ ذلك أيضا من قبل أن تبدأ حوادث السودان ٠ ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل الحاكم العام للسودان الى المندوب السامى فى مصر يخبره بأن الدعاية المصرية فى السودان قد ازدادت ازديادا كبيرا ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها فى المدن الشمالية فى السودان ٠ ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٧١) ٠ وقد أرسل الحاكم العام هذه الرسالة بينما كانت السلطات البريطانية تعد عرائض التأييد للحكم الانجليزى ليوقع عليها السودانيون ، وتدفع بالتالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة ٠

وسرعان ما أتاحت حوادث السودان الفرصة للسلطات البريطانية لتحقيق بغيتها ، فقد قبضت على عدد من الموظفين والضباط المصريين بتهمة التحريض على الاضطرابات ، حتى تثبت للحكومة البريطانية أن المصريين هم المحرضون على الاضطرابات فى السودان ،وأخذت تزود اللورد ألنبى بالأدلة التى جعلته قادرا على أن يزود حكومته بالدليل على أن الحزب الوطنى والوفد كانا وراء الأحداث فى السودان وأنهما يساندان الحركة بالعون المادى والأدبى ٠ (٧٢) ولهذا فلما أرسل سعد زغلول الى رئيس الوزارة البريطانية مذكرته التى سلف ذكرها فى ٢٥ يونية ١٩٢٤ ، بأن الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمى الى انفصال السودان عن مصر ، سارع وزير الخارجية البريطانية بالرد بأن « الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مخلصين للنظام القائم فى السودان يحاولون عمدا اثارة القلق والاضطرابات ، وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما فى أخذ هؤلاء المشاغبين بالشدة » ، كما أرسل اللورد ألنبى الى سعد باشا فى ٦ يولية ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه ان حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن **الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر** ٠ وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد زغلول السالفة الذكر ٠ (٧٣)

وسرعان ما دخلت الخطة فى طور خطير عندما اجتمع فى لندن فى شهر أغسطس ـ كما يقول لويد ـ كل من المندوب السامى فى مصر ، والحاكم العام للسودان السير لى ستاك والمستر مكدونالد ، فى مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر فى السودان • وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على انه اذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة فى السودان ، فان حكومته ستطالبها بمغادرة السودان كلية • وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور ، ولمواجهة ما يتطلبه تاليف هذه القوة من نفقات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا • (٧٤)

وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد ألنبى شخصيا ، سنراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها عقب مقتل السردار (وقبل أن يقرأ تعليمات حكومته ـ كما سيرد ذكره) ، ولعل هذا يفسر قوله للكاتب السياسى الفرنسى « موريس برنو » عندما قابله بعد تقديم البلاغات البريطانية : « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة • » (٧٥) ومع ذلك فان مقدمات هذه الخطة ـ خطة طرد المصريين من السودان ـ قد ظهرت جلية واضحة فى مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديد فى السودان • فقد جاء فيها أنها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان ، وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة أشهر الأخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية » ، وانه « نظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحامية البريطانية ، **وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء** ، وان حكومة جلالة الملك لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧٦) » • والمعنى الصريح من هذه المذكرة انه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال •

وقد ردت الحكومة المصرية على هذه المذكرة الخطيرة ردا قويا فى ٢٢ أغسطس ، فقالت ، ردا على قول الحكومة البريطانية بأنها تعد نفسها مسئوله عن حفظ النظام فى السودان، بأنها هى ايضا «من جهتها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، فان الفضل فى استتباب النظام لغاية الآن راجع الى وجود معظم الجيش المصرى باستمرار فى السودان »، ثم قالت : « ولما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ، فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها ، وترى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام ان يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع الى الحكومة المصرية قرارا بابعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه • ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمأنينة أهله ، فهى لم تتأخر ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجحة لحفظ النظام وابدال أية وحدة مصرية اذا دعت الحال الى ذلك فى السودان » (٧٧) •

ومعنى هذا أنه بينما أصرت الحكومة المصرية على أنه ليس من حق الحاكم العام ابعاد جنود مصرية من السودان ، فقد اقترحت حلا وسطا بابدال أية وحدة مصرية بأخرى اذا دعت الحال • وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على هذه المذكرة فى ٢٨ أغسطس برد فى غاية الاستفزاز، فقد أجاب بأن « المحافظة على النظام فى السودان هى مبدئيا شأن الحاكم العام الذى يتولى القيادة العليا لجميع القوات فى السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ • ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التى تتمتع بها مصر فى السودان انما هى مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية » (٧٨) •

مباحثات سعد ـ مكدونالد :

جرت هذه التطورات الخطيرة بينما كان سعد زغلول فى أوروبا • وكان قبل سفره قد تعرض لمحاولة لقتله فى محطة مصر فى صباح يوم ١٢ يولية ، عند سفره للاسكندرية • وبعد أن برىء من جراحه ، سافر الى أوروبا يوم ٢٥ يولية للاستشفاء • وكان مستر مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعد موافق للاجتماع بسعد زغلول ، بعد أن ظهر تعذر الاجتماع به فى آخر يونية ـ كما كان متفقا عليه من قبل ـ وقد أبلغ

سعد زغلول اللورد ألنبى قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا (٧٩) • على أن الحوادث لم تلبث أن ثارت في السودان في شهر أغسطس ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانيه مذكرات الاحتجاج والاتهام على النحو الذى مر بنا • فأدرك سعد زغلول أن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل الى المستر مكدونالد في ٢٩ أغسطس يخبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ذكر مع ذلك أنه في الاستطاعة محاولة تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٨٠) • وكانت الحكومة البريطانية قد أهملت اقتراحا للحكومة المصرية قصد به ازالة كل عقبة في سبيل الاتفاق ، ويقضى بايقاف المحاكمات التى شرع فيها في السودان والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر (٨١)• ولكن المستر مكدونالد وافق على الاجتماع بسعد زغلول لتبديد الغيوم وأرسل اليه في ٦ سبتمبر من جنيف يبدى سروره لمقابلته في لندن في أواخر ذلك الشهر • وبناء على ذلك أعلن سعد أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة ، وأنه عدل عن العودة الى مصر كما أعلن ذلك من قبل ، وكتب الى المستر مكدونالد بأنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر (٨٢) •

ومن هذا يبدو بوضوح أن حوادث السودان قد انحرفت بالغرض الذى قصد به من المفاوضات في بداية عهد وزارة سعد باشا ، فبعد أن كان المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية ، أصبح الهدف منها قاصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة وتبديد الغيوم المتلبدة ، تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين • وهذا يفسر كيف اقتصرت المباحثات على عرض كل من الطرفين وجهات نظره بسرعة فائقة ، ثم المبادرة الى قطع المباحثات عند اليأس من اللقاء على أى شيء •

ومن الكتاب الأبيض الانجليزى يذكر المستر مكدونالد أنه أثار عند اجتماعه بسعد باشا البيانات التى كان قد فاه بها أمام البرلمان المصرى في الصيف بخصوص السودان في ١٧ مايو ، والتى صرح فيها بأن وجود قيادة الجيش المصرى في يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، مما جعل مركز السير لى ستاك ، وجميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا صعبا • كما أثار مانقل اليه من أن سعد باشا ادعى لمصر في شهر يونية

حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه وصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . وكان رد سعد باشا على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة مؤكدا انه « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » . وازاء هذا أعلن المستر مكدونالد بدوره أنه يتمسك بالبيانات التى فاه بها فى هذا الموضوع فى مجلس العموم ، وأنه لا يجب أن يبقى شك فى ذلك فى مصر ولا فى السودان ، لأنه ان كان هنالك شك ، فانه لا يفضى الا الى الاضطراب ، وذكر أنه فى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض . ثم أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات القائمة ، ولكن يجب أن تصرح بأن الحالة الموجودة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بان يتآمروا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فاذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . (٨٣) **وهذا تهديد صريح يتمشى مع الخطة المرسومة لطرد المصريين من السودان، ولم يخف المستر مكدونالد ذلك ، فقد ذكر لسعد زغلول أن هؤلاء الرعايا المصريين يسعون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، « وأنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام » . (٨٤)**

وقد انتقل الكلام فى المقابلة الثانية الى المسألة المصرية ، فأوضح سعد زغلول للمستر مكدونالد التعديلات التى يرى ادخالها على الحالة القائمة فى مصر ، وهى على الوجه الآتى :

أولا ــ سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ذكر سعد أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة انها تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا ــ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا ــ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس . (٨٥)

وقد ذكر سعد زغلول فى خطاب له فى احتفال الشيوخ والنواب به فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أضاف مطلبا سادسا هو ، أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية • (٨٦)

وقد اقتصر البحث فى هذه المطالب التى بسطها سعد زغلول على المطلب الخامس الخاص بقناة السويس لارتباطه بوجود القوات البريطانية فى مصر • فقد عرض المستر مكدونالد « عقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة ، تنص على **وجود قوة بريطانية فى مصر**، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما ، **ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية** » • وأوضح المستر مكدونالد « بكل صراحة » أن « الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها » • (٨٧)

ولكن سعد زغلول اعترض على بقاء جنود بريطانيين فى مصر • فقد بين للمستر مكدونالد أن بقاء قوة مسلحة لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى ، فان **الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم** ، أما فى زمن الحرب فتأتى الجنود البريطانية الى القناة طبعا ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى • ثم قال **ان بقاء قوة مسلحة بريطانية على القناة لايتفق مع حياد هذه القناة المقرر فى معاهدة ١٨٨٨**، لأن انفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحمايتها لا يتفق مع ذلك الحياد • ولكن المستر مكدونالد رفض قبول هذا الاقتراح• فاقترح سعد باشا **أن توضع القناة تحت رقابة عصبة الأمم** طبقا للمعاهدة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ التى أمضتها جميع الدول وفى جملتها انجلترا ، هذا اذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها • ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح أيضا • ولما كان سعد زغلول يرى أن المستر مكدونالد فى موقف غير وطيد ، لأنه فى ابان أزمة سياسية فى ذلك الحين ، وكان يرى أن انتظار نهاية تلك الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، مع عدم ملاءمة مناخ لندن لصحته ، وقرب اجتماع البرلمان المصرى ، مع وجود مئات المسائل التى تتطلب النظر والبت ، فقد رأى من الأفضل بازاء هذه الأحوال أن يقطع المباحثات ويعود الى مصر • (٨٨)

ومما لا ريب فيه أن رفض سعد زغلول بقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية القناة ، واصراره على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالرغم مما ترك له المستر مكدونالد من « الحرية » — على حد قول سعد زغلول — فى أن ينص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى يراها لازمة لوقاية مصر من تدخل هذه القوات (٨٩) • انما هو **دليل على استقامة المطالب الوطنية فى ذلك الوقت ونضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨** • وقد عبر سعد زغلول عن ذلك فقال : « لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتى بعدنا ، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكرى أجنبى » • (٩٠)

ومع ذلك فقد نفى الأستاذ مكرم عبيد باشا ، فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى الجامعة المصرية يوم أول نوفمبر ١٩٣٦ ، أن سعد باشا كان يصر على رفض بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ، لو لم يكن يتوقع سقوط الوزارة البريطانية • واستدل على أن سعد باشا كان يقبل وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بمشروع الوفد الذى قدمه للورد ملنر ١٩٢٠ • (٩١) على أن استدلال مكرم باشا بمشروع الوفد السابق الذكر انما هو استدلال ضعيف، لأنه يفترض تمسك سعد زغلول بموقف اتخذه عندما كان الوفد يضم بين صفوفه رجالا معتدلين من أمثال رجال حزب الأمة •

وفى الحقيقة أن مجرد دخول سعد زغلول باشا فى مباحثات مع الحكومة البريطانية فى ظل الظروف الميئسة التى جرت فيها ، كان خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الأمل • **ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطى وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التى سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها ، أو بما ينبغى عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل • ولكنه استخف باللقاء الذى علقت عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ •**

انقسام رأى الوفد فى الموقف بعد فشل المباحثات :

عاد سعد زغلول الى مصر بعد فشل المباحثات ليستقبل استقبالا كريما . ولم يكن سعد زغلول ينتظر هذا الاستقبال . ففى خطاب له فى السرادق الذى اقيم بجوار بيت الأمة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ صرح بأنه يعبر عن شعور حقيقى هو كامن فى نفسه ؛ « وأرجوكم أن تقبلوا شهادتى على نفسى . فانهـا من أخلص ما هـو صدق وحق ، اننى لم أكن منتظرا هـذه الحفـاوة البـالغة التى أبدتهـا الأمة بعـد أن عـدت ولم أحقق رجاءها » (٩٢) . وكانـت المشـكلة بعـد ذلك هى الخطـة التى ينبغى اتباعها لمواجهة الموقف بعد فشل المباحثات . هل تلجأ مصر الى المقاومة العنيفة أو السلبية ، أم تلجأ الى الانتظار والترقب حتى تسنح الفرصة لاجراء مفاوضات أخرى فى سماء أنقى أديما وأكثر صفاء ؟ كانت هـذه هى القضية الهامة التى كان على الوفد أن يعالجها غداة فشل المباحثات .

ومن التصريحات المختلفة التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد ، يتبين أنه كان هناك تياران متعارضان فى داخل الوفد ؛ أحدهما يعتبر فشـل المباحثات دليلا حاسما على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسألة المصرية ، وأن الخطة التى يجب أن تتبعها الأمة هى خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا الرأى مكرم عبيد وعلى الشمسى اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانشستر جارديان قالا فيه : « ان التأثير العاجل لقطع المباحثات هو ايجاد دافع جديد للحركة . فنحن لا نرضى أن تذهب خمس سنوات من العناء بغير جدوى . ونحن واثقون من أن المصريين سيشددون المقاومة السلبية » ، ثم اختتما التصريح بقولهما : « ان خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها » . وقد تحدثا مرة أخرى الى مراسل الأهرام (١٢ أكتوبر) فقالا : « ان الطريق لنا واحدة لا اثنتان . هى طريق الـكفاح الشديد لنيل حقوقنا . ونحن واثقون بأن الشعب لا يكتفى بالأقوال ، لأن فى ذلك مذلة » . (٩٣) ومن الملائم هنا أن نشير الى أن مكرم عبيد قبض عليه بعد مقتل السردار .

الا أنه فيما ظهر من تصريحات سعد باشا ، لم يبد أن فشل المباحثات قد أفقده ايمانه بجدوى المفاوضات ، أو يجعله ييأس من اعادة التجربة فى ظروف أصلح . ففى حـديث له مع منـدوب جريدة الانفورماسيون الباريسية فى ١٤ فبراير ١٩٢ ، قال انه بعد فشل مفاوضاته مع مكدونالد اعتزم وزملاؤه الوزراء توجيه مجهوداتهم الى الادارة الداخلية ، « لعلمنا ان كل ما تحرزه مصر من تقدم وارتقاء بادارة حكومة وطنية يعزز هذه

الحكومة في الخارج » . وذكر أنه رأى من السداد والحكمة ترك المسائل الصعبة التي لابد من حلها مع انجلترا « موقوفة وقتيا الى حين استئناف المفاوضات » . (٩٤) وفي حديث له مع مندوب جريدة « الماتان » في باريس ، صرح بأنه « سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كي يدرك الغاية النهائية التي ينشدها المصريون ، وهي جلاء الانجليز عن مصر » . (٩٥) وفي حديث آخر له مع جريدة « البيتي باريزيان » ذكر أنه « سيواصل السياسة التي جرى عليها حتى الآن » ، وأضاف : « ان المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون » . (٩٦) وفي خطبته في احتفال الشيوخ والنواب به في الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر قال : « ان الواجب علينا مضاعفة جهودنا وتمتين اتحادنا وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر الا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراءه مطالب . » (٩٧) وليس في هذه الأقوال والتصريحات جميعها ما يدل على التخلي عن فكرة المفاوضات أو الدعوة الى المقاومة أو الثورة ضد الانجليز . فماذا وراء هذا الموقف من جانب سعد زغلول ؟ ولماذا تغلب رأيه على الرأى الذى كان ينادي بالمقاومة ؟

فى كتاب الاستاذ العقاد عن « سعد زغلول » الجواب . فهو يذكر أنه فى أحد الأيام التى أعقبت **عودة سعد من المفاوضات مع المستر مكدونالد** ، سأل سعد باشا زائريه بقوله : « ما تروننا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟ » . قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد » . فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ » ، فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » ، وقال غيرهم : « يقع فى بعض الجهات » ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ، ولا يصمد طويلا ان وقع ، انكم مختلفون فيه .. ان هذه الحركات لا تاتى الا عفوا ، وقالها بالفرنسية Spontanémen ، وعندما يكون الجو مهيئا لن تختلفوا فيها ، بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه (٩٨) .

على كل حال فقد أبدت الأمة رغبتها فى استمرار سعد زغلول فى تولى زمام الحكم ، بالرغم من فشله فى تحقيق رجائها فى حل مشكلتها القومية . فبقى سعد . وموقف الأمة فى ذلك يمكن أن يفسر برغبتها فى تحاشى قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو أصدقاء القصر ، كما يمكن تفسيره بالرغبة فى اتاحة الفرصة للحكم الوطنى الخالص لتحقيق

ما جاء فى برنامجه من اصلاحات ضرورية أهمها ـ كما جاء فى خطاب العرش ـ اصلاح الادارة الداخلية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال (٩٩) • وقد أدرك سعد زغلول هذه الرغبة فخصها بالكثير من العناية فى خطاب العرش للدورة الثانية • وكانت هذه العناية محل سخرية ونقد جريدة «السياسة» التى كتبت تقول انه (سعد) «تحدث فى الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، وتناول فيه من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية ، لأنه لا يتصل بالسياسة العامة فى قليل أو كثير » (١٠٠)

وبالرغم مما ينعت به «لويد» ادارة سعد زغلول من أنها لم تستطع أن تعمل شيئا ذا قيمة فى الشئون الداخلية (١٠١) ، الا أن الاتجاه العام لهذه الوزارة وللبرلمان كان يؤكد النواحى الآتية :

١ ـ عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان •

٢ ـ تأكيد النظام الدستورى مبنى ومعنى ، والوقوف فى وجه الحكم المطلق •

٣ ـ تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها•

٤ ـ تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة ، وافساح المجال أمام رأس المال الوطنى •

٥ ـ العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة (١٠٢) •

ويمكن استنباط هذه الاتجاهات من القرارات التى أصدرها البرلمان الوفدى فى الدورة الأولى • فقد قرر أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة ، كما قرر أن تشرع الحكومة فى وضع نظام يجعل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية • وقرر التخلص من الدين العام تدريجيا بتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك هذا الدين • كما قرر ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب • ثم قرر بيع

أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين • وتشجيع وتنشيط الحركة التعاونية باعطاء الحكومة قروضا لشركات التعاون ، وأن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية (١٠٣)• وهذه القرارات الاصلاحية كلها تماشي أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، ولهذا فلا نجد تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالى الاستعمارى على العمال ، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من اضرابات واعتصابات خطيرة سنعرض لها فى فصل خاص • ومع ذلك فلم تتح الفرصة لسعد زغلول لتنفيذ اصلاحاته الداخلية بسبب قصر عهد حكومته من جانب ، وازدحام هذا العهد بالاشتباكات الخارجية والداخلية من جانب آخر• وسنرى كيف سترتفع حرارة هذه الاشتباكات بعد فشل مفاوضاته مع المستر مكدونالد حتى تنتهى بسقوطه وسقوط الحكم الدستورى معه •

سعد أو الثورة

لم يكن الموقف الذى واجهه سعد زغلول عند عودته من انجلترا فى أكتوبر عام ١٩٢٤ يشبه الموقف الذى كان يواجهه فى مطلع عام ١٩٢٤ فى قليل أو كثير • فعندما تولى الحكم كانت دار المندوب السامى تخطب وده ، والحكومة البريطانية تصادقه ، والملك فؤاد يتحاشى منازلته ، والاحرار الدستوريون يعترفون له بالغلبة ، والقضية المصرية تبدو على وشك الحل • أما فى أكتوبر فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب ، وعاد سعد زغلول ليتلقى شماتة الخصوم ومؤامرات القصر ودسائسه •

وفى الحقيقة أن فشل المباحثات المصرية الانجليزية كان فرصة مواتية للقصر ليتخلص فيها من سعد زغلول ومن الحكم الدستورى معا • لقد أدرك أن الحكومة البريطانية يسرها كل السرور أن يختفى هذا العهد، وتنقضى تلك التجربة الدستورية التى سببت لها كل المتاعب فى مصر وفى السودان • وقد جد عامل مشجع جديد عندما سقطت حكومة العمال البريطانية فى الانتخابات التى جرت فى آخر اكتوبر ، وتولت وزارة المحافظين الحكم •

وقداختار الملك فؤاد « الأزهر » ليشن منه المعركة ويثير المتاعب فى وجه سعد زغلول • والأزهر ـ كما مر بنا ـ كان معقلا من معاقل

الوفد الحصينة . ولهذا يعتبر نجـاح الملك فؤاد فى اكتسـابه الى صفه وتحويله الى نصرته من أعمال المهـارة السـياسية التى تحتسب للملك فؤاد . وقد رأينا عند الكلام عن الدستور كيف حاول الملك اضافة مادة تنص على أن الدستور لا يخل بالامتيـازات المخولة له بصـفته ولى أمر البلاد ، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى . وذلك كيما تثبت له أصالة السـيادة الدينيـة . وقد نجح فؤاد فعـلا فى اضافة المادة ١٥٣ التى استبقت المعاهد الدينيـة والتصرف فى شـئونها اليه ، كما كانت قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها .

ومن مذكرات الشيخ الظواهرى ، أحد رجال الملك فؤاد المعروفين ، ومن بين سطورها ، نستطيع أن ندرك كيف تحول الأزهر الى أداة فى يد الملك . فهو يدعى أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير وعند وضع الدسـتور ، **أشفق الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤسـاء الدينيين الى الحكومة والى البرلمان** ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ، مما يعرضهم ويعرض معهدهم القديم لشىء من التدافع والتصـادم الذى يقوم بين الأحزاب . ولهذا طرأ للأزهريين أن تبعيتهم لولى الأمر ، كما كانوا دائما ، وانتسـابهم للملك المسـتقل الجـديد ، « صاحب النزعة الديموقراطية ! » ، هو أضمن وآمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن الأذى الحزبى . وعندما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهريين هذه ، نزل عليها وعمل على اجابتها !. وأشار للجنة الدستور بألا تتعرض لحقوقه فى تعيين هؤلاء الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجـديد ما يشير الى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت . فنزلت اللجنة على رغبته (١٠٤) .

وواضح من هذه القصة كيف أثار الملك فى نفوس الأزهريين الخوف على معهدهم من أن يكون محور صراع بين الأحزاب ، وأوحى اليهم بأن آمن وأضمن سبيل لنجاته من هذا المصير أن يكون تابعا ومنتسبا للملك « صاحب النزعة الديموقراطية ! » . وسرعان ما واتت الملك فؤاد الفرصة للعمل ضد وزارة سعد زغلول عندما تقـدم الأزهريون الى وزارة سـعد باشا ببعض المطالب لتحسين أحوالهم . فألفت لجـنة خاصـة لدرسـها والاشارة بما تراه فيها . وهنـا تمهد السـبيل للدس والوقيعـة لدى الأزهريين ، « لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضـاء الشرعى التى تخـرج القضـاة الشرعيين ، وكان الأزهريون ينقمون من نشـأة هذه المدرسـة ، لأنهم كانوا يطلبـون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم

اللغة العربية ، وذلك قبل السماح بأجراء الاصلاح فى برامج التعليم الأزهرية » . وعندما عاد سعد من المفاوضات ، أدخل فى روع الازهريين أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة . وساعد على ذلك تقديم اللجنة تقريرها الى الحكومة وعدم نشره . **ونسى الأزهريون أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة** ، وأن الوزارة ليست صاحبة الرأى الفصل فى هذا الأمر . فاضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط . وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل هو : « لا رئيس الا الملك » ، بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس الا سعد » . وهنا عرف من أين تهب الريح (١٠٥) .

ولم يلبث أن استوثق سعد زغلول من نوايا القصر عندما صدر الأمر الملكى فى ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل الأكبر ، دون علم الوزارة وموافقتها . ذلك أن سعد باشا كان قد طلب اقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف لأنه محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة . فجاء تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة وتشجيعا له على هذه الدسائس . وقد جاء حسن باشا على أثر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوسام الذى أنعم عليه به بغير رأى الوزارة . ثم صدرت فى الوقت نفسه الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها **الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان** . وقد صدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (١٠٦) .

هنا عزم سعد زغلول على اتخاذ اجراء سريع يحقق به هدفين كبيرين : الأول ، أن يشعر الملك بعجزه عن ازاحته عن منصبه ، ما دام متمتعا بثقة الأمة ممثلة فى البرلمان ، والثانى أن يستغل ظروف الأزمة كلها فى تدعيم الحياة الدستورية ، استكمالا لما حققه فى بداية عهده ، حتى لا تصبح هذه الحياة عرضة لمثل تلك الدسائس .

ففى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قابل سعد زغلول الملك فؤاد ، وقدم اليه استقالته ، بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة فى الخفاء (١٠٧) . ثم توجه بعد ذلك الى دار البرلمان حيث أعلن نبأ استقالته فى النواب، ثم فى الشيوخ ، وعزاها لأسباب صحية . وقد كان من الطبيعى أن يدرك النواب والشيوخ أن فى الأمر أزمة حقيقية ، اذ لم يكن قد مضى أكثر من

يومين على افتتاح الدورة البرلمانية ، كانت الاشاعات فى أثنائها تملأ الجو عن وجود أزمة تهدد الوزارة بالسقوط (١٠٨) . ولهذا فقد تملك الغضب النواب والشيوخ ، وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بالثقة التامة بالوزارة ، وقرر مجلس الشيوخ التوجه بهيئته الكاملة للسراى لاظهار شعوره وثقته بالوزارة ، كما قرر تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة الوزارة . ووضع هذا القرار موضع التنفيذ فى الحال . فذهب الشيوخ جميعهم عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسماءهم ، وطلب الوفد النائب عنهم مقابلة الملك دون أن يكونوا بملابسهم الرسمية ، وكان مؤلفا من أحمد زيور باشا رئيس المجلس وأحمد زكى أبى السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلا المجلس. فقابلهم الملك فى الحال وأبلغوه قرار المجلس ، وبتأجيل الجلسات الى أن تنتهى الأزمة . فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه فى أن يعدل عن عزمه ، وقال انه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع (١٠٩) .

ولكن سعد زغلول كان فى ذلك الحين يمضى فى خطته، فبعد خروجه من البرلمان ، توجه ومعه الوزراء الى بيت الأمة ، وكان النبأ قد ذاع واهتزت له العاصمة ، فأخذت الوفود تفد الى البيت ، ومعهم النواب والشيوخ ، وطالبوا سعدا بأن يشرح لهم سبب الأزمة ، فقال : « ان صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا : فهناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا ــ والكلام فى سركم ــ دسائس » . ثم أردف : « أنا رجل حر ، ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ، ولا أحب العمل فى الظلام . ومن أجل هذا لا بد من الاستقالة » . وكان معروفا انه يقصد دسائس السراى . وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله (١١٠) .

كانت هذه التصريحات بمثابة اشارة الانطلاق ، فما لبثت أن نظمت فى اليوم التالى مظاهرات خطيرة امتلأت بها شوارع القاهرة وانطلقت الى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » (١١١) . وبينما كانت هذه الجماهير تتدفق الى ميدان عابدين ، كان سعد زغلول يتوجه الى الملك ليقدم اليه شروطه لسحب استقالته ، وكانت هذه الشروط على الوجه التالى :

١ ــ أن تنظر الوزارة فى مسائل الازهر لتكون مسئولة حقا عن الاصلاح ، لا ليحرجها المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوها عمدا مبالغة فى الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين .

٢ ـ ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة • وقد استند سعد فى هذا الطلب الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه • وهو نص عام •

٣ ـ أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا • وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى •

٤ ـ ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (١١٢) •

وقد استغرقت المناقشة بين الملك وسعد زغلول ساعتين ، كان ميدان عابدين فى خلالها يموج بالجموع الصاخبة وهى تردد نداءها السالف الذكر • ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ • وعندئذ خرج سعد الى الجماهير يبشرها بانفراج الأزمة قائلا : « المسألة انتهت » ، وخطب فى الجموع التى تجمعت أمام بيت الأمة قائلا : « أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم •• واجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلس الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء » (١١٣) •

وبهذه النتيجة انتهت المعركة لصالح سعد زغلول • وهى معركة يعتقد « توينبى » أن سعد زغلول انما أثارها لتحويل أنظار الأمة عن فشله فى المباحثات (١١٤) • وهو غير صحيح ، لأن الملك هو الذى بدأ بالاستفزاز ـ كما رأينا ـ ولم يكن فى وسع سعد زغلول التخاذل أو السكوت • ولقد بدا بعد انتهاء المعركة أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تكون فيه كلمة الملك هى الدنيا ، وكلمة الأمة هى العليا • ولكن هذا الأمل لم يعش أكثر من يومين ، ففى اليوم الثالث ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة ، ودخلت الحركة الوطنية بذلك فى طور جديد •

حواشي الفصل الثامن

الحكم الدستوري

الوزارة البورجوازية الاولى

١ ـ البلاغ في ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ يناير ١٩٢٤

٢ ـ الاهرم في ٢٥ يناير ١٩٢٤

٣ ـ أمين يوسف : المرجع السابق ١١٥

٤ ـ محمد ابراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب، جـ ١ ص ١٤٧ (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

٥ ـ نفس المصدر ص ١٢٩

٦ ـ مارشل ويفل : المرجع السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٣

٧ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٢١ ، ٤٢٣

٨ ـ الرافعي : في اعقاب الثورة جـ ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٣

٩ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٧

١٠ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨

١١ ـ أمين يوسف : المرجع السابق ص ١١٧ ، وقد قام سعد باشا بالتحقيق في صحة ما نسبه الملك فؤاد الى علي الشمسي باشا من ناحية ولائه ، ولما ثبت له ان التهمة لا تنهض على اساس ، عاد الى الملك فؤاد ، وأخبره بذلك ، واعاد التماس اعادة الشمسي باشا في الوزارة ، فلم ير الملك بدا من اجابة طلبه ، وعين الشمسي باشا وزيرا للمالية في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . (المصري في ١٥ اغسطس ١٩٣٨ ، مقال بعنوان : « آن لنا أن نصرح ، العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستوري رقم «١»)

١٢ ـ الرافعي : في أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩

١٣ ـ نفس المصدر ص ١٤٥ ـ ١٥٠

١٤ ـ نفس المصدر ص ١٣٨ ، كتاب استقالة يحيى ابراهيم باشا فى ١٧ يناير ١٩٢٤، محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٥

١٥ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٤٤

١٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤١ ـ ١٤٢

١٧ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٥٣

١٨ ـ مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧٠ ص ٢٩ ـ ٣٠ جلسة ١٩٢٤/٢/٢٥

١٩ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٨٣

٢٠ ـ مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب المصرى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦

٢١ ـ مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصرى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣

٢٢ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٠

٢٣ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ١٠٩ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٩١ حاشية ١ .

٢٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٥

٢٥ ـ نفس المصدر ص ٨٤ ـ ٨٥

٢٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٧

٢٧ ـ مضبطة مجلس النواب يوم ٢٩ مارس ١٩٢٤ ص ٨٧

٢٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٤ ـ ٨٥

٢٩ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٤ يونية ١٩٢٤ ص ٦٧٦

٣٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٤ .

٣١ ـ نفس المصدر ص ٨٥ ـ ٨٧

٣٢ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ ، من بيان رسمى صدر فى لندن يوم ٣ سبتمبر ١٩٢٤

٣٣ ـ مضبطة مجلس النواب فى ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩

٣٤ ـ نفس الجلسة ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧٣ ، ص ٦٤٩ جلسة ٨ مايو ١٩٢٤

٣٥ ـ مضبطة مجلس النواب المصرى فى ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩

٣٦ ـ جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٣٤٤

٣٧ ـ جلسة ٢٥ مايو ١٩٢٤ ، الضبطة ص ٣٩٢

٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٨ ـ ٨٩

٣٩ ـ جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٥ (الطبعة الثانية للترجمة العربية ، بيروت)

٤٠ ـ الكتاب الأخضر : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، من محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى ـ كيرزن في ٢ نوفمبر ١٩٢١ ص ١٨

٤١ ـ دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ٢٩٠

٤٢ ـ الكتاب الأخضر ، محضر الجلسة التاسعة عشرة فى ١٧ اكتوبر ١٩٢١ ص ١٥ ـ ١٦

٤٣ ـ نفس المصدر ، محضر الجلسة العشرين ص ١٨

٤٤ ـ نفس المصدر ص ١٩

٤٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٣ ـ ١٦٦

٤٦ ـ وفد السودان ، مآسى الانجليز فى السودان ص ١٤ (دار الشرق بالقاهرة)

٤٧ ـ احمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤

٤٨ ـ الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٥٦

٤٩ ـ نفس المصدر ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٦١

٥١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦١

٥٢ ـ نفس المصدر ص ١٦١ ، ١٦٢

٥٣ ـ محزون : المرجع السابق ص ٧٠

٥٤ ـ احمد خير : المرجع السابق ص ١٧

٥٥ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢

٥٦ ـ محزون : نفس المكان

٥٧ ـ مضبطة مجلس النواب فى ١٩ يوليه ، ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، من وثائق اشار اليها النائب احمد سيف النصر بك

٥٨ ـ احمد خير : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢

٥٩ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٤ يونيـــة ١٩٢٤ ص ٦٦٩ ، من تلغراف وارد الى رئيس مجلس النواب ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٣

٦٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ١١٨

٦١ ـ أحمد خير : المرجع السابق ص ١٤

٦٢ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٢ ، من بلاغ رسمى أصدرته الحكومة المصرية في ١٥ اغسطس ١٩٢٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤

٦٣ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٣ ، من بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر، لويد : المرجع السابق ص ١٢٠ ، الكتاب الأخضر ص ٢٣

٦٤ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٤ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦٩

٦٥ ـ مضبطة مجلس النواب في ٧ يونية ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦

٦٦ ـ الكتاب الأخضر ص ٢١

٦٧ ـ مضابط مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٥٧ ، ص ٩٨٦ ، ٩٨٨

٦٨ ـ مضبطة مجلس النواب المصرى في ٢٨ يونية ١٩٢٤ ص ٧١٣ـ ٧١٨

٦٩ ـ المصدر السابق ، جلسة ٣٠ يونية ١٩٢٤ ص ٧٤٧ ـ ٧٤٨

٧٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٣٣

٧١ ـ نفس المصدر ص ٩٠

٧٢ ـ نفس المصدر والمكان

٧٣ ـ الكتاب الأخضر ص ٢٢

٧٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٣٣

٧٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٤

٧٦ ـ الكتاب الاخضر ص ٢٣

٧٧ ـ نفس المصدر ص ٢٤

٧٨ ـ نفس المصدر ص ٢٥ ، ٢٦

٧٩ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ من بلاغ صدر فى لندن في ٣ سبتمبر ١٩٢٤

٨٠ ـ نفس المصدر ص ٣٣١ من بلاغ رسمى عن المفاوضات اصدرته الحكومة المصرية في ٨ سبتمبر ١٩٢٤

٨١ ـ الكتاب الأخضر ص ٢٢ ، ٢٣

٨٢ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ، بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، وبلاغ لرويتر فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٤

٨٣ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى عن المحادثات المصرية البريطانية فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، منقول نصه فى كتاب الجزيرى السالف الذكر ص ٣٤٩ ، ٣٥١

٨٤ ـ نفس المصدر ص ٣٤٩

٨٥ ـ نفس المصدر ص ٣٥٤ ، ٣٤٨ ، حديث سعد باشا مع مراسل «البيتى باريزيان» فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ ، الكتاب الابيض الانجليزى عن محادثات سعد ـ مكدونالد

٨٦ ـ نفس المصدر ص ٣٦٢

٨٧ ـ نفس المصدر ص ٣٥٠

٨٨ ـ نفس المصدر ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، حديث سعد باشا مع مراسل الديلى هرالد الباريسى فى ١٠ أكتوبر ، ومع جريدة البيتى باريزيان فى نفس التاريخ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٥٤ ـ ١٥٥ ، حديث سعد باشا مع جريدة الانفورماسيون الباريسية فى يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ ص ١٥٤ ـ ١٥٥

٨٩ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، خطبة سعد باشا فى احتفال المفوضية المصرية بباريس فى فندق (ماجستيك) فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ احتفالا بعيد الجلوس الملكى ، خطبته فى حفلة الشيوخ والنواب فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٤

٩٠ ـ نفس المصدر ص ٣٦٤ خطبة سعد باشا السالفة الذكر فى احتفال الشيوخ والنواب

٩١ ـ خطبة مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ص ٤١ (دار النشر الحديث)

٩٢ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٦٦

٩٣ ـ أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠ (القاهرة ١٩٢٨)

٩٤ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ١٥٠ ـ ١٥١

٩٥ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٧

٩٦ ـ نفس المصدر ص ٣٥٥

٩٧ ـ نفس المصدر ص ٣٦٣

٩٨ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٢

٩٩ ـ مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣

١٠٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٨

١٠١- لويد : المرجع السابق ص ٩٢

١٠٢- دكتور راشد البراوى : المرجع السابق ص ٩٨

١٠٣- الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧

١٠٤- مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، السياسة والازهر ، ص ٣٢ - ٣٤

١٠٥- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ ، ١٨٠

١٠٦- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١

١٠٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥

١٠٨ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠

١٠٩- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ ، ١٨١

١١٠- الجزيرى : نفس المرجع ص ٢٨٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١

١١١-

Toynbee, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925. The Islamic World since the Peace Settlement. Foot-note on page 221, Lloyd, op. cit., p. 23.

ويذكر احمد شفيق أن هذه المظاهرات كان يقودها حسن يس النائب الوفدى وزعيم الطلبة ، وكانت تهتف أيضا بسقوط حسن نشأت باشا (الحولية الثانية ص ٢٨)

١١٢- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١

١١٣- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٩ ، ٢٩٠

١١٤- توينبى : المرجع السابق نفس المكان

الفصل التاسع

مصرع السردار[1]
وانتكاس الحركة الوطنية
في مصر والسودان

---

(1) القائد العام للجيش المصرى .

١ ـ اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

الانذار البريطانى :

كانت العـلاقات المصرية البريطانية عندما قتل السردار لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد بلغت درجة من التأزم بدا معها هذا الحادث كأنه ساعة الصفر لتشرع بريطانيا على الفور فى تنفيذ كل ما دبرته لخنق الحركة الوطنية فى مصر ، وطرد المصريين من السودان والاستيلاء على كافة السلطات فيه ٠

فيذكر المارشال ويفل أنه بالرغم من أن مصر كانت قد قابلت فشل المباحثات بين سعد ومكدونالد بهدوء ، الا أن اللورد أللنبى ومستشاريه قد تكهنوا بأن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع فى وقت قريب ٠ فقد كان الى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة أنكر فيها سعد زغلول باشا المصالح البريطانية ، كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير ٠ كما كان واضحا أنه مصمم على خفض مركز المستشارين الانجليزيين القضائى والمالى بحيث لا يصبح لهما حول ولا قوة ، وكان قد أعلن عن نيتـه فى الغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب، ورفض دفع بعض المبالغ المستحقة التى كانت قبلا من التزامات الحكومة المصرية ٠ وقد لخص اللورد أللنبى لوزارة الخارجية البريطانية مركز سعد زغلول الشخصى فى برقية قال فيها ان الشيء الوحيد الذى لن يستطيع سعد زغلول عمله فى ذلك الحين، هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذى كان فى السنوات الأخيرة نسمة حياته والذى لم يعد فى امكانه أن يحتفظ به الا بالتطرف (١) ٠

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد ، بتأييد اللورد أللنبى ، يفكر فى صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسى الناشىء عن تصريح ٢٨ فبراير ٠ ولكن المشروع توقف بسبب سقوط حكومة العمال ٠ وكان وزير الخارجية فى وزارة المحافظين الجديدة هو المستر أوستن تشمبرلن ، فاستأنف هذا على الفور مناقشاته مع المندوب السامى فى القاهرة حول الصيغة التى يوضع فيها هذا التبليغ وكانت

مخالفات سعد زغلول اذ ذاك قد تفاقمت ـ كما يقول لويد ـ وكان آخرها أنه رفض في يوم ١٨ نوفمبر ، أى قبل مصرع السردار بيوم واحد ، بقاء منصب المستشار القضائي وتجديد عقد المستر موريس ايموس الذى كان يشغل هذا المنصب من سنة ١٩١٩ الى ذلك الحين (٢) ، ولما أرسل اليه اللورد ألنبى مندوبا لمناقشته في هذه المسألة عامله بفظاظة ، حتى اضطر هذا الى تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٣) ٠

وفى يوم ١٩ نوفمبر قام وزير الخارجية البريطانية بخطوة ذات مغزى ٠ فقد أرسل مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الأمم يوضح فيها وجهة نظر حكومته بخصوص الموقف الذى سينشأ اذا وقعت مصر البروتوكول المعروف باسم « بروتوكول جنيف » ، وهو الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ٠ وكانت جمعية العصبة قد قررت في ٢ أكتوبر أن تفتح باب التوقيع عليه لغير الأعضاء من الدول الأخرى ٠ وفى هذه المذكرة قال الوزير البريطاني ـ بعد أن أشار الى التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد أن أقتبس فقرات من المذكرة الدورية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ : « وفى هذه الظروف ، فان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف بأن هذا البروتوكول ، اذا ما وقعته مصر يبيح لها أن تطلب تدخل عصبة الأمم فى تسوية أمور احتفظ التصريح بها وبحق التصرف فيها احتفاظا مطلقا لحكومة جلالة الملك » (٤) ٠ وهذا الاحتياط من جانب الحكومة البريطانية قد يبدو عملا روتينيا لا يقصد منه سوى توضيح موقف هذه الحكومة بازاء توقيع مصر على بروتوكول جنيف ، ولكنه اذا وضع فى مكانه الصحيح بجانب الاجراءات السالفة الذكر التى كانت الحكومة البريطانية بسبيل اتخاذها لاجبار سعد زغلول على احترام الوضع الناشىء عن تصريح ٢٨ فبراير ، أصبح له مغزى آخر ٠ وسنرى أن هذه المذكرة كانت من بين خطط اجتماع أغسطس بلندن ٠

على كل حال ، ففى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية المذكرة السالفة الذكر الى سكرتير عصبة الأمم (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) وقع الاعتداء على السردار لى ستاك فى القاهرة ٠ فماذا كان موقف الحكومة البريطانية ؟ يذكر توينبى أن الحكومة البريطانية عقدت اجتماعا طارئا على الفور قررت فيه أن تتخذ اجراءا سريعا وقويا ٠ وكان ذلك دون أن يكون السردار لى ستاك قد مات بعد ٠ فلما تلقت نبأ وفاة السردار ، بادرت باصدار أوامرها بارسال التعزيزات البحرية والعسكرية الى مصر والى السودان فى الحال (٥) ٠

وبينما كانت القطع البحرية تتحرك من مالطة الى الاسكندرية والى بور سعيد ويجرى التعزيز فى الحاميات العسكرية فى القاهرة والاسكندرية (٦) ، كان المندوب السامى اللورد ألنبى يكتب الى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما ، « لأن روح الاخلال بالنظام والكراهة التى أثارتها الحكومة المصرية بالخطب العامة وعن طريق نشاط الوفد ، لا يمكن الا أن يعتبر مساعدا على الجريمة »، وطلب منها الموافقة على تقديم انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هى محكومة فى ذلك الحين، بأنها تستحق ازدراء الشعوب المتمدينة ، ويتضمن المطالب الآتية :

١ ــ ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ ــ أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

٣ ــ أن تمنع من الآن فصاعدا ، وتقمع بشدة ، كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ــ أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة ، الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

٦ ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ ــ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وقد فصلت المطالب المذكورة فى النقطتين الخامسة والسابعة فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :

أولا : بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى

قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات الضبط) .

ثانيا : ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة، يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

ثالثا : من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حمايه المصالح الأجنبية في مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبي المستشارين المالى والقضائى ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية . وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى . وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصاته (٧) .

كانت هذه هى المطالب التى طلب اللورد ألنبى الى حكومته السماح له بتقديمها الى سعد زغلول فى شكل انذار نهائى . وقد بلغ من اسراف هذه المطالب ، وتجاوزها فيما يبدو الحد الذى اتفق عليه فى اجتماع أغسطس السابق فى لندن بين المستر مكدونالد والمندوب السامى والسير لى ستاك ، أن رفض الوزير البريطانى السماح بتقديمها بالشكل الذى كانت عليه، فجرى فيها قلمه بالتعديل والحذف. فقد حذف المطلب الرابع الخاص بالغرامة المالية ، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون زيادة مساحة الأطيان المنزرعة فى السودان «الى الحد الذى يمكن اعتباره غير ضار بمصر ، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلا للحكومة المصرية » . كما حذف المطلب الثانى فى الوثيقة المنفصلة الذى ينص على وجوب اعادة النظر فى قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط تسوية معاشاتهم طبقا لرغبات الحكومة البريطانية . كما أبدى عدم موافقته على ديباجة الانذار (٨) .

على أن التعديلات التى أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة الانذار الذى اقترحه اللورد ألنبى لم يقدر لها التنفيذ . ذلك أن اللورد ألنبى حينما أبرق باقتراحاته الى حكومته للحصول على موافقتها على تقديمها، طلب اليها فى الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر . فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن يأتى رد الحكومة البريطانية ، عزم اللورد ألنبى على تقديم انذاره الى الحكومة المصرية من غير انتظار

الموافقة الرسمية ، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة الى سعد زغلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان فى الساعة الخامسة ، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه وقبل أن تلصق به المسئولية. على أنه بينما كان يتأهب للمسير فى حرسه العسكرى ، وصل الرد الرسمى فى تلك اللحظة • ولكنه لم يقرأه ، اذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة تامة على مقترحاته ، فمضى فى موكبه لتقديم انذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية ، وسار فى حرسه من حملة الرماح قاصدا رئيس الوزراء ، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة • وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدحت موسيقاهم ، دخل البناء واتجه رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ، ثم قرأ عليه بالانجليزية نص مطالبه ، وترك له ترجمتها الفرنسية ، ثم عاد لعربته ، وتلقى من الفرسان تحيتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة ، ورجع وسط حرسه فى بطء الى دار الاقامة (٩) •

انزعجت الحكومة البريطانية لما اعتبرته عملا من أعمال التهور من جانب اللورد اللنبى • ومع أنها لم تملك الا اقرار هذه المطالب بالصورة التى قدمها بها دون اذنها ، الا أنها طالبته بتوضيح موقفه • فبرر تصرفه ومخالفته على النحو الآتى : أولا ، أن استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها • ثانيا ، أن الرأى العام المصرى كان مهيئا لتلقى اجراءات صارمة فى ذلك الوقت ، وكان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيؤا اذا انقضت الصدمة الأولى لقتل السردار (وهذا دليل على أن قوة الرأى العام المصرى كانت السياج الأول ضد أى تعنت بريطانى فى خلال الفترة السابقة) • ثالثا : أن الجاليات الأجنبية كانت مهتاجة جدا ، وكانت ثائرتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف الأجنبية ، وكان هناك مايدعو للخوف من قيامها بمظاهرات عدائية ضد المصريين وضد حكومة جلالة الملك • (١٠) !

أما فيما يتعلق بالطلبات التى لم توافق وزارة الخارجية عليها • فقد برر اللنبى تقديمها بأن طلب التعويض انما كان يقصد به أن يشعر المصريون عن اقتناع بالنتائج الاجرامية لسياسة حكومتهم • وأن طلب زيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا انما قصد به أن يدرك المصريون مدى السلطة التى تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان • وقال انه لم يقصد اطلاقا « رى منطقة غير محدودة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية • ولكن التساهل فى

هذه النقطة يجب أن يكون مع وزارة مصرية أخرى أكثر صداقة • أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد أوضح ألنبى أنه رأى ضمه الى مطالب الانذار كأحسن وسيلة لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، وليتفادى تقديم مثل هذا المطلب الى الحكومة الصديقة التى سوف تخلف حكومة زغلول باشا (١١) •

هكذا برر اللورد ألنبى تقديم طلباته التى لم توافق عليها حكومته• وهى الطلبات التى تعرضت للنقد من الانجليز أنفسهم الذين اعتبروها سعيا للانتقام ، وانتهازا للفرصة للكسب • وقد أدرك هؤلاء أنه لا توجد صلة محتملة بين الجريمة التى وقعت وبين مسألتى الرى فى السودان وتعويض الموظفين الأجانب • كما اعتبروا المطالبة بثمن الدم عملا غير كريم (١٢) •

ومن موقف الحكومة البريطانية وموقف اللورد ألنبى نستطيع أن نبرز بواعث وأهداف كل منهما • فواضح جدا أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى أغراض ثلاثة : الأول ، وهو الأول أيضا فى الأهمية الاستئثار بجميع السلطات فى السودان ، وازالة آخر مظهر من مظاهر الشركة العملية التى كانت قد تضاءلت بعد كل الاعتداءات السابقة المتكررة على حقوق السيادة المصرية فى السودان • ثانيا ، احراج القوى الوطنية احراجا شديدا لاجلائها عن الحكم فى أسوأ ظروف تصورها : ظروف التناقض الذى أوقعت نفسها فيه ، بحيث انقلبت مسئولة عن حفظ حياة الانجليز وقمع أنواع المقاومة الشعبية ، بحكم وجودها فى الحكم • ثالثا ، تشديد القبضة الانجليزية على مصر ، وهى التى تراخت الى حد كبير فى عهد الحكومة الدستورية بتضاؤل نفوذ المندوب السامى والموظفين الانجليز • ولهذا فقد وافقت الحكومة الانجليزية على اخلاء السودان من المصريين ، كما وافقت على المطلب الخاص بالمستشارين المالى والقضائى ، بينما اعتبرت من جهة أخرى التعويض أمرا غير ذى بال ، وحذفت المطلب الخاص بتعويض الموظفين الأجانب • أما المطلب الخاص برى منطقة غير محدودة فى السودان فله شأن آخر ، وهو فى الحقيقة أنموذج يبين الفرق بين غرض الحكومة البريطانية وغرض اللورد ألنبى • ذلك أن زيادة رى أرض الجزيرة كان قد اتفق عليه فى اجتماع أغسطس الثلاثى فى لندن ، لمواجهة النفقات التى سوف تترتب على تأليف قوة عسكرية سودانية بحتة • ولكن لما كانت لا توجد صلة ظاهرة بين جريمة مقتل السردار وهذا الطلب ، فنلاحظ أن الحكومة الانجليزية عدلت صيغته التى قدمها اللورد ألنبى بحيث لا تبدو فى صورة عقاب ، لأن اطلاق زيادة

أراضي الرى الى قدر غير محـدود ، يلقى فى روع المصريين أنهـم سوف يحرمون من مياه الرى اللازمة لزراعتهم ، ولهذا عدلت الحكومة البريطانية هذا المطلب بأن نصت على ألا تسبب الزيادة الجديدة أضرارا لمصر وأن يكون هذا بواسطة لجنة فنية ٠٠ الخ ٠

هذه كانت أهداف الحكومة البريطانية ، وهى أهداف لا تسيرهـا العاطفة والغضب ، كتلك التى كانت تسير اللورد ألنبى ، فقد كان هذا يهدف الى الارهاب والانتقام ، وقد تمثل هذا فى استعراضه العسكرى عندما قام بتقديم انذاره ، كما تمثل فى الضريبة الباهظة التى بلغت نصف مليون جنيه ، وتمثل أيضا فى مطلب تعويض الموظفين الأجـانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى ، وتمثل فى الصيغة التى صـاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة قطنا لتهـديد المصريين فى أقـواتهم وتخويفهم بالجوع والعطش ، وسـوف يتمثل فى المطالب الأخرى التى سيتقدم بها ، ومنها احتلال جمارك الاسكندرية ، ولكن أعظم ماتمثلت رغبته فى التشفى بمصر ، عندما تحمل مسئولية تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تقره عليها كلية ٠ ولم تغفر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك ، فأخذ بجريرته وأخرج من منصبه ٠

سعد زغلول والانذار البريطانى

فى اليوم الذى تسلم فيه سعد زغلول الانذار البريطانى ، تباحث فى شأنه مع أعضاء وزارته ، ثم مع الملك فؤاد ، الذى لم يبد رأيا ، وطلب الى الوزارة أن تدبر الأمر وتعمل ما تشاء ٠ وقد قر رأى الوزارة على ألا تقبل من المطالب الا ماكان له علاقة بالجريمة ٠ ثم عرض الأمر على مجلس النواب فى نفس الليلة فى جلسة سرية ، فقرر تفويض الوزارة فى قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع من الانذار ، وترك الأمر لها لترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها (١٣) ٠ وفى اليوم التالى ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى ، وقدم رد حكومته على هذا الانذار ٠

والرد المصرى وثيقة سياسية هامة قصدت بها الوزارة ــ كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ــ « أن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشـدة ، وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف أخرى » : فقد رفضت فيه أولا اعتبار الحكومة المصرية مسئولة

بوجه من الوجوه عن تلك الجريمة ، أو اعتبار الجريمة « نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة على تثبيطها ، بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها » ، « لأن هذه الحكومة » ــ كما جاء في المذكرة ــ « كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف » • ثم قسمت الوزارة المطالب بعد ذلك الى قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق بها • فقبلت القسم الأول ، ويختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ومنع المظاهرات « التى من شأنها الاخلال بالنظام العام » ، وذلك « لاثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية » •

أما القسم الثاني من المطالب الذى لا تعلق له بالجريمة فقد رفضته الوزارة رفضا دعمته بالأسباب • فلاحظت أن « ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط » • وأما فيما يتعلق بمسألة ادخال تعديل على المقـــدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة ، فقد لاحظت الوزارة أنها « على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » • وأخيرا فيما يتعلق بحالة الموظفين الأجـــانب في مصر ، ردت الوزارة بأنها « خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان » • وقالت « وعلى أى حـــال فان مذكرة الحـــكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة • وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا ، بالقدر الذى يتفق مع حـــرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض في هذا الشأن » (١٤) •

على أن هذا الرد لم يلبث أن أثار اعتراضا عليه في البرلمان المصرى ، كما رفضــه الجانب البريطانى رفضــا بليغا • ففيمـــا يختص بالبرلمان المصرى ، لاحظت المعارضة أنه تضمن قبول المطلب الثالث الخاص بقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، مع أن تفويض المجلس اقتصر على قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع فقط • وقـــد قال في ذلك النـــائب

عبد الحميد سعيد : « لقد أولينا ثقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها • فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل في شئوننا الداخلية • وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة » • ولكن سعد زغلول فسر قبوله هذا المطلب في جلسة ٢٤ نوفمبر بقوله : « ان الحكومة جعلت الأمر فيه معقولا مقبولا هنأنا عليه كل عاقل ، لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ماكان ضد النظام العام • وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأى مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم » • أما عن اعتدال الرد ، فقد برره سعد بقوله : « لقد رأينا أن نظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لنكسب عطف العالم أجمع • وقد حصل فعلا » (١٥) •

أما ما يختص بالجانب البريطاني فقد كان رد فعل المذكرة المصرية فيه خطيرا • فلم يكن الأمر من وجهة نظر الانجليز أمر خلاف يرجى حله باتفاق الطرفين ، وانما كانت جثة السردار في حد ذاتها — كما لاحظ المارشل ويفل — حلا هيأته الأقدار للموقف الذى لا يحتمل الذى صارت اليه العلاقات الانجليزية المصرية بعد أن وصلت الى حد الأزمة (١٦) • ومن ثم فان خطة الاعتدال التى اتبعها سعد زغلول ، والتى عرضته لنقد المعارضة في البرلمان ، لم تجـد في ايقاف السـياسة البريطانية عن اهتضام حقوق مصر في السودان ، أو تكبح من شهوة اللورد ألنبى في الانتقام• ففي مساء اليوم الذى تسلم فيه ألنبى الرد المصرى سارع بارسال جوابه الى الحكومة المصرية ، ويتضمن أنه أمر حكومة السودان بالآتى : أولا — أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك • ثانيا — أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التى تروى في الجزيرة الى « مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة » • ثم في نهاية الرد ذكر اللورد ألنبى أنه سيخبر سعد باشا في الوقت المناسب بالأعمال التى ستتخذها حكومته نظرا لرفض المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ، كما يسجل قبول دفع مبلغ النصف مليون جنيه ، ويطلب اليه أن يدفع قبل ظهر اليوم التالى (١٧) •

وفي نفس الوقت الذى أرسل فيه اللـورد ألنبى رده على الرد المصرى ، كان يطرح أمام حكومته مقترحاته بشأن الاجراءات التى توعد سعد باشا بها • ويكفى لوصف هذه المقترحات أنها لقيت نقدا قاسيا من اللورد لويد بالرغم من تطرفه الاستعمارى • فقد اقترح اللورد ألنبى احتلال الجمارك والقيام بعرض بحرى وعسكرى مصحوب بقطع العلاقات

الدبلوماسية ٠ كما اقترح أخذ رهـــائن من المصريين لاعدامهم فى حالة ما اذا استمرت الاغتيالات ٠ ويقول اللورد لويد معلقا : انه من العسير لحد ما فهم المقترحين الاخيرين ٠ فقطع العلاقات الدبلوماسية لا يكون فعالا الا اذا كنا على استعداد لأن نتبع ذلك باعلان الحرب ، وهو أمر لا يمـكن التفكير فيـه طبعا ٠ كذلك اذا كنـا لا نستطيع أن نمنع قتـل الأوربيين الأبرياء الا بقتل المصريين الأبرياء فاننا تكون بذلك قد بلغنا قمة الحماقة والعجز (١٨) ٠

وفى اليوم التالى ٢٤ نوفمبر ، كان الموقف قد بلغ أقصى توتره ، فقد احتجت الحكومة المصرية « احتجاجا صريحـا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القـــرارات ٠ وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها » وأعلنت أنها تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات التى تضمنتها مذكرتها المؤرخة ٢٣ منه» ، ثم أرفقت بالاحتجاج تحويلا على البنك الأهلى لمبلغ نصف مليون جنيه ٠ وقد رد اللورد ألنبى على ذلك بتسلم المبلغ أولا ، ثم باصـــدار الأوامر للقوات العسكرية البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية دون أن ينتظر أيضا موافقة حكومته ، وأخبر سعد زغلول بأن هذا الاجراء « أول تدبير يتخذ » ٠ وبهذا أصبح بقاء سعد باشا فى الحـكم أمرا مستحيلا بعـد أن انكشف عجز الحـكومة المصرية الى هـذا الحد ، فألح على الملك فى قبول استقالته ، وكان قد قدمهـا شفهية فى يوم ٢٢ ثم كتـابة فى يوم ٢٣ ، وقد قبلها الملك فؤاد فعلا فى ٢٤ منه (١٩) ٠

مسألة عرض النزاع المصرى الانجليزى على عصبة الأمم :

استقالت وزارة سعد زغلول باشا بعد أن احتجت على عســـف الحكومة البريطانية ، وبعد أن تمسكت بموقفها من المطالب الخاصـــة بالسودان وبحالة الموظفين الاجانب وبحماية المصالح الاجنبية ٠ وفى مساء اليوم الذى قبلت فيه استقالة الوزارة ، اجتمع مجلسا البرلمان وقررا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العالم وعصـبة الامم على الاجراءات الانجليزية ، « لما فيها من الاعتداء على استقلال مصر ، والتدخل فى شئونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضـــلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ » ٠ كما أعلن مجلس النواب أنه « يرفع الامر الى مجلس عصبة الامم طالبا اليه

التدخل في الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية » (٢٠) ٠

وقد أرسلت صيغةهذا الاحتجاج وطلب التدخل، الى السكرتيرالعام لعصبة الامم ، الذى حوله لرئيس مجلس العصبة ٠ ولكن نظرا لانه لم يصدر عن الحكومة المصرية فانه لم يبلغ لاعضاء الدول ٠ ولما كانت وزارة زيور باشا قد امتنعت عن اتخاذ أى خطوة للسير بالموضوع ،كمالم تحاول أية دولة من دول العصبة اتخاذ أى اجراء بشأن النزاع الانجليزى المصرى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية ، فقد توقف الموضوع عند هذا الحد ٠

وفي اليوم الثالث من ديسمبر طلبت الحكومة البريطـــانية من السكرتير العام للعصبة أن يوزع على جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف بمذكرتها المؤرخة ١٩ التى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢١) ٠ وتذكر « اليانوربيرنز » عن صاحب كتاب « دمار مصر » أن هذه المذكرة مع الانذار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر كانا من بين الخطط التى اتفق عليها المستر مكدونالد فى اجتماع أغسطس الثلاثى الســالف الذكر (٢٢) ٠

وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية توزيع مذكرتها على الاعضاء (٣ ديسمبر) أعلن وزير الخارجية رأى حكومته وسياستها فيما يتعلق بوضع العصبة من الأزمة المصرية الانجليزية ، فقال : « أعتقد أنه من الواضح تماما أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى نطاق نصوص الميثاق الخاصة بتدخل العصبة ٠ ولكن واجب الاحترام للعصبة واعتبارها ، قد دفع زملائى الى تفويضى فى حضور مجلس العصبة ، لأقدم بالنيابة عنهم للمجلس أية معلومات عما حدث ، وتوضيح أسباب الســـــياسة التى اتبعتها حكومة جلالته اذا كان مما يهم أعضاء المجلس الوقـــوف على ذلك (٢٣) ٠

ويذكر أحمد شفيق أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وايطاليا قد أظهرت عطفا على مصر فى البداية ، وراحت صحفها تكتب المقالات الضافية التى تدافع فيها عن حقوق مصر وتحبـذ تحكيم عصبة الامم فى الخلاف ٠ ولكن هذا العطف لم يلبث أن انقلب الى برود بعد أن تحادث السير أوستن تشمبرلن مع الساسة الفرنسيين والايطاليين (٢٤) ٠

وعلى كل حال فان الرأى العام المصرى نفسه كان يتوجس خيفة من نتيجة التحـكيم ، لأنه ربمـا جاء مخالفا لأمانى المصريين ومؤيدا لمطالب

الانجليز • كما خشي اذا تدخلت العصبة فى مناقشة الموقف السياسى فى السودان ، أن تلعب انجلترا دورها ، فتطلب انتدابهـا على السودان ، وتقر لها العصبة بذلك (٢٥) • وبهذا انتهت قصـة عرض النزاع المصرى الانجليزى على عصبة الامم ، وهى تظهر بوجه عام قلة ثقة الشعب المصرى فى ذلك الحين فى الضمير العالمى • وقد يعود هذا الى الصدمة التى تلقاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، ثم خذلان مؤتمر لوزان لمصر ، كما يعود الى تفهم الشعب المصرى لطبيعة الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت ، وهى ظروف كانت تسـيطر فيهـا القوى الرأسـمالية الاستعمارية • ولم يكن الا بعـد الحرب العالمية الثـانية ، وظهور القوى الاشتراكيـة على المسرح الدولى ، وقيامهـا بدورها التـاريخى فى نصرة الحركات الوطنية بشكل فعال ، عندما أخذت نظرة الشعب المصرى تتغير ويتجه الى القوى العالمية يلتمس منها المساعدة والتأييد •

٢ ـ اجلاء القوات المصرية عن السودان

المقاومة المصرية السودانية في السودان

نجحت السياسة البريطانية ، بحسن استغلالها جثة السردار لى ستاك ، في اجلاء القوى الوطنيه عن الحكم • وأخذت بعد ذلك في تنفيذ مؤامرتها لطرد المصريين من السودان والاستحواذ على كل السلطات فيه• وهنا يلزم التنبيه الى أن ما كانت ترمى اليه السياسة البريطانية لم يكن فض الحكم الثنائي من الناحية القانونية ، وانما فضه من الناحية الفعلية تماما ، وازالة آخر مظاهر الشركة المصرية الانجليزية •

ومن المناسب أن نبدأ بالتعرض لصدى مصرع السردار والنتائج التى ترتبت عليه في نفس الشعب السوداني• والشعب السوداني كان فيما يبدو مخدوعا في حقيقة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد اشرنا الى ذلك ، وقد استهوت عقول أفراده الجرأة التى تميزت بها أعمال حكومة سعد باشا والبرلمان المصرى فى خلال الفترة الحافلة بالأحداث التي عاشتها الوزارة • ولهذا فعندما وصل نبأ مصرع السردار مصحوبا بنبأ الانذار البريطاني ، توقع السوادنيون ـ كما يقول الاستاذ أحمد خير ـ نضالا عنيفا بين دولتين مستقلتين ، أو على الأقل ثورة جارفة فى مصر احتجاجا على الانذار البريطاني • ولكنهم صعقوا باستقالة وزارة اجتمعت لها فى تقديرهم جميع عناصر القوة ، كما نبتت بينهم مفاجأة أشد وأقسى عندما شاهدوا الفرق المصرية تتأهب لمغادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزية تقوم بمحاصرة المعسكرات المصرية امعانا فى التدليل على أن الجيش يبارح البلاد تحت الضغط العسكرى • ولم يكن من شك عندهم فى أن الطريق الذى ستختاره الوحدات المصرية هو طريق المقاومة مهما كانت العواقب (٢٦) •

والظروف التى أحاطت بانسحاب الوحدات المصرية من السودان ظروف جد تعسة ، تضافرت فيها الخديعة والغدر من جانب القيادة

الانجليزية فى السودان ، مع الاستسلام والتخاذل من جانب حكومة زيور باشا • وكان لهذا أثره فى النكسة التى أصابت الحركة السودانيـــة المؤيدة للقضية المصرية ، لا لتنتعش سريعا ، كما حدث للحركة الوطنية فى مصر ــ فما كان لها حيويتها ولا عراقتها ــ وانما لتستغرق فى ســـبات طويل • وعندما وصلت أوامر اللورد اللنبى الى حكومة السودان بطرد الوحدات المصرية ، لم يكن التنفيذ مهمة صعبة ، كما هو الحال فى ظروف جيشين متحاربين ، وانما كان الضـــباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب فى وحدات واحدة تحت علم واحد •

ويروى لنا الاميرالاى احمد رفعت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اخلاء السودان من القوات المصرية، فيذكر أنهم تكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامى حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ــ وكان من حق القائد الانجليزى أن يأخذ مفتاح « الجبخانة » فى أى وقت ولأى غرض ــ حتى اذا ماطمأنوا الى ذلك ، كشـــفوا أمرهم وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية فى كل مديرية وبلدة وهم عـــزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحـــرس الانجليزى والســـودانى أمام السودانيين لتحقيرهم • وفى ذلك يقول أحمد رفعت بك : « يعـــاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز عدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة ؟ ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء وبالاخلاص • هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا بينما هم يرشـــدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالاغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى • ياللخيانة ! أما كان من الشرف أن ينذرونا بالحرب، خيرا لهم من هذا الغدر الشائن ؟ (٢٧) » •

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر ، بعد أن استولى الانجليز بطريق الحيلة والخديعة على ذخيرتها • ولقد كان خليقا أن يتم ترحيل هذه الوحدات بصورة مشرفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح للقوة المصرية التى كانت فى الخرطوم بحرى من فرصة • وكانت هذه القوة مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية ، والأورطة الثالثة مشاة • فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٢٨) ، وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين •

فبالنسبة للانجليز ، فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واتباع طريق الملاينة منعا لاشتباك «قد يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات، ولو أن هذه الوحدات كانت لاتنوى الاشتباك فى مثل هذه الاوقات مع قلة الذخيرة » • وقد اشترط الضــباط المصريون للسفر الى مصر الشروط الآتية : أولا ــ وصول مندوب مصرى من قبل الملك ليحمل لهم أمر السفر• ثانيا ــ السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى • ثالثا ــ يكون السفر عن طريق حلفا ، وليس من طريق بور سودان •

وقد قبل هدلستون باشا ، نائب السردار ، تلك الشروط (٢٩) • وبناء على ذلك أرسل الأميرالاى أحمد رفعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد ــ نظرا لما أشيع عن عدم وجود حكومة فى مصر ــ يذكر فيه أن الجنود مصممون على عدم ترك الســودان دون أمر يرســل مع مندوب مصرى • وهذا التلغراف الذى أرسله الاميرالاى أحمد رفعت وثيقة هامة لأنه يبين مركز القوات المصرية فى السودان بالمقارنة بينها وبين القوات الانجليزية وقت اخلاء السودان • فهو ينص على ما يلى :

« صدر لنا أمر قهرى فجائى من نائب حاكم عام السودان بواسطة نائب السردار بترك السودان حالا• حوصرنا بالجيوش الانجليزية من جميع الجهات ، ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لأى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها « جبه‌خانة » لا تحصى ، ومخــازن الجبه‌خانة المصرية تحت ســلطتهم منــذ احتــلال الســودان • والضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصرى ، أو يمــــوتون دفاعا عن آخرهم فى قشلاقاتهم » (٣٠) •

وفى نفس اليوم انعقد مجلس حربى بقشلاق الأورطة الثالثة البيادة بالخرطوم بحرى ، وقرر ضباطه الثبات الى النهاية « حتى نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكنا » • كمــا قرر توحيد قيــادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى قيادة القائمقام أحمد بك رفعت ، « حيث أن اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضــباط مصر فى السودان ، تخلى عنــا فى هذا الوقت العصيب » (٣١) •

أما بالنسبة للسودانيين ، فمــا كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الاورطة الثالثة اليهم فى اليوم الثــــانى ، حتى انتابت العاصمة المثلثة : أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى هزة من

الفرح وسارع الأهالى الى اظهار تأييدهم وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة . « فقد سئموا » - كما يقول الاميرالاى أحمد رفعت - ظلم الانجليز الغادر والضرائب الباهظة والذل الذى اعتراهم وأنزله الانجليز عليهم » ، ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجيـــة والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع . (٣٢) .

ولعل تحت هذا الشعور أن قامت الجنود السودانية بحركتهـــا الجريئة التى أدت الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى . ففى أصيل يوم الجميس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية - وكانتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحـلا فيهـا محـل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى لتنضما الى الوحدات المصرية وتتضامنا معها . ولما بلغ هذا النبأ هدلستون باشـا ، نائب السردار ، حشـد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطـوم بالخرطـوم بحرى ، وأنذرهمـا بالرجوع الى ثكناتهما ، ولـكنهما صممتا على الرفض . فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل وأطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما . فأطلق الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسـالة حتى فنى معظمهم وأسر الباقون وحوكموا عسكريا (٣٣) .

وتعزو المصادر الانجليزية هذه الحركة من جانب الفصـــيلتين السودانيتين الى تحريض المصريين . فيذكر « توينبى » أن هذه الجنـود السودانية قد عملت بتحريض من الضباط المصريين وتحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأييد وحدات المدفعية المصرية . كما يذهـب « لويد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض بأن حركة التمرد هذه كان يدبرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحـــدات المصرية الاوامر بالسفر (٣٤) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتهـا للقـوات السودانية (٣٥) ؟ .

ولاماطة اللثام عن هذه المسألة نذكر أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين هو الدليل القطعي على أن حركة التمرد هذه لم تكن بتحريض الضباط المصريين ، والا عد عمل هؤلاء الضباط عبثا لامعنى له · وحقيقة المسألة ، من واقع رواية الاميرالاى أحمد رفعت قائد القوة المصرية المقاومة ، والتى كانت فى ذلك الحين محاصرة فى الخرطوم بحرى، أن هذه القوة كانت تعتقد ، حسب الاشاعات التى أطلقت فى ذلك الحين، أن الأورطة السودانية تريد مهاجمة السجن لاستخلاص أقاربهم منه ـ وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التى حصلت بالسودان ـ ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية فى أذهان المصريين الصورة التى كانت لها · ثانيا ـ أن حركة المقاومة التى قامت بها الوحدات المصرية بقيادة الاميرالاى أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى السودان ، كما توهم السودانيون ، لأن الذخيرة التى كانت فى يدها ـ كما جاء فى خطاب الأميرال أحمد رفعت الى الملك فؤاد السالف الذكر ـ لم تكن تسمح بمجرد التفكير فى ذلك · ولكن الأهداف الحقيقية لهذه الحركة كانت أن تسافر القوة المصرية بأمر الحكومة ، وأن يكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر ، وبالشرف العسكرى · وبالاختصار فان الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس الذل والهوان » (٣٦) · ثالثا ـ كان العسكريون الانجليز فى السودان تحت وهم أن الطوبجية والأورطة الثالثة مشاة ينوون الاشتباك مع الجنود الانجليز عند سنوح الفرصة ، وأن حركة الجنود السودانية هى الفرصة التى سينتهزها المصريون للاشتباك · ولهذا فلما تبينوا خطأ اعتقادهم لم يتمالك هدلستون باشا أن شكر الأميرال أحمد رفعت بما ترجمته: « أنا مدين لك، ولا أقدر أن أعبر عن امتنانى » · كما أجاب رغبة أحمد رفعت بك فى ألا يصحب أحد من الضباط الانجليز القطار الذى يقل الجنود المصريين (٣٧) ·

ومن الغريب ، مع وجود هذه الأدلة ، أن تطالب السلطات البريطانية فى السودان الحكومة البريطانية **بالغاء الحكم الثنائى ، واعلان الوصاية البريطانية رسميا على السودان،** كاجراء ضرورى لاعادة الأمن العام بطريقة دائمة · وأكثر من هذا غرابة أن تعلن هذه السلطات امتلاكها لدليل لا يقبل الجدل على أن المصريين هم الذين رسموا حركة تمرد الجنود السودانية بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية، وأن التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصريةالأوامر بمغادرة السودان· ثم قيام هذهالسلطات بناءعلى هذا بالضغط على الحكومة الانجليزية لاتخاذ تلك الخطوة التى أشارت بها ،

وهى الخطوة التى كانت ترى أنه لا توجد صعوبة فى تدبيرها من النـــاحية القانونية والأدبية ٠

على أن المندوب الســـامى ووزير الخارجية البريطانية رفضـا هذه الخطوة ٠ فمن ناحية المندوب السامى فانه أبدى عدم رغبته فى تعقيد الأمور فى وجه الوزارة الزيورية ٠ وأما السير أوستن تشمبرلن فقد أعلن خشيته مما قد تستطيع هذه الخطوة أن تسببه من تأثير على الرأى العام الأجنبى ٠ ولكن السلطات الانجليزية فى السودان عادت تلح فى تنفيذ خططها ، فقد **أرسـل نائب الحاكم العـــام بالاتفاق الكامل مع نائب السردار برقية الى** القاهرة فى يوم ٦ ديسمبر لتحويلها الى لندن ، ذكرا فيها أن « أسس الحكم الثنائى قد أثبتت أنها غير جديرة بالثقة على الاطلاق ٠ وأنه من غير الممكن بناء جيش على ولاء مزدوج ، ومن المســـتحيل أن نضمن أننا لن نتعرض لتمرد آخر ٠ واذا كان فى امكاننا أن نعالج مثل هــذا التمرد ، اذا حدث ، بواسطة القوات التى تحت أيدينـا ، الا أن كل حياة تضيع من الجانبين فى اخمـاده سوف يكون سببها أننـا لم نتخذ ما كان يجب علينـا أن نتخذه ، غداة مقتـل السردار ، وهو الغـاء السلطة المصرية ٠ وهذا رأى كل الموجودين هنا ٠ وأن فرصة حدوث أى تمرد سوف تقل بدرجة كبيرة اذا نكس العلم المصرى » ٠ على أن وزير الخارجية البريطانية عاد الى الرفض بناء على نفس ما أشارت اليه هذه البرقية من أن الخطوة كان يجب اتخاذها عقب مقتل السردار ، وأنه قد فات أوان ذلك ٠ وذكر وزير الخارجية أن هذه الخطوة اذا اتخذت فى ذلك الوقت ، فسيكون من الصعب تبريرها ، وخصوصا بعدما أثاره المطلب الخاص بتوسيع مساحة رى الجزيرة من نقد وتأثير سىء فى مصر وفى الرأى العام الأجنبى ، بالرغم من تعديله ٠ بل ان هذا التعديل سوف يفقد كل تأثير حسن له اذا مانحن، فى نفس الوقت ، قدمنا طلبات أشد بخصوص الحكم الثنائى ٠ لهذا فان السياسة التى يجب أن تتبع من الآن فصاعدا هى الاحتفاظ بالحـكم الثنائى (٣٨) ٠

وقد انتهى الأمر فى يوم ١٥ ديسمبر عنـــدما أعلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم سياسة حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التى عجل بها مقتل السردار ٠ فقال انه ليس فى رغبة الحـكومة البريطانية انهاء الحكم الثنائى ، وان هذا الحكم سوف يبقى ويستمر وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة ٠ » على أننا بعد تجربتنا الماضية يجب أن نستولى على

السلطات اللازمة التى لا نستطيع بدونها أن نقوم بواجباتنا » • ثم رد على الاقتراح القائل بأن تطلب بريطانيا من عصبة الأمم انتدابها على السودان بالرفض ، « لأنه فى اللحظة التى نطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون نهاية الحكم الثنائى »(٣٩) •

ومن هذا يمكن تحديد السياسة البريطانية بخصوص السودان بعد مقتل السردار وطرد الوحدات المصرية منه على الوجه الآتى : أولا ــ الاستيلاء على كل السلطات فى السودان مع الاحتفاظ بوضعه الشرعى الى حين الدخول فى المفاوضات التى أشار اليها تصريح ٢٨ فبراير • ثانيا ــ ان هذا الاحتفاظ بالحكم الثنائى من الوجهة الشرعية يعتمد على التعاون المخلص من الجانب المصرى • أما مدى هذا التعاون الذى أشار اليه وزير الخارجية البريطانية ، فسنرى فى الصفحات التالية أنه كان يقصد به الاستسلام التام من جانب حكومة زيور باشا •

معالجة زيور باشا للانذار البريطانى بخصوص السودان

تنقسم المطالب التى تضمنها الانذار البريطانى الى قسمين : قسم خاص بالسودان ، وقسم خاص بمصر • أما مطالب السودان فتتكون من الأمور الآتية : أولا ــ خروج الوحدات المصرية من السودان • ثانيا ــ انشاء قوة دفاع سودانية • ثالثا ــ زيادة مساحة أراضى الرى الى قدر غير محدود • وبالنسبة للأمر الأول ، قررت وزارة زيور باشا ، بالاتفاق مع القصر ، النزول على حكم الانذار البريطانى ، واصدار الأمر الى الجيش المصرى بالعودة من السودان دون مقاومة • وقد عهد الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الأمر • وقد حمل هذه الرسالة اليهم البكباشى أمين هيمن الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر • وكانت وجهة نظر وزارة زيور باشا فى الاذعان لهذا الانذار ــ كما جاء فى رسالة الاستسلام ــ أن مقاومة الجيش المصرى « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى • وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجا صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٤٠) •

ومن الصعب فى الحقيقة الحكم على هذا الموقف الذى اتخذته وزارة زيور باشا • فقبل أن يصدر هذا الأمر كانت السلطات البريطانية فى

السودان قد تمكنت بطريق الخديعة ، على النحو الذى مر بنا ، من الاستيلاء على ذخيرة القوات المصرية ، وكانت ذخيرة قوة الخرطوم بحرى عبارة عن « عشرين طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع » . ومن ثم فان منطق الحكومة الزيورية فى التسليم أصوب عندى من رأى البعض بأنه « كان لزاما أن تموت بضع مئات الضباط والجنود المصريين الذين كانوا بالسودان عند مقتل السردار ، قبل أن يصل اليهم الأمر الملكى الكريم ، ولا يتركوا السودان لقمة سائغة للانجليز » (٤١) .

ذلك أن أرض السودان كانت فى ذلك الحين قد ارتوت من دماء المصريين حتى لم تعد فى حاجة لمزيد . ويكفى أن عدد الضحايا من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى ــ أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ الى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ، قد بلغ مايقرب من ثمانين ألفا من العسكريين ، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر . والاستشهادات على ذلك كثيرة ، فقد كان فى مدينة الطيارة ، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محصولات السودان (كردفان) ، زهاء العشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذبحوا على بكرة أبيهم . وكان فى مدينة الأبيض ، حاضرة كردفان ، عدد يربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة ، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار ، وسبيت جميع الفتيات فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن . وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها . وقد ذبح الثوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم ، وذلك لسلب بضائعهم . وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها ٢٤٫٠٠٠ شخصا ، وسبيت ٣٥٫٠٠٠ فتاة وسيدة من كرائم وعقائل المصريين . وكان سكان حامية كسلا بعائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيدون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين ، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها ٤٨٠٠ شخصا . وكانت مدينة سنار أحفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عددهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير . وقد قدر الباحث المطلع (محزون) فى كتابه « ضحايا مصر فى السودان » الذى رفعه الى الأمير عمر طوسون ، عدد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربع مليون ، وذلك استنادا لأوثق المصادر والاحصائيات والمستندات التاريخية . وهذا العدد لا يشمل من قتل من الجيش المصرى فى المدة من أول سنة ١٩٠٠ الى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقلاقل الداخلية التى أربت على المائة والعشرين ، كان بعضها حروبا

طاحنــة لا حركات صغيرة (٤٢) • على ذلك فان قرار زيور باشــا بعودة الجيش المصرى من السودان دون مقـــاومة ، كان قرارا صائبا فى تلك الظروف التى نوهنا عنها •

ثانيا ــ فيما يختص بانشاء قوة الدفاع السودانية • فقد أصدر حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية ، وجاء فى ديباجته مايلى : « ان انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان » ، وان القوة الجديدة « تتبع وتخضع للحاكم العام للسودان ، وانه الذى يعين ويعزل جميع الضباط وتصدر جميع العرائض (براءات الضباط) باسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه جديرا بذلك من الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ، على أن تتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى » • وقد أبلغ المندوب السامى هذا المنشور الى الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير ، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب فى نفس اليوم ذكر فيه أنه لا يسعه الا أن يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن يؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية • كل هــذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهـــائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف مابين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٤٣) •

على أن هذا الموقف الذى وقفته وزارة زيور باشا من مسألة قــوة الدفاع السودانية ، قد أتبعته بعمل آخر أرادت به فيما ذكرت ، صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان ، وهو تحميل الميزانية المصرية نفقات قوة الدفاع السودانية • فقد قـــررت ، بمناسبة اعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ ابقاء ميزانية وزارة الحربية كما كانت فى السنة السابقة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا مايخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبــلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان • وكتبت الى المندوب السامى فى ١٢ مارس ــ وكان قد أخبرها فى ٢٦ يناير بأن نفقـــات قوة الدفاع السودانية ستتحملها ميزانية حكومة السودان ــ تخبره بأن مجلس الوزراء قد قرر

أن يضع تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها (٤٤) ٠

وهذا المبلغ الذى تبرعت به حكومة زيور باشا ليس الا امتدادا فى الواقع للسياسة الساذجة التى ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ ابتداء الحكم الثنائى ـ سياسة أن يكون لمصر دائما الغرم ولانجلترا دائما الغنم ـ وهى التى استمرت طوال تاريخ الاحتلال الانجليزى حتى تخلصت ثورة ١٩٥٢ من كابوسها الثقيل المحزن ٠ فبينما كانت بريطانيا تنفرد بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأوتوقراطية ، الانجليزية الطابع والادارة ، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية ، مثل شركة الجزيرة التى كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم ، وتقوم بدور المنتج الأول للقطن فى السودان ، فى ذلك الوقت كانت مصر تقوم بسد عجز ميزانية السودان وتقوم بمساعدته على تكوين مال احتياطى بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩١٢ مبلغا يربو على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد عن نصف ميزانية السودان فى هذه الخمسة عشر عاما ٠ كما أخذت تقدم للسودان القروض المتوالية التى لا تتضمن تحديد أجل للوفاء ، للقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان٠ وقد قدرت هذهالقروض من ١٩٠١ الى ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات (٤٥) ٠ واذا كان هذا كله قد قامت به مصر فى السودان قبل طرد الجيش المصرى ، فان تبرع زيور باشا بدفع مبلغ الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات قوة الدفاع السودانية التى أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، لم يكن هناك ما يبرره ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ـ كما مر بنا ـ وذكرت أنها لا تفكر فى انهاء الحكم الثنائى الى حين الاتفاق بشأنه فى المفاوضات المستقبلة ، ولهذا فان ادعاء صدقى باشا بأنه بعمله هذا قد « حفظ لمصر سودانها » (٤٦) ، قول باطل تماما ٠ وقد كان البرلمان الدستورى فى عام ١٩٣٠ يفكر دائما فى حذف هذا المبلغ من الميزانية ، وصرح النحاس باشا بذلك للمستر هندرسون (٤٧) ٠

ثالثا ـ بقيت المسألة الخاصة برى السودان ٠ وموقف حكومة زيور باشا بشأنها لم يكن صعبا ، ولم يكن لها فضل يذكر فى معالجته ٠ فقد أثار هذا المطلب عاصفة من النقد فى انجلترا ذاتها ، باعتباره لا يمت بصلة الى مقتل السردار ، وأنه نقض للعهد الذى قطعته انجلترا على نفسها

بمراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية ، ومن شأنه أن يثير نفور جمهور المزارعين المصريين من بريطانيا فضلا عن الزعماء الوطنيين ، وأن يثبت فى مصر الاعتقاد بأنه لا ضمان لحقوق مصر فى مياه النيل الا بانفراد مصر بالسيطرة السياسية على السودان • وهذه النقط أثارها المستر مكدونالد زعيم المعارضة فى ٢٨ فبراير ١٩٢٥ فى خطبته التى ألقاها فى دائرته الانتخابية فى « بورت تلبوت » (٤٨) •

ولقد رأينا أن الحكومة البريطانية نفسها قد رفضت هذا المقترح منذ البداية ، عندما قدمه اليها اللورد ألنبى ، وان اضطرت للموافقة عليه بعد تقديمه • على أنها تحت تأثير النقد الذى أشرنا اليه ، اضطرت أن تصرح للنواب البريطانيين بلسان وزير خارجيتها فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بأنه لم يدر بخلدها اطلاقا أن تعمل على اخضاع المصريين بواسطة حرمانهم من المياه • وعندما صاح أحد النواب يسأل السير أوستن تشمبرلن : اذن لماذا استخدمتم تلك الصيغة ؟ أخفى وزير الخارجية البريطانية حقيقة ماجرى من تصرف اللورد ألنبى ، وعلل ذلك بالسرعة التى صيغ فيها هذا المطلب ، ذاكرا أن الانسان حينما يكون مضطرا الى العمل بسرعة ، لا يجد دائما أحسن العبارات لاستعمالها ، « وأعتقد أنه لو كان لدينا قليل من الوقت لكنا قد حددنا منذ البداية موقفنا بطريقة أكثر دقة » ثم قال : « على أننا نقول الآن انه اذا ماوجدت حكومة مصرية صديقة تكون من جانبها مخلصة للشروط التى يقوم عليها تعاوننا ، فاننا سوف ندعوها للاشتراك معنا فى بحث مقادير المياه التى يمكن للســـودان الحصول عليهـــا بعد استيفاء حاجتها منها، وسوف نقترح أنيكون رئيساللجنة محايدا»(٤٩)•

وقد انتهت المباحثات التى جرت بين زيور باشا والمندوب السامى بخطاب أرسله اللورد ألنبى الى زيور باشا فى ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى الافتيات على ما لمصر من **الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل** ، وانها تعترف بهـــذه الحقوق ، وانها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان ، لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هـــذا المعنى ، » ثم أبدت استعدادها لاصـــدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ماسبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيســـا ، وهو هولندى ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير

١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ (٥٠) ٠

وبقبول وزارة زيور باشا تأليف هذه اللجنة ، تكون قد انتهت من معالجة آثار الانذار المتعلقة بالســـودان ٠ ويلاحظ أنها لم تستطع أن تزحزح السياسة البريطانية قيد شعرة عما رسمته فى السودان : فقد خرج الجيش المصرى من الأراضى السودانية ، وتألفت قوة دفاع السودان ، وشكلت اللجنة الفنية لبحث مياه الرى ، حسبما أرادت الحكومة البريطانية منذ بداية الأمر فى تعـديلها لمقترحات اللورد ألنبى ٠ وسنرى فيما يلى معالجة وزارة زيور باشا للمطالب المتعلقة بمصر ٠

٣ ــ تشديد القبضة الانجليزية

على مصر

فى هذا القسم من المطالب الخاصة بمصر ، نجد الاستسلام المطلق من حكومة زيور باشا الى الحد الذى تحرزت الحكومة البريطانية نفسها من قبوله وموافقة اللورد ألنبى عليه عندما طلب منها موافقتها على انذاره. ولا يمكن تفسير هــذا الاستسلام الا بأنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية عما كان يعتزم فى ذلك الحين انزاله بالحياة الدستورية فى مصر .

والمطالب التى كان يشملها الانذار البريطانى متعلقة بمصر كانت تحتوى ثلاثة أمور : الأول خاص بشروط خدمة الموظفين الاجانب وخروجهم الى المعــاش . والثانى خاص بمنصبى المستشارين المــالى والقضائى وسلطاتهما . والثالث خاص بالادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية. وكل هذه الامور تندرج تحت نص « حماية مصالح الاجانب فى مصر » (وهى الحماية التى انتحلتها انجلترا لنفسها بدون تفويض من الدول ، لتشديد قبضتها على أمور مصر) وهى تدخل فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية من الانذار البريطانى . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة ، لأنه لم يرد عليهــا لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب سـعد باشا المؤرخ ٢٣ نوفمبر .

وقد بدأت مباحثات شـــبه رسـمية بين زيور باشا ودار المندوب السامى بهذا الخصوص فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء الاحتلال من جانب القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية ، وانتهت فى ٣٠ منه باتفاق اتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الفريقين ، طلب فيهــا زيور باشا من المندوب السامى أن يحيطه علما بالطلبات التى يصح للمندوب السامى أن يشير على حكومته بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة

المصرية • وقد رد عليه المندوب السامي بثمانية شروط كاملة، قبلها زيور باشا ومجلس وزرائه «بأكملها بدون قيد» ـ حسب نص عبارة زيور باشا في خطابه الرسمي الى المندوب السامي •

وبموجب هذا الاستسلام الزيوري ، وضع **قلم الموظفين الاجانب وموظفوه** تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي • بينما كانت اللجنة الادارية السابقة تتكون من رئيس مصري وأغلبية مصرية• كذلك أعيد النظر في معاشات الأجانب (وكان قد صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى قضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة قبل مدتهم مكافآت وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وقد رأينا البرلمان الوفدى يريد الغاء هذا القانون لما يكلفه للخزانة المصرية من أعباء باهظة) ، وقد قبل زيور باشا ادخال تعديلات على هذا القانون تتيح للموظفين الأجانب مزيدا من الميزات المادية فوق ما أثقل كاهل الخزانة المصرية من قبل • وفي نفس الوقت مد نطاق هذا القانون ليشمل فئات أخرى لم يكن يشملها : مثل موظفي البلدية الأجانب •

أما بشأن المستشارين المالى والقضائي ، فقد سلمت وزارة زيور باشا بسلطتيهما ، كما هي موضحة في كتاب انجليزى آخر في نفس اليوم جاء فيه : « تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار روح المودة في علاقاتها ، ذات الصبغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على انه من المفهوم ألا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية • ومن البديهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » • وفي الوقت نفسه سلمت الوزارة الزيورية باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائي الذاتى ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح ، بمعنى استقلال ميزانيتهما عن الميزانية العامة ، وأن يكون لهما مطلق الحرية والتصرف في شئون موظفي مكتبيهما • (وكانت ميزانية المستشارين قد أدمجتا في عهد وزارة سعد باشا في ميزانيتى وزارتى المالية والحقانية التابعين لهما) •

كذلك قبلت وزارة زيور باشا احترام نظام **القسم الأوروبى للأمن العام** في وزارة الداخلية واختصاصاته ، ـ وكان **هذا القسم قد انشىء**

بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تحقيقا للتحفظ الخـاص بحماية الأجانب ـ كما قبلت أن تنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما يبديه مدير هذا القسم العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه ٠ ويلاحظ أن هذا المدير العام لم يكن عليه فقط أن يمثل ويدافع عن مصالح الأجانب بصفة عامة ، كما يفعل المستشاران ، وانما كان عليه أيضا أن يمثل بريطانيا على وجه الخصوص، باعتبارها الدولة التى انتحلت لنفسها حماية المصالح الاجنبية فى مصر (٥١) ٠

وبتسليم وزارة زيور باشا بكل هذه الامور ، تكون مصر قد وقعت فى قبضة النفوذ الانجليزى تماما ٠ ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير تقريبا ٠ فقد **سقطت ادارة المصالح الحيوية فى البلاد فى قبضة السلطات البريطانية فى مصر عن طريق المستشارين المالى والقضـائى والقسم الاوروبى للأمن العـام** ٠ ولم يبق من مظاهر الاستقلال الداخلى الا المظهر الدسـتورى الممثل فى وجود البرلمان والحكومة النيابية ، ولكن هذا المظهر الباقى سوف يتقوض أيضا ـ كما سنرى ـ على يد القصر والعناصر الانتهازية واللادستورية فى الامة المصرية ٠

واخطر ما فى الامر أن المعركة ضد الاحتـلال سـوف تتشعب ، فستضطر القوى الوطنية ، بسبب اعتداءات القصر على الحياة النيابية ، الى الانشغال عن حقيقة أهدافها فى مقاتلة الاستعمار بمقاتلة القصر ٠ وفى الواقع ان القضيتين : قضية الاستقلال وقضية الدستور قد أصبحتا منذ تصريح ٢٨ فبراير كلا لا يتجزأ ، فكلتاهما تنفذ الى الأخرى ٠ والمتأمل فى تاريخ الفترة منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ يلاحظ أنها تتألف من ثلاثمعارك دستورية كبرى متشابهة لحد كبير، اذ تبدأ كل منها باعتداء دستورى ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية ، وتقـع فى أثنائها محاولة لاستخلاص الحقوق الوطنية من الانجليز ٠ هكذا حدث فى الجولة الأولى ، فهى تبدأ بالاعتـداء على الدستور فى عهـد زيور باشا ، وتنتهى بائتلاف الأحزاب وانتصارها على القصر ، وتقع فى أثنائها محاولة ثروت باشا للوصول الى اتفاق مع دولة الاحتلال ٠ ثم تبدأ الجولة الثانية باعتداء ثان على الدستور فى عهد وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودتها الى الحكم فى مطلع عام ١٩٣٠ ، وتقع فى أثنائها مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون ثم مفاوضات النحاس ـ هندرسون ٠ ثم تسير المعركة الثالثة على هذا المنـوال ، فتبدأ بسقوط

الدستور على يد صدقى باشا ، وتنتهى بانتصـار القوى الوطنية وعودة دستور ١٩٢٣ وتقع فى أثنائها محاولة صدقى ـ سيمون ، ثم تعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وتنتقل البلاد بها الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية ٠

وفى طول هذه المعارك وعرضها كانت البلاد تتعرض لاعتداءات من جانب السلطات الانجليزية على استقلال البلاد ، وتدخـل مسـتمر فى شئونها الداخلية ، بما لم يكن له مثيل فى العهـد الدستورى ٠ وهكذا تتخذ هذه الفترة ـ منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معـاهدة ١٩٣٦ ـ لنفسها طابعـا خاصا يجعلها عهـدا كاملا ، يمكن أن نطلق عليه : عهد الاعتداءات الدستورية والتدخل الانجليزى ٠

٤ ـ الحقيقة التاريخية في مصرع السردار

نستمد حادثة مصرع السردار لى ستاك أهميتها فى تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى ، من أنها قد سـجلت بداية انحسار المد الثورى العظيم الذى انطلق فى شهر مارس ١٩١٩ ، وانها كانت أول ضربة حقيقية استطاع الانجليز توجيهها الى القـوى الوطنية منذ هذا التاريخ - ولعل بسبب هذه النكسة التى كانت أشبه بما يعقب هزيمة حربية ، أن ألحت فكرة وجود مؤامرة وراء هذا الحادث فى أذهان الوطنيين المصريين منذ ذلك الحين ، وظلت هذه الفـكرة تطارد الاذهان حتى نشر الاستاذ مصطفى أمين تحقيقه الصحفى في جريدة الاخبـار الذى مر بنا ذكره فى مواضع مختلفة ، وحاول أيضا اثبات وجود مؤامرة فى الحادث٠

على أن الاستاذ مصطفى أمين أخفق فى محاولته ، ولم يفلح الا فى اثارة شكوك واطلاق علامات استفهام كانت أشبه بفقاعات هواء لا تلبث أن تصطدم ببعضها فتنفجر فى الجو ٠ ففى عدد الاخبار الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ راح يدلل على أن المخابرات البريطانية كانت وراء مقتل السردار ، وأن نجيب الهلباوى كان أداتها الخفية للايحاء بهـذا القتل فقال : « اننا اذا جمعنا واحدا الى واحد نصل الى المجموع الصحيح ٠ ان الذى نستنتجه أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وانه حرضه على قتل السردار ، وانه أقنعه بهذه الفـكرة ، وانه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر ٠ وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القـاهرة فى صباح يـوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشـل الخطة ، واتصلت بلورد النبى المندوب السامى ، وطلبت اليه أن يؤجل سفر السردارلى ستاك لعمل هام ، وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر (هـ H) وهكذا تم الاغتيال وقدم اللورد ألنبى الانذار البريطانى الذى كان معدا من قبل » ٠٠

على ان مصطفى أمين لا يلبث أن ينتقـــل من ذلك التدليل على ان الانجليز كانوا وراء مصرع السردار ، الى التدليل على أن القصر كان وراء مقتل السردار أيضا ، وأن أداته الخفية انما هو حسن نشأت باشا ، أو مستر «هـ» رقم ٢ الذى استخدم بذوره محمود اسـماعيل ، فيقول ان سعد زغلول فى مذكراته كان يعتقد أن «حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيلى ، وهو أحد قادة الجهـاز السرى ، وكان عضوا فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الانذار البريطانى أن فوجىء سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك فى انشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول ، وكان عبد الحليم من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكا مباشرا ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا اقتنع به شفيق منصور (٥٢) » ٠

وقد مضى الأستاذ مصطفى أمين بعد ذلك يسوق الأدلة على أن القصر كان وراء المؤامرة ، ولكن محاولاته هذه كانت تتصادم مع محاولة اثبات التهمة على الانجليز ، وكانت أدلته تتصادم بشكل خطير وتتناقض تناقضا بينا ، فقد ذكر مثلا أن المستر كين بويد تقـدم ببلاغ الى دار المندوب السامى هذا نصه : « أبلغنى مرشدى المستر « هـ » أن سعد زغلول عقد اجتماعا فى بيته وحضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد ، وانهم أقسموا اليمين على اغتيال الانجليز ، وأن سعد زغلول هاجم فى الاجتماع السردار ، لأنه لم يزره فى أثناء وجوده فى لنـدن ، وأنه بناء على هذا وضعت خطة اغتيال السردار » ٠ ومضى الاستاذ مصطفى أمين فقال ان اللورد ألنبى « اهتم بهذا البـلاغ اهتماما عجيبا وأمر فرقة من البوليس الحربى البريطانى بالقبض عليهم ووضعهم فى القلعة كرهائن يضربون بالرصاص فورا اذا أطلقت رصاصة واحدة على انجليزى (٥٣)» ٠

وواضح أن هذه القصة تتناقض تماما مع كون المخابرات السرية هى التى كانت وراء مقتل السردار ، وأنهـا هى التى اتصلت باللورد ألنبى ليطلب الى السردار تأجيل سفره ليقتله الشبان الوطنيون ٠ ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد فى محاولة الاستاذ مصطفى أمين ، بل لقد أخذ يتنقل من التدليل على أن الانجليز هم المدبرون الى التدليـل على أن القصر هو المدبر ، دون أن يوجد حلقـة اتصال بين المسـألتين ، فبـدا كأن القصر

والانجليز قد دبر كل منهما خطة مقتـل السردار من وراء الآخر ، فلجأ القصر الى محمود اسماعيل للايعاز بقتل السردار ، ولجأ الانجليز الى نجيب الهلباوى للايعاز بهذا القتل ، دون أن تكون هناك خطة موحدة بينهما ٠

ولقد كانت الشبهات ضد محمود اسماعيل أكثر بسـبب صلته بعبد الحليم البيلى ، وما صرح به أخوه أحمد اسـماعيل أمام محـكمة الجنايات من أن « هذا القفص ينقصه حسن باشا نشأت ، لأنه هو المحرك الاول واليد الخفية فى تحريك عصابات القتل (٥٤) » ٠ وبسبب انضمام محمود اسماعيل أيضا لحزب الاتحـاد ، اذ عين محررا بجريدة الاتحاد بمرتب عشرين جنيها شهريا (٥٥)٠ ومع ذلك فقد اعترف أحمد اسماعيل بعد أربعين عاما تقريبا بأن الوفد قد أوعز اليه ، على لسان فتح الله بركات باشا ، باتهام نشأت باشا أمام المحكمة ، وذلك لاصطياد السراى (٥٦) ٠ وهذا الاعتراف له قيمته ، لأنه جاء بعد أن اختفى الابطـال من المسرح وأصبح الوفد والقصر فى ذمة التاريخ ٠ وفى اعتقادى أن القصر كان أجبن من أن يتطاول بمؤامراته الى قتل بريطانى كبير ٠ والثابت من شـهادة انجرام بك انه كان يسعى لاثبات تهمة التحريض على نشأت باشا ، فقد سأله الدفاع (أحمد لطفى بك) :

ـ ذكرتم حضرتكم أن شفيق منصور أخبر انه كان يعارض فى قتل السردار ، وانكم سألتم فى هذا الأمر **محمود اسـماعيل** ثم عبد الحميد عنايت ثم عبد الفتاح عنايت ٠ فما هو وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم عليه بالاعدام ؟

فرد انجرام بك قائلا : أفتكر أن هذا كان لفائدة القضاء ، لأنه اقرار هام جدا ٠

س : وماذا كان يترتب على صحة هذا الإقرار فى نظركم ؟

ج : لو كان صدقا كان يدخل حسن نشـأت باشـا كمحرض فى القضية (٥٧) ٠

وفى الواقع أن محمود اسماعيل قد أنكر تماما أن حسن نشأت باشا والبيلى كان لهما دخل فى الجناية (٥٨) ٠ وليس لهـذا الانكار من باعث الا أحد احتمـالين : اما أن يكون هـذا القول صحيحا ، وحينئذ تنتهى المسألة ، وتنمحى فكرة وجود القصر فى المؤامرة ، واما أن يكون محمود اسماعيل قد وعد من قبل نشأت والقصر بانقاذ عنقه من حبل المشنقة ،

وأن هذا كان سبب سكوته . وهنا يبرز سؤال : لماذا لم يتكلم محمود اسماعيل عند حبل المشـنقة عندما أدرك أن نشـأت باشا والقصر قد تخليا عنه ، وانه كان ضحية مؤامرة أضاعته وأضاعت البلاد معه ؟ . ان الثابت أن محمود اسماعيل كان عند حبل المشـنقة أثبت المتهمين جميعا وأشدهم استخفافا بالموت ، فقد صاح : « فين المشنقة دى ؟ .. أنا وجميع أفراد عائلتى ووالدى وابنى فداء لمصر (٥٩) .. » فهـل كان يعـلم أن امتناعه عن كشف الجناة الحقيقيين من الوطنية فى شىء ؟

فى رأيى أن الجمود الذى أصاب الحركة الوطنية بعد فشل مباحثات سعد زغلول ـ مكدونالد ، وما ظهـر من افلاس الوسائل السياسية فى تحقيق استقلال مصر ، هو السبب الرئيسى فى تحرك القطاع السرى لعمل شىء يخدم القضية المصرية ويثبت قوتها وحيويتها . وقد رأينا أن هذه الرغبة فى الالتجاء الى المقاومة لم تكن قاصرة على هذا القطاع وحده ، بل لقد مر بنا عند التعرض للموقف بعد فشل مباحثات سعد زغلول أن فريقا من أعضاء الوفد نفسه كان يرى أيضا أن تلجأ مصر الى المقاومة بعد أن فشلت الوسائل السلمية فى تحقيق الاستقلال . واذا كان هذا الفريق قد خضع لرأى الغالبية فى الانتظار والترقب ، فلم يكن ليتوقع من القطاع السرى أن يحـــذو حذو ذلك ، وهو الذى كان يرى أن القضية المصرية لم تتقدم الى الامام الا بأمثال هذه الحوادث .

ومما يدل على أن مقتل السردار كان نتيجة مباشرة لفشل مباحثات سعد زغلول ـ مكدونالد ، أننـا نلاحظ أن التفـكير فى ارتكاب حوادث العنف قد بدأ فيما بين ١٣ ، ٢٥ أكتوبر (٦٠) ، أى بعد فشل المباحثات مباشرة ، ففى ذلك الحين ، حضر الى مكتب شفيق منصور ـ كما جاء فى اعترافاته ـ محمود اسماعيل وخاطبه بأنه « فكر فى الحالة الحاضرة ، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشىء من المفاوضات ، وأن الانجليز لا يزالون متشددين ، وأن حوادث السودان مستمرة ، وليس هناك من سبيل لايقاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان الا اذا أفهمت انجلترا بأنه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها ، وأن يفهم العالم أن مصر لا تزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية (٦١) . وقد كشف عبد الفتاح عنايت فى مقال نشر مؤخرا أن النية كانت متجهة فى الأصل الى اغتيال اللورد ألنبى نفسه ، لولا أن ظهر انه من الصعب تنفيذ هذه الخطة بسـبب الحراسة الزائدة حوله (وهو أمر ينفى حصول التدبير من السلطات البريطانية) ، كما

ذكر انه فى ذلك الحين نشرت الصحف أن سردار الجيش المصرى سيعود من اجازة فى لندن ، وسيمر بالقاهرة فى طريقه الى السودان ويبقى بها اسبوعا • فانقلبت الفكرة عند ذلك الى اغتيال السردار (٦٢) •

وفى الحقيقة لقد كان انتقاء السردار لى ستاك انتقاء انموذجيا لصفع الانجليز فى مصر والسودان • فالسردار لى ستاك كان يشغل منصب سردار الجيش المصرى ، وهو الذى كان وجوده على رأسه « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية » ــ حسب نص عبارة سعد زغلول باشا فى مجلس النواب فى ١٧ مايو ــ وقد أضاف الى ذلك قوله : « ولكن هذا دن من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه » وقد تم محو السردار من الوجود ولكنه لم يفلح الا فى ازالة هذه الوصمة عن كرامة الجيش المصرى ، اذ لم يتول منصب السردار ضابط بريطانى بعد ذلك ، بعد أن صرف النظر عن هذا المنصب (٦٣) •

وبعد هذا كله ، فان حادث السردار يجب أن يؤخذ على أنه أنموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردى منضرر ماحق بالقضايا الوطنيه مهما قدم لها من خدمات • بل ان الضرر الذى ألحقه العمل الفردى بثورة ١٩١٩ فى حادث السردار قد فاق ما قدمه لهـا فى السنوات الست السـابقة من فائدة • **فالأمر الذى لا شبهة فيه ولا شك ، أن ثورة ١٩١٩ انما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة** • ولا يمكن أن نقارن فى الاهمية بين عمل جماهيرى كاضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملنر أو الثورة الشاملة التى اجتاحت البلاد فى مارس سنة ١٩١٩ ، وبين حادث مثل الاعتداء على محمـد سعيد باشا أو البمباشى كيف • وليس معنى هذا أن نقلل من أهمية الدور الذى كان يلعبه القطاع السرى فى خدمة الحركة الوطنية ، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور فى اطارها الشامل ، وانما أريد القول أن وزن هذا العمل فى دفع عجلة الحركة الوطنية الى الامام لم يكن شيئا يذكر ، فقد كانت هذه الحركة ماضية فى طريقها به أو بدونه • ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيرى مثل مقاطعة لجنة ملنر الذى كان نقطة التحول فى معركة الحمـاية • **وفى الواقع أن الوزن الحقيقى للعمل الفردى الذى جرى فى ثورة سنة ١٩١٩ هو الذى ظهر فى حادث مصرع السردار ، عندما تشـابك فى عجلة الحركة الوطنية فعرقلهـا ثم أدارها الى الوراء** •

حواشى الفصل التاسع

مصرع السردار

وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

١ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١٠٨

٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٣ ، ويفل : المرجع السابق ص ٧١

٣ ـ ويفل : المرجع السابق ١٠٩

٤ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢١٢

٥ ـ نفس المصدر ص ٢١٥

٦ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢٤٤

٧ ـ الكتاب الأخضر ، ص ٢٧ ـ ٢٩ ، لويد : فالمرجع السابق ص ٩٥

٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٨ ـ ٩٩

٩ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٢ ،لويد : المرجع السابق ص ٩٥ ـ ٩٦

١٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٩ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٤

١١ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥

١٢ ـ نفس المصدر والمكان

١٣ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢١٧ ، مذكرات سعد زغلول ، الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٢ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧

١٤ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٠ ، ٣١

١٥ ـ الجلسة الخامسة والسادسة لمجلس النواب من الدورة الثانية فى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧ ـ ٤٠١ ، ٤٠٥

١٦ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٦

١٧ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٢

١٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٠١ ، ١٠٢

١٩ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٠ ـ ١٩٢ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٥

٢٠ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، ٤١٣ ـ ٤١٤

٢١ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٢١

٢٢ ـ اليانوبيرنز : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة احمد رشدى صالح ص ٦٢

٢٣ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٢١

٢٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٣

٢٥ ـ نفس المصدر ص ٤٢٢

٢٦ ـ احمد خير المحامى : المرجع السابق ص ٢٦

٢٧ ـ مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد واميرالاى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ص ٣٢ ـ ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٧٢ (طبعتا على نفقة الامير عمر طوسون بالاسكندرية ١٩٣٦)

٢٨ ـ نفس المصدر والمكان

٢٩ ـ نفس المصدر ص ٤٧ ، ٥٠ ـ ٥١ ، ٥٣ ـ ٥٤

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٥٤

٣١ ـ نفس المصدر ص ٨١ ـ ٨٢

٣٢ ـ نفس المصدر ص ٧٣ ـ ٧٥

٣٣ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٥١ ، أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٧٣ ـ ٤٧٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، احمد خير : المرجع السابق ص ٢٧

٣٤ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٥ حاشية ١ ، لويد : المرجع السابق ص ١٣٦

٣٥ ـ أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧

٣٦ ـ مذكرتان ... الخ ص ٦٩

٣٧ ـ نفس المصدر ص ٦٨ ، ٦٧

٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٣٦ ـ ١٣٧

٣٩ ـ 179 H.C. Deb. 5s, pp. 667, 670.

٤٠ ـ مذكرتان ... الخ ص ٦٥ ـ ٦٦ ، ٨٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٤

٤١ ـ سعزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، ص ٧٥ (الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ١٩٢٥)

٤٢ ـ نفس المصدر ص ٨ ـ ٣٢

٤٣ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٣ ـ ٣٦

٤٤ ـ نفس المصدر ص ٣٧

٤٥ ـ دكتور عبد الرازق السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٢١٦ ـ ٢١٧ ، ٢١٤ ـ ٢١٥

٤٦ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١

٤٧ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٣٨ ، مفاوضات النحاس ـ هندرسن ، جلسة ٨ أبريل ١٩٣٠

٤٨ ـ توينبى : المرجع السابق ٢٦٤ ، ٢٦٥

٤٩ ـ 179 H.C. Deb. 5s, p. 670.

٥٠ ـ الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨

٥١ ـ الكتاب الابيض عن القضية المصرية ص ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٨ ـ ٢٠١ ، أوينبى : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٨٨

٥٢ ـ الأخبار فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٣

٥٣ ـ نفس المصدر فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٣

٥٤ ـ محكمة جنايات مصر ، قضايا الاعتداءات السياسية ، قضيةالجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات ج ١١ ص ٣٨٥

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٣٩٨

٥٦ ـ الأخبار فى ١١ أغسطس ١٩٦٣

٥٧ ـ قضايا الاعتداءات السياسية .. الخ ج ٤ ص ١٨٣

٥٨ ـ نفس المصدر ص ١٨٢ من شهادة انجرام بك

٥٩ ـ الاهرام فى ٢٤ اغسطس ١٩٢٥

٦٠ ـ الأخبار فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ ، من مقال لعبد الفتاح عنايت .

٦١ ـ السياسة فى ١٣ مايو ١٩٢٥

٦٢ ـ مقال عبد الفتاح عنايت السالف الذكر

٦٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥

الفصل العاشر

التيارات اليسارية
في الحركة الوطنية

العمل الاشتراكى بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية

من الحقائق الثابتة التى لا تقبل الجدل أن العمل الاشتراكى بدأ أول ما بدأ فى مصر على يد عناصر اجنبية لا وطنية . ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، أن الغالبية الكبرى من العمال الذين اشتغلوا فى المشروعات الحديثة التى بدأت تنتشر فى مصر فى أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب . والثانى ، ان الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة يقتضى ـ كما يقول الدكتور حسين خلاف ـ مستوى معينا من الثقافة، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى ، ولم يتوفر من ذلك شىء كثير للعامل المصرى الا بعد زمن طويل .

وقد بدأ أول صدام بين البروليتارية المؤلفة من عناصر أجنبية فى غالبيتها ، وبين الراسمالية الأجنبية المستغلة فى عام ١٨٩٩ ـ كما مر بنا ـ وهناك من الدلائل ما يؤكد اصطباغ هذا النشاط بالصبغة الاشتراكية ، فقد كان جوزيف روزنتال محورا من محاور هذا النشاط ، وجوزيف روزنتال هو بلا منازع رائد الشيوعية فى مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها فى عام ١٩٢٠ . وقد اعترف جوزيف روزنتال بنشاطه فى تلك الحركة فقال : « اننى منذ حداثتى أميل الى المبادىء الاشتراكية وأحن اليها ، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام . ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنة (قال هذا الكلام فى سنة ١٩٢٤) جعلت أسعى لتاليف النقابات، وأول نقابة اشتركت فى تاليفها كانت نقابة عمال السجاير ، وبعد ذلك اشتركت فى تأسيس بضع نقابات للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع . وكانت تلك النقابات كلها تقريبا للعمال الأجانب ، لأن العمال الوطنيين كانوا فى ذلك الوقت قلائل فى جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة الى زملائهم الأجانب » (١) .

وبعد عشر سنوات من بدء هذه الحركة ، اى فى عام ١٩٠٩ ، تبنى الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات

للعمال والصناع والمزارعين – كما مر بنا – **وهنـاك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمـال في بريطانيا ، وقد أعرب عن اعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعمائه في** خطابه الذى ألقاه فى الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى فى ٧ يناير ١٩١٠ فقال : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسـها أمامها • ولقد أصبح حزب العمـال فى انجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى ، مثل المستر كيرهاردى واخوانه . بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين فى انجلترا وفرنسا وألمانيا تضمن لكل عامل فى الصناعة أو الفـلاحة معاشا سنويا متى بلغ سـنا معلومة ، ولم يكن لديه مايسد رمقه ويمنعه من التكفف . ولقد كان هذا القانون بانجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء .. كل ذلك بفضـل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم » (٢) .

على أن هذا الاتجاه الاشتراكى الذى بدأه محمد فريد ، والذى كان متوقعا أن يقتدى بمبادىء حزب العمال البريطانى ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العنصر الأجنبى عند سنوح الفرصة الملائمة ، لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطنى فى عهد كتشنر وفى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيـــادة العمل الاشتراكى من يد العناصر الوطنية *

---

* أستند الينا رءوف عباس ، فى بحثه للماجستير عن الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ » القول بأن الحزب الوطنى كان «يرمى» تحت زعامة محمد فريد الى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكى من العناصر الاجنبية . وذكر أنه ليس ثمة دلالة على أن اتجاه هذا الحزب الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادىء حزب العمال البريطـانى ، وأن مذكرات محمد فريد قد خلت من أية اشارة الى تفكير الحزب الوطنى في ادارة دفة العمل الاشتراكى (ص ٢٣٣ – ٢٣٤)

وواضح مما ذكرناه أننا لم نستخدم كلمة «يرمى» التى تفيد معنى وجود تدبير أو تخطيط لهذا الهدف • وانما تحدثنا عن « اتجاه اشتراكى » لمحمد فريد ، متأثر بخطة حزب العمال الاجتماعية ، وقلنا بأن هذا الاتجاه كان متوقعا – لو قدر له البقـاء والاستمرار – أن يقتدى بمبادىء حزب العمال البريطانى ، ويسـتولى بالتالى على علم القيادة من العناصر الاجنبية • وقد استندنا فى هذا الرأى الى أساس متين لا ينقض هو خطب محمد فريد التى تفيض احساسا وعطفا وتفهما لمشاكل العمال والفـلاحين الاجتماعية ، والتى يشيد فيها بتأليف نقابات العمال ، ويطالب أيضا بتكوين النقابات الزراعية للفلاح «للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك» ، كما استندنا الى =

ومع ذلك فقد جرت محاولة آخرى بعد انتهـاء الحرب العظمى من جانب بعض العناصر الوطنيه المثقفة لتأليف حزب اشتراكى مصرى • وقد تفاهم بشأن هذه المحاولة الدكتور منصور فهمى مع بعض أصدقائه فى أواخر شتاء ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ، وتم التفاهم فيما بينهم على ذلك • وكان من بين هؤلاء الأصدقاء عزيز مرهم بك الذى يذكر الدكتور هيكل عنه انه كان أدنى الى التطرف فى الاشتراكية ، والذى كان من بين أهدافه الغاء الملكية الخاصة فى مصر فى المستقبل • على أن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء أحدهما الدكتور محمود عزمى ؛ الذى أقنع الدكتور منصور فهمى « بعدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصـادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكية » • والثانى هو الدكتور حسين هيكل الذى كان أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية• وقد انتهى النزاع بالاتفـــاق على أن يكون اسم الحـزب هو « الحـزب الديموقراطى » ، وأن تكون المبادىء الديموقراطية هى التى يسعى للدفاع عنها والدعوة اليها فى مصر ، بينما يوجه تيار جهوده فى سبيل القضية المصرية الى « بحيرة الوفد » يصب فيها ما يكون وفق اليه من أفكار وما يكون قد وفق الى تنظيم جهود (٣) • وقد تألف الحزب فى سبتمبر ١٩١٩ من كل من ابراهيم الشواربى المحامى وأحمد أبى النصر المحامى وأمين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى كامل الطبيب ومحمود عزمى المحامى ومصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتـور منصور فهمى وعزيز مرهم المحامى • ونشر برنامجه فى جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا

= خطبة محمد فريد السالفة الذكر التى أعرب فيها عـن اعجابه بخطة حزب العمال الاجتماعية ، بمثل الصراحة التى أعلن بها سعد زغلول عن عدم اكتراثه بهذه الخطـة اطـلاقا .

ولما كان رءوف عباس لم يستطع أن ينقض هذا الاسـاس ، فان بناء رأينا يبقى سليما .

أما ان مذكرات محمد فريد قد خلت من أية اشارة الى هذا التفكير ، فقـد رددت على ذلك ، أثناء مناقشة رسالتى هذه ، بأن هذه المذكرات لم تتضمن أيضـا ما ينكر هذا الاتجاه !! وان سلبية هذه المذكرات لايمكن أن تقضى على ايجابية الخطب السالفة الذكر فى اثبات ما أردنا اثباته •

وطالما أن هذا الاتجاه الاشتراكى لمحمد فريد قد ثبت بالأدلة السابقة ، فلا يتأتى اذن قول رءوف عباس بأنه « ليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطنى الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادىء حزب العمال البريطانى » ؛ ذلك أن هذا النمط ، فى الحقيقة ، كان هو النمط الوحيد الذى أبدى محمد فريد اعجابه به !

وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان (٤) .

فشلت محاولة الدكتور منصور فهمي والاستاذ عزيز مرهم لتاليف حزب اشتراكي مصري بحجة عدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية . وكان هذا قولا مبالغا فيه ، ذلك ان هذه الظروف لم تمنع محمد فريد من تنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكيه قبل ذلك بعشر سنوات ، مع أن الظروف اذ ذاك كانت أقل تهيؤا مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الاولى . وفي الحقيقة أن الحرب العظمى قد أسفرت فيما يختص بالطبقة العاملة في مصر وفيما يختص بالمبادىء الاشتراكيه عن نتائج هامة . ففيما يختص بالطبقة العاملة ، فان الحرب قد شهدت تغير كفة الميزان لصالح البروليتاريه الوطنية ، وذلك بسبب اضطرار كثيرين من العمال الأجانب الى مغادرة البلاد من جانب ، وبسبب ازدياد عدد العمال المصريين ، كنتيجة لازدياد النشاط الصناعي أثناء الحرب وللعمل في السلطة العسكرية من جانب آخر . ولهذا شهدت الشهور التي أعقبت الحرب حركة عمالية نشطة كانت في حد ذاتها ظروفا صالحة لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية . ولكن الموج السياسي الذي بدأ مع حركة الوفد لم يلبث أن جرف هذه الحركة لصالح القضية الوطنية ، فقد أدرك العمال أن الرأسمالية الأجنبية المستغلة التي يعملون في ظلها انما تستمد شراستها وعنفها من وجود الاحتلال البريطاني ، ولهذا انخرطوا في تأييد الثورة والاشتراك فيها دون أي تحفظ ودون أي شروط .

هذا فيما يختص بالطبقة العاملة بعد الحرب ، أما فيما يختص بالمبادىء الاشتراكية ، فان الحرب العظمى قد تمخضت عن انتصار هذه المبادىء بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية في روسيا في عام ١٩١٧ وهو الانتصار الذي رن صداه في العالم أجمع . وكان من الطبيعي أن تصل أصداء هذه الثورة والنداءات التي أطلقتها الدولية الثالثة في السنين التالية الى « الفلاحين والعمال في الشرق الأدنى » والى « المسلمين في العالم ضحايا الرأسمالية » ، الى المدن الكبرى في مصر(٥) . فأخذت من ثم تظهر بعض الخلايا الاشتراكية الثورية في هذه المدن وخصوصا في الاسكندرية وبور سعيد والقاهرة (٦) .

وهكذا فان الظروف التي سادت مصر بعد الحرب العظمى ، كانت صالحة للدعوة الاشتراكية ، ولم يكن ينقصها الا العنصر الوطني الصالح

المتحمس الذى يستطيع أن يصبغ الحركة الوطنية بصبغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصرى تطويرا عادلا ، وتعبئة الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين تعبئة قوية حول أهداف صالحة ، وتزويد المد الثورى ، من ثم ، بطاقة ذاتية متجددة لا تهدأ ولا تتراخى ولا يقر لها قرار قبل بلوغ الاستقلال التام · ولكن هذا العنصر المصرى لم يوجد الا بعد ثورة ٢٣ يوليو ، فمع أن الوفد كان ميالا الى الاستجابة للمطالب الشعبية ، الا أنه كان بحكم تكوينه بعيدا عن تبنى فكرة الاشتراكية ، ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة الى التغلغل فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستحثها به الى العمل السياسى ، لأن الوفد عندما قام فى خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر الثورة موجودة فى الشعب المصرى ، ولم تكن بحاجة لأكثر من عود الثقاب الذى أشعله الوفد لتنفجر فى وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسى قوى ، فتشد الى العمل السياسى وتنجذب اليه وتستمر فى تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير فى المسائل الاجتماعية ، بل انه لم يجد حرجا فى أن يعلن ذلك ، كما جاء فى كتابه الى جريدة الجازيت ، بخصوص علاقته بجريدة الديلى هرالد العمالية ، يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، اذ قال فيه : « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هرالد الاجتماعية ، ولكنى أقول لكم ولقرائكم انى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسى فى أمر « الكومونية » أو « البولشفية » ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، اذ ليست عندى أى فكرة من هذه الوجهة ، وان العلاقة الموجودة بين الوفد المصرى والديلى هرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية » (٧) · وهكذا بينما كان محمد فريد يبدى اعجابه علنا بحزب العمال البريطانى وبزعمائه على أساس مبادئهم الاجتماعية ، كان سعد زغلول يتبرأ من هذه المبادىء ويقصر اهتمامه على العلاقة السياسية فقط ·

وفى الحقيقة أن سعدا قد شغل بقضية التحرر السياسى حتى صرفه هذا عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى ، ونسى أن قضية التحرر الاجتماعى هى العمود الفقرى فى قضية التحرر السياسى · ولم يكن الا بعد عام ١٩٣٦ ، عندما أخذ الوفد يبدى اهتماما بالجانب الاجتماعى ، وراح مكرم عبيد يتحدث علنا عن « الاستعمار المصرى » وعن « الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم

مجموع الشعب » ، ففى هذه الخطبة قال : « ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهـــد من العهـود كبش الفداء ومحل الإستغلال ؟ فلنقلها اذن قولة صريحة ياحضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينـــا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى» (٨) • وفى الواقع لقد كان فى عهد الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢ أن صدر قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى « أباح » للعـــمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم (٩) • » كما كان فى عهد هذه الوزارة أن أعفى الفلاحون من ضريبة الأطيان اعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فأقل ، واعفاء نسبيا سخيا اذا مازادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات (١٠) •

ومع ذلك فقد اعترف مكرم عبيد بأن هذه الاصلاحات لا يمكن أن يقال انها تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فقال : « ان القول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا • أو اعفاء الفلاح المصرى من الضريبة اذا بلغت خمســـين قرشا سنويا ، أو الغاء السخرة ، أو ماشاكل ذلك من اجراءات ــ القول بأن هذه الاصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى الا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية » (١١) •

تأليف الحزب الاشتراكى

مهما يكن من أمر فان خلو الميدان فى عام ١٩١٩ من العنصر المصرى لتنظيم الجهـود فى سبيل المبـــادىء الاشـــتراكية قد أدى الى نتيجته الطبيعية وهى اســـتيلاء العنصر الأجنبى على هذه القيادة • وكان فارس هذا الميدان هو جوزيف روزنتال • فقد نشطت الدعوة الشيوعية فى ذلك الحين نشاطا ذاع خبره الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره من هذا الخطر ، ويدعوه لمقاومته ، فسارع عبد الرحمن فهمى الى تنفيذ ذلك ــ على النحو الذى مر بنا ــ وقام بتشكيل النقابات تحت الوصاية البورجوازية حتى « لم تبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولهـــا نقابة » •

ولكن روزنتال كان فى ذلك الحين يؤلف أول حزب اشتراكى فى مصر فى الاسكندرية فى عام ١٩٢٠ من العناصر الأجنبية • وكان ظهور هذا الحزب فى الاسكندرية ، وليس فى القاهرة ، أمرا طبيعيا • فالاسكندرية

التى كانت تغص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحـــكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج • وفى هذه المدينة لقى المذهب الجديد أول استجابه له بين الموظفين والصناع الأجـــانب من اليونانيين والنمســاويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهـــود ، ثم بين العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية (١٢) • ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يتمركز النشاط الاشتراكى فى هذه المدينة ، وأن يتيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة •

وقد ذكر « لاكور » أن الذين أسسوا الحزب الاشتراكى كانوا ثلاثة هم : روزنتال ، وحسنى العرابى ، وأنطون مارون (١٣) • ولا أدرى من أى مصدر استقى هذا الكلام ، فالثابت من الأدلة عدم صحة هذا القول • فمن جهة أنطون مارون فاننا لا نجد أثرا لنشاطه الا فى ١٩٢٣ ، وقبل ذلك لا نجـد اسمه ، لا فى صحف هذا العهد ، ولا على لسان جوزيف روزنتال ، ولا على لسان حسنى العرابى ، ولا على لسان أحد ممن عملوا فى الحركة الاشتراكية • أما حسنى العرابى فانه لم يلتحم بالحركة الا فى عام ١٩٢١ باعتراف روزينتال نفسه • ومن ثم فان ماذكره لاكور لا سند له من الحقيقة •

على كل حال فان تأليف الحزب الاشتراكى من العناصر الأجنبية كان من أهم العوامل التى كفلت له ابراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب فى مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفى ظل هذه الحماية أخذ روزينتال يسعى لانتزاع النقـــابات التى تألفت فى ظـــروف ثورة ١٩١٩ من ســـيطرة البورجوازيين ، وفى ذلك يقول : « لما جاءت الحرب العظمى واضطر العمال الأجانب الى مغادرة مصر ، صار العمال الوطنيون أغلبية كبرى فى الدوائر العاملة • وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات التى **كانت مسيرة لأغراض سياسية مختلفة** تتبع الأحزاب الناهضة بالقضية الوطنية فى البلاد كالوفد والحزب الوطنى وغيره •

« لم أشترك اشتراكا فعليا بادارة هذه النقابات ، وكان من رأيى أن تنشىء لها مركزا للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية • ولهذه الغاية نشرت فى غضون ١٩٢٠ نداء الى النقـابات العاملة ادعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعها ، فتلقت هذا النداء بالقبول بالاجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك فى البحث فى المشروع • غير أن **رؤســاء النقـــابات المتشبعين بالفكرة**

السياسية ، شعروا اذ ذاك بأن انشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال ، يؤدى الى نزع كل مالهم من السلطة عليها ويحول دون الوصول الى أغراضهم السياسية ، فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم المشار اليها على عدم الاشتراك بالاتحاد ، وظلوا يماطلون في التدابير الأولية سنة كاملة . وفي بدء سنة ١٩٢١ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال » (١٤) .

على أن روزينتال لم يلبث أن أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره ، ويسعى لحمل الحكومة على اصـــدار قانون اجتمـاعى لحمـاية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمهـا (١٥) . ولما كان الحزب الاشـتراكى الذى ألفه بالاسكندرية حزبا أجنبيا ، ولم يكن قد أفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تتلف حـوله (١٦) ، فقد أخذ يسعى الى اجتذاب بعض العناصر الوطنية المثقفة الصالحة للالتحام بحركته لتأليف حزب اشتراكى قوى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال . وقد ذكر روزنتال مناسبة هذا الالتقاء فقال : « اتفق فى ذلك الوقت أننى قمت بحملة على الحكومة بقصد حملها على اصدار قانون يحدد أجور المنازل ، ووافق هذا السعى هوى فى نفس الجمهور ، فهبت الصحف تساعدنى فى هذه المسألة ونشرت اسمى مرارا فى بعض مقالات تتعلق بالشئون المحلية ، فرأيت من بعض الوطنيين عطفا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى العرابى والدكتور على العنانى أفندى وسلامه أفندى موسى والأستاذ عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبـادىء الحزب موقعا عليه منهم ، ولم أشترك فى التوقيع عليه ، لأنى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى ــ بالرغم من كونى مصرى الجنسية ــ يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية . وقد جعلنا مركز الحزب فى العـاصمة ، وظللت عضوا فى اللجنة الادارية ، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم » ! (١٧)

هذا ماذكره جوزيف روزنتال عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٢١ . وقد وافقه فى مضمون هذه الرواية ، مع بعض الاختلاف الذى سـنقوم بتوضيحه ، كل من الاستاذ سلامه موسى والدكتور على العنانى . فقد ذكر سلامة موسى فى حقيقة نشأة هذا الحزب انه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف (جمعية)

اشتراكية لدرس مذاهب هذا المبدأ المتعـــددة ، فكتبوا أولا الى مسيو روزنتال ، باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجاليه الأجنبية فى مصر ، يسألونه عن برنامج هذا الحزب ، فاذا وافقهم انضموا اليه ، وفى حالة عـــدم الموافقة ، يؤلفون (جمعية) غايتها الدرس أكثر من السياسة » • ثم أضاف : « ان أعضاء هذه الجمعية المستقبلة قد وضعوا مصلحة مصر فى أزمتهـــا السياسية الحاضرة نصب أعينهم ، وسيكون غرضها تمصير المبادىء المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم » (١٨) • أما الدكتور على العنانى فقد قرر أنه كان يعرف المسيو روزنتال ، الذى كان يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكى فى هذه البلاد ، وأنه عرف عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة ، فاغتبط بمعرفته ، ورجا له بالتوفيق لهذه المهمة • ولكن الدكتور أنكر أنه كان بحـاجة لأن يأخذ عن الرجل مبادئه ، بل لأن يرده عن بعضها : « اننى مع اعظامى للرجل ، لست فى حاجة لأن آخذ عنه ، بل فى حاجة لرده الى ما قد مارست طويلا من تعرف هذا المبدأ مع اختيار المنـاسب من فروعه ، وما وصلت الى اعتناقه منه بعقيدة ثابتة ، ورده عما أمقته منه كل المقت بطبيعتى الشخصية وتنافره مع طبيعة الوئام الانسانى العام» (١٩) •

وهكذا مما ورد على لسان جوزيف روزنتال وسلامة موسى والدكتور على العنـانى ، يمـكن استخراج الحقيقتين الآتيتين : أولا — أن الحزب الاشتراكى المصرى قد تألف امتدادا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر ، وانه كان التحاما بين العناصر الاجنبية والوطنية فى الحركة الاشتراكية • ثانيا ـ أن العناصر الوطنية التى التحمت بالحركة التى أنشأها روزنتال لم يكن فى نيتها الذوبان فى العناصر الأجنبية ، ولم تكن تريد التسليم المطلق بالمبادىء التى تعتنقها تلك العناصر على علاتها ، بل كانت غايتهـــا اختيار المنـــاسب للبيئة المصرية من فروع المبـــدأ الاشتراكى ، وتمصيره وتقديمه للرأى العام المصرى فى قالب مصرى يمكن للعمال استساغته واعتناقه •

ولقد كانت استعانة روزنتال بالمثقفين المصريين ، دليلا على تقدير صائبمن الرجل للأهمية الدقيقة التى لا شك فيهـا لدور الانتلجنتسيا الوطنية كهمزة وصل بين البورجوازية والجمـــاهير • وهو الأمر الذى لم يكتشفه الخبراء السوفييت الا فى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين — كما يقول لاكور ـ فحتى ذلك الوقت كان ثمة افتقـــار عام فى هؤلاء الخبراء الى تقدير الدور الذى تستطيع الانتلجنتسيا القيام به فى الحركة

الوطنية فى الشرق ، وكان المعتقد أن الحزب الشيوعى لا يستطيع أن يقوم بدور هـــام فى الحركة الوطنية الا اذا تركز فقط على الطبقـــة العـاملة المنظمة (٢٠) ٠

الحزب الاشتراكي المصرى بين الهجوم والدفاع

على كل حال فلم يكد الحزب الاشتراكى المصرى يعلن عن قيامه ، حتى تعرض للهجوم عليه من كل فئات الرأى العام المصرى تقريبا ٠ وقد أفسحت الأهرام صدرها لهذا الهجوم ، فنشرت فى صفحتها الاولى فى يوم ٢٠ أغسطس مقالا للاستاذ أحمد حلمى يقول فيه : « هل تظن الحكومة ان ذلك الحزب لو تالف فعلا وعرف العامة ــ وسوادهم الأعظم من الأميين ــ أن مبادئه مشروعة والحكومة راضية عنه ، بقى فى القطر حجر على حجر فى ضيعة أو دسكرة ؟ وهل يستطيع بعد ذلك جباة الاموال جبايتها ، وهل يقوى احتفاظ ذوى الأملاك بأملاكهم عقارا أو نضارا ، أو يأمن ذو عرض على عرضه ٠ وهل يستطيع مأمور واحد أن يحفظ الأمن فى مركز يقطنه ١٥٠ ألفا ، وليس فيه الا بضعة جنود لم يكن فى أيديهم سوى سلاح بلا ذخيرة ؟ ٠٠ » ولم يلبث الهـجوم أن توالى باسم الدين ٠ ففى يوم ٢٤ ، ٢٦ أغسطس نشرت الأهرام مقـــالين ، أحدهما لفضيلة الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى ، والثانى لأحد المزارعين وأصـــحاب الأطيان يدعى على متولى ، هاجما فيه الحزب هجوما شديدا ، وصدراه بالآية الكريمة « والله فضل بعضكم على بعض فى الـــرزق » ، زعما منهما بأنها تنقض الاشتراكية من أساسها ٠ كما نشـر الشيخ التفتازانى مقالا آخـر فى أهرام ٧سبتمبر ١٩٢١ بعنوان «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » ٠

وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٢١ نشر الاستاذ فكرى أباظة مقالا فى جريدة اللواء استنكر فيه تأليف الحزب الاشتراكى ، باعتباره سابقا لأوانه ، وركز فيه على أولوية التحرر الوطنى على التحرر الاجتماعى ، فقال : «ان مصر البائسة ، مصر المستعبدة ، مصر الراسفة فى الأغلال، همها الوحيد فى الوقت الحاضر أن تبحث عن حريتها ، وأن تتوجه الى مكان البحث كتلة واحدة ثابتة الدعامة قـــوية التركيب ، حتى اذا حصلت على استقلالها المنشود وصفت الحساب بينها وبين المغتصب ، استطاعت أن تتفرغ لفض مشاكلها الداخلية » ٠ ثم قال : « ان وظيفة الحزب الاقتصادية تتلخص فى أنه سيكون من الآن فصاعدا « موقعاتى » بين أصحاب الأموال والعمال الى

أن تسنح الفرصة فيقوم بتوزيع الأملاك على الجميع ، فتصبح مالية الأمراء كمالية الفقراء سواء بسواء • لكن فات الحزب أن المالك الوحيد فى قطرنا المصرى هو « البنك العقارى » ، فعسى أن تنشب المعارك بينه وبين هذا البنك ، فان من مصلحتنا أن يحل به الخراب والدمار •• » وواضح من مقال الاستاذ فكرى أباظة أنه لم يقـــرأ شيئا عن محـــاولة محمد فريد الاشتراكية وعن آرائه الاجتماعية ، والا لما كتب هذا المقال •

وفى يوم ١٧ سبتمبر نشرت الأهرام مقالا للدكتور محمد حسـين هيكل ، الذى ذكرنا أنه كان أدنى الى التطرف فى مذهب الحرية الفردية وكان عنوان المقال هو : « الاشتراكية فى مصر » ، وقد صيغ فى مهارة كبيرة ، اذ ناقش فيه زعماء الحزب الاشتراكى فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية فى ذلك الحين ، وألقى عليهم بعض الأسئلة الجدلية لدفعهم الى تحديد موقفهم من الغاء الملكية ومن مبادىء الاشتراكية ومبادىء الاصلاح ، فقال : « أريد أن أسأل اخواننا الاشتراكيين : هل يرون البيئة المصرية الحاضرة صالحة لقيام مبدئهم فيها ، أو أنها على العكس من ذلك معادية له ، فمحاولة ادخاله اليها فضلا عن أنها عبث غير منتج ، قد يكون من ورائها ارتباك يجمل بهم ألا يجروا البلاد اليه •• لاشك أن اخواننا يعلمون عن يقين أن من أقوى ردود الفرديين على الاشتراكيين أن نظريتهم اذا صحت فى الصناعة فهى لا تصح فى الحال الزراعية لأن الناس فيها مبعثرون ليست بينهم جامعة ضيقة ضرورية كعمال المصانع ، ولأن الملكية الصغيرة لاتزال منتشرة جد الانتشـــار فى النظام الزراعى • ألا يصح أن نسائل اخواننا الاشتراكيين المصريين عن مبلغ تطور نضال الطوائف فى مصر والى أى حد وصل ؟ وهل لامست فكرة النضال نفس العمال واستفزتها الى حد تمكن الاحساس بها من فؤادهم ؟ واذا صح أن كان لذلك شبه وجود فى بعض الصناعات ، فهل هو موجود فى الصناعات الأخرى ؟ وهل يمكن أن يكون موجودا فى الأرياف ؟ • فاذا قدر لحزبنا الاشتراكى أن يتولى الحكومة أول مايتم لمصر الاستقلال ، أفتراه يقتصر على ترك الفلاحين كما هم ، أم هو يعمد الى الغاء الملكية حتى الصغيرة منها ؟ اننى أشارك اخوانى الاشتراكيين فيما يرمون اليه من ضرورة اصلاح الطبقات الصغيرة ، ووضع قوانين لضمان المعيشة ومالى ذلك من النظم، ولكن شتان ما بين هذا وبين الاشتراكية • ان هذا كله ممكن التحقيق والملكية الفردية قائمة ، ولن تكون اشتراكية الا اذا ألغيت الملكية الفردية• فأما اذا رأى اخواننا الاكتفاء بهذا والسعى له ، حتى اذا تم كان لنا أن ننظر فى النظام الذى يجىء بعده مستلهمين الرأى من تاريخ تطور مصر الاقتصادى • فهم طلاب اصلاح

اجتماعي لا اشتراكية فيه . وأما ان كانوا يرون البيئة صـالحة لنشر الاشتراكية ، فليتفضلوا بافهامنا هذا على طريقة علمية دقيقة ، وقد يمكن بعد الأخذ والرد أن نتفاهم واياهم، فمانريد الا مصلحة البلاد .» . وواضح من مقـال الدكتور هيـكل التعسف في فهم الاشتراكية ، اذ هي بالحتم في ذهنه الغـاء الملكية الفردية ، دون أن يكون في ذلك مراحل يقطعها العمل الاشتراكي . فهو انما ينظر الى التجربة الروسية ، دون أن ينظر الى تجارب الأحزاب الاشتراكية الأخرى في البلاد الأوروبية .

على كل حال فقد كان ازاء هذا الهـجوم أن انبرى زعماء الحزب الاشتراكي للرد على التهم التي وجهت اليهم . وقد أظهر الرد أن هؤلاء الزعماء كانوا يختلفون اعتدالا وتطرفا في كيفية تطبيق الاشـتراكية بالرغم من الاطار المعتدل العام الذي يشملهم جميعا. فقد كتب سلامة موسى في أهرام ١٨ أغسطس ١٩٢١ يقول : « ربما كان الوقت الحاضر أسوأ الأوقات لتأليف هذه الجمعية لاعتبارين : أولهما أن البولشفية الروسية قد أخفقت اخفاقا يكاد يكون تاما ونشرت على ربوع البلاد الروسية ألوية الخراب والدمار . وثانيهما أننا في مأزق سياسي لا ينبغي أن نزيده حراجة بما يمكن أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا في انجلترا من أن في مصر شيوعيين وبولشفيين ، وهذه ألفاظ تستطير لب سياسة الانجليز . وقد بحث مزمعو تأليف هذه الجمعية هذين الاعتبارين ، وقـر رأيهم على أن التخوف من أن اقامتهما قد يكون عائقا في سبيل المفاوضات الحاضرة ، أو في نشر المبادىء الاشتراكية المعتدلة، لا محل له. وذلك لأن البولشفية قد صرح كثير من الاشتراكيين بعدم موافقتهم عليها لأنها لجأت الى تحقيق غايتها طفرة ، وغالت في تطبيقها . والاشتراكية ينبغي أن تكون بطبيعتها وبالوسـائل التي تتذرع اليها والتدابير التي تتخذها فكرة نشـوء وتطور بحيث لا يمنح منها للأمة شيء الا بمقـدار ماحصلت عليه من التربية ، فيشرب أفراد الأمة مبادىء الايثار والغيرة على المصلحة العامة .. أما من جهة المفاوضات فان أكثر أعضاء الجمعية المزمع تأليفها يحسنون اللغات الأوربية المهمة ويجيدون كتابتها ، ولن يقصروا عندما يرفع الاستعماري عقيرته ويندد بنا ، في الرد عليه واقحامه ببيان لغته .

« وبديهي أن الغاية القصوى من الاشتراكية هي الغاء الملك الفردي واستبداله بالملك العمومي، ولكن دون هذه الغاية مراحل ينبغي أن تقطع ، وهذه المراحل هي في الواقع غايات صغرى أهمها : نشر التعليم بين عمال الأمة حتى يدخـلوا في دور الوعي الاقتصـادي ، ويتكاتفوا على العمل لمصلحتهم ، ثم تسعى الجمعية بواسطة النشر في اقناع أولي الأمر أيا

كانوا لكى يقننوا القوانين اللازمة لتحسين مساكن العمال وزيادة أجورهم وتأسيس معاشات لكل من يبلغ منهم الخامسة والستين ، وما الى ذلك من الاصلاحات • ونحن على علم تام بأن علاقة الأجير الزراعى مع الممول المصرى هى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية ، بل هى بعيدة عن تلك العلاقة الجامدة التى تربط ، أو بالأحرى لا تربط الممول الأجنبى بالعامل الذى يشتغل فى معمله • والمالك المصرى فى الواقع ينبغى أن يكون له مكانة الموظف العمومى من حيث المسئولية الأدبية القانونية ، لأن سعادة العائلات المصرية الفقيرة وشقاءها متوقفان على كيفية نظره لطرق الاستغلال ، استغلال الأرض واستغلال العامل • فلهذا السبب لن تقف الجمعية موقف العداء ضد الملاك المصريين ، وانما هى بمثابة صديق يدلهم على مصلحتهم ، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا ، لأن مصلحة الاثنين واحدة • فالعامل لا يستطيع استغلال الارض كما ينبغى الا اذا كان على علم بأصول الزراعة الحديثة التى يجب أن تلقن فى المدارس ، فمن هنا واجب تربيته ، وهو لن يقوى على جهد الفلاحة مالم يأكل طعاما دسما ، ومن هنا زيادة الأجور ، ولن تجود صحته مالم يسكن مسكنا نظيفا ذا نوافذ ، وهلم جرا • فالجمعية الاشتراكية المزمع تأليفها ترى أن مصلحة المالك هى مصلحة الأجير مادام هناك مالك وأجير ، أما اذا عمت الاشتراكية وألغيت حقوق الملك ، فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك • »

وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩٢١ نشر سلامة موسى مقالا فى الأهرام ردا على جريدة الاجبشيان جازيت قال فيه : « ان حملتكم على الحزب الاشتراكى المصرى لا مبرر لها ، كما أنكم بالغتم فيما كتبتموه عنى • فاننا **لم نؤلف حزبا جديدا ، وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكى الذى عاش ونما منذ مدة بعيدة فى الاسكندرية** • وكان أول مافعلناه فى القاهرة أننا أنكرنا البلشفية بكل صراحة وجحدنا مبادئها بلا قيد ولا شرط •• وقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفابية الانجليزية ، وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن ، وغايتنا ووسائلنا هى غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر أن نجمع المعلومات المفيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ، وسنأتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « ويلز » ، ونعنى بهم أكثر مما نأتم بماركس وانجلز • **وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب** ، وسنبدأ عملنا متواضعين بالسعى فى ايجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن العمال وشغل الأطفال وأمثال ذلك ، وسنسترشد فى كل ذلك بالقوانين الانجليزية » •

وفى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢١ دافع محمد عبد الله عنان المحامى عن الحزب الاشتراكى فى مقال نشره الأهرام بعنوان « الاشتراكية المصرية ، لا تدعو الى ثورة أو فوضى » . وقد أشار فيه الى سلامة موسى والدكتور العنانى بلقب « رفيق » ، وأهم مافيه أنه أوضح الفروق بين الشيوعية والاشتراكية فقال : « اما اقتران الاشتراكية بالفوضى والشيوعية ، فهو خطأ جسيم ، لأن الشيوعية تقوم على اعتبار الثروة كتلة عامة يستمد منها المستهلك حاجته ، لا بالنسبة الى خدماته ، ولكن وفقا لحقوقه الطبيعية فى أن تسد حاجاته ، أما الاشتراكية فانها تعلق المنح على قوة الانتاج وقيمة الخدمات . فكلا المبدأين يتفق فى توحيد الثروة ، ولكنهما يختلفان فى تحديد حقوق الفرد بالنسبة اليها ، لأن الاشتراكية تقرر التوزيع طبقا للكفاءة الشخصية ، والشيوعية تقرره طبقا للحاجة البشرية .. ان القول على اطلاقه بأن الاشتراكية ترمى الى محو الملكية الشخصية خطأ شديد ، كخطأ قرنها بالفوضى ، فالاشتراكية لا تريد الا القضاء على النتائج السيئة التى تؤدى اليها الملكية الشخصية بشكلها الحاضر ، وتحقيق أنظمتها العادلة المستطاعة .. وان الاشتراكية لا تحتم الغاء الوراثة ولا تعترض عليها الا حيث تفضى الى ادقاع السـواد الأعظم . وبالجملة فان برنامج الاشتراكية الاقتصادى يرمى الى تحطيم نظم الاستثمار والاستغلال بتحديد حق الملكية الشخصية .. أما المساواة فى الاشتراكية ، فليست مساواة فى الحالة الاجتماعية ، مطلقا ، وما هى الا المساواة فى « الفرص » ، فيبدأ الطفل حياته وجميع الأبواب مفتوحة فى وجهه ، فلا يغلق ثمة منها فى وجهه مايستطيع ولوجه » . ثم قال الاستاذ عنان : « ان استبداد رأس المال هنا شائن بالغ حد الارهاق ، وان استئثار طائفة برأس المال هنا يقترن به طغيان فادح يوضحه لك عسف أصحاب الضياع بالفلاح البائس التعس » .

على أن هذا الدفاع الذى ساقه زعماء الحزب الاشتراكى لقى نقدا شديدا من الاستاذ عزيز مرهم الذى غضب لما فيه من ضعف . والاستاذ عزيز مرهم ، كما مر بنا كان أدنى الى التطرف فى الاشتراكية ، وقد تحدث بلسان هذه العناصر المتطرفة فىمقال نشره الأهرام فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢١ انتقد فيه الاشتراكيين نقدا مـرا وقـال انهم لم يكونوا أكثر توفيقا فى ردودهم من خصومهم ، بل اتخذ بعضهم طريقة منـاظريه وهى التغرير دون الاثبات ، وكانوا من الضعف فى حججهم أن خرجوا على الاشتراكية الحقـة ، وانهم « لم يتجاسروا على أن يتحملوا أمام الرأى العـام المصرى مسئولية اعتناقهم المبادىء الاشتراكية كاملة » . ثم قال ان همهم الأول

كان « أن يبددوا التهم التى رماهم بها خصومهم من أنهم متطرفون خارجون عن الدين هادمون لنظم البلاد الاجتماعية ولقوانينها الوضعية ويلزم مراقبتهم • فقد تنصلوا جميعا من تهمة التطرف ، فأخبرنا سلامة موسى بأنها جماعة ستقصر عملها على تحقيق الأغراض المعتدلة للاشتراكية ، وبنى على العنانى نظريته عن الاشتراكية العلمية العملية المعتدلة ، وتمسك محمد عبد الله عنان بنظام المواريث وبالملكية الشخصية « التى أقرتها الطبيعة والنواميس الاجتماعية منذ بدء الخليقة » •• ويؤخذ من ذلك أن الاشتراكيين المصريين يقررون أن النظم الحالية نظم مرضية يحتفظون بها مع تغيير بسيط لا يمس جوهرها ، وهذا وجه ضعفهم • أولا ــ لأنهم بذلك قرروا أن وجودهم وان كان مستحسنا فهو غير ضرورى • وثانيا لأنهم بالغوا فى رضاهم عن الأنظمة الحاضرة حتى تهاونوا فى الاصلاحات التى ينشدها الاشتراكيون الأصلاء ، وكانت النتيجة أنهم اكتفوا بأن يأخذوا من الاشتراكية اسمها ــ والاسم فقط ــ دون مبادئها ، وكانوا فى الواقع أول الهادمين لوجودهم • وانى لمثبت ذلك ، فقد قرر سلامة موسى « أن علاقة الاجير الزراعى مع الممول المصرى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية » ، ولعل الداعى لهذا القول هو ما يراه من أن الحروب الطاحنة القائمة فى الغرب بين طبقتى العمال وذوى المال لا أثر لها فى حياتنا الاجتماعية المصرية ، ولكنه بعد ذلك تمنى تغيير هذا الحال فقال : « ومع ذلك فاذا عمت الاشتراكية والغيت حقوق الملك فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك » • ولا يعقل أن انسانا يرى صلاحية نظام موجود ثم يتمنى بعد ذلك نظاما آخر لم تثبت صلاحيته أى تجربة • ان هذا تناقض لا تفسير له الا أن اخواننا الاشتراكيين لم يقووا على مجابهة الحقيقة التى يعتقدون بصحتها سرا ، فهم يتظاهرون بغيرها خوفا من مفاجأة الرأى العام بآراء هادمة لأنظمته ولم يتعود سماعها » •

ثم ندد الاستاذ عزيز مرهم بما ظهر على لسان أقلام زعماء الحزب الاشتراكى من الطعن فى مبادىء البلشفية ، ووصف ذلك بأنه «فضيحة»، ثم هب مدافعا عن هذه المبادىء فقال : « وصل الاشتراكيون المصريون فى مجاراة الرأى العام أن أنكروا البلشفية وطعنوا فى مبادئها ، مع أن البلشفية ــ أصابت أو أخطأت ــ هى على كل حال من الاشتراكية •• وانى كنت أود ألا يكون اخواننا الاشتراكيون «تفتازانيين» أكثر تفتازانية من التفتازانى ، وألا يرموا البلشفية ــ رغم غلطاتها ــ بطعنات صدروا بها بياناتهم ولم يتثبتوا منها مبدئيا • فان البلشفية لم تخفق اخفاقا يكاد

يكون تاما ــ كما يزعمون ــ ولم تنشر على ربوع البــلاد الروسية ألوية الدمار والخراب ، كما يزعمون ، انما البلشفية ناهضة حية ، والبلشفيون عاملون على تعميم المدارس وتسهيل التعليم الصناعى والزراعى والعالى ، وقائمون بتشييد أبنية خاصة للمولودين ، وانشاء جنائن للأطفال وملاجىء للشيوخ ومستشفيات للعموم ، وأصبح الغذاء عنــدهم مشاعا ومخــازن البلديات تصرف للأفراد حاجياتهم ، ويدفعــون ثمنهـــا من عملهم دون وساطة التجار وأصحاب المصارف ، والشعب يختار نوابه وله حق اقالة من يفقد ثقته ، والناس جميعا يعيشون عيشة عادية منظمة · وان مايأخذه أعداء البلشفية برهانا على تخريبها للبلاد الروســية هو برهان فاسد ، فالمجاعة راجعة الى أسباب جوية طبيعية محضة ، كما حصل فى الصين والهند مرارا ، وفى البلاد الروسية نفسها ·· انى لا أقول بأن البلشفيين لم يرتكبوا أغلاطا فظيعة ، ولكن هذا شأن القائمين بتحقيق الأنظمة الجديدة لا بالتطور بل بالقوة ، أى باستعمال العنف والقلب الفجائى · هذا ماكان يجب أن يعلمه اخواننا الاشتراكيون ، فكان لهم أن يقولوا بعدم موافقتهم لوسائل العنف والثورة والانقلاب الفجـــائى ، ولكنى أرى من الفضيحة بالنسبة لهم وبصفتهم اشتراكيين أن يطعنوا على البلشفية ، ويفتروا عليها لكراهيتهم لوسائلها » ·

ثم انتقل الاستاذ عزيز مرهم الى نقطة هامة أخرى فقال : « قال لنا سلامة موسى فى أهرام ٣١ أغسطس « اننا لم نؤلف حزبا جديدا وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكى الذىعاش منذ مدة بعيدة فى الاسكندرية» ، وقال لنا على العنانى فى أهرام ١٩ أغسطس« حقيقة عرفت مسيو روزنتال الذى يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكى فى هذه البلاد ، وعرفت عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة ·· ولكنى مع اعظامى للرجل لست فى حاجة لأن آخذ عنه بل فى حاجة لرده ·· الخ » ، وبين الرأيين تناقض : اذ يفهم من نص سلامة موسى أن الحزب الاشتراكى المصرى هو نفس الحزب الاشتراكى الاوروبى بالاسكندرية ، ويفهم من نص على العنانى أنه تناقش مع مسيو روزنتال ورده عما يمقته · فهل تغيرت بعد هذه المناقشة مبادىء الحزب الاشتراكى بالاسكندرية ، أو هل تمكن على العنــــانى من اقناع مسيو روزنتال بتكوين اتحاد بين الاشتراكيين المصريين وبين الاشتراكيين الأوروبيين الاسكندريين ، مع تباين مبادىء كل منهما ؟ هذا ما لا أظنه صحيحا لعلمى بأنظمة الاشتراكيين التى ترى قوتها فى الاتحاد التام فى المبادىء والوسائل ، وتأبى كل امتزاج بين عناصر غير متفقة تمام الاتفاق· وأظن الأهرام صادقا اذ قال فى عــــدد ١٦ أغسطس « لا نعرف مذهب

الدكتور العنانى ، ولكن نعرف شيئا من مذهب المسيو روزنتال ، فنعرف أنه اشتراكي متطرف ، وقد يتجاوز حدود التطرف » .

هذه الأسئلة التى أثارها الاستاذ عزيز مرهم عن حقيقة مبدأ زعماء الحزب الاشتراكي المصريين ، وهل هو الشيوعية وراء ستار من انكارها والتنديد بها ، أم الاشتراكية في ثوب اصلاحي لا ثورى ، أسئلة تستحق الجدل ، وخصوصا أن روزنتال قد أكد في أقواله عام ١٩٢٤ أن الحزب الاشتراكي المصرى كان منذ تاسيسه حزبا شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي(٢١) ، مما يوحى بأن الزعماء المصريين لم يكونوا اشتراكيين وانما كانوا شيوعيين . على أن الاجابة الحاسمة على هذه الاسئلة يمكن أن تستنبط من البرنامج الذى نشره الحزب في ٢٩ أغسطس ، ومن الشقاق الذى حدث بين هؤلاء الزعماء وروزنتال ، وانتهى بطردهم من الحزب فى ٣٠ يولية ١٩٢٢ ، أى بعد عام واحد .

برنامج الحزب الاشتراكي المصرى

ففى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي المصرى برنامجه على الرأى العام المصرى ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « .. ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية تستأثر برءوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة فى العالم ، وانزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها. ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضرورى أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض اخوان العمل فى مصر لتاليف الحزب الاشتراكي ،وهذه مبادئه التى سيعمل لتحقيقها :

(السياسية) .

١ ــ تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره .

٢ ـ تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة ٠

٣ ـ محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد ٠

٤ ـ مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء ٠

٥ ـ مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية ٠

٦ ـ الغاء المعاهدات السرية ٠

(الاقتصادية)

١ ـ العمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية ، واخماد استبداد المستغلين والمضاربين والسعي الى مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية الآتية :

١ ـ توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة ٠

٢ ـ التوزيع العادل للثمرات على العاملين **طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية** ٠

٣ ـ اخماد المزاحمة الرأسمالية ٠

(الاجتماعية)

١ ـ اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة ٠

٢ ـ العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية ٠

٣ ـ العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة ٠

« وسيعمل الحزب على تحقيق مبـــادئه المذكورة **بالصراع الحزبى والدعوة السلمية** ، مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق مايأتى :

١ ـ انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتـــاج والاستهلاك ٠

٢ ـ اعداد نواب اشـــتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها ٠

٣ ـ تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المـالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع ٠

٤ ـ الدعوة بطريق النشر والخطابة ٠

و‏‏قد وقع البيان كل من على العنانى ومحمد عبد الله عنان وسلامة

موسى وحسنى العرابى ، وأشير فى ختامه الى أن ترسل طلبات الانضمام مؤقتا الى سكرتير الحزب محمد عبد الله عنان المحامى .

ونلاحظ على الجزء الاقتصادى من البرنامج أنه جاء غامضا بعض الشيء . ففيما خلا نصه على أن التوزيع العادل للثمرات على العاملين سيكون « طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية » ، وهو النص الذى خرج به صراحة عن برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع طبقا للحاجة البشرية ، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب ـ فانه لم يحدد طريقة « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة » ، وهل يكون ذلك بطريق الغاء الملكية أم التأميم أم تحديد الملكية أم غيرها من الوسائل . ومع ذلك فمن أهم ما قرره البرنامج أن الحزب سوف يعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية ، فجرد نفسه بذلك من الصفة الثورية الملتصقة بالأحزاب الشيوعية . وعلى العموم فان برنامج الحزب قد سد فراغا فى المحيط السياسى المصرى ، وكان برنامجا تقدميا لا شبهة فيه .

نشاط الحزب الاشتراكى المصرى :

أخذ الحزب الاشتراكى ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسى والاجتماعى . ومن الواضح أنه كان يسعى للالتحام بالخط السياسى الذى كان ينتهجه الوفد ، ففى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢١ نشر بيانا الى الأمة أظهر فيه سروره بانقطاع المفاوضات المصرية ، وطلب من « الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقبة بأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارا للاجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من اهمال حقوق الأمة » ، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث : (١) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق ، والاقتصار على ما فيه خير البلاد . (٢) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصرى تأليف وزارة تعمل بأى شكل تحت هيمنة مشروع كيرزن . (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الامة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول . (٢٢) ثم أخذ الحزب بعد ذلك يتحين الفرص لينشر احتجاجاته واعتراضاته على السياسة المحلية (٢٣) .

وقد جعل الحزب ، منذ البداية ، مركزه الرئيسى فى القاهرة ، ثم أخذ يمد فروعه الى الأقاليم . فبالاضافة الى الاسكندرية ، فقد أقام شعبا فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة (٢٤) . وقد ذكر سلامة موسى أن الحزب قد استطاع أن يجتذب اليه عشرات من المحامين والأطباء والمعلمين ، حتى

لقد انضم اليه بعض الأغنياء (٢٥) وفى أوائل يناير ١٩٢٣ ذكرت الاهرام أن عدد المصريين الأعضاء فى شعبة الاسكندرية وحدها يبلغ عددهم نحوا من أربعمائة ، بينما يبلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين الى الحزب فى مصر نحـوا من ١٥٠٠ • (٢٦) وفى ١٩ مارس ١٩٢٤ نشرت الاهرام : « استنادا الى أوثق المصادر » أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذى كان يسيره الحزب كان يتراوح بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا فى سائر أنحاء القطر •

وقد عمل الحـزب ، بعـد انشائه ، على اجتـذاب خريجى المدارس الصناعية ، فأصدر اليهم دعـوة على لسان أحدهم يدعوهم للانضـمام اليه لقيادة العمال البسطاء • وقد جاء فى هذه الدعوة ، وهى بعنوان : (دعوة عامة الى خريجى المدارس الصناعية) ، « نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصرى ، يجب أن نقود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، فلذا أدعوكم جميعا للانضمام الى عضوية الحزب الاشتراكى المصرى بأول فرصة ممكنة لنكون يدا واحدة كعامل واحد ، ويد الله مع الجماعة • » (٢٧) وفى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢١ كتب ابراهيم الدسوقى رحمى مؤسس نقابة خريجى المدارس الصناعية بالقطر المصرى ، وهـو الذى وجه النـداء السالف الذكر ، الى جريدة الاهرام يؤكد لها أن الحزب الاشتراكى سيشتد ساعده بانضمام جميع عمـال القطر المصرى وعمـال الشحن والتفريغ فى موانى القطر المصرى المختلفة •

وفى الواقع أن حوادث الاعتصابات بين العمال قد زادت منذ قيام الحزب • ففى التقرير الذى أصدرته لجنة التوفيق الرسمية فى ٢١ يوليو ١٩٢٢ ، عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال فى الستة شهور التى انتهت فى ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصـاب بين عمـال ٥٠ شركة أو معملا ، وكان أطول هـذه الاعتصابات اعتصاب عمال تكرير البترول فى السويس ، وقد استمر ١١٣ يوما • ثم اعتصاب عمال تراموای القاهرة ، وقد استمر مائة يوم ويومين • واعتصاب عمال شركة « ورمس » ، وقد استمر ٦٠ يوما • واعتصاب عمال شركة الغزل ، وقد استمر ٥٢ يوما • واعتصاب شركة الغـاز بمصر ، وقد استمر ٤٥ يوما • واعتصاب عمـال العروة الوثقى بالاسكندرية ، وقد استمر ٣١ يوما • واعتصاب شركة ملابس لومبتون بمصر ، وقد استمر ٢١ يوما • واعتصاب شركة الهندسة بالاسكندرية ،

وقد استمر ١٩ يوما ٠ واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ، وقد استمر ١٨ يوما ٠ واعتصاب عمال حلاجى القطن بدمنهور ، وقد استمر ١٦ يوما ٠ واعتصاب حلاجى القطن بزفتى ، وقد استمر ١٠ أيام ٠ وقد أحصت اللجنة ما يوجد فى القطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة ، فوجدت أنه يوجد فى العاصمة ٣٨ نقابة ، وفى الاسكندرية ٣٣ ، وفى منطقة قناة السويس ١٨ ، وأربع نقابات فى طنطا ونقابة فى دمنهور ، ونقابة فى زفتى ٠ (٢٨) ومن العسير أن نفترض أن كل هذه الاعتصابات ترجع الى نشاط الحزب الاشتراكى ، فان كثيرا من المشاكل والخلافات التى أدت الى هذه الاعتصابات ، ترجع جذورها الى ما قبل قيام الحزب ٠ ومع ذلك فلا يمكن انكار أثر نشاط الحزب فى بعض هذه الاعتصابات أو فى كثير منها ٠

انقسام الحزب الاشتراكى المصرى :

بينما كان الحزب يمارس نشاطه أخذت الخلافات الأيديولوجية تتفاقم بين أعضائه من المثقفين والعمال من الوطنيين والأجانب ، حتى انفجرت فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ بطرد المثقفين من الحزب ٠ وقد شرح سلامة موسى سر هذا الانقسام ، فقال : « كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين ، وهو مع اجتهاده فى نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما ، لم يفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تلتف حوله ٠ وانما أقبل الوطنيون على الحركة عندما رأوا اعتدالنا واخلاص نيتنا ٠ فاقتصرنا نحن على مجاملته من غير أن نرتبط بمبادئه ، وجعلناه ينتظم فى سلكنا بدلا من أن ننتظم نحن فى سلكه ٠ وعلى هذا سرنا جملة شهور ، الى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا ، وأن محاولته لكى يجرنا الى خطته قد ذهبت عبثا ، فاتفق مع بعض ضعاف الرأى على نقل الحزب الى الاسكندرية ، وما ندرى الا وشعبة الاسكندرية قد اصطبغت بصبغة الغلو المضحك المبكى ، وانتمت الى الدولية الثالثة ، وأعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع » ٠ (٢٩)

أما روزنتال فقد أوجز أسباب الاجراءات التى اتخذها ازاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، فقال : « لقد تبين لى أن لجنة العاصمة لم تظهر الاخلاص كافيا لغاية مهمة كهذه ، فى حين كان فرع الاسكندرية ، بالرغم من قلة عدد أعضائه يظهر كفاءة تفوق كفاءة المركز الادارى ٠ وقد طلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب ، وبالفعل تم هذا التغيير بعد موافقة أعضاء الفروع على ذلك فى اجتماع خاص عقد لهذا الغرض(٣٠) » ٠

على أن الاستاذ فؤاد شمالى ، من المتطرفين ، قد أورد أسبابا أكثر صراحة وأهمية ، وكان ذلك ردا على بيان للاستاذ محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة في ٣ يناير ١٩٢٣ ، فقال : « قال الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامى أن شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية فى القاهرة . والحقيقة أن **شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها فى شهر مايو الماضى (١٩٢٢)** كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت أعضاؤها وأقفلت دارها . وفى يوم ٣٠ يوليو عقد فى الاسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب فى أنحاء القطر ، **بينهم وفد عن أعضاء لجنة القاهرة** ، فتقرر بالاجماع جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كذلك تقرر **بالاغلبية الكبرى** اعتناق المذهب الشيوعى ، وتم فى المؤتمر انتخاب اللجنة الادارية المركزية . فالأمل من حضرة الاستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة فى كتابته ، **وكلمتى الى زعماء الاشتراكية فى مصر أن يتركوا العمال يتولون بانفسهم جميع شئونهم ، لان الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين(٣١)** .

ومن هذا البيان الصريح يبدو واضحا أن أسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية أن مركب الحزب فى القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعى ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التى تغوص فى بحر بورجوازى ؛ والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وهذا سبب نصيحة الاستاذ فؤاد شمالى الى زعماء الاشتراكية فى مصر بأن « يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين » .

ولقد فسر بيان الاستاذ فؤاد شمالى هذا نقطة غامضة استوقفتنى لحد ما ، وهى اصطباغ نشاط الحزب الاشتراكى المصرى فى الشهر الاخير الذى حصل فيه الانقسام بصبغة شيوعية فاقعة ، مما جعل وقوع الانقسام أمرا لا معنى له . وقد فسر الاستاذ فؤاد شمالى هذه النقطة عندما قال ان شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها فى شهر مايو ١٩٢٢ كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ، فواضح من هذه العبارة أن الصبغة الشيوعية التى بدت فى نشاط الحزب الاشتراكى فى هذه الفترة ، انما كان منشؤها أن العناصر الشيوعية المتطرفة كانت قد تسلمت وتعهدت نشاط الحزب منذ شهر مايو الى أن وقع الانقسام فى آخر شهر يوليو ، وأن هذا هو السبب فى الطابع الشيوعى الذى تميز به نشاط الحزب حينذاك . وقد ظهر هذا

النشاط عندما طلب الحزب من الحكومة رخصة لاصدار جريدة اشتراكية خاصة به ، فرفضت الداخلية هذا الطلب ، لا سيما على اثر ما نشر الحزب من الاحتجاجات والاعتراضات على السياسة المحليه · فلما لم ينجح فى أخذ الرخصه جعل يبحث عن جريدة موجودة ، فوجد جريدة «الشبيبه» ، وهى جريدة أسبوعية أدبيه اجتماعية للشـــيخ عبد الحميد النحاس ، فاتفق معه على تحويلها الى جريدة اشـــتراكيه ، وبعد أن كانت تصدر بشكل معين حولها الى شكل جديد ، وألغى عدد ما صدر منها من اعداد ، وجدد نشرها مبتدئا بالعدد « ١ » وصدر العدد الاول منها فى أوائل شهر يولية ١٩٢٢ يحوى مقالة عن لينين ومقالات اشتراكية متعـددة ، وجعل شعارها «المنجل والمطرقة»(٣٢) ·

وقد كتب أحد الملاك مقالا فى الاهرام فى يوم ١١ أغسطس ١٩٢٢ يستعدى فيه الحكومة على الحزب بسـبب ما نشر فى الجريدة من أمور أثارت جزعه فقال : « لقد ضمت هذه الصحيفة فى أول أعدادها « راية البلشفيك » ، وقد وضعت كمركز للحزب وشارة لهؤلاء ، كما جاء فى مقدمة هذه الصحيفة ، وهى ما قيل عنها أنها برنامج الحزب ، أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معـاداة قـد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية · كذلك قد جمعت مايدل على أن هذا الفريق قد وطن نفسه ـ ولو من باب الخداع والغش ـ على قلب هذا النظام والخروج على الأديان والعادات · ولو أن الحكومة فطنت الى ما ذكرته هذه الجريدة نفسها من أنها تدعو كل شعبة دولية «ثورية» الى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامة الشيوعية ، لوجب عليها أن تعد نفسها فى هذا التفريط القائم بها مقصرة فى حق هذا البلد الأمين · فكيف اذا زاد على ذلك أن أول عدد من هذه الجريدة قد طعن مر الطعن على فتوى مفتى الديار المصرية أو على رأى الاسلام فى هذه السخافات التى يحاول هذا النفر أن يخدعوا بها اولئك العمال المساكين ، وكيف اذا زدت على ذلك أن بعض هؤلاء العمال قد اخرجوا تنفيذ هذه المبادىء الى وسيلة تعتمد على القوة وتستند الى الشدة · فقد كتب خمسة من العمال الى بعض الجهات يشيرون عليها أن تنصـح لصاحب جريدة « الاكسبرس » فى الاسكندرية بالعدول عن محاربة هذه المبادىء التى سمموا بها ، ويقال ان هذا الكتاب مشوب بكثير من الفاظ التهديد والوعيد ·· عجيب أمر هذه الجماعة التى تنادى بالشيوعية وتعادى الملكية الفردية وعلى رأسها رجل روسى يتجر بالكماليات اذ يرتزق من المتاجرة بالذهب والماس ، ولا يعنيه اذا كسب أن يكون عمله مخالفا لمبدئه ، بل مخالفا لما يريد أن يخيل الى

الناس أنه يدعو اليه ؟ ولو كان للجرية القانونية نصيبها الصحيح الآن لتساءلنا كذلك عن مصدر الأموال لهذه الشعبة ٠٠ اننا ننبه الحكومة الى أن ما يقوم به هؤلاء الناس ، مما تمنعه القوانين المصرية عامة ٠ سواء فى ذلك القانون السماوى والقانون الوضعى ، ويجب أن ننبهها كذلك الى أنا نحن الملاك ننتظر منها أن تقوم بالواجب على كل حكومة ازاء ما يتهددها من الخطر ، **وازاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا** ٠ فهل عند الحكومة اذنان لتسمع بهما ؟ ذلك ما نظن والسلام(٣٣) ٠

على كل حال فان وزارة الداخلية عندما رأت تحول جريدة «الشبيبة» الى جريدة شيوعية على هذا النحو ، سارعت باصدار أمر باغلاقها ، ومنع نشرها بهذه الصفة ٠ وكان الحزب قد شرع فى نشرها على أعضائه باعتبار أنهم مشتركون بها ، وجعل بدل الاشتراك ثلاثين قرشا فى السنة(٣٤)٠ فلما ألغيت هذه الجريدة اتخذ الحزب صحيفة اسبوعية أخرى فى القاهرة لهذا الغرض بعد أن اتفق مع صاحبها على تحويلها اليه(٣٥) ٠

ومن القرارات التى يعود الفضل فى اتخاذها الى شعبة الاسكندرية قبل الانقسام ، ما قرره الحزب فى يوم ٢٥ يوليو من فتح مدارس مجانية فى أنحاء مصر ٠ وذلك لتعليم العمال فى الليل ، وأخرى لتهذيب أبنائهم فى النهار ٠ وقد قرر الاحتفال بافتتاح أول مدرسة لهذا الغرض فى **١٥ اغسطس ١٩٢٢** بحى كرموز ، على أن يفتتح غيرها فى أحياء الثغر الوطنية ٠ وأصدر بيانا الى الصحف يرجو فيه العمال الراغبين فى الالتحاق بهذه المدارس أن يسارعوا بتقييد أسمائهم فى سكرتاريته بالاسكندرية بشارع نوبار رقم ١٨ ، ليتمكن من معرفة العدد اللازم وضبطه ٠ وقد حذت الفروع الاخرى حذو المركز الرئيسى فقررت شعبة المنصورة فتح مدرسة للعمال فى المدينة ٠

وعلى كل حال فلم يلبث الحزب بعد الانقسام أن أخذ يغير شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد ، فطبع على أوراقه اسم الحزب الاشتراكى المصرى ، وتحت الاسم الضخم كتب عبارة « الشعبة المصرية للدولية الشيوعية » ٠ ونشر فى البلاد بيانا باسم الجمعية العمومية للحزب الاشتراكى أورد فيه قراراته ، ومنها أن تكون لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية، وأن ينضم الحزب للدولية الثالثة ، وأورد فى برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو ٠ وأسند أمانة الصندوق الى المسيو روزنتال(٣٦) ٠

على أن الحزب لقى أعنف المقاومة، وخصوصا من الزعماء الاشتراكيين المصريين ٠ فقد كتب الاستاذ سلامة موسى عدة مقالات حذر فيها من أن

انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها • وقال انه اذا راجت الاشاعة بأن في مصر حزبا شيوعيا على اتصال دائم بموسكو ، باتت حركة الاستقلال في خطر ، وحينئذ يجد مستر تشرشل من الذرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسة الانجليز • ثم أردف قائلا : « ان ولاءنا لمصر ينبغي أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية ، فاستقلالنا الغاية الاولى والاشتراكية الغاية الثانية » • وذكر انه يعتقد أن الاشتراكية لن تفلح في مصر حتى ترضى بها الطبقة الوسطى ، ان لم يكن الاغنياء أيضا قبل العمال ، لانهم الطبقة المستنيرة التى تستطيع فهم مبادئها والتمييز بين الغث والسمين والسير بها في طرق مقبولة معقولة ، وهؤلاء لا يرضيهم ولا يقنعهم الهذيان والهذر عن الثورة والانقلاب الفجائى الى غير ذلك • والثورة فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل • ثم ذكر أن سبيل الحزب الاشتراكى المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وان يتوسل بالوسائل الانجليزية بالبرلمان والنقابة وجمعيات التعاون والائتمام في ذلك بهدى الهداة الانجليز ، أما اذا توسل بالطرق البلشفية ، كما يريد المسيو روزنتال ، فانه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها وتأخر الحركة الاشتراكية • ثم أعلن سلامة موسى أنه اذا أراد الحزب الاشتراكى المصرى أن يكون له مكانة فى النظام الاشتراكى العالمى، بحيث يستطيع أن يتطور مع التطور الفكرى بين الأحزاب الاشتراكية الرزينة فى أوروبا ، فعليه أن ينضم الى دولية فينا (الاتحاد الدولى للاحزاب الاشتراكية) ، وهى التى تألفت عام ١٩٢٠ من الاحزاب التى رفضت قبول الاحدى وعشرين نقطة التى تشترطها الدولية الثالثة فى موسكو ، ورفضت فى الوقت نفسه الرجوع الى الدولية الثانية فى بروكسل(٣٧) •

على أن لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم بل ضاعفت نشاطها ، حتى أصبحت المدينة ــ كما كتب مراسل الاهرام بها فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ ــ تجرى بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل ، اذ أخذت تجتذب اليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب وأقبل الناس على اجتماعات الحزب فى ١٨ شارع نوبار اقبالا كبيرا • وفى أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسية ، فحضر الاجتماع جمع غفير من الاعضاء ، وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولى ، ثم وقف السكرتير العام للحزب ، وهو الاستاذ أحمد مدنى المحامى فألقى

خطبة عن تاريخ الثورة الروسية ، ثم رفع الســتار عن تمثال للحرية المقيدة التي أخذ العامل على نفسه أن يحطم قيودها ويطلقها من الأسر الذي وضعها فيه الرأسماليون ، كما وقف المسيو روزنتال وألقى خطبة شرح فيها معنى الثورة الروسية وعلاقتها بالشرق والشرقيين ، ثم قام بعده السيد هريدى فشرح أعمال الثورة وعلاقاتها بالقضية التركية ، وانتهت الحفلة ، كما بدأت ، بالنشيد الدولى(٣٨) ٠

ويلاحظ أن الحزب قد سار بعد إعتناقه الشيوعية جهارا فى نفس المجرى الوطنى الذى كان يقود تيــاره الوفد ، فعندما ارتفعت الاصوات بضرورة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، أصدر قرارا فى ١٧ اكتوبر ١٩٢٢ أبدى فيه وجهة نظره بوجوب تمثيل مصر رسميا فى مؤتمر لوزان ، وذكر أن الشعب المصرى «يعتمد على أن تركيا ذات المصلحة الكبرى فى مسائل الشرق ، والدول الاوروبية الديمــوقراطية ، وعلى الأخص الجمهــورية الاشتراكية الروسية ، الحامية الأمينة للشعوب الصغيرة ، تؤيد مطالبنا الشرعية » ؛ ووصف نفسه بأنه « الترجمان الصادق لأماني الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحيها»(٣٩) ٠ على أن الحزب اكتفى بهــذا القدر من النشاط السياسى ، فمما سجلته الاهرام عنه أنه كان فى مقدمة الأحزاب التى أعلنت استياءها من ارتكاب الاغتيالات السياسية(٤٠) ٠

ومع ذلك فان الحكومة قد أزعجها نشاطه وهبت لمحــاربته ، فقد استدعت ادارة الضبط والربط فى محافظة الاسكندرية المسيو روزنتال فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢ وأبلغته أنهــا تحظر عليه ، بأمر مدير الامن العام ، نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى ، وأنه اذا لم يكف عن نشر هذه الدعوة ، فان الحكومة تفكر فى ابعاده عن مصر ٠ ولكن روزنتال اجاب متحديا بأنه مصرى الجنسية ، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين ، وأنه اذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين، فليس أسهل عليها من محاكمته ، والا فلا داعى للتعرض له فى مبــادىء ليس فى نيته الكف عنها(٤١) ٠

الانقسام الثانى فى الحزب (طرد روزنتال)

فى ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعى الرابــع فى موسكو ٠ فأرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ليمثله فيه ويتفاوض باسمه فى انضمام الحزب للدولية الثالثة ٠ ولما عاد حســنى العرابى من الاتحــاد السوفيتى ، أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعا الدولية الثالثة ثلاثة شروط هى :

أولا ــ فصل روزنتال من الحزب .

ثانيا ــ تغيير اسم الحزب من اشتراكي الى شيوعي .

ثالثا ــ اعداد برنامج للفلاحين .

وقد كان ذلك مفاجأة لروزنتال ، فكتب الى المركز الرئيسي في موسكو طالبا ايضاحا عن حقيقة طلب فصله ، وعن السبب في ذلك ، ولكنه لم يتلق جوابا(٤٢) .

وسرعان ما عقد الحزب جلسة بالاسكندرية في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال من الحزب نهائيا ، وتعيين الأستاذ أحمد مدني أمينا لصندوق الحزب بدلا منه ، كما قرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعي المصري . على أن الأستاذ أحمد مدني لم يلبث بعد يوم ونصف يوم من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ، وأنه لا يستطيع الاشتراك بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة (٤٣) .

فما هو سر هذا الانقلاب الفجائي ، وما سر اصرار اللجنة المركزية للدولية الثالثة على طرد روزنتال من الحزب ، رغم ما رأينا من اخلاصه للمذهب الشيوعي . ؟ لقد ذكر « لاكور » أن روزنتال قد طرد من الحزب بتهمة انحرافاته الفوضوية (٤٤) . كما ذكر أنه كان من بين الأقليه التي تعارض الانضمام الى الكومنترن (٤٥) . وقد ذكر روزنتال أن الأسباب التي استند اليها الحزب في فصله هو ما زعمه من أنه ليس شيوعا وانه ينتفع من الشيوعية أكثر مما يفيدها (٤٦) . ويفهم من أقوال روزنتال في شهادته التي أدلى بها في قضية الشيوعية عام١٩٢٤، أن الاسباب كانت أعمق من ذلك ، وأنها كانت ترجع الى خلافات في الوسيلة والتطبيق . فقد سأله النائب العمومي قائلا : ما هو الفرق بين الاشتراكية والشيوعية ؟ فأجاب : الاشتراكية والشيوعية مشتقتان من مصدر واحد ، بمعنى أن مبادئهما الأساسية متشابهة ، باعتبار أن كلتيهما تعمل لابطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية . والحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثوري. أما الحزب الشيوعي فانه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثوري من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولي أزمة الحكم وادخال الاشتراكية على

الأنظمة الحـــالية ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العـــاملة والمتوسطة الحرة للوصـــول الى غرضهم • فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الاخيرة عاجلت «الرأسمالية» بضربة قاضية ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم • وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا ٤٧ » •

ومعنى هذا أن الخلاف الذى قام فى الحزب الاشتراكى المصرى الثورى بعد طرد الاصلاحيين من أمثال سلامة موسى وعلى العنانى ، كان خلافا حول تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية • فبينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية فى مصر « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيـــذ الفكرة الثورية » كانت أغلبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية •

ويمكن فهم الموضوع بطريقة أوضح اذا عرفنا أن انضمام الحزب الاشتراكى المصرى الى الدولية الثالثة وتغيير اسمه الى الحزب الشيوعى كان يقتضى أن يعتنق الحزب المبادىء الأساسية للكومنترن التى بينها لينين فى نقاطه الواحدة والعشرين المشهورة التى تشملها المبادىء الشيوعية ، ولم يكن روزنتال يوافق على مجموع هذه النقط ، وهذا واضح من اجابته على سؤال من النائب العمومى يقول فيه : « هل تعرف البنود الواحدة والعشرين وما بعدها التى تشملها المبـــادىء الشـــيوعية ، وما رأيك فيها ؟ » ، فقد أجاب : « أعرفها جميعا ، ولو كنت أحد واضعيها ربمـــا كنت لا أوافق على مجموعها ، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لا يؤدى المعنى المقصود • ومعانى المبادىء والشرائع جميعا لا تظهر الا عند التطبيق » • (٤٨)

وقـــد كانت هذه المبـــادىء الواحـــدة والعشرون التى اشـــترط الكومنترن قبولها للسماح بالدخول فى عضويته تنص على ما يلى : أن قرارات المؤتمر ولجنته التنفيذية تربط كافة فروع الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم • وأن النظام الصارم واجب الاتباع بين أعضائها • ويجب على كل حزب شيوعى أن يحصل على موافقة المؤتمر أو لجنتـــه التنفيذية على برنامجه أو سياسته • كما أن صحافته يجب أن تخضـــع لتوجيه المؤتمر أو اللجنة المركزية • وعلى كل عضو أن ينتمى الى الخلية الشيوعية فى المصنع أو المؤسسة التى يعمل فيها • وعلى الخلية بذل

الجهد في تحويل بقية العمال الى شيوعيين والسيطرة على نقابات العمال واثارة الاضطرابات في صفوف العمال ، وايجاد التقلقل فى محيط السياسة والاقتصاد والاجتماع فى البلاد تمهيدا للثورة البروليتارية العتيدة ، والحاق التخريب بالقوات المسلحة التابعة للدول غير الشيوعية عن طريق التحريض والدعاوة ، والتوصل الى الحصول على تأييد الفلاحين والجنسيات المضطهدة وشعوب المستعمرات ، وايجاد جهاز حزبى غير شرعى في البلاد التى يتمتع فيها الحزب بوضع مشروع ٠ وارغام أعضاء الحزب الذين انتخبوا للهيئات البرلمانية بأن يطيعوا توجيهات لجنة الحزب المركزية ، وتاييد الجمهوريات السوفيتية ، واجراء حركة تطهير دورية في صفوف أعضاء الحزب(٤٩) ٠

هذا هو السبب اذن فى طرد روزنتال من الحزب ، وفى استقالة الاستاذ احمد المدنى الذى كتب بأن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، والبلاد لا تقوى على حمل مبادئها ــ كما مر بنا ٠ أما الحزب فقد قرر بعد ذلك عقد مؤتمر فى يومى ٦ ، ٧ يناير ١٩٢٣ للموافقة على قرارات تحويله الى حزب شيوعى ٠ وقد احتاط لاحتمال منع الحكومة عقد هذا المؤتمر فقرر أن « المؤتمر يصبح انعقاده قانونيا مهما يكن عدد أعضائه قليلا » ٠ (٥٠) وكانت الحكومة عند ظنه بها فاعلنته على يد المستر هويت بتعطيل المؤتمر وأبلغته أن البوليس فى المدينة سينفذ هذا الأمر ويحول دون عقد هذا المؤتمر ٠ وقد بادر الحزب بارسال احتجاج الى الأحزاب الشيوعية فى الخارج على هذا المنع الذى لمس فيه أصبع السياسة الانجليزية كما احتج على حرمانه من صحيفة تعبر عن آمال الشعب المصرى المغلوب على أمره ، وعلى منعه من القاء محاضراته الاسبوعية ، واختتمه بقوله : « ففى أى زمن نحن ؟ وهل حق اننا مستقلون ؟ وهل هذا هو ثمرة الاستقلال المزعوم ؟ فالى الشعوب الاوروبية نشهدها على مهزلة الاستقلال ونجأر اليها من المظالم الاستعمارية التى لن يصبر المصريون على تحملها طويلا ، وعلى التصرفات الشائنة وعلى غيرها يحتج الحزب الشيوعى المصرى بما فيه من قوة » ٠ ثم اتخذ الحزب خطة التحدى ، فأظهر انه لا ينوى العدول عن قراره ، وانه مصر على تنفيذه ، معتمدا على ما لاعضائه الأجانب من حق الاجتماع فى مكان مستاجر باسم بعضهم وكون البوليس المصرى لا يحق له التداخل فى شئون الاجانب (٥١) ٠ ولكن السلطات لم تابه لهذا التحدى ، بل قام البوليس بمنع انعقاد المؤتمر الشيوعى فى يوم ٦ ، ٧ يناير (٥٢) ٠ وبعد أيام قليلة اجتمع عدد آخر من الأعضاء عدهم الحزب مؤتمراً ، ووافقوا على قراراته التنفيذية (٥٣) ٠

برنامج الحزب الشيوعي المصرى

لم يلبث الحزب بعد انضمامه الى الدولية الثالثة أن أعد برنامجا أورده « لاكور » فى كتابه « الشيوعية والقومية فى الشرق الاوسط » . وهو ينص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثمانى ساعات وأن يتساوى المصريون والأجانب فى الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للانتاج والتوزيع . كما ينص بالنسبة للفلاحين على الغاء تأجير الارض مقابل نصف المحصول ، والغاء ديون الفلاح الذى يملك أقل من ثلاثين فدانا ، وعدم دفع الفلاح الذى يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الاراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى (٥٤) .

وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج الذى أورده شهدى عطية الشافعى ، الشيوعى المعروف ، فى كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ » ، الى حد كبير . وقد زعم شهدى أن هذا البرنامج قد نشر فى جريدة الاهرام فى العدد الصادر يوم ١٤ فبراير ١٩٢١ ، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة ، اذ لا أثر لهذا البرنامج فى هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره . ثم ان الحزب الاشتراكى لم يكن قد تألف بعد فى ذلك التاريخ ، كما ان البرنامج يتضمن مادة تحدد صدوره فيما بعد صدور الدستور ، اذ تنص هذه المادة على « تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الامة مصدر السلطات الحقيقية» . والدستور كما مر بنا قد صدر فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

على كل حال فالثابت فيما يختص بالبرنامج الذى نشره الحزب الشيوعى المصرى انه كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين . وقد حصلت الاشارة الى ذلك البرنامج فى أثناء عرض قضية الشيوعيين المصريين على محكمة جنايات الاسكندرية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ وذلك بمناسبة ما كان الحزب قد قرره ، من ايفاد بعثات شيوعية مجانية الى موسكو (استكمالا لبرنامج الحزب فى فتح المدارس المجانية للعمال) ، فقد شهد على السيد العنانى التاجر بكفر الزيات انه قرأ فى جريدة الاهرام عن الحزب الشيوعى وارساله بعثة شيوعية الى موسكو لتعليم الشرقيين الشيوعيين ، فكتب الى محمود حسنى العرابى ، فجاءه الرد من الشحات ابراهيم بأنه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة الا بعد الالتحاق بالحزب الشيوعى ، وأرسل اليه استمارة الالتحاق ، فلم يلتفت الى ذلك لان مبادىء الحزب ترمى الى قلب الحكومة . كما شهد عبد الرازق ،

مساعد مقاول فى بورسعيد بأنه طلب برنامج الحزب فأرسل اليـــه فى شهر فبراير برنامج مطبوع يحتوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين ، فلم يوافق عليه ، لانه وجد فيه تعديا على حقوق الغير والتحريض على الاضراب ونحو ذلك . كما شهد حسين صادق النقراشى الضـــابط بخفر السواحل انه رغب فى معرفة مبادىء الحزب الشيوعى ، فذهب الى صفوان أبى الفتح المتهم الثالث ، وتكلم معه فى الشيوعية ، فحبذها له المتهم وقال له ان مبدأها راق ، ولو انها تسعى لقلب نظام البلد بالقـــوة لنشر مبادئها ، وانها ترسل بعثات شيوعية الى روسيا لتتعلم مبـادىء الشيوعية وتحضر لنشرها هنا .

وهذه الاقوال معقولة ، لان الانضمام الى الكومنترن يجب أن يسبقه اعتناق المبادىء الواحدة والعشرين السالفة الذكر ، ولا يتصور أن يخلو برنامج الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعى من المبادىء الواحـــــدة والعشرين . وقد ثبت هذا على لسان الاستاذ مصطفى الطرابلسى المحامى عن المتهمين ، فقد قال ان « الحزب كان ينوى عقد مؤتمر فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير الماضى (١٩٢٤) بقصد تعديل مواد برنامجه ، فلم تمكنه السلطة المحلية من الاجتماع ، حيث كان ينوى تغيير نظامه ليجعله ملائما لحالة البلاد . فليس من الحق أن تلقى على المتهمين مسئولية المبادىء الواحدة والعشرين الموجودة فى البروجرام المراد تغييره » (٥٧) . فهذا القول من الدفاع عن المتهمين قاطع فى اشتمال برنامج الحزب على مبادىء الكومنترن .

حركة ١٩٢٣

على كل حال فقد اشتد النشاط الشيوعى عقب تحول الحزب الى حزب شيوعى رسميا ، فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب وعلى « العمل المباشر » . (٥٨) وقد ظهر أثر هذا النداء فى اضراب عمال اضاءة المصابيح العمومية بالاسكندرية عن العمل فى شـــهر فبراير ١٩٢٣ بدون انذار شركتهم ، وقد اتخذ قرار الاضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابى فى دار النقابة العامة . وكانت نقابة عمال اضاءة المصابيح تابعة لاتحـــاد النقابات العام الخاضع للحزب . ولم يلبث هذا الاضراب أن اتخذ شكلا خطيرا عندما قرر الاتحاد عمل مظاهرة لتعضيد عمال الاضـــاءة وقرر تعميمها فى مدن القطر (٥٩) .

وخطورة هذا القرار بالتظاهر لتأييد عمـال الاضاءة ، وتعميم هذا

التظاهر فى مدن القطر ، نابع من أنه أول محاولة من جانب الحــــزب الشيوعى لاعتبار أية قضية عمالية مهما كانت صغيرة ، قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم · وبمعنى آخر دفع العمال الى اعتناق فكرة أن قضية العمال لا تتجزأ وانها قضية واحدة فى كل مدن القطر ·

وقد اصطحب هذا باجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، وهو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا · وكانت هذه اللجنة قد تألفت فى خـــلال عام ١٩١٩ وانتخب لرياستها الدكتور جرانفيل ، واختير فيها أعضاء من كبار موظفى الحكومة فى القاهرة · ولكنها لم تكن تملك الا السعى فى اجراء الصلح بين العمال وأصحاب الاعمال ، فاذا أبى فريق العمل بنصائحها بطل عملها (٦٠) · وقد جاء الهجوم عليها فى ذلك الوقـــت من جانب الحزب الشيوعى بمثابة اعلان منه برفض هذا الاسلوب الحـــكومى فى معالجة المنازعات العمالية مع أرباب الاعمال · وقد بدأ الهجوم بأن نشر محمود حسنى العرابى ، سكرتير اتحاد النقابات العام فى القطر المصرى كتابا مفتوحا موجها الى أعضاء لجنة التوفيق حمل فيه على اللجنة حملـة منكرة ونعتها بالاستبداد والتآمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ، كمـــا وصفها بالجور والظلم · وقد استهوى هذا الكلام جوزيف روزنتال رغم انه كان مطرودا من الحزب ، فكتب الى الاهرام بيانا هاجم فيه أيضا لجنة التوفيق قائلا انها « لجنة لا نفع فيها ولا تأثير لها ، وان وجودها كما هى الآن لا يتفق مع مصلحة العمال ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا ــ انها لا تملك سلطة تنفيذية ·

ثانيا ــ ليست لها سلطة قانونية تشريعية ·

ثالثا ــ أن أعضـــاءها يعملون لمصلحة الأغنياء ، وان كانوا هم أو بعضهم لا يعدون من طبقة الاغنياء ، لان مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين ·

كما أرسل فؤاد شمالى ، أحد أعضاء لجنة اتحاد العمال وعضو الحزب الشيوعى ، خطابا الى الأهرام وصف فيه لجنة التوفيق بأنها « حجر عثرة فى سبيلنا » وأنها وان لم تكن لها سلطة تنفيذية ، الا أنها ترفع تقارير يتأثر بها المسئولون » (٦١) ·

وما لبث الحزب الشيوعى أن قرر فى ١٦ مارس ١٩٢٣ اقامة مظاهرات للعمال أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق · ولما طلبت المحافظة من حسنى العرابى عدم اقامة هذه المظاهرات ، أجاب بأنه لا يستطيع أن يوقف قرار الاتحاد ، وان المظاهرة التى ينويها العمال انما هى مظاهرة شـــكوى

والتماس ، لا مظاهرة من شأنها الاخلال بالامن العــــام • (٦٢) على أن السلطات لم تقتنع بهذا الكلام بل هبت لمواجهة المعركة ، فاتخـــذت التحفظات اللازمة لمنع اجتماع العمال أمام منازل أعضاء اللجنة ، بعد أن فهم أنهم ينوون الذهاب الى هناك فرادا من كل جانب • وهكذا عندما ذهب العمال بعد ظهر يوم ١٨ مارس للاجتماع في نادى اتحادات النقـــابات بقصد تنفيذ قرار التظاهر ، حدث اشتباك بينهم وبين البوليس استدعى تدخل المحافظة التى أرسلت قوة أحاطت بالمكان ، ثم اعتقل حســـنى العرابى وانطون مارون ، مساعد سكرتير الحزب الشيوعى ، واثنان من العمال هما أمين يحيى وحسن حسنى ، وضبطت أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال ، وأغلق أبوابه بالجمع الاحمر (٦٣) •

ولقد لقى هذا الاشتباك بين الحكومة واتحاد النقابات الشـــيوعى صداه فى أوساط العمال ، فأرسلت بعض نقابات العمال فى القـــاهرة خطابات الاحتجاج الى محافظة الاسكندرية على اقفال نادى اتحاد العمـــال فى الثغر والقبض على رؤسائه • وطلب كثيرون من الأنصار الموالين للحركة الشيوعية الى المسيو جوزيف روزنتال العودة الى العمل فى تلك الآونة الخطيرة • وكان هذا قد حاول كفالة حسنى العرابى والاستاذ انطـــون مارون المحامى ، ولكنه لم يفلح • ثم قررت السلطات احالتهما الى المحكمة العســكرية بتهمة مخــالفة الأوامر العسكرية القــاضية بمنع التظــاهر وبالاعتداء على رجال البوليس (٦٤) •

على أن السلطات تباطأت فى تقديمهما الى المحاكمة، فقد حبستهما فى سجن الاجانب بدون تحقيق وبدون محاكمة ثلاثة أشهر (٦٥) • ولـــكن المحاولات كانت لا تفتأ تجرى من جانب الحزب لاطلاق سراحهما ، فقد نشر بيانا وجهه الى عمال القطر المصرى طالبا اتحادهم وتعاضـــدهم فى الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم ، وذلك بمناسبة اعتقال سكرتير الحزب الشيوعى وبعض زملائه من أعضاء اللجنة (٦٦) • وفى أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالاسكندرية وبحث أمر المعتقلين، وقرر ايفاد وفد الى المحافظة للمطالبة بفك عقالهما • وقد أبدت جريدة الاهرام دهشتها من عدم النظر فى أمرهما حتى ذلك الحـــين (٦٧) • وأخيرا قدم الاثنان للمحاكمة يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣ بتهمة التحريض على اقامة مظاهرة (٦٨) • ثم اطلق سراحهما عندما الغيت الاحكام العرفيـــة بعد ذلك بعدة أسابيع (٦٩) •

الحزب الاشتراكي السورى اللبناني

فى ذلك الحين حدث انسلاخ آخر فى الحزب الشيوعى عندما خرج منه بعض الشبان السوريين واللبنانيين الشيوعيين فى الاسكندرية فى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٣ ، وعلى رأسهم فؤاد الشمالى ، وألفوا حزبا اطلقوا عليه اسم « الحزب الاشتراكي السورى اللبنانى » • وقـــد نشر فؤاد الشمالى بيانا عن هذه الحركة اتسم بالتغرير والتنـــاقض والتخبط قال فيه : « شرعنا في تكوين جمعية ترمى الى تحرير سوريا ولبنان سياسيا واقتصاديا ، واتخذنا لقب ــ الحزب الاشتراكى السورى اللبنـانى ــ وقلنا اشتراكي لا شيوعى ، لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والاباحية •• ولما وضعنا مبادئنا الاساسية التى استخلصناها من الدولية الثالثة ، رأينا أنها تتنافر مع معنى الشيوعية والاباحية ، لذلك لقبنا أنفســـــنا بالاشتراكيين •• اننا لم نؤسس حزبا كالأحزاب المعروفة لغة واصطلاحا، بل اننا اتخذنا لجمعيتنا لقب حزب لاننا لم نجد كلمة أخرى تؤدى المعنى المطلوب ، فنحن لا نرمى الى مناوأة الأحزاب لننتصر على حزب ونحل محله ، وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المغلوبة على أمرها تعمل لتحسين حال العمال على قدر المستطاع فى الحاضر ، ونرمى الى تسليم مقاليـــد الاحكام وزمام الامور الى طبقة العمال والفلاحين فى أول فرصة تمكننا من ذلك الامر الجوهرى الذى ترتكز عليه مبادئنـــا » (٧٠) • على أن ادارة الضبط بالاسكندرية لم تلبث حين أعلن الحزب عن نفسه أن استدعت اليها فؤاد شمالى ، وأنذرته بوجوب الكف عن الدعوة للاشتراكية الدولية، وقالت له : « يجب أن تسكت وتحذر ، ويجب أن تفهم هذا الامر »(٧١) ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمع عن هذا الحزب ، كما أن هذا الانسلاخ من الحزب الشيوعى الرئيسى لم يبد أنه قد أثر نشاطه •

حركة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد)

فى ذلك الحين كانت الحياة السياسية فى مصر تجتاز دور انتقال كبير • فقد صدر دستور ١٩٢٣ وألغيت الاحكام العرفية ، وعاد سعد زغلول من منفاه ، وخاضت الأحزاب المعركة الانتخابية ، التى لم يدخلها الحزب الشيوعى ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ، وتولى سعد زغلول رياسة أول حـكومة دستورية • واذا كان الحزب الشـيوعى لم يدخـل المعركة الانتخابية بسبب افتقـاره الى الشخصيات البـارزة القادرة على نفقـات

المعركة ، ولشعوره بعجزه عن مغالبة البحر البورجوازى الغلاب الذى سوف يعمل فى محيطه البرلمان الاول ، ومن ثم عدم ايمانه بجدوى الوسائل البرلمانية ، فقد كان فى ذلك الوقت ينضوى تحت لوائه اتحاد نقابات يتراوح عدد أعضائه بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا من المصريين والاجانب فى سائر أنحاء القطر ، وله فرق منبثه فى مدن الاقاليم وخصوصا فى المدن الكبرى ٠

وقد ظن الحزب الشيوعى أن قيام الحكم الدستورى فى البلاد سوف يتيح له ممارسة نشاطه باوسع مما كان فى عهد الأحكام العرفية وعهد الوزارات الادارية ، فقرر القيام بعمل سريع يختبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعى فى عهد وزارته ، ويحدد فى الوقت نفسه موقف سعد باشا من مطالب الطبقة العاملة ، فأعلن عن عقد مؤتمر شيوعى كبير بالاسكندرية فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر ، فجر الحزب الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، عندما أوعز الى العمال بأن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من اقفال أبوابها فى وجوههم ، « ولتظل أيديهم على المحراث » (٧٢) ٠

ففى يوم ٢٢ فبراير أعلن عمال شركة الغزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم بناء على أنها لم تنفذ الشروط التى قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع الى عملهم بعد اضراب طويل ، وانها استثنت اعادة خمسة من رؤساء العمال من حكم العودة الى العمل بالرغم من أنها وعدت بارجاعهم ٠ وقد قام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاث أيام ٠

وما لبث عمال شركة **الزيت فى النزهة (شركة ايجولين)** أن حذوا حذو زملائهم عمال الغزل ، على أثر الخلاف الذى قام بينهم وبين شركتهم ، فاحتلوا المصنع منذ قيامهم بالمطالبة بحقوقهم ، وانقسموا الى فرقتين تتناوبان الاحتلال ، بمعنى أن تظل فرقة منهم فى المصنع ، وتخرج الاخرى للأكل والشرب والراحة والمطالبة ٠ وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوية منضمة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعى المصرى ، وتضم جناحيها على نحو سبعمائة عامل أكثرهم من اليهود الروسيين ، وكانت تعتبر أشد النقابات المصطبغة بالشيوعية فى الاسكندرية (٧٣) ٠

وما لبثت الحركة أن تناولت فى أول مارس عمال مصبغة أبى شنب (معمل الخواجات أبى شنب) ، فقد توجهوا الى المحافظة مطالبين بالنظر

فى مطالبهم ، فأبلغوا ان الوزارة أمرت باحالة مسألتهم الى لجنة التوفيق ، فتبرم الأستاذ أنطون مارون المتكلم باسمهم من هذه الحالة ، وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال · وعندئذ ذهب العمال الى محل عملهم بقصد احتلاله ، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس فى الامر ·وجرح من البوليس شرطيان ، وأصيب بعض العمال باصابات خفيفة ، واحتل المصنع ١٥٠ عاملا دخلوا اليه من غير أبوابه العادية (٧٤) ·

وسرعان ما انتقلت العدوى الى عمال المصانع والشركات الاخرى ، فلم يكد يأتى يوم ٥ مارس حتى كانت الشكاوى تتصاعد من الجماعات الآتية : عمال معمل الخواجات أبى شنب ، وعمال شركة زيوت كفر الزيات ،وعمال شركة الملح والصودا ،وعمال شركة زيت فاكوم، وعمال النوز المرفوتون ، وعمال شركة ورمس المرفوتون ، والبزشامجية العاطلون ، وعمال المخابز الاهلية ، ثم عمال التليفون بالقاهرة الذين أضربوا ساعة عن العمل فى يوم ٥ مارس من الساعة الحادية عشرة الى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر (٧٥) ·

اعتبرت حكومة سعدباشا انفجار هذه الحركة فى أوائل عهدها ، بمثابة اشارة البدء فى تنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع ، فقد اعتبرت احتلال المصانع عملية اغتصاب ، ويفهم هذا من نداء سعد باشا الذى وجهه الى العمال حيث قال : « انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن · وان أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون (٧٦) · وقد نفى جوزيف روزنتال فى شهادته التى أداها أمام النائب العمومى هذه الفكرة نفيا قاطعا ، فعندما سأله النائب العمومى : « ألا تعد حركة احتلال المصانع كبدء تنفيذ الفكرة الشيوعية ؟ » ، أجاب : « يلوح لى أن الحكومة تخلط بين الاضراب مع البقاء فى محل العمل ، وبين نزع الملكية · لان العمال اذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه ، وهم عمال بدون سلاح أمام أصحاب العمل الاقوياء ، وفى استطاعة هؤلاء أن يجوعوهم ، ويرغموهم على قبول شروط قاسية · فاذا اتفق أنهم وقفوا فى أماكنهم داخل المصنع ، فلانهم رأوا فى ذلك أفضل وسيلة للتعجل بحل المشكل والوصول الى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل » · ولما سأله المحقق عن رأيه المبدئى فى عمل كهذا ، قال: « لا شك فى أن عملا انفراديا محدودا كهذا يعتبر غير جائز مبدئيا ، فانى أرى أن الفرد أيا كان لا يجوز له أن يكون حكما اجتماعيا ، والمجموع

هو صاحب الحق فى تغيير النظام سواء كان ذلك بالطرق المشروعة أو بغيرها اذا هو اضطر الى غير ذلك » • (٧٧) وقد اعتبر روزنتال الخطة التى التجأ اليها الحزب الشيوعى عملا من أعمال قلة الخبرة ، ولكنه مع ذلك أبدى تضامنه معه وطالب بنصيبه من المسئولية فقال : « بالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى من قلة الخبرة وما ارتكبته من أغلاط ، أتضامن معها تضامنا تاما ، وأطالب بنصيبى من المسئولية » (٧٨) •

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة بكل قواها ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لقمعها بالقوة المسلحة اذا اقتضت الحال ، وفى ذلك أوفدت الى الاسكندرية على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصاً من القاهرة ، كما أوفدت المستر كين بويد رئيس القسم الاوروبى فى ادارة الامن العام للمساعدة • وركزت جهودها فى ضرب الحزب الشيوعى واتحاد النقابات التابع له • فقد بدأت بمنع المؤتمر الشيوعى من الانعقاد فى المدينة ، وأناطت بالبوليس هذه المهمة ، ثم أشارت على النيابة العمومية الاهلية بتفتيش نادى الحزب فى الاسكندرية ومنازل أعضائه والمنتسبين اليه فى سائر بلدان القطر • وبناء على هذا تم كبس منازل أعضاء اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحاد النقابات • وكان البحث يدور على ما يثبت اشتراك الحزب فى حركة العمال أو تحريضه عليها (٧٩) وفى ٥ مارس اصدر النائب العمومى أمرا باعتقال كل من حسنى العرابى وأنطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتح والشحات ابراهيم من زعماء الحزب الشيوعى المصرى (٨٠) • ثم أصدر سعد زغلول نداءه السالف الذكر الى العمال الذى هددهم فيه بمعاملتهم معاملة الخارجين على القانون المغتصبين ، وقد فهم العمال هذا التحذير ، فخرج عمال معمل الخواجات أبى شنب من المعمل فى هدوء ، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبة بحقوقهم (٨١) • أما عمال الغزل وعمال شركة الزيت ، فقد خرجوا من المصنع بناء على تدخل على جمال الدين باشا (٨٢) •

وفى يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ أصدرت ادارة الضبط والربط فى الاسكندرية بيانا عن القضية الشيوعية قالت فيه : « فى المدة التى بين ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى ـ فى الاسكندرية وفى مدن أخرى من المملكة المصرية ، أقدم كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان أبى الفتح والشحات ابراهيم وأنطون مارون ومحمود ابراهيم السمكرى ومحمد الصغير وآخرون معهم ماياتى: أولا ـ نشر أفكار ثورية مخلة بمبادىء

الدستور المصرى ومغايرة له ، وتحبيذ تغيير النظم الاساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة . وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك . ثانيا ـ تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة ، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام ، باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم (٨٣) .

وفى ذلك الحين كانت الحكومة لا تكف عن متابعة دعاة الشيوعية والمنتسبين اليها فى مدن القطر المختلفة ، فقد قبضت على بعضهم فى مدينتى طنطا وشبين الكوم ، وسافر النائب العمومى الى هناك بنفسه لاجراء التحقيق معهم(٨٤) . على أن البحث فى أوراق الحزب الشيوعى فى الاسكندرية والقاهرة لم يسفر عن شىء يثبت أنه كان يتناول مساعدات مالية من موسكو . ولكن التحقيق أسفر عن القبض على بعض الروس ، فقد سجن المسيو جولدنبرج ، سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام ، بعد أن اعترف بأنه شيوعى مجاهد يبث الدعوة الى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى ، ومما قاله ان الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ ثلاث سنوات ، وان الشيوعيين المصريين منضمون الى الدولية الثالثة بموسكو (٨٥) . وقد سألت الاهرام محمد ابراهيم باشا النائب العمومى عما اذا كان الروس المقبوض عليهم فى القضية سوف يحاكمون أمام محكمة جنايات الاسكندرية ، فأجاب بالايجاب قائلا : ان الروس قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة القيصرية ، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية (٨٦) . أما بشأن الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية ، فقد قررت الحكومة اتخاذ اللازم لنفيهم من البلاد (٨٧) .

ولقد كان بسبب ما تعرضت له الشيوعية من هجوم عليها من جانب السلطات ومن جانب الصحافة على السواء أن ظهرت حركة من جانب بعض النقابات ترمى الى تبرئة عمالها من الشيوعية ومن اتباع مبادئها ، وكان من بين هذه النقابات نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وعمال النقابات المتحدة للترام ومينا البصل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون ومنجدى الاسكندرية وضواحيها (٨٨) .. ومع ذلك فلم تنقطع تماما حركة الاضرابات ، ففى يوم ١٦ مارس أضرب عمال شركة وادى النطرون الانجليزية عن العمل ، وفى يوم ١٧ مارس أضرب عمال

شركة الملح فى المكس عن العمل لأن الشركة أصرت على فصل أربعين عاملا منهم (٨٩) .. وقد أرسل عمال الملح والصودا تلغرافا الى وزير الداخلية يقـولون فيه : « انتظرنا مسالمين اجابة مطالبنا الحقة ثلاثة وعشرين يوما مضربين عن العمل وقد ساعدت الحكومة الشركة على الاتيان بعمال جدد تحت حراسة البوليس ، والمدير ينفق عليهم فى سخاء مدهش عنادا منه .. فاحتللنا المصنع لايقاف العمل ، ونحن محافظون على ما فيـه ، وسـوف لا نتركه حتى تجـاب مطالبنـا من طريـق المفاوضة (٩٠) .. »

وفى يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضى الاحالة فى محـكمة الاسكندرية ، وقد دافع حسنى العرابى عن نفسه فذكر ان علاقة الحزب الشـيوعى بالشـيوعية الروسية أو بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة لا تدخل فيها المبادىء الروسية ، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين . وقال ان الشيوعية المصرية لا ترمى الى قلب نظـام الحكومة ومناهضة الدسـتور وانها لا تخرج عن حد التعاون الانسانى . ولكن القاضى قرر احالة المتهمين الى محكمة الجنايات فى دور شهر سبتمبر ، وقضى بابقائهم جميعا فى السجن الى أن يحين وقت المحاكمة (٩١) .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدأت محاكمة المتهمين امام محكمة الجنايات ، وقد اعترف المتهمون بنزعتهم الشيوعية ، ولكنهم أنكروا تهمة العمل على قلب النظام واحلال الفوضى الشيوعية الدولية محله . وشهد وكيل البوليس الملكى بالاسكندرية ، كمال الطرابلسى ، فذكر ما رآه بنفسه من حركة الشيوعية أثناء الاضراب ، وحوادث احتلال المصانع والاجتماعات التى كان الحزب الشيوعى يدعى اتباعه اليها ثم يفرقها البوليس بالقوة . كما شهد وكيل محافظة الاسكندرية بانه كان يرى العمال يعتصمون ويحتلون المصانع عملا باشارة الأستاذ أنطون مارون وبعض رفاقه . وقال انجـرام بك ، وكان وكيـلا لحكمدار الاسكندرية ، ان العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورفاقه ، وانه لم يكن سهلا على البوليس اخراج العمال من المصانع ، ولـكن اضرابهم كان من أيسر الأمور على الاستاذ أنطون ، وان كلمة منه كانت تكفى لانهاء احتلال المصنع (٩٢) ..

وقد استمرت المحاكمة ثلاث جلسات ، وفى الجلسة الثالثة ، وهى

المخصصة لمرافعة النيابة والدفاع خشيت الحكومة أن تنقل هذه المرافعات الى الجمهور بواسطة الصحف ، فطلب السيد بك مصطفى وكيل النيابة من المحكمة أن تمنع نشر أقواله وأقوال الدفاع فى الصحف ، وقد اعترض محامى المتهمين على هذا الطلب ، ولكن المحكمة ، وكانت تحت رياسة أحمد طلعت حرب باشا ، قررت منع النشر فى الصحف(٩٣) .

وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنايات الاسكندرية حكمها فى القضية الشيوعية ، ويقضى بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من : حسنى العرابى وانطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتح والشحات ابراهيم وابراهيم كاتسى وروزنبرج . كما قضت بالحبس ستة أشهر مع الشغل على كل من عبد الحفيظ عوض ومحمد ابراهيم السمكرى وشعبان حافظ وعبد الحميد ثره ومحمد الصغير . وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة فى السجن ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوما . ومن الطريف أن أحد الحاضرين تحمس للمحكوم عليهم فهتف بحياة الشيوعية ، فدون البوليس اسمه ، ولكنه لم يقبض عليه (٩٤) .

أما الحكومة فقد كانت اذ ذاك تعمل على القضاء على دابر الشيوعية فى مصر ، ومما لجأت اليه أن النائب العمومى استدعى اليه بعض أفراد من أقارب الطلبة المصريين الذين يتعلمون المبادىء الشيوعية فى موسكو ، وطلب منهم أن يأمروهم بالعودة الى مصر فى أقرب وقت ، والا فان الحكومة تمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها (٩٥) . ثم قامت الحكومة بنفى روزنتال ومعه اثنين آخرين من الشيوعيين الروس الى الخارج على ظهر باخرة تسمى «تسبيس» . ولكن روزنتال رفض النزول الى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة الى الاسكندرية ، ولكن الحكومة رفضت انزاله الى البر ، وفى الوقت نفسه رفضت الباخرة أن تعيده على ظهرها بحجة أنها ليست مسئولة عنه ، كما رفضت أن تبارح الميناء قبل أن تستعيد الحكومة الركاب الشيوعيين الثلاثة الذين وضعتهم عليها بدون أن تضمن نزولهم فى بلد آخر . وحينذاك أخذت تدور سلسلة من المغامرات بين روزنتال والحكومة ، فقد هرب من الباخرة ونزل الى المدينة ، ولكن السلطات أعادته اليها . ثم طلب روزنتال نزوله بحجة اجراء عملية له ، فاذن وزير الداخلية بنزوله وأمر بنقله الى مستشفى الحكومة وباجراء العملية له عاجلا اذا كانت ثمة حاجة حقيقية اليها (٩٦) . ولما كان روزنتال حائزا على الجنسية المصرية ، فقد رفع قضية على الحكومة يطالبها بمبلغ ألف من الجنيهات تعويضا عن

الأضرار التى لحقته من جراء القبض عليه وحجزه وتعطيل أعماله عشرين يوما ظل فيها متنقلا بعيدا عن وطنه • وأخيرا وافق سعد باشا على قبوله ثانية فى مصر على شرط أن يتنازل عن دعواه هذه ، وقبل روزنتال ذلك ، فانتهت المعركة بينه وبين الحكومة (٩٧) •

على كل حال فان انفجار الحركة الشيوعية فى عهد سعد باشا قد نبهه الى خطورة ابتعاد الوفد عن الاشراف المباشر على نقابات العمال بعد القبض على عبد الرحمن فهمى ، وهذا هو منشأ الحركة التى قادها عبد الرحمن فهمى بعد الافراج عنه ، فمن الأمور ذات الدلالة أن هذه الحركة قد نشأت فى شهر مارس ، أى فى ظروف انفجار الحركة الشيوعية ، مما يبدو لا مفر معه من اعتبارها رد فعل لهذه الحركة ، ولو أن عبد الرحمن فهمى بك لا يتحدث فى مذكراته عن ذلك ، اذ يصف المسألة على أنها كانت من وحى نفر من طوائف العمال المختلفة ، وهو أمر يحمل على الشك ، وخصوصا أن عبد الرحمن فهمى كان لا يفتأ يهاجم الشيوعية « التى لا تعرف حقا ولا قانونا » ، ويحذر العمال من « تدنيس أنفسهم برجسها » (٩٨) •

ومما لاريب فيه أن ضرب اتحاد النقابات الشيوعى ، وما بدا من تصميم الحكومة الوفدية على اقتلاع الشيوعية من مصر ، ثم ، وفى الوقت نفسه ، ظهور فكرة انشاء اتحاد عام للنقابات تحت رياسة عبد الرحمن فهمى ، وهو ذو ماض معروف فى التنظيم النقابى ، أى سياسة اغلاق باب وفتح باب آخر — قد أدى الى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهى اقبال العمال والنقابات على الدخول فى اتحاد النقابات الجديد ، وخصوصا أن الغالبية الكبرى من النقابات كانت خاضعة أساسا للسيطرة البورجوازية • وهكذا أمكن تأليف الاتحاد العام فى شهر مارس ، وأتم عبد الرحمن فهمى وضع قانونه فى ١٧ يولية ١٩٢٤ باسم « قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل » ، ويتضمن انشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة ، والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، كما يتضمن حق الاتحاد فى اعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئى • ويتضمن ، الى جانب ذلك ، أغراضا تعاونية مثل معالجة المرضى من العمال ومساعدة المحتاجين منهم والدفاع عنهم أمام المحاكم • وكان عبد الرحمن فهمى ينوى تقديم هذا القانون الى البرلمان لاعتماده رسميا غير أن مقتل السردار والأزمة التى

ترتبت عليه واعتقال عبد الرحمن فهمي شخصيا ـ كل ذلك حال دون ذلك (٩٩) ٠

اكتفى سعد زغلول بضرب الحزب الشيوعي وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال ، فلم تقدم حكومته شيئا ذا قيمة للطبقة العاملة ، مثل الاعتراف بنقاباتهم وسن القوانين اللازمة لحمايتهم من الرأسمالية المستغلة ٠ ولم يكن لسعد باشا عذر في هذا التجاهل ، لأن الصحافة المصرية في ذلك الحين ، كانت لا تكف عن المطالبة بتحسين حال العمال والفلاحين لحمايتهم من الشيوعية ، وفي ذلك كتبت جريدة الأهرام في ٢٧ فبراير ١٩٢٤ تقول : « لاشك عندنا بأن أصحاب الأموال والمصانع والمعامل يدفعهم طمعهم وجشعهم الى امتصاص العامل حتى الثمالة ثم يدفعهم حرصهم على أن يلقوه جانبا بعد أن يمتصوا كل مافيه من قوة ونشاط وصحة وعافية وقدرة على العمل كما تلقى الليمونة بعد عصرها ومصها ٠ فلا مندوحة للعامل من هيئة تحميه وقيم يقوم على شئونه ، وهذا القيم لا يكون غير القانون سيد الجميع ٠٠ لقد انقضى الزمن الذى يقال فيه للعامل ماكان شاعر الألمان يقول لعصفوره في القفص : « اما أن تأكل ما أقدمه لك واما أن تموت» ، أجل انقضى ذلك الزمن وذهب ، ووصلنا الى زمن يتطلب منا تنظيم العمل وشئون العامل اذا نحن أردنا أن ننشط الصناعة في أرضنا وأن تكون الحكومة قيمة على شئون البلد ٠٠ فاليوم نرى المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال في الشركات كلها على وجه التقريب ، فمن يضمن لنا أن هذا التيار لا يمتد غدا الى جميع هيئات العمال الذين لا يزالون بمعزل عنه حتى الآن ؟ من يضمن انه لا يمتد الى عمال المقاولات والأشغال وتطهير الترع واقامة الجسور والأعمال الزراعية والمزارع ، فلا يظل محصورا في فئة صغيرة ؟

« ان هؤلاء الشيوعيين ودعاتهم يؤلفون لجانهم لهذا الغرض ، ويقولون ان عدد أتباعهم في الريف تجاوز مائتين ، وان هذا العدد بازدياد ٠ فهل اذا ألقينا ليمونة فاسدة في الكدس نضمن سلامة الكدس كله من الفساد ؟ ٠٠ هذه الاعتبارات كلها تقضى على الحكام وولاة الأمور أن يضعوا نصب أعينهم منذ الآن مسألة العامل المصرى ، وأن يعدوها من أهم المسائل مادامت حياة البلد كله قائمة على كتف العمال وأيديهم وعلى مجهودهم المثمر ، بل مادام العامل المصرى هو رأس مال مصر قبل كل رأس مال ، وفوق كل رأس مال آخر » ٠ وكانت الأهرام قد مهدت لهذا المقال بأن طالبت الحكومة بألا تقف مكتوفة لاتأتى عملا ولاتسن قانونا تاركة ذلك لهيئة البرلمان ، « فان البرلمان يصرف وقته يدرس المشروعات التى

تقدمها اليه الوزارة » ، لذلك طالبت الجريدة بتأليف اللجان الفنية التي تنصرف الى مثل هذه الأعمال فتعالجها معالجة صحيحة لا يلهوها شغل آخر عنها اذا شغلت الوزير ادارة وزارته ·

زيور باشا والحركة الشيوعية

على كل حال فان الضربة التي وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية قد أسفرت عن نتيجة واحدة محققة بالنسبة للحزب ، وهي أنها أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التي تمرست بالنضال العمالي الاشتراكي في السنوات الأربع السابقة ، فقد غيب منها من غيب في السجن ، أما الباقون فقد انسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعي كله ، أو على الأقل آثروا العافية ، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذى خرج من السجن ليستأنف نشاطه · وأصدق دليل على هذا القول هو أن حكومة زيور باشا عندما قررت مهاجمة الشيوعية ، قبضت فيمن قبضت عليهم ، على كل المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، ولكنها لم تجد ماتقدمهم به للمحاكمة الا شعبان حافظ (١٠٠) · وكذلك كان الحال في حركة ١٩٢٨ ، اذ لم يقبض فيها الا على عناصر أجنبية خالصة · أما العناصر الاجنبية في قيادة الحزب الشيوعي ، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون المحامي في سجن الحضرة في يوم ١٤ أغسطس ١٩٢٥ (١٠١) · وفي الحق أن الدماء التي نزفت من الحزب الشيوعي كانت من الكثرة ، مع ضعفه ، بحيث احتاج الكومنترن الى اجراء عملية نقل دم جديد اليه حتى يعيد بناءه من جديد ، وقد تلقى الحزب هذه الدماء الجديدة من فلسطين ·

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي في يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ ــ أي في اليوم الذى تم صدور الحكم فيه في قضية الشيوعية الاولى ــ وقد تألفت هذه اللجنة على يد « افجيدور » الذى بعث به في عام ١٩٢٤ الى مصر لهذه المهمة · وأفجيدور هذا من الخبراء السوفيت المستشارين في شئون مصر ، وقد حضر الى مصر متنكرا تحت اسم « قسطنطين فايس » ، وهو الاسم الذى عرف به في البوليس والنيابة وأمام القضاء · ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أفجيدور الى مصر ، فقد ذهب الى فلسطين في عام ١٩١٨ لوقت قصير ، وبقى في مصر سنة ونصف ، ثم عاد الى روسيا ، ثم أرسل الى مصر مرتين · الأولى في عام ١٩٢٢ ، والمرة الثانية في عام ١٩٢٤ لاعادة تنظيم الحزب الشيوعي (١٠٢) ·

وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة الى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين القت حكومة زيور باشا القبض على أعضائها جميعا (١٠٣) . وكان ذلك بعد أن كثر اللغط بين مكاتبي الصحف الأجنبية في مصر حول وجود حركة شيوعية في البلاد (١٠٤) . وقد عثر في الأوراق التي ضبطت في منازل المتهمين على مايثبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو ، وأن الجمعية كانت **تنفق على المتهمين في قضية الشيوعية الأولى** ، كما كانت تنفق على عائلاتهم (١٠٥) .

وكان الجديد في هذه الحركة هو ماثبت من وجود صلة بينها وبين الحركة الشيوعية في فلسطين (١٠٦) . وكان مكاتب « المورننج بوست » في القاهرة قد لاحظ في برقية له الى جريدته أنه « باستثناء المصريين ، فان معظم الذين قبض عليهم كانوا من يهود فلسطين » ، وقال انه من بين المقبوض عليهم شارلوت روزنتال (١٠٧) . كما كتب مكاتب جريدة الديلي تلغراف » برقية الى جريدته تعرض فيها لهـــذه النقطة وقال : « والظاهر أن مركز الدسائس التي تدبر في مصر هو فلسطين ، حيث قبض على عدة أشخاص وفتشت منازلهم . وانه نظرا لهذه الظروف لا يسع الانسان الا أن يعد وجود بعثة بلشفية في جدة خطرا عظيما لقربها من السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق أفريقيا وشبه جزيرة العرب ، وهي الشعوب التي لاتزال على الفطرة » (١٠٨) . وفي أول يونية ١٩٢٥ نشرت الأهرام أن الحكومة المصرية قد وصلتها أخبار عن المجهودات التي تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجـــارية الحمراء الدولية في فلسطين ، وأخبار المساعي التي تبذلها لبث الدعوة الشيوعية في مصر . وأذاعت نص برقية نشرتها جريدة الديلي اكسبريس لمراسلها في القدس قرر فيها أن الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية تبذل مجهـــودات عظيمة لتقويض أركان الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ، وأن حزب العمال ، أو ما يسمونه « فراكتسيا » ليس الا اسما آخر للحزب الشيوعي في فلسطين ، وأن أعضـــاء هذا الحزب يقومون بنشاط كبير لبث الدعوة الشيوعية في جميع أنحاء البلاد وأنهم على اتصال وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر (١٠٩) .

وسرعان ماشنت حكومة زيور باشا حملة شديدة على الشيوعية ، فمنعت دخول البواخر الروســـية الى الموانى المصرية ، وقد وصلت الى الاسكندرية باخرة روسية تدعى « تشيشرين » ، ولم تكد تصل الى الميناء الخارجي حتى أصـــدرت السلطات المحليـــة أمرا الى البـــوليس بمراقبتها

وحراستها ومنعها من الدخول الى المرفأ ، على أن تقوم بتفريغ شحنتها حيث هي راسية (١١٠) . ولم يلبث البوليس أن أخذ فى اعتقال الروسيين المشتبه فى شيوعيتهم في الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، وقد بلغ عددهم ٢٢ شخصا ، ثم أخرجوا من مصر فى آخر شهر يولية وتسلمتهم باخرة روسية في خارج ميناء الاسكندرية (١١١) . وفى تلك الأثناء نبهت السلطات المحلية فى الاسكندرية على أصحاب المكتبات بعدم بيع كتب الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج ، كما منعت الحكومة دخول جريدة « الأومانيتيه » الاشتراكية الفرنسية ، وجريدة الانســانية التى تصدر فى بيروت (١١٢) .

وقد بلغ عدد الذين قدمتهم النيــــابة الى المحاكمة ثلاثة عشر هم : قسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم بولاك وليون الكونين ورفيق جبور والشيخ شاكر عبد الحليم والهامي أمين وشعبان حافظ وريدل هارسليك ومحمد عبد السميع الغنيمي وشارلوت روزنتال وبيومى مرسى الباسوسى وسكالا ريوس يناكاكيس وهارون واينبرج (١١٣) .

ولقد كان وجود رفيق جبور ، وهو محرر فى جريدة النظام الوفدية ، وكان يتولى سكرتارية « جمعية لبنان الفتى » ، بين المقبوض عليهم فى قضية الشيوعية ، مادعا الجرائد الانجليزية الى محاولة غريبة للربط بين الوفد والحركة الشيوعية وحملة الاغتيالات السياسية . فقد نشرت جريدة « المورننج بوست » لمكاتبها فى القاهرة مقالا قال فيه : « والظاهر أنه توجد روابط بين مساعى البلاشفة وحملة القتل الموجهة ضد البريطانيين، وبين المقبوض عليهم اثنان من محررى الصحف الوفدية (المحرر الثــانى هو طاهر العربى ، وكان محررا فى جريدة كوكب الشرق ، ولكنه لم يقدم للمحاكمة) وقد ثبت أن شقيق أولاد عنايت المتهمين بقتل السردار كان وهو فى برلين على اتصال وثيق بمندوب السوفييت هناك » . (يقصد المكاتب عبد الخالق عنايت)

وقد كتب مكاتب جريدة الديلى تلغراف فى القاهرة مقالا قال فيه : « وأعظم مايلفت الأنظار فيما اكتشــــفه البوليس ، هو مايدل على العلاقة الوثيقة بين دسائس البلاشفة وحملة القتل ، وعلاقتهم أيضا بالوفد ، لأنه يوجد بين المقبوض عليهم طاهر أفندى العربى المحرر بكوكب الشرق ، احدى الصحف الوفدية الكبرى ، ورفيق أفندى جبور ، المحرر بجريدة النظام ، وهى من الصحف الوفدية أيضا . والمعروف فوق ماتقدم أن شقيق أولاد عنايت الذى لايزال فى برلين طالبـــا ، على اتصال دائم بمندوب

السوفييت هناك » (١١٤) . وواضح أن هذه الحملة الانجليزية كانت جزءا من حملة عامة توجه ضد الوفد في ذلك الوقت في عهد حكومة زيور باشا ففي ذلك الوقت كتبت جريدة « السياسة » لمكاتبها في الاسكندرية جملة اتهم فيها سعد زغلول باشا بمشايعة الشيوعية وبذر بذورها في نفوس العمال ، وقد ندد سعد زغلول في مذكراته بهذا الكلام قائلا : ان المكاتب « لم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين ، وأنها أرسلت الكثير منهم الى القضاء (١١٥) » .

على كل حال ، ففي يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة العمومية تقريرها لقاضي الاحالة ، وفيه اتهمت المقبوض عليهم بأنهم في المدة بين ٦ أكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة تأليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفة من السكان وهي طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا على ارتكاب جنايات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور المصري الأساسية وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة . وانهم نشروا وهم متفقون جميعا في ذلك أفكارهم الثورية علنـــا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في المحـــال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار رسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكارا ثورية وأمورا تخالف مبادىء الدستور المصري الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعي بطريق الثورة والتهـــديد ، وانهم ألفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعي المصري التابع للدولية الشيوعية الثالثة . وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التي ترمي الى الغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الغير مشروعة ، وأخذ الحزب ينشر دعوته الضارة المذكورة بالطرق العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم (١١٦) .

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر في يوم ٩ يناير ١٩٢٦ ، وحضر عنهم بعض كبار المحامين ، فقد حضر توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال ، ووهيب دوس بك عن سكالاريوس يناكاكيس ، كما حضر زهير صبري عن بعض المتهمين(١١٧) . ومن طريف ما دافع به زهير صبري عن المتهمين قوله بأن الشيوعية لا يعاقب عليها وليس فيها

مايعاقب عليه ، واستند لمواد القانون وقال لماذا لا يحاكم جماعات المبشري
الذين يجيئــون من أمريكا ، مع أن الدســتور نص على أن دين الدو
الاسلام ؟ (١١٨) • وقد استدعى للشــهادة أمام محكمة الجنايات محم
عبد الله عنان وسلامة موسى والدكتور على العنانى ، وكان الأول يعم
محررا بجريدة الســياسة والثانى يعمل محررا بجريدة البلاغ • ك
استدعى للشهادة أيضا جوزيف روزنتال (١١٩) • وقد جرت محاك
المتهمين بصفة سرية بناء على طلب النيابة (١٢٠) •

وفى يوم ١٩ يناير ١٩٢٦ أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضي
الشيوعية ويقضى بما يأتى :

أولا ــ معاقبة كل من قسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم بولا
(الذى كان منزله مركزا للحزب الشيوعى فى القاهرة) وألكونين بالسج
لمدة ثلاث سنوات •

ثانيا ــ معاقبة رفيق جبــور والشيخ شاكر عبد الحليم (طالب
بالأزهر) والهامى أمين (وهو مخزنجى بالسكة الحديد) بالسجن لمد
سنة واحدة •

ثالثا ــ الحبس لمدة سنة واحدة على شعبان حافظ •

رابعا ــ براءة الباقين ومن بينهم شارلوت روزنتال (١٢١) •

وقد كتبت جريدة الأهرام فى مقالها الافتتاحى يوم ٢٠ يناير ٩٢٦
تعليقا على هذا الحكم أبرزت فيه ملاحظتها بأن الأشخاص الذين حكم علي
بالعقوبة الكبرى هم ثلاثة أجانب غرباء عن البــلاد ، وقالت ولاشك أ
القضاء وجد من التحقيقات الدقيقة أنهم الفاعلون الأصليون وأنهم ه
الذين حملوا مكروب الشيوعية الى البــلاد وغرروا بنفر آخر من أه
وسكانه • ثم قالت : « على أن كل هذا يجب ألا يمنع مصر من أن تواظ
على اتخاذ جميع التدابير التى تحتاط بها من تسرب دعاة الشيوعية مر
أخرى الى أراضيها ، فهى محاطة بحركة شيوعية فى فلسطين ، وقد ثب
أن دعاة الشيوعية فى مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم ، والى جانب
من الغرب حركة شيوعية قوية فى تونس ، وفى الجنوب مركز للشيوع
يدير أموره قنصل البلاشفة فى جدة ، ويبث منه الرسل والدعاة ف
معظم أنحاء الشرق القريب ويتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينة
أسرار الدعوة الشيوعية (١٢٢) » •

وقالت اننا لا نفشى سرا مكتوما اذا قلنـا ان للشيوعية فى مصر غرضا مزدوجا ، فهى تريد من مصر أولا مثلما تريد من كل بلد ذى نظام قائم على مبدأ الملكية ورأس المال ، وتريد منها فوق ذلك أن تكون قاعدة لتهديد الامبراطورية البريطانية • فهذا الغرض المزدوج يستدعى تعاونا بين السياستين المصرية والبريطانية لمكافحة هذا الخطر ، ويظهر للانجليز جليا مقدار ما يأمنون عليه من المصالح العظيمة متى كان النظام الحالى مؤيدا ، وكانت الأمة راضية آمنة •

« فاذا قلنا ان الشيوعيين يريدون أن يهاجموا مصر طمعا فى مكافحة النظام السائد فى مصر وفى مهاجمة الامبراطورية البريطانية فى وقت واحد ، فكأننا نحذر السياستين المصرية والبريطانية معا ونحثهما على اقامة سور منيع أمام هذا الخطر ، فنقول لمصر ان عين الادارة يجب أن تكون ساهرة على الدوام لمراقبة الذين يتسربون بطرق مختلفة لنشر مبادىء البلشـفية ، ونقول للانجليز ان أعظم معونة يسـتطيعون أن يقدموها لمصر فى هذا العمل الشاق ، ألا يغضبوا هذه الأمة ولا يجعلوا فريقا مهما يكن قليلا من أبنائها تسول له نفسه أن يرتمى فى أحضـان الشيوعية طمعا فى التخلص من نير الأجنبى •• وان أسوأ خدمة يؤديها السـاسة البريطانيون لبـلادهم فى نظرنا هى أن يكون فى هـذه البقعة التى يمر فيها وريد الامبراطورية عش للشيوعية تبيض فيه موسكو وتفرخ ويكون نقطة الخطر الحقيقى على طريق المواصـلات بين أجزاء الامبراطورية » •

حركة ١٩٢٨

بعد الحكم الذى صدر فى قضية الشيوعية فى ١٩ يناير ١٩٢٦ ، جرت عدة محاولات لاحياء النشاط الشيوعى • ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وايطالية ، وان تلقت تأييدا من أفراد قلائل من الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى موسكو وعادوا الى مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها • وقد بدأت هذه المحاولات فى عام ١٩٢٧ بصفة ضعيفة ، ثم اشتدت فى النصف الأول من عام ١٩٢٨ كجزء من حركة عالمية كانت تشمل عديدا من بلدان آسيا وأوربا فى ذلك الحين •

وكما حدث فى عام ١٩٢٥ ، كان مراسلو الصحف الانجليزية فى

مصر أول من أحس بتزايد النشاط الشيوعي في البلاد ، وأول من رفعوا عقائرهم بالدعوة الى مكافحته • ففي أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل « التايمز » في القاهرة مقالا نبه فيه الى أن « الدعوة الشيوعية عادت تسرى في مصر مسرى سريعا ، وأنها ستلعب دورا خطيرا في المستقبل القريب ان لم تتخذ إحتياطات حازمة لقمعها » ، ثم قال انه في عام ١٩٢٧ « حاول بعض اليونانيين والايطاليين نشر هذه المبادىء من جديد ، ولكن مدبرى الحركة فضلوا انتظار تعليمات جديدة ، ويظهر أن النشاط قد بدأ يدب فيهم من جديد • وقد عاد من موسكو أخيرا شبان مصريون بعثوا اليها على نفقة السوفييت حيث تلقوا هناك المبادىء في موسكو ، وهؤلاء دعاة قادرون سينظمون (بروباجندة) ناجحة • ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات في السنوات القليلة القادمة ، فمن الضرورى أن تنشط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التي ينظمها السوفييت في أوديسا وغيرها من الموانى الشرقية » ، ثم قال : « ومما يزيد مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعية ، فهي بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة » •

وفي يوم ٨ مايو ألقت حكومة النحاس باشا القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعية في مصر وصادرت مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم (١٢٣) • وكان هؤلاء المقبوض عليهم جميعا من اليونانيين والايطاليين ، ولم يكن بينهم مصرى واحد (١٢٤) • وقد أثار هذا الحادث تهليل الصحف الانجليزية حتى لقد أبدى الدكتور محمد أبو طائلة تخوفه من أن تعتبر الحكومة البريطانية « مكافحة الشيوعية » في مصر تحفظا خامسا يضاف الى حماية الأجانب والتحفظات الأخرى ! ، ثم قال : « ولكن مهما هولت الصحف الانجليزية فلا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصا الذين قبض عليهم هم جميعا من الأجانب ، وليس بينهم مصرى واحد » ، وقد أهاب بالحكومة أن تواصل السير في مقاومة البلشفية بعد أن اتضح اهتمام أقطابها بنشرها في مصر والهند والشرق الأدنى ، وقال : « ولعلها تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة ، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثا وصاروا رسل البلشفية الى هذه البلاد ، والصلة بين روسيا والشرق » • ثم ذكر أن بعض الأجانب الذين يعملون في المصانع والمشروعات القائمة في مصر قد أفعمت نفوسهم بالخيالات الشيوعية ، فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب ، فهم لذلك أهل للرقابة والحذر • ومن المصريين أيضا أفراد قلائل غرهم رونق المبادىء الشيوعية وحسن طلائها

أو دفعتهم الحاجة الى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا مأجوريهم فى مصر ، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية فى جامعة موسكو (١٢٥) » ·

وقد ربطت جريدة السياسة بين النشاط الجديد فى مصر والنشاط الشيوعى الواسع النطاق المنطلق فى بلدان آسيا وأوربا فى ذلك الحين فقالت : « فى حوادث الأيام الأخيرة ماينهض على أن الشيوعية تقوم بوثبة فى سبيل بث الدعوة الثورية · والظاهر ان هذه الوثبة عامة تشمل البلدان التى تأنس فيها الشيوعية ميدانا للعمل ، وليس بعيدا أن مصر احدى هذه الميادين ، وانها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحى والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية · وليس من المصادفة فى شىء أن تتعاقب الثورات الشيوعية من اليابان فى أقصى الشرق الى فرنسا وبريطانيا فى أقصى الغرب فى فترة واحدة وفى ظروف متماثلة : ففى لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ، نشطت الدعوة الشيوعية فى الأسابيع الاخيرة وظهرت بأثواب مختلفة تناسب ظروف كل بلد ـ اتخذت مظهر الثورة والعنف فى لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر ، ومظهر الدعوة القوية فى بريطانيا واليابان ·· وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر فى النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعية عن ثورة عنيفة كادت تسقط الحكومة ولم تخمد الا بعد جهود عنيفة ·· ولم تمض أسابيع على الثورة النمسوية حتى اكتشفت فى فينا وفى بودابست مؤامرة شيوعية جديدة هى التى جاءتنا بأخبارها الأنباء الأخيرة ، وفيها يقصد البلاشفة أيضا اسقاط الحكومة المجرية القائمة واقامة حكومة سوفيتية ، وفيها أيضا يمثل اسم بيلاكون ورفاقه القدماء · واكتشفت الحكومة الفنلندية والحكومة اللتوانية ، كل فى نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة · وفى فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية ، وضاعف الحزب الفرنسى الشيوعى جهوده فى بث دعوة التمرد فى الجيش والبحرية ، واشتدت الحكومة من جانبها فى مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا فى السجن · وفى بريطانيا اكتشفت فى ايرلندة أسلحة مهربة ، واعتقد أنها فعلة الشيوعيين وثارت لذلك ضجة فى مجلس العموم ، ويبدى الحزب الشيوعى البريطانى نشاطا جديدا ، ويعتزم أن يضاعف جهوده فى خوض المعركة الانتخابية القادمة لكى يظفر فى المجلس بأكثر من نائب · كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية فى نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة ، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعى اليابانى صلة مباشرة بالدولية الشيوعية ·

« وهكذا نرى ريح الشيوعية تعصف فى أنحـــاء مختلفة من أقصى العالم الى أقصاه ، وبعيد ــ كما قدمنا أن يرجع اتحـاد هذه الفورات وفى الظروف والأساليب والمقاصد الى الاتفاق المجرد ، فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة ، وانها ترجع كلها الى وحى واحد » (١٢٦) ٠

على كل حال فقد انتهت مسألة المقبوض عليهم بنفيهم من البلاد على أثر تدخل السلطات القنصلية لبلادهم (١٢٧) ٠ ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لاعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى ٠

أسباب ضعف الحركة الشيوعية والاشتراكية فى مصر

هكذا فشلت الحركة الشيوعية فى تثبيت أقدامها فى التربة المصرية ٠ وكان هذا الفشل مثارا لأسف وتعليق المصادر السوفيتية ، فمن وجهة نظر هذه المصادر ــ كما يقول لاكور ــ « كانت الحالة الثـــورية فى مصر تنضج يوما بعـــد يوم ، فالوفديون ، مع أن بيـــدهم السلطة ، لم ينجزوا شيئا ما ، فهناك أزمة زراعية تتأزم من يوم لآخر ، وهناك من يعتقد أن الجماهير متأهبة لمحاربة المستعمرين الأجانب ورجال الاقطاع المحليين ونفوذ الوطنيين الفاسدين ٠ اذن فكل عناصر الوضع الثورى كانت متوفرة باستثناء عنصر واحد هو القوة التى تفجر الثورة ٠ ماهى اذن أسباب هذا الضعف المؤسف فى الشـــيوعية المصرية ؟ ان أفيجدور ، وهو ذو خبرة مباشرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك فى سنة ١٩٣٤ قائلا : ان الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد ، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعى كانوا من الأجانب ، كما أن الشيوعيين المصريين ، عصيانا منهم لتعليمات الكومنترن ، قد رفضوا انشـــاء حزب شـــيوعى غير مشروع ، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكليات مشروعية نشاطهم ، كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة ، بينما شلت الاعتقالات المستمرة الحزب فلم يستطع الا بمساعدة الكومنترن أن يعيد انشاء منظمة شيوعية » (١٢٨) ٠

وهذا الذى ذكره أفيجـدور صحيح ٠ ومع ذلك فيمكن أن نعزى ضعف الشيوعية والاشتراكية فى مصر الى أسباب يتعلق بعضها بكيان الحـزب نفسه ، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التى أحاطته ٠ ففيما يتعلق بكيان الحزب ، فقد رأينا كيف تمزقته الخلافات الأيديولوجية بين حين وآخر ، فقد طرد منه أولا الاشتراكيون الفابيون (سلامة موسى ورفاقه) ، ثم طرد منه الشيوعيين المرنون الذين لا يريدون أن يلتزموا بالمبادىء الواحدة والعشرين

او بحرفيتها ويرفضـــون من ثم الالتحاق بالكومنترن (روزنتال وأحمد المدني) ، ثم خرجت منه بعض العناصر الشعوبية (الحزب الاشتراكي السوري اللبناني) • وهكذا أثخـــن الحزب بالجراح ونزفت منه الكثـير من الدماء الاشتراكية المعتدلة والمتطرفة •

ولقد رأينا كيف أقصى المثقفون الوطنيون من قيادة الحزب بحجة أن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين • على أن العناصر العمالية الوطنية التى كانت موجودة بالحزب والتى تمرست بالنضال ، لم تكن على درجة من الكفاية والوعى والثقافة بما يؤهلها للقيادة ، فقـد أبدت رعونة وتطرفا بالالتجاء الى الكومنترن والالتحاق به واعتناق مبادئه الثورية رغم عدم ملاءمتها للبيئة المصرية ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرحلية التى كانت تمر بها ، ومع ذلك فان هـذه العناصر أبدت ضعفا وجبنا عنـدما تلقت أول ضربة حقيقية على يد سعد زغلول ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد أحد يسمع بها • وفى الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقـدم الى مكان الصدارة بعد اختفـاء الصف الأول ، ولهذا افلست الحركة ولم تسـتطع أن تستأنف نشاطها الا عندما أخذ الكومنترن يمولها بالعناصر الأجنبية•

وفى الحقيقة أن التطرف الذى أبداه الحزب بطرد الاشتراكيين الفابيين أولا ، وبالالتحاق بالكومنترن وطرد روزنتال ثانيا ، ثم الرعونة التى أبدها باصطدامه بوزارة سعد زغلول فى مستهل عهدها بالحكم ، قد أدى الى اجهاض الحركة الاشتراكية فى مصر ، فقد صبغها بصبغة ثورية عنيفة استفزت لمحاربتها كل القوى الوطنية فى مصر، بما فيها القوى الاشتراكية نفسها ــ كما رأينا ــ وفى الوقت نفسه كان الحزب أضعف من أن يرفع لـواء الثورة الشيوعية أو حتى يرفع عـلم المقاومة ضد أية اجراءات بوليسية تلحق به •

هذا فيما يتعلق بكيـان الحزب • أما فيمـا يتعلق بالظروف التى احاطت به ، فيلاحظ أن الحزب لم يكن ليستطيع أن يجد موطئا لقدمه فى الريف المصرى ، حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى، لأن البيئة الريفية بما فيها من جهل وتأخر ومعتقدات استسلامية تسود نفوس الفلاحين ، كانت جبهة منيعة تستعصى على أمهر الدعاة القادرين • ويشك كثيرا فى أن الحزب كان لديه أحد منهم • ثم ان خصومه كانوا يحاربونه بأقوى سلطان على النفوس ، وهو الدين ، وهـذا ما جعـل بعض الكتاب ، مثل الدكتور أبى طائلة يعتبر أن مصر فى شبه وقاية من الشيوعية : « لأنها

زراعية ، ولا تروج الأفكار الاشتراكية فى البلدان الزراعية عادة ، ولأن الدين الاسلامى يحمى الملكية الفردية وينافى المبادىء الشيوعية(١٢٩) .

ومما لا شك فيه أن وجود الاستعمار البريطانى ، بما كان يمثله من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية فى البلاد ، كان عاملا قويا فى مقاومة الافكار الاشتراكية فى مصر وتشديد المقاومة الحكومية ضدها . وقد رأينا كيف كان مراسلو الصحف الانجليزية أول من كان يرفع صيحة التحذير من النشاط الشيوعى ويدعو الحكومة لمقاومته بكل قوة ، كما رأينا كيف هاجمت جريدة الاجبشان جازيت الحزب الاشتراكى المصرى عند ظهوره ، رغم ما أعلنه من التزامه بمبادىء الاشتراكيين الانجليز . وفى عام ١٩٢٥ عندما أدلى وزير الداخلية البريطانى بحديث قال فيه ان الحكومة البريطانية باتت شديدة الاهتمام « بمكافحة هذه الحشرة المقوتة التى تنخر فى قلب السنديانة » ، تنبأت الاهرام بأن الحكومة المصرية سوف تشدد مكافحتها للشيوعية بعد ذلك(١٣٠) .

كل هذه أسباب عاقت وأضعفت نمو الحركة الاشتراكية بوجه عام والحزب الشيوعى بوجه خاص . على أن أقوى هذه العوامل دون جدال ، هو فى وجود الوفد ، الذى كان حائطا منيعا فى وجه أية حركة أخرى مهما كانت مبادئها ، وذلك لشدة التصاق الجماهير به والتفافها حوله . ولقد أدرك الكومنترن هذه الحقيقة ، ففى المؤتمر السادس عام ١٩٢٨ قال ان أكبر خطر على الحركة النقابية فى مصر انما هو فى سيطرة الوطنيين البورجوازيين على نقابات العمال . وبدون نضال حاسم ضد نفوذهم ، فان احتمال قيام تنظيم طبقى حقيقى للعمال يعتبر أمرا مستحيلا(١٣١) .

ولكن الكومنترن قد دلل بهذه الدعوة ضد الوفد على قصور شديد فى فهم حقيقة الموقف فى مصر ، ذلك أن فرصة النجاح الوحيدة للحركة الاشتراكية لم تكن فى محاربة الوفد فى ذلك الحين ، وانما فى التسلل اليه والعمل من داخله ما أمكن ، لأن أى عمل من خارجه كان يعتبر مقضيا عليه بالفشل . وفى الواقع أن اغفال هذه النقطة ليس مسئولا فقط عن فشل الحركة الاشتراكية ، وانما كان مسئولا أيضا عن وقوف الوفد عقبة فى وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى ، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضا ، وكان السبب المباشر فى الاطاحة به .

حواشي الفصل العاشر

التيارات اليسارية

في

الحركة الوطنية

١ ـ الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٢ ـ الرافعي : محمد فريد ص ١٣٥ ـ ١٣٦

٣ ـ دكتور محمود عزمي : خبايا سياسية ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ (سلسلة كتب للجميع)
دكتور هيكل : المرجع السابق جـ ١ ص ٨٠ ، ٨١

٤ ـ الديموقراطية ، تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة : سلسلة محاضرات في الديموقراطية ومظاهرها ، لنخبة من قادة الرأى في مصر ، عنى بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة ١٩٤٥ ، محاضرة للاستاذ عزيز مرهم بعنوان « أثر الديموقراطية في الحياة الاقتصادية » ص ٣٨

٥ ـ Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950, (Paris 1951), p. 189.

٦ ـ Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 31 (New York, 1956).

٧ ـ أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس في منفاه ص ١٤٧

٨ ـ أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم ص ١٧٦ ، من البيان الذى القاه مكرم باشا تقديما لميزانية الدولة ١٩٤٢

٩ ـ دكتور راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ٨١

١٠ـ أحمد قاسم جودة : المرجع السابق ص ١٨٠ خطبة مكرم باشا السالفة الذكر

١١ـ نفس المصدر ص ١٨١

١٢ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٨٩

١٣- لاكور : الرجع السابق ص ٢١

١٤- الاهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

١٥- نفس المصدر من شهادة روزنتال

١٦- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢ من مقال لسلامة موسي

١٧- نفس المصدر فى ٧ مارس ١٩٢٤ من شهادة روزنتال

١٨- نفس المصدر في ١٧ اغسطس ١٩٢١

١٩- نفس المصدر في ١٩ اغسطس ١٩٢١

٢٠- لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ص ١٢٢ ، ٦٠ ، ٧٤ (طبعة بيروت) الترجمة العربية .

٢١- الاهرام في ١٢ مارس ١٩٢٤

٢٢- نفس المصدر في ١٤ ديسمبر ١٩٢١

٢٣- نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٢٢

٢٤- نفس المصدر ق ٧ ، ١٣ مارس ٩٢٤ ، ٢٩ يولية ١٩٢٢

٢٥- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢

٢٦- نفس المصدر في ٣ يناير ١٩٢٣

٢٧- نفس المصدر في ١٨ آكتوبر ١٩٢١

٢٨- نفس المصدر ق ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٢

٢٩- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢

٣٠- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٣١- نفس المصدر في ٣ و ٩ يناير ١٩٢٣

٣٢- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٣- نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٢٢

٣٤- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٥- نفس المصدر في ١٣ يوليو ١٩٢٢

٣٦- نفس المصدر في ٣ اغسطس ١٩٢٢

٣٧- نفس المصدر ق ٩ ، ٤ ، ١٩ اغسطس ١٩٢٢

٣٨- نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٢

٣٩- نفس المصدر في ٢٠ اكتوبر ١٩٢٢

٤٠- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢

٤١- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢

٤٢- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٤٣- نفس المصدر العدد ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، ٥ ، ٧ مارس ١٩٢٤

٤٤- لاكور : المرجع السابق ص ١٠٦ حاشية ٨

٤٥- لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٣

٤٦- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٤٧- نفس المصدر والعدد

٤٨- نفس المصدر والعدد

٤٩- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ص ٥٥ (١٩٤٨) وجون ريشيتار جونيور: تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ص ١٧٠ (بيروت)

٥٠- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٣

٥١- نفس المصدر في ٤ ، ٥ يناير ١٩٢٣

٥٢- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٣

٥٣- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٥٤- لاكور : المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥

٥٧- الأهرام اول يوليو ١٩٢٤

٥٨- نفس المصدر في ٨ مارس ١٩٢٤ من بيان لسلامة موسى بعنوان « الاشتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر »

٥٩- نفس المصدر في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣

٦٠- نفس المصدر في ٣١ مارس ١٩٢٣

٦١- نفس المصدر في ١٣ ، ١٧ مارس ١٩٢٣

٦٢- نفس المصدر في ١٩ مارس ١٩٢٣

٦٣- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٣

٦٤- نفس المصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٣

٦٥- نفس المصدر فى ٥ يونية ١٩٢٣

٦٦- يفس المصدر في ٢٦ ابريل ١٩٢٣

٦٧- نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣

٦٨- نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٢٣

٦٩- لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٦

٧٠- الأهرام في ٢٦ مايو ، ١١ يونية ١٩٢٣

٧١- نفس المصدر والعدد

٧٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ص ٥

٧٣- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤

٧٤- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤

٧٥- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤

٧٦- الجزيرى : المرجع السابق ص ٨٥

٧٧- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٧٨- نفس المصدر في ١٢ مارس ١٩٢٤

٧٩- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤

٨٠- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤

٨١- نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٢٤

٨٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤

٨٣- نفس المصدر فى ١٣ مارس ١٩٢٤

٨٤- نفس المصدر فى ١٣ مارس ١٩٢٤

٨٥- نفس المصدر فى ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٤

٨٦- نفس المصدر فى ٢٠ مارس ١٩٢٤

٨٧- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤

٨٨- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤

٨٩- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤

٩٠- نفس المصدر في ١٩ ابريل ١٩٢٤

٩١ـ نفس المصدر في أول يولية ١٩٢٤

٩٢ـ نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤

٩٣ـ نفس المصدر في اول اكتوبر ١٩٢٤

٩٤ـ نفس المصدر في ٧ اكتوبر ١٩٢٤

٩٥ نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٢٤

٩٦ـ نفس المصدر ق ١٠ ، ١١ ، ١٣، ١٥ سبتمبر ١٩٢٤

٩٧ـ نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٢٦

٩٨ـ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢٣ ـ ٢٩

٩٩ـ نفس المصدر ص ٢٣ ـ ٢٩ ، ٣٠٩ ـ ٣٢٠

١٠٠ـ الاهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠١ـ نفس المصدر في ١٥ اغسطس ١٩٢٥

١٠٢ـ السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥ ، الأهرام في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، لاكور : الاتحــاد السوفيتي .. ص ١٠٥

١٠٣ـ الاهرام في ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠٤ـ نفس المصدر ف اول مايو ١٩٢٥

١٠٥ـ نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٢٥

١٠٦ـ نفس المصدر ف ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠٧ـ نفس المصدر ف ٣ يونيو ١٩٢٥

١٠٨ـ نفس المصدر

١٠٩ـ نفس المصدر ف اول يونيو ١٩٢٥

١١٠ـ نفس المصدر في ١٨ يونيو ١٩٢٥

١١١ـ نفس المصدر في اول اغسطس ١٩٢٥

١١٢ـ نفس المصدر في ١٦ يونيو ١٩٢٥

١١٣ـ نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦

١١٤ـ نفس المصدر في ٣ يونيو ، واول اغسطس ١٩٢٥

١١٥ـ الاخبار في ٢٩ اغسطس ١٩٦٣ من مذكرات سعد زغلول بتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٥

١١٦ـ السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٥.

١١٧ـ الاهرام في ١١ يناير ١٩٢٦

١١٨ـ السياسة في ١٤ اغسطس ١٩٢٥.

١١٩ـ الاهرام في ١١ يناير ١٩٢٦

١٢٠ـ نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٦

١٢١ـ نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦ ، السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥

١٢٢ـ يذكر لاكور ان ابن السعود كان يلقى الكثير من العطف من السياسة السوفيتية في اواسط العشرينات ، وكانت هذه السياسة في ذلك الحين تعتبر حكمه للحجاز ضربة لاذعة من اجل استقلال المنطقة وتطورها تطورا حرا (لاكور : المرجع السابق ص ٧٨) أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٥٤٥ ــ ٥٤٦ عن السياسة في ٧ مايو ١٩٢٨

١٢٣ـ نفس المصدر ص ٥٤١ عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨

١٢٤ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥

١٢٥ـ أحمد شفيق ص ٥٤٢ ــ ٥٤٣ ، عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨

١٢٦ـ نفس المصدر في ٥٣٧ ــ ٥٤٠ عن السياسة في ٨ مايو ١٩٢٨.

١٢٧ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥

١٢٨ـ لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢١

١٢٩ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٤ عن البلاغ في ١٩ مايو ١٩٢٨

١٣٠ ــ الاهرام في ١٦ ، ١٧ يونيو ١٩٢٥

١٣١ ــ لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط ص ٣٩.

الفصل الحادي عشر

المعركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ — يونيو ١٩٢٨

(١) المد الرجعي

كيف بدأ العبث بالدستور ، وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية؟

كان الموقف بعد استقالة سعد باشا تحت الضغط البريطاني يستدعي وقوف جميع السياسيين صفا واحدا لمقاومة الخطر الداهم الذي يهدد البلاد . وقد أفسح سعد باشا الفرصة لذلك عندما صرح في مجلس الشيوخ (جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) بعد قبول استقالته قائلا : « انني وزملائي مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة . » (١)

وفي تلك الاثناء استقدم الملك فؤاد زيور باشا ، وعهد اليه بتولي الوزارة ، وكان زيور باشا يشغل اذ ذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ . وكان في نظر الناس وفديا ، فتألفت وزارته ومن بين أعضائها أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدي ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الاشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية(٢) . وبهذا بدت الوزارة أشبه بخط دفاع ثان للحركة الوطنية ، وامتدادا «معتدلا» لوزارة الوفد ، وكان يمكن للبلاد في عهدها أن تتخطى الأزمة الخطيرة دون كثير من الخسائر لو ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم الى مستوى الخطر ، ولو غلب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية . ولكن الحوادث التي جرت دلت على أن مصلحة مصر كانت في المقام الثاني في خاطر القصر وزعماء المعارضة ، وأن الرغبة في الثأر واحتلال الفراغ الذي خلفته الوزارة الدستورية ، كان فوق الرغبة في انقاذ البلاد من محنتها الخطيرة .

وتكشف مذكرات الدكتور هيكل الكثير في هذا السبيل ، مما كان محل انتقاده شخصيا ، رغم انه كان في ذلك الحين يتولى دفة جريدة

«السياسة» • فيذكر كيف انتهز صدقى باشا الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البريطانى ، بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا فى تأييده • وكيف انتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، وكيف رأى « ابتهاجا فى صفوف الاحرار الدستوريين » لسقوط الوزارة الدستورية يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم • وكانت حجتهم أنا قاســـينا من حكومة الوفد ظلمـــا وعنتا أشد الظـلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا فى عبث (٣) •

وهكذا تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذى يسنده ، وشغل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد فى تلك اللحظة الشديدة الحرج باثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلى • وعندى أن ما ساعد هذه القوى المعادية للوفد على اجتراح فعلتها أمرين هامين : الأول ، الصدى العظيم الذى أحدثه مقتل بريطانى كبير له مركز السردار لى ستاك ومكانته ، وما تبعه من سقوط أول وزارة دســتورية تحت ثقل اعتداء بريطانى جسيم على استقلال البلاد ، فقد ساد البلاد ذهول مفاجيء وأصيب بخذلان وقتى ساعد عليه أن سعد زغلول نفسه وقد أدرك جسامة الخطر ، دعا الشعب فى يوم استقالته الى الهدوء والبعد عن الطيش قائلا : « ان الموقف دقيق جدا ، وان المظاهرات ليســـت فى مصلحة البلاد » ، ثم نصح جموع الطلبة الذين أضربوا عن دروسهم فى اليوم التالى بالعودة الى دروسهم « لأن فى هذا مصلحة البلاد » (٤) بهذا كانت الحالة النفسية للشـعب مشجعة لقـوى الرجعية والانتهازية على التسلل الى الميدان ومحاولة البطش بالوفد • ويلاحظ أن هـذه الحالة النفسية نفسها قد استفاد منها الجانب البريطانى ، فقد برر اللورد اللنبى تسرعه فى تقديم انذاره دون الرجوع الى تعليمات حكومته ، بأن الرأى العـام المصرى ، « كان مهيئـا لتلقى اجراءات صارمة فى ذلك الوقت » وقد سبقت الاشارة الى ذلك •

أما الأمر الثانى الذى شجع هذه القوىالمعارضة علىالقيام بدورها فهو أنه كان تحت يدها فى ذلك الوقت ، وللمرة الأولى والأخيرة ، قضية تستحق الجدل تستطيع أن تدفع بها أمام الرأى العام وتدعوه للفصل فيها، الا وهى اخفاق السياسة التى انتهجتها الحكومة الدستورية والبرلمان فى تحقيق أمانى البلاد ، ومسئوليتها عن تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا الى تلك الحالة السيئة التى وصلت اليها • وعندى أن هذه القضية كان من الممكن أن تلقى ما تستحق من اهتمام لدى الرأى العام ، لو أن تلك

القوى المعارضة للوفد. كانت تؤمن بجديتهـــا ، وتؤمن بالتالى بمصلحة البلاد ، لابمصلحتها ، وتستمد من هذا الايمان قوة دافعة للخروج من مأزق الانذار البريطانى خروجا كريما يتيح لها الظهور بمظهر المخلص للبلاد من أخطاء وزارة الوفد ونتائجها ، ويدفع الأمة للمقـارنة بين عمل كل منهما عند الاستشارة الشـعبية • ولكن استسلامها واستخذاءها أمام الانجليز لشراء سكوتهم على مؤامرتها ضد الحيـاة النيابية ، كان يجعل من هذه المقارنة أمرا عسير التصور ، فهل كان الشعب الا ليفضل المقاومة على الاســتخذاء ، والجهاد على الاســتسلام ؟ وهكذا فقدت تلك القوى فرصتها الثمينة الوحيدة لكسب انتصار سياسى على الوفد ، أو على الأقل كسب رأى عام يعتد به الى جانبها ، وقضى عليها سياسيا الى الأبد •

ولقد كان سقوط هذه العناصر خسارة حقيقية لانجلترا ، وقد أدرك ذلك المـؤرخ الانجليزى « توينبى » الذى يلقى اللوم على الجـــانب البريطانى الذى سمح بسقوط هذه القوى ، بل وأجبرها على السقوط ، فيذكر أن قسوة الشروط التى فرضت على مصر فى انذار اللورد اللنبى كانت قاضية على أولئـك السياسيين الذين أظهروا الشجاعة والوطنية ليتحملوا عبء المنصب فى تلك الظروف الحالكة ، وأن اجبار زيور باشا وزملائه على الانتحار سياسيا بقبول تلك الشروط دون تخفيف ، كان بمثابة تمهيد من السلطات البريطانية دون قصد لعودة العناصر المتطرفة الى الحكم مرة آخرى (٥) •

***

وقد انبنت خطة القصر لهـدم الوفد على وسائل ثلاث : الوسيلة الأولى ، تحميل حكومة الوفد وبرلمانه مسئولية النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى • ثانيا ، محاولة هدم الوفد من الداخل ، وهذا هو البـاعث وراء حركة الاســتقالات من الهيئة الوفدية التى سنتاولهـــا بالايضاح • أما الوسيلة الثالثة فهى تأليف حزب للقصر يتولى امتصاص هذه العناصر الخارجة على الوفد ، ومعها شتات الانتهازيين من كبار الموظفين والضباط الحالين على المعاش والموالين للقصر ، ليتولى ملء الفراغ الذى سوف يخلفه الوفد بعد سقوطه المتوقع فى الانتخابات التى ستجرى • وهذا هو سبب قيام « حزب الاتحاد » ، أو « حزب الشيطان » كما أطلق عليه سعد زغلول • بل هو سبب ســقوطه أيضـــا ، لأن احتفاظ الوفد بمركزه الســياسى لم يترك فراغا يحتــله حزب الاتحاد ممـــا أدى الى سقوطه •

وقد ظهرت هذه النوايا نحو الوفد ونحو الحياة الدستورية غداة تأليف وزارة زيور باشا • فقد أستصدرت الوزارة مرسوما من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا • وقد أعلن زيور باشا أسباب هذا التأجيل فى خطابه الى الملك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، الذى طلب فيه حل البرلمان المصرى فقال : « ان الوزارة عندما تولت الحكم ، رأت أن اشراك البرلمان فى مهمتها اعادة العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية كان مستحيلا ، فهذان المجلسان الخاضعان فى الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابقة تمثله ، كانا متضامنين تضامنا وثيقا مع تلك الوزارة فى سياستها التى أدت ، حسب تبليغات الحكومة البريطانية ، واعتراف تلك الوزارة ، الى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشئوم • ولقد كان استمرار المناقشات البرلمانية فى هذه الظروف مهيجا للخواطر مسوئا للمركز السياسى واقفا فى سبيل حل الخلاف ، ولهذا كان تأجيل انعقاد البرلمان ضرورة لا مفر منها » (٦)

وقد انتقدت جريدة البلاغ الوفدية هذا القرار نقدا مرا ، فتساءلت: « لماذا كرهت الوزارة مواجهة البرلمان ، بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن فى مجلس النواب أنه مستعد هو وأصدقاؤه لتأييد كل وزارة تعمل لخدمة البلاد ، وبينما كان يعلن ذلك كان معروفا لديه أن زيور باشا يؤلف الوزارة الجديدة ؟ » فالوزارة قد ارتكبت خطأ ، لأنه اما أن تكون أعمالها مما يمكن عمله اجتنابا لضرر جسيم ، واما أن تكون هذه الأعمال فى ذاتها ضررا جسيما • فاذا كانت مما يمكن تحمله واجتناب الضرر الجسيم فقد أثبت البرلمان فى أحوال عديدة أنه لايمتنع عن قبوله ، لأنه يقدر الحوادث تقديرا صحيحا ، ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجريمة برهان على أنه ليس طائشا ولا متطرفا •• أما ان كانت الأعمال فى ذاتها ضررا جسيما وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها ، وأنه أولى لها حينئذ أن تؤجل انعقاده ، فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسئولية ، وكيف اذا طلب الانجليز منها اليوم مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم نفسها من وجود البرلمان بجانبها ؟ » (٧) • على أن خطة الحكومة الاستسلامية بازاء الانجليز لم تلبث أن اتضحت — على النحو الذى مر بنا — فقدم الوزيران الوفديان استقالتيهما بعد اسبوع واحد من تأليف الوزارة ، وصرحا فى الصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما ، وانه من الاسباب التى دعتهما الى الاستقالة •

وكان هذا بداية المعركة ، ففى يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧

عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد عريضـــة يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل اليها ، لمعالجة تلك الحالة التى أدخلت البلاد اليها قسرا ، والنظر فى التصرفات غير الدستورية التى قامت بها الوزارة . ولما لم ترد الوزارة على طلبهم هذا عادوا فى يوم ٥ ، ٦ ديسمبر فكرروا هذا الطلب وعززوه بأسباب أخرى منها أن يتمكن البرلمان من حماية الحرية الشخصية المهددة التى كفلهــا الدستور ، ولأن اذعان الوزارة لمطالب الانجليز ، وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب ، وشروعها فى تنفيذ البعض الآخر ، مما يجعل استمرارها فى سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها (٨) .

وكان رد القصر على هذا الطلب بليغا ، ففى يوم ٢٤ ديسمبر صدر مرسوم يقضى بحـــل مجلس النـواب ودعوة المندوبين الناخبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فـــبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥(٩) . وقد جاء فى مذكرة الحل التى بررت بها الوزارة هذا الاجراء أن « الاغلبية البرلمانية بتقديمها تلك العرائض الى الملك ، التى وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها ، فى لغة حادة ، لوما تعدل شدته عدم صحته ، كما أنها أظهرت عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو اقتناع » قد أقامت « بوسائل مخالفة للدستور خلافا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله الا باستقالة الوزارة أو حـــل مجلس النواب » ولـــا كان « تصرف الأغلبية البرلمانية ليس معناه فى الحقيقة الا البقاء والاستمرار عنادا فى هذه الخطة السياسية نفسها التى عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، والتى أخضعت ادارة البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستشارة الأمة فى هذه الخطة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها » (١٠)

ولم يلبث القصر أن أخذ فى تنفيذ خطته فى هدم الوفد من الداخل فى مستهل عام ١٩٢٥ ، بهمة حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى . فقد أخذ كثيرون من شـــيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويسندون سبب استقالاتهم الى « ما ذاع أخيرا من أن الحزب الوفدى تحيط به الشكوك من جهة الاخلاص الواجب لجلالة الملك» . وكان من أهم هذه الاستقالات ، استقالة محمد سعيد باشا ، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بعد النظر، كانت استقالته توحى بأفول نجم الوفد، بينما أخذت الصحف الانجليزية تساهم فى المعركة بدعاية واسـعة النطاق فى هـذا الاتجاه ، وكان مما كتبته جريدة « التايمز » أن الوفد المصرى بالرغم من

مجاهرته بالولاء للعرش ، فان جميع الدلائل تدل على أنه يسـير سيرا مضطردا الى الجمهورية (١١) ٠

والحقيقة أن الانجليز كانوا فى ذلك الوقت يغذون الحملة ضد الوفد من طريقين : الطريق الأول ، مساعدة القصر واطلاق يده تماما فى هدم الوفد ٠ وفى هذا يقول سعد باشا لمكاتب المانشستر جارديان البريطانية : « ان الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور الا لأن البـلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمـونهم من العقاب الـذى يستحقونه ٠ انكـم لاتستطيعون الافلات من التبعة » (١٢) أما الطريق الثانى ، فهو محاولة ادانة الوفد كهيئة فى جريمة مقتل السردار : ففى يوم ٢٧ نوفمبر اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمى بك ومكرم عبيد عضوى مجلس النواب ، ومحمود فهمى النقراشى ، وكيل وزارة الداخلية ٠ وكان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسـطة قوة عسـكرية بريطانية ، مع عدم وجود حالة الأحكام العرفية ، وبالرغم من الحصانة البرلمانية بالنسبة للاول والثانى مما اعتبر اهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، ولهذا ثارت ثائرة الرأى العام وممثلى الأمة لهذا الاعتداء ، مما اضطر الحكومة للسعى فى تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية ٠ وبعد هـذا قام البوليس المصرى ، تنفيـذا للتعليمات البريطانية ، بالقبض على كل من الاستاذ شـفيق منصور ، والشيخ مصطفى القـاياتى والاستاذ راغب اسكندر والاستاذ حسن يس ، وكلهم من النواب ٠ ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب (١٣) ٠

على أن هذه المحاولة من جانب الانجليز والحكومة ، لم تلبث أن أدت الى عكس المطلوب منها فى نفوس الشعب ٠ فيذكر الدكتور هيكل أنها أثارت جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه ، وأن سعد زغلول باشا قد شعر بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة ، فخرج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه فى فندق « مينا هاوس » عقب اعتزاله الوزارة ، ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها (١٤) ٠

حزب الشيطان

كانت الخطوة التالية أمام القصر ، بعد حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، هي تأليف « حزب الاتحاد » ليخوض المعركة الانتخابية التى كان صدقى باشا اذ ذاك يدبر لها بطرقة الخاصة جميع الوسائل التى تؤدى الى سقوط الوفد • وكان صدقى باشا قد أوذى ايذاء شديدا من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبو النصر بك ، فكانت هذه فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور • وقد استعان الملك فؤاد بشخصية موتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه ، وهو حسن نشأت باشا الذى تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك وسعد زغلول ، فلما هبت الريح عكس السفينة الوفدية ، وجد نشأت باشا الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من نشاط وقوة ، وقد أخذ ، لتأليف حزب الاتحاد ، يضم اليه كل من استقال من هيئة الوفد ، وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفاياتهم الى ارتقائها ، وكل ضعيف الارادة من الأهالى ، مستعملا نفوذ بعض رجال الادارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقى ، منوها بمؤازرة الملك لهذه الحركة التى تستهدف مناضلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش(١٥) •

وقد كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بهذا الشكل السافر ضد الوفد ، الذى كان ينعت فى ذلك الحين بأنه عدو للعرش ، مخاطرة جسيمة من جانبه ، فقد عرض نفسه بذلك لاستفتاء شعبى ضده فيما لو فاز الوفد فى الانتخابات • وقد حذرت صحيفة وفدية من هذه المخاطرة فى مقال لها فقالت : « ليفكر أولئك الذين يقولون انهم خدام العرش المخلصون ، ثم ليفكروا فى مرمى أعمالهم ، فقد آن لهم أن يروا جسامة السوء الذى قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر فى الخارج ، فاذا استمرت هذه الحملة الشائنة ، فان فوز الوفد فى الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » (١٦) • وكتبت جريدة البلاغ فى يوم ٤ يناير تقول : « ان الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة الممثلة فى أشخاص وكلائها ونوابها • فكل تهمة توجه اليهم ، انما هى تهمة موجهة الى الأمة التى وثقت بهم (١٧) » • على أن الملك فؤاد كان فى ذلك الحين يرى فى تلك الظروف فرصة العمر للتخلص من الوفد ، وكان فى الوقت نفسه مطمئنا الى تدابير صدقى باشا

وقد أعلن عن تأليف الحزب فى العاشر من يناير ١٩٢٥ عندما

اجتمع أعضاؤه بفندق سميراميس حيث ألقى اللواء موسى فؤاد ، أحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، خطابا أبان فيه فكرة تأليف الحزب ، وزعم أنها لتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ! • وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى الذى ندد بسيطرة الوفد فقال « ان البلاد قاست كثيرا من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التى آلت ، فى كثير من الأحوال ، وحين تتطلب الحاجة الضرورية التساند والمعاضدة — الى سيطرة مشكوك فى نفعها » • ثم أصدر الحزب جريدة له أسماها «الاتحاد» ، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، هى جريدة « الليبرتية » ، بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية • وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد الذى صيغ فى عبارات مطاطة وقصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية ، فتحدث عن اصلاح الأزهر ورقى حالة الفلاح وحالة العمال وانشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتشجيع التجارة الوطنية والاستكثار من الملاجىء والمستشفيات وتحسين حال رجال الادارة ، الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الريف وقراه • وقد اعتبر البرنامج هذه الاصلاحات الداخلية وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، متمثلا فى ذلك بحزب الأمة ، كما اقتبس من برنامج الحزب الوطنى القديم « الدعوة فى خارج البلاد لاقناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية » ، متوهما أن القضية المصرية لا زالت قضية دولية • ثم ختم الحزب برنامجه بهذه العبارة : « لتحيى مصر • وليحيى الملك » •

وقد سخرت جريدة البلاغ من هذا البرنامج الذى أعلنه الحزب فقالت انه « حزب الانصراف عن التمسك الآن بالاستقلال والاكتفاء بانشاء الأساسات الذى يمكن بعد انشائها ، أى بعد عشرات من السنين أن نقول اننا صرنا أهلا للاستقلال فيجب أن نطالب به • ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لانكلترا هانحن قد أقمنا الأساسات كلها فأصلحنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذى رسمه حزب الاتحاد ، فهيا اعطينا الاستقلال التام لمصر والسودان ، فسوف تلجأ انجلترا الجاء الى الخضوع أمام رغبتنا لأن الأساسات التى تكون قد أقمناها هى فى نظر حزب الاتحاد أسباب ملجئة » (١٨) •

على كل حال فان تأليف حزب الاتحاد كحزب للعرش يثير سؤالا وجيها هو : لماذا آثر الملك فؤاد تأليف حزب جديد يخوض به المعركة

ضد الوفد ، ولم يعتمد فى ذلك على حـــزب الأحـرار الدستوريين وهم الاعداء التقليديون للوفد ؟ • والبواعث هنا كثيرة ، أولها أن هذا الحزب كان مكروها من الشعب الذى عبر عن ذلك فى كثير من المناسبات وأهمها الانتخابات الأولى ، ولهذا فلم يكن الملك ليتوقع أن يحرز له هذا الحزب الانتصار المرجو على الوفد ــ وهذا هو رأى سعد باشا شخصيا • (١٩) ثانيا ــ أن هذا الحزب الذى يعتبر الوريث الشرعى لحزب الأمة ، قــد ورث فيما ورث عنه ، عداء رجالاته للقصر ولطغيان القصر ، وهو ما تمثل بوضوح فى أثناء معركة الدستور ، وخصوصا فى خطابات عبد العــزيز بك فهمى المفتوحة الى يحيى ابراهيم باشا • بل ان تأليف حزب الأحرار الدستوريين انما كان من أجل مقاومة نزعة القصر الأوتوقراطية والدفاع عن مشروع الدستور • ولما كان الملك فؤاد يعرف هذا كله ، فلم يكن يرى فيه مشجعا على الاستعانة بهذا الحزب والاعتماد عليه • ثالثا ، أن الملك كان يحس نحو الأحرار الدستوريين بمثل العداء الذى كان يحس به نحو الوفديين • فكلاهما فى نظره يريد الاستئثار بالسلطة تحت اسم «الحكم الدستورى» ، وقد عبر نشأت عن ذلكفى تبريره لقيام حزب الاتحاد، فعندما سأله الدكتور هيكل عن الغرض من تأليفه قال : « ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين • وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقـــاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم مالبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأى العام ، ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر الوفد به ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شىء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع به أن يغلب أحـــد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة » (٢٠) •

وفى الحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد خدعوا خديعة كبرى فى العهد الجديد ، وعلقوا عليه آمالا كبارا فى الوثوب الى الحكم والاستئثار بالغنيمة أو حتى الاشتراك فيها ، ولم يعرفوا الا فيما بعد ، أن الدور الذى رسم لهم لم يكن يتعدى دور الأداة فى يد القاتل، لا يكاد يستخدمها فى جريمته حتى يتخلص منهــا • فيذكر « لويد » أن زيور باشا أفهم

الملك فؤاد أنه من الضرورى ، لمنـــازلة الوفد ، تعزيز وزارته ببعض العناصر القوية فى الأحرار الدستوريين • فقبـــل الملك وعين صدقى باشا وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر (٢١) • واختيـــار صدقى باشا بالذات كان مرسوما بعنـــاية • فهو من ناحية كان يكفل احراز عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية ، ومن ناحية أخرى فان صـــدقى باشا لم يكن عضـــوا مقيدا فى حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه كان وزيرا مع عدلى وثروت وصديقا للأحرار الدستوريين ، فاستخدامه لا يعتبر اشراكا لهم فى الحكم اذا فاز حزب الاتحاد فى الانتخابات فوزا مبينا • وفى الواقع أن القصر لم يلجأ لاشراك الأحرار الدستوريين فى الحكم كحزب ، الا عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، عندما فقد الأمل فى حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الانفراد بالحكم • ومع هذا فعندما سنحت الفرصة لطرد الاحرار من الوزارة بعد ذلك لم يتردد القصر فى انتهازها •

معركة الانتخابات

ولقد تحقق الغرض من تعيين صدقى باشا فى الوزارة • فيذكر الدكتور هيكل أن قبول صدقى باشا الحكم على أنقاض النظام البرلمانى قد لقى ابتهـــاجا فى صفوف الاحـــرار الدستوريين (٢٢) • وسرعان ما اشتركوا فى حملة الشـــتائم على الوفد ورميـــه بأنه بسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للانذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين • وفى الوقت نفسه أخذ صدقى باشا يعد المسرح لمعركة الانتخابات الجديدة ، وهى المعركة التى لعلها أهم المعارك الانتخابية التى دارت فى مصر ، لانها أثبتت أن الشعب المصرى يتمتع بحيوية سياسية دافقة تجعله يبرأ سريعا من أشد السقطات ، فقد كان عند هذه المعركة أن توقف المد الثورى عن الانحسار ، ورد الشعب ردا بليغا على ما اتهمته به جريدة « التايمز » البريطانية حين تحـــدثت عن فرصة نجاح زيور باشا فى الحكم فقالت انه « يتوقف على أن يقدم لها المصريون كل مايسمح به جبنهم الوراثى من تأييد » • وكانت تقصد أن ينكمش الشعب أمام وسائل الضغط النازل على ارادته فى ذلك الحين من الوزارة الزيورية • وقد ندت جريدة البلاغ الوفدية بهذا المقال فقالت انه « يعزو للشعب المصرى نقائص لا تتوفر الا فى أمة عبيد أذلاء فقدت الشعور بكل نزعة

شريفة وكرامة قومية » ، وقالت « فلتتغن التايمز بمحاســن وزارتها الحاضرة ماشاءت ، ولتحمل على الشعب المصرى ورئيسه قدر ماتستطيع ، فليست تصل بهذا الا الى نقيض أغراضها على خط مستقيم » (٢٣) ٠

وقد لخص الاستاذ العقاد المعركة الانتخابية فى عبارة واحدة صادقة فقال : « انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ، ومنهم الأمة بحذافيرها » (٢٤) ٠ ويكفى هنا أن نشير الى بعض الأساليب التى اتبعت فى هذه الانتخابات التـاريخية ٠ فقد أغفلت وزارة زيور باشا العمل بقانون الانتخاب المباشر ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، ورجعت الى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط ٠ فقد ألغت انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات ، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين جدد ٠ ثم أخذت تعبث بكشوف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم ســعد باشا زغلول ، يجمــع ناخبين من ستة شوارع مختلفة ٠ وكان من نتيجة هذا الترتيب ، الذى عنيت به الوزارة عناية خاصة ، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا ، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد ٠ ثم وقبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأت الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز ، قررت تعديل تقسيم عدد ١٠٦ دائرة لمصلحة مرشحى الحكومة ٠ هذا بينما كان رجال البوليس والادارة يضيقون على المنتمين للوفد تضييقا شديدا ، ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخــابى ، ويبذلون كل مســاعدة لمرشحى الاحـزاب الموالية للحكومة (٢٥) ٠

ثم نزلت السياسة البريطانية بثقلها فى المعركة الانتخابية ، فقد نصح وزير خارجيتها تشمبرلن الشعب المصرى فى خطبته التى ألقاها فى « برمنجهام » فى أول فبراير ، بأن « يتدبر جيدا عواقب القرار الذى فرض عليــه الآن اصداره ، ويزن نتــائج الخيار الذى ســيرضاه » ، لأن ادراك الشعب المصرى لهــذا مهم لمصر « لكى نحافظ على الحريات التى منحناها اياها والتى تتمتع بها » ٠ وقد أعقبه المستر امرى فى خطاب له فى دائرته الانتخابية فأعلن أنه « من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبــيرة ، الا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لنفوذ معاد للامبراطورية البريطانية ، سواء أكان فى داخل البلاد أم خارجها » (٢٦) ٠

هذا كله يبين الضغط الكبير الذى تعرضت له مصر فى الداخل والخارج فى تلك الانتخابات الهـــامة ، التى كانت فى حقيقتها اختبارا لمعنوية الشعب المصرى بعد الصدمة التى تلقاها فى حادثة مصرع السردار . وقد رأى الوفد من الضرورى أن يلجأ الى الحيلة ، بالاضافة الى مابذله من جهد فى اعداد جهـــازه الضخم لخوض المعــركة ، فقد أوحى الى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يقسموا له ماشاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد وأنهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وقد كان بسبب هذه الحيلة أنه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أنها قد فازت فى الانتخابات ، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم . ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشراك حزب الأحرار وحزب الاتحـــاد فيها ، فضمت اليها من الأحرار عبد العزيز فهمى بك رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العـــام ، وتوفيق دوس بك . ومن الاتحـــاديين يحيى ابراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلمى عيسى باشا ، وصـــدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحـــو ، وعين توفيق نسيم باشا رئيســا لمجلس الشيوخ (٢٧) .

ولقد كان الغرض من اجراء تعديل الوزارة بهذه السرعة مزدوجا . فقد قصد به من ناحية أن يشعر هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدقى باشا ، بأن الحكومة باقية فيرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا اليها رعاية لمصالحهم . كما قصد به من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الادارة الذين تورطوا فى كثير من المخالفات الى بقاء الحكومة فى مراكزها ، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها فى الدوائر التى يجب أن يعاد الانتخاب فيها . وهذا ماكشفته جريدة البلاغ الوفدية فى عددها الصادر فى ١٥ مارس ١٩٢٥ (٢٨) . وعلى كل حال فعندما اقترب انعقاد البرلمان لم تتورع جريدة « السياسة » عن تحذير هؤلاء النواب من الانحياز الى سعد باشا فى البرلمان حتى لا ينشأ عن هذا الانحياز « مصاعب قوية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها » ، « فاما أن تنحازوا الى جانب الكفايات المشهورة التى أتاحتها الانتخابات الجديدة للبلاد ، واما ان يستهويكم الشيطان فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما ، ولكن قد تقضى على هذا الدستور ، وتفسد على البلاد ماجاهدت من أجله ست سنين » (٢٩) . وهذا الكلام الخطير دليل لا ينقض على اشتراك الأحرار الدستوريين فى

المؤامرة التى كانت تدبر فى ذلك الحين لابطال الحياة النيابية نفسها والقضاء على الدستور نفسه · وقد مهـد عبد العـزيز فهمى ، زعيم المحافظين على الدستور وعضو اللجنة التى وضعته وصاحب الخطابات الشهيرة التى تحذر من تعديل الدستور ــ مهد الطريق لذلك بأن طعن على الدستور فى خطبته التى القـاها فى غرفة المحـامين فى محكمة الاستئناف فى ١٨ مارس ، قائلا انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر « ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض » ، وان استدرك فقال : « وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » (٣٠) ·

هذا هو الجو الذى عاشت فيه مصر فى تلك الأيام التاريخية من حياتها · ولكنه لم يولد فى نفوس النـاس جبنا وخوفا كذلك الذى تصورته جريدة التـايمز ، فبينما كان موكب الملك يسير فى طريقه لافتتاح البرلمان فى يوم ٢٣ مارس ، كانت الجماهير المصطفة على طول الطريق تهتف له ولسعد باشا ، مع أن زيور باشا هو الذى كان يصحبه فى عربته · ثم جاءت الضربة الحاسمة ، عندما أخذ المجلس فى انتخاب رئيسه ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتا ، ونال عبد الخالق ثروت باشا ٨٥ صوتا · وهنا تمت الهزيمة للعرش وحقق الشعب انتصارا أسطوريا ، هو فى ميزان الظروف التى تم فيها فوق كل انتصار ·

حل البرلمان والعودة الى الحكم المطلق

أدى فوز سعد باشا بأغلبية الأصوات فى مجلس النواب ، برغم كل الجهود الملكية والوزارية التى بذلت ، الى نتائج جسيمة بالنسـبة للدستور والحياة النيابية فى مصر · فقد اقتنع الملك فؤاد بأن أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستورى ، هى محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حيـاة برلمانية مزيفة ، ولا تنخدع ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم الا عن طريق ابطال النظام النيابى نفسه ما أمكن الى ذلك سبيلا · وهذا هو تفسير الاجراء الذى واجه به انتصار سعد زغلول فى مجلس النواب · ففى مساء اليوم نفسه الذى أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرياسة مجلس النـواب ، صدر مرسوم ملكى يقضى بحل المجلس ، وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد فى أول يونية · وقد أعلن زيور باشا فى المجلس أنه كان قد رفع استقالة الوزارة

الى الملك فأبى قبولها ، فاشار على جلالته بحل المجلس بناء على أنه «أظهر لأول وهلة مايدل على اصراره على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب » (٣١) ٠

كان هذا الاجراء بحل المجلس الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور ، لأن الدستور كان صريحا فى أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه ٠ ومع ذلك فواضح أن الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ماورد فى مرسوم الحل من اجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، لأن مثل هذا العمل - كما يقول الدكتور هيكل - كان يعتبر عبثا من العبث ، فان الوزارة سوف تضطر طبعا الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ٠ وفى الحقيقة أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت فى يوم ٢٦ مارس - أى بعد ثلاثة أيام فقط - مرسوما بوقف عمليات الانتخابات ، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وأنها تضع للانتخابات قانونا جديدا يكفل هذا التمثيل الصحيح ٠ ويعترف الدكتور هيكل أن أحدا من أنصار الحكومة أو من خصومها ، لم يدر بخاطره ماعسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد ٠ أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ، أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشرع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون ؟ (٣٢) ٠

وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها ٠ وسرعان ما أخذ القصر ، على أثر ذلك ، يستأثر بكل السلطة فى البلاد ، حتى صار وكأنه كل شىء فى البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها » (٣٣) ٠ فقد أصبح هو مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه ٠ وكانت هذه التعيينات هى وسيلة القصر فى مكافأة أنصاره ٠ فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات فى انشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا لمصر فيها مصلحة ، أولها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار ٠ حتى وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات فى عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية (٣٤) ٠

وكان من نتيجة استفحال نفوذ القصر وسلطاته ، وما أغدقه على أنصاره من المغانم ، أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، في الوقت الذى لم يكن هذا الحزب يدخر وسعا فى نشر نفوذه ، فكانت وفوده تطوف بالمديريات تحض المديرين على جمع الأموال للحزب والمساعدة فى توزيع جريدة الاتحاد (٣٥) . ولقد كان هذا بداية الشقاق بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ، بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثانى . فان الأحرار الدستوريين الذين استقبلوا حزب الاتحاد أول انشائه « بغير امتعاض » ، وكانوا يعـاونون على تقـويته ، أخذوا الآن يقفون فى سـبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له (٣٦) . ثم أخذت جريدة السياسة تنقد السياسة المالية التى كانت تتبعها الوزارة ، وهى التى كانت اذ ذاك فى يد رئيس حزب الاتحاد مبـاشرة ، فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والاسراف فى انشاء المفوضيات والقنصليات وفى تعيين الموظفين وترتيبهم . ثم لم تلبث أن أخـذت تتخير ، فى ذكاء وفطنة ، ميدان المعركة المقبلة بين الحزبين ، وهو الدستور . فكتبت تنقد خطة تعديل قانون الانتخاب وتتوقع لها الفشل وترميها بالرجعية ، لأنها كانت ترمى الى تضييق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فقالت ان التعديل يجب أن ينحصر فى رفع سن الرشد السياسى الى الخامسة والعشرين أما تضييق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فتلك وسائل ثانوية لا تعتقد أنها تصادف نجاحا مطلقا ، وفيها شىء من معانى الرجعية (٣٧) . وفى ٩ يولية ١٩٢٥ كتبت تدافع عن الصحافة قائلة انها « يجب أن تكون حرة الى أوسع الحدود » ، وأكدت أن « كل تشريع يجب ألا ينظر اليـه بعين حزبية ، فالتشريع باق والوزارات متغيرة » (٣٨) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالى أشد المعارضة قائلة ان ذلك التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار ، لأن البلاد « تنتظر عودة الحـكم النيابى الى مجراه الطبيعى فى القريب العـاجل ، فاذا تأجلت الانتخابات سنة ، ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية (٣٩) .

وقد أدركت جـريدة « كوكب الشرق » الوفدية موقف جـريدة الاحرار وانتقالها من موقف المناصر للوزارة فى اعتداءاتها المتوالية على الدستور ، الى موقف المدافع عن الدستور ، فكتبت تقول : « لقد رأت السياسـة تغلب الاتحاديين على الاحـرار الدستوريين فى الوزارة ، وتسخيرهم للموظفين فى جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد ، وأيقنت

أن الوزراء من حزبهـا خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين ، ان لم يكن اليوم فغـدا ، ولذلك تعـد للأمر عدته وتدافع عن حرية الصـحافة وعن احكام الدستور ، حتى لا تطعن غدا بالسلاح الذى يشـحذونه للسعديين » (٤٠) .

طرد الأحـرار الدستوريين من الحكم ، أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » :

وفى واقع الأمر أن طرد الأحرار الدستوريين من الحكم كان منوطا فقط بسنوح الفرصـة الملائمة . ولم تتأخر هذه طويلا ، فقد كانت الأقدار تدخر كتاب الشيخ على عبد الرازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، مناسبة فريدة لانهاء التحالف غير المقدس بين القصر وبين الذين يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية . وقد يكون من المستغرب أن يكون لكتاب علمى بحت أثر ما فى سياسة بلد ما ، ولكن اقتران ظهور هذا الكتاب بالظروف التى كانت تجتازها فى ذلك الحين فكرة « الخلافة » فى العالم الاسلامى ، وارتباط هذه بمصالح الملك فؤاد خاصة ، هو ماجعل كتاب الشيخ على عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الأثر. ففى تلك الأثناء كانت مسألة الخلافة الاسلامية تطفو على سطح المحيط المصرى السياسى لتثير حولهـا الاهتمام بين المصريين . فمنـذ أن أعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقـرة مقرا ، وصرح بأن تركيا لم تبق لهـا بالخلافة حاجة ، وأنها جرت على تركيـا متاعب لا قبل لها بها ، قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة اسلامية . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الاسلامية ــ عدا أهل الحجاز وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ــ اتجاها الى أن عرش مصر أولى عروش المسلمين بها ، وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة فى مصر يكثر حينا ويفتر حينـا . ثم تزايد فى أوائل ذلـك الصيف من عـام ١٩٢٥ (٤١) .

ولقد كان الملك فؤاد يرنو ببصره الى الخلافة يرمى بها الى هدفين: الأول ، أن يكتسب لنفسه من المهابة بين ملوك العالم الاسلامى وشعوبه مايكتسبه عادة خليفة المسـلمين ، حتى ولو من الناحية المظهرية على الاقل ، والثانى ، أن يستفيد من هذا المركز الدينى العظيم فى توطيد سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، متمثلا فى ذلك

بالسلطان عبد الحميد العثمانى فى محاولاته ٠ وعلى ذلك فقد أخذ نشأت باشا ينشر الفكرة سرا بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر ومدرسيه الذين كانوا يخضعون لسلطة الملك المطلقة ، فكان يسافر الى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم الى الاسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات اطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة (٤٢) ٠ وكانت البراهين تقام على أفضلية مصر والملك فؤاد لاحتضان الخلافة ، فمن جهة مصر فهى زعيمة الشرق العربى بلا منازع وفيها الأزهر الشريف ، وهو معهد القرآن والحديث ، وهى فى دول الاسلام شقيقة كبرى ، بما للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق ٠ وأما فيما يختص بالملك فؤاد فهو ملك مسلم متوج ليس بالرجل العادى ، ولكنه ملك ممتاز وطدت له السنون الطويلة التى أمضاها فى بلاط ايطاليا ثم بلاط مصر أيام عباس ، خبرة فائقة فى شئون الحكم ٠ فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معا ، وهو خليق حقا بمركز الخلافة (٤٣) ٠

ولقد كانت الفكرة فى الأصل لدى بعض العلماء أن يجتمع العلماء الموجودون فى القطر المصرى فينتخبون الملك فؤاد ويبايعونه ، فتتم له الخلافة (٤٤) ، ولكن الرأى استقر على الدعوة لعقد مؤتمر اسلامى فى القاهرة من جميع الدول الاسلامية للبحث فى مسألة الخلافة من جميع نواحيها ٠ ولهذا أخذت لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعزز فكرته ، وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مقاطعاتهم ٠ وأخذ فى توجيه الدعوات الى دول العالم الاسلامى منذ أوائل عام ١٩٢٤ ٠ ويدل على اتساع نطاق هذه الدعوات ، أن واحدة منها أرسلت الى « تركستان الشيوعية » ، التى قبلت الدعوة ، ولكن السلطات المصرية تداركت الأمر ، اما بتوجيه من السلطات البريطانية ، واما بدافع ذاتى ، فمنعت موسى جار الله مندوب تركستان من الدخول الى مصر للاشتراك فى المؤتمر ، مما أدى الى احتجاجه بخطاب طويل (٤٥) ٠

على أن العقبات أخذت تظهر فى سبيل الفكرة وفى سبيل المؤتمر ، فمن ناحية كان سعد زغلول قد أعلن عن رأيه فى محاولة اقامة الخلافة من جديد فوصفها بأنها محاولة خيالية ، وأنها « محفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها ، فضلا عن أن هذا يؤدى الى تفاقم الضائقة الملمة بالعالم الاسلامى من جراء الحرب وعواقبها » ، وقال : « والآن ليس

سوى السـياسة الحسية الجريئة مايحقق الغرض • أما الجرى وراء الأغراض الخيالية فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا ، ولكنه يقضى على السياسة العملية » (٤٦) • ومن ناحية أخرى فقد أخذ كل ملك اسلامى يرشح نفسه للخلافة ، ويحرض قومه زأمته من أجلها ، ولهذا أخذت الاجابات على الدعوة للمؤتمر تترى فاترة تستفسر عن مراميه وغاياته ، ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفـة المعزول (٤٦ مكرر) • وهـكذا أخذت آمال الملك فؤاد فى الاستيلاء على الخـلافة تغيض ، وأخذ الأمل فى نجاح المؤتمر لتحقيق غايته يتضاءل ويتهاوى .

فى وسط هذه الأزمة التى كانت تمر بها فكرة نقل الخلافة من شاطىء البوسفور الى شاطىء النيل . ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق ، لا ليزيل العقبات التى ظهرت فى طريق الفكرة أو فى سبيل عقد المؤتمر ، وانما ليدق مسمارا كبيرا فى نعش الخلافة • وليس من شـأن هـذا البحث ، بطبيعة الحال ، ان يتعرض بالتحليل أو النقد لكتاب « الاسلام واصول الحكم » ، وانما يكفى هنا ابراز الفكرة الأساسية التى وردت فيه ، لتوضيح علاقتها بالنتائج التى ترتبت عليها • وهى ، كما وردت على لسان الشيخ على عبد الرازق نفسه ، « أن الاسلام لم يقرر نظاما معينا للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى نوجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاما دينيا ، والقرآن ، كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضا ان الدين الاسلامى برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأدواء التى عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية • فلقد شـلت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحـو النظـم الحرة ، وخصوصا بسبب العسف الذى انزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فانهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم (٤٧)» •

كان هذا الهجوم على الخلافة من جانب الشيخ على عبدالرازق، وفى هذه الظروف ، سببا فى انطلاق أبواق الدعاية من القصر نحوه بالهجوم. حتى استقر الرأى على محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر ، على اعتبار ان ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى اليها ، هيئة العلماء . ثم عقدت هيئة كبار

العلماء فعلا جلسة حاكمت فيها الشيخ على عبد الرازق ، وقضت باخراجه من زمرة العلماء (٤٨) ٠

كانت هذه المحاكمة وهذا الحكم الذى صدر فيها مساويا تماما لاعلان الحرب على الأحرار الدستوريين ٠ ذلك أن الشيخ على عبد الرازق انما هو شقيق محمود باشا عبد الرازق ، أحد زعماء الأحرار الدستوريين٠ وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها هذا الحزب ٠ ولهذا فان أقل حقوقها عليه ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ هو أن يحميها فى حدود القانون ٠ وكانت الظروف اذ ذاك تسمح بأداء هذا الحق ، فأن وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعى الذى كان يتولاه ، كان هو عبد العزيز فهمى باشا بنفسه ، ولم يتأخر عبد العزيز فهمى باشا عن حماية الشيخ على عبد الرازق ، فقد أرسل يستنير برأى كبار رجال القانون فى الحكومة،وهم مستشارو لجنة القضايا ، فى اختصاص هيئة كبار العلماء باصدار الحكم أو عدم اختصاصها ، ومدى تأثير الحكم الذى تصدره فى حالة اختصاصها فى فصل العالم من وظيفته وقطع مرتبه وحرمانه من الدخول فى أى خدمة بالحكومة (٤٩) ٠

على أن هذه المحاولة من جانب رئيس الأحرار الدستوريين لانقاذ الشيخ على عبد الرازق ، كانت هى الفرصة التى كان ينتظرها القصر للتخلص من الأحرار الدستوريين والانفراد بالحكم ٠ وكان الملك فؤاد فى ذلك الحين فى ظروف تسمح له باتخاذ هذه الخطوة الخطيرة دون أن يخشى متاعب تذكر ، لا من ناحية الرأى العام فى مصر والقيادات السياسية فيه، ولا من ناحية الانجليز ٠ فمن ناحية الرأى العام المصرى ، فان القصر كان فى ذلك الحين قد ورط الأحرار الدستوريين فى كثير من المخالفات الدستورية التى كشفت زيف ما كانوا يدعونه من الحرص على الدستور والدفاع عنه والتظاهر بأنهم من غلاة المحافظين عليه ، وأضعفت بالتالى من مركزهم السياسى فى البلاد ٠ ومن ثم فلم يكن القصر ليتوقع أن يقابل طردهم من الحكم الا بالابتهاج فى صفوف الرأى العام ، والشماتة فى صفوف الوفد ٠

أما من جهة الانجليز ، فان اللورد اللنبى ، الذى كانت سياسته تقوم على مساندة الأحرار الدستوريين وتعضيدهم فى وجه القصر، كان قد استقال من منصبه ، وخلا بذلك الجو للقصر لينفرد بالأحرار الدستوريين دون نصير من الشعب ودون نصير من الانجليز ٠ وكانت استقالة اللورد

ألنبى فى الحقيقة أشبه بالاقالة ، فان وزارة الخارجية البريطانية ، بالرغم من أنها اضطرت الى اقرار الشدة التى أظهرها بتقديمه انذاره لوزارة سعد باشا دون تعديل ، الا أنها اعتبرت تصرفه جموحا وانفلاتا من هيمنتها ورقابتها يتطلب المبادرة بمعالجته • ولذا سارع المستر تشمبرلن، فى أعقاب الحادث ، بارسال المستر **نيفل هندرسون** الى القاهرة ، دون استشارة اللورد ألنبى ، لينضم الى رجاله بدرجة وزير ، ويتولى تزويده « بالأغراض التى ترمى اليها حكومة جلالة الملك والصعوبات التى تود أن تتلافاها » • وقد اعتبر هذا التعيين فى مصر بمثابة تنحية للورد ألنبى من الناحية الواقعية ، وسرعان ما أصبح المستر نيفل هندرسون بطريقة آلية هو ممثل وزارة الخارجية الرئيسى فى مصر • وقد حاول اللورد ألنبى اقناع وزير الخارجية بأن تكون زيارة هذا الدخيل زيارة مؤقتة ، ولكنه فشل • وزاد الأمر حرجا عندما كتب اليه وزير الخارجية ، عقب انتهاء أزمة مقتل السردار يطلب اليه أن « ينتهز الفرصة التى أتاحها انقضاء فصل من علاقتنا بمصر ، وابتداء فصل آخر ، كلحظة مناسبة لنشدان الراحة من عناء عمله الطويل المجهد » • وأخيرا انتهى الأمر بأن قدم اللورد ألنبى استقالته فى **٢ مايو** وغادر البلاد فى **١٤ يونية ١٩٢٥** ، ليخلفه فيما بعد اللورد لويد (٥٠) •

وهكذا سنحت الفرصة للملك فؤاد، فيما بين ذهاب المندوب السامى القديم ومجىء المندوب السامى الجديد ، لضرب الأحرار الدستوريين دون خوف من أى تدخل • ومن ثم فقد أوعز الى يحيى ابراهيم باشا ، رئيس الوزراء بالنيابة ، أن يخير عبد العزيز فهمى باشا بين تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته • ولكن عبد العزيز فهمى باشا رفض الأمرين « وأصر على أن يقال » ــ على حد التعبير الذى ورد فى بلاغ مجلس الوزراء الرسمى عن هذه المسألة ــ فصدر فى يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكى بتكليف « على ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، بالقيام بأعباء وزارة الحقانية ، الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا (٥١) وهكذا تمت الخطوة الأولى فى طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، اذ لم يبق بعد هذا الا أن يتضامن الوزراء الأحرار مع رئيسهم فى الخروج من الوزارة ، أو يتشبثوا بمناصبهم ، وحينئذ تهوى البقية الباقية من كرامة الحزب ، ويصبح وجودهم فى الوزارة أو عدم وجودهم سواء بسواء •

على أن طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة على هذا النحو المزرى لم يلبث أن أحدث دوى القنبلة فى الرأى العام السياسى ، وبخاصة فى

الدوائر الحزبية ، وأثبت خطأ حساب الملك للموقف وتقديره . ذلك أن الجرأة التى تمت بها الضربة التى وجهت لرئيس حزب الاعيان ، بالرغم من أنها استثارت الكثير من الشماتة فى صدور الوفديين ، الا أنها فى الوقت نفسه كشفت شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أى شىء فى سبيل تحقيق سطوتها . وهكـذا ظهرت الحاجة ماسـة الى التآزر والتضـامن لدرء هذا الخطر الذى كان لايقـل شنـاعة عن خطر الاحتلال . وقد ظهر ذلك كله فى تعليق صحف الوفد ، فبينما كتبت « البـلاغ » تصف الحـادث بأنه « خاتمة تليق بمن لا يعتمـدون فى ولاية الحكم على ثقة الشعب » (٥٢) كتبت « كوكب الشرق » مقـالا فى أثناء الأزمة لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد حافظ عوض تدعو فيه صراحة لالتئام الصفوف وتقول : « كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث كسـعديين مخالفين لهم ، هذا عدا ما فى ذلك الاسـتغلال من الضرب على وتر الدين الحسـاس وتنفـير الازهر وعلمـاء الأزهـر من الأحرار الدسـتوريين ، كنـا نسـتطيع أن نسـتغل ذلك حزبيـا ، ولكن ضـمائرنا أبت هـذا الاسـتغلال ، ونفوسـنا استنكرته ، ووطنيتنا تسـامت عن مثل هـذا الاعتبـارات الحزبية . ومن أجل هذا رجونا الأدباء والمفكرين أن يتخذوا من هـذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة الى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وما كفـل من الحريات .. » ، ثم قالت : « لقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء شرفاء ، سعديين وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذى تلتئم الصفوف عند ظهوره . فهل من سميع أو مجيب (٥٣) » . أما جريدة الأخبار ، لسان الحزب الوطنى، فقد وصفت الحادث بأنه « مهزلة » ، وقالت انه « ما كان يجوز أن يتم حتى من مأمور لخفير أو من عمدة الى خادمه » ، وأن « المسألة خطيرة، وخطيرة جدا ، اذ لا قابل لها فى تاريخ أمة دستورية متمدينة ، ولا فى تاريخ أمة متقهقرة استبدادية ، حكومتها مطلقة من كل قيد » ، وانها « لعبة جنـونية أدت الى سـابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها فى قابل الأيام » (٥٤) . **وهكذا ظهر ، لأول مرة منذ الانقسام، الهدف الذى لاتختلف عليه القيادات الوطنية ، بل تتفق عليه وهو مواجهة الخطر الأوتوقراطى .**

هذا فيما يختص بموقف الأحزاب السياسية فى مصر من الأزمة ، ما موقف الانجليز فكان شيئا آخر . ويشرح اللورد « لويد » فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » السياسة البريطانية بازاء القصر والأحزاب فى ذلك الحين ، أو موقفها من قضية الأوتوقراطية وقضية الديموقراطية ،

فيقول : أن كل ما كان يطمع فى أن يراه أولئك الانجليز ، الذين نادوا بانسحاب السيطرة الانجليزية من الادارة الداخلية المصرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ، هو أن تقوم فى مصر وزارة مصرية معتدلة صديقة ، تستمد سلطتها من التأييد الشعبى ، وتتولى مهمة الوصول الى تسوية نهائية للمسألة المصرية • على أن الاحداث فى الشهور والسنين التى أعقبت انسحاب هذه السيطرة ، قد أثبتت أن الموقف فى مصر لا يحتمل الا حالة من حالتين : اما قيام حكومة وفدية متطرفة لا تستطيع أن تظهر شيئا من التعقل أو بعد النظر ، واما قيام حكومة أوتوقراطية على أنقاض الحياة الدستورية ، يتولى فيها الملك السلطة المطلقة ، ولا تنال أى تأييد شعبى• فبالنسبة للحالة الأولى ، قامت فعلا وزارة وفدية فى الحكم ، ولكن نتج عن قيامها تدمير شامل لكل الآمال التى عقدت على الوصول الى تسوية مصرية انجليزية معقولة ، وبذلك أصبح لزاما علينا أن نتدخل لمنع قيام وزارة زغلولية بحتة ، لمصلحة كل من انجلترا والسودان ومصر • وأما بالنسبة للأمر الثانى ، وهو قيام حكومة أوتوقراطية ، فهنا تكمن الخطورة ، لأن الصيحة التى سوف تطلق حينذاك من أجل انقاذ الدستور، سوف تجذب اليها جميع العناصر السياسية فى مصر ، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تذهب اليه هذه العناصر فى حربها ضد الأوتوقراطية • ومن ثم فلا بد من التدخل أيضا فى هذه الحالة لمنع قيام الحكم المطلق • ثم حدد « لويد » الحالة الوحيدة التى لا تضطر السلطات البريطانية فيها الى التدخل فى الشئون المصرية ، فذكر أن ذلك عندما تكون الوزارة المصرية مؤلفة من عدة أحزاب ، أو حتى من حزبين ، فهنا لا تكون ثمة ضرورة للتدخل ، لأن ميزان القوى فى هذه الحالة سوف يكون متكافئا• فلا تكون السلطة فى يد القصر ، ولا تكون فى يد الوفد • « ولكن فى اللحظة التى سينفرد فيها أى فريق باليد العليا ، فاننا نكون حينئذ فى مواجهة واحد من أمرين : اما الزغلولية ، واما الأوتوقراطية ، وكلاهما مما لا يمكن التفكير فيه ، ومن ثم يصبح تدخلنا فى هذه الحالة أمرا محتوما » (٥٥) •

هذه هى السياسة الانجليزية فى مصر كما فسرها اللورد لويد ، ويعجب الباحث بعد هذا كيف يمكن قيام حكم دستورى سليم ثابت الدعائم فى مصر ، اذا خالفت الارادة الشعبية هذه القواعد للسياسة البريطانية ؟ على كل حال ، فلم يلبث المستر نيفل هندرسون ، الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى (لم يكن اللورد لويد قد وصل بعد) أن ذهب يطالب الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هى ، أى ببقاء الوزارة

مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . كما اتجه الى الأحرار الدستوريين يحاول معهم الوصول الى حل يكفل استمرارهم فى الوزارة (٥٦) .

وهنا يرى الباحث صورة غريبة من الضعف والاستخذاء من جانب القصر ومن جانب الأحرار الدستوريين على السواء ، فعلى أثر تدخل المندوب السامى بالنيابة ، هرول يحيى ابراهيم باشا للادلاء بحديث صحفى يصف فيه الحادث بأنه شخصى محض ، وانه لم يقصد مطلقا ، ولا خطر له شيء يمس حزب الأحرار الدستوريين (٥٧) . ثم سارع بجمع أعضاء حزب الاتحاد ليصدر بيانا يعلن فيه « شديد أسفه لهذا الحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه (عبد العزيز فهمى باشا) ، ويعلن أن هذا الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبى بين الاتحاديين والاحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادىء التى يرونها لازمة لخدمة القضية المصرية .. الخ » (٥٨) .

أما فيما يتعلق بالاحرار الدستوريين ، فهنا نرى التذبذب والتردد يتنازعان زعماءهم ووزراءهم بين الثأر لكرامتهم والخضوع لطلب المندوب السامى بالنيابة بالبقاء . ومن الامور المثيرة ما صوره الدكتور هيكل فى مذكراته عن « الوجل » الذى كان يعيش فيه عبد العزيز فهمى باشا ، رئيس الأحرار ، « خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الادارة (الحزب) وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قرارا صدر من الحزب باستقالتهما »(٥٩) . على ان الأمر انتهى بالحزب — تحت ضغط فريق الشبان المثقفين وعلى رأسهم الدكتور هيكل — الى « عدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة ، أو تبذلها جهات أخرى » . ثم اتخذ الحزب قرارا يقضى « بعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها » ، ثم « الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة » (٦٠) .

وباتخاذ هذا القرار من جانب الاحرار الدستوريين ، يقع المحذور الذى كانت تخشاه السياسة البريطانية ، فتأخذ الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد ، لمواجهة خطر الاوتوقراطية ، ويبدأ فصل آخر من فصول الحركة الوطنية ، هو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف .

(٢) الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية

تطور سياسة الوفد بازاء أحزاب الأقلية :

تعرضت سياسة الوفد في الفترة التي أعقبت طرد الأحرار الدستوريين لتغييرين جذريين : الأول ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لاقامة ائتلاف بين الأحزاب · وكان من قبل يرفض هذه الفكرة رفضا باتا · أما التغيير الثاني ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز، كمحاولة لكسب حيادهم في المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية ·

وفيما يتصل بالأمر الأول ، فقد كانت سياسة الوفد ، بعد الانقسام الداخلي ، تقوم على اعتبار كل خارج عليه خائنا للوطن مارقا من الوطنية. وكان يدمغ بهذه التهمة خاصة الأحرار الدستوريين · ولهذا رفض في جميع المناسبات كل يد امتدت للتقريب بينه وبينهم ، سواء أكانت هذه اليد من داخل حزب الأحرار الدستوريين أم من خارجه · وقد كانت أهم هذه المناسبات عند عودة سعد باشا من منفاه الأخير في **١٧ سبتمبر ١٩٢٣** ذلك أن عودة سعد باشا من هذا المنفى ، كانت في ذلك الحين مطلبا وطنيا لكل الفرق والأحزاب ، ومن بينهم الأحرار الدستوريين ــ كما يقول **الدكتور هيكل (٦١) · وكان الأحرار الدستوريون يرغبون في المصالحة .** ولهذا فبينما كان سعد باشا في عرض البحر ، وقبل أن يصل الى أرض الوطن ، أرسل اليه « كبير » منهم (لم يذكر سعد باشا اسمه) رسالة تلغرافية طلب فيها اليه أن يدخل البلاد « حاملا لواء السلام » (٦٢). ولكن سعد باشا سخر من هذه البرقية ، لأنها كانت « من أول شخص أثار فتنة الانقسام ، هو الذي اتهمني بأني ارتكبت أغلاطا كثيرة لا يصح معها أن تبقى ثقة الأمة بي » (٦٣). ولم تلبث محاولة أخرى أن صدرت من جانب ثروت باشا عندما طلب الى سعد باشا في خطاب نشره في الصحف ابان الانتخابات ، أن يحتكم واياه في الخلاف السياسي الى

الأمراء وذوى الرأى والمكانة فى البلاد · ولكن سعد باشا رفض هذا الطلب أيضا ، « لان الاحتكام شأن الأكفاء » (٦٤) ·

ولقد شرح سعد باشا فى ذلك الحين أسباب رفضه المصالحة مع الاحرار الدستوريين ، وذكر أنها عدم الثقة فيهم واحتقار شأنهم ، فقال: « لا يمكنني الاتفاق مع أشخاص تزعزعت الثقة بيني وبينهم فيما يتعلق بموضوع توكيلى · هم يطلبون حقوقا أقل مما تطلب الأمة ، ونحن متشبثون بكامل حقوقها » · وضرب مثلا لذلك تصريح ٢٨ فبراير فقال انه بينما يعتبره « أكبر نكبة على البلاد » ، فان أصحاب التصريح يعتبرونه « استقلالا فى الداخل والخارج » · ولهذا « فلا يمكن أن نتفق مع أصحاب تصريح ٢٨ فبراير بأى حال من الاحوال ، لأنهم فى واد ونحن فى واد ، ولا يمكن أن يتفق النقيضان ، ولا أن يجتمع الضدان » · ثم انتقل سعد باشا بعد ذلك الى السبب الثانى فقال : « على أننا اذا أردنا أن نتفق ، فمع من نتفق ؟ خبرونى من هم الذين رأوا أن نتفق معهم وما هى قوتهم فى البلاد ؟ انى أقول انه ليس لهم أدنى قوة ، ليس لهم أدنى شأن ، ولا أعترف لهم بزعامة » · ثم أعلن سعد زغلول أن الانتخابات هى الفيصل ، « فليتوجه كل منا الى الأمة فى الانتخابات ، ويعرض نفسه عليها تحت شعاره ، فاذا كانت الأمة تنتخب فريقهم ، فحينئذ يتولون الأمر ونتنحى نحن عنه ، أما اذا كان الأمر بالعكس ، فكفى الله المؤمنين القتال .. سأذهب معهم الى الامة وهى تفصل بيننا ، وهى خير الفاصلين » (٦٥) ·

وقد فصلت الأمة فى الخلاف فى الانتخابات · فاكتسح الوفديون خصومهم اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وتولى سعد باشا الحكم · وهنا يذكر الدكتور هيكل ، أنه كان على سعد باشا أن يختار أحد طريقين : اما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات ، فيعلن باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، واما أن يديم الخصومة · على أن سعدا آثر منذ اليوم الأول الطريق الثانى (٦٦) . وقد لقى هذا الموقف نقد الأستاذ أمين يوسف ، وهو من أقرباء سعد باشا ، فقال انه كان أولى بسعد باشا أن يدرك ان هؤلاء الخصوم مصريون وطنيون مثله ، وان اختلفت وسائلهم عن وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ ، حتى يواجه خصومه الحقيقيين ــ الانجليز ــ بجبهة وطنية متحدة · صحيح أنه كان

من الصعب ابعاد بعض مؤيديه لمصلحة من خاضوا المعركة ضدهم ،ولكن هذا ما كان يجب أن يتم لمصلحة البلاد (٦٧) .

على كل حال فقد سقطت وزارة سعد باشا تحت الانذار البريطاني . وهنا سنحت الفرصة للأحرار الدستوريين ، فانخرطوا في الدسائس والمؤامرات ضد الوفد ، وأخذت صحيفتهم تسهم بنصيب وافر في الحملة التي كانت ترمي لتحميل الوفد النتائج التي ترتبت على مقتل السردار . فاستعر النزاع بين الفريقين وحمي وطيسه . وهنا قامت محاوله اخرى لتقريب الصفوف. فقد رأى الأمير عمر طوسون أن يوجه دعوة للأحزاب ، في شهر ديسمبر ١٩٢٤ ، لعقد مؤتمر وطني يبحث في تقريب وجهات النظر . وقد قبل الأحرار الدستوريون والحزب الوطني هذه الدعوة ، ولكن الوفد سارع برفضها ، وكان الرفض مبنيا على حجج ثلاث رددتها الصحف الوفدية،ورددها حمد الباسل باشا في خطاب مفتوح الى الأمير طوسون في جريدة البلاغ ردا على دعوته ، وهذه الحجج على النحو التالي : أولا — أن المقابلة التي صادفها الوفديون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم ، كانت مؤذية لعواطفهم وباعثة على شدة تمسكهم بوحدتهم وقوتهم ، ليقابلوا بها شماتة الأعداء وضغط الانجليز الغير المباشر . ثانيا — أن الذين قامت على أكتافهم النهضة ، وذاقوا على الدوام ألوان العذاب في سبيلها ، لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم الى الذين ينعمون في شقاء بلادهم . ثالثا — وقد عبرت عن هذه الحجة جريدة « الليبرتيه» حينما كانت لا تزال وفدية فقالت : « **كيف يطلب الى الأكثرية أن تتنازل سهوا لغوا بلا كفاح عن بعض كراسيها ؟** . ثم اذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذي يطلب اليها ، فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الخلاف ،فتضعف قضية مصر ذاتها من جراء ذلك ؟ » (٦٨) وواضح من هذه الذريعة الأخيرة أن **الوفد كان يرى أنه ما دامت الأحكام الدستورية قائمة في البلاد ، وأكثرية الأمة الساحقة على تمسكها به ، فلا حاجة به الى الاتفاق مع خصومه** .

* * *

كانت هذه هي المحاولة الأخيرة لالتقاء الأحزاب ، وقد رفضها الوفد على النحو الذي مر بنا. فما هي العوامل الجديدة التي دفعت الوفد الى التخلي عن هذه الخطة من تلقاء نفسه والتحول الى قبول توحيد الصفوف ووضع يده في يد خصومه القدامى ؟ انها دون ريب أحداث عام

١٩٢٥ ، أو عام الرجعية ، كما يسميه أحمد شفيق باشا • فقد أدرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك أن الاغلبيه التى يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية، ما دامت الحياة الدستورية معطلة ، **وان تعطيل هذه الحياة الدستورية انما هو تعطيل له فى الحقيقة عن ممارسة دوره فى حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الانجليزية ، اذ لم يكن فى وسعه أن يدخل فى هذه المفاوضات دون ان يتولى الحكم •**

لهذا انتهز فرصة طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة ليفاتح الأحرار الدستوريين فى الائتلاف • فيذكر الدكتور هيكل أنه لجالس ذات صباح فى شرفه الكونتننتال ، بعد الأزمة ، اذ أقبل عليه حفنى محمود بك، شقيق محمد محمود باشا ، وكان فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه ، فأخذ يثنى عليه وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه المبالغة ، ثم أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد • فلما أبدى الدكتور هيكل خشيته من أن يعود الوفد الى سيرته الأولى من الخصومة اذا عاد الى الحكم مرة أخرى ، رد عليه حفنى بك قائلا : « أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت بهم ؟ •• وأيا كان الأمر **فطغيان سعد باسم الشعب ، أيسر من طغيان نشأت باسم القصر ، وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر** ، وقد تمتد يد القانون الى من يحاول الوقوف فى طريقه» (٦٩)

هكذا بدأت المحاولات من أجل الائتلاف من جانب الوفد • وفى ذلك الحين ظهرت بعض العوامل التى ساعدت على تقريب الصفوف ، فقد أخذت الجرائد الحزبية تخفف وطأتها رويدا رويدا على خصومها الحزبيين، واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة. ولم يلبث عبد العزيز فهمى باشا أن ألقى خطابه المشهور الخطير فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الذى قطع به علاقته مع القصر والنظام القائم بطريقة حاسمة ، وكشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطى ، فقد وصف عبد العزيز باشا تجربته فى الوزاره بأنها « كانت محنة أحمد الله على نجاتى منها ، قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » ، وقال : « لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه، وحتى ظهر لى أننا لسنا وزراء ، بل اناسا يراد سوقنا الى مالا يود الرجل الشريف » ، وتناول نفوذ نشأت باشا ودوره فقال : « لقد وضع يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة هى : الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس ، ولا يبت فيها أمر

الا برأيه .. ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن فى البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة فى كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفى كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختفيا وراء الحجاب » ، ثم وجه عبد العزيز فهمى باشا الحديث لمستمعيه فسألهم : « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ؟ وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور ؟ ، لا شك أن أحدا منكم لا يرضى .. ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد . وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم . **ان البرلمان والوزارة البرلمانية هما اداتكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء ٧٠ »** .

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

رأت صحف الوفد فى هذه الظروف أن تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن هذه الفكرة سرعان ما افسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا أكبر من النجاح ، هى التى أطلقها أمين بك الرافعى فى ٨ نوفمبر ، بوجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من غير حاجة الى دعوة من الملك . وذلك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطنى فى ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى . وكذلك وقع النواب والشيوخ الوفديون فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الرأى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا . كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى مساء يوم ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل

هذا القرار • ولما رأت الحكومة خطورة الأمر ، أصدرت ثلاثة بلاغـــات رسمية أعلنت فيها « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخـــل البرلمان أو فى مكان آخر ، وآن وزير الداخلية كلف الجيش بالمحافظة على النظام ، وأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص • كما توعدت وزارة المعارف بتوقيع العقاب الشديد على الطلبة الذين يقومون بالمظاهرات أو يضربون عن الدروس • وفى مساء يوم ٢٠ نوفمبر حولت الحكومة القاهرة الى ثكنة حربية ، توزعت فيهـــا قوات الجيش فى الشوارع ودار البرلمان ، وأخذت فى التـــدرب على الحركات الخاصة بتشتيت المظاهرات والتجمهر •

ومع ذلك ففى صبيحة يوم السبت ٢١ نوفمبر المحدد لاجتمـــاع البرلمان ، كانت هذه التدابير البوليسية قد أثبتت فشلها • فقد أخذت المظاهرات التى ألفها الطلبة تموج بها الشوارع ، وهى تهتف بحيــــاة الدستور وحياة سعد زغلول. ومن الطريف أنه كان من بينها مظاهرة قامت بها التلميذات ، فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل ـ وهو ما كان محل تحقيق • ثم حدثت حادثة أخرى لها نفس المغزى ، عندما أدى بعض ضباط الأورطة العسكرية التحية العسكرية لسعد زغلول باشا أثناء خروجـه من منزله الى فنـــدق الكونتننتال ، وعند عودته اليه • (٧١)

أما النواب والشيوخ فكانوا قد قرروا منذ مساء الجمعة ، عندمـــا رأوا أن الاجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أن يكون الاجتماع بفندق الكونتننتال. والفكرة مستوحاة ـ كما هو واضح ـ مما حدث فى فاتحة الثورة الفرنسية من اجتماع الجمعية الوطنية فى ملعب التنس فى يوم ٢٠ يونية ١٧٨٩ • وبناء على هذا القرار ، اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال بهيئة مؤتمر أعضاء المجلسين ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى • وبعد أن اكتمل جمعهم قام الأستاذ شوقى **الخطيب فدعا الزعماء الى الاتحاد المقدس لانقاذ البلاد ، وطلب اليهم أن يتصافحوا** • فاستجاب أولا محمد محمود باشا ، فنهض وصافح سعد باشا ، وتلاه محمد حافظ رمضان بك ، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضا ، ويعاهدون الله والوطن على انقاذ البلاد ودستورها • ثم أصدروا **قرارات اجماعية باعتبار دور الانعقـــاد موجودا قانونا ، واســـتمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليهـا** ، كما قرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور • ثم أجريت انتخابات

الرياسة فى مجلس النواب ، بعد أن انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، فانتخب بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى • ثم قرر المجلس **عدم الثقة بالوزارة القائمة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (٧١ مكرر) •**

عزل نشأت باشا وبواعثه الحقيقية :

كانت أهمية اجتماع الكونتيننتال فى نظر الانجليز ، كما يقول لويد انه للمرة الأولى ارتبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى قضية واحدة عامة • ولهذا يذكر لويد أنه أحس بقلق بالغ لهذه الحوادث ، اذ كان واضحا له ، بل وللعالم أجمع ، أن مركز انجلترا فى مصر وسياستها التى أعلنتها فى تصريح ٢٨ فبراير بما انتحلته لنفسها فيها من حق حماية المصالح الأجنبية ، كانت تقتضى منه التدخل بالقوة فى حالة تطور الموقف الى صدام داخلى خطير • ولكنه ساءل نفسه من جانب آخر عما يحدث لمركز انجلترا فى مصر وفرصتها فى احراز تسوية مع زعمائها السياسيين لو أن هذا التدخل ـ فى حالة الصدام الخطير ـ كان موجها ضد حركة صادرة من جميع الأحزاب السياسية لمقاومة ما كان يبدو واضحا أنه محاولة من جانب الملك لاقامة حكم مطلق ؟ على أن يد اللورد لويد كانت فى ذلك الحين ـ كما يقول ـ مغلولة بضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الايطالية حول الحدود الغربية ، فلما انتهت هذه المفاوضات فى ٦ ديسمبر بتسليم جغبوب للطليان على أثر تبليغ بريطانى عاجل للملك فؤاد وزيور باشا ، وأصبح طليقا لمعالجة الموقف الذى نشأ بسبب نشاط نشأت باشا السياسى ، طلب من الملك فؤاد عزله بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف فى القصر فى الشئون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة كهذه ، وتم عزل نشأت باشا فعلا فى ١٠ ديسمبر وأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر فى مدريد (٧٢) •

كان سقوط نشأت باشا حادثا ارتجت له البلاد بالفرح • لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى • ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء اقصاؤه بناء على تدخل الانجليز ، لأن الشعب ـ كما يقول الرافعى ـ ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وانما المسئول عنه السراى • وليس مطلوب من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل

تغطية أخطاء اسراى او فى سبيل عودة الحكم المطلق (٧٣) • ومع ذلك فقليل من ادرك فى ذلك الحين ان غرض اللورد لويد الحقيقى من اقصاء نشأت باشا ، لم يكن التمهيد لعودة الحكم الدستورى ، الذى لم يكن يعنيه عودته او عدم عودته فى قليل أو كثير الا بقدر ما يؤثر ذلك فى الموقف الداخلى ، وانما كان عرض اللورد لويد الحقيقى هو تقديم ترضية للاحرار الدستوريين ، الذين كانوا يحملون نشأت باشا مسئولية طرد رييسهم من الحكم ، تمهيدا لسحبهم من التحالف المعقود مع الوفد ، واقناعهم بالاشتراك من جديد فى الوزارة الزيورية • وقد اعترف اللورد لويد بذلك حين ذكر ان اقصاء نشأت باشا ، ولو انه أدى الى تخفيف حدة الموقف ، الا أنه مع ذلك ترك المسألة الرئيسية بدون حل ، وهى المسألة التى كان من الممكن حلها ، لو أمكن سحب الأحرار الدستوريين من تحالفهم مع الوفد ، واقناعهم بالتعاون مع زيور باشا ووزارته . ولكن الجهود التى بذلت فى سبيل ذلك لم تؤد الى أى نتيجة (٧٤) • وقد ذكرت جريدة « كوكب الشرق » بعد ذلك بأربعة أشهر ، ان صاحب هذه الفكرة، فكرة التوسل بعزل نشأت باشا فى لم شمل الأحرار الدستوريين والاتحاديين ، هو **المستر روبرت فرانس** ، السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، وأن فشله فى تحقيق ما وعد به اللورد لويد ، كان من الأسباب التى جعلت الخلاف يدب بين الرجلين ، وانتهى باستقالة المستر فرانس(٧٥) ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور باشا كان فى ذلك الحين لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ، بل ويعلن انه سيظل محافظا على عرضها عليهم الى أن تجرى الانتخابات ، مؤملا أن يتغلب العقل على الشهوات السياسية (٧٦) • ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالرفض .

احتدام النضال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل •

وفى الحقيقة أن خطة زيور باشا السياسية لم تدع للأحرار الدستوريين مجالا للعودة الى سابق تعاونهم معه ، حتى لو أرادوا ذلك : ففى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، أى قبل اقصاء نشأت باشا بيومين ، أصدر مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن **الخامسة والعشرين بشروط مالية وادبية** ، ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا)[1] أو لشهادة تماثلها • كما جعل الانتخاب على درجتين •

وكان من الطبيعي أن يقابل هـذا القـانون بعاصفة من الاسـتنكار من جميع الأحزاب ، فبالاضـافة الى حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصـدر عليهم أحكام مخلة بالشرف من حق الانتخاب ، مما يخالف الدستور ، فان الحكومة كانت ترمى من وراء اصداره الى المراوغة والتسويف وكسب الوقت : اذ كان لابد أن يمضى وقت طويل جدا قبل أن تكتب القوائم بأسـماء المستأجرين وأصـحاب الحصص والمستحقين فى الأوقاف ودافعى الضرائب المعينة وحاملى الشهادة الثانوية أو الشهادة التى تعادلها ، ثم بعد ذلك تشرع وزارة الداخلية فى تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الاجراءات التى لا تنتهى (٧٧) • وقد وصف اللورد لويد أصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من زيور باشا فى تلك الأحوال السـياسية القائمة ، وذكر انه أصدره رغم نصيحته (٧٨)•

وعلى ذلك فقد تأجج النزاع بين المعارضـة والحـكومة ، فأعلنت الاحزاب بطلان القانون الجديد وامتناعها عن تنفيذه أيضا ، وأوعزت الى أنصارها من العمد فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه • وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية فخيرتهم الحكومة بين العدول عن الاضراب أو العزل ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، فصدر قرار برفتهم • ولـكن بقية عمد المركز تضامنوا معهم واستقالوا • ثم أضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهـم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أسـاس هذا القانون ، وكانت حجتهم فى الاضراب عن العمـل فى الجداول ، هو أنه يوجد مجلس نواب قائم هو الذى اجتمع يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ • (٧٩)

وهكذا كان بسبب اشـتداد المعركة أن أصـبح خروج الاحرار الدستوريين منها أمرا متعذرا ، وباءت خطة اللورد لويد بالفشل • ويمكن تقدير لهفة اللورد لويد على سحب الأحرار الدستوريين من الائتلاف اذا ادركنا أن الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون أمام الرأى العام الانجليزى الفئة المعتدلة فى محيط السياسة المصرى ، ومن ثم فان انضـمام هذه الفئة الى الوفد المتطرف فى عمل واحد ، لا يوجد له الا مغزى واحد هو أن الحالة فى مصر قد بلغت درجة من السوء أصبحت تستفز لمحاربتها كل الفرق السياسية فى مصر على اختلاف مشربها • وكان من الطبيعى إنه لا يمكن اعفاء المسئولين البريطانيين من مسئولية الوصول بالحالة الى هذه الدرجة أو على الأقل السـماح ببقائها واستمرارها ، لما كان تحت أيديهم من امكانيات التغيير ، وفى هذا تقول جريدة المانشستر جارديان

البريطانية : « لقد تحملنا مسئولية لا تحسد عليها لسكوتنا عن الحوادث التي وقعت أخيرا في عهد نشات باشا • في حين أن مصر بأكملها تعتقد أننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : « ان وجود الجنود الأجنبية في مصر يكفي في أغلب الأحيان ، لتمكين أية حكومة من البقاء في مناصبها رغما عن ارادة الأمة » (٨٠)

تطور سياسة الوفد نحو الانجليز

ولعل هـذه الحقيقة هي ما دفع الوفد في ذلك الوقت الى تغيير سياسته من الانجليز ، والميـل الى الاعتراف بتأثيرهم في مصير مصر السياسي ، ومن ثم الاتجاه الى خطب ودهم وتحسين العلاقة معهم ، طمعا في أن يؤدي هـذا التحسن الى سكوتهم على الصراع ضـد القصر ، أو تدخلهم لترجيح كفة الديمقراطية واعادة الحيـاة النيـابية • وقد ظهر التغـيير في سـياسة الوفد النضـالية لأول مرة • عنـدما زار سـعد باشـا زغلول دار المندوب السـامي الجـديد ليضـع فيها بطاقة زيارته ، بمناسبة وصـوله وتسـلمه مهام منصـبه • وقد قامت قائمة «جريدة الأخبار» لهذا الحدث:«فهذا دولة سعد باشا يعتبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة بجلاء الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة ، وبدون تعارف سابق ، الى دار «المعتمد البريطاني» ليضع فيها بطاقة زيارته ، تحية لممثل الدولة المحتلة للبـلاد والغاصبة لحقوقها » (٨١) ولـكن جريدة « كوكب الشرق » ردت على هـذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه « يمثل دولة ليس في الوسع انكار ما لها بنا من العلائق ، وما لها على مصيرنا من التأثير » ثم أردفت : « انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو السياسي » (٨٢)

كان هذا الاعتراف السافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسي والحديث عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو ، أول علامات التغيير في خطة الوفد النضالية • فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بأن يتطوع لزيارة دار المندوب السامي من بعد يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوربا • أما عندما عاد للمرة الثانية من منفاه في جبل طارق ، فان المستر « كير » كان هو الذي زاره زيارتين خاصتين ، ثم توجه اللورد ألنبي بنفسه لزيارته بعد عودته مبـاشرة من السودان ، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا — كما مر بنا •

وهذا التحول في سياسة الوفد يستحق الوقوف عنده لحظة للتأمل فالحقيقة أن هذا التحول انما يعود الى ما بدا للوفد من عجزه ، برغم جهازه الضخم المنبث فى أنحاء المدن والقرى ، عن دفع جموع الفلاحين والعمال الى الثورة لاقتلاع الوزارة الزيورية واقرار الدستور ، كما يعود الى احساسه بالعجز أيضا عن تنظيم اضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل بالجهاز الحكومي ويبعث الحيرة والوجل فى نفوس المسئولين البريطانيين ٠ هذا مع احساس الوفد ، فى الوقت نفسه ، بشدة الارتباط بين قضية الدستور وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية انما كان فى الواقع تعطيلا له عن ممارسة دوره فى حل القضية الوطنية مع انجلترا عن طريق التفاوض ، أى بالطريق السلمى ، وفى الواقع لقد كان فى امكان الوفد فقط فى ذلك الحين أن ينظم اضرابات عامة تجوب البلاد ، أما اشعال ثورة أخرى ، فهذا ما كان عاجزا عنه وظل عاجزا عنه طول حياته ٠ والسبب الرئيسى فى هذا العجز مزدوج : فهو يعود أولا الى ما أشرنا اليه من أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية تتضمن تشكيلات عسكريةمسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية ضد القصر أو ضد الاحتلال ، كما يعود الى أن الوفد — كما مر بنا — لم يستطع فى خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجا اصلاحيا (ولا نقول ثوريا) يسعى لرفع مستوى هذه الطبقات الى الحد الذى يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها فى ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستورى الى درجة تستفزها الى ترك أمور معاشها وزراعاتها وصناعاتها والقيام بثورة ضد الأتوقراطية٠ وانما اقتصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات لترجيح كفة الوفد ٠

على كل حال فان هذا الاتجاه من جانب الوفد نحو تحسين علاقته بالانجليز لم يقدر له الوصول الى الثمرة المرجوة ، وذلك بسبب شخصية اللورد لويد وسياسته ٠ فلقد جاء هذا الى مصر متأثرا بشخصية اللورد كرومر وسياسته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يحمل أوراق اعتماد يقدمها للملك فؤاد ، ذاكرا ان هذا يضعه فى نفس مركز أى ممثل لدولة أخرى ، ويتغاضى عن مسئولياته الخاصة فى رعاية التحفظات ويحرمه من مركز ضرورى لتنفيذ ذلك (٨٣) وفى الواقع أن مندوبا ما لانجلترا فى مصر بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما أتيح للورد لويد ، فالمد الثورى قد فقد قوته الذاتية الدافعة ، والقيادات الوطنية تحولت بحرابها الى القصر ذبا عن الدستور ، والطبقات الشعبية

الثورية من العمال والفلاحين تخلفت عن قيادتها فى المعركة الدستورية الناشبة بسبب الغبن الذى لحقها ، والوفد أخذ يهادن الانجليز ويخطب ودهم ويسعى رئيسه بنفسه الى دار المندوب السامى لزيارته دون سابق ود وبغير دعوة ، ولم يدن فى الميدان غير الانتلجنتسيا الثوريه ، وهى الوحيدة التى استفادت من انكماش السيطرة الأجنبيه ، ولكن هذه كانت وسائلها محدودة . كل هذه الظروف كانت بيئة مناسبة تعمل فيها مواهب اللورد لويد التسلطية ، وانصافا للرجل نقول انه لم يدع أية فرصة للاستفادة من هذا كله الا وانتهزها ، حتى انه لم يكد يستريح من وعثاء سفره ، حتى أذاع انه يعتزم الطواف فى الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالى وأعمالهم ، ودرس هذه المسائل بنفسه فى كل جهة يرتادها . ثم قام برحلته الموعودة فعلا وأخذ يستقبل استقبالا رسميا لا يقل الا يسيرا عن استقبال الملك الشرعى ، اذ راحت تقام له التشريفات والحفلات ، وتلقى بين يديه خطب الترحيب والتيمن بطلعته ، كما حدث فى مديرية الفيوم (٨٤) .

ثم أقام كبراء الأحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه فى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقد ألقى فيها اللورد خطبة قصيرة تمنى فيها للحياة الدستورية كل نجاح ، وأعلن انه يؤمن « **بالحكومة الدستورية ، الحكومة** الحازمة المنظمة ، الحكومة العادلة » . وهنا طالبته الصحف الوفدية فى جرأة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل ، أى بالتدخل الفعلى فى شئون البلاد « اننا لا نريد من اللورد كلاما فقط وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا وانه مسئول عن الحالة العامة فى مصر ، **بعد أن أسفرت** السياسة الانجليزية عن وجهها ، واستأنفت ادارة البلاد على المكشوف » . ثم بررت الجريدة هذا الكلام بأن الوزارة القائمة فى الحكم هى التى دفعتها الى هذا الموقف « نعترف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة ، وعلى ما فيها من ايلام النفوس ، ولكنها أمر واقع جرتنا اليه وزارة الضعف والاستسلام .. هذه الوزارة التى جعلت رائدها منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الانجليزية بالانقياد الى الذين يمثلونها فى هذه البلاد ، **فاضاعت ما رسمته وزارة الشعب فى شهور من الاحتفاظ بالكرامة القومية** فى أول يوم تبوأت فيه كرسى الحكم » . ثم قالت : « لقد وصلت بنا تصرفاتها العليلة الى حالة جعلت الناس يرددون كلمة أهالى بيزنطة والأتراك يحاصرون الآستانة : « التركية ولا البابوية » (٨٥) وفى كلمة أخرى عالجت مسألة الصداقة بين مصر وانجلترا ، التى ضرب اللورد فى خطبته

على نغمتها ، فقالت : « لقد دعا اللورد لويد الى الصداقة بين مصر وانجلترا ونحن نود لو نلبي دعوته متسابقين ، ولكن دون ذلك ازالة أسباب النفور التي خلقهـــا انذار نوفمبر ، وترك الأمة المصرية تستمتع بدســتورها وتستعمل سلطتها التشريعية • وأول خطوة في هذا السبيل وذاك ، هو أن يضن المندوب السامي بتعضيد الوزارة التي خلقها ذلك الانذار والتي تقف عقبة كأداء في طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين »(٨٦) •

***

على كل حال فلقد كان بسبب هذه الظروف جميعها التي كانت تواجه اللورد لويد : من تعذر استمرار الحكم المطلق بازاء المعارضة القوية التي كانت تجابهه ، ومن تعذر اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع الحكـومة القـائمة في دست الحكم ، ومن الرغبة في الحيلولة دون عودة الزغلولية الى الحكم مرة أخرى — أن أخذ اللورد لويد يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسي خروجا يرضى الأطراف المتنازعة ، الانجليز والقصر والاحزاب • فتباحث مع عدلي باشا ، الذي كان بدوره يتصل بسعد باشا وبكثير من السياسيين للتشاور معهم(٨٧) ومع أن رجال الأحزاب أظهروا في هـذه المباحثـات الكثير من التروي والاعتدال ، أملا في أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامي بالحسنى، ومع أنهم ذهبوا في ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول في فندق الكونتننتال ، رغم الصيحات المطالبة بانعقـاده ، وقلق الأمة لذلك (٨٨)ـفقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره التي تتضمن الانتصار الكامل لقضيته : **فقـد أصر الوفد والأحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذي انعقد في الكونتننتال البرلمان الشرعي للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعـدم الثقة بالوزارة بما له من صــلاحيـة دستورية** ، بينما أصر اللورد لويد على **اجراء انتخابات جديدة ، بعد محو القيود التي قيد بها قانون الانتخاب الجديد** » ، وكان يرى أن التسليم للاحزاب بهذه الأمور التي تطالب بها ، فوق أنه يعد تقهقـــرا من جانب الانجليز تجاه الأحزاب ، فانه يتضمن طرد زيور باشا من الحكم حالا ، وهو ما يعد انكارا لخدماته التي قدمها • وقد عبر اللورد لويد عن ذلك بقوله : « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذ القول من جهتنا يعد تكرانا للجميل لا حمدا للصنيعة »(٨٩) •

تعبئة البورجوازية والانتلجنتسيا

كان بسبب تضاؤل الأمل في الخروج من الازمة عن طريق تدخل الانجليز ، آن خرجت الأحزاب في ذلك الوقت تستنفر الشعب للاتيان بعمل حاسم يزعزع مركز الوزارة ، ويضطرها الى النزول على ارادتها ، والقت اللوم عليه اذا تقاعس عن القيام بهذا الواجب : فكتبت «السياسة» مقالا بعنوان « حل الازمة الحاضرة بيــد المصريين وحدهم » قالت فيه : يجب أن يعلم المصريون أن حل الأزمة الحاضرة رهن ارادتهم هم وحدهم . وهم اذا علموا هـذا ، وأيقنت الوزارة الحاضرة أنهـم علموه ، فهى لن تستطيع أن تظل في مقـاعد الحـكم » .(٩٠) كما لوحت بسـلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون ، باعتباره « أمضى الأسلحة في يد من يحسن استعماله ، ويشحذ نصله » وألقت اللوم على الأمة اذا لم تسـتخدمه : « فان لم تضرب به ضربتهـا ، فاللـوم بعـد ذلك عليهـا هى لا على خصومها » .(٨١ مكرر) فلما عجزت الأحزاب عن تحريك الجماهير الشعبية ضد القصر ، التجأت الى تعبئة قوى الانتلجنتسيا والبورجوازية لتخوض بها معركة يائسة ضد الحكم المطلق . وهذا هو منشأ ظهور الدعوة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ لعقد « مؤتمر وطني» يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها. (٨٢ مكرر) ويمكن تصور مدى اتساع هذه التعبئة اذا عرفنا أن الدعوة وجهت الى أعضاء المجالس والهيئات الآتيـة : (١) مجلس الشيوخ (٢) مجلس النواب القائم والسابق (٣) مجالس ادارات الأحزاب المؤتلفة (٤) الوزراء السابقون (٥) أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات (٦) أعضاء نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين في نقابة المحـامين المختلطة (٧) أعضـاء مجلس ادارة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسـكندرية (٨) أعضـاء مجلس النقابة الزراعية العامة (٩) أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية (٨٣ مكرر) .

على أن الأحزاب رأت ، قبل انعقاد المؤتمر ، أن تتيح للحكومة آخر فرصة للتفاهم قبل الصـدام . فقدمت بلسـان ٧٢ عضوا من أعضـاء الشيوخ حلا جديدا للموقف ، ينطوى على بعض التراجع منها . اذ يقوم على أن **تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد** ، ثم تعيـد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقـد البرلمان الأخير الذى عقـد في الكونتننتال ، واما باجراء انتخـابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، بطريقة تطمئن اليهـا البلاد (٨٤ مكرر) . وهـذا الحل

ينطوى — كما هو واضح ، على استعداد الأحزاب للتنازل عن برلمان الكونتننتال .

على ان زيور باشا رفض هذا الحل أيضا ، لأنه يؤدى بطبيعة الحال الى انهاء حكمه ، كما عزم على منع انعقاد المؤتمر بالقوة ، متذرعا بأن المؤتمرات ليست من نظم الدوله ، وأنها ليس لها اختصاص دستورى ، وانه ينبغى لحكومة تحترم الدستور وتحترم الأمة ألا تخضع لغير النظم الدستورية (٨٥ مكرر) . على أن اللورد لويد عندما وجد أن الأمور ستتطور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفرا من التدخل لدى زيور باشا لقبول هذا الحل الوسط ، « فنصحه » بقبول اقتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات عام ١٩٢٤ (٨٦مكرر) . وبناء على هذه « النصيحة » ، أصدرت الوزارة فى مساء **يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وهو اليوم السابق على التئام المؤتمر** ، بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ (٨٧مكرر) . وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه البرلمان الأول .

***

وهكذا استطاع اللورد لويد ، باجبار حكومة زيور باشا على قبول اقتراح الشيوخ ، أن يجرد المؤتمر الوطنى عند انعقاده فى يوم١٩ فبراير ١٩٢٦ من أنيابه . بل لقد كان اللورد لويد يطمع فى ايقاع الخلاف فى المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وبين المتطرفين والمعتدلين فى كل الفرق والاحزاب السياسية ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس ١٩٢٥ الذى اجتمع فى « الكونتننتال » (٨٨ مكرر) . أما المتطرفون وخاصة من رجال الحزب الوطنى ، وعلى رأسهم أمين الرافعى بك، صاحب فكرة اجتماع البرلمان فى الكونتننتال، فقد كانوا متشبثين ببرلمان مارس كل التشبث ، ولهذا فقد كان اللورد لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا — لاضد الوزارة — وانما بين الأحزاب بعضها ببعض . وفى الحقيقة أن قبول هذا الاقتراح قد أوقع الأحزاب فى تناقض لا مخرج منه ، فان هذه الأحزاب كانت قد قررت اعتبار مجلس النواب الذى عقد فى الكونتننتال قائما ، واعتبرت اجتماعه صحيحا ، وبنت هذا على أن قرار حله كان باطلا ، فاذا عادت اليوم فقررت الدخول فى الانتخابات ، فان هذا القرار يكون معناه أن اجتماع الكونتننتال كان

باطلا ، وأن قرار الحل كان صحيحا . ولهذا ظهرت منذ البداية روح المعارضة لهذا الاقتراح من جانب المتطرفين من الاحزاب ، فكتب الاستاذ أمين الرافعي فى صحيفته الأخبار يهاجم فكرة الشيوخ شر هجوم ، ويصف الشيوخ بأنهم « يحملون راية التراجع والهزيمة ، ويشاركون الحكومة فى ثورتها على الدستور » ، وكان مما قاله : « انه من الغريب أنهم يأخذون على الوزارة أنها لا تحسب للبرلمان حسابا ، وهم فى الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم اجراء انتخابات جديدة » (٨٩ مكرر) .

ومن أجل هذا شهد المؤتمر الوطنى عند انعقاده فى اليوم التالى لقرار الحكومة ، أعنف الجلسات والمناقشات بشأن هذه المسألة ، على أن الغالبية لم تلبث أن مالت الى قبول الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عن هذه الفكرة سعد زغلول باشا بنفسه ومكرم عبيد والهلباوى بك . فقد استطاع هؤلاء الثلاثة أن يستميلوا أعضاء المؤتمر الى الفكرة بالذرائع التالية : أولا — أن **قرار ٢١ نوفمبر فى فندق الكونتننتال** كان **قرار ضرورة ألجأ** الأحزاب اليه تصرفات الحكومة ، فرأت أن تقطع عليها الطريق باعتبار المجلس الأخير قائما . وأن الهدف الأسمى للأحزاب هو عودة الحياة النيابية ، « **فهل نقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن ؟** » . ثانيا — أن البديل من قبول فكرة الشيوخ **هو القيام بثورة** ، وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد فىصراحة فائقة فقال: « **دلونى على الطريق، أثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة . وأما الانتخابات فلندخلها** » . ثالثا — ما جاء على لسان سعد زغلول باشا من قوله : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم ، فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال . ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا فى سيرنا الحكمة والاعتدال » (٩٠ مكرر) . وهذا القول الأخير منسعد باشا هو أول اعلان رسمى عنتحول الوفد من خطة التطرف والتهييج الى خطة المسالمة والاعتدال ، وهى السياسة التى سيظل الوفد ينتهجها طوال البقية الباقية من حياة سعد باشا زغلول .

(٣) عهد الائتلاف

(أ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولى سعد زغلول باشا الحكم

أصول الأزمة :

هكذا انتهت المعركة بين الديموقراطية والأوتوقراطية ، أو بين الأحزاب والقصر ، بضعف الفريقين • وفاز الانجليز ، وممثلهم فى مصر اللورد لويد ، بالمكانة العليا والنفوذ المدعم • وسنرى فى السطور القادمة الأدلة على هذه الحقيقة ، وأولها الإعتراض على تولى سعد زغلول رياسة الوزارة •

ففى يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ استصدرت وزارة زيور باشا مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخابات المباشر ، وكان صدور هذا القانون بمثابة الغاءلقانون الانتخابات الذىأصدرته فى ٨ ديسمبر• وفى أول ابريلصدر مرسوم آخر بتحديد يوم٢٢ مايو موعدا للانتخابات لمجلس النواب • وقد رأت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها منعا للتنافس وما يتبعه من التناحر ، ونشرت بذلك بيانا فى ٣ ابريل ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطنى تسع دوائر وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد (٩١) • وهكذا أصبحت عودة الوفد الى الحكم أمرا فى حكم المقطوع به •

على أن اللورد لويد لم يلبث أن أخذ ينظر الى عودة « الزغلولية » من جديد بمنظار قاتم ، وشرع على الفور فى الحيلولة دون تولى سعد زغلول رياسة الوزارة • وقد أطنب فى شرح هذه المسألة فى كتابه اطنابا كبيرا ، لأنها استغرقت جدلا طويلا بينه وبين حكومته • فذكر أنه كانت توجد فى ذلك الحين عدة عوامل تقف فى صف السماح لسعد زغلول بتولى رياسة الوزارة ، وعدة عوامل أخرى تقف ضد هذه الفكرة ، أما

العوامل الأولى فهي أن سياسة تصريح ٢٨ فبراير كانت قد أرست في مصر عهدا دستوريا وحياة برلمانية ، ومن ثم فان منع سعد زغلول ، وهو زعيم الأغلبية الساحقة، من تولى رياسة الوزارة، سوف يبدو لاول وهلة كأنما هو نبذ لتلك السياسة وانكار لها ، ويتطلب بالتالى تبريرا قويا. ثانيا – أن سعد زغلول باشا كان قد تقدم في السن ، وكان قد تعلم منذ وقت قريب درسا قاسيا ، ومن ثم فقد كان المأمول أن يتخذ موقفا أكثر تعقلا واعتدالا • ثالثا – أن الحكمة كانت تقضي بألا يترك سعد زغلول ، الذى كان يمثل القوة السياسية الحقيقيـــة، في مصر ، مهما كان تكوين الوزارة الجديدة ، يمـــارس هـــذه القوة من مركز مستتر ، لا تقـــع فيـــه المسئولية الدستورية عليه ، وانما على غيره ، فيجب من ثم أن يسمح له بتولى الحكم •

على أن هذه المبررات كانت تلقى مبررات مضادة تلح في منع سعد زغلول من رياسة الوزارة ، وأهم هـــذه المبررات أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن ينص فقط على أن تكون مصر دولة دستورية مستقلة، بل انه قيد هذا الاستقلال بأربعـــة تحفظات • ثانيا – انه كانت هنـــاك أيضا تلك السياسة الأساسية التى كان اسم سعد زغلول علما عليها، وهى سياسة العداء المرير لبريطانيا ولعلاقتها بمصر ، وفي هذا الضـــوء فان السماح بعودة سعد باشا الى الحكم مرة أخرى سوف يفسر بانه انكسار لبريطانيا وانتصار لخصومها • يضاف الى ذلك أن انجلترا فى عام ١٩٢٤ كانت قد نعتت حكومة سعد باشا بأنها هى المسئولة عن حملة الاغتيالات والفوضى التى أثارت بين المقيمين فى البـــلاد القلق والخوف على أمنهم ، « فـــكيف يمكن الآن اذن أن نوافق على رجوع هذه الوزارة ، ونظل فى نفس الوقت نبدو مصرين على رغبتنا فى أداء مسئولياتنا ؟ » • لهذا رأى اللورد لويد أن « التمسك الأمين » بسياسة تصريح ٢٨ فبراير يتطلب تدخل انجلترا لمنع سعد زغلول من اعتلاء الحكم ، وأرسل الى حكومته يطلب تفويضه فى هذا التدخل •

على أن وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلن نظر الى المسألة من ناحية الصعوبة التى كان عليه أن يواجهها أمام الرأى العـــام البريطانى فى تبرير مثل هـــذا الاجراء ، وهى الصـــعوبة التى رأى أن اللورد لويد يميل الى التهوين من شأنها • وقد رد اللورد لويد على ذلك بأن الرأى العام فى بريطانيا سوف لا يصـــدمه مثل هـــذا الانحراف عن المبادئ الدستورية بمنع زعيم الأغلبية من تولى الحكم ، بقدر ما سيصدمه

اعتراف حكومة جلالة الملك برجل كان يعد مسئولا من الناحيـة الأدبية عن مقتل السردار • وذكر أن جميع التحريات التى أجراها فى مصر لسبر غور الرأى العام فيها قد أوضحت له أن عودة سعد باشا الى الحكم سوف تعتبر فى عين المصريين والأجانب على السواء بمثابة ضربة خطيرة موجهـة ضد هيبة بريطانيا ، وأنها ستعد دليلا على نية بريطانيـا فى التخلى عن سياستها التى أعلنتها على الملأ • ثم ساق حجة غريبـة يؤيد بها رأيه ، فقال ان اللورد ألنبى كان قد وعد بعض الموظفين الانجليز والمصريين وعدا قاطعا بأن سعد زغلول لن يسمح له بتولى الحـكم مرة أخرى مهما كانت الأسباب ، وبين أن الحنث فى مثل هذا الوعد سوف يفقـد بريطانيا ثقة هؤلاء الموظفين وولاءهم ومساعداتهم فى المستقبل ، عدا ما سيتعرض له هؤلاء المديرون من أقسى الظروف والارهاب المستمر • وقد ردت وزارة الخارجيـة البريطانية على هـذا الادعاء بأنهـا لم يسبق اطلاقا أن أعطت موافقتها على مثل هذه الوعود ، وأنه لا توجد فى سجلاتها الرسمية أى وثيقة خاصة بذلك ، وأنها بالتالى لا تعتبر مرتبطة بها • ولـكن اللورد لويد أجاب قائلا انه فى « الشرق » لا يسأل الموظف المصرى ، الذى تلقى مثل هذا الوعد ، نفسه عادة عما اذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعطت موافقتها عليه أم لا ، وانه لا ينظر الى الوثائق والعقود الرسـمية النظرة التى ينظر بها الانجليز اليها • وأضاف أن المديرين المصريين قد جاءوا بأنفسهم اليه وطلبوا منه الوفاء بهذا الوعد (٩٢) •

براءة ماهر والنقراشى وأثرها فى الموقف السياسى :

بينما كانت هذه المناقشات تجرى بين اللورد لويد وحكومته حول منع سعد زغلول من تولى الحكم ، كان اللورد لويد يبذل من جانبه نشاطا آخر فى مصر لتحاشى الصدام مع سـعد زغلول وايجاد مخرج من الأزمة يوافق خطته • وفى ذلك قام بعدة اتصالات مع عدلى باشا بقصد اسـناد رياسة الوزارة اليه ، باعتبـاره الزعيم الوحيد الذى كان من الممـكن أن يوافق سعد زغلول على توليه الوزارة مكانه • وقد وافق عدلى باشـا على تولى رياسة الوزارة ، ولكنه أبدى تخوفا من أن تؤثر نتيجة الانتخابات فى نفسية سعد زغلول وتدفعه الى التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم (٩٣) • على أن سـعد زغلول كان فى ذلك الحين لا يبدى اعتراضا على تولى عدلى باشا المنصب بدله ، بل لقد أسر الى أحد زائريه بأن أعظم

خطأ ارتكبه فى حياته انما كان فى قبوله منصب رئيس الوزارة عام ١٩٢٤ ، وأن لا شيء يحمله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى (٩٤) • وكان مما دفع سعد باشا الى قبول التخلى عن رياسة الوزارة لعدلى باشا ، أنه كان فى ذلك الحين لا يريد أن يقع شيء يتسبب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائيا •

فى ذلك الحين كانت الأقدار تدخر مفاجأة سياسية لانجلترا قدر لها أن تؤثر على قرار سعد باشا ، لأنهـا أثرت على الموقف السياسى كله• ، وكان ذلك عندما أصدرت محكمة جنـايات مصر فى يوم ٢٥ مايو سـنة ١٩٢٦ حكمها ببراءة أحمدماهر والنقراشى من تهمة الاغتيالات السياسية• وقضية الاغتيالات السياسية هى التى تفرعت عن قضية مقتل السردار• ولقد مر بنا أن مخطط السياسة البريطانية بعـد مقتل السردار ، كان يقوم على هدم الوفد بطريقين : الأول ، اطلاق يد القصر فى التنكيل به ، والثانى ، ادانته كهيئة فى حادث مصرع السردار • ومن أجل هذا اتجه التحقيق فى عهـد وزارة زيور باشـا الى ايجاد صـلة بين الوفد ومقتل السردار ، فقد استغلت هذه السلطات ما كان يعانيه شفيق منصور من أسباب الخوف والفزع من الموت والجلد ، ومن تسلط فكرة الشنق عليه، وأوعزت اليه « تحت تأثيرات شديدة متوالية » بتغيير أقواله واتهام أحمد ماهر والنقراشى لالصاق جريمة مقتل السردار بهما ،ووعدته فى ذلك بتخفيف عقوبة الاعدام، وجاء هذا الوعد من صدقى باشا باتفاق مع اللورد اللنبى• ومع أن شفيق منصور عاد الى سحب اتهامه فى ٣١ يولية ١٩٢٥ بعد أن يئس من تحقيق ماوعد به ، فان التقرير الذى تضمن عدوله هذا لم يقدم للنائب العمومى الا بعد أربعة أشهر، والا بعد اعدام شفيق منصور نفسه الذى قصد به سـد الطريق فى وجه الدفاع لاسـتجوابه فى موضـوع ما وجهه من تهمللمتهمين • وقد جرت محاكمةالمتهمين أمام محكمة جنايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ برياسة القاضى البريطانى كرشو وعضـوية كل من كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ، وأثبت الدفاع فى مشاهد بالغة القوة ما تعرض له شفيق منصور من ضغوط مختلفة ، وبين أن التقرير الذى تضمن اتهـام ماهر والنقراشى قد كتبـه شـفيق فى البوليس ، وأن البوليس قد تدخل فى هذا التقرير، وأثبت أيضا تناقض كثير من الوقائع التى جاءت فى التقرير وكذبها بالأدلة الدامغة (٩٥)، • وعلى ذلك فقد أصدرت محكمة الجنـايات فى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمها ببراءة ماهر والنقراشى من جريمة الاغتيالات السياسية •

كانت أهمية هذا الحكم بتبرئه ماهر والنقراشي ، أنه كان يعتبر في الحقيقة تبرئه للوفد من جريمه مقتـل السردار ، ومن غيرها من الجرائم السياسيه ، لذلك لم يلبث أن غير الموقف السياسى تماما ، وأوجد حاله سياسيه جديدة منذ طرد الوفد من الحكم . فقد احبط خطه الانجليز في ادانة الوفد ، ورد اليه اعتباره ، وأبطل الحجج التى تذرع بها الانجليز لتقديم الانذار البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤ . وقد كتبت جريدة السياسه في ذلك تقول : « اذا كان الساسه البريطانيون المسئولون عن مصاير العلاقات بين مصر وانجلترا يقدرون الأمور هم الاخرون، من غير أن تدفعهم في تقديراتهم فكرة ثانيه ، فحسبهم يرون من العدل ـ وقد كان الانذار البريطانى مبنيا على تلك التهمة ، تهمه القاء تبعه مقتل السردار على كثرة الأمة المصريه ـ أن يعاد النظر في هذا الانذار، وأن تعود الحال الى ماكانت عليه قبله، حتى تطمئن نفوس المصريين طمأنينة صحيحة الى نيات انجلترا بالنسبة لمصير العلاقات بين الدولتين .. اننا نلجأ الى كل قلب طاهر ، وكل نفس تعرف العدل نسألها : ان كان قد بقى لتهمة الانذار البريطانى قوام ؟ فاذا كان كل قوام لهذه التهمة قد انهـار ، وتداعى ، فمن الظلم الذى لامبرر له أن تبقى آثار هذه التهمة بعد زوالها » (٩٦) .

هذه الأهمية الـكبرى لنتائج حكم ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، تفسر الى حد كبير الاجراءات البريطانية المضادة التى اتخذت في أعقابه . فبعد أسبوع من صدور الحكم، كتب القاضي كرشو، رئيس هيئة المحكمة التى أصدرت الحكم ، الى وزير الحقانية خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة في تهمة أحمـد ماهر وثلاثة آخرين، «يناقض وزن الأدلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة»، ويذكر أن خطورة هذا الاخلال، وخطورة النتائج التى تنجم عنه، قد بلغت في رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبـه الخروج فى هـذه الحالة على مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، ويتوجه الى دار المندوب السـامى ، فيطلعه عليه باعتباره حاميا للأجانب فى مصر » .

ولقد كان هذا الاجراء من جانب القـاضى كرشو مقـدمة ضرورية لاجراء آخر يقوم به اللورد لويد : ففى يوم ٢ يونية قدم اللورد لويد الى رئيس الوزراء ، بنـاء على تعليمات من حكومته ،مذكرة يخطره فيها بأن حكومته ترفض قبول قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة الأربعـة المذكورين من التهمة الموجهة اليهم ، وأن نتيجة هذا الحـكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب فى مصر للخطر ، وهو الأمن الذى احتفظت حكومة جلالة الملك بمسئوليتها عنه فى تصريح استقلال مصر ، والذى بنت عليه

المطالب التي قدمت وقبلت عقب مقتـل السردار لى سـتاك ، وفى هـذه الظروف ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بالحرية التامة فى اتخاذ أية خطوات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملقى على عاتقها (٩٧) .

وهكذا بهـذا الاجراء الغريب المفاجىء الذى لا مثيـل له ، أصرت السياسة البريطانية على تحميـل الوفد مسئولية جريمة السردار ، حتى لا تلتزم بالنتائج التي تترتب على هذه البراءة التى أصدرتها المحكمة ، وأهمها ازالة آثار الانذار البريطانى ، لأن ازالة آثار هـذا الانذار كانت تعنى عودة الجيش المصرى الى السودان وعودة السيادة المصرية ، بالقدر الذى كانت عليه، الى الادارة الداخلية. بل لقد خلقت السياسة البريطانية بهذا الاجراء انطباعا لا مفر منه ، وهو أن العدل فى مصر لا يأخذ مجراه بالدرجة التى تكفى لحمـاية الأجانب ، وأن قوات الاحتـلال هى الضمان الوحيد لهذه الحماية . ولقد كان من الممكن أن يقبل الباحث فى مسألة استقالة القاضى كرشو ما ساقه من حجج يبرر بها هذه الاستقالة الفجائية، لولا أن الجرائد المصرية كشفت فى ذلك الحـين ، انه كان ، بعـد اصدار الحكم فى قضية الاغتيـالات السياسية ، قد رتب أعماله فى دور جنايات شهر يونيو ، واستلم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة فى هذا الدور . ولـكنه بعد مضى بضـعة أيام على ذلك ، رد الأوراق الى رياسة محـكمة الاستئناف دون أن يبين لهـا السبب ، ثم امتنع عن الحضور الى المحكمة ، ولم يقدم استقالته الى وزير الحقانية عن طريقها (٩٨) . ولم يكن ذلك الا ريثما يتشاور اللورد لويد مع حكومته ليتلقى منها تعليماته بهذا الشأن. وقد اجتمعت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف فى يوم ٢١ يونيـة ، وقررت باجماع الآراء أن اسـتقالة القاضى كرشو كانت خروجا على واجبات الوظيفة وعرف القضاء (٩٩) .

على كل حال فان صدور الحكم ببراءة ماهر والنقراشى لم يلبث أن بلغ بأزمة منصب رئيس الوزارة الى قمة التوتر ، فقد عدل سـعد باشا عما كان قد اعتزمه من التخلى لعدلى باشا عن هـذا المنصب ، وأصر على ممارسة حقه الدستورى فى تولى الحكم . وقد رأى اللورد لويد لذلك أن يلجأ الى الملك فؤاد ليباحثـه فى طريق الخروج من الأزمة ، ولـكن الملك فؤاد رفض ـ كما يقول لويد ـ أن يلتقط للانجليز قطعة الكستناء من فوق النار ، وبين أنه لا يعارض شخصيا فى أن يخوضوا وحدهم المعركة ضد الوفد (١٠٠) . ولهـذا رأى اللورد أن يخاطب سعد زغلول شخصيا فى

ذلك ، فدعاه لزيارته في يوم ٢٩ مايو ، وراح يصور له الصدمة التى سوف تنشأ من هز ثقة الموظفين والمقيمين الأجانب فى مصر • ولكن سعد زغلول أبدى دهشته من اعتراض الحكومة البريطانية عليه قائلا انه فهم دائما أن حكومة جلالة الملك كانت ترغب في اقامة علاقات ودية مع مصر ، « ولما كانت مصر هي زغلول ، وزغلول هو مصر » ، فانه في دهشة لم لايرحب الانجليز به كرئيس للوزارة؟ وقد رد لويد عليه قائلا ان السبب في ذلك هو خطبهوتصريحاته العدائية المتطرفة، ولكن سعد اكتفى بالقول بأنه ليس على انجلترا الا أن تمنحه ثقتها ، وسيسير كل شيء على ما يرام (١٠١) •

وازاء هذه اللهجة المتغطرسة المثيرة من جانب سعد زغلول ، كتب اللورد لويد الى حكومته طالبا الموافقة على تقديم مذكرة لسعد زغلول فى هذا الشأن ، ويقترح عليها ارسال قطعة بحرية الى مياه الاسكندرية للحيلولة دون «تكرار الشغب الخطير والخسارة فى الأرواح التى حدثت فى سنة ١٩٢١ ، (يقصد مذبحة الاسكندرية) وقد أجابته حكومته الى طلبه فأمرت السفينة الحربية «ريزولوت» بالتوجه الى مصر (١٠٢) • ولم يكن الغرض من هذا الاجراء فى الواقع الا القيام بمظاهرة تجبر سعد زغلول على التخلى عن موقفه ، لأن انجلترا كانت تملك بالفعل من القوات الحربية ومن المعدات فى مصر ما يمكنها من فرض شروطها وحماية الأجانب دون مزيد من المدرعات والسفن الحربية •

وعندما رأى سعد زغلول أن الاعتراض البريطانى يتخذ صورة استعراض القوى ، وجد نفسه أمام أحد أمرين : الأول هو الاصرار على ممارسة حقه الدستورى الذى خول له بمقتضى القانون ، وبالتالى الزج بمصر فى مغامرة لا تحمد عقباها ، وأبسطها اتاحة الفرصة للرجعية للتقدم من جديد ، وخصوصا أن وزارة زيور باشا كانت لا تزال حتى ذلك الحين فى الحكم ، وكان الغرض من بقائها ـ كما كتبت البلاغ اذ ذاك ـ هو « تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار ، وتصعيبه ما استطاعت على الحكومة والبرلمان » (١٠٣) • أما الأمر الثانى ، فهو التخلى عن موقفه للاحتفاظ بالمكاسب التى أحرزها النضال الشاق ضد القصر •

وقد اختار سعد زغلول الانسحاب لمصلحة وطنه • وكانت المشكلة بعد ذلك هى تدبير هذا الانسحاب حتى يبدو بشكل يتفق مع كرامة الحزب وكرامة رئيسه ، وقد دبر بمهارة : فقد أعلن فى الصحف أن كثرة

المقابلات والمناقشات الاخيرة قد أثرت في صحة رئيس الوفد، حتى صار أنصاره يشعرون بانه لا يستطيع النهوض بعبء الوزارة الثقيل ، وبناء على ذلك اجتمع النواب في مساء يوم ٢ يونيه ، واستقر رأيهم على أن يطلبوا من دولته العدول عن قراره الثاني بتاليف الوزارة ، والعودة الى الراى الاول ، وقرروا أن يقيموا حفلة لتكريمه في فندق الكونتننتال يطلبون اليه فيها النزول عن هذا القرار • وفي يوم ٣ يونية وصل سعد باشا الى الحفل ومعه عدلى باشا وثروت باشا ورشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ورجال الوفد ، وبعد أن خطب حافظ رمضان ممثلا لحزبه ، وابراهيم الهلباوى بك ممثلا للأحرار الدستوريين ، ومكرم عبيد ممثلا للوفديين ، تلا الأستاذ أحمد رمزى بك كلمة رجا فيها الرئيس التنحى عن تأليف الوزارة ، ضنا بصحته الضعيفة • وأعلن الأستاذ حسن نافع أن رجاء الأستاذ رمزى يوافق رغبات أغلبية النواب ، بل اجماعهم • ثم دعا الدكتور نجيب اسكندر من كان موافقا على الرجاء أن يقف ، فوقف الجميع (١٠٤) •

وهكذا دبر انسحاب سعد زغلول على أنه انسحاب تحت ضغط النواب ، لا تحت ضغط الانجليز • وقد علقت « التايمز » البريطانية على ذلك بقولها : « انه ليس مما يشين سعد زغلول أن يسلم بالحقائق التى غالبها مرارا عديدة في الماضى • وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحبه للظهور السياسى ، فقد كان ذلك مدعاة للثناء • وليس في انجلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له ، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر، أو على اصرارهم على الموقف السلبى ، أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلا وشريفا بقدر ما تسمح الظروف (١٠٥) » •

على كل حال ، فبناء على كل هذه التنازلات من جانب الوفد ومن جانب الاحزاب المصرية الأخرى ، أعيدت الحياة البرلمانية في مصر • ولقد يبدو أن تكاليف اعادة هذه الحياة كانت باهظة حقا ، ولكنا سوف نرى في الفصل التالى أن تكاليف المحافظة عليها واستمرارها وبقائها في عهد الائتلاف ، لن تكون أبخس قيمة أو أقل ثمنا • كل ذلك على حساب الاستقلال الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير ، وهذا ما جعل كاتبا سياسيا مثل الاستاذ عبد القادر المازنى يخاطب الانجليز في احدى المناسبات ساخرا : « الحق يا سادة ان هذا الاستقلال يخجلنا كثيرا والله • فهل

لكم أن تصنعوا معروفا فى هذه الأمة ، وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل ؟ (١٠٦) » .

(ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

ألف عدلى باشا الوزارة فى يوم ٧ يونية ١٩٢٦ من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وامتنع الحزب الوطنى عن الدخول فى الوزارة، لأن مبداه الا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد. وقد تولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية فى الوزارة الجديدة . واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونية برياسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ . واجتمع مجلس النواب ، وانتخب سعد باشا رئيسا له ومصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وكيلين. وقد كتبت الصحف الانجليزية اذ ذاك تصف الوزارة العدلية بأنها «بناء وفدى ذو شرفة من الأحرار الدستوريين (١٠٧)»

أما سعد زغلول فقد أبى أن يصف الوزارة بأنها وزارة «ائتلافية»، «.لأن الوزارة لا تكون ائتلافية الا اذا لم يتوافر لحزب أغلبية أكبر من مجموع عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب الأخرى .. ولكن عندما يكون لحزب أغلبية كبرى فى المجلس، فلا يكون هناك معنى فى أن تكون الوزارة ائتلافية يمثل بعض الأعضاء فيها بعض الأحزاب » ، واستطرد « كذلك فان صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليمثل حزب الأحرار الدستوريين ، مطلقا . ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس، بل كان غيره من حزب الأغلبية ، وانما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى اليها كلنا : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية. وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات ، وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التى حدثت وبعدها (١٠٨) » .

ومنذ البداية استقر رأى الوزارة الائتلافية على ارجاء حل المسألة المصرية حتى تتحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا. ويتمهد الطريق لاجراء مفاوضات بينهما ، وقد كتبت الاهرام فى ذلك تقول : « ان التفكير فى مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل حل المسألة المصرية ، قد أدى الى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات ، وانه من مصلحة إنجاحها فى المستقبل أن يرجأ بحث المسائل الخارجية

الى المستقبل ، وأن تقصر الحكومة والبرلمان همهمـا على معالجة المسائل الداخلية التىمنها تدعيم الدستور وتثبيت مبادئه فىنفوس الشعب وفى مصالح الحكومة » ، واستطردت : « على أن المستقبل القريب سيدل على ما اذا كان فىالاستطاعة الانصراف الى المسائل الداخلية مع ارجاء المسائل الخارجية أم لا ؟ ويظهر أنه مهما بان فى هذه الفكرة من الصواب وبعد النظر ، فان من العسير السير فىالمسائل الداخلية دون الاحتكاك قهرا بالسياسة الانجليزية ، لا سيما اذا كانت انجلترا لا تكتفى بالتدخل فى السياسة الخارجية ، وانمـا تتعرض لمسائل داخليـة محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة .. ومهما تكنوجهة نظرالحكومة المصرية مؤيدة منالبرلمان، فان نجـاح سياسة الحكومة المصرية يتوقف على ما تضمره السياسة البريطانية لمصر ، أكثر مما ينويه الوزراء المصريون (١٠٩) » .

يمكن القول اذن أن سياسة الحكومة العدلية قد قامت على تمهيد الطريق لمفاوضات جديدة فىالمستقبل مع انجلترا ،وخلق الجو الذى يكون موافقا للوصول الى تلك الغايةـوهو ما صرح به ثروت باشا بنفسه فى مجلس النواب (١١٠) . وقد كانت تلك أيضـا سياسة مجلس النواب المصرى الذى أقرت التـايمز بأنه كان يميل الى تجنب المناقشات التى تفضى الى الاصطدام مباشرة مع السلطات البريطانية (١١١) . وقد اعترفت جريدة السياسة بذلك أيضا ، فقالت ان «كثيرا من المطالب البريطانية التى تمس شئون البلاد الداخلية ، أجيبت منعا للاحتكاك الذى بدأ يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم » ، واستطردت : « وكثيرا ما اتهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغا فى هذه الخطة ، ومع هذا الاتهـام الذى يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر فى الرأى العام ، أصرت الحكومة وأصر البرلمان ، وما يزالان مصرين ، على متابعة هذه السياسة ، لاعتبارهما إياها السياسة الحكيمة التى تؤيد السلام والأمن فى مصر ، والتى تصـل الى تحقيق غايات المصريين السياسية (١١٢) » . ومعنى هذا أن الحـكم الدستورى قد أظهر أنه قد وعى جيدا الدرس الذى تلقنه فى عام ١٩٢٤ .

على أن بعض الأمور التى تستحق التفكير والملاحظة ، أنه بالرغم مما انتهجته حكومة الائتلاف وبرلمان الائتلاف من هذه السياسة ـ سياسة حسن التفاهم مع الانجليز ـ فان الحوادث برهنت على أن عهـد الائتلاف كان من أزخر العهود السياسية بالتـدخل الانجليزى . ويعتبر من أهم أسباب ذلك تربص اللورد لويد بمصر، فاللورد لويد بسبب عودة الحياة

السياسية الدستوريه على يديه ـ وان أرغم على ذلك بسبب تطور الظروف على النحو الذى مر بنا ـ كان يعتقد أنه صاحب اليد العليا فى مصر وفى شئونها ، وانه لا ينبغى للحكومة ولا للبرلمان أن يقوما بعمل ما يتحدى سلطته أو ارادته ، والا أطلق يد القصر فى العبث بالحياة النيابية كما يشاء (وسنرى انه سيقوم فعلا بذلك فى عهد النحاس باشا ووزارته الأولى » . وهذا ما دفع البعض فى احدى المناسبات الى مصارحة سعد زغلول بأنه « يشترى الدستور بأغلى من ثمنه ، فأما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ،واما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لا شىء على الاطلاق، نعم لا شىء الا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام (١١٣) » .

ولكن سعد زغلول كانت له وجهة نظر أخرى ، فقد كان يخشى أن يؤدى ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها : قضية الاستقلال : « ليذهب الدستور حيث كان ، هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور (١١٤) » .

هذه الصلة بين الدستور والقضية المصرية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز . ولهذا كان سعد زغلول مهموما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ويقول: « ان قوة مركزنا تعتمد على أن الاثنين كانا فى حيرة شديدة ومتعطشين لمعرفة الاجابة عن هذا السؤال (١١٥) » .

على أن الخوف على الدستور كان يدفع ، كما ذكرنا ، الحكومة والبرلمان الى تجنب المغامرة وتفادى اثارة المتاعب مع الانجليز ، ولهذا اقتصر برلمان ١٩٢٦ على الغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور (١١٦) . وعندما حثت لجنة التحقيق البرلمانية ، التى تألفت لفحص تصرفات على ماهر باشا ، الحكومة على السرعة فى تقديم **القانون الخاص بمحاكمة الوزراء** والمشار اليه فى المادة ٦٨ من الدستور ، وجد الرجال المسئولون فى الحكومة والبرلمان ، أن مسئولية الوزراء السابقين اذا اثيرت ، فقد تأخذ

دورا تنشأ عنه متاعب دقيقة ليس بالمستطاع تقدير نتائجها من المعارضة التى تظهر بها دار المندوب السامى فى تلك الحال ، ولهذا صرفوا النظر عن اختيار تلك الطريقة (١١٧) ٠

تعنت السياسة البريطانية :

ولقد كان من الطبيعى أن يستغل اللورد لويد هذا الحرص على تجنب المتاعب مع الانجليز فى تدعيم النفوذ الانجليزى فى مصر٠ ولعل من أجرأ ما ابتدعه لذلك ، بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب فى أول ابريل ١٩٢٧ بمقتضى المشروع الذى وافقت عليه الحكومة فى ١٩٢٣ ، أن اقترح على حكومته ، للقيام بالمسئوليات التى ترتبت على سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ضرورة أن يحتفظ الانجليز فى أيديهم ببعض الوظائف الادارية الهامة فى الحكومة المصرية ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، واخضاع تعيين الموظفين الأجانب من غير البريطانيين لموافقة السلطات البريطانية ٠ وكانت الوزارات التى اختارها « لويد » لملئها بالموظفين الانجليز هى أهم الوزارات المصرية وهى : المواصلات والمعارف والمالية والحربية والعدل ٠ وقد رأى السيطرة عليها واحدة وراء أخرى حتى لايثير انتباه المتطرفين وسخطهم ٠ على أن وزير الخارجية البريطانية ، ولو أنه كان متفقا بصفة عامة مع «لويد» فى ضرورة اتخاذ اجراء فى هذا الشأن ، وعلى المبادىء التى تحكم هذا الاجراء ، الا أن عدد الموظفين الذين قدرهم لويد فى كل وزارة قد أثار الهواجس ، وبالأخص فى نفس مستشارى وزير الخارجية الذين كرهوا بوضوح فكرة اتخاذ موقف حازم فى هذا الموضوع ، خشية ارتفاع أصوات الشكوى من جانب المصريين بسبب توظيف الانجليز ، وخوفا من خطر الضغط على الحكومة المصرية فى هذا الشأن ٠ ومن ثم طلب الى لويد ألا يتخذ أى اجراء فى هذا الشأن الا بعد الرجوع الى وزير الخارجية (١١٨) ٠

على أن الفرصة لم تلبث أن سنحت للورد لويد للتدخل فى الشئون المصرية ، عندما فاز أحمد ماهر ، بعد الحكم ببراءته ، بانتخاب تكميلى بالترشيح فى ٩ سبتمبر ١٩٢٦ عن دائرة الدرب الأحمر، كما فاز محمود فهمى النقراشى عن دائرة الجمرك بانتخاب تكميلى بالترشيح أيضا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ (١١٩)، وقد استقبلا بالتصفيق عندما جلسا فى المجلس مما اعتبر بمثابة سخرية ببريطانيا ٠ ولم يلبث النواب أن انتخبوا أحمد

ماهر رئيسا للجنة المحاسبة ، والنقراشي سكرتيرا للجنة المعارف ، وتم ذلك كله بالرغم من المذكرة التي قدمت في ١ يونيه ١٩٢٦ بخصوص عدم الاعتراف ببراءتهما ، وهنا رأى لويد أن مثل هذا العمل ، ان لم يعتبر تحديا للحكومة البريطانية ، فانه على كل حال واقعة «خطيرة» قد تشجع على قيام حملة جديدة ضد الانجليز ، ورأى لذلك ضرورة تحذير كل من سعد زغلول وعدلي باشا بان مثل هذه التعيينات لا يمكن الا ان تنظر اليها حكومة صاحب الجلالة بكل استياء (١٢٠) . ويبدو أنه أوحى الى مكاتب التايمز في القاهرة باثارة هذا الموضوع في جريدته ، فقد شن هذا حملة شديدة على مجلس النواب المصري كرر فيها القول بان هذا العمل يعد سخرية ببريطانيا ، وذكر أن من يقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغزاه ، فهذا التعيين هو من عمل الوفد ، وانه بانتخاب محمود فهمي النقراشي للجنة المعارف « أصبح على صلة بالطلبة الذين اشتهر في الماضي بالانهماك في تنظيمهم . ثم ذكر انه يوجد سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأنه يعود الآن الى المضي في هذه الخطط العدائية . وقال انه من المعروف انه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض ، وان هذه الأعمال وأمثالها هي التي تمنع الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية الأخرى من الاركان الى اعتراف الوفد بحسن النية والصداقة (١٢١) .

وكان بسبب هذه الحملة أن تصدى مجلس النواب المصري للرد عليها . فقد وصف اسماعيل صدقي باشا حملة مراسل التايمز بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها انها تخالف أبسط قواعد اللياقة والمجاملة ، وقال الدكتور حافظ عفيفي ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين انها حملة حمقاء لا يمكن أن تمر دون تعليق من أعضاء المجلس ، وقال حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطني ، ان الاساءة موجهة الى البلاد لا الى الوفد وحده ، وان لتلك الحملة الصحفية أسبابا بعيدة المرمى ، وهي تلك السياسة الانجليزية التي تريد دائما أن تفت في عضد البلاد . على أن المناقشات مع ذلك لم تتطور بحيث تؤدي الى نبذ سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا التي سار عليها المجلس ، وقد عبر عن ذلك ويصا واصف بك ، عن الوفديين ، عندما قال : « يعرف هذا المكاتب اننا عالمون بحقوقنا وبأساليب المجاملات وعالمون بما لنا من الحقوق ، ولكنا رغما من هذه المعرفة ، نوسع صدورنا سعة تامة ، وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا اذا تسامحنا فليس لخوف (١٢٢) وقد ظهرت هذه الرغبة في تجنب الاشتباك مع انجلترا في موقف سعد باشا وعدلي

باشا من التحذيرات البريطانية ، فقد ذكر لويد أن الأسلوب الذى تقبلا به هـذه التحذيرات قـد دل على أنهـا لم تفشـل فى خلق التأثير المطلوب (١٢٣) ٠

أزمة استقالة عدلى باشا :

على أنه سرعان ما أخذت العنـاصر المتطرفة فى الائتـلاف تنسى تدريجيا درس ١٩٢٤ ، وتقلل من المخاطر التى قد تصيبها فى حالة اتخاذ اجراء مثير ، وترى أن ذلك الحزم الذى أبدته الحكومة البريطـانية فى عام ١٩٢٤ لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على شىء الا بالعنف ، وراحت تعزز رأيها بتاريخ الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ ٠ (١٢٤) وأخذ بعض الكتاب ينعون على الأمة الحالة التى وصلت اليها من التخاذل والاستسلام ، فكتب أمين الرافعى فى الأهرام يقول : « ان الحوادث التى وقعت ، ولا تزال تقع فى البلاد ، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ ، فلم تعد تفكر فيهـا ولا فى مواصلتهـا ولا فى الاسـتفادة منها ٠ بل انه ليخيل للانسـان أن الأمة التى كانت تعمـل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧ ٠٠ ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السـياسة الضعيفة التى يسمونها سياسة حسن التفاهم مع الانجليز (١٢٥) ٠

وفى الحقيقة أن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى فى أعصـاب النواب ، فأخذوا من ثم يشتدون فى نقـد الوزارة شيئا فشيئا ، وقد سمعت الحكومة فى أثناء نظر تقرير الميزانيـة انتقـادات من كثير من الأعضاء تضمنت كثيرا من عبـارات اللوم (١٢٦) ٠ وفى الوقت نفسـه اثيرت فى مجلس النواب مسألة دقيقة ، وهى مسـألة مباشرة المندوب السامى وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد (وهى الأوراق التى أبى لويد تقديمها على النحو الذى مر بنا) وطلب النواب من الحكومة أن تدلى ببيانها فى هذا الموضوع (١٢٧) ٠ ولكن قبل أن يسمع المجلس جواب الحكومة فى هذه المسألة ، فاجأ عدلى باشا الأمة بتقديم استقالته فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ ٠

حدثت استقالة عدلى باشا فجأة ، وعلى غير انتظار ٠ فقد كان مجلس النواب يناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتيـاطى للحكومة ،

وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى ان يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فى المستقبل • فاعترض النائب عبد السلام فهمى جمعه بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة • وعندئذ قرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح (١٢٨) وهنا انسحبت الوزارة الى غرفة رئيس الوزراء ، ورأى عدلى باشا فى رفض قرار الشكر ، ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، وخصوصا من جانب النواب الوفديين ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها • وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة (١٢٩) • •

وقد اعتبر الدكتور السيد صبرى ، عند تناوله هذه المسألة ، أن الوزارة كانت أكثر حساسية من المفروض ، اذ من الطبيعى أن يوجه المجلس النقد الى الوزارة ، والا فاذا كانت الوزارات تصبو لسماع المديح والاطناب فى المجالس النيابية ، فلم تعد لهذه المجالس أية فائدة ، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه للانتقاد ، والوزارات يجب أن تدافع ، وأن تتعود على سماع النقد والرد عليه (١٣٠) على أن الظروف التى أشرنا اليها كانت فى الحقيقة وراء استقالة الوزارة • كما أن اللورد لويد ذكر سببا آخر له صلة بأزمة الجيش التى سنتعرض لها بعد قليل ، فأورد أنه علم **أن أحمد خشبه باشا وزير الحربية كان اذ ذاك يضغط على عدلى باشا بمشروعاته التى تتفق مع سياسة الوفد نحو الجيش المصرى** ، وانه استعان فى تأييده بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين، ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين وكانت النتيجة أن قدم عدلى باشا استقالته (١٣١) •

على أنه يفهم من كلام الدكتور هيكل أن أسبابا حزبية كانت من بين ما دفع عدلى باشا الى الاستقالة • فقد ذكر أن نشاط النواب الوفديين ، وهو الذى كان « بمعارضة الوزارة أشبه » قد دفع الى الظن بأن الوفديين قد حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا ، وخصوصا بعد أن شابت علاقة الاحرار الدستوريين بالقصر بعض الشوائب عندما ألقى أحمد بك عبد الغفار خطابا فى البرلمان بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة • ثم حدث بعد ذلك ما ساعد على هذا الظن عندما تخلف سعد باشا أثناء جلسات شهر ابريل ١٩٢٧ وتولى رياسة النواب مصطفى النحاس باشا وكيل

المجلس ، وفي أثناء ذلك عارض عبد السلام فهمي بك في اقتراح الشكر على النحو الذى مر بنا ، فهنا قدم عدلى باشا استقالته ، وأصر على الاستقالة على الرغم من أن المجلس قرر ، ومعه النائب الذى أثار الاشكال ، أنه لم يفكر مطلقا في مسألة الثقة بالوزارة ، وأن المجلس في كل فرصة يعلن أنها محل ثقته (١٣٢) .

كان سعد باشا زغلول في أثناء الأزمة ببلدة مسجد وصيف ـ حيث توجد عزبته ـ فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، وكان عدلى باشا قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا في الوزارة التى تخلفه ، فاستطاع سعد باشا بما وسعه من حيلة أن يسوى الأزمة على أساس خروج عدلى باشا وحده ، وعودة الوزارة بشكلها السابق وذلك بعد أن أحل عدلى باشا ثروت باشا من اتفاقه وأحل بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه من هذا الاتفاق (١٣٣) . وقد ذكر الاستاذ أمين يوسف أن عدلى باشا وحرم سعد زغلول باشا كانا يريان أن يكون النحاس باشا هو رئيس الوزراء الجديد ، وانه كان محتملا أن يسود رأيهما لولا ظروف طارئة (١٣٤) . ويبدو أن هذا الاقتراح كان في حالة اصرار الوزراء على عدم العودة الى مناصبهم وتأليف وزارة جديدة من غيرهم.

على كل حال فقد عادت الوزارة بطاقمها القديم ، وانما اجرى تغيير يسير في بعض المناصب : فقد نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وأحل محله جعفر والى باشا الوزير الجديد ، كما أدى نقل خشبه باشا من الحربية الى نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية ، وتولى مرقص حنا الخارجية . وهكذا استطاع سعد زغلول أن يحفظ الائتلاف ، اذ كان يقدر ان لا حياة لذلك البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف ـ كما يقول الدكتور هيكل (١٣٥) .

(ج) ازمة الجيش

نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وكان لذلك صلة بأزمة الجيش التى مر بنا طرف يسير منها . وموقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتعاش الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى ، موقف لا ترد عنه في المصادر اشارات كافية . وهذا أمر طبيعى ، فان الضعف

الذى حرص الانجليز على ان ينشئوا فيه هذا الجيش منذ الثورة العرابية، والسيطرة الانجليزية الكاملة عليه ، ووجود جيش الاحتلال مقيمـــا فى داخل البلاد ، قد أدى الى أن أصبح الجيش المصرى رمزا ومظهرا وزينة ، أكثر منه قوة مؤثرة فى مصير البلاد ، وبالتالى سلبه المقدرة على احداث أى أثر فى المحيط السياسى العام • ولم يكن الا بفضـــل معاهدة ١٩٣٦ عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حظا من القوة والتدريب والسلاح ، كانت الثمرة الوحيدة لها هى الهزيمة التى منى بها فى فلسطين ، وهى الهزيمة التى حولت مجـرى تاريخه ، وكانت نقطة انطلاقته الكـبرى فى طريق اداء واجبه العظيم فى حماية ودعم الحركات التحررية فى مصر والعالم العربى •

وفى الحقيقة أن الانجليز كانوا يخشون منذ احتلالهم لمصر انطلاقة هذا الجيش ، ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم منيع ، وسـدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة ، وظلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف • وقصة أزمة الجيش التى هى موضـــوع هذا الفصل ليست الا صورة من صور وقوف الانجليز فى وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الاغلال والأصفاد التى قيدوه بها •

ولعل لهذه الأزمة صلة بالقصة التى يرويها الاستاذ أمين يوسف ، صهر سعد زغلول وزوج أبنة أخته ، وهى التى تظهر تعاطف الجيش المصرى مع الوفد الذى كان فى ذلك الحين يقود حركة النضـــال ضد الانجليز والقصر ، فهو يذكر أنه كان يقضى أجازته فى الصعيد فى عام ١٩٢٦ ، فى عهد وزارة عدلى باشا ، فأقام له ضباط الجيش فى أســوان حفلة لتكريمه بوصفه زعيم الحركة التعاونية • وكان يشـــاع يومئذ ان الجيش يؤيد سياسة الوفد • وفى أثنـــاء الحفلة عزفت الجوقة الموسيقية « أنشــودة سعد زغلول » مرارا ، ولعلها التى لحنها الموسيقار سيد درويش تحية لسعد زغلول عند عودته الى الوطن سنة ١٩٢٣ ، ومطلعها :

مصرنا وطننـــا ، سعدها أملنـــا
كلنـــا جميعـا للوطن ضـــحية

أجمعت قلوبنا ، هلالنا وصليبنا
أن تعيش مصر عيشة هنية(١٣٦)

فكانت هذه الانشـــودة تقابل فى كل مرة من الضـــباط بالتصفيق الشديد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية • ولهذا أمر

الملك بعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال سبنكس باشا ، اسفر عن نقل الضباط الى وجهة أخرى (١٣٧) ٠

على كل حال فان أزمة الجيش التى نحن بصددها لها جذور ترجع الىحادث مقتل السردار ، وطرد الجيش المصري من السودان ، بل وترجع الى ماقبل ذلك مما له صلة بالسياسة البريطانية فى تنظيمه ٠ ذلك أن هذه السياسة البريطانية كانت قد قضت منذ البداية بانشاء وظيفة بالجيش المصرى ، هى وظيفة المفتش العام ، يشغلها ضابط بريطانى ، يعتبر سردارا ثانيا للجيش المصرى المقيم بالقطر المصرى ، طالما كان سردار الجيش موجودا بالسودان ٠ وكان هذا المفتش هو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع في حالة الاضطراب فى القطر المصرى ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار بواسطة رئيس الأركان حرب فى جميع الشئون العسكرية ٠ فلما طرد الجيش المصرى من السودان ، وأصبح جميعه فى مصر ، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه في حيز العدم ، لوجوده بالسودان والجيش فى مصر ٠ وقد فكرت الوزارة الزيورية ، بعد انشاء قوة الدفاع عن السودان ، فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون ضابطا مصريا ، ما دام هذا الجيش مقيما فى القطر المصرى بعيدا عن مراقبة الحاكم العام السودانى ، الذى كان في الوقت نفسه سردارا للجيش ، ولكنها لم توفق فى ذلك ٠ **فاستقر الرأى على تشكيل مجلس للجيش ، ولجنة للضباط** يوكل اليها أمر التعيينات والترقيات وغيرها ، لتقدم الى الملك بواسطة وزير الحربية بدلا من السردار ، ويجعل المفتش العام عضوا فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ٠ وقد لقى هذا الاجراء النقد من الوطنيين : فكتب الاميرالاى محمود حلمى اسماعيل يقول ان وجود المفتش الانجليزى فى الجيش وفى المجلس الجديد ، دليل على أن الأمر والنهى سيكونان له ، وانه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية فى الجيش وفى اختيار ضباط المجلس ، وسببا فى افساد الأمر على القيادة المصرية (١٣٨) ٠ وقد حدث بعد ذلك أن اللواء سبنكس باشا ، المفتش العام للجيش المصرى ، استقال من منصبه ، فعقدت وزارة زيور باشا اتفاقا على بقائه فى الخدمة لمدة سنتين أخريين ٠ ولم تستفد من ذلك الظرف ، وهو ظرف تركه الخدمة مختارا ، بأن تعين مفتشا مصريا مكانه أو تلغى وظيفته بتاتا (١٣٩) ٠

فلما استؤنفت الحياة النيابية ، اتجهت نية الوفد والبرلمان الى تقوية الجيش ، باعتبارها هدفا قوميا ٠ فقد رأى خشبة باشا ادخال

اصلاحات لزيادة عدد الجيش المصرى وتقوية سلاحه ، كان قد أشار بها سبنكس باشا نفسه . فلما عرضت ميزانية الدولة عن ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على مجلس النواب ، أحالها على اللجنة المالية التى استأنست بآراء لجان المجالس المختلفة ، وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عليها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها ، وبحث مرسوم يناير الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد انتهت هذه الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية . واقترح بعض أعضاء اللجنة **تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام فى عضويته**، وقد قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه اللجنة وتبت فيها برأى ، وصل نبؤها الى المندوب السامى والى الصحف البريطانية (١٤٠) .

كان اللورد لويد فى تلك الأثناء يراقب تصرفات الوزير الوفدى ، ويرقب تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام فى عهده الى الدرك الأسفل ، فقد كان الوزير الوفدى يتجاهل المفتش العام ، ويرفض العمل بتوصياته ويتراسل مباشرة مع صغار الضباط ، ويقوم بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة دون الرجوع اليه ، وكان فى الوقت نفسه على وشك تقديم المقترحات الخاصة باصلاح الجيش الى البرلمان (١٤١) . وبطبيعة الحال لم يسترح اللورد لويد لسير الأمور على هذا النحو ، فقد كان يرى أن تصريح ٢٨ فبراير ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الأجنبية ، وأن هذا يستلزم بالتالى أن يكون للانجليز الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى وفى ترقيته وكفايته ، ولما كانت السياسة المصرية التى كانت تنتهج فى ذلك الحين تعمل على ابعاد الجيش المصرى عن السيطرة الانجليزية ، ولا تكتفى بذلك بل تسلمه لنفوذ حزب سياسى متطرف هو الوفد ، فقد رأى لويد أن استمرار هذا الأمر سوف يضع بريطانيا فى وضع دقيق . اذ لم يكن هناك أدنى شك ، فى اعتقاده، فى أن الوفد لو اطمأن الى تمام سيطرته على الجيش ، فلن يتردد فى شن هجوم على الملكية ، وحينئذ فهل هناك طريق آخر الا أن تساعد بريطانيا بكل قوتها العسكرية الملك فؤاد الذى ساعدته بنفسها من قبل فى الجلوس على العرش ، والا أن تحطم بذلك الدستور ؟ (١٤٢) ويلاحظ

هنا أن اللورد لويد يربط مسألة تقوية الجيش بمسألة الجمهورية ، ولا يربطها بالنضال ضد الاحتلال ، فهو لم يفكر فى احتمال قيام خطر على مركز القوات البريطانية فى مصر من تقوية الجيش المصرى ، وقبل ذلك قال فى موضع آخر أن هدف المتطرفين هو القيام بثورة ضد العرش ، وانهم كانوا يخفون هذا الغرض وراء صيحة الاستقلال التام (١٤٣) . ولكن السير أوستن تشمبرلن سوف يذكر فى بيان أمام مجلس العموم أن الحكومة الانجليزية انما تدخلت لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة والنفوذ ، أرادوا اتخاذ الجيش أداة معادية لبريطانيا (١٤٤) .

على كل حال فقد اسفرت المراسلات التى جرت بين اللورد لويد وحكومته عن زيارة قام بها للملك فؤاد ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم ، وأبلغه أن حكومته قد كلفته بأن يسأله عما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ، وأن يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة الجيش المصرى ، تمثلا بالسياسة المتبعة فى الدول الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب . ولكن الملك فؤاد أجاب بأنه يوافق على وجهة نظر المندوب السامى ، ولكنه « يكاد يكون مجردا من كل سلطة تقريبا فى ظل الظروف السياسية الحاضرة » .

جرت هذه المقابلة فى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وقد حدثت بعد ذلك مناقشات تفصيلية أخرى الى أن تمكن اللورد لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزى العام ، لا يحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على قيامها بمسئوليتها ، والى أن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك . وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطانية يقول : « الجيش المصرى . حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة فى برقية ٢٨ مارس (١٤٥) .

على أن الأمور سرعان ما تكشفت عن افتراق كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذى يتهدد وضع مصر السياسى

الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبلة ٠ كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجيـة ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمـة الناشبة لعقد تسوية موقوته Modus vivendi تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحامية فى البلاد لأغراض دفاعيـة (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير) ، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعية (١٤٦) ٠ وكانت حجتهم فى هذا الرأى أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكنا لا ينبغى أن نركبه الى الممات ، وخصوصا انه لن يعيش الى الأبد » (١٤٧)٠ وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصـل مقدما على موافقة وزير الخارجية على خطته ، فى تنفيذ سياسته واحراز موافقة مصر على مطالبه ٠

وقد بدأت المعركة السياسية عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى ، فقد ذكر فيها ثروت باشا انه يحس من واجبه أن يسجل كتابة ، انه من وجهة النظر القـانونية ، فان الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظـات ، وأن لمصر مطلق الحرية فى التصرف بشأنه ٠ ويلاحظ هنا أن ثروت باشا هو من أبطال تصريح ٢٨ فبراير ، فهو أدرى بما يقول وبما اتفق عليه ٠ ولـكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطـرفين وراءه ، وأنهم يسـيطرون على الحكومة ، وأنه لا يمكن الحصول على شىء من مطالبه بهذه المفاوضـات الخاصة المستمرة ٠ وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سـلم لثروت باشا مذكرة سياسية خطيرة طلب فيهـا من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه ، اذ تتلخص فيما يلى :

١ ـ وجوب تمكين المفتش العام الانجليزى من أن يؤدى فى حرية اختصاصاته ، كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، ومنحه رتبة فريق وعقد لمدة ثلاث سنوات (بدلا من سنتين) ٠

٢ ـ ألا يتأخر وزير الحربية المصرية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها (وهى اللجنة التى فيها المفتش الانجليزى عضوا مسيطرا عليها) ·

٣ ـ أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام الانجليزى ونائبه فى غيابه ·

٤ ـ أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام أو نائبه ·

٥ ـ تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا أدمجت فى مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانية · ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم ·

٦ ـ وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، يبقى النظام العرفى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود (١٤٨) ·

وفى أثناء ذلك رأى لويد أن يطلب من حكومته **حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من** مالطة ، « كاجراء احتياطى » · وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطة للمستقبل ازاء ورود أى رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير الخارجية يسرد له التطورات المحتملة التى يتنبأ بها ، ويوصى بأن فى حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريون هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ فاذا أجابوا بالنفى ، أو أجابوا اجابة مبهمة ، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرهونة بالموافقة على المعاهدة · وفى حالة حدوث أية اضطرابات فتتخذ اجراءات أخرى فى أولها : اعلان الأحكام العرفية فى البلاد (١٤٩) ·

وفى يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانية الى لويد بموافقته على هذا المشروع الخطير ، وكان لويد فى تلك الأثناء قد حصل على تأييد ممثلى الدول الأجنبية فى مصر ، وخصوصا فرنسا وايطاليا ، وتأكيداتهم بأنهم يعتبرون المطالب الانجليزية مطالب ضرورية لحفظ الأمن فى مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل لانجلترا كل تأييد (١٥٠) ·

على أن الرد المصرى لم يبطىء أن جاء فى ٣ يونية ، وهو لا يقبل الا مطلبا واحدا من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصـــورة قاطعة المطالب الباقية . واذن فلم يبق مفر فى رأى اللورد لويد من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع وزير الخارجية والبطش بالحياة النيابية فى مصر ، وفرض معاهدة شاملة على البـــلاد ، فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ومعرفة ما اذا كان الانجليز مصرين على مطالبهم ، فاذا كان الأمر كذلك قويت حجة المتطرفين وضعف موقف الانجليز (١٥١)

وكم فوجىء اللورد لويد عندما وصـــله الرد من المستر بلدوين يخالفه فى اعتبـــار الرد المصرى غير مرض وفى ضرورة التمســك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بلغة ودية ، وانها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطـــالب الأخرى بصفة قاطعة ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضـمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضـــات مع الحكومة المصرية للوصول الى الاتفاقية الموقوتة بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصـــول على مطالب محدودة ، بل فى الوصـــول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمـــات فاما أن يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة واما أن يرفضها ، فاذا رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعـــاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (١٥٢) .

على أن اللورد لويد ركب رأســـه ، فقد كتب الى رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونية (وكان وزير الخارجية فى ذلك الحين فى الخارج) يفند رأيه ويسوق الحجج على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر على هذا الأساس أمر لا جدوى منه ، ويستدل على ذلك بأن ثروت باشا قد أوضح له بنفســه أنه لا يمـكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية ، أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل المفاوضات العامة على التحفظـــات (١٥٣) . وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة رأى أن يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقناع ســعد زغلول باشا وثروت باشـــا بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصرى وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى ، والآمال والمخاوف التى كانت تملأ صـــدور أعدائنا » ، « وانهم لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة الى الاضطراب الســـياسى » . وقد تكللت محاولاته بالنجاح ،

ففي يوم ١١ يونية ، عرض عليه ثروت باشا حلا للموقف يقوم على أن يرسل اليه اللورد لويد طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد في المذكرة المصرية، فيرد عليه ثروت باشا بمذكرة ثانية تنال موافقته وتنتهى بها الأزمة • وقد وافق اللورد لويد على ذلك ، واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية المهمة التى قدمت في الأصل • وأبلغ اللورد هذا الرد الى لندن موصيا بقبوله على الفور ، فجاءه الرد من استن بلدوين فى اليوم التالى تهنئة على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (١٥٤) •

(د) محادثات ثروت ـ تشمبرلن

بهذا الاستسلام من جانب مصر ، الذى هو امتداد لسياسة حسن لتفاهم مع الانجليز ، أخذ الطريق يتمهد لمفاوضات بين حكومة الائتلاف والحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية وايجاد التسوية الشاملة • وقد أتيحت الفرصة لاجراء هذه المفاوضات عندما سافر ثروت باشا فى معية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ • ومن الغريب أن هذه الزيارة التى أتيحت لحل القضية المصرية لم تتم الا بعد نضال دستورى مع الملك فؤاد الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق ـ كما يقول الأستاذ الرافعى ـ فلم يدع ثروت باشا لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات • وسرعان ماهبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد باشا وقوفه الى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية • ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة الوطنية ، أذعن فى النهاية ، وان دفعه صلفه الى اباء ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، على سعته ، فاستقله وحده وحاشيته ، وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى ، والتقى بالملك فى أوروبا • (١٥٥)

كان ثروت باشا يعتقد أن زيارة الملك لانجلترا انما هى فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، « ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » ، وكان على ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل (من الطرفين) حالة الآخر • (١٥٦) وكانت نظرية ثروت باشا أن أكبر

الأسباب فيما كان يقع من الاحتكاك والتصادم بين مصر وبريطانيا انما يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر وبريطانيا ، ويترتب على ذلك ، أن أبسط أعمال مصر وأشدها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطانى بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت فى مصلحة مصر ، كانت تؤول فى مصر بأنها اعتداءات على حقوق البلاد واستقلالها • (١٥٧)

وعلى ذلك فقد كان ثروت باشا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا انما هى أزمة ثقة ، وأنه اذا استطاع ازالة ريبة الانجليز من ناحية مصر ، فانه يمكن تحقيق الاستقلال بدون مشقة • وانصافا للجانب البريطـانى نقول انه كان يفهم الأزمة بين مصر وانجلترا على أنها أزمة مصالح ، وقد صارح السير أوستن تشمبرلن ثروت بذلك فى لقائهما الأول ، فقد قال له انه يرى أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها ، وان واجب الحكومة البريطانية هو مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ١٨ فبراير ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للامبراطورية البريطانية ، وأن كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها الا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، اذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى ومرتبطة بكيانها نفســه • واستطرد قائلا ان سـنه تسمح بأن يذكر ظروف التـداخل البريطانى فى مصر ، وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية، كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى ، وانه صائر الى الزوال فى أقرب زمن ممكن • ولكن الحوادث كانت فوق مقـدور الرجال • وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضى ، وعنده أن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا يرغبان فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية، لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ، ولرخاء البلدين ؟ **فان كان الجواب سلبا ، ظلت العلاقات بين مصر وبريطانيا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضـطر بريطانيا العظمى ، على آسف الى تسويتها بالقوة** • وتساءل السير أوستن تشمبرلن فى النهاية عما اذا كانت مصر « قد أصبحت الآن أكثر استعدادا لأن تلقى حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن تدرك المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والاخلاص ؟ (١٥٨)

كان هذا هو الكلام الصريح الذى وجهه السير أوستن تشمبرلن لثروت باشا فى لقائهما الأول ، والذى خير فيه ثروت باشا بين أمرين : اما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية فى التعاون ، واما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها الى تسويته بالقوة . وفى ظل هذا التهديد طلب السير أوستن تشمبرلن من ثروت باشا أن يقدم اليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقة بين البلدين . وقد فوجيء ثروت باشا بهذا الطلب - على حد تعبيره - اذ لم يكن مستعدا لذلك ، ولكن الوزير البريطانى ألح عليه فى ذلك ، فاضطر الى موافقته . (١٥٩)

شرع اذن ثروت باشا فى وضع مشروع المعاهدة فى ضوء نظريته السالفة الذكر فى كسب ثقة الانجليز . وقد رأى أنه وان كانت أعز أمانيه ككل مصرى تحقيق مطالب البلاد كاملة ، « ولكنى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان ، مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب .. لذلك رأيت أننى **لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية** ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحدثى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد السبيل الى الاتفاق بين الطرفين .. اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات ، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشروع » . (١٦٠)

بنى ثروت باشا مشروعه على محالفة أبدية تقوم بين مصر وانجلترا « تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما » . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت باشا أن تبذل مصر لبريطانيا العظمى ، فى حالة اشتباكها فى حرب ، « ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . كما قبل أن « تتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لبريطانيا .. وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا

بالمصالح البريطانية » • ثم قبل « بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا ومصر » « أن يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين » •

أما بالنسبة للاحتلال ، فقد قبل ثروت باشا « تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » أن « ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية • ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة » ، على أن « تستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة (•••) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى (•••) ــ أى مكان من منطقة القنال • (١٦١) • وقد ذكر ثروت باشا فى تفسيره للمشروع انه اقترح أن تكون هذه المدة من ثلاث الى خمس سـنوات ، وانه **ترك مسـألة تحـديد مـدة الاستقرار الى المناقشات • (١٦٢) على أن المشروع النهائى للمعاهدة حدد عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة يعيد الطرفان بعدها النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات •» (١٦٣)**

أما بخصوص حماية المصالح الأجنبية ، فقد سلم ثروت باشا ببقاء المستشار المالى والمستشار القضائى ، وذكر أن وجودهما «يتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيـا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظـام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى • (١٦٤)

كانت المسألة الأخيرة هى مسألة السودان • وقد رأى ثروت باشا تأجيل تسوية هذه المسألة الى مفاوضات تجرى فيما بعد « ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيهـا تمام الحرية فى تقرير حقـوقه » ، على أن « توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ » ، وعلى أن تتفقا على **تحديد نصيب مصر فى مياه النيـل الأبيض والنيل الأزرق • (١٦٥)**

هذه هى الخطوط العامة للمشروع الذى وضعه ثروت باشا • وهو المشروع الذى يقول انه توخى من وضعه ألا تمس القضية التى بيـده بسوء ، وأن يتفادى عرض تعهدات لم يسبق للوفد عرضها فى مشروعه عام ١٩٢٠ • على أننا اذا تذكرنا أن الوفد لم يكتف بتقديم مشروعه هذا ، بل وأصر أيضا على قبول التوصيات ، أو التحفظات التى أسفر عنهـا الاستفتاء الشعبى لمشروع ملنر ، فاننا نلاحظ أن ثروت باشا قد أغفل

بعض هذه التحفظات تماما ، فقد نقل من مشروع ملنر المـــادة الخاصة بالمستشار المالى بنصها ، بالرغم من أن أحد التحفظات قد نص على ضرورة حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى · كما انه نقل من مشروع ملنر أيضا المادة الخاصة بتعيين المستشار القضائى ، بعد أن حذف منها النص على أن يتمتع بحق الدخول على الوزير ، مع أن البلاد اعترضت على هذا التعيين ، ولم يقدمه الوفد فى مشروعه ، وقد شاهدنا سعد زغلول يرفض تجديد عقد المستشار القضائى عندما انتهت مدته ، كما طلب الغاء وظيفتيهما فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد · (١٦٦) ومن الغريب أن ثروت باشا يعترف بأن «ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهـــد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعـــد أن أعلن استقلال مصر » (١٦٧) ، ومع ذلك يستعير النص الخاص بهمـــا من مشروع ملنر نفســه ·

ولم يغفل ثروت باشا بعض التحفظات فقط ، بل ان المادة التى أوردها فى مشروعه عن وجود القوات البريطانية فى مصر ، وهى المادة السادسة ، **لم تتضمن أية اشارة الى تحديد أجل جلاء هذه القوات عن الأراضى المصرية** ، مع أن المادة الثانية من مشروع الوفد الذى قدمه فى ١٩٢٠ نصت على أن « تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف (···) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة » ، وتركت تحـديد الأجل الى المناقشات · وقد لاحظ ثروت باشا ذلك فقال ان هذا الاختلاف بين المشروعين « ليس راجعا لخلاف فى الجوهر والموضوع ، بل لخلاف فى الطريقة والأسلوب ، وحسبى الاشارة الى أن المشروع الذى أفضت اليه محادثاتنا ، يدل على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلنى دائما ، وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع التى تنص على أن الحل الذى وضعته تلك المادة انما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية» · «١٦٨» على أن هـــذه العبارة نفســها التى توصل اليها ثروت باشا فى المشروع النهائى ، هى عبارة غامضـــة لا تفيـــد بأى معنى متى يحين الوقت لعقد الاتفاق الجديد حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر ، وهل يكون ذلك بعد مائة عام أو ألف عام أو أكثر · والأمر المثير فى هذه النقطة بالذات ، وهو ما يدل على أن هذه العبارة كانت عبارة صورية لم يقصد بها شىء ما ، اللهم الا اجتذاب التأييد للمشروع من ناحية الشعب المصرى ، ما جاء فى **الفقرة الخامسة من رسالة السير أوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ نوفمبر**

١٩٢٧ بابلاغ المشروع النهائى ، وفيها يقول السير تشمبرلن : « ويذكر دولته (ثروت باشا) ما عانيته من الصعوبة فى سبيل الموافقة ، ولو بصفة شخصية ومؤقتة ، على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة ؛ أشير بذلك الى الجملة الآتية : « ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ٠٠ » فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق ٠ وقد قلت لدولته اننى وان كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا أننى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين ٠ وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى المصرية أو تمر عليها ٠ غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى ! وقال لى انه يأمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها ٠ وان دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكتفى أن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه ٠ وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة صاحب الجلالة الباب فى سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل ألا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا من امكان مثل هذا التدبير » ٠ (١٦٩)

وبعد هذه الصورة البليغة لضعف ثروت باشا فى مسألة حيوية لمصر مثل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لايستطيع الباحث أن يقبل موازنته بأساتذة فن الدبلوماسية مثل « تاليران » و « مترنخ » وغيرهما — وهى الموازنة التى عقدها الأستاذ شفيق غربال — ٠ وقد يجوز للباحث أن يقبل «اعتذار» ثروت باشا عن صورة المشروع الذى قدمه، بالأسباب التى ساقها، وأهمها انه قصد به ألا يبدو لمحدثيه البريطانيين بحيث يتعذر الصلح

عليه ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحـادثات ، وانه كان يرمى الى استيفاء المشروع فيما بعد • ولكن المشروع البريطانى النهائى ، الذى جاء ثمرة المباحثات المستفيضة بينه وبين الجانب البريطانى جاء بحيث كان أسوأ من المشروع المصرى ، فبينما قبل الكثير من نصوص المشروع المصرى دون التحسين المرجو ، فقد أضاف اليها تعديلات سيئة أخرى ونصوصا كثيرة جعلته بعيدا عن الالتقاء مع أهداف البلاد القومية • والحق أن الفضل الوحيد الذى قدمه ثروت باشا هو أنه فتح باب المحادثات بين مصر وبريطانيا بعد أن ارتاحت بريطانيا لوضعها فى مصر عقب مصرع السردار ، وخصوصا بعد أن تدعم نفوذها فى عهد اللورد لويد • وبفتح باب الحديث فى المسألة المصرية ، توالت المفاوضات حتى انتهت بعقـد معاهدة ١٩٣٦ التى كانت خطوة واسعة فى طريق استقلال مصر •

قدم ثروت باشا مشروعه الى المستر سلبى فى يوم ١٨ يولية ١٩٢٧، ليوصله الى السير أوستن تشمبرلن ، وكان يعتقد أنه قد أزال به ريبة الانجليز فى مصر ، ودلل به على رغبة المصريين الصادقة فى اقامة علاقة تقوم على التحالف المتين بين البلدين • على أنه صدم حينما رد عليه الجانب البريطانى فى ٢٩ يولية بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أراده من كسب ثقة الانجليز ومن تحديد المسائل المعلقة معهم تحديدا وافيـا يتجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام ، فقد كان المشروع البريطانى يقوم على : « نظام وصاية ضاغطة ، ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين » ــ على حد تعبير ثروت باشا ــ وتعتبر الملاحظات العامة التى قدمها عن هذا المشروع خير تحليل له ، فهو يقول : « ان الأحكام الرئيسية للمشروع تترك فى النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وانها تلتمس ، بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة ، عين الأغراض التى تتحقق عادة بين الحليفين الحربيين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة » • (١٧٠)

ثم تحدث عن الأمثلة التى تدل على عدم ثقة انجلترا بمصر فذكر انها حددت مثلا عدد الجيش المصرى فى معاهدة التحالف المقترحة بـ١٢٫٢٥٠ رجلا فى زمن السـلم • « أفيجـوز اذن أن يفسر التحـديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى ، اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات البريطانية ؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى

الحديث فى محالفة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تتهيأ لاتقاء أسبابه » • (١٧١)
ثم تحدث عن المادة الثامنة من المشروع البريطاني الخاصة بحماية المصالح الأجنبية ، فقال ان قبولها « بعد بمثابة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية » • (١٧٢) وعلق على المادة الثانية من المشروع ، وهى الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فقال انها « تثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه ، اذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف ، أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك» (١٧٣) ، وكانت هذه المادة تنص على أن «كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين ، تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين » • وقد علق ثروت باشا على المادة الخامسة الخاصة بالقوات البريطانية فى مصر ، فقال ان تعدد الأغراض التى قصدتها بريطانيا بوجود هذه القوات ،•وما ورد من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان إستقرارها ، لا يدع مجالا للشك فى أن الواقع فى أمر تلك القوات انه : « احتلال بالمعنى الصحيح ، وفى أنه أشد الوجوه اخلالا بسيادة البلاد » • (١٧٤) •

وقد انتهى رأى ثروت باشا فى المشروع البريطانى المقدم فى ٢٩ يوليو ١٩٢٧ بأنه : « لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وانه يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح ، عند العمل بها ، مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات • وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاحا أو تحديدا ، فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى فى شئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة • فلا يسع مصر اذن أن تتعزى بأنها — اذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ؛ اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل فى شئون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع » • (١٧٥)

(هـ) وفاة سعد باشا زغلول

وانعكاسات الموقف الداخلى على محادثات ثروت ـ تشمبرلن

بينما كانت المباحثات تجرى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، تعرضت مصر لحادث جسيم أثر تأثيرا سيئا على سير المباحثات ونتائجها . ففى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، لفظ زعيم مصر سعد باشا زغلول « مستودع آمال الامة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » أنفاسه الاخيرة عقب مرض لم يمهله طويلا . فكان لهذه الوفاة أثر الكارثة القومية .

ولا يجد الباحث ، فى تقدير زعامة سعد زغلول وأثرها فى تطور الحركة الوطنية التى انتعشت بعد الحرب العظمى ، أبلغ ولا أصدق مما كتبه فى ذلك الأستاذ العقاد فى كتابه : « سعد زغلول ، سيرة وتحية » قال :

« والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا نظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو أنقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه . وانما **الزعيم يحاسب حساب الشمس** التى تشرق على الحقول أو حساب النهر الذى يجرى بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ولا يغرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا والغارسين للجذور جميعا والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء .

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضع يديه . أما اذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه ، فما هو بزعيم .

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو

مصارف الاموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول.

«هذه الزعامة هى التي التقى حولهـا المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين» • (١٧٦)

كان صرح الائتلاف حتى ذلك الحين قائما • وكان قيامه يرجع الى نفوذ سعد زغلول وشخصيته الطاغية • ويمكن القول ان اليأس من محاربة هذا الزعيم والانتصار عليه ، بسبب التصاق الأمة به والتفافها حوله ، كان من أقوى البواعث على مصالحته • أما وقد اختفى شخصه الضخم من الميدان ، وخلف وراءه فراغا لا يسـد ، فقـد كان فى ذلك كل الاغراء للانتهازية ممثلة في الأحرار الدستوريين ، والرجعية ممثلة فى القصر ، والاستعمار ممثلا فى الانجليز ــ على العمل بكل سرعة وقوة للاستفادة من هذا الظرف • والحق لقد كانت أكبر مآثر سعد زغلول انه جمع الأمة حوله على صورة لم تتح لزعيم مصري من قبل ، فهل كان محتملا أن يخلفه من يحل مكانه في هذه المنزلة ؟

كان الوقت اذ ذاك صيفا ، وأشهر الصيف فى تلك الفترة من حياة مصر السياسية كانت أشـهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها ــ كما يقول الدكتور هيكل (١٧٧) وكان كثيرون ممن اليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاصطياف والاستجمام • وهكذا تأجل الصراع الداخلى قليلا ريثما يجتمع شمل الاسرة السياسية ، وتنتهى المعركة المنتظرة فى داخل الوفد نفسه حول منصب الرياسة الشاغر •

وفي الحق لقد أخذت الأنظار فى ذلك الحين تتحول نحو الوفد ، الذى أخذ أعضاؤه الموجودون فى أوروبا يعودون سريعا الى مصر لمواجهة الموقف • وكان واضحا أن أمام الوفد مهمتين كبيرتين : الأولى ،انتخاب من يخلف الزعيم الراحل ، والثانية ، وهى مرتبطة بالاولى ، الاحتفاظ بشكله القائم كهيئة سياسية متماسكة • وكان زعيم الوفد يشغل ثلاثة مناصب، وهى : رياسة الوفد ، ورياسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورياسة مجلس

النواب • ولا بد لهذه المناصب ممن يشغلها ويضطلع بأعبائها • وكانت هذه هي العقدة التي كانت تشغل الافكار في أوائل شهر سبتمبر ــ كما يقول أحمد شفيق (١٧٨) •

وعند النظر في مسألة اختيار الزعيم الجديد، ظهر أن هناك اتجاهين في داخل الوفد لحل هـذه المسألة : الاتجـاه الاول ، يقضى بتعيين ثلاثة رؤساء للوفد ، والثاني يقضى باختيار زعيم واحد • ولكل من الاتجاهين منطق يستند اليه • فمنطق الاتجاه الاول ، أن من المتعذر على رجل واحد أن يسد الفراغ الذى خلفه سعد زغلول ، وأن اختيار شخص واحد ليملأ مركزه حرى بأن يخلق الحسد والانقسام في داخـل الوفد ، وقد نصح الاستاذ أمين يوسف ، زوج ابنة أخت سـعد زغلول ، بأن تنتخب حرم سعد باشا للرياسة الفخرية ، وأن يكون النحاس باشا سكرتيرا ، وأن تؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (١٧٩) • على أن هذه الفكرة لم تتمتع بتأييد كبير من أعضاء الوفد ، ربما لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كفيل بتقسيمها الى ثلاث هيئات ، بينما كانت مهمة الوفد ، كما مر بنا ، المحافظة على شكله كهيئة واحدة متماسكة • وهكذا انتصر الاتجاه الذى يميل الى اختيار زعيم واحد •

كانت المشكلة بعد ذلك مشكلة الاختيار نفسه ، ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت جارفة بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة • على أن التنافس كان شديدا بين اثنين من رجالات الوفد • أولهما ، هو محمد فتح الله بركات باشـا ، ابن أخت سعد زغلول ، الذى يذكر عنه الجزيرى ، سكرتير سعد زغلول ، انه كان الرأس المدبر في الوفد ، وانه كان محور كل حركة فيه ، وانه ندر أن ترسم سياسة « الوفد ، ولا سيما في شئون الانتخابات ، دون أن يكون له في ذلك رأى يعول عليه ، حتى كان الوصف الذائع عنه في الأوساط الوفدية ، وفي أوسـاط خصوم الوفد ، انه « داهية الوفد » •

أما الرجل الثاني فهو مصطفى النحاس ، الذى كان يشـغل عند وفاة سعد زغلول منصب وكيل مجلس النواب • وكان رجلا ميالا بطبيعته الى التطرف ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ فقد كان قبل انضمامه الى الوفد ثم عضويته فيه ، من المتشـيعين للحزب الوطني ، المؤمنين بنظريـات مصطفى كامل • ورغم انه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه في ذلك شأن رجال الحزب الوطني جميعا •

وقد قبض الانجليز عليه فيمن قبض عليهم مع سعد باشا فى المرة الثانية ، ونفوا الى سيشل . وعندما ألف سعد زغلول وزارته عام ١٩٢٤ عينه وزيرا للمواصلات ، فلم يغير من تطرفه(١٨٠) . ولعل لهذا أن حارب الانجليز دخوله وزارة عدلى باشا الائتلافية سنة ١٩٢٦ ، فقد ذكر «لويد» أن سعد زغلول طلب بالحاح ادخاله فى هيئة الوزارة الجديدة ، ولكنه اعترض على ذلك ، لأن النحاس « كان يقف على الدوام الى جانب سياسة عداء بعيد عن التفاهم لبريطانيا العظمى والعلاقات معها ، وكان من الجلى أن الكثير من النتائج الحسنة التى كانت قد تحققت حينذاك ، سوف يذهب أدراج الرياح اذا هو انضم الى الوزارة ، لأنه سوف يعمل ضد التفاهم(١٨١) » . وقد وصفته مجلة «روزاليوسف» التى اشتركت فى تزكيته بقولها : « انه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم ، أو رشحهم غيرهم ، من هو أنقى منه صفحة وأطهر ذيلا » ، واستدلت على رأيها بمواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا ومع سعد زغلول ثانيا ، وقالت انه « رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا» . ثم انتقلت الى عيوبه فقالت : « ولكنهم يقولون أيضا أن مصطفى النحاس « متسرع جدا » ، والكلمة التى تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن صفة التسرع هى كلمة «مدب» .. ولكنا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا سيكون غيره بالامس .. الخ(١٨٢) » .

وقد اشتركت صحافة الانجليز والقصر فى معركة رياسة الوفد . وكانت معالجة صحافة الانجليز للموضوع تشف عن رغبة دفينة فى تفتيت الوفد ، باكثارها من الحديث عن الاتجاه الذى ينادى برياسة ثلاثية للوفد . وفى الوقت نفسه ، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعتبر فى عين الانجليز هيئة متطرفة ، فقد قسمته الى قسمين : متطرفين ومعتدلين، وأخذت ترفع عقيرتها منادية بانتخاب زعيم معتدل ، زاعمة أن ذلك فى مصلحة الوفد نفسه ، « لأنه اذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية عليه الى يد الفريق المتطرف ، فقد ينشطر حزب الوفد البرلمانى الى شطرين ، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تتعرض الصداقة بين بريطانيا ومصر لتجارب لا لزوم لها(١٨٣) » . أما صحافة القصر ، ونعنى بها جريدة «الاتحاد» ، فقد أخذت ترشح فتح الله بركات باشا لرياسة الوفد ، وتفضله عن مصطفى النحاس باشا ، وكانت هذه الصحافة تقصد بهذه الترشيحات ايقاع الفرقة بين أعضاء الوفد ـ كما تقول السيدة

فاطمة اليوسف ـ لان أغلب الاعضاء كانوا يميلون الى اختيار النحاس ، ويخافون من شخصية بركات باشا الطاغية(١٨٤) ٠

على كل حال ، فقد انتهت المعركة فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما اجتمع جميع أعضاء الوفد الموجودين بمصر فى بيت الامة ـ عدا فتح الله بركات باشا لمرضه ! ـ وقرروا **بالاجماع** انتخاب النحاس باشا رئيسا ، ووليم عبيد سكرتيرا عاما ، وأن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس الوفد ، كما كان الحال فى حياة سعد باشا ٠ ثم وافقت على هذا القرار الهيئة الوفدية البرلمانية التى انعقدت فى يوم ٢٦ سبتمبر(١٨٥) ٠

وبهذا القرار حسم أعضاء الوفد ، فى حكمة ومهارة ، مسألة خطيرة كانت كفيلة ، اذا أسىء حلها ، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما ، ذلك أن اختيار زعيم واحد للوفد قد حفظ دون ريب وحدته من التمزق لو نفذت فكرة الرياسة المثلثة ٠ كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف ، كان من شأنه أن يحافظ على الطابع الثورى للوفد ، وهو الطابع الذى كان يشد اليه الجمـــاهير المتطلعة الى حريتها واستقلالها ٠ على أن ثمة مغزى هاما تضمنه انتخاب النحاس للرياسة ، هو أنه قــد أكد الطابع البورجوازى للقيادة الوفدية ، لأن النحاس لم يكن الا ابنا لتاجر أخشاب متوسط الثروة فى سمنود ، فهو من صميم البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة على وجه الخصوص ٠ ولقد كان اختيار قبطى ، هو مكرم عبيد ، لسكرتارية الوفد ، رمزا لفكرة الوحدة العنصرية التى كانت أساس الحركة القومية ، والتى مثلها الوفد منذ تشكيله ٠

ولم يلبث الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته التى ينتويها فى رياسته للوفد ، فقال ان سياسة الوفد فى الداخل سوف ترمى الى «صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف » ، وأما عن سياسة الوفد الخارجية فقال انها سوف تكون « العمل على تمكن صلات الصداقة بين الشعب المصرى وبين الشعوب الاخرى ومنها الشعب الانجليزى » ٠ ولما سأله مندوب الاهرام عما اذا كان يرى امكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا قال : « نعم ، نحب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حر ودى مبنى على احترام حقوقنا ومصالح غيرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ، ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا » ٠ وقد صرح لمندوب جريدة «الاجيشان جازيت» فقال ان سياسة الوفد مع بريطانيا كانت سياسة تفاهم ودى ، « فان الحركة المصرية قامت منذ تاليف الوفد عـــام ١٩١٨ للمطـــالبة

بالاستقلال التام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، ولم يتغير هذا البرنامج حتى فى أسوأ الظروف : أى حينما كان الامل فى التفاهم الودى يبدو بعيدا(١٨٦) » • على أن جريدة « الديلى تلغراف » عبرت عن رأى الانجليز فى اختيار النحاس رئيسا للوفد فقالت ان اختياره يعنى «صرف النظر عن سياسة التوفيق الهـــادئة التى كان يمثلها فتــح الله بركات باشا » ، بينما تنبأت جريدة «الديلى نيوز» بأن الوفد قد يعـــود تحت رياسته الى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ، ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان(١٨٧) » •

***

كيف كان تأثير وفاة ســـعد باشا زغلول واختيار النحاس باشا لرياسة الوفد ، على المبــاحثات الجـــارية بين ثروت باشا والحـــكومة البريطانية ، وعلى موقف السلطات البريطانية فى مصر ؟

كان موقف اللورد لويد منذ بداية المباحثات التى جرت بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، أى من قبل وفاة سعد زغلول ، موقف المعارضة والتشكيك فى امكان وصولها الى أية نتيجة • فقد كان يرى أنه فى ظل الظروف الموجودة فى مصر ، لا يوجد ثمة أمل فى احراز أية معاهدة تتضمن المصالح البريطانية فى مصر موافقة الشعب المصرى ، وأن أى سياسى يتولى الدفاع عن معاهدة تشتمل على أقل من الاستقلال التام انما هو معرض لأن يمزق اربا • فلما انتقل سعد زغلول الى بارئه ، رأى لويد أن الظروف الجديدة تتطلب ايقاف العمل حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف • ذلك أنه كان يرى أن الاحرار الدستوريين قد سنحت لهم فرصة لانتزاع القيادة من يد الوفد ، بعد أن اختفى الزعيم الوحيد الذى كان فى وسعه التفوق عليهم • ومن ناحية أخرى فان الوفد سوف يظهر الآن رغبة قويةفى اثبات وجوده عن طريق اطلاق النداءات العاطفية• وكل هذه الأمور تستدعى التريث والسير بحذر شديد (١٨٨) •

على أن هذه الاعتبـــارات التى كان يراها « لويد » ذريعة لتعطيل المباحثات ، كانت الحكومة البريطانية فى لندن تراها حافزا على الاستمرار فيها • لأن المضى فى هذه المباحثات كان من شأنه أن يسهل ، فى نظر هذه الحكومة ، على ثروت باشا تأليف حزب مؤيد للمعاهدة فى مصر من أفراد معقولين ، يستطيع به أن يغـــالب المتطرفين ، وقد يحرز النصر عليهم(١٨٩) • أى أن محور الخـــلاف بين لويد وحكومته انمـــا هو فى

الوسيلة لا في الهدف ، والهدف هنا أن يستولى الاحرار الدستوريين على القيادة من الوفد ، فبينما كان لويد يرى الانتظار ريثما تنجلى المعركة المنتظرة عن فوز الأحرار الدستوريين ، كانت الحكومة البريطانية ترغب في تزويد هؤلاء بأرض يقاتلون عليها هي المعاهدة المصرية ــ الانجليزية. وقد سخر اللورد لويد من هذه الفكرة التى رأى فيها قضاء على المعتدلين لأن ظهور المعاهدة فى تلك الظروف سوف تكون نتيجته اثارة المشاعر الوطنية المتطرفة « وتدمير نفوذ الرأى المتعقل » • وكان المستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى في مصر (كان لويد في انجلترا) من هذا الرأى ، فقد كتب الى وزير الخارجية البريطانية فى **٢٢ أكتوبر** ، أى قبل وصول ثروت باشا الى لندن فى نهاية أكتوبر ، يحذره بأن الموقف الداخلى فى مصر غير مستقر ، وانه من المستحيل التنبؤ بالتطورات المحتملة التى قد تطرأ في المستقبل ، وبناء على هذا ، فليس ثمة ضمان بأن ثروت باشا سوف يحرز الموافقة على المعاهدة فى مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانية فى التساهل بعيدا(١٩٠) •

هذا التحذير بفشل المعاهدة مهما مضت الحكومة البريطانية فى خطة التساهل ، قد دلت الدلائل على أنه قد لقى الاستجابة من الحكومة البريطانية ، وانه هو السبب في النتيجة التى وصلت اليها المباحثات • وفى الحقيقة أن المباحثات لم تستمر منذ ذلك الحين الا تحت الحاح ثروت باشا الشديد • ولندع ثروت باشا يروى بنفسه كيف كان يلح فى استمرار المباحثات ، فهو يقول انه بعد وصوله الى لندن فى ٣٠ أكتوبر ، أبلغه السير أوستن تشمبرلن ان ما كان لمذكرته من أثر ، لا يقوى الأمل فى نجاح المباحثات ، وانه يخال له انه (ثروت باشا) قد بلغ فى مذكرته حدا لم يترك معه له سوى أمل ضعيف جدا • وحينئذ أعرب ثروت باشا عن شديد أسفه ، وظل يشرح وجهة نظره ، حتى قبل السير أوستن تشمبرلن استمرار المناقشات • وقد أخذت هذه المناقشات تدور طورا مع السير أوستن وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت مناقشات عسيرة ــ على حد قول ثروت باشا « كنا لا نخطو الى الامام الا بكثير من المشقة والعناء » ، حتى انتهى الأمر فى اليوم الأخير بانقطاع المحادثات على غير نتيجة بعد أن تعارضت وجهتا النظر بحيث لم يعد يتيسر التوفيق بينهما • وبالرغم من ذلك ، فلم يتسرب اليأس الى قلب ثروت باشا ، اذ لم يشأ أن يغادر لندن دون أن يناشد السير أوستن تشمبرلن استئناف

المحادثات ، فكتب له بذلك خطابا بليغا ناوله إياه عندما قدم (تشمبرلن) لتوديعه ، وفيه أعرب عن أمله لأن يخفق كل ما بذل من الجهود فى سبيل تثبيت أركان الصداقة بين القطرين ، وقال فى ختامه : « ولا أزال أرجو، اذ أنادى فيكم داعى الحكمة ، وألجأ الى صادق شعوركم وصحيح انصافكم، أن تدركوا الغاية التى تعملون لها ، وأن تضموا الى اكليل « لوكارنو » اكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر » • وكان من أثر هذا الرجاء المؤثر ، أن كلف السير أوستن تشمبرلن المستر سلبى باللحاق بثروت باشا فى باريس لاستئناف المباحثات(١٩١) •

هذا كله يبين أن المباحثات لم تستمر الا تحت الحاح ثروت باشا المستمر ، ومع ذلك فان ادراك السير أوستن تشمبرلن للصعاب الداخلية التى كانت تواجه ثروت باشا ، وفقدان رجائه فى مقدرة هذا الأخير على احراز موافقة الزعماء على المعاهدة التى كان يجرى التفاوض بشأنها مهما تساهل ، كان له تأثيره الحـــاسم ، أولا فى الشـكل الذى انتهى اليه المشروع البريطانى ، وثانيا فى سلسلة التصرفات الغريبة التى قام بها السير أوستن تشمبرلن •

ففى يـــوم ٧ ديسمبر ١٩٢٧ أرســل السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا رسالة تلغرافية يبلغه فيها أنه يرى من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة خلال نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ، وأن يكون نشرها فى بريطانيا وفى القطر المصرى فى يــوم ٢٠ ديسمبر تقريبا(١٩٢) • ولكن ثروت باشا رأى أن النصوص التى وردت فى المشروع البريطانى ، وهى التى كان من المفهوم طبعا « أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفق عليها فى لندن » ، « قد تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » ، كما رأى أنه لـكى يتمـكن من « بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ، ومن الاجابة على الاسئلة التى لا تلبث أن توجه اليه ، فلا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفـــاهم بصددها(١٩٣) » ، ولهذا قدم استيضاحات الى الحكومة البريطانية بشأن تلك النصوص ، وافقت الحكومة البريطانية على بعضها وتأخر الوصول الى اتفاق بشأن البعض الآخر ، وهو الخاص بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس(١٩٤) •

وكم فوجئ ثروت باشا ، قبل أن يتم الاتفاق على هذه المسائل ، عندما وصله خطاب تهديدى من السير أوستن تشمبرلن فى يوم ٦ فبراير

١٩٢٨ يطلب اليه فيه أن يسرع بعرض المعـــاهدة على زمـلائه الوزراء ومباشرة توقيعها ، مع الاستمرار فى المفاوضة بعد التوقيع على المعاهدة فى المســـائل المعلقة ! ويقول انه « **اذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تتشدد وتدقق فيما احتفظت به فى تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق**(١٩٥) » • وقـد يبدو غريبا أن يطالب وزير الخارجية البريطانية ثروت باشا بأن يوقع معاهدة غير كاملة ، ولكن رسالته الثانية الى ثروت باشا فى يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٨ فيها نص صريح يعترف فيه بجلاء تام بأن يأسه من تذليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذى يشبه انهاء المباحثات ، فهو يقول ان هذا التأخير من جانب ثروت باشا ، لا ليس من شأنه ـ بحسب ما أرى ـ تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم ، والتى كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها » ، لهذا «وكما سبق لى ملاحظته ، لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن •• وانى أرجو أن تعجلوا دولتكم بابلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له(١٩٦) » •

كانت هذه الصعاب التى تحدث عنها السير أوستن تشمبرلن هى المتعلقة بموقف الوفد من مشروع المعاهدة ، ففى ذلك الحين كان النحاس باشـا والوزراء يضغطون على ثروت باشـــا كيما يعرض عليهم المشروع والمذكرات التى تبودلت بشأنه ، مهما تكن النتيجة التى توصل اليها حتى ذلك الوقت • وازاء هذا الضغط من جانب الانجليز • ومن جانب الوفد والوزراء ، لم ير ثروت باشا بدا فى النهاية من دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا فى يوم ٨ **فبراير** ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك فى نفس اليوم(١٩٧) •

ولقد جرت الأمور بعد ذلك فى مجراها المعقول الوحيد ، فقد اسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع البريطانى عن أنه « لا يتفق لا فى أساسه ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ، وأنه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذى شفع به فى رسالة تشمبرلن المؤرخة ٦ فبراير » • وفى يوم **٢٢ فبراير** صارح النحاس باشا ثروت باشا بهذا الرأى بحضور عدلى باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس من جانبه المشروع على الوفد ليتخذ فيه قراره ، ويقوم ثروت باشا بعرضه فى نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية • وهكذا بات رفض المشروع بصفة رسمية أمرا مؤكدا •

على أن اللورد لويد لم يكد يعلم بما دار فى مقابلة ٢٢ فبراير حتى أرسل الى النحاس باشا طالبا الاجتماع به ، وذلك ليحذره من خطورة القرار الذى اتخذه فى أمر المعاهدة • ولقد كانت هذه الخطوة غير العادية من جانب اللورد لويد بناء على تعليمات صادرة اليه من السير أوستن تشمبرلن ، فعندما بعث اليه اللورد لويد يخبره بأن ثروت باشا قد أخبره بأنه سوف يعرض نتائج مباحثاته على النحاس باشا ، أرسل اليه السير تشمبرلن على الفور بمقابلة النحاس باشا والوزراء والملك بلا ابطاء ليبين لهم خطورة القرار الذى كان عليهم أن يتخذوه • ويذكر «توينبى» فى تبرير مقابلة اللورد لويد النحاس باشا أن هذه الخطوة كانت تتفق مع حقائق الموقف فى مصر ، لأن دور ثروت باشا ، بوصفه الشخصية الرئيسية على المسرح المصرى فى ذلك الوقت ، قد انتهى فى نظر الحكومة البريطانية منذ اللحظة التى سلم فيهما وثائق المباحثات الى النحاس باشا(١٩٨) • ومعنى هذا أن الحكومة البريطانية شرعت فى التعامل مباشرة مع النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية فى البرلمان والوزارة ، وهو الذى تعتمد المعاهدة على القرار الذى يتخذه •

وقد تمت المقابلة بين اللورد لويد والنحاس باشا فى يوم ٢٦فبراير ، وقد بين له اللورد لويد الخطورة التى سوف تنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التى تقع على عاتقه باعتباره زعيم الاغلبية . فصارحه النحاس باشا بأن المشروع قد خيب أمله ، لأنه بنى على أساس لا يتفق مع الاستقلال ، بل أقر شرعية الاحتلال ، « ولا يتفق احتلال مع استقلال » ، وذكر له انه من غير المجدى مناقشة مثل هذا المشروع أو غيره ما دام لا يؤدى الى الجلاء الكامل عن الاراضى المصرية • ثم قال انه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك فى السويس أم فى سيناء ، « فبدون انسحاب الجنود البريطانية ، لا يمكننا أن نتوقع أى شيء ، أما فى حالة الجلاء فانكم تشترون صداقتنا التى سوف تكون ضمانا مطلقا لكل المصالح الانجليزية فى مصر » • وعند ذلك رد اللورد لويد قائلا : « انكم بهذا الرفض تقودون البلاد الى أمر خطير ، فان الحكومة البريطانية التى تساهلت الى الآن فى مشروعات بعض القوانين المصرية ، ستتشدد فيها بعد ذلك » • فأجاب النحاس باشا بقوله انه انما يعبر عن شعور البلاد الحقيقى ويؤدى واجبه ، وللقوة أن تفعل ما تشاء(١٩٩) » •

كانت هذه المقابلة التى جرت بين المندوب البريطانى وزعيم الأغلبية

فى مصر ، من الناحية الظاهرية تمثل محاولة يائسة من جانب الحكومه البريطانية لتذليل الصعاب المحيطة بثروت باشا وانقاذ مشروع المعاهدة. ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لعجم عود الوفد تحت قيادته الجديدة ، فمن الغريب حقا أن يتصور السير أوستن تشمبرلن انه يستطيع انتزاع الموافقة من الوفد على مشروع يغفل ، « فى عين ثروت باشا نفسه » ، حل مسائل تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، « ويعتبر بحالة لا تستدعى الرضا به » . وسنرى أن هذه المحاولة سوف يتبعها صدام حقيقى مع الوفد سيرن صداه فى الموقف الداخلى ، وبخاصة فى الائتلاف الذى سيهتز فى البداية ثم يتمايل ثم ينهار .

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطانى ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطانى ، واتخذ قرارا برفضه ، كما اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت رفضه أيضا . وقد رؤى أن لا لزوم لعرض المشروع على البرلمان ، اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء ، لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا ، هذا الى جانب أن عرضه على الهيئة الوفدية البرلمانية ، التى تمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين ، هو بمثابة عرضه على البرلمان بصفة غير رسمية(٢٠٠). وعلى هذا اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول المشروع بناء على أنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وعهد الى ثروت باشا بابلاغ هذا القرار الى وزارة الخارجية البريطانية ، فأبلغها اياه فى خطاب الى المندوب السامى يوم ٤ مارس(٢٠١) . وفى نفس اليوم أبلغ ثروت باشا اللورد لويد أنه قدم استقالته الى الملك(٢٠٢) .

وقد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطانى كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القوى السياسية فى مصر ، وينتهى بانهيار الائتلاف ، ونشوب معركة دستورية ثانية . ولكن هذا موضوعه فى الفصل التالى .

حواشى الفصل الحادى عشر

الحركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ — يونية ١٩٢٨

١ — محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٣ .

٢ — دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١ .

٣ — نفس المصدر ص ٢١٣ — ٢١٤ .

٤ — الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٥ .

٥ — توينبى : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

٦ — احمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

٧ — نفس المصدر ص ٣٩٩ .

٨ — نفس المصدر ص ٤٣٧ — ٤٤٢ .

٩ — نفس المصدر ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

١٠ — نفس المصدر ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

١١ — العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢ ، ٣ ، ٨

١٢ — الاهرام فى ١٣ يناير ١٩٢٥ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧ .

١٣ — الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ .

١٤ — هيكل : المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

١٥ — احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١ — ١٢ ، ٢٨ — ٢٩ .

١٦ — نفس المصدر ص ٥ .

١٧ — البلاغ فى ٤ يناير ١٩٢٥ عدد ٥٢٧ .

١٨ — احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢ — ١٧ ، ٢١ .

١٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦ .

٢٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

٢١ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٠٩ .

٢٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

٢٣ ـ البلاغ فى ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ص ١ عدد ٥٧٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

٢٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

٢٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١، ١٣٣ ـ ١٣٥ ، ١٤١ ـ ١٤٢ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٧ .

٢٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، ١٢٩ .

٢٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ .

٢٨ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

٢٩ ـ نفس المصدر ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

٣١ ـ نفس المصدر ص ٣٤٧ ـ ٣٥٠ .

٣٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

٣٣ ـ نفس المصدر ص ٢٣٧ .

٣٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧ ، ٤٠٦ .

٣٥ ـ السياسة فى ١٠ يولية ص ٥ عدد ٨٣٦ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص٢٢٨.

٣٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

٣٧ ـ السياسة فى ٢٦ يونية ١٩٢٥ ، ١٤ يولية ١٩٢٥ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٠٤ ـ ٥٠٦ ، ٥٧٤ ـ ٥٧٥ .

٣٨ ـ السياسة فى ٩ يولية ١٩٢٥ عدد ٨٣٥ ص ٤ .

٣٩ ـ السياسة فى ٢٦ يولية ١٩٢٥ .

٤٠ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٥ .

٤١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

٤٢ ـ احمد شفيق : الحولية الاولى ص ١١٩ .

٤٣ ـ مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

٤٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٨ .

٤٥ ـ مذكرات الشيخ الظواهرى ، نفس المكان .

٤٦ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٢١٠ .

٤٦ ـ مكرر ـ مذكرات الشيخ الظواهرى ، نفس المكان .

٤٧ ـ السياسة فى ١٤ اغسطس ١٩٢٥ ص ٥ .

٤٨ ـ احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٤٤ ـ ٧٤٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

٤٩ ـ السياسة فى سبتمبر ١٩٢٥ ص ٥ من بيان عن الخلاف بعنوان «سياسة لادين».

٥٠ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١٢٢ ـ ١٢٦ .

٥١ ـ السياسة فى ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

٥٢ ـ البلاغ فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٧٤٠ .

٥٣ ـ كوكب الشرق فى ١٧ اغسطس ١٩٢٥ عدد ٢٧٩ ص ٤ .

٥٤ ـ الاخبار فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١٦٨٨ ص ٢ .

٥٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ١١٥ ـ ١١٦ .

٥٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

٥٧ ـ المقطم فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١١١٠٢ ص ٥ .

٥٨ ـ احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٩٦ .

٥٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨ .

٦٠ ـ نفس المصدر ص ٢٣٩ ، السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٨٨٨ ، بعد اعلان هذا القرار بيومين جاءت الانباء من اوروبا بان اسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته من منصبه ، بالرغم من انه ليس مرتبطا برابطة الحزبية مع الاحرار الدستوريين (هيكل : المرجع السابق ص ٢١٣) وكان زيور باشا فى اثناء الازمة مقيما بفيشى فى فرنسا ، وقد ابلغ بانباء التعديل الوزارى تلغرافيا ووافق عليه تلغرافيا كذلك ، ولم تعنه المسالة من كثير او قليل . وهذا ابلغ دليل على أن المعركة كانت دائرة بين القصر مباشرة والاطراف الاخرى .

٦١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

٦٢ ـ مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ص ١٨ .

٦٣ ـ نفس المصدر .

٦٤ ـ الاهرام فى ٢٨ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ ، الفصول عدد ١٠ مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ص ٢٧ ـ ٢٩ .

٦٥ ـ مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، الخطبة السابقة الذكر ص ٢٠ ـ ٢٢

٦٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

٦٧ ـ يوسف أمين : المرجع السابق ص ١٣٧ .

٦٨ ـ أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥ .

٦٩ ـ هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

٧٠ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٨ ـ ٩٢١ .

٧١ ـ نفس المصدر ص ٩٣٠ ـ ٩٣٣ ، ٩٣٦ .

٧١ ـ مكرر ـ نفس المصدر ص ١٠٩٥ ـ ١٠٩٦ ، ٩٣٧ ـ ٩٤٠ .

٧٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٤٨ ـ ١٥١ .

٧٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤٩ .

٧٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

٧٥ ـ كوكب الشرق فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

٧٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ من حديث لزيور باشا مع رئيس تحرير «الريفورم» .

٧٧ ـ البلاغ فى ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

٧٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٥٢ .

٧٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٧٩ .

٨٠ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٠٥٠ .

٨١ ـ الاخبار فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ١٧٣١ ص ٣ .

٨٢ ـ كوكب الشرق فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ٣٤٣ ص ٤ .

٨٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

٨٤ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٨٥٣ ، ١٠٥٨ .

٨٥ ــ كوكب الشرق فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٧ ص ٤ .

٨٦ ــ كوكب الشرق فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٨ ص ٤ .

٨٧ ــ كوكب الشرق فى ١١ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٠ ص ٤ .

٨٨ ــ الاخبار فى ٧ يناير ١٩٢٦ ، ٩ يناير ، عدد ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ .

٨٩ ــ كوكب الشرق فى ١١ يناير ١٩٢٦ ، احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١١ ــ ١٢ ، ٢٣ .

٩٠ ــ السياسة فى ١٠ ، ١١ ، ١٢ يناير ١٩٢٦ عدد ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ .

٨١ ــ مكرر ــ البلاغ فى ١٠ يناير ١٩٢٦ عدد ٨٥٠ . كوكب الشرق فى ١٣ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٢ .

٨٢ ــ مكرر ــ احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٥ ــ ٢٦ .

٨٣ ــ مكرر ــ نفس المصدر ص ٢٣ ــ ٢٦ ، ٦٥ .

٨٤ ــ مكرر ــ نفس المصدر ص ٥٣ ــ ٥٩ ، ٦١ .

٨٥ ــ مكرر ــ نفس المصدر ص ٦٣ .

٨٦ ــ مكرر ــ H.c. Deb. 5s. Vol. 242.P.340 : Lloyd : op. cit. P. 153-154

٨٧ ــ مكرر ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٦ ــ ٦٧ .

٨٨ ــ مكرر ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

٨٩ ــ مكرر ــ الاخبار فى ٩ فبراير ١٩٢٦ عدد ١٨٢١ ص ٣ .

٩٠ ــ مكرر ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ .

٩١ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٥٧ ــ ٢٥٩ .

٩٢ ــ لويد : المرجع السابق ص ١٥٩ ــ ١٦٣ .

٩٣ ــ نفس المصدر ص ١٦٣ .

٩٤ ــ الاهرام فى اول يونية ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .

٩٥ ــ محكمة جنايات مصر ، دور مارس ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات جـ ١٥ ص ٦٠٤ ــ ٦١٢ ، ٦١٨ ــ ٦٢٥

٩٦ ــ السياسة فى ٢٦ مايو ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .

٩٧ ــ لويد : المرجع السابق ص ١٧٢ ــ ١٧٤ .

٩٨ ــ السياسة فى ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١١٢١ ص ٤ .

٩٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٢ .

١٠٠ـ لويد : المرجع السابق ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

١٠١ـ نفس المصدر ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

١٠٢ـ نفس المصدر والمكان .

١٠٣ ـ البلاغ فى أول يونية ١٩٢٦ عدد ٩٧٣ .

١٠٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٨ ـ ٣٠١ .

١٠٥ـ الاهرام فى ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٠٠ ص ٣ .

١٠٦ـ الاخبار فى ٢٣ فبراير ١٩٢٥ .

١٠٧ـ الاهرام فى ٩ يونية ١٩٢٦ ص ٣ عدد ١٥٠١١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦١ ـ ٢٦٣ .

١٠٨ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ١٧٠ .

١٠٩ـ الاهرام فى ٢٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٢٥ .

١١٠ـ احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٦٣٢ .

١١١ـ نفس المصدر ص ٦٤٠ .

١١٢ـ السياسة فى ٨ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٢٧٨ .

١١٣ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .

١١٤ـ نفس المصدر والمكان .

١١٥ـ لويد : المرجع السابق ص ١٨٧ ، ١٩٠ .

١١٦ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦٦

١١٧ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨ .

١١٨ـ لويد : المرجع السابق ص ١٨٤ ـ ١٨٧ ، ١٩٤ ـ ١٩٧ ، ٣١٢ .

١١٩ـ محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٦ ص ١٢٢ .

١٢٠ـ لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .

١٢١ـ الاهرام فى ٢ ديسمبر ١٩٢٦ .

١٢٢ـ البلاغ فى ٨ ديسمبر ١٩٢٦ .

١٢٣ـ لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .

١٢٤ـ نفس المصدر ص ١٩٣ .

١٢٥- الاهرام فى ١٠ فبراير ١٩٢٧ عدد ١٥٢٢١ .

١٢٦- جلسة مجلس النواب فى ١٨ ابريل ١٩٢٧ ، المضبطة ص ٨٧٥ - ٨٩٠ من تصريح لعدلى باشا .

١٢٧- احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧ .

١٢٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

١٢٩- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

١٣٠- دكتور سيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ص ٤٨١ .

١٣١- لويد : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٣٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، مضبطة مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى ، جلسة ١٨ ابريل ١٩٢٧ ص ٨٧٥ - ٨٩٠ .

١٣٣- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٣٤- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .

١٣٥- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٣٦- دكتور محمد احمد الحفنى : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته ، عدد ٧ من سلسلة اعلام العرب ص ١٧٩ .

١٣٧- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

١٣٨- احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٦ - ٩٨ ، لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .

١٣٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٣ .

١٤٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .

١٤١- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠١ .

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .

١٤٣- نفس المصدر ص ٢٠١ .

١٤٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٤٥- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

١٤٦- نفس المصدر ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٠٥ .

١٤٧- نفس المصدر ص ٢٠٦ .

١٤٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

١٤٩ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

١٥٠ـ لويد : المرجع السابق ص ٢١٣ .

١٥١ـ نفس المصدر ص ٢١١ ، ٢١٣ ـ ٢١٤ .

١٥٢ـ نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

١٥٣ـ نفس المصدر ص ٢١٥ .

١٥٤ـ نفس المصدر ص ٢١٥ ـ ٢١٦ ، ٢١٣ ـ ٢١٤ .

١٥٥ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٦ .

١٥٦ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، ملحق ٦ وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى ص ٣٩٩.

١٥٧ـ نفس المصدر ص ٤٠٠ .

١٥٨ـ نفس المصدر ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

١٥٩ـ نفس المصدر والمكان .

١٦٠ـ نفس المصدر ص ٤٠١ .

١٦١ـ نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ المشروع المصري ص ٤٠٩ ـ ٤١٠ .

١٦٢ـ نفس المصدر ص ٤٠٢ .

١٦٣ـ نفس المصدر ص ٤٣٢ .

١٦٤ـ نفس المصدر ص ٤٢٠ وثيقة رقم ٢ .

١٦٥ـ نفس المصدر ص ٤١٠ .

١٦٦ـ نفس المصدر ص ٤٠٣ .

١٦٧ـ نفس المصدر ص ٤٢٠ .

١٦٨ـ نفس المصدر ص ٤٠٢ .

١٦٩ـ نفس المصدر ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ .

١٧٠ـ نفس المصدر ص ٤١٥ .

١٧١ـ نفس المصدر ص ٤٢٢ وثيقة رقم ٣ .

١٧٢ـ نفس المصدر ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .

١٧٣ـ نفس المصدر ص ٤١٧ .

١٧٤ـ نفس المصدر ص ٤١٨ .

١٧٥ـ نفس المصدر ص ٤١٥ .

١٧٦ـ العقاد : المرجع السابق ص ٥٠٤ ــ ٥٠٥ .

١٧٧ـ هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٨ .

١٧٨ـ احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٦٥ .

١٧٩ـ أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

١٨٠ـ الجزيرى : سعد زغلول ص ٩٨ (كتاب اليوم ــ الطبعة الاولى) .

١٨١ـ لويد : المرجع السابق ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

١٨٢ـ فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١١٢ (كتاب روز اليوسف ، الطبعة الاولى) .

١٨٣ ــ الاهرام فى ١٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٢٧ .

١٨٤ ــ فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١١١ ــ ١١٢ .

١٨٥ ــ احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٧١ ــ ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ــ ٤٨٢ . وقد ذكر الدكتور هيكل أن الذين أيدوا انتخاب النحاس باشا للرياسة كانوا يحتجون بأن فتح الله بركات باشا لايعرف اللغات الاجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الاغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الاجنبية ، كما انه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا اذا لم يصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمحادثاته (هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩) وهو سبب معقول يضاف الى الأسباب السابقة .

١٨٦ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٨٧ ــ ٤٨٩ .

١٨٧ ــ الاهرام فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ .

١٨٨ ــ لويد : المرجع السابق ص ٢٢٩ ــ ٢٣١ .

١٨٩ ــ نفس المصدر ص ٢٣١ .

١٩٠ ــ نفس المصدر ص ٢٣٣ .

١٩١ ــ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٤٠٥ ــ ٤٠٧ ، ٤٢٤ .

١٩٢ ــ نفس المصدر ص ٤٣٧ وثيقة ١٠ .

١٩٣ ــ نفس المصدر ص ٤٥٣ وثيقة ٢٣ .

١٩٤ ـ نفس المصدر ص ٤٣٤ ـ ٤٣٦ وثيقة ٩ ، ص ٤٣٩ وثيقة ١٢ ، ص ٤٤٦ وثيقة ١٨ .

١٩٥ ـ نفس المصدر ص ٤٤٥ وثيقة ١٧ .

١٩٦ ـ نفس المصدر ص ٤٥١ وثيقة ٢١ .

١٩٧ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

١٩٨ ـ Toynbee : Suryey of International Affairs; 1928, P.262-263

١٩٩ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ ، عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٩ .

٢٠٠ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٤٧ ، الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ١٨ .

٢٠١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨ .

٢٠٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ .

الفصل الثاني عشر

المعركة الدستورية الثانية

(٩) مراحل انهيار الائتلاف

يعتبر تقوض الائتلاف وانقلاب الاحرار الدستوريين على الدستور فى صيف عام ١٩٢٨ ، من أقوى الدلائل على فساد الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة من تاريخ الحركة الوطنية . ولقد سبق أن تعرضت هذه الحياة الدستورية للامتهان بعد مقتل السردار ، واشترك الأحرار الدستوريون مع القصر فى الاعتداء على الدستور . ولكن البواعث التى حفزت الأحرار على ذلك الانحراف كان يمكن تفسيرها ، لا تبريرها ، بالرغبة فى الانتقام للمعاملة التى تلقوها من الحكومة البرلمانية الأولى . وقد حدث بعد ذلك ما أقنع الأحرار الدستوريين بأن « طغيان سعد باسم الشعب أمر يسير محاربته ، ولكن طغيان القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وأن « لمصر حقوقا معلقة فى يد الانجليز لن تستطيع استخلاصها الا بأداة وحيدة هى البرلمان والوزارة البرلمانية ، فاذا لم تصل الى ذلك ، فكل كلام فى القضية الوطنية فضلة وهباء » ، وبناء على هذا حدث الائتلاف . لهذا يتوقع الباحث أن يجد وراء انهيار الائتلاف ، والاعتداء على الدستور من جانب الأحرار الدستوريين بعد ذلك ، أسبابا تبرر هذا الاعتداء والانقلاب، فلا يجد الا سببا رئيسيا واحدا هو امتهان الفكرةالديموقراطية، ورغبة الأحرار الدستوريين فى الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول من المسرح السياسى للوثوب الى الحكم والزعامة بغير الطريق الشرعى . وهكذا يمكن القول بأن وجود القصر والأحزاب المتمردة على الفكرة الديموقراطية ، كان يمثل فى مصر استعمارا داخليا لا يقل وطأة وايذاء عن الاستعمار البريطانى من الناحية السياسية ، هذا فضلا عما كانت هذه العناصر تمثله فى الحياة الاجتماعية كعناصر استغلالية للطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال بحكم امتلاكها لأدوات الانتاج : الأرض والمصنع . وكان لهذا السبب أن طالت معركة الاستقلال وتأخر جلاء الانجليز عن مصر بدليل لا يحتمل الجدل ، هو انه ما كادت تجتث من جذورها هذه الحياة السياسية والاجتماعية الفاسدة ، حتى استطاعت

البلاد فى عهد قيادة ٢٣ يوليو أن تحقق جلاء الانجليز عن أراضيها فى أقل من أربع سنوات • بل ان بقاء هذه العناصر بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، كان من أكبر الأسباب فى عدم الاستفادة بما تضمنته هذه المعاهدة من مزايا •

***

أحس الأحرار الدستوريون بفرصتهم لسرقة القيادة الشعبية من الوفد ، عندما أثارالانجليز مع النحاس ما عرف بأزمة قانون الاجتماعات • فعلى أثر رفض الوفد لمشروع المعاهدة البريطانى ، واستقالة ثروت باشا، رأى الانجليز أن هذا الرفض ينبغى أن تقع نتائجه على رأس مصر لا على رأس انجلترا ، أو على حد تعبير السير أوستن تشمبرلن لمراسل رويتر : «ان المصيبة تقع على مصر أكثر مما تقع على بريطانيا العظمى» (١) • فقد رأت الحكومة البريطانية أن رفض المشروع البريطانى يعيد الحالة السياسية فى مصر الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات ويخضع البلاد للعلاقة التى نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير • وأرادت أن تشعر المصريين بوطأة تلك العلاقة السياسية التى يعيشون فى ظلها ، ليحسوا بالندم على رفض المعاهدة ، وكان لهذا أن أثارت الأزمة الخطيرة التى عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » •

وأزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية الحرية السياسية فى مصر ، وهى الحرية التى أهدرها الانجليز فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ عندما أصدروا القانون رقم ١٠ بمنع التجمهر بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى ، ثم هدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات المشروعة ، فأغلقوا الأندية ، كما أغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس القروية • وعندما سقطت الحماية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستردت البلاد حقها فى تسنين دستورها وتقنين قوانينها ، كان من الطبيعى أن يبادر واضعو الدستور الى تقرير حرية ابداء الرأى (المادة ٤) وحرية الاجتماع (المادة ١٠) • ولما كانت الاجتماعات العامة متعلقة بالنظام من جانب وبحرية ابداء الأفكار من جانب آخر ، فقد نصت المادة الأخيرة على أن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات •

على أن الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الحين ، لم تشأ أن تترك مسألة اصدارهذا القانون الى البرلمان الجديد عند انعقاده ليتخذ فيه أعضاؤه ما يكفل الحرية السياسية من الضمانات ، بل قامت من جانبها ، تحت ايعاز السلطات البريطانية ، بسن قانون للاجتماعات العمومية

والمظاهرات العامة (قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣) لم تترك فيه بابا من أبواب التضييق على حق الاجتماع الا ولجأت اليه ، اذ أقامته على أساس واحد : هو سلطة الادارة المطلقة حيال الاجتماعات العمومية ، سواء قبل عقدها أو بعدها • وكان من الواضح أن هذا القانون يستهدف سلب المصريين المزايا التى تكفلها عادة الحياة النيابية الديموقراطية • ولهذا فعندما صدر ، احتج عليه سعد باشا زغلول ــ وكان اذ ذاك فى فرنسا ــ واحتج عليه الوفد أيضا ، واعتبره الرأى العام المصرى قانون رجعيا قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة •

وهكذا لم يكد الشعب يستعيد حياته النيابية سنة ١٩٢٤ ، حتى كان من أولى المسائل التى عنى بها البرلمان الوفدى ، تحطيم كل القيود التى فرضها قانون ١٩٢٣ على حرية الاجتماعات والمظاهرات ، اذ وافق مجلس النواب بجلسة أول يوليو ١٩٢٤ على مشروع بقانون بالغاء هذا القانون الرجعى • على أن سوء الحظ لازم المشروع الجديد : فقد لاحظ سعد باشا فى الجلسة التالية فى يوم ٢ يوليو ، أن المجلس نظر فى قانون الاجتماعات فى غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا فى جدول الأعمال ، وأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قرارا فى غيبة الحكومة ، وكان مما لاحظه أن المجلس قد ألغى قانون الاجتماعات دون أن يقيم قانونا يحل محله ، مع أن الدستور نص على أن تكون الاجتماعات العامة خاضعة لقانون • وذكر انه كان من الواجب الغاء النصوص التى لاتتفق مع الحرية، بدلا من الغاء القانون كله • وانتهى النزاع الدستورى بين سعد والمجلس بموافقة النواب على تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر • وعهد مجلس الشيوخ للجنة الأمور الداخلية بوضع هذا القانون •

على انه لم يكد يوضع المشروع الجديد بتعديل قانون ١٩٢٣ ، ويوافق عليه مجلس الشيوخ ، ويحال الى مجلس النواب ، حتى قتل السردار لى ستاك ، واستقالت الوزارة السعدية وحل مجلس النواب فتعطل اقرار المشروع الجديد ، وظل معطلا حتى استؤنفت الحياة النيابية ، وبدأ مجلس النواب فى عهد الائتلاف فى مناقشة المشروع من جديد • وقد انتهت المناقشات فى هذا المجلس الى اقرار المشروع فى جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، ثم أحيل الى مجلس الشيوخ الذى وافق عليه أيضا ، وأحاله بدوره الى رياسة الوزراء ليعرض فى اجتماع الوزراء ، ثم يوافق عليه الملك بعد ذلك فيصبح قانونا من قوانين الدولة • ولكن سوء الحظ عاود المشروع مرة

أخرى ، فقد لاحظ أحد نبهاء مجلس الشيوخ أن النص الذى أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا ، وكان قد اقترحها أحد النواب ، فاستعاد مجلس الشيوخ القانون من رياسة مجلس الوزراء للموافقة على الفقرة الناقصة ، وكان ذلك فى بداية مارس ١٩٢٨ ، أى عند استقالة ثروت باشا وقبل قبولها »(٢) ٠

كان فى هذه المرحلة النهائية أن أدرك الانجليز المشروع ليمنعوا التصديق عليه بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر ٠ ففى نفس اليوم الذى قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخبر اللورد لويد بذلك ، أى فى يوم ٤ مارس ، وجه اللورد لويد اليه المذكرة الخطيرة التالية :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى قدمت للبرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعف اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال ٠ وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظات ، آملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام التى توجده المحالفة ، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض **مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر** : سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه ، أو بأى تصرف ادارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه (٣) » ٠

كانت هذه هى المذكرة البريطانية التى قدمت لثروت باشا بعد استقالته ، والتى كانت بمثابة اشارة الانطلاق للاحرار الدستوريين ليغتنموا فرصتهم ٠ فقد كان واضحا ــ كما لاحظت جريدة الأهرام بحق ــ أن تقديم مذكرة الى حكومة مستقيلة ، معناه أنها فى الحقيقة والواقع موجهة الى الحكومة التى تليها ، لا اليها ٠ واذا كانت موجهة الى حكومة آتية ، فان المراد بها وضع تلك الحكومة فى مركز حرج (٤) ٠ ولهذا فعندما اجتمع حزب الأحرار لمناقشة اشتراكه فى الوزارة الجديدة التى عهد الملك بتأليفها الى النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، انقسم الرأى داخل الحزب الى قسمين : فقد رأى محمد محمود باشا وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف ، بينما

رأى الدكتور هيكل وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وصدقى باشا ، عدم الاشتراك فى الوزارة • وكانت حجة الدكتور هيكل (ويلاحظ أنه لم يذكرها فى مذكراته رغم ما أثارت من زوبعة) أن اشتراك الأحرار فى الوزارة التى ستواجه المذكرة البريطانية ليس من المصلحة الوطنية ، لأنه اذا لم تستطع الأغلبية وهى تحكم ، حل الأزمة بين مصر وانجلترا ، وأن تزيل أثر تلك المذكرة الماسة مساسا شديدا بسيادة البلاد ، وترتب على ذلك ما يقتضى الصـدام مع الانجليز ، فان الاحـرار الدستوريين يستطيعون يومئذ ، وهم خارج الحكم ، **أن يسعوا فى ايجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية** ، أما اذا اشتركوا فى الحكم ، ووقع الصدام بين الحكومة والانجليز ، وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين ، فيترتب على هذا ان تجىء حكومة ، قد يكون أول أعمالها أكثر من حل المجلس : قد يكون تعطيل الحياة الدستورية » • وبمعنى آخر أن الدكتور هيكل كان يرى ألا يتعرض الأحرار الدستوريون لعواقب الصـــدام بين الوفد والانجليز ، وأن يظلوا خارج حلبة الصراع للاستفادة من الأزمة ، كما استفادوا من مقتل السردار • وقد فهم هذا المعنى أحد أعضاء الحزب الحاضرين ، فسأل الدكتور هيكل عما اذا كانت عبارته « السعى فى ايجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية » ، تعنى العودة الى ماحدث عام ١٩٢٥ ؟ ولكن هذه العبارة استثارت صدقى باشا الذى احتج على صـــاحبها ، اذ اعتبرها تعريضـــا بدوره فى العام المذكور • وانتهى النقاش أخيرا بعد جلســة حـادة برجحان كفة الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصـوت واحد فقط وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الادارة (٥) •

فشل رئيس تحرير « السياسة » فى احراز الموافقة على رأيه • ولكن جريدته أخذت تسهم منذ ذلك الحين فى اثارة العداوة وتوسيع رقعة النزاع والدخول فى حرب كلامية مع صحف الوفد تبودلت فيها أقذع العبارات والتهم من الطرفين • والحقيقة فى أمر الدكتور هيكل أنه كان فى ذلك الحين ينطق بلسان فريق من الأحرار الدستوريين يمكن أن نطلق عليهم اسم «الفريق الموالى لثروت باشا» وهو الفريق الذى كان يرى فى ثروت باشا شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ ، ويعتقد فى صلاحية المعاهدة المرفوضة وفائدتها للبلاد ، ويكره فى الوقت نفسه فى الوفد ما اعتبره تعنتا عندما حكم برفض المعاهدة جملة • وهذا الفريق هـو الذى أشار اليه لويد وكان يعنيه عندما تحدث عن الفرصة التى سنحت للاحرار بموت سعد زغلول وضرورة التريث حتى يتمكنوا من الاستيلاء

على أزمة القيادة ، وكانت الحكومة البريطانية تعنيه ايضا عندما رأت الاستمرار فى المفاوضة ليتمكن ثروت باشا من تأليف « حزب موال للمعاهدة » ٠

وفى الواقع ان الشوط الأول من المعركة التى خاضتها جريدة السياسة لصالح ثروت باشا قد بدأ بينما كانت المفاوضات تجرى بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وكادت الطريقة التى اتبعتها هذه الجريدة ، بتأييد بعض أعضاء الحزب ، تحدث انشقاقا فى حزب الاحرار الدستوريين نفسه ، وأن تعرض الائتلاف للخطر ٠ فقد لاحظت ادارة الجريدة عندما عاد ثروت باشا من أوروبا الى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين لحضور افتتاح الدورة البرلمانية ، انه لم يستقبل — كما يقول الدكتور هيكل — « استقبالا حماسيا على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات » ٠ هنا أحس « القائمون بأمر الجريدة » «بأن الائتلاف الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه»، وتملكتهم الريبة فى أن يكون لبعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ يد فى هذا الاستقبال ، ثم تحققت هذه الريبة على النحو الذى يرويه الدكتور هيكل فى مذكراته ، بقوله : « وانى لفى مكتبى بالسياسة ظهر يوم من أيام الثلث الأخيرة من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، **وأخبرنى انه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق** (يلاحظ أنهم أعضاء الفريق الذى رفض الاشتراك فى وزارة النحاس الائتلافية) على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ٠ وقص على أن لديهم معلومات وثيقة بأن الاستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما افساد » ٠ وهنا استراح الدكتور هيكل لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتب مقالا عنوانه : «نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، ودفعه للمطبعة كيما يعد للطبع (٦) ٠

كان هذا هو الدور الأول من أدوار انهيار الائتلاف ٠ وقد بنى بصفة رئيسية على عدم استقبال ثروت باشا إستقبالا حماسيا ٠ وهو أساس واه حقا ، أولا — لأن ثروت باشا لم يكن من الزعماء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير المصرية ؛ شأنه فى ذلك شأن أى زعيم لاينتمى

لحزب الوفد • بل لعل ثروت باشا كان من الشخصيات غير المحبوبه لدوره في قمع التحركات الشعبية في عام ١٩٢١ بينما كان عدلي باشا يفاوض في لندن ، ولدوره في تصريح ٢٨ فبراير الذي ظلت البلاد ترفض الاعتراف به ، ولدوره أيضا بعد التصريح في تأليف لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة التي كانت تريد أن يتولى هذه المهمة مجلس وطني • اذن فلم تكن بأحد من ذوى النفوذ في الوفد حاجة ليخفف من حماس الشعب للقاء ثروت باشا حين عودته من أوروبا • ثانيا — أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متشحة بالسواد ، زاهدة في الاحتفالات ، حتى انه عندما حل عيد الجلوس الملكي في ٩ أكتوبر ، قامت الصحف المصرية تطالب الحكومة بشدة بابطال الاحتفال بالعيد في ذلك العام « احتراما لعواطف الأمة » ، وقد كتب في ذلك الاستاذ عزيز مرهم ، عضو مجلس الشيوخ ، مقالا يقول فيه : « يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين « بجلالته » للحركة الوطنية التي كان سعد على رأسها ، ولولا قيام تلك الحركة التي ساسها سعد بحكمته واقتداره ، لما كانت مصر اليوم مملكة ، ولكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية (٧) » • ومعنى هذا أن الظروف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم ، في مأتم زعيمها ، عرسا لثروت باشا عند عودته من أوروبا • وقد يكون من الجائز أن أنصار ثروت باشا أرادوا اقامة مثل هذا العرس ، ثم نبهوا الى مراعاة ظروف الحداد كما حدث في مناسبة عيد الجلوس الملكي •

على كل حال ، فقد نشر الدكتور هيكل مقاله الذي أشرنا اليه ، وأحدث هذا المقال أثره • وفي المساء طلب محمد محمود باشا ، وكيل الأحرار الدستوريين ، وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ، من الدكتور هيكل نشر كلمة بتوقيعه ، وفيها أن المقال الذي نشر لا يعبر عن رأى الحزب • ولكن الدكتور هيكل رفض باصرار ، وطلب أن يجتمع مجلس الادارة ليصدر قرارا بما يراه ، وهدد بأن ينشر استقالته من رياسة تحرير « السياسة » مع كلمة محمد باشا اذا أصر هذا عليها • فاضطر محمد محمود باشا الى نشر كلمته في جريدة الأهرام • وهنا اجتمع الدكتور هيكل مع صدقي باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفي ، واتفقوا على أن ينشر الدكتور هيكل تعليقا على كلمة محمد محمود باشا يؤكد فيه أن المقال الذي نشر انما يعبر فعلا عن شعور حزب الاحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم ، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل • وقد التزم محمد محمود باشا الصمت ازاء هذا التعقيب ، فلم يثر الموضوع خوفا من أن يؤدى الى انقسام في الحزب

يضره ضررا بليغـا . وهكذا أثبت الفريق الموالى لثروت باشـا انه على درجة كبيرة من النفوذ ، كما أثبتت « السياسة » أنها تنطق بلسان هذا الفريق (٨) .

كانت تلك هي الاشتباكة الأولى ، أو المعول الأول فى صرح الائتلاف . أما المعول الثانى فكان عندما نشر ثروت باشا كتابه الأخضر عن محادثاته مع السيرأوستن تشـمبرلن . فقد عقدت « السياسـة » فى ١١ مارس ١٩٢٨ فصلا ذكرت فيه أن محادثات ثروت باشـا قد أكسبت البـلاد خطوات جديدة للوصـول الى حقهـا ، ثم نشرت مقـارنة بين مشروعه ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ . وقد لمحت جريدة « البلاغ » الوفدية من ثنايا كلام السياسة أنها تروج لمشروع ثروت باشا ، فاستاءت ونشرت فى اليوم التالى مقالا طويلا ردت فيه على السياسة وجعلت عنوانه : « حملة ترويج ، ما كسبته مصر من المحادثات هو أنها خسرت كل شيء ، مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع ملنر » . وسرعان ما أخذت الصحيفتان تتراشقان بالسهام (٩) .

ظهرت هـذه المعركة بعـد رفض مجلس الوزراء المصرى مشروع المعاهدة بأسبوع تقريبا ، فكشفت عن موقف جريدة السياسة ومن تتكلم باسمهم من هذا المشروع ، وهو الموقف الذى كان ينسجم فى الحقيقة مع موقف ثروت باشا نفسـه وموقف الوزراء المنتمـين لحزب الأحرار الدستوريين . وفى ذلك يقول الدكتور هيكل : « انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئـة الوزارة مجتمعة . فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدى عليـه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص . لم يكن ثروت باشـا يطمع فى قبول المشروع جملة ، بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد ، ولكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال مافى المشروع من نقص . فقد **كان يشعر بأن وفاة سعد باشا قد تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانيـة ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى** . بل رفضوا المشروع جملة لأنه لايحقق مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى مشروعا . **ولم ير محمد محمود باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون فى الوزارة** أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا

بالتهاون فى حقوق البلاد • لهذا لم يجد ثروت باشـــا بدا من تقـــديم استقالته » • (١٠)

هذا يبين أن الوزراء الاحرار لم يرفضوا مشروع المعاهدة الا خشية الرأى العـــام ، وخوفا من الاتهام بالتعاون • وفى الواقع أن النشرة التى أصدرها الحزب فى عام ١٩٢٩ بعنوان (اليد القوية) تؤيد ذلك،فقد وصف الحزب فيها المشروع البريطانى بأنه « نتيجة صبر طويل وجهود كثيرة » ثم اتهم الوفد بأنه « دبر احباطه » • (١١) وقد صرح صدقى باشـــا فى مذكراته بأنه كان يرى وقتئذ فى المشروع خطوة الى الامام بعـــد تصريح ٢٨ فبراير » ، لأن « السيطرة الانجليزية كانت مازالت مهيمنة على البلاد، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ، ولم تكن المسألة المصرية ــ فى هذا الوضع ــ بالتى تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم (١٢) ».وهى نظرية التدرج المعروفة •

على كل حال فقد كان فى ظروف هذه المعركة الدائرة بين صحيفـة السياسة وصحف الوفد على مشروع المعاهدة ، أن اجتمع حزب الأحرار الدستوريين ــ كما مر بنا ــ لمناقشة موضوع الاشتراك فى وزارة النحاس باشا • ولم يكن عجبا ، والأمر كذلك ، أن يعارض الدكتور هيكل الرأى القائل « بالاشتراك فى الوزارة من أجل المحافظة على الائتلاف » ، لأن الائتلاف كان فى نظره اذ ذاك «مزعزعا» (١٣) • وكان من نتيجة معارضته، أن قرار الاشتراك فى الوزارة لم يتم الا بأغلبية صوت واحد ، وهى نتيجة تشجع على بذل المزيد من الجهـد لتغيير هـذا القرار • وفى الحقيقة ان الدكتور هيكل لم يدخر جهدا فى تقويض الائتلاف ، حتى اننا سوف نراه يطرح قريبا ثوب الاعتدال جانبا ويستبدل به ثوب التطرف ويتحالف مع الحزب الوطنى •

وهنا قد يبرز سؤال : لماذا يقوض الدكتور هيكل الائتلاف ، وما فائدة الاحرار من ذلك ؟ والاجابة على ذلك أولا ــ أن موت سـعد زغلول قد أزاح من أمام الاحرار الدستوريين خصما لا يقهر • وكانت النظرية القائمة فى أذهان الأحرار أن الأمة لم تلتف حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سعد زغلول ، وأنها سوف تنفض عنه بعد موته ، وخصوصا اذا صدمت فى شخص خليفته ــ وهذا سر المحـاولة التى دبرت بعـد ذلك لتلطيخ سمعة النحاس باشـا والطعن فى نزاهته وشرفه • ثانيا ــ أن الوفد كان قد خرج من رفضه للمعاهدة البريطانية وقد برهن على انه ، وان مات سعد زغلول ، الا انه لايزال هو المحافظ على حقوق الأمة الساهر على مصالحها • وكان من الواضح انه اذا ترك الوفد دون مهاجمة فىذلك

الحين ، فلن يمكن مهاجمته فيما بعد عندما تثبت قيادته الجديدة أقدامها وتحرز المكانة التي كانت لسعد زغلول · ثالثا ــ ان الائتلاف كان يخدم مصلحة الوفد ، ولا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، أما انه يخدم مصلحة الوفد فلأنه يتيح له الفرصة ليحكم في أحسن الظروف وأكثرها أمنا وسلاما ، فما دام حزب الاحرار مشتركا معه في الحكم ، فلن يستطيع القصر اقصاءه عن الحكم ، لأن الانجليز لن يسمحوا بقيام أوتوقراطية تقوم على انفراد حزب الاتحاد بالحكم · وأما انه لايخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، فلأن اشتراك الأحرار بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنـا عشر « ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ » يجعلنـا في حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزراء من غير الأغلبية ، حتى اذا شـاركنا الرأى وأصرت الأغلبية على رأيها ، اسـتقالت الوزارة · أما أن يكون رئيس الاغلبية هو رئيس الوزراء ، فمعناه أن يتغلب رأى حزب الاغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة » (١٤) · وهو رأى غير ديموقراطى كما هو واضح ·

***

على كل حـال فقد كانت المرحلة الحاسـمة فى مراحـل انهيـار الائتلاف متعلقـة بمعالجة النحاس باشا لمذكرة ٤ مارس الخاصة بقـانون الاجتماعات والمظاهرات ، وهى المذكرة التى واجهتها الوزارة عند توليهـا الحكم فى ١٧ مارس ١٩٢٨ · (وممـا يستحق الذكر هنـا ان الأسـتاذ الرافعى قد فهم أن أزمة مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات أزمتان، مع أنهما واحدة ، وقد يكون ما دفعه الى هذا الفهم أن مذكرة ٤ مارس لم تشر صراحة الى قانون الاجتماعات (١٥)) ويلاحظ فى مذكرة ٤ مارس أن الحكومة البريطانية قد استندت فى تحرشها بالوفد ، الى نقطة من أدق النقط التى وقع الخلاف عليها مع الوفد دائما وهى تصريح ٢٨ فبراير · ولقد كان الأمر يقتضى من النحاس باشا معالجة المذكرة باحدى وسيلتين : الأولى ــ المجادلة حول تصريح ٢٨ فبراير ، والزعم بأنه لا يبيح لانجلترا التدخل على النحو الذى انتحلته لنفسها ، وهو ما فعلته جريدة السياسة الناطقة بلسان الأحـرار الدسـتوريين · ولكن هذا كان يتضمن معنى اعتراف الوفد بالتصريح · والثانية ــ انكار التصريح · وعند ذلك يقع الصدام لا محالة ، وتتكرر الظروف التى أعقبت مقتل السردار ، ويتلقى الوفد جزاءه لرفضه مشروع المعاهدة ·

ولقد كانت فكرة النحاس الأولى ــ كما يقول لويد ــ هى ألا يرسل ردا على المذكرة البريطانيـة ، وأن يؤجل فى هـدوء القـانون الذى أثار

النزاع ـ قانون الاجتماعات ـ تفاديا لأزمة مع انجلترا فى وقت لم يعزز مركزه فيه بعد · ولكنه تحت تطرف المتطرفين من حزبه ، عدل عن هذا الرأى (١٦) ، ففى يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ أرسل ردا على المذكرة البريطانية صيغ فى لهجة أثارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه « وقح ومتبجح » (١٧) ، فقد تجاهل تماما تصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك باستقلال مصر دون قيود ، ووصف مذكرة ٤ مارس بأنها « ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فى القانون الدولى بشأن التدخل السياسى » وأنها « تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم » ، وأنه بناء على هذا « لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا ، لو أنها سلمت بمبدئه ، لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة ، لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع» (١٨)

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن ردت على هذه المذكرة بمذكرة شديدة قالت فيها « ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، أو لتعهداتهما المتبادلة · وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها ، وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وأمنها ، وانها لذلك ستحتفظ دائما ـ باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية ـ بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر ·· وأنها تعد كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى ، وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل · وبالنظر الى هذه المسئولية التى تحملها بازاء هذه الدول الأخرى ، والى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية : فقد احتفظت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى التصريح السالف الذكر ، احتفاظا مطلقا بأربعة تحفظات ، وذلك الى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومة البريطانية والمصرية · وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه ، واعتقدت أنها وفقت اليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضة مع رئيس الوزارة المصرية السابق · واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة ، فان الحالة السابقة

للمفاوضة تستمر • وعلى ذلك يعـود المركز اليوم الى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا ، الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر ١٩٢٤ • أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بهـا على صورة مطلقة بواسـطة حكومة جـلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تسـتعمل سلطتها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل » (١٩) •

كان ازاء هذه المذكرة البريطانية بما تحمله من معنى التحدى ، أن أصبح النحاس باشا بين أمرين : اما أن يتراجع أمام الحكومة البريطانية دون قيد أو شرط ، بما يتضمنه هذا التراجع من تسليم بحق انجلترا فى التدخل وهو أمر يؤثر على سمعة الوفد فى الداخل أسـوأ تأثير ، واما أن يدع قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ ، فيتعرض لاجراءات تتخذها الحكومة البريطانية قد لا تقل شدة عن الاجراءات التى اعقبت مقتل السردار • ولكن النحاس باشا أخذ يناور : فقد أعلن فى مجلس النواب ، فى غير مواربة ولا خفاء ، انه سيستمسك بوجهة النظر التى تضمنها الرد المصرى (٢٠) • كما رفض جميع المحاولات التى أبداها اللورد لويد ، بمسـاعدة الملك فؤاد ، ليوضح له ان قانون الاجتمـاع لا توجد سلطة مسئولة تستطيع أن تقبله (٢١) • ولكنه لما تلقى انذارا شفهيا من اللورد لويد فى ١٨ ابريل و ١٩ منه بسحب القانون (٢٢) ، رأى أن يبذل محـاولة لتفادى الصدام ، فأخذ فى الحفلة التى أقامهـا المحامون لتكريمه فى ٢٧ ابريل يفسر مواد القانون بشـكل يزيل عنها ما تتهيبه الحـكومة البريطانية فقـال : ان المشروع ، خلافا لما زعموا ، أطلق يد البوليس فى منع أو تفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام ، ليس فقط فى حالة الاخلال فعلا بالأمن، بل أيضا فى الحالة التى يخشى فيها على الأمن العام قبل وقوع أى اخلال • وتقدير ذلك موكول للبوليس ، كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب • ثانيا ويتبع ذلك أن للبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات عن الجهات التى يخشى فيها على الأمن العام ، وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بمقتضى هذا المشروع حتى فى حالة اساءته استعمال الحق فى شأن هذه المظاهرات، بل فى حالة التعسف المقصود اكتفاء بالمسئولية الادارية والوزارية ، كما هو ثابت فى مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر • ثالثا ، ان تنظيم المظاهرات المنصوص عنها فى هذا المشروع قاصر على المظـاهرات السـياسية ، وأما غيرها **كالمظاهرات الشـيوعية وغيرها** ، فخارجة عن

أحكام هذا المشروع ، وخاضعة للقانون العام •• وللبوليس ان يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعي وقاية للنظام الاجتماعي • وفيما يختص بالاجتماعات العامة فقد نص المشروع على أن يحضرها مندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس ، وله حق حل الاجتماع اذا طلبت منه ذلك اللجنة المكلفة بأن تحافظ على النظام ، وتمنع كل خروج على القوانين •• وكذا للبوليس حل الاجتماع في حال حدوث اضطراب شديد ، واذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد• ولما كان لا مبرر من وجهة الحرص على الأمن العام للسماح بتخطى هذه الحدود ، رأى المشروع حرصا على حرية الاجتماع أن يفرض في المادة التاسعة منه عقابا على الموظف الذي يحل الاجتماع في غير الأحوال المبينة في القانون •• أما المظاهرات في الطريق العام ، فلا عقاب مطلقا على من يمنعها أو يفرقها حتى في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون (٢٣)•

على أن الحكومة البريطانية لم تأبه لهذا التفسير ، ففي يوم ٢٩ ابريل ١٩٢٨ وجهت الى النحاس باشا انذارا نهائيا طلبت اليه فيه توكيدا كتابيا قاطعا بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع هذا القانون ، وأنه اذا لم تتلق دار المندوب السامي هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فانها ستكون حرة في اتخاذ أي تدبير ترى ان الحالة تقتضيه (٢٤) • وقد كشف المستر هندرسن عن هذا التدبير في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني (عقب الضجة التي أحدثها طرد اللورد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد كان قد أشار على حكومته بأنه اذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان ، فلا بد من طرده من الحكم وحل البرلمان (٢٥)•

على أن النحاس لم يستسلم ، ففي اليوم التالي للانذار البريطاني ألقى تعليماته الى القائم بالأعمال المصري في لندن بالتوجه الى وزارة الخارجية البريطانية ، وتقديم أجزاء الخطبة التي ألقاها في حفل المحامين السالف الذكر بخصوص مواد قانون العقوبات ، ويؤكد أن بيانا في هذا المعنى سوف يلقى في مجلس الشيوخ ، اذا ما قدم المشروع للمناقشة ، ثم تقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون الجديد • ولكن السير أوستن تشمبرلن رفض هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه، وأصر على ضرورة ادخال تعديلات في هذا المعنى الصريح على القانون (٢٦)

وازاء هذا الرفض لم يجد النحاس باشا مفرا من التراجع ، ولكن الى حل وسط ، ففي يوم ٢ مايو قدم رد الحكومة المصرية على الانذار البريطاني ، وبينما تمسك فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير،

ورفض فى الوقت نفسه تقديم التوكيد الكتابي الذى اشترطه الانذار النهائى ، فقد أبدى رغبته فى المسالمة بأن أعلن أنه طلب الى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات فى القانون الى دور الانعقاد التالى : « ان الحكومة المصرية لا يسعها أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بما تضمنه الانذار البريطانى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ، ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده .. وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات ، فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما ، فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضا ... كما أنى صرحت مرارا انه اذا دل العمل على نقص فى القانون بعد اصداره ، فالحكومة المصرية على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام .. لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الانذار ، فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطيرا .. ولهذا فان الحكومة المصرية ، مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة ، التى كانت على الدوام رائدها ، قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى، الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك . وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية .. » (٢٧) .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضبت اللورد لويد الذى اعتبرها تهربا من المطلب الذى تضمنه الانذار البريطانى ، بل انها تتضمن ما هو أكثر من ذلك : انكار الأسس التى قام عليها الانذار (تصريح ٢٨ فبراير) وانه « اذا سمح لهذا التكتيك المصرى بأن ينجح فى وجه الانذار ، فان فرصة الاستجابة فى المستقبل لأية بلاغات أو مطالب نتقدم بها سوف تتضاءل الى درجة العدم ، وفيما يختص بالموقف الداخلى فان الوفد سوف يحرز ثقة ونفوذا هائلين ، بينما ستقاسى سمعة الأحرار الدستوريين ومركزهم بجواره الى حد كبير » . ومن ثم فقد كتب الى حكومته تقريرا ضمنه كل هذه الحجج ، وأوصى بضرورة ارغام النحاس باشا على تقديم تعهد كتابى بأن القانون لن ينظر فى أثناء مدة توليه منصبه . على ان

الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأى للورد لويد ، فقد اعتبرت الرد المصرى مرضيا ، ورأت أن تأجيل القانون ينيلها ما كانت ترمى اليه ، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفـاية ، وخشيت أن يؤدى مزيد من الضغط عليه الى انعاش شعبيته فى نفوس الجماهير · ومن ثم فقد كتبت الى اللورد لويد تخبره بأنها تؤثر ترك المستقبل لظروفه · على أن اللورد لويد لم يعجبه هذا الرد من حكومته ، فقد عاد يلح فى المضى فى الاجراءات المتطرفة (طرد النحاس باشـا وحل البرلمان) · ولكن السـير أوستن تشمبرلن لم يستجب لذلك ، وانتهت المسألة باذعان اللورد لويد (٢٨)، ولكن ظاهريا كما سوف نرى ·

على كل حال فان نجاح النحاس باشا فى الخروج من الأزمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان ــ كما طلبت الحكومة البريطانية ــ ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ، قد أدى الى تعزيز مركزه فى عين الرأى العام ، وتوطيد أقدامه فى رياسته للوفد · وكان معنى هذا أن راحت تفلت من الأحرار الدستوريين الفرصة لانتزاع القيادة من الوفد ، وهذا يفسر الحملة التى أخذوا يشنونها منذ ذلك الحين على النحاس ، واصفين موقفـه من الأزمة بالضعف ، ومتظاهرين بالتطرف · ففى اليوم التـالى لانتهاء الأزمة ، أى فى يوم ٣ مايو ، قدم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة · وقد بنى خلافه مع النحاس على أن الأخير كان يجب أن يمضى فى خطته الأولى بترك القانون يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ رغم كل شىء ، أو يرفض الانذار البريطانى ويرفع استقالة الوزارة الى الملك (٢٩) · وواضح أن هذا الرأى لمحمد محمود باشا لا يتفق مع الثوب الذى عرف به ، ثوب الاعتدال · وعلى كل حال فقد انكشف زيف هذا الموقف من جانبه ، عندما ورد فى كتاب « اليد القوية » الذى أصدره الحزب فى عهد محمد محمود باشا نفسه أن أحد الأغراض التى عطل من أجلها البرلمان « بناء على مشورة محمد محمود باشا وأنصاره » ، هو : « اتقاء سياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى » (٣٠) ·

على أن النحاس باشا أقنع محمد محمـود باشا بسحب استقالته حرصا على الائتلاف (٣١) · ولكن لم تمض أيام حتى نشرت «السياسة» ما زعمت أن هنـاك وثيقة أرسـلها النحاس باشـا الى السـير أوستن تشـمبرلن يشـكره فيها على روح التفاهم التى أبداهـا فى حل الأزمة الأخيرة ، وادعت الجريدة أن هذه الرسالة قد أثارت عاصفة من الضحك فى مجلس العمـوم . ثم طلبت الى النحاس باشـا أن ينشرها « ليطمئن

الجمهور الى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التى أعلنتها فى أثناء الأزمة » (٣٢) • وقد كان هذا العمل الاستفزازى بمثابة اعلان الحرب بين الجريدة وصحف الوفد • فسرعان ما شبت نيران الصراع الحزبى من جديد ، وكان البرلمان ميدانا له ، حيث اتخذ الأحرار الدستوريون الحزب الوطنى حليفا جديدا لهم لتأكيد ما كانوا يرمون اليه فى ذلك الحين من الظهور فى مظهر التطرف الذى يجذب الجماهير •

فعلى أثر ما نشرته جريدة السياسة ، أصدرت الوزارة بلاغا رسميا نفت فيه وجود أى وثيقة من هذا القبيل ، وذكرت أن ما حصل هو أن النحاس باشا ، فى أثناء حديث له مع اللورد لويد فى ٣ مايو ، طلب منه أن يبلغ حكومته « امتنانه لما أعربت عنه فى ردها من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة ، مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد ، مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلا سلميا » • على أن الحزب الوطنى رأى فى توجيه النحاس باشا الشكر الى الحكومة البريطانية على ايثارها المسالمة ، ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها فى شئونها • وهو تعنت غير مستساغ كما هو ظاهر • وقد أثار الموضوع فى مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سعيد ، فرد عليه النحاس باشا ردا أشار فيه الى بلاغ الوزارة السالف الذكر ، ونفى أن يكون القصد ما ذكره النائب • ولكن الدكتور عبد الحميد سعيد لم يظهر اقتناعا وأراد التعقيب ، فلما نبه الى عدم التطويل ، ثارت مشادة اشترك فيها الوزير الوفدى مكرم عبيد ، وهنا أراد الدكتور عبد الحميد سعيد ضرب مكرم عبيد فى المجلس ، فحيل بينه وبين غرضه ، وانتهت المسألة باعتذار النائب الوطنى • على أن الدكتور ماهر طلب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس فى المستقبل من تكرار مثل هذا الشغب ، ولكن نواب الحزب الوطنى عارضوا فى اجراء هذا التعديل ، وانتصر لهم نواب الاحرار ضد حلفائهم الوفديين ، ثم انسحب نواب الحزبين من المجلس لكيلا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية للمجلس (٣٣) •

رأت صحف الوفد فى انسحاب الأحرار الدستوريين من المجلس ثلما فى بناء الائتلاف ، وبادرة يراد بها القضاء عليه • واشتدت حدة الكلام بين الفريقين فكتبت « كوكب الشرق » تصف الدكتور هيكل بأنه « ذئب مستتر فى جلد حمل ، وخصم مشتمل ثوب صديق يروغ روغان الثعلب » (٣٤)• بينما أخذ خصوم الوفد يثيرون من جديد دعوى

« الدكتاتورية البرلمانية » ، التى أثيرت فى حكومة سعد باشا • وقد ردت « البلاغ » على ذلك بقولها : « لو أن هذا الوفد المبتلى بالطغام ، يبغى شيئا غير المحافظة على النظام والصفح عن الاساءة ، لكان خيرا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل • ويعرف اسماعيل صدقى وامثاله أن الصفح بالأكف والركل بالأقدام شيء لا يستعصى على أحد ، ولا يحق للوفد أن يخشاه كما يخشاه خصومهم المعدودون •• » (٣٥) •

ولقد كان بسبب نشوب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين فى الوزارة على هذا النحو ، واشتداد المعركة بينهما بدرجة عنيفة ، أن أصبحت فرصة التدخل متاحة أمام الانجليز والقصر • أما من جهة اللورد لويد ، فقد أخذ الموقف السياسى يعود فى ذهنه شيئا فشيئا الى ما كان عليه فى عام ١٩٢٥ قبل الائتلاف : خصام وتناحر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وتقارب بين هؤلاء وبين الأحزاب الأخرى • وفى الوقت نفسه كان الوفد يسير نحو الانفراد بالحكم بعد توقع خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة ، ومعنى هذا عودة « **الزغلولية** » من جديد • وهكذا لم يكن فى وسع اللورد لويد أن يقف بمعزل من الحوادث بينما ريح الوفد تقوى وتشتد • أما ما هو الدور الذى لعبه فى طرد الوفد من الحكم فى يونيه ١٩٢٨ ، فهذا هو السؤال الذى تنعدم أمامه القرائن المادية ، فبينما نجد من العرض السابق أن تدخل اللورد لويد كان أمرا لا مندوحة عنه ، فان السير أوستن تشمبرلن قد نفى وقوع هذا التدخل ، فقد ذكر فى يوم ٢٣ يوليه ١٩٢٨ فى مجلس العموم انه « بالرغم من أنه كانت توجد لديه دلالات على ما كان وشيك الحدوث ، الا أنه امتنع هو واللورد لويد عن ابداء أى رأى أو تقديم أية نصيحة ، وذلك قبل صدور مرسوم ١٩ يوليه (الذى حل مجلس النواب) » ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية انما هى « الامتناع ، بقدر الامكان ، عن التدخل فى الشئون المصرية الخالصة ، والاكتفاء بحماية المصالح الواجب حمايتها والقيام بالمسئوليات التى من الضرورى القيام بها » (٣٦) • ومع ذلك فيذكر «مارلو» أن كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية نفسها، كانوا يعتقدون بأن اللورد لويد كان له نصيب فى تعطيل الحياة النيابية فى مصر (٣٧) •

وفى الحقيقة أن السبب الذى يسوقه اللورد لويد لينفى به وقوع تدخل من جانبه فى تنفيذ خطته التى أشرنا اليها : خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان ، انما ينم عن اشتراكه فى قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق اضاءة النور الأخضر للملك على الأقل • فبعد أن ذكر أن

الحوادث التى جرت « كانت خارجة عن سيطرتنا » وأن الملك « الذى لم يكن يخفي كراهته للحكم النيابى وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل »، بين أن السبب فى عدم تدخله لحماية النظام البرلمانى هو أن الوفد كان قد تسبب فى ضعف النفوذ البريطانى الذى كان يسند هذا الحكم ، ومن ثم فقد وجدت العناصر المعارضة لهذا الحكم الفرصة للاستفادة من هذا الضعف ، فاحدثت الانقلاب . فقال : « لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت ، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التى أشرت اليها ساكنة : فعندما وجد الملك ، الذى لم يكن يخفى كراهته للحكم البرلمانى ، أن الوفد قد استطاع أن يحبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر ، كما استخف بالانذار البريطانى الذى وجه اليه عقب ذلك ، وظل مع ذلك ثابتا فوق صهوة جواده ، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت ، وأنه قد أتيح له أخيرا عذر لتدخله لا يحتمل الانكار ، وبهذا أصبح الحكم الدستورى ، الذى كان هدف سياستنا ، والذى حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة ، تحت رحمة الملك » (٣٨) .

هذا هو الكلام الذى يستخف به اللورد لويد بعقل قارئه ، ليبرر به موقفه من الانقلاب الدستورى ، فهو يعزى تغاضيه الى ما يدعيه من ضعف النفوذ الانجليزى فى تلك الفترة تحت معاول الوفد ، مع أن النفوذ الانجليزى كان فى ذلك الوقت ، وبكل تأكيد على درجة من القوة تسمح له بخلع الملك فؤاد عن عرشه ، لا نصحه فقط باحترام الدستور والحياة النيابية . وكان الملك فؤاد يعرف ذلك جيدا ، ولهذا فلما تدخل اللورد لويد فيما بعد ، ليفرض محمد محمود باشا فى منصب رئيس الوزراء بدلا من صدقى باشا الذى كان فى ذلك الحين قد جهز أسماء أعضاء وزارته ، لم يجد الملك فؤاد مفرا من التسليم .

فما هو دور الأحرار الدستوريين الحقيقى فى الانقلاب الدستورى ؟ لقد تحدث الاستاذ الرافعى عن مؤامرة معقودة بينهم وبين القصر والانجليز لتعطيل الدستور . وقد بنى هذا الاتهام الخطير على ما هو ظاهر من رغبة الحكومة الانجليزية فى عقاب الأمة المصرية لرفضها المشروع البريطانى ، وعلى ميول القصر المعروفة للحكم المطلق ، ثم على طمع الأحرار الدستوريين فى الوزارة والمناصب (٣٩) . ولكنه لم يؤيده بقرينة مادية . وقد رفض الدكتور محمد صفوت اعتماد هذا الرأى ، فقد ذكر أنه لا سبيل الى معرفة تلك المسألة على وجه التحديد . ولكنه عاد فأظهر

ترجيحه لهذا الاحتمال بقوله : « ولكن من الواضح أن الملك ومحمد محمود ميالان للحكم المطلق ، ومن الواضح أن اللورد لويد أفزعه نشاط الهيئة البرلمانية المصرية فى ذلك الوقت ، فطرب لذهابها ، ان لم يكن قد عمل بطريقة للتخلص منها » (٤٠) .

وفى الواقع أنه من العسير على الباحث أن يتصور مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والانجليز والقصر . ان مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والقصر فقط أمر معقول ، وقد حدث وتكرر مرارا ، ولكن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا فى عهد الاحتلال البريطانى لا يثبت تواطؤهم مع المحتل ، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومتهاونون من أمثال مصطفى فهمى باشا وزيور باشا ، ولكن لا يوجد خونة . والقارىء لمحاضر المفاوضات التى جرت بين زعماء من الوفد أو زعماء من أحزاب الأقلية وبين الانجليز ، لا يستطيع أن يفرق بين الفريقين ، فيرى فى هذا متشددا فى الدفاع ، ويرى فى ذلك متهاونا ، ونقطة الخلاف فيما بينهم هى فى اصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة ، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات . ومع ذلك فقد اضطر الوفد فى معاهدة ١٩٣٦ الى قبول دفعة من الاستقلال ، حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل .

على أن الاستاذ شفيق غربال ينفى وقوع مؤامرة اطلاقا ، سواء أكانت بين الانجليز والأحرار الدستوريين والقصر ، أم بين الانجليز والقصر فقط ، أم بين القصر والأحرار الدستوريين فقط . ويبنى هذا الرأى على الأسس الآتية قائلا : « أما خصوم الوفد فلا نصدق على واحد منهم ــ وبخاصة رئيسهم فى هذه الحركة محمد محمود باشا ــ قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد . وأما القصر ، فقد ذكرنا فى أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلمانى خرافة خلقت بسوء نية ، وتكررت أحيانا بحسن نية . والثابت هو العكس .. وأما دار المندوب السامى فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر الذى يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، والا ذلك القدر منها الذين يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر » (٤١) .

على أن الأسس التى بنى عليها الاستاذ شفيق غربال رأيه هذا لا يمكن التسليم بها ، فقد ورد فى الصفحات الماضية عن المندوب السامى

ما يظهر جليا أنه كان لديه من الاسباب ما يجعله يهتم بالمعركة السياسية بأكثر من القدر الذى ساقه الاستاذ شفيق غربال ، لأن الوضع السياسى كان يتجه الى حيث يستأثر الوفديون بالحكم ، وهو أمر لا تقبله السياسة البريطانية فى ذلك الحين،كما أن استمرار هذا الوضع السياسى نفسه كان أمرا محالا،لأنه وضع يتدهور فيه النفوذ البريطانى ويقوى فيه نفوذ الوفد، ولقد كان المندوب السامى يدرك هذا ، ولذلك فقد نصح حكومته بطرد النحاس باشا من الحكم وتعطيل الحيـاة النيـابية ، واذا كانت الحكومة البريطانية قد رفضت الالتجـاء الى هذه الاجـراءات العنيفـة ، وخذلت مندوبها ، فان هذا قد يصلح لتفسير الغموض الذى أحاط به اللورد لويد دوره فى حركة ١٩٢٨ ٠

أما عن القصر ، فان الأساس الذى بنى عليه الاستاذ غربال دفاعه عنه ، قابل للجدل الكثير ، ذلك أن الكتاب الأوروبيين لم يكونوا وحدهم من تحدث عن ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية وكراهته للنظام البرلمانى ، بل لقد أجمع على هذه الحقيقة الكتاب والسـياسيون المصريون من جميع الفرق والاحزاب ، فقد تحدث عن ذلك الاستاذ العقاد (من الوفديين) ، والاستاذ الرافعى (من الحزب الوطنى) ، والدكتور هيكل (من الأحرار الدستوريين) ، كما تحدث عن ذلك أيضا الدكتور يوسف نحاس فى ذكرياته عن سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، ونقل عن الملك فؤاد قوله : « انها لكبيرة على نفسى ما يعتزمونه الآن من انشاء برلمان يملى على ارادته » (٤٢) ٠ أما قول الاسـتاذ شـفيق غربال بأن « الملك فؤاد كان فى الأزمات البرلمانية المختلفـة ملكا دسـتوريا بالمعنى الصحيح » ، فان أحدا لا يسـتطيع أن يسـبغ الصفة الدسـتورية على الاجراءات التى تمت فى عهد زيور باشا أو فى عهد محمد محمود باشا ، بل ان صدقى باشا نفسه قد نعت الاجراءات التى حدثت فى عهد محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ بأنها اجراءات غير دستورية ، كما نعت الاجراءات التى حدثت فى عهد زيور باشا بأنها «اجراءات جريئة» (٤٣) ٠ ولا يمكن تبرئة الملك فؤاد من تبعة هذه الاجراءات والصاقها بزيور باشا ومحمد محمود باشا وحدهما ٠

أما بخصوص الأحرار الدستوريين ، ففى الحقيقة انه لا يوجد فى تاريخهم ما يبرر حسن الظن بهم على النحو الذى فعله الاسـتاذ شـفيق غـربال ، فقد كانوا على الدوام حـربا على الشـعب وحـرياته وأمنه ودستوره ، وأداة عقاب مشهرة فى يد القصر ينقض بها على الشعب كلما

أمن عدم التدخل من الانجليز . واذا كنا نحترم عدم تصديق الاستاذ غربال لأن يكون محمد محمود باشا « أداة مسخرة لأحد » ، ففي الواقع أن « أداة الاتفاق » لم يكن هو محمد محمود باشا ، وبالتالي لم يكن هو بطل حركة ١٩٢٨ — كما هو الشائع ، بل ان صدقي باشا كان هو البطل الحقيقي وراء الانقلاب — كما سنرى . ومع ذلك فان تعبير « الأداة المسخرة » لا يتضمن الدقة الكاملة لوصف موقف الأحرار الدستوريين ، لأن الأداة المسخرة هي التي تكون لخدمة غيرها لا لخدمة ذاتها ، وانما ينطبق على موقف الأحرار الدستوريين وصف « التآمر » على الحياة النيابية ، وهو وصف يؤيده التاريخ .

ولقد كان صدقي باشا هو الذي اختاره الملك فؤاد ليتولى الحكم قبل اقالة النحاس باشا ،وقبل اذاعة وثائق سيف الدين المزورة بفترة قصيرة . وكان الأحرار الدستوريون يعلمون بهذا الاتفاق — كما يقر بذلك هيكل باشا (٤٤) . ولهذا أخذوا يقدمون استقالاتهم تباعا من الوزارة : ففي يوم ١٧ يونيه قدم محمد محمود باشا استقالته للمرة الثانية من الوزارة . وبعد يومين ، أي في ١٩ يونيه قدم وزير الحربية جعفر والي باشا ، وهو أيضا من الأحرار الدستوريين استقالته من منصبه . وبعد يومين أيضا ، أي في يوم ٢١ يونيه استقال أحمد خشبه باشا من منصب وزير الحقانية (وكان من الوزراء الوفديين ، وقد انضم بعد ذلك الى حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل نفس منصبه في الوزارة الجديدة) وبعد يومين آخرين ، أي في يوم ٢٤ يونيه استقال ابراهيم فهمي كريم بك ، وزير الأشغال ، من منصبه ، وكان وزيرا مستقلا ، وقد شغل نفس منصبه أيضا في الوزارة الجديدة (٤٥) . وهذه الاستقالات المتتابعة ليس معقولا أنها تمت بمحض الصدفة ، وخصوصا انها اتخذت ذريعة لاقالة النحاس باشا في يوم ٢٥ يونيه بناء على تصدع الائتلاف الذي قامت وزارته على أساسه (٤٦) . وقد تنبأت الصحف الوفدية بهذه المؤامرة من قبل اقالة النحاس باشا ، فقد كتبت البلاغ في ١٧ يونيه تعلن أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدستور والائتلاف ، وتذكر أن « وزيرا لا تجهله السياسة قد تقدم الى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بالغائها ، ويحول على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر الخطير » (٤٧) . وقد أفصحت بعد ذلك الصحف الوفدية عن اسمه ، وذكرت انه « اسماعيل صدقي باشا » . وقد كتبت البلاغ بتاريخ ١٩ يونيه تعليقا على استقالة محمد محمود باشا ذكرت فيه ان « هذه الاستقالة لم تكن الا حلقة من سلسلة المؤامرة التي تدبر للدستور

وللحياة النيابية في الأشهر الأخيرة .. والواقع أن الأمة قد سئمت ، بل اشمأزت من هذا التدلل الذى أوشك أن يصل الى حد الاستعباد والاذلال في سبيل المحافظة على ائتلاف لا نرى غير الوفد يحرص عليه . ولو جرت الأمور مع المنطق ، أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها، لوجب أن ينعكس الأمر جدا ، وأن يكون حرص الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرص الوفد عليه » (٤٨) .

وقد أيد صدقي باشا في مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم . وذكر أنه كان قد فرغ فعلا من اعداد أسماء أعضاء وزارته.ولكن ذاكرة صدقي باشا خانته، فذكر أن اتصال القصر به كان بعد اقالة النحاس باشا (٤٩) . على أن ذاكرة الدكتور هيكل كانت أقوى لحسن الحظ ، فقد روى أنه بعد أن لزم محمد محمود باشا منزله ، وامتنع عن مزاولة أي عمل في الوزارة ، (أى قبل اقالة النحاس باشا) « بدأ الناس يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة . لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر . وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صدقي باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فقد نشرت الصحف أن معاليه . قد حجز تذكرة للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينذاك ملتزما دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتني ، فرغبت الى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقي باشا اذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدث فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة .. وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ، ويصنعون صنيع محمد محمود باشا . وسرنى ما حدث من ذلك ، لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون .. وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة » (٥٠) . وهذا الكلام فى غنى عن التعليق .

على أن الضعف تحالف على ذاكرتى اسماعيل صدقي باشا والدكتور هيكل ، فلم يشيرا بحرف واحد الى مسألة وثائق الأمير سيف الدين . ولكى نحدد أهمية هذه المسألة بالدقة نقول أنها هيأت نفس الجو الذى خرج فيه الوفد من الحكم فى آخر عام ١٩٢٤ : ففى وسط الدوى الذى أحدثته حركة الاستقالات ، وفى غضونها ، وجد النحاس باشا نفسه فجأة يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ،

فقد خرجت الصحف المعارضة يوم ٢٢ يونية ، وعلى صدرها وثيقة محرفة لاتفاق على الأتعاب كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخـرى بك فى فبراير ١٩٢٧ ، بخصـوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ، ورفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير ١٩٢٧ ، أى قبل اثارته فى الصحف بنحو خمسة عشر شهرا ، وفى وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رياسة الوزارة فيما بعد ، وكان الاتفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير واعادة جميع أملاكه اليه ، اذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها ، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات • (٥١)

وكان الأمير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان لايزال أميرا فى ٧ مايو سـنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النـار فى الكلوب الخديوى • وقد حكم على الأمير بالسجن سبع سنوات ، ثم خففت الى خمس • وقد سعى بعض أفراد الأسرة لدى الخديو عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة أخرى بعقوبة السجن بناء على أن الأمير معتوه ، فانتدب أحد الأطباء لفحصه وقرر أنه مصاب بخلل فى قواه العقلية ، فقر الرأى على وضع الأمير سيف الدين فى مصحة فى انجلترا بناء على أنه مختل الشعور ، وبالفعل أرسل الأمير الى انجلترا ووضع فى مصحة بقى فيها سبعة وعشرين عاما لم يتمتع فيها بالحياة ولا بشيء من أملاكه الواسعة وأطيانه الكثيرة وأمواله الوفيرة ، وظل كذلك الى أن هرب فى خلال عام ١٩٢٧ ، حيث تم الاتفاق مع النحاس باشا وزميليه على اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عنه واعادة جميع أملاكه اليه •

وبالرغم من أن النحاس تنازل عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رياسة الوزارة ، فقد خرجت الصحف يوم ٢٢ يونية ١٩٢٨ ــ كما مر بنا ــ وعلى صدرها وثيقة محرفة للاتفاق على الأتعاب الذى عقده النحاس باشا وزميليه ، ووصفت هذا الاتفاق بأنه مناف لشرف المهنة ، وانخرطت تقذف النحاس باشا بأقذع الاهانات ، وكان مما قالته جريدة الأخبـار بتاريخ ٢٣ يونية : « الا انه لشرف النعال ، وانها لكرامة الأوحال ، وانها لأمانة المحتال ، وانها لصيانة دسـتور الدجال •• ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيهـا النتن القذر ؟ » (٥٢) أما جريدة الاتحاد فقد أخذت فى عدديها الصادرين بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ يونية تردد عبارات السرقة والنصب وغيرهما • وقد كتبت جريدة السياسة بتاريخ ٢٤ يونية تقول : « مصطفى النحاس

وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، ويسعون كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازا » • وفى اليوم التالى ٢٥ يونية أقيل النحاس باشا • وهكذا دبر ونفذ أشد الانقلابات الدستورية اسفافا ، وأفسدها أسلوبا •

وفى اليوم التالى لاقالة النحاس باشا ، استرد النفوذ الانجليزى قوته • فقد كان أول ما فعله اللورد لويد أن فرض على الملك فؤاد محمد محمود باشا بدلا من صدقى باشا • ويصف صدقى باشا ذلك فيقول . « كان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو اللورد جورج لويد• وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمـود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسـة الانجليزية الواحدة • وقد أدت المنـاورات العليـا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة • وفى مسـاء ٢٦ يونية بينمـا كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد » • (٥٣) وهـذه الحقيقة التى رواها صدقى باشا أكدتها جريدة الديلى ميل المحافظة عندما طرد اللورد لويد من منصبه بعد ذلك ، فقد ذكرت أنه هو الذى اختار محمد محمود باشا لتـولى الوزارة • (٥٤) • ومن الواضح أن السبب الحقيقى وراء اختيار اللورد لويد لمحمد محمود باشا ، هو أن السـماح لصدقى باشا بتولى الحكم ، كان يتضمن فى الواقع السماح للقصر بالحكم المباشر • اذ لم يكن صدقى باشـا رئيس حزب ، كما انه لم يكن ينتمى لحزب الأحرار الدستوريين الا بالانتساب فقط • ولما كانت سياسة اللورد لويد هى عدم السماح بالأوتوقراطية أو الزغلولية ـ كما مر بنا ، فقد كان محمد محمود باشا هو أنسب رجل يتولى الحـكم فى اطار السـياسة الانجليزية السالف ذكرها ولكن صدقى باشا ازدرد اللطمة دون تذمر ، ورحب بمحمد محمود باشـا وبتـأليفه الوزارة محله ، ممـا كان محل دهشـة الدكتور هيكل نفسـه الذى سره هذا التضـامن الذى جمع « فريقى الحزب » ـ على حد قوله ـ (٥٥) وكان أول عمل للوزارة هو تأجيل البرلـان شهرا لتتيح لنفسـها فرصة التفـكير فى خطتهـا للمستقبل على ضوء تجربة ١٩٢٥ • وفى تلك الأثناء أدلى النحاس باشا بحديث لمراسل « الديلى تلغراف » نثبته هنا لأهميته ، قال :

« ان رجلا كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين ، وتغاضيهم على الأقل • وهذا على كل حال الاعتقاد السائد الذى تولد من الحقائق ذاتها •• ان السياسة

البريطانية مسئولة رأسا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستورى وعلى حريتنا . ولم يحدث فى تاريخ العالم المتمدين أن وزارة تتمتع بالثقة الاجماعية فى مجلسى البرلمان تقال لأن الائتلاف حل . ومن الغريب أن الوزارة التى خلفتها تألفت من ممثلى أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا ، وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة ، وهذه الوزارة التى هى وليدة تغاضى بريطانيا ، هى التى أجلت البرلمان ، وهى التى تهدد بحله . فهل هذه السياسة لائقة بالشعب البريطانى والحكومة البريطانية ؟ .. هل من العدل أن تفقد مصر كل شىء لأنها رفضت الفتات الذى قدمته اليها بريطانيا فى شكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة ؟ ان الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة تعود الى موقف الوفد بازاء مشروع المعاهدة ومشروع قانون الاجتماعات ، وقد كنا نود أن ننمى سياسة ولاء وتفاهم بين البلدين ، ولكن موقف بريطانيا الحالى تجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة » . (٥٦)

٢ ـ حكومة الأعيان

الصورة الاجتماعية للصراع السياسى :

لم تكن الصورة السياسية التى مرت بنا فى الفصل السابق ، للصراع الناشب بين الوفد من جانب ، وبين القصر والأحرار من جانب آخر ، الا انعكاسا فى الحقيقة لصورة أخرى من الصراع بين طبقتين على النفوذ : طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، التى تحدث باسمها أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فى أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، وهى التى كانت ما تزال تعتقد أنها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح . أما الطبقة الأخرى فهى البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى نمت فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت فى أعقابها على يد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى كان قوامها التجار والشباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصلحتهم المرحلية فى تأييد الوفد ، الذى كان نضاله من أجل الاستقلال التام والتخلص من التحكم والاستغلال الأجنبى، واصراره على التمسك بحق الانتخاب المباشر ، يتلاقى مع أهداف هذه الطبقة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق الممثلين المنتخبين فى مجلس النواب .

ومع هذا فيجب أن نستدرك فنقول ان التحالف الذى تم بين الأعيان والقصر ، كان ضد طبيعة العلاقات بينهما . لأن تاريخ الأعيان ، أو الجناح الزراعى من البورجوازية الكبيرة ، يبين أنهم حملوا على عاتقهم عبء النضال ضد أوتوقراطية القصر فى مراحل ثلاث : المرحلة الأولى ، عندما كان حزب الأمة ينطق بلسانهم ، والمرحلة الثانية عندما كان الوفد مشكلا فى غالبيته منهم ، والمرحلة الثالثة ، عندما كونوا حزب الأحرار الدستوريين لمواجهة تآمر القصر على الدستور .

بيد أن الصدمة التى تلقاها الأحرار الدستوريون عقب الانتخابات الأولى ، والعزلة التى وجدوا أنفسهم فيها ، وما لاقوه من هوان على يد الحكومة الدستورية الأولى ، قد خلق صلة جديدة بينهم وبين القصر لم تكن موجودة من قبل ، هى صلة المصلحة المشتركة فى انتزاع الحكم من الوفد • لقد كان العداء القديم بين أصحاب المصالح الحقيقية والقصر قائما على استئثار القصر بالسلطة ، وعلى مصلحة الأعيان فى انتزاعها منه أو مشاركته فيها ، ولكن الشعب بعد قيام الدستور أصبح يحتل المركز الذى كان يحتله القصر ، ومن هنا تكونت المصلحة المشتركة بين القصر والأحرار الدستوريين ، وهذا سر الشعارات التى أطلقها الأحرار الدستوريون فى ذلك الحين عن « الدكتاتورية البرلمانية » ، التى حلت فى نظرهم محل « أوتوقراطية القصر » ، وحديث عبد العزيز فهمى باشا بأن الدستور ثوب فضفاض لا يناسب الأمة • وقد كان ثمرة هذا كله التحالف الأول بين الأحرار الدستوريين والقصر عام ١٩٢٥ •

على أن التجربة لم تدم طويلا ـ كما مر بنا ـ فقد اكتشف الأحرار الدستوريون ، بعد اقالة رئيسهم عبد العزيز فهمى باشا ، أن الدكتاتورية البرلمانية « أخف وطأة وأقل أذى » من « أوتوقراطية القصر » ، فأنهوا تحالفهم مع القصر ، وعادوا الى الالتقاء بالوفد فى رحاب الدستور ، وخاضوا معه المعركة التى انتهت بعودة الحياة البرلمانية •

على أن وفاة سعد زغلول لم تلبث أن أوجدت ظروفا جديدة فى الموقف • لقد كانت وفاة سعد زغلول خسارة للوفد بالغ الأحرار الدستوريون فى تقديرها ، فقد اعتقدوا أنها سلبت الوفد قوامه وروحه الملهمة وحياته ، وبنوا هذا الاعتقاد على فهم خاطىء لطبيعة الشعب المصرى ، فقد كانوا ـ كما هو واضح مذكور فى كتبهم ـ يظنون أنه من عبدة الأشخاص لا الأفكار • وقد ظنوا أنه بموت سعد زغلول قد مات الوفد • ولكن سعد زغلول لم يكن الا فكرة ممثلة فى شخص ، فلما مات هذا الشخص انتقلت الفكرة الى خليفة آخر ، لأن الأفكار لا تموت بموت أصحابها ، ولكن الأشخاص هم الذين يموتون اذا هجروا مبادئهم وأفكارهم • ولكن الأحرار الدستوريين لم يدركوا ذلك ، لقد كان سعد زغلول هو الشخص الوحيد الباقى من السبعة الذين كونوا نواة الوفد الأولى ، أما الستة الآخرون فهم رجال الأحرار الدستوريين أنفسهم ، ولهذا أكثروا من سؤال رجال الوفد فى ذلك الحين بعد وفاة سعد زغلول : « أين كانوا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ » (٥٧) ونسوا أنهم ماتوا عندما

انتقلت الفكرة التى قام عليها الوفد الى الرجال الذين تتابعوا على قيادته ·

على كل حال ، لقد أبرزت رياسة النحاس للوفد طابعه البورجوازى، وقد رأى رجال الأحرار الدستوريين أن يبرزوا طابعهم الاقطاعى أيضا ، طابع الأعيان أصحاب البيوتات · وهذا هو سر النعرة الطبقية التى تبدت فى الخطاب الذى ألقاه أحمد عبد الغفار باشا ، أحد كبار رجال الأحرار الدستوريين ، فى الترحيب بمحمد محمود باشا بمناسبة زيارته للمنوفية ، فقال فيه :

« اننا يا صاحب الدولة ، ويا أصحاب المعالى والسعادة والعزة ، نبتهج باستقبالكم ، ونرحب كل الترحيب بكم ، باعتباركم أعيان البلاد ، ووجوه ذوى الرأى والكلمة فيها · واقليمنا هذا والذين يرحبون بكم بنوع خاص ، يفهم حكومة الأعيان : يفهمها لأن أباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح ؛ على انه اذا كان **معنى الحكم السيادة على الناس** ، فان **لهذه السيادة مقابلا** هو أن تكون سيادة أبوة واصلاح ، وأن تكون لمصلحة المحكومين لا مصلحة الحاكمين · وطبيعى لهذا نرحب بكم أبلغ ترحيب ، لأنكم تمثلون فى حكومتكم ما نفهمه ، وما كان يفهمه آباؤنا من معانى الحكم ، ولأنكم تقومون فى مناصبكم لمصلحة الأمة ، لا لمصالحكم الخاصة ، وتقومون فى هذه المناصب لتكونوا للأمة أبناء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص · واننا يا صاحب الدولة ، اذ نؤيدكم بالصفة التى قدمت ، فانا لا نقف تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا ، طائفة الأعيان ، بل نؤيدكم لأن فى تأييدكم مصلحة من قبل كل شيء · فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التى بدأت فى فجر نهضات الأمم باعزازها والاصلاح فيها · كان الأعيان فى انجلترا هم أول من رد لأهل انجلترا جميعا حرياتهم وحقوقهم · وكذلك كان الأعيان فى فرنسا · **فلما استتب للناس أمنهم وتمت لهم حريتهم ، وتعلموا وأدركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها ، أصبحت للجماهير أن تكون ذات رأى فى الحكم · ونحن هنا نجرى على سنن هذه الأمم** ، فان الأعيان الذين يؤيدونكم ، الذين هم الأحرار الدستوريون ، هم الذين وضعوا للبلاد دستورها ، وهم الذين أرادوا أن يوطدوا قاعدة الحكم النيابى فيها · ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن لنا فيها أيد ، أدت الى ايقاف الحياة النيابية ، على اننا مغتبطون أشد الغبطة ، يا دولة الرئيس ، اذ نسمعكم فى كل ظرف تؤكدون أنكم

عاملون لاعادة الحياة النيابية على صورة أحسن تمثيلا للأمة وأكثر تحقيقا لصالحها ومطالبها .. ولهذه التأكيدات التى نؤمن جميعا باخلاصها ، نرانا نؤيدك بكل حولنا وبما أوتيناه من جاه وقوة » . (٥٨)

**

فى الوقت الذى قامت فيه حكومة محمد محمود باشا فى الحكم ، كان الوفد قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها : فكانت لجان الوفد تعمل بهمة فى كل مدينة وفى كل قرية ، وكانت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية ، وامتلأت المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضطراب والشغب ، وقد بذلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال فى القاهرة والاسكندرية ، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا ، وكان الوفد يعلن أن الجيش بأسره وفدى، وأن هذه الحقيقة ستبدو قريبا للعيان. (٥٩)

ولهذا فعندما أرادت حكومة محمد محمود باشا أن تضرب الوفد ، قامت بضربه فى الهيئات والطبقات التى تؤيده . فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمام الحكومة . وحيل بين الطلبة والسياسة . أما المحامون فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا لتأديبهم . (٦٠) ولضرب مفكرى المدن والصحافة . أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ ، الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا . وألغيت رخص مائة صحيفة، وأنذرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة البلاغ ومجلة روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيلا نهائيا ، وأنذرت جريدة الأهرام وجريدة لاباترى الفرنسية وجريدة كوكب الشرق ، ثم عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف . ثم صدر قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات (بطل الأزمة المشهورة) بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم ، وذلك تضييقا لحق الاجتماع . واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة . (٦١) ولم يتورع رجال البوليس عن ضرب جماعة من النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت فى طريقها الى القصر للاحتجاج على وقف الحياة النيابية ، وقد تفكه الدكتور هيكل بهذا الحادث ، فذكر أن البوليس ضرب هؤلاء النواب عندما لم يذعنوا لأمره لهم بالتفرق ، وأنه ضرب أيضا النظارة الذين ذهبوا « ليمتعوا أعينهم » بهذا المشهد . (٦٢)

ثم قامت حكومة محمد محمود باشا بحركة متواضعة لضم الفلاحين والعمال الى صفها وفصلهم نضاليا عن الوفد ، فقد أعلن محمد محمود باشا في أوائل عهد وزارته أن الوزارة تفكر جديا في مشروع هام يقضي **بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل** • (٦٣) كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية صحة سكان القرى بردم البرك والمستنقعات ، وتعميم المياه الصالحة للشرب في القرى ، وانشاء المستشفيات القروية التي ستوزع على الوجهين البحرى والقبلي بالتساوى • ووصف الفلاحين بأنهم « سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد » • ثم أعلن عن عزم الحكومة على اقامة منازل صحية للعمال بأجور زهيدة في أحياء القاهرة• (٦٤) بل لقد بلغ اهتمام محمد محمود باشا أشده باجتذاب تأييد العمال عندما قام **داود بك راتب** بتأليف اتحاد للعمال في ابريل ١٩٣٠ ،وهو الاتحاد الذى كان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين (٦٥)•

تعطيل الحياة النيابية :

كان النظام البرلماني دون ريب ألد أعداء الأحرار الدستوريين ، بعد أن فشلوا في تولى مقاليد الحكم في داخل الاطار الدستورى • وقد بدأت الحكومة عهدها ـ كما مر بنا ـ بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، حتى تتيح لنفسها فرصة التفكير في خطتها للمستقبل • ويفهم مما كتبه الدكتور هيكل أن فكرة اعادة تجربة صدقي باشا في عام ١٩٢٥ قد عرضت للبحث ، ولكنها استبعدت لسببين : الأول : أن تلك التجربة لم يصادفها التوفيق ، فبعد أن خيل لصدقي باشا أنه حصل على الكثرة في المجلس النيابي ، تبين في انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة • ثانيا ، انه لم يكن من طبيعة محمد محمود باشا ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ أن يتخذ من الأساليب في الانتخابات ما اتخذه صدقي باشا • ومن ثم انتهى الرأى الى تعليق الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، أى الى أجل غير مسمى • وقد وصف الدكتور هيكل هذه الخطة الدكتاتورية بأنها تشتمل على « صراحة محمودة » ، لأن الوزارة « لا تدعى أنها صاحبة الكثرة في الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب في رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير في شئون الحكم سيرة عدل واصلاح » • (٦٦)

وقد طرحت الحكومة على الرأى العام ثلاث حجج أو ذرائع لتعطيل الحياة النيابية ، كلها قابلة للجدل • فقد زعمت - **كما جاء فى مذكرة حل مجلس النواب والشيوخ** - أن هذه **الحياة النيابية قد أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة** هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من الأكثرية (يقصد النحاس باشا وأعضاء الوفد) وانها لذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى المرافق العامة للبلاد • (٦٧) أما الذريعة الثانية فهى **تدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية** • فقد ذكرت أن النواب كان لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل فى كل عمل من الأعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل فى دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء ومرءوسيهم ، معرقلين بذلك سير الادارة • (٦٨) وكانت الذريعة الثالثة هى **فساد الحياة النيابية** ، فقد ذكر محمد محمود باشا لمندوب جريدة « الشيكاغو تربيون » أن من أسباب تعطيل الحياة النيابية « أن زعماء البرلمان الأخير كانوا يتاجرون بمناصبهم العالية ، وان الجرائم التى ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة الى الجرائم التى ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنية لتملأ جيوبها بالمال » • (٦٩) وكان محمد محمود باشا يقصد بهذا القول مؤامرة سيف الدين ، فكأن هذه المؤامرة قد قصد بتدبيرها أن تبرر أمام الرأى العام الأجنبى ، والانجليزى بصفة خاصة ، الاجراءات اللا دستورية التى كانت حكومة محمد محمود باشا تنوى اتخاذها عقب تاليفها لتعطيل الحياة النيابية ، هذا الى جانب تبرير اقالة النحاس باشا• وقد نجحت هذه المؤامرة فعلا فى اقناع الرأى العام الانجليزى بوجاهة الاجراءات التى اتخذها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا ، فقد ذكرت « التايمز » انه « من الطبيعى أن يكون جلالة الملك حريصا على سمعة الحكومة المصرية » ، وان اقالة جلالة الملك لرئيس وزرائه «عمل دستورى»، نعم انه « عمل خارق للعادة » ، ولكن تبرره الظروف التى مارس فيها جلالة الملك سلطته • (٧٠)

على كل حال فقد كانت هذه هى أهم الحجج التى ساقها الأحرار الدستوريون لتبرير تعطيل الحياة النيابية • وقد رد الأستاذ محمد توفيق دياب على هذه الحجج ردا قاطعا فى أعقاب صدور الأمر الملكى بتعطيل الحياة النيابية (وكان الأستاذ دياب حتى ذلك الحين محررا فى جريدة « السياسة » ومن الموالين للأحرار) ، قال :

« ان هى الا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المعذب المسكين

(الدستور) ، بل خمس سنين الا شهرا ٠ على أن **البرلمان لم يعقد في خلالها سوى خمسة عشر شهرا** ، وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتعطيل شاذ ، وكانت مدة الائتلاف في الوزارة والمجلسين حوالى سبعة شهور ٠ من هذا يتنتج أن الكثرة البرلمانية : **أى النواب السعديين ، لم ينفردوا بالحكم الا حوالى ثمانية أشهر** ٠ فهل يزعم زاعم ، وهل تزعم الوزارة أن ثمانية أشهر تتولى فيها الكثرة الحكم كافية ــ ولو كان حكمها سلسلة متصلة من السيئات ــ أقول أهذه المدة كافية لانتزاع الرحمة بالدستور من قلوبكم الى حد أن تعطلوه زمانا أقله ثلاث ســـنوات ؟ ٠٠ لماذا لم تتركوا الحكم لأعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون ، حتى يتبين للناس خطؤهم ان كانوا يخطئون ٠٠٠ ومواضع الفساد فى أعمالهم ان كانوا يفسدون ؟ فاذا تبينت الأمة ذلك منهم فى مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام ، وهبتكم أنتم وشيعتكم ثقتها ، وأعادتكم الى البرلمان يوما من الأيام كثرة حاكمة ، لا قلة محكومة ٠٠ أيتها الوزارة التاريخية المصلحة الكبرى . لو أن كل الأمم العريقة فى الحيـــاة الدستورية ينتزع منهـــا دستورها وحياتها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساءت الكثرة ثمانية أشهر أو كلما ظن بها السوء طائفة من الناس قليلة أو كثيرة ، لما بقى الى اليوم فى العالم المتحضر دستور قائم أو حياة نيابية محترمة ٠٠ لقد فعلتموها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ، ولم يفعل مثلها زيور . وانما فعل مثلها الانجليز بمجلس نوابنا القديم على أثر الثورة العرابية منذ حـوالى نصف قرن من الزمان ٠ وعزيز على مصر أن تطعن فى حياتهـا النيابية مرتين : احداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والأخرى بيـــد وزيرنا وكيـــل الأحـرار الدسـتوريين ، وفيلســـوفنا شــيخ الديموقراطيين » ٠ (٧١) يقصد أحمد لطفى السيد بك ٠

هذا ما كتبه توفيق دياب فى الرد على تعطيل الدستور ٠ ومما يستحق الملاحظة بشأن الذريعة الثانية ، وهى الخاصة بتدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية أن السبب فى هذه الصيحة هو أن بيروقراطيى الحكومة المصرية الذين كانوا يخدمون بها من قبل مجىء الحكم البرلمانى ، قد أزعجهم ، وهم الذين كانوا سادة فى عهد الحكم الأوتوقراطى ، هذا التدخل الجديد فى شئونهم من جانب نواب الشعب ، فأظهروا الاستياء لهذا الخطر على اختصاصاتهم ، وبنت حكومة محمد محمود باشا على ذلك حقيا فى تعطيل الحياة النيابية ٠ وقد أشار الى هذه الحقيقة النائب الوفدى عبد الرحمن عزام فى حديث له مع جريدة المانشستر جارديان فى أوائل أكتوبر ١٩٢٨ (٧٢) ٠

أما الذريعة الثالثة لتعطيل الحياة البرلمانية ، الخاصة باتجار زعماء البرلمان بمناصبهم ، فقد سقطت سقوطا بينا عندما أصدر **مجلس تأديب المحامين في ٧ فبراير ١٩٢٩** حكمه ببراءة النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى بك مما حاول القصر والأحرار الدستوريون الصاقه بهم من تهم استغلال النفوذ السياسي وغيرها مما يمس شرف مهنتهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه «عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذة ؟» ٠ (٧٣) وبناء على هذا طالب الوفد محمد محمود باشا بالاستقالة على الفور ، لأن وزارته انما قامت على أثر ضجة الوثائق السياسية وما تبعها من تجريح سمعة النحاس باشا ٠ وقد أعلن النحاس باشا ذلك في خطبة له في وفود التهنئة التي وفدت بمناسبة هذا الحكم ، فقال : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة افساد وشرور وغايات شخصية ٠ كذبوا ، وكذبهم القضاء ، اذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التي هي ثمرة من ثمار جهاد الأمة » ٠ ثم طلب النحاس من المجتمعين أن يلتمسوا اعادة الحياة النيابية بناء على هذا من جلالة الملك ٠ (٧٤)

وهكذا ازدادت المقاومة عنفا عقب صدور حكم البراءة ، فقد أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود الى قصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية ، ولما توالت هذه الوفود وكثر تواردها ، أغرت الحكومة بها البوليس ، فكان يحول بينها وبين الوصول الى القصر على النحو الذى مر بنا ٠ وقد اعترف الدكتور هيكل بأن « الحكومة كانت تأخذ المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف » ٠ (٧٥) ولم تلبث الحكومة أن استصدرت في يوم ٢٠ مارس مرسومين بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، وبفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم القائم ٠ ولما كان قد سبق هذين المرسومين ــ كما ذكرنا ــ إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا ، فان البلاد بذلك تكون قد أصبحت أشبه بسجن كبير ٠

كان رد الفعل المباشر لمنع الاجتماعات العامة وتكميم الصحف واضطهاد الحريات ، هو انتشار الاجتماعات السرية وطبع المنشورات الثورية واذاعتها ٠ وقد ضبطت النيابة العمومية في القاهرة وفي الأقاليم كثيرا من هذه المنشورات الثورية التي كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها ٠ كما لجأ الوفد الى **وسيلة بورجوازية** للنضال ، وهي محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى ٠ (٧٦) وكان مما دفع

الوفد الى هذه الخطة ما كان يؤمن به من مسئولية السلطات الانجليزية عن الانقلاب وعن بقاء محمد محمود باشا فى الحكم · على أن ايمانه بتأثير الانجليز فى اسناد هذا الحكم ، قد دفعه من جانب آخر الى ايفاد سفارة له الى لندن تتولى الدعاية ضد الحكم القائم واثارة الرأى العام البريطانى بحقائق ما يجرى فى مصر · وكان يتولى هذه السفارة **مكرم عبيد ويعاونه فيها الدكتور حامد محمود والأستاذ عبد الرحمن عزام** · وقد كان لهذه السفارة أثر لا ينكر فى مجرى الحوادث التالية سواء بالنسبة للقضية الدستورية أو القضية الوطنية ·

الدعاية الوفدية فى انجلترا :

بدأ الوفد فى تنفيذ خطة الدعاية فى لندن بعد تعطيل الدستور بأسبوعين تقريبا · واختار لهذه المهمة مكرم عبيد الذى تولى نفس المهمة فى أثناء مفاضات عدلى ـ كيرزن · وقد تحدد لسفر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ولكنه لم يصل الى انجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية فى مصر قرارا من **مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى** الذى عقد هناك فى خلال شهر أغسطس · وكانت مصر قد قررت الاشتراك فى هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب ، ولكن المؤتمر افتتح والدستور المصرى معطل· فقرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة فى الدستور · وقد ألقى مكرم عبيد فى المؤتمر خطبة طويلة ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « **باستنكار الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر** » · وقد صدر قرار اجماعى بوجوب المناقشة فى هذا الاقتراح ، ثم قرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الغاء أو ايقاف النظام البرلمانى ، وأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد» (٧٧) · وكانت قيمة هذا القرار من الناحية الدعائية كبيرة ، لأنه كان ادانة عالمية للانقلاب ، وتشهيرا بأوتوقراطية القصر فى مصر ، حقيقة لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح المصرى الذى ندد « بالحراب البريطانية » ، ولكن التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا فى مجال من أوسع المجالات العالمية ·

على كل حال فقد وصل مكرم عبيد الى انجلترا ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت أولا ـ الدفاع عن الحياة النيابية ، وتفنيد الحجج التى ساقها محمد محمود باشا لتعطيلها · ثانيا ـ التشهير والتنديد بحكومة

محمد محمود باشا أمام الرأى العام البريطانى • ثالثا ــ اقناع هــذا الرأى العام البريطانى **بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر** • رابعا ــ ازالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، واقناع الرأى العام البريطانى بأن تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة • خامسا ــ قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من ابرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى • وسنرى أن الوفد قد حقق هذه الأغراض جميعها •

ولقد كانت الوسائل التى اتبعها مكرم عبيد فى لندن ، تتدرج من الكتابة فى الصحف ، الى القاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهــذا الغرض ، الى الاتصال بأعضاء مجلس العموم لالقاء الأسئلة فى المجلس التى تحرج الحكومة بشأن الحكم الأوتوقراطى فى مصر ومساندته ، وأخيرا القيام بالمظاهرات المنظمة فى لندن • **وهى كلها وسائل لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية ، ولكنها كانت تستهدف تحريك الرأى العام البريطانى للضغط على حكومته لتتخلى عن الحكم القائم فى مصر** • وقد اتهمت حكومة محمد محمود باشا الوفد بأنه بعمله هذا انما يدعو بريطانيا للتدخل فى الشئون المصرية الداخلية ، ولكن مكرم عبيد نفى عن مهمته هــذه التهمة ، ففى خطابه أمام المؤتمر المصرى فى لنــدن قال : « نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شئون داخلية ، بل على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر » • (٧٨)

وقد دافع مكرم عبيد عن الحياة البرلمانية التى عطلها محمود باشا ، فى الصحف البريطانية ، دفاعا قويا ، فقد ذكر فى مقال نشرته له جريدة « الديلى هرالد » فى أوائل أكتوبر أن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل : « هو الذى أوجد التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وهو الذى وضــع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى ، وأصلح الشــئون المالية ونظــام الســكك الحديدية ، وقام بطائفة من الاصلاحات الأخرى المفيدة • ثم رسم صورة كئيبة لحكم محمد محمود باشا فبين أن الحــريات الدستورية قد انتزعت ، وأن الحــكومة قامت بتفتيش المنازل ، وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية أيضا ، والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمــال المخصص للمصروفات السرية ، وألقى بمسئولية هــذه الاجراءات كلها على عاتق الحكومة البريطانية ، فقال : « ان الشعب المصرى يعتقد أن جانبا كبيرا من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ،

لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية • وكل انسان فى مصر يعرف ذلك » ، وبعد أن قال ان تعطيل الحكم الدستورى مخالف للعادات والتقاليد البريطانية ، ومشين جدا لسمعة بريطانيا فى الشرق بصفتها أمة دستورية ، عرج على الوفد فأكد أن هدمه مستحيل ، وما دام الأمر كذلك ، « فما الفائدة التى تجنيها بريطانيا من سياسة لا تؤدى الا الى الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية صعوبة ؟ » • (٧٩)

وكان من أبرع ما اتبعه مكرم عبيد فى لندن اتصالاته بأعضاء البرلمان البريطانى ، وخصوصا أعضاء حزب العمال المستقل ، وذلك لتوجيه الأسئلة فى المجلس والقاء بعض الخطب عن المسألة المصرية • وكان من ثمرة هذا الاتصال أن عقد فرع حزب العمال المستقل بلندن اجتماعا فى قاعة الديلى هرالد الكبرى ، ألقى فيها مكرم عبيد خطابا دفاعا عن مصر • وقد تلت هذه الحفلة مناقشة فى مجلس العموم حول المسألة المصرية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ألقيت فيها أسئلة محرجة اشترك فى توجيهها المستر كنويرثى والمستر بونسونبى : فقد طلب الأول من وزارة الخارجية أن تعترف بتحملها بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذى تقفه تجاه مصر ، لأن البلاد تحكم بدون دستور ، وبدون برلمان • وسأل متى يحين الوقت للحكومة البريطانية لتنصح بانهاء هذه الحالة ؟ فرد عليه المستر لوكر لامبسون بقوله ان سياسة بريطانيا هى عدم التدخل فى الشئون المصرية الخالصة • فسأل الكوماندر كنويرثى : « اذن كيف حدث أننا أرسلنا بوارج حربية الى مصر **ثلاث مرات** ، لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات معينة ؟ ، وكيف يمكن أن يحل البرلمان كله الآن دون نصيحة منا ؟ • فرد المستر لامبسون قائلا انه فى تلك المرات الثلاث تعرضت مصالح الأجانب للخطر • فتساءل المستر كنويرثى عما اذا لم تكن مصالح الأجانب معرضة للخطر فى تلك اللحظة فى غياب الدستور ؟ فتهرب المستر لامبسون قائلا : « ان أمن الأجانب ليس محل مناقشة فى هذه النقطة » • (٨٠)

على أن المسألة لم تقف عند هذا الحد بين أعضاء البرلمان البريطانى • فقد تألفت لجنة من بعض الأعضاء المنتمين لجميع الأحزاب للعناية بالمسألة المصرية ودراسة الشئون المصرية ، وانتخب لرياستها اللورد بنتنك Bentinck وكان وكيلها المستر بونسونبى الذى كان وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية ، كما تولى الكومندر كنويرثى السكرتارية • (٨١) ونستطيع أن ندرك قيمة الدعاية التى شنها الوفد فى لندن فى تدعيم مركزه فى

مصر وفى الاثارة ضد حكم محمود باشا من العبارات التى كانت تجرى على ألسنة النواب البريطانيين ضد الحكم القائم ، ففى احدى المناسبات خطب الكومندر كنويرثى فبين أنه يوجد فرق بين الدكتاتورية التى فى ايطاليا وروسيا واسبانيا وبين الدكتاتورية التى فى مصر ، وهذا الفرق هو « **أنا مسئولون عن الدكتاتورية التى فى مصر ، لأنها لا تعتمد الا على قواتنا** » ٠ (٨٢) وقد كان هذا ردا على ما كان يتفاخر به محمد محمود باشا فى ذلك الحين من أنه سيكون حاكما دكتاتوريا،حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف « الدكتاتور الجديد » ، وراح أنصاره يصفونه بأنه « صاحب اليد الحديدية » ٠ (٨٣) فقد بينت عبارة الكومندر كنويرثى السالفة الذكر أن « اليد الحديدية » ليست فى الحقيقة سوى « قفازا حديديا » فى يد بريطانيا ٠

على كل حال فلم يقصر الوفد نشاطه على القاء الخطب فى لندن وكتابة المقالات والاتصال بأعضاء البرلمان ، بل دبر المظاهرات أيضا ــ كما مر بنا ــ ففى أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود باشا للندن ، دبر اجتماعا عقد من مندوبى عشرين جمعية مصرية فى بريطانيا والبلاد الأوروبية وتقرر فيه رفع عريضة الى الملك بطلب اعادة الحياة النيابية وتعديد المساوىء التى تقوم بها حكومة محمد محمود باشا ٠ وقد خرج المؤتمرون ، وعددهم سبعة وثمانون ، وركبوا اثنتين وثلاثين سيارة سارت بهم فى شوارع لندن الرئيسية فى شكل مظاهرة الى دارة المفوضية المصرية ، وكانوا يحملون سبعة وخمسين علما مصريا وست عشرة لوحة كتبت على كل منها : « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » ، « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع مصر » ، « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب » ٠ ثم قدم مندوبا جمعيتى لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لرفعها الى الملك ٠ (٨٤)

٣ ـ مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون

طرد اللورد لويد من منصبه

أخذت الظروف الداخلية في ذلك الحين فى انجلترا تتطور لصالح مصر • فقد جرت الانتخابات العامة **فى أواخر مايو ١٩٢٩** ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فاستقالت وزارة المحافظين التى كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمـال ، الوزارة فى أوائل يونيـة من تلك السنة • وقد قدر لهـذا التغيير فى الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية فى مصر وعلى القضية الوطنية بما لم يدر بخلد محمد محمود باشا أو الملك فؤاد حينما عطلا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

فلم تكد حكومة العمال تتولى الحكم ، حتى قامت فجأة باقصاء اللورد لويد عن منصبه • وقد كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس العموم بسبب هذه المسألة ، عن الأسباب التي دعت المستر هندرسن الى اتخاذ خطوته الجريئة الحكيمة ، وهى أسباب تدل على اتجـاه جديد نحو معالجة المسألة المصرية يختلف عن الاتجاه الذى كان مسيطرا منذ مقتل السردار ، وهو الاتجاه الذى كان يعمل على تضييق الخناق على مصر،والتشبث بالوضع الذى أنشأه تصريح ٢٨ فبراير بعد التعديلات التى أعقبت مقتل السردار ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة فى شكل معاهدة توافق عليهـا مصر ، كما جرى فى مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن وفى أزمة قانون الاجتماعات • فقد بين المستر هندرسن فى بيان ألقاه فى مجلس العموم فى تبرير اقصاء اللورد لويد عن منصبه ، أن فحصه للمكاتبات التى تبودلت بين سلفـه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذى اتخذه اللورد لويد فى مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر تشمبرلن فى الاقلال من التدخل فى الشئون المصرية الخالصة الى أقصى حد ، وفى تفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيرا سخيا • وذكر أنه لما كانت سياسته لن تقل بالتأكيد

عن سياسة سلفه فى تحررها ، وكان نجاحها يعتمـــد على مدى التفهم والعطف الذى سوف تقابل به من المندوب السامى البريطانى فى مصر ، فقد أرسل الى اللورد لويد برقية فى يوليه ١٩٢٩ أفرغها فى قالب يفهم اللورد لويد منه أنه دعوة له للاستقالة (٨٥) .

وفى الحق أن المستر تشمبرلن كان قد ضاق فعـلا ذرعا بسياسة اللورد لويد فى مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تشدده فى مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية فى أبريل ١٩٢٩ فى سن ضرائب ورسوم على الخفر والبلديات والبترول والدمغة ، وفرضها على الأجانب أسوة بالمصريين . وكان المستر تشمبرلن يميل الى التساهل فى هذه المسألة ، ولكنه لما كتب الى اللورد لويد يعلن موافقته على ماقدمته الحـكومة المصرية من مقترحات ، وينبهه الى أن التدخل فى شئون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، رد اللورد لويد بأن « منح مصر أى تساهل جدى ، حتى ولو كانت طلباتها فى ذاتها معقولة ، ينطوى على خطر كبير ، **ما لم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية** » ، وذكر أن انجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين « الى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبـــل الحد الأدنى لطلباتنا وتمكنـــا من أن نصفى تحفظات ١٩٢٢ » . عند ذلك ضاق السير أوستن تشمبرلن بمنـدوبه السامى وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير تشمبرلن فى ألا يجدد تعيينه بعـد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية التى كانت أوضاعها السياسية تتلاءم مع مواهبه . (٨٦)

وباقصـاء اللورد لويد عن منصبه على هـذا النحو ، ينتهى دوره التاريخى فى حياة مصر ، وكانت نهاية يستحقها عن جدارة ، لأن عقليته الاستعمارية المتطرفة ، لم تستطع أن تنير له الطريق فى مصر بدرجـة يدرك منها اختلاف وضعها السياسى عن وضع احدى مستعمرات التاج . وفى هذا المعنى قالت المانشستر جارديان انه كان أولى باللورد لويد أن يكون حاكما لاحدى مستعمرات التاج ، ولا يكون مندوبا فى بلاد منحناها استقلالهـا مع بعض الشروط . (٨٧) ولقد كان سـقوط اللورد لويد البداية الطبيعية لسقوط حكم محمد محمود باشا . وقد صرح بذلك المستر هندرسون للنحاس باشا فى أثناء مفاوضاته معه سـنة ١٩٣٠ ،

فقد ذكر انه مهد الطريق للنجاح المنشود للاتفاق مع مصر باجراءات جريئة وحكيمة ، فأقال اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر • (٨٨)

فما هو تأثير الدعاية التى أطلقها الوفد فى سماء العاصمة الانجليزية وخصوصا فى أوساط حزب العمال بالذات فى خلال الشهور السبعة السابقة ، فى سياسة المستر هندرسون الجديدة ؟ لا شك أنه من الظلم أن نسلب هذه الدعاية أى تأثير لها فى الخطة التى اتخذتها حكومة العمال حيال مصر ، خاصة اذا أدركنا أن ماتحقق هو ما كانت تستهدفه هـذه الدعاية وما كانت تحشد له من الأحاديث والخطب والاتصالات بل واصدار الصحف فى العاصمة الانجليزية • وليس معنى هذا بحال أن هذه الدعاية كانت العامل الحاسم فى الأمر ، فهناك الظروف الخارجية التى لعبت أكبر دور ، وهناك اتجاهات حزب العمال الأكثر تحررا من اتجاهات حـزب المحافظين فى حل المشاكل السياسية ، وهى الاتجاهات التى جعلت المستر مكدونالد ينقد فى حينها المقترحات التى أسفرت عنها مفاوضات ثروت ــ تشمبرلن ، ويصفها بأنها « لم تحتو على عناصر اتفاق تجعل علاقتنا مع مصر حسنة موفقة قائمة على التعاون » • (٨٩)

سياسة محمد محمود باشا فى معالجة القضية المصرية :

لم تمتد أهداف محمد محمود باشا ، منذ اعتلائه الحـكم فى صيف عام ١٩٢٨ الى اجراء تسوية عامة مع انجلترا للمسألة المصرية ، على خلاف ما كان يصبو الى تحقيقه زعمـاء مصر السـياسيون منذ انتعاش الحركة الوطنية فى عام ١٩١٨ • ولعل من الأمور الممتعة تتبع سياسة محمد محمود باشا ازاء القضية المصرية منذ اعتلائه الحكم حتى اجراء مفاوضاته مع المستر هندرسون بعد عام كامل ، فقد ظهر من أحاديث محمد محمود باشا الأولى أنه قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا الا بعد أن تعود السكينة والثقة الى البلاد « كل العود » ويستقر النظام فى داخل البلاد ، وينعقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق • (٩٠) ولما كان محمد محمود باشا قد قدر لعودة الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكأنه كان ينوى بذلك تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

وفى نوفمبر من نفس العام رسم محمد محمود باشا ، فى حفـل أقيم له بالزقازيق ، « أقوم طريق وأخصره لاستقلال البلاد » فذكر أن

الاستقلال يتحقق « بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه لبلاده ، ووطنيته الصادقة : فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته، والتاجر فى متجره ، والصانع فى مصنعه ، والموظف فى عمله ، والطالب فى الاقبال على دروسه — فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة ، فهناك العظمة ، وهنالك الاستقلال الصحيح » • ولم ينس أن ينعى على خصومه السياسيين أنهم يعيبون عليه « هذا الطريق القويم المختصر للاستقلال» ، والتمس لهم العذر فى ذلك ، «لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا باثارة الفتن والمشاغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن دروسهم ، وما الى ذلك من عبث وافساد يسيئان الى سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال » • (٩١)

ومن هذا يفهم أن محمد محمود باشا كان عازفا عن مواجهة قضية الاستقلال فى الشهور الأولى من حكمه ، حتى لا يكون فى تسويتها نهاية لتجربته قبل أوانها • ولهذا فقد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة جديدة تقوم على « تجزئة المسائل المصرية » ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى ، ثم العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر فى أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية • (٩٢) وبناء على هذه السياسة قام محمد محمود باشا **بتسوية مسألة مياه النيل بين انجلترا ومصر (٩٢ مكرر)** كما حاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة ، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب • وهذه الخطة ، كما هو واضح ، لا تتطلب انعقاد البرلمان المصرى للموافقة عليها ، وتضمن فى الوقت نفسه لمحمد محمود باشا البقاء فى الحكم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو بيت القصيد • ولم يخف ذلك محمد محمود باشا ، فقد ذكر فى حديثه عن المفاوضات التى أجراها ، أن سياسة اقتصاره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها انما تعود الى أنها « **كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام** ، وكان لى بحق أن أعتقد أن تلك السياسة ، بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة ، واعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة ، وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيها ، توجب على أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها الى أقصى مداها وأبعد نتائجها » • (٩٣)

وهكذا فعندما غادر محمد محمود باشا مصر الى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون ، لم يكن فى نيته بحث المسألة المصرية برمتها ، بل كل ما كان يزمع التكلم فيه هو ثلاث مسائل : الامتيازات ، ودخول مصر فى عصبة الأمم ، والسودان • (٩٤) على أن هذه الخطة لم تلبث أن انقلبت رأسا على عقب بعد وصوله الى لندن ، فقد كانت الدعاية هناك على أشدها من جانب مكرم عبيد ضد حكومته ، وكانت الوزارة العمالية الجديدة من جانب آخر راغبة فى تسوية المسألة المصرية برمتها ، وقد مهد المستر هندرسن السبيل الى ذلك باقصاء اللورد لويد من منصبه ، ولهذا فلم يكد يجتمع محمد محمود باشا بالمسئولين الانجليز ليتحدث فى النقاط التى أزمع التكلم فيها ، حتى « شعر بأن الخطوات التى يتقدمها ، دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يطمع فيه » • ولم يلبث أن سئل : « عما اذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » • (٩٥)

ولندع الدكتور هيكل ، الذى كان اذ ذاك فى لندن ، يصور لنا هذه الواقعة ويبين أثرها فى نفس محمد محمود باشا ، فهو يقول : « انى لأتحدث الى محمد محمود باشا يوما ، اذ قال ان لديه سرا يريد أن يفضى به الى لأشير عليه بالرأى فيه • ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه • وأضاف انه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه » • وقد علق الدكتور هيكل على هذا الكلام بقوله : « واذ كانت مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذ كنت أشعر بأن الحكومة العمالية قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر •• فقد أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال أيا كانت النتائج التى تترتب عليه ، فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه ، فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة • هذا الى جانب أنك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه متصف • فان أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » • (٩٦)

وهكذا فلم يكن في مكنة محمد محمود باشا أن يرفض طلب المفاوضة ويبقى رئيسا للوزراء ، كما لم يكن ليستطيع أيضا أن يفاوض ويظل ، بعد الاتفاق ، رئيسا للوزراء • ومعنى هذا أن مصير وزارته تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض على المسألة المصرية برمتها •

على أن الوفد في ذلك الحين لم يفهم هذا • فقد أزعجته لدرجة كبيرة فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا وحاربها حربا شديدة • فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٣ يونية لتلفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق المفاوضة عن مصر » ، وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطاني والمستر مكدونالد والمستر آرثر هندرسون • وفي الوقت نفسه كان مكرم عبيد في انجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الأمة المصرية ، ويؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها أى برلمان في مصر • وسرعان مادبر اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات الأوروبية ، الذى قام بالمظاهرة السالفة الذكر ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التي حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها : « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » ، وأخرى تعلن أن « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى ـ كما مر بنا ـ (٩٧) ولم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، الا عندما زار مكرم عبيد المستر هندرسون يسأله عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبها • (٩٨)

كانت هذه هي الظروف التي تفاوض في ظلها محمد محمود باشا ، وهى فيما يختص بالموقف الداخلي تشبه الظروف التي سادت مصر أثناء مفاوضات عدلي ـ كيرزن ، وبالتالي فقد كان من المعقول أن تنتهي بنفس الفشل ، خاصة وأن هذه المفاوضات الأخيرة لم يتوفر لها من كثرة المفاوضين المصريين ومن كفايتهم ما توفر للمفاوضات الأولى التي تولى زمامها ثلاثة من أنياب السياسة المصرية هم : عدلي باشا ورشدى باشا وصدقي باشا • ولهذا فان التقدم الذى أحرزته المطالب المصرية نتيجة المفاوضات التي جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، يجب أن تنسب لأسباب أخرى أخطر من بذل محمد محمود باشا أقصى جهده ـ كما يقول الأستاذ شفيق غربال ـ ومما لا شك فيه أن أحد هذه

الأسباب هو رغبة الحكومة العمالية المخلصة فى تسوية المسألة المصرية التى عجز عن حلها المحافظون ، وقد كانت المشكلة المصرية بحق ــ كما يقول أحمد شفيق ــ من أهم المشاكل التى كان كل حزب فى بريطانيا يضعها فى رأس برنامجه الانتخابى ويعرض على الشعب والبرلمان فى سبيل حلها الوسائل التى يراها مؤدية الى تحقيق مصالح بلاده وارضاء المصريين • (٩٩) ولقد رأينا كيف دللت الحكومة العمالية على رغبتها الخالصة فى حل القضية المصرية باقصاء اللورد لويد • أما السبب الثانى فهو الظروف الدولية السائدة فى ذلك الوقت بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم « ميثاق كيلوج » • فان هذا الميثاق الذى أبعد فكرة الحرب بتعهد موقعيه بأن يسووا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ، كان يتيح للحكومة الجديدة فرصة الدفاع أمام البرلمان الانجليزى عن أى تساهل تقدمه لمصر بخصوص النصوص العسكرية ، وهذا سبب معقول جدا ، لأن عكسه ، وهو توتر الظروف الدولية فى عام ١٩٣٦ ، قد اتخذته الحكومة البريطانية اذ ذاك سببا فى تشديد النصوص العسكرية فى المعاهدة التى أبرمت ، كما سنرى •

هذان هما أهم الأسباب للتقدم الذى اعترى بعض المطالب الوطنية نتيجة للمفاوضات التى جرت فى صيف عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وخصوصا فيما يختص بالقوات البريطانية فى مصر • فلقد كان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع البريطانى يقوم على انسحاب هذه القوات الى منطقة القناة • وهو أساس كان معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ (١٠٠) فقد تحطمت مفاوضات عدلى ــ كيرزن على صخرة الاحتلال ، عندما تمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة • وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت ــ تشمبرلن • وكان السياسيون المصريون ، منذ تشكيل الوفد المصرى فى عام ١٩١٨ ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة مهمة فى مصر • وهكذا انتهت ، **بقبول الانجليز انسحاب قواتهم الى منطقة القناة ، الفكرة القديمة التى تمسكت بها بريطانيا ، بأن اراضى مصر كلها حلقة فى سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الأقصى •**

على أنه مع ذلك يلاحظ فيما يختص بهذه المسألة ، ان المادة الخاصة بها قد أقرت المبادىء الآتية : فقد جعلت القناة كأنها مخصصة فقط لأن

تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، وتناست أنهــا طريق دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهدة ١٨٨٨ ، كما عددت الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية من غير تحديد ، وجعلت عدد القوات البريطانية التى سترابط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للانجليز ، وقد عينت الموقع العام الذى سترابط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢° شرقا ، وهذا الخط يدخل فيه من شرقيه بلاد تتبع مديريتى الدقهلية والشرقيــة ، ويمتد فيقرب الى ما يقــابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابع جميعه الى مديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة (١٠١) ٠

كانت النقطتان الأخريان اللتان أحرزتا تقدما واضحا من المطالب الوطنية هما : اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها « هى المســئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم » (١٠٢) ٠ وتسليمها بأن مسألة حماية الأقليات ، **المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير** ، « ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها » (١٠٣) ٠ وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية » ٠ وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشرة من المقترحات على أنه « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليــها » ٠ وقد أعلنت الحــكومة البريطانية استعدادها ــ اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات ــ لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » (١٠٤) ٠ وفيما عدا هــذه النقاط الهامة فقد تشابهت نصــوص المقترحات فى جوهرها مع نصوص مشروع ثروت باشا ٠

عاد محمد محمود باشا الى مصر بعد أن أرسل رسالة للمستر آرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها انه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله ، ويبدى استعداده من جهته لآن يعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلاده (١٠٥) ٠

ولقد كان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترحات يقوم على احتمالين لا ثالث لهما : الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض مشروع ثروت ــ تشمبرلن ٠ وكان من المتوقع حينئذ أن تتوتر العلاقات بين الوفد والحكومة العمالية ، وتستمر التجربة اللا دستورية الى مداها ، أما الاحتمال الثانى فهو أن يوافق على المقترحات ، ولم يكن هذا ببعيد المنال ؛ فالمقترحات كانت تتضمن مكاسب حقيقية للقضية المصرية ، وكان المستر هندرسون قد أعلن أنها تمثل أقصى ما يمكن له أن يوصى حكومته بقبوله ٠ فاذا حدث هذا ، ألا يكون محمد محمود باشا قد أحرز فخرا لا ينساه منصف ــ كما قال له الدكتور هيكل ؟ ــ وألا يكون قد نجح فيما لم ينجح فيه الوفد ، وعندئذ ألا يحق له أن يطمع فى الفوز فى الانتخابات ، وأن يفوز بثقة النواب فى البرلمان الذى ستعرض عليه المقترحات للتصديق عليها ؟

هــذه النتائج لهذين الاحتمالين كانت هى نفسها الأسباب التى دفعت الوفد الى انتهاج خطة أخرى بعيدة عن ذلك كل البعد ٠ فقد رفض، بلسان صحفه وبلسان رئيسه ، أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ، لأن مناقشة هذه الاقتراحات فى ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة ، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » ٠ وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب أن تزول اذن ، وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » ٠ وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل مهدرة حقوقهـا وحريتها (١٠٦) » ٠ وقد أدركت جريدة السياسة على الفور سر هذا الموقف من جانب الوفد فكتبت تقول : « هم ان قالوا ان هذه القواعد رديئـة ، أفلت الحكم وخسروا عطف العمــال ، فهم يعلمون أن العمــال لا يستطيعون أن يبذلوا أكثر مما بذلوا ، وهم مستعدون لقبول هذا البذل بشرط أن يكون الحكم اليهم وأن يكونوا هم الذين يمضون المعاهدة لا محمد محمود باشا ٠ واذا فلابد لهم من معذرة يتقدمون بها الى أصدقائهم العمال

من هذا الموقف المريب ، وهذه المعذرة هى أنهم لا يريدون أن يتكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية السليمة » (١٠٧) ٠

أحس محمد محمود باشا بأن الموقف يفلت من يده ، وأخذ شبح الهزيمة فى الانتخابات يلوح أمام ناظريه ، فبدأ يغير خطته ، وراح يلوح بغصن الزيتون ، ويدعو الى الائتلاف وتضام الصفوف حول المشروع « حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تجلت أول مرة » (١٠٨) ٠ ولكن الوفد رفض هذه الدعوة فى جفاء شديد ، ففى الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا فى يوم ذكرى سعد ، وقف يقول : « يتغنى محمد محمود باشا اليـوم بعبارات التضافر والتلويح بغصن الزيتون لاعادة الائتلاف ٠٠ فيا لها من دعوة جريئة يوجهها الى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتها » (١٠٩) ٠ وكتبت البلاغ تفسر هذا الدافع على الدعوة الى الائتلاف بأنه « الحـرص على الحـكم والتشبث بأهداب الوزارة » ، وتتهم محمد محمود باشا بأنه يأمل من وراء دعوته أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجـديدة برياسـته ، مع احتفاظ رئيس الأغلبية برياسة مجلس النواب ، كما كان الشأن فى عهد سعد (١١٠) ٠ وهكذا أصبح سقوط محمد محمود باشا أمرا محتوما ٠

وفى الحق أن محمد محمود باشا لم يكن ليستطيع أن يصمد فى المعركة طويلا ٠ فلم تكن ثمة قوة مناصرة له يستطيع الاعتماد عليها فى مداومة التحدى ، فالشعب تواق الى الخلاص من حكمه ، **والانجليز قد أوضحوا له فى مناسبات عدة اصرارهم على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية** ، وكانت ذروة اصرارهم على هذا عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة ، فقد ألغـوا ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، كما ألغـوا فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه ٠ وقد صرح الدكتور دلتن وكيـل وزارة الخارجية البريطانية البرلمـانى ، كما صرح المستر هندرسون لمكرم عبيد فى لندن وفى الدوائر الرسمية ، بان هذه المقترحات التى انتهت اليها محادثات محمد محمود ـ هندرسون ، انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخـابات حـرة من كل قيـد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه ٠ وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم (١١١) ٠

أما عن الملك فؤاد فلم تكن العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه في ذلك الحين على ما يرام . ولم تكن كذلك من قبل . ففي خلال السنة التي تولت فيها الوزارة « اللادستورية » الحكم ، كان محمد محمود باشا يعاني من ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، ويذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء في أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ونقل ميزان القوى الى أولئك الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ، ومنهم على ماهر باشا وزير المالية الذى كان يشاركه آراءه عدد آخر من أعضاء الوزارة (١١٢) . ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه في أوروبا عندما اتجهت نية الملك في ذلك الوقت الى تعديل الدستور ، وكان ذلك بعد أن أنهى اليه محمد محمود باشا بمحادثاته مع المستر هندرسون . فقد اتفق رأى محمد محمود باشا مع الدكتور هيكل على أن كل تعديل في ذلك الظرف لن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور ومن شأنه أن يجنى على مشروع المعاهدة . وقد أعقب ذلك جفاء بين الملك فؤاد ومحمد محمود باشا اتخذ له بعض المظاهر التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته وهي التي جعلته يوقن بأنهم «ذاهبون الى مصر في جو ملبد بالغيوم»(١١٣) .

وهكذا كانت الحوادث ، منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر ، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ، بازاء السياسة الانجليزية وبازاء صاحب العرش وبازاء الوفد ، وبلغ من ضعف هذه الوزارة انها كانت لا تستطيع شيئا حيال تشديد الوفد هجماته عليها، حتى خرجت صحيفة « البلاغ » الوفدية وعلى صدرها عنوان ضخم يقول : « استقالة ، فالا تكن فاقالة » ، ومحمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم . وأحس الأحرار الدستوريون أخيرا بأن « كرامتهم أصبحت في كفة الميزان » ، فقدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٤) ، وقبلها الملك في اليوم نفسه ، وعهد الى عدلى باشا في اليوم التالى بتأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخاب طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية (١١٥) . ويبدو أنه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السير برسى لورين قبل استقالة محمد محمود باشا ، فبعد هذه المقابلة بأيام

قدم محمود باشا استقالته ، وتألفت وزارة عدلى باشا ٠ ولم تخف جريدة البلاغ الصلة بين هذه المقابلة وبين التغيير الوزارى الذى تم ، فقد كتبت فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ تقول ان كثيرا من التردد (فى موقف الانجليز) لوحظ قبل أن تسقط الدكتاتورية ،..و على أن هذا التردد زال دفعـــة واحدة بعد أن قابل النحاس باشا السير برسى لورين وسمع أقواله ، بحيث لم تمض بعد ذلك أيام تعد على الأصابع ، حتى سقطت الدكتاتورية وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية » (١١٦) ٠ وقد أيد النحاس باشا تدخل السير لورين فى اسقاط وزارة محمد محمود باشا ، ففى حديث له فى الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ قال : « اننى أعلم أن فخامة السير برسى لورين كان له شخصيا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا الجو الذى تسوده المودة ، والذى هو شرط جوهرى لعقد معاهدة صداقة وتحالف »٠ وهكذا انتهت المحنة الدستورية التى كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، فلم تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا ٠

(٣) مفاوضات النحاس ـ هندرسون

أصداء مقترحات محمد محمود ـ هندرسون في الرأى العام المصرى والبريطاني :

ينبغى قبل تناول موضوع المفاوضات بين النحاس باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ، توضيح أمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، الصدى الذى كان للمقترحات التى أسفرت عنها محادثات محمد محمود ـ هندرسون فى الرأى العام المصرى ، وهذا أمر ضرورى لأنه يلقى ضوءا قويا ، ليس فقط على مشروع ١٩٣٠ ، بل وأيضا على معاهدة ١٩٣٦ . أما الأمر الثانى الذى ينبغى توضيحه ، فهو موقف الرأى العام الانجليزى من المقترحات ، وخصوصا موقف حزب المحافظين ، لأن هذا سوف يؤثر بشكل فعال على نتيجة مفاوضات ١٩٣٠ وعلى تقدمها بوجه عام ، وسوف يفيد أيضا فى تفهم موقف المفاوض الانجليزى فى مفاوضات ١٩٣٦ .

وفيما يتصل بالأمر الأول ، وهو صدى المقترحات فى الرأى العام المصرى ، فمن أهم ما يلاحظ هنا هو أن المقترحات قد لقيت قبولا حسنا بصفة عامة من جميع الأحزاب والهيئات المصرية ذات الرأى فى البلاد ، وان اختلف هذا القبول بين التأييد المطلق والتأييد المقرون بتحفظ ، والامتناع عن مهاجمة المقترحات ، والموقف الأخير هو موقف الوفد . أما التأييد المطلق ، فقد رفع لواءه حزب الأحرار الدستوريين بطبيعة الحال ، وروجت له جريدة السياسة ، وقد أصدر حزب الاتحاد بيانا فى ١٠ سبتمبر بالموافقة على الاتفاق وقبوله ، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى (١١٧) . وقد شارك هذين الحزبين فى قبول المقترحات غالبية المستقلين فى الرأى الذين لاينضوون تحت لواء حزب معين ، حتى لقد تألفت جماعة من هؤلاء أسمت نفسها « جماعة الشباب

الحر انصار المعاهدة » (١١٨) • وقد أسندت رياسة هذه اللجنة الى حافظ محمود ، وكان فيها أحمد حسين ، وهى الجماعة التى تطورت فيما بعد سقوط حكم محمد محمود باشا الى جماعة مصر الفتاة • ولقد كان عدلى باشا نفسه — رئيس الوزارة المحايدة — من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة ، فقد كان يراها « مقبولة بتمامها وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد » • وقد رسم صورة بليغة للأسباب التى تدفعه لهذا التأييد ، فقال ان مصر لم تتقدم فى العشر سنوات السابقة تقدما يذكر ، مع أنها فى أشد الحاجة الى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية • وذكر أن التغييرات الوزارية والقلاقل السياسية كانت تقضى دائما على تلك المسائل الحيوية وعلى الجهود التى كانت تبذل فى سبيلها ، « وها قد سنحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا تطاق » (١١٩) • وقد دعا الخديو السابق عباس حلمى الثانى مصر ، فى حديث له نشرته جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس ، للاستفادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أنه بالرغم من أن المشروع فى نظره لا يحقق جميع أمانى مصر المشروعة ، الا أنه يوطد ، بلا جدال ، استقلال مصر الدائم • وكانت وجهة نظره أن أى نظام دستورى ، أو أى انتظام فى سير الأمور فى مصر ، لا يمكن أن يستقر أو تتجلى فيه الروح الديموقراطية المعترف بها فى هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم ، مادامت العلاقات بين مصر وانجلترا غير مستندة الى تسوية عادلة (١٢٠) •

كان الفريق الثانى الذى أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ هو الفريق الذى ينطق بلسانه الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون • أما الحزب الوطنى فقد صرح رئيسه حافظ رمضان من باريس لمراسل الأهرام الخاص بأنه « مع حرصه على مبادئه ؛ يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضل المشروعات التى تقدمته • وفى حالة موافقة مصر على المعاهدة كما يتوقع ، يرى ارسال جنود مصرية الى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكرى ، وليتفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التى وكلت الى مصر حراسة القناة ، وليكون فى الوقت نفسه مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف • ويرى وضع برنامج وطنى من الآن لانشاء أسطول جوى وبحرى وتنظيم الجيش المصرى لكى تتحمل مصر ما عليها من التبعات فى المستقبل • وهو مع **وضع هذا البرنامج وارسال جنود مصرية الى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملا أن يحقق أمانيه مستقبلا (١٢١) »** •

أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة اجمالا بأنه «حسن في جملته ·· وأنه أفضل مشروع قدمته انجلترا لمصر الى الآن ·· ولايسعني الا أن أشكر محمد محمود باشا ، بل وأهنئه على حظه الحسن»· ولكن الأمير لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع الى قسمين : قسم خاص بمصر والثانى خاص بالسودان ، وذكر أن القسم الخاص بمصر « مقبول بعد أن تفصل بعض نقطه الغامضة وتحدد تحديدا دقيقا «حتى تكون بمأمن من التأويل الذى هو عادة فى مصلحة القوى » ، وذكر أن هـــذه هي وظيفة البرلمان الذى سيعرض عليه المشروع ، « فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب الى مصلحة مصر ، مثل قصر معونتنا لانجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا ، وتقـــدير قيمة التكنات التى تلزمهم للمحافظـة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، الى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لاطاقة لنا بتحمله ويدنينا مسافة أخرى من الاستقلال الصـــحيح فى شئوننا الداخلية والخارجية » · ثم تناول الأمير طوسون القسم الخاص بالسودان فقال ان هذا المشروع « هو المشروع الفذ الذى تناول مسألته دون المشاريع السابقة التى أرجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، فيما عدا ضمان انجلترا لنصيب مصر فيه من الماء · لكنه مع ذلك لم يخط بنا نحو حقوقنا الا خطوة قصيرة جدا ، **فارجعنا فيه الى اتفـاقية ١٨٩٩** وهى اتفاقية سبق أن أثبت بطلانها ·· ومع ذلك ، ومع أننا لا نعترف بهـذه الاتفاقية المجحفة بحقنا الشرعى فى السودان ، **فان هذا المشروع لم ينلنا ما نرمي وما يستفاد من نصوصها التى قالت انجلترا ، ولا زالت تقول انها تحترمها** ، وقالت وزارة العمال أخيرا انها متمسكة بها واتفاقية القنال · وان كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير ، ليدهش أعظم الدهش مما جاء بعد ذلك تفسيرا لرجوع الحالة فى السودان الى اتفاقية ١٨٩٩ ، وجوابا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش الى السودان بناء على هذه الاتفاقية؛ ألا وهو قول وزير الخارجية الانجليزية: « اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بهـا فى المقترحات ·· فان الحكومة تـكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ·· ان ارتكائنا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان اقتراحا يفحص بهذا الروح ، ثم مسخ هذا الجيش وتفسـيره بأورطـة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة ـ تلك أمور تنذرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا ، والتى لا تزال

انجلترا تدعى أنهـا تحترمها ، وتقيم الدليل على التمسـك بها بايداعها في سجلات جمعية عصبة الأمم » • وقد ختم الأمير عمر طوسون حديثه بقوله : « انني لا أرى أننا نخسر كثيرا اذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ، في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان • ولكن يظهر لي أن **الانجليز يريدون منا أن نضحي بالسودان في سبيل مصر ، وهم** يعرفون أننا اذا رضينا ذلك وجاز علينا ، فقد ضحينا بالاثنين معا من حيث لا ندرى • لأن السودان من مصر روحها ، وهى بدونه جثة هامدة (١٢٢) • .

هذا الحديث للأمير عمر طوسون عن **التضحية بشيء من حقوق مصر في مقابل الحصول على حقوقها في السودان** ، يسوقنا الى الخوض في نقطة دقيقة يمكن ملاحظتها في حركة الكفاح الوطنى فى تلك الفترة • ذلك أن هذا الحديث المذكور **يعتبر ردا على الاتجاه الذى لوحظ في مفاوضات ثروت ــ تشمبرلن ، ومفاوضات محمد محمود ــ هندرسون ، نحو التساهل في مسألة السودان لحساب حل المسألة المصرية** ، فان هذا الاتجاه كان يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولا ، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها في السودان ، وهوالاتجاه الذى ساد مفاوضـــات الوفد الأولى • ولقد لاحظنا أن ثروت باشا في مفاوضاته مع الســـير أوستن تشمبرلن أزاح جانبا مسألة السودان ، حتى لاتقف عقبة في سبيل حل مسألة استقلال مصر ، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلاشكليا في مقابل حصول مصر على المكاسب التى وردت في المقترحات • **وبين هذين الرأيين كان على الوفد أن يقرر موقفه هو الآخر • وسنرى أن رغبته في الجمع بين حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها في السودان في الوقت نفسه كانت الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضاته مع حكومة العمال •**

لعل عند هذه النقطة أن ننتقل الى الجانب البريطانى لنرى موقفه من المقترحات • ذلك أن الرأى العام البريطانى كان فى ذلك الحين يتعرض لدعاية قوية من حزب المحافظين ضد المقترحات البريطانية (١٢٣) • وذلك بقصد اسقاط هذه المقترحات ، أو ارغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيرا لا يتفق مع الروح التى أملتها • فقد حرص المستر تشرشل على ألا يترك فرصة تمر دون أن ينتهزها للتنديد بالمعاهدة المقترحة ، وليبين ما تجنيه ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز فى مصر ، بل وعلى مصالح الأجانب المقيمين فيها وحقوقهم أيضا (١٢٤) • ولم يكد البرلمان الانجليزى يفتح أبوابه فى أوائل نوفمبر ، حتى انهالت الأسئلة على الحـكومة من جانب

المحافظين انهيالا ، فلم يكن يمضى أسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر حيالها اما الى المراوغة . او الى تأويل المشروع تأويلا يرضى الانجليز ويغضب المصريين (١٢٥) وفى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المستر تشرشل خطبة عنيفة صرح فيها بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا سوف يرن صداه فى جميع ارجاء آسيا . ثم ندد بحكومة العمال التى نجحت فى شهور قليلة فى اهلاك كل عناصر الأحرار الدستوريين فى مصر ، وهى التى اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة ، ولم تواجه غير ألد أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت فى شئون مصر خلافا لكل تصريحاتها ، عندما ألحت فى أن تجرى الانتخابات فى مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التى أقالت بها اللورد لويد قائلا ان هذه الطريقة هى التى أثارت المذابح فى فلسطين مباشرة ، اذ اعتبرها الثوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للثورة (١٢٦) .

على أن هذا الموقف العدائى المتطرف للمقترحات لم يلتزمه « الأحرار » البريطانيون الذين رأوا — كما جرى على لسان قادتهم — أن فكرة الاستقلال كانت هى الفكرة السائدة فى تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الضرورى أن تعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون هذا المبدأ هو العامل الرئيسى فى جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن قط جزءا من الامبراطورية . على أنهم رأوا فى نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت الى أقصى حد ممكن فى سبيل تحقيق أمانى الشعب المصرى ، ولا يمكن أن تذهب الى أقصى من هذا ، وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصرية فى السودان ، لا يجب أن يعنى الا أن لمصر فيه مصالح ، وأنه من الواجب أن تعلن بريطانيا بجلاء أن رفع الراية المصرية فى السودان ووجود الجنود المصرية فيه لا يعنى جواز تدخل المصريين فى الادارة السودانية (١٢٧) . **أى أن الفكرة التى كان يرمى اليها الأحرار البريطانيون هى التساهل فى مسألة استقلال مصر على حساب الاستئثار بالسودان . وسنرى أن هذه الفكرة نفسها هى التى كانت تعتنقها الحكومة العمالية**

وفى الواقع أن التصريحات التى أدلت بها حكومة العمال فى ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات

البريطانية محققة لآمال البلاد . فقد أوضحت الحكومة أولا — أن المبدأ الماثل في التبليغ البريطاني المشهور الذى أرسل الى الدول فى ١٥ مارس ١٩٢٢ (مبدأ مونرو البريطانى) لم تغير منه المعاهدة . ثانيا — بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه اذا لم يقم ملك مصر بتعهده بأن حكومته مسئولة عن حمـــايتها لأرواح الأجانب وأموالهم ، فان ذلك يعد اخلالا بشروط المعـــاهدة يحتم على الحـكومة البريطانية أن تهتم اذ ذاك بحمل مصر على القيام بعهودها حق القيام . ثالثا — أما بخصوص السودان ، فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنهـا تحتفظ بالسياسة التى بسطتها لجنة ملنر فى تقريرها بلاقيد ولا تحفظ وأن هذا هو ما جهرت به فى عام ١٩٢٤ وفى نيتها المحافظة عليه (١٢٨).

ولقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانية ، ثم تصريحات الحكومة البريطانية الســالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين، ليعلن قبوله للمقترحات قبولا صريحـا لا مواربة فيه ، حتى يقوى مركز حكومة العمـال بازاء الهجمـات التى توجه اليها من خصـومها ، والتى تضطرها الى هذه التفسيرات التى لا تتفق والروح التى أملت المقترحات : فقد أخذت جريدة السياســة تتهم الوفد بأنه يعرض المعـاهدة للخطر الشديد (١٢٩) . كما كتب محمد أبو الفتوح باشا فى جريدة الأهرام **خطابا مفتوحا الى النحاس باشا يدعوه فيه للاقتداء بحافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى عندما أدلى برأيه بالموافقة على المشروع** ، ويقول : « أنظر الى الآراء التى أبدتها الأمة أمراء وأفرادا ، هل ارتفع من بينهـا صوت يرفض المشروع ؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر ، تجدهـا تهنىء مصر بتحقيق أمانيهـا رغم ما يتضمنـه المشروع من التضييق فى امتيازاتهم (١٣٠) . كما كتب محمود عزمى فى جريدة الأهرام يحذر من المفاجآت التى قد تقصى العمال عن الحكم قبل أن يجىء وقت تسوية المسألة المصرية ، ويذكر أن أى تسويف فى نظر المقترحات فيه خطر كبير يحدق بالقضية المصرية (١٣١) .

مفاوضات النحاس — هندرسون

فى ذلك الوقت الذى كانت تتصارع فيه الآراء على المقترحات فى مصر وفى انجلترا ، كانت وزارة عدلى باشا تقوم بالخطوات اللازمة لاعادة

الحياة الدستورية (١٣٢) ٠ وقد أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصتهم فى الفوز فى الانتخابات التى ستجرى سوف تكون معدومة ، بل لعلهم خشوا ـ بسبب ما جرى فى أثناء حكمهم من ارهاب وضغط ـ أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعتهم أمام الانجليز ، فآثروا الانسحاب من الانتخابات٠ وقد تذرعوا بأنهم اذا خاضوا هذه الانتخابات، فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باشا خير ما يمكن الوصول اليه فى ذلك الوقت ، أما والوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه، فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب تظفر بها مصر من حقوقها (١٣٣) ٠وواضح أن هذه الذريعة كانت واهية، لأنها لم تمنع حزب الاتحاد مثلا من خوض معركة الانتخاب ، مع أنه سبق ان أبدى رأيه مثلهم فى المقترحات بالقبول والتأييد ٠ وفى الحقيقة أن الأحرار الدستوريين كانوا يهدفون الى غاية بعيدة تدل على الدهاء ، فقد كانوا يهدفون ، بالاضافة الى حماية أنفسهم من السقوط ، الى اظهار البرلمان الذى سينتخب فى صورة الذى « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهدة ، وذلك ليتيسر لهم ، فى حالة فشل المفاوضات الجديدة ، المطالبة بحله ٠ وهو ما حدث فعلا كما سترى ٠

على كل حال فقد اسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوفد ٠ وفى يوم ٣١ ديسمبر قدم عدلى باشا استقالته الى الملك ، وتولى النحاس تأليف الوزارة الجديدة فى أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (١٣٤) ٠ولقد كانت خطة الوفد ـ كما ظهرت فى خطبة العرش ـ أن يتقدم بمقترحات محمد محمود ـ هندرسون الى البرلمان ، لاليبدى فيها رأيه بالقبول أو الرفض أو التحفظ ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضا للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية ٠ وبناء على القرار الذى أصدره البرلمان فى ٦ فبراير بتفويض الحكومة الوفدية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها « للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برياسة النحاس وعضوية واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومكرم عبيد أفندى وزير المالية ٠ وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع فى شهر مارس ، وتمت أول مقابلة بين الفريقين فعلا فى ٣١ مارس ١٩٣٠ (١٣٥) ٠

ويمكن ايجاز موقف الوفد من المطالب المصرية فى عام ١٩٣٠ ، للمقارنة بينه وبين موقفه فى عام ١٩٢٤ على النحو الآتى :

أولا : بالنسبة للمحالفة • أقر الوفد هذا المبدأ وقبله •

ثانيا : بالنسبة للدفاع عن قنــاة السويس ــ تراجع الوفد عن خطته فى عام ١٩٢٤ ، فقد صرح النحاس باشا للمستر هندرسون بأنه « بالرغم من وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامة القناة ، ضمانة خاصة مستمدة من المحالفة ، وهى أن بريطانيا تأتى لمساعدتنا لصد ما عساه يقع على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال ، تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال ــ الا أننا ، لــكى نثبت لبريطانيا حســن استعدادنا للاتفاق ، نقبل ، الى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى ، أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال(١٣٦) • وكان الوفد يريد أن يكون موقع هذه القوة منطقة الضفة الشرقية للقنال ، الى أن يقوى الجيش المصرى على الدفاع عن القنال وحده ، ولكنه تحت ضـغط شديد من المفاوضين البريطانيين قبل أن يكون موضع هذه القوة بجوار الاسماعلية بشرط الا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد سكة حديد « المحسمة » وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة (١٣٧) ••

ثالثا ــ بخصوص السودان • وهنا يوضع فى الاعتبار أن مـركز مصر فى السودان فى عام ١٩٣٠ كان قد ساء كثيرا عما كان عليه عند بدء مفاوضات سعد زغلول ــ مكدونالد • ولهذا فان تساهل الوفد بخصوصه مســتمد فى الواقــع من هــذا التغيـير • **ولقد تمثل هذا التساهل فى الاعتراف باتفــاقيتى ١٨٩٩ ، وهــو ما أنكرته الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى طوال** تاريخها (١٣٧ م) • فقد قال النحاس باشــا للمســتر هندرســون : « اننــا لا نطلب فى الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلى فى الادارة • وهو ما تعترف به المقترحـات الانجليزية نفسها ، فقد اشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا ، هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين •• نقصد بذلك أن تـكون الادارة مؤقتا فى أيدى المصريين والانجليز معا ، وهو مالم نكن نعترف به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل منا •• لأن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ،

ولم نقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعــاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا الى أن نوضـع اتفاقات جديدة .» • ولما سأله المستر هندرسون • وماذا تقصــدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟ • رد النحاس قائلا : نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان • أى حرية الهجرة اليه وحرية الاقامه فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الادارة السودانيه فى أيدى المصريين والانجليز على السواء • وقد فسر النحاس باشا فى حديث آخر ما يعنيه بخصوص الادارة المشتركة ، بأن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان ، وأن تكون **الوظائف الاخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء** (١٣٨) • ومع ذلك فان النحاس باشا لم يلبث أن تراجع عن هذا الموقف أيضا تحت وطأة التشدد الانجليزى والرغبة فى الاتفاق ، فذهب ، بعد استشارة زملائه الوزراء فى مصر ، الى حد عدم التمســك بالاشتراك الفعلى فى الادارة مؤقتا **والاكتفاء باعادة الحـالة الى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ، حتى يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ وتنفيذهما فى العام التالى** • ولكن الانجليز لم يرضهم مع ذلك هذا التنازل من جانب الوفد • وقد اكتشف النحــاس باشا انهم لم يكونوا يريدون تطبيق النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، كما أنهم كانوا على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى ادارة السودان وألا ترسل اليه جيشا ، وأن كل ما يريدونه هو أن ينوب الحاكم العام عن مصر فى هـذه الادارة • وكانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنســبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان (١٣٩) •

ولقد مرت المادة الخاصة بالسودان بعدة صيغ سببت ، لكثرتهـا ، وقوع بعض المؤرخين فى أخطاء بشأنها فقد قرر الاستاذ شفيق غربال أن الوفد قد ذهب فى التنازل الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى ادارة السودان (١٤٠) • وهو مالم يحدث ، والصحيح أن الوفد قبل تأجيل هذا الاشتراك الفعلى لحين الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ فى بحر السنة التالية (١٤١) • كذلك فان الاسـتاذ الرافعى اعتقد أن الوفد قد ضرب لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ أجلا لا يتجـاوز عاما (١٤٢) • والصـحيح أن الأجل الذى ضربه الوفد انما هو لتطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ لا لتعديلهمـا ، وأن الوفد لم يحدد أى أجل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، لأن كل ما كان يسـعى الى تحقيقه اذ ذاك فى تلك المرحلة هو تطبيـق الاتفاقيتين بمـا تتضمنان من الاشتراك فى ادارة السودان ، على أن ينظر بعد ذلك فى أمر تعديلهما (١٤٣) •

ولقد حاول الوفد أن ينقذ المفاوضات بتأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة سنة ، **على شرط تسجيل حق مصر فيه** ، ولكن الجانب البريطاني أراد أن يكون التأجيل دون شرط(١٤٤) كما عرض الوفد أن يواصل الحاكم العام ، نيابة عن الطرفين المتعاقدين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتي ١٨٩٩ مباشرة السلطات المخولة بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ ، على أن يكون ذلك بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها الماديه في السودان، وأن يكون مركز السودان هو المركز الناشيء من هاتين الاتفاقيتين، ومع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، **وبشرط ان يدخل الفريقان في مباحثات في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين** • وقد قبل الوفد البريطاني هذا الحل ، وتبادل الفريقان التهاني على هذا التوفيق • ولكن مجلس الوزراء البريطاني لم يلبث أن قرر عدم الموافقة على هذا الحل ، وكان القرار باجماع الآراء (أي بما فيه أعضاء الوفد البريطاني). وكانت معارضته تنصب على الفقرة الأخيرة التي تنص على المفاوضة في خلال عام لتطبيق اتفاقيتي عام ١٨٩٩(١٤٥) • وقد كشف المستر «ايوار» ، المحرر الدبلوماسي لجريدة «الديلي هرالد» — لسان حال حزب العمال البريطاني — أن تصلب الجانب البريطاني في هذه المسألة ، قد تم تحت ضغط الهيئة الحاكمة البريطانية في السودان ، اذ أرسل «السير جون مافي» ، حاكم السودان ، تلغرافا للمستر آرثر هندرسون هدد فيه بأنه اذا وقعت المعاهدة، فان الهيئة التنفيذية في حكومة السودان سوف تستقيل جميعها•

وفي يوم ٨ مايو ١٩٣٠ قرر الوفد أن يكون رده كالآتي :

١ — يتمسك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ •

٢ — لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصري الى السودان •

٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني (١٤٦) • (وكان النص البريطاني يقضي بان يكون حق دخول السودان والهجرة اليه تحت الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان) (١٤٧) •

وبهذا القرار قطعت المفاوضات الطويلة التي استغرقت اثنتين

وعشرين جلسة فى خلال سبعين يوما تقريبا • توصل فيهــا الوفد الى مشروع يعتبر من بعض الوجوه خيرا من مقترحات محمد محمود هندرسون• فقد وفق الى نقل المقترح الخاص بتدريب الجيش المصرى على يد معلمين بريطانيين ، من صلب المعاهدة الى المذكرات ؛ وحذف المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن يعينوا من الرعايا البريطانيين ، كما تم الاتفاق على الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى عند انتهاء عقديهما ، كما تم الاتفاق على النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الاحوال منفيا لرغبة مصر فى الغاء هذا النظام من أساسه (١٤٨) •

ولقد صرح المستر هندرسون للفريق المصرى « بأن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه ، فاذا عدل الفريق المصرى فى المستقبل موقفه ، أمكن الوصول الى الاتفاق (١٤٩) • ولكن الجانب الانجليزى لم يبر بوعده ، فقد تراجع فيما بعد عما وصلت اليه المسألة المصرية من التفاهم ، كما سنرى •

الصدام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن :

عاد النحاس الى مصر بعد فشل مباحثاته فى لندن ، ليواجه ظروفا شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول بعد فشل مباحثاته مع المستر مكدونالد فى أواخر عام ١٩٢٤ • فقد أحس الأحرار الدستوريون بأنهم انما أقصوا عن الحكم لهدف واحد هو أن يبرم الوفد المعاهدة مع انجلترا ، أما ولم يتم ذلك ، فان الظروف التى سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود ، وأن تستأنف تجربة محمد محمود باشا مرة أخرى • وهذا ما أبدوه فى العريضة التى رفعوها الى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، بعد قطع المفاوضات بنصف شهر تقريبا • فقد وصفوا الأغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد بأنها « أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة » ، أى لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا أن الحالة فى مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل • وطلبوا فى النهاية من الملك أن « يتلافى الأمر بحكمته » (١٥٠) •

وقد شعر القصر أن الظروف ، بعد فشل المفاوضات ، سانحة لقلب الحياة الدستورية من جديد • ولما كان تلمس الأسباب لاقالة الوزارة

يعتبر اذ ذاك أمرا عسيرا ولا يوجد ما يبرره ، فقد لجأ القصر الى خيلة تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية واهمال رغباتها والامتناع عن امضاء المراسيم ، وذلك لشل أعمالها ودفعها الى الاستقالة . وكانت الظروف مواتية لهذه المغامرة الملكية ، فقد اعتزم النحاس باشا بعد عودته من انجلترا المبادرة بوضع المشروع الذى وعد به لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور . وقد أراد بذلك صيانة الدستور من العبث من جانب ، وتأمين ظهر الوزارة الوفدية من جانب آخر . ولم يلبث أن قام خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة . فقد حذف القصر أسماء من القائمة التى قدمها له النحاس باشا ، وأثبت محلها أسماء أخرى . فوجدت الوزارة الوفدية أن كفها مشلولة عن أداء مهمتها ، وأن مثل هذا التدخل لايتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (١٥١) .

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بانه محاولة من الوفد لتلقين الملك نفس الدرس الذى لقنه اياه سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذى صاحت فيه الجماهير فى ساحة عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو الثورة » . ففى يوم ١٧ يونية ١٩٣٠ قدم النحاس باشا الى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التى دعته الى تقديمها ، وهى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على انفسهم العهد بتنفيذه . ولم يلبث أن أتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فقد توجه الى مجلس النواب حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم الى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور . وقد فعلت هذه الخطبة فعلها فى نفس النواب ، فلم يكد يغادر النحاس باشا الجلسة بعد القاء بيانه ومعه الوزراء ، حتى تملك الغضب المجلس ، ووقف الدكتور أحمد ماهر متحمسا ليطلب من النواب الثقة بالوزارة حتى « تسمح البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » ، وقد قوبلت هذه الكلمة بتصفيق حاد . وسادت المجلس روح التنديد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة ، ووقف الاستاذ العقاد ليلقى عبارته الشهيرة عندما صاح : « **ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته** » ، فقوبل هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل . وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الأمر ، فوقف صائحا

مضطرب : ما هذا يا أستاذ عباس ، انا لا أسمح بمثل هذا الكلام ، ثم أمر بحذف العبارة من محضر الجلسه • ولكن جريدة السياسه لم تنس ان تنقلها دون سائر الصحف الأخرى ، وتلتها جريدة المقطم فى مساء اليوم التالى • وقد كتبت السياسة معلقة على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ، ولولا هذا لما صفق النواب (١٥٢) •

وفى اليوم التالى ١٨ يونية عقد الوفد اجتماعا طويلا فى بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقالة • وكانت الجماهير فى تلك الأثناء محتشدة أمام بيت الأمة وهى تهتف بحياة النحاس والدستور ، وظلت كذلك الى ساعة متأخرة من الليل • وفى نفس اليوم اجتمع مجلس ادارة نقابة الموظفين وقرر تأييده للنحاس باشا وزملائه على موقفهم المشرف ، واحتجاج الموظفين على قبول الاستقالة ، ونشر هذا على صفحات الجرائد للعلم • وسرعان ما أخذت الهيئات والأفراد فى أنحاء البلاد يرسلون البرقيات التى تعرب عن ثقتهم بالوزارة ومطالبة الملك بعدم قبول الاستقالة • وفى يوم ١٩ يونية اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة لتقرر اعلان الثقة « التى لاحد لها » بالنحاس ، والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية ، واعلان عدم الثقة بها ، ووجوب عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور • وسرعان ما توضحت خطة الوفد عندما صدرت جريدة الأهرام يوم ١٩ يونية ، وعلى صدرها عنوان كبير يقول : تدبير مظاهرة شعبية يوم الجمعة المقبل » ثم تذكر انها علمت أن مظاهرة كبيرة جدا تبلغ الألوف ستنتظم يوم الجمعة ٢٠ يونية لتطوف بشوارع العاصمة ، وتذهب الى ساحة عابدين للهتاف بحياة الدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة الوزارة » (١٥٣) • ويبدو أن حرص الوفد على تعبئة أكبر عدد ممكن للاشتراك فى هذه المظاهرة هو السبب فى تأخير تسييرها الى صبيحة يوم ٢٠ يونية •

على أن الملك فؤاد كانت له خطته هو الآخر • ففى نفس اليوم الذى قدم فيه النحاس باشا استقالته ، طلب الملك من صدقى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ولا يعلم أحد بعد ، هل كان لاتفاق وجود محمد محمود باشا فى المستشفى مريضا فى ذلك الوقت أثر فى هذا الاختيار أم لا ؟ • ولكن صدقى باشا أنهى الى الملك شروطه التى يعلم أنها تنال كل موافقته وارتياحه ، وهى « أن يمحو الماضى بما له وما عليه ، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأيه فى الدستور واستقرار الحكم » (١٥٤)

ولكن بينما كان صدقى باشا يقوم باتصالاته لاختيار زملائه فى الوزارة من المستقلين والأحرار الدستوريين ، خرجت الأهرام فى صباح يوم ١٩ يونية وفى صدر صفحتها الأولى الخبر عن تدبير المظاهرة الكبرى التى كان ينظمها الوفد للتوجه الى ساحة عابدين فى اليوم التالى • ولما كان قد سبق ذلك ما حدث فى البرلمان من اعلان النواب الثقــة بالوزارة ومن اعــلان استيائهم وتنديدهم على هذا النحو السالف الذكر ، فقد أيقن الملك فؤاد أنه يواجه يوما مشــــهودا كذلك الذى واجهه يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ • ولكنه لم يلبث أن استفاد من بطء التحركات الوفدية ، فانتزع المبادرة من الوفد ، وفى الساعة العاشرة من نفس يوم ١٩ يونية — أى بعد صدور الخبر عن المظاهرة بساعات قلائل ، كان قد أصدر أمرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة • وبذلك سلب من جماهير الغد ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين ولم يكتف بذلك ، ففى نفس ذلك اليوم عقد اجتماع فى وزارة الداخلية حضره حكمدار العاصمة بالنيابة ومدير الادارة الأوروبية ووكيلا الداخلية ومدير ادارة الأمن العام ، واتفق على ما يجب اتخاذه من الاحتيــــاط لمنع المظاهرات وتفريقها بالقوة اذا قضت الحال • وفى اليوم التالى ٢٠ يونيــة ١٩٣٠ ، الذى أعده الوفديون ليشربوا فيه نخب الانتصار على القصر ، أتم الملك فؤاد انقضاضه عليهم، باصدار المرسوم الملكى بتاليف الوزارة الجديدة برياسة صدقى باشا (١٥٥) ، عدو الوفد اللدود • وبذلك انتقلت البلاد الى عهد جديد •

حواشى الفصل الثانى عشر

المعركة الدستورية الثانية

١ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٦٢

٢ ـ الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب فى ٢ يولية ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٧٦٧ ـ ٧٦٨ ، ٧٧١ ـ ٧٧٢ ، الجلسة التاسعة لمجلس النواب فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، المضبطة ص ١١٣ ـ ١١٤ ، جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، المضبطة ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦٨ ، الاهرام فى ١١ ابريل ١٩٢٨ ، محمد عصفور المحامى : فلنحطم الاغلال ص ٨٤ ـ ٨٨ ، ٩٠ ـ ٩٢ ، ٩٦ ـ ٩٧

٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، الرافعى : فى اعقاب الثورة جـ ٢ ص ٣٣

٤ ـ الاهرام فى ٨ مارس ١٩٢٨ ، عدد ١٥٥٧٨ ص ٥

٥ ـ نفس المصدر فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، من بيان للدكتور هيكل عدد ١٥٥٨٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥

٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ ـ ٢٨١

٧ ـ الاهرام فى ٥ اكتوبر العدد ١٥٤١٨

٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ٢٨١ ـ ٢٨٣ ، احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٧١٧ ـ ٧١٨

٩ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤١٣ ـ ٤١٤

١٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤

١١ ـ اليد القوية ، خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت اليه رياسة مجلس الوزراء ، ص ٧

١٢ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٧

١٣ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤

١٤ ـ نفس المصدر ص ٢٨٤

١٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٢ ـ ٤١

١٦ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧١

١٧ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧

١٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤ ـ ٣٥

١٩ ـ نفس المصدر ص ٣٥

٢٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٦

٢١ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧١

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٢٧١

٢٣ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٥ ـ ٣٧٨

٢٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٨

٢٥ ـ Parliamentary Debates Sth. Series, Vol. 230 P.1642

٢٦ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٤.

٢٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٩ ـ ٤١

٢٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧٣ ، المناقشات البرلمانيــة (مضــابط مجلس العموم) المرجع السابق : جـ ٢٣٠ ص ١٦٤٢

٢٩ ـ اليد القوية ص ٢١ ـ ٣٢ من خطاب لمحمد محمود باشا فى وفد مديرية اسيوط فى يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٤ ـ ٧٦٥ من خطبة النحاس باشا فى حفل تكريمه فى ٤ يوليو ١٩٢٨

٣٠ ـ اليد القوية ص ٨

٣١ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، خطبة النحاس باشا السالفة الذكر نقلا عن احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٧

٣٢ ـ السياسة فى ١١ مايو ١٩٢٨ عدد ١٧١٩ ص ٤

٣٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٥٦٥

٣٤ ـ كوكب الشرق فى ٤ يونية ١٩٢٨

٣٥ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٣

٣٦ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٩

٣٧ ـ مارلو : المرجع السابق ص ٢٨٣

٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧٤

٣٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٥

٤٠ ـ دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسى ١٨٨٢ ـ ١٩٥٨ (١٩٥٩) ص ١٢٦ ـ ١٢٧

٤١ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٩٩

٤٢ ـ دكتور يوسف نحاس : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية (١٩٥٢) ص ٥٩

٤٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ٤٢ ، ٣٢

٤٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨

٤٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦

٤٦ ـ نفس المصدر ص ٤٧ ، كتاب الملك فؤاد الى النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨

٤٧ ـ البلاغ فى ١٧ يونية ١٩٢٨

٤٨ ـ نفس المصدر فى ١٩ يونية ١٩٢٨

٤٩ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨

٥٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨

٥١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٤٧

٥٢ ـ الاخبار فى ٢٣ يونية ١٩٢٨

٥٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨ ، وقد ذكر صدقى باشا أن محمد محمود باشا الف وزارته فى يوم ٢٦ يولية وصحتها ٢٦ يونية ١٩٢٨

٥٤ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٩١

٥٥ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩

٥٦ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٨١ ـ ٦٨٢

٥٧ ـ نفس المصدر ص ١٣٦٧

٥٨ ـ نفس المصدر ص ١٢٨٤ ـ ١٢٨٦

٥٩ ـ اليد القوية ص ٣ ـ ٤

٦٠ ـ نفس المصدر والمكان

٦١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧٦

٦٢ ـ هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩

٦٣ ـ اليد القوية ص ٢٧ ، من خطاب محمود باشا فى وفد مديرية القليوبية فى ٧ يوليو ١٩٢٨

٦٤ ـ نفس المصدر ص ٩٢ ـ ٩٤

٦٥ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٣

٦٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩١ ـ ٢٩٢

٦٧ ـ اليد القوية ص ٣٦ ـ ٣٧

٦٨ ـ نفس المصدر ص ٧

٦٩ ـ الاهرام فى ٣١ يناير ١٩٢٩ عدد ١٥٨٧٨ ص ٤

٧٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٩

٧١ ـ الاهرام فى ٢١ يوليو ١٩٢٨ عدد ١٥٦٩٦

٧٢ ـ نفس المصدر فى ٦ اكتوبر ١٩٢٨

٧٣ ـ حكم مجلس التاديب ودفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى ص ١٣٨

٧٤ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ١١١

٧٥ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ١٤١

٧٦ ـ السياسة فى ٢٢ يوليو ١٩٢٩

٧٧ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٩٩٥ ـ ٩٩٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٧٧

٧٨ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧١

٧٩ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١١٨٧

٨٠ ـ المناقشات البرلمانية (Parliarmentary Debates, H.C.) جـ ٢٢٢ ص ٤٥٨

٨١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٧٤

٨٢ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧٧

٨٣ ـ اليد القوية ص ١٣ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٣

٨٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٦٥ ، ٥٦٦

٨٥ – المناقشات البرلمانية مضابط مجلس العموم ، المرجع السابق جـ ٢٣٠ ص ١٦٦٤٣، ١٣٠١ ، لويد : المرجع السابق ص ٦٠٣

٨٦ – محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٠٤ – ٢٠٥

٨٧ – احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٨٧

٨٨ – قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٠٩

٨٩ – احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤٥٠

٩٠ – اليد القوية ص ٤٨ ، ٦٥

٩١ – نفس المصدر ص ١٤٠

٩٢ – قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢

٩٢م – كانت ادارة اعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الاشغال . وظل هذا الحق غير متنازع فيه الى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانفصلت أعمال الرى فى السودان عامة عن وزارة الاشغال ، وقد جاءت اتفاقية مياه النيل اقرارا لهذا الانفصال ، فقد جعلت ادارة خزان سنار فى يد حكومة السودان ، وكل ما كان لمفتش الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع المهندس البريطانى المقيم فى خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه جارى طبقا لما تم الاتفاق عليه . وجعلت الاتفاقية اعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان . وبهذا فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل ، على ان الاتفاقية قررت الى جانب هذا : الا تقام ، بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية ، أعمال رى او توليد ، ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان او فى البلاد الخاضعة للادارة البريطانية ، يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر ، أو تعديل تاريخ وصوله ، أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق اى ضرر بمصالح مصر . (الرافعى : المرجع السابق ص ٧٦ – ٨١)

٩٣ – قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢ – ٤٥٨ عامود ١

٩٤ – نفس المصدر والمكان

٩٥ – نفس المصدر ص ٤٥٨ عامود ١

٩٦ – دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠١

٩٧ – البلاغ فى ٢٣ يولية ، ٢٥ يولية ١٩٢٩

٩٨ – قانون رقم ٨٠ .. الخ ملحق رقم ٨ مفاوضات النحاس – هندرسون ص ٥٠٩

٩٩ – احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٦٠ – ٤٦١

١٠٠ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٢

١٠١ـ محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ٢١٦ ـ ٢١٧

١٠٢ـ قانون رقم ٨٠ ص ٤٧٣ عامود ٢ (مادة ٦)

١٠٣ـ نفس المصدر ص ٤٧٧ عامود ١

١٠٤ـ نفس المصدر ص ٤٧٤ عامود ١

١٠٥ـ نفس المصدر ص ٤٧٢ عامود ١

١٠٦ـ البلاغ فى ٢٤ اغسطس ١٩٢٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٩٤

١٠٧ـ السياسة فى ٨ اغسطس ١٩٢٩ ص ٤

١٠٨ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٧٢٣ ، خطاب محمد محمود باشا في كلية سان مارك بالاسكندرية يوم ٢٤ اغسطس ١٩٢٩

١٠٩ـ الاهرام فى اول سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٥ ص ١ ، ٥

١١٠ـ البلاغ في ٢٥ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٩٠٩

١١١ـ قانون رقم ٨٠ ص ٥٠٩ ، ٥٨٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٦ ، ٣٠٨

١١٢ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩

١١٣ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ـ ٣٠٩

١١٤ـ نفس المصدر ص ٣١٠

١١٥ـ الأهرام في ٢٠ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٢

١١٦ـ أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٩٧٦

١١٧ـ الأهرام في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٣ ص ٥

١١٨ـ أحمد شفيق المرجع السابق ص ٦٧١

١١٩ـ السياسة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ عدد ٢١٦٦

١٢٠ـ الأهرام فى أول سبتمبر ١٩٢٩

١٢١ـ نفس المصدر في ٩ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٥٤ ص ٢

١٢٢ـ نفس المصدر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٥

١٢٣ ـ نفس المصدر فى ٣٠ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٣ ص ٢

١٢٤ـ نفس المصدر فى ٦ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٩ ص ٣

١٢٥- السياسة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤

١٢٦- مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٣ ص ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩

١٢٧- نفس المصدر ص ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٦٥ - ١١٦٩ جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٢٩

١٢٨- مضابط مجلس العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٢ ص ٢١ - ٢٢ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٤٨ ، ١١٥٤ - ١١٥٦

١٢٩- السياسة في ٢٤ نوفمبر ، ٢٥ منه ١٩٢٩

١٣٠- الاهرام فى ٧ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٠

١٣١- نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٢٩

١٣٢- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٧

١٣٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١١

١٣٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١

١٣٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ ، مفاوضات النحاس - هندرسن ص ٤٨١ ، ٤٨٤ - ٤٨٨ ، ٤٩٥

١٣٦- نفس المصدر ص ٥٠٠

١٣٧- نفس المصدر ص ٤٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢ .

١٣٧م- تتكون اتفاقيتا ١٨٩٩ من اتفاقية رئيسية ، هى اتفاقية ١٩ يناير ، التى رتبت اشتراك انجلترا ، بنصيب الأسد ، مع مصر فى حكم السودان ؛ واتفاقية لاحقة، هى اتفاقية ١٠ يوليو ، التى الغت النصوص الواردة فى الاتفاقية الأولى ، الخاصة بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى مدينة سواكن . وقد رفضت الحركة الوطنية هاتين الاتفاقيتين على أساس ان مصر لم تكن لها حينذاك الصفة التى تخولها عقد اتفاق دولى ، لانها كانت مقاطعة عثمانية ؛ وان الخديو لم يكن يملك عقد اتفاق يشرك به دولة اجنبية فى السودان لان هذا الاتفاق كان يخرج به عن اشتراطات الفرمانات التى تحرم عليه ذلك .

١٣٨- نفس المصدر ص ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، ٦٢١

١٣٩- نفس المصدر ص ٥٩٤ ، من خطاب دولة رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر.

١٤٠- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٤٢

١٤١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٣٨

١٤٢ـ الرافعي :المرجع السابق ص ١٠٦

١٤٣ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٣٨ ، ٦٥٥

١٤٤ـ نفس المصدر ص ٦١٧ ـ ٦٢١ ـ ٦٥٦

١٤٥ـ نفس المصدر ص ٦٣٧ ـ ٦٣٩

١٤٦ـ نفس المصدر ص ٦٥٥ ، المصرى ق ٢٣ يونية ١٩٣٧

١٤٧ـ نفس المصدر ص ٦٤٧

١٤٨ـ نفس المصدر ص ٦٣٩ ، ٦١٥

١٤٩ـ نفس المصدر ص ٦٥٦

١٥٠ـ الاهرام فى ٢٨ مايو ١٩٣٠ عدد ١٦٢٣٢

١٥١ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨

١٥٢ـ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦

١٥٣ـ الأهرام في ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٣٠

١٥٤ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٩

١٥٥ـ الاهرام في ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٣٠

الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد

الظروف السياسية والاقتصادية التى تولى فيها صدقى باشا الحكم :

أتى صدقى باشا الى الحكم فى وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فمن الناحية السياسية ، كانت المسألة المصرية قد شارفت على حل ارتضته البلاد بلسان أحزابها وأولى الرأى فيها ، واعتبرته ضرورة للخلاص من القلق السياسى والاضطراب الذى كان يسود الحياة فيها ويعطل كل بناء • ولم يكن ايجاد مخرج للوصول الى اتفاق فى ذلك الحين بالأمر العسير • فيفهم مما كتبه صدقى باشا ، وما جاء على لسان النحاس باشا أن مفاوضات كانت تدور فى تلك الأثناء بين الوفد والمندوب السامى لايجاد هذا المخرج ، فعندما أنهى صدقى باشا الى المندوب السامى بخبر تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، قال له هذا الأخير : « اننى لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب » • ولما سأله صدقى باشا عن السبب ، أجاب : « لأنى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وكان أملى أن **نجد المخرج للوصول الى اتفاق** » • وقد رد صدقى باشا قائلا : « اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة • وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير ، بل اننى أحد واضعيه • وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ ، وفى الامكان أن أستأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها » • فاقتصر المندوب السامى على الاجابة بقوله: « مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة، فلااعتراض لى على ذلك»(١)•
وقد جاء على لسان النحاس باشا ما يدل على أن مباحثات كانت تدور لاتمام الاتفاق مع انجلترا قبل حدوث الانقلاب ، ففى خطبته فى ذكرى سعد فى مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ قال : « لقد قطعنا شوطا مهما مع الحكومة البريطانية • وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأركان • واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل فى الظلام لعرقلة مساعينا » (٢) •

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد أتى صدقى باشا فى مطلع أزمة

اقتصادية عالمية عنيفة تطاير شررها الى مصر واستفحل فيها • وكان بدء ظهور هذه الأزمة فى نيويورك فى خريف عام ١٩٢٩ عقب انهيار مفاجىء فى أسعار البورصة ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الأزمة حتى شمل العالم بأسره ، فأخذت الأسعار فى النزول المتوالى ، وتوقف الانتاج الصناعى، وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات • ولما كان الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا فى نموه وتطوره كل الارتباط بالاقتصـــاد الانجليزى والأمريكى ، فقد كان من الطبيعى أن تتـــأثر مصر تأثرا كبيرا بالكارثة الاقتصادية ، فأخذت أسعار القطن فى النزول بدرجة مخيفة ، فبيع محصول ١٩٢٩ بســعر ٢٠ جنيها استرلينيا مقابل ٢٦ فى العام السابق ، وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيها ، ومحصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات • وحتى بهذه الأسعار الرخيصة لم يكن يتيسر العثور على شارين للقطن ، وهكذا أخذت البـــالات تتكدس عاما بعد عام حتى بلغ المجموع فى عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطارا (٣) • ولقد تهددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمـــال ، واستثارت فيهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصـــدقية يقاومونها فى عنف شديد ، وقابلتهم الحكومة بالحديد والنار ، فتحولت المعركة الى «شبه حرب أهلية » ــ على حد تعبير صدقى باشا نفسه •

ولا شك أن مجيء صدقى باشا الى الحكم فى ذلك الوقت بالذات كان « غلطة سياسية » تورط فيهـــــا الملك فؤاد • وهذا ما تحدثت به بعض الصحف الانجليزية فى ذلك الحين ، بل لقد اتهمت «التايمز» الوفد بأنه انما تعمد الهروب من الحكم فى ذلك الحين ليفلت من معالجة الأزمة الاقتصادية الدقيقة التى كانت ترزح تحتها مصر • وانه انما تعمد احداث أزمة لم يكن هناك ما يدعو اليها • وقالت ان النحاس باشا عندما رجع من لندن رأى أنه لابد من حدوث متاعب خطيرة ستنشأ بعد أشهر قليلة ، ورأى أن اهتمام الناس بالسياسة أخذ فى التناقص، واهتمامهم بالشئون الاقتصادية أخذ يتزايد ، وكانت الحكومة فى مأزق حرج أوجدت نفسها فيه بمساعيها ومساعى الوزارات التى سبقتها لتوطيد أسعار القطن ، وذلك بدخولهـــا فى السوق مشترية ، حتى بلغ ما اشترت به الوزارات المصرية قطنا نحو ١٣ مليون جنيه • وكان النحاس باشا قد تعهد بالاستمرار فى سياسة شراء القطن فى ذلك العام ، ولم يكن لدى الحكومة شيء من المال لهذه الغاية وانه لهذا السبب أقدمت الوزارة على الاستقالة • ثم أضافت «التايمز» أن الملك فؤاد قد ارتكب غلطة سياسية عندما أخذ على عاتقه مهمة انقاذ مصر

من الشدة المالية ، وأنه كان أولى به أن يعطى وزارة الوفد الفرصة لاظهار كفاءتها أو اثبات عجزها عن معالجة الحالة ، بدلا من تهيئة الأسباب للوفد للادعاء بأن الدستور فى خطر ، وانه انما يدافع عنه (٤) .

ولا يستطيع الباحث أن يوافق على وجهة نظر «التايمز» ، بالرغم مما يبدو من جاذبيتها، فقد تم التدليل فى الفصل السابق على أن النحاس باشا لم يقصد من وراء الاستقالة سوى المناورة لاجبار القصر على التراجع وأن الوزارة كانت حريصة على ألا تقبل استقالتها ، فتعود الى الحكم أكثر قوة وأوفر حرية .

الحرب بين الوفد والوزارة :

وفى الواقع لقد تبدى الحنق الشديد الذى أحس به الوفد لقبول الاستقالة ، فى الحرب العنيفة التى سارع بشنها على صدقى باشا منذ تولى الحكم . وقد بدأ ذلك عندما أصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونية ١٩٣٠ . فقد أصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بالاتفاق مع عدلى باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين . وعندما **طلب صدقى باشا من ويصا واصف تأكيدا بالا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم** ، رفض هذا بحجة انه تدخل من جانب السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه وكان رد صدقى باشا على ذلك اغلاق أبواب البرلمان ، وربط بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . ولكن الاستاذ ويصا واصف كلف ، بوصفه رئيس مجلس النواب ، بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غلل بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، واندفع الشيوخ والنواب فى حماس عظيم . وتلى مرسوم التأجيل فى وسط هرج ومرج شديدين ، وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من هذه المخالفة الدستورية واستنكار ما أقدمت عليه من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها . وفى اليوم التالى صفع عدلى باشا صديقه القديم صدقى باشا بكتاب احتجاج على اغلاقه أبواب البرلمان ، اتهمه فيه بمخالفته لحكم الدستور (٥) .

كانت تلك بداية المعركة . وعلى الرغم مما أصاب الحكومة على يد الشيوخ والنواب في ذلك اليوم المشهود الذى أطلق عليه « يوم تحطيم السلاسل » ، والذى عد من الأيام المعدودة فى تاريخ النضال الشعبى ، فقد اغتبطت الوزارة أن انتهى هذا اليوم الى ما انتهى اليه . فلو أن أعضاء مجلس النواب الذين اقتحموا البرلمان ناقشوا ضرورة أن تتقدم الوزارة اليهم لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا ، ولو أنهم قرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى الملك ، اذن لما كان أمام الوزارة الا أن ترفع الامر الى الملك ، فاما أن يقبل استقالتها ، وأما أن يصدر مرسوما بحل مجلس النواب . ولما كان هذا التصرف الدستورى يقتضى من وزارة صدقى باشا أن تحل مجلس النواب فى ٢٣ يونية ، وأن تجرى الانتخابات خلال شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين يومئذ ، فان هذا كان من شأنه أن يقلب برنامج الوزارة الذى كانت معتزمة منذ تأليفها ، على تنفيذه ، وهو الغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جديدين (٦) .

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة بعد فوات الفرصة . فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب فى ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه الحرب رسميا على الوزارة ، وبنى قراره على أن الوزارة « عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا » . ثم قرر عدم التعاون مع الوزارة ، وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل (٧) .

على أن الفرصة كانت قد ضاعت لحصر المعركة فى النطاق الدستورى ولم يعد مفر من تحويلها الى معركة جماهيرية . وهذا ما فعله النحاس باشا بسفره الى الزقازيق فى أول يوليو ١٩٣٠ والى المنصورة فى يوم ٨ يوليو حيث بدأت سلسلة من الحوادث الدموية التى كان أبرزها وقوع اعتداء جسيم على السيارة التى كانت تقل النحاس باشا فى أثناء زيارته للمنصورة مما أسفر عنه اصابة **سينوت حنا بك** ، الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه ، وقتل أربعة من الأهلين واصابة ١٤٥ جريحا . ولقد كان لهذا الحادث وقع بالغ فى البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن

بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، ووقعت الاسكندرية فى ١٥ يوليو فريسة حوادث خطيرة بلغ عدد القتلى فيهـا عشرين وعدد الجرحى خمسمائة غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين (٨) • ومن الأمور ذات المغزى التى تصور جو المعركة ، أن كبير الجند الذين قاموا بهذا الاعتداء كان نصيبه من الحكومة الشكر ومنحة رتبة اللواء ورتبة الباشوية وذلك فى اليوم التالى للحادث (٩) •

تدخل الحكومة البريطانية :

على أن حوادث الاسكندرية لم تلبث أن أدت الى نتائج خطيرة، وذلك عندما رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية ، فقد أرسل المستر رمزى مكدونالد فى اليوم التالى تعليماته الى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا بأن حكومته تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر • ثم كلف المنـدوب السامى فى الوقت نفسه بأن يبلغ النحاس باشا نفسه بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر • وقد صرح المستر مكدونالد بأن حكومته أصدرت أوامرها الى **باوجتين حربيتين** بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر • ولم ينس المستر مكدونالد أن يحدد موقف حكومته من الطرفين المتنـازعين ، فذكر أنه سيكون مبنيا على التزام « الحياد الدقيق التام » • وأن حكومته « لا تنوى ان تتخذ اداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب » (١٠) •

ولكن الحكومة البريطانية بتصرفها هذا ، أتاحت الفرصة لصـدقى باشا لتثبيت أقدامه فى الحكم • فلم يكن صدقى باشا ليأمل فى خير من وقوف الحكومة البريطانية موقف « الحياد الدقيق التام » • وهو حيـاد غريب فى الواقع ، لأنه بينما تطلق الحكومة البريطانية فيه يد الحكومة اللادستورية فى قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ؛ ولا تعترض على بقائها فى الحكم ، فانها تقف من القوى الشـعبية التى تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد • ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية انما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر •

ولهذا أوضح النحاس باشا فى رده على الحكومة البريطانية أن مسئولية الحوادث التى وقعت فى القطر انما تقع على عاتق الوزارة التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها • وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة • وأن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن عادة بقيام الحكومات المعادية للشعب (١١) •

ولقد بادر صدقى الى الاستفادة من الحياد الدقيق الذى قررته الحكومة البريطانية • فانه لما كانت المذكرة البريطانية قد انصبت على حماية أرواح الأجانب دون حماية الدستور من الاعتداء ، فقد أعلن صدقى باشا للحكومة البريطانية انه « يملك من الأسباب والوسائل ما يمكنه كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارته على عاتقها » (١٢) • وبهذا الرد سوغ صدقى باشا بقاءه فى الحكم من جانب ، وسلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل لو أرادت فى المستقبل من جانب آخر • ولم يلبث صدقى باشا أن أخذ يمضى قدما فى اعتداءاته على الدستور ، فقد استصدر فى يوم ١٢ يولية مرسوما بفض الدورة البرلمانية ، بالرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يدوم الانعقاد العادى لمدة ستة أشهر على الأقل • وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفض الذى اعتبروه مخالفا للدستور ، وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له ، أى فى يوم ٢١ يولية • ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة ، واحتلته عسكريا ، وأحالته قلعة محصنة تمام التحصين ، وأذاعت على ألسن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ، ستقابلها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها ، وبهذه الاجراءات أحبطت اجتماع النواب (١٣) • ولقد اجتمع النواب بعد ذلك فى النادى السعدى فى يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ ، واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة (١٤) • ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر ، فقد بقيت الوزارة فى مقاعدها ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة • وهكذا أصبح الطريق ممهدا للخطوة التالية وهى : الغاء دستور ١٩٢٣ وفرض دستور جديد •

الدستور الجديد

صدر الأمر الملكي بابطال دستور ١٩٢٣ واعلان الدستور الجديد وحل المجلسين القائمين في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ٠ وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد ٠ وقد أرفق الدستور ببيان الى الملك قصد به مواجهة الرأى العام (المثقف على الأقل) بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد ٠ وهذا البيان ـ وهو وثيقة ممتعة بذل في صوغها جهد كبير ـ يتناول ثلاثة أمور : الأمر الأول ، تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والأمر الثاني ، علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والأمر الثالث ، قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور عام ١٩٢٣ أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر ، فقال انه « يعتبر صورة سوية لما بلغته الديموقراطية في أوروبا في العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لاتشبه في كثير أحوال البلاد التي تنقل عنها ، ومن ثم فلم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت به البلاد من صور الحكم وأكفلها باقرار النظام والسلام » (١٥) ٠

ثم انتقل البيان بعد ذلك الى بحث أسباب فشل دستور ١٩٢٣ ، وبيان « وجوه الطب » لما فيه من نقص ، فهاجم أولا **نظام الانتخاب العام** المباشر ، لأن « الملم بتاريخ الأنظمة النيابية لا يفوته ادراك ارتباطه بالتطور الصناعي وبانتشار التعليم ، فقد كان أبدا شعار العمال والمطمح الثابت لاحزابهم الناشئة ، وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون في المطالبة به والدفاع عنه » ٠ وتساءل فيم كان التعجيل بنقله الى مصر والتنويه بفضائله وتقديسه ؟ مع أن الدعوة اليه في أوربا ونجاحها قد خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطببون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتمثيل النسبي وتمثيل المصالح ، كما استفاضت الشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ؟ ٠ ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بانهم انما أحدثوا هذا التغيير عام ١٩٢٤ في أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون « سبيل النجاح وأمان المستقبل » ٠ وانتهى من ذلك الى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين (١٦) ٠

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية في النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التي تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم في انتخاب

أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروطا «ماليه أو تعليمية » لا تتوفر فى أغلبية هذه الطبقه فقد اشترط أن يكون المندوب الخمسينى مالكا لأموال ثابته مربوطة عليها ضريبة عقارية لجانب الحكومه ، أو يكون ساكنا فى منزل لايقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأراض زراعيه لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو يكون حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها » (١٧) • وبعد أن تخلص البيان من جزء كبير من هذه الطبقة ، وحرم الوفد من الاستفادة من تأييدها ، استدار الى البورجوازية الوطنيـة والانتلجنتسيا ، فحـرم حق الترشـيح لعضويه البرلمان على كل من يزاول احدى المهن الحرة فى مكان غير القاهرة ، لسبب غريب ، هو أنه « اذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة فى أى وقت من النهـار أو الليل ، وبين واجب الحضور فى مكان صـناعته فى أى وقت ، وبين الواجبين تعارض لاسبيل لتخفيفه ، ولا شك أن محاولة التوفيق بينهما تستدعى تضحية أحدهما وسوء القيام به ، وليس الذى يضحى عـادة الا عمل النيابة » (١٨) • وبذلك حرم البيان الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان • ولما كانت هذه الفئات هى دون شك عصب الوفد ، فان الدستور الجديد يكون بذلك قد وجه ضربة قاصمة الى الوفد•

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى احكام النظام الجديد • فحدد عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ نائبا • أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فحدده بعدد ثابت لايتجاوز المائة اشترط أن يكون ثلاثة أخماسهم من المعينين ، وأن تكون للملك « فى نظرته المجردة عن الهوى ، وفى تمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة ، الـكلمة الأخيرة فى هذا التعيين » (١٩)
أما العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقد قبل البيان من دستور ١٩٢٣ ركنيه : المسئولية الوزارية ، وأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ، وحل مجلس النواب • ولكنه قام بمسخ وتشويه هذين الركنين ، فقد اشترط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء ــ أى نصف الأعضاء زائدا واحدا ــ فى أمر الغالبية التى تقرر الثقة بالوزارة ، ولكنه اشترط قيودا اجرائية تتلخص فى وجوب أن يطلب الاقتراع بعـدم الثقـة عـدد مخصوص من الأعضاء (ثلاثون عضوا على الأقل) مقـدما بالـكتابة ، والا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم

تقديمه ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضـــوع الاقتراح وبين الاقتراح نفسه لا يقل عن يومين (٢٠) . أما عن حل مجلس النواب ، فبعد أن كان دستور ١٩٢٣ يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعـــاد الانتخاب ، وألا يتجاوز هذا الميعاد شهرين ، وأن يحدد ميعـــاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب ــ جاء البيان فمد ميعاد الانتخاب الى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وقرر أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، ولم يشترط النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، اذ « قد يرى التربص زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات » (٢١) .

ثم مضى البيـــان فى خطته ، فسلب مجلسى البرلـــان حقوقا أجازها للسلطة التنفيذية ، وأضاف الى هذه السلطة حقوقا أخرى : فحرم المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين ، وقصرها على السلطة التنفيذية ، وأجاز للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب ، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمـــادات (٢٢) . ولما كانت المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان سبعة أشهر ، فان هذا النص ــ كما يقول الرافعى ــ يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال الشطر الأكبر من السنة ، ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها ، فلا يكون من الميســـور نقضها (٢٣) .

ولم ينس البيان أن يضع فى يد الملك السلطة الدينيـة الى جانب السلطة الزمنية ، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وقد برر هذا الاجراء تبريرا يرضى به العامة ، فذكر أنه من **الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم** ، وحينئذ لايتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الازهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى (٢٤) ثم نص البيان على ان للملك اذا لم ير التصديق على مشروع قانون اقره البرلمان أن يكتفى باهماله (٢٥) . وكان الدستور السابق يحتم على الملك ان يرده الى المجلس فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده ، عد

ذلك تصديقا عليه • وقد برر البيان تغيير حكم هاتين المادتين القديمتين اللتين نصتا على ذلك ، بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب املاهما ، وأنه حكم قائم على المبالغة فى تقييد حقوق السلطة التنفيذية بما لافائدة فيه ولا مصلحة منه ، وأن فترة الشهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف فى الاستنتاج وبناء القرائن ، والأولى أن يكون العكس (٢٦) • ولم ينس البيان أخيرا حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الاستاذ العقاد فى البرلمان الأخير ، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم فى المجلسين من العيب فى ذات الملك ، أو أعضاء الأسرة المالكة (٢٧) •

***

موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد

هذا هو أهم ما تضمنه دستور صدقى باشا والبيان المرفق معه ، فلا عجب وهذا هو الشأن اذا هب الوفد يحاربه بكل قوة ، لأنه فهم أن المقصود به انما هو هدمه وهدم كل فرصة لوصوله الى الحكم • على أن ما حدث أيضا هو أن الأحرار الدستوريين أنفسهم أعلنوا معارضتهم للدستور ، ولم يترددوا فى النزول الى جانب الوفد فى محاربته بكل قوتهم • وهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين ، مع ماسبق من محاولتهم المعروفة من الدستور عام ١٩٢٨ ، مما يستدعى الوقوف عنده مليا •

لقد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقى باشا منذ اللحظة التى دعى فيها صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة • فقد رأى محمد محمود باشا ، وكان اذ ذاك طريح فراشه فى المستشفى ، أن هذا الاختيار انما هو أمارة على استبعاد حزبه من الحكم ، ومن ثم فقد رأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، وانه اذا اشترك أحد منهم فيها كان متخليا عن عضوية الحزب • وقد أقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير **حافظ عفيفى باشا • أما توفيق دوس باشا** فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ ١٩٢٥ (٢٨) •

ولعل اختيار الملك لصدقى باشا هو ما أشعر الأحرار الدستوريين

لأول وهلة بأهمية الدستور ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعودهم الى الحكم ، لأن المعارضة على كل حال فى وجود الحكم البرلمانى الصحيح ، « تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيـــان كثيرة » ــ كما يقـــول هيكل (٢٩) ــ وواضح أن الأحرار الدستوريين ، كما يبــــدو ذلك من كتاباتهم ، كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثانى الذى يمثل الأمة بعد الوفد (٣٠) ، ومن ثم فان الحكم يجب أن يكون متداولا بينهم وبينه ، وهم اذا كانوا عادة يقبلون الحكم بوسائل غير دستورية ، الا أنهم كانوا يبررون ذلك أمام أنفسهم بأنهم يمثلون قسما هاما من الرأى العام المصرى ، من حقه ــ حسب اعتقادهم ــ أن يســــتأثر بالحكم ، لأنه القسم الذى يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رءوس الأموال ، كما يضم المثقفين • أما صدقى باشا فانه لايمثل الا نفسه ، ومن ثم فان دعوة الملك له لتولى الحكم ، انما هى دعوة ليتولاه لحساب القصر ، لا لحساب الأمة ولا لحساب طبقة معينة منها • وهذا ما قام حزب الأمة القديم لمحاربته ، وتولاه عنه وريثه حزب الأحرار الدستوريين ، وقد فهم محمد محمود باشا هذا المعنى ، فاتخذ قراره الحازم الذى أشرنا اليه بعدم اشتراك حزبه فى الحكم وفصل كل من يخرج من أعضائه عن هذا القرار حتى لايسبغ صـفة تمثيلية على وزارة صدقى باشا ، كانت أحوج ما تكون اليها لستر وجهها الحقيقى ، وجه وزارة القصر (وهو الوجه الذى حاولت أن تخفيه تحت اسم « وزارة قومية » ، وقصدت به « وزارة لا حزبية ») (٣١) •

على أن الظروف التى كان يجتازها الحزب ، كانت تقتضى ألا تتعدى كراهيته للوزارة هذا القرار ، هذا ان لم يبد لها أيضا قدرا من التأييد• وقد شرح الدكتور هيكل هذه الظروف بصراحة تامة ، فذكر أن خطـــة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبيـــة متطرفة ، مؤداها أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتنــاول الوظائف كلهــا صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ومن العمدة الى الخفير • لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل • أما وصدقى باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى كانوا يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين • ومن ثم فلم يكن للحزب أن يعارض الوزارة غداة تأليفها ، لأنه لو فعل ، ولو لم يعلن

تأييدها ، « لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضـــة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا » (٣٢) ·

على أن صدقي باشا لم يبطيء أن أعلن عن عزمه على تعديل الدستور فكان على الحزب أن يحدد موقفه ازاء هذه السياسه ، اما بالتـــأييد أو المعارضه · وقد كان هذا التحديد يعتمد في الواقع على درجة الاتفاق بين الطرفين على تعديل الدستور · ذلك أن الأحرار الدستوريين لم يرفضـوا مبدأ التعديل اطلاقا · بل كانوا يتوقون الى هذا التعديل بما يكفل زيادة المقاعد التي يحصلون عليها في مجلسي النواب والشيوخ · ومن ثم فقـد طلبوا من صدقي باشا أن يقتصر على تعديل قانون الانتخاب وتقييد مواد الدستور التي تتصل بهذا القانون ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاثة وهي الحريات العامة ، والمسئولية الوزارية ، وأن الأمة مصدر السلطات· وهو ما صرح به محمد محمود باشا بنفسه لجماعة من شـبان الأحرار الدستوريين (٣٣) · ولما كان صدقي باشا يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم ، وكان هذا يتعارض مع تاريخ الحزب ومبادئه ، فقد أصبح واضحا للأحرار الدستوريين « أنهم مقبلون لامحالة على خصومة مع الوزارة » ، وأن « تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بينهم وبينه » · ولم يكن قادتهم في فزع من هذه الخصومة والمعركة ، لأنهم شعروا بأنها سوف تكسبهم من المكانة في الرأى العـام ما قد يخسرونه من أنصارهم الأعيان الذين يخشـــون على جاههم وعلى مصالحهم · وهكذا لما شعر صدقي باشا بأنه لم يبق له بتسويف اصدار الدستور طاقة ، اتفق مع الملك على اصدار الدستور يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ وبهذا القرار انتقل الأحرار الدستوريون الى ميدان المعارضة (٣٤) ·

حزب الشعب

كانت النتيجة الطبيعية لصدور الدستور الجديد وقانون الانتخاب، وانتقـال الأحرار الدستوريين الى ميـدان المعارضـة ، هي تأليف حزب الشعب · ذلك أن النظام الجديد ، باعتباره نظاما دستوريا ، كان يقتضي اجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد · وكان المفروض أن الوزارة ، وهي التي أصدرت الدستور وقانون الانتخاب ، تروم البقاء في الحكم حتى يتيسر لها تنفيذ النظام الذى وضعته ، وأنها ستدخل الانتخابات وتحاول الظفر فيها · فكيف يستطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟

وقد كان صدقي باشا يأمل أن يؤيده حزب الأحرار الدستوريين كما أيده حزب الاتحاد ، نظرا لصداقته وصلته بأعضائه ، فلما تخلى هذا الحزب عنه للأسباب التي مرت بنا (وهى أسباب لا يعترف صدقى باشا بها (٣٥) ، لم يجد بدا من أن يؤلف حزبا جديدا يدخل به الانتخابات .

وهكذا تألف حزب الشعب . ومن الطريف ما يذكره صدقى باشا حول تسمية هذا الحزب ، فيذكر أنه رؤى فى بادىء الأمر أن يسمى « **حزب الإصلاح** » ولكن عدل عن ذلك الى « حزب الشعب » . وقد اعتاد الباحث لهذه الفترة على هذه الظاهرة ، ظاهرة اختفاء الأحزاب وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لأعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين . ولكن التسمية الجديدة كانت أنكى هذه التسميات .

على كل حال ، فمنذ قرر صدقى باشا تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام الذى وضعه على مصر ، جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء. وقد اتجه أولا الى حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين فاستطاع أن يضم اليه عددا من الاتحاديين ، كما استطاع أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين ، بالرغم من أن قرار الحزب بعدم تأييده كان اجماعيا . كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرارالدستوريون أثناءحكومتهم سنة١٩٢٨ قدفصلوهم منوظائفهم، ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه . ثم لجأ الى طرق القسر والارغام لتحقيق غرضه ، فأوجب على العمد والمشايخ أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء فى الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، وأوجب على أعوان الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لصالحهم أن يحرروا كشفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة، وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها . وكان رجل الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة ، هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن . ولكى يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبث فى جميع جهات القطر مثل الوفد ، صدرت الأوامر بتأليف لجان لحزب الشعب فى كل مركز من المراكز (٣٦) .

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وتولى اسماعيل صدقى باشا رياسته ، وأصدر جريدة يومية أسماها « الشعب » (٣٧) . ثم صدر قانون الحزب من سبع مواد

تكشف المادة الخامسة منها عن صبغته ، اذ تنص على « تأييد النظـــام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة **وحقوق العرش** » ، أما باقى المواد فذات صفة عامة ، كالنص على استقلال مصر استقلالا تاما ، والمحافظـــة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، والاتفـــاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين ، والغـــاء الامتيازات الأجنبية ، والمحافظة على روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب ودخول مصر فى عصبة الأمم ، وضمان استقلال القضاء ، واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمـــال وتنميـــة روح التعاون (٣٨) . وأغلب الظن أن مواد الحزب لم يقصد بها سوى استكمال المظهر الشكلى للحزب ، لكن أهم ما يعنينا أنه يعترف بتصريح ٢٨ فبراير حينما يتحدث عن الاتفاق مع بريطانيا «على المسائل المعلقة» ، ولا غرو فقد كان صدقى باشا أحد أبطال التصريح .

معركة الانتخابات ومقاطعتها

كان هم الوفد والأحرار الدستوريين بعد اعلان النظام الجـديد ، مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق غرضين على جانب كبير من الأهمية ، الغرض الأول ، سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لايستقر أبدا، ويسهل بالتالى سقوطه وانهياره ، فالمفروض أن البرلمان الجديد يجب أن يستند الى ركيزة شعبية ليمكن اعتباره ممثلا للشعب المصرى ، وبالتالى تعد قراراته انعكاسا لارادة الشعب المصرى ، فاذا امتنع الحزبان اللذان يمثلان هذا الشعب عن دخول الانتخابات ، لم يعد يتيسر له ادعاء تمثيله له ، وأصبح قائما على غير أساس . أما الهدف الثانى ، وهو مرتبط بالأول فهو الاستفادة من عدم تمثيل النظام الجديد للشعب فى الحيلولة دون وقوع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على القضية المصرية ، وهو الغرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التـــالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان ـ كما أوضحا ذلك فى الميثاق القومى الذى عقداه فيما بينهما وأسمياه « عهد الله والوطن » (٣٩) .

وفى الواقع أن الاتفاق مع بريطانيا كان هو الغرض الثانى لصدقى باشا بعد ارساء نظامه الجديد . ولم يخف هو ذلك ، فقد رد على اتهام من

نعتوه من المعارضين بأنه عقبة فى سبيل الاتفاق مع بريطانيا بقوله :« انا أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به ، ·· وانما يجب علينا أن نرتب بيتنا أولا ــ كما يقول الانجليز ــ ترتيبا يجعل كل اتفاق ثابت الدعائم موطد الأركان · والكلمة الآن للشعب المصرى فى الانتخابات القادمة يولى الثقة فيها من يشاء وينزعها ممن يشاء ، وعلى حكمه البرىء من كل ضغط وتهويش وتضليل ستحكم البلاد حكما صالحا لا دجل فيـــه ، وحينذاك يصبح الاتفاق مع بريطانيا العظمى أقرب الاشياء الى التحقيق » (٤٠) ·

على أنه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هى الاتفـــاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية فى برلمان منتخب انتخابا حرا · وكان المستر هندرسون قد أكد هذه السياسة فى ٥ نوفمبر ١٩٣٠ (أى بعد اصدار الدستور الجديد) ، وأضاف الى ذلك انه اذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع السابق ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس المقترحات التى تضمنتها معاهدتها (٤١) · ــ فلا شك أن الخطوة التى اتخـــذها الوفد والأحرار الدستوريون بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة غاية التوفيق ، فقد كان من شأنها احباط غاية صدقى باشا فى اتخاذ الانتخابات وسيلة لابرام الاتفاق مع بريطانيا ، وهى انتخابات كان صدقى باشا قد أفصح عن نتيجتها من قبل اجرائهـــا فى عبارة وردت فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العمومية لحزب الشعب بقوله : على أننا مع ذلك نرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فردا كان أو حزبا ، بل نود ذلك ونرحب به ، حتى يكون لنا فى البرلمان « معارضة » قوية · لأننا ونحن دستوريون حقا ، نحب المعارضة ولا نتهيبها » (٤٢) ·

هذا هو خطر اهمية قرار مقاطعة الانتخـــــابات الذى اتخذه الوفد والأحرار الدستوريون · ومن الغريب أن الحزب الوطنى قرر دخولهـــا ، مما سبب اغتباط صدقى باشـــا الذى كان لا يفتأ يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب : حزب الاتحـــاد وحزب الشـــعب والحزب الوطنى (٤٣) · على أن جميع الهيئات والطوائف التى يعتد برأيهـــــا ، كالمحامين والأطباء والمهندسين والتجار وأعيان البلاد قد أيدوا جميعـــا ، جماعات وأفرادا ، قرار المقاطعة (٤٤) · وسرعان ما نشط الوفد والأحرار الدستوريون لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فتألفت لهذه الغاية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيئتى الحزبين كان يمثل الوفد فيهـــا

فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا والدكتور حسين هيكل (٤٥) • وقد هوجمت هذه اللجنة من جريدة الاتحاد التى وصفتها بأنها « أول ثمرة عملية من ثمرات الائتلاف بين الذئب والحمل » (٤٦) • وكانت تقصـد بالذئب الوفد •

ولم يلبث هذا الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين أن تمخض عن عقد ميثاق هام أرسيت فيه أسس التعاون بين الحزبين ، هو الذى ذكرنا أنهما أسمياه « عهد الله والوطن » • ولقد كان حريا بهذا الميثاق أن يفتتح صفحة جديدة بناءة فى العلاقات بين الحزبين لو حافظ الأحرار الدستوريون على تطبيقه والالتزام به ، ولكنهم لم يحتفظوا بتعهـدهم طويلا • ويفهم من مضمون الميثاق أن أسس التعاون التى اتفق عليها هى : أولا ـ رضوخ الوفد لرغبة الأحرار الدستوريين فى تعديل قانون الانتخاب اذ يقرر أن « الهيئتين متفقتـان على أن ينظر البرلمـان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى ١٩٢٤ ، بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه» وعلى أن « يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى » • ثانيا ـ وفى مقابل هذا الرضوخ من جانب الوفد للأحرار الدستوريين ، يتعهد هؤلاء باتباع تقاليد النظام الدستورى الصحيحة ، « فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية » (٤٧) • وهى أسس صالحة كما هو واضح •

ولقد كان أول ما ابتدعه الوفد والأحرار الدسـتوريون لتعطيل الانتخابات ومحاربتها ، هو الايعاز الى أنصـارهم من العمد والمشايخ بالاستقالة • وكان هذا أقوى ما هدد صدقى باشا بشل يده ، وخصوصا عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا ، واخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد يوم • ولم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمد لرفضهم التعـاون مع الحكومة فى تنفيذ سياسة معينة • فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار الدستوريون هذا السلاح فى محاربة الانتخابات التى اعتزم زيور باشا اجراءها على أساس قانون الانتخاب المعـدل الذى أصدره فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ • وقد قدم العمد فى ذلك الحين الى القضاء وقضى ببراءتهم بناء على أن من حق العمدة كما من حق كل موظف أن يستقيل • ولكن صـدقى باشا لم يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الحركة الجديدة : فقد أعلن أن هؤلاء العمد لم يستقيلوا الا بتحريض خاص ، واخذ يبث فى البلاد التى وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم ، وأرسل

رجال الادارة الى هؤلاء العمد يهددونهم اذا هم لم يسحبوا ما قدموه من استقالات ، وينذرونهم بأن خصومهم فى البلاد سيعينون عمدا مكانهم • ثم قرر تقديمهم للمحاكمة أمام « لجنة الشياخات » ، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، مخالفا بذلك المبدأ الذىقرره القضاء قبلخمس سنوات• ولما كانت أقصى غرامة تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها على المستقيل هى عشرون جنيها ، فقد لجأ صدقى باشا الى حيلة غريبة ، هى تجزئة الاستقالة الى عدة تهم حسب العبارات التى تنطوى عليها ، والحكم من ثم بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كلتهمة • ولما رأى العمد فى المديريات الأخرى أن الاستقالة تقسم جملا وألفاظا ، وتعتبر كل واحدة منها تهمة ، اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : «أرجو قبول استقالتى » • ومع هذا وجهت الوزارة الى كل عمدة ممن أرسلوا هذا النص من عمد نجع حمادى بمديرية قنا ، عشر تهم ، منها أنه خرج على القانون والنظام بتقديمه استقالته تلغرافيا ، خصوصا وانه قدمها فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمد والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب ، وأنه رفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله ، وأنه أبلغ استقالته الى الصحف المعارضة فنشرتها بخط كبير ، وهكذا ، حتى بلغت قيمة الغرامات التى حكمت بها لجان الشياخات على العمد ومشايخ البلاد المستقيلين نيفا وثمانية عشر ألف جنيه • وقد قرر البرلمان فى سنة ١٩٣٦ رد هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها (٤٨) •

وكان قد اتفق فى لجنة الاتصال منذ البداية على أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية وأن اقتصار الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها، لا يمكن أن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج • ولهذا قررت اللجنة قيام الزعماء بزيارة مدن الأقاليم لبث الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقى باشا ومقاطعة انتخاباته (٤٩) • وكان هذا بداية سلسلة

من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة التى تخللتها حيل غريبة أشبه بما يجرى فى القصص البوليسية • وقد بدأت هذه الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة **بنى سويف** ، وهى معقل من معاقل الوفديين • فما كادوا يصلون الى المحطة حتى فوجئوا بالقوة المسلحة تمنعهم من مبارحة المحطة ودخول المدينة ، فبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين ، بينما كانت المدينة تغلى بالداخل دون أن تستطيع شيئا ، ثم أركب الزعماء بالقوة فى قطار خاص عاد بهم الى القاهرة •

على أن الزعماء لم يلبثوا بعد ذلك أن قرروا زيارة مدينة **طنطا** ، فأعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنعهم من ركوب القطار ، ولما عجزت القوة المسلحة عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير هيابين تم اجراء مناورة فصلت فيها العربات التى ركب فيها الزعماء عن بقية عربات القطار ، ثم الحقت بقاطرة أخرى يممت بهم الى صحراء العباسية، ثم ناحية الصف بمركز الجيزة حيث توقفت • وعندما أقبل الليل ، عادت القاطرة فتحركت بهم على مهل ، وجعلت تسير حينا وتقف حينا ، حتى اذا كان الوقت نحو التاسعة مساء ، عادت بهم القاطرة عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمروا بالنزول طوعا أو كرها ، فتركوا القطار •

على أن لجنة الاتصال لم تلبث أن نظمت سفر الزعماء مرة أخرى الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لاتتخذ عدتها لمواجهتهم • ونجح الزعماء هذه المرة فى دخول المدينة ، وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية الذى ما كاد يذيع نبأ مجيئهم ، حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة وتحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين • وسرعان ما انقلب المكان حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جهة، وأطلق النار على المتظاهرين فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون ، وانتهى الأمر بعودة الزعماء فى السيارات مخفورين الى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم ، ثم أطلق سراحهم (٥٠) •

كان بسبب هذه المقاومة العنيفة التى قاد لواءها الوفد والأحرار

الدستوريون ،أن نجحت حركة مقاطعة الانتخابات نجاحا حاسما • فقد شبه الرافعي روعة مقاطعة الأمة لتلك الانتخابات التى أجريت فى يونية ١٩٣١ بمقاطعتها للجنة ملنر ١٩١٩ ، من حيث احكامها واتساع مداها • كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فتراها خاوية والحوانيت القريبة منها مغلقة • ومع ذلك فلم يخل ذلك اليوم من الدماء التى سالت فيه • فقد اجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية الانتخاب ، كما دخل العمال المعركة اذ اضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية وتظـــاهروا احتجاجا على الانتخابات • وقد قابلت الحكومة مظاهراتهم بالعنف الشديد ، فقتل منهم كثيرون • ثم قامت المظاهرات بمحاصرة الدوائر الانتخابية ، بينما كان البوليس يبذل جهده ليحمل الناس اليها بالقوة ، حتى بلغ عدد القتلى فى نواحى القطر أثناء الانتخابات مائة قتيل والجرحى ١٧٥ جريحا • وبالرغم من كل ذلك أذاع صدقى باشا فى الصحف أن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخابات ســـبقت • وأعلن أن الذين اشـــتركوا فى الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧،٧/٨ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو انها كانت صحيحة (٥١). • ويلاحظ أن صدقى باشا هو نفسه الذى أجرى انتخابات عام ١٩٢٥ ، فهو فى هذا الضـــوء مؤسس هذا النوع من الفساد السياسى فى مصر •

هكذا أرسى صدقى باشا أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد• وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة بعد حادث مقتل السردار • ففى يوم ٩ يوليو ١٩٣١ ، شرع فى قتل محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس مجلس النواب، وهو فى سيارته بدائرة قسم شبرا • استوقفه الجناة بعد أن القوا سلما أمام سيارته ، وأطلقوا عليه النار • وفى يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة فى دار وزارة الحقانية • ثم انفجرت قنبلة أخرى فى يوم ٢٧ يوليو فى منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية • وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ، بقصـــد تعطيل ســير القطارات • وفى ليـلة ٢٠ يونيو قام البعض بمحاولة فك مسامير قضبان السكة الحديدية بين محطتى طوخ وســـنديون بمديرية القليوبية لتعطيل قطارات السكة الحديدية • وفى يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمد فهمى القيسى باشا خطابا بتهديده بالقاء قنبلة فى منزله اذا

لم يمنع استمرار رجال البوليس فى المراقبة والتفتيش فى دائرة بولاق كما تلقى محمد علام باشا خطابا بتهديده بالقتل فى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٣١ • وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو جرى تخريب أسلاك التليفونات وانتزاعها من أماكنها بدائرة قسم الأزبكية •

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السياسى والمقاومة السرية فى بداية العهد الدستورى الذى أقامه صدقى باشا بعد انتخاباته المزيفة التى أجراها ، دليلا آخر على مدى التذمر والاستياء الذى قوبل به هذا النظـام الجديد • وقد أسفرت حملات التفتيش المستمرة التى أطلقتها الحكومة عن ضبط قنابل تم صـــنعها وقنابل فى دور الاعداد ، كما تم القبض على المتهمين ، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عرفت باسم قضية القنابل (٥٢) •

(٢) انشقاق الوفد
وانفضاض التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين

الحياد الانجليزى

كانت السياسة البريطانية حتى ذلك الحين تتبع فى مصر ما أطلق عليه المستر هندرسون سياسة «الحياد الدقيق» ، ومعناه الكف عن معاونة الوفد واطلاق يد صدقى باشا • ومن اليسير رصد هذا التطور فى سياسة الحكومة البريطانية وسياستها **منذ تدخلها المشهور فى انهاء حكم محمد محمود باشا الدكتاتورى** واعادة الحياة النيابية • ومما لاريب فيه أن السياسة الانجليزية لم تدبر الانقلاب الدستورى الذى حدث فى صيف عام ١٩٣٠ ، فقد بدأت الأزمة باستقالة الحكومة الوفدية لا باقالتها — كما مر بنا • وقد مرت بنا المناورات التى صحبت تلك الاستقالة ، وكيف انتهت بهزيمةالوفد وتاليف الوزارة الصدقية• وعندما حدث هذا الانقلاب ندت به كثير من الصحف البريطانية ، وكان ممـا قالتـه جريدة الايكونومست : « اذا كان الملك فؤاد يتصور ان الرأى العام البريطانى ينظر بارتياح الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه ، لانه لم يتفق مع المستر هندرسون ، فليسمح لنا جلالته أن نقول له انه مخطىء فى زعمه » (٥٣) •

على هذا النحو لم تدبر السياسة البريطانية انقلاب ١٩٣٠ ، ولكن هذا ليس معناه أنها غير مسئولة عنه بشكل ما • فالحقيقـة أن موقف الحيـاد الذى التزمتـه الحـكومة البريطانيـة عند ظهور بوادر الأزمة الدستورية فى حوالى الرابع من شهر يونيه ، هو ما شجع الملك فؤاد على الاستمرار فى عرقلة أعمال الحكومة الوفدية ، وما أدى به فى النهـاية الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه •

وللحياد الانجليزى فى مصر معنى متغير حسب الظروف ومقتضيات

الاحوال • فقد يتخذ شكلا سلبيا عندما لا يكون النضال بين الوفد والقصر مرتبطا بمصالح السياسة البريطانية • وقد يعبر عن معنى الترقب والانتظار عندما يكون هناك تغيير سياسي يحسن انتظار نتائجه قبل الحكم عليه • وقد يتخذ شكلا ايجابيا عندما تتضح المصلحة الانجليزية في بقاء الوضع السياسي الموجود قائما • وقد مر الحياد الانجليزي بأطواره الثلاثة خلال الانقلاب الدستوري الذي نحن بصدده : فقد اتخذ الشكل الأول عندما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية ، اذ لم يكن لدى الحكومة البريطانية في ذلك الحين من المصالح بينها وبين الحكومة الوفدية ما يدفعها لالتزام موقف التأييد من الحكم الوفدي • وفي الوقت نفسه لم تكن العلاقات سيئة بينها وبين هذه الحكومة بحيث ترجو التخلص منها • فاتخذ حيادها في هذه المرحلة شكل السلبية • وعندما تغير الموقف السياسي وألف صدقي باشا وزارته تحول الحياد الانجليزي الى نوع من الترقب والانتظار ، وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامي لكي « يبين بصريح العبارة أن حكومة صاحب الجلالة لا تنوي أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري ، وعلى ذلك فلايمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب » (٥٤) ثم جاءت تحركات الوفد المهددة للامن ، وثارت الاضطرابات في مدن القطر ، وحدث ما حدث في الاسكندرية يوم ١٥ يولية ، فتبدل موقف الحكومة البريطانية تماما • ذلك أن الانجليز لا يمقتون شيئا مقتهم للاضطراب في مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم كل الارتباط : الأول — أن عودة مصر الى الثورة — وما أكثر ما لهجت الألسنة بهذه الكلمة في ذلك الوقت — حقيق أن يدفع بمصر في طريق التطرف ،وأن يلهب فيها الشعور العدائي نحو الانجليز • والثاني أن الاضطراب في مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية ، وقد يوقع انجلترا في مشكل ، على الأقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها • وكان لايطاليا في تلك السنوات نعرة عالية لا تغري بالاطمئنان (٥٥) • لهذا اتخذ الحياد الانجليزي شكل التأييد السافر لصدقي باشا : فالحكومة البريطانية تبلغ صدقي باشا أنها تعده « مسئولا عن حماية الأجانب وممتلكاتهم في مصر » ، ومعنى هذا أنها تؤيده وتطلق يده تماما في حفظ النظام وقمع الاضطراب • وفي الوقت نفسه تبلغ النحاس باشا بأنها « تعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الاجانب ومصالحهم للخطر » ، ومعنى هذا أنها تشل يد الوفد عن الدفاع عن حريته الداخلية وعن الدستور والحياة البرلمانية • ولما كان موقف الوفد ووسائله لم تتغير عقب التبليغ البريطاني ، بل ازدادت المعركة حدة

وحرارة ، فقد كان من الطبيعى أن يظل موقف الانجليز كما هو لايتغير ، وأن يظل الحياد الانجليزى معبرا عن التأييد للوزارة التى تقوم بقمع الاضطراب ٠

فكرة الوزارة القومية :

على أن الحالة السياسية فى انجلترا لم تستمر طويلا ٠ فقد حدثت أزمة سياسية على أثر أزمة مالية أدت الى انشقاق فى حزب العمال ٠ فاستقال المستر مكدونالد فى أواخر أغسطس ١٩٣١ ، وألف وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار ٠ وجرت الانتخابات العامة فى أكتوبر ١٩٣١ ، فأندحر العمال اندحارا كبيرا وسقط المستر هندرسون زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم ٠ وفاز المحافظون فوزا هائلا ٠ ورضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونالد الوزارة الجديدة ، وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون(٥٦) ٠

حدث هذا التغيير السياسى فى انجلترا بين أغسطس وأكتوبر عام ١٩٣١ ٠ وفى يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف وزارة قومية ٠ فهل كان لهذا التغيير السياسى فى انجلترا علاقة بفكرة الوزارة القومية ، أم أن الفكرة مصدرها دار المندوب السامى فى مصر ؟ أغلب الظن أن الاحتمال الثانى هو الصحيح ٠ ففى شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ – أى قبل اجراء الانتخابات البريطانية وتأليف الوزارة الائتلافية – نشرت مجلة روز اليوسف التى كانت تصدر اذ ذاك باسم (الصرخة) خبرا عن خطة سياسية وضعها المستر هور ، الوزير البريطانى فى دار المندوب السامى فى ذلك الوقت ، خاصة بتأليف وزارة قومية ٠ وقد رددت الصحف المصرية هذا الخبر بعد ثلاثة أشهر – أى فى يناير ١٩٣٢ – وهذا يدل على أن الفكرة لم تنبع من لندن ، بل درست فى دار المندوب السامى ، وبعث بها المستر هور الى لندن ، ثم عادت مع المندوب السامى بعد أن ووفق عليها فى دوننج ستريت (٥٧) ٠ ولا يعلم بعد ما اذا كانت هذه الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصة لتغيير الحالة التى اصبحت لاتطاق بين مصر وانجلترا باعادة الدستور القديم وابرام الاتفاق ٠ ولكن الذى لا شك فيه أنها كانت بمثابة السكين التى شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف ٠

ويروى الدكتور هيكل كيف ظهرت الفكرة لأول مرة ، فيذكر أنه قيل فى « لجنة الاتصال أن سير برسى صرح لعدلى باشا يكن بأن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برياسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها . ولم يتردد الأحرار الدستوريون فى قبول الفكرة لاعتبارين : الأول ، انه اذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الامة اليها ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ . والثانى أنه اذا كان غرض هذه الفكرة لا يعدو أن يكون مناورة لاحباط نشاط المعارضة فى مقاومة صدقى باشا ودستوره فان اعلان الدستوريين والوفديين جميعا قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، سوف يعجل بانكشافها (٥٨) .

بيد أن النحاس باشا وأقلية من حزبه (ماهر والنقراشى ومكرم) قر قرارهم على أن لا مساومة فى حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا شرط ولاقيد (٥٩) . وقد رأوا أن قبول مبدأ الوزارة الائتلافية انما هو انتهاك صريح « لعهد الله والوطن » الذى أرسيت فيه العلاقة بين الحزبين على أسس دستورية صحيحة ، فكيف يقبل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومى ولم يمض على عقده عام واحد ؟ ومما لا ريب فيه أن تأليف وزارة ائتلافية ـ كما يقول الرافعى ـ قد يكون حلا موفقا فى بعض الظروف ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختيار الحزب الذى يفوز بالأغلبية ،وألا يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها والا أهدرت أحكام الدستور (٦٠) .

انشقاق الوفد

على كل حال فقد استطاع الأحرار الدستوريون أن يجذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد . وهنا كانت الفرصة الذهبية للاحرار لعزل النحاس باشا وشق الوفد الى قسمين ، والاستيلاء بعد ذلك على الزعامة الشعبية . صحيح أن الوفد انقسم فى عام ١٩٢١ دون أن يؤثر ذلك فى شعبيته ، ولكن ذلك كان فى عهد سعد زغلول ، وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية هى التى عصمت الوفد من السقوط والاضمحلال ، أما والنحاس شخص آخر ، فان احتمال اضمحلال الوفد على أثر انقسام آخر هو احتمال كبير ، وليس من المصلحة الحزبية أن تترك هذه الفرصة تضيع

هياء • وهكذا تمسك الأحرار الدستوريون بقبول فكرة الوزارة القومية، ومضى الدكتور هيكل في الدعوة لها بدعوى « أننا نكون مقصرين في حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها » وأن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا ، وآتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها » ، ولهذا طلب من عدلى باشا تحقيق الفكرة رغم معارضة النحاس باشا ، « فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا ، فما على المقتنعين به (أى بتأليف الوزارة) الا أن يحملوا تبعة تنفيذه » • على أن عدلى باشا أصر على الرفض ، لأنه لم يشـأ « أن يكرر بأى ثمن ما حدث فى سـنه ١٩٢١ » (٦١) •

ولكن ماحدث فى سنة ١٩٢١ قد تكرر فى ١٩٣٢ • فقد طال الجدل فى الوفد حول الموضوع ، وساءت علاقة النحاس باشا بخصوم فكرته • وجاءت المناسبة ليخرج الأعضاء المخالفون • فقد استقال الأستاذ نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، ثم سحب الغرابلى استقالته ، ولكن النحاس باشا قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الاعلان من أعضاء الوفد كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النـــور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ونشروا بيانا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابلى ، وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد • فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجا على الوفد وانفصالا منه ، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه • ولكن بهى الدين بركات أصدر بيانا باســـمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة • ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم ، فأذاع النحاس باشا بيانا باعتباره هو أيضا منفصلا عن الوفد • وفى ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس باشا اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئة الوفد بدلا ممن انفصلوا أو توفوا (٦٢) •

ومن العجيب أن الوفد يتعرض منذ تشكيله لأمثال هذه الانقسامات الخطيرة ، دون أن ينال ذلك من شعبيته أو يضعف من قوته ، مع أن أمامنا الانقسام الأخير فى حزب العمال البريطانى ، فقد طوح بالعمال عن الحكم بعد أن اندحروا فى الانتخابات اندحارا كاملا ، اذ اندحر زعيمهم المستر هندرسون ومعظم أقطابهم • وهذا دليل آخر على أن الوفد لم يكن يبدو فى عين المصريين « حزبا » بقدر ماكان يمثل « فكرة » تتركز فيها معانى

الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ، وأن المصريين لم يكونوا عبدة أشخاص ، وانما عبدة مبادىء وأفكار • وآية ذلك أنه لما نجح ثوار ٢٣ يوليو فى تحقيق ماعجز الوفد عن تحقيقه : الحرية السياسية والاجتماعية ، انتقل تأييد المصريين اليهم باعتبارهم « فكرة » أيضا ، فكرة تتمثل فيها معانى الثورة التى جاشت فى صدور المصريين زمنا طويلا على كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عاشوا تحت ثقلها •• ولهذا فعندما سقط اللواء محمد نجيب فى سنة ١٩٥٤ ، انتقل تأييد المصريين الى الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه استطاع أن يجسد فى شخصه كل معانى الثورة التى آمن بها المصريون •

مهما يكن من أمر فان انشقاق الوفد بسبب فكرة الوزارة الائتلافية كان فيه نهاية الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين • فقد رأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم • فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضـــامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم • وهكذا انقسمت المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام (٦٣) •

(٣) تصدع النظام الجديد وسقوطه

حديث صدقي باشا والسير جون سيمون (سبتمبر ١٩٣٢)

تأثرت حركة النضال ضد صدقي باشا ودستوره بوقوع هذا الانقسام تأثرا كبيرا • ومن الطبيعي أن كل ضعف في صفوف المعارضة يحتسب عادة قوة ونفوذا في جانب الحكومة • على أن صدقي باشا كان يعرف أن أهم مايوطد أقدام نظامه الجديد ويضمن له الدوام ، هو ابرام معاهدة مع انجلترا ، وكان يدرك أن أي طلب للتفاوض مع الانجليز والمعركة على أشدها بينه وبين المعارضة ، لن تلقى منهم الا الاهمال ، فلما دب الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر ظهور فكرة الوزارة القومية ، وخفت بالتالي حدة المعركة ، رأى صدقي باشا الفرصة سانحة للاتصال بالانجليز للدفاع عن نظامه من جهة ، واقناع الانجليز بالتفاوض معه من جهة أخرى •

وقد نجحت الاتصالات التي أجراها حافظ عفيفي باشا في تدبير مقابلة بين صدقي باشا والسيرجون سيمون في جنيف • وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفي باشا ، والمستر ايدن . الذي كان يشغل وظيفة الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية ، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون • وقد كان أول ماتناوله صدقي باشا في حديثه مع السير جون سيمون مسألة استئناف المفاوضات بين البلدين ، فقد ذكر للوزير البريطاني أنه « يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التي تسود العالم في ذلك الوقت ، وازاء المصاعب الحادة التي تواجهها اذ ذاك السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأي طلب فتح المناقشة على الفور في المسألة المصرية ، ولكن أليس في الامكان على الأقل — اذا سلم بمبدأ الدخول في مفاوضات — تمهيد الأسس حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح ؟ » • ثم راح صدقي باشا بعد

ذلك يبين ضرورة استئناف هذه المفاوضـــات بالنسبة لمصر ، فأكد أن التمادى فى تأخير حل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، من شأنه أن يتسبب فى مواقف يؤسف لها ، وأن هناك من المصالح المادية والأدبية مالا يحتمل الابطاء ، **كمسألة الامتيازات ، ومسألة قبول مصر فى عصبة الأمم** • وانتقل فى براعة الى الدفاع عن نظامه الجديد ، فقال ان البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم فى مصر • وكل مايرمى اليه هو ازالة هذه المخاوف والشكوك • وقال ان النتيجة الحقيقية لأى اتفاق هى بالضبط مايمكن للاتفاق تحقيقه من المزايا والحلول • ولا يستطيع أن يتصور أمة ترفض إتفاقا يحقق لهـا أمانيها ، وأن مصر فى تلك اللحظـة لا هى بالخاضـعة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه أوليجاركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ولكنها بلد ينعم بنظام دستورى محبوك العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة مادامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب • ثم طلب فى النهاية من الوزير البريطانى أن يشاطره الرأى فى أنه من المستحسن أن يشرع الطرفان فى محادثات شبه رسمية الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية •

وقد بدأ السير جون سيمون بمجاملة صدقى باشا مجاملة طيبة ، فأوضح له أنه يسر بريطانيا أن ترى امضـــاءه ممهـورة على اتفاقية بين البلدين، ولكنه عاد فوخزه فى رفق عندما لمح له بأنه انما يعتمد فى حكمه « على ثقة الملك » ، وانطلق بعد ذلك الى ابداء رأيه فى المسألة المصرية ، فذكر أنه يعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المستقبلة • وهناك مسائل سلم بها : كانتهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البـــلدين ، والمســـاعدة على الغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير أنه يرى أن يبدى تحفظين اثنين • الأول خاص بالنقطة العسكرية ، والثانى بالسودان • وقال ان الفنيين البريطانيين لهم بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود • **فمن المسلم به انها ستجلو عن المدن • ولكن أين تعسكر؟** فهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات • أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبـــدأ الاحتفاظ بالنظام الادارى القـائم فى السودان • فاذا سلم بهذا المبدأ ، أمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان •

وقد أجاب صدقى باشا على هذا بأنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها ، أما بخصوص السودان فمازالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله فيه • فرد السير جون سيمون بأن **المفاوضات اخذ وعطاء ، وأن كل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوضها عن ذلك فى مسائل اخرى** (٦٤) • ومن خلال هذا الكلام للسير جون سيمون عن تعويض مصر عن الرغبات الجديدة بخصوص النقطة العسكرية ، نرى من الآن معاهدة ١٩٣٦ تطل برأسها •

على كل حال فلم تؤد المباحثات التى جرت بين صدقى باشا والسير جون سيمون الى ما كان يأمل من الشروع فى مباحثات شبه رسمية فى القاهرة الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية • اذ لم تصدر الوزارة البريطانية البيان الذى طلبه صدقى باشا من السير جون سيمون باقرار مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية • ومن ثم فان الحصيلة الوحيدة التى أسفرت عنها هذه المباحثات بالنسبة للقضية المصرية ، هى ماظهر من تراجع السياسة البريطانية فى المسالة العسكرية •

تصدع النظام الجديد

على أن آثار هذه المباحثات على النظام القائم فى مصر كان أخطر • فقد تبين بما لا يقبل الشك أن الحكومة البريطانية لا تنوى الاتفاق مع ذلك النظام • وكان معنى هذا أنه لا يمكن أن يدوم • وهذا أمر بديهى ، فالنظام الجديد لا يستند الى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار ، والحرب بينه وبين الأمة دائرة لا يقر لها قرار ، وهاهى الحكومة البريطانية ترفض التعامل معه لحل القضية المصرية ، فهل يبقى بعد ذلك أى مبرر مقبول لبقائه ؟

لهذا فلا عجب اذا أخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد بعد اجراء المباحثات بزمن يسير • وكان بعض هذه العوامل يتعلق بأنصار النظام الجديد أنفسهم وانقسامهم فيما بينهم ، كما كان البعض الآخر يتعلق بازدياد ميول الملك الأوتوقراطية « بدرجة لا تطاق » ، والبعض الثالث يتعلق بتدخل الانجليز • فبعد اجراء المباحثات بثلاثة أشهر ، وبسبب الضعف الذى أصاب مركز الوزارة لعزوف الانجليز عن التفاوض

معها ، وتوقع سقوطها ان عاجلا أو آجلا ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم من السفينة قبل غرقها ، وكانت المناسبة قضية البداري • فقد قتل مأمور مركز البداري في مارس ١٩٣٢ ، وثبت من التحقيق أن سبب القتل هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا اثنين منهم الى قتله انتقاما منه • ولكن محكمة جنايات أسيوط أصدرت حكمها بالاعدام على أولهما وبالاشغال الشاقة المؤبدة على الثانى ، فرفعا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام التى نظرته برياسة عبد العزيز فهمى باشا ، ثم أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وفيه أثبتت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ماوصفته بأنه اجرام فى اجرام ، وأن من وقائعها ماهو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة • ورأت أن ماجعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة • ولفتت فى حكمها ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ، لأن المحكمة لا تملك قانونا تخفيف العقوبة (٦٥) •

كانت هذه هى المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير الحقانية الخروج فيها من الوزارة • فعلى أثر ابلاغ حكم محكمة النقض والابرام الى الوزارة ، أمر بايقاف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى• فأخذت النيابة من ثم فى تحقيقها وقطعت فى ذلك شوطا بعيدا ثبتت فيه ادانة بعض ضباط البوليس• ولقد كان من الطبيعى أن على ماهر باشا لم يكن يجهل ، ولا كان صدقى باشا يجهل أيضا ، أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سوف يكشف عن فظائع لا ينبغى أن تظهر ، وأن النتيجة هى التشهير بالوزارة وتسجيل فظائعها فى سجلات المحاكم • ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعا تضامن فيه عبد الفتاح يحيى باشا مع على ماهر باشا • فقرر صدقى باشا رفع استقالته الى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، وبناها على أن « الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن ، الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجب الأسمى الذى تفضل جلالته باسناده اليه » • فقبل الملك فؤاد استقالته وعهد اليه فى نفس اليوم بتأليف وزارة جديدة بعد استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا (٦٦) •

ومن هذا يفهم أن القصر لم يكن له صلة بالموقف الذى اتخذه على ماهر باشا . وهو ما يقول به «جون مارلو» الذى يبدو أنه اتخذ من صلة على ماهر باشا بالقصر دليلا على رغبة هذا فى التخلص من صدقى باشا بعد أن تخلص أولا من الوفد (٦٧) . وفى الحقيقة أن القصر لم يكن ليرغب فى التخلص من صدقى باشا لسببين : الأول ، أن صدقى باشا ــ كما ذكرت الأهرام فى ذلك الحين ــ كان قوة كبيرة يصعب ايجاد من يخلفه ليظل العمل سائرا على النهج الذى نهجه من يوم ألف وزارته (٦٨) . والسبب الثانى ، أن صدقى باشا أيضا كان ــ كما وصفته جريدة الايفننج ستاندرد ــ قفازا لينا فى يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن جلالته كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد (٦٩) . وهذا صحيح ، فصدقى باشا لم يكن يسيطر على الحكم سيطرة كاملة ، فالقاعدة أن الحكم اذا لم يكن يرتكز على أساس شعبى ، فان خيوط السياسة تنتقل تلقائيا الى أيدى غير المسئولين . وفى عهد صدقى باشا كان زكى الابراشى ، ناظر الخاصة الملكية ، وساعد الملك الأيمن ، يبث نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم والسياسة ، باعتراف صدقى باشا نفسه (٧٠) .

على أن الظروف لم تلبث أن أدت الى استفحال نفوذ القصر بشكل لم يجد معه صدقى باشا أخيرا مفرا من مواجهة الأمور والصدام مع القصر . ففى فبراير ١٩٣٣ ، وبسبب الجهد الخارق الذى بذله صدقى باشا منذ ألف وزارته ، وقع صريع مرض طويل استغرق سبعة أشهر ، وأدى به الى الانسحاب من الحياة السياسية العامة . وهنا برز زكى الابراشى باشا يمد نفوذه فى كل مكان ، ويتدخل فى شئون الحكم كما يشاء ، وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه ، عندما سافر صدقى باشا الى أوربا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر (٧١) .

وقد زاد الطين بلة عندما أقدمت السياسة البريطانية على خطوة اهتزت لها قوائم النظام السياسى فى مصر . ففى أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وتعيينه سفيرا لانجلترا فى تركيا ، وعينت السير مايلز لامبسون خلفا له ، على أن ينفذ التبديل بعد انتهاء العام . وسرعان ما اتخذ هذا النقل كدليل على تغيير مزمع فى السياسة البريطانية ، وانهمر وابل من الاشاعات التى تناقلتها الألسن فى شوارع القاهرة فى هذا المعنى . ومع أن الصحف الانجليزية أنكرت حدوث مثل هذا التغيير فى السياسة البريطانية ، وتنبأت احداها « التايمز » بأن « خيبة الأمل

ستكون من نصيب الزعماء السياسيين المصريين الذين يهيمون في الحيان متوقعين أن نقلا عاديا في السلك السياسي يقصد منه انقلاب في السياسة البريطانية التي شعارها عدم التدخل في شئون مصر الداخلية » — برغم هذا ، فان صدقي باشا نفسه توجس خيفة من هذا النقل ، فصرح وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامي الجديد في مصر سياسة الحياد نحو مصر كالسير برسي لورين ، فلا يتدخل في السياسة المصرية ، لأن هذه الخطة وجدها أوجدت في مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة • ثم أدلى بتصريحات أخرى أبدى فيها استياءه لهذا النقل (٧٢) •

رأى صدقي باشا في تلك الظروف من الحصافة تقديم استقالته من منصبه : فهاهي السياسة البريطانية توشك أن تأخذ اتجاها جديدا ، وفي الوقت نفسه ازداد التدخل من جانب القصر في شئون الحـكم حتى باتت « الحالة لا تطاق » • وعلى ذلك فلم يعد من سبب يدفعه للتمسك بالحكم • ولكن الملك فؤاد أظهـــر من الاستمساك بوزيره ماجعله يرضى بالبقاء • ولكن الى حين ، فسرعان ماوقعت أزمة جديدة حول اجراء تغيير في الوزارة ، عندما رأى القصر تعيين حسن صبري باشا وزيرا للمالية ، ورأى صدقي باشا أن يعين وزيرا للمواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفي باشا وزيرا للمالية • فلما استحكم الخلاف ، قدم صدقي باشا اســـتقالته الى الملك يوم ٢١ سبتمبر ، وقبلت في هذه المرة (٧٣) •

تداعي دستور ١٩٣٠ :

في الفترة التي أعقبت استقالة الوزارة ، أخذت القشرة الدستورية التي أخفى صدقي باشا وراءها نظامه تتشقق وتتكسر وتنكشف من خلفها أوتوقراطية عاقة تكشر عن أنيابها وتسعى لعقر من أحسن اليها • وقد بدأ ذلك عندما تألفت الوزارة الجديدة • فقد تجاهل الملك فؤاد التقاليد الدستورية المرعية باستشارة زعيم الغالبية البرلمانية التي سوف تتقدم اليها الوزارة الجديدة لاحراز ثقتها قبل أن تمارس وظيفة الحكم ، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ، بينما كان موجودا حينذاك في باريس • وقبل أن يصل عبد الفتاح يحيى باشا الى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة ، وأذيعت أسماؤهم في الصحف • ومن الطريف أن الملك تذكر فيما يبدو التقاليد الدستورية بخصوص استشارة

الزعماء ، فأذاع في الصحف نفسها، التي نشرت اسم رئيس الوزراء الجديد وأسماء الوزراء ، أنه قرر البدء بالاستشارات التقليدية لهذا الغرض ذاته ، وأنه أمر لذلك باستدعاء يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ على أن يتبعه آخرون (٧٤) ٠

ولاريب أن صدقي باشا كان يصدق النظام الذى أقامه ٠ فعندما خرج من الحكم سارع فى اليوم نفسه ، بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية، باصدار بيان صرح فيه بأن « حزب الشعب الذى يتشرف برياسته قد قام على الأسس الدستورية ، ولأجل ذلك يرى أن كل وزارة تتألف ، يجب أن تتقدم فى الحال الى البرلمان لتنال ثقته عملا بحكم الدستور » (٧٥) ٠ وكان صدقي باشا يقصد بهذه العبارة أنه بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية يجب أن يستشار فى تأليف الوزارة الجديدة ، وأن أى وزارة جديدة لن يتيسر لها ممارسة الحكم الا عن طريق موافقته وثقته ٠ ولكن صدقي باشا لم يلبث ازاء هذه المحاولة المتواضعة لاثبات وجوده ووجود حزب الشعب فى الميدان ، أن فوجىء بسلسلة من اللطمات الملكية تنهال على صدغيه الاثنين ٠ فلم يكتف الملك فؤاد باهمال استشارته والاستهانة بالأغلبية البرلمانية لحزب الشعب ، بل انه اختار لرياسة الوزارة خصما سياسيا لصدقي باشا سبق له أن فصله من وزارته فى أوائل تلك السنة على أثر خلافهما بسبب قضية البدراوى ، وهو عبد الفتاح يحيى باشا ٠ ولم يلبث أن بالغ فى الاستهانة بصدقي باشا ، فاختار لعضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما : **ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك ، دون أن يعلم صدقي باشا نفسه بهذا الاختيار** ، واضعا بذلك حزب الشعب فى تجربة ، أو اختبار حقيقى لمعرفة ما اذا كان هذا الحزب قد بلغ من النظام والتجانس والقوة حدا يمكنه من الثبات فى وجه الصدمات ويمكنه من الكفاح والجلاد ٠

ولم يتردد صدقي باشا فى قبول التحدى ، مبالغا فى تقدير قوته ٠ فسارع بجمع الأعضاء الشعبيين فى مجلسى النواب والشيوخ ، واستصدر قرارا من هذه الهيئة « بتجديد الثقة الكاملة بدولته ، واعتمادها التام على زعامته الرشيدة » ، وأوعز الى جريدة الأهرام بأنه اذا قبل واحد من الوزيرين اللذين اختارهما الملك ، منصبا وزاريا دون استئذان الحزب الذى ينتمى اليه ، فانه يكون بذلك خارجا منه بحكم النظام » (٧٦) ٠ وكأنما أراد صدقي باشا أن يتلاقى فى الوقت نفسه مع القصر فى منتصف الطريق ليتلافى هزيمة محتملة ، فاقترح ضم محمد علام باشا الى الوزيرين

الشعبيين ، « ليكون الحزب ممثلا فى الوزارة تمثيلا كافيا » (٧٧) . وكان هذا فى الحقيقة أضعف الايمان ، بل كان الكفر بعينه ، لأن الوزارة كانت مؤلفة من عشرة وزراء ، بينما كان عدد أعضاء حزب الشعب فى مجلس النواب ٨٥ من ١٥٠ ، فكيف يعد تعيين ثلاثة وزراء فى الوزارة فى حسبان رئيس حزب الشعب تمثيلا كافيا ؟ على أن الملك فؤاد أبى مع ذلك أن ينقذ كرامة وزيره الأول السابق باجابة هذا المطلب البسيط ، فلم يقبل سوى العضوين الشعبيين السالفى الذكر . ولم تلبث أن جاءت المفاجأة من نفس هذين الوزيرين ، فقد رفضا موافقة صدقى باشا على أن دخول عضوين فى الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب فيها تمثيلا كافيا ، ومعنى ذلك قبولهما الوزارة برغم أنف الحزب . وازاء هذا لم يجد صدقى باشا ، وقد أحيط به ، الا أن يقرر فصل هذين الوزيرين من الحزب « عملا بالتفويض الذى منحه مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية للرئيس . » (٧٨) وهكذا خرج حزب الشعب من الحكم بالرغم من أكثريته البرلمانية .

على أن ماحدث بعد ذلك كان أدعى الى أشد العجب . فقد أصر عبدالفتاح يحيى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، على أن حزب الشعب ممثل فى الوزارة ، وأن هذا « أمر واقع لا يقبل الجدل » . كيف ؟ قال : « لقد قبلت رياسة الحكومة وأنا نائب رئيس حزب الشعب ، وقبل زميلاى الاشتراك معى بصفتهما عضوين فى هذا الحزب . فما نشر من رياسة حزب الشعب لا سند له ولا يسلبهما صفتهما » (٧٩) . وكان من نتيجة هذا التصريح الطريف أن برز سؤال عويص جدا هو : من هو الذى يعبر تماما عن رأى حزب الشعب ؟ رئيس الحزب الذى لا يزال يتولى رياسته ، والذى أعلن الحزب ثقته به واعتماده على « زعامته الرشيدة » منذ أيام معدودة ، أم نائب رئيس الحزب الذى قدم استقالته منه منذ شهور تسعة ؟ . على هذا السؤال كان يتوقف مصير حزب الشعب وكرامته ، فاما أن يصمد أمام هذا التحدى الفريد ، فتكون النتيجة طبعا حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة تأتى بأغلبية لحزب الاتحاد ، واما أن يذعن ويؤثر السلامة والعافية ، فتنتهى الأزمة وتبقى للحزب أغلبيته البرلمانية ، حتى ولو على حساب الكرامة السياسية . على أن الحزب كان يدرك أنه لا سند له من الشعب الذى يتسمى باسمه ، وأن سنده الوحيد هو القصر الذى لا سند له الا اياه ، ولهذا فقد اجتمع الحزب فى يوم ٢ أكتوبر ليقرر « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب،

وتأييد الوزارة مادامت ماضية فى خطته ، قائمة بخـدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » (٨٠) • كما قدم ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب طلبا ببقاء الوزيرين المفصولين فى الحزب ، فوافق عليه مجلس ادارة الحزب ، برياسة صدقى باشا نفسه (٨١) • وبهذا القرار العجيب بدا وكأن الازمة قد انتهت بالانفراج ، على أن كأس الذل الذى كان يتعين على حزب الشعب ورئيسه أن يحتسياه حتى الثمالة ، كانت لا تزال بها بقية ، فلم يشـأ عبد الفتاح يحيى باشا الا أن يبدى دهشته وتبرمه لما ورد فى قرار الحزب من الترحيـب بعودته الى حظـيرته ، لأنه لا يزال عضـوا فى الحزب ، حيث أن استقالته لم تكن قد قبلت • كما أظهر غضبه لأن يجعل الحزب فى قراره كفاية وزرائه محل بحث ، « لأن الكفاءة صفة ثابتة لأعضاء الوزارة الذين أخذتهم لمعاونتى » (٨٢) • وبهذا الصلف وقلة الاكتراث باحراز تأييد الغالبية البرلمانية ، شرع عبد الفتاح يحيى باشا فى ممارسة الحكم فى ظل النظام الدستورى المحتضر • ولم يلبث أن تولى رياسة حزب الشعب أيضا عندما قدم صدقى باشـا استقالته منها فى أوائل نوفمبر ١٩٣٣ ، ذاكرا فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادىء ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية » (٨٣) •

***

انتهاء الحياد الانجليزى

على أن الأمور لم تبطىء أن جرت نحو انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا نفسه ، وانهاء التجربة الدستورية ذاتها • وكان ذلك فى هذه المرة بسبب ظهور الانجليز على المسرح السياسى • ففى أوائل عام ١٩٣٤ سقط الملك فؤاد فريسة مرض خطير استمر معه طوال العام، وأقعده عن مباشرة أمور الحكم • وقد نشأ عن ذلك أن أصبح الابراشى باشا ، ناظر الخاصـة الملكية ، هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، مما أثار الاستياء والتذمر فى جميع الأوساط • وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ يشد اهتمام انجلترا الى مصر لمواجهة أمرين : الأول ، احتمال وفاة الملك ، والثانى احتمال امتداد مرضه • ففيما يختص بالاحتمـال الأول لم يكن « فاروق » ولى العهد قد بلغ فى ذلك الحين السن القانونية لتولى شئون الحكم • ومن ثم كان الامر يقتضى ، طبقا لقـانون تنظيم وراثة العرش ، أن يضـع الملك فؤاد فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة ، لا يفض الا بعد وفاته ، وأن يكون ذلك فى البرلمان أمام أعضائه • وقد رأت انجلترا أن يكون لها اليد

العليا فى اختيار أشخاص الاوصياء على العرش المصرى ، حتى تضمن ولاء هؤلاء الاوصياء لبريطانيا واقرارهم نفوذها فى مصر (٨٤) · أما فيما يختص بالاحتمال الثانى ، وهو امتداد مرض الملك ، فقد رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية على الملك فى أثناء مرضه ، أو تعيين الأمير محمد على قائما مقامه الى أن يشفى ، وذلك حتى لا ينتقل الحكم الى أيد غير مسئولة ، وطلبت فى الوقت نفسه طرد الابراشى باشا من القصر (٨٥) ·

فماذا كان موقف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من هذا التدخل الانجليزى ؟ فى ذلك الحين كانت الظروف تعمل ضد عبد الفتاح يحيى باشا ، فبالاضافة الى أن طبيعة تكوين هذه الوزارة ، والظروف التى كانت تعمل فيها ، كانت تسلبها بطبيعتها القدرة على مواجهة الانجليز والدخول معهم فى معركة ، فان الوزارة كانت من ناحية أخرى تتعرض فى ذلك الحين لحملة شديدة من جريدة « السياسة » تمس نزاهتها فى الحكم ، وذلك فى تهم وجهتها الجريدة لوزير الإشغال تنسب له فيها أنه عهد بمقاولات كبرى الى أحمد عبود باشا ، من غير أن تحترم فيها أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الاحوال · وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، كان اهتمام الصحف فيها واهتمام الجمهور بكل ماحدث فى المحكمة بالغا غاية مداه · ثم حكمت المحكمة ببراءة حفنى بك محمود صاحب المقالات التى نشرت بجريدة السياسة ، كما أيدت محكمة النقض هذا الحكم فى أهم أجزائه (٨٦) ·

وهكذا عندما أراد عبد الفتاح يحيى باشا الوقوف فى وجه الانجليز بسبب مسألة الوصاية على العرش ، شعر الانجليز فجأة بأن عليهم مسئولية عن موقف التأييد لوزارة مشكوك فى نزاهتها ! ، « وأن ماوصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه » ـ حسبما قال المستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى ، للدكتور هيكل ـ ولم تلبث السلطات الانجليزية أن أخذت فى احياء تقليد قديم كانت تمارسه فى عهد الحماية أيام سطوة الانجليز وجبروتهم فى المصالح والدواوين، فكثرت زيارات المندوب السامى ومندوبيه وكبار موظفيه الى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة، لاحراج الوزارة ودفعها الى الاستقالة (٨٧) · وفى الوقت نفسه أخذت الاتصالات تدور مع الساسة المصريين لاحداث التغيير الوزارى المرتقب · وكان المرشحون لرياسة الوزارة الجديدة ثلاثة ، على ماهر ، وحافظ عفيفى ،

وتوفيق نسيم • أما الاول فكانت ترشحه السراى والثانى كان يرشحه الانجليز والثالث كان أقرب من زميليه ـ قليلا ـ الى ارضاء الرأى العام، أو كان حلا وسطا بين القصر والوفد والانجليز ، خصوصا وقد عرف انه اشترط لقبوله الرياسة أن يعاد دستور ١٩٢٣ (٨٨) • وفى يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٤ انتهى الامر بتقديم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته الى الملك ، بانيا اياها على تدخل الانجليز فى مسألة الوصاية على العرش ، اذ ذكر انه « أبلغ رغبات للحكومة البريطانية لا يسعه قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » • فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فالفها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (٨٩) •

***

وهكذا يفهم مما سبق أن الاحداث الداخلية هى التى كانت وراء تغيير الانجليز سياستهم بازاء النظام الجديد ، وهو تغيير محدود كما سنرى ، لانه سيكون قاصرا على معاداة هذا النظام دون أن يتعدى ذلك الى السعى فى اعادة النظام القديم • ولهذا فقد وقع الدكتور هيكل فى خطأ كبير حينما عزا هذا التحول فى موقف السياسة الانجليزية الى رغبة الانجليز فى التقرب من الشعب المصرى وخطب وده ، وحينما اعتقد أن هذه الرغبة المزعومة كانت منبعثة من التدهور الذى طرأ على الموقف الدولى فى ذلك الحين • ففى الحقيقة أن الموقف الدولى لم يكن قد تطور فى ذلك الحين الى الحد الذى يهدد السلام ، أو يحمل الانجليز على التفكير فى خطب ود الشعب المصرى • وحتى ولو سلمنا جدلا بأن الموقف الدولى كان متدهورا ، وأن هذا التدهور كان وراء اتجاه السياسة الانجليزية نحو خطب ود الشعب المصرى ، فقد كان من المفروض أن يستمر هذا التقرب باستمرار تدهور الموقف الدولى • ولكن الثابت هو العكس تماما ، لان السياسة التى التجأ اليها الانجليز بعد ذلك لم تكن بحال من الأحوال سياسة تقرب نحو الشعب المصرى ، أى لم تكن امتدادا للسياسة التى أملت ـ حسبما يقول الدكتور هيكل ـ تغيير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، بل لقد تصادمت هذه السياسة مع مشاعر الشعب المصرى القومية بدرجة استفزته الى القيام بثورة ثانية ، أو شبه ثورة ، فى عام ١٩٣٥ ، مع أن الحالة الدولية ، حينما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية ، خطبته ، أو تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كانت قد بلغت منتهى التأزم بغزو ايطاليا للحبشة عن طريق الاريتريا والصومال فى أكتوبر ١٩٣٥ ـ أى قبل القاء التصريح المشهور بشهر تقريبا •

اذن فلا صلة بين انقلاب الانجليز على النظام الذى وضع أسســـه صدقى باشا ، وبين الموقف الدولى وتأزمه ، لان الموقف الدولى عنـــدما سيتأزم ، لن يدفع الانجليز الى التقرب من الشعب المصرى ، بل سنرى أنه سوف يدفعهم الى تشديد قبضتهم على مصر • وهذه الحقيقة على جانب كبير من الاهمية ، لانها متصلة ببواعث ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبارها معاهدة أبرمت تحت ضغط ظروف خارجية بالدرجة الاولى ، مما سيتناول فى موضعه •

٤ ـ معاهدة ١٩٣٦

الظروف الداخلية والخارجية

خديعة المصريين في السياسة الانجليزية

لم يخدع المصريون في السـياسة الانجليزية في وقت ما ، بقدر ما خدعوا فيها في خريف عام١٩٣٤ ، حين أدى تدخل دار المندوب السامي في نوفمبر من هذه السنة الى انهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجيء نسيم باشا الى الحكم . فقد اعتقد المصريون أن السياسة البريطانية قد تغيرت ، وانها تتجه نحو استرضاء الشعب المصرى . وقد بلغ انطباع هذا الأثر في أذهان المعاصرين مبلغا ترك أثره في مذكرات الدكتور هيكل الذى أصر ـ كما مر بنا ـ على تصوير هذا التغيير الوزارى على أنه ثمرة لتحول السياسة الانجليزية نحو التقرب الى الشـعب المصرى وكسب مودته ، كنتيجة لظروف الموقف الدولى(٩٠) . ولم يكن هذا الاعتقاد قاصرا على الدكتور هيكل ، ففى الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا في المؤتمر الوطنى العام الذى دعا اليه في أواخر ١٩٣٤ ، وعقد في يومى ٩ ، ١٠ ينـاير ١٩٣٥ ، أفصح زعيم الامة عن هذا الشعور بقوله : « ونحن نحس الآن ، ونأمل أن يصدق هذا الاحساس ، بأن السياسة البريطانية أخذت تتجه هذا الاتجاه (الاتجاه الى الاتفاق) ، وأن عهد فخـامة المندوب السامي الجديد ، عهد تفاهم صحيح بين البلدين (٩١) » .

ولكيلا نظلم حاسة التنبؤ في الشعب المصرى وزعمائه ، ينبغى أن نقول ان مجرد اختيار نسيم باشا لتولى الحكم في تلك الظروف ، كان كافيا وحده لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فان نسيم باشا كان قد أعلن نفسه كمعارض لدستور ١٩٣٠ ، وذلك من قبل أن يظهر هذا الدستور الى حيز الوجود السياسى ، فقد كان نسيم باشا رئيسا للديوان الملكى حينما رفع صدقى باشا الى الملك مشروع دستوره .

فوضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض في اصداره على الصورة التى قدمها صدقى باشا . ولكن الملك فؤاد لم يأبه لنصحه ، فقدم استقالته من منصبه . وقد حدث بعد ذلك أن أراد الملك تعيينه عضوا في مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم باشا رفض هذا التعيين ، حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه(٩٢) . ولهذا فقد رسخ فى أذهان الوفديين أن الوزارة النسيمية انما هى «وزارة انتقال» لا «وزارة استقرار»(٩٣) .

وفى الحق أن الأحداث جرت فى أعقاب ذلك عند حسن ظن الشعب المصرى بالتغيير الوزارى الجديد . ففى يوم **٣٠ نوفمبر ١٩٣٤** ، أى بعد أسبوعين تقريبا من اعتلاء نسيم باشا الحكم ، صدر أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بابطال العمل بدستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسى البرلمان القائمين على أساسه(٩٤) . فكان هذا الامر تتويجا لكفاح الشعب فى خلال السنوات الأربع السابقة فى سبيل الغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا . ومع أن هذا الامر اشتمل على شيء غريب حقا ، وهو أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ ، تاركا البلاد تحت الحكم الاوتوقراطى بطريقة مباشرة ، الا أن هذه الحقيقة لم تسبب كثيرا من القلق فى ذلك الحين ، ولم تخفف من شدة الاعتقاد فى تحول السياسة البريطانية نحو استرضاء الشعب المصرى ، بدليل أن عبارة النحاس باشا السالفة الذكر ، التى يعرب فيها عن هذا الاعتقاد ، قد قيلت بعد أربعين يوما من الغاء دستور ١٩٣٠ وعدم اعادة دستور ١٩٢٣ مكانه . ومع ذلك ، فاحقاقا للحق نقول : ان جريدة البلاغ الوفدية قد ساورها فى ذلك الحين بعض القلق بخصوص عودة دستور ١٩٢٣ ، فكتبت فى ١٠ يناير ١٩٣٥ تقول « اما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، وحينئذ تجرى انتخابات وتخلى وزارة نسيم باشاالطريق بحكم الأغلبية التى لا شك فى أنها ستكون وفدية ، وتكون وزارة نسيم باشا « وزارة انتقال » كما كانت وزارة المغفور له عدلى باشا يكن فى أواخر عام ١٩٢٩، واما ألا يعود دستور١٩٢٣ ولاتجرى انتخابات ولا تخلى الوزارةالطريق لحكم الاغلبية، وحينئذ تحكمالوزارة على أنها وزارة استقرار ، وحينئذ ايضا يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده » . ثم قالت : « على أننا لا ننسى أن هناك عاملا قويا ، هو السياسة البريطانية التى لا تزال غايتها غير جلية . ولسنا ممن يسبقون الحوادث ، ولكن اذا تبين غدا أن نية السياسة البريطانية مبيتة على أن لا دستور بعد اليوم ، وأن الحكم يجب أن يكون أوتوقراطيا كما هو

الآن ، فان الخطة التى نفـــذها المستر بترسون (القـــائم بعمل المندوب السامى) ستكون أكبر خدعة خبيثة سينكشف أمرها فى وقت قريب » ٠

كان هذا مجرد قلق عابر أبدته الجريدة الوفدية ، وصرحت بنفسها انها تستبعده ، وفيما عدا ذلك فقد قامت سياسة الوفد منذ ذلك الحين على الاطمئنان للسياسة البريطانية وترجى الخير منها ، وتمثل هذا فى أمرين : الاول مهادنة المندوب السامى الانجليزى الجـديد ، استنادا الى البوادر التى كانت توحى بأنه سيؤيد اعادة دســـتور ١٩٢٣ ، والثانى الاخلاص فى معاداة القصر ، لدرجة أن مجلة «روزاليوسف» الوفدية عندما نشرت فى تلك الأثناء خطابا مفتوحا الى الملك تطالبه فيه باعادة الدستور وانهاء الحالة الشاذة القـــائمة ، تعرضت لتأنيب شديد من السلطـات الوفدية ، وكان مما قاله الاستاذ مكرم عبيد للسيدة « فاطمة اليوسف » مستنكرا : « كيف تكتبين خطابا مفتوحا للملك ؟ لقد ظن النـاس أننـا نريد بذلك مصالحته ، وهذا غير صحيح » (٩٥) ٠ ومن هنـا نلمح بعض تلهف الوفد على ابرام الاتفاق مع الانجليز للتفرغ لمجابهة القصر ٠

الوفد يسترد قوته وينظم صفوفه

على كل حال فقد أخذ الوفد فى ذلك الحين يتجه فى ذكاء الى الاستفادة من الظروف التى تهيـأت له بتولى نسيم باشا الحكم ، فى تنظيم صـفوفه واستعادة قوته التى أوهنتها مطرقة صدقى باشا الحديدية طوال السنوات الأربع السالفة ٠ وهو الضعف الذى سمح فى عام ١٩٣٣ بقيام حـركة فاشية بقيادة الاستاذ أحمد حسين ، تحت اسم « جمعية مصر الفتاة » ، تعلقت بها آمال بعض الشباب المصرى من طلبة المدارس الثانوية وطلبـة الجامعات مضافا اليهم فريق من الطبقـات الأخرى الذين فى مثل سنهم ، والذين استهوتهمأفكار الجمعية المشتقة منمنابع فاشية ونازية : اعادة مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية شامخة تتألف من مصر والســودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام ، واشـعال القومية المصرية حتى تصبح « المصرية » هى العليا وتصبح مصر فوق الجميع (٩٦) ٠

على كل حال فقد كانت سياسة نسيم باشا التى سار عليها فى ذلك الحين تقـوم على التقرب من الوفد الى أقصى حـدود التقرب ، ولدرجة أنه أشركه معه فى الحكم اشراكا فعليـا ٠ ويصف النحاس باشا كيفيـة هذا الاشراك ، أو هذه الشركة ، فيقول : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية ،

فتركناها للوزارة ، وليست هي بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية ، فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ، ودون ان نقر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه » (٩٧) ٠

على كل حال فقد اتجه الوفد – كما ذكرنا – الى الاستفادة من هذه الظروف المواتية له ، فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته ٠ وكانت المصالح المحلية للوفد والأحرار الدستوريين فى المدن والأقاليم فدأصابها من تصريف الحكومة فى عهد دستور ١٩٣٠ أكبر الضرر والأذى ، فقد فصل الموظفون الذين بدرت منهم بدرة تدل على ميلهم لاى من هدين الحزبين ، وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا ، واضطرت وزارة ذلك العهد الغابر الى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ٠ وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ، ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس ٠ ولهذا كان على نسيم باشا واجب سريع هو اعادة الأمور الى نصابها الطبيعى ، حتى يطمئن أنصار الحزبين الى أن مناصرتهم لم تذهب سدى ٠ ولكن نسيم باشا كان – كما يقول الدكتور هيكل – « وفدى الهوى » ، ومن ثم فقد تغلبت عليه نزعة ارضاء أنصار الوفد على نزعة ارضاء الأحرار الدستوريين ٠ وكان هذا من الأسباب التى جعلت حزب الأحرار الدستوريين يتجه الى معارضته فى ذلك الحين « فى تحفظ »(٩٨)٠

فى ذلك الوقت رأى الوفد أن يقوم بحركة قوية تحيى سمعته الداخلية والخارجية ، ويعلن فيها تشبثه بدستور ١٩٢٣ ، وعدم رضائه بغيره بديلا ٠ وكانت الصحف الانجليزية قد خرجت فى تلك الأثناء تروج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ ، – وهو ما سوف نرى أنه كان يعبر تماما عن سياسة الحكومة البريطانية فى ذلك الحين – وكان مما وصفت به جريدة « الديلى تلغراف » دستور ١٩٢٣ أنه « وثيقة وضعت على عجل ، وقامت على الطراز الاوروبى ، برهنت الحوادث قبلا على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسيا ، وعلى أنه يلائم تماما سلطة الوفد وسيادته » (٩٩) ٠ هذا هو منشأ فكرة المؤتمر الوطنى الوفدى الكبير الذى دعا الوفد لجانه وانصاره الى عقده فى ٩ ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ٠ ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ٠ فقد شهده عدد عظيم تراوح بين العشرين ألفا والثلاثين ألفا ، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثا عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية

والاقتصادية (١٠٠) . وقد جنى الوفد ثمرة هذا المؤتمر دعاية طيبة فى الداخل والخارج ، فكتبت جريدة « النيوستيتسمان » تقول : « ان الوفد يبرز بعد احتجابه الأخير منظما تمام التنظيم ، ولا يلقى منازعا مهما فى الميدان . فهو يمثل فى مصر الدور الذى يمثله حزب المؤتمر فى الهند(١٠١) » . كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول فى مصر من نوعه » ، وأنه « أول اجتماع قام به الوفديون منذ أربع سنوات وأبدوا فيه آراءهم بحرية تامة » ، ثم قالت: « ومعلوم أن أحوال الشرق الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية، ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد(١٠٢)»

وبالفعل فقد أعلن الوفد فى المؤتمر عن طائفة من الاصلاحات التى اعتزم ادخالها على نظامه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها . وتنظيم لجان الشبان والعمال ، وتوسيع نطاقها ، والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية . وانشاء النوادى السعدية فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية يكون الغرض منها اذكاء الروح الوطنية من نواحيها المختلفة السياسية والدستورية والاقتصادية (١٠٣) . وكان هذا التنظيم الذى أجراه الوفد فى صفوفه فى الواقع بمثابة الاستعداد لمعركة كانت البوادر تدل على أن ميعادها آت لا ريب فيه .

تطور المسألة الدستورية :

ففى ذلك الحين كانت المسألة الدستورية قد أخذت تتطور تطورا سيئا يؤدى الى الاصطدام بالوفد وبالشعور الوطنى فى جميع أنحاء البلاد . فلقد كان من نتيجة نشوب المعارك الدستورية الطويلة التى دارت بين الشعب والملك منذ اصدار دستور ١٩٢٣ ، والتى انتهى معظمها بتدخل من الانجليز ، اما لصالح الشعب فى بعض الاحيان ، أو لصالح الملك فى أحيان أخرى ، حسبما تتفق أية حالة من الحالتين مع مصالح الانجليز أنفسهم — أن أصبح الانجليز تلقائيا فى مركز ممتاز بين السلطتين المتنازعتين ، بحكم كونهم عنصرا مرجحا لكفة احداهما على الأخرى ، وأن أصبح أمر الدستور فى أيديهم بعد أن كان تصريح ٢٨ فبراير قد جعل أمره فى يد الملك وشعبه .

وهكذا عندما تولى نسيم باشا الحكم ، تقدم الى الانجليز طالبا

الاذن باعادة دستور ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أساسه · كما أعلن رغبة مصر فى ابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين بازاء الاخرى · ولقد كان نسيم باشا يرجو أن ترد الحكومة الانجليزية على طلباته بالايجاب أو الرفض ، ولكن الايام والشهور انقضت دون أن يتلقى مثل هذا الرد ، مما تسبب عنه أن أخذ صبر الجماهير ينفد ، ويبدى الطلبة فى الجامعة قلقهم من موقف الوزارة(١٠٤) ·

ولم تلبث الأمور أن أخذت تتطور تطورا سيئا عندما أخذت الدسائس تظهر فى الأفق فى ذلك الحين من جانب الابراشى باشا فى القصر ، وفى الأزهر على يد الشيخ الظواهرى ، مما جعل الوفد يحس بضرورة الاسراع فى العمل لعودة الدستور ، كما جعله لا يجد مفرا من التدخل لدى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الحالة(١٠٥)· وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد فى ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ، مستعينا بالمندوب السامى السير مايلز لامبسون ، خروج الابراشى والشيخ الظواهرى من منصبيهما ، فلم يجد الملك مفرا من الموافقة على هذا الطلب فى الشهر نفسه (١٠٦) ·

وفى اليوم نفسه ، الذى تقدم فيه نسيم باشا بهذه المطالب الى القصر ، رفع اليه كتابا تاريخيا فوض اليه فيه أمر **اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور** ، لو رأى الملك تنقيح شىء فيه ، أو **تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور جديد** · ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب أمرا غير مألوف ، ومنطويا على معان كثيرة ، فقد أجاب الملك وزيره الأول بكتاب أرسله اليه بعد ثلاثةأيام يخبره فيه أنه يؤثر اعادة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال (١٠٧) · ويبدو أن نسيم باشا كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب فى اعادة دستور ١٩٢٣ ، فأراد أن يرمى بعبء رفض اعادته على عاتقه ، وينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعة هذا الرفض · ولكن الملك بالرغم من مرضه ، كان سريع الخاطر ــ كما يقول الشيخ الظواهرى ــ فقد أدرك مناورة نسيم باشا فرد عليه الرد السابق (١٠٨)· ·

وعلى كل حال فبهذا الرد من الملك فؤاد ، أصبح موقف جميع القوى السياسية فى مصر واضحا من ناحية ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ولم يبق الا أن يعلن الانجليز موقفهم رسميا أيضا ، اما بالرفض أو بالقبول فيتحدد الموقف السياسى تبعا لهذا الموقف · ولما كان الانجليز قد آثروا

الصمت كما مر بنا ، فقد اتصل نسيم باشا بالمندوب السامى ليتصل بحكومته ويطلب منها أن تكشف موقفها . ولم يلبث أن وصل رد فى شهر مايو ١٩٣٥ ، وفيه تطلب الى مندوبها فى مصر أن يبلغ الحكومة المصرية « ان الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى **الوقت المناسب** ، وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة **لجنة حكومية** يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد ان أراد » (٩-١) .

ازاء هذا الرد الذى يتعارض مع رغبة البلاد كلها ، والذى يتناقض مع الرد الذى أرسله الملك الى نسيم باشا ، الذى يؤثر فيه اعادة دستور ١٩٢٣ . لم يجد نسيم باشا بدا من التشاور مع الوفد ، فدعا النحاس باشا وثلاثة من زملائه الى الاجتماع به وبثلاثة من الوزراء فى حديقته بشارع الهرم ليبسط لهم تفاصيل الحال ، وفى هذا الاجتماع أبدى النحاس باشا وزملاؤه اعتراضهم على تدخل الحكومة البريطانية فى مسألة من أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ تمسكا تاما . وقد عرض عليهم نسيم باشا تقديم استقالته الى الملك ، ولكنهم بعد تبادل الرأى رأوا أن تبقى الوزارة فى مناصبها ، على أن يواصل نسيم باشا سعيه لازالة الصعاب فى سبيل الدستور ، وأن يحتج فى الوقت نفسه على الانجليز لتدخلهم غير المشروع فى أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما(١١٠) .

على أن الأمل فى أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى سياستها تجاه الدستور لم يلبث أن خاب فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ عندما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانى ، تصريحه المشهور الذى اشتعلت على أثره الثورة فى مصر . ولكن هذا التصريح يرتبط أيضا بتطور الحالة الدولية وقيام الازمة العالمية ، مما يجعل من المناسب البدء أولا بعرض تطورات هذه الحالة .

تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلى :

فى ذلك الحين كانت السحب الدولية قد أخذت تتجمع فى سماء أوروبا لتدفع أمامها المسألة الدستورية ومعها المسألة الوطنية دفعا حثيثا . فقد تفاقمت المشكلة الحبشية وتعقدت الحالة الدولية عندما أخذت ايطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث

أن عرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدا شبح الحرب فى الأفق • وهنا أخذ الموقف الداخلى فى مصر يتأثر تأثرا شديدا بهذا التهديد الخطير للسلام العالمى • ذلك أن الحرب اذا وقعت ، «دارت» ـ كما يقول النحاس باشا ـ «على حدود مصر وعند منابع النيل • بل ربما كانت مصر ميدانها برها وبحرها وجوها • ومن ثم انتقـــل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فقد تضاعفت الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الامة تسيير أمورها فى ذلك الجو العاصف المضطرب • وأصبح ضروريا تحديد مركز مصر الدولى تحديدا دقيقـا ، حتى اذا جد الجـد ووقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها(١١١) » •

وهكذا أخذ الموقف الدولى يلعب دوره فى التأثير على الموقف الداخلى فى مصر ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية • وفى الحقيقة أن صلة النزاع المصرى البريطانى بتطورات الحالة الدولية لم تتوثق فى وقت من الأوقات، كما توثقت عام ١٩٣٥، ومن قبل فى عام ١٩٢٩• فقد أسفر تحسن الموقف الدولى عام ١٩٢٩ عن مشروع محمد محمود ـ هندرسون ومشروع النحاس ـ هندرسون ، اللذين سجلا تقدما فى المطالب الوطنية بالنسبة للمشروعات السابقة ، وسنجد أن تدهور الموقف الدولى عام ١٩٣٥ سوف يؤدى الى تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية •

ولعل بهذه المناسبة أن نذكر أن بعض المؤرخـين والباحثين يعزو تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ الى ضعف المفاوض المصرى • فهم يقولون ان تدهور الموقف الدولى كان من شأنه أن يعزز مركز المفاوض المصرى فى هذه المعاهدة لا اضعافه ، لان بريطانيا كان لها فى نجـاح المفاوضـــات والوصول بها الى تسوية نهائية مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ، ان لم تفقها • واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر • وعلى أسوأ الفروض ـ كما يقول الاستاذ شفيق غربال ـ فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها ؟ (١١٢) • وقد ذهب الدكتور مصطفى الحفناوى الى أن انجلترا « كانت ترجو بجدع الأنف أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » ، ولو أن الساسة المصريين قد فهموا ذلك لاستطاعت مصر أن تقبض من انجلترا الثمن ، وأن تحملها على تغيير أسلوبها الاستعمارى ، رضيت أم كرهت (١١٣) •

ومما لا ريب فيه أن ما اشتمل عليه هذا القول من اشارة الى اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولى ، وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية

مصر ، صحيح تماما · ولكن ليس صحيحا أن هذا الاهتمام الكبير من جانب انجلترا كان يدفعها للحرص على تسوية المسألة المصرية بأى ثمن قبل قيام الحرب · والصحيح — وهو ما كشفه موقف انجلترا الذى سيوضح بعد قليل — أن **انجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها فى العمل على أرض مصر** · فعندما نشبت الأزمة الانجليزية — الايطالية — كما يقول الاستاذ ارنولد توينبى — لم يكن يقيد مركز انجلترا فى مصر سوى تصريحها الذى أصدرته من جانب واحد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بعد أن سقطت السيادة العثمانية عن مصر بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليه ١٩٢٣ · وكان تصريح ٢٨ فبراير قد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظ انجلترا بأربعة أمور بصورة مطلقة ، الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بشأنها مع الحكومة المصرية · وأول هذه الامور تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ، والثانى الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة · ومن ثم فقد **كان احتفاظ انجلترا بهذه اليد المطلقة فى استخدام الأراضى المصرية ومياهها الاقليمية ، عند نشوب الأزمة الدولية ، عاملا من عوامل اغتباط السلطات البريطانية التى كانت مسئولة عن تحركات القوات المسلحة البريطانية (١٠٤ مكرر)** ·

وفى الحقيقة أن انجلترا لم تقبل عقد معاهدة مع مصر فى عام ١٩٣٦ ، الا بعد أن حصلت على المميزات التى كانت ترجو الحصول عليها من عدم ابرامها ، وأن انجلترا كانت تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة ناجحة لا بأس من اعادتها · وعلى العكس من ذلك كانت مصر تنظر الى تجربة الحرب العالمية الأولى باعتبارها تجربة أليمة ومخيفة لا بد من تحاشيها مهما كان الثمن · وفى هذا يقول النحاس باشا فى خطابه فى عيد الجهاد الوطنى ١٩٣٥ : « يجب أن يكون معلوما أن الحالة فى مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها فى عام ١٩١٤ ، عندما اندلع لهيب الحرب العظمى · فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها ، وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها ، قهرا وغلابا ، وقوة واقتصابا · ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو فى مقدورها ، متعاونة فى الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا

يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » (١٠٥ مكرر) • هذا هو مفتاح معاهدة ١٩٣٦ الحقيقى •

وسنرى فيما يلى كيف تأثر الموقف الداخلى بغيوم الحالة الدولية • ويحسن هنا أن ندع رئيس الوفد يروى بنفسه تطورات الموقف على أثر تفاقم المشكلة الحبشية ، فقد قال : « هنا أصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى وحده ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال • وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تتجمع فى الأفق الدولى ، لابلاغه رسميا لهم • وقد أبلغنا نسيم باشا أنه تكلم فيه بطريقة اجمالية مع فخامة المندوب السامى قبل سفره بالأجازة ليقف حكومته عليه ، ثم تكلم تفصيليا مع جناب المستر كيلى عندما كان جنابه مندوبا ساميا بالنيابة • ثم صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى أرسله سعادة نائب المندوب السامى باسم حكومته الى دولة رئيس الوزراء : « ان حكومة جلالة الملك تدرك مصالح مصر حق الادراك ، وتعرف القلق الذى يساورها فى الوقت الحاضر • فليثق دولة الرئيس بأنه اذا دعت الظروف ، فان حكومة جلالته ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قرب » •

« وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها • فصارحناه بوجوب التعقيب عليه على كل حال ، لأنه اذا كان بداية وجب ألا تبطىء بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد (المعاهدة) واذا كان نهاية فهو مضر لا نقبله • وأوضحنا أنه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » (١٠٦ مكرر) •

كان هذا قبل أن تتطور الأزمة الايطالية الحبشية تطورها الخطير ، بتحرك قوات ايطاليا فى الارتريا ضد الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ • وهنا دخلت المسألة مرحلة جديدة ، فقد أخذ الانجليز يحشدون أسطولهم فى البحر المتوسط ، وبالأخص فى المياه المصرية ، وأخذوا يزيدون قواتهم فى مصر زيادة كبيرة ، ويتمتعون بالحرية المطلقة فى استخدام الموانى

والأراضي المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا ، وأصبحت قاعدتهم البحرية المهمة هي الاسكندرية بدلا من مالطة ، وجعلت المنطقة الغربية كلها حراما لا يجوز أن يطأها أحد الا باذن خاص من القيادة العامة لهذه المنطقة ، كما بلغ عدد الطائرات الحربية البريطانية مبلغا عظيما • وكانت ايطاليا من الجانب الآخر تعزز حاميتها في ليبيا وتزيد اسطولها حتى بلغ في القوة مركزا مساويا للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، اذ وصلت حمولته الى ٣٥ في المائة من مجموع حمولة الأسطول الانجليزى كله (١٠٧ مكرر) •

وهنا كان على حكومة مصر أن تحدد مركزها في هذا النزاع • فمن ناحية، أثار تركيز القوات البريطانية في مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر الى معسكر معاد لايطاليا ، وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر ، (١٠٨ مكرر) ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الأحباش الذين كانوا في نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم ، ولهذا كانوا يؤيدون كل ما يتخذ من الخطوات لوقف مطامع الايطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود في وجه القوات الغازية • وفي الوقت نفسه فان استيلاء ايطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين • ناحية الصحراء الغربية ، وناحية السودان • لأن استيلاء ايطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل (بحيرة تانا التي تمد النيل الأزرق بمياهها (١٠٩ مكرر) • وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس باشا في خطبته يوم ٩ سبتمبر ١٩٣٥ عندما قال : « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن ــ كما قال حضرة نقيبكم ــ متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا • حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا ، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود » (١١٠ مكرر) •

كان هذا الاتجاه للرأي العام المصري وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة ايطاليا ، مساعدا للحكومة المصرية في مسايرتها للسياسة الانجليزية بازاء ايطاليا • فقد اشتركت مصر في التأهبات والتدابير الحربية كأنها احدى الدول المحاربة (١١١ مكرر) • وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الأمم ، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التي فرضتها هذه على ايطاليا في ١٤

أكتوبر ١٩٣٥ • وكان هذا أول قرار تتخذه مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، بعد القرار الذى اتخذته فى ابان الحرب العالمية الاولى ضد خصوم الحلفاء ، ثم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد اعلان استقلالها ضد دولة من الدول (١١٢ مكرر) - وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات فى عصبة الأمم موقف الحكومة المصرية والولايات المتحدة ، لأنهما وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرتا بالاجابة على بلاغها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة (١١٣مكرر)• وقد ورط هذا كله موقف مصر توريطا كبيرا فى الازمة العالمية ، وكان الاحتجاج الشديد الذى أعلنته ايطاليا على تنفيذ مصر للعقوبات ، من العوامل التى أشعرتها بالخطر الايطالى الداهم (١١٤) • وهذا مما جعل المصريين يشعرون بالمرارة لما وصل اليه جيشهم من ضعف على يد الاحتلال • وقد عبر عن هذا الشعور رئيس الوفد فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بقوله « لقد شاءت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر • ومع ذلك يجب علينا كمملكة مستقلة ذات سيادة ، وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والذود عن الديار بكل ما نستطيع » (١١٥) •

من كل هذا يظهر بوضوح أن مصر فى عام ١٩٣٥ كانت متأثرة بالأزمة الدولية تأثرا عميقا • بل يمكن القول انها كانت طرفا فى النزاع بحكم عواطفها مع الحبشة ، وبحكم خوفها على منابع نيلها ، ثم توقعها الحرب فى ديارها « وتعرضها لأخطار الغازات الخانقة ونسف القنال ونسف خزان اسوان » (١١٦) • على أن مصر من جانب آخر كانت تشعر بأن وجود القوات البريطانية فى أرضها هو ما عرضها لأخطار الحرب ، لأن الحرب اذا نشبت فستنشب بين انجلترا وايطاليا ، ولا يمكن أن تتفاداها مصر ، بل ستكون ميدانها • ولهذا أحست مصر أن الظروف تقضى بتنظيم علاقاتها مع انجلترا قبل نشوب الحرب ، « حتى لا يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها قهرا وغلابا وقوة واغتصابا » ـ على حد تعبير النحاس باشا السالف الذكر ـ وأن الضرورة تقضى بعودة دستور ١٩٢٣ لتوفير حكومة دستورية تتولى قيادة دفة البلاد فى تلك الظروف الخطيرة •

من أجل هذا اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة الى المندوب السامى تتضمن فيما تتضمن المسائل الهامة الآتية : أولا : ـ أن الأزمة

العالمية القائمة وخطورة المسائل التي تعرض في هذه الظروف وتحتاج الى البت فيها ، تستوجب الرجوع الى آراء الأمة • ثانيا ــ أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها • ثالثا ــ أن حكومة مصر ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين تعود بالفائدة عليهما وتؤكد المودة وترتب التعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها • رابعا ــ أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم • وهاتان النتيجتان على سبيل المثال وحده ، **وان الحكومة المصرية تطالب بالغاء الامتيازات الأجنبية في مصر** كما ألغيت في غيرها من البلاد • خامسا ــ أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين (١١٧) •

تصريح هور

قدم نسيم باشا هذه المذكرة الى المندوب السامى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ • وفى يوم ٩ نوفمبر صدم السير صمويل هور آمال الشعب المصرى بتصريح ألقاه فى مأدبة أقامها محافظ لندن « بالجيلدهول » تناول فيه أهم المطالب المصرية : عقد المعاهدة وعودة الدستور ، فقال : « لقد بدا لمصر من تلقاء نفسها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى •• ولكننا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح •

« ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء **علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين** لمصلحتهما المشتركة ، ومن دواعى اغتباطنا أن تبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح **التعاون الحر** • وهذا العمل لايمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين • وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين اننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر **بشكل يوافق احتياجاتها**• فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ، اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠، مادام الأول قد ظهر انه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة •• فعلينا اذن كأصدقاء وكشركاء **أن نتعامل بحرية** ، ونواجه الأمور بصراحة ، ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصممين على أن يفهم كل فريق منا وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما » (١١٨) •

هذا هو التصريح الذى وصفته جريدة الأهرام بأنه « يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها ، ومن أنكى ما امتحنت به القضية المصرية فى العهد الأخير » (١١٩) ٠ والحق ان هذا التصريح قد بت فى مسألتين على جانب كبير من الخطورة المسألة الأولى مسألة الاتفاق بين البلدين ، والثانية مسألة الدستور ٠ ففيما يختص بالمسألة الأولى ، ظهرت نية الحكومة البريطانية واضحة لا خفاء فيها فى الاكتفاء « بالتعاون الودى الحر بين البلدين » ، والاعتذار عن عقد المعاهدة بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، « ومعنى هذا » — كما قال النحاس باشا معلقا : « أن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شىء من ذلك حرية أو اختيار » (١٢٠)٠ أما فيما يختص بالمسألة الثانية وهى الدستور ، فقد هدم هذا التصريح الأمل الذى بناه الوفد طويلا على أن تغير السياسة البريطانية موقفها وتوافق على اعادة دستور ١٩٢٣ — وهو الأمل الذى رأيناه يدفع النحاس باشا لأن يطلب من تسيم باشا البقاء فى الحكم عندما عزم هذا على الاستقالة ٠ وهكذا لم يبق مفر أمام الوفد من اعلان الحرب على الانجليز ، واعادة النظر فى موقفه من الوزارة النسيمية ٠ وكانت مناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ٠ المناسبة الطبيعية لاعلان هذا الموقف ٠

ولكن قبل أن يحل هذا اليوم ، كانت قرارات الوفد بهذا الصدد قد تسرب نبؤها الى الصحف وعرفتها البلاد ، وكانت القلوب تغلى للصدمة التى ألحقها بها تصريح هور ، فبدأت المظاهرات تجوب القاهرة وبعض المدن فى يوم الاحتفال ٠ وكان الوفد قد عقد سرادقه للاحتفال بهذه المناسبة ، فألقى فيه النحاس باشا خطابه التاريخى ، الذى اعتمدت عليه فى هذا الفصل ، وهو أهم وثيقة سياسية تعالج تاريخ هذه الفترة ٠ وقد ختمه النحاس باشا باعلان قرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماعه يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٥ وهى على الوجه الآتى :

أولا — توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز ، ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال ٠

ثانيا — أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل ، نزولا على خطة عدم التعاون ٠ لأن استمرارها فى الحكم بعد

اصرار الانجليز على الاعتــداء على الدستور والاســتقلال هواقرار لهــذا الاعتداء ٠

ثالثا ـ اذا لم تستقل ، فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن ٠

رابعا ـ كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع اســـتمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال ، هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع (١٢١) ٠

ثم أرســل الوفد مذكرة الى عصــبة الأمم تتضمن احتجــاج مصر على تصريح سير صمويل هور الذى يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ، وتعلن أن مصر « ضحية عدوان صريح » ٠ وقد أرســل صورا من هــذه المذكرة الى جميع ممثلى الدول الأجنبيــة فى مصر ليبلغوها الى حــكوماتهم (١٢٢) ٠ **وكانت قيمة هذا الاجراء من جانب الوفد أنه كان تشهيرا أدبيا بانجلترا فى وقت كانت تقف فيه أمام ايطاليا بسبب عدوانها على الحبشة ،** وتوشك أن تدخل فى حرب معها دفاعا عن المبادىء الانسانية ٠

***

اشتعلت البلاد ، والعاصمة بنوع خاص ، بالاضطراب عقب اعلان الوفد قراراته الســالفة الذكر ٠ وأخذت تموج بالمظاهرات احتجاجا على تصريح هور ولاسقاط وزارة نسيم باشا ٠ وكان فى بوليس العــاصمة الى يومئــذ عدد كبير من الــكونستبلات الانجليز تصــدوا للطلبــة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصـــدى ٠ واكتظت المستشفيات بالجرحى ، وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصــابيح الانارة فى الشــوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والانارة ، وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس ٠ ثم نظم اضراب عام يوم ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر فى العاصمة ، واحتجبت الصحف وعطلت الاعمال ، وبدت العاصمة فى حداد رهيب جدد ذكرى حوادث ١٩١٩ (١٢٣) ٠

وأمام هذه الثورة الجامحة لم تجد انجلترا مفرا من التراجع ٠ ذلك أن ظروف انجلترا فى عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها فى عام ١٩١٩ ـ كما يقول المؤرخ توينبى ـ ففى عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد خرجت من الحرب مكللة بالنصر ، وكانت فى وضع قوى يمكنها من مواجهــة ثورة مارس ١٩١٩ ، أما فى عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولهــا فى

حرب ضد ايطاليا، وفي هذه الظروف فان نشوب ثورة في مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الأدبية أيضا (١٢٤) ·

على أن انجلترا لم تتراجع دفعة واحدة ، بل تدريجيا · فقد وقف السير صمويل هور في يوم ٥ ديسمبر لينفى بصورة قاطعة أن الرد البريطاني في شهر مايو من تلك السنة بعدم عودة دستور ١٩٢٣ قد اتخذ صورة الرفض والاعتراض (فيتو) (١٢٥) · وانما كان مصاغا في شكل اقتراح · وأنكر أن انجلترا قد تدخلت لتملى على مصر شكلا معينا للقاعدة التى ترسى عليها حياتها الدستورية · ولكنه عاد فأصر من ناحية أخرى على موقف حكومته من مسألة تسوية العلاقات مع مصر في تلك الظروف القائمة ، وأكد « أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية في وسط المشاغل التى سببتها الحرب الحبشية أن تشرع في مفاوضات بخصوص مسألة لها مثل ما لهذه المسألة من الأهمية ! » (١٢٦) · ومغزى هذا التصريح أن انجلترا أرادت أن تلهى زعماء مصر بالدستور ، كما شغلتهم به طوال السنين الماضية ، وتفلت من الأزمة حرة اليدين مطلقتهما في شئون مصر · وهذا هو تفسير تلويحها بعدم الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ وتمسكها في الوقت نفسه بعدم امكان اجراء المفاوضات ·

على أن رد فعل هذا التصريح الجديد في مصر كان لا يقل عنفا عن رد فعل التصريح الأول الذى القى في ٩ نوفمبر ، ان لم يتخذ شكلا أسوأ · فقد أعاد الى أذهان الشعب المصرى ذكرى رفض الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ استقبال الوفد المصرى بحجة انشغالها بمؤتمر الصلح · ولهذا فقد تجددت المظاهرات مرة أخرى في شوارع القاهرة بشكل خطير في يوم ٨ ديسمبر واليوم التالى ، وفي ذلك الحين كان الضغط على نسيم باشا قد بلغ درجة جعلته يفضى الى زملائه بأنه قد قرر تقديم استقالته الى الملك بسبب موقف الحكومة البريطانية من الدستور (حيث لم تكن قد أصدرت تعليماتها بعد بعودته) · ولكن هذا القرار بلغ مسامع المندوب السامى ، فسعى على الفور ، بناء على تعليمات من حكومته ، للحيلولة دون ذلك : ففي صباح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أبلغ نسيم باشا ، في مقابلة خاصة معه ، أن تصريحات السير صموبل هور في ٥ ديسمبر تدل بشكل واضح على أن الحكومة البريطانية ليس في نيتها أن تملى على مصر شكل الدستور الذى تريده ، ومن ثم فان تقديم نسيم باشا استقالته بسبب اعتراض بريطانيا على عودة الدستور ، سوف يكون أمرا

مبنيا على خطأ في الفهم • ولم يبطىء نسيم باشا أن أخذ يعمل على هدى هذه الاشارة ، فقد دعا وزراءه في الحال الى اجتماع طارىء ، وأبلغهم بأنه في ضوء ما قاله السير مايلز لاميسون ، قد عدل عن قراره السابق بتقديم استقالته ، ثم توجه الى القصر الملكي ، وقبل انتصاف النهار ، كان قد حصل على توقيع الملك فؤاد على مرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٢٧) •

الجبهة الوطنية

بينما كانت هذه الأحداث الهائلة تجرى ، اشتدت الدعوة لتوحيد الصفوف • فقد قام شعور بالقلق على مصير البلاد دفع الشبان المتعلمين الى التنقل بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء يطلبون الى زعماء الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون في هذا الطلب الحاحا • وخرج عبد الرحمن فهمي من عزلته ينادى بتوحيد الصفوف ، مؤمنا بأن لا نجاح لمصر بغير توحيد كلمتها وجمع صفوف أبنائها • وقد قابل الوفد هذه الدعوة منذ البداية في تحفظ • فقد اشترط أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك • كما اشترط أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها • على ان الأحرار الدستوريين رفضوا هذين المطلبين (١٢٨) • ويبرر الدكتور هيكل هذا الرفض على الوجه التالى فيقول ان الوفديين انما كانوا يريدون حصر أهداف الأمة فى استعادة الدستور ، ثم تجرى الحكومة الدستورية المستندة الى الأغلبية المفاوضات ، فان نجحت فيهـا ، وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية فى الحكم • أما الأحرار الدستوريون فيجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هو هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لتعطيل أو الغاء (١٢٩) • وواضح أن هذا الرأى للأحرار الدستوريين معناه أن تجرى المفاوضات فى أثناء تعطيل الدستور ، فاذا انتهت بالفشل بقى الدستور معطلا ، وبقيت الأغلبية مبعدة عن الحكم ، واذا عقدت المعاهدة عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وهو رأى يعلق قيام الحياة الدستورية على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ولهذا رفضه الوفد رفضا باتا •

على أن الأزمة لم تلبث أن وصلت الى ذروة الحرج فى أعقاب تصريح هور فى ٥ ديسمبر –على النحو الذى مر بنا– واشتدت المظاهرات وتصادم

البوليس مع الجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب أصدروا على اثره قرارات بتنظيم مقاطعة البضـــائع الانجليزية ، واشتد الضغط من جانب الطلبـة على الأحزاب من أجل الاتحاد ٠ فأسفر ذلك كله عن اتفاق تم بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة ، وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما الى الملك لاعادة الدستور ، وأبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ٠ على أنه فى نفس اليوم الذى أبلغ فيه هذان الكتابان الى الملك والى المندوب السامى ، تم حصول نسيم باشا من الملك على المرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٣٠) ٠

وتستمد المذكرة التاريخية التى وجهتها الجبهة الوطنية الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أهميتها ، من أنها تعتبر بمثابة الحيثيات التى برر بها الزعماء اصرار البلاد على اختيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية ٠ وهى تنقسم موضوعيا الى قسمين : الأول يتحدث عن الآثار التى نشأت عن الفشل المتوالى فى ابرام معـاهدة فى السنين السالفة ، فى تشريع مصر وادارتها وجيشها ومركزها الدولى ٠ والقسم الثانى يتحدث عن الظروف الدولية الجـديدة التى أصبحت تدفع الى ابرام المعاهدة ٠ أما عن القسم الأول الخاص بالآثار التى ترتبت على عدم ابرام المعاهدة فتسوق المذكرة الأمثلة الآتية منها :

١ ــ بقـاء الامتيازات الأجنبية التى تقيد حـرية مصر فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، ووضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ٠

٢ ــ وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ٠

٣ ــ حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ٠

٤ ــ حرمان مصر من الاشـــتراك فى الحلبة الدوليـة ، ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم ٠

أما القسم الثانى من المذكرة فتذكر فيه الجبهة أنه منذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن النزاع بين ايطاليا والحبشة فى ذلك العـــام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعـل بلادهم ميدان حرب بسببها ، بل لقد اشتركت فى هذه الأزمة بالفعل : فقد لبت

الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف • وان الشعب المصرى ظل يرقب هذا كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠، باعتبارها معاهدة رضيتها (انجلترا) وصرحت بلسان وزرائها أنها لاتعدل عنها • ومادامت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، « **فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر** » ، « لهذا يرجو الموقعون من فخامتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضلوا فتبلغوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين **حكومة مصر الدستورية** بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسون ـ النحاس فى ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات » (١٣١) •

شروط بريطانيا لابرام المعاهدة

على أن الحكومة البريطانيةلم تلبث أن تعرضت لأزمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور وتعيين المستر أنتونى ايدن خلفا له فى وزارة الخارجية • وقد أرسل هذا ، بعد لأى ، رد حكومته على مذكرة الجبهة الوطنية ، فأبلغه المندوب السامى شفويا الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية ورئيس الوزراء • وقد تضمن قبول انجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين : الشرط الأول ، عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بحجة أن المبدأ الأساسى يقضى « بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى » • أما الشرط الثانى فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، « نظرا لما لهذه النصوص من الأهمية الكبرى ، فتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى **تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل** » •

ثم انتهى الرد البريطانى بتقديم تحذير من النتائج المحتملة لعدم الوصول الى اتفاق فى المفاوضات ، فنص على أن « الاخفاق فى عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر » (١٣٢) ٠

هذه هى الشروط التى فرضتها انجلترا لابرام الاتفاق مع مصر ٠ ومعنى هذا أن انجلترا أرادت أن تحصل من عقد المعاهدة على نفس المزايا التى كانت تروم الحصول عليها من عدم عقد المعاهدة ، أو من التعاون الودى الحر مع مصر — على حد تعبير السير صمويل هور — وذلك بتشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية ، أو كما قال البيان ٠ تطبيق هذه الأحكام على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٣٠ » ٠ وهذا هو الانعكاس الحقيقى للأزمة الدولية على سياسة انجلترا بازاء مصر عام ١٩٣٥ ٠ على أنه لما كان التحذير البريطانى الذى ختمت به انجلترا بيانها السابق الذكر باعادة النظر فى سياستها نحو مصر ، ينطوى على معنى التهديد بسحب موافقتها على عودة دستور ١٩٢٣ ، بل وربما سحب تصريح ٢٨ فبراير وفرض الحماية من جديد (١٣٣) — كما حدث فى أثناء الحرب الأولى — فقد احتج على ماهر باشا رئيس وزراء مصر على هذا التصريح بقوله : « ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة » ٠ ولكن المندوب السامى رد بأنه وان كان ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل فى المفاوضات تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، « الا أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى (١٣٤) ٠ وهكذا أكد هذا التحذير الأخطار التى كانت تحيط بمصر فى تلك الفترة : خطر دخول الحرب فى ظروف مشابهة لظروف ١٩١٤ ، وخطر تعطيل دستورها الذى لم تكد تفرغ من احتفالات النصر بعودته بعد خمس سنوات ، وخطر ضياع استقلالها ٠ فاذا أضفنا الى ذلك ما كان لدى مصر من أسباب الخوف من الفاشية ، أدركنا أى موقف دقيق كانت تقفه مصر عند أبواب معاهدة ١٩٣٦ ٠

ولقد كان على ساسة مصر أن يواجهوا هذا الموقف ٠ ولم يترددوا طويلا فى اجابة مطلب بريطانيا باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ ؛ على الحالة الجديدة المتغيرة ٠ ولما كان هذا التطبيق لغير مصلحة مصر دون ريب، فكأن هؤلاء الزعماء قد قبلوا مقدما ، ومن قبل أن تبدأ المفاوضات ، التراجع فى الحقوق التى كسبتها مصر ، خاصة بالأحكام العسكرية ، فى معاهدة ١٩٣٠ ٠ وهذا التراجع لا نظير له فى تاريخ الحركة الوطنية التى تحت البحث، فقد كان

هدف الساسة المصريين على الدوام ، على اختلاف أحزابهم وألوانهم - الحصول على حقوق جديدة لمصر ، ورفض التراجع قيد شعرة عما حققه المفاوض المصرى السابق ، مهما ترتب على هذا الرفض من تجديد الخصومة مع انجلترا والاصطدام بها • ولكن الظروف المتشابكة التى كانت تخوضها مصر ، والأخطار الماحقة التى كانت تحيط بها فى هذه المرة ، فرضت على المفاوضين المصريين انتهاج هذا السبيل • على أن المفاوضة مع ذلك عبارة عن أخذ وعطاء ، وقد اعترفت انجلترا ، على لسان السير جون سيمون فى مباحثاته مع صدقى باشا ، بمبدأ التعويض • فقد صرح بأن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوض مصر عنها فى مسائل أخرى » • وفى هذه الدائرة دارت مفاوضات ١٩٣٦ • فقد دارت حول اجابة رغبات انجلترا فى المسائل العسكرية ، وتعويض مصر عنها فى مسائل أخرى• وسنرى أن التعويض قد تم بصفة رئيسية فى مسألتى الامتيازات والسودان •

على كل حال فقد تم التمهيد للمفاوضات بين مصر وبريطانيا على الوجه الآتى : فعلى أثر وصول الرد البريطانى على الجبهة الوطنية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ باستعداد بريطانيا للمفاوضة على الشروط السابق ذكرها ، أراد الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن • ولهذا دعا نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم ، وعرض عليهم الفكرة بقوله : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب ، بعد تفاهم معى أمس ، عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية • ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة ، وبقى واحد فى المائة ، وأنا متمسك به أيضا » • على أن النحاس باشا أبى تأليف الوزارة الائتلافية، بينما قبلها الآخرون ، وكان رفض النحاس لهذه الفكرة استمساكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣٢ حين عرض السير برسى لورين هذه الفكرة • على أن النحاس مع ذلك لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة (١٣٥) •

وازاء هذا ، ولما كانت الأحزاب الأخرى تخشى تحيز نسيم باشا الى جانب الوفد فى حالة ما اذا قام هو باجراء الانتخابات الجديدة ، فقد استقر الرأى على تأليف وزارة غير حزبية برياسة على ماهر باشا تتولى اجراء هذه الانتخابات • وقد تم تأليف هذه الوزارة يوم ٣٠ يناير ١٩٣٦-

أما بخصوص المفاوضات، فقد استقر الرأى على تأليف هيئة رسمية لاجراء الباحثات والمفاوضات ، وقد صدر مرسوم بتعيين هذه الهيئة فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ من مصطفى النحاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس غالى باشا والدكتور أحمد ماهر وعلى الشمسى باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمى عيسى باشا والاستاذ مكرم عبيد وحافظ عفيفى والاستاذ محمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر بك أعضاء • ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هذه الهيئة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى ، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين ، هم على الشمسى وواصف غالى وحافظ عفيفى • ولم يمثل الحزب الوطنى فى هيئة المفاوضة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكا بسياسته : لا مفاوضة الا بعد الجلاء (١٣٦) •

ويلاحظ على هذه الاجراءات التى مهد بها لاجراء المفاوضات أمران : الأول ، ويتصل بمحاولة الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية ، أن هذه المحاولة لا تبدو بحال من الأحوال محاولة بريئة من جانب الملك ، أولا — لأن الوزارة الائتلافية اتخذت سابقا سلما لقلب الحكومة الدستورية بحجة انفضاض الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد • ثانيا — أن الملك فؤاد كان يعلم مدى اصرار النحاس باشا على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد الدرس الذى تلقاه فى عام ١٩٢٨ ، وقد دلل النحاس على مدى تمسكه برأيه هذا عندما رفض فكرة الوزارة الائتلافية سنة ١٩٣٢ • فكأن الملك فؤاد قد أراد بعرض هذه الفكرة توريط النحاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ، ووضعه أمام أحد أمرين : اما أن يقبل تأليف الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسته ، أو يرفضها فيكون سببا فى تعريض الجبهة الوطنية لخطر النزاع والخصام • بيد أن النحاس باشا خرج من المأزق بقبول الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة •

وهنا نصل الى الملاحظة الثانية ، وهى بخصوص قبول الوفد الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى هيئة المفاوضة ، مع أن انفراده بالحكم — كما كان منتظرا — كان يتيح له فرصة الانفراد بالمفاوضة • وفى الواقع أن السبب فى ذلك أن بريطانيا كررت على لسان المندوب السامى فى أحاديثه مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثل الشعب المصرى بأسره (١٣٧) • وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ضمان قبول

المعاهدة من جميع الأحزاب السياسية فى مصر فلا ينازع فيها بعد ذلك، ولا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد ابرامها • كما كانت تستهدف أيضا من اشتراك الأحزاب المعتدلة فى هيئة المفاوضة التغلب على تطرف الوفد ودفعه الى طريق الاعتدال فى المطالب الوطنية ، كما حدث أثناء مفاوضة لجنة ملنر • وهكذا فلم يكن فى وسع النحاس باشا ، بعد اشتراط بريطانيا التفاوض مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، المناداة بالانفراد بالمفاوضة ، كما حدث فى عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، والاعاقت هذه المحاولة اجراء المفاوضات ، وتعطل بالتالى ابرام المعاهدة •

أما أدوار المفاوضة فقد جرت على النحو الآتى : ففى يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامى على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه فى ذلك السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، واللفتننت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وماريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيلى مستشار دار المندوب السامى ، والمستر سمارت السكرتير الشرقى بها • وأن الرير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ويحل محله عند غيابه • (وقد استبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس بالسير ددلى بوند الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) •

وفى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالت الجلسات بين الفريقين الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى الى لندن فسافر اليها فى ٢ يونيو ثم عاد فى ٢٩ يونية • وفى يوم ٢٤ يولية تم الاتفاق على النصوص العسكرية ، وانتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة فى أول أغسطس • ثم انتقلت المحادثات الى مسألة

الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس ١٩٣٦ . وفى نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت اليه برقية من الحكومة البريطانية قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية . وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبت المعاهدة فى شكلها النهائى (١٣٨) .

(٥) معاهدة ١٩٣٦

فى الميزان

لقياس معاهدة ١٩٣٦ مقياسان : المقياس الأول ، مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التى سبقتها ، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه النصوص وتلك . والثانى ، قياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقى والتحرر الصحيح . والمقياس الأول عادل ، لأن معاهدة ١٩٣٦ ليست فى الحقيقة سوى« حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت الى هذه المعاهدة ». ولكن هذا المقياس ـ وهو الذى اتبعه الاستاذ مكرم عبيد فى خطبته المشهورة فى الجامعة المصرية ـ لا يوصلنا الى التقدير الصحيح للمعاهدة، فوق أنه يجافى المنطق الدولى ، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكل عند مناقشة مشروع المعاهدة فى مجلس الشيوخ ، اذ قال :

« لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ . وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢٠، وفى سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها ، لتغير الأحوال الدولية فى العالم . وماذا بقى من معاهدة فرساى أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لاتقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع انجلترا معاهدة فى سنة ١٩٢١، ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد أنها لم تنتظر الى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه هى ممتلكات انجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتى (الهوم رول) يعتبر مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت فى المؤتمرات الامبراطورية التى عقدت فى سنة ١٩٢٧ وفى سنة ١٩٣١ بحيث صارت

تساوي انجلترا نظريا في حقوقها، وصار يطلق عليها اسم الأمم البريطانية، ولم تبق رابطة تربطها بانجلترا غير الولاء للتاج البريطاني ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها في حرب تشترك فيهـا انجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها ان أرادت أن تعلن انفصالهـا عن الامبراطورية • فهي اذن انما تبقى ما بقيت في عصبة الأمم البريطانية بمحض ارادتها واختيارها ، لا تربطها محالفة أبدية ، ولا يحتلها جندي بريطاني واحد ، ولا تخضع في شيء لانجلترا، لها مندوبها في عصبة الامم ولها قواتها المسلحة ولها ممثلوها في الخارج ، ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لأمة كاملة الاستقلال والسيادة •• فالمقارنة اذن بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارنة لا تستقيم •• فما أبلغ الخطأ في جعل المقارنة بين المعاهدة الحاليـة والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصـلاحيتها أو بعدم صلاحيتها » (١٣٩) •

على أنه لما كانت معاهدة ١٩٣٦ تتصل اتصالا وثيقا بمشروع النحاس ـ هندرسون ، الذى وضع في سنة ١٩٣٠ ، فان المقـارنة بين المشروعين تعتبر من الأمور الطبيعية والمنطقية ، اذ هي وحدها التى تبين أثر الظروف الدولية على مشروع ١٩٣٠ • ويكفى هنا تنـاول النقط التى تناولتها يد التحوير أو التغيير ، سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالتعويض من جانب انجلترا •

أما ما يختص بالتنازل من جانب مصر ، فقد حدث في النقط الآتية:
المحالفة ، وكان المفاوض المصرى في مفاوضات ١٩٣٠ قد توصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، حيث أصبح من حق الطرفين الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها، ولكنه وافق في معاهدة ١٩٣٦ على أن أى تغيير يحدث في المعاهدة عند اعادة نظرها يكون بحيث يكفل **استمرار التحالف** بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التى تنطوى عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، (مادة ١٦ فقرة ٢) (١٤٠) •
كذلك فقد وافق الجانب المصرى على اضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر ، بحكم محالفتها لانجلترا ، بمعونتها وتقديم جميع التسهيلات لها بمـا في ذلك استخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات المصرية ـ وهى عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها • وكان مشروع سنة ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب وحالة خطر الحرب • وقد ذكر النحاس باشا في دفاعه عن هذه الحالة الثالثة أنها عين الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، هو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنـا عنها ، أما

قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها . وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرها الى الاستعداد الذى تقوم به الحليفتان درءا للخطر (١٤١) .

كذلك فقد حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية على الوجه الآتى : فقد حدد عدد القوات البريطانيه البرية بما لا يتجاوز عشرة آلاف . وكان الحد الاقصى فى مشروع ١٦٢٠ عاليه الاف . اما مدان هذه القوات ، وكان فى مشروع ١٩٢٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، فقد اقتضت زيادة الحد الأقصى للقوة البريطانية تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة . وبمعنى آخر حددت نقطتان فى منطقة قناة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما فى نصوص ١٩٣٠ كانت المنطقة محددة من المعسكر الى المحسمة . كذلك زيدت بعض الشيء المساحات المخصصة لتمرين العسكر فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ . وقد أراد الجانب البريطانى السماح باجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصرى لأن ذلك يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والاياب (١٤٢) . وقد اتفق على الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ، وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، وابقاء وحدات من القوات البريطانية فى الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة ثمانى سنوات . وهى التزامات متعلقة بالاعتداء الايطالى المتوقع كما هو واضح (١٤٣) .

***

كانت هذه هى أهم التنازلات التى تمت من الجانب المصرى . وظاهر فيها أثر الظروف الدولية المتغيرة التى عقدت فى ظلها المعاهدة . وقد تم تعويض مصر عنها فى النقطتين التاليتين :

الامتيازات الأجنبية . وكان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة يسير نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط . فلما أرادت انجلترا فى مفاوضات ١٩٣٦ اضافة النص الخاص بمعاونة مصر فى حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص فى صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على هذا الالغاء (١٤٤) . وقد نوه الدكتور أحمد ماهر بهذا الموقف عند ختام المناقشة فى مجلس النواب فقال : « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ماقدمه محمد محمود باشا من خدمات

كبرى . فقد كان دولته معارضا فى مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها . وكان لموقفه هذا أثر كبير فى تذليل كثير من الصعوبات . فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل فى سهولة ، أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم . ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال فى الحكم — يعارض فى هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخففون كثيرا من غلوائهم . وأعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا فى اقناع السير مايلز لامبسون وغيره (١٤٥) .

كانت النقطة الثانية هى السودان . وكان الانجليز قد رفضوا فى عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول فى مفاوضة بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ بعد عام من نفاذ المعاهدة ، وبخصوص الجيش المصرى أبدوا استعدادهم فقط « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » . أما فى معاهدة ١٩٣٦ فقد قبلوا :

١ — الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين .

٢ — ارجاع الجيش المصرى من غير قيد .

٣ — أن تكون قاعدة التوظف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين .

٤ — أن تكون الهجرة حرة من غير قيد ، الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — الا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

٦ — أن يكون الموظف المصرى فى شئون الرى عضوا فى مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار فى شئون مصلحته . وأن يكون لمصر الحق فى تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكرى يكون سكرتيرا للحاكم العام .

٧ — كما اتفق على أن الاشتراك فى الادارة لا يمس بمسألة السيادة على السودان (١٤٦) .

وهكذا من هذا العرض يظهر جليا أن مصر حققت بمعاهدة ١٩٣٦ أشياء وفشلت في تحقيق أشياء ، ومن الحصيلة النهائية للأرباح والخسائر يمكن تقدير المعاهدة وقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال والتحرر الصحيح ٠

وأهم نقطة تقابلنا هي مسألة الاحتلال ٠ فقد دلل النحاس باشا على زوال الاحتلال صفة وفعلا ببرهانين : الأول ـ المادة الأولى من المعاهدة التى قررت « انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » ٠ فقد أزالت هذه المادة الاحتلال صفة ٠ أما البرهان الثاني ، فهو توقيت جلاء القوات البريطانية الحليفة عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم ، وهى وصول الجيش المصرى الى درجة يمكنه فيها أن يقوم **بمفرده** بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس ، وهكذا ـ كما يقول النحاس باشا ـ « بزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » (١٤٥ مكرر) ٠

على أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فبالرغم من أن توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بوصول الجيش المصرى الى درجة الأهلية للدفاع عن قناة السويس **بمفرده** ، يبدو لأول وهلة نصا طيبا ، الا أن مثل هذا الحد كان غامضا ويصعب تحديده ، فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز عنه موارد مصر الا فى مدة طويلة ٠ ولقد كان يكفى أن ينص فى المعاهدة على حلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، وأن تحذف كلمة « بمفرده » فى النص السابق ، وتجعل كفالة الجيش المصرى لحماية القنال مقيدة بوصول تجـدة الحليف (١٤٦ مكرر) على أن المعاهدة تضمنت ما هو أسوأ من ذلك ، فقد حتمت **ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية** ٠ وقد يبدو أيضا أن هذا النص يعتبر منسجما مع منطق المحالفة ، الا أنه كان يجب أن ينص على أن تقوم مصر بنفسها بصنع الأسلحة والذخائر فى مصر على أن تكون من الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، أو يكون من حقها الاتجاه الى دولة أخرى تشترى منها الأسلحة اذا رفضت انجلترا تزويدها بها ، وخاصة أن مصلحة انجلترا فى تعطيل نمو الجيش المصرى كانت أمرا واضحا ، لأن عدم وصوله الى درجة الكفاية للدفاع عن القنال بمفرده كان ضمانا كافيا لبقاء القوات البريطانية الى أبد الآبدين بحكم المعاهدة ٠ وقد عبر عن ذلك الدكتور هيكل فقال :

« لنا الحق فى انشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به فى المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به فى اعلان الحماية ، لكن الجيش ليس رجالا وكفى ، بل الجيش رجال وأسلحة وذخائر وعتاد .. فلنفرض أنها (انجلترا) تباطأت فى ارسال السلاح والذخيرة ، ونفدت ذخيرة جيشنا ، فأى جيش يكون ؟ فرق رياضيين الا أن نسعفهم بالنبابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا ؟ .. اذن كلما اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان فى يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش .. اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة ، لقد كان اخواننا العرب يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة ، ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم نحرك ساكنا لمعاونتهم أو العطف عليهم ، لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين انجلترا .. ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية ، ترى لو أنا واجهتنا غدا حالة كهذه فرأينا شعبا عربيا أو اسلاميا يسام الهوان من انجلترا فثارت بنا النخوة العربية والنخوة الاسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ، أفلا تتخذ انجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ فى امدادنا بالذخيرة ، وأنف الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم ؟ (١٤٧) .

وقد عبر بعض الزعماء السياسيين الذين قبلوا المعاهدة عن تقديرهم لما اشتملت عليه النصوص العسكرية من تعارض مع استقلال مصر ، ولكنهم أظهروا صراحة أن الظروف الدولية القائمة هى التى دفعتهم الى قبولها ، فقد قال محمد محمود باشا : « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا فى تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى » . كما قال الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب : « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط نظرا الى الظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها » . أما الدكتور هيكل فقد قال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم اياها فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة

بوركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » (١٤٨) ٠

على كل حال فبفشل معاهدة ١٩٣٦ في توفير الضمانات اللازمة لوصول الجيش المصرى الى درجة الأهلية والكفاية للدفاع عن القنال بمفرده ، تكون قد عجزت عن « توقيت جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بحالة مادية » ـ كما قال النحاس باشا ـ وبالتالى تكون قد عجزت عن انهاء الاحتلال من الناحية الفعلية ٠ **وهذا هو الفشل الكبير في المعاهدة ٠**

***

فاذا انتقلنا الى حساب المكاسب التى أحرزتها معاهدة ١٩٣٦ ، نجد أنها قد حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ٠ كما نصت على الغاء ادارة الأمن العام الأوربية ، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ٠ ونص فيها على الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة ٠ وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤٩) ٠

ولقد كان مكسب الغاء الامتيازات الأجنبية بحق أخطر هذه المكاسب الداخلية٠ لأن هذا النظام كان «عقبة فى سبيل تقدم البلاد، وعدوانا محسوسا على سيادة الدولة وكرامة الأمة » ، ولقد تحررت مصر بالغائه من القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ؟ وأصبح فى امكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة ٠ ولم يكن المكسب المعنوى لالغاء الامتيازات الأجنبية بأقل أهمية فقد حقق المساواة بين المصريين والأجانب ، بعد أن أوجدت الامتيازات « تفرقة عنصرية » فى مصر لاتقل خطرا عن التفرقة العنصرية فى البلاد الافريقية ٠ وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان لا يزال قائما به نظام الامتيازات بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات الغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى ، لا سيما تركيا ٠

وقد عقد لالغاء الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى « مونترو » بسويسرا فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، وحضره ممثلو الدول ذوات

الامتيازات ، وكان هؤلاء المندوبون يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واستراليا وزيلندا الجديدة واتحاد جنوب افريقيا ودولة ايرلندة الحرة والهند والدانمرك واسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد . وقررت فيه الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادىء القانون الدولى . كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة لغاية ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى **قانون مصرى** يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصه بالاتفاق (١٥٠) . ثم قدمت الحكومة المصرية تنفيذا للمعاهدة طلبها للانضمام الى عصبة الأمم ، فوافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء فى جلسة ٢٦ **مايو سنة ١٩٣٧** ، وأصبحت مصر بذلك عضوا رسميا فى الحلبة الدولية .

***

وقصارى القول فى معاهدة ١٩٣٦ أنها قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد فى ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ! والى الحد الذى سمح به اخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ! كما هيأت لمصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى جعلت سعد زغلول وجعلت غيره من الساسة المصريين يرون ألا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال — فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربى الذى تسبح فيه ، وأخذ

التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ العرب الحديث •

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا ، وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين • ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه الحقيقي في أثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضال وطني جديد لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة عام ١٩١٩ ، وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية التي أتت بها الحرب العالمية الثانية •

حواشي الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

١ ـ صدقي باشا : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

٢ ـ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٠ ـ ١٠٨٢ .

٣ ـ كراوتشلي : المرجع السابق ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

٤ ـ الاهرام في ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ يونية ١٩٣٠ .

٥ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١١٣ ـ ١١٧ .

٦ ـ محمد حسين هيكل وابراهيم عبد القادر المازني ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ٢٥ (١٩٣١) .

٧ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ ـ ١١٩ .

٨ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

٩ ـ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٥ من خطاب للنحاس باشا في ذكرى سعد في يوم ٢٣ اغسطس ١٩٣٠ .

١٠ ـ يذكر مارلو أن هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الانجليزية بارسال الانذارين الى صدقي باشا والى النحاس باشا بخصوص حوادث الاسكندرية يوم ١٥ يولية ١٩٣٠ تعتبر خطوة غير عادية ، اللهم الا في حالة حدوث حرب أهلية (ص ٢٨٨ من المرجع السابق ، ملحوظة رقم ١٥ عن الفصل الحادي عشر) .

١١ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ ـ ١٢٧ .

١٢ ـ نفس المصدر ص ١٢٢ ـ ١٢٧ .

١٣ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٧ .

١٤ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

١٥ ـ رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب (٣٠ جمادى الاولى ١٣٤٩ ـ ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠) المطبعة الاميرية ١٩٣٠ ص ٥ ، ٦ .

١٦ ـ نفس المصدر ص ٨ ـ ١٠ ، ٧٩ .

١٧ ــ نفس المصدر ص ٧٩ ــ ٨٠ .

١٨ ــ نفس المصدر ص ٣٨ ، ٨٢ .

١٩ ــ نفس المصدر ص ١٤ ، ١٦ ــ ١٨ .

٢٠ ــ نفس المصدر ص ٢٣ ، ٥٥ .

٢١ ــ نفس المصدر ص ٢٠ ــ ٢٣ ، ٥١ .

٢٢ ــ نفس المصدر ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٦ .

٢٣ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦ .

٢٤ ــ الدستور المصرى وقانون الانتخاب .. الخ ص ٣١ ــ ٣٢ .

٢٥ ــ نفس المصدر ص ٥١ .

٢٦ ــ نفس المصدر ص ٢٤ .

٢٧ ــ نفس المصدر ص ٦١ .

٢٨ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٤ .

٢٩ ــ نفس المصدر ص ٣١٩ .

٣٠ ــ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩١ .

٣١ ــ نفس المصدر ص ١٧ .

٣٢ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٥ .

٣٣ ــ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٥٠١ .

٣٤ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٨ ــ ٣٢١ .

٣٥ ــ يعزو صدقى باشا تخلى حزب الاحرار الدستوريين عنه الى «المسائل الشخصية التى لعبت فى ذلك دورها المقوت» ، ويرد على اتهام الاحرار الدستوريين له بانه اعتدى على دستور ١٩٢٣ بقوله : «لقد فاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النيابية ، واوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد اربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بانه حكم دكتاتورى » ، (مذكرات صدقى باشا ص ٤٥) .

٣٦ ــ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١ ــ ٥٤ .

٣٧ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٢ .

٣٨ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٦١ .

٣٩ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٤٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥٢ ـ ١٤٥٣ .

٤١ ـ مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٤٤٢ ، ص ٨٣١ـ ٨٣٢ .

٤٢ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .

٤٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

٤٤ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ .

٤٥ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٧ .

٤٦ ـ نفس المصدر ص ١٤٣٠ .

٤٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

٤٨ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٤٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

٤٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣١ .

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٣٣١ ـ ٣٣٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

٥١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٤٥ .

٥٢ ـ بسطا شكرى : مرافعات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠ جـ٦ ص ٣ ـ ٤ جمع وتعليق محمد زعزع ونبيه زكى (القاهرة ١٩٦٠) .

٥٣ ـ الاهرام فى السبت ٢١ يونية ١٩٣٠ ص ٣ عدد ١٦٢٥٦ .

٥٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٢ .

٥٥ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤ .

٥٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٢ ـ ١٦٣ ، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٤ .

٥٧ ـ روز اليوسف فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ عدد ٢٥٣ ص ١٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠٢ ص ٤ .

٥٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

٥٩ ـ روز اليوسف فى ٢١ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠١ ص ٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ .

٦٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

٦١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٩ ـ ٣٤٢ .

٦٢ ـ الرافعى : نفس المرجع ص ١٧٢ والاعضاء الذين ضموا الى هيئة الوفد فى ديسمبر

١٩٣٢ هم : محمود بسيوني ، محمد زغلول على سالم المستشار السابق ، عبد السلام فهمي جمعة ، محمود الاتربي ، ابراهيم سيد احمد ، محمد الشناوي، الدكتور حامد محمود ، أحمد حمدي سيف النصر ، محمد عز العرب ، كامل صدقي ، محمد يوسف .

٦٣ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٤٢ .

٦٤ ـ قانون رقم ٨٠ ص ٦٦٢ ـ ٦٦٧ ، شفيق فريال : المرجع السابق ص ٢٥٧ ـ ٢٦٣.

٦٥ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٥ ـ ١٧٧ .

٦٦ ـ نفس المصدر والمكان .

٦٧ ـ مارلو : المرجع السابق ص ٢٩٢ .

٦٨ ـ الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٦٩ ـ نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٧٠ ـ مذكرات صدقي باشا ٥٩ .

٧١ ـ الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٥ ، مذكرات صدقي باشا ص ٥٩ .

٧٢ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٨ ـ ١٧٩ ، الاهرام في ٢ ، ٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٣ ـ صدقي باشا : المرجع السابق ص ٥٩ ، ذكر صدقي باشا أن تاريخ الاستقالة في يوم ٤ يناير ١٩٣٣ ، وهو تاريخ الاستقالة الاولى التى اعاد بعدها تاليف الوزارة من جديد .

٧٤ ـ الاهرام في ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٥ ـ نفس المصدر في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٧ .

٧٦ ـ نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٧ ـ نفس المصدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٨ ـ نفس المصدر .

٧٩ ـ نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ . وكان عبد الفتاح يحيى باشا قد قدم استقالته من حزب الشعب عقب فصله من الوزارة الصدقية ، ولم يبت الحزب في تلك الاستقالة .

٨٠ ـ نفس المصدر في ٣ اكتوبر ١٩٣٣ .

٨١ ـ نفس المصدر في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٢ ـ نفس المصدر في ٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٣ ـ صدقي باشا : المرجع السابق ص ٥٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ .

٨٤ ـ مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

٨٥ ـ روز اليوسف فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٤ ، سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٣ .

٨٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٥٧ ـ ٣٦٤ .

٨٧ ـ روز اليوسف فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

٨٨ ـ فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٢ .

٨٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

٩٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٦٤ ـ ٣٦٨ .

٩١ ـ الاهرام فى ٩ يناير ١٩٣٥ عدد ١٧٩٩١ ص ٢ .

٩٢ ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .

٩٣ ـ البلاغ فى ١٠ يناير ١٩٣٥ .

٩٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

٩٥ ـ فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٢ .

٩٦ ـ احمد حسين : الارض الطيبة ص ١٤٩ ـ ١٥٩ ، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٦ ، ٩٠ ، لاكور : المرجع السابق ص ٢٤٧ .

٩٧ ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، من خطاب النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

٩٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧١ ـ ٢٧٥ .

٩٩ ـ الاهرام فى ٨ يناير ١٩٣٥ .

١٠٠ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٥ ـ ١٩٧ .

١٠١ـ الاهرام فى ١٢ يناير ١٩٣٥ .

١٠٢ـ نفس المصدر فى ١٤ يناير ١٩٣٥ .

١٠٣ـ نفس المصدر فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ العددان ١٧٩٩١ ، ١٧٩٩٢ .

١٠٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

١٠٥ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى .

١٠٦ـ نفس المصدر فى ١٩ ، ٢٣ ابريل ١٩٣٥ ، مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

١٠٧ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٦ ، الاهرام فى ١٩ ابريل ١٩٣٥ .

١٠٨- مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٣٢٩ .

١٠٩- توينبى : دراسة فى الشئون الدولية لعام ١٩٣٦ ص ٦٧٥ عن خطبة للسير صمويل هور فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا السالف الذكر .

١١٠- خطاب النحاس باشا السالف الذكر .

١١١- نفس المصدر .

١١٢- شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

١١٣- دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ النزاع المصرى البريطانى ص ٢٧٥ (القاهرة ١٩٥٣) .

١٠٤ مكرر - توينبى : المرجع السابق ص ٦٧١ .

١٠٥- مكرر - الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ خطبة النحاس السالفة الذكر .

١٠٦ مكرر - نفس المصدر .

١٠٧ مكرر - الأهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١ ص ١٢٩ - ١٣٢ .

١٠٨ مكرر - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٢ .

١٠٩ مكرر - عبد الرازق أحمد السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٣٩ - ٤٠ .

١١٠ مكرر - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية ص ٧ .

١١١ مكرر - الاهرام فى ٤ ، ١١ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣١ .

١١٢ مكرر - الاهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

١١٣ مكرر - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥

١١٤- دكتور محمد صفوت : نفس المرجع ص ١٣١

١١٥- الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطبة النحاس .

١١٦- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الافريقى والنمر الايطالى ص ٥٢ .

١١٧- الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس باشا .

١١٨ - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥

١١٩- نفس المصدر

١٢٠- نفس المصدر فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس السالف الذكر .

١٢١- نفس المصدر

١٢٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٠ - ١١ ، توينبى : المرجع السابق ص ٦٧٤

١٢٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٨٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٢

١٢٤- توينبى : المرجع السابق ص ٦٧٨ - ٦٧٩ .

١٢٥- نفس المصدر ص ٦٧٦

١٢٦- نفس المصدر والمكان

١٢٧- نفس المصدر ص ٦٧٩

١٢٨- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١١ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٣٢

١٢٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٨٦

١٣٠- نفس المصدر ص ٣٨٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣١٠ ، محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٢ ، وقد تالفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين .

١٣١- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢ - ٣ وقد وقع على هذه المذكرة التى قدمتها الجبهة الوطنية كل من : مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ويحيى ابراهيم وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى .

١٣٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٦ كتاب على ماهر باشا الى المندوب السامى بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤

١٣٣- بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الامن فى اغسطس ١٩٤٧ ص ٥١

١٣٤- دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٤٥

١٣٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٥ - ٣٩٦

١٣٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٧

١٣٧- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤

١٣٨- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٤ - ٥

١٣٩- قانون رقم ٨٠... الخ ص ١٨١ - ١٨٢

١٤٠- المادة الرابعة : تنص على عقد محالفة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بالا يتخذ فى علاقته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، والا يبرم معاهدات تتعارض مع احكام المعاهدة .

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الراى لحل ما ينشب من خلاف بين احدهما ودولة اخرى يفضى الى خطر قطع العلاقات بينهما ، بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد العصبة او لاى تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة : تنص على المعونة التى يقوم بها كل من الطرفين فى حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . (قانون رقم ٨٠ ص ١١ ، ١٦)

١٤١- نفس المصدر ص ٢٦ من بيان النحاس باشا امام مجلس النواب فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٣٦

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٧ ، محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية ص ٥٩ (دار النشر الحديث)

١٤٣- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الامن ص ١٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ١٣ ، ١٤

١٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤١٤

١٤٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٠٧

١٤٦- محاضرة مكرم عبيد فى الجامعة المصرية ص ٦٥ - ٦٦

١٤٥- مكرر - قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر ص ٢٥ - ٢٧

١٤٦- مكرر - نفس المصدر من خطاب وهيب دوس بك ص ١٥٦ ، دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٥٣

١٤٧- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٨٥

١٤٨- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الامن ص ٥١ - ٥٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٨٨

١٤٩- قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر

١٥٠- الحكومة المصرية ، وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات (مونترو ١٢ ابريل - ٨ مايو ١٩٣٧) ص ى ، ١ حاشية ١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣

مراجع الرسالة

(اولا) مراجع أصلية (مصادر)

١ ـ وثائق رسمية

تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ .
(ترجم فى ادارة المقطم وطبع فى مطبعته ١٩٠٥ ، ١٩٠٧)

جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)

جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .

الحكومة المصرية ، لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٢٤) .

الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات (مونترو ١٢ ابريل ــ ٨ مايو ١٩٣٧) .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٣٠ جمادى الأولى ١٣٤٩ ــ ٢٢ آكتوبر ١٩٣٠) .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى (الطبعة الاولى ١٩٢٢) .
(القاهرة : مطبعة سعودى)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٨) ٠

مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفاق السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، ١٥ جزءا (مخطوط) ٠

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ، الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩) ٠

مضابط مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧

قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

(أغسطس ١٩٤٧) ٠

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر (دار الجمهورية للطباعة ١٩٤٦) ٠

٢ ـ وثائق تاريخية

أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، وهى مجموعة خطب سعد زغلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ عوض بك (القاهرة : مطبعة سعودى ١٩٢٢) ٠

أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم ٠

حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وقانون الحزب ٠

دفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى أمام مجلس تأديب المحامين في قضية حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف ضد النيابة العمومية .

عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ، رسالة تاريخية سياسية (رسائل) .

فكرى أباظة : مجموعة مقالات فكرى أباظة المحامى (القاهرة مطبعة يوسف كوى ١٩٢٢) .

محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية .
(القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول .
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .

محمد أنيس ، الدكتور : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك .
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٣)

محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، وتهانى الشعراء بمقدمه من المنفى الأخير ، جمعها محمود فؤاد وعنى بنشرها يوسف توما البستانى .
(القاهرة : مطبعة المقتطف ١٩٢٤)

المسألة المصرية فى دورها الأخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية .
(القاهرة ١٩٢١)

مصطفى الشوربجى المحامى : الوطن فى خطر .
(القاهرة ١٩٣٠)

نظام لجان الوفد الانتخابية بقسم السيدة زينب بالقاهرة .
(القاهرة : مطبعة الحقوق الملكية) .

اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت اليه رياسة مجلس الوزراء .
(مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩) .

٣ ـ مذكرات

أحمد حسين : الأرض الطيبة ، رسالة فى الوطنية
(المطبعة العالمية ١٩٥١) .

أحمد لطفى السيد : قصة حياتى .
(العدد ١٣١ من كتاب الهلال) .

اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٠) .

حسن الشريف : الرجال أسرار (العدد التاسع من سلسلة كتاب اليوم).

عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٢) .

عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، الطبعة الثانية .
(الاسكندرية : مطبعة العدل ١٩٤٢)

فاطمة اليوسف : ذكريات (العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف)

فخر الدين الأحمدى الظواهرى ، الدكتور : السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى .
(القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥) .

فكرى أباظة : الضاحك الباكى (العدد الثانى من سلسلة كتب للجميع).

محزون ، الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة .
(الاسكندرية : مطبعة السفير ١٩٣٥) .

مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان وماساة خروجه منه ، طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون .
(الاسكندرية : مطبعة المستقبل ١٩٣٦) .

محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ ٠
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١) ٠

محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة ١٩٢٠) ٠

محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) ٠

محمود عزمى ، الدكتور : خفايا سياسية (العدد ٢٦ من سلسلة كتب للجميع) ٠

يوسف نحاس ، الدكتور : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية ٠
(القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٢) ٠

يوسف نحاس ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى — كيرزن ٠
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١) ٠

(٤) صحف

الأخبار ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ٠

الأخبار ، وأخبار اليوم ، ١٩٦٣ ٠

الأهالى ، ١٩١٩ ٠

الأهرام ، من ١٩١٩ الى ١٩٣٥ ٠

البلاغ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ ٠

الجريدة ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ٠

الجمهورية ، ١٩٦٢ ٠

روز اليوسف ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ ٠

صوت الأمة ، ١٩٤٨ ٠

الفصول ، ١٩٤٥ ٠

كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ·
المصور ، ١٩٦٣ ·
المصرى ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ·
النظام ، ١٩١٩ ·

ثانيا : دراسات

(١) تراجم

أحمد بيلي ، الدكتور : عدلي باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر (الطبعة الأولى ١٩٢٢) ·

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة : مطبعة كوستاتسوماس وشركاه ، الطبعة الأولى) ·

عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، درس وبحث وتحليل (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) ·

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة ، مطبعة حجازى ١٩٣٦) ·

عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده (العدد الأول من سلسلة أعلام العرب) ·

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ، وآراء الدكتور محجوب ثابت ·
(القاهرة : شركة فن الطباعة ، الطبعة الأولى) ·

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (العدد ٣٠ من سلسلة كتاب اليوم) ·

محمد أحمد الحفنى ، الدكتور : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته (العدد ٧ من سلسلة أعلام العرب) ·

محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (العدد الثانى من سلسلة كتاب روز اليوسف) ·

محمد رشيد رضا ، السيد : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ـ
الجزء الأول ، الطبعة الأولى ٠
(القاهرة : مطبعة المنار ١٩٣١) ٠

محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة على ماهر باشا ٣٠ يناير ــ ٩ مايو ١٩٣٦ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى) ٠

مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة : دار الطباعة المصرية ١٩٤٠) ٠

(٢) دراسات تاريخية واقتصادية وقانونية

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة : دار النديم ١٩٥٧) ٠

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (العدد الثالث من سلسلة كتاب روز اليوسف) ٠

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى ، نشأته وتطوره منذ عهد الخديو اسماعيل حتى وقتنا الحاضر ٠
(القاهرة : المطبعة الفخرية ١٩٤٤ الطبعة الأولى) ٠

أحمد خير المحامى : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ٠
(القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) ٠

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول ٠
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦) ٠

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى ٠
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧) ٠

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث ٠
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) ٠

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ ·
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثانية ١٩٢٥ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثالثة ١٩٢٦ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٩) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الرابعة ١٩٢٧ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الخامسة ١٩٢٨ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣٠) ·

أحمد شفق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السادسة ١٩٢٩ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١) ·

آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد فى مصر ، ترجمة عباس محمود ·
(القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥) ·

البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن ·
(القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤) ·

أمين مصطفى عفيفى ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ·
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤ ، الطبعة الثالثة) ·

بسطا شكرى : مرافعات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ – ١٩٦٠، ـ الجزء الأول ، جمع وتعليق محمد زعزوع ونبيه زكى ·
(القاهرة : ١٩٦٠) ·

بركنس ، دكستر : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة وتحليل ، ترجمة دكتور حسين عمر .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى) .
بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطانى فى مصر ، ترجمة أحمد رشدى صالح (القاهرة ١٩٥١) .
تاننباوم ، فرانك : مبادىء السياسة الأمريكية ، تقديم أحمد عبد المجيد فؤاد .
(القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ١٩٥٧) .
الجامعة الأمريكية : الديموقراطية ، تاريخها ، وتطورها ، أثرها فى مختلف نواحى الحياة ، سلسلة محاضرات فى الديموقراطية ومظاهرها للجنة من قادة الرأى فى مصر ، عنى بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
جونيور ، جون ريشيتار : تاريخ الحزب الشيوعى السوفيتى ، الترجمة العربية (طبعة بيروت) .
حسين خلاف ، الدكتور : نقابات العمال فى مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية ، العدد ١٩٤٥/٣ .
درية شفيق وابراهيم عبده : تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على الى الفاروق .
(القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٤٥) .
راشد البراوى ، الدكتور : ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة ١٩٤٤ ، ١٩٥٤) .
راشد البراوى ، الدكتور : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) .
شتودارد ، لوثروب : حاضر العالم الاسلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق شكيب أرسلان ، الجزء الثانى .
(القاهرة : ١٣٤٣) .
السيد صبرى ، الدكتور : مبادىء القانون الدستورى .
شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ .
(القاهرة : الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) .

صبحي وحيدة ، الدكتور : فى أصول المسألة المصرية .
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠) .
عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية .
(القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩) .
عبدالرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ الى ١٩١٩ .
(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١) .
عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزءان ، الطبعة الأولى .
(القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦) .
عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول من ابريل ١٩٢١ الى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .
عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى من ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩) .
عبد الرازق أحمد السنهورى ، الدكتور : قضية وادى النيل ، مصر والسودان .
(القاهرة المطبعة الاميرية ١٩٤٩) .
عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية .
(القاهرة : مطابع جريدة الصباح ، الطبعة الأولى) .
فاضل حسين ، الدكتور : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية .
(معهد الدراسات العربية ١٩٥٨) .
فشر ، هـ٠أ٠ل : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٤٦) .
فتحى رضوان : كفاحنا فى نصف قرن .
(القاهرة : دار الشرق ١٩٤٧) .

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى ، دراسة تحليلية اقتصادية (رسالة جامعية) .

(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤٨) .

كيرزى ، الليفتنانت كولونيل أ. : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشى محمد على فهمى وأحمد الأورفلى .

(القاهرة : شركة فن الطباعة ١٩٤٩) .

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور سليم حسن ، العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب .

(القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧) .

لاكور ، وولتر : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط ، الترجمة العربية (بيروت) .

محمد أنيس ، الدكتور : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة ، مقال فى كتاب: المقاومة الشعبية فى الشرق (العدد ٣٠ من كتاب « اخترنا لك »).

محمد أنيس الدكتور : أوروبا بين الحربين العالميتين (محاضرات مطبوعة ١٩٥٨) .

محمد حسين هيكل بك ، الدكتور ، وابراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى (القاهرة : مطبعة السياسة ١٩٣١) .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ (العدد السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف) .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ .

(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) .

محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى .

(القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد ١٩٣٠)

محمد عصفور المحامي : فلنحطم الأغلال
(القاهرة : المطبعة العالمية ١٩٥١)

محمد فؤاد شكري، الدكتور : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩
(القاهرة : دار المعارف ١٩٥٧)

محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقى والنمر الايطالى ، بحث تحليلى تاريخى ونفسانى واجتماعى فى المشكلة الحبشية الايطالية .
(القاهرة : مطبعة المعارف ١٩٣٥)

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١
(الاسكندرية : مطابع رمسيس ١٩٥٢)

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى ، العدد الأول ، مايو ١٩٤٩ .

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ — ١٩٥٨ ، العدد ٢٤٠ من سلسلة الألف كتاب .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩)

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية .
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦)

محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرتى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧)

محمود نجيب أبو الليل ، الدكتور : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى .
(القاهرة : مطبعة التحرير ١٩٥٣)

مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثانى عن : النزاع المصرى البريطانى
(القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم ١٩٥٤)

مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى
(القاهرة : مطبعة رمسيس ١٩٢٣)

نجلاء عز الدين : العالم العربى • ترجمة محمد عوض ابراهيم ومحمد دويك والدكتور محمد يوسف نجم وبرهان الدين الدجانى
(القاهرة : دار احياء الكتب العربية)

نهرو : لمحات من تاريخ العالم • الترجمة العربية
(طبعة بيروت)

نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد)

يوسف خليل ، الدكتور : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ ، بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع •

ثالثا : مراجع اجنبية

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, (London, Macmillan 1920).

Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, (Paris, G.P. Maisonneuve 1951).

Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt (London, Longmans, Green and Co. 1938).

Cromer, The Earle of : Modern Egypt, (London, Macmillan and Co. 1911).

Elgood, P.G. : Egypt and the Army, (Oxford, Humphrey Milford 1924).

Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, (London, Edward Arnold 1928).

Ikbal Ali Shah, Sirdar : Fouad King of Egypt, (London, Jenkins 1936).

Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, (New York, Praeger 1956).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. I, (London, Macmillan 1933).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. II, (London, Macmillan 1934).

Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, The Cresset Press 1954).

Marshall, J. : The Egyptian Enigma, 1890-1928, (London, John Cassell and Co. 1928).

Newmann, Major E.W.P. : Great Britain in Egypt, (London, Murry 1928).

Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons, Fifth Series :

Vol. 114, Session 1919, Mar. 24-Apr. 16.

Vol. 128, Session 1920, Apr. 19 to May 7.

Vol. 170, Session 1924, Feb. 25-Mar. 14.

Vol. 173, Session 1924, May 5-May 23.

Vol. 179, Session 1924-1925, Dec. 2-Dec. 19.

Vol. 222, Session 1928-1929, Nov. 6-Nov. 23.

Vol. 230, Session 1929-1930, July 15-July 26.

Vol. 232, Session 1929-1930, Nov. 18-Dec. 6.

Vol. 233, Session 1929-1930, Dec. 9-Dec. 24.

Vol. 242, Session 1930-1931, July 28-Aug. 1.

Vol. 244, Session 1930-1931, Oct. 28-Nov. 14.

Parliamentary Debates, Official Report, House of Lords, Fifth Series :

Vol. 34, Session 1919, Apr. 1-June 30.

Vol. 57, Session 1924, Mar. 28-June 30.

Vol. 75, Session 1929-1930, June 25-Dec. 20.

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, IIème Partie, (Paris, J. Vrain 1921).

Toynby, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925, (London 1927) ; 1928 (London 1929) ; 1936 (London 1937).

Wavell, Field Marshal : Allenby in Egypt, (London, George G. Harrap and Co. 1943).

Wingate, Sir Ronald : Wingate of the Sudan, (London, John Murray 1955).

Youssef, Amin : Independent Egypt, (London, Murray 1940).

فهرس تحليلي

الموضوع الصفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الموضوع | الصفحة

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الموضوع | الصفحة

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

مؤسسة مطابع معتوق

بيروت ـ لبنان